

تكملة فهرست الحاشية على الدرر والغرر لابي سعيد الخادمي رحمه الله تعالى

اعلم انه لا بد علينا ان نذكر مقدمة	٠٩٣	باب العيدين	٠٩٣
يعرف فيها احد الفقد وموضوعه وفائدته	٠٩٦	باب صلوة الكسوف	٠٩٦
ومسائله واستمداده وشرفه	٠٩٧	باب الاسنساء	٠٩٧
ذكر مناقب ابي حنيفة رحمه الله تعالى	٠٩٧	باب صلوة الخوف	٠٩٧
رسم الغنى	٠٩٨	باب الصلوة في الكعبة	٠٩٨
شرائط الفتوى	٠٩٨	باب سجود السهو	٠٩٨
كتاب الطهارة	١٠١	باب سجود التلاوة	١٠١
فروع المصحف اذا بلى	١٠٣	تمتة سجدة السكر مستحبة	١٠٣
فصل بتردون عسر في عسر	١٠٣	باب الجمار	١٠٣
باب التيمم	١٠٤	فروع والافضل ان يغسل الميت بماء	١٠٤
باب المصحح على الخفين	١٠٧	فروع في النار خايب	١٠٧
باب دماء يخنص بالنساء	١٠٨	باب الشهيد	١٠٨
باب تطهير الاضحية	١١٣	كتاب الصدقة	١١٣
فصل سن الاستجماء	١١٦	باب صدقة المسواكين	١١٦
كتاب الصلوة	١١٧	فروع لوزكي المملك	١١٧
باب الاذان	١١٧	باب زكاة المال	١١٧
باب شروط الصلوة	١١٨	باب العاشر	١١٨
باب صفة الصلوة	١٢٠	باب الركاز	١٢٠
فصل قوله يجهر	١٢١	باب العسر	١٢١
فروع مذكور في الهر والدريج	١٢١	باب المصرف	١٢١
الاستماع	١٢٣	باب افطرة	١٢٣
باب الحديث في الصلوة	١٢٤	كتاب الصوم	١٢٤
باب ما يفسد الصلوة	١٢٦	باب موجب الافساد	١٢٦
فروع افضل المساحد مكة	١٢٩	فصل قوله حامل	١٢٩
باب الوتر والنوافل	١٣٠	باب الاعتكاف	١٣٠
قوله باب ادراك الغريضة	١٣١	كتاب الحج	١٣١
قوله باب قضاء القوائت	١٣٤	باب القران والتمتع	١٣٤
باب صلوة المريض	١٣٥	باب الجنائز	١٣٥
باب الصلوة على الدابة	١٣٨	باب محرم احصر	١٣٨
باب الصلوة في السفينة	١٤٠	كتاب الاضحية	١٤٠
باب المسافر	١٤٣	كتاب الصيد	١٤٣
باب الجمعة	١٤٤	كتاب الذبايح	١٤٤
فروع سمع الدر	١٤٧	كتاب الجهاد	١٤٧

باب عتق البعوض	٢٥١	باب المغنم	١٤٩
باب الخلف بالعنق	٢٥٦	باب استيلاء الكفار	١٥١
باب العتق على الجعل	٢٥٧	باب الوظائف	١٤٤
باب التدبير	٢٥٨	فصل في الجزية	١٥٥
باب الاستيلاء	٢٥٩	باب المرتد	١٥٧
باب الكتابة	٢٦٠	باب البغاة	١٥٩
فصل في تصرفات المكاتب	٢٦٢	كتاب احياء الموات	١٦٠
باب كتاب العبد المسترك	٢٦٤	فصل قوله نصيب الماء	١٦١
باب الموت والعجز	٢٦٥	كتاب الكراهة والاستحسان	١٦١
كتاب الولاء	٢٦٧	فصل قوله ولا يلبس رجل حريرا	١٦٢
كتاب الايمان	٢٦٩	فصل قوله ينظر الرجل الرجل	١٦٣
باب خلف القول	٢٨٠	فصل قوله مشرية عن محرمها	١٦٤
كتاب الحدود	٢٨٣	كتاب النكاح	١٧٠
<del>باب ما يوجب الحد</del>	٢٨٥	باب الولي	١٧٧
باب شهادة الرنا	٢٨٧	باب المهر	١٨٢
باب حد السرب	٢٨٨	باب نكاح الرقيق	١٨٨
باب حد القذف	٢٨٩	باب القسم	١٩٢
فصل لما ذكر الزواج	٢٩١	كتاب الرضاع	١٩٢
كتاب السرقة	٢٩٥	كتاب الطلاق	١٩٤
فصل يقطع بطلب المسروق منه	٢٩٧	باب ايضاع الطلاق	١٩٧
باب قطع الطريق	٢٩٨	باب التفويض	٢٠٦
كتاب الاشربة	٢٩٩	باب التعليق	٢١١
كتاب الجنايات	٣٠٠	باب طلاق الفار	٢١٤
باب ما يوجب القود	٣٠٢	باب الرجعة	٢١٦
باب القود فيما دون النفس	٣٠٥	باب الايلاء	٢١٨
باب الشهادة في القتل	٣٠٨	باب الخلع	٢٢٠
كتاب الديات	٣١٠	باب الظهار	٢٢٤
فصل قوله لا قود في السجاج	٣١٠	باب اللعان	٢٢٦
فصل قوله ضرب بطن امرأه	٣١٢	باب العنين	٢٢٩
باب ما يحد في الطريق	٣١٣	باب العدة	٢٣٠
باب جنابة البهية	٣١٤	فصل في الاحداد	٢٣٤
باب جنابة الرقيق	٣١٦	باب ثبوت النسب	٢٣٥
فصل قوله يجب قيمته	٣١٧	باب الحضنة	٢٣٩
فصل قوله فصار اجاعا	٣١٧	باب النفقة	٢٤١
باب القسامة	٣١٨	كتاب العتاق	٢٤٧



كتاب المعامل	٣٢١	مسائل ستي	٣٨٦
كتاب الاتني	٣٢٢	كتاب العارية	٣٨٧
كتاب المفقود	٣٢٣	كتاب الوديعة	٣٨٩
كتاب اللعينة	٣٢٣	فروع دفع الى رجل الغا	٣٩١
كتاب المقطرة	٣٢٤	كتاب الرهن	٣٩١
كتاب الوقف	٣٢٥	باب ما يصح رهنه والرهن به	٣٩٣
فصل قوله وان لم يسترطه الواقف	٣٢٨	باب التصرف والجنابة في الرهن	٣٩٥
فصل قوله يدخل فيه الصلي	٣٢٩	فصل اي في مسائل متفرقة	٣٩٧
كتاب البيوع	٣٣٠	كتاب الغصب	٣٩٧
فصل قوله والله	٣٣٦	فصل قوله عيب ما غصب	٤٠٠
باب خيار السرط	٣٣٨	كتاب الاكراه	٤٠٢
باب حار الرؤية	٣٤٣	كتاب الحجر	٤٠٣
باب خيار العيب	٣٤٥	فصل قوله فالاصل انه المبيع	٤٠٤
باب البيع الفاسد	٣٤٨	كتاب المأذون	٤٠٥
باب الافالة	٣٥٤	كتاب الوكالة	٤٠٧
باب المراجعة والتولية والوضيعة	٣٥٥	باب الوكالة بالبيع والسراء	٤٠٨
باب في التصرف في المبيع والنحن	٣٥٧	باب الوكالة بالخصومة	٤١١
باب الربوا	٣٥٩	باب عزل الوكيل	٤١٣
باب الاستحقاق	٣٦٠	كتاب الكفالة	٤١٤
باب السلم	٣٦٣	فصل اي في كفالة الرجلين	٤٢١
باب الصرف	٣٦٧	كتاب الخوالة	٤٢١
باب تدني	٣٦٨	كتاب المضاربة	٤٢٢
فروع منها بيع العينة	٣٦٩	فروع دفع الوصي مال الصغير الى نفسه	٤٢٥
كتاب السفعة	٣٧٠	كتاب السرقة	٤٢٥
باب ما يكون هي فيه	٣٧١	فصل قوله وسائر المباحات	٤٢٨
كتاب الهبة	٣٧٣	فروع ومن استرى عبدا	٤٢٩
فروع حسنات الصبي له ولا بويه	٣٧٥	كتاب المزارعة	٤٢٩
باب الرجوع فيها	٣٧٦	كتاب المساقاة	٤٣١
فصل في مسائل متفرقة	٣٧٧	كتاب الدعوى	٤٣٢
فروع بعث امرأته هدايا	٣٧٨	باب التحالف	٤٣٩
كتاب الاجارة	٣٧٨	فصل فمين يكون حضما	٤٤٠
باب الاجارة الفاسدة	٣٨٠	باب دعوى الرجلين	٤٤١
باب من الاجارة	٣٨٣	باب دعوى النسب	٤٤٤
باب فسخ الاجارة	٣٨٥	فصل قبل هذه مسائل مهملة	٤٤٦

فائده قال في لب الاحياء	٤٧٢	كتاب الاقرار	٤٤٨
باب كتاب القاضى	٤٧٥	باب الاستثناء	٤٥١
مسائل سنى	٤٧٧	باب الاقرار	٤٥٣
كتاب القسمه	٤٧٩	فصل اى في مسائل سنى	٤٥٥
كتاب الوصايا	٤٨٢	كتاب الشهادات	٤٥٦
باب الوصيه بالنكاح	٤٨٥	باب للقبول وعدمه	٤٥٨
باب العتق في المرض	٤٨٨	باب الاختلاف في الشهادة	٤٦٢
باب الوصية للاقارب	٤٨٨	باب الشهادة على الشهادة	٤٦٤
باب الوصية بالخدمة والسكنى	٤٩٠	باب الرجوع عنها	٤٦٦
فصل في وصايا الذمى	٤٩١	كتاب الصلح	٤٦٧
الباب الثانى في الايصاء	٤٩٢	كتاب القضاء	٤٧١



درر حاشیه سی خادمی \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور حواسنا بتبيين جواهر درر الاحكام \* ووقانا عن غواشي كنوز هداية  
 غرر الاعلام \* والصلوة على من جعلنا من خدام شريعته \* وتباع لجين حكمته في مسكية  
 طريقته \* وعلى الذين شربنا من زلال انهارهم \* ونغسنا ليو اقيت علومهم في محيط انهارهم  
 ( اما بعد ) فيقول المتفجع الفقير النادمي \* ابو سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي \* اكرمهم  
 الله تعالى بالسعادة والفوز الدائم \* انه لا يخفى ان اجاع السلف واتفاق جمهور الخلف \* جرى  
 ان اولي الفضائل القدسية \* واخرى الخصال الانسية \* هو العلوم النبوية والفنون العالية  
 المحمدية \* والفقه من بينها اعظم سانا \* وارفع منزلة ومكانا \* اذ هو الاثر المرتب على الفرقان  
 والسرفى وحى الرسول بالقرآن \* نتيجة من الكتاب وغاية من فصل الخطاب \* افضل  
 العبادات على الاطلاق \* واقربها الى الله تعالى بالاتفاق \* الى ان صار نظر كتبه افضل من قيام  
 الليل \* ومن صلوة التسبيح التي هي اقرب النبل \* بل قالوا تلك عمل العامة \* والفقه هو عمل  
 الخاصة \* واهذا صار من الذين سبقت لهم من الله الحسنى \* وهو الذي انعم الله عليهم من  
 الرفقاء الاسنى \* مذلو اجهدهم في نصوص معادنه وفصوص كنوزه ودقائقه بوضع الاصول  
 للوصول وتشبيد اركانه كالنصول لما اوتى اليهم الحكمة من جانب من كان حكما قديرا \* ومن  
 يوتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا \* منفردون في معرفة مراد الله من الامين \* من يراد الله به  
 خيرا يفقهه في الدين \* ائمة الله في الهداية بالدراية والرواية في البداية والنهاية فآراؤهم  
 مفتاح خزائنه علومه ومظهر اسرار حكمه في اموره هذا هو السر في كونهم ورثة الانبياء  
 تحفة او امثال انبياء بنى اسرائيل تاويلا وتوفيقا فهم حزب الله هم المفلحون \* لاخوف عليهم  
 ولا هم يحزنون \* لكن الوصول الى زمرتهم من عديم العديل في الجهول والطغيان والدخول  
 الى مجلسهم السامى من كثير الذل والنسيان \* ممتنع لقصور الشان في المهام وفي الغاية عزة  
 المرام فطريق المناسبة معقود وامر الوصول مورود مردود الابالحة اليهم وصدق الخدمة

لديهم لان سيد القوم خادمهم \* ومولى القوم منهم \* وان لم يكن باستحقاق الذات \* لكن  
الضرورات تبيح المحظورات \* فاردت ان اكتب خدمة لهم على كتاب الدرر \* الذي فاق  
على جنسه مع مثله القدر \* في الضبط والتصحيح والاختصار \* متداولا بين ايدي الصغار  
والكبار \* طاب لصاحبه ثراه وكان الجنة مثواه \* حواشي تكشف عن كلالته \* وتوضح مبهمات  
وتقييد مطلقاته وتنبه سقطاته وتفتح مغلقاته بمساررة سهلة موجزة الالفاظ \* كثيرة  
المعاني جليلة الاتحاط \* فجاءت بتوفيق قبيح العلوم والمعارف مفصلة عن قواعد العلوم  
بمراعاة الاصول والمواقف بكلمات بدیعة ونكات بريعة وتدقيقات غريبة واسئلة سديدة  
واجوبة شديدة حاوية لرسوم المباحث العقلية \* وحافظة لمراسم المطالب العقلية \* مغنية  
عن الحواشي والشروح \* على وجه سهل يهتد اليه الهم ويفرح الروح \* اكونها مخازن  
مهمات كثيرة وقوعها \* ومعادن تادرات عديدة شيوخها \* سهلة الدراية باسناد اهل  
الرواية مآدبة لعامة المعلمين ومجاعة للمتعلمين مغانة للقضاة والمفتين جامعة لجميع شرائط النقول  
يشهد به التجربة مع نسبتها الى سائرها بالانصاف والقبول \* اذ لبس الخبر كالعنان وتستقر به  
بعد التأمل العيان \* والمسؤل من الاخوان اصلاح ما ذلت به القدم والستر والعفو فيما وجد  
من العيب والخلل وزلق القلم اذ السلامة من هذا الخطر امر يعز على النشر وستر الله لمن ستر  
وضر لمن ضر (وان تيسر من هذا العلم \* جل من لا يهيب وعلا \* كيف وهي ثمرة قرينة  
جامدة انهارها \* ونتيجة فطنة خادمة انوارها \* لبس قصدي درج ذكرى في سمط المؤلفين  
بل سبق خدمتي لارباب هذا العلم من الخلف والسلف الصالحين وان يبقى لي علم ينتفع به وعند  
انقطاع الاعمال لا ينقطع عملي به وان يبقى خير ذكرى في السنة الخلال والدعاء من اهل الكرم  
والاحسان من الاخوان والمتضرع من الله ان يجعلها من الاعمال المقربة لديه ومن الطاعات  
المهيأة الى لقائه اليه وهو حسبي ونعم الوكيل (اعلم انه لا بد علينا ان نذكر او لا مقدمة يعرف فيها  
حد الفقه وموضوعه وفائده ومسائله واستمداده وشرفه (اما حده فهو علم يجب فيه عن  
احوال الاعمال من حيث الحل والحرمه والفساد والصحة وعند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية  
عن ادلتها التفصيلية فعلى الاول يكون التصديق المطلق بالمسائل المخصوصة فقها فيكون  
المقلد فقها وعلى الثاني يكون التصديق القطعي عن الادلة والامارات فقها فيخصص  
الفقيه بالمجتهد (واما موضوعه ففعل المكلف شيئا او سلبا اذ يبحث في الفقه عن اعراضه  
الذاتية التي تلحقه لذاته او لجزئه المساوي له او للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود  
واما التي تلحقه لخارج اعم او لخارج اخص او لخارج مابين فاعراض غريبة (واما فائده فالغور  
بسعادة الدارين (واما مسائله فالقضايا التي موضوعاتها افعال المكلفين ومجولاتها اعراضها  
الذاتية من الحل والحرمه والصحة والفساد وغيرها فالمسائل المطالب التي يبرهن عليها في الفقه  
ويكون المقصود من الفقه معرفة ذلك فهذه اما بالنسبة الى المطالب النظرية او ان البديهييات  
لبست بجزء من حقيقة العلم كما قيل وموضوعها اما موضوع العلم مطلقا نحو فعل المكلف حظرا  
واباحة او مقيدا بعرض ذاتي نحو الفعل الواجب ثابت بدليل قطعي واما نوع الموضوع  
مطلقا نحو الصلوة فريضة او مقيدا نحو صلوة الفل لا تتأدى بالجماعة واما عرض ذاتي  
للموضوع مطلقا نحو الاكل مباح او مقيدا نحو الاكل لدفع الهلاك فرض واما نوع العرض  
الذاتي مطلقا نحو الفرض على الكفاية تسقط باداء البعض او مقيدا نحو الواجب على الكفاية  
التي لا يتأدها احد يأنم الكل بتركه والحاصل ان موضوع المسئلة اما موضوع العلم او نوعه

او عرضه الذاتى او نوعه والكل مطلق او مقيد وبعبارة اخرى هي امام موضوع العلم او جزئياته  
او اعراضه الذاتية او جزئياتها (واما استمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس) (واما شرفه  
يعنى مرتبته بالنسبة الى سائر العلوم فان غايته يعنى الفوز بسعادة لدارين اشرف الغايات  
واعلاها وادلتها اشرف الادلة لانها كتاب وسنة واجماع بل واكثرها يقينية بل كلها  
محكمات لما قيل ان النصوص بانتقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تنقلب محكمات وفضل  
مسائله كغير شهير ومنه ما فى الخلاصة والبرازية وغيرهما النظر فى كتب اصحابنا من  
غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقى القرآن وجميع الفقه لابد منه  
وفى الملتقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالتفسير لان اخر امره القصص والتذكير  
بل يكون علمه فى الحلال والحرام وما لابد منه من الاحكام وان الفقه هو ثمره الحديث وليس ثوابه  
اقل من ثواب الحديث وكل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه لان ارادته تعالى غيب  
الا لفقهاء فانهم علموا ارادة الله تعالى لهم بالحديث الصادق المصدق من يرد الله به خيرا  
يفقهه فى الدين كذا فى الدر عن الاشياء (وفى التاتارخانية ما عبد الله بشئ افضل من فقه  
فى دين وفقه واحد اشد على الشيطان من الف عابد واكمل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه  
وقال عليه السلام خير دينكم ايسره وافضل العبادات الفقه وقال عليه السلام من فقه فى دين الله  
كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب هذا بيان شرف الفقه على وجه الخصوص واما  
بيانه على وجه العموم فاكثر من ان يحصى فنذكر بعضه فنه قوله تعالى (ومن يؤت الحكمة فقد  
اوتى خيرا كثيرا) وقد فسر ارباب التفسير الحكمة بعلم الفروع الذى هو العلم الكبير ومن هنا قيل  
(وخير علوم علم فقه لانه \* يكون الى كل العلوم توسلا \* فان فقيها واحدا متورعا \* علا على الف  
ذى زهد تفضلا \* كذا فى الدر قال فى التاتارخانية اما الايات الواردة فى فضيلة العلم فنها  
قوله تعالى (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم) بدأ بنفسه وثنى بملائكته وثالث اهل  
العلم وقوله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات) قال ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين تسعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة  
عام وقوله تعالى (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقوله يا بنى آدم قد انزلنا عليكم  
لباسا يوارى سواكم) يعنى العلم ومنه ما روى عنه عليه السلام العلماء ورثة الانبياء (وعن  
على رضى الله تعالى عنه يا كليل العلم خير من المال والعلم يحرسك وانت تحرس المال والعلم حاكم  
والمال محكوم عليه) وقال ابو الاسود لبس شئ اعز من العلم (الملوك يحكام على الناس والعلماء  
يحكام على الملوك) وقال فى الدر اى الدر المختار شرح تنوير الابصار وقد قيل العلم وسيلة الى  
كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك لولا العلماء لهلك الامراء وانما العلم لاربابه ولا يه  
لبس لها عزل (وفى التاتارخانية ايضا عن علي رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة الف ركعة تطوع وخير من مائة الف تسبيحة  
وخير من عشرة آلاف فرس يغزو بها المؤمن وفيه ايضا عن الحسن يوزن مداد العلماء بدم  
الشهداء فرجع مداد العلماء على دم الشهداء (وقال بعض الاستاذة فى شرح ملتقى الابحر قال  
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الله للعلماء يوم القيمة اذا قعد على كرسيه لفصل عباده انى  
لم اجعل علمى وحلمى فيكم الا وانا اغفر لكم ولا ابالى) وفيه ايضا عن الظهيرية وكذا فى الدر  
قال اسمعيل بن ابي رجا رأيت محمدا فى المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لى ثم قال لى لو اردت



انا عذبتك ما جعلت هذا العلم في جوفك فقلت ابن ابو يوسف قال بنى وبينه كما بين السماء والارض فقلت له ابن ابو حنيفة رحمه الله قال هيهات هيهات ذلك في اعلى عليين (ويذل على ككون الفقه اشرف العوم على الاطلاق ما وقع في التا تاريخانية ان المراد من العلم في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وقوله اطلبوا العلم ولو بالعين) هو افقد كما جزم به لفقهاء وينبغي ان يقطع به وان قال المتكلمون علم الكلام والمفسرون المحدثون علم الكتاب والسنة والمتصوفة التصوف وبعضهم غيرها (واعلم ان تعلم العلم اما فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه الديني او كفاية هو ما زاد عليه لنفع غيره او مندوب هو التبحر في الفقه وعلم القلب (او حرام هو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمال وعلوم الطب يعين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ذكره صاحب الاشياء في فوائد شتى وتبعه صاحب الدرر ووافقه ما ذكر بعض العلماء كعلي القاري في شرح بدر الرشيد من الجزم بحرمة المنطق لعل ذلك مختص لبعض محصيله كن يقصر نظره اليه معرضا عن الشرعيات ولا يقصد بتحصيله تحصيل مطالب العلوم الشرعية ولا يستعمله فيها بل يحصله لاغراض غير محمودة والا فقد جعله الاصوليون جزءاً مبادياً للاصول والمتكلمون من الكلام كما لا يخفى لمن ينظر بكتبهم كختصر ابن الحاجب وتوضيح صدر الشريعة والمواقف والمقاصد وانه يؤدي الى تضليل كثير من العلماء المحققين بل الفقهاء المدققين الذين صنفوا فيه كتباً مطولة ومختصرة وجعلوه جزءاً من كتبهم وصرفوا جهدهم في اكثر اوقاتهم بجمعه ونشره بالتحصيل والتعليم وقد صرح كثير من العلماء بكونه فرض كفاية بل بعضهم اشار الى كونه فرض عين وقد اشرنا الى تحقيق هذه المسئلة في بعض رسائلنا ولا يلبق هنا الزيادة على ذلك قال في التا تاريخانية واما علم الكلام فالسلف نسب مشغليه الى البدعة واما في زماننا صار بحكم الضرورة من فروض الكفاية وبه يخرج التوفيق ايضا اذ المنع بالنسبة الى زمان السلف والجواز بل الازوم بالنسبة الى زماننا اذ المنطق من الكلام كما في الطريقة الحمديدية (ذكر ابى حنيفة) رحمه الله ثم لا بد لنا ان نلحق ذكر صاحب مذهبنا ومنتهى سلسلة علمنا ارتساما لنفوس محبته في صحائف قلوبنا واستنزالا للرجة علينا كما نقل عن الكوكب الدرية عن عبد الله بن مبارك (الرجة تنزل عند ذكر الصالحين) (اعلم ان مذهب اول المذاهب تدوينا وآخرها انقراضا وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمانه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه وعلى نبينا السلام له اجره واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام كما قال في الاشياء الناس عيال على ابى حنيفة في الفقه لقد انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليظنر الى كتب ابى حنيفة وفي الدرر واقد انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه فليزمر كتب اصحاب ابى حنيفة فان المعاني قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن واصله ان محمد بن الحسن تزوج بام الشافعي وعلمه وفوض كتبه التي صنفه كالجوامع والمبسوط والزيادات والنوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتاباً فبسببه صار الشافعي فقيها (وفي بعض شروح الملتقى عن ابى نعيم وغيره انه صلى النصح بوضوء العشاء اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض ابداً وانما ينام لحظة بعد صلوة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبولة



وفي الدرائه صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وحج نجسا وخمسین سنة ورأى ربه  
في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجه الاخيرة استأذن حجة الكعبة بالدخول لا  
فقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى قرأ القرآن النصف  
فركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى عليها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وناحى  
ربه وقال الهى ما عبدك هذا الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب تقصصان  
خدمته لكمال معرفته فهتف هاتف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفنا حق المعرفة  
وخدمتنا حق الخدمة (وفي بعض الروايات وخدمت فاحسنت الخدمة وقد عفرالك ولمن  
اتبعك ممن كان على مذهبك الى يوم القيمة) (وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر  
العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء كابراهيم بن ادهم وسفيق البلخي  
ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللفاف  
وخلف بن ايوب وعبد الله بن مبارك وغيرهم ممن لا يحصى) (وقد قال الاستاذ ابو القاسم  
القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي  
الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النصر آبادي وقال ابو القاسم انا اخذتها  
من الشلي وهو اخذها من السري السقطي وهو عن معروف الكرخي وهو عن داود الطائي  
وهو اخذ الطريقة عن ابي حنيفة وكل منهم اتى عليه واقربعضه (وعن ابي نعيم قال انه  
من اعظم اهل الكشف وقد بلغنا انه رأى شاييتوضاً فلما نظر الى الماء المتقاطر منه فقال يا ولدي تب  
عن عقوق الوالدين فقال تب الى الله تعالى عن ذلك ورأى غسالة تتخص آخر فقال له تب  
من شرب الخمر ويبيع آلات الله فقال تب منها فكان كالحسوسة عنده ثم دعا الله تعالى  
بحجبه عن ذلك الكشف لما فيه من الاطلاع على سؤات الناس فاجابه الله تعالى (وقال حجة  
الاسلام في الاحياء واما ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فقد كان عابدا زاهدا عارفا بالله خائفا منه  
مريدا وجهه الله بعلمه وبين كل ذلك بتفصيل ذكره هنالك منه انه كان يحكي نصف الليل فاشار اليه  
انسان انه هو الذي يحكي كل الليل فلم يزل بعد ذلك يحكي كل الليل وقال انا استحيى من الله ان اوصف  
بما ليس في من عبادته (ومنه ايضا انه دعى الى ولاية القضاء فقال انا لا اصلح له فقيل لم فقال ان كنت  
صادقا فلا اصلح له وان كنت كاذبا فالكاذب لا يصلح للقضاء وفي الدرر وغيره انه مات في السجن  
لذلك قيل له لم بلغت ما بلغت قال ما بخلت بالافادة وما استكففت عن الاستفادة وقال مسافرين  
كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف وفي الدرايض وعنه عليه السلام  
ان آدم اقتخر بي وانا اقتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه  
عليه السلام ان سائر الانبياء يقتخرون بي وانا اقتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه  
فقد ابغضني كذا في المقدمة شرح المقدمة لابي الليث قال في الضياء المعنوي وقول ابن  
الجوزي انه موضوع فانه تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه بسنده  
لسهل بن عبد الله النسري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لانه يهودوا  
ولا تنصروا ومناقبه اكثر من ان يحصى انتهى وبما ذكر يظهر اضمحلال جزم علي القاري  
بوضع كل حديث وقع في مدح الامام رضى الله تعالى عنه ولا يخفى ان هذا يكنى شرفا وفخرا  
لوم يرد في مناقبه شيء وفي الاشياء قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه  
فقال ابو حنيفة ما تقول في امرأة المنفود فقال قتادة تتر بص اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة

وتزوج بمائة فتاة فقال ان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانجى وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها التلاعن فغضب قتادة فقال لا اجيبكم بشئ\* (قبل اذنه بمخالفة تلامذته انه رأى صبيبا يلعب في الطين فحذره في السقوط فاجابه احذر انت فان في سقوط العالم سقوط العالم وقال لا يحياه ان توجد لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ بروايته عنه ويرجحها وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فهما كان الخلاف اكبر كانت الرحمة اوفر (توفى ببغداد وله سبعون سنة بتاريخ خمسين ومائة قبل يوم توفى ولد الامام السافعي فقد من مناقبه ولله در من قال (سعر) حسبي من الخيرات ما اعد دته \* يوم القيمة في رضى الرحمن \* دين النبي محمد خير الورى \* تم اعتقادي مذهب النعمان (شعر آخر) اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره \* هو المسك ما كررته يتضوع \* وبالجمل ان مناقبه اكثر من ان يحصى واسهر من ان يخفى لا يحيط بها البيان \* ولا يقد ر على نطاقها القلم والبيان \* فهما الله دقائق اسرار علومه ونفعا الله من حقايق غوامض حكمه بجرمته وحرمة خدامه وتباعه وجعلنا من زمرتهم وحشرنا معهم اجعين امين ثم فلنذكر هنا (رسم المفتي) تبعا لبعضهم في التارخانية عن المضمرات اذا كان ابو حنيفة في جانب وابو يوسف ومحمد رحمهم الله في جانب فالمفتي بالخيار وان كان احدهما مع ابى حنيفة رحمه الله يأخذ بقولهما البينة الا اذا اصطلى المشايخ بقول الواحد حتى ان كان الثلاثة في جانب وزفر مثلا في جانب ووقع الاصطلاح على زفر يؤخذ بقوله كما في قعود المربض للصلوة وتضمن الساعى بغير ذنب الى السلطان وفي الدر عن السراجية وغيرها الاصح ان يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وقال وصح في الحاوى القدسي قوة المدرك وفي البحر متى كان قولان مصححان جاز القضاء والافتاء باحدهما وفي المضمرات العلامات للافتاء وعليه الفتوى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه العمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح وهو الاوضح والاطهر والا شبه والا وجه او المختار او نحوها واقتضى الفتوى أكد من لفظ الصحيح والاحوط من الاحتياط وعن الحلبي في شرح المنية والاصح أكد من الصحيح وعن بعض الرسائل اذا زيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح والاولى والارفق ونحوها فله ان يفتى بها وبمخالفتها ايضا ايا شاء واذا زيلت بالصحيح او لما خذ به او به يفتى او عليه الفتوى لم يفى بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي السكا في بمخالفة هو الصحيح فصحى ويختار الاقوى عنده والابق والاصح انتهى وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم انه لا فرق بين المفتي والقاضى الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجتماع وان الحكم الملق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المقلد فلا ينعقد قضاؤه بخلاف مذهب اصلا كما في القنية قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشوره على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه كما في فتح القدير والبحر والنهر هذا كله من الدر وفي التارخانية لا يجوز للمفتي ان يفتى ببعض الاقاويل المهجورة لجر منفعة بل يختار اقاويل المشايخ ويكتفى باحراز الفضيلة ولا يجربه مالا ولا للدنيا مالا (شرائط الفتوى ان يكون المفتي حافظا للترتيب بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلطان بل يراعى ذلك بينهم

بين المتعلمين ولا يرمى بالكاذب بل يدفعه بيده ويجوز افتاء الشبان كإبراهيم النخعي كان يفتي في عهد التابعين وهو ابن ستة عشرة سنة كما قيل العالم كبير وإن كان صغيرا والناب العالم يتقدم على الشيخ الجاهل وقيل في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم هم العلماء والفقهاء لأن الملوك والأمراء أمروا أن يعملوا بحكمهم ويتبعوا صواب أمرهم وإذا أجاب المفتي ينبغي أن يكتب عقيب جوابه والله أعلم أو نحو ذلك وقيل في المسائل الدينية المجتهدة يكتب والله الموفق وبالله التوفيق والعصمة أنه كره بعضهم الافتاء (لقوله عليه السلام اجرواكم على النار اجرواكم على الفتوى) والصحيح أنه لا يكره لمن كان أهلا والحديث عجول على من لا يكون أهلا (لقوله عليه السلام من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السموات والأرض ولا ينبغي لأحد أن يفتي بلا معرفة أقوال العلماء ويعلم من أين قالوا ويعرف مقالات الناس) (اعلم أن الأحكام المشروعة أربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمع فيه الحقان وحق الله فيه غالب كحد القذف وما اجتمع فيه وحق العبد غالب كالتقصاص وحقوق الله ثمانية أنواع عبادات خالصة كالإيمان والصلوة والزكاة وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة ونسبها اجزية كحرمان الميراث بالقتل وحقوق دائرة بين الأمرين وهي الكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة حتى لا يشترط لها كمال الأهلية وهي صدقة الفطر ومؤنة فيها معنى القرية وهي العشر ولهذا لا يبدأ على الكافر وجاز البقاء عليه عند محمد رحمه الله ومؤنة فيها معنى العقوبة وهي الخراج ولذلك لا يبدأ على المسلم وجاز البقاء عليه وحق قائم بنفسه وهو خمس الغنائم والمعادن والله الموفق قال المصنف التحرير شكره الله سبحانه وتورم رده

### كتاب الطهارة

لم يذكروا مباحث الإيمان مع كونه رأس العبادات وأساس الشرائع والأحكام أمالانه لبس من الفقه كما هو المشهور وأولانه من الفقه كما هو عند الإمام لكن لكثرة شعابه ووفور مباحثه دون له علم مستقل مسمى بعلم الكلام فنسبته إلى الفقه كنسبة القرائن إليه وقيل لأن الأصل في الإيمان النظر والاستدلال فالاحتياج لبيان فروعه أشد أولانه لبس الإقرار وتصديق وكاف فيه تقليد من غير نظر وبرهان كأنه يريد أن الإيمان يحصل بمجرد نظر وعقل واستدلاله كإيمان شافق الجبل وسائر الفقه لا يهتدى به العقل فالاحتياج إليه أشد وإن الإيمان مع قلة أصله يكفيه التقليد بخلاف سائر الفقه لا ينبغي أن هذا إن صح في ذاته اعتماد على التقديم لأعلى عدم الذكر والكلام فيه وما ذكره الشارح في ذيل كتاب الكراهية والاستحسان من مبحث الإيمان فبعد تسليم كونه من الكلامية فاستطردى وأقل قليل (قوله أنه قدمت العبادات لكونها حكمة أصلية من خلق آدمي بقوله تعالى) وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (وقد تمت الصلوة لكونها عماد الدين ورأسه وعروة الإسلام بالحديث وكونها تالية للإيمان وقد تمت الطهارة لكونها شرطا وتقدمها على سائر الشروط قيل لأنها شرط مختص بها لا لازم في كل الأركان وقيل لكونها شرطا لا يسقط أصلا وأورد بالنسبة وردا بأن الطهارة قد يسقط كمن كان يداه ورجلاه مقطوعة وفي وجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا يغم ولا يعبد في الأصح وبأنه إن توالى عليه الهموم تكفيه النية بلسانه يرد عليه أن السقوط مع كمال ندرته إنما طرأ من عدم المحل وكلامه عند وجود محل الوضوء وإن عدم النية في صورة اللسان غير مسلم كما لا ينبغي بقي أنه مركب أضاف في مبتدأ أو خبرا ومفعول لفعل محذوف فان أراد التعداد

بنى على السكون تخلصا من اجتماع الساكنين وقيل جوز في باء كتاب على تقدير بناءه الحركاب  
 لكن لم نطلع على وجهه واضافته لامية وقيل لامية لعدم الجمل لا يخفى ان هذا وان كان مطابقا  
 للمشهور من كون اضافة العام الى الخاص لامية كما في علم النحو وسجرا الاراك اكن قيل ان تلك  
 الاضافة في التحقيق بيانية ومع قطع النظر عن ذلك المراد من الكتاب هنا طائفة مخصوصة  
 من المسائل الفقهية ومن الظهارة المسائل التي موضوعاتها الطهارة فاذن يصح ان يقال هذا  
 الكتاب اى الطائفة المختصة هي المسائل التي موضوعاتها الطهارة فصحة كونها منية  
 ايضا وقيل ظرفية ايضا بمعنى هذا كتاب في بيان احكام الطهارة (قوله لكتاب لغة) المعنى اللغوى  
 للمركب يتوقف على معرفة مفرديه في الراجح ولهذا بينهما (قوله يكون بمعنى المجموع)  
 استفيد منه وجه اختيار لفظ الكتاب على الباب اذ الباب بمعنى النوع والمقصود ايسر بيان نوع  
 واحد بل جمع انواع متعددة لا يخفى ان الجمع كما يتصور في نفس الانواع يتصور في جمع مسائل  
 النوع فالظاهر استفادة ذلك من المعنى الاصطلاحي المراد هنا اذا خذ فيه السمول الى النوع (قوله  
 اعتبرت مستقلة) لعل وجه تقييد الاستقلال بالاعتبار قصد السمول للابس فيه الاستقلال في نفس  
 الامر بل اعتبار استقلاله لامر كمسائل كتاب الطهارة فانها تكونها مقصودة للصلاة ايسر لها  
 استقلال لكن اعتبار الاستقلال لكونها مفتاحها وكثرة انواعها وكذا استقلالية كتاب الصلوة  
 بالنسبة الى الطهارة فيندفع ما يتوهم ان حق الشرط والتبعية ان يعنون بالباب (قوله شملت  
 انواعا اوليا) قيل فيه رد لمن قال ان الكتاب مستمل للانواع والباب للمسائل ويمكن ان يقال ان  
 هذه القضية ممكنة بمعنى الكتاب يجوز استماله للانواع بخلاف الباب فانه لنوع واحد ثم فائدة  
 التعميم ان يشمل نحو كتاب الآبق مما لبس له انواع فحاصل الفرق الكتاب موذن للجنس سواء  
 كان له انواع اوليا والباب للنوع (قوله وخلافها الدنس) اورد بالا حسن العذارة بدل الدنس  
 فان النسي يكون طاهرا مع الدنس ورد بان الكلام في اللغوى لا السرى ويرد ايضا انه من قبيل  
 الرأى في مقابلة اللغة اذ الظاهر ان هذا القول من اللغة ايضا (قوله وشرعا) التعبير هنا بلفظ  
 السرى وفيما تقدم بلانظ الاصطلاح لان تعيين لفظ الطهارة بازاء تلك النظافة من نفس  
 الشارع واما تعيين لفظ الكتاب لتلك المسائل فمن الفقهاء نعم قد يظن المعنى السرى على  
 ما اصططح عليه الفقهاء كأنه مجازى (قوله لانها في الاصل) اورد انه يوههم عدم كون الطهارة  
 مصدرا بحسب معناها الاصطلاحي ولبس كذلك وانت تعلم انها بحسب السرى عبارة عن  
 نحو الوضوء والغسل وفي التعبير بلفظ النظافة مسامحة يدل عليها قوله المتنوعة الى آخره  
 لكن برد عليه انه اذا كان مصدرينها في الاصل لافى الحال اى بحسب المعنى المراد فامر  
 الناول للعايل والكثير مضمحل اذ الكلام في المعنى المراد فالاولى لانها اسم جنس الى آخره  
 (قوله ومن جمعها الى آخره) الضمير الجبرور قيل مرجوعه الى الكثير لعل من يكتفى بالمفرد يقول  
 انه لا داعى لهذا النصيص بل مجرد اصل الصلاحية كاف على انه ضم هنا مصدريتها كون  
 لفظ الكتاب الذى اضيف اليها بمعنى الجمع المبني عن الانواع فيترجح السمول لكن يرد عليه  
 عدم رعايته هذا الاصل في نضائها كالبيع والجهاد والجنابات فاسلام الكلام الا ان يقال  
 ان هذه اكونها شرطا للصلوة وتابعة لها وكون استقلالها اعتباريا اختص بافرادها بخلاف  
 سائرهما (قوله المراد هنا المعنى الاول) يرد عليه نحو تعيين مقدار المسحوح ولهذا قيل المراد  
 هو المعنى الثانى لكن يرد عليه المغسول فالظريق طريق عموم المجاز فالاولى ان يعبر بقوله

اركان الوضوء كما في نحو تنوير الابصار على انه ادل على المقصود اذا عرض عام للاركان  
والخارج والركن للداخل فقط والغرض هنا انما تحقق في ضمن الركن ويمكن ان يراد من السمع  
فيما سيأتي مطلق المسح مثلا ملاحظته تقديره (قوله لنبوته بالتواتر) اي اسبوت دليله بالتواتر  
وهو آية الوضوء لكن لا يتم بمجرد المطلوب اذ التواتر انما يزيل النسبة في السند واما على  
قطعية دلالة النظم على المقصود فلا والمطلوب القطعي متوقف عليه ايضا الا ان يقلل اسبوت  
فرضيته لنا بالتواتر يعني وصل فرضيته لنا بالتواتر ولهذا صار من الضرورة الدينية (قوله فيلزم  
كون الصلوة) اورد بمنع بطلان التالي بالجواز يرد عليه بما في در المختار من انه اجمع اهل السير  
ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع ان فرض الصلوة بتعليم جبرائيل وانه عليه السلام لم يصل  
قط الا بوضوء وبه يبطل ايضا ما نقل عن ابن الجهم المذكي من نفيه قبل انهجرة وعن ابن  
حزم انه لم يشرع الا في المدينة (قوله عن جابر) اورد ان جابرا رضى الله عنه اول من اسلم من الانصار  
قبل العقبة الاولى بعام بل راوى هذا الحديث جرير كما في المسلم وغيره (قوله انما كان ذلك  
الى آخره) الاشارة الى المسح المتضمن للوضوء هذا هو المقصود في الاستدلال به وجهه انه  
اذا كان المسح قبل الآية كان الوضوء ايضا كذلك اورد عليه ان هذا لا يدل على فرضيته  
بل على اصل نبوته والمطوب فرضيته اقول الاصل في فعل الرسول الرحوب التبدل ولو سلم  
الدليل بمجموع الامرين اي هذا مع ما نقل عن مجمع البيان ولفظ الامتناع فيه لا يبعد ان يدل  
على الفرضية (قوله قال ما اسلمت الى آخره) يعني ان الاصحاب عند سؤالهم لجابر تعرضوا له  
ان ما رأيت من المسح انما كان قبل نزول المائدة المستقلة لآية الوضوء واما بعد الآية فيضن  
نسخه به اجاب جابرياني ما اسلمت الى آخره يعني اذا كان اسلامي بعد النزول فرويتي مسحه  
صلى الله تعالى عليه وسلم يكون بعده فلا نسخ هكذا ينبغي ان يحل هذه العقدة ثم ان هذا  
القول ليس له دخل في الاستدلال بل لتكميل الحكاية كما نقل في الحاشية عن المصنف (قوله  
الى ان نزلت هذه الآية) فدل على وجود الوضوء قبل الآية دلالة ظاهرة واما كونه غاية  
للامتناع بالنسبة الى سائر الاعمال فلعل من قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة يعني ان الوضوء  
انما هو لمريد الصلوة لا غير (قوله بالوحي الغير المتلو) كتعليم جبرائيل كما روى انه في اول ما وحي  
اليه علمه جبرائيل الوضوء (قوله او الاخذ من السرايع الى آخره) لا يخفى ان طريق اخذه  
عليه السلام انما هو بالوحي اذ النبي عليه السلام نبي امي لم يتعلم شيئا من الكتب الا كهبة  
ولا امن بها تحريفهم اياها ولا يعتمد على اخبار الثقلة فالعطف من قبيل عطف الخاص  
على العام (قوله كما يدل عليه الى آخره) المضلوب نبوت الوضوء على وجه الفرضية وهذا  
لا يدل عليه بل على الاستحبابية الا ان يقال ان غصود انبات اصله واما وصفه فن الوحي الغير  
المتلو او يقال له قوله عليه السلام هذا وضوئي الاشارة فيه الى التنزيه الذي في ضمنه افرض  
(قوله فافائدة نزول الآية) اورد عليه انه ان لم تنزل الآية فن اي يفهم فرضية الوضوء في  
السرايع السابعة ومن اين يلزم تقريرها لا يخفى كون هذا الكلام في غاية السقوط وقد عرفت  
وجه اخذه عليه السلام من السرايع من كونه بطريق الوحي الغير المتلو (قوله فانه لما لم يكن  
يرد عليه بالصلاة التي هي عبادة مستقلة اذ روى انه عليه السلام لم يصل قط قبل نزول آية  
الصلوة لا ار يدعي عدم تبوت اصله او فرضيته (قوله يتأدى اختلاف العلماء) لم فيه  
من الاجال والخفاء فلا يرد ابتداء من ان الوحي المتلو بمجرد لا يوجب اختلاف العلماء (قوله)



غسل الوجه مرة) أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرتان في الاصح  
وعند أبي يوسف بل المحل وان لم يسلم ولا يغسل داخل العين بالماء ولا بأس بغسل الوجه  
مغمضا عينيه وقبل ان غمض شديدا لا يجوز وفي ظاهر الرواية يجوز ولو ترمض عينه يجب  
ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا بتغميض العين والا فلا نقله السرنبلاي عن المقدسي  
(قوله امر فاغسلوا يومهم اختصاص عدم التكرار) بهذا الامر والحال ان كل امر لا يدل  
على التكرار بلاد الى صارف فالاولى ان يقال لان الامر لا يقتضي التكرار (قوله وبين اسفل  
الذقن) هذه الحدود قبل نبات الشعر واما بعد النبات فيسقط غسل ما تحته عند عامة  
العلماء وقال عبدالله النجفي لا يسقط وقال الشافعي ان كان الشعر كسيفا يسقط وان كان خفيفا لا  
وعلى هذا الخلاف تحت الشارب والحاجبين (قوله خلافا لابي يوسف) لوجود الخائل فقبل  
النبات واجب خلافا لما لك فان عنده لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعد واعد سمس الأئمة  
كفايت بله بالماء للمشفقة (قوله والحية تنقله) يعني يغسل جميع الحية فرضا عمليا قيد بملاقي  
البسرة لان المسترسل لا يجب غسله بخلاف بل لا مسحه ايضا بل يسن والحقيقة التي ترى  
بسرتها يلزم غسل ما تحتها على المختار كما عند الشافعي كما في النهرو عن البرهان يجب غسل  
بسرة لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفقة في المختار (قوله اولانقله طاهر المين التسوية  
والخير وما ذكره في شرحه يوجب تعيين الاول كما قصر بعضهم عليه اذا لفظ القنوى أكد من الصحيح  
كما عرفت في المقدمة على ان مزيه كثير بالنسبة الى الثاني (قوله وقال الشافعي) وقد عرفت انه  
المختار عندنا (قوله لان محل الفرض الخ) استتار محل الفرض في صورة كون الحية خفيفة لبس  
بظاهر بل الظاهر ظهور محل الفرض حيث ذكرنا عرفت عن النهر (قوله ثم قال الخ) كما المستغنى عنه  
بما سبق من قوله لا يسقط ما وراءه متناوشرحا (قوله فرادى) الصواب اسقاطه متناوشرحا لعدم  
تقييد الفرض به وبقول ان ابراهه هنا بديه على وجوب الاحتياط في اداء الفروض يجري  
في سائر السنين وسائر لفروض والمحل على افراد الغسل بأياه ما ذكره في شرحه وقوله فيما بعده مرة  
فالاولى اياه في اثناء لستن كما قيل (قوله والايدخل اصابع يده) قيد بالاصابع فان ادخال الكف  
لبس بجائز لانه يكون الماء حينئذ مسعلا دون الاول لمكان الضرورة على ما نقل عن المبتنى  
وما وقع في قاضيخان من ان ادخال الجنب والمحدث يده في الماء غير مفسد فلعل المراد من اليد هو  
الاصابع توفيقا للروايتين على قدر الامكان (قوله تحت خطاب واحد) في وحدة الخطاب تأمل اذ هما  
الغسل والمسح والقول بان النظر الى الاعضاء المغسولة فقط بعيد لا يخفى (قوله فتعارض الاختلاف  
الحقيقي) قد يخطر بالبال الامر الحكمي لا يعارض الحقيقي لرجحان الحقيقة ونسبه ان يكون هذا  
الترجيح من قبيل الترجيح بكثرة الأدلة وهو لبس بمذهب عندنا ويمكن ان يكون هذا وجهها  
للتأمل (قوله وبه يضره فساد الخ) لا يخفى ان الفرق بين الصب ونقله البلة ظاهر والمنوع كما  
في صريح كلام تاج الشريعة هو الثاني فيجوز في الصب وقد قيل ان كلام المعارض مع كلام  
القبيل متحدان ما لا ذكلام القبيل صب الماء من بعض العضو على الآخر وحاصل قول المعارض  
في السابق ثم يدخل المني في الاثناء ويغسل البسرى فان اغسل اسالة ماء غير مسعمل (قوله فان  
فيه ترجيحا) رد عليه انه لبس فيه الترجيح بل وقع حرج وعموم بلوى لعل لكل ما ذكر او بعضه  
امر بالتأمل (قوله الثاني) وهو بالهمزة المرتفع (قوله لا ما روى عن هشام) نقل عن معراج الدراية  
ان هذا سهو من هشام لان ما ذكر محمد في ذلك لبس في حكم الطهارة بل في حكم الاحرام



حيث قال في باب الاحرام المحرم اذالم يجد نعلين انه قنع خفيه اسفل من الركبتين وما  
 في الطهارة ففسر بما ذكر من العظم الثاني فاقيل ان هذا القول من السارح ليس رد  
 بل دفع توهم من قول همام لانه لم يذكره تفسيراً للعكس الذي في الآية بل انما ذكره في الاحرام  
 ليس على ما ينبغي لان حمل معراج الدراية على السهو يقتضى ذلك على ان سوق كلام السارح  
 وتعليقه ليس بملايم على ما اراده من عبارته (قوله لانه في كل رجل واحد) فان قيل لا كنهان  
 بالنسبة الى شخص واحد فيجوز كون الثاني بذلك الاعتبار قلنا قوله كما لم يفرق دفع ذلك  
 الوهم فانه ايضا كذلك ولم يبين بل جمع (قوله يقتضى كون الواجب) يرد عليه ان اللازم  
 في انقسام الاحاد الى الاحاد ليس مطابقة الفرد الشخصى بالشخصى بل قد يضابق الشخص  
 بالنوع كما في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم لجنس اليد او الرجل المتحقق في ضمن "فردين  
 بالنسبة الى شخص واحد مقابل الى ذلك الشخص فيلزم غسل كل من اليدين والرجلين  
 ويمكن ان يراد من اضافة الوجوه والايدي الاستغراق كما هو المتبادر من اضافة الجمع على  
 ان هذه الاضافة ليست للعهد ولادليل للجنس فالاستغراق لازم فلا اشكال وما يتوهم ان هذا  
 مقابلة الافراد بالاجزاء وهو ليس بمسموع اذالمأخوذ في جانب مخاطبين الافراد في جانب الوجوه  
 والايدي الاجزاء قد فوع بان كونها جزءاً في الخارج لا ينافي كونها افراداً بالنسبة الى صيغة الجمع  
 (قوله بدلالة النص) اورد ان الدلالة انما يجرى عند كون المنصوص واقعا على سنن القياس  
 والوضوء ليس بمعقول فليس على سنته ودفع بان ذلك ليس بشرط في الدلالة بل شرطية  
 انما هي في القياس المحتاج الى الاجتهاد (قوله او فعل الرسول) فيه اعتراف على ان الآية لا تدل  
 على فرضية اليدين والرجلين اذ هي معلومة بفعل الرسول والمقصود معلوميتها من الآية الا ان  
 يقال المقصود من ايراد فعل الرسول ليس على كونه دليلاً مستقلاً على المصطلوب بل على ان  
 يكون تفسيراً للآية وبه يندفع ما يتوهم من ان مجرد التواتر لا يدل على الفرضية بل قد يوجد  
 في الغير كالمضمضة وما يتوهم من ان مجرد المواضبة لا يدل على الفرضية ما لم يعلم عدم تركه  
 احياناً ودعوى التواتر بالنسبة الى عدم الترك تحكم ويمكن ان يقال ان المراد بالمعقول هو المعقول  
 على الفرضية (قوله لا الاجماع) قيل عليه نقلاً عن البحر وما ذكرنا من ان الثابت بعبارة النص  
 غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الى وفي القرائين في ارجلكم لا طائل تحته  
 بعد انعقاد الاجماع على ذلك انتهى لعل هذا بناء على منع دايه الذي هو قوله لانه ثابت  
 في عهد الرسول توجيهه ان هذا التواتر انما يفيد كون فعل الرسول ضروريا لا كون هذا الفعل على  
 وجه الفرض فالاجماع يفيد كون الفعل على وجه الفرض (قوله فيكون الجرب بالجوار) منع  
 الملازمة بتخصيص التحوين الجرب بالجوار بانعت وبالتاكيد قليلا في ضرورة الشعر كما في معنى  
 اللبيب (قوله غسلا خفيفا) هذا وان اورد التنبيه لكن يوههم عدم لزوم استيعاب الغسل  
 بل منافات سنته التثليث فالتساوي ان يذكر ما يدفع هذا الوهم ووجه اختصاص هذا  
 التخفيف بالرجل (قوله اي لونه) اورد عليه ان لون الحناء كالاصفرار من المرض والاسوداد  
 من السمس فليس فيه اشتباه محتاج الى مزيل كالدرن والونيم لا يخفى انه لكونه بالمد  
 ويصنع من العبد ليس كمثل ما ذكره فقيه نوع اشتباه محتاج الى المزيل (قوله ينزع او يحرك)  
 اي فرسنا لكن في رواية الحسن عن الامام وابي سليمان عن ابي يوسف لا يحتاج اليه وان ضيق  
 على ما نقل عن الحانية وعن خزانة الفتاوى لا يحرك ولو في الغسل لكن المذهب هو ما اختاره

المصنف وكذا القرط (قوله ربع الرأس) أي فوق الاذنين ولو باصابة معتر و لومد اصبعاً  
او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما ولو ادخل رأسه  
الاتاء او خفه او جبيرته وهو محدب اجزأه ولم يصبر الماء مستعملاً وان نوى اتفاقاً على الصحيح  
كما في البحر عن البدائع (قوله ولا يعاد المسح بحلق الرأس) وكذا بحلق اللحية وكذا لو كان في  
اعضاء وضوءه قرحة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء ثم نزعها لا يلزمه إعادة الغسل على ما  
تحتها وكذا لو كان في أعضائه شقاق ولم يقدر على غسله مسحه وان لم يقدر تركه (قوله  
وسننه) قيل هي على صيغة الجمع هذا يفيد انه لا واجب للوضوء كاللغسل والالقدمه (قوله  
وهي مع تفاوت أنواعها إلى آخره) هذا تعريف بالخاصة اذ ما ذكره هو حكم السنة واما تعريفه  
المشهور هي ما ثبت بقوله عليه السلام او فعله وابس بواجب ولا مستحب والشرط في المؤكدة  
مواظبته مع ترك ولو حكما لكن شأن السروط ان لا يذكر في التعاريف واورد عليه في البحر المباح  
بناء على ما هو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثيراً ما يهملون  
بان الاصل الا باحة فالتعريف بناء عليه كذا في الدر (قوله البدأ بالنية) قيل وقتها عند  
غسل الوجه وقيل عند غسل اليدين ويوافق ما قالوا من ان النية عند آن السروع فأنها  
سنة مؤكدة على الصحيح والتلفظ بها مستحب وشرط في التوضي بسؤر الحمار ونبيذ التمر كما في  
الترمذي لا في البحر (قوله بسم الله العظيم) هذا ما هو الوارد عنه عليه السلام والا فالسنة  
تحصل بكل ذكر اكن قولاً كما في الدر (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية مختار القدر وري  
قال في التاتارخانية عن الظهيرية وهو الاصح (قوله قبل الاستنجاء) هذا مع قوله آتفا قبل  
الوضوء مما يحتاج الى التوفيق (قوله لانها عند المناج) الظاهر من هذا التعليل عدم سنية  
هذا الجمع بل السنية اما الاول فقط او الثاني فقط فالأصح ان ينقل رواية سنية الجمع كما في  
التاتارخانية عن الخانية الاصح الجمع (قوله لاحال الانكشاف) ولا في محل نجاسة فيسمى بقلبه  
واونسبها فسمى في خلاله لا تحصل السنة وروى عن الحسن انه لو ترك التسمية يأثم (قوله سواء  
استيقظ) فيه اشارة الى ان ذكر هذا القيد كما في عبارة بعض اتفاقي قال في الدر ولذا لم يقل قبل  
ادخالها الاتاء لئلا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف  
مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة  
قال وينبغي تقييده بما يدرك بالرأى لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حدود النهاية  
المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما اعتباره  
في الرواية فاكثري لا كلى انتهى فافي انفع الوسائل ان مفهوم التنصيص حجة فاكثري (قوله  
والسواك سنة مؤكدة عند المضمضة) وقيل قبلها وقيل حين الاستبراء وهو للوضوء عندنا  
الا اذ نسيه فيندب للصلاة كالاصغر ارسن وتغير رايحة فم وقراءة قرآن واقه ثلث في الاعلى  
وثبت في الاسافل (قوله وبمعنى المصدر) اورد انه لم يوجد في الكتب (قوله بيناه) وندب امساكه  
بيناه وكونه لينا مستويا بلا عقد في غلظ خنصر وطول شبر ويستاك عرضاً لا طولاً  
ولا مضطجماً فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسكه فانه يورث العمى  
ثم يغسله ولا يمسكه الشيطان به ولا يزداد على الشبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه  
بل ينصبه والا حصل الجنون قهستاني ويكره بمؤذ ويحرم يذى سم ومن منافع انه  
شفاء لما دون الموت ويذكر الشهادة عنده كما في الدر ويبطى بالشب ويحد البصر

ويسرع في المنى على الصراط ويكره في الحلاء كما في السرنبلالية ( قوله كـ )  
 يساء) لعله بيان للسنة والافقد عرفت الادب فيد لكن قوله طولا وعرضا فيه خفاء اذ تذكر  
 في اكثر الكتب لا طولا لانه يخرج لجم الاسنان والادب فيه ايضا الابتداء بالعلماء من الاعين ثم  
 بالسفلى من جانبها ثم بالعليا من الايسر ثم بالسفلى ثلثا لثنا كما في البحر ( قوله غسل الفم )  
 اي اسديعابه ولذا عبر بالغسل اذ دلالة لفظ المضمضة على الاستيعاب خفية فكان هذا تفسيرا  
 للمضمضة الواقعة في حكاية وضوءه عليه السلام وقيل اختيار لفظة الغسل لاقتصار به  
 من المضمضة والاستنشاق واورد نقلا عن ابن الكمال المضمضة لبس غسل الفم وكذا الاستنشاق  
 بل ادارة الماء في الفم وبجه ورد ان ما ذكره لبس بشرط في الصحيح في كونه سنة بل هو افضل  
 فقط ( قوله بمياه ) اي ثلثة ( قوله وتحليل الاصابع ) كون التحليل سنة ان كان قد دخل الماء  
 خلالها فلو مضمضة ففرض ( قوله وتليث الغسل ) اي المستوعب ولا عبرة بالغرفات ولو اكتفى  
 بمرة ان اعتاده ثم والا لولا زاد لطمائنة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث  
 فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهية التكرار في مجلس تنزيهية بل في القهستان  
 معن بالجوهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل على ما في الدرر الاولى  
 فرض و الثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقيل الاخيران سنة وقيل الجميع فرض كما لقراءة  
 في الصلوة ( قوله ومسح كل الرأس مرة ) والتليث قيل بدعة وقيل لبس بمكروه ولكن لبس سنة  
 ولا ادب وروى عن الامام بن ثلث مياه وروى عنه ايضا بماء واحد ثلث مرات كما في التارخانية  
 ( قوله لا يكون الا بهذا الطريق ) الحصر ممنوع بما في التارخانية والبداء من مقدم الرأس قول  
 عامة المشايخ وعن ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله انه يبدأ من اعلى رأسه فيمد يديه الى مقدم  
 جبهته ثم الى قفاه الا ان بيني الكلام على قول العامة ( قوله يجا في كفيه ) المفهوم من التارخانية  
 ان هذه لبس بسنة بل مستحبة ( قوله مادام في العضو ) لان اليد مادام على العضو  
 لا يأخذ حكم الاستعمال اورد عليه فعلى هذا يلزم جواز المسح بيد واحدة فان قيل فيه  
 اهتمام في امر التطهير قلنا في تجا في الكف ايضا كذلك انتهى لكن لو حفظ معنى قوله  
 فان كان مستعملا بالوضع الاول لم يبق لهذا الكلام بنا ( قوله بمائه ) طهره موافق لتصریح  
 ما في الزيلعي والتارخانية من عدم الاخذ لهما ماء جديدا والمفهوم من الدرر لزوم تجديد الماء  
 عند الحاجة كس عمامته ومن السرنبلالية رجحان التجديد مضمنا ( قوله وترتيب المنصوص  
 عليه في آية الوضوء ) طاهره يدل على استفادة ترتيب من الآية وهي خالصة عن زيادة عليها  
 عندنا والا فيكون فرضا كما عند الشافعي فالصواب من جهة علماء يدل من آية الوضوء كما في  
 الزيلعي او من جهة السارح يعني فعل الرسول كما في الايضاح غاية ما يكلف فيه ان يقبل المراد  
 الترتيب المذكور في نص القرآن كما في صدر الشريعة لكن يرد عليه فعلى هذا يلزم لمة ترتيب  
 الذ كرى على الترتيب في الوجود وذا لبس بجار مطلقا ( قوله بحيث لا يحجب لعضو النول ) اي  
 بلا عذر فلو في مأوه فغضى لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم ( قوله من السنن السالك )  
 وترك الاسراف وترك لطعم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج كذا في الدرر ( قوله ومستحبه )  
 ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة وترك اخرى وما احبه  
 السلف ( قوله التيامن ) لا الاذنين والحدين كما في الدرر الا اذا كان المتوضي افضح فيمكنه  
 مسحهما معا فانه يبدأ باليمن وبالحد الايمن كذا في السرنبلالية عن البحر فلا يبعد ان يستفاد

منه ان التيامن في كل عمل انما يكون مستحبا اذا لم يكن حصوله بدون ترتيب وان كان مما يحصل بدون ترتيب فليس بمستحب بل يفعلهما معا ويستثنى من تلك القاعدة نحو تزع الخف فان السنة فيه ان يبدأ بالبسار كذا في حاشية اخي زاده عن العناية لعل من هذا القبيل الابتداء بالبسار عند الخروج عن المسجد بل عن البيوت مطلقا ثم ان هذا مما واطب عليه النبي عليه الصلوة والسلام فينبغي ان يكون سنة قال ابن الكمال المواظبة هنا على سبيل العادة والمعتبر في السنة ما على سبيل العبادة ففيه خفاء لكن في التاخر خاتمة عن التحفة سنة (قوله ذكرت في المطبوعات) بالغ الى نيف وعشرين كما نقل عن الفتح والى نيف وستين كما عن الخزان (قوله وذلك اعضائه) اي في المرة الاولى وقد عرفت انه عد من السنة وهو موافق لما في الخلاصة (قوله وتقديمه على الوقت) في البحر عن شرح المنية انه عندي من اداب الصلوة لكونه مقصودا لفعل الصلوة ثم ان هذا من احدي المسائل الثلاث التي يكون النفل فيها افضل من الغرض لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض وبراء المعسر مندوب افضل من امهاله الواجب الثالث الابتداء بالسلام سنة افضل من رده (قوله وعدم الاستعانة) فلو بلا طلب من المتوضي فلا بأس واما استعانة عليه السلام بالمغيرة فقبل انه لتعليم الجواز (قوله وعدم التكلم) الحاجة تفوته (قوله وعند غسل كل عضو) وكذا الممسوح فالاولى ما في اقل النسخ من عدم ذكر قوله غسل لسمول المغسول والممسوح صريحا (قوله والدعاء بالمأثورات) نقل عن النووي وصرح على القاري بوضع هذه الاحاديث وقيل لبست بموضوعة لرواية ابن حبان وغيره من طرق غايته كونها ضعيفة فيعمل في فضائل الاعمال ثم شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقد سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا اقترن ببيانه كذا في الشرنبلالية والدر وفي الخلاصة في اصول الحديث يجوز رواية الضعيف من غير بيان ضعفه في المواعظ والقصص وفضائل الاعمال لافي صفات الله واحكام الحلال والحرام ويجوز بكل ما لم يجمع على تركه واذ لم يوجد في الباب (قوله غيره عند غسل كل عضو) فان قيل الا يراد بالتسمية عند ذلك مناف لاراد الادعية قلت يجمع بينهما فعد ما للتسمية كما في ابتداء الكتب (قوله بان يقول عند المضمضة) لعله اما قبلها او بعدها باستعانة كونه عند الحضرة اذ في حال المضمضة لا يمكن اتيان ذلك فلعل الانسب اتيان البسلة قبلها والدعاء بعدها واما في الخلال فيعيد (قوله رايحة الجنة) وزاد في الزيلعي قوله ولا ترحني رايحة النار (قوله وعند مسح رأسه واذنه اللهم اجعلني) دل عبارته على ان يقول هذا الدعاء عند مسح الرأس والاذن معا لعل في ما عندنا من التسح سقامة لانه وقع في الزيلعي بان يقول عند مسح الرأس اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح الاذن اللهم اجعلني من الذين الى آخره (قوله وعند غسل رجله) وفي الزيلعي يقرأ هذا الدعاء عند البسلي واما عند البسري اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي منكورا وتجارتني لن تبور (قوله اي بعد الوضوء) وفي الزيلعي بعد غسل كل عضو (قوله بعده) اي بعد الفراغ (قوله قائما) اي جوازا فيجوز قاعدا الا هنا وزمزم وفيما عداهما يكره تزيها ورخص للمساقر شربه ما سنيا ثم من الاداب ان يصلي ركعتين بعده ولا ينقص ماء وضوئه عن مد واطالة غرته وتحجيله وغسل رجله يدساره وبلهما عند ابتداء الوضوء في الشتاء وقراءة سورة القدر كذا في الزيلعي والدر (قوله والاسراف) وكذا التقدير والزيادة على الثلث (قوله لا بأس به بل) مندوب او مسنون

ومن منهياته التوضيء بفضل ماء الهرة أو في موضع نجس لأن لماء الوضوء حرمة أو في المسجد  
 إلا في أثناء أو في موضع أعد ذلك والقاء النخامة والامتخاط في الماء (قوله خروج نجس) ورد  
 أن الناقض هو الخارج النجس والخروج لبس بخارج اجيب أن حلة الانتقاض معنى لقولهم  
 المعاني الناقضة والمعنى هو الخروج لا الخارج ورد أنه لو كان الخروج حلة لزم عدم تأثير النجس  
 في النقص لا يخفى أن الخروج إضافة لا يتعقل بدون النجس فبستلزم ذلك على أنه يمكن أن يكون من  
 قبيل حصول الصورة أي الصورة الحاصلة (قوله إلى ما يظهر) المراد ما اعتاد خروجه وإن لم يخرج  
 على الوجه المعتاد القيد الأول إخراجاً نحو الريح الخارجة من الذكر كما سيأتي وصرح به  
 ابن الكمال والثاني ادخالاً لدم الاستحاضة (قوله في الوضوء أو الغسل) الاختصاص والظاهر  
 الاكتفاء بالغسل والمراد بحكم التطهير ما يكون على السنية كما فهم من الشرنبلالية وعلى  
 الوجوبية كما فهم من حجارة بعض (قوله مقال في المحيط) الذي يظهر من حاصله أن المراد  
 من الخروج من السبيلين مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان فلا يخلو أنه إما أن يكون في أحدهما  
 حقيقة وفي الآخر مجازاً أو في كليهما حقيقة فقوله يتناول خروجه من السبيلين وغيرهما  
 في حيز أخف لأنه يلزم على الأول جمع الحقيقة والمجاز وعلى الثاني جمع الحقيقتين إلا أن يدعى  
 عموم المجاز مع قرينة (قوله وذلك يعرف بالسيلان) يعني في غير السبيلين (قوله لأن رأس  
 السبيلين الخ) لبس المطلوب سيلان النجاسة عن رأس السبيلين حتى يحتاج إلى ملك المقدمة  
 بل ظهوره في رأسها (قوله وإنما توجد بالانتقال) لا يخفى أنه إذا وجد الانتقال من المكان لزم  
 السيلان عن موضعه غاية يعرف ذلك السيلان بالظهور وهو محقق للسيلان لانساف  
 وقد قال وإن لم يسلم (قوله وجد السيلان) أي في غير السبيلين (قوله ومنه يعلم) هذا العلم مستفاد  
 من قوله فخرج عن الخروج بالسيلان مع ملاحظة قوله بخلاف ما لو ظهرت الخ (قوله ويظهر  
 ضعف مقال) هذا يقتضي أن يكون هذا الظهور ناسياً من مضمون قوله ومنه يعلم أن الخروج  
 إلى آخره والظاهر أنه لبس له ولما مهد قبله دخل في ذلك على ما يظهر مما سيذكر في تدليل هذا  
 الضعف من قوله فإن السيلان إلى موضع يلحقه الخ (قوله مع أنه لم يسلم إلى موضع إلى آخره)  
 يعني أن مراد صدر الشريعة أنه عند تعلق الجار إلى السيلان يلزم انتقال النجاسة من محلها  
 منهيها إلى محل التطهير وفي المادة المذكورة وأن وجد انتقال الدم عن مكانها الذي هو أعلى  
 الجرح لكن لم يوجد الانتهاء إلى محل التطهير وأما الخروج إلى محل التطهير فقد تحقق إذا علا  
 الجرح محل التطهير خرج إليه الدم فيأحرر يخرج الجواب عن هذه المناقشة ويضمحل قوله فإن  
 السيلان فإن الموجود السيلان من موضع يلحقه حكم التطهير لا إلى موضع يلحقه حكم التطهير  
 (قوله ويضمحل ما ورد عليه أيضاً) من أن معنى ما يلحقه حكم التطهير أي ما يجب تطهيره في الجملة  
 في الوضوء أو في الغسل أو في إزالة النجاسة الحقيقية فإنه على هذا التعميم أن الدم سائل إلى  
 موضع يجب تطهيره في الجملة انتهى إذ مدار كلامه لبس ما فهم من كلام هذا المورد بل ما  
 عرفت أنه اعتبر في مفهوم السيلان الانتقال من موضعه وكون هذا الانتقال إلى ما يلحقه حكم  
 التطهير فإن الانتقال في المادة المذكورة لبس إلى ما فيه حكم التطهير كما مر وأما ما ورد عليه  
 أيضاً من أن معنى السيلان أن يسيل بنفسه عن المخرج أن لم يمنع مانع سواء وجد السيلان  
 بالفعل إلى موضع يجب تطهيره أو لم يوجد كما إذا مسح إذا خرج بخرقة ثم ونم فصرف  
 تعلق الجار عن سائل إلى خرج مع كونه تعسفاً بارداً فصرف فاسد إذ حيث ينقض الحديث إذا عذر

جانب العين سال منه الدم الى الجانب الاخر فان الحد يصدق عليه مع عدم تقض الوضوء  
 فمع ملاحظة معنى السيلان الذي نقله المصنف عن المحيط في غاية السقوط وان في تحريره  
 معنى السيلان وتقييده تكلفا لاسيما بالنسبة الى تعلق الجار المذكور وان التقض المذكور انما  
 يتجه لو كان داخل العين مما يلحقه حكم التطهير (قوله وضعف ما قال الخ) واجيب عنه بان  
 الفرق بينهما ظاهرا لانه يقال خرج ماء البئر الى وجه الارض وسال ماء البئر الى وجهها  
 والانتكاز مكابرة (قوله من الدبر) يفهم من هذا القيد ان الدود والحصاة من القبل والذ كز غير  
 ناقض كالريح ولبس كذلك كما يفهم من الزيلعي وصرح به قاضيان وغيره بل هذا لبس بعلام  
 لما ذكر في تعليقه من قوله لان ما معهما من النجس وان قل حدث في السيلين كما قيل ومناف  
 لما يفهم من قوله لا خروج ريح من القبل والذ كز فان تخصيص الريح بالذ كز في هذا الحكم  
 يدل بطريق المفهوم على ان الدودة والحصاة من القبل والذ كز ناقضان والجواب ان قوله  
 من اند بر لبس باحترازي بقرينة مقابلة وما دل عليه بقبيله بل اتفاقا (قوله لان ما معهما  
 من النجس حدث) قيل يفهم من هذا عدم كون نفس الدودة نجسا وهذا وان كان موافقا  
 لما ذكره البرازي لكنه مخالف لما ذكره الحدادي ورد بانه لا مخالفة بينهما اذ الواقع في الحدادي  
 لبس بخلاف لما في البرازي كما يظهر لمن رجع (قوله لكنه هنا سوداء) لضرورة في حمله  
 الى السوداء بل لو قيد بقوله صا عدا من الجوف لثم الامر اذ العلق الصاعد من الجوف ان  
 ملاء الغم ينقض الوضوء قال في التاتارخانية العلق ان صعد من الجوف لا ينقض الا ان يملاء  
 الغم لانه يحتمل انه صفراء انجمدا وسوداء ان عقد او يلغم احترق انتهى فاعرفه (قوله ولذا  
 اعتبر ملاء الغم) يدل مفهومه ما لو لم يكن سوداء لا يعتبر ملاء الغم بل ينقض بالاقبل وهذا لبس  
 بمراد بل المراد لا ينقض اصلا وان ملاء الغم لكن ينبغي ان يقيد بالتزول عن الرأس وان دل  
 على هذا لكنه خفية (قوله اوقى طعام او ماء ان بعد الاستقرار في المعدة) واما اذا جاء قبل  
 الوصول اليها فالاصح لا ينقض مطلقا (قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا) لعل مراد  
 صاحب الهداية انه اي التي ملاء الغم اذا خلى عن الموانع وابقى على طبعه شانه الخروج من  
 الغم الى الظاهر فاعتبر حيث شذ تحقق الخروج فالاقبل الخارج لم يعتبر خارجا لان شانه عدم الخروج  
 والكثير الغير الخارج اعتبر خارجا لان شانه الخروج فلا يلزم الحمل على تلك القاعدة ولو سلم  
 فالاصل غير منضبط اذ قد لا يخرج في الاكثر وقد يخرج في الاقل فاحتج الى تلك القاعدة  
 فيضمحل الاشكال بلا احتياج الى ما هو تكلف في المال بان جعل الغالب كالتحقق  
 كأنهم حلوا قول الهداية على هذا المعنى لانه اي التي ملاء الغم يخرج الى ظاهر الغم  
 غالبا فاعتبر ذلك التي خارجا محققا فاقيم ملاء الغم مقام خروج التي من الغم فاوردوا عليه  
 ان الاصل وهو خروج التي من الغم منضبط غير متعسر الاطلاع عليه اقامة ملاء الغم مقامه  
 تأمل (قوله فالمعنى ان خروج الخ) حاصله ان الاصل هو خروج النجس وهذا خفي عسر اطلاعه  
 اذ نفس النجس لبس يمر في التي فالظاهر انه ان كثر التي فيخرج معه النجس والا لافا قيم مقامه  
 ملاء الغم لان خروج النجس مع التي غالب في ذلك فملى هذا لا يرد شيء مما اورد جمهور المحشين  
 عليه (قوله كذا دم) وكذا ينقضه علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها القراد  
 ان كبيرا والا لا كبعوض وذهاب (قوله والسبب عند محمد) وصحح هذا لان الاصل اضافة  
 الاحكام الى اسبابها الا لما منع والظاهر من سوق المصنف ترجيح قول ابي يوسف (قوله  
 وما لبس يحدث) اي اصلا بقرينة زيادة الباء كقوله قبل ودم لترك لم يسلب لبس بنجس



عند الثاني وهو الصحيح رفقا بصحاب القروح خلافا للمحمد وفي الجوهرية يفتي بقول محمد لو المصاب ما دعا (قوله لا يعرى عن خروج شيء) ان اريد الامكان فقوله كالمتيقن ليس بمسلم وان اريد الفعل والوقوع فذات هذه لفظة ممنوعة (قوله ان لم يكن مستقرا على الارض) يعني ان كان الشخص بعد ازالة ما استند اليه مستقرا على الارض ان يكن حدثا والا فحذف (قوله لم ينقض كعس) يفهم اكثر ما قبل عنده (قوله والا غشاء) وكذا العسى والسكر ولو باكل الحسبة (قوله يصلى بالتوضي) او بالتيميم (قوله احتراز عن وضوء في ضمن الغسل) لكن رجع في الخزية والفتح والنهر النقص عتوبة له وعليه الجمهور كما في الزخا والاشرفية كذا في الدرر فتأمل فيه (قوله وان اتسد تهما) لظاهر من سوق كلامه ان هذا داخل تحت التفرع وفيه نظر (قوله والمباشرة) اي تماس الفرجين ولو بين المراتين او الرجلين مع الانتسار (قوله المجانين) ولو بلا بلل على المعتد (قوله لا لمس الذكر) لكن يغسل يده ندبا (قوله والمرأة) وكذا الامر ولكن يندب للخروج من الخلاف لا سيما للامام بشرط عدم لزوم ارتكاب مذهبه (قوله فحشرت فعمله) مستغنى عنه بقوله خروج نجس منه الى ما يطهر يخرج من اذنه (قوله وكذا من عينه) ونديه (قوله فيجوه كصيد) اورد عليه ان القبح والصدبد ينقضان ولو بلا وجع لانهما لا يخرجان بلا علة وايد بقول الكمال (قوله يسقى) اي يسيل من السيلان (قوله المحدث البالغ) بخلاف الصبي ولا بأس بدفعه اليه للضرورة (قوله ولا لمس مصحفا) اي ما فيه اية كدرهم وجدار (قوله ولم يكره مسه بكم) وكذا قلبه بنحو عود واختلافوا في مسه بغير اعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة وانع اصح (قوله في الكتب الشرعية) في الدر عن السراجية المستحب عدم اخذها بالكم تعظيما (قوله الا التفسير) في الانبياء جواز ذلك لا سيما عند كون الغالب تفسير او المعلوم قرأنا (قوله ولا يرد العين) اي لا يرد العين من النظر الى المصحف **فروع** (المصحف اذا لم يمسح به لم يمسح به) (قوله لا يقرأ فيه يد فن) كالمسلم لكن بلا شق او سقف لئلا يهال عليه التراب كما في التنا تاريخية او يوضع الى مكان طاهر لا يصل يد المحدثين والغبار واما الاحراق بالنار وان جوز بعضهم ونقل عن عثمان رضي الله عنه فحرقى ان لا يفعل به كما نقل عن النووي كراهته وعن البعض حرمة لانه خلاف الاحترام وعند تعارض اقوال العلماء يؤخذ بالا حوط وانه لم ينقل مجوزي الاحراق المنع عن الدفن فترجميع الاحراق غير موجه ويمنع الكافر من مس المصحف ولا بأس بتعليم القرآن والفقه عسى ان يهتدى به ويكره وضعه تحت الرأس الا لحفظه ولقلمه على الكتاب الا للسكينة قال في الدرر ويوضع النحو ثم فوقه التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظم التفسير لكن في بعض حواشي التلويح يوضع الكلام على الفقه تكملة لآية اذ كسره رقية في خلاف متجاف لم يكره دخوله للخلاء به والاحتراز افضل يجوز رمي براءة القلم الجديد لبراءة القلم المستعمل لاحترامه كتنشيش المسجد وكنا استدلالا في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاغد فيه فقه وفي كتب الضب تجوز مع الكراهة واوفيه اسم الله وارسول يجوز محو ليلف فيه شيء قد ورد الهوى في محو اسم الله بالبراق يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستورا بساط المكتوب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة وتقدمه في البحر (قوله فرض الغسل) هو لغة بضم الغين اسم من الاغتسال وهو غسل الجسد واسم للماء الذي يغسل به وقال النووي الضم والفتح لغة والفتح افصح واشهر عند اهل اللغة

والضم ما هو المستعمل عند الفقهاء (قوله المراد هنا الخ) بطريق عموم المجاز لا بطريق استعمال  
المشترك في معنياه ولا بطريق جمع الحقيقة والمجاز لكن لا بد من بيان قرينة ذلك المجاز (قوله  
وسائر البدن) البدن لا يشمل الرأس والعنق واليد لغة اذ هو في اللغة اسم لما هو من المذكب الى  
الدية كما في المغرب فكون تغليباً بالكثر (قوله داخل لقلفه) اي الجلدة التي يقطعها الخاق لكان  
في ثوبه لانية عن الكمال الاصح عدم ذلك بل نديه للخرج لكونه خلقة ثم قال ينبغي انه ان كان  
لا بمسقة لا يجزيه ولا يجزيه تركه لكن السابق الى الخاطر وجوبه مطلقاً زجر التركة الختان المشروع  
الذي اتفق على فعله عامة المسلمين لعل لهذا قال في الاصح (قوله وغسل السرة ولشارب الخ)  
اوردانه لوترك لفظ لغسل وعطف السرة على القلفة لكان احسن لانه يحذفهم وجوب غسل  
داخل الشارب والحاجب والحمية صريحاً ويندفع شبهة لتكرار ورود ان هذا يستلزم اطلاق  
البدن على الشارب والحاجب والحمية وهو محذور مع ما فيه من هجنة اطلاق الداخل على ما  
تحت الشارب والحاجب اقول هذا لبس بحاسم لمادة الاشكال اذ اطلاق البدن على جوارحه  
ظاهر على انه يجوز ان يجعل من قبيل علقها بتنا وماء بارد او اطلاق الداخل على تحت السي  
لبس بمسكرة سيما على طريق المجاز (قوله وجع الحمية) وكذا شعر الرأس للرجل ولو لم يبدأ  
(قوله والفرج الخارج) لانه كالغيم لا الداخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها وبه يقتضي  
كالعين في الدروان الكحل بكحل نجس لكن ينبغي غسله حيث ذكر جراً ولعدم الخرج للقلفة (قوله  
وثقب انضم) لكن يغسل ندبا (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة التعمير بلفظ الظفيرة دون نحو  
الشعر (قوله وكفى بل اصلها) فلولا يتبطل اصلها يجب تقضها مطلقاً ولو اضرها غسل رأسها  
تركته وقيل تمسك ولا تمتنع عن زوجها (قوله لا نقض ظفيرة) اي ظفيرة الرجل ولو علوا  
او تركها الامكان حلقة (قوله وسنته) والخالص ان سنته كسنة الوضوء سوى الترتيب واداه  
كاداه سوى استقبال القبلة وقالوا لومكت في ماء جار او حوض كبير او مطر قدر اوضره  
والغسل فقدا كل السنة (قوله وغسل فرجه) قبل لاجابة لذلك لاختفاء قوله وخبت بدنه  
عنه لا يخفى انه هنا من قبيل اغناء الثاني عن الاول وهو لبس بمنكر على انه من قبيل عطف انعام  
على الخاص لفائدة زيادة تأكيد في غسل الفرج لكثرة ومظان عدم مبالاه على انه قيل  
ان غسل الفرج من سنن الوضوء وان لم يكن به نجاسة لكن قوله ان كان في بدنه خبث  
لا يمسح عنه فاما لا يصح تقييد المصنف بذلك او هذا التوجيه الا ان يخص ذلك بخبث بدنه  
فقط لكن في المنية الاستنجاء فرض عند الغسل وان لم يكن نجاسة وفي الحلبي لان فيه نجاسة  
حكيمية وهي الجنابة (قوله اي استعمال الماء الخ) لا يخفى ان المتبادر من ظاهر هذا التفسير غسل  
جميع اعضاء الوضوء اذ المتبادر من استعمال الماء ما يكون بطريق الغسل ومراده التعميم على  
ما يكون بطريق المسح ايضا فالاول ان يفسر بالوضوء بان يقال اي يتوضأ كما فعل بعضهم  
(قوله الا رجليه) كما روت ميمونة رضي الله تعالى عنها وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكن  
قال في التنوير ثم يتوضأ وقال في الدرر اطلقه فينصرف الى الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في  
جمع الماء لما ان المعتز طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل  
البدن لانه في الغسل كعضو واحد فحيث لاجابة الى غسلها ثانياً الا اذا كان يبدنه خبث  
واعل القائلين بتأخير غسلها انما استحبه ليكون البدء والختم باعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ  
اولاً لا يأتي به ثانياً لانه لا يستحب وضوءاً للغسل اتفاقاً اما لو توضأ بعد الغسل واختلف المجلس

على مذهبنا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب انتهى اقول هذا اي غسل  
القدمين في الوضوء هو الموافق لرواية عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها من غسله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قدميه في الوضوء لكن قال في التاتارخانية وعلمنا وانا اخذوا  
برواية ميمونة رضي الله تعالى عنها ( قوله مستوعب جميع البدن بلا اسراف ) قيل  
هو ثمانية ارطال من الماء لكن في القهستاني والجوهرة لا اسراف في الماء الجاري  
فانهم ( وقيل يبدأ بالرأس قال في الدر هو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر  
وبه يضعف تصحيح الدر راتهي وهكذا نقل الشربلالي عن البحر وقال وكذا في الكتاب  
يعني الهداية ونقل تصحيح المجنبى مثله وقال في الحلبي وهو الاصح فالاولى ان يختار المصنف  
في المتن او يشير في الشرح ( قوله ولبس له ) معنى لان غسل رجله جزء اخير من الغسل فلا معنى  
للبدن به لاحقيقة ولا حكما كذا قيل ( قوله وستة الدلك ) وقيل يتدبه فلبس بشرط عندنا  
خلافا لما لك قال في التاتارخانية وخلافا لابي يوسف وعنه ايضا انه يدلك في اليوم البارد ( قوله  
لما يئامن ان البدن كله عضو واحد ) في الغسل ( قوله خروج حتى ) اي من العضو والا فلا يفرض  
اتقافا لانه في حكم الباطن ( قوله عن موضع ) هو صلب الرجل وترائب المرأة ومنه يد ايض  
ومنها اصفر فلو اغتسلت فخرج فيها مني ان منها اعادت الغسل الا الصلوة والا لا ( قوله  
بشهوة ) اي لذة ولو حكما كحتم ( قوله وان لم يخرج من رأس الذكر بها ) وشرط ابو يوسف  
ويقوله يفتي في ضيف خاف ريبة او استحي كما في المستصفي وفي القهستاني والتاتارخانية معزيا  
لنوازل ويقول ابي يوسف تأخذ لانه ايسر على المسلمين قلت لاسيما في الشتاء والسفر  
وفي الخاتبة خرج مني بعد البول وذكره منشر لزمه الغسل كما في البحر ومجمله انه وجد الشهوة  
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول كذا في الدر ( قوله لا غسل عليها ) قال  
في البحر هذا اذا لم تنزل واذا لم يظهر على صورة الآدمي ( قوله على مكلفهما ) فلو احدهما  
مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويؤمر به ابن عشرين تأديبا  
لا وجوبا ( قوله لا يفرض ان تذكره ) قال في الدر اجابا لكن يحتمل ان يبس ولم ير الاثر  
سيما عند نوم طويل وحر هواء ولم يوجد في الكتب خلافا فلعلم اندا احتمال ضعيف لا يكون  
مؤثرا في شرع حكم له ( قوله كما في اليقظة ) لا يخفى ان المطلوب لبس التذكر فقط وهذا لا يدل على  
غيره وانت تعلم مما في قوله بلا ازال ايضا ( قوله في الذخيرة الى آخره ) الاولى ان يأتى هذا النقل  
قيل نفي المتن لانه لا تعلق له بشرح هذا النفي ( قوله فلا يجب الا يتيقن ) ان اريد من لزوم التيقن  
التيقن في كونه منيا فينقض بالصورة التي يتعين فيها كونه مذيا او شك بين كونه منيا او ودا  
مع تذكر الاحتلام وان التيقن في الاحتلام في الصورة التي تيقن المنى مع عدم تذكر الاحتلام  
وان التيقن فيهما فالامر ظاهر الا ان يقال التيقن بواحد منهما بلا تعيين ( قوله عما قيل  
هو رواية محمد من غير رواية الاصل قال في التاتارخانية وبه اخذ بعض المشايخ وقال سمس  
الائمة لاننا خذ بهذه الرواية ( قوله وجب الغسل ان وجد لذة الجماع ) قال في الدر الاوضح الوجوب  
( قوله عند انقطاع حبض ونفاس ) اورد ان الانقطاع طهارة وايجاب الطهارة الغسل الذي  
هو طهارة لبس بمعقول فالظاهر كون الموجب ظهورهما لكن لزومه عند الانقطاع لثلايلغو  
الغسل ولا يخفى ان لزوم الغسل عند الانقطاع لا يوجب كون المؤثر هو الانقطاع ( قوله  
ولا عند ادخال اصبع ) ونحوه كذا غير آدمي وذكر خثي وميت وصبي لا يشتهي وما يصنع من نحو

خشب (قوله ووطئ البهجة) وكذا الصغيره التي لا يجامع مثلها والمينة (قوله اتى عذراء)  
وكذا اذا كانت ثيبا ولم يتوار الحشفة كما في التاتارخانية (قوله لا غسل عليهما الا اذا حبلى)  
لا تزالها وتعيد ما صلت قبل الفسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروجه منيها من فرجها الداخل  
شرط لوجوب الفسل على المقتى به ولم يوجد قاله الحلبي (قوله لا ما قبل في الخانية) لو اغتسل  
بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجبا ويكفي غسل واحد لعبد وجمعة اجتماع جنابة (قوله  
وعرفة) اي جبل عرفة بعد الزوال (قوله لتلايفهم الى آخره) لم يفرق في التوير بينهما في كون  
الوجوب للصلاة فيهما وقال صاحب الدر في شرحه هو الصحيح كما في غرر الاذكار (قوله ولمكة)  
وكذا لدخول المدينة ومزدلفة غداه يوم التمر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر رمي الجمره  
وكذا الفسل الميت والحجامة وليلة البراءة وعرفة وقد رآها (قوله وكسوف) اي لصلوة كسوف  
وكذا فزع وظلمة وريح شديدتين والحضور مجمع الناس ولمن لبس ثوبا جديدا ولتائب من ذنب  
وقادم من سفر ولستحاضة انقطع دمها (قوله واختافوا والمختار الوجوب عليه) لانه مما  
لا بد له منه فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لاعن جنابة وحبض قبل الظاهر انه  
لا يلزمه (قوله دخول المسجد لامصلي) عيد وحناة ورياط ومد رسة ذكره المصنف وغيره  
في الحبض قاله الدر الا لضرورة فلو احتلم فيه ان خرج سرعيا يتيم وان مكث الخوف فوجوبا  
ولا يصلي ولا يقرأ القرآن (قوله ولو قد رآه لم يكن) يعني لو فرض عدم كون هذا الموضع  
مسجدا فالطواف للجنب حرام فالحرمة لذات الطواف لا لاجل المسجد لا يجوز لهما الطواف  
الظاهر بالنسبة الى قوله في المتن وحرم عليه الطواف بضمير الجنب ان يفرد الضمير هنا لكن  
لكون القصد نقل عين عبارة المستصفي لم يغيره لكن الاولى ان يثنى الضمير في المتن بعد ذكر  
الحائض منع وحرم على الجنب دخول المسجد (قوله ولهذا) وجب عليهما الظاهر ان هذا  
هو مذكور الصروجي (قوله فقبل الخ) وقبل الاول للطحاوي والثاني للكرخي وهو الاصح  
كما في التاتارخانية عن الظهيرية فالاولى اما ان يقتصر عليه كما في الدر او يشير الى رجحانه (قوله  
حرفا حرفا) اي كلمة كلمة مادون آية كما في البرازية (قوله ومس ما هو) قبل مستدرك بما تقدم  
من قوله والمحدث البالغ لا يمس مصحفا (قوله وقال محمد) في التاتارخانية انه مكروه عنده وهو  
قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وبه اخذ ابو الليث واقتى ابو جعفر الا ان يكون اقل من آية  
ووفق الحلبي ان كان حائل بين يديه والصحيحة فيؤخذ بقول ابي يوسف والافقول محمد  
لا يخفى ان الكلام فيما ليس بمحائل فهذا التوفيق والتفصيل ليس بحسن (قول لا قراءة القنوت)  
ذكره بعد دخوله في غموم قوله ولا بأس في الادعية لما نقل عن محمد بن كراهته لكونه قرأها عند بعض  
الصحابه (قوله ودفع المصحف) مناسبة للوضوء اقوى منها للفسل بالكم قال في التاتارخانية  
عن الظهيرية الاصح هنا عدم حل المس بالكم وعن العتابة وهو المختار وهو ايضا اختيار  
الهداية فالاولى اختيار هذا الجانب وان كان ما اختاره مختارا لصاحب المحيط (قوله وقيل  
يكروه) لا مرطي فتزبيهة (قوله انقلب الى طبيعة اخرى) اورديا لجد والبخار ورد المراد الطبيعة  
الغير الملائمة للجاهية (قوله من تلك المياه) وان قليلا (قوله او ما في المولد) وان كلب الماء واختاره  
(قوله البري يفسد) الاصح انه ان كان له دم سائل وهو ما لا ستره بين اصابعه فيفسد كية بريه  
ان لها دم والافلا (قوله او خارجة) وكذا لو تفتت فيه الا في حق السرب لحرمة لجمه (قوله  
بمكث) فلو علم نته بنجاسة لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة (قوله فتوهم بعض السراح) والقول

ان ما في الهداية غير رواية النهاية كما توهم بعيد (قوله وابس كذلك) وقد يجاب انه فيما يخالف  
 الماء في الاوصاف الثلاثة فان المخالط للماء اذا لم يوافق فيه فان غير الاثنين او اثلث لا يجوز الوضوء  
 به والا جاز لكن لا يخفى ان هذا لبس من هذا القبيل بل من قبيل الغلبة كما يأتي في الصحيح قد لا تية  
 (قوله او تنقع) اي التي في الماء (قوله او بالاقلا) اذا شددت قصرت واذا خففت مدت واذا كتبت  
 بالالف يتعين المد والتحقيق (قوله يجوز به لصلوة) ان لم يكن التغير بالطبخ (قوله وزعفران)  
 قيل عن البخران امكن الصغ به لم يجوز كنبذ التمر لكن الظاهر انه على الرواية المشارقة فيها بقوله  
 في الاصح اذ هذا القول اشارة الى نقي ما نقل عن الفقيه احمد بن ابراهيم انه لو طهر لون المخالط  
 في الكف لا يجوز به التوضي وان جاز الشرب وغسل الاشباه به (قوله ان بقي رقتة) واسمه ايضا  
 (قوله بخلاف ما اذا غير احد اوصافه نجس) المذكور في الكتب ان هذا حكم الماء الجاري  
 والمفهوم من هذا الكلام سباقه و سياقه كونه حكم غير الجاري كيف والماء القليل ينجس  
 بوقوع النجاسة ولو لم يتغير احد اوصاف (قوله في قوله عليه السلام) الحديث وارد في حق الماء  
 الجاري وما في حكمه كما في الزيلعي فلا تقرب (قوله فاخترت مختار الهداية) اورد انه لبس  
 مختارا للهداية بل ذكره مؤخرًا بصيغة التريض قال الزيلعي عن النبايع والتخفة الاصح انه  
 اي الجاري ما قيد جاريا ومشى عليه البحر وتبعه الدر (قوله لم يراثة) اورد ان هذا مختص بغير  
 المرتضى وظاهر عبارته العموم به وبالمرتضى كالجيفة واجيب اكتفى بدلالة قوله لم يراثة على ان المراد  
 لم يرتفعه فان النجس اذا كان مرتبًا يترتب الحكم على نفسه لا على ابيه وفصل حكم  
 المرتضى بما لا يتحمله المقام اقول لان تسليم اختصاص هذا الحكم به بل عام للجميع لما في الدرر  
 العموم رجحه الكمال وقال تليذه الشيخ قاسم انه المختار وقواه في التهر وقره المصنف  
 وفي القهستاني عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكثر  
 لم يجوز وهو احوط (قوله وهو عشر في عشر) قال في التثوير بعد بيان حكم الجاري وكذا يجوز  
 براكه كذلك والمعتبر اكبر رأى المبطل به فان غلب على طه عدم خلوص النجاسة الى الجانب  
 الآخر جاز والا لا وقال صاحب الدر في شرحه هذا ظاهر الرواية عن الامام واليدر جمع محمد وهو  
 الاصح كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر انه المذهب به بعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع  
 الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في التهر وانت خير بان اعتبار العشر  
 اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا افق به المتأخرون الاعلام انتهى (قوله  
 يذراع الكرباس ست قبضات لبس معها اصبع قائمة اصلا) وقيل الاصح ان يعتبر في كل زمان  
 ومكان ذراعهم لكن في الحلبي فيه نظر في قاضيحان الصحيح والمختار ذراع المساحة ونقل ايضا  
 عن الهداية (قوله للتوضي وقيل للاغتسال اورد عليه ان هذا الاختلاف انما هو فرع الغدير  
 العظيم الذي بمعنى انه لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر وهو غير مذكور هنا كما  
 في الهداية والسكا في اكن المفهوم عن التاخر خاتمة الاطلاق (قوله ان كانت مرتبة نفسها  
 اوترها) فلا يردانه يذبح ان يدار الحكم على ظهوره النجاسة مرتبة اولا (قوله وقد يعتبر وجه  
 التريض) المفهوم من اداة التقليل معلوم من شرحه (قوله لان النجاسة الى آخره) المطلوب  
 نجاسة جميع الجواب واللازم من الدليل نجاسة جانب العرض فقد فاللازم لبس بمطلوب  
 والمطلوب لبس بلازم فلا تقرب لعل هذا وجه كونه مختارا (قوله فلا يتنجس) وجه التفريع  
 ان الماء طاهر في الاصل يلحقنا واعتبار الطول والعرض عما يفيد ان النك وهو لا يزال البقن



ولا يرد ان فيه تعارض الحظر مع الاباحة ولاصل في ذلك ترجيح الحظر (قوله هو المختار) قيل  
نقلنا عن الكمال لو اعتبر الاصح يعني اعتبار غلبة ظن المبني ينبغي ان يعتبر اكبر الرأى  
(قوله الحوض اذا كان اقل) هذا بظاهره مخالف للمختار ومؤيد لجانب ابى سيمان الا ان يقال  
المختار عند وجود الطول وهذا المقول عند عدمه لكن مع كونه في نفسه خفيا في تخصيص  
هذا المعنى لا يلائم على ما قصده من اثباته من تأييد المتن (قوله هو الصحيح) وقيل يعتبر اربعة  
واربعون وقيل عمانية واربعون نقل عن الكمال المختار ستة واربعون (قوله الرواية بالقصر)  
اعل وجهه عدم كون هذه المقصرات ماء حقيقة ولهذا فيما يأتي في قيده بالمداد هناك ماء حقيقة  
(قوله هو السيلان والارواء والانيات) ان اريد المجموع من حيث هو مجموع فيه وبماء البحر اذ ليس  
فيه رواء وانيات وان اريد واحدا منها فينحو ماء البطيخ اذ فيه ارواء ولم يجر به الوضوء  
والقول ان عدم الانبات بماء البحر لعارض والكلام فيما لا عارض له لا يثبت له لانه ماء البحر  
لم يزل عن طبعه بعارض كالماء الجاري بل عند تخلية على طبيعته فثبته عدم الانبات (قوله  
كشراب الرياس) اطلاق الشجر عليه مع كونه من النبات على ما فسروا الوجود السابق له اذ كل نبات  
له ساق فشجر كما قيل فانه على عمومته مسكول اذا اشربة في الاصل اسم لكل ما يشرب فسامل  
لحموماء التمر وغيره والمقصود هنا الاختصاص بشرب الدياس كما فهم من الايضاح فافهم  
(قوله اما بكمال الامتزاج او بعلية الامتزاج) اورد على الحصر بالماء المستعمل لا يخفى ان المقسم  
هنا الماء الطاهر والمستعمل كالماء الجبس فلا غبار (قوله لا يقصديه الى آخره) فلو قصديه  
التظيف كاسنان وصابون جاز ان بقي رفته (قوله بحيث لا يخرج بلا علاج) مفهوم هذا  
اعماله وفق الهداية لا المحيط في الاطلاق اشارة الى اختيار جانب الهداية كما يشير اليه تقريره  
فيما مر من السرح والا فيلزم نوع من المخالفة بينهما (قوله فالاول ان جرى) هذا ما ذكره  
سابقا بقوله اوطر جامد (قوله والمستخرج من النبات) فلو خرج بنفسه بلا استخراج فكذلك  
عن رواية المحيط لان هذا الماء مقيد لا يتوضأ به عنده فلو امتزج بالماء لمطلق يعتبر الغلبة واما على  
رواية الهداية فالامر ظاهر الى اختيار جانب المحيط وقد سبق الاشارة الى اختيار الهداية الا ان  
يقال لعدم ترجيح احدا الطرفين عنده اسار الى اختيار احدهما في موضع والى اختيار الآخر  
في موضع آخر (قوله وان خالفه في صفة او صفتين الى آخره) هذا هو الثالث غيرها الاسلوب  
ليترتب قوله يعتبر فيه الغلبة من ذلك الوجه (قوله فان كان لونه وطعمه) مثال للحذف لغة  
في الوصفين المفهوم منه لزوم وجود الغلبة في كلا الوصفين والمفهوم من الزيلعي ومن الساق  
والساق كفاية الغلبة في احد الوصفين اى وصف (قوله وكذا ماء البطيخ) مثال للمخالفة  
في وصف واحد وبماء استعمال اى ولا يجوز ان بماء استعمال لقربة اى ثواب سواء في الوضوء  
كوضوء غير المحدث او في غيره كفعل اليد للاكل او من الاكل بذة السنة (قوله ارفع حدث  
اى لاجل رفع حدث ولو مع قربته كوضوء محدث ولو للتبريد فلو توضأ غير المحدث للتبريد  
لم يكن مستعملا كزيادة على الثلاث بلانية قربته وكفعل نحو فخذ او ثوب طهرين  
او دابة توكل (قوله بكل من القربة وازالة الحدث) وزيد ثالث وهو ما استعمل لاسقاط فرض  
بان يغسل بعض اجزاء العسل والوضوء فانه يسقط الفرض وان لم يسقط الحدث لعدم التجزئ  
وزيد اربع هو ما استعمل لسنة كماء المضضة والاستنشاق فتأمل كذا في لدر (قوله غيره نوى)  
هذا بيان لما يستعمل لرفع الحدث لا يخفى ان قوله رفع حدث عطف على مدخول لام الجارة  
الاجلية فيلزم النية باضروية اذ المستعمل لاجل رفع الحدث انما يكون بالنية فلا يكون بيانا له



الا ان يقال ان هذا الماء هو المستعمل للتبرد مثلا فيلزمه رفع الحدث لعدم اشتراط النية فيه  
عندنا فيدل عليه التزاما اوانه من قبيل علقتهما تبنا وماء باردا ( قوله يصير مستعملا ) كون  
هذه المياه مستعملا انما يكون بالانفصال عن العضو وان لم يستقر في شيء على المذهب وقيل  
اذا استقر ورجح المخرج ورد بان ما يصبب مندبل المتوضي وثيابه عفو اتفاقا وان **كثر**  
( قوله وان كان طاهرا ) ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيها  
للاستقذار ( قوله غير طهور ) لحدث بل نحبث على الراجح ( قوله الاهاب ) وكذا نحو الماشاة  
والكرش ولهذا قيل الاولى التعميم ( قوله يطهر بالدباغ ) ان يحمل الدباغة والاكسلة الحية  
لاقبصها والغارة فلا لكون المقام للالهانة اذ المقام مقام عدم الطهارة وعدم الطهارة امر  
مستهان اليه والخزير اولى بالاستهانة فيقدم فيندفع ما يتوهم ان كون المقام للالهانة لا ينافي  
قوله اما الثاني فلكرامته ( قوله فلكرامته ) فلو دبر طهر وان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه  
في دقيق لم يؤكل في الاصح احتراما واذا دكل ما د طهارة جلد كلب وقيل على ما هو  
المعتمد ( قوله يطهر بالذكوة ) اي الشرعية فلا يطهر بذكوة الجوسي وصيد المحرم وتارك  
التسمية عمدا وقيل مطلقا وقيل هو الاصح كما في الشربلالية وفي الدر ايضا وما يخرج من دار  
الحرب كسجباب ان علم دبره بطاهر فطاهر ان نجس فنجس ومن شك نفسه افضل  
( قوله لم التفكيك ) اجيب عنه بان تقدير الكلام ما يطهر جلده بالدباغة يطهر جلده بالذكوة  
فراجع الثاني لبس باجنبي عن الاول لما كان مضافا الى ضميره وان التفكيك عند عدم اللبس  
صحيح وهنا ذكر اللحم يدفع اللبس ( قوله وان كان في الهداية خلافة ) قيل عن الغبض  
الفتوى على طهارته ( قوله وشعر الميتة غير الخنزير على المذهب ) فالاولى الاشارة اليه وشعر  
الانسان يعني غير المتوفى كما في الدر ولوحيا ولهذا صرح به ( قوله وعظمه وكذا سنة  
مطلقا ) واختلف في اذنه ففي البدايع نجسة وفي الخاتبة لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كينة الا  
في حي صاحب فطاهر وان كثر ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر ( قوله )  
فلان الحياة لا تحلها ) فالانقصة واللبن طاهران بعموم هذا العلة ولهذا لا يتألم بقطعها  
فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحياة كذا في الهداية اورد عليه بان هذا التعريف يوجب  
عدمية الموت وقد قال تعالى خلق الموت والحياة ويقتضى **كون** التقابل بينهما لعدم  
والملكة وقد اتفق المتكلمون على التضاد وان هذا انما يسقيم على مذهب الفلاسفة القائلين  
 بعدمية الموت لاعلى المتكلمين القائلين بالوجودية واجيب ان معنى خلق الموت قدره والعدم  
مقدروا ان هذا التعريف لبس بالماهية بل بالرسم اللازم اذ الموت معنى يزول به الحياة وبانا  
لانسلم ان زوال الحياة لو كان عدميا لكان حيا لان عدم زوال الحياة عبارة عن الحياة ثم قال  
في الاكمل لا يقال ما ذكرتم عن الدليل استدلال في مقابلة النص لان الله تعالى قال من يحيى  
العظام وهى رميم ولا خفاء في دلالة على ان في العظام حياة لان المراد من يحيى صاحب  
هذا العظام لكن حل البيضاوى هذه الآية على ظاهره كما هو الاصل في النصوص والقول  
انه كذلك عند الشافعية لنجسية العظم عنده والعاضى فسر على مذهبهم مدفوع في شرح  
المجمع ونحوه ان الشافعي يقول بعدم الحياة في العظم ايضا نعم عند مالك يحل فيه الحياة  
لكن لبس بمذهب لاحد منا تأمل ( قوله وقيل لا ) في الشربلالية عن الكمال ترجيح هذه  
الرواية وتصحيحه واكتفى صاحب التنوير بهذه الرواية حيث قال ولبس الكلب بنجس العين

وقال صاحب الدر في شرحه أي عند الامتنع وعليه الفتوى وان رجع بعضهم النجاسة كما بسطه  
ابن الشحنة في باع ويوجز ويضمن ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيا ولا يصب فيه الماء  
لا يفسد ماء البئر ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه ما لم يريقه ولا صلوة حامله واوكيرا وشرط  
الخلواتي شدة فقه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره انتهى (قوله وفي فتاوى ابن الليث)  
الغرض من هذا النقل اثبات طهارة الشعر ونجاسة الجلد (قوله ولو اصابه ماء مطر)  
لان الطاهر منه الاطلاق وقد نقل التاتارخانية عن تلك الفتاوى عن موضعها الاخر المطر  
اذا اصاب جلده منع والا لا وهذا هو المختار للفتوى كما في الخلاصة لكن في قاضيخان الكلب  
اذا خرج من الماء فاصاب ثوب انسان قيل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسده الا اذا اصاب  
جلده وفي ظاهر الرواية اطلاق ولم يفصل انتهى وبالحمل بين كلامي تلك الفتاوى عدم ملازمة  
الان يحمل الاطلاق على التقييد كما في الاصول من ان المطلق محمول على المقيد في مثل هذا  
الموضع فالاولى ان يجعل التفصيل بين اصابة الماء الى الجلد وعدمها مطلقا ماء مطر او غيره  
كما في بعض الفتاوى (قوله نجس) اي مخففة يجوز للتداوى اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر  
المذهب المانع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمه وهناك عن الحاوي وقيل يرخص اذا علم فيه  
الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الحمر للعطشان وعليه الفتوى كذا في الدر لكن زاد في بعض  
الفتاوى ان اخبر طبيب حاذق مسلم او عاقل **فصل** (بتردون عشر في عشر)  
وفي التنوير في هذا المحل بتردون الغدير الكبير كانه بنى على ما مر من المعتمد (قوله اواره) قيل  
والواقع فيه اوريحه وهو الظاهر (قوله ذكره قاضيخان) وقد سبق البيان هنا ايضا (قوله  
وان عني خرم جام وعصفور) اطلاق العفو يشعر بالنجاسة كما هو رأي البعض دون الطهارة  
كما هو رأي الاخر مع اتفاق الكل على سقوط حكم النجاسة واما ذرق سباع الطير فثله  
في الاصح بعد الاتفاق في افساد نحو الثوب والاواني ان فاحشا (قوله كرؤس الابر) قيل هي الاطراف  
الحادة منها لا يعني قدر الجانب الاخر وقيل هما سيان للمخرج ثم قيل هذا مختص في البيات  
والابدان واما في الماء نجاسة لبس بمعفو واورد ان هذا لبس بمختص بالبئر بل عام لنحو الثوب والبدن  
(قوله الى ان الثلث كثير) يخالفه ما في الدر عن الفيض ان التعبير بالبعرتين اتفاق لان ما فوق  
ذلك كذلك ويؤيده ما في السرنبلالية عن الجامع بكرة او بعرتان لم يفسد ما لم يكن كثيرا  
والثلث لبس بكثير فاحش والكثير يستكثره الناظر وهو الصحيح عند الأكثر (قوله كما اذا وقعنا  
التعبير بالبعرتين اتفاق ايضا كما مر) (قوله لان من عاداتها) فيه اشارة الى انه لا يعني في نحو الاناء  
لعدم الضرورة (قوله حيوان دموعي) اي غير مائي (قوله لان حكمه يفهم) لا يخفى ان التفسخ  
فوق الانتفاخ فعند عدم ذكر التفسخ يتوهم كون حكمه فوق حكم الانتفاخ كالزوم نقل  
الاو حال وتطهير الاجار فالاولى الذي ذكر ككتب القوم نعم يمكن دفعه بان مثل هذا الوهم  
يوجد في جميع دلالة النص ويلزم ان لا يكون حجة وطريقا الى المعنى اصلا ولبس فلبس بطريق  
الاولوية قيل لا يعتبر دلالة النص في غير كلام السارح بنقل من السير الكبير لانه لو قيل اعط  
هذا الدرهم لزيد لفقره لا يجوز ان يعطيه لعمرو لكونه افقر منه يرد عليه ان عامة الشراح  
يل المصنفين يتفقون عليه من غير تكبر فلعل ائتمل لبس بصحيح او مختص بمحل او بحكم  
وفي امثال عدم الجواز يجوز لفوت شرط او وجود مانع كما في المفهوم المخالف (قوله الا و حال)  
جمع وحل بالتحريك الطين الرقيق (قوله نزع كلها) لكونها معينا (قوله فقد رما فيها) اي

وقت ابتداء النزح وقيل وقت وقوع التجسس (قوله وهو الاصح به يفتي) وقيل بقدر ما فيها لا يظهر الفرق به عما تقدم بل البعض عبر عن المعنى الاول بقوله بقدر ما فيها وبالجمله اختصاص دلالة قوله قدر ما فيها بما اراده من المعنى ودلالة قوله بقدر ما فيها بما اراده من المعنيين في غاية الخفاء كما اشار اليه البعض (قوله وقيل ينزح) قيل الفتوى على هذا وقيل هذا ايسر والاول احوط (قوله افتي بما شاهد) كأنه اشار الى وجه تمر يض هذا القول اذا المطلوب كلى وما افاد هذا الدليل يقتضى الاختلاف باختلاف الآبار وقد نيه عليه الحلبي في شرح المنية حيث قال لا ينبغي الفتوى بالماثين مطلقا بل ينظر الى غالب آبار البلدة لكن في الملتقى اطلق الفتوى عليه فينبهها نوع مخالفة فافهم (قوله دلوا وسطا) قيل الوسط هي المستعملة في البلدة وقيل ما يسه الصاع وقيل دلوتك البئر واختاره صاحب الدر لكن بمقايضة ماسبق الاشبه بالفقه ايضا الرجوع الى ذوى بصارة اذا المستعملة في البلدة وفي البئر لا يطرد وينتظم بل ربما تنفست لعله لما ذكر لم يصرح ببيان الوسط ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والجل كطهارة عروة الكوز بطهارة اليد التجسس التي غسلت من مائها وان مات نحو فارة والميت المسلم بعد غسله لا يفسد بخلاف الكافر ولو غسل والشهيد كالمغسول كما في البحر لعل هذا محمول بما عدم فيه الدم لما في التاتارخانية وغيره بان دم الشهيد ليس بطاهر في حق الغير (قوله وما جاوز الوسط) التجاوز وان كان متبادرا في نفسه في جانب الزيادة لكن هنا بقرينة المقام عام له ولجانب النقصان فلا يرد الصواب وما خالف الوسط لبشمل صورة النقصان ولو سلم انه مفهوم بالمقايضة او بالدلالة (قوله وما بين الدجاجة والنساء) والنساء نفسه كالادمي فالاولى ان يذكره هناك فالى الرابع اى الى اربع فارات (قوله ولو خسا فار بعون الى التسع) الاظهر ولو خسا الى التسع فار بعون (قوله وفي السنورين) اما السنور الواحد فكاللدجاجة (قوله في حق الوضوء) وكذا في حق الغسل فالارلى التعميم وما عجن به فبطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي وقيل للنصارى ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق ولا يسقى للبهائم كما في التاتارخانية فيحكم بجاستها في الحال كمن وجد في ثوبه نجاسة ولم يدرك حتى اصاب لا يعيد شيئا بالاجاع كما في الزيلعي حتى اذا كانوا غسلوا الثياب وكذا اذا توضؤوا وهم متوضؤون فلا يلزم اعادة الوضوء كما في الواتية وكذا اذا غسلوا الثياب ولبست بنجسة كما في الشرع بلالية لكن نقل عن شرح المنية وجوب الغسل تعقبا عليه اقول في نفس منية المصلي اطلق الكلام بغسل كل شيء اصابه ماؤها (قوله لتوهم ان التفسخ يقتضى مثل هذا) التوهم يتصور فيما مر كانه (قوله لبست كما ينبغي) واجيب انه لما سوى حكمهما فمما سبق فعند الاكتفاء هنا باحدهما يعلم حكم الاخر دلالة او مقايضة على ان التفسخ لا يوجب الاكثرية المقصودة ان يجوز تفسخ بعض الحيوان في بعض الازمان اسرع ويجوز ان يتفسخ في الخارج ثم يقع في البئر (قوله وكان من الواجب العكس) اوردان حواله جواب المسئلة على طريق الاولوية لبست بواجبة على المصنفين بل الاحتياط في عدمها انتهى تأمل (قوله وقالا تجسها منذ وجد وان تفسخ) قيل وبه يفتي ولو وجد في ثوبه منيا او بولا او دما اعاد من آخر نوم وبول ودم رطاف (قوله بل غسل ما اصابه ماؤها) قبل هذا مخالف لتصريح الزياجي والبحر والفيض من عدم الغسل هذا من عدم فهم المراد من كلمة بل اذ المراد هو الترتي لا الاضراب (قوله غير الكلب والخنزير) والصحيح عدم الافساد ما لم يدخل فاه كما في الزيلعي كما مر لكن

عن النهاية بإفساده وإن لم يكن أصابه الفم (قوله أو نجسا لكن لا لعينه) يعني نجسا لحمه بقريته ما يذكر  
أن بدن هذه الحيوانات طاهر وما سبذ كرفي آخر هذا الفصل أن ظاهر البدن منها طاهر  
حكمها الخ فلا يرد أن كون هذه الحيوانات نجسة ممنوع وأنه مناقض لهذين المذكورين كيف  
يتصور التناقض بين كلامين يصلح أحدهما مفسرا للآخر وقد وقع في محل واحد (قوله  
فيستحب تزحه) قيل الظاهر منه تزح كله وقد وقع في الخلاصة ويستحب أن يزح منها عشرة  
دلاء أقول قوله الظاهر منه تزح كله ممنوع بل الظاهر لبس تزح كله بقريته أنه صرح الكل  
في موضعين قبله ثم سكت هنا فالظاهر أن الكل لبس بمراد لعل وجه عدم بيان مقدار الزح  
لعدم القطع عنده إذ في رواية عشرة وفي أخرى عشرون ولم نقف ترجيح أحدهما على الآخر  
(قوله وسؤر الأدمي) لكن يكره سؤر المرأة للرجل وعكسه للاستلذاذ واستعمال ريق الغير  
لا يجوز في الدر عن المجتبى (قوله وسؤر كل ما كول كذلك) ومنه الفرس في الأصح ومثله ما لا دم له  
أورد عليه المفهوم من عبارة المعص هذه عدم طاهرية سؤر غير ما كول اللحم والفرس غير  
ما كول اللحم عند الإمام وسؤره طاهر في الصحيح وحل هذا الكلام على قولهما من ما كولية  
اللحم عندهما بعيد يمكن أن يقال المراد من الماء كولية هنا ما لا يكون محرما ولحم الفرس لبس  
بحرام بل مكروه بل كراهة تنزيه في الصحيح على أن الفتوى أن الإمام رجع عن حرمة  
قبل موته بثلاثة أيام إلى قولهما كما في ذبايح الدر عن العمادية ويمكن أيضا أن يقال أن المراد  
من الماء كولية أنه إذا خلى وطبعه أن يكون ما كولا وعدم ما كولية الفرس لعارض الكرامة  
كما بين في محله (قوله لحرمة لحمها) حرمة ناشئة من كونها نجسا بقريته ما تقدم من قوله آفسا  
أو نجسا لا لعينه كالحمار والبغل والهرة إلى آخره فيندفع ما أورد على قوله وهذا يشير إلى التنزه  
إلى آخره بأنه ينبغي أن يكون الأمر على العكس إذا حرمة لا توجب النجاسة كما في التراب حتى  
يكون كراهة السؤر بها أشد من شأن الحرمة إذا كان النجسية وكان ما تقدم قريته على ذلك  
فالمناسب إيجاب النجاسة ولا داعي لبيان الفرق بين نجاسة العين وعدمها لأن المقصود  
حصول مجرد النجاسة لا تفصيلها (قوله فور شربها) قيل المراد من الفور قبيل شربها ثلث  
مرات (قوله وسؤر الدجاجة المخلاة) وكذا أبل وبقر جلالة (قوله مكروه) أي تزبها  
في الأصح أن وجد غيره والا لم يكره أصلا كما كره لفقر (قوله لكنها سقطت إلى آخره)  
لا يخفى المتبادر من سقوط الشيء سقوطه بوصفه في تفرع قوله فبقيت الكراهة خفاء  
لأن اعتبار السقوط يوجب زوال الكراهة أيضا وبالجملة لا بد من دليل (قوله وقال سؤر الحمار  
طاهر إلى آخره) لا يخفى أن الحاصل من مجموع هذا الكلام هو إثبات المشكوكية إذ كونه طاهرا  
في ذاته مع عدم التوضي به حال الاختيار وواجب المذكور هو الذي أراد وأمن المشكوكية كما  
سبذ كرفي (قوله فقيل) وقيل لا يخفى أنه متفرع على قول المشايخ فيئذ لا يوجد المغيرة بين القول  
الثاني وبين ما سبق من قوله وبعضهم والظاهر أنهما متقا بلان فإن قيل يجوز أن يكون تفرع  
القيل الأول بالنسبة إلى المشايخ وتفرع القيل الثاني بالنسبة إلى بعضهم قلنا مع بعده من تبادر  
العبارة يكون قوله في المتن وإذا كان منكوكا إلى آخره وقوله في الشرح عند بيان قول بعض  
المشايخ وإذا لم يجد غيره جمع بينه وبين التيم آيا من هذا التوجيه (قوله كذا في الكافي) عبارة  
الكافي وعليه الجمهور لا وعليه الفتوى كذا قيل لكن يبعد دلالة ذلك عليه التزاما ما أو يجعل  
قول القنية تفسيرا والظاهر أن الواقع في القنية قوله وعليه الفتوى وقد قيل ما في الكافي قوله

وهو الصحيح وما في القنية قوله وعليه الفتوى فالاول للاول والثاني للثاني (قوله لما ذكرنا)  
ان العبرة للام لا يخفى ان موجب هذا التعليق مسئلة متيقنة والظاهر من سوجه كونه اشكالا  
فافهم (قوله فعلى هذا الى آخره) وان كان الاقرب لفظا تفرعه على قول السروجي لكن  
ينبغي ان يجعله متفرعا على مجموع قول الزيلعي والسروجي والا يكون التفرع على قول  
محمد فقط فافهم (قوله يتوضأ به) لكن لابد من النية كما اشير سابقا (قوله ويتيمم) اي يجمع  
بينهما احتياطا في صلوة واحدة وصح تقديم ايها شاء في الاصح ولو يتيمم وصلى ثم اراقه  
نمه اعادة التيمم والصلوة لاحتمال طهوريته (قوله حتى لو توضأ بسوء جار الى آخره) قيل هذا  
مستلزم للكفر لاداء الصلوة بغير طهارة ودفع انما يلزم ذلك لو لم يكن متطهرا اصلا وهما متظهر  
من وجه كما صلى بعد الفصد لا يكفر وان لم يجز صلوته لتمكن الاختلاف بخلاف الصلوة بعد البول  
نعم ان تلك الصلوة الخالية عن الجمع غير خال عن الكراهة (قوله ثم احدث ويتيمم) فلو تيمم وصلى  
ثانيا بلا حدث فبالاولى فا ذكره من قبيل بيان الاقل (قوله وان قال ابو يوسف بالتيمم  
فقط) في الشرب لاية عن رمز الحقايق الفتوى على قوله وروى رجوع ابى حنيفة الى قوله  
وعن البرهان ان ذلك متعين عند الامام في الاصح وفي الدر المنثور المفتي به ذلك لان المجتهد  
اذا رجع عن قول لا يجوز الا خذبه فا اختار المصنف هنا خلاف المصنف المفتي به (قوله  
مع ان عرق الجار طاهر) وكذا البغل كذا في الحلبي تركه لانفها مه دلالة اولان النص ورد  
فيه ثم كونه طاهرا عند الامام واصح الروايات عنه لان في بعضها نجس غليظ جعل عفو  
للضرورة وفي بعضها خفيف (قوله معروريا) يقال اعروري فرسه اذا ركبه عريانا فهو  
لازم ومتعد هو حال من المستكن ولو كان من المفعول ل قيل معروري كذا قيل وتعدى نقل  
مثله من المغرب قيل ولا يخفى ما فيه لعل انه اشارة الى المنع بانه لا نسلم انه لو كان من المفعول للزم  
ذلك بل الظاهر انه حال من المفعول ولا ضرر فيه (قوله ثقل النبوة) فيه اشارة الى ما في شفاء العياض  
من ان النبي عليه السلام اقوى الناس بدنا وان النبوة موجبة للثقل والقوة ولا حاجة الى التأويل بانه  
ثقل معنوي ويندفع ان النبوة عرض والثقل من خواص الجسم (قوله فبقى الحكم في غيره) فان  
قيل على هذا يلزم عدم كون عرق البغل طاهرا قلنا ان ذلك لم يعرف بالقياس بل بدلالة النص  
كما اشير وما ثبت بخلاف القياس انما يضر القياس لا الدلالة

### باب التيمم

هو من خصائص هذه الامة شرع رخصة لنا (قوله استعمال الصعيد) اورد ان التيمم  
لبس بنفس الاستعمال بل الطهارة الحاصلة بالاستعمال اقول الطهارة لبست بذاتي له  
بل خارج لازم ثم المراد من الاستعمال ما يعي الحكمي فيدخل التيمم بالحجر الاملس فلا يرد  
نقص من هذين الوجهين بل لابد ان يقيد الصعيد بالطاهر بل المطهر وان يقيد بالاستعمال  
بقوله في عضوين مخصوصين فظاهر هذا التعريف تعريف بالاعم والاخفى وقد وقع في تعريف  
بعضهم زيادة قوله لاجل اقامة القرينة لثلايدخل التيمم للتعليم لكن هنا يمكن خروجه بقوله  
يقصد الطهيرة (قوله يقصد التطهير) فيه اشارة الى ان القصد يعني لبس بركن بل شرط  
اعلم ان ركن التيمم شتان الضربان والاسابيع وشروطه ستة النية والمسح وكونه بثلاثة  
اصابع فاكثر وكونه مطهرا وفقد الماء وستة ثمانية الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما  
ونفضهما وتفريج اصابعه وتسمية وترتيب وولاء كما سبفصل (قوله حتى ان رجلا اتبسه  
الى آخره) هذا من قبيل التثليل بما كثر وقوعه فالمنافسة انه لا وجه لتغيير عبارة القوم هنا



من انه حتى لو كان للجنب ماء يكفي الى آخره لبس بشئ معتد به (قوله لبعده) ولو مقيماً في المصر (قوله ميلاً) لم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية وعند محمدانه قدره بالميل وقال الحسن ابن زياد من تلقاء نفسه ان كان الماء امامه يعتبر ميلين وان في يمينه او يساره قبل واحد وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم لعل هذا عند المخاوف (قوله اربعة آلاف خطوة) فسر بثلاث آلاف ذراع وخمسائة ذراع الى اربعة آلاف الذراع اربعة وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات (قوله اشتد مرضه) او يعتد باستعمال الماء او بالتحرك بغلبة الظن او بقول حاذق مسلم ولم يجد من يوضيه فان وجد ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين ان يوضئ صاحبه وفي مملوكه يجب (قوله او برد) هذا النظم يقتضي جوازه للمحدث ايضاً وذلك وان كان مذهباً للبعض لكن الصحيح عند قاضينا ان الزيلعي وصاحب الحقايق عدم جواز هذا اتهم للمحدث لغاية ندرة هذه الحادثة في المصر على ما نقلوا عن هذه الكتب فظاهر سوق المصنف لبس على ما ينبغي (قوله او خوف عدو) ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة (قوله اوسع كنية) وكذا نار او عطش ولو اكلبه او رفيقه حلاً او ملاً وكذا عطش دوابه وكذا العجين او ازالة النجس قال في الايضاح ان قلت البس يمكنه ان يتوضأ ويأخذ الغسالة في اناء لدوابه وكلبه قلت فيثبت لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلابه والكلام على خلاف ذلك التقدير وعن السراج والبحر للمضطر اخذه قهراً وقتاله فان قتل رب المال فهدر وان قتل المضطر فؤاخذ بقود اودية قبل وينبغي ان يضمن المضطر قيمة الماء (قوله او عدم آلة طاهرة يستخرج بها الماء) ولو قليلاً قليلاً فلو امكن ايصال ثوبه الطاهر ويخرج الماء قليلاً قليلاً بالبل لا يجوز له التيمم (قوله او خوف فوت صلاة الجنازة) بزوال جميع التكبيرات فان رجا ادراك البعض لا يتيمم ولا فرق بين كونه جنباً او حائضاً او نفساء ولو جئ باخرى ان امكنه التوضئ بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا وبه يفتي (قوله غير الاولى) وكذا نفس الاولى ان اذن لغيره (قوله جازله التيمم) هذا على رواية الحسن قال في الهداية وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضاً قال شمس الائمة وهو الصحيح كما في الزياحي الظاهر من التنوير اختيار هذه الرواية (قوله وعبرة الاولى اولي) واجيب ان الولي مؤخر عن غيره من نحو السلطان فيقهرهم العموم بطريق الدلالة لكن لا ينبغي انه لا يدفع الاولوية والكلام فيه (قوله او خوف فوت صلاة العبد الى آخره) قال في التنوير بلا فرق بين كونه اما ما اولاً وقال في شرحه الدراي في الاصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها ولتوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قال في البحر وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة كما في المبتغي وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء والتوم فيه اقره المصنف لكن في النهر الظاهر ان مراد المبتغي للجنب فسقط الدليل قلت وفي المنية وشرحها يتيمم لدخول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء لبس بشئ بل هو عدم لانه لبس بعبادة يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار جوازه مع الماء لسجدة التلاوة لكن سيحى تقييده بالسفر لا الحضر ثم رأيت في الشريعة وشرحها ما يؤيد كلام البحر قال فظاهر الرواية جوازه للتوسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة انتهى (قوله وهو الظاهر) اورد ان هذا الظاهر هو فرض الوقت فكيف يكون خلفاً واجيب

ان هذا مبني على قول محمد ان عذره فرض الوقت هو الجمعة فقط فيكون الظاهر خلفها يرد عليه فعلى هذا يلزم بناء مسألة المتن على قول محمد وهو خلاف التزام المصنف ويلزم جواز التيمم في تلك الحالة عندهما ولم يوجد له رواية ولم يشهد له دراية فالجواب الحق ان هذا وان لم يكن خلفا حقيقة لكنه خلف صورة فاطلاق الخلف عليه مجاز (قوله بضربتين) ولو من غيره او ما يقوم مقامهما في الخلاصة وغيرها لو حرك رأسه او ادخله في موضع الغبار بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه ولو اقلت الريح الغبار على وجهه ويديه فمسح بنية التيمم اجزأه ولو انه هدم الجدار فثار منه الغبار وحرك فيه رأسه ونوى جاز والشرط وجود الفعل منه كما في البحر كما اذا كنس او هدم او كال يوههم هذه الافعال انه لا بد من كون الغبار اثرا لفعل التيمم وليس كذلك على ان في قوله حتى اذا لم يمسح لم يحزم ما فيه لما عرفت آنفا من الخلاصة والبحر الا ان يقال المراد من المسح اعم مما هو حقيقة او حكما فيشمل نحو تحريك الرأس (قوله ان استوعبتا) حتى لو ترك شعره لا يجوز على ما عليه تصحيح الاكثر كفا ضيخان وصاحب المجمع وصاحب الاختيار وفي الخلاصة وولوا الجي وهو المختار وفي شرح الوقاية وعليه الفتوى وهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كفاية الاكثر لكثرة البلوى اولانه مسح فلا يجب الاستيعاب ك مسح الرأس كما في البحر وفيه وفي التاتارخانية عن الخلاصة لو كان المتروك اقل من الربع يجزيه وهو الاصح وجعل ابو جعفر ظاهر الرواية هذا وشمس الأئمة قال ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى والحاصل انه اختلف في التصحيح وظاهر الرواية في هذه المسئلة كما ترى فاخترنا المصنف اوفق للاحتياط وللاكثر وابتعد عن الشبهة فلا يريد انه مخالف لظاهر الرواية ولما هو الاصح (قوله ويديه) فيزعم الخاتم والسوار او يحرك به يفتي (قوله اي يلزمه ضربة ثالثة) قال في الدر عن القهستاني فلو لم يدخل بين اصابعه غبار لم يحتج لضربة ثالثة للتخليل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو تيمم غيره وهو مريض يضرب ثلاثا للوجه واليمنى والبسرى (قوله لا يريد ما يرد الى آخره) وجه عدم الورد ظاهر من زيادة قوله او اليد المضروبة على الارض ويمكن ان يعتذر عنه بان في عبارته حذف معطوف بان يقال اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه او لم يصب اليد المضروبة على بعض اعضاء التيمم مثلا (قوله على طاهر) الاول على مطهر (قوله من جنس الارض) فلا يجوز باثوابه ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر وبرزجان لشبهه بالنبات بكونه اشجارا ثابتة في مقر البحر على ما حرره صاحب المنح (قوله ويخرج عنه المائي) واما الجبلي وان وقع اختلاف في تصحيح الجواز وعدمه لكن في البحر عن التجنيس على الجواز (قوله احتراز عن الذهاب الى آخره) فلو اختلط التراب بالذهب مثلا ولو مسبوكا فالحكم للغالب كالارض المحترقة (قوله اي بضربتين) فيه خفاء او مساححة ظاهرة بما مر فافهم وعن ابي يوسف في الدر عن البدائع الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه ورفقته بالانتظار (قوله ان ظن) اي ظنا قويا قربة دون ميل بامارة او اخبار عدل ولو صلى بتيمم وثم من يسئله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا (قوله لا يعيدها) اطلق الجواب لكن في الدر هذا لو كان يئنه وبين الماء ميلا والا لا (قوله وضعه) ولو قال كان في رجله فتسنى لكان شاملا لما وضع في رجله بغير امره وهو يعلم مع كونه اخصر ولا يخفى ان ظاهر عبارته لا يشمل مع وجوب الشمول (قوله ونسى فلو لم تنس) لكن ظن فناء الماء يعيد اتفاقا ((قوله لم يعد الصلوة) واما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه راكبا او مؤخره ما شيا فيعيد اتفاقا كما لو نسي ثوبه وصلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما يزيله او توضأ بماء

نجس لوصلي محدثا ثم ذكر اعادة اجاعا (قوله الا عند ابى يوسف مطلقا) على ما في الهـ اية  
 والمجمع وان تذكر في الوقت كما في الوقاية (قوله باكثر من ثمن المثل) والبسير من الغبن  
 يعد من المثل فيندفع ما يتوهم ان هذا يوجب جواز التيمم عند الغبن البسيط وليس  
 ان كذلك (قوله وهو ليس عنده) اي فاضلا عن حاجته (قوله قبل جاز) والمصحح ان رجاء اعطاء  
 او شك يعيد والا لا لكن في صورة ان سأل بعد الصلوة فنع لا يعيد (قوله وقيل لا) اختاره  
 صاحب التنوير وقال هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وفي الدرر لانه مبذول عادة فيجب طلب  
 الدلو وارشاء وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة ان ظن  
 الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني من المحيط ان ظن اعطاء الماء او الالة وجب الطلب  
 والا لا انتهى (قوله ولم يجز على ارض تجست) فلو لم يجد ارضا مطهرا ايضا كان حبس  
 في مكان نجس وكالعاجز عن استعمال الماء والتيمم يؤخرها عنده وقال لا يتسبه بالصلين فيركع  
 ويسجد ان وجد مكانا يابس او الايومي قائما ثم يعيد وبه يفتي واليه صح رجوع الامام كما في التنوير  
 والدرغن الفيض مرورد الناعس به وكذا النائم غير المتمكن التيمم عن الجنابة (قوله ينتقض  
 تيممه خلافا لهما) وهو رواية عنه وهي المصححة المختار للفتوى كما في البحر (قوله كالمسنيقظ)  
 انما ذكره ليكون شاهدا لما قبله كما ينبغي عنه كلمة الكافي فيندفع ما يتوهم من ذكر القدرة على  
 ماء كاف مغن عن ذكر المسنيقظ (قوله اكثره) الكثرة في الوضوء بحسب العدد وفي الغسل  
 بحسب المساحة (قوله غسل الاعضاء) اي الصحيح ومسح الباقي وهو الاصح لانه احوط وصحيح  
 الصحيح من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح الباقي وهو الاصح لانه احوط وصحيح  
 في الفيض وغيره التيمم كما يتيمم لوالجرح بيديه وان وجد من يوضيه خلافا لهما كما في التنوير  
 مع الدرر (قوله ويعيدها الى آخره) فيه خفاء يظهر بملاحظة اطلاق قوله فيما مر فلو صلى  
 بالتيمم في اول الوقت

باب المسح على الخفين

هو لغة امر ار اليد على الشيء وشرا اصابة اليد المبلة الخف مخصوصة في زمن مخصوص  
 والخف شرعا لساتر للكعبين فاكثره من جلد ونحوه وشرط مسحه كونه ساترا لقدم مع الكعب  
 وكونه مشغولا بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخا (قوله جاز بالسنة) انما  
 قال جاز لان ثبوته على وجه التخيير وان كان الغسل افضل في نفسه الا لثبوت المسح فافضل  
 بل يجب على من لبس معه الا ما يكفيه او خاف فوت وقت او وقوف عرفة كما في البحر (قوله  
 المشهورة) قال في الدرر فكره مبتدع وعلى رأي الثاني كافر وفي التحفة ثبوته بالا جاع بل بالتواتر  
 رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة كما في القهستاني وقيل بالكتاب على قراءة الجرح في ارجلكم ورد  
 بان المسح غير مغيا بالكعبين اجاعا فالجرح بالجوار (قوله هذه رخصة اسقاط الى آخره) حاصل  
 هذا الدليل المسح رخصة اسقاط ورخصة الاسقاط رخصة لا تبقى العزيمة فيها مشروعة  
 وكل رخصة لا تبقى العزيمة فيها مشروعة لا ثبات باتيان العزيمة فيها فالمسح لا ثبات باتيان  
 العزيمة فيه فلا يخفى ما في تعبير الشارح من المساحة ثم نقول المقدمة الاولى مسئلة هنا ومحررة  
 في الاصول كما اشار اليه لكن ان يقال يمكن ان ثبوت المقدمة الثانية انما يتم اذا كان رخصة الاسقاط  
 بلا خلف وبدل اصلا كما في الصلوة واما فيما يكون مع البدل فيجوز ان تبقى العزيمة مشروعة  
 فيها وتوضيحه ان اريد من الاسقاط هنا ما هي ببدل فلان سلم المقدمة الثانية لجواز بقاء  
 العزيمة في تلك الرخصة وان اريد ما هي بلا بدل فلان سلم المقدمة الاولى اذ المسح اسقاط

يبدل العزيمة لم تبق مشروعة لا يخفى ان المشروعية وعدمها انما تتصور في زمان وجود الرخصة  
ولا معنى لابتاء العزيمة عند زوال الرخصة اذ عند نزع الخلف لم يبق الرخصة حتى يتصور  
العزيمة فافهم ( قوله والغسل ) فيه خفاء ولاجل ذلك بطل مسحه يعني لو لم يكن الغسل  
مشروعا اصلا لزم ان لا يعتبر مغسولية اكثر الرجل فلا يبطل المسح وقد اعتبر وبطل فعلم  
بقاء مشروعية الغسل ( قوله ولو لا ان الغسل الى آخره ) يمكن ان يقال ان تحقق السي  
انما هو بشرأ ثلثه ومن شرط المسح عدم مغسولية اكثر الرجل فتحقق الرخصة انما يثبت  
بما ذكر ( قوله الجواز في نظر السارح ) يعني الجواز على وجه الندب والاستحباب يعني  
ان مراد الكافي من المشروعية المنفية هي المشروعية على وجه الندب وما فهم من الزيلعي  
هي المشروعية على وجه الجواز والصحة ( قوله يأثم ) قيل في تأنيبه نظرا قول قالوا يجب على  
المسافر ان يصلي الرباعي ركعتين لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله فرض على لسان نبيكم  
صلوة المقيم اربعا والمسافر ركعتين وقد قال المصنف في صلوة المسافر وحكمه ان يأثم بالعزيمة  
( قوله لا يجوز له العمل ) على وجه الندب فالاولى ان يذكره ( قوله لا يجوز له الاتمام ) على  
وجه يستحب ويترتب عليه الثواب ( قوله يجب قطعها والافتتاح بالركعتين ) ظاهره يدل انه  
لو لم يقطع بل اكنى بالركعتين بعد الشروع بنية الاربع لا يكفيه وهو مما يلزم بيانه ( قوله  
والعجب ان هذا ) اعلم ان الزيلعي فهم من كلام الكافي انه لا يجوز غسل الرجل عند بقاء الخلف  
في القدم حتى لا يسهط به الفرض فاورد ما اورده ودفعه السارح بان مراد الكافي لبس ذلك  
بل ان غسل التخفف لا يكون مشروعا على وجه يترتب عليه الثواب فيجوز بمعنى اسقاط  
الفرض وان اثم في نفسه ولا يخفى ان ايراد الزيلعي وارد على ظاهر الكافي سيما بالنظر الى ذاته  
وجواب السارح انما يظهر باعانة السباق والسياق فالإيراد وان كان مدفوعا بما ذكره في نفسه  
لكن لبس في طور ما استغربه واستعظمه ( قوله لمن تدرب في كتب الاصول ) لا يعلم تعلق  
هذا المبحث للاصول تعلقا ظاهرا ( قوله مع دخاوهن الى آخره ) فيه اشارة ان جواز المسح  
للمرأة لبس بانقياس الى الذكور حتى يتوهم ان ما ثبت بخلاف القياس لا يجوز ان يقاس عليه  
بل بالنص لدخول مسجهن في عموم الخطاب فلا يحتاج ايضا الى ان يقال ان ثبوته  
بالدلالة ( قوله لاجنب ) يعني لا على من عليه الغسل فيشمل الحائض والنفساء بل الاولى  
في تفسيره ان يقال لا على من يريد الغسل سواء واجبا او ندبا باليد حل نحو غسل  
الجمعة جواز المسح لغسل جمعة ونحو ثم هذا اولى مما يقال جاز بالسنة المشهورة لمحدث  
لا لجنب مثلا لا يهام ظاهره عدم جواز المسح لمحدث الوضوء وان دفع بان يقال لما  
حصل له القربة بذلك صار كانه محدث ( قوله لان المسح الى آخره ) قال في التبيين  
لحديث صفوان انه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرنا اذا كنا  
سفراء ان لا نترع خفافا ثلثة ايام ولياليهن لا من جنابة لكن من غائط او بول او نوم  
فالاولى ان يحتج بماتص عليه تأمل ( قوله ولان صيغة المبالغة ) لا يخفى ان دلالة هذا المقصود  
بملاحظة الدليل السابق والا فان فرض دلالة النص عليه لا يفيد كون دليل الغسل واردا  
على سبيل المبالغة اذ معنى الزيادة بالسنة المشهورة يعم الكل ولا يبعد ان يقال بناء هذا على  
تسليم ما سبق يعني لو سلم ان ثبوت هذا لبس على خلاف القياس لكن لا يجري هنا لقياس  
اذ بشرط في القياس المساواة وهنا لم يوجد للتفاوت المذكور ( قوله فلا يحتاج الى التصوير ) اورد

ان النفي الشرعي يقتضي اثبات عقلي (قوله فان من اجنب) ظاهره ان يكون علته لما قبله ولا صحة له  
 لانه نفس التصوير كما يوزن ما عقده بقوله لكن قيل صورته على ان في ذلك الاستدراك ما لا يخفى  
 عليك (قوله على طهر تام) اوردان هذا شامل للتيم ولا يجوز للتيم المسح فالاولى على وضوء تام لكن  
 يتدفع ذلك بتحرير فائدة قوله تام اذ فائدة ذلك لاخراج الناقص حقيقة كلمة او معنى كتيم ومعدور  
 فانه يمسح في الرقت فقط الا ان توضع وليس على الانقطاع فكما الصحيح على ما قيل (قوله  
 احسن مما قيل) كالكثر (قوله الاشارة الى خلاف الشافعي) لا يخفى انه لا تفاوت معتد به بينهما  
 في الدلالة على الخلاف وعدمها بل الظاهر عدم الدلالة في نفسه (قوله حتى لو غسل الى آخره)  
 قيل هذا التفرع ليس بصحيح اذ الترتيب فرض عند الشافعي فلا يتصور غسل الرجل قبل  
 غسل ساير الاعضاء (قوله باي طريق كان) يعني سواء وقع اللبس على وضوء تام اولا (قوله  
 لازمان حدوثه) اي حدوث اللبس هذا متفهم من تعلق عند الحدث على قولهم  
 اذا لبسهما لكن لا يخفى ان الظاهر انه متعلق بقوله طهرتلم وبالجمل لا فرق في هذا التعلق  
 بين ايراد الاسم والفعل وقد بني كلامه على الفرق (قوله والمفيد للبقاء والاستمرار) قيل  
 هذا مختص بخصوصية المشبهة لدلالتهما على الثبوت واما في نحو اسم الفاعل وكذا المفعول فلا  
 لدلالته على الحدوث لا يخفى ان اتفهام الاستمرار من الاسم ليس لما ذكره بل الظاهر  
 لعدم دلالة على الزمان على انه لم يسمع فرق بين اسم وامر في الدلالة على الاستمرار بل ظاهر  
 كلامهم الاطلاق وبالجمل ان صحة ذلك مطلوب من قائله (قوله من ضمير لبس) اي ضمير  
 المرفوع وعند الحدث متعلقا لعل ان المحصل المقصود مختص على هذا وقد عرفت ما فيه  
 واما التصرف المذكور في قوله على طهر فلا مدخل له فيه (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم) هذا من قبيل تفسير المجهول فيصح ولو كان الحديث خبر واحد لكن ان وجد شرائطه  
 المقررة في الاصول فلا حاجة الى اثبات شهرته ايضا (قوله او يكون الظاهر منه) اقل  
 الظاهر كما هو المفهوم من الخلف ومن اراد اعتبار هذا الظهور الى اسفل الرجل لا الى دائرة  
 الساق فلو كان ساق الخلف اقصر من الكعب اصبعين مثلا لا يجوز المسح ولو كان مشقوقا  
 من الاعلى الى الاسفل وكان الظاهر اقل من قدر ثلاث اصابع يجوز قال في الدر فيجوز على  
 الزبربول لو مشدودا لان يظهر قدر ثلث اصابع ويجوز مشايخ سمرقند ستر الكعبين باللفافة  
 (قوله ولنا ما روى) يعني لبس هذا البديل بالرأى بل بالنص وهو ما روى عن عمر رضي الله تعالى  
 عنه (قوله ثم انه لبس ببدل عن الخلف) هذا واقع على وجه التبرع تنجما للبراءة على الخصم والا  
 فالمقصود تام بما روى عن عمر والمقام لا يقتضي التأييد بالدليل العقلي لكفاية الظن فار قيل اهل  
 الشافعي لا يسلم كون الجرموق في الحديث بمعنى الجرموق المفسر هنا بل بمعنى الخلف كما نقل عن  
 النووي ان الموق هو الخلف فيكون محتاجا اليه فيكون الاول تحقيقا والثاني الزاميا قلنا ان هذا  
 مخالف لما ذكره اهل اللغة كالجوهري والمطرزي انهما قالا الجرموق والموق يلبسان فوق الخلف  
 كما في البحر فلا يناسب اطور الشافعي هذا المنع الا ان يحمل الكلام على الفرض والتنزيل (قوله  
 ولم يكن بالخلف وظيفة) اي وظيفة متفرقة في الحال مادام لبس الجرموق فلا يضر احتمال انتقال  
 الوظيفة اليه كما في صورة نزاع الجرموق (قوله فيصير الجرموق الخ) يعني لو كان الجرموق بدلا  
 عن الخلف لكان مانعا عن سرية الحدث اليه اي الخلف ولم يكن مانعا عنها المدم الوظيفة في الخلف  
 فلا يكون بدلا عن الخلف (قوله واذا قلنا) هذا متعلق على ما فهم من قوله ولم يكن بالخلف وظيفة الخ



بطريق مفهوم المخالفة فافهم والافتقار بما قبله يكاد ان لا يصح (قوله لا يمسح عليه) بل يزرع الجرموق ويمسح على الخف وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم تزعهما دون الخف اعاد المسح وان تزع احدا الجرموقين مسح على الخف واعاد المسح على الجرموق الآخر في ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر يمسح الخف ولا يعيد المسح على الجرموق وعن ابي يوسف انه يخلع الجرموق الآخر ويمسح على الخفين (قوله فلو مسح على الجرموق) لكن يسكن ذلك بحديث عمر رضي الله تعالى عنه اذ لفظ الجرموق فيه مطلق كما هو الظاهر والمطلق يجري على اطلاقه وهو الاصل فيدخل هذه الصورة فيلزم جواز المسح وتقييد الاطلاق بالرأي ليس بجائز كما تقر في محله لعل لهذا قال كذا قال مشايخنا فلعلمهم وقفوا على ما يصلح تقييدا لهذا المطلق (قوله ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى) يرد عليه ان ما يلبس من الكبرياس تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعة كبرياس تلف على الرجل لا تمنع لانها غير مقصودة اللبس ولهذا قال في فتاوى الشاذلي يمنع الخف الكبرياس المسح دون اللقافة نعم في البحر عن شرح ابن الملك عن الكافي بالجواز وفيه ايضا قد وقع في عصرنا بين فقهاء الروم بالروم كلام كثير منهم افي بما في الشاذلي من عدم الجواز ومنع وجود الجواز في الكافي ومنهم افي بالجواز وهو الحق لما في غاية اليقين ولما قال يعقوب باسا انه مفهوم من الهداية والكافي وتفصيله فيه معلل وقال الحلبي وفي الدرر الشاذلي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول (قوله بحيث يستمكن) والاحوط ما في الدرر بحيث يسي فرسخا ونبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا ينشقان (قوله او المتعلمين) فالظاهر من المقابلة والذي دل عليه صريح عبارة بعض المحققين المراد من المنع الجورب الذي لو لم يكن منعلا لا يجوز المسح عليه بان يكون غير نخين فافي حاشية اخي زاده من ان الجورب الذي يكون ظهر القدم فيه اعني محل الفرض خاليا عن الجلد بالكلية لا يجوز المسح عليه بمجرد جلد الاسفل في منزلة الرأي بمقابلة النص ولا منافاة لما ذكر في تفسير الخف من انه ما يستر الكعب كما توهم اذ ستر الكعب هنا موجود ايضا فكان ستر الكعب شاملا لجميع هذه الصورة (قوله او المجلدين) لعل الجورب الذي شد عليه الجاروق الا ان يقال المجلد ما يتصل الجلد عليه بالخرز والجاروق ليس كذلك بل مشدود عليه لكن لا بدله من بيان ينقل اذ ظاهر تفسير المجلد الشمول واما مطلق الجاروق في البحر عن الخلاصة ان كان يستر القوم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جار المسح عليه وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم بالجلد ان كان الجلد متصلا بالجاروق بالخرز جاز المسح عليه وان شدة بشي لا ولو ستر القدم باللقافة جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوزه مشايخ بخارى وفيه ايضا عن قاضيخان ان ظهر من ظهر القدم قدر ثلثة اصابع لا يجوز عند عامة المشايخ وجائز عند بعضهم لان عوام الناس يساقرون به خصوصا في بلاد الشرق وفي التاتار خانية عن الطحاوي الجاروق ان ستر الكعب والقدم فبمنزلة الخف الذي لا ساق له وكل جواب ذكرنا ثمه فجوابها والا اكر يدش جاروق بوز بردوخته باسد چنانكه عادت بعض مرد مانست مسح روا بود وان بمعنى جوربي باسد از پوست كه يلبس مع النعلين وانما مسح رواست باتفاق (قوله قدر ثلث اصابع) فائدة ايراد لفظ القدر يعلم مما ذكره في شرحه ثم المراد من المراد من الاصابع اصغرها طولا وعرضا من كل رجل لامن الخف فلو مسح برؤس

اصابعه وبقى اصولها لم يجز الا ان يبل من الخف عند الوضع قدر الفرض كما في المنح وفيه  
 ايضا عن الذخيرة ان كان الماء متقاطرا جازوا لا لا ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر الفرض  
 مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف مغصوب  
 خلافا للحنابلة كما جاز غسل رجل مغصوبة اجماعا كذا في الدر المراد من الرجل المغصوبة  
 ان يستحق قطع رجله كما في الجمع والفرق من الاشياء (قوله ولو اصاب موضع المسح) اورد  
 ان مقتضى كون المسح تابعا على خلاف القياس ان لا يصح المسح على ما ذكرنا في التيمم  
 حيث شرط فيه مسح الغبار (قوله مد هامفرجة) اي مجافيا كفيه او واضعا كفيه مع الاصابع  
 لكن قال الحلبي والاول هو السنة والثاني هو حسن فافهم (قوله فلا وجه لما قال صدر الشريعة)  
 ويمكن ان يقال ان كلام صدر الشريعة في الفرض يعني لم يزد مقدار الفرض على ثلث  
 اصابع لانه لو زاد لكان بالمد واو مد لكان بماء مستعمل يعني شأنته كما فسر وشأنته المستعمل  
 مانعة للفرض وان لم تمنع للسنة ويؤيده قوله بعد هذا القول فبقي مقدار ثلث اصابع كيف  
 وقد فسر هو نفسه في اول هذا الباب سنة المسح بالمد على ان قول الدرر الا بالماء المطهر  
 لبس بمعلوم بل الطاهرية يجوز ان يكون كافية في اداء السنة ويؤيده تفسير بعضهم هنا  
 بالطاهرية او بالطهورية وقوله وايضا اتفقوا الى آخره لبس على طاهره ويؤيده قوله  
 اتفأولو مسح باصبع واحدة الى آخره وقوله مما ذكرنا ايضا اتفاقا عن المنح قليلا مل (قوله اعتبر اصابع  
 القدم) الاضافة للعهد اي الاصابع المعهودة وهي الثلث فهناك ثلاث دعاوى الاعتبار من القدم  
 من القدم الاصابع ومن الاصابع الثلث اثبت كلا منها بدليل فالاولى بقوله ولانها المنكشفة  
 والثانية بقوله لانها الاصل والثالث بقوله وللاكثر الى آخره (قوله لانها الاصل) لان النفع  
 المقصود من اليد انما يحصل بالاصابع كالاخذ والبطش والدفع (قوله حتى يجب الدية  
 بقطعها بلا كف) الكف انما يتصور في اليد والكلام في الرجل فالتفريع لبس بظواهر الان  
 يدعى صحة الكف في الرجل ولو تشبها او محازا والا قرب ان يقال هذا بيان حكم القدم بدليله  
 ونظيره لما في التاتارخانية بعد بيان الدية في اليد نحو ما سيذكر المصنف في كتاب الديات من  
 ان الارض لا يزيد بسبب الكف لانه تابع للاصابع الكلام في القدم نظير الكلام في اليد (قوله  
 والخرق المعتبر في المنع ما يدخل فيه مسلة) يقال بالفارسية والتركية جوالدر (قوله بخلاف  
 التجاسة وكذا اعلام ثوب من حرير) يعني اذا كان في ثوب اعلام من الحرير وكانت اذا جمعت  
 بلغت اكر من اصابع فانهما تجمع ولا يجوز لبسه كما في البحر عن الخلاصة وفيه ايضا اختلاف  
 في جمع خرق اذني الاضحية (قوله وان كانت في خفيه الى آخره) الظاهر من انه يجمع ما في ثوب  
 المصلي مع ما في مكانه وهو الموافق لما في الزيلعي وفي الخلاصة بعدم الجمع فيه لكن رجح  
 في البحر في جانب ما اختاره المصنف هنا (قوله والانكشاف) والفرق بين خرق الخف وبين  
 التجاسة والانكشاف حيث لم يجمع في الخفين وجع في الاخيرين على الاطلاق فان الخروق  
 في الخف انما منع لامتناع قطع المسافة معه وهذا مفقود فيما اذا لم يكن في كل خف مقدار ثلث  
 اصابع وان المانع من العودة انكشاف القدر المانع وفي التجاسة هو كونه حاملا لذلك القدر  
 المانع وقد وجد فيهما ككما في البحر (قوله خلافا لغيره) فان عدده يستكمل مدة المسح  
 كالصحيح (قوله حتى اذا وجدته حال الوضوء) الضمير للمعذور وقيل لا نقطع اورد عليه  
 انه يلزم منه عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة الاخيرة (قوله ونزع الخف) اي ولو واحدا

( قوله هو الصحيح ) فلو خرج العقب ولكن لم يخرج اكثر القدم فلا ينقض وما روى من  
النقض بزوال عقبه فقيدها اذا كان بنية نزع الخلف اما اذا لم يكن اي زوال عقبه بنية بل لسعة  
او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما يعلم من البرجندي معزيا للنهاية وكذا القهستاني لكن  
باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه ( قوله والعقب يدخل ويخرج )  
لطاهر ان خروج العقب عن الخلف مع كون القدم مستقرا في مكانه بان يخلع عقب الخلف  
من عقب الرجل وهذا يظهر في خف لاساق له كذا قيل ( قوله ان لم يخف ) اي بملبة  
الظن ذهاب رجله للضرورة فيصير كالجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت واذا قالوا لو تمت  
المدة وهو في صلوة ولا ماء فيه مضى في الاصح وقيل تفسد وييم وهو الاسبه كذا في الدر  
( قوله وبلوغ الماء الكعب ) اورد تعبيره بقيل لا يناسب سنده اقول قوله في شرحه وقد  
اقتصر وفي الكتب المشهورة اشارة اليد وصالح للاعتذار عنه ( قوله وقد اقتصر ) وقيل  
لان ذلك لما نقله ولما قد مناه عن قاضيهان ولما قاله الزيلعي ولا يخفى شهرتهم لعل مراده  
بالكتب المشهورة المتون المشهورة دون الشروح والفتاوى ( قوله لان نزع احدهما  
كترعهما ) لعدم التجزي ولا نزع في ظاهر الرواية كما في الزيلعي ( قوله المسح على الجبيرة  
الى آخره ) في الشربلية عن البرهان هو واجب على الصحيح من اي حنيقة وبه قالوا واستجاباه  
رواية ايضا قيل وهو قوله الاول ثم رجع عنه وقيل واجب عنده فرض عندهما وقيل الخلاف  
في المجروح اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وقيل لا خلاف بينهم فقولهما بعدم جواز تركه  
فمين لا يضره المسح وقوله بجوازه فمين يضره انتهى ( قوله كالغسل لما تحتها ) فيكون فرضا  
عمليا قائما مقام فرض قطعي ثم انه يخالف مسح الخلف من وجوه ذكرها بقوله فلا يتوقت  
( قوله فلا يتوقت بمدة ) اي معينة والافانه موقت بالبرء ( قوله وجاز بلا وضوء ) في البحر وفي  
تعبيره بالجواز دون الوجوب اشارة الى ان المسح على الجبيرة لبس بفرض تأمل ( قوله وانما  
يجوز المسح ) فيه اشارة الى انه لا يجوز المسح على ما تحت الجبيرة اذا قدر الى غسله ولو بالماء  
الحار وقيل لا يجب عليه التكلف بالماء الحار بل يكفي المسح ( قوله او كانت مندودة يضر  
حله ) يعني لا يلحق الضرر بالمسح بل بالحل ( قوله بطل ) واستوتقت الصلوة ان لم يقعد  
قدر التشهد فيغسل موضعها ويستقبل الصلوة لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع  
فصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع ( قوله فلا يبطل المسح ) فاذا اعاد هذه الجبيرة  
او غيرها لا يجب عليه اعادة المسح لكن الاحسن اعادة المسح كما في البحر عن قاضيهان  
( قوله لا يشترط فيها النية ) لان المسح لبس بعبادة مقصودة والنية لا يشترط الا فيما هو  
عبادة مقصودة ما لم يدل الدليل على اشتراطها كالتييم ولم يوجد فيما نحن فيه قال في البحر  
وبهذا اظهر ضعف ما في جوامع الفقه ان النية شرط في مسح الخلف وفي التارخاية عن  
العناية النية شرط فيه كالتييم بخلاف على الجبيرة ( قوله ويكتفي على اكثر العصابة ) كان  
تحتها جراحة اولا يعني لا يشترط ان يكون الجراحة تحت جميعها كذا في الكافي وما  
في الكثر من انه يمسح على كل العصابة فعقب عليه البحر بما في الكافي ويكتفي على اكثرها  
في الصحيح وفي الخلاصة وعليه الفتوى فان قيل قد قرر ان المتون مقدمة على الشروح  
والفتاوى قلنا لكن قالوا لا يعمل بظاهر اطلاق المتون قبل الفحص عن قيودها وتفسير  
مجلاتنا فان قيل الكثرة لا تكون تفسيرا للكل قلنا قد يكون لفظ الكل بمعنى الكثير كما

في شرح المسارقي في شرح بعد الحديث (قوله بلا طائفة) هذا الاطلاق موافق لما في قاضيان  
 لكن قال في البحر الاطلاق لا يعري عن بحث فان عند امكان الاستعانة عن الغير ينبغي ان  
 يستعين (قوله وكذا الحكم في كل خرقعة الى آخره) ولو انكسر ظفره فجعل عليه دواء  
 او وضعه على شقوق رجله اجري الماء عليه ان قدر والا مسحته والا تركه (قوله فالاصح انه  
 يكفيه المسح) وقيل فرض لانها بادية **باب دماء يختص بالنساء**  
 لم يقل باب الحيض كما هو المشهور ليشمل جميع مباحث الباب بلا حاجة الى تأويل نحو  
 ارادة معنى اللغوي للحيض من ان الحيض اسم لورود الدم من اى وجه كما في التارخانية  
 او بان يقال بكثرة الحيض واصالته او بارادة عموم المجاز (قوله الحيض هولغة سيلان مطلقا)  
 كما اشير وشرطا على القول انه من الاحداث مانعة شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول  
 انه من الانجاس ما ذكره المصنف دم يتغضه (قوله رحم باللغة) اورد ان لفظ باللغة مستدرك  
 لان ما تراه الصغيرة لبس من الرحم وان فيه دورا اذ قد ذكر في باب الحجر انه يحكم بلوغ  
 الجارية بالحيض ويمكن ان يقال المعنى رحم بلوغ باللغة على ان يكون من قبيل اضافة  
 المسبب الى السبب اذ سبب كون تلك الدم من الرحم هو البلوغ وان انفهام البلوغ من الرحم  
 اعما هو بطريق الالتزام والالتزام مهور في التعريفات وانه قد يكون القيد في التعريف  
 للتوضيح كما في التلويح وغيره وان البلوغ قد يمر في تغير الحيض (قوله احترز بالرحم عن  
 الاستحاضة) وايضا عن دم الآيسة والمشكل والصغيرة كما في الدرر ويؤيده ما فهم من البحر  
 لكن الاستدراك سيقول الشارح لم يقل ولا اياس فافهم (قوله لاداء بها) سببه ابتداء  
 ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر  
 ولو حكما وعدم نقصه عن اقله واوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلوة ولو  
 مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة كذا في الدرر عن الثماني (قوله فان  
 النفساء) يرد عليه ان المتبادر من الداء المتني في التعريف هو الحقيقي والنفساء ليس بحقيقي  
 بل حكمي فلا يخرج بل لبس بداء اصلا في المشهور فيحتاج الى تعميم قوله لاداء بها الى  
 الحقيقي والحكمي وهو لا يخلو عن تكلف فالاولى ما في عبارة بعضهم لا الولادة بدل لاداء بها  
 وقوله ونحوها يمد قوله كالولادة لبس له مصداق معلوم الثبوت بل ان تصور ما يصلح له فقد  
 خرج بما قبله كما اشير آنفا (قوله يعني ثلث ليال) فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية  
 لا للاحتصاص فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة (قوله لقوله صلى الله  
 عليه وسلم) في تقريب هذا الدليل لا بد من زيادة تأمل (قوله على الشافعي) وكذا على  
 ابي يوسف في تقرير الاقل بيومين واكثر اليوم الثالث (قوله ولانه مدة لزوم) اى لزوم العبادة  
 كاتمام الصلوة ويراد الصوم وقيل المراد من اللزوم هو الإقامة لانها لازمة لما هيبة الانسان  
 لكثرةها واما لمسافة فيحدث احيانا (قوله فان قيل قد تقرر الى آخره) اورد هذا السؤال ها  
 سهو ظاهرا لا منسأ له بوجه (قوله فحيث يكون لا كثره عادة) اورد ان الاظهر غاية  
 كما في شروح الهداية ويمكن ان يقال ان ضمير يكون راجع الى الحد فالعني فحيث يكون الحد  
 لا كثره عادة فيكون لفظ عادة منصوبا على ان يكون تميزا (قوله مبتدأة) يعني من رأت وما  
 في ابتداء بلوغها (قوله اعلم الى آخره) متعلق بقوله المتقدم وطهر مختل فيها حبض  
 الى آخره لطول بل ذيله فلا يرد انه ينبغي ذكره ثم (قوله مدة الحيض) عشرة ايام (قوله  
 فعند ابي يوسف) وهو قول ابي حنيفة قال في الشرع بلالية عن الكمال وعليه الفتوى

وعن التاتار خانية اخذه بعض مشايخنا وبه افق ابو البسر وعليه استقر رأي حسام الدين  
وبه يفتى (قوله كون الدمين نصابا) اي ثلثة ايام (قوله لكونه كالدم المتوالى) للتساوى الطهر  
مع الدمين مثلا (قوله ذلك فيها) اي الطهر الذي صار دما حكما للتساوى به دم طهره مثلا  
فهذا صفة لقوله عشرة وقوله طهر آخرنا ثبت فاعل وجد (قوله يغلب الدمين) يعني يغلب  
جنس الطهر على جنس الدم بحسب الحقيقة حاصله ان الطهر الظاهر وان كان غالبا على الدم  
في الطرفين لكن الدم مطلقا حقيقة او حكما وهو الطهر الاول كما عرفت غالبة او نقول  
وان كان الطهر الثاني غالبا على دم طرفي نفسه لكنه مغلوب باعتبار كون الطهر الاول  
دما حكما (قوله ولا فرق بين ان يكون الى آخره) لعل المراد من الطهر الآخر ما يكون  
غالبا على طرفي دمه ومن ذلك الطهر ما يكون مساويا او اقل (قوله ففي رواية ابن يوسف  
الى آخره) لانه اذا كان الطهر بين الدمين اقل من خمسة عشر كان كالدم المستمر فيؤخذ  
قدرا اقل الحيض من ابتداءه محسوبا من الحيض كما مر (قوله والعشرة الرابعة) اذ عنده  
مالم يكن الطهر المتوسط بين الدمين خمسة عشر فهو في حكم الدم المتوالى فالطهر  
الذي في الطرفين دم حكما وانما كان هذه العشرة حيضا لان هذه المبتدأة عدت بالغة  
بالاستحاضة فاعتبر العشرة الاولى حيضا والعشرون بعدها طهرا قلزم كون العشرة الرابعة  
ايضا حيضا على قياس من بلغت بالاستحاضة فلا يردانه اذا كان اقل الطهر خمسة عشر فاللازم  
كون الحيض العشرة الاخيرة التي ابتداءها من خمسة وثلثين لا العشرة الرابعة (قوله وفي  
رواية محمد الى آخره) هذا الطهر ثمانية وطرفاء دم اذ في رواية محمد لا بد كون الطهر بين  
الدمين في عشر او اقل فعند ابتداء الحيض يعتبر من هنا لانه قبله لعدم ما شرطه (قوله  
وفي رواية ابن المبارك) اذ شرط عنده كون الدمين نصابا والطهر في العشرة وعند محمد  
نفسه لا روايته اذ عنده شرط مع كون الدمين نصابا كون الدم ولو حكما مساويا او اكثر  
من الطهر والمعتبر هذا الدم الحكمي فيكون اكثر (قوله والنفاس دم الى آخره) اورد  
عليه انه لا بد ان يزيد في التعريف قوله من الفرج يعني عقب الولادة من الفرج فانها  
او ولدته من سرتها بان كان بطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبه جرح  
سائل لا نفساء وتنقضي به العدة ويصير الامة ام ولد به ولو علق طلاقها بولادته وقع ويمكن  
ان يقال ان التعريف على الاعم الاغلب وعلى ما حلى عن العوارض العاتقة ثم ان هذا  
اذا لم يسئل الدم في تلك الصورة من الرحم على ما في البحر عن المحيط (قوله هو في الاصل)  
يعني النفاس في اللغة ولادة المرأة اذا وضعت يعني يقال انفست المرأة نفاسا اذا وضعت  
فلبس بحسوكا توهم (قوله ونسوة نفاس) يعني لفظ النفاس مشترك بين المعنى المصدرى  
وجمع النفساء (قوله ولا حد لاقله وعليها الغسل) عند الامام لكن احتياطا على ما نقل  
عن البرهان ووجوبا على ما صحح في البحر ونقل عن السراح وبه يفتى الصدر الشهيد  
وص الغاية ان اكثر المشايخ اخذوا به وعندهما الاكتفاء بالوضوء قيل وهو الصحيح (قوله  
على انها من الرحم) الضمير للدم لانه يذكر ويؤنب على ما نقل عن المظهر فلا حاجة الى  
التأويل (قوله وقت للنفساء اربعين يوما) لعل السرفيه انه اربعة امثال اكثر الحيض (قوله  
ما تحت الازار) يعني ما بين سرة وركبة ولو بلا شهوة وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه  
تردد وكذا في الدر (قوله وعند محمد رجح ورفع) تفصيله في البحر (قوله والصلوة)



ولو سجد سكر (قوله وتقبضه فقط للخرج) ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قضتها  
 خلا لما زعم صدر الشريعة كما في الدر عن البحر وفيه عن الفيض لونا من طاهرة وقامت  
 حائضا حكم بحيضها مذقمت وبعبكسه مذقمت احتياطا (قوله حتى تغسل) او تنيم بسرطه  
 (قوله يسع الغسل) ولبس الثياب (قوله والتحريمه) يعني من آخر وقت الصلوة لتعليقهم  
 بوجودها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت عنه لا بد ان يمضي وقت الطهر كما في السراج  
 وهل تعتبر التحريمه في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لو لا كثرة والا  
 فمن الحيض فتقضى ان بقي قدر الغسل والتحريمه ولو لعشرة فقد ر التحريمه فقط لثلاثه  
 ايامه عشرة فليحفظ كذا في الدر (قوله اي حل وطئ من قطع) لكن المستحب ان لا يطأ  
 بدون الغسل (قوله الا اذا مضى الى آخره) فيه قصور لعدم تعرضه لنفس الغسل وقد ذكره  
 في المتن (قوله فان كان الانقطاع فيما دون العادة) لم يتعرض لحكم اتيانها ولا يحل قربانها  
 وان اغسلت ما لم تمض عاها (قوله ويكفر مستحله) قال في الدر كما جزم به غير واحد  
 وكذا مستحل وطئ البر عند الجمهور ثم انه اطلق الكلام بكفره وقد وقع في الخلاصة الصحيح  
 عدم الكفر وقال في التوير وعليه المعول وقال في الدر لانه حرام لغيره ولانه ينجي في المرتد  
 انه لا يفتي بتكفير مسلم كان في كفره خلافا ولورواية ضعيفة ثم هو كبيرة لو طأ مدا  
 مختارا عا لما بالحرمة لاجا هلا او كفرها او ناسيا فلتزيمه التوبة ويندب تصدقه بد ينار  
 او نصفه ومصرفه كزكاة والمرأة لا تصدق انتهى (قوله اي الحائض) قال  
 في الشرنبلالية ولا يخفى ان المتن شامل للنفساء وقد خصه بالحائض ولم ار حكم  
 من وطئ النفساء من حيث تكفيره اما حرمة وطئها فصرح (قوله او على طاعة عرفت لهما)  
 وهي ثبت بمره واحدة عند ابي يوسف والفتوى عليه على ما في الكافي والخلاصة وعندهما  
 لا بد من الاعادة هذا في العادة الاصلية لا الجعلية والتفصيل في التاخرانية وقيل ايضا  
 في القح (قوله فالتسرون بعد الثلثين) وهو المطابق لما في نفس الامر والمناسب لما قبله وفي بعض  
 التسح فالتسرة التي بعد الثلثين قبل في توجيهه لان المحتاج الى البيان العشرة التي بعد الثلثين  
 لا ما فوقه ورد بانه يوهم على طريق المفهوم المخالفة ان يكون حكم العشرة بعد الاربعين  
 غير حكم العشرة بعد الثلثين على انه ينقض بالصورة الاولى حيث ذكر الاثنان بعد العشرة  
 فقيل الاسهل حله على السهل لكن الاسلام يقال الثقتن في الصورتين ليعرف به جواز اطلاق  
 الاستحاضة على جميع الزائد وعلى ما يتم به الاكثر كما قاله البعض (قوله فلما ورد فيه من الاحاديث)  
 في دلالة على تمام المطلوب خفاء لا يخفى الاشمل نحو ما في البحر ان ما بين العادة وبين اكثر  
 الحيض او النفاس متردد بين ان يكون محسوبا منهما وبين ان يحسب فلا تترك الصلوة بالشك  
 (قوله واما الخامس والسادس الى آخره) في كونه وجهها للمسئلة خفاء والواضح انما جعل  
 الحيض والنفاس هو الاكثر لان الاصل الصحة فلا يحكم بالعارض الايقين (قوله فيكون طهرها  
 عشرين) اورد ان العشرين في شهر لبس بلازم اذ في شهر عشرين وفي شهر تسعة عشر  
 (قوله واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة عادة) اورد هذا القيد هو الثابت فكان الاولى تركه لان  
 التعليل لمن لا عادة له (قوله فلما عرف في اول الباب) من انسداد رحم المرأة اذا حبلت والوطئ  
 دلالة (قوله ولد ان من بطن واحد) وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث اكثر منه في الاصح  
 (قوله وانقضاء العدة متعلق آه) اي في قوله تعالى حتى يضعن حملهن (قوله وسقط يرى)

مثلث السين اى مسقوط وان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرئى حىض ان دام ثلثا  
وتقدم طهر تام والاستحاضة ولو لم يد رحاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلوة ايام  
حيضها ييقن ثم تغسل ثم تصلى كعذور (قوله فيبطل الاعتداد بالاشهر) هذا مخالف لما هو  
المختار في الزيلعي لو اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا يبطل الا شهر وهو المختار عندنا (قوله  
بخمس وخسين) قال في التاتارخانية وهو اعدل الاقوال (قوله ويبطل به الاعتداد الى آخره)  
قال المولى الوائى هذا مخالف ظاهر لما في فاضيلان ونقل عارته وادعى مخالفة لكن اوفى نظر  
اليه يظهر موافقته بل تأييده (قوله فكان هو الظاهر) هذا اوفى لكونه رداً وفى بعض  
النسخ هو الاظهر فهذا قريب اليه ايضا لكن في نفس الزيلعي اظهر فالرد على هذا  
ليس باظهر ثم هذا التفريع مبنى على الرواية لا الدراية فصحة مبنية على عدم الكافي اقوى  
واقدم في العلم والفقاهة عن جميع ما ذكر والافعال قوى اقدم على علماء كثير ليس كذلك  
وانه لا ترجح بكثرة الادلة بل بالقوة كما تقرر في محله لعل وللإشارة الى هذا قال وفى الكافي  
لحافظ الدين حيث ذكر صاحبه (قوله اقول لا مخالفة بينهما) قال فى البحر بعد ما نقل قول  
الزيلعي ونقله وفى فتح القدير ان ما فى الكافي يصلح تفسيراً لما فى غيره اذ قل ما يستمر كال  
وقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدى الى نفي تحققه الا فى الامكان بخلاف جانب الصحة منه  
ثم ايد هذا بهذا الكلام حيث قال فى شرح الدرر لمولى خسرو لا مخالفة بينهما الى آخر  
هذا القول (قوله عين ما ذكر فى الكافي) اقول كلامهم مفسر بل محكم فى الدلالة على ان  
المراد استيعاب الدم الحقيقى اذ قولهم حتى يستمر الدم ظاهر بل نص فى الدم الحقيقى ثم  
تأكيدهم بقولهم ويستوعب الوقت كله وتكريرهم التأكيد بقولهم ويكون الثبوت مثل  
الانقطاع الى آخره مفسر بل محكم فيه فلا يناسب دعوى العينية بل التفسيرية بل الظاهر  
من شرح المجمع حيث قال بعد ما نقل مضمون كلام الكافي عن الزاهدى لكن المذكور  
فى الجامع الكبير لغرض الاسلام والجامع الصغير للامام الترمذى وفى المغنى ان دوام السيلان  
من اول الوقت الى آخره يشترط فى حال الثبوت اعتباراً لطرف الثبوت بطرف السقوط  
(قوله فى شرح قوله لان زوال لعذر) فى مطابقته على المنقول السابق خفاء فافهم (قوله الى  
حد فاسل) اى بين الكامل والقاصر (قوله لانه انما يصير صاحب عذر الى آخره) لعله  
مرتب على مقدمة مطوية مناسبة والا فلا يخفى ما فى تعلقه لما قبله ثم هذا هو موضع  
الاستشهاد (قوله قلت اولو حكماً) قيل هذا هو مدار الدفع لكن لا يخفى ان قوله حقيقة له  
مدخل فى ايضاح الاول

باب تطهير الانجاس

المقصود فى هذا الباب معرفة تطهير الانجاس لا معرفة ذات الانجاس ولهذا اضاف الى الانجاس  
لفظ التطهير وما فى نحو الكثر من قوله باب الانجاس فحتاج الى المسامحة والبحث عن الغير  
نحو المسائل المتعلقة بالمأكولات والمشروبات اما استطرادى او راجع الى التطهير بتأويل  
فيندفع ما يقال ترجحة الباب بباب الانجاس اولى لما فيه من العموم ثم هذا شروع فى ازالة  
الحقيقية بعد الفراغ عن الحكمية وقدم الحكمية لكونها اقوى لان قليلها يمنع جواز الصلوة  
ولا يسقط وجوب ازالتها بعد رما اصلاً او خلفاً بخلاف الحقيقية ثم الانجاس جمع نجس  
بفتحين هو لغة يعم الحقيقى والحكمى وعرفا يختص بالاول (قوله يطهر المتنجس) فيه  
إشارة الى ان عين النجاسة لا تطهر بالغسل (قوله مرثية) اى عند الجفاف كالدّم

والعذرة بخلاف البول بزوال عينها ولو مرة او ما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك (قوله الى الصابون) بل الى الماء الحار بل يطهر ما خضب او صبغ بنجس بغسله ثلثا والاولى غسله الى ان يصفو الماء ولا يضر اترد هن من نجس الاد هن الميتة لانه عين النجاسة فلا يدفع به جلد ويستصح به في غير مسجد (قوله وبما يع مزيل) حتى الريق فتطهر اصبع وئدى يلمس ثلثا كما في البحر (قوله بخلاف نحو اللبن) وقيل اللبن وكذا بول ما يؤكل مزيل لكن لبس بمختار (قوله الى غلبة ظن الغاسل) اى بلا عدد وبه يفتى (قوله وقد رده بالغسل) اى لموسوس (قوله ثلثا) اوسبع (قوله ولولم يبلغ) الاظهر فيه الطهارة كما في اثنا تارخانية (قوله وتثلث الجفاف في غيره) ان كان مما يتشرب النجاسة والا فبقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجانة اما وغسل في غدير اوصب عليه ماء كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجفيف وتكرار غمس هو المختار كما في الدر (قوله اعلم ان ما لا ينصرف الى آخره) والحاصل كما في التارخانية والبحر والدر انه يطهر نحو لبن وعسل ودبس ودهن يغلى ثلثا ولحم طبخ بخمر يغلى ويتبرد ثلثا وكذا دجاجة ملقاة حالة الغليان في الماء قيل ان ينشق بطنها للتنف على المختار وكذا السعير في بحر الابل والغنم بخلاف اخناء البقر فانه لا يؤكل واللبن بالماء النجس او التراب النجس طهر بالنار والجفاف ايضا لكن يتنجس عند اطادة الماء المحلوج النجس اذا ندب ان كان النصف نجسا لا يطهر العذرات اذا دقت فصار ترايا قيل طهرت العنب المتنجس يغسل ثلثا ولو بعد لبس العنقود ولو عصر عنباً فادى رجله وسال في العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم لا يتنجس والعصير المتنجس نحو ان يشرب منه الكلاب لا يجوز شربه ولا طريق لتطهيره لكن في اثنا تارخانية لوبال فوقع في العصير والعصير غالب لا ينجس لانه جار عن مقاتل ابن سليمان لا بأس به وقال ابو الليث هو خلاف قول اصحابنا (قوله الخنطة منتفخة) قال في الدر عن التنجيس خنطة طبخت في نجر لا تطهر ابداه يفتى وفي التارخانية الدقيق اذا اصابه نجر لم يؤكل ولبس لها حيلة (قوله او فرك يابسه) ولا يضر بقاء اثره (قوله ان طهر بان كان مستنجيا بماء) وفي المجتبي او بلج فنزع فانزل لم يطهر الا بغسله لئلونه بالنجس انتهى اى برطوبة الفرج فيكون متفرعا على قولهما بنجاستها اما عنده فهي طاهرة كساثر رطوبة البدن جوهره كما في الدر المختار (قوله ولا فرق) وكذا لا فرق بين منيه ومنيه ومنى غير آدمي (قوله في ظاهر الرواية) قال في الدر والمعتد انه لا يعود نجسا بعد فركه وكذا كلما حكم بطهارته بغير ما يع (قوله عن ذى جرم) ولولم يكن الجرم اصلا كحمر وبول اصاب به تراب على المفتى به (قوله ويضهر الصقيل) الذي لامسام له كالمرآة وكالظفر والعظم والازجاج والانية المدهونة او الخراطى وصفائح فضة غير منقوشة (قوله بالمسخ سواء له جرم اولا) رطبا او يابس على المختار واختلف التصحيح في دعوى نجاسة الصقيل بقطع نحو البطيخ او اصابة الماء كارض جفت وبثر غارت والاولى الطهارة (قوله وقيل ليلة) قال في السر نبلاية هذا التقدير لقطع الوسوسة والا فالمدكور في المحيط ان يطهر بمجرد اجزاء الماء عليه ان توهم زواياها (قوله يصلى على الطاهر منه) هو الصحيح بخلاف نحو العمامة (قوله والارض باليس) سواء بالشمس او النار او الريح ويطهر بالماء ان صب عليه فدلك ونسف بنحو خرقة ثلثا وكذا بصب ماء كثير ان حرق زوال نجاسة ولو اجرى الماء من الاض النجسة الى قدر زراع فالما ايضا طاهر لكونه بمنزلة الماء الجارى

كافي التاتار خانية ( قوله يقتضي صعيدا طيبا ) لكونه مطهرا ( قوله وكذا الاجر المفروش  
والحجر ) قيل لا يطهر بالجفاف وقيل ان املس يغسل والاكتجر الرجي والحصى فيمزلة الارض  
( قوله قاتمان في لارض ) وكذا كل ما كان ثابتا في الارض لاخذ حكمها باتصاله بها ( قوله  
وعنى قدر الدرهم وان كره تحريما ) فيجب غسله وما دونه تنزيها فبسن وفوقه مبطل فيفرض  
والعبرة لوقت الصلوة لا الاصابة على الاكثر على ما في الدر عن الدر لكن المفهوم عن الشرب ليلية  
اختيار وقت الاصابة فالدهن النجس ان قل وقت الاصابة وانبسط فكبر عند الصلوة  
فلبس بجائز على الاول والعكس على الثاني ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر من ثوب  
ذی طاق بخلاف ذی طاقين ودرهم متنجس الوجهين ثم انما يعتبر المانع مضافا اليه فلو جلس  
صبي متنجس ثوبه وبدنه في حجر المصلي وهو يستمسك او الحمام المتنجس على رأسه جازت  
صلوته بخلاف ما لو حمل ما لا يستمسك كافي الشرب ليلية ( قوله وهو منقال ) عشرون قيراطا  
( قوله كبول ما لا يؤكل ) ظاهره الاطلاق وقد استثنى بول الحفاش وخرؤه وكذا بول الفارة  
لتعذر التحرز على ما عليه الفتوى كافي التاتار خانية وخرؤها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الانبياء  
بول البثور في غير اواني الماء معفو وعليه الفتوى ( قوله ولو من صغير ) لم يطعم كافي التنوير  
( قوله ودم ) اى مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم  
مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسيل ودم سمك وقل وبرغوث وبق وزاد  
في السراج وكان وهو كافي القاموس كرم من دويبة حرا الساقة فالمستثنى اثني عشر كذا في الدر  
( قوله ونحر ) وفي باقى الاشربة روايات التغليظ والتخفيف والطهارة ورجح في البحر الاول  
وفي النهر الاوسط ( قوله وخره دجاج ) وكذا كل طير لا يعلو في طيراته كبط اهلي ( قوله وروث )  
الروث للحمار والفرس والبغل والحثى للبقر والبعر للابل والغنم افاديهما نجاسة خرة كل  
حيوان غير الطيور وقال لا مخففة وفي الشرب ليلية قولهما اظهر وطهرهما محمد اخر  
للبلوى وبه قال مالك ثم انه لو اصاب الغليظة والخفيفة جعلت الخفيفة تبعا للغليظة  
احتياطا ومتى اطلق النجاسة فظاهرة التغليظ ( قوله وعنى ما دون ربع الثوب ) واما  
في نفس البدن فيعتبر ربع جميع البدن ( قوله قيل ) وقيل لكن المفهوم عن الحاي  
اعتبار نفس الثوب ولو كبيراً ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب كيد  
وكم ( قوله ربع ادنى ثوب الى آخره ) الظاهر انه بالنسبة الى لابسه رجلا او امرأة لكن الظاهر  
عما سبق اعتبار ثوب المرأة مطلقا ويومى اليه بعض الائمة التعبير بلفظ ادنى ثوب ( قوله  
كبول فرس ) طاهر عند محمد ( قوله وخره طير لا يؤكل ) وقيل الاصح انه طاهر ثم قال  
في الدر الخفة انما يظهر في غير الماء فليحفظ ( قوله اى بول ما لا يؤكل ) قبل ابقاء المتن على  
اطلاقه اولى لا فائدة الحكم في كل بول على طريق النص لا الاشارة ( قوله مختلف فيه ) فانه عند  
محمد طاهر فيكون ما اتضح منه عفو اولى فافهم ( قوله كروث الابر ) قال في الدر وكذا جانبها  
الآخر وان كثرت باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في الاصح لان طهارة  
الماء آكد ولو اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن النجس اذا انبسط  
وطين شارع ويخارنجس ويخار سرقين ومحلة كلاب وانتضاح غسله لا يظهر مواقع قطرها  
في الاناء عفو انتهى ( قوله اى كالماء ) الاولى ان لا يقيده بالماء بل ابقاء المتن على اطلاقه ليشمل  
غير الماء ( قوله كان حارا ) ولا قدر وقع في بثر فصار حاة ( قوله كالميتة ) وكذا يطهر زيت

تجس يجهله صابونا وطين جعل منه كوز بعد جعله في النار كتور رش بماء نجس بعد الطبخ  
كما في الحلبي ثم انه اورد عليه انه عين مسئلة المتن لكن يمكن ان يفرق بين الجار والميتة وبين  
التراب والرماد (قوله وغسل طرف آخر) تعبير الآخر يوجب العلم وهو مناف للنسيان وانه  
لو كان معلوما لا يصح غسل الطرف الآخر فراه انه ان غسل طرفا منه وكان ذلك الطرف  
في نفس الامر غير موضع التجاسة (قوله غسل التجاسة) اي اذا غسل اذ قوله طهر جوابه  
هذا بيان التطهير في الاجانة فقط فلا يتوهم التكرار بما سبق نعم الاولى ذكره هنالك لكن  
يقال ايضا آخره لطول بحثه (قوله حتى زالت التجاسة) اي الى ان يزول التجاسة يعني لبس  
في المريئة عدد معين بل الشرط فيها زوال عينها (قوله او غيرها) اي غسل الغير المريئة  
في اجانة ثلثا (قوله في ثلث اجابات) او واحدة بعد غسلها مرتين ان كان هذا من الشرح  
كما هو رسم ما عندنا من النسخة يلزم ان يكون شرحا لقوله ثلثا وقد فسر به بقوله ثلث مرات  
وان من المتن ان كان قيدا للمريئة وغير المريئة فيلزم التناقض بين قوله حتى زالت وان للغير المريئة  
فقط فيلزم غسل المريئة في اجانة واحدة بلا غسلها وهو تحكم لا بد في بيان الفرق من شاهد  
(قوله بعد غسلها) اي غسل الاجانة مرتين يعني يلزم عند كل غسل الثوب غسل الاجانة  
الا في الثالثة (قوله طهر الثوب) وكذا الاجانة واليد كما في طهارة الدلو والرشاء تبعا لطهارة  
البئر واما المياه الثلاثة فنجسة وما يقطر في الثالثة طاهر على ما في التاتارخانية فليتأمل بما سيذكره  
المصنف (قوله كالمحل فيكون نجاسته) على قدر نجاسة المحل في استحقاق الغسل ثلثا او مرتين  
او واحد كما يظهر من تقريره \* فصل قوله سن الاستنجاء \* اي  
مؤكد مطلقا اورد انه لو كان سنة لكان تركه مكرها ودفع عدم الكراهة ثابت باثر مخالف  
للقياس (قوله والاستنجاء طلب الفراغ عنه) الضمير راجع الى ما يخرج من البطن وهو عام  
لتحريم وحصاة فيكون هذا ايضا من اللغوي فالشرعي ما يشير اليه ازالة نجس على سبيل  
ثم له اربعة اركان شخص مستنجي وشئ مستنجي به ونجس خارج ومخرج كما في التوير (قوله  
يخرج) وان اقام من موضعه على المعتمد وكذا لو اصابه من خارج (قوله كذا في التارخانية)  
قيل انما يده به ردا على من قال الاستنجاء لكل حدث غير النوم والريح فيوهم كلامه سنة  
الاستنجاء عما يخرج عن غير السيلين لعل الوجه في الوجه دفع توهم اختصاص الاستنجاء  
بالبول والغائط كما هو المتأخر عند الاطلاق (قوله بخوجر) اي منق كما في التوير لانه المقصود  
فيختار الاباغ والاسلم من التلويت (قوله وان كان المراد نفي سنه لا ينجي ما فيه من تلقين  
الجواب لانه اذا علم كون المراد نفي السنة يعلم ان اصل العدد لبس بمنق ويمكن ان يقال ان هذا  
الترتيب انما هو عند الاحتياج الى التكرير وقد قال صاحب الايضاح جوابا عنه المراد من النفي  
نفي لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه (قوله بل استحب الواقع) بل ندب كانه اراد تفسيره تنبيهها  
على الترادف ثم كونه سنة ان لم يكشف عورة عند احد امامه فيتركه فلو كشف له صار فاسقا  
لا لو كشف لا غتسال او تغوط كما في الدر عن ابن النخعة (قوله ويدبر بالثالث) اورد ان الجار  
في الثالث يقتضي كون يدبر يائين من الادارة وهو مخالف لما في المنصورية والظهيرية وعن  
ابي جعفر من قولهم ويدبر الثالث بلا جاز فهذا سهو منه كالوقاية لعل ان الجار لبس بموجب  
ما ذكره بل الظاهر على التقديرين من الادبار فالسهو في الحمل على السهو لاسيما قد تنقل  
الزيلي عن ابي جعفر بالجار (قوله ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني) اورد بانه مخالف



لما في صدر الشريعة من ان الرجل يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث اقول في الزيلعي وغيره  
 واقع على نحو ما ذكرهنا (قوله والمرأة في الوقتين) قال الزيلعي ثم اتفق المتأخرون على سقوط  
 اعتبار ما بقي من الجلوس بعد الاستنجاء بالخمر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعد  
 لا يتنجس ولو قعد في ماء قليل نجسه (قوله بمجاوزة ما فوق الدرهم) فيعتبر القدر المانع من الصلوة  
 فيما وراء موضع الاستنجاء لان ما على الخروج ساقط شرعا وان كثرت ولهذا لا تكره الصلوة معه وعند  
 محمد مع موضع الاستنجاء (قوله ويكره) اي تحريرا (قوله وروث) اي يابس كعذرة يابسة كحجر  
 استنجي به الا بطرفه الآخر (قوله بان يكون يسرا) ولو شلتا سقط اصلا كريض ومر يضطلم يجردا  
 من يحل جماعه كذا في الدر (قوله ولو استنجى جازع الكراهة) لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر  
 انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون بقيها لها بالمنهي عنه كافي الدر ويمكن صرف الجواز بالنسبة الى  
 عدم الاحتياج الى الاستنجاء ثانيا لتحصيل السنة (قوله ويكره استقبال القبلة) اي تحريرا ايضا  
 (قوله في البول والغائط) فلا يكره للاستنجاء كما يشير (قوله ولو في البنين) وان جلس مستقبلا لها  
 خافلا ثم ذكره انحرف ندبا (قوله في الماء) في البحر ان كان الماء جاريا فتزنيهة وان راكدا  
 فتحرمة (قوله والظل والطريق) وكذا على طرف نهر او بئر او حوض او عين او زرع ويحجب  
 مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي مهب ريح وحجر فارة او حية او نملة او ثقب  
 كذا في التنوير قال في الدر زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد او يعقد عليه ويحجب طريق  
 او في قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها (قوله والبول قائما) وكذا مضطجعا او متجردا  
 من ثوبه بلا عذرا او يبول في موضع يتوضأ هو او يغتسل فيه حديث لا يبولن احدكم في مستحمة  
 فان عامة الوسواس منه (قوله ومع طهارة المغسول يطهر) ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن  
 المخرج الا اذا عجز والناس عنه خافلون **كتاب الصلوة** شروع في

المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل وهي لغة الداء فنقلت شرطا الى  
 لافعال المعلومة قال الزيلعي هذا لبس تقلا لان فيها زيادة مع بقاء معنى اللغة فيكون تغييرا  
 الانقلا وقال في البحر فيه نظر اذ الداء لبس من حقيقتها شرعا وان اريد به القراءة فبعد  
 فالظاهر انها منقولة لوجودها بدون الداء في الامي والاخرس واختاره في الدر (قوله لوجودها)  
 الاولى ان يكتفى بما قبله لان ظاهره يقتضي ان يكون جوابا بعد تسليم وجود الداء في حقيقتها  
 السريعة وظاهر ان الاصل في مثله ان يعتبر عدم العوارض والموانع ومثل ما ذكر من قبيل  
 العوارض الطارية على الطبيعة الاصلية وانه يجوز ان يكون الداء بالقلب ثم ان المراد من قوله  
**كتاب الصلوة** كما سبق الاشارة في كتاب الطهارة على مجازات ما ذكر هنالك بعض العلماء  
 اي مسائل جمة موضوعاتها المفصلة فيها ترجع الى مطلق لصلوة بان يكون انواعا او اصنافا  
 مجموعة او فرادى او اعراضا ذاتية لمطلقها اصلا او لا او استلزاما بخصوص العرف والمقام  
 ثانيا فالاضافة اضافة الكل الى الجزء وفي افرادها فائدة عظيمة هي التنبيه على وحدة جهة  
 الكل كما هو المقرر ان موضوع كل علم يحمل موضوعات مسائله وتعدد الموضوع يتناهي حسن عدها  
 علما برأسه فضلا عن كتاب وفصل وباب ومجمولاتها ترجع الى الاحكام ولاعراض الذاتية  
 للطهارة كذلك وهي الاحكام الخمسة فجميع المسائل المفصلة في هذا الكتاب مثلا باحثة  
 عن احكام الطهارة اي يحمل فيها الاحكام المذكورة على الصلوة نفسها او انواعها او  
 ايضا فيها جمعا او فرادى او اعراضها الذاتية في نظر الفقيه او لا او بطريق الاستلزام تساهلا

فأترى من كون الاحكام موضوعات والصلوة محمولات يؤل بالتعكيس وما ذكر في خلال المسائل  
مبادئ تصورية اوتصد يقية بالنسبة اليها فليكن هذا دستورا كلياً ومراً آة اجال لملاحظة  
التفصيل شرط لفرضيتها لها فرضت في الاسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل  
الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شمتني كما في الدر  
( قوله وان وجب ) والصوم كالصلوة على الصحيح كما نقل الزاهدي والاختيار ( قوله لما روى )  
فان قبل الوجوب ينافي عدم التكليف اللازم للصبي قلنا الوجوب لبس على الصبي بل على  
الولي كما يدل كون الخطاب عليه وقد قرر في الاصول الامر بالامر لبس بامر حقيقة ( قوله  
وقيل يضرب ) وعند الشافعي يقتل بصلوة واحدة حداً وقيل كفراً ( قوله بالجماعة ) لكن  
بشرط ان يكون في الوقت وان يكون مؤتماً ومتماً فلا يكون مسلماً لوق في غير الوقت او منفرداً  
او اماماً او افسدها واماماً سائر العبادات فالاذان في الوقت وسجدة التلاوة وزكوة الساعة فكذا  
وسائر العبادات لالعدم اختصاصها بشريعتنا ( قوله ولا تجرى الى آخره ) لكونها عبادة بدنية  
محضة ( قوله وتجب باول الوقت ) يعني ان سبب الصلوة ترادف للنعم ثم الخطاب ثم الوقت اي  
الجزء الاول منه ان اتصل الاداء والا فالجزء الذي يتصل به الاداء والا فالجزء الاخير ولو ناقصاً  
حتى تجب على مجنون ومغيب عليه افاقاً وحائض ونفساء طهرتاً وصبي بلغ ومترد امسلاً وان  
صلياً في اول الوقت وبعد خروجه يضاف السبب الى جلة الوقت فيلزم القضاء في الوقت  
الكمال وقوله كما تقرر في الاصول اشارة الى بعض هذا التفصيل فيندفع ما يتوهم ان حصر  
السببية باول الوقت مخالف لتصريح اقوم على غير معذور اي ابتداء قبل تقرر عذره اي قبل  
ان يكون معذوراً شرعياً فلا يرد ما يتوهم من انه لا فرق في هذا الحكم بين المعذور وغيره  
( قوله كصبي بلغ وكافر اسلم ) هذه لبست تمثيلاً من جزئيات الحكم المذكور بل تنظير مسألة  
اخرى له فيندفع ما يتوهم ايضاً ان المذكورات ابست من المعذورين وقد جعلها منها سيما مع التقيد  
بما يندفع به العذر من البلوغ والاسلام ونحوهما ولو سلم فالمراد من المعذور لا يبعد ان يكون  
مطلق الامور المانعة لوجوب الصلوة ( قوله ياخره ) المراد من الآخرة هو الاضافه  
لا الحقيقة فيتناول اثناء الوقت واوله والاعتراض عليه ان العذر اذا استوعب تمام الوقت  
كما هو شرطه لا يكون الوجوب مقتصراً على اثناء الوقت واخره بل يضاف الى كل الوقت  
مدفوع بما حررنا من معنى المعذور هنا آنفاً ( قوله لانه اول اليوم ) اوله لانه لا خلاف في  
اوله وآخره اولان اول من صلاها آدم وفي الدر اوله اول الخمس وجوباً وقدم فحمد  
الظهر لانه اولها ظهوراً وبياناً ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقص  
نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر ليلة الاسراء ( قوله ومن قدم الظهر نظر الى ان الصلوة فيه  
اول الواجبات ) اي اداء يعني اول وجوب الاداء كما عرفت آنفاً لكن في البحر عن الغاية اول  
صلوة فرضت فانظروا نفس الوجوب لوجوب الاداء ثم قال انه دفع عنه السؤال المشهور  
كيف ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة الفجر صبيحة الاسراء ونقل البحر عن العراقي  
جواباً آخر انه كان نائماً وقت الصبح والنائم غير مكلف لا يخفى ان هذا لا يدفع السؤال بعدم  
القضاء لان النوم انما ينافي وجوب الاداء لانفس الوجوب الموجب للقضاء ( قوله وعليه  
الاكثر ) الضمير على كون الزوال تفسيراً للدلوك لاعلى كون الزوال اول الوقت ودعوى الاكثريه  
على الاول كما فهم عن البحر والاجماع على اثنائي فالقول بان التعبير عن الاجماع بالاكثر

حل الكلام على غير محله الصحيح ساقط لا يخفى (قوله فلا مامته عليه السلام في اليوم الثاني) الظاهر  
 من البحر كون هذه الصلوة العصر وكون الإشارة في قوله في ذلك الوقت بلوغ النفل مثابه  
 (قوله فلا يعد تسامحا) رد لما في شرح المجمع هو في الاضافة تسامح اي في قبيل الزوال اورد  
 عليه ان حقيقة الاضافة كمال الاختصاص واستعمالها في غيره اما بعلاقة فجوز والا فتسامح  
 (قوله الى غروبها) اي قبيل غروبها (قوله ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح) لكن لا يصح  
 ان يقدم الوتر الا ناسيا للوجوب الترتيب لانهما فرضان عند الامام (قوله لفا قد وقتها كبيلغار)  
 فان فيها يطالع الفجر قبل غروب الشفق في اربعين سنة الشتاء كما في الدر (قوله لم يجب عليه)  
 قال في الدر وبه جزم في لكثرة الدرر والملتقى وبه افق البقال وواقعه الحلواني والمرعبياني  
 ورجحه السرنبلاي والخلبي واوسعها المقال ومنع ما ذكر الكمال من الوجوب والتكليف وبهما  
 (قوله ثم اعادته ان زمت) وقيل يؤخر الفجر جدا لان الفساد موهوم (قوله قال عليه السلام) لا يخفى  
 ان هذا الحديث لا يدل على الدعوى بقيدها (قوله تأخير ظهر الصيف) اي مطلقا  
 اي بلا اشتراط شدة الحر وحرارة البلد وقصد الجماعة من بعيد كما هو عند الشافعي  
 وعند البعض منا (قوله لقوله عليه السلام) المفهوم من الحديث الاطلاق والمطلوب مقيد  
 بالصيف الا ان يقال يمكن استفادة الصيف من تعليقه بشدة الحر ومن صبغة ابرد والموجبة  
 المبرورة اللازمة للصيف تأخير العشاء الى آخر الثلث على ما في نحو الخلاصة والمختار وفي القدوري  
 الى ما قبل الثلث ووفق بحمل القدوري الى الصيف وما هنا على الشتاء وردانه يدب التججيل  
 في الصيف والتأخير ولو الى ما قبل الثلث يتنافى التججيل وقبل التحقيق في التوفيق جعل الغاية  
 داخلا في المعاني كلام القدوري هذا اظهر من توفيق السارح هنا كما لا يخفى (قوله بان يكون  
 ابتداءها الى آخره) فلو اخرها الى ما زاد على النصف فذكره والى نفس النصف مباح (قوله  
 الى الفجر) اي الى آخر الليل فالغاية لبست بد اخلة في المعنى او الى قبيل الفجر (قوله ظهر  
 الشتاء الربيع داخل فيه) كما ان الخريف داخل في الصيف كما في النهر (قوله وتجبيل المغرب)  
 اي مطلقا وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها (قوله ويوم غيم يجعل الى آخره) في النهر اختار  
 الا ثقتي التأخير في كل الاوقات هو رواية الحسن (قوله لا تصح صلوة الى آخره) في الكثرة  
 ومنع عن الصلوة الى آخره وقال في النهر هذا اعم من عدم الصحة فالاولى ان يعبر بمثل هذا  
 الاعم ثم المراد من عدم الصحة الكراهة تحريما ثم المراد من الصلوة ما هو اعم قضاء او واجبا  
 او نفلا (قوله وسجدة تلاوة) واما سجدة سهو وشكر لنعمة سابقة فجائزة (قوله جنازة  
 حضرت) قبل واما التي حضرت في الوقت فلا يكره تحريما الا ان التأخير افضل وكذا التلاوة  
 كما في النهر (قوله حال الطلوع الى ارتفاع الشمس قدر ربح او ربحين) في النهر عن الغنية  
 العوام لا يعمون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائر عند البعض اولى من الترك اذ جائز  
 عند اهل الحديث (قوله والاستواء) هذا اولى من الزوال لعدم الكراهة فيه لكن استثنى الجمعة  
 وصحح كما في الاشياء والخلبي (قوله الا عصر يومه) فلا يجوز قضاء اليوم السابق لعود علته  
 الى الكمال بخروج الوقت اذ حيثئذ يكون السبب جميع الوقت (قوله اذا لوجوب بالحضور)  
 اورد عليه ان موجب الحضور الوجوب المطلق لا وجوب الاداء في الوقت المحرم وكذا افضلية  
 الاداء وكراهة التأخير يقيدان بعدم المانع على انهما لا تعاد لان محرمية الوقت فتدبر انتهى  
 اقول ان هذا الوجوب ثابت بالنص من قوله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يؤخرن وذكر منها

الجنابة كما في الزيلعي فهذا الكلام من قبيل الرأي في مقابلة النص ولا داعي في حلي الحديث  
عن ظاهر والاصل حمله على ظاهره (قوله وهو افضل) اي راجع على وجه غير مسوغ تركه  
في الدر عن التحفة الافضل ان لا تؤخر الجنابة لكن قد عرفت انفا عن النهر افضلية التأخير  
فتدبر (قوله كذا جاز تطوع اي جاز مع الكراهة الى آخره) محصل التوفيق بينه وبين ما تقدم  
من قوله لا تصح صلوة فالنسيب المستفاد من قوله كما جاز العصر بالنسيب الى المشاركة في الجنس  
لكن في النهر انه يجب قطعها والقضاء في كامل وفي الدر عن البحر هو ظاهر الرواية وسيقول  
المصنف بالافضلية وفيه والهه عن البغية الصلوة في هذه الاوقات على النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم والتسبيح افضل من قراءة القرآن لان القراءة من اركان الصلوة فالاولى  
ترك ما كان ركنالها (قوله وكره بعد صلوة الفجر والعصر) ولو المجموعة بعرفة  
مع الطهر وقوله الحلبي لم اقف عليه رد عليه في النهر بانه عجيب اذ المسئلة في نحو القمح  
والمعراج والقنية وغيرها (قوله النفل) اي قصدا ولو تحية مسجد (قوله الى اداء  
المغرب) اشارة الى انه لا يصلي قبل صلوة المغرب بعد دخول وقته لكراهة تأخيرها الايسيرا (قوله  
وغيرها) كاستسقاء او ختم قرآن او نكاح لما فيه من الاستغفار بسماع الخطبة واستماع خطبة  
النكاح والختم وسائر الخطب واجب كما في النهر فالصواب ان يقال وعند خطبة على انه سيذكر  
في الجمعة ويخرج الامام الى المنبر حرم الصلوة والكلام الى تمام الصلوة كما في الدر ان الخطبة عشر  
﴿فروع﴾ ويكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة بالاسنة فجر ان لم يخف فوت جاعتها  
ولو يادراك تشهد وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل  
صلوة العيد مطلقا وبعد ما بمسجد لا يبيت وبين صلواتي الجمع بعرفة ومزدلفة وعند مدا فمة  
احدا لا خشين او اريح او وقت حضور طعام تاقت نفسه اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل  
بخشوعها كائنا ما كان وكذا نكره في اما كن كفوق الكعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة  
ومغتسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل وغنم وبقر ومربط دواب واصطبل وطاحون  
وكنيف وسطوحها وسيل وادوارض مغسوبة او للغير او مزروعة او مكروبة وصحراء بلا سرة  
مار ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع فجر الى اداؤه والكل من التنوير مع  
دره (قوله صار اهلا في آخر الوقت) وان لم يبق الا قدرا التحريم لاجل القضاء ﴿باب الاذان﴾  
(قوله اعلام وقت الصلوة) يرد عليه بالاذان للفاشة وبما بين يدي الخطيب فالاولى ان يكفى بقوله  
اعلام مخصوص كما في التنوير نعم يمكن ان يقال ان المراد هنا هو الاذان لاداء الصلوة والمفرد  
يلحق بالاعم والاغلب او يدعى وجود الوقت فيهما ولو بوجه ما (قوله سن) وسبب الاذان ابتداء  
اذان جبرائيل ليلة الاسراء واقامته حين كان صلى الله عليه وسلم اماما بالملائكة وارواح الانبياء  
ثم رؤيا عبد الله بن زيد وبقاء دخول الوقت (قوله سنة مؤكدة) فقد رفضه على قدر سنته لكن  
اختلف في افضليته او الامامة فقليل وقيل والاتفاق على جواز الجمع بينهما وقيل واجب لقول  
محمد لو اجتمع اهل بلدة على تركه قاتلهم عليه ولو تركه واحد ضرب وجبس واجيب ان  
القتال لكونه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف والاتفاق على انه كالواجب في حقوق الائمة (قوله  
بلاحن) وهو تغن هو اخراج الحرف عما يجوز له فانه مكروه تحريما وتحسين الصوت المطلوب  
في الاذان لبس بمستلزم اياه وقيل لا بأس به في الحيلتين ولا يحل استماعه حيث لا يجوز ان يراد به  
الخطاء في الاعراب كما في النهر (قوله ولا ترجع) فانه مكروه كما في المتن ومباح كما في البحر ووجه

في النهار بكونه خلاف الاولى (قوله ويترسل وفسر ايضا) اى بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه  
وتندب اجماعه (قوله ويلتفت) اى في الاذان وكذا في الإقامة قيل مطلقا وقيل ان كان في محل منسج  
(قوله ويقول بعد فلاح الى آخره) اى ندبا كافي الدر (قوله لما روى ان بلالا) لا يخفى انه لا يدل  
على ايراده بعد الفلاح والمطلوب ذلك واجيب ان ذلك بالقرينة ويتعين البنى عليه السلام كما  
يدل عليه بعض الاحاديث (قوله فقال الصلوة خير من النوم) اصل الخيرية في النوم باعتبار كونه  
وسيلة الى طاعة الله او تركه معصية فلا حاجة الى جعله بمعنى اصل الفعل (قوله لكن فرق بينهما)  
وكذا فرق بافضلية الامامة (قوله ويحذر ولو ترسل) قيل يكره وهو الحق كافي النهار وقيل لا لكن  
في الدر الاصح لا يعيد (قوله وزيادة قد قامت الصلوة) يرد عليه انه ينبغي ان يذكر في الاستثناء ترك  
قوله الصلوة خير من النوم في الفجر اذا المماثلة يوجب ذلك واجيب ان المراد من المماثلة فيما هو اصلي  
من كلماته (قوله ويستقبل) فلو تركه كره تنزيها (قوله ولا يتكلم) ولورد سلام فان تكلم استأنفه  
(قوله ويجلس بينهما) اى بقدر ما يحضر الم لازمون مراعاة لوقت الندب (قوله الا في المغرب)  
فبسكت قائما قد رثلت يا آت قصار ويكره الوصل اجما فاقوله استثناء من قوله الخ قال في النهار انه  
مناف لقول الكل انه يثوب في الكل (قوله واما الثاني) وهو قول الامام واما عندهما فيجلس  
ايضا كما بين الخطبتين اقامة سنة الفصل (فائدة في الدر وهو واقع في النهار التسليم بعد الاذان حدث  
في ربيع الآخر سنة ٧٨١ في عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب  
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة انتهى (قوله ويأتى بهما) رافعا صوته ان يجماعة او في الصحراء  
لانفراد في بيته (قوله وخير فيه) مع اولوية آياته (قوله جاز اى الاذان) اى بلا كراهة (قوله  
والعبد لكن) لا بد من اذن وليه ان للجماعة كمال الاجير الخاص من اذن مستأجره كافي البحر  
فاطلاق الدر ليس على ما ينبغي (قوله والفاسق) ولو اجماعا لكانه اولى بامامة واذان من جاهل تفي  
(قوله تكرر الإقامة) فيه اشارة الى مشروعية تكرار الاذان كما في الجمعة (قوله اى المسافر)  
ولو منفردا كما يقتضيه المقابلة وكما صرح في الدر (قوله اى المصلي في المسجد) ان اداء وان  
قضاء فلا يسن الاذان فيه لان فيه تشويشا وتغليظا بل لا يقضى القوايت في مسجد لكرهه  
لان التأخير معصية فلا يظهرها على ما في البرازي (قوله حيث لا يكره تركهما) اذان الحبي  
يكفيه وكذا لا يكره تركهما مصل في مسجد بعد صلوة جماعة فيه بل المكره فعلهما  
وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك كافي النوير وفي الدر عن الجوهر  
(قوله بان المفهوم منه الى آخره) لعل الاولى المفهوم منه كراهته ترك مجموعها (قوله كره  
ان لحقه بها) وكذا كره المسعى في الإقامة في النهار كره بعضهم اقامة غير المؤذن وجواب الرواية  
لا بأس به مطلقا خافي ابن الملاك ان حضر ولم يرض يكره اتفاقا فيه نظر كذا في البحر انتهى  
(قوله يقول ما قال المؤذن الا فيما بين يد الخطيب) يعنى يجب وجوبا وعن الحلواني ندبا  
والواجب الاجابة بالقسم من سمع الاذان بان يقول ما قال المؤذن يعنى الاجابة بالاسن بل يجب باقدم  
وفي التاتارخانية انما يجب اذان مسجده **باب شروط الصلوة** (قوله السرط  
انواع ثلث) شرط انقضاء كنية وتحريمه ووقت وخطبة وشروط دوام طهارة وستر عورة  
واستقبال قبلة وشرط بقاء كافي الدر (قوله اذ ليس من الشروط الى آخره) وما قيل من ان  
الشروط ما لا يتقدم كالقعدة الاخيرة وترتيب ما لم يشرع مكررا رد بان القعدة انما هي شرط  
للخروج والترتيب للبقاء على الصحة (قوله طهر ثوبه) وكذا ما يتحرك بحركته كسفينة تتجسس



تتحرك بحركته او يعد حاملا كصبي او طير عليه نجس غير متمسك بنفسه والا لا تجنب وكلب  
 ان شذفه في الاصح (قوله ومكانه) اى موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع  
 سجوده اتفاقا في الاصح لاموضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كفه والتفصيل  
 في النهر (قوله من حيث) بفتحين اسم لنوعى التجاسة (قوله وبدنه منه ومن حدث) الاولى ان يقدمه  
 ليكون الحدث اغلظ (قوله مادم ثوب) واو حريرا او نباتا او طينا يلطخها به او ماء وكدر وكذا  
 الظلمة في الاضطرار (قوله مادارجليه الى القبلة) في النهر الاولى كما في الصلوة (قوله ليكون  
 استر) ولهذا يضع يديه على عورته الغليظة (قوله كله نجس) نجاسة عرضية ولو اصلية  
 كجلد ميتة لم يدبغ فلا يستره فيها اتفاقا بل خارجها ذكره الوائى عن الحدادى (قوله لم يجبا  
 الا لحق الصلوة) وقد اتى بديلها (قوله ندب صلوته عنه) وجازا لاياء كاهن وعند محمد يلبسه  
 وجوبا واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة (قوله وواجد ما ربه طاهر الى آخره)  
 وضابط جنس هذه المسائل ان من ابتلى ببلية فان تساوى خيرا واختلغا اختار الاخف  
 (قوله لكن الستراولى) اورد عليه بما في الكمال ولو وجد ما يستره بعض العورة وجب  
 استعماله وقد زاد عليه الحلبي وان قل ويمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد من البعض وكذا  
 العلة ما يعتد به وهو مقدار الربع والمراد من الوجوب هو ان يجان مطلقا (قوله مادم مزيل)  
 ظاهره الاطلاق ووقع في التوير بلفظ المسافر وقال الدر في شرحه هذا يختص بالمسافر  
 لان للمقيم يشترط الساتر وان لم يملكه قهستاني انتهى (قوله ولا يعيد) المفهوم عن البحر لزوم  
 الاعادة عند كون العجز عن المزيل وكذا الساتر عن طرف العباد وكغصب الماء او الثوب  
 (قوله ستر العورة وجوبه عام ولو بالخلوة) على الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب  
 نجس في غير صلوة (قوله فالركبة عورة) للاثار ولانه يحتمل كونها من الفخذ او الساق فغلب  
 المحرم احتياطا ونقض بالسرة لجرىانه فيها وهى المروية عن الامام واجيب بان كونها عورة  
 ثابت باثر وهو ان ابا هريرة لقي الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال اكشف لي عن بطنك حتى  
 اقبل حيث رأيت صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل فكشف فقبل سرته كذا في البحر عن شرح  
 المشية وفيه عن محمد بن الفضل بعدم عورة ما بين السرة وموضع نبات الشعر العانة لتعامل  
 العمال ورد بان التعامل بخلاف النص غير معتبر وفيه عن الظهيرية العورة في الركبة اخف  
 من الفخذ فينكر على كاشفها برفق وعلى كاشف الفخذ بعنف بلا ضرب ان لم يحل وعلى  
 كاشف السوء بتأديب ان لم يحل فلكل مسلم التعزير بالضرب حال المباشرة بلا تقييد بالقاضي  
 (قوله مع ظهرها وبطنها) وجنبها تابع لهما (قوله اى جميع اعضائها) حتى شعرها النازل  
 في الاصح قوله وكفيها قال في الدر وظهر الكف عورة في الاصح قال في النهر هو ظاهر الرواية  
 وعن قاضيه خان لبس بعورة واختاره ابن امير حاج والذراع بالاولى في ان يكون عورة وقد يروى  
 بعدم العورة (قوله كشف ربع عضو قد راء ركن) قال ابن الملك انكشاف مادون الربع  
 معقوان في عضو واحد وان في عضوين وجع وبلغ ربع ادنى عضو منها منع وقال في البحر انه  
 تفصيل لادليل عليه وقال في النهر ردا عليه انه بعد ما نقل عبارة الزيادات انه موافق له ونقل  
 عن بديع الدين ان ما في الزيادات نصا على امرين الناس فاقولون عدم افادة الجمع بالاجزاء  
 كالاسداس والاتساع بل بالقدر وكون المكشوف من الكل لو قدر ربع اصفر الاعضاء مانعا  
 (قوله اى النازل وغيره) هذا الاطلاق مخالف لعامة الكتب بل الواقع فيها هو النازل والمسترسل

مع انه على خلاف وان كان الاصح كونه اى المسترسل عورة كما فى البحر والنهر ( قوله واذا نزلها  
 وثديها ) اى الاذن الواحدة والثدى الواحدة باستقلالها عورة بلا انضمام شئ من حوالها  
 ( قوله واو لم يلبس ) يعنى لو ستر عورته من غير لبس ( قوله استقبال عين الكعبة ) الاستقبال ايسر  
 للطلب بل بمعنى اصل الفعل كما ستر واستمر اذ الشرط حصوله لاطلبه شرط وهو زائد  
 نلا ابتلاء يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر ( قوله للمبكي ) قبل وكذا المدنى لثبوت  
 قبلتها بالوحى ( قوله حتى لو صلى فى بيته الى آخره ) لكن فى البحر انه ضعيف والاصح ان كان بينه  
 وبينها حائل كالغائب و اشار الى اختياره صاحب النهر واخذه صاحب التوير ( قوله  
 وجهتها لغيره ) ويعرف بالدليل وهو فى القرى والامصار محاريب الصحابة والتابعين وفى  
 المغاوير والبحار النجوم كالقطب والا ففى الامل العالم بها ممن لو صاح به لسمعه ثم المعتبر فى  
 القبلة العرصة لا البناء فهى من الارض السابعة الى العرش كما فى الدر ( قوله جهة قدرته )  
 ولو مضطجعا الى الخوف رؤية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطقة ( قوله او تحول رايه )  
 ولو بعد ما قعد قدر الشهد او فى سجود السهو ( قوله استدار ) حتى لو صلى كل ركعة  
 لجهة جاز ولو بمكة او فى مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعنى فسواه  
 رجل بنى ولم يقدر الرجل به ومن لم يقع تحريره على شئ صلى لكل جهة مرة احتياطا  
 ومن تحول رايه الى الجهة الاولى استدار كذا فى الدر ( قوله ان لم يعلم المقتدى )  
 اى مادام فى الصلوة لان من يتقن حال الاداء مخالفة امامه فى الجهة لم يجوز فلو علم المخالفة  
 بعد الاداء جاز ثم قيل صورة هذه المسئلة مشكلة لانها وضعت فى الليلة المظلمة  
 والصلوة فيها جهرية فعلم حال الامام بصوته واجيب بكون الصلوة قضاء وبترك  
 الجهر نسيانا وبان الصوت لا يفيد الاتقدم الامام وهو لا يفيد معرفة جهته اقول وكذا يمكن  
 كون المقتدى اصم وكون الصلوة عند امتداد ريح او جريان مياه بحيث لا يسمع لصوت ( قوله  
 فى الواقع ) فيه اشارة الى الفرق بين المخالفة والتقدم بان الاول بحسب العلم والثانى بحسب الواقع  
 فعدم العلم بالمخالفة لبس بمانع فى الاول ومانع فى الثانى بل يشترط العلم بعدم التقدم كما فى  
 الايضاح ( قوله والظاهر ان مراد صاحب الوقاية الخ ) اورد المسئلة المفروضة كون كل منهم  
 متوجها الى جهة والخلفية يقتضى كون وجه المأموم الى ظهر الامام وهذا يقتضى اتحاد الجهة  
 فيهم لا يخفى ان كونهم خلفه لا يقتضى ان يكون وجوههم الى ظهر الامام كما صرح به المحقق  
 ابن الكمال ( قوله ليحمل قوله على النساء ) بل حمله على النساء لبس بصحيح يدل عليه  
 السياق وصرح به المحقق المذكور واجيب عن طرف الصدر ان تقدير العلم لا بد منه لانه  
 لو لم يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم خلفه فى نفس الامر وليس كذلك فانهم لو اقتدوه على اعتقاد  
 انهم خلفه جازت صلواتهم انتهى لا يخفى سقوطه مما تقدم فافهم ( قوله نعم فى قوله لا لمن علم )  
 اورده ان وضع المسئلة على مخالفة كل احد الى الاخر فيعلم به مخالفة الامام يرد عليه ان ذلك  
 المخالفة فى نفس الامر والكلام لبس فيه بل هو فيما بحسب العلم نعم يرد عليه ان المقام شاهد  
 والقرينة الشرعية ناطقة بان المراد من قوله لا لمن علم حاله اى مخالفا ولو سلم كون ذلك تساهلا لكن  
 كونه باعثا الى تغيير العبارة غير مسلم ( قوله انه صلى الله عليه وسلم ) كذا فى الهداية وغيرها لكن  
 اورد عليه صاحب البحر ان هذا الحديث ظنى اثبوت والدلالة لانه خبر واحد مشترك الدلالة  
 فيفيد السنية والاستحباب لا الافتراض قالد ليل الصحيح هو الاجتماع ( قوله لا العلم ) اى لا مطلق

العلم وهو الاصح (قوله ان يعلم بقلبه) اى علما بديهيا بلا تأمل فلولم يعلم الابتأمل لم يحجز (قوله اما الذكرا باللسان) لانه كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره لهجوم اصابته فيكفيه اللسان كذا في الدر عن المجتبى (قوله ويحسن ذلك) كونه حسنا هو اختيار الكافي والى يلجى واختير في منية المصلى تيمنا للمجتبى ترجيح استحبابه وفي الاختيار تبع البدائع والمحيط سنيته وفي القنية انه بدعة وفي القبح انه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولو بطريق ضعيف وزاد الخايب ولا عن الاثمة الاربعة وقبل باكره كما في التهرقان قيل على ما يقتضى قاعدة تعارض الحظرو الاباحة والسنية والبدعية من ترجيح جانب المنع ان يختار جانب المنع من البدعة او الكراهة فلم يختار المصنف جانب حسنه كما في هنا وجانب استحبابه كما يأتى قلنا لعل هذا من قبيل خلاف لا يعتديه لقوة جانب المشروعية بكثرة قائله مع كونهم من الثقة المعروفين بخلافها في جانب المنع (قوله هذا نزاع الى تفسير الى آخره) ان اريد من هذا العلم المطلق فالنزع لبس بمسلم وان الخاص فقول غير صحيح لبس بمسلم على ان اللازم هو توقف النية على العلم وليس بمضر والمضر كونه عين النية وهو ليس بمعلوم بما ذكر (قوله فبنى كل من الاعتراض) اللفظ ان المبني والشرط ان يعلم الى آخره (قوله والتلفظ مستحب) قد عرفت ان الاستحباب هنا مغاير للحسن فبين ما اختاره الحسن آثفا نوع عدم الملازمة وحمل الحسن هناك على اللغوى الجامع مع الاستحباب بعيد هنا ثم قال في السر الاستحباب هو المختار ويكون بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في الانسآت وتصح بالحال فهستاني (قوله لما فيه من استحضار القلب) اورد عليه ان هذا تكرار وركبك لعل كونه تكرارا بما سبق من قوله ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته وكونه ركيكا كون اللفظ مغايرا لعبارة القوم من ذلك اللفظ اذ المعنى فيهما واحد لا يخفى ان المراد في ذلك لبس عين ذلك بل معنى الاستحضار طلب حضور القلب بتقرير اللسان (قوله ووقتها الافضل) وجاز تقديمها على التكبيرة ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز تقديم الاقتداء فليحفظ كذا في الدر (قوله قيل وقيل) قال في التوير ولا عبرة بنية متأخرة عن التكبيرة وكذا نقل عن الكافي فجعله في مقابل الافضل لبس بمناسب لعدم الفضل فيه اصلا وجعل الافضية بالنسبة الى المتقدم المشار اليه آثفا في غاية البعد في هذا المقام (قوله فانه احسن الى آخره) هذا مخالف لما نقل عن الكافي آثفا ولما في الاشياء بعد نقل هذه الاقوال والكل ضعيف وفيه عن الجوهرة لا يعمل بقول الكرخي (قوله لا بد لمصلى الغرض الى آخره) اى وقت النية يعنى انه ظهر او عصر قرنه باليوم والوقت اولا فهو الاصح ولو جهل الغرضية لم يحجز ولو علم ولم يميز الغرض من غيره ان نوى الغرض في الكل جاز واما في القضاء فبعين ظهر يوم كذا على العتد والاسهل نيته اوتل ظهر عليه او آخر ظهر وفي القهستاني عن النية لا يشترط ذلك في الاصح (قوله فان مطلق النية كاف) لكن التعيين احوط (قوله الا في الجمعة) الا ان يكون عنده اعتقاد انها فرض الوقت كما هو رأى البعض (قوله نويت آخر ظهر ادركت وقته) فان صح الجمعة فذاك لفائشة والافاء ظهر الوقت (قوله وان جازت الى آخره) واذا لم يكن له ظهر فائت يكون نفلا فلا احوط قراءة السورة في الاخيرين لاحتمال كونه نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة واما اذا كان فرضا فلا تضر السورة الا اذا غلب على ظنه ان عليه ظهرا فائشا فحينئذ لا يقرأ كما في شرح النية (قوله والدعاء لليت) اى وينوى الدعاء لليت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله داعيا لليت

(قوله وان اشتبه انه ذكر) وفي الاشياء بحثا انه لونوى الميت الذكر بان انه انشى او عكسه لم يحنز وان لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزائد (قوله وينوى اقتداءه بالامام) فلو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فالأفضل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة فينبغي ان ينوى القائم في المحراب فلو لم يخطر بباله انه زيد او عمرو جاز ولو نوى الامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح اقتداءه لان العبرة لما نوى لا لما رأى وتماه في الاشياء (قوله قال الزيلعي الأفضل الى آخره) في النهر قال السارح والأفضل ان ينوى الاقتداء ثم قال وتعقب بانه انما يأتي على قولهما اما على قوله فسيأتى افضلية المقارنة فعلى هذا يمكن حمل كلام الزيلعي على قولهما كما اشير اليه في البحر جوابا عن هذا البحث من الدر فيمكن ان يندفع هذا البحث عن الزيلعي بما ذكر

### باب صفة الصلوة

الصفة والوصف لغة واحد مصدر بمعنى الكشف وفرق المتكلمون بان الوصف ما قام به الواصف والصفة بالموصوف واورد عليه انه لا معنى للفرق لكون كل منهما مصدرا يتصف به الفاعل والمفعول ورد بجواز الفرق لغة ايضا لان الوصف مصدر ووصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه واطلاق الوصف على الصفة لبس يمتكر على انه لا مشاحة في الاصطلاح واصطلاحا كيفية مشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب (قوله التحريم) اى قائما فلو قاعدا او عند قربه الى الركوع عند وجوده الامام راكعا لا يصح ولو ادرك الامام راكعا فكبر قائما بنية تكبيرة الركوع صح ولغت النية كما في البحر (قوله لتحقيق الاسمية) اول الوحدة (قوله بال حذف) اذ مداحا الدهميتين مفسد وتعبد كفر وكذا الباء في الاصح (قوله بعد رفع يديه) كذا في الهداية وهو قول اكثر مشايخنا وفي النهر واختار في الحاشية والخلاصة والتحفة والبدائع والمحيط المعية اى قرأه بالتكبير والمفهوم من الاشياء انه مذهب الامام حيث ارسل رجلا الى ابي يوسف عند تدريسه بلا اعلام ابي حنيفة فسئله عن مسائل منها انه قال الرجل هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال ابو يوسف بالفرض فقال اخطأت وقال بالسنة فقال اخطأت فتخير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة فيفهم منه المعية وقبل ان رفع اليد بعد التكبير كما في النهر (قوله والنفي مقدم قيل) اى في كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير والتزنية ورد بان المراد برفع اليد بنى الكبرياء عن خير الله تعالى وبالتكبير تثبيتها لله تعالى فيكون النفي مقدما عن الاثبات كما في كلمة الشهادة لا ينفى ان مراد القائل لبس عين هذا (قوله حذاء اذنيه) مستقبلا بكفيه القبلة وقيل خديه (قوله ورفع المرأة) ولوامة (قوله هي الصحيح) وقيل كالرجل (قوله وجازت بما يدل) وقال في الدر مع كراهة التحريم (قوله وبالفارسية) لا غير كما يقتضيه قاعدة مفهوم المخالفة المعتبرة في التصانيف وهو اختيار البردعي وفي التوير يصح بغير هريية اى لسان كان وقيل بشرط الجهر عن العربية (قوله كما لو قرأ بها) بشرط الجهر اتفاقا اذا الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى فالاولى ان يشير الى هذا (قوله اودبح وسمى) اقول وكذا امن اولى واسلم او شهد عند حاكم اورد سلاما قال في الدر ولم ار لو شمت عاطسا واما الاذان فلبس بصحيح على الاصح وان علم كونه اذا نا والزيلعي اعتبر ان تعارف (قوله بمجرد التعظيم) الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح (قوله ولا يشوب بالدعاء) الاولى بالحاجة ليظهر شموله لئحو تعوذ وبسملة وحوقة (قوله وحقيقة المشاركة) اشكل عليه انه كيف يتصور المقارنة ولا بد من استماع صوت الامام

وهو موجب للتقدم ودفع بكفاية الاختتام لكن الظاهر المراد من المقارنة مقارنة تكبير المقتدى  
 بأى جزء من تكبير الامام بان يكون ابتداء المقتدى مقارنا بانهاء الامام بقريته مقابلة قولهما  
 المفسر بالعديّة (قوله واجعوا) تعليل وتفسير لما قبله فلا يتوهم انها عين الاولى (قوله  
 وعند الشافعي) تخصيص الخلاف بالشافعي يشعر اجماع اصحابنا في الشرطية كما صرح به  
 الحلبي وقد قال في النهر فيه روايتان الاصح شرط واختار الطحاوي وغيره رواية الركبة  
 قيل الاول قولهما والثاني قول محمد (قوله القيام بحيث لومد يديه لا ينال ركبته) ومفروضة  
 وواجبة ومسنونة ومنذوبة بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما أتى به القيام  
 الى ان يبلغ الركوع بكفيه (قوله في الفرض العملي) بل ما يلحق به كذا في سنة فجر في الاصح  
 (قوله يعني ان فرضية القيام) فرضية القيام للقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود  
 ندب ايماءه وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يجب القعود ولكن يسيل جرحه اذا قام او يسلس  
 بوله او يبدو ريع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام  
 الخروج للجماعة صلى في بيته قائما به يفتي خلافا للاشياء كذا في الدر (قوله وفيه يضع) المراد  
 من القيام اعم فيدخل فيه القاعد كما في الدر عن مجمع الانهر (قوله تحت سرته) وتضع المرأة  
 والخنثى الكف على الكف تحت ثديها وقت الوضع كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح  
 (قوله فلا يأتي في الفرائض) الا في الجنابة (قوله اى لا يضم الا في النافلة) ولا يفسد بقوله وانا  
 اول المسلمين في الاصح (قوله فان عنده اذا فرغ من التكبير) اوردان موجب الضم الى الثناء تأخره  
 عن الثناء وموجب هذا تقدمه عليه ودفع بان الضم قديكون بالتقديم (قوله ويتعوذ) بلفظ  
 اعوذ على المذهب قال في الدر هنا عن الذخيرة ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على استاذة اى لا يسن  
 (قوله للقراءة) فلو تذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل كمالها تعوذ وينبغي ان يستأنفها كما في الحلبي  
 (قوله القراءة لقادر عليها) وهو ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بلا خلاف بالاقتداء اوردان هذا  
 السقوط انما هو بضرورة وقدا دعى ابن الملك كونه اصليا (قوله وما دونها) اى الآية الواحدة  
 ولهذا لا يحرم على الجنب والحائض قراءة (قوله فرضها آية) واوكلتان او كلمات نحو فقتل  
 كيف قد رثم نظرو لوكلة واحدة نحو مداهما متان او حرفا واحدا نحو صون في الاصح عدم الجواز  
 ولو قرأ نصف آية مرتين او كرر كلمة من آية مرارا لا يجوز كما في اثنا عشر آية (قوله وعندهما)  
 وهو رواية عنه (قوله ويسمى) والواقع في اكثر الكتب ذكر التسمية عقيب التعوذ ولهذا  
 اعترض به لعل وجه التأخير كونها من القرآن او كونها جزء من الفاتحة نعم الصواب  
 تقديم التسمية على الفاتحة ذكر الان الواو وان لم يدل على الترتيب لكن لا يخلو عن ايهام  
 خلاف الترتيب (قوله اى يقول) فخص بالتسمية لا بمطلق الذكر كما في دبيعة ووضوء (قوله  
 اى لا يسمى في سورة) اى على ان يكون سنة خلافا لمحمد فيما يخافت وحسن عند الامام في رواية  
 لمسه او مجاهر رجحه ابن الهمام وتبعه تليذه الحلبي فالتيان لبس بمكروه اتفاقا وما في القنية  
 من لزوم سجود السهو بتركها هنا فبعد جدا كقول لا يسمى الا في الركعة الاولى كما في البحر  
 (قوله او ثلث آيات) ولو كانت الآية او الايتان تعدل ثلث آيات قصار انتفت كراهة التحريم  
 لا التزهيبة الا بالمسنون (قوله فيكون التسمية سنة) وما نقل من تصحيح الزاهدي والقنية  
 وكذا ابن وهبان قائلا بكونه عند الأكثر وكذا ما فهم من الزيلعي في باب سجود السهو من كون  
 التسمية واجبا في كل ركعة فقد اجاب عنه في البحر بما لا يحمله المقام (قوله يؤيده الى آخره)  
 لا يخفى ما فيه تأييدا بل ذاتا ايضا (قوله له قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) وقوله وللشافعي



قوله الى آخره) ولنا ايضا ان هذين الحديثين من الآحاد ولا اقل من الشهرة وبمثلها لا يثبت الركبة (قوله وخطأ) اى السروجى صاحب الهداية يعنى جل السروجى صاحب الهداية على الخطأ على ما هو الظاهر من الزيلعى خلاف لمن وهم من الزيلعى عدم كون الخطى السروجى واعترض على الشارح بان الصواب خطى على المجهول (قوله والزيادة عليه) اورداته خبر مشهور فيجوز الزيادة ورد بعد السليم ان ذلك عند كونه محكما وهذا محتمل اذ مثله يذ كر اننى الفضيلة نحو لاصلوة لبار المسجد الا فى المسجد ولا صلوة الا بسواك والصواب فى الجواب ما اشار اليه المعنف فى المرأة من انه انما يلزم النسخ عند عدم اجزاء الاصل ولم نقل به هنا (قوله حتى يؤمر بالاعادة) كذا فى الزيلعى اورد عليه صاحب البحر بان ترك كل واجب موجب كراهة تحريم موجبة للاعادة نعم اثم ترك الفائحة أكد (قوله وثلب آيات) بيان لمضمون قوله او ثلث آيات وجه الاحتياج عدم دلالة الحديث السابق اليه فيندفع توهم عدم التقريب فيما فهم من الدليل فافهم (قوله الركوع) بحيث لو مد يديه نال ركبته (قوله يكبره) ولا يكره وصل القراءة بتكثيره ولو بقي حرف او كلمة فائمه حال الخرو ولا بأس به عند البعض كما فى المنية (قوله مقرجا اصابعه) ملصقا كعبه وناصبا ساقيه واخلأهما نحو القوس كما يفعله العامة مكرهه كما فى النهر (قوله مسجحا على ان يكون ستة) فلو تركه يكره تنزيها وما ذهاب اليه ابن امير الحاج الحلبي من وجوبه بدليل المواطبة والامر الظاهر فيه ووجب سجدة السهو بتركه سهو بتركه سهوا والاعادة بالعمد فقد اجاب فى البحر بان عدم تعليمه للاعرابى صارف عنه وقد صرحوا بان هذا الامر للندب وبه يخرج الجواب عن قول البلخى ان تسبيح الركوع والسجود ركن لا تجوز الصلوة بتركه كما فى المنية (قوله ومن قال فى سجوده سبحان ربى الاعلى) قال فى النهر من وجه تعيين التسيحين انه لما كان الركوع تواضعا وتذللا ناسب ان يجعل مقابلة العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابلة العلو لله تعالى وهو القهر (قوله واما الامام الى آخره) فلو اطال الركوع والقراءة لادراك الجأى ان عرفه يكره تحريما والا فلا بأس واواراد به التقرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسئلة الرياء فينبغى التحرز (واعلم انه لو رفع الامام رأسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم التسيحات الثلاث وجبت متابعتة وكذا عكسه بخلاف سلامه او قيامه لثلاثة قبل اتمام المؤتم الشاهد فلا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتمه جاز ولو سلم والمؤتم فى الادعية تابعه لانها سنة والناس عنه غائلون (قوله اى يقول الى آخره) قال فى الدرر هل يقف بجزم او تحريك فيه قولان (قوله يعنى ربنا لك الحمد) وافضله اللهم ربنا ولك الحمد حذف الواو وحذف الميم فقط كما فى النهر والدر (قوله قسم بينهما) اى الامام والمفرد حيث عين وظيفة الامام بقوله اذا قال وظيفة المقتدى بقوله فقولوا الى آخره لا يخفى انه لا ينفى جمع الامام بينهما اذ يجوز ان يأتى الامام بهما لكن يؤمر المقتدى بما ذكر لعل لهذا انه يأتى الحمد سرا عندهما (قوله وفى المبسوط هو الاصح) وفى النهر وعليه اكثر المشايخ كما فى المبسوط وفى الخلاصة هو الصحيح وظاهر الرواية كما فى الخاتمة (قوله قال صاحب الهداية) وكذا فى المجموع قال الشهيد وعليه الاعتماد كما فى النهر (قوله وهو تسكين الجوارح) تفسير لاطمينان الركوع لا للمطلق كما سيظهر وهذا قيد قوله فى الركوع (قوله الذى هو من تعديل الاركان) فيه اسارة الى كربة تعديل الاركان قال فى الايضاح هو الطمانينة والقرار فى الركوع والسجود والقومة والجلوسة

(قوله واجب على تخريج الكرخی) وسنة على تخريج الجرجاني (قوله وبين السجدين) من قبل علقتهما تبنا وماء باردا اذ لا يطلق القومة فيما بين السجدين بل الجلسة الا ان يجوز (قوله بين الركعتين) لعل الصواب ما في بعض النسخ الركعتين بدل الركعتين (قوله والحاصل) انظرا هرايه بمعنى المحصل فالعنى اطمینان الركوع مكمل للفرض ومكمل للفرض واجب واطمینان القومة مكمل لا واجب ومكمل الواجب سنة هذا بالنسبة الى الاول ظاهر واما بالنسبة الى الثاني ففيه خفاء اذ نفس القومة في الركوع وبين السجدين لبس بواجب بل سنة كما ذكره الا ان يبنى على مذهب من جعلها واجبا كما اختاره صاحب التنوير فان في النهار عن شرح المنية الاصح الوجوب فانتظر (قوله السجود بجهته) وقدمه ووضع اصبع واحد منهما شرط (قوله ولا يقارن الى آخره) بل يقدم التكبير (قوله وبديه) قبل الاولى ويده اذ النصب موهم لتكرار (قوله وما روى الى آخره) لعل وجه تخصيص التأويل بهذا لكون راوى هذا الحديث معلوما ومعروفا اولكون مضمونه متعاملا ومتوارثا وموافقا للاصل لكن لكون مضمون الحديث الثاني مذهبا للشافعي كما في الايضاح يضعف هذا التأويل (قوله وقيل لا يفعله) متعلق بقوله مبديا فاولى ايراده هنا لك هذا الاطلاق وان كان للهداية لكنه يخالف لتقييد الزيلعي بارخام وهو الموافق للاصل (قوله لقربه من الارض) وقيل لان في الاقتصار عليه خلافا وقيل للاهتمام لكونه محل الحفاء بالنسبة الى الجهة (قوله اذا سجد) اورد هذا تقييد مفسد اذ هو قيد للقرب ولا معنى له اقول المعنى ان الانف اقرب الى الارض من الجهة حال ارادة الخرورج للسجدة وهذا وقع بعيثه في النهار (قوله حتى اذا لم يصليا) ان اراد عدم الصلوة اصلا فلا معنى له وان عدم صلواتهما الظهريان يكون صلوة احدهما الظهري والاخر غيره كما يقتضيه السباق فيلزم استدراك قوله بعده اوصلي الى آخره فالصواب نحو ما في الزيلعي حتى اذا لم يصل السجود عليه اوصلي الساجد غير صلواته كما قيل الا ان يقال النفي راجع الى قيد الجمع المفهوم من صيغة التنية او المقصود الرفع الكلي الذي هو بمنزلة السلب الجزئي فالعنى حتى اذا لم يصليا حتى اذا لم يكن مجموعهما مصليا بل كان احدهما مصليا والاخر غير مصل ثم يخص المصلي بغير السجود عليه بقريئة المقام هذا وان كان صحيحا في ذاته لكن لا يخفى غاية بعده (قوله فقول صاحب الكنز) قال في النهار واما كراهة الاقتصار على الجهة فتبع المصنف فيه صاحب الخلاصة والمفيد والمزيد واختاره في التنوير بقوله وكره اقتصاره على احدهما وقال الدرقي شرحه ومنعنا الاكتفاء بالانف بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى لعل هذا النظر متحل عن الزيلعي لكن بعد التسليم يمكن ان يدعى كون اضافة الاحد الى الضمير للعهد ويكون المعهود الاكتفاء بالانف (قوله وندب الى آخره) هذا بالنسبة الى السجود فلا يتوهم التكرار بما سبق وكلما زاد فهو افضل للمنفرد الى آخره على ان هذا مفصل ومعلل بخلاف ذلك (قوله قيل في مقدار الرفع) صححه في الهداية ورجحه في النهار والشرع بلاية (قوله وقيل اذا زابت الى آخره) اذ يكفي ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر الاركان بل اوسجد على لوح فمزع فسجد بلا رفع اصلا صح (قوله جازع السجدين) لكن مع الكراهة (قوله ويجلس مطمئنا) ولبس بينهما ذكر مسنون كما في القومة وكذا في نفس الركوع والسجود بغير التسبيح على المذهب وما ورد محمول على النقل كما في الدرثم هذا الاطمینان سنة كما اشير ومقتضى الدليل

من المواظبة عليها هو الوجوب والمذهب خلافه وما في شرح المنية من ان الاصح الوجوب ان بالنظر الى الدراية فسلم وان بالنظر الى الرواية فلا وقد صرح الشارحون بالسنة على ما في البحر قلت قد حقق المولى تقي الدين محمد البركوي في رسالته معدل الصلوة بنقل عن الظهيرية والناظر خاتمة والفنية بل عن ابن الهمام ايضا كون وجوب طمأينة القومة والجلسة رواية عنهما وان غير مشهورة وصحح الوجوب فيهما كما في سائر تعديل الاركان من طمأينة الركوع والسجود ورفع الرأس عنهما ولا نفس القومة والجلسة بحيث لو ترك عمدا وجب الاعادة ولو سهوا عليه السهو بتصحيح من يدعيه ثم انه ان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز والا لا للضرورة كذا في التوير قال في الدر عن الحلبي والمراد البنية بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع بمقدار ارتفاعهما نصف ذراع اثني عشر اصبع انتهى (قوله بقدر تسبيحة) وذلك ادناه الا ان يكون اماما (قوله فان قيل الى آخره) لا يخفى ان هذا مشترك الورد بالنسبة الى الركوع بل الى نفس الصلوة ايضا اذ الركوع متكرر في صلوة واحدة ونفس الصلوة متكررة بالنسبة الى مكلف واحد غاية ان تكرر السجود بالنسبة الى ركعة واحدة (قوله والامر لا يوجب التكرار) ولا يحتمله وان علق بشرط اوقيد بل يقع على اقل الجنس ويحتمل كله وتفصيله ان في الامر المطلق اربعة مذاهب ايجاب العموم في الافراد والتكرار في الازمان وعدم ايجاب شيء منهما لكن يحتمله وهو مذهب الشافعي وعدم احتمال التكرار الا اذا كان معلقا بشرط او مقيدا بوصف كالدلوك وهو مذهب بعض علمائنا والرابع مذهب عامة علمائنا وهو ما سلف كما ذكره المصنف في اصوله (قوله وبيان الجمل) هذا البيان هنا يقتضي ان يكون بيان تفسير بالنسبة الى تعلقه بالجمل اذ تقرر في محله ان البيان بمعنى ايضاح ما فيه خفا كالمتشرك او الجمل او المشكل او الخفي بيان تفسير وعلى ما ذكره المصنف في المرأة في اوائل بحث العام يقتضي ان يكون بيان تغيير لان الامر لا يحتمل التكرار والعدد والبيان بما لا يحتمله اللفظ تغيير فتدبر (قوله وقيل) وقيل الظاهر من عبارته كون ما ذكره علة لتكرار السجدة ولبس بتصحيح بل لو صح يكون حكمه للتكرار وقد يسبق الى الخاطر في حكمة التكرار ان السجدة كالركن الاصل بالنسبة الى سائر الاركان لاتبائه عن غاية النسفل ونهاية التخصع فتاسب ان يحقق ويثبت كمال تحقيق وتثبيت بالتكرار او نقول لما عدا الركوع من القيام وكان وظيفة القيام بالنسبة الى الاركان كثيرة شرع تكرار السجدة تعادلا بين وظيفة القيام والقعود (قوله ورفع رأسه) الظاهر زمان التكبير متحد مع زمان رفع الرأس فلا يظهر ان يقال مع رفع الرأس لكن قوله ثم رفع يديه الظاهر كون التراخي انما هو بالنسبة الى رفع الرأس لا بالنسبة الى التكبير الا ان يكون بالنسبة الى اوله (قوله ثم ركبته) لكن تقديم احدي رجله عند القيام مكروه (قوله بلا اعتماد على الارض) بل يعتمد على ركبته (قوله ولا قعود) للنهي عنه كما في سنن ابي داود وما وقع في حجة الشافعي من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل على حالة التكبير كما في الهداية واورد عليه صاحب البحران هذا يحتاج الى دليل وقد قال عليه السلام صلوا كما رأيتموني اصلي ولهذا حل الملواني الخلاف في الافضلية فلا بأس به عندنا اقول اذا تعارض السنة القولية والفعلية يرجح القولية وايضا اذا تعارض موجب الامر والنهي يرجح النهي فهذان الاصلان يصلحان ان يكون دليلا على المذكور واما قول الحلواني فاجاب عنه في النهر ان مطلوبنا طلب النهوض وتركه يوجب خلاف الاولي وهو مرجع

قول الحلواني لا بأس به وما في المعراج من الكراهة عندنا محمول على التنزيهية فقول البحر الاوجه كون هذا النهوض سنة فيكره تركه ممنوع (قوله ترك السجدة الثانية) لو اورد هذه المسئلة في غير هذا البحث لكان اولى ثم قيد الثانية لبس اخترازا بل مخرج على العادة اذ الغالب ذلك كما يشير اليه شرحه فلا يتكلف في تصحيحه بامر يكاد ان يخرج الكلام عن الصحة (قوله في الصلوة) اي في تلك الصلوة او مادام في حكم الصلوة بان لا يخرج عن الصلوة كما يأتي في شرحه (قوله ويتشهد) عطف على قوله فلا بد من قضا ثمانية ايام ثلاث تشهدات تشهد مرفوع وتشهد بعد قضاء السجدة وتشهد بعد سجدة السهو (قوله فيسجد للسهو) قيل لترك رعاية الترتيب وقيل لتأخير الركن عن محله (قوله يفترش رجله) جاء علا بين اليديه (قوله ورجله) اي المنصوبة ولهذا افرد لما وردت الى آخره فكان سنة في مطلق الصلوة لما في المجتبى من تخصيص هذا بالفرض والنفل يقعد كيف يشاء كالريض فممنوع كما في النهر ثم في اطلاق بسط الاصابع ايماء الى انه لا يشير بالسبابة عند الشهادتين كما اختاره صاحب التنوير موسما بقوله وعليه الفتوى وفي البحر هو قول كثير من المشايخ وفي الولوالجية والتجنيس وعليه الفتوى وكرهتها في منية المفتي وزاد في النهر عن عامة الفتاوى وعليه الفتوى وزاد في الدر عن عدة المفتي وفي الحلبي عن الخلاصة والبرازي تصحيح هذا الجانب ثم في البحر عن القمح ترجيح جانب الاشارة بانه مروي عن الامام كما قال محمد قال قول بعدعها مخالف للرواية والدراية ورواهما مسلم وعن المجتبى لما اتفقت الروايات وعلم عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار كان العمل بها اولى وزاد في النهر عن التحفة الاشارة مستحبة وهو الاصح قاله العيني وفي الدر والمعتمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهسي والباقي وشيخ الاسلام الجد وغيرهم انه يشير ونقل عن المحيط سنة وفي الحلبي صححه شراح الهداية والملتقط وغيره والذي تحرر مما ذكر ترجيح هذا الجانب لكثرة ترجيحه وقوة دليله ورجاله ثم كيفية الاشارة على ما في الدر عن درر البحار وشرحه وعن الشرنبلالي عن البرهان انه يبسط كل الاصابع مشيرا بمسبحة وحدها يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات على ما عليه الصحيح والمفتي به خلافا لمن قال انه يعتقد عند الاشارة وهو المفهوم عن النهر عن الحلواني لكن في الحلبي انه يحلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسبحة الى آخر ما قال وكذا في النهر عن المشايخ (قوله ويتشهد كابن مسعود) سيأتي وجوب التشهد لكن الوجوب في مطلقه اوفي خصوص هذا التشهد فالمفهوم من البحر هو الثاني بحثا ومن الزيلعي وغيره هو الاول بل الثاني اي تعيين هذا التشهد ندب قال في الدر جزم شيخ الاسلام الجد بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الانهر (قوله وهو التحيات لله) ويقصد بالفاظ التشهد معانيها على وجه الانشاء كما يحبب الله ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك كما في النهر والدر عن المجتبى (قوله التحيات جمع تحية) وفي الحلبي على غير ذلك موافقا لما في النهر (قوله يعني لا يأتي بالصلوة) فان اتى ان عمدا كره فتجب الاعادة وان ساهيا عليه سجدة السهو اذا قال اللهم صل على محمد علي المفتي به لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكت اتفاقا واما المسبوق فيترسل ليفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة (قوله ويكتفى بالفاتحة) ولو زاد لا بأس به لكونها سنة على المذهب وان صحح العيني وجوبها (قوله ولكنه ان سكت) قيل فيه عن الامام

رواية التخيير وهو المذهب ورواية الوجوب فالمفهوم من قوله وان سيج اوسكت جاز انه اختار  
 الاول وهذا القول يقتضي اختيار الثاني ففيه خلط لاحدى الروايتين بالآخرى وايضا المذهب  
 على التخيير بين اثلثة قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت وكلام الدرر على كون الفاتحة واجبة  
 ففيه خلط آخر لا يخفى ان المفهوم من قوله ويكتفى مع قوله وان سيج الى آخره التخيير وكون التخيير  
 بين الثلثة ومن استدراكه بقوله لكن له الى آخره هو الوجوب والاستدراك مني عن عدم التعلق  
 فبين الروايتين بلا خلط فظهر منه ايضا صحة تقرير قوله فالاحوط الى آخره فاندفع توهم  
 انه لبس بمحله لعدم سبق ذكر الروايتين ويتدفع ايضا ما توهم انه قد فاته ذكر الافضل مع انه  
 تعيين الفاتحة مع انه هو المصحح بملاحظة قوله فالاحوط الى آخره (قوله وان كان الصحيح)  
 اذا الصحيح التخيير بين الثلثة المشار اليها لنسب التخيير عن علي وان مسعود وهو الصارف  
 للمواظبة عن الوجوب وقدر التسبيح بالثلث والسكوت قدرها وعن النهاية قدر تسبيحة  
 فلا يكون مسيئا بالسكوت هذا (قوله وتعين الاول للقراءة) قيل لم يسبق منه صريحا ودلالة  
 ودلالة قوله ويكتفى بالفاتحة فيما بعد الاولين عليه ضعيفة جدا اقول اذا انضم الى هذا القول  
 فرضية القراءة المفهومة من قوله سابقا ومنها القراءة الى آخره لا يكون الدلالة ضعيفة (قوله  
 في الشهادتين) اي في القاعدتين (قوله اراد بما سوى المذكورات) لا يخفى ان مما سوى المذكورات  
 اكتفاء الفاتحة والاطهر سنة كما اشير فالصواب ان يذكر في التعداد ايضا (قوله القعدة الاخيرة)  
 والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالحرمة للشروع وصح في البدايع انه ركن زائد لحث  
 من حلف لا يصلي بارفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه (قوله اذا قلت هذا او فعلت)  
 لا يخفى ان هذا التخيير لاسما على تفسيره الا ترى ان سنة اتيان الشاهد وقد عرفت وجوبه  
 وحل كلام مبين الشرع على خلاف الوجوب الذي هو اصل الجواز بعيد لان الفرض  
 العملي لا يتصور مع تركه التامة (قوله لان قراءة الشاهد الى آخره) لا يخفى ان هذا الحصر انما  
 علم بفعل الرسول فالبيان راجع اليه لا الى هذا الاثر فالاولى ان يحتاج به كما مر (قوله والمعلق  
 بالشرط) المعلق هنا تمام الصلوة والشرط الفعل اي القعدة (قوله عدم قبل وجود الشرط)  
 لا يخفى انه يجوز لشيء واحد اسباب متعددة كالشمس والنار للضياء فيجوز ان يوجد سبب  
 آخر هو كالشرط فيحتاج الى مقدمة اخرى (قوله ولان الصلوة) هذا يخالف كون تنافي  
 الصلوة بالخروج بصنعه المأخوذ هنا فيما يأتي بل بالصلوة والدعاء مع ان خلاصة هذه العلة  
 جارية فيهما مع انهما ليسا بفرض فافهم (قوله واما اذا بين المجل به) هذا عند كون  
 نفس البيان قطعيا وقد عرفت ما اشير اليه آنفا (قوله هي سنة) اي في هذا المحل اذ هي  
 واجبة في العمرة لموجب الامر الذي لا يوجب التكرار وعلى هذا لو اتى في الشاهد اول  
 بلوغه وقعت فرضا واجزاؤه عن فرض العمر كما في النهر بمحشا واما على نفسه عليه  
 السلام فلا يجب بناء على ان يايها الذين آمنوا لا يعم الرسول بخلاف يايها الناس ثم المختار  
 عند الطحاوي وجوبها على السامع والذاكر كلما ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم اي تكرار  
 الوجوب بتكرار الذكر والسمع ولو اتحد المجاس في الاصح لان الامر يقتضي التكرار بل لانه  
 تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره ويصير ديننا بالترك فيلزم القضاء لانها  
 حق عبد كالتمسيت بخلاف التنزيه عند ذكره تعالى فانه لا يقتضي وجه الفرق في النهر والمختار  
 عند الكرخي استحبابها كلما ذكر وهو المختار عند السرخسي وفي شرح الجمع انه قول عامة



العلماء ولهذا اختاره صاحب التنوير وقال الدر في شرحه وعليه الفتوى لكن ثم قال تحقيقا للمقام والمعتمد قول الطحاوي وكذا ذكره الباقي تبعاً لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر بأحاديث الوعيد كرمي وإبعاد وبخل وجفاء ثم قال فيكون فرضاً في العمر وواجباً كما ذكر على الصحيح وحراماً عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل أوقات الامكان ومكرهة في صلوة غير تشهد أخيراً فلذا استثنى في النهر عن قول الطحاوي ما في تشهد اول وضمن صلوته عليه ثلاثية سلسل بل خصه في درر البحار بغير التذاكر لحديث من ذكرت عنده فليحفظ وازواج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء لهم والدعاء بين الجهر والخافتة (قوله اللهم صل على محمد وندب السيادة) اي سيدنا محمد لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الدر عن الرمي وغيره وما نقل لانسود وثى في الصلوة فكذب (قوله كما صليت على ابراهيم) وجه التخصيص بابراهيم لسلامه علينا بقوله وابعث فيهم رسولا منهم اولان المطلوب صلوة يتخذ بها خيلاً وعلى الاخير فالنشبيه ظاهر كذا في النهر وتبعه الدر لا يخفى ان الاشكال المشهور بان وجه الشبه يكون اقوى في المشبه به وهو يقتضى قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة الى الصلوة على محمد عليهما السلام بل فقدما فيه عليه السلام وارد على الاخير ايضا لان الظاهر ان الخلقة موجودة في نبينا واقوى من ابراهيم فالوجه ما نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى بان النشبيه راجع الى آل محمد فقط او ما قيل ان المشبه به قد يكون ادنى نحو مثل نوره كشكات وقيل المسؤل المشاركة في اصل الصلوة لافي قدرها ونقل عن النووي المقصود تشبيه المجموع بالمجموع ففي آل ابراهيم خلائق من الانبياء لانه بخلافه في آل محمد ويمكن ان يقال المشبه هو الصلوة المسؤلة لانفس الصلوة فيجوز قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة الى الصلوة التي سئلنا او ان النشبيه باعتبار دخول نبينا في آل ابراهيم او ان الكاف لبس بحقيقة التشبيه بل كالكاف في قرلهم كما دخل زيد خرج عمرو وان المقصود سؤال الصلوة على نبينا وآله مع الصلوة على ابراهيم وآله فالعنى نسئل الصلوة على نبينا وآله مع ابراهيم وآله وقد وضع تحقيق هذا النشبيه المحقق الدواني رسالة حاصله ان الصلوة على ابراهيم قد كانت فاضلة على جميع من تقدم من الانبياء فالنشبيه به زيادة الصلوة على من تقدم فالعنى كما جعلت الصلوة على ابراهيم فاضلة على جميع من تقدم عليه من الانبياء اجعل صلوة نبينا كذلك ونقل في بعض المواضع عن المواهب اللدنية وعلى القارى وجوه منها ان هذا قبل ان يعلم انه افضل ومنها انه قال ذلك تواضعا ومنها الكاف للتعليل ومنها النشبيه من باب الخاق ما لم يشتهر بما يشتهر لان الخاق الناقص باسكامل ولو لا خشية الاملال لاستوفينا مهام المقام (قرله ان يقال اللهم ارحم محمدا) فيه اسارة الى ان الخلاف يعم على ما يكون ابتداء فتخصيص البحر بما يكون في ضمن الصلوة مع دعواه ان الابتداء مكروه اتفاقا اغترارا على افادة ابن حجر لبس بشئ يعول عليه كما في النهر (قوله والصحيح) انه لا يكره لوروده في الاحاديث الصحيحة ولا عتب على من اتبع الاثر كما اختاره السرخسي وللتوارث في بلاد المسلمين كما نقل عن ابي جعفر ولانه عليه السلام اشوق العباد الى مزيد رحمة الله كما في الزيلعي ولان الصلوة في معنى الرحمة فيصح قيامه مقامه كما في النهر عن البعض (قوله ويدعو) اي بالعربية فيحرم غيرها كما في النهر (قوله لنفسي وابويه واستاذي) ويحرم سؤال العافية مدى لدهر او خير الدارين ورفع شربهما والمستحبات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية والحق

حرمة الدماء بالمغفرة للكافر لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم كما في البحر لكن فليأمل  
 (قوله بما يشبه القرآن) المسابغة مقحم او يعتبر المغيرة بنية الدماء والا فالمراد من قوله بما  
 يشبهه لفظا نحو قوله تعالى اللهم ربنا آتينا في الدنيا الآية (قوله عطف على قوله يشبهه)  
 المفهوم من شروح الكنز عطف على القرآن (قوله منه) ان يقول لم يقل نحو ان يقول  
 مثلا لثلاثا يتوهم انه لبس عين المروي او ثلثا يتوهم انحصار المروي بما ذكر كما قيل كل ذلك  
 (قوله كل ما لا يستحيل الى آخره) كاعطى اموالا وزوجني امرأة (قوله وما يستحيل) كسؤال  
 المغفرة ولو لمعنى او خالى في الاصح وكذا الرزق اذا لم يقيد بمال (قوله والاول فرض عند  
 الشافعي) مستدرك بما مر آنفا (قوله كذا اورد على الكافي) انه قال في سجود السهول ووقد  
 ركنا بان رقع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع سجد للسهول لان مراعات الترتيب واجبة  
 عندنا وفيه تناقض واجيب ان معنى فريضة الترتيب هنا توقف صحة الثاني على وجود  
 الاول حتى لو ركع بعد السجود لا يعتد به اجابا فيعيد السجود ومعنى وجوبه ان الاخلال به  
 لا يفسد الصلوة اذا اتى به (قوله لان الشبرع لم يعين له) يرد عليه بمطلق التوافل وبما شرع  
 ركعتين من الفرائض (قوله واقتصروا الى آخره) اورد على القسمر بما يفهم من الجلالية  
 من وجوب الترتيب فيما تعددت مشروعيته في كل ركعة كالسجدة وايضا فيما تعددت  
 مشروعيته في جميع الصلوة كعدد الركعات كما في الزيلعي واورده البحر عليه فقد رده  
 في التهربان الترتيب بين الركعات لبس الا واجبا وتفصيل الايراد والرد مما لا يتحمله المقام  
 (قوله ومنه يعلم الى آخره) قد عرفت آنفا ماهو المنقول عن الزيلعي قال في التهر وهو  
 مأخوذ من الخبازية والنهاية وعليه جرى في الدراية والفتح انتهى واختاره في الدر (قوله  
 مراعاة الترتيب بينهما) الذي فهم من السابق يدل عليه عباراتهم هنا كون الترتيب بين السجدين  
 فضمير التثنية راجع اليهما كما يدل عليه صريح عبارته فالقول انه راجع لركوع الركعة  
 الثانية واحدى سجدة الاولى امر لا يثبت له غاية انه لازم لما ذكر (قوله وتكرارها  
 بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يخفى ان الفعل مظهر لا مثبت اذ التقدير انه  
 مبين ومفسر موضح (قوله لزم مساواة الى آخره) كون هذا التسوية محذورا بعد تسليم  
 كونها فرضا قطعيا كالاولى مما يحتاج الى البيان على انه يجوز تحقق الفرق بامر آخر  
 والتخصيص عليه مما يحتاج الى البيان ايضا (قوله مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني) الاولوية  
 والثانوية بالنسبة الى قوله ان اصل السجدة الى آخره لابلان نسبة الى قوله لزم مساواة ما ثبت  
 الى آخره فالأظهر مع ان الثاني اعلى رتبة من الاول ثم هذه الاعلوية مبنية على وجود  
 الفتاوة بين القطعيات واليقينيات وهذا امر اختلافي مذكور في الاصولين (قوله فان معناه  
 ان مراعات الترتيب الى آخره) تعليل لقوله ويعلم بتحقيق الى آخره وجه كون هذا معنى  
 لذلك مما تقدم انه قرر ان الفرضية في الترتيب موقوف على الجزء الصوري ولا جزء صوريا  
 في القراءة لكن لا يخفى ان عبارة الذخيرة انما يحتمل هذه الارادة ان كان العبارة نحو ان يقال  
 واما تقديم الركن الذي هو الركوع قبل القراءة الى آخره اذ قوله نحو ان يركع بصيغة التثنية الجزئي  
 آب عنها وما سمعت في اول هذه الصحيفة عن باب سجود السهول من الكافي صريح بل  
 محكم في الدلالة على خلاف ما جعله تحقيقا في كلام الذخيرة وهكذا نقل اخي زاده عن  
 شراح الهداية انتصارا للصدر الشريفة (قوله احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة

(الواحدة) اقول وقد سمعت من الزيلعي وغيره ان ما تكرر في كل الصلوة كعدد ركعاتها مثله  
 في الحكم وقد اطلق الفقهاء في سجود السهو بانه اذا قدم ركنا او اخره يجب سجدة السهو  
 وقد قرروا ايضا ان ذلك انما يكون في ترك الواجب (قوله لما عرفت ان القراءة) ماورد عليه  
 ان كلام الذخيرة صريح في خلافه وما سبق منه مما اقترحتة قريحته ولبس له مبنى من نقل  
 صريح او تخرج صحيح اقول ولو سلم هذا وقد عرفت المنقول عن الكافي انه صريح في  
 خلافه (قوله اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب الى آخره) وقد عرفت مرارا ان وجوب  
 الرعاية لبس بمختص بصورة بخصوصها (قوله كما اعترف به نفسه الى آخره) الظاهر ان  
 الكلام في مطلق الافعال كما نقله صدر الشريعة عن الهداية اولا وكما في عبارة بعض  
 الفقهاء وقرله فان مراعاة الترتيب في الاركان الى آخره لا يوجب الاختصاص بالاركان  
 على ان هذا منه لبس تحقيقا بل تحقيقه هو قوله ويخطر بباله (قوله وتكبيرة الافتتاح) قبل  
 عد هما صاحب الهداية من الاركان وانت خبير ان الكلام هنا مع المصنف على ان عدد  
 الهداية مما يطلب بانه (قوله لبس بركن) قيل انه من تمام الصلوة لما روى عن ابن مسعود  
 فيما مر وتام الشيء جزئه ورد ان الجزئية لا يوجب الركنية اقول ان الكلام على الرواية  
 وهي على عدم الركنية في الاصح كما قيل (قوله والعقدة الاخيرة الى آخره) كذا في الايضاح  
 لكن قيل للمخصم ان يقول يقبل ذلك بالنية فانه اذا اكبر بعد الركوع ونوى انه تكبيرة الافتتاح  
 او قعد قبل السجدة ونوى انه القعدة الاخيرة يوجد فك الترتيب لا محالة (قوله وتحقيقه) لعل  
 التحقيق على ما فهم من كلام بعضهم ان الترتيب فرض بين الركوع والسجود وبين السجود  
 والقعدة الاخيرة وواجب بين القراءة والركوع وفيما تكرر في كل ركعة كالسجدة او في كل الصلوة  
 كعدد ركعاتها (قوله الخروج بصنعه) هذا آخر ما عده من الفرائض وبقى من الفروض  
 تميز المفروض وتمام الصلوة والانتقال من ركن الى ركن آخر ومتابعته لامامه في الفروض  
 وصحة صلوة امامه في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكر فائتته  
 وعدم مجازاة امرأة بشرطها وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال لعيني او هو  
 المختار واقره المصنف وبسطناه في الخرائج كما في الدر (قوله في قوله الى آخره) جواب عن  
 داليل الامامين لبطهر وجه اختياره قول الامام في المتن لكن ظاهره تسليم المقدمة القائلة  
 بضدية الصلوة مع منع التفرع ولا يخفى ان ضد الشيء كما لا يكون ركنا له لا يكون  
 شرطا على ان الدليل الاول لهما باق على حاله والحق كما حقق بعض المحققين وتنبه بعض  
 اخوانه لبس بفرض اتفاقا لانه لا خلاف بين اصحابنا في ان الخروج بصنعه لبس بفرض ولبس فيه  
 نص عن ابي حنيفة وانما استنبط البردعي لما رأى جواب ابي حنيفة في هذه المسائل انها  
 تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله  
 فقال انه فرض وهذا غلط منه قال في الدر اقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون فما  
 اختاره المصنف هنا على خلاف التحقيق (قوله اي مقارنا) مستفاد من لفظ مع اذ هو  
 للمقارنة اختاره لكونه اصح الرايين (قوله عن يمينه ويساره) ولو نسي البساراني به  
 ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليم واحدة فيحصل التحليل بسلام واحد  
 (قوله السلام عليكم) هو السنة وكره عليكم السلام ولا يقول وبركاته كما في المحيط وقال  
 النووي لانه بدعة لم يثبت فيه شيء لكن في الحاوي انه حسن لكونه مرويا وقال الحلبي الراوي

له أبو داود (قوله لانه عليه السلام) الاوفق لهذا التعليل ان يزيد على المتن قوله حتى يرى  
 بياض وجهه (قوله ناويا القوم) اي الذين معه في الصلوة ولو وراءه وامامه دلالة لان  
 المقصود التودد وقيل لانه لما اشتغل بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب وعند التحليل بمنزلة  
 من قدم من سفر وورد عليه انه يفيد عموم من حضر ولو لم يكن معه في الصلوة مع الصحيح  
 الاختصاص ورد بقول الحكم انه ينوي لجميع المؤمنين ولو من الجن ودفع بنقل عن السرخسي  
 انه مخصص بسلام التشهد وفي الخلاصة ينوي من كان في المسجد قال البحر ضعيف وقال  
 النهر بل راجح (قوله والحفظة) اخر عن القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم  
 الانبياء افضل من الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراد  
 من الاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة واقره صاحب المنح  
 وفي مجمع الانهر تبعاً للقهستاني خواص البشر واوساطه افضل من خواص الملائكة  
 واوساطه عند اكثر المشايخ وهل تتفارق الحفظة قولان ويفارقه كاتب السيآت عند جاع  
 وخلاء وصلوة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما آثر الله بعلمه وقيل تكتب  
 في رق بلا حرف كشيئتها في العقل وهو واحد ما قبل في قوله تعالى وتكتب مسطور في رق منشور  
 وصحح النسب ابوري في تفسيره انهما يكتبان كل شيء حتى ائنه وفي تفسير الديلماني يكتب المباح  
 كاتب السبائات ويمحي يوم القيمة والاصح ان الكافر يكتب اعماله وكاتب اليمين كالله اهد  
 وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار مع ابن آدم وولده بالليل والنهار وفي صحيح مسلم  
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك قال واياي  
 ولكن اعاني الله عليه فاسلم وقيل بعد موته صلى الله تعالى عليه وسلم ارتد كذا في البحر والنهر  
 والدر وغيرها (قوله لانهم لا يحضرون) في تقريبه خفاء بل يقتضي هذا كون المدار في النية  
 حضورهم وعدمها كما في البحر والاولى في تعليل هذا الحكم لكرهته حضورهم حضرن ام لا  
 كما في النهر لكن مفاده هنا ترجيح جانب النية اليهن وقد رجع جانب عدمه في النهر وايد  
 بنقل عن الخلاصة (قوله ناويا الامام) قيل ولعمري لقد صار هذا كالسريرة المنسوخة لا يكاد  
 وينوي احد شيئاً الا الفقهاء وفيهم نظرتهم بعد السلام يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام  
 ومنك السلام (وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال قال الحلبي ان بالكرهية  
 التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلثاً ويقرأ  
 آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثاً وثلثين ويهمل تمام المائة ويدعو ويختتم  
 بسبحان ربك وفي الجوهرية يكره للامام لتفعل في مكانه لا للثبوت وقيل يستحب كسر الصفوف  
 وفي الخاتمة يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتفعل اورد صيره في المنية  
 بين تحويله يمينا وشمالاً واما ما وخلفا وذهايه واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة  
 ما لم يكن بحذائه مصل ولو بعيداً على المذهب انتهى لكن في شرح الكبير للمنية لا يوجه للواحد  
 لعد تقدمه عليه بل يقدم للانين (قوله صحة وفسادا) قيل لا وجه لالتزام الفساد (قوله واه  
 واجبات) لانفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمد وسجدة السهو في السهو وان لم يعد هيكون فاسقة  
 آما وكذا كل صلوة اديت مع كراهية التحريم يجب اتمامها (قوله وقوت الوتر) وهو طلق الرعاء  
 وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة الركوع النائية كما في الزيلعي (قوله وتكبيرات العبد) وكذا تكبير ركوع الركعة  
 النائية كالغظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة كما في البحر (قوله بقدر ما يجوز به

الصلوة فانه لو اسر بما دون الآية في موضع الجهر او جهر في الاسرار لايلزم ترك الواجب  
 (قوله ولها آداب) تركه لا يوجب اساءة ولا اعتبارا بترك سنة الزوائد لكن فعله افضل (قوله وكضم  
 غه) وأوبا خذ شفته بسنه فان لم يقدر غطاؤه بظهور يده البسرى وقيل باليمنى لو قائما والا  
 فيساره نقل عن المجتبى (قوله واخراج كفيه) الالضرورة كبرد (قوله والشروع) ولو اخر  
 حتى اتمها لا بأس به اجابا وهو قول الثاني والثالث وهو اعدل المذهب كما في شرح المجمع  
 للمصنف وفي القهستاني من الخلاصة انه الاصح \* فرع \* لو لم يعلم ما في الصلوة من  
 فرض وستن اجزأه فنيه كذا في الدر \* فصل \* (قوله يجهر) اى  
 وجوبا بحسب الجماعة فاذا جهر فوق حاجة الجماعة فقد اساء ولو ايتهم به بعد الفاتحة  
 او بعضها سرا اعادها جهر اعلی ما في البحر لكن في آخر شرح المنية ايتهم به بعد الفاتحة  
 يجهر بالسورة ان قصد الامامة والافلا يلزمه الجهر (قوله ووتر بعدها) كذا في التوير قال  
 في الدر قلت في تقييده بعدها نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر  
 (قوله لانه المأثور) والسرفيه ان الكل يجهر في اول الاسلام ثم اخفي في الظهر والعصر لا يذاء الكفار  
 والجهر في المغرب شغلهم بالاكل وفي العشاء والفجر رقدتهم وفي الجمعة والعيد لكون مشروعيتهما  
 في المدينة ثم بعد زوال العذر بغلبة المسلمين لم يزل الحكم لان بقاءه يستغنى عن بقاء السبب  
 ولانه اخلف عنرا وهو كثرة الاشتغال في هذين الوقتين كما في البحر (قوله في زمن النبي الى يومنا  
 هذا) فان قيل هذا التوارث انما هو بالتواتر المفيد للقطع فيلزم فرضية الجهر وانه واجب قلنا  
 يجوز كون التوارث على انه واجب صريحا اودلالة اذ لبس خلفه من يسمعه هذا لبس بعلام  
 بمضمون قوله صلت بصلوته صفوف من الملائكة الا ان يقال هذا نظير للعلة الاولى وان  
 تلك الرواية لبست بمعلومة الثبوت (قوله ويخافت ان قضى) اى الجهرية في وقت المخافة  
 (قوله لان الجهر) علة لقوله ولا يتخير (قوله وقيل بخير) نقل عن مختصر عصام ان المنفرد يتخير  
 فيما يخافت فيه وجعله في العناية ظاهر الرواية لعدم وجوب السهو عند الجهر سهوا او رد  
 بان لزومه للامام لعظم الجناية بخلاف المنفرد ودفع بان السهو وانما يبط بمطلق الوجوب لا بآ كده  
 قوله المصنف اى الهداية (قوله مخالف لما ذكر شمس الاثمة) وكذا تصحيح الظهيرية  
 والخانية على ما في البحر (قوله واجيب عنه) قيل الاوفى بالمراد ان التردد في تعليل الهداية  
 لمنع الخلو بالاستقراء ولبس ثالث يصلح للسببية له فقول الدرر في بحثه بل الاجماع الى آخره  
 لبس له محمل صحيح وعلى ما قررنا لا يبقى للتعليل محل اقول بل الاظهر ان يقال ان قول الهداية  
 لان الجهر الى آخره صريح في الحصر لكن فيه كلام ستقف عليه (قوله فلبس على  
 سببها اجماع) ان اريد عدم كونها سببا مجمع لزم تجهيل من ذكر آفا من عظماء الخنفة  
 وان اريد كونها سببا لبس بمجمع فيجوز السببية في الجملة لزم بطلان ما ادعى من الاجماع  
 في الاول والاجماع السابق مانع للاختلاف اللاحق (قوله بالرأى ابتداء) يرد عليه بما في البحر  
 عن الغاية ان هذه العلة ثابتة بدليل انه يؤذن ويقيم للقضاء فلا يكون بالرأى ابتداء على حصر  
 الصحة بقوله وهو الصحيح (قوله فيكون مراده الصحة دراية لارواية) في هذا التفريع خفا اذ مدار  
 الصحة هو الاجماع والاجماع من قبيل الرواية لا الدراية على ان الدراية على خلاف الرواية  
 لبس بمعلوم الصحة (قوله فيه بحث) هذا مناقضة على الملازمة المتضمنة قوله فينتفى الحكم  
 على طريق الحل واجيب بان الكلام مبنى على الاستقراء ولم نجد الجهر وراء هذين الموضعين



وهذا بمنزلة الاجاع على الحصر وذهول هؤلاء الفحول عن مثل هذا الاستقراء ضير بعيد لا يخفى ان الاتفاق من هؤلاء الفحول على هذا الذهول مما يسبب قطعا على ارجح وجوه المسئلة في كلامهم يكفى في الاستقراء ثم نقول في تلخيص هذا المنع ان قولكم ان ما ذكره المصنف من سبب الجهر ان كان كلاما من الامرين سببا للجهر ثابت بالاجماع كما هو الظاهر فالتفريع ممنوع لان الحكم انما ينبغي اذا كان الاجماع الخ وان كان ان السبب منحصرا في هذين الامرين كما هو الظاهر من قول الهداية فهذا القول ممنوع كيف ولو كان على الحصر اجماع لما حصل الذهول ( قوله ان ما ثبت بالاجماع ) يعنى يجوز كون الاصل في القياس حكما ثابتا بالاجماع فقبس الجهر في قضاء المنفرد على الجهر في اداء المنفرد لا اشتراكهما في العلة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان من صلى الحديث فيكون حاصل البحث انه لا اجماع على الحصر في هذين الامرين فنثبت الثالث بالقياس ( قوله وجواز الجهر في الوقت ) يعنى ان علة هذا الاجماع ما فهم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ فلا يرد ان هذا يدل على ثبوت الجهر في الوقت في حق المنفرد بالحديث وقد صرح آتفا انه بالاجماع وبينهما تناف على انه يجوز ثبوت حكم واحد بالحديث واجماع بل يكتب ايضا كما في محله ( قوله فان الجماعة ) لعل الاولى ان يؤخر هذا القول عن قوله فينبغي ان يكون الجهر الخ اذ الظاهر ان قوله وجواز الجهر في الوقت الخ منخصص باداء المنفرد ( قوله فينبغي ان يكون الجهر ) يرد عليه ان الوقت الذي يقارن الاصل وقت شرع فيه الجهر بخلاف الوقت الذي يقارنه الفرع فافترا ( قوله بدلالة الحديث ) اى على طريق القياس كادل عليه السابق لا بطريق دلالة النص كما فهم من نفس اطلاق اللفظ فلا يرد انه على هذا التقدير لا يكون الى الخلق احتياج ( قوله فظهر انه ليس بصحيح دراية ايضا ) هذا صريح في اختيار جانب الكا في فهذا يوجب الاكتفاء به في المتن وقد سوى بينهما بل اشار الى ترجيح جانب الهداية في المتن بالتقديم فافهم ( قوله والجهر اسماع غيره ) اى السكل لارجل اورجلان ( قوله ترك سورة اولى العشاء ) اى مثلا ولو عمدا ( قوله قرأها ) اى السورة وجوبا وقيل ندبا ( قوله جهرا ) اى السورة والقاتحة لان الجمع بين جهر ومخافة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قرأها واعد الركوع ( قوله ولو ترك القاتحة نذكرها قبل ركوعه قرأها ) واعد السورة ثم ان فرض القراءة آية اقل الآية ستة احرف ولو تقدرا كلم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيحوز كما في الدر عن القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقا لانه يزيد على قدر ثلاثة آيات قصار كما فيه ايضا عن الحلبي وحفظ آية واحدة فرض عين وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من التفل وتعلم الفقه افضل منهما وحفظ لفاتحة وسورة واجب على كل مسلم ( قوله وتطال ) اى بقدر اثلث وقيل النصف ندبا فلو فحش فلا بأس به ( قوله فقط ) وقال محمد اولى السكل حتى التراويح قبل وعليه الفتوى ( قوله واطالة الثانية ) على الاولى ان بثلاث آيات يكره تنزيها ان تقاربت طولا وقصرا والا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش الطول لاعدد الايات واستثنى في البحر ما ورد فيه السنة واستظهر في التفل عدم الكراهة مطلقا ( قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم ) اللازم من الدليل تفاوت باية والمطلوب ( متضمن لتفاوت بايتين فالتقريب ليس بتام وقصر المطلوب من الدليل على ما هو باية واحدة بعيد بل الاولى سوق الدليل على ما هو بايتين

( قوله ولم يتعين سورة ) اى على وجه الفرض ( قوله لئلا يظن الجاهل ) هذا يوهى اختصاص المسئلة بالعالم والامام والظهر هي صامة لكل بل للسنة والفرض فالاولى ان يقال لئلا يوهى التفضيل كما يفهم من الهى ( قوله المؤتم لا يقرأ ) ولو فى السرية مطلقا على الاصح اتفاقا ففى الهداية من استحسان قراءة الفاتحة فى السرية عند محمد فضيع كما فى النهر ونقل عن الكمال مكروهة اتفاقا ( قوله بل يستمع ) اى اذا جهر وينصت اى اذا اسر ( قوله على انه خطاب للمقتدين ) هذا يوهى اختصاص وجوب الاستماع بالمؤتم لقراءة امامه وقد استدلو على مطلق الوجوب اى شخص قرأ و اى شخص سمع بهذه الاية كما يقتضى عمومها واطلاقها قال البيضاوى فى تفسيرها ظاهر الاية يقتضى وجوبها حيث يقرأ القرآن مطلقا وقد صرح فقهاؤنا بقراءة القرآن عند التأتم ومن يشتغل بشئ مكروهة ( قوله آية ترغيب او ترهيب ) هذا مختص بالفرض واما فى النفل فبمثل الجنة ويتهوون من النار عند ذكرهما ويتفكر فى آية المثل كما فى النهر ( قوله كذا الخطبة ) فلا يأتى لما يفوت الاستماع ولو كتابة او رد سلام ( قوله فانما امروا بهما فيها ) اى انما امروا بالاستماع والانصات فى الخطبة ( قوله سرا ) اى فى نفسه وينصت بلسانه عملا بامرى صلوا وانصتوا ( قوله بان ظاهر قوله ) اسند العطف المذكور الى ظاهر القول اذ فى الباطن عطف على محل وان قرأ بتأويل الحال بمعنى لا يقرأ المؤتم بل يستمع حال كون امامه قاريا آية ترغيب او حال كونه خطيبا او مصليا على ما قيل لكن لا يخفى انه يوهى اختصاص الاستماع والانصات بقراءة آية الترغيب او الترهب ولا يبعد ان يقال فى وجهه ان العطف من قبيل علاقتها بتنا و ماء باردا والاولى فى الوجه مضمون ما ذكر من الجواب بل الاجابة فانتظر ( قوله لانه يقتضى الى آخره ) قال الزيلعى وايضا يقتضى ان يكون الخطبة والصلوة فى نفس الصلوة وليس مرادا لعل عدم ذكر الشارح للاشتراك فى الجواب والدفع واورد ايضا انه يقتضى ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوبا على ما هو مقتضى ان الوصلية ودفع بانه لوجعل التقيض الاول بالحكم حال صلوة الجمعة لاندفع جميع ذلك لا يخفى انه مبنى على الذهول عما قبله ( قوله كان يمكن الدفع ) اجاب العيني بان فاعل قرأ هو الامام وخطب هو الخطيب وهو فى حاة الخطبة غير الامام فيكون من عطف الجمل ولا يلزم ما ذكرنا وورد عليه هذا انما يتم على التجوز فى المؤتم واجاب البحر ان الضمير فى قرأ وخطب وصلى راجع الى الامام فبالنسبة الى قرأ حقيقة والى خطب وصلى مجاز باعتبار الاول ويجوز الجمع بينهما عند كثير من العلماء انتهى ( قوله ولا يقرأ المؤتم الى آخره ) اورد عليه صاحب الزهرا انه يلزم عليه التجوز فى الامام ايضا وانه يقتضى اختصاص الانصات بما اذا خطب مع انه ممنوع عن القراءة بمجرد الخروج للخطبة ويمكن دفعه ان مراد الشارح بمجرد دفع اعتراض الزيلعى لا تجوز العبارة على وجه يسلم عن جميع المسامحات والمناقشات

﴿ فروع ﴾ مذكور فى النهر والدريجب الاستماع مطلقا لان العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب او انه افضل من القراءة لابس ان يقرأ سورة ويعيدها فى الثانية وان يقرأ فى الاولى من محل وفى الثانية من آخرها ومن سورة لو بينهما آيتان فاكثر ويكره الفصل بسورة قصيرة وان منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة قرأ فى الاولى الكافرون وبد فى الثانية المترنم تذكر يتم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره شئ من ذلك فى النفل وثلاث تبلغ قدر اقصر سورة افضل من آية طويلة ( قوله الجماعة اقلها اثنان ) واحد مع الامام ولو ميمرا او ملكا او جنبا

في مسجد او غيره وتصح امامة الجنى في الدر عن الاشباه (قوله سنة مؤكدة) بالهمزة ودونه  
وهو الاصح في النهر عن الزاهدي ارادوا بالتأكييد الوجوب وعن البدايع عامة المسايخ  
على الوجوب جزم به في التحفة ونحوها وعن المعراج لواجتمعوا على ترك الاذان قوتلوا فاطنك  
بالجماعة وعن الزيلعي عن كثير من المسايخ انها فريضة فليل كفاية وقيل عين واعدل الاقوال  
واقواها الوجوب كما في البحر ايضا ولذا لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافا ومجانة الا بسهو  
او تأويل ككون الامام من الاهوج فتقبل حينئذ لكن تسقط بالاعدار فلا يجب على مريض  
ومقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط وشيخ كبير عاجز واعشى وان وجد قائدا ويسقط  
ايضا بمطروطين وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليلا لانهارا او خوف على ماله او من غريم  
او ظالم ومدافعة احدا خشين وقيامه بمريض وحضور طعام ينشوق اليه نفسه واشتغاله بالفقد  
لا بغيره كذا اختار الدر عن الباقي تبعاً للبهسي الا اذا واظب تكاسلا فلا يعذرو ويحذر  
ولو باخذ المال اطلقه في الخلاصة واوله البرازي بحسه مدة ثم اختلف في افضلية جماعة  
حيه مع جماعة المسجد الجامع وفي المسجد يختار اقدمهما فان استويا فاقر بهما با الى بيته  
فان استويا خيرا العاظمى والفقير يذهب الى اقلهما قوما ليكثر او الى مجلس استاذة كذا  
في النهر (قوله اعلم) اي باحكام الصلوة فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه عن الفواحش  
الظاهرة وحفظ قدر فرض وقبل واجب وقيل سنة فلو قدموا غير الاولى اساءوا اطلقه في النهر  
عن زاد الفقيه وزاد في الدر قوله بلا ثم ثم هذا ان لم يكن ثم امام راتب فيقدم هو وان لا يكون  
الصلوة ممن يطعن في دينه وان لا يكون في منزل انسان فهو اولى مطلقا الا السلطان او القاضي  
وقدم الحدادي الوالي على الراتب (قوله اكثرهم سنا وفسر) اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب  
على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال  
يقدم اقدمهم علما ونحوه فحينئذ فلما يحتاج الى القرعة (قوله اي اكثرهم صلوة) قال في الدر  
زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسمحهم وجهائهم اكبرهم سنا (قوله من كثر صلوته بالليل) هذا  
الحديث وان كان مذكورا في الجامع الصغير ومنقولاً في النهر عن الكافي في مقام الاحتياج  
بلا طعن لكن في البحر بعد النقل عن الكافي انه ضعيف عند اهل الحديث وفي موضوعات  
على القاري عن البخاري انه موضوع باتفاق اهل الحديث فالاولى كما في البحر عن البدايع ابقاء  
احسن الوجه على ظاهره كما مر آنفا لان صراحة الوجه سبب لكثرة الجماعة (قوله فالاشرف  
نسبا) زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكبر  
جاها (قوله فالانصف ثوبا) ثم الاكبر رأسا والاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحري  
الاصلي على المعتق ثم المتيمم عن حدث على متمم عن جنابة (قائدة) لا يقدم احد في التزاحم  
الا بمرح وممنه سبق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استوا في المجتبي اقرع بينهم انتهى  
(قوله والخيار الى القوم) فلما اختلفوا اعتبروا اكثرهم (قوله وكره امامة عبد) قيل عن القهستاني  
عن الخلاصة ولو معتقاله عند وجود الاولى والكرهية تنزيهية (قوله او عجبا) فيدخل تركان  
واكراد وعامى كما في الدر (قوله واعشى) ونحوه اعشى قال في التوير هنا الا ان يكون اعلم القوم  
(قوله لا يكفر به) قال في الدر حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا وامننا وسب الرسول  
وينكرون صفاته تعالى وجواز رؤيته لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطاوية  
ومنا من كفرهم انتهى لكن لا يخفى ما في البعض من التأمل (قوله جازع الكراهة) هذا ان وجد

غيرهم والا فلا كراهة كما في البحر (قوله صلوا خلف كل بروفاجر) في النهر عن المحيط صلى  
 خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة وكذا يكره خلف امرد وسفيه ومفلوج وابرص  
 شاع برصه وشارب خمر وآكل ربوا ونمام ومراء ومتصنع ومن ام باجرة قهستاني زاد ابن ملك  
 ومخالف كالشافعي لكن في وتر البحر ان يتقن المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره  
 على ما في الدر (قوله وكره تطويله) اي تحريرا ان زائدا على قدر السنة في قراءة واذكار  
 رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتحقيق كما في النهر (قوله لقوله عليه السلام) في الشرب ليلية  
 ظاهرا الحديث انه لا يزيد على صلوة اضعفهم مطلقا ولذا قال ابن الكمال الا لضرورة وصح  
 انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي (قوله وكره جماعة النساء) ولو  
 في النفل كالترابيح الا الجنائز عند التعين اذ الكراهة ترتب لتحصيل الفريضة اذ عند تعارض  
 مفسدين روى اعظمها ضررا يارتكاب اخفهما فان قيل هذا تعارض مفسدة ومصلحة  
 والاصل فيه ترجيح رفع المفسدة لان ترك ذرة مما نهى الله افضل من عبادة الثقيلين ومن ثم  
 جاز ترك الواجب دفعا للمشقة ولم يسامح في الاقدام على المنهيات كما في الاشباه قلت لعل ذلك  
 عند تساويهما في القوة او تقاربهما والا قد ذكر فيه ايضا انه قد تراعى المصلحة لغلبة المفسدة  
 كالصلوة مع فقد شرطها كالطهارة او السجدة كالكذب للاصلاح (قوله لم يتقدم الامام)  
 فلو تقدمت اثمت الا الخنثى (قوله كالمرأة وان كره جماعتهم) تحريرا كما في النهر عن الفتح  
 (قوله كل جماعة) والوعظ فبالاولى وكذا العبد وكذا يكره امامة الرجل لهن في بيت لبس  
 معهن رجل غيره ولا يحرم منه او زوجته او امته والا فلا كما في السجدة كما في البحر (قوله والجبانة)  
 اي الصحراء يعني ان كان الطريق منسوع فممكنها التحاشي في الذهاب والاياب فيه اشارة الى انه  
 لو كان في الجماعة موضع مخصوص لهن بباب مخصوص بحيث لا يتصور الاختلاط جاز  
 كما ذكر بعض (قوله الفتوى اليوم على الكراهة) قال الدر واستثنى الكمال بحث البحار الفاتية  
 (قوله ويقف الواحد ولو صبيا يعقل) فيه اشارة الى ان الواحد متأخر (قوله لان العبرة  
 بموضع الوقوف) فلو تقف وتنت الاقدام صغرا وكبرا فالاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدى  
 لا تفسد في النهر عن المجتبى (قوله ويقف الاثنان) قال البحر لوقال والزائد خلفه لكان شاملا  
 بما زاد على الاثنين قال النهر انه من فهم بطريق الاولوية لكن لو كان مراد البحر لكان  
 الشمول بطريق العبارة وان شمل بطريق الدلالة لا يدفعه جواب النهر ثم انه لو توسط فان  
 بين اثنين فمكروه تنزيها وان اكثر فتحريما (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك)  
 حيث تقدم على انس والتيم وما عن فعل ابن مسعود فدليل الاباحة كما في البحر عن الهداية  
 ولو قام واحد يجنب الامام وخلفه صف كره اجماعا ولو وجد فرجة في الصف الاول لا الثاني  
 كان له ان يخرق الثاني ويصلي في الاول لانه لاحرمته له لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة  
 غفر له وينبغي للامام ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسووا منابههم ويقف وسطهم  
 ولو صلى على رفوف المسجدان وجد في صحته مكانا كره كفياسه في صف خلف صف فيه فرجة  
 ومنهوت لفضيلة الجماعة وان لم يفوت اصل بركة الجماعة فتضعفها غير بركتها وتقويت بركتها  
 هي عود بركة السكامل منهم على الناقص (قوله ويقف متوضي) ولو مع متوضي بسور حار  
 في الدر عن المجتبى (قوله وغاسل بما سمح) ولو على جبرة (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 صلى آخر صلوته) وابو بكر يبلغهم تكبيرة وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيرها

قال في النهر عن القبح اما ما نعارفوه في زماننا لا يبعدانه مفسد لعدم خلوه عن مذهبنا اكبر او بانه  
وان الصباح زيادة على قدر الحاجة يلحق بالكلام (قوله والامام مضطجعا) هذا هو المختار  
لأنه يلحق لكن في النهر عن النهرناشي الاظهر الجواز على قوليهما وكذا على قول محمد في الاصح  
وهو المناسب للاطلاق (قوله ومتفل بمفترض) اطلاقه شامل للتراويح وهو امر اختلا في  
وصح فاضحنا ن عدم الجواز واورد عليه الجرائه بناء الضعيف على القوى وهو جائز اشار  
في الدر الى الجواب عنه بقوله وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة فيراعى وصفها الخاص  
للخروج عن العهدة (قوله لان الحاجة) والقراءة في اخيري الفرض وان كانت تفلام مع كونها  
فرضا في النقل لكنه مختص بكون المصلي منفردا اولاته بالاقتداء صارت نفلا في حقه ايضا  
كما في البحر (قوله اما المرأة فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) المسئلة المطلوبة مطلق عدم  
الجواز والمفهوم من هذا الدليل هو عدم التقدم ولا يلزم من عدم جواز التقدم عدم جواز  
الصلوة اصلا اذ يجوز ان يكون امامتهن بلا تقدم كامامة بعضهم لبعض تأمل (قوله واما  
الصبي فلا نه متفل) لا يخفى ان مسئلة المتن مطلقة شاملة للنفل ايضا وهو المختار كما في الهداية  
وقول العامة مع كونه ظاهرا راية كما في البحر واللازم من الدليل عدم جواز اقتداء المفترض  
فقط وتخصيص المسئلة بالمفترض وان كان مذهبا لمشايع بلخ لكنه مع كونه مخا افا  
لاطلاق اللفظ قد عرفت انه مخالف للمختار فالاولى وان يعمل بما في نحو البحر والنهر  
من ان نفل الصبي غير مضمون بالافساد ونفل البالغ مضمون وما اورد عليه الاقتداء بالمظنون  
صحيح مع انه غير مضمون بالافساد قد فوع بانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عده بخلاف نفله  
(قوله ولا قارىء يامى) يعنى حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها وكذا لا يأتى باخرس لقدرة  
الامى على التحريمة فصح عكسه (قوله تبع الامامة) وانما اعتبر هنا التبعية دون الاولى لانه  
اتصل الغير بالسبب وهو الوقت كما تغيرتية الاقامة وفرض المسا فر قابل للتغير حال قيام  
الوقت كنية الاقامة فيه بخلاف الاولى لان فرضه لا تغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا تغير  
نيته الاقامة كما في صلوة المسا فر من البحر (قوله وسياى زيادة تحقيق) لا يخفى انه لم يكن في هذا  
الباب زيادة تحقيق معتدة بها كما يظهر لمن رجع اليه (قوله ان امامه محدث) وكذا كل مفسد  
في اعتقاد المتقدم (قوله اعاد) فيلزم على الامام اخبار القوم بفساد صلوته من حدث او جنابة  
او فقد شرط او ركن مثلا وهل يلزم عليهم الاعادة حيث ان عد لانهم والاندبت وقيل لا  
لفسقه باعترافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر عليه وان لم يمكن  
الاخبار باللسان فبالكتاب او الرسول على الاصح ولو معينين والا لا يلزمه كما في البحر عن  
المعراج وصح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشروح مريجة  
على الفتاوى كذا في الدر (قوله في الاخيرين ولو في النشاهد) اما بعده فيصح لخروجه بصنعه  
(قوله فسدت لكل) اى الامام وجمع المؤتم والخليفة اما الخليفة فلما ذكره بقوله لان القراءة  
وجبت الى آخرة واما الامام والمؤتم فلان استخلافه هذا عمل كثير وصلوة القوم مبنية على  
صلوته كما في البحر والنهر تأمل (واعلم انه يصح صلوة كل من الامى والقارى وحده في الصحيح  
بخلاف حضور الامى بعد افتتاح القارى ان لم يقتد به وصلى منفردا فتفسد في الاصح (قوله  
الرجال) ولو عبيدا (قوله فالصبيان) ظاهره تعددهم فلو واحدا دخل في الصف (قوله  
لو حاذته وهو الاظهر وفي بعض النسخ حاذته بلا اداة شرط فقبل ان اداة الشرط ساقطة





ولا في سببه غير موجب للغسل ولا نادر الوجود ولم يأت بعده بمناق له به ولم يترأخ بلا عذر كزحمة  
ولم يظهر حديثه السابق كقضى مدة مسحه ولم يتذكر فائده وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه  
ولم يستخلف الامام غير صالح لها ولم يؤد ركنا مع حدث او مشي كما في النهار والدر  
كما يفهم بعضه من مسائل الباب وبه يظهر فائدة لزوم التقييد بقوله غير مانع للبناء (قوله  
يستخلف) اي ولو في جنازة بلا تكلم بل باشارة او جرح لحراب ولو لمسبق مشيرا باصبع  
ان الباقي ركعة وباصبعين ان ركعتين واضعا يده على ركبتيه (قوله لترك ركوع) وعلى  
جبهته لترك سجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجدة تلاوة وصدره لسهو  
ان لم يعلم الخليفة بذلك (قوله استخلفه واجب) فسر في النهار بالجواز واورد على ابن  
ملك على تفسيره بالجواز كالشارح بان للامام تركه اذا كان الماء في المسجد وينتظره القوم  
كافي الزيلعي ولذا تبعه في الجواز صاحب الدر لكن المفهوم من كلامهم ان اطلاق الجواز  
لبس على ما ينبغي كاطلاق الوجوب بل الحق التفصيل الجواز عند قرب الماء والتدارك في امد  
قليل والوجوب عند العدم فالحق ينبغي ان يكون مع الشارح لغاية قلة ذلك ووضع المسئلة  
على الاعم الاغلب لا على القليل النادر (قوله ما لم يجاوز الصفوف) في الصحراء ما لم يتقدم  
خده البصرة او موضع السجود على المعتمد كالمفرد (قوله من المسجد) او الجبانة او الدار (قوله  
فلو لم يستخلف) وينبغي ان يعلم هنا انه لو لم يستخلف فتقدم واحد بنفسه او قدم القوم جاز  
ان لم يخرج من المسجد والافسد صلوة القوم دون الامام ولو تقدم رجلان فالسابق اولى  
ولو قدمهما القوم فالعبرة للاكثر ولو استويا فسدت صلواتهم وتفصيل في النهار (قوله كما اذا  
حصر) تنظير لا تمثيل فلا يتوهم انه لبس من مسائل باب الحدث في الصلوة (قوله لم يحز  
الاستخلاف) بل يركع ويمضي على صلوته ولو استخلف تفسد كما في الزيلعي ثم هذا الحصر  
مشروط بنحو وجل وخوف واما لو نسي القراءة اصلا فلا لانه صار اتباع كما في النهار (قوله ويبنى  
باقبها على ماضى) قيل لبس له فائدة غير افساد الكلام فان البناء لبس قبل التردد الاتي  
اذ عوده الى مكانه لا يكون بعد البناء بل قبله اقول العبارة كذا في التنوير وقوله يبنى الى آخره  
يجمل وقوله يتم ثمه او يعود تفصيل وتقسيم ولبس في هذا الكلام ما يدل على البعدية فافهم  
(قوله او يعود الى مكانه) اورد ان هذا مشي بلا ضرورة فيلزم الفساد ودفع ان هذا لبس  
مشي حكما لان حرمة الصلوة تجعل الاماكن كواحد بدليل ان من صلى على الدابة وتلا  
آية السجدة مرارا والدابة تسير يكفيه سجدة واحدة وايضا لا يخفى ان اتحاد المكان يصلح  
ان يكون ضرورة فيختار ظاهره عدم ترجيح احد جانب اصلا وفي الدر الاول اولى عاد الى  
مكان قطعا اي حتما فلوعاد قبل فراغ الامام فبشغل اولا بقضاء ما سبقه الامام بغير قراءة  
ولو تابع امامه اولا ثم قضى ما سبقه جازت كما في الحاشية الوانية (قوله والافضل للمنفرد)  
قال في البحر والنهر الاستيناف افضل في حق الكل على ما عليه ظاهر المتن وفي حق المنفرد  
فقط والبناء افضل في حق الامام والمقتدى على ما في المستصفي ويقرب اليه ما في الهداية  
والكافي بل عامة الكتب عليه على ما في بعض الخواشي فا ذكره المص مع عدم موافقه لشيء  
مما ذكر لا يخلو عن نوع تناف بين قوله في المتن ومقتد فرغ وفي الشرح والمقتدى  
اذ مقتضى الاول الاستيناف والثاني البناء في حق المقتدى وحل ما في الشرح على اصل الجواز  
وما في المتن على الافضل مخالف لما نقل عن البحر آفا وايضا اراد قوله في الشرح ويبنى الامام

الى آخره لبس له كثير فائدة عند شرح هذا المتن وقوله ليكون ابعد عن شبهة الخلاف الح  
تقليلا للافضائية لمجموع المنفرد والمقتدى مخالف لما في عامة الكتب من تخصيصها  
بالاول فقط (قوله ولو استخلف مسبوقا) وكذا لاحقا او مقيا وهو مسافر (قوله اتم صلوة  
الامام) ولو جهل الكمية قعد في كل ركعة اختياطا (قوله يضره) اي المسبوق وكذا  
يضر من حاله كحال الامام المسبوق (قوله فسدت صلوة المسبوق) الا اذا قيد ركعة  
بمسجدة لتأكيد انفراد كذا في الدر (قوله اي لا تفسد) قيل لا نهما منهيان لامفسدان  
(قوله فانه منه) بضم الميم من الانهاء اي متم لا مناف (قوله ولكنه يقطع في اوانه)  
وهو بعد التشهد (قوله وكذا الخروج) اي كاللحلام الخروج من المسجد (قوله والامناء  
بالاحتلام) من المني وفي بعض النسخ الاتزال لعل وجه التقييد به مع ان الاحتلام  
مستلزم للاتزال لما في العناية من ان الاحتلام هو البلوغ بالسن يعني اعم من الاتزال والسن كما في  
البحر اوان الاحتلام في اللغة اسم لما يراه النائم نزل اولا وان غلب على ما يراه من خاص لكن  
فيه نظرا لما ذكر في كتاب الحجر من ان الاحتلام لا ينفك عن الاتزال فالاولى ان لا يذكره كما في بعض  
الكتب المعتبرة (قوله بان نام) الاظهر والاخصر والاشمل بنوم او تفكر او مس او نظر وايضا  
تقييد النوم بقوله لا ينقض الوضوء مستدرك اذا الاحتلام عند النوم المنقضى للوضوء مانع ايضا  
والقول ان وجه التقييد دفع توهم كون احلة بمجموع النوم والاحتلام دون الاحتلام فقط ضعيف  
(قوله او غيره) هذا على ما عندنا من النسخ مرسوم على ان يكون من الشرح ولا يخفى ما فيه  
من الخلل حيثئذ ولو جعل من المتن لاندفع الخلل بل النظر السابق (قوله اي ظهور عورتها  
في الاستبراء) الظاهر من عورتها الغليظة وقد قيل بظهور ذراعها (قوله ادى ركعها مع الحدث)  
اي مع الحدث والمشي تركه لظهوره من النسق الآتي (قوله والمكث قد راء ركن) اي ان  
لم ينو الاداء (قوله بعد التشهد) اي بعد جلوس قدر التشهد قيل ولو بعد سبق الحدث  
(قوله تمت الصلوة) اي اصل الصلوة والافتعاد لترك واجب السلام (قوله خلا فالحما)  
قال في الدر ورجه الكمال وفي الشرنبلالية والظاهر قولهما بالصحة بالاثني عشرية وهي  
ذكره بقوله فتبطل بقدرة التيمم (قوله فتبطل بقدرة التيمم) وجه التفريع ان تلك الامور  
مفروضة الوجود بعد التشهد (قوله بطلت صلوته) خلا فالفرو وتقلب نفلا (قوله ولهذا  
غيرت) لكن ينبغي ان يغير ايضا قوله في المسئلة الثانية ورؤية المتوضي بقوله وقدرة المتوضي (قوله  
وتزع الماسح خفه) اي الواحد ولذا افرد (قوله ان وجد الماء) اي وقد رعى استعماله (قوله  
ولا يستقيم الاعلى قولهما) كذا على ما فهم من الزيلعي لكن تعقبه النهر بانهما عينا ثلاث آيات بلا  
تقييد بسورة لا يخفى ان مراده بالاستقامة على قولهما هي الاستقامة مطلقا يعني ولو بتأويل فالمراد  
اقل سورة او مثلا كما هو المشهور في نحوه واما التأويل على تطبيق قول الامام فبعد تسليم  
امكانه بعيد لا يخفى (قوله وتذكر فائدة) ولو تروا وينبغي ان يقيد باتساع الوقت (قوله وتقدم  
القاري) اميا في النهر عن ابي جعفر وفخر الاسلام يامد اجاما وصححه في السكا في وغيره وفي الفتح  
وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير (قوله وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها في العيد ودخول  
وقت من الثلاثة على مصلي القضاء (قوله ودخول وقت العصر) بان بقي في قعدته الى ان صار  
الظل مثليه (قوله في الجمعة) بخلاف الظاهر فانه لا تبطل ذاتي بعض الخواشي بان هذا القيد  
اتفاق اذا ظهر كذلك لبس بشيء (قوله ركع او سجد) قيل له في هذا المقام (قوله قطعا)

اي فرضنا (قوله ولو كان اماما) لعل هذا استطرادى لبس من شرح المتن ابتداء (قوله انه ترك سجدة) صليبة او تلاوية (قوله لا يجب عليه اعادتها) قال في النهر وظاهر ما في الخاتمة انه يعيدهما والاصح للعدم فرضية الترتيب في مكرر بخلاف المتحد واعترض ان انتفاء الافتراض لا يستلزم ثبوت الاولوية لجواز الوجوب بل هو الثابت على ما مر في الواجبات من انها من مراعات الترتيب فيما شرع مكررا واجاب في الكافي انه سقط بالنسيان وتماه فيه (قوله فسدت صلوته) الظاهر اي صلوة الامام لان الاختلاف انما هو فيها واما صلوة المقتدى فما سدة اتفاقا (قوله اذا لم يوجد منه استخلاف) وان وجد فصلوة الامام والمستخلف باطلا اتفاقا (قوله ولا يجب) عليه الاستيناف بالتأخير \* باب ما يفسد الصلوة \*

(قوله يفسدها السلام عدا) ان اريد من السلام سلام التحليل فتقيده بالعمد مسلم لكن مقابله بقوله ورده يقتضي كونه سلام التحية وان سلام التحية فتقيده بالعمد لبس صحيح اذ التحية مفسدة ولو سهوا ولولم يشتمل على خطاب كما في النهر عن الخلاصة وما في الصدر الشريعة والمجمع بتخصيص العمدة كما هنا فخصص بالتحليل هناك دون هنا (قوله ورده) اي بلسانه واما باليد وكذا الرأس فكروه على المعتمد الان يصافح بيته السلام لانه عمل كثير (قوله وفي النهر عن صدر الدين الغزي) (شعر) سلامك مكروه على من ستمسح \* ومن بعد ما ابدى يسن ويشرع \* مصل وتال ذاكروا محدث \* خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع \* مكر رفقه جالس لقضائه \* ومن بحثوا في الفقه دعهم لينفخوا \* مؤذن ايضا او مقيم او مدرس \* كذا الاجنبات الفتيات امنع \* واعاب شطرنج وشبهه بخلفهم \* ومن هو اهل له يتمتع \* ودع كافرا ايضا ومكشوف صورة \* ومن هو في حال التغوط اشنع \* ودع اكلا الا اذا كنت جايعا \* وتعلم منه انه لبس يمنع \* كذلك استعاذ مغن مطير \* فهذا اختام وان زيادة تنفع \*

وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها ويعيده بقوله سلام عليكم يحزم الميم (قوله والكلام مطلقا) كذا في المجمع واورد عليه البحر الاول التكلم اي النطق بالحروف سمي كلاما اول واورده النهر المراد من الكلام هنا هو اللغوى لا النحوى ثم المراد بالكلام النطق بحرفين او حرف مفهم كع وق امر او استعطف كلبا او هرة او ساق حارا لانفسد لانه صوت لا هجاء له (قوله اي سواء كان) وكذا سواء كان نائما او جاهلا او مخطئا او مكرها هو المختار وحديث رفع عن امي الخطاء محمول على رفع الائم وحديث ذي اليمين منسوخ (قوله بما يشبه كلامنا) في البحارنة قيد للكلام والدعاء وفي الزيلعي للدعاء فقط ورجع في النهر ذلك فان التكلم مفسد مطلقا (قوله لاند كرا الجنة والنار) فلو اعجبته قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى او نعم او اري لا تفسد سراجيه لدلته على الخشوع (قوله لان الانين فيه) اشارة الى ان قوله لوجع او مصيبة قيد لما بعد الانين لالبكاء فقط كما توهم (قوله فعزوني) برأي مشددة بدها واورجعه اصله من عزى يعزى من باب تعب اي صبر على ما اصابه وما صحح في بعض الخواشي من التعزير بمعنى التقوية فلبس بمناسب هنا بل الداعي اليه سقامته نسخته (قوله وتكنخ) اي بحرفين (قوله بلا عذر) فلو بعذر لا ولو وجدت الحروف وكذا الانين والتأوه (قوله بل كان لتحين الصوت) يرد عليه ان التكنخ لاصلاح الصوت والتحسينه وكذا الاهتداء امامه او لا علام انه في الصلوة لبس بمفسد على الاصح كما في البحر والنهر ولذا قالوا الاشمل ان يزيد قوله وغرض صحيح ومن ثم قال في التوبير والتكنخ بلا عذر او غرض

صحیح وفسر بما ذكر نعم الافساد مختار للظهيرية وقال في البحر وظاهر الكتاب ايضا وبالجملة  
عدم الافساد راجح فاختره خلاف الراجح والاصح (قوله وتشميت عاطس) اي لغيره فلو لنفسه  
لا كافي البصر ولذا قيده به في الدر (قوله او السامع الحمد لله لا يفسد) اطلق ولبس كذلك لانه  
ان لم يرد جوابا ولا تعليما لا تفسد اتفاقا وان اراد جوابا ففيه اختلاف وان تعليما ففسد اتفاقا  
(قوله وجواب خبر سوء) وكذا كل شيء قصده الجواب مطلقا او الخطاب فلو سمع اسم الله فقال جل  
جلاله او النبي صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله وسوله تفسدان قصد جوابا ولو سمع اسم  
الشیطان قلعه يفسد وقيل لا ولو حوّل ادفع الوسوسة ان لامور الدنيا تفسد والا لاولود عی لا حد  
او عليه فقال آمین تفسد ولا تفسد الكل عند الثاني والصحیح قولهما عملا بقصد المتكلم فلو امتثل بأمر  
غيره فقيل تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فوسع له فسدت بل بمكث ساعة ثم يتقدم برأيه  
فهستائي عن الزاهدي كما في الدر (قوله وقراءته من مصحف) اي بما فيه قرآن قيل لافرق بين القليل  
والكثير وبين الحافظ وغيره لكن في الحافظ الذي لا يحتمل الاصح عدم الافساد وادعی البرازي  
الاجماع عليه ولا يفسد في القراءة قدر الآية على الاظهر على ما نقل عن الحلبي اعني ابن امير الحاج  
وعندهما يكره فقط وعند الشافعي بلاكراهة (قوله وان قح على امامه لا يفسد) قرأ قدر  
ما يجوز به الصلوة ام لا انتقل الى آية اخرى ام لا كرر ام لا هو الاصح كما في النهر وبشير اليه عبارة  
الشرح وفي الحواشي الفتوى عليه (قوله ان انتقل الى آية اخرى) في شرح المنية عن الكافي  
الصحیح الذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا (قوله وكذا صلوة الامام) في قاضيهان  
الاصح عدم الفساد (قوله وللإمام ان لا يلجئهم اليه) وكأن يردد الكلمة او يقف ساكنا لانه  
مكروه كما في النهر (قوله قدر الفرض) هذا ظاهر الزيلعي لكن في النهر عن القح ترجيح  
قراءة قدر المستحب قال في شرح المنية وعن ابن الهمام وهو الظاهر (قوله واكلمه) ولو سمع  
(قوله اما اذا كان فابتلعه) اطلقه لكن ان لم يكن قدر الخمسة كما في الصوم هو الصحیح  
كما في الدر عن الباقر فلو لم يتلعه ابتداء فضعف افسد كسكر في فيه يتلعه ذوبه لكن ظاهر شرح  
المنية على خلافه (قوله او مكانه) اي بسنة وهو قدر ثلث تسبيحات (قوله عند ابی يوسف)  
قال في الدر وهو المختار في الكل لانه احوط قاله الحلبي (قوله يعني اذا كان المسجد) تفسير  
باللازم لان صحة الاقتداء من خارج المسجد يوجب الملاء واتصال الصفوف والا فلا يصح  
اقتداء الخارج (قوله لما مر ان خلو مكان الامام) ظاهر هذا ايجاب فساد صلوة القوم واما  
فساد صلوة الامام بذلك فمطلوب البيان لعل وجه فساد اشتغاله باستخلاف من لا يصلح  
خليفة له كما سيأتي ثم ظاهر هذه العلة عموم الفساد عند وجود من يصلح الخلافة في داخل  
المسجد اولا ككونهم اميين او معذورين (قوله لاشتغاله باستخلاف من) ظاهره انه من العمل  
الكثير فافهم (قوله وكل عمل كثير) اي لبس من اعمالها ولا صلاحها (قوله ما يعلم ناظره)  
قال في الدر فيه خمسة اقوال اصحها ما لا يشك بالناظر من فاعله انه لبس منها ثم قال وان شك  
انه فيها ام لا فقليل لكنه يشكل بالمش والتقبيل فتأمل انتهى لو مشى مستقبل القبلة هل  
تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وان كثرت  
ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد حالة العذر ما لم يستدير القبلة (قوله عطف على قراءة) لعل  
لعل ترجيح هذا المحل في العطف لمناسبة القراءة بالنظر والمكتوب بالمصحف فكانه تفسير  
للعطوف عليه بطريق دفع الوهم فيضعف ما اورد عليه المشهور في نحو هذا العطف

اما على المعطوف عليه الاول او على الاقرب فالاول قوله السلام عمدا والاقرب وكل عمل  
كثير (قوله وفهم ولو مستفهما) لكن مكروه (قوله والاصح انه موضع صلوته) هذا هو الاصح  
عند الكافي والزيلعي ومختار الهداية والسرخسي وقاضيان وحسنه المحيط والاصح  
عند الترمذي وهو مختار فخر الاسلام انه لو صلى خاشعا فلا يقع بصره على المار لا يكره المرور  
نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدر قدميه وفي سجوده  
الى اربعة اقطعه وفي قعوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه ورجح في النهاية كافي البحر والنهر (قوله  
ويعزر المصلي) اي ندبا (قوله امامه) اي بقربه دون ثلثة اذرع على حذاء احد حاجبه  
والايمن افضل لابين عينيه ولا يكتفي الوضع ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحراب  
كافي الدر (قوله ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضرب به فوات لشيء  
عليه عند الشافعي خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا (قوله تحريزا عن العمل الكثير) اي عن  
توهم العمل الكثير فيكره والا فيلزم الفساد وليس كذلك (قوله بين يديه) الى حائط القبلة  
(قوله وقيل كالصخرة) وهو الاصح فيعتبر موضع سجوده (قوله وكره تناوبه) وان اريد التحريم  
عند اطلاق الكراهة على ما قرره بعضهم لكن هنا تم التنزيه ايضا الذي مرجعه خلاف  
الاولى فالفاروق الدليل كافي النهر (قوله واقتراش ذراعيه) اي بسطهما في حالة السجود  
(قوله للنهي عنه) لعل وجه النهي اظهار التكاسل والتشبيه بالكلاب (قوله لان فيه ترك سنة  
القيود) مع منافاة الخضوع فتزبيهة وما قبل انه من افعال الجبارة فتحرمية فرد يانه عليه  
السلام كان يتربع في غير الصلوة فلا يختص بالجبارة (قوله بلا عذر) الذي يظهر من نحو  
الكزائي اختصاصه بان يكون قيما للاخير لكن لوجعل هنا قيما للاخيرين لكان اشمل (قوله  
ليتمكن من السجود) اي السجود التام والا فالقلب واجب فالاولى ان يشير اليه (قوله والرخصة  
في المرة) عطف لاعلى النهي والزيادة قيل مكروه وقيل يعقل مرتين كافي المنية (قوله يا باذر مرة  
او فذر) قيل في هذا الجواب في الكتب المشهورة نقلان احدهما يا باذر مرة او فذر والثاني مرة  
يا باذر والافذر وما في هذا الكتاب لهذين النقلين فكان ما ذكره الشارح حاصلا من تداول  
النقلين الا ان الفاء في قوله او فذر محتاج الى توجيه فتدبر (قوله وعد الاي ولوفي النقل) اتفاقا  
في ظاهر الرواية فخلاف الامامين علي غير ظاهر الرواية قال ابن امير الحاج الكراهة تنزيهية  
وقال البحر تحرمية لما في النهاية ان العد لا تباح اصلا واورد عليه في النهر التنزيه غير مباح اي  
لبس بمستوى الطرفين اقول فيمكن استفادة التحريمية عن قوله اصلا فافهم (قوله وفيه خلاف  
لهما) بل لا بأس به عندهما وقيل الخلاف في الفرائض وفي التوافل لبس بمكروه اتفاقا وقيل  
في التوافل ولا خلاف في الفرائض ثم فائدة التقييد باليد انه اوعده بقلبه او بغير اتماله لا كراهة  
اتفاقا وعليه يحمل ما جاء من صلوة التسبيح ولو لم يمكن ذلك وكان مضطرا فيعمل بقولهما  
كذا في النهر والبحر وما روي في بعض الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد  
وكذا تسبيحة فذلك الاحاديث لم يصححها الثقات على ما في البحر وكذا في موضوعات على القاري  
لكن يشكل بما وقع في التنازع من بيان جنس تلك الصلوة (قوله في المحراب) الا اذا ضاق  
المسجد نقل عن التنبس (قوله وعليه الاعتماد) قيل عن الكمال الاوجه ما يقع به الامتياز (قوله  
والقيام خلف صف) وكذا القيام منفردا وان لم يجد بل يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال  
لكن قالوا في زماننا تركه اولي فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة لعل وجه الاولوية



تؤدي افساد صلوة المجذوب لعدم علمه بالمسئلة كما هو اكثر حال زماننا لكن ان كان ممن يعلم المسئلة او اعلم الجاذب المجذوب قبل الجذب ذلك ينبغي على هذا ان لا يكره فتأمل (قوله وان يكون بين يديه) الاولى ان لا يوسط هذه بين ما قبلها وما بعدها (قوله لحديث جبرائيل) لا يخفى ان الحديث يوجب مطلق الكراهة لا للصلوة ولو سلم فينبغي على هذا كراهة الصلوة في بيت فيه صورة مطلقا وسيصرح بعدم كراهة الصلوة على بساط فيه تصاوير واتفقوا على عدم كبراهتها عند كونها تحت قدميه وسنشير الى الجواب في النهر عن العناية ان تنزيه المكان عما يمنع دخول الملائكة غير الحفظة مستحب وفيه تنبيه على تنزيهية الكراهية ثم قيل المراد بها غير الحفظة وهذه اعم من الكرام الكاتبين والذين يحفظون من الجن هذا واختلف في امتناعهم بما على الدنانير فنفاه عياض واثبته النووي والمراد ملائكة الرحمة كذا في النهر (قوله مؤخر الظاهر) اي الخلف هذا هو المفهوم من ظاهر الكنز وصرح به شراحه لكن رجحوا اطلاق الكراهة واستظهروه (قوله الا ان يكون صغيرة) يريد عليه ان الصغيرة داخله في عموم الحديث السابق الا ان يراد من الصغر ما لا يمكن حلول الحيوة من جنسه عادة فينبذ لا يصلح لان يعتد به لانها لا تعبد عادة وفي الخلاصة لا بأس في الصلوة مع دراهم فيها تماثيل ملك لصغرها (قوله او مقطوعة الرأس) والمراد بمحوة عضو لا تعبش بدونه كالوجه (قوله للتكاسل) ولولا الهانة بها فكفر في ثياب البذلة بل المستحب ان يصلي باحسن ثيابه (قوله لا قتل حية) اطلق فشمّل جميع انواع الحية كما في ظاهر الحديث وما قيل من عدم قتل الحية البيضاء فانها من الجن فقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عهد مع الجن ان لا يدخلوا بيوت امته واذا دخلوا لم يظهروا لهم فاذا دخلوا فقد تقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى ان يعتذر بان يقال ارجع باذن الله تعالى فان ابي قتله يعني الانذار في غير الصلوة والتفصيل في البحر ثم انه قيد بالحية والعقرب لان قتل القمل والبرغوث مكروه الا اذا اذى بل يكره كل عمل قليل بلا عذر وزك كل سنة او مستحب وحل الطفل (واعلم انه يباح قطع الصلوة لنحو قتل حية وند دابة وفور قدر وضباع ما قيمه درهم او لغيره ويستحب المدافعة الاخشين والخروج من الخلاف ان لم يخف فوت وقت او جماعة ويحب الاغاثة ملهوف وغريق وحر يق لا نداء احد ابويه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه (قوله الى ظهر قاعد) اوقائم (قوله يتحدث) قال في الدر الا اذا خيف الغلط في حديثه (قوله او على بساط فيه تصاوير) قد عرفت آتفا انه داخل في عموم الحديث والجواب ان هذا الحديث مخصوص بحديث آخر رواه ابن حبان استأذن جبرائيل في الدخول على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذنه فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسائدا واجلعهما بسطا فيما ذكر يندفع مناقسة الحاشية الوانية في هذا المقام (قوله لان سطح المسجد) حكمه بل فوقه مسجد الى عنان السماء ثم انه ذكر في الكنز ونحوه في هذا المقام كراهة استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء واستدبارها في الاصح وامساك صبي ليهول نحو القبلة ومد رجله في نوم او غيره اليها لانه اساءة ادب ذكره الدر عن ملا باكير اوالى مصحف اوشى من الكتب الشرعية الا ان يكون في موضع مرتفع عن المحاذاة (قوله لا يبيت فيه مسجد) واما المتخذ لصلاة جنازة او عيد فمسجد في حق جواز الاقتداء لافي حق غيره كغناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حياض واسواق

لاقوارع (قوله لا تزينه ولا تنقصه خلا محرابه) فانه يكره لانه يلهي المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش خصوصا في جدار القبلة قاله الحلبي وفي المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة كذا في الدرر (قوله فيضمن الا اذا خيف طمع الظلمة) والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم انه يعمر الواقف كما كان وتماه في البحر **فروع** افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه او لسماع الاخبار افضل ومسجد حبه افضل من الجوامع ويحرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء واتخاذ طريقا بلا عذر ويفسق باعتياده وادخال نجاسة فيه والاستصباح به من نجس فيه وتطيينه بنجس وادخال صبيان ومجانين حيث غلب تجبسههم والافكيره ومنع القاء قلة بعد قتلها ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تخطا وانساد ضالة او شعرا الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا للمتفقه كما في الاشياء وتبعه في الدرر لكن جوز بعض ان اقتن باغراض حيدة وخال عن موانع شرعية ويكره الوضوء الا فيما اعد لذلك واكل ونوم الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح وقيد في الظهيرية بان يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه ولبس له ازواج غيره منه ولو مد رسا واذا ضاق **فصل** في اوضاع القاعد ولو مشتغلا بقراءة او درس بل ولاهل المحلة منع من لبس منهم عن الصلوة فيه ولا ينبغي الكتابة على جدرانه ويسن كنسه وتنظيفه وفرشه وتقديم اليين على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ويستحب تحية المسجد لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويكره دخوله لمن اكل ذاريج كريهة ويمنع منه وكذا كل موز فيه ولو بلسانه (قوله قرأ بعد الفاتحة) تعقيب هذه المسائل لمساثل المسجد لبس لمناسبتها للمسجد بل لكون المقام آخر الباب (قوله قراءة خاتمة السورة في الركعتين) قال في البحر عن الخلاصة ووالواجبة وينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة وهو افضل من السورة ان كان الاخر **ك**ثراية وفيه وصح قاضيخان في شرح جامع الصغير عدم الكراهة وان كان الافضل خلافه لا يخفى ما بينهما من المخالفة اذ الظاهر منه عدم الكراهة مطلقا بل الترجيح عند الاكثرية والظاهر من الدرر اطلاق الكراهة وصرف قوله وقيل لا يكره فيهما الى هذه ايضا مع بعده غاية البعد لا يحسم مادة الاشكال (قوله وكذا خاتمة سورة في ركعة) اورد عليه بما حاصله ان قوله وقيل لا يكره راجع الى الاخيرة يعني اوسورتين في ركعتين وقوله وقيل لا يكره فيهما راجع لها ولما قبلها والمسئلة في القضية عكس هذا حيث قال وكذا خاتمة سورتين في ركعتين او خاتمة سورة في ركعة عند الاكثر وقيل لا تكرر فيهما انتهى اقول في البحر عن الخلاصة ووالواجبة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه مكروه عند الاكثر (تنبيه) في البحر ان السنة ان مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها تحريمية كما في الواجب وان غير مؤكدة فتركها تنزيهية وان مستحبا او مندوبا فلا كراهة اصلا على ما فهم من تصريحهما تهمة الا انه يشكل بما قالوا ان المكروه التزيهي مرجعه خلاف الاولى وترك المستحب ايضا خلاف الاولى انتهى **ملخصا** **باب الوتر والنوافل** جمع بينهما لاتحادهما في كونهما زيادة على الفرض ولتبوت الوتر بالسنة اولانه سنة مؤكدة في رواية (قوله الوتر واجب) هو قول الامام آخر وهو الظاهر من مذهبه وهو الاصح وعنه سنة مؤكدة وهو قولهما وعنه

فريضة وهو قول زفر ووفق انه فرض عملا واجب اعتقادا سنة ثبوتا على ما اشار الشارح  
 (قوله ويقضى) قال في الهداية بالاجماع واورد انه فرع وجوب الاداء فكيف يتصور على  
 قولهما واجب ان المراد اجماع الصحابة كما في الطحاوي واشير اليه في القمح ورد انه عدول عن  
 الظاهر واقول قد قرر في محله انه لا يتصور الخلاف بعد الاجماع يعني الاجماع مانع للخلاف اللاحق  
 قال في المحيط وجه القضاء على قولهما قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتر ونسيه فليصله اذا  
 ذكره اورد عليه ان ايجاب القضاء دون الاداء مما لم يعهد اقول يرد عليه قضاء سنة الفجر  
 قيا قبل زوال يوم على انه يجوز ثبوت الحكم بالحديث على خلاف القياس الا ان يقال الظاهر  
 ان الحديث خبر واحد وهو لا يخص النص القطعي (قوله لما كان بالسنة) اذ كون الدليل  
 سنة يوجب احتمال النقل وفي النقل يجب القراءة في كل ركعة فيجب فيه احتياطا يرد عليه  
 ان السنة ليست بموجبة للنقل ولا مناف للوجوبية ولا شك انه يجوز ثبوت الفرض ببعض السنة  
 كالتواتر فالاول لان وجوبه لما كان بالسنة الظنية او بالخبر الواحد لكن لما كان القراءة من  
 احكام العمل وكان الوتر فرضا عملا ينبغي ان يجري حكم الفرض في القراءة فلا بد من بيان  
 وجه وجهه حتى يتضح المرام لعل الوجه انه لما كان سنة عنده في رواية وعندهما مطلقا احتيط  
 حكم النقل (قوله فيقت) اي وجوبا لكن قبل معنى القنوت طول القيام لا الدعاء وقيل  
 الدعاء لا طول القيام هو الراجح والدعاء قبل مطلق وقيله مخصوص بما ذكر وقيل ان هذا  
 الدعاء سنة ويصلى فيه على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المفتي به نهر (قوله وفي الثالثة  
 قل هو الله احد) يرد عليه بما سبق ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين قبل هو مختص  
 بالقرآن القطعية والوتر ليس كذلك (قوله ونخضع لك) كما في أكثر النسخ قبل في نسخة  
 بخط المصنف الخنوع بالخاء المعجمة والعين المهملة الخضوع والذل وتحقق بالكسر بمعنى  
 الحق وتحقق بدال مهملة تسرع فان قرأ بمجسة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة كما في الدر  
 وفي النهر قبل ولا يقول الجد لكن ثبت في مراسيل ابي داود والكسرا صح وعن الصحاح  
 القمح صواب (قوله فاذا شرع الامام في الدعاء سكتوا) يعني اذا شرع بعد ما ذكر الى دعاء  
 آخر اي دعاء كان فقوله فيما يأتي والدعاء اللهم اهدنا الخ مبني على الاغلب الذي ورد الاثر  
 في حقه (قوله وقل رب اغفر) قيل ايراد لفظ قل اقتداء بالنظم الشريف (قوله دون غيره  
 الا لئلا) فيقت الامام في الجهرية وقيل في الكل على ما في الدر لكن في شرح المنية ويجوز عندنا  
 ان وقعت فتنة او بلية ان يقت في البحر قاله الطحاوي والمفهوم من البحر هو الاول (قوله وانترك  
 دليل النسخ) ولا يبعد ان يقال يجوز كون هذا القنوت لنازلة فتركه لتام امر تلك النازلة بل هذا  
 اولي من النسخ لان المصير الى النسخ انما يكون عند عدم التوفيق بوجه (قوله والترجيح بفقهاء  
 الراوى) كانه دفع لوهم انه كيف يتصور الترك وقد وقع في حديث انس الى ان فارق الدنيا فاجاب  
 ان ابن مسعود افقه من انس فرجح حديثه على حديثه وان المروى في حديثه حظر  
 وفي حديث انس اباحة والحظر يرجح على الاباحة او ان هذا دليل آخر مستقل (قوله حنفى  
 شافعي) الظاهر من النهر والبحر عدم الاختصاص بل العموم بنحو اقتداء الحنفى مثله كما في وتر  
 رمضان (قوله كالوكبر) خمسا (فائدة) خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول  
 وتكبير عيد وسجدة تلاوة وسهو واربعة لا يتبع زيادة تكبير عيد وجنازة وركن وقيام لخامسة  
 وثمانية تفعل مطلقا الرفع لتحريمه والثناء وتكبير انتقال وتسبيح وتسميع وقراءة تشهد وسلام  
 وتكبير تشريق (قوله بل يسكت قائما) مر سلا يديه (قوله لم يقت فيه) اي الى كوع اي مثلا

والا فوضع المسئلة لبس عليها فقط بل على القيام من الركوع ايضا ( قوله تابعه ) ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة ( قوله لم يقنت في الثالثة ) اما لو شك انه في ثالثة او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح ( قوله قبل الفجر ) قدمها حتى عن الامام بوجوبها وهذه ان ادى قاعدا بلا عذر لا يجوز والعالم المرجع للفتوى لا يجوز تركها مع جواز ترك سائر السنن وصرحوا بتأثيرها ويقضى الكفر على منكرها والسنة ان يقرأ فيهما بالكافرون والاحلاص ( قوله وبعد الظهر شرعت ) البعدية لجبر النقصان والقبليّة لقطع طمع الشيطان ( واعلم انه لو تكلم بين السنة والفرص لا يسقطها ولكن بنقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل ينا في الحرمة على الاصح ان اشتغل ببيع او شراء او اكل عاده وبلقمة او شربة لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها تناوله ثم ستن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الى آخر الوقت لا يكون سنة وقيل تكون كما في النهر مع الدر ( قوله اربع قبل العصر ) وان شاء اتى بركتين ( قوله وبعده اى العشاء ) اورد عليه صاحب القمح بان ذلك بحديث عائشة رضی الله تعالى عنها وعن ابويها قالت بعد السؤال عن صلوة عليه السلام ماضى العشاء قط فدخل بيتي الا صلى فيه اربع ركعات وهذا مشعريا مواظبة وذا دليل السنية اجاب البحر ان نقل المواظبة معارض بحديث ابن عمر رضی الله عنهما صليت معه عليه السلام فصلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء لا يخفى ان السنة ما وقع في فعله اكثر يا مع الترك قليلا وحديث عائشة يدل على الاكثرية وحديث ابن عمر على الاقلية المتروكة لانه ان لم يترك اصلا لم يترك وجوب والحاصل ان المراد من المواظبة ما يكون اكثر يا لا كليلا فلا تعارض فالجواب لا يدفع الاشكال ( قوله وست ايكسب من الاوابين المشاره بقوله تعالى انه كان من الاوابين خفورا ) قوله بتسليمية او تسلمتين او ثلاث الاول ادوم واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمية واحدة اختار الكمال نعم على ما في الدر بل النهر ( قوله لان ما لا دليل عليه لا يثبت ) هذا غير ما ذكر في الاصول من الحجج الفاسدة ان ما لا دليل عليه يجب نفيه ( قوله اى اربعة اربعة ) قيل الظاهر اربع اربع ( قوله وفي الليل مثنى مثنى ) قيل وبه يفتى ( قوله وفي البواقي يصلى ) وقيل لا يأتى في لكل وصححه في الفنية كذا في الدر ( قوله وطول القيام اولى ) في البحر عن الطحاوي انه قول محمد وصححه في البدائع وفي الدر عن المعراج انه مذهب الامام وقول محمد افضلية كثرة السجود وعن المجتبى معزيا لمحمد فقط وظاهر البحر ان افضلية كثرة الركوع قول محمد وهو مختار عنده بدليل ان القيام وسيلة الى الركوع والسجود فلا يكون افضل من المقصود وقولهم ولان القراءة تكثر بظول القيام الح لا يفيد الافضلية لانها مع اختلاف في ركبتها ركن زائد وهما ركان اصليان اجماعا وان القيام قد يخلو عن القراءة في الفرض ولان السجود غاية التواضع والعبودية واما قوله عليه السلام افضل الصلوة طول القنوت فعارض بقوله عليه السلام كما في مسلم عليك بكثرة السجود وفي آخر اعنى على نفسك بكثرة السجود وفي آخر اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد واورد عليه النهر من وجوه اما اولا فلان القيام وان كان وسيلة الا ان قراءته وان بلغ كل القرآن فرض واما ثانيا فلان كون القراءة ركنا زائدا مما لا اثر له في الفضيلة واما ثالثا فلان خلو القيام عن القراءة انما هو في الفرض والكلام في النقل اقول الكل منظور فيه اما الاول فلان الظاهر ان المقصود وان قليلا افضل من الوسيلة وان طويلة

على ان في كثرة السجود كثرة القروض كالركوع والسجود والقعدة الاخيرة مع ما تضمنت من الواجبات والسنن والمستحبات التي لا يكاد ان يحصى واما الثاني فلان العلة لبست مجرد الزيادة بل كونها اختلافا وكونهما اتفا قيا مأخوذ في العلة على ان الظاهر ان الركن الاصلى راجح في الفضيلة على الزائد واما الثالث فلان خلو القيام عن القراءة في الجنس كاف على ان خلو كل صلوة عن تطويل القيام بالاكْتفاء بما يطلق عليه ادنى القيام كاف للمقصود واقول ايضا ان كان للدراية فيه مجال فلا شك في افضلية كثرة السجود ان في تطويل القيام زيادة فرض واحد فقط واما في تكثير السجود ففي كل شفع فرائض وواجبات وسنن ومستحبات موجودة في تمام مطلق الصلوة لعل لهذا اختار صاحب التنوير جانب كثرة السجود الداعي الى هذا التفصيل هو البحث الجارى مع الاستاد الوالد روح الله روحه وطاب ثراه وجعل الجنة مثواه كان من عادته تطويل القراءة في التهجد فقلت بكثرة السجود فردنى بما في الكتاب فقا بليت بما ذكر من الدراية فبالاخيرة قال اصنع ما شئت اما انى فلا افرغ من وظيفتى ولا ابالى ما قلت ثم وقفت بنحو ما ذكر في النسخ ثم في البحر ثم في النهر والبحث عليه تحية المسجد اى تحية رب المسجد (قوله واداء الفرض في اداء غير الفرض اولى) ولو بلا نية وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا كما في البحر وفي الدر من لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول ندبا كلمات التسبيح الاربعة اربعا لعلها سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله اكبر هي احب الكلام ومن افضل الاوراد لجمعها جميع معانى انواع الذكر من توحيد وذكروتنزيه وصنوف اقسام الحمد والثناء ومشيئة الى جميع الاسماء الحسنى وهي الباقيات الصالحات جامعة للمعارف الالهية على ما فصل في المناوى الكبير شرح جامع الصغير (قوله بعد الوضوء) اى قبل الخفاف كما في الشرنبلالية (قوله في الضحى من بعد الطلوع الى الزوال) ووقتها المختار بعد ربع النهار وفي المنية اقلها ركعتان وفي النهار اربع واكثرها اثني عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما في النهر على الذخائر لثبوته بفعله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط قال في الدر هذا لو صلى الاكثر بسلام واحد اما لو فصل فكلما زاد افضل كما افاده ابن الحجر في شرح البخارى ومن المندوبات ركعتا السفر والقنوم منه وصلوة الليل واقلها على ما في الجوهرة ثمان ولو جعله اثلاثا فالأوسط ولو انصافا فالأخير واحياء ليلالى العشر الاخير من رمضان والاولى من ذى الحجة والى العيدين ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم وركعتا صلوة الحاجة وقبل اربع وفي الحاوى انها اثني عشر بسلام واحد قال في الدر بسطناه في الخرائن اقول وكذا في الحصن الحصين (قوله وواجب في الاولين) قبل فرض وصح في نحو التحفة (قوله ولو عند الطلوع) في ظاهر الرواية الافضل قطعها وان اتى فقد اساء كما في البحر عن البدائع ثم قال فيه وينبغي كون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما ولبس بابطال للعمل لانه ليؤديه على وجه اكل وعنه انه لا يلزمه بالشرع (قوله قضى ركعتين غير مؤكدة) قاله في الدر عن الحلبي وغيره (قوله صلى اربعا) اى مثلا كما نقل عن الشريج صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافا لمحمد ويسجد للسهو ولا يثنى ولا يتعوذ قال في الدر فليحفظ (قوله ومع ذلك لا تفسد) لانه بقيامه جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة (قوله قياسا) اى قياسا خفيا يعنى استحسانا والا فالظاهر من قوله كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول كون الفساد قياسا كما صرح به

بعضهم (قوله قاعدا لا مضطجعا الا بعذر) لكن فضل القعود بلا عذر نصف فضل القيام واما بالعذر فسيان في الفضل ثم لم يذكر المصنف كيفية القعود للاختلاف اذ عند ابي حنيفة يخير بين القعود والتربع والاحتباء على ما في الذخيرة والنهاية ونقله الكرخي عن محمد وعند ابي يوسف يَحْتَبِي وعنهما يتربع ثم قال ابو يوسف محل القعدة عند السجود وقال محمد عند الركوع وعن زفر انه يقعد في جميع الصلوة كما في التشهد قال ابو الليث وعليه الفتوى واختار خواهر زاده الاحتباء والاحتباء ان يتصب ركبتيه ويجمع يديه عند ساقيه وفي الخلاصة عن الامام ثلاث روايات فحيثما الافتاء على احدى الروايات بلا حاجة الى اضافة الى زفر كذا في البحر (قوله وان شرع فيه قائما كره) والاصح عدم كراهته ايضا كما بسط في البحر ولبس من باب بناء القوي على الضعيف لان القعود والقيام في النفل سواء (قوله ويتنفل راكبا) بلا اشتراط طهارة الدابة نفسها وسرجها وهو الاصح الذي عليه الاكثر وظاهر الرواية (قوله يتنفل اشتراط السفر) يعني لا يختص بالمسافر بل يجوز للمقيم الذي يخرج الى بعض النواحي لبعض حاجة (قوله والجواز عطف على الاشتراط) يعني يتنفل الجواز في المصر وعند ابي يوسف لا بأس به وعند محمد جائز مع الكراهة على ما في الخلاصة (قوله ولو الى غير القبلة) ولو قال الى اى جهة توجهت دابته كما في الكنز لكان اولى لحصول اشارة الى اشتراط سير الدابة بنفسها بلا تسيير الراكب لكن في النهر استدراكا على من اطلق الحكم في ذلك ان ذلك انما يكون كذلك اذا كان عملا كثيرا والا كان يحرك رجله او ضرب دابته فلا بأس به (قوله انقطع عنه النافلة) وفي اقل النسخ القافلة ولكل وجهة (قوله التراويح) لم يذكرها في سلك السنن المؤكدة قبل التوافل لكثرة شعبهما واختصاصها بحكم (قوله وهي سنة) خافي القدوري من استحبابها لبس مصروفا الى نفس التراويح بل الى جاعتها كما في البحر تبعاعا على العناية ردا على الهداية على فهمد على استحباب نفسها ونقل النهر بحثا من الحواشي السعدية عليه ان القدوري لسكوته عن حكم نفس التراويح صرف الى مجموع نفس التراويح واجاهاها ويمكن ان يحمل وجه سكوته على ظهور سنية نفسها على ان كونها سنة لما ثبت بالحجج وصح عند الكل واحتمل عبارته ذلك ولو باحتمال خفي كان الحمل عليه اولى من الحمل على ظاهر العبارة الذي يوجب الحمل على خلاف الاصح بل حكى في شرح المنية الاجماع على سنيها (قوله وللجماعة في المسجد) في الدر عن الحلبي كل ما شرع بمجاعة فالمسجد فيه افضل (قوله لا يقضى فلو قضاها) كان نفلا مستحيا ولبس بتراويح (قوله لكل ترويجة تسليتان) فلو بتسليمة واحدة ان لم يقعد نائب عن واحدة وهو الاصح المفتى به والا فغن ثنتين ان يعتمد يكره والا على الاصح كما في النهر (قوله قدر ترويجة) ويخبرون بين تسبيح وقراءة وسكوت و صلوة فرادى نعم تكرر ركعتين بعد كل ركعتين قال الزباجي انها مستحبة وقال في البحر ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لانه فيه اظهار التكاسل في الصلوة والنشبه بالمافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى (قوله ويزيد على التشهد الصلوة) الا ان يمل القوم كذا في النسخ هذا مخالف لما في الكتب من انه يزيد على التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوة ويسوغ الاكتفاء باللهم صل على محمد لانه الفرض عند الشافعي اوسنة لا يترك للجماعة ويترك الدعوات كما في البحر والتوير والد ر ثم افها تكرر قاعدة الزيادة تأكدها حتى قيل لا تصح الا بعذر (قوله والسنة الختم مرة) وعند عدم الحافظ اختار



بعضهم قدر الختم نحو ان يقرأ في كل ركعة عشر آيات نحو والضحي وكون الختم مرة سنة  
ومرتين فضيلة وثلاثا افضل (قوله وقيل الافضل في زماننا) في البحر والنهر عن المحيط  
الافضل في زماننا عدم الختم لان تكثير الجماعة اولى من تطويل القراءة وعن المجتبي يفتي  
في زماننا بثلاث آيات قصار او طويلة لان ذلك في الفرض احسن ولم يسيء علي ما روى  
الحسن عن الامام فظنك بالتراويج وعن التجنيس انه اختار بعضهم سورة الاخلاص في كل  
ركعة وبعضهم بسورة الفيل اى البدأ منها وفي الدر فضاءل رمضان للزاهدى افنى ابو الفضل  
الكرمانى والوبرى انه اذا قرأ في التراويج الفاتحة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما بآية  
فهو جاهل (قوله ولا يصلى تطوع بجماعة) في النهر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذا لمانع  
وفي البرازية يكره الاقتداء في رغائب وبراءة وقدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام  
بالجماعة لكن لا ينبغي ان يتكلف لامر هذا المكروه كما في الدر لكن بعض مشايخنا كما في  
اللبث مع عامة المتصوفة على الرخصة في ذلك واجمع اهل الحديث على انكار اصل  
هذه الصلوة ❦ قوله بآباد راء الفريضة ❦ شروع الى الاداء الكامل  
الذى بالجماعة وقيل حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل او رد  
عليه بان عاداتهم فيه ليس وضع الباب له بل بنحو مسائل منشورة او شتى ويمكن دفعه بان  
مسائلها وان تفرقة في ذواتها لكنها متقاربة في اوصافها يشير اليها قوله تتعلق بالفرائض  
(قوله لانها تحل القطع من الحلال) اى السجدة مانعة للقطع الكائن للاكمال فالضمير للركعة  
المقيدة بالسجدة وفي بعض النسخ لانها ليست بحل القطع فالضمير الى تلك الركعة ايضا  
اكن الحاء مهملة حيثئذ وفي بعضها لانها تحل القطع فالضمير للركعة الغير المقيدة بالسجدة  
(قوله قطعها واقتدى ان لم يسجد آه) تحريز هذا الكلام من شرع في فرض منفردا فاقيم  
فان لم يسجد في الاولى يقطع مطلقا ويقتدى وان سجد وهو في الثاني والثلاثى كالفجر والمغرب  
يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم ولا يقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم  
شفعا ويقتدى ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا الا في العصر ففي تقرير المصنف نوع  
اخلاق (قوله لانه ان لم يقطع) تعليل المقدور هو انه لا يتم شفعا في غير الرابع كما في الرابع لانه ان تم  
شفعا في الثاني تم صلوته فلا يمكن الاقتداء وان في الثلاثى فوجد اكثر صلوته وفيه شبهة  
الفراغ الخ (قوله والسارع في النفل لا يقطع) ويتم ركعتين كما في الدر (قوله وقيل يتمها اربعا  
على الراجح) خلافا لما رجحه الكمال (قوله لبس للاكمال) بل للابطال (قوله لا يخرج من  
مسجد) لانه مكروه تحريما للنهي (قوله اذن فيه القيد اتفاق) وارد على الغالب والا فالكراهة  
حاصلة بدخول الوقت وان لم يؤذن (قوله الامقيم جماعة اخرى) وكذا الى مسجد استاذ  
لدرسه اولسماع الوعظ والحاجة ومن عزمه ان يعود كما في النهر (قوله والامصلى الظهر  
والعشاء مرة) اى وحده فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (قوله فان له الخروج) بل يجب لان  
كراهة مكثه بلا صلوة اشد على ما في النهر (قوله لكراهة النفل بعد هافيه) لان تلك الكراهة  
انما هي بعد الاوليين فقط واما وجه الكراهة في المغرب فلزوم مخالفة الامام او النفل بثلاث وهو  
مكروه تحريما وما في شرح جامع الصغير لقاضيخان من الحرمة فرد عليه بان الوتر ثلاث مع انه  
نفل عندهما فكيف يكون حراما فلو اقتدى في المغرب اتمها اربعا آتيا بركعة اخرى فقد  
في الثالثة اولا استحسانا فلو سلم معه قبل فسدت وقيل لا وبه اخذ السرخسي كما في النهر

ومن المضمرات لو اقتدى فيه لاساءة وعن القهستاني ان كراهة النفل بالثلاث تنزيهية  
 (قوله في الفجر) اي ركعتي الفجر (قوله بترك السنة) ولو قيد الثانية منها بالسجدة على ما في النهر  
 (قوله ومدرک رکعة) علم من كلامه هذا انه لو رجا ادراكه في التشهد قطعها وهو ظاهر المذهب  
 وقيل هو كادراك ركعة واعتمده صاحب النسخ والشرنبلالي تبعاً للبحر لكن ضعفه في النهر  
 فلورجا الادراك في الثانية لا يتركها سواء شرع المؤذن في الاقامة او لا في البدائع من كراهة  
 التطوع عند الاقامة لانها ماته لا يرى صلوة الجماعة فاورد عليه ابن امير الحاج بزوال  
 هذه التهمة بشروعه فيها بعد الفراغ من السنة (قوله من يتوقع) بغلبة ظن (قوله صلى السنة  
 عند باب المسجد) ان وجد مكاناً والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ويكره  
 مخالطاً للصف مخالفاً للجماعة وفي خلف صف بلا حائل بينه وبين الصف كالاسطوانة  
 والاول اشد كراهة وفي النهر والبحر عن المحيط لو صلى السنة في خارج المسجد والامام  
 في الداخل اختلف في كراهته فاذا اختلف المشايخ فيه كان الافضل ان لا يفعل ثم قال في النهر  
 هذا يفيد تنزيهية الكراهة (قوله وان فات عنه الركعة الاولى) هذا مختص بالفجر اذ في الغير  
 لا يأتي بها مطلقاً الا اذا امكنه الادراك في الركعة الاولى على ما في الزيلعي وسبشير (قوله  
 قبل الزوال) الظاهر من السوق انه في الشرح كما في رسم عامة النسخ فلا تقرب اذ مسألة  
 المتن مطلقة واللازم من الدليل مقيد وهو الحق فالاولى في المتن الاتباع قبل الزوال (قوله وفيما  
 بعد الزوال) يفهم منه انه لا خلاف فيما قبل الزوال هذا وان وقع مصرحاً في البحر لكن رد  
 عليه في النهر باثبات كونه اختلفاً ايضاً (قوله واما اذا فاتت بلا فرض) وما قيل يشرع فيها  
 ثم يكبر للفريضة اثم يقطعها ويقضيها فردود بان درء المفسدة اولى من جلب المنفعة (قوله  
 يتركها ان خاف فوت ركعة) ويقتدى قبل شفعه وبه يفتي وقيل الاصح تقديم الشفع (قوله  
 فلا يقضى غيرهما) نحو ما قبل العشاء لانه مندوب (قوله فضل الجماعة) ولو بادراك التشهد  
 اتفاقاً لكن ثوابه دون المدرک لغوات التكبيرة الاولى كما في الدر (قوله لان للاكثر حكم الكل)  
 وضعفه في البحر بما اتفقوا عليه في حلقه لا ياكل هذا الرغيف فانه لا يحنث الا باكله (قوله  
 فالاولى ان لا يصلي بها) لكن لا يدل على الاختلاف لعل وجه التدبر هذا (قوله يعني ان من  
 فاته الجماعة) في كون هذا التفسير شرحاً لهذا المتن خفاً بل ما يصلح له قوله الاتي الا اذا  
 ضاق الوقت فالاولى ان يجعله اصلاً في التفسير ثم يذكر ذلك كالتابع والتضخيم كما في النهر  
 (قوله وان فاتته الجماعة) وفي الدر ثم قول الدر وان فاتته الجماعة مشكل بما مر فتدبر اقول  
 لبس المراد ان السنة لا يترك لاجل الجماعة حتى يلزم الاشكال بما مر بل المراد يأتي بالسنة  
 من لا يأتي بالجماعة لفوت المشاركة فيه اي في الركوع هذا من قبيل الاخراج على مخرج العادة  
 والا فالشرط هو المشاركة في جزء من الركن لان ذلك بعينه ولهذا لو ادرك الامام في القيام  
 ولم يركع معه فانه يصير مدرکاً لها فيكون لاحقاً فأتى بها قبل الفراغ ثم انه متى لم يدرك الركوع  
 تجب المتابعة في السجدة وان لم يحسبها له ولو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام  
 قام واتى بركعة فصلوته نامة وقد ترك واجبا كما في النهر عن الجنبس (قوله جاز) مع الكراهة  
 (قوله خلافاً لفر) فان عنده لا يصح اذا لم يعده (قوله لوجود المشاركة) تعليل لنا لا لغير  
 قوله باب قضاء الفوائت \* لم يقل المتروكات حلاً للمسلم على  
 الصلاح اذ التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو

وخوف القابلة موت الولد لانه عليه الصلوة والسلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل  
الواجب في وقته وبالتحرمة فقط في الوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي والاعادة  
فعله مثله في وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهة التحريم تعاد اي وجوبا  
في الوقت واما بعده فندبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتى  
قبل الظهر مجاز كذا في الدر (قوله وكذا ان كان البعض) فائنا والبعض وقتيا لعل تفسير  
المقصود بملاحظة قوله اداء وقضاء (قوله ولا ترتيب بين الفروض والسنن) يشكل بسنة  
الصحيح اداء وقضاء (قوله من نام عن صلوة) لا يخلو دلالة هذا الحديث على تمام المقصود  
عن خفاء فالاولى ان يجعل الاصل نحو ما في البحر من قضاء صلى الله تعالى  
عليه وسلم يوم الخندق اربع صلوات مرتبة سيما العصر مع المغرب في المغرب الذى  
يكراه تأخير تحريما وقد قال عليه السلام صلوا كما رأيتموني اصلى والامر للوجوب  
(قوله موقوفا) فسره بقوله ان ادى سادسا وفيها يقال صلوة تصحح نجسا واخرى  
تفسد نجسا فالصحة هي السادسة قبل قضاء المتروكة والمفسدة المتروكة التى تقضى قبل  
السادسة (قوله فسد وصف الفرضية) فيكون نفلا (قوله وله في القول الى آخره) يعنى  
الحجة له ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة حاصله تلك الملاحظة في القول بفساد  
الخمس فتأمل ثم انه لا يعرف لهذه المقدمة فائدة معتدة بها في اثبات ذلك المقصود بل الظاهر  
اختصاص ارتباط المقصود بما بعدها من قوله وفي القول بالتوقف (قوله لم يصح الجزم)  
جواب لما (قوله مستندة) اى على طريق الاستثناء وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ما تقدم  
كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب (قوله ويسقط الترتيب) بين  
الفائتة والوقوتية (قوله ستة من الفروض) الاعتقادية (قوله وقت السادس) اى على الاصح  
(قوله والاصل فيه) هذا انما يكون اصل لذلك اذا كان معنى قوله فقضى الصلوات وكذا معنى  
فقضاءهن القضاء قبل الوقوتية وكذا معنى قوله فلم يقضهن لم يقضهن قبل الوقوتية  
بل قضاءهن بعدها وليس كذلك بل المراد القضاء مطلقا في الاول وعدم القضاء  
مطلقا في الثاني على ما هو الظاهر من عبارته ودل عليه عبارته فيما سبقتى وعبارة الاصوليين  
في بحث الانغاء من العوارض السماوية على ان في تقريره خفاء سيما الاول الا ان يقال وجه  
الاستدلال انه لما كان التكرار في الانغاء مؤثرا في سقوط الوجوب والاداء للتخفيف جعل  
التكرار هنا مؤثرا في سقوط الترتيب لذلك ايضا كما يشعره قوله فدل ان التكرار معتبر في التخفيف  
(قوله حيث ثبت ان عليا) وكذا قوله وعمار بن ياسر وقوله وعبد الله بن عباس انما يصلح  
حجة اذا شاع فيما بين سائرهم وسكتوا مسلمين اجاعا ولم يعلم اتفاقهم واختلافهم عند بعض منا  
دون بعض والتفصيل في بحث مذهب الصحابي من باب السنة (قوله بضيق الوقت) المستحب  
كما في الدر (قوله يقضى الوتر ويؤدى الفجر) فيه اشارة الى ان سنة الوقت يترك لقضاء الفائت  
اصل الترتيب واجب والواجب مقدم على السنة وفيه اشارة الى انه يترك السنن الحاصلة في ضمن  
انفرائض لذلك الضرورة الا ان يفرق السنن الخارجية والصدورية لكن لم نطلع (قوله يصلى  
الظهر والمغرب) فيه اشارة الى لزوم الترتيب بين الفوائت ايضا حيث قدم قضاء الظهر  
على قضاء العصر واما تقديم الوتر في الفصل الاول فلعدم تحمل الوقت للفائت السابق  
وفيه اشارة الى اعتبار تلك الضرورة في سقوط الترتيب بين الفوائت (قوله يقضى الوتر ايضا)

قيل لو قال يعيد الوتر لكان اظهر لان الكلام في عدم خروج الوقت ثم انه قال في الدر عن المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاري (قوله وهو ذاكر الظهر) ان اريدانه ذاكر لفساد الظهر فقوله اذ لا فائدة عاينه في ظنه ثم وان اريدانه ذاكر لنفس الظهر فلا حاصل له يعتد به اذ لا معنى لتذكر نفس الظهر (قوله الى العلة) بسبب قضاء البعض (قوله اذا كثرت الفوائت) فلو لم يكن كثيرة فلا يحتاج الى اتعيين اذ اتعيين لتمييز الاجناس ونية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة (قوله وينوي ظهر يوم كذا) وما نقل عن المحيط ان تعيين اليوم بالنية انما هو لصاحب الترتيب واما عند كثرة الفوائت يكفيه نية الظهر مثلاً لا غير فقل انه مشكل مخالف لما عليه الاعتماد (قوله ففرضي يوماً ولم يعين) او عين فاخطأ بان كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر جاز فالاولى ان يسير اليه وقد يوهم عبارته عدم الجواز في هذه الصورة فلا ينبغي ان يطلع عليه اذا ظهر الفسق فسق والذي يفهم من سوق عبارته ان معروفا بترك الصلوة فالاولى ان يظهر القضاء ليعلم توبته وانابته (فروع) يجوز تأخير الفوائت وان وجبت على الفور لعذر السعي على العيال وفي الخواجج على الاصح وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان موسع وضيق الحلواني كذا في المجتبي ويعذر بالجهل حربي اسلم ثمه ومكث مدة فلا قضاء عليه لان الخطاب انما يلزم العلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضى مرتد ما فاتته زمنها ولا ما قبلها الا الحج

باب صلوة المريض \* من اضافة الشيء لفاعله او محله

قيل مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه اجلي من قولنا انه معنى يزول بحملوه في بدن الحي اعتدال الطبائع الاربع فيقول الى التعريف بالاخفى (قوله اذا تعذر عليه القيام) اي كله اي تعسر اذ ليس المراد عدم الامكان بل ان يلحقه بالقيام ضرر على الاصح وعليه الفتوى كافي النهر (قوله او يجد للقيام الماشددا) وكذا الوصل فائماً سلس بوله او تعذر عليه الصوم (قوله قعد ولو مستنداً) الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار (قوله كيف شاء على الاصح) عن الامام كافي النهر عن البدائع لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيئة اولى وقال زفر كالتشهد في غير حالة تشهد وعليه الفتوى كافي الخلاصة وقد سبق في المتفل على بعض القيام ولو متكاً على عصا او حائط (قوله وان تعذر را) لبس عذرهما شرطان بل تعذر السجود كاف (قوله اومى) هكذا في النسخ وفي التوير اوما قال في الدر هو بالهمزة لكن الظاهر هنا بصيغة المجهول (قوله افضل من الائمة قائماً) لقربه للارض (قوله اخفض من ركوعه) اي وجوباً ولا يرفع فانه يكره تحريماً (قوله ولو رفع اليه شيء) كالعود والوسادة (قوله وخفض رأسه) اراد به ان يخفض للركوع وللسجود ولكن اخفض من الركوع (قوله او يسجد على ما لا يجد حجمه) فانه لو وجد حجمه لزم ان يكون سجدة حقيقة والركوع بايماء ولم يجتمع ايماء الركوع مع نفس السجود فلا يجوز (قوله والا فلا) الظاهر اي وان لم يوجد الخفض او وجد السجدة على ما فيه حجم فلا يجوز وقد عرفت آنفاً انه ان وقع السجدة على ما فيه حجم لزم اجتماع ايماء الركوع مع اتيان نفس السجدة وعليه يحمل قول الزيلعي وكان ينبغي انه لو كان ذلك الموضع ليصح السجود عليه كان سجوداً والا فإيماء انتهى (قوله كان سجوداً) اي فلا يجوز حيث دفع عنه بحث النهر بان خفض الرأس في الركوع ايماء ومعلوم انه لا يصح السجود دون الركوع وبه كان يندفع ما يقال ان هذا

لبس من مسائل الباب ولم نجد هنا من كلام أحد من أصحاب المتون والسروح (قوله وان  
 تمذروا لو حكما) بان كان اوقعد لنزع الماء من عينه فامره الطبيب بالاستلقاء (قوله ورجلاه  
 نحو القبلة) غير انه ينصب ركبتيه لكراهة مد الرجل نحو القبلة ان قدر كافي النهر (قوله ويمكن  
 من الائمة) وليصير وجهه الى القبلة ثم انه قصر الائمة على الاستلقاء لعله بناء على ظاهر الحديث  
 وقد وقع في نحو الكنز بعد قوله اوما مستلقيا او على جنبه وفسره بالامان والايسر وجهه  
 الى القبلة بل رجع ذلك برواية عن الامام على الاول عند القدرة اليهما وما في القنية من انه  
 لا يجوز الثاني عند القدرة على الاول على الظاهر فقد قال في النهر انه شاذ فالاولى ان يشير اليه  
 وان لا يورد العبارة على وجه يوهم خلاف الراجح والتزام الشاذ (قوله فيه اشارة) الى انه  
 لا يسقط ولو كثرت لكن ان فهم الخطاب هذا وان كان موافقا لتصحيح الهداية لكنه مخالف  
 لتصحيح قاضيخان والبدايع من سقوط القضاء ان زادت على يوم وليلة قال في الخلاصة وهو  
 المختار وفي الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولذلك اختاره في التوير وعمله في الدر  
 بان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وقال وافاد بسقوط الاركان سقوط الشرائط عند  
 الفجر بالاولى ولا يفيد في ظاهر الرواية بدائع وقال في التوير ولو اشتبه على مريض اعداد  
 الركعات او السجودات لنعاس يلحقه لا يلزمه الاداء وفي الدر ولو اداها بثلثين غيره ينبغي ان يحزبه  
 كذا في القنية (قوله لما روينا) لا يخفى ان ظاهر الحديث يتناول الائمة بنحو ما ذكر اذ قوله فعلى  
 فقاه يوحى ائمة لا يوجب الاختصاص بنفس الرأس الا ان يقال الائمة لغة مختص بالرأس على  
 ان هذا الحديث يفسر بآخر الحديث الاول هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لذلك المريض  
 والافاوم برأسك واجعل سجودك اخفض ولا يتحقق زيادة الخفض بنحو العين كما في النهر  
 او يقال المراد من المروي هو الاول لكن بملاحظة آخره هذا فالصواب ان لا يقطع الحديث  
 بل ينقله بتمامه (قوله لانه بناء ادنى) وعن الامام انه يستقبل والصحيح هو الاول لان بناء  
 الضعيف على القوى اولى من اتيان الكل ضعيفا (قوله يني قائما) خلافا لمحمد (قوله لان  
 اقتداء الراكم) قيل للزوم بناء القوى على الضعيف لعل عدم تعرضه لايها م نقضه  
 ببعض ما ذكر آنفا (قوله ان اعبي) اى تعب لازم ومتعد يقال اعبي الرجل في الشيء اذا تعب  
 واعياه الله (قوله وبغير عذر جاز) وكرهه والاصح عدم الكراهة مطلقا على ما ذكره الكمال وغيره  
 وفي النهر ان الاصح ما قاله فخر الاسلام انه يكره الاتكاء بلا عذر دون القعود لان الاتكاء سوء ادب  
 بخلاف القعود على هيئة فاعليه الشارح خلاف الاصح (قوله وعبد الله بن عمرو) وفي قضاء  
 الفوائت اورد بدله عبد الله بن عباس فافهم (قوله لا ما نقل عن ابي يوسف) اورد عليه  
 بما في الهداية اعتبار الزيادة من حيث الاوقات عند محمد ومن حيث الساعات عندهما ويمكن  
 دفعه بما في النهر الكثرة معتبرة اوقاتا عند محمد وهو الاصح وساعاتا عند اثنان وهو رواية عن  
 الامام اذا المفهوم ان رواية الامام خلاف الظاهر والمشهور فصل التوفيق بادنى عناية  
 (قوله لاصلوة عليه) بخالفه ما في التوير واوقطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه  
 جراحة صلى بغير طهارة وتيمم ولا يعيد هو الاصح \* فروع \* امكن للفريق الصلوة  
 بالائمة بلا عمل كثير لزم الاداء والا لامر يرض تحته ثياب نجسة وكلما بسط شيء تجس  
 من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتجسس الا انه يلحقه مشقة يتحرر يكره  
 \* باب الصلوة على الدابة \* الاولى ان يتم هذا البحث في باب التوافل عند قوله وينقل راكبا

كما فعله بعضهم (قوله خارج عمران) بضم العين جمع عامر والضمير في مقامه الى المسافر (قوله جاز فيه التطوع) فيه نوع استدراك بما ذكر قبيل التوايح في باب النوافل (قوله اذا سيرها راكبها) هذا ان يعمل كثير والافقد سمعت من النهر ووقع ايضا في الدر انه لو سيرها بعمل قليل لا بأس به (قوله بلامعين) ولو حضر المعين اذ قدرة الغير لا تعتبر (قوله وينزل للوتر) اي عند الامكان وكذا سائر الواجبات بل وكذا سنة الفجر كما في الدر \* باب الصلوة في السفينة \*

(قوله الاصل فيها ما روى) في كونه اصلا بالنسبة الى جميع ما ذكرهنا خفاء يظهر عند التطبيق (قوله وعن سويد بن غفلة) المفهوم من الاول الصلوة قاعدا الا عند الفرق سواء كانت السفينة جارية اولا والمفهوم من هذا اختصاص القعود بالجران والقيام بعده الا ان يعتبر تفسير جهة كل منهما جهة الاخر وتقيده كذلك (قوله يتوجه المصلي) هذا ليس بما يعلم من الاصل السابق بل من بقاء الشرط الاصلى فايرادها هنالك لدفع توهم سقوطه كالقيام اذ سقوطه بالنص المقصور على مورد له لكن الظاهر من عبارته هو الاطلاق والذي يقتضيه قاعدة الشرع التقييد بالامكان وعدم العذر كما يوحى اليه (قوله لانه يمكنه الاستقبال) وانه اكثرى لا كلي (قوله لف ونشر) فالجزء الاول من النشر اعني قاعدا يختص بقوله القادر على القيام وهو اللف والثاني اعني فيها يختص بقوله والقادر على الخروج كما يصرح به (قوله اي القادر على القيام) فقد ظهر انه من قبيل اللف والنشر المرتب تركه لظهوره اول تبادره عند الاطلاق (قوله بمعنى ان القضاء لا يلزم) الظاهر ان الداعي الى هذا التفسير هو مضمون قوله ولكنه ترك الافضل ومع هذا لا يعلم له وجه حسن واو قال بدله ولكنه اساء كما في بعض الكتب يكاد ان يكون حسنا (قوله واسوداد العين) اي دوران الرأس (قوله ولكنه ترك الافضل عند عدم العجز) وعندهما عدم الجواز بغير عذر قال في الدر عن البرهان وهو الاظهر وفي النهر وهو القياس (قوله في المربوطة في الشط) والمربوطة بلجة البحران الريح يحركها شديدا فكل لساثة والا فكل واقفة (قوله الا ان يدور رأسه) الظاهر من بعض الكتب عدم جواز القعود مطلقا واتفاقا والظاهر هو هذا اذ ليس ضرورة له في الشط لا مكان الخروج بلا تعب بل في الهداية وغيرها الجواز قائما في مربوط الشط استقرت على الارض اولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث امكنه الخروج الخاقا لها بالذات كما في النهر (قوله الا ان يقتربا) لعل ان مجرد الاقتران لبس بكاف بل لا بد من كونهما مربوطين على ما ظهر عن بعض الكتب \* باب المسافر \*

اي صلوة المسافر تركه لان فهمه مما سبق من قبيل اضافة الشيء الى شرطه او محله جمعه اسفار سمي به لانه يسفر اي يكشف عن اخلاق الرجال (قوله بيوت مقامه) اورد انه يعطى عدم اشتراط مجاوزة القناء ولبس كذلك بدليل الحاقهم القناء بالمصر في جواز الجمعة فيه واجيب بان ذلك انما هو من حوايج اهل المقيمين لا مطلقا والحق ما في الخاتمة انه ان كان بين القناء والمصر اقل من غلوة وليس بينهما من مزعة يشترط مجاوزته والا لا هل تعتبر مجاوزة عمران المصر كما في قاضيخان وكذا الحكم في رجوعه من السفر (قوله اعم من البلد والقرية) لعل وكذا المكان التي يسكن اهل الاخبية في البادية (قوله جمع البيوت) اي مضافا الى المقام والا فجرد الجمع لا يدل على المقصود اذ عند مجاوزته ثلاثة بيوت يصدق عليه الجمع واما مع الاضافة فيحصل ما ذكره بما قرر في الاصول من كون الجمع



المضاف من الفاظ العموم ( قوله قاصدا ولو كافرا ) ومن طاف الدنيا بلا قصد لا يقصر بخلاف الصبي فلو بلغ في وسط الطريق والباقي اقل من ثلاثة لا يقصر والكافر اسلم كذلك يقصر ( قوله في ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة ) قال في البحر هل يشترط سفر كل اليوم الى الليل والصحيح عدمه حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم في الثالث كذلك فانه مسافر ونبعه في النهار والدرفاههم ثم الاعتبار بالايام هو الصحيح وعامة المشايخ قدره بالفراسخ احد عشر فرسخا او خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر كما في النهار عن الداية ( قوله ولكون الليالي من اوقات الاستراحة ) اي اذا خلى عن الموانع وطبعه ان يكون كذلك او هو كذلك في الاعم والاغلب وحكم الشرع في الاكثر على الاكثر فلا يرد ان السير والاستراحة مختلف باختلاف الازمان والامكنة والاشخاص اذ قد يستراح في النهار ويسار في الليل ( قوله ولو عاصيا ) لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية ( قوله قصر الغرض الرباعي ) لو قال صلى الغرض الرباعي لكان اولى اذ كونه قصرا مجاز لان فرض المسافر ركعتان لا يجوز له الاتمام ( قوله اذ لا قصر في السنن ) بل يأتي السنن في امن وقرار وعدم محجة والا لا هو المختار وسيفصل ( قوله ليخرج الفجر والمغرب ) فيه اشارة الى ان المراد بالفرض هو الاعتقادي ( قوله ضم الى كل صلاة ) اشكل بالفجر ودفع بسنة ولهذا كان اوكد ورد بان هذا خبط بل المراد ضم الى كل صلاة رباعية ولم يتعرض للفجر لبقائه على اصل وضعه لا يخفى ان هذا تقييد مطلق برأى بلا قاعدة وموجبة ظاهرة كون الرباعيات بعد ضم امثالها ثمانيات وفي قوله للفجر لبقائه رايحة مصادرة لعل الا وجه ان كلمة كل هنا للتكثير كما قال بعض شراح الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من سجد دبر كل صلاة ثلثا وثلثين الحديث وقيل منه قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لعدم شموله آدم وحواء وعيسى عليهم السلام ( قوله غير المغرب ) الظاهر استثناء من قوله ان الصلاة فرضت لان قوله فانها وتر النهار يشعر ببيان اصل الوجوب لا الوتر بعد زيادة الواحد فان قيل الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة يصرف الى الاخيرة عندنا فليزمن صرفه الى قوله ضم الى كل صلاة مثلها قلنا هذا عند كون الجمل متعاطفا بالواو وان ما ذكرنا من الداعي المعنوي راجع على اللفظي ( قوله فانها وتر النهار مجاز ) بالمجاورة والا فالمغرب من الليل بلا شك ( قوله ثم زيدت في الحضر واقرت في السفر ) يعني بعد الضم المذكور دامت الزيادة الحاصلة بهذا الضم في الحضر وابقيت بتقرير اصل مشروعيةها في السفر فيزدفع ما يتوهم من المنافات بين هذا وبين قوله ضم الى كل صلاة مثلها بلا احتياج الى ما تكلف من ان المعطوف بثم هو مجموع قوله زيدت في الحضر واقرت في السفر ( قوله حتى يدخل مقامه ) ان سار مدة السفر والافتم بمجرد نية العود لعدم استحكام السفر ( قوله او ينوي ولو في الصلاة ) اذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا ( قوله لا تصح في المفاوز ) قال في البحر فلا يصح في مفازة ولا جزيرة ولا بحر وفي الخانية والظهيرية والخلصة ثم نية الإقامة لا تصح الا في الموضع الإقامة ممن يتمكن من الإقامة وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والخشب لا الخيام والاخبية والوبر انتهى لكن في الدرر موضع الإقامة مصرا وقرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية ( قوله كمكة ومني ) فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فصار كنية الإقامة في غير موضعها ( قوله عطف على ضمير يقصر ) وهو جائز لوجود الفصل ( قوله وان

حاصر حصنا) ولو غلبوا على المدينة واتخذوها وطنًا انموا (قوله بيت من وبروصوف)  
 الوبر بالفتحين ماللا بل والصوف ماللشاة (قوله الرعاة) جمع الراعي والرحان بفتح الراء بمعنى  
 الارتحال (قوله ونزلوا مرعى) قال في الدر اذا كان عندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدتها  
 لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا موضعًا بينهما مدة السفر فيقصرون ان نوا سفرًا  
 ولا لاولى غيرهم الاقامة معهم لم يصح في الاصح والحاصل ان شروط الاتمام ستة  
 النية والمدة واستقلال الرأي وترك سير واتحاد الموضع وصلاحيته قهستاني (قوله وشبهه  
 عدم قبول صدقة الله) وايضا ترك واجب القصر وخلط النغل بالفرض رخصة اسقاط  
 فتسميته بالرخصة مجازا ذ هو عزيمة حقيقة والاكال مكروه والتفصيل في الاصول (قوله قال  
 الرازي) لعل هذا البس مختارا عنده والا قد صرح بخلافه قبيل باب صفة الصلوة بصحيفة  
 (قوله اقتدى مسافر) ولو في آخر جزء (قوله واتم) اي بقي الوقت او خرج قبل اتمامها (قوله  
 يكون) بمنزلة نية الاقامة لتغير فرضه بالتبعية لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت (قوله فيما  
 يتغير) هذا لم يوجد في نحو الكنز وجه اتيانه وحسنه ظاهر من شرحه (قوله لاستلزامه)  
 لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا تقضاء السبب كما لا يتغير نية الاقامة (قوله فان القراءة فيه  
 نفل) هذا ان قرأ في الشفع الاول والاقفال في البحر فيه روايتان ومقتضى المتون عدم الصحة  
 مطلقا ومقتضى تعليل هذه المسئلة الصحة لعدم اقتداء المفترض بالمتنفل والتفصيل في النهر  
 (قوله اقتداء المتنفل بالمفترض) اطلاق النفل على القعدة التي هي واجبة مجازا لعدم فساد  
 الصلوة بترك كل منهما (قوله فانا قوم سفر) جمع سافر كركب جمع راكب وصحب جمع صاحب  
 (قوله ان يقول الامام) اي بعد السلام الثاني كما سبق آتفا على ما هو الاصح لكن شكل  
 بما في نحو الخاتبة او اقتدى بامام لا يدري امسافر هو ام مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام  
 شرط واجيب الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي ان  
 يخبرهم قبل شروعه والا فبعد سلام وانما لم يجب الاعلام مع ان مقتضى التعليل الوجوب  
 لامكان حصول العلم بطريق آخر كالسؤال على ما في الشرع بلالية (قوله باخر الوقت) اي  
 قدر ما يسع فيه التحريم (قوله لانه المعتبر في السببية) واهذا لو بلغ صبي او اسلم كافرا او  
 افاق مجنون او ظهرت حائض او نفساء في آخره وجبت عليهم ولو عرض نحو الحيض في  
 آخره سقطت اورد عليه انه ميل الى المرجوح الذي هو تقرر السببية على الجزء الاخير ولو  
 خرج الوقت والحق اضافته الى كل الوقت بالخروج والجواب مع البحث عليه بطوله مذكور  
 في النهر (قوله الوطن الاصل) هو موطن ولادته او تأهله او توطنه ولو تزوج المسافر في بلد  
 قيل مقيم وقيل لا (قوله بمثله) قيد به لانه لو انتقل منه قاصدا غيره ثم بدا له التوطن بمكان  
 آخر فالاول اتم ولو نقل اهله ومتاعه وله دور في البلد لا يبقى وطنه له وقيل يبقى كذا في النهر  
 عن المحيط (قوله ويبطل وطن الاقامة) والاصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه  
 ولم يذكر وطن السكنى وهو مانوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فائده وما صوره الزيلعي  
 فقد رده في البحر كذا في الدر (قوله هو المسكن) هذا بظاهره مخالف لما حرر آتفا من  
 معنى الوطن الاصل الا ان يراد المسكن الاعم لما ذكر من الثلاثة (قوله فان اتخذ وطنًا اصليا  
 آخر) بان لا يبقى في الاول اهل والا كان كلاهما وطن اقامة (قوله ولا يبطل الوطن الاصل)  
 هذا تفسير لمضمون قوله فقط كما ان ما قبله تفسير لما قبله (قوله واما وطن الاقامة) تفسير

لقوله ويبطل وطن الإقامة (قوله بعد الاول) اى بعد وطن الإقامة الاول يعنى لودخل  
الوطن الاول بعد اتخاذه وطنا آخر لا يصير مقاما فلو قال كذا المكان اظهر كما قيل (قوله وكذا  
اذا سافر) تفسير لقوله والسفر اى وكذا يبطل وطن الإقامة بالسفر عنه او بالاقتفال  
الى وطنه الاصلى (قوله العبرة بنية الاصل لا تبع) ظاهره عدم اشتراط علم التابع هذا وان  
اسند الى ظاهر الرواية لكن الاصح انه لا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو توى المتبوع  
الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم كما نقل عن المحيط وغيره (قوله لمهرها) اى  
المحل فان المؤجل لزوم ادائه بالطلاق او الموت (قوله والعبد) اى المكاتب (قوله والاجر)  
وكذا الاسير والغريم والتلميذ (قوله وقيل يقصر ان) لعل هذا الخلاف مداره على  
التبعية فى الصبي \* باب الجمعة \* بتلث الميم وسكونها كلها من الجمعة والسفر  
ينصف بواسطة الا انه فى السفر فى كل رابعة وهنا فى خاص وتقديم العام هو الا وجه كذا  
قالوا واعترضهم فى الحواشى السعدية ان هذا تجر الى كون الجمعة ظهرا فقصر لا فرضا ابتداء  
وجوابه على ما فى الفتح المراد نسبة الجمعة الى الظهر هو النصف انها نصف الظهر بعينه  
ففرض ابتداء كذا فى النهر لا يخفى قولهم كل من الجمعة والسفر ينصف لا يتحمل هذا  
التحرير اذ هذه الارادة من التنصيف لوصح مع بعده فى حق الجمعة لا يصح فى حق السفر  
الذى جمع هو مع الجمعة فى هذا الحكم والارادة من النصف بالنسبة الى احدهما معنى والى  
الاخر معنى آخر جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله فريضة) اى فرض عين يكفر جاحداها  
لنبوتها بالقطعى فرض مستقل من الظهر آكد منه ولبست بدلا عنه وفى البحر قد اقتبت  
مرادا بعدم صلوة الاربع بعدها بنية آخر ظهر خوف اعتقادهم عدم فريضة الجمعة  
وهو الاحتياط فى زماننا واما من لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية  
(قوله المصر) فى الشرب ليلية بان بلغت ابنته ابنة منى (قوله او ماله مفت) هذا وان ظاهر مذهب  
لكن فتوى اكثر الفقهاء على الاول على ما نقل عن المجتبى لظهور التوائى فى الاحكام  
ولهذا اختاره بالتقديم (قوله ويقيم الحدود) يدخل الفصا ص قيل من قبيل عطف  
الخاص على العام اهتماما لزيادة خطرهما وقيل وجه الايراد ان تنفيذ الاحكام لا يستلزم  
اقامة الحدود فان المحكم والمرأة اذا كانت قاضية لبس لهما حكم فى الحدود ونسب ذلك  
الى شراح الهداية واورد ان اللام للاستغراق لعدم العهد ودفع بجواز الجنس بل اولى  
لكون الاصل فى العطف التغير لا يخفى ان كان الكلام فى نفس ايراده ابتداء كان هذا بعيدا  
(قوله الاول للنجى والثانى للكرخى والثانى اختيار النجى) اورد انه مخالف لما هو الواقع  
اذ الاول للنجى والثانى للكرخى على عكس ما ذكر وقيل بل الثلجى بالباء المفردة  
لا الثلجى بالاء الثلاثة (قوله او فناء بكسر الفاء) يعنى الشرط هو نفس المصر او فناء ذلك المصر  
سواء كان المصلى اهالى هذا المصر او اخرون وسواء صلى فى المصر ايضا ولا (قوله  
اتصل) الاصح عدم اشتراط الاتصال كما حققه ابن الكمال ونقل عن الكمال ايضا لكن  
بشرط كون الاتصال قدر غلوة وفى الدر والمختار للفتوى تقديره بفرسخ (قوله والسلطان)  
ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها كما فى الدر (قوله او من امره ولو عبدا)  
ولى عمل ناحية وان لم يجز نكحته واقضيته كما فيه ايضا (قوله فجمع) من التجميع وهو فى الاصل  
الحضور الى الجمعة والمراد هنا اقامة الجمعة (قوله او القاضى المأذون) له ذلك على ما فى التنوير

(قوله لان امر العامة مفوض اليهم) واقامة الجمعة من امور العامة فيكون بطريق العبارة وقيل بطريق الدلالة بمعنى ان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضي القضاة بالسام ان يقيمها وان يولي الخطبا بلا اذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقيمها امير البلد ثم السطرى ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاة انتهى (قوله الا اذا لم يوجد) فيثبت يجوز للضرورة (قوله) يعني في الموسم) لوجود الخليفة اونائبه والسكك والابنية وكذا كل ابنية تزل بها الخليفة وعدم اقامة العيد للتخفيف كذا في النهر والدرا لا يخفى ان المؤثر في الجواز وجود الخليفة مع الابنية فهذا يصح جوازها في كل قرية اشتملت الابنية مع السكك ان وجد اذن السلطان واثبات الفرق بين حضوره بنفسه وبين اذنه منسك فليست الا ان يفرق بين تحقق اجراء كل الاحكام حيث في منى دون سائر القرى فليست (قوله لا يجوز بعرفات) لانها مفازة ولو كان الخليفة فيها فيفهم منه عدم الجواز لاهل الاخبية بالاولى وكذا لاهل المصر ان خرجوا بيو تهم بمفازة لا تكون قضاء لمصرهم وضربوا بيوتا من الخيم (قوله ولا يعني في غير موسم) لزوال تمصرها بانعدام الخليفة في النهر عن القمح يفيد هذا جوازها في القرى عند حضور المتولي واورد عليه ان ذلك في منى لاجتماع من ينقذ الاحكام مع السكك وذا لا يوجد في كل القرى وقبل يجوز في غير الموسم لكونها من قضاء مكة ورد بان بينهما فرسخين وتقدير القضاء بذلك غير صحيح (قوله لامير الموسم) اي امير الحاج الا ان يكون مأذونا او يكون واليا لمكة وكان من اهل مكة كما نقل عن المحيط (قوله الخطبة) اي بحضرة جماعة تنعقد الجمعة بهم ولو كانوا اصما او نيام فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي لبس الاستماعه والما مود جمع وفي الخلاصة بكفاية حضور واحد (قوله نحو تسبيحة او تحميدة او تهليله) اي الخطبة المفروضة مع الكراهة (قوله من ذكر طويل) واقوله قدر الشاهد الواجب (قوله لا بد من خطبتين) وسأني سنتهما عندنا (قوله قبلها في وقتها) اي بنيتها فلو وجد اعطاه لم تنب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة (قوله واقلمها ثلثة) ولو غير الثلثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام لانه لا بد من الذاكر وهو الخنيزب وثلثة سواه يتصل فاسعوا الى ذكر الله (قوله الاقامة بمصر) او بمصر او بموضع يسمع النداء من المصر عند محمد وبه يفتى وقد عرفت التقدير بفرسخ ورجع في البحر اعتبار حوده لبيته بلا كلفة (قوله والحريه والاصح) وجوبها على مكاتب ومبعض واجبرو يسقط من الاجر بحسابه لو بعيدا والا لا ولو اذن له مولاه وجبت وقيل بخير ورجح في البحر واختلاف في العبد الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يخل بالحفظ كما في الشرنبلالية (قوله وسلامة العين والرجل) في افرادهما اشارة الى انه لو كان احد الرجلين والعينين صحيحا يترتب عليه الوجوب لكن قالوا لا تجب على مفلوج الرجل ولا مقطوعها (قوله تقع فرضا) في البحر هذه عزيمة افضل للمرأة (قوله لما فيه من الاخلال) الاوضح في تعاليه انه ربما تضرق اقتداء غيرهم اليهم اورد انه لبس بمطرد بالنظر الى من فاتته الجمعة فالاولى ما في النهر لان فيه صورة معارضة الجمعة فيصلون بلا اذان واقامة وجماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكرهه وان لم يضره هو الصحيح (قوله وكرهه ظهر غيرهم) اورد على عامة المتون هنا بما في القمح وكذا الكمال من انه حرام لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم وتبعه صاحب التنوير حتى اختار قوله حرم بدل قولهم كرهه واورد عليه في البحر بمنع قوله انه ترك الفرض القطعي اذ هذا الظهر

ليس بمناف للجمعة كيف وقد امر بالسعي اليها بعده فالحرام هو ترك السعي بعده لافعل  
الظهور بل هو مكروه لكونه سببا للترك باعتماده عليه وتبعه التهور وحسنه وبه يظهر ضعف  
تعليل الدر الحريمة المذكورة في التنوير بقوله لكونه سببا لتفويت الجمعة (قوله وسعي اليها)  
عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بما كان ادراكها  
(قوله بطل ظهره) لا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتدى به ولم يسع ثم هذا اي البطالان  
انما يكون عند امكان الادراك اليها او عند وقوع شروع الامام بعد السعي واما اذا كان السعي  
بعد الشروع او مقارنا له فلا يبطل كما في الزيلعي (قوله بمجرد سعيه) بان انفصل عن باب داره  
والامام فيها وقبل اذا خطا خطوتين في البيت الواسع يبطل (قوله ادراكها اولا) بلا فرق  
بين معذور وغيره على المذهب (قوله او سجود السهو) يعني على القول به فيها فلا يرد انه لا يوثق  
به في الجمعة فكيف يتصور فيه ذلك على ان مرادهم بالنفي بيان الاولوية لانفي الجواز (قوله وقال  
محمد) لعله يؤل الحديث المذكور والافيه من قبيل الرأي في مقابلة النص الا ان يصل اليه نص  
آخر موجبا للترجيح (قوله لا يستخلف الامام) قال في التنوير واختلف في الخطيب المقرر من  
جهة الامام الاعظم او نائبه هل يملك الاستابة في الخطبة فقل لا مطلقا وقيل ان لضرورة جاز  
والالا وقبل يجوز مطلقا يعني بلا ضرورة وهو الظاهر وفي البحر عن البدائع من ملك الجمعة ملك  
اقامة غيره وعن التحفة انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك  
بل الاذن مستصحب لكل خطيب وفيه ايضا وما ذكره ملا خسر ورده ابن الكمال في رسالة  
خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابدع ولكن كثير من الفوائد اودع اقول  
قد وضع هذا الضعيف عصمه الله رسالة مشتملة جوابا عن كلام هذا المحقق مع ضم زيادة  
فوائد وافية وقلنا ذلك كافية بحيث لا يسع المقام تفصيلهما وسنشير اجمالهما وفي الدر عن مجمع  
الانهراته جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه  
الفتوى وفي السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية  
الجمعة (قوله ولا للصلوة ابتداء) اورد المحقق ابن الكمال ان الموقوف على الاذن انما هو الخطبة  
لا الصلوة فتجوز مطلقا واورد على قوله بل يجوز الخ ان جواز الاستخلاف انما هو عند امتداد العذر  
الى خروج الوقت فلا يكون الجواز على اطلاقه وعلى قوله وهذا معنى ما قال في الهداية ان  
كلام الهداية دال على جواز اقامة الغير في حق الصلوة مطابقة وفي حق الخطبة التزاما  
اما الاول فظاهر من قوله حيث يستخلف وقد قال في الخلاصة له ان يستخلف وان لم يكن  
في منشور الامامة الاستخلاف واما الثاني فانه اذا جاز الاستخلاف للجمعة تضمن ذلك جوازه  
للخطبة لعدم الانفكاك وجعل قوله لانه على شرف الفوات دليلا عليه وعلى قوله ووجهه  
انه ان اريد من الاذن في قوله الاباذنه الاذن صراحة فالخبر ليس بمسلم لجواز كفاية الاذن  
دلالة وكذا الملازمة في قوله فلم يجز لغيره انما يكون من افعال السلطان لا يستلزم الاذن الصريح  
بل يجوز بالاذن دلالة وان اريد الاذن دلالة فلا يتم التقريب ويمكن ان يقال ان المذكور في عامة  
الكتب الفقهية توقف الجمعة على الاذن والمبادر هو صلواتها وتوقف الخطبة لكونها شرطها  
وقد قال قاضي خان الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وبالعكس على ان كلامه اي الدرر مبني على الهداية  
ولا يضر المخالفة لغيره كما في شرح المنية الحلبي وان مراد الهداية من قوله حيث يستخلف  
الاستخلاف عند العذر يدل عليه قوله لانه على شرف الفوات فيفهم منه مفهومه انه لا يجوز

الاستخلاف بغير عذر وهذا صريح مدلول عبارة الدرر اذ مراده من قوله لا يستخلف الامام عدم الاستخلاف حال الاختيار فظهر التوفيق على وجه يصلح قول الهداية معنى بل مبنى للدرر وتأمل مجمع ما ذكره هنا اولا وآخرا حتى يظهر لك مالم يظهر وتفصيل المقام على وجه الاجال على ما فرغنا في الرسالة المشاراة الامام مأذون للاستخلاف لهما اولاً للصلوة وللخطبة اولا يكون مأذونا اصلاً وعلى الاخير اما يوجد ضرورة دائمة في الوقت اولا يدوم اولا يوجد ضرورة اصلاً في الثلاثة الاول جازة مطلقة او في الرابع جازة مطلقة وفي الخامس جازة انتهاء لا ابتداء عند الدرر وليس بجازة مطلقة على ما فهم من تحليل الهداية وتصريح ذلك المورد المحقق وفي السادس ليس بجازة عند هذه الثلاثة دون غيرهم كما سمعت ما في الدرر عن الانهر وقد وقع في فتاوى ابي السعود ان خطباء زماننا عموماً مأذونون من ملوكنا على الاستخلاف (قوله ووجهه) الظاهر رجوع الضمير الى المتن بملاحظة الاستثناء الآتي اى وجه عدم استخلاف الامام بلا اذن فالاولى ان يؤخر هذا الوجه عن هذا الاستثناء (قوله وتحقيقه) اى تحقيق احتياج الاستخلاف الى الاذن (قوله مقام غيره) لغيره كمسئلة الاستخلاف (قوله مقام غيره) لنفسه كمسئلة الاستعارة (قوله والفقه) اى العلم بالوجه في كل منهما ما ذكرنا من بيان الفرق بينهما (قوله هل يجوز خطابة النائب) فيه اشارة الى جواز امامة النائب عند حضور الخطيب (قوله الا اذا اذن) اذ اتقن حقيقة البسط من الشرح يظهر ان الاولى تقديم الاستثناء على الشرح (قوله وكراه البيع) اى تحريماً بل قد قيل حرم بدل كراه كما يذكر من الهداية ثم المراد من البيع كل عمل يتنافى مع السعى ولومع السعى وفي المسجد اعظم وزراً ولا يلتفت بما في السراج من عدم كراهة اذا لم يشغله كما في النهر (قوله لم يكن في زمن النبي) بل كان في زمن عثمان لكثرة الناس وبه يخرج الجواب عما يتوهم انه اذا لم يكن الاول في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون المراد بالنداء في الآية هو الثاني فيخفى مسرعية الاول فضلاً عن اصحية وجه الجواب الظاهر من فعل عثمان بمحضض الاصحاب بالقبول عن الكل فيكون اجماعياً يصلح ان يكون قطعياً (قوله اى صعوده) وفي شرح المجمع المراد من الخروج الخروج من الحجرة ان كان والا فقيامه للصعود (قوله الى تمام الصلوة) وان كان في الخطبة ذكر الظلمة في الاصح كما في بل يحرم كل ما حرم في الصلوة من اكل وشرب وكلام ولو تسبيحاً او رد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت والاصح انه لا بأس ان ينسبر برأسه او يده عند رؤية منكر والصواب انه يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميت ولا رد سلام به يفتى وكذا يجب الاستماع لساير الخطب كخطبة نكاح وختم وعبد على المعتمد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها قال في البحر ان ما تعرف ان المرقى للخطبية يقرأ الحديث النبوى والمؤذنون يؤمنون عند الدعاء ويدعون للصلاة بالرضوان والسلطان بالصرف فكله حرام والعجب ان المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا رحمكم الله الا ان يحمل على قولهما كما في الدرر (قوله لم يقل الى تمام الخطبة) اورد ان مقابله نقل آخر لا يقتضى ارجحية احدهما على الآخر مجرداً عن مرجح لا يخفى ان المحيط ونحوه مرجح على الهداية ترجيح القول باقاً ثل معتبر في النقلات (قوله يكرها ن) والمأخوذ في المتن هو الحرمة وقد اختار الكراهة مع البيع آنفاً مخلفاً للهداية (قوله ومن كان في صلوة) يعنى غير الفاتنة فانها جازة من غير كراهة (قوله وان كانت سنة بجمعة) اورد الاصح والفتوى على خلافه كما في الصغيرى وكذا



في البحر عن الولوالجية والمبتغى لانها بمنزلة صلوة واحدة واجبة ثم ان قوله هذا لبس  
بتكرار بما تقدم في فصل الجهر لان هذا بيان ابتداء الاستماع وانتهائه وان محله الاصل هذا  
دون ذلك (قوله قبل خروج الوقت) وفي عبارة بعضهم بلفظ دخول بدل خروج وفي شرح  
المنية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال وفي التاتارخانية  
يكره الخروج بعد النداء ورجح باطلاق الخطاب بالسعي (قوله القروي) اي غير المسافر  
(قوله قبل الوقت او بعده) لكن في النهر ان نوى الخروج بعده زمته والا لا وفي شرح المنية  
وان نوى المكث الى وقتها زمته وقيل لا (قوله يخطب الخطيب) في الحاوي اذا فرغ  
المؤذنون قام الامام والسيف يساره وهو متكى عاياه وفي المضمرات يتفاده كما في البحر  
وفي الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس او عصا ﴿فروع﴾ ﴿سمع النداء﴾  
وهو بأكمله يتركه ان خاف فوت الجمعة او مكتوبة لاجاعة رستا في سعي يريد الجمعة وحواليه  
ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي البها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبرة  
للاغلب الا فضل حلق الشعر وفلم الظفر بعدها لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الامام بالخطبة  
ولم يؤذ احد الا ان لا يجد فرجة فيتخطى اليها للضرورة والصحيح ساعة الاجابة ما بين  
جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وقيل وقت العصر واليه ذهب المسابيح كما في التاتارخانية  
وفي حصن الحصين الاقرب عند قراءة الفاتحة حتى يؤمن وفي التاوي الكبير شرح جامع  
الصغير ذكر احدا واربعين اقوالا وقال فيها انها ما بين قعود الامام على المنبر الى انقضاء  
الصلوة على ماصوبه النووي والراجح عند الغزالي والطبري انتقالها في يومها ولا تلزمها  
ساعة معينة وفي الاشياء مما اختص به يومها قراءة الكهف فيه والطيب وليس الاحسن  
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ويكره افراد الصوم وليته بالقيام ويحتمل فيه الارواح  
وترار القبور ويأمن المبت من عذاب القبر ولا تسبح فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم  
سبحانه وتعالى وفي التاتارخانية عن الحجة ينبغي ان يستعمل المؤمن بعد العصر يوم الجمعة الى  
غروب الشمس بالذكر والتسبيح والتهليل والخيرات لان فاطمة رضي الله تعالى عنها تقول  
هي الساعة التي لم يصادفها عبد فبسال الله شيئا الا اعطاه اياه ﴿باب العيدين﴾  
ذكرهما بعد الجمعة لاشتراكهما في السرائط الا الخطبة وقد معها الثبوتها بالكتاب مع فرضيتها  
سمى به لان الله فيه عوائد الاحسان واعوده بالسرور غالبا او تغو لا يفوده ويستعمل في كل يوم  
فيه مسرة ولذا قيل (عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة) وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة) وجمعه  
اعباد لا عواد مع انه من العود للزوم الياء في المفرد والفرق بينه وبين عود الحسبة وشرع في الاولى  
من الهجرة (قوله وهو الاصح) كما في الهداية وغيره وقول الا كركا في المجتبى واستدل عليه  
بما في الاصل ولا يصلي نافلة بحجاجة الاقيام رمضان والكسوف (قوله وما نقل عن محمد) اي  
في الجامع الصغير (قوله مأول) وبعضهم حمله على ظاهره وقال هو نص على السنية في المجتبى  
وهو الصحيح وفي الغاية هو الاظهر ورجحه في البحر بان الجامع مصنف بعد الاصل فهو  
المعول وما في الجامع صريح في السنية وما في الاصل لبس بصريح في الوجوب ورد في النهر بانه  
صرح بموضع آخر من الاصل بالوجوب وانه وقع بعد قوله هذا في الجامع ولا يترك واحد منهما  
ومنه في الرواية يذكر في الواجب وقيل بفرض كفايتهما (قوله لبست من سرائط العيد)  
ولهذا تؤدي بعد الصلوة وشرط النسي يسبقه او يقارنه (قوله بل سنة) فلو تركها كان مسبئا

في الدر عن القنية صلوة العيد في القرى تكرر تحريما لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة لا يخفى ان هذه العلة يقتضي كراهية الجمعة ايضا لكن في بعض المواضع عن القنية ايضا جوازها لكونها من شعار الاسلام (قوله وتقدم) اي صلوة العيد (قوله اذا اجتمعنا) لانه واجب عينا والجنائز كفاية (قوله وصلوة الجنائز على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر على تأخير الجنائز على السنة واقره المنح كانه الحاقا لها بالصلوة لكن في الاشياء ينبغي تقديم الجنائز والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته فتأمل (قوله وتندب يوم الفطر الاكل) اي حلوا وترا ولو قرويا (قوله قبل الصلوة) اي قبل خروجه اليها (قوله والاغتسال) اورد انه يفيد كون الغسل لليوم ولبس كذلك بل للصلوة لا يخفى ان المعنى بملاحظة العطف وتندب الاغتسال قبل الصلوة فيفيد كونه للصلوة (قوله والتطيب) بماله ريح لالون كالمسك والبخور (قوله ولبس احسن الثياب) ولو غير ابيض ولو غير جديد قال في البحر ومن المستحب اظهار الفرح والبشاشة واكثر الصدقة وزاد في الدر والتحتم وانتهية يتقبل الله منا ومنكم وزاد في الشرنبلالية والمصافحة لانه سنة عقيب الصلوات كلها وعند كل لقي (قوله ثم الخروج) خبره مسنون التي بكلمة ثم ليفيد تراخيه عن جميع مامر والمستحب الخروج ماشيا ولا بأس بعوده راكبا والرجوع من طريق آخر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الاولى ان يقدم على قوله ثم الخروج (قوله والخروج اليها سنة) وان وجب مطلق الخروج (قوله ولا بأس) لكن في الخلاصة لا بأس ببناءه دون اخرجه (قوله ولا يكبر جهرا وهو الصحيح) عند اكثر مشايخنا فاف في الخلاصة من ان الاصح عدم التكبير في الفطر اصلا فرده القمح بانه لا يمنع من ذكر الله في شيء من الاوقات بل الممنوع جهرا لانه بدعة فيما لم يرد به الشرع عند الامام كافي عيد الاضحى واورد عليه البحر ان الخلاصة اعلم بالخلاف منه وان تخصص عبادة في وقت دون وقت لم يرد به الشرع ممنوع ولهذا في الغاية لا يكبر في طريق المصلي اي حكم العيد ولكن لو كبر لكونه ذكر الله يجوز ويستحب ولهذا اختاره في التنوير بتماله وهو الذي دل عليه ظاهر الكثر لكن في النهر اختار خلافه مشيرا على الرد للبحر ثم قال في البحر الجهر بالتكبير بدعة فيما سوى المستثنيات وقد صرح قاضي خان بكراهة الجهر في الذكر وتبعه المصنف وفي العلامة يمنع الصوفية من رفع الصوت والصعق وصرح بحرمة العيني واستثنى من ذلك في القنية ما يفعله الائمة في زماننا فقال امام يعتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة ونحوه جهرا لا بأس به والافضل الاخفاء وجهر التكبير في غير ايام التشريق لا يسن الا بازاء العدو والصصوص وقاس عليه بعضهم الغريق والمخاوف ثم رقم رقم آخر قاص وعنده جمع كثير يرفعون اصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به والاخفاء افضل ولو اجتمعوا في ذكر الله والتسبيح والتهليل يخفون والاخفاء افضل عند الفرغ في السفية وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اقول قد كثر الاقوال المتخالفة في الجهر من ائمتنا الى ان تحير العقلاء وافتن الازكياء وقد وضعت له رسالة وينت اول تلك الاقاويل من الجانبين ثم وفقت بما في نحو البرازي ورسالة ابي السعود بان ذلك جائز بالاغراض الحميدة ولبس بجائر بالاغراض الدنية وانه مختلف في جوازه وافضليته باختلاف الاشخاص والاحوال والاغراض (قوله قبل صلوته) واما بعدها فان في مصلاها فكروا وان في البيت فخاثر بل يندب تنفل باربع ثم قال في الدر هنا هذا الخواص واما العوام فلا يمتنعون

من تكبير ولا تنقل اصلا لعله رغبته في الخيرات بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلوة رغائب وبرات وقد رلان عليا رضي الله تعالى عنه رأى رجلا يصلي بعد العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى انتهى (قوله من ارتفاع الشمس) فلا تصح قبله بل يكون نفلا محرما وكذا لو زالت الشمس وهو في اثنائها فسدت كما في الجمعة كذا في الدر عن السراجية (قوله لانه عليه السلام) لا يخفى ان هذا لا يدل الى ما بعد الارتفاع الى الزوال والمطلوب اخذ بذلك ايضا (قوله ولو جاز) يرد عليه انه يجوز ذلك لكونه افضل لا لعدم جوازه او يجوز لتفرق الناس في ذلك اليوم (قوله مكبرا في تنصيفه بالتكبير) اشارة الى ما في التاخر خانية ان لفظ التكبير في الافتتاح واجب في العيد دون غيرها لكن في الشرنبلالية بوجوب ذلك في كل صلوة (قوله وبوالى بين الفرائض) ولو ادرك الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال برأى نفسه ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر لثلاثين الى التكبير ولو ادرك في القيام فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر المؤتم لا يكبر في القيام بل يركع ويكبر في الركوع على الصحيح كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام للتكبير في ظاهر الرواية كذا في التنوير مع الدر (قوله وسورة) والمستحب سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والغاشية في الثانية (قوله مقدار ثلاث تسبيحات) هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته (قوله ثم يكبر للركوع) في البحر انه واجب (قوله ويرفع يديه) الا ان يدرك الامام راكعا فيكبر بلا رفع (قوله ويخطب بعدها خطبتين) والسنة ان يفتتح الاولى بتسع تكبيرات تترى اى متابعات والثانية بسبع وان يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا يجلس عندها (قوله فان قيل) في البحر ينبغي ان يعلم في الجمعة التي قبلها لياتوا بها جميعا في محالها ولم اره منقولا والعلم امانة في عنق العلماء (قوله فاته مع الامام) كلمة مع قيد لفاعل فانت اعني الصلوة لا للفعل (قوله لا يقضى) ولو دخل مع الامام ثم افسدها (قوله نذب تأخير الاكل) وان لم يصح في الاصح ولو اكل لم يكره اى تحريرا (قوله في الطريق) قيل وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لاني البيت كما في الدر (قوله لبس بشي من انواع العبادة) فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كما في المسكين وقال الباقي لواجتمعوا للشر في ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا على ما في الدر (قوله ويجب) وفي الكنز وسنن وفسر مؤكدا واورد الاصح وجوبه وودفع ان السنة لا ينال في الوجوب لانها الطريقة المرضية ورد بان هذا مجاز ولا قرينة واجيب القرينة قوله بعد سطرين وبالاقتداء يجب على المرأة الخفا اختاره المصنف اولى لدلالته على ما هو الاصح صراحة (قوله تقديد اللحم) قيل عن الغاية سمي به لان لحوم الاضاحي تقدد فيها (قوله وعن الخليل) وقيل رفع الصوت بالتكبير (قوله فالاضافة للبيان) اورد بل من قبيل اضافة الشئ الى نفسه وفع بل من قبيل اضافة العام الى الخاص اذا للتشريع لبس مطلقا بالتكبير بل اسم لخاص ولو شرعا فالتسمية واقعة على الكل اى الامام مع صاحبيه فقوله فقيل التسمية بتكبير التشريعى بالفاء على ما في الدر بخ لبس بظاهر بل الاولى بالواو الا ان يقال التفرع بالنسبة الى الاول فيرد عليه ايضا ان التكبير لبس مختصا بايام التشريع عند هما ايضا الا ان يعتبر مسامحة قرينة فافهم (قوله باعتبار القرب) فن قبيل الاضافة لادنى ملا بسة (قوله واصل ذلك) هذا ما نور عن الخليل عند الفقهاء لكن قيل لبس بثابت عند اهل الحديث ودفع بانه ثابت

عن ابن مسعود عند أبي شعبة وسنده جيد (قوله فلما علم اسمعيل) وهو الاصح عند الحنفية رقبيل  
الذبيح هو اسحق (قوله في الآخرين) بمد الهمة وكسر الحاء جمع آخر بمعنى من يجي بعدهم  
(قوله الى عصر العيد) بادخال الغاية (قوله يمنع البناء مما مر في الحدث في الصلوة كالقهيمة  
والحدث العمد والكلام مطلقا وان احدث بعد الفراغ الاصح التكبير بلا طهارة كما في البحر  
لكن في الزيلعي التكبير بعد الوضوء اصح (قوله النوافل) اي ما لا يكون فرضا فدخل الوتر  
(قوله وصلوة العبد) في البحر عن البخاري الجواز وعن ابي الليث انه لا بأس به لتوارث المسلمين  
(قوله فلا يجب على المنفرد) لا يخفى ما في هذا التفريع من الخفاء (قوله او قروي او امرأة) لكن  
المرأة تخاف ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (قوله فور كل فرض) عني (قوله وبه اي  
بالتكبير) اورد انه ينبغي ارجاع الضمير الى مطلق قولهما لاعلى هذا الخاص اذ المعمول هو  
المطابق ويمكن ان يقال المراد بالتكبير هو التكبير فور كل فرض مطلقا (قوله يعمل وعليه  
الاعتماد) والفتوى في عامة الاعصار وفي البحر ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام  
العشرة وبه تأخذ (قوله لا يكبر مع الامام) ولو كبر معه لا تفسد ويبدأ الامام بسجود السهو  
ثم بالتكبير ثم بالنسبة **باب صلاة الكسوف** من قبيل اضافة الشيء الى سببه مناسبتة اما  
من حيث الاتحاد والتضاد بالكاف بالنسبة وبالحاء بالقمر وقيل عن الجوهرية بالكاف ذهاب الضوء  
وبالحاء ذهاب الدائرة وقيل يخرج به الجواب عن عاب محمد في قوله كسوف القمر وايضا في المغرب  
كسفت الشمس والقمر (قوله يصلي على ان يكون سنته) عند الجمهور او واجبة على ما اختاره  
في الاسرار على ما في النهر عن البدائع والاسرار (قوله امام الجمعة) فيه اشارة الى لزوم شرائط  
الجمعة اورد عليه في البحر بما فهم من الاستصحاب من عدمه واجيب عنه بان ذلك بيان الكمال اذهى  
مستحبة (قوله ركعتين) بيان للاقل فان شاء للاقل فان شاء ار بعا او كركل ركعتين بتسليمة اول  
كل اربع كما في النهر (قوله كالتفل في الركوع والسجود) واطالة القيام وغيرها من خواص التفل  
(قوله بلا اذان) لكن ينادي الصلوة جامعة ليجمعوا (قوله ولا جهر خلافا لهما) والتفصيل  
في السرنبلالية (قوله ويركع في كل ركعة) اورد انه مستدرك بقوله كالتفل يرد عليه ان ذلك  
رد السافعي كما صرحه في شرحه (قوله ويطول القراءة) وكذا يطيل في الركوع والسجود  
والادعية والاذكار الذي هو من خصائص التافلة (قوله يدعو) اي جالسا مستقبل القبلة  
او قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون وحسن الخلو ان ذلك ولو اعتمد على قوس او عصا  
كان حسنا وموضع الصلوة موضع العيد او مسجد الجامع (قوله حتى تجلي) اي كلها (قوله  
فرادي) اي في منزلهم تحرزا عن الغيبة كما في النهر لكن في السرنبلالية انهم يجتمعون للصلوة  
والدعاء فرادي (قوله كالحسوف للقمر) فانه يصلي فرادي لكن في النهر عن المجتبى ان الجماعة  
جائزة بلا سنة وهذا وما بعده حسنة لاسنة ولا واجب (قوله او الظلمة الهائلة) اي بالتهمسار  
والازلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والنيل والامطار الدائمة وعموم  
الامراض لان كل ذلك من الايات المخوفة كما في التبيين وانه يخوف عباده لبتروا المعاصي  
ويرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم واقرب احوال العبد في الرجوع الى ربه الصلوة  
(واعلم ان من عموم الامراض الدعاء برفع الطاعون وان الدعاء يرفعه كما يفعله الناس في الجبل  
منسروع وابس دعاء يرفع الشهادة لانه اراه لا عينه وقول ابن حجر انه بدعة اي حسنة فاذ  
اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما دفعه كما في النهر والدرو وتفصيل في الاسباب

❖ باب الاستسقاء ❖  
 اخره للاختلاف في استثنائه كما نقل عن الفتح  
 اولان الجماعة مختلف فيه بخلاف السابق هو طلب السقيا قال الله تعالى سقاهم ربهم  
 واسقيناكم وقيل السقي مصدر وطلب الماء في ضمنه كالاستغفار مع المغفرة وفي البحر هو طلب  
 سقى من الله تعالى بالسقاء عليه والفرع اليه والاستغفار (قوله لاجاعة مستونة) بل هي جائرة  
 وعندهما بجماعة كالعيد وهل يكبر الزوائد فيه خلاف قيل وابو يوسف مع الامام والاصح مع  
 محمد كافي النهر (قوله ولا خطبة خلافا لهما) لكن بواحدة عند الثاني وبخطبتين عند محمد  
 ومعظم الخطبة بالاستغفار (قوله بل هو دعاء) بان يدعوا الامام مستقبل القبلة رافعا يديه والباس  
 قعود مستقبل القبلة يؤمنون على دعائه باللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا مريعا غدا عاجلا  
 غير رائي مجلا سحاما طبقا دائما وما اشبهه سرا وجهرا كافي الشري بلالية عن البرهان  
 في هذا الدعاء نوع تغاير لما في شرح المنية (قوله لقوله تعالى) بل ثبوته بالسنة ايضا لانه قد صح  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استسقى مرارا وكذا الخلفاء بعده والامة اجعت عليه خلقا  
 عن سلف من غير تكبر كافي البحر (قوله فان صلوا فرادى جاز) قال في الهداية فان صلى  
 الناس وحدا جاز وقال الكمال يفهم منه استثنائها فرادى وهو غير مراد وقال في الجوهرة معناه  
 جاز ولا يكره وقال ان يلجى اطلاق الجواز ينفي كونها سنة او مستحبة ولكن ان صلوا وحدا نال بس  
 ببدعة ولا مكروهة ثم حكى ما سيق ذكره المصنف عن التحفة وقال انه ينفي مشروعيتها مطلقا  
 (قوله لا يقلب) بالتخفيف (قوله يقلب الامام) ليقلب الله الحال من الجذب الى الخصب  
 ومن العسر الى اليسر وحجته فعله صلى الله عليه وسلم والجواب عن طرف الامام انه كان تغالا  
 واورد ان التغال جار في حقا تأسيا ودفع انه من خواصه ورد النهر ان الاصل في فعله كونه  
 شرعا عاما ما لم يقم دليل الخصوص (قوله ولا يحضر ذمي) لكن عن الكاكي لا يمنع لو خرجوا  
 مع انفسهم فلعل يستجاب دعاؤهم استجبالا لحظهم في الدنيا وفي قاضي خان انه ذكر الخلاف  
 في استجابة دعاء الكافر ولم يرجح وعن الكمال انهم يمنعون عن الاستقلال لاحتمال ان يسقوا  
 فيفتن به ضعفاء العوام وبالجملة راجع ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى  
 ومادعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة كافي الدر عن شرح المجمع وزاد في النهر يستجاب  
 اي يجوز عقلا وان لم يقع لكن يرد عليه قصة ابلبس (قوله ويخرجون) قالوا لكن بكمة يجتمعون  
 في المسجد دون بيت ولم يستسئوا مدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع كونه افضل  
 من بيت المقدس قال في البحر لعله لضيقه وتبعه النهر والدر وفي الشري بلالية قلت ينبغي كذلك  
 لاهل المدينة فيجتمعون في المسجد النبوي لانه لا اشرف من محل حل فيه خير خلق الله  
 صلى الله عليه وسلم يرد عليه انه قريب ان يكون رأيا في مقابلة النص ومفهوم التصنيف  
 ومفهوم العدد واللقب جارها فافهم ثم انه يأمرهم الامام بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج  
 وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع (قوله ويقدمون الصدقة) كل على حسب حاله ويجددون  
 التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضةفة والشيوخ والنجار والصبيان ويبعدون  
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا  
 باذنه وبغير اذنه جاز ثم انه ان دام المطر حتى اضرب فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرقه حيث  
 ينفع وان سقوا قبل خروجهم ندب ان يخرجوا شكرا لله تعالى ❖ باب صلوة الخوف ❖  
 من اضافة الشيء الى شرطه او الى سببه اخره عن الاستسقاء لان عارضه سماوى وعارض

هذا اختياري وهو الجهاد الذي سببه كفر الكافر (قوله لم يجوزها ابو يوسف) لا يعلم  
 وجد تخصيص هذا الخلاف المرجوح عنده هنا على خلاف عاتيه (قوله فاذا خيف فيكفى  
 اصل الخوف) بلا احتياج الى اشتداده لان حضور العدو واقيم مقام الخوف غا في نحو الكثر  
 من قوله اذا اشتد الخوف فاورد عليه بان الشرط هو الحضور عند العامة واجيب بانه اتفقي  
 او اكثرى لا احترازي (قوله اوسع) وكذا حية عظيمة ونحوها كالحرق والغرق ويشترط  
 قرب خروج الوقت كما في الدر عن مجمع الانهر (قوله حاضرين) قيل المناسب الافراد الا ان  
 يحمل او بمعنى الواو (قوله جعل الامام) هذا اي صلوة الخوف ان تنازعوا في الصلوة خلف  
 واحد والا فالفضل ان يصلي كل طائفة بامام (قوله وفي غير التنائي) يعني صلى ركعتين  
 في الرباعي لومقيا وفي غير التنائي مطقا فلا يرد عليه شيء باراد حرف العطف (قوله ومضوا)  
 اي لا ركبا (قوله وركعة في الثلاثي) قيل او قال بدله في غير الرباعي لشمل التنائي وقيل هو  
 حق اولوجه لاهماله (قوله وان اشتد خوفهم) بان يحجزوا عن النزول لهجوم العدو  
 بالمحاربة (قوله فرادي) الا اذا كان رديفا للامام فيصح الاقتداء (قوله بالقتل) اي الكثير  
 لا بالقليل كرمية سهم اورد يجوز قتل الحية في الصلوة ولو بعمل كثير ودفع انه مستثنى بالنص  
 على خلاف القياس واعلمك تعلم الكلام في العمل الكثير فيه ايضا (قوله والمشي) لغير اصطفا  
 وسبق حدث (قوله حل الصلاح في الصلوة) عند الخوف مستحب عندنا واجب عند الشافعي  
 ومالك وقوله تعالى وياخذوا اسلحتهم محمول على التدب عندنا الراب ان مطلوبنا تصح  
 صلوته وان طالبا لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يحجزا انصرفهم وبعكسه جاز  
 لا تشرع صلوة الخوف للمعاصي سفره كما في الظهيرية فلا يصح من البغاة كذا في الدر  
 وفاقا وما في الهداية من ان الصلوة

### باب الصلوة في الكعبة

واونفلا لبس يجازي في الكعبة عند الشافعي والمالك فقد اورد عليه النهاية من ان الصلوة  
 مطلقة تقلا او فرضا جازية في الكعبة عند الشافعي وهو الموافق لما نقل ابن الكمال وغيره  
 من كتب الشافعية لكن به يظهر فساد قوله خلافا للشافعي ولهذا اورد عليه ان هذا الخلاف  
 لبس للشافعي بل للمالك رحمه الله ففيه تأمل ظاهر فليتأمل (قوله وان اختلف وجوههم)  
 اي في التوجه الى القبلة (قوله لانه تقدم امامه) كانه حقيقة التقدم انما تكون مختص بما يكون  
 ظهرا المتقدم على وجه المتقدم بالفتح (قوله كذا لو تحلقوا) قيل مستدرك بقوله آثفا وبجماعة  
 وان اختلف وجوههم ويمكن ان يقال وان امكن ادخال هذه في عموم ذاك لكن فيه مزية  
 تفصيل لا يظهر من ذلك ابتداء يعرف من قوله ولو كان بعضهم قدام الامام وبه يظهر  
 فساد ما قيل انها استطرا دية لان الكلام في الصلوة في داخل الكعبة ومقتضى هذه المسئلة  
 في خارجها لانها ان اتحدت ذاتا بما سبق وهي صريحة وسلمة في كونها في الداخل لم كون هذه  
 كذلك (قوله اقتدوا من الجوانب) بان تحلقوا حولها كما في التنوير فيكون في خارج الكعبة فيكون  
 المسئلة استطرا دية (قوله لو بعضهم اقرب اليها) اورد انه لو اتى كلمة لو بواو الحال لكان اولي  
 لا يخفى ان المقصود من ذلك يفهم بطريق الدلالة ايضا (قوله لانه ينافي تعظيمها الضمير  
 لاداء الصلوة لانفس الصلوة اذ المنافي فعلها لانفسها

### باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى سببه اورد لفظ والشك على خلاف القوم لما يأتي في آخر الباب من بعض  
 مسائل الشك والقوم جعلوه على الاستطرا دكا قيل والمفهوم من الدر انه من قبيل عطف تفسير



للسهو حيث فسر السهو بالشك والنسيان فقال الجميع واحد عند الفقهاء والظن الطرف  
الراجع والوهم الطرف المرجوح ويقرب اليه عبارة الشرنبلاية اي السجود اورد عليه  
جمهور المحشين ان هذا يوجب كون فاعل يجب ضميرا راجعا الى السجود وقد صرح فيما  
ياتي بان الفاعل قوله سجدتان واجيب المقصود الاصل من ذكره تعيين محل الخلاف ابتداء  
لا بيان الفاعل وقيل انه ليس المراد تعيين فاعل صناعه بل تعلق الوجوب المذكور بالسجود  
بحسب المعنى لا يخفى ان الكل تكلف (قوله بعد تسليتين) فلو قبلهما جاز وكره تنزيها وهو  
ظاهر الرواية لكن ظاهر عبارة المصنف انه لا وجوب قبله فلو اتى لا يعتد به ويعيده وهو  
مروى عن اصحابنا كذا في النهر عن المحيط (قوله قال تاج الشريعة) اشارة الى وجه  
ترجيح جانب التسليتين لكن قال في الشرنبلاية وفي الحبازية الاحوط قبل السلام الثاني  
وفي المجتبى وهو الاصح وفي المحيط هو قول عامة المشايخ وفي الكاكي وهو الاجن للاحتياط  
وفي البحر المعتمد تصحيح المجتبى انه يسلم عن يمينه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل ولهذا  
اكتفى به في التثوير وقرره في الدرر فترجيح الدرر قريب ان يكون من قبيل الراى في مقابلة  
النص (قوله وما وجدته في كتاب) اي ما وجدت نسبة النسيان الى محمد الا في المعراج  
وقد صدر فيه بقيل المؤذن عن الضعف (قوله سجدتان) يعنى اذا كان الوقت  
صالحا فلو طلعت الشمس في الفجر واجرت في قضاء الفائتة او وجد منه ما يمنع البناء  
بعد السلام سقط عنه قتح وفي الفنية لو بنى النفل على فرض سهى فيه لم يسجد  
(قوله ولا يجب سجدة) قيل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته على النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وتفكره عمدا حتى شغله عن ركن وتأخير احدى سجدتي  
الركعة الاولى الى آخر الصلوة كما في النهر (قوله قيل بحرف) نحو اللهم (قوله والصحيح)  
وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد (قوله والاصح) هذا في حق الامام اما  
المنفرد فلا سهو عليه اذا جهر في السرية كما في الشرنبلاية (قوله في الفصلين) جهر الامام  
فيما يخفى واخفى وفيما يجهر (قوله وان كان سهو فيما فات عنه) اي ان كان سهو قبل اقتدائه  
(قوله ثم يقضى ما فات) والمقيم خلف المسافر يقضى كالمسوق وقيل كالملاحق (قوله فعليه  
ان يعود وان ركب) ثم عليه اعادة ذلك القيام والركوع ولو لم يعد ولم يتابع الامام وقيد ركعته  
بالسجدة فسدت كما في البرهان ولا تفسد على ما في البدائع كما في الشرنبلاية (قوله لا يعود  
لأنه انفراد) ويسجد في آخر صلوته لسهو الامام استحسانا فلو عاد وسجده مع الامام فسدت  
(قوله ولو سهى) قبل هذا رسم اشتهر بين الكتاب وان كان مقتضى القاعدة سهيا بالالف  
(قوله سجد ثانيا) فان لم يتابع الامام في السجدة كفاه سجدتان (قوله كالاخلاق) لكنه بسجد  
في آخر صلاته ولو سجد مع امامه اعاده وهذا هو الداعي الى تفسيره بكلمة يعنى المبتدئة عن  
خلاف الظاهر كما قيل (قوله وان استوى قائما) بل ما لم يقيد بالسجدة وان حكى فيه خلاف  
عن المحيط (قوله وهو اليه اقرب) قدم مفعول افعل التفصيل توسعة كما في حزام السقط  
وان اباه التحوير كما في الشرنبلاية عن ابن الكمال (قوله بان لم يرفع ركبته) اي وقد رفع  
اليه وقيل بما لم ينصب النصف الاسفل وصحح (قوله وهو الاصح) ولهذا اختاره في التثوير  
وقال في الدرر هو ظاهر المذهب وهو الاصح فتح ثم انه اوعاد الى العقود بعد الاستواء تفسد صلوته  
صححه الزيلعي وقيل لا لكنه مسيء ويسجد لتأخير الواجب قال في التثوير وهو الاشبه

وفي الدر حقه الكمال والبحر هذا في غير المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت بحرقلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض ولنا فيه رسالة كافلة فراجعها انتهى (قوله والثالثة في الثانية) فتسمية الاخير هنا للمشكلة (قوله ليس بمحمل الفرض) اورد ان كلمة ليس خطأ وسهو من الشارح ويمكن ان يقال المراد انه ليس مادون ركعة محلا لفرض ما قبله من القعود الاول مثلا بل يرفض هو ويتدارك ما قبله (قوله وان سجد تامدا) او ناسيا (قوله صار فرضه) اي تحول فرضه نفلا برفع الجبهة عند محمد وبه يفتى لان تمام الشيء بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه توضاً وبني خلافا لابي يوسف حتى قال هذه صلوة فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد صلواتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلحق اي مصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (قوله وضم سادسة) ولا يسجد للسهو على الاصح لان النقصان بالفساد لا يجبر (قوله ان شاء) صريح في عدم الوجوب وعلى ما هو المنقول عن المبسوط وفي القدوري بالوجوب على ما حمله الجوهرية وهو رواية الاصل على ما نقله النهاية لا يضم رابعة الاصح الضم كايأتي وانه لو لم يضم واكتفى بالثلاث يلزم منه التفل بـثلاث ركعات والتفل لم يشرع وتراو عند محمد باطله لترك القعدة (قوله لان التفل بعد طلوع الفجر) هذا جار في العصر مع ان الظاهر من عبارته هو الضم فيه كايأتي هنا وقد نقل عن التجنيس عدم فرق الصبح مع العصر في عدم الكراهة ولهذا قال في الدر واو في العصر والفجر وعلى بقوله لاختصاص الكراهة بالقصد نعم يمكن الفرق بان العصر وقت يجوز النفل قبله بخلاف الفجر لكنه خلاف الرواية الصحيحة (قوله عاد وسلم) ليا تي بالسلام في موضعه ولو سلم قائما صح ولا يشهد عند العود ثم الاصح ان القوم لا يدعون بل ينتظرون فان عاد قبل السجدة يدعون (قوله وقضاها ان افسد) قال في الدر عن النقاية به يفتى وفي الشرنبلالية لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام (قوله في الصورتين) الخامسة في الرباعي والرابعة في الثلاثي (قوله ان يفسد) لترك الفرض (قوله شرع اربعا) كالاربعة قبل الظهر (قوله وقام الى الشفع الثاني) هذا موافق لما قيل انه لا يعود اصلا والاصح انه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة (قوله لم يفرض الا القعدة الاخيرة) فلا يعتبر القعدة الاولى فرضا فلا تفسد بتركها (قوله ان القعدة الاخيرة) اي ولو حكما كالفجر والنفل الذي ادى بشفع واحد (قوله ولكنها فرضت للختم) فاذا لم يتفق الختم في النفل باسفع الاول بان يترك القعود الاول لم يكن فرضا فلم تفسد بتركه كايشير اليه قوله واذا لم يكن القعدة (قوله كما في الفرض) اي كما بقي في الفرض السنائي وهو الظاهر (قوله لا يبنى) بخلاف المسافر اذا نوى الإقامة فانه يبنى ويعيد سجود السهو لبطلان الاول بوقوعه في خلال الصلوة (قوله واو بني صح ويكره) تحريرا لا يبطل سجوده بلا ضرورة (قوله اعاده) وهو المختار وقيل لا (قوله يخرج موقوفا) خلافا لمحمد وزفر فانه لا يخرج اصلا (قوله فلا يترتب عليه الاحكام) المذكورة كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوؤه ولا يتغير فرضه سجد او لا لسقوط السجود بالقهقهة وكذا بالنية لثلايقع في خلال الصلاة وعمامة في البحر والنهر والشرنبلالية (قوله قتلغو) لان نية تغيير المشرع اغو (قوله ما لم يتحول او يتكلم) ولو نسي السهو او سجدة صلبية او تلاوية يلزمه ذلك ما دام في المسجد

كذا في الدر (قوله اتمها) لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه (قوله لا يسجد للسهو) وفي التنوير انه يأتي فيها كسائر المكتوبة والتطوع لكن المختار ما اختاره المصنف كما فصل في البحر قيل هذا عند كون الجماعة ككثير الدفع الفتنة واما عند كونها قليلا فالظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك يرد عليه ان الحكم لا ينتفي بانتفاء السبب الخاص وانه يجوز ان يكون هذا كالسفر مع المشقة كيف ولو صح ذلك لزم ان لا يسجد للسهو في سائر الصلوة التي جاعتها كثيرة (قوله شك) اي في صلوته فلا يعتبر الشك بعد القعود قدر ان تشهد (قوله لا انه لم يسه) في البحر عن الخلاصة ان ما عليه اكثر المسايخ المراد انه ام يشك في صلوة قط بعد بلوغه (قوله استأنف بعمل مناف) والاولى بالسلام قاعدا لانه المحلل (قوله وقعد في كل ماظنه آخره) ولو واجبا لثلا يصير تاركا فرض القعود او واجبه (قوله فتفكر) ولم يشتغل حالة الشك والتفكير بقراءة ولا تسبيح كما في التنوير ونقل عن الذخيرة في الدر (قوله والفكر القليل) ظاهره كفاية مطلق التفكير على خلاف ما نقل عن التنوير آتفا فافهم (قوله اخبره عدل) بانه صلى الظهراء ربا وشك في صدقه وكذبه اعاد احتياط او اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعدوا لاعاد بقولهم شك انها ثمانية الوترام ثلثه قنت وقعد ثم صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او اصاب نجاسة او لا او مسح رأسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا وتماه في الاشياء ❖ باب سجود التلاوة ❖ مناسبة لما تقدم لان كلا منهما فيه بيان السجود وهو من اضافة الشيء الى سببه ولم يقل والسماع مع انه سببه ايضا لان التلاوة سبب للسماع ايضا كما في البحر تبعاً لشرح الهداية ورده النهر بان السبب هو التلاوة والسماع شرط في حق السامع وقيل اكتفى بالتلاوة لاصالتها في الباب ثم في ذكر التلاوة ايماء الى انه لو كتبها او نهجاً بها لم يجب وركنها وضع الجبهة على الارض او الركوع للمصلي او ما يقوم مقامه او الائمة للمريض او كان راكباً على الدابة في سفر وتلاها او سمعها (قوله يجب موسعا) اي متراخيا وهو المختار ويكره تأخيرها تنزيهاً ويكفيه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤدياً وتسقط بالحيض والردة قيل هذا الاختلاف في الخارجية لافي الصلوة فانها مضيق قطعاً ويمكن التعميم بالنسبة الى كون السجدة في آخر الصلوة وان تلا في اولها (قوله فيها تسبيح السجود) وهو الاصح تعرض هنا لذلك دون سجود السهو لخلاف في ذلك هناك دون هناك وقيل لاتصال السهو بالصلوة يعلم حاله من حالها دون التلاوة ثم هذا لبس حتماً لانه اذا لم يذكر شيئاً اجزأه كما في الجوهر (قوله بشروط الصلوة) اي خلا الحرمة ونية التعيين ويفسدها ما يفسدها (قوله بين تكبيرتين) اي مسنونتين جهراً وبين قيامين مستحبين وما في السراج انه اذا كان قاعداً لا يقوم قال في البحر انه خلاف المذهب ولا يؤمر التالي بالتقدم ولا القوم بالاصطغاف ولكن يسجد ويسجدون كيف كانوا كما في الشرنبلالية عن المعراج (قوله من تلا آية) ظاهره اشتراط تمام الآية والاصح اكثر آية مع حرف السجدة وقيل الصحيح قرأ حرف السجدة وقبله كلمة او بعده كلمة وجب السجود (قوله ولو بالفارسية) ولو لم يفهم (قوله واولى الحج) وعند الشافعي في ثانيته (قوله وان لم يقصده) اي السماع وكذا التلاوة (قوله والصدى) الصدى ما يحيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها قيل فيه تأمل اذ الصوت المنعكس من الجبال صوت مسموع ايضا من التالي لا يخفى انه من قبيل المقابلة بالرأى على صاحب المذهب

على ان كونه مسموماً من التالى بالواسطه لحكم فيجوز كون ذلك حكم ماسمع بالذات  
 لا بالواسطه (قوله والمؤتم) لو السامع في صلوة المؤتم بخلاف الخارج كما سيذكر (قوله اقول  
 وجه التوفيق) في الشربلاية ان هذا باختلاف الرواية ونقل عن الفتاوى الصغرى الوجوب  
 بالسمع عن المجنون وكذا عن الجوهرة قال في الدرر به جزم القهستاني (قوله على الفور)  
 انقطاع الفور بثلاث آيات بعد السجدة وبأكثر منها عند الحلواني وهو الرواية (قوله ويؤدي  
 بسجودها كذلك) اى على الفور ولو لم يؤدي سجدة ما تلاها في الصلوة لا يؤدي خارجها  
 وفي البدائع واذا لم يسجد اثم فتلزمه التوبة الا اذا فسدت بغير الحيض فيسجد خارجها  
 ولو به تسقط السجدة كما في الدرر (قوله لا بد للركوع من النية) ولو نواها الامام في ركوعه  
 ولو بنوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعبد القعدة ولو تركها فسدت صلوة  
 وتامه في الدرر (قوله لبست بصلوتية) قيل الصواب صلوة يرد اغه واوا وحذف التاء كما  
 يقتضيه قاعدة النسبة وقيل انه خطأ مستعمل وعند الفقهاء خير من صواب نادر (قوله  
 بل اعاده دونها) وهو الصحيح وقيل تفسد بها (قوله او ايتم) فيه اشارة الى اختياره هذا  
 القول كما اقتصر عليه الكمال وقيل يسجد خارجها وكره الزيلعي (قوله وسجدة محلها  
 الصلوة) لبس على اطلاقه فانه اذا فسدت الصلوة فيسجد خارجها كفته واحدة (قوله  
 ولو لم يسجد في الصلوة ايضا) سقطا في الاصح واثم كما مر وفي رواية النوادر لا يسقط بل  
 يؤدي خارجها كذا في الدرر (قوله استتبع غيرها) لقوتها وكالها (قوله كن كررها)  
 في مجلس بشرط اتحاد الآية ايضا كما يشير اليه عبارته (قوله في ذلك المجلس) سواء كان  
 الاتحاد حقيقة كالبيت والمسجد الا اذا كان كبيراً كدار السلطان او حكماً كالكل لقيمتين  
 او مشي خطوتين كما يأتي واختلف في الصلوة واحدة عند الثاني وانتقال من ركعة الى اخرى  
 اختلاف عند محمد ورجح الاول واستحسن الثاني (قوله وهو تدخل في السبب) بان يجعل  
 الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سبباً والباقي تبعاً لها وهو الباقى بالعبادة لان  
 تركها مع وجوب سببها شنيع (قوله لا الحكم) يعنى لا تدخل في الحكم بل يجعل كل تلاوة سبباً  
 لسجدة (قوله فتدخلت السجدة) فاكثف بواحدة لانه الباقى بالعقوبة لانها للزجر وهو  
 ينزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة (قوله عاد الحكم الى  
 الاصل) اى تكرر الحكم بتكرار السبب (قوله واسداء الثوب) ذاهبا وآيياً (قوله زوايا المسجد  
 والبيت) اى الصغيرين كما اشير آنفاً (قوله والركوب) اى في محل قراءته والنزول اى من غير ان  
 يسير عن محل قراءته (قوله تبدل مجلس السامع) لا لتالى حتى لو كرره راكباً يصلى وغلامه  
 يمشى يكرر على الغلام لا الركاب (قوله لا عكسه) اى على المفتي به وهذا يفيد ترجيح سببية السماع  
 واما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر اذا لا تدخل في حقوق  
 العباد واما العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصه كما في الدرر (قوله وكره ترك  
 آيتها) اى تحرر بما (قوله لانه بوجه الاستنكاف) ولان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع  
 النظم والتأليف مأموره كما نقل عن البدائع (قوله وتنب ضم آية الى آخرة) فيه اشارة الى  
 عدم كراهة افرادها بالقراءة كما في الكنز والهداية (قوله لكل مهمة في الكل) قيل من  
 قرأ اى السجدة كلها في مسجد وسجد لكل منها كفاه الله ما اهمه كما في الدرر وفي عبارة  
 الشربلاية عن الكهان والكافي في مجلس واحد بدل مسجد ثم قال في الدرر وظاهره انه يقرؤها

اولا ثم يسجد ويحتمل انه يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه (قوله دفعوا توهم التفضيل)  
 اذا الكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشتماله على صفات الله  
 تعالى (قوله عن السامع الغير المنتهي لل سجود) واما المنتهي الذي لا ينقل عليه السجدة  
 فلا يخفى عنده لان هذا حث على العبادة واختلف في وجوبها على منشاغل بعمل ولم يسمعها  
 والراجح الوجوب زجراله عن تشاغله عن كلام الله تعالى ولو سمع آية سجدة من كل منهم حرفا  
 لم يسجد لانه لم يسمعها من تاتارخانية وكذا في الدر (تمة) سجدة الشكر مستحبة  
 به يفتي لكنها تكره بعد الصلوة لان الجهالة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه  
 كما في الدر وما اشتهر انها لبست بشيء عند الامام كما عند مالك فقليل تأويله انها لبست بسنة  
 وقيل لبست شيئا تكون شكرا تاما بل تمامه ركعتان كما فعل عليه السلام يوم فتح مكة وقيل لبست  
 بشيء واحب لان النعم كثيرة لا يمكن لكل نعمة بل عن الامام جوازها عند ورود نعمة او ذكرها  
 بل لبس بخارج عن حد الاستحباب وقد وردت روايات كثيرة عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم والصحابه والصالحين وروى انه صلى الله تعالى عليه وسلم ولما التقى بين يديه رأس ابي جهل  
 يوم بدر سجد لله خمس سجديات وقرأ آية السجدة في انشقت فسجد لله عشر سجديات  
 الاولى التلاوة والباقيات شكرا للمكرامات فلا تنع العبادة عن سجدة الشكر لما فيه من التعبد  
 وعليه الفتوى وكذا في التاتارخانية والتفصيل فيه وكذا في فروق الاشباه وفوائدها  
 ❦ باب الجنائز ❦ من اضافة الشيء لسببه والموت صفة وجودية وقيل عدمية (قوله)  
 وهي بالفتح وقيل هما الغتان (قوله توجيه المحتضر) اي ان لم يشق عليه ويستحب لاهل الميت  
 ان يدخلوا عليه ويتلوا سورة يس او سورة الرعد ويخرج من عنده الحائض والنفساء وجوز  
 بعضهم حضور الجنب والحائض عند الاحتضار وعلامة الاحتضار استرخاء قدميه واعوجاج  
 منخره وانخساف صدغيه جاز الاستلقاء وفي التنوير وقيل يوضع كاتيسر على الاصح وفي الدر  
 صححه في المبتنى (قوله لانه ايسر) قيل لا يمكن وجه البسر الانقلا وهو اسهل ايضا لتغميض  
 العين وشد الحمية بعد الموت (قوله ويلقن ندبا) وقيل وجوبا لعل هذا عند عدم زوال عقله  
 (قوله عنده) اي قبل الغرغرة واختلف في قبول توبة اليأس والمختار قبول توبته لا ايمانه  
 والفرق في البرازية (قوله لان الاولى) اي الشهادة الاولى (قرله ولا يؤمر) واذ قالها مرة  
 كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه كلمة الشهادة قال في التنوير ولا يلحق بعد تلجده  
 وزاد في الدر وان فعل لانتهي عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند اهل السنة ومن لا يسأل ينبغي  
 ان لا يلحق والاصح ان الانبياء لا يستلون ولا اطفال المؤمنين لكن في الشرع بلالية كل ذي روح  
 يستل عنه اجاعا لكن يلحق الملك للطفل وقيل يلهمه الله والامام توقف في اطفال المشركين  
 وقيل خدام اهل الجنة وتماه في النهر (قوله مخفة ان يتضحجر) وما ظهر منه من كلمات كفرية  
 فيحمل انه في زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته وتماه في البحر (قوله)  
 ويغمض عيناه) ويقول مغمضة بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل  
 عليه ما بعده واسعد به بقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه و يوضع على بطنه  
 سيف او حديد لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب  
 ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل ككما في القهستان معزيا  
 للنفث قلت ولبس في النفث الى الغسل بل الى ان يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبارة

الزيلي وغيره تكره القراءة عنده حتى يغسل وعلاه الشربلالي من امداد الفتاح بقوله تنزيها  
 للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حذب وعليه فينقى جوازه  
 كقراءة المحدث كذا في الدر (قوله ولا بأس باعلام الناس موته) سيما اقرباؤه واخوانه لكن النداء  
 في الاسواق قيل مكروه والاصح عدم كراهته ان لم يكن مع تنويه بذكره بل يقول مات العبد الفقير  
 الى الله تعالى فلان بن فلان (قوله ويجعل الى آخره) اي كما مات بلا تأخير وقت الغسل  
 كما في الزياحي كما تيسر في الاصح كما في الدر (قوله على تحت) كيف اتفق على الاصح ومنهم  
 من اختار طولا كصلوته بالايمان ومنهم عرضا كما في القبر كذا في الشربلالي عن العناية (قوله  
 وترا) لكن الى سبع فقط كما في الدر عن القمح او خمس فقط كما في الزيلي (قوله عورته الغليظة)  
 هو الصحيح على ما في الهداية والظاهر من الرواية كما في الدر (قوله وقيل مطلقا) هو رواية  
 النوادر فبستر من سرته الى تحت ركبته ولو امرأة لان عورة المرأة كالرجل للرجل ويغسل  
 تحت السرة بيد ملفوفة بخرقه لحرمه المس كالنظر وصححه الزيلي وغيره كالفتح عن النهاية  
 (قوله ويوضأ) اي من يؤمر بالصلوة فلا يوضأ الصغير الذي لا يعقل الصلوة (قوله  
 بلا مضمضة واستنشاق) وقيل يفعلان بخرقه قال في الدر وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً  
 او حائضاً او نفساء فعلا اتفاقاً ولا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه ويمسح رأسه ولا يؤخر رجله  
 كما في الشربلالي (قوله يسدر) هو ورق النبق (قوله وحرص) بضم فسكون (قوله ويغسل  
 رأسه وحيثه) لو بهما شعر فلو احمر او اجرد لا يفعل (قوله ويغسل بالماء) في التاتارخانية بعد  
 التوضي يغسل اولاً بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالشيء من الكافور كما فعلت الملائكة يا آدم عليه  
 السلام واء الماء الحار افضل خلافاً للشافعي (قوله مستنداً) بالبناء للفعول كما في الدر لكن لعل  
 انه لا يحسن هنا (قوله لان الغسل) في البحر وشرح المجمع لان غسله لما وجب لرفع الحدث لبقائه  
 بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل  
 وعدم المسح قبل الغسل ليكون خروج ما يخرج ايسر لحصول الاسترخاء بالماء الحار كما قيل  
 (قوله وينسف) اي يؤخذ الماء الذي على جسده بثوب (قوله ولا يقص ظفره) الا المكسور  
 لانه يكره تحريماً (قوله ولا يسرح شعره) ولا يحنثن ايضاً ولا بأس بجعل القطن على وجهه  
 وفي مخارقه كدبر وقيل واذن وفم كما في الدر لكن عن الفتح باستقباحه عامة العلماء (قوله  
 الخنوط) بفتح الحاء العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس في حق الرجل  
 لا المرأة لكراهتهما لارجال وجعلهما في الكفن جهل كذا في الدر (قوله واذا جرى الماء)  
 اقول وكذا لو غسل بغير نية لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين (قوله لم يكن غسلًا) لانا  
 امرنا بالغسل فيحرك في الماء بنية الغسل ثلثاً فتح وتعليله يفيد انهم لو صلوا عليه بلا اعادة  
 غسله صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره كذا في الدر لعل وجه الافادة ما اشير اليه آنفاً  
 من ان النية شرط الاسقاط الواجب عن المكلف لا لطهارة الميت (فروع) والافضل  
 ان يغسل الميت مجاناً فان ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان منه غيره والا لالتعنه عليه وينبغي  
 ان يكون حكم الحامل والخافر كذلك كما نقل في الدر عن السراج واستيجار الخياط للكفن  
 مخلف فيه لو لم يدبر ام كافران في دارنا غسل والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتر  
 الاكثر فان استوا وغسلوا وقامه في الدر (قوله وسنة الكفن) واما اصل التكفين فرض كفاية  
 لعامة مسلم لالن خص بلزومه (قوله ولا جيب) قبل كذا في الكافي وهو بعيد الا ان يراد به النسق



النازل الى الصدر قاله الكمال (قوله واستحسن العمامة) قال في التثوير وذكره العمامة في الاصح  
قال في الدر كذا في المجتبى واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف وكذا في الشربلالي عن  
المعراج فاختره هنا مع كونه مخالفا لما صحح في نحو المجتبى ينبغي ان يقيد بما ذكر وقد اطلقه (قوله  
ربط يديها) وكذا بطنها وكفاية هي اولى ان لم يكن في المال والورثة كثرة والسنة اولى عند  
خلافه (قوله على من تجب عليه نفقته) وان تعدد فعلى قدر ميراثهم (قوله الوجوب عليه)  
وان تركت مالا كما في البحر لانه ككسوتها في صحتها (قوله في بيت المال) فان لم يكن بيت المال  
معمورا او متظلما فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسألوا الناس له ثوبا اي كفن ضرورة  
فقط بخلاف الحي فانه يصلى عريانا ولا يبسل له الناس بل يغطيه كما في البحر (قوله فرض  
كفاية بالاجاع) فيكفر منكورها كدفنه وغسله وتجهيزه فانها فروض كفاية (قوله ان ادى  
البعض) ولو واحد او اثني لاصح كما في التاتارخانية ثم شرطها اسلام الميت وطهارته الا ان يهال  
عليه التراب فيصل على قبره بلا غسل وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان  
وسترا العورة شرط في حق الميت والامام جميعا فلوام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا  
كما لوامه امرأة لسقوط فرضها بواحدة وشرطها ايضا حضوره ووضعها وكونه امام  
المصلي فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه وركنهما التكبيرات الاربع  
فالاولى ركن ايضا لا شرط والقيام فلم تجز قاعدا بلا عذر وستنها التعميد والثناء والدعاء فيها  
وما ذكره بعضهم ان الدعاء ركن والتكبير الاولى شرط فزده البحر وادابها كثيرة مفصلة  
في نحو البحر وفضل صفوفها آخرها للتواضع لتكون شفاعته ادعى الى القبول (قوله الا  
البغاة) اي على الامام العدل كما في الشربلالي عن البرهان اورد على الحصر  
بالعصبة وبالقاتل بالحق لكن العصبة داخلة في المكابر بل عينه كما في الدر ولا يبعد الحاق  
الحناق عليه (قوله في الحرب) ولو بعد الحرب صلى عليهم لانه حد او قصاص كما في الدر  
(قوله وان غسلوا) يعني لا يصلى ولكن يغسل فيه اشارة الى اختيار هذه الرواية اورد  
عليه بترجيح رواية عدم الغسل ايضا بعدم غسل على رضى الله عنه اهل النهر وان كما  
في البرهان ولا يخفى ان مذهب الصحابي لا يكون حجة فيما اختلف في عصرهم ولو من تابعي  
اتفاقا وفيما لم يد راختلافهم او اتفاقهم وسكوتهم فكونه حجة مختلف فيه فيجوز كون هذا  
من احد هذين القيلتين (قوله قاتل نفسه ولو عددا) لكن في الخطأ اتفاقا (قوله يغسل به  
يفتى) وان كان اعظم وزرا ممن قاتل غيره وقيل الاصح ان لا يصلى ورجحه الكمال (قوله  
لا على قاتل احد ابويه) والحقه في النهر بالبغاة (قوله زجرا له) قبل لو قال اهانة له وزجرا  
لغيره لكان اولى لا يبعد ان يقال المراد زجرا للغيره فافهم (قوله اربع تكبيرات) كل تكبيرة  
قائمة مقام ركعة وقبل الاولى للافتتاح فينبغي بعدها اربع تكبيرات فيكون نجسا واجيب  
بان كونها للافتتاح لا يمنع ذلك (قوله وعند السافعي) في كلها وكذا عند ائمة بلخ منا  
ونصير يرفع تارة ولا يرفع اخرى كما في البحر (قوله فاحيه على الاسلام) خص الاسلام بالحياة  
والايمان بالموت لان الاسلام اي الانقياد الذي بالعمل انما يتصور في الحياة لا في الموت  
والايمان مدار الاعتقاد وهو المعبر عند الموت (قوله وتسليمتين) ناويا الميت مع القوم ويسر في السك  
الا التكبير كما في الزيلعي والمنقول عن البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وعن جواهر  
الفناوى يجهر بواحدة (قوله لا قراءة فيها) عند السافعي وعندنا يجوز الفاتحة بنية الدعاء

ويكره بنية لقراءة وقيل لا يجوز اورد عليه كيف وقراءة القاتمة فرض عند السافعي فيجوز  
بل قرائتها اولى كاعادة الموضوع بمس الذكر والمرأة فتدبر (قوله لانه منسوخ الا بار) اختلف  
في فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فروى الخمس والسبع والنسع واكثر من ذلك الا ان آخر  
صلوته كان اربع فكان ناسخا لما قبله كما روى ان عمر رضى الله عنه حين رأى اختلاف الصحابة  
قال فانظروا الى آخر صلوته عليه السلام فوجدوه صلى على امرأة اربع فاتفقوا على  
ذلك كما في التاتارخانية (قوله لصبي ومجنون) وكذا معتوه لعل الجنون والعته هنا ان كان  
قد بما من ولادته (قوله فرطا وفسر ايضا) اى هابقا الى الحوض ليهيئ الماء وهو دعاء له  
ايضا بتقديمه في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات الصبي له لا لا بويه بل لهما ثواب التعليم كذا  
في الدرر (قوله اى خيرا باقيا) تفسير بالغاية واللازم اذ الذخر هو الذخيرة (قوله جعلها صفا  
طويلا) وان شاء جعلها صفا واحدا وقام عند افضلهم (قوله وراعى الترتيب) قيل لعله  
ندب واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة (قوله  
قضى ما عليه نسقا) بغير دعاء وافيد ان امكن الاتيان بالدعاء فعل (قوله قبل رفع الجنازة)  
اى بالايدي قبل الوضع على الاكتاف والتفصيل في الشربلالي (قوله وعند ابى يوسف  
يكبر واحدة) اى قبل سلام الامام قال في التاتارخانية عن الخلاصة ان جاء بعد الرابعة  
قبل السلام انه لا يدخل في رواية عن الامام والاصح انه يدخل وعليه الفتوى او نائبه ظاهره  
التخير ولبس كذلك لان امامة النائب عند عدم السلطان على ما في التاتارخانية فالاولى  
فتأنيبه كما قبله من نحو فالقاضي الخ وتفسيره به كما فعله بعضهم بعيد من جهة اللفظ  
(قوله وقال ابو يوسف) نقل عن الطهيرية فان حضر الكل من الوالى او خليفة فابى  
الاولياء ان يتقدم احدا من هؤلاء فلهم ذلك (قوله قدم سعيد) اى قدم الحسين سعيد  
ابن العاص فابى سعيد فقال لولا السنة الخ (قوله فالقاضي) فصاحب الشرط ثم خليفته  
ثم خليفة القاضي ثم امام الحى فيه ابهام اذ تقديم الولا واجب وتقديم امام الحى مندوب  
فقط بشرط ان يكون افضل من الولى والا فالاولياء اولى وفي الدراية امام المسجد الجامع  
اولى من امام الحى اى مسجد محلته كما في الدرر وفي بعض هذا الترتيب مخالفة لما في بعض  
الكتب (قوله فالولى) بترتيب عسوبة الانتكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون  
عالمسا والاب جاهلا فالابن اولى فان لم يكن ولى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد اولى من ابنه  
الحربقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلوة عليه كما في الدرر (قوله لا بأس  
بأذن الولى) الا اذا كان هنا من يساويه فله المنع (قوله بعيدها واولعلى قبره) لاجل حقه  
لا لاسقاط الغرض فلبس لمن يصلى اولا ان يعبد مع الولى (قوله لتصرف الغير في حقه)  
ولو صلى الولى بحضور السلطان مثلا اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلوة  
من لا ولاية له كعدم الصلوة اصلا فيصلى على قبره ما لم يتمزق (قوله دفن بلا صلوة)  
او بها بلا غسل او بمن لا ولاية له (قوله ما لم يظن) فلو شك تفسخه صلى عليه لكن  
في النهر عن محمد لا (قوله ولم يجوز راكبا) كما لم يجوز قاعدا وكما لم يجوز على ميت على دابة او ايدى  
الناس يعنى بغير عذر كما في الزيلعى (قوله وتنزيه في اخرى) عن الكمال ترجيحه (قوله  
واختلف في الخارج عن المسجد) وحده او مع بعض القوم قال في التنوير والمختار الكراهة  
اى مطلقا كما في الدرر عن الخلاصة لان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها كنافلة وتدر بس

وهو الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلوة له لكن في الشر نبلاي مع ما ذكره رخصي عن الكمال عن النسفي الاتفاق على عدم الكراهية اذا كان الميت مع صف خارج المسجد وكذا في البرازية ❦❦❦ فروغ ❦❦❦ في التاثر خانية انه يكره ان يقول الرجل وهو يمشي مع الجنازة استغفروا له غفر الله لكم وكذا قوله كل حي سموت ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة اقول ظاهره شموله فنحو قوله عندها هذا الرجل رجلا حسنا او ماتقولون في حقه فيقولون نعم انه حسن او تقول في حقه رجة الله عليه وفيه ايضا يكره رفع الصوت بالذكر والقرآن دون الخفاء (قوله ان استهل) اي بعد خروج اكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو بصحيح فذبحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا ففات فعليه الدية ويقبل قول الواحدة العدل في حق الصلوة فقط كما يفهم من البحر (قوله او تحريك عضو) لكن لا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها (قوله والا غسل) فيه خفا بملا حظة قوله ولد ففات اذا الموت يوجب سبقة الحياة التي تعلم بالاستهلال (قوله غسل وسمى عند الثاني) وهو الاصح فيقتي به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لبني آدم كما في ملتي الابحر وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل ودفن كذا في الدر لكن في الشر نبلاي بعد ما نقل مضمون ذلك على المعراج والفتح والاختيار نقل الاجماع على عدم غسله عن شرح المجمع لمضنفه ووفق مراد الميثب الغسل في الجملة ومراد الثاني بما يكون على وجه السنة (قوله في ظاهر الرواية) قيل ظاهر الرواية خلافه فالصواب في الاحتراز كما يظهر من الهداية (قوله ولو سبي بدونه) لانه مسلم تبعا للدار او السابي (قوله او الصبي) اي وهو عاقل اي ابن سبع سنين (قوله لانه مسلم حكما) الظاهر اي في حكم الشرع والا فانطبق الدليل بالنسبة الى الجميع ليس بظاهر قالوا ولا ينبغي ان يستل العامي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتبني به ولا يضرب رقبته في جواب ما الايمان وما الاسلام كذا في الدر عن الفتح (قوله كافر) اي اصلي فلومر تدايلقي في حفرة كالكلب (قوله يغسله وابيه المسلم) اي عند الاحتياج فلوله قريب آخر فالاولى تركه له ولو لم يكن له قريب رفع الى اهل دينه ثم اورد على لفظ الولي بانه معيبة لعدم ولاية بينهما ودفع بان المراد القريب ورد بان المؤاخدة على نفس التعبير كالمسلم بلا رعاية سنة بل كغسل ثوب نجس (قوله ويدفنه) الاولى وبلقيه في حفرة (قوله بوضع مقدمها) بكسر الراء وتفتح وكذا المؤخر يعني يحمل بوضع مقدمها اي عشر خطوات في الكل لخديث من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت اربعين كبيرة (قوله ثم مؤخرها) فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم نحل جنازة سعد بن معاذ لكن الصبي الصغير يحمله واحد على يديه ولورا كبا والصبي والصبي الكبير يحمل على الجنازة (قوله بلاعدو) اي عدو سرير بحيث يضطرب الميت فانه مكروه (قوله وندب المشي خلفها) الا ان تكون خلفها نساء فالمشي امامها احسن كافي الاختيار ويكره تحريما خروجهن وتزجر النايحة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن اهله كما في الشر نبلاية عن البرازية ويكره التباعد عنها او تقدم الكل او الراكوب امامها (قوله ويلحد القبر) والقبر يكون في غير دار لانها من خواص النبي والحمد بعد العمق قيل نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد حسن (قوله ويدخل) من الادخال على ما هو الظاهر (قوله من قبل القبلة) بان يوضع من جهتها ثم يحمل

فيلحد (قوله بسم الله) وفي التنوير بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله (قوله اذ به امر النبي)  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ولهذا كان التوجيه واجبا وينبغي كونه على شقه الايمن ولا ينبش  
 ليتوجه اليها (قوله لا الخشب) لو حول الميت اما فوقه فلا يكره كما في ابن الملك (قوله ويسجى)  
 اى يغطى قبرها واوختى لاقبره الا لعذر كالطمر (قوله ويهاال التراب عليه) ويكره الزيادة  
 على ما خرج منه كما في التنوير (قوله ويسم) وجوبا قدر شبر وقبل تدبا (قوله ولا يخصص)  
 وكذا لا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس وهو المختار كما نقل عن السراجية وفيه  
 ايضا لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب اثر (قوله الا ان يكون الارض) ويخير  
 المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصارت رابا كما في الزيلعي  
 (قوله ويرمى به) ان البر بعيد او خيف الضرر (قوله وولد هاجي) بان يضطرب يسبق بطنها وعلى  
 المنقول عن الحانية انه لا يسمع الا ذلك (قوله ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الام قطع  
 واخرج لوميتا والا لا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاولى  
 نعم فتح (قوله لا يكسر عظام اليهود) المفهوم من البعر اختصاصه (قوله الاتباع افضل)  
 من التوافل لولقرابة او لجوار او صلاح معروف ويندب تعجيله وستر موضع غسله فلا يراه  
 الا غاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يحز ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن  
 مساوئهم لا بأس بنقله قبل دفته وبالاعلام بموته وبارئته بشعر او غيره لكن يكره الافراط في  
 مدحه ولا سيما عند جنازته وتعزية اهله وزعيمهم في الصبر واتخاذ طعام لهم وبالجوس لها  
 في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر  
 وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لميتک وبزيارة القبور  
 ولوللنساء ويحفر قبر نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهئية نحو الكفن بخلاف  
 القبر يكره المشي في طريق ظن انه حادث حتى لو لم يصل الى قبره الا بوطئ قبر تركه لا يكره  
 الدفن لبلا ولا اجلاس القارئ عند القبر هو المختار عظم الذمى محترم انما يعذب الميت ببكاء  
 اهله اذا اوصى بذلك كتب على جبهة الميت او عمامته او كفته عهد نامة يرجى ان يغفر الله  
 للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى  
 في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاء تني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتي  
 بسم الله قالوا امت من عذاب الله والكل عن الدر موافقا لما في البحر والهز وبعض الفتاوى  
 ويكره وطئ القبر والنوم وقضاء الحاجة وكل ما يعهد من السنة ❦ باب الشهيد ❦  
 نوع من الجنائز باختصاصه بافضلية وبعض الاحكام فالاول ان يترجم بالفصل بدل الباب  
 على حذاء اصطلاحهم في الفرق (قوله لانه مشهود له) على الاولان فقبل بمعنى مفعول  
 وعلى الاخير بمعنى فاعل اولان له شاهدا يشهد له وهو دمه وجرحه اولان روحه شهدت  
 دار السلام وروح الغير لا تشهد يوم القيامة واقيامه بشهادة الحق حتى قتل اولانه يشهد له  
 عند خروج روحه ماله من الثواب (قوله لانه عليه السلام) قال نقل عن الكمال ان هذا الحديث  
 غريب (قوله بكلومهم) جمع كلمة وهو الجرح (قوله ملحق بهم) لعل هذا الحاق بطريق دلالة  
 النص فان القياس شرطه ان يكون الحكم في الاصل على سنته (قوله ولكن قتل ظلما) بقتل  
 لا يوجب القصاص بل الدية (قوله وهم شهداء) يقال لهذا النوع شهيدا حقيقيا لكونه شهيدا  
 في الحقيقة والاول حكما لترتب حكم الشهيد عليه (قوله بعد الطعن) اى قبل الموت (قوله

والخايض) ان رأت ثلثة ايام غسلت والا لا (قوله بالغ) الاولى مكلف لان المجنون كالصبي  
 (قوله لان الاب اذا قتل) وكذا اذا قتل الاب شخصا وارثه ابنه وكذا اذا وجب الدية بالصالح  
 (قوله ولو بغير آلة جارحة) لا يخفى ان القتل بغير الجارحة يوجب المال وقد ذكر بعدم لزوم  
 المال اثنا والجواب ان القتل مطلقا من هذه الطائفة لا يوجب المال لكن فيه كلام يعرف من بابها  
 (قوله او وجد جريحا ميتا) لا يخفى انه لا يفهم من هذه العبارة انه يصلى على من قتل من البغاة  
 او قطاع الطريق كما توهم ثم المراد بالجراحة علامة تخرج الدم من عينه او اذنه او حلقه  
 صافيا لامن انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا على ما في الدرر فيدخل في العلامة الكسر  
 يشير اليه كلمة الكاف في كخروج الدم فلا يريد ما يتوهم ان الاولى او وجد في المعركة وبه اثر  
 ولا يحتاج الى الجواب ان الجراحة اعم من الظاهرة فيشمل الباطنة المعلومه بسيلان الدم بغير معتاد  
 حتى يورد عليه بنحو اثر غير الجراحة ككسر بعض الاجزاء فانه ايضا شهيد (قوله كالقرو  
 والحشو) اى هند وجدان غيره من جنس الكفن والادفن به ان نقص من كفن النسبة  
 (قوله ليم ظاهره) تعليل للاخير والمعنى يقتضى ملايمته للاول اعني ويزاد في مصر اراد به  
 العمران وما يقربه مصر او قرية كما في البحر وتعقب عليه في النهر فهذا احتراز عن مقارزة  
 لبس بقرب عمران (قوله احتراز عن الجامع) ظاهره انه لا يغسل من وجد فيهما ولبس كذلك  
 بل يغسل لوجوب الدية عن بيت المال فيهما فالصواب الدية بدل القسامة كما في التنوير  
 (قوله ولم يعلم قاتله) او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتله اللصوص ليلا  
 في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله اللصوص غاية الامر ان عينه لم تعلم كما في البحر  
 عن البدائع قال فليحفظ فان الناس عنه غافلون اقول لعله ينفع في البحث الاتي ايضا (قوله  
 فيما اذا لم يعلم قاتله) ان اريد عدم العلم فيما بعد الاستثناء كما قبله فلبس بمسلم لجواز ان يكون  
 القاتل معلوما فيما بعد الاستثناء بقرينة التعليل اعني قوله لان الواجب فيه القصاص بل  
 بالاول ايضا غاية كونه الاستثناء منقطعاً على ان تقريب قوله لانه علل بوجوب القسامة  
 لبس بتمام على هذا التقدير وان اريد فيما قبله فقط فتفريع قوله في صورة عدم العلم بالقاتل  
 الخ لبس بمسلم وهو ظاهر لعل هذا محصل البحث الاتي (قوله بجديدة) لعل المراد بها مجرد  
 الاثر والجراحة اقول كانه الخ واجب بان الاستثناء متصل بعدم العلم في المستثنى منه ملحوظ  
 في المستثنى لا يخفى ان ظاهر قوله لان الواجب فيه القصاص مانع عن هذا ومؤيد للانقطاع  
 وحل الاستثناء على الانقطاع اخف من التأويل الذي اشار اليه بقوله لان نفس هذا القتل الخ  
 (قوله محمول على ما اذا علم قاتله عينا) يرد عليه انه لا يلزم العلم شخصاً بل يجوز العلم نوعاً  
 كما اذا نزل اللصوص ليلا في المصر فقتل كما مر آنفاً عن البحر عن البدائع (قوله انما كان ظمناً) اورد  
 على الحصر بكون المقتول صيباً فانه مظلوم البتة لا يخفى ان الكلام في الشهيد وقد اخذ  
 في مفهومه البلوغ يفهم من الدليل ايضا وهو قوله لان الواجب فيه القصاص (قوله فعلم  
 ان كلام الهداية) كذا في الايضاح لابن كمال المحقق (قوله او قتل بحد او قصاص) وكذا  
 بتعزير او افتراس سبع (قوله او نقل من المعركة حياً وهو يعقل) سواء وصل حياً او مات  
 على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى آخر كما في الدرر عن البدائع (قوله خلافاً لمحمد) قال  
 في التنوير وهو الاصح وقال في الدرر كذا في الجوهرة لانه من احكام الاموات وفي النهر الوصية  
 بامور الآخرة لا تكون من ثنائها فلا يحسن هذا التعبير هنا على اطلاقه (قوله خلقاً)

في حكم الشهادة) قبل هو بقتحين وآخره قاف صفته من خلق الثوب اذا بلى كافي غاية  
البيان فيكون المراد هنا بمعنى الضعف والنقص (قوله ولو فيها لا) وكل ذلك في الشهيد  
الكامل والا فالمرتث شهيد الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد فاصاب نفسه والغريق  
والخريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة  
وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو ثلثين كذا في الدر  
❖ كتاب الزكوة ❖ قوله اقتداء قال في البحر قرانها بالصلوة في اثنين وثمانين  
موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان  
ولا تجب على الانبياء اجبا (قوله هي الزكوة شرعا) وامانة فالنظافة والبراءة (قوله تملكك)  
فان زكوة نفس الايتاء لا المال المؤدى كما هو عند بعض ورد عليه ابن الكمال ثم خرج به الاياحة  
فلو اطعم يتيما ناويا الزكوة لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كالوكساء بشرط ان يعقل  
القبض اذا حكم بنفقتهم (قوله بعض ما) خرج المنفعة فلو اسكن فقيرا داره سنة ناويا  
لا يجزيه (قوله اقول هذا التعريف) اجيب عنه وعما اورده الزيلعي ان حاصل التعريف  
على ما هو المتبادر من قوله غير هاشمي تملكك المال بحيث لا يجوز لها شئ ورد ان حاصله  
اخذ بعض قبود التعريف على وجه الشرطية وهو غير معهود في الحدود قلت قد قرر  
في الميزان جواز الرسوم بالمقدمات والشروط والعمل ويستسمع ما يؤيده من البحر بل الرد الوارد  
على هذا الجواب ما ذكرنا ان كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوة او عمالة فيها او عسرا  
او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف كما في الاشياء فلا يختص بالزكوة (قوله قال الزيلعي)  
اجاب عنه في البحر ان الكفارة خرجت بقوله مسلم لانه خرج مخرج الشرط والاسلام  
لبس بشرط في الكفارة قال في التهر هذا يصلح جوابا عن الايراد الاول اعني قول الدور  
اقول الخ ثم اورد عليه ان شأن الشروط ان تكون خارجة عن الماهية لا انها جزء منها اقول  
قد عرفت آنفا ما هو المقرر في الميزان على انه لم يدع كونه تعريفا بالماهية والذاتية بل الظاهر  
كونه رسما ثم قال فالاول ان لام التعريف في المال لا العهد اى المعهود اخراجه شرعا ولم يعهد  
فيها الا التملك وكون المخرج ربع العسرا قول ايضا ان هذا يستلزم الدور في التعريف  
وعدم الاحتياج الى التعريف لكونه معلوما قبل التعريف فلعل الحق في تحقق هذا البحث  
هو ما نقل عن البحر (قوله لفقر ولو صبيا) قاعلا او غير ما قل يقبض عنه احد كالولي ولو صبي  
والملتقط او الاجنبي على ما في التهر (قوله ولا مولاه) اى معتقه الى فروعه واما الى نحو الاخ  
فيجوز ان لم يجب نفقته عليه لان الواجب لا يجزى عن واجب آخر (قوله ودفع احد الزوجين)  
خلافهما في دفع الزوجة للزوج (قوله لله تعالى) اشارة الى وجوب النية واشتراطه لانها  
عبادة وكل عبادة لا بد لها من النية فينتج المطلوب لكن ينبغي ان يقال عبادة مقصودة لذاتها  
(قوله وشرط وجوبها) اورد على التعبير بلفظ الوجوب اذ الحكم هو الفرضية واعتزبان بعض  
مفاديرها وكيفيةاتها بالاحاد ورد بما في شرح المنار ان مفاديرها ثبتت بالتواتر كاعداد الركعات  
فلفظ الواجب هنا مشكل لانه حقيقة في كل نوع اقول لعل لهذا في نحو التوير وشرط  
افتراضها لكن لا يخفى ان كون الوجوب هنا بمعنى الفرض ظاهر لانها مما علم في الدين ضرورة  
والاشكال انما يتصور عند خفاء المراد (قوله اذ لا تكليف بدونهما) يد عليه ايجاب النفقات  
والعشر وصدقة القطر والجواب معلوم من الاصول (قوله لان الرقيق) ولو مكاتب او مسنسى



(قوله بان يكون يدا فقط) فيكون فائدة قيد التمام اخراج المكاتب اورده عليه انه خرج باشتراك الحرية على ان المطلق ينصرف للكامل وانت خير ان الحرية مطلق والمطلق للكامل وكال الحرية لا يتحقق في المكاتب والمستسعى والكامل لا يوجب التمام كما فهم من النهر انه يدخل الملك بسبب خيبث كغصوب خلطه فيورث ويوفى به دينه كما في النهر عن الفتح في الدر (قوله وان عده في الكنز) قال في النهر اعتذار عن طرف الكنز وتوفيقا بينهما انه لا تنافي بين جعل المصنف شرطا وبين كونه سببا لاشترأ كهما في اضافة الوجوب اليهما لاعلى وجه التأثير الا ان السبب يتفرد باضافة الوجوب اليه دون الشرط ووفق بعض بان السبب هو المال والشرط كون المال نصبا وايد ينقل عن الحدادي (قوله فارغ عن الدين) قيل لو لم يذكركم ذلك التمام خرج مال المكاتب بهذا القيد (قوله مطالب من جهة العباد) سواء الله تعالى كزكاة وخراج والعباد ولو كفالة كما ذكره او مؤجلا او صداق زوجته المؤجل او نفقة لزمته بقضاء اورضاء (قوله حتى لا يمنع دين النذر) وكذا دين الفطرة ووجوب الحج وهدي المنفعة والاضحية كما في البحر (قوله الملك ارباب المال والاموال الظاهرة) نحو السوائم والباطنة نحو الذهب والفضة (قوله وهو مخالف للهداية وغيره) لانه قال في الهداية على ما نقل البحر عنه ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرق بينهما ولا يي يوسف في الثاني انتهى اذا عرفت ما في الهداية فاذا ذكره صدر الشريعة وان كان مخالفا لما هو المختار عنده لكنه ليس بمخالف على الاطلاق اذ يمكن حل مراده على مذهب زفر بل ابي يوسف ايضا هذا وان كان بعيدا في ذاته لكن يصلح ان يكون مخالصا عن الحمل على السهو والغلط كالشارح وابن الكمال (قوله عن حاجته) لان المشغول بها كالمعدوم وفسره ابن الملك لما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كنيابه وتقديرا كدينه فنصاب امسك للصرف الى الحاجة الاصلية لا زكاة فيه كما في البحر لكن عن المعراج والبدائع بوجوب الزكاة في نقد امسك ولو للنفقة (قوله على مكاتب ولا في كسب ما ذون) ولا في مرهون بعد قبضه (قوله بقدر دينه) فيزكي الزائد ان بلغ نصبا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر ولوله نصب الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف لاقلها زكاة فان استويا كان بعين شاة وخمس ابل خير كذا في الدر (قوله كشياب البدن) المحتاج اليها لدفع الحر والبرد (قوله وكتب العلم لاهله) يرد عليه ان الاهلية انما تؤثر في جواز اخذ الزكاة وان ساوت نصبا قال في الدر موافقا لغير وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم ينو التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا ان تكون غير فقه وحديث وتفسير او تزيد على نسختين منها هو المختار وفي الاشباه الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع له (قوله وآلات المحترفين) الا ما يبي اثر عينه كالعصفور لدفع الجلود ففيه الزكاة بخلاف ما لا يبي كصابون يساوي وان حال الحول (قوله تفرع على قوله نام) قيل ويجوز تفرعه على قوله الملك التام بل هو اولي فان في الضمار لبس الملك يدا وان وجد رقبة كابق ومفقود وجدا بعد سنين (قوله اذا لم يكن بنية على ظاهره) انه لوله بنية يجب لما مضى ولبس على اطلاقه لان في غصب السائمة لا يجب وان كان الغاصب مقرا كما في البحر (قوله ومال ساقط في البحر استخرجه بعدها نسي مكانه) اي ثم تذكره فلو في حرز ولو دار غيره زكاة لكن عن تاج الشريعة انه لو دارا عظيمة فضمار لازكاة واختلف في ارض مملوكة او كرم قيل يجب وقيل لا كما في البحر (قوله وما اخذه السلطان) ثم اخذ بعد سنين (قوله من

معازيفه) خلاف الا جانب فلو في معارفه ثم تذكر بعد سنين كان عليه زكوة  
 ثم لفظ المماريف على وزن المفاتيح مخالف للغة والفقه بل اللفظ المعارف بلاياء على مقل  
 (قوله ودين محجود) ان حلف عند القاضي والا فيجب كما في البحر (قوله لا تنفء النماء) هذا  
 في الحقيقة بيان لوجه التفرع والاصل فيه حديث على رضي الله عنه لازكاة في مال الضمار  
 وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك (قوله اى محكوما بافلاسه) فالصينة من التغلبس  
 يقال فلسه القاضي تغلبسا اى نادى عليه انه افلس واما المفلس من الافلاس فيقال افلس الرجل  
 اى صار مفلسا اى صارت دراهمه فلوسا على ما قيل (قوله عليه بينة) قال في الدرر عن  
 محمد لازكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل (قوله واعلم قاضى) المفتى به  
 اليوم عدم القضاء بعلم القاضي (قوله قال في النهاية الى آخره) اجيب ان معنى لاهلها اى  
 لاهل الكتب يعنى مالكتها ولهذا لم يضاف الى العلم بان يقال لاهله بدل لاهلها (قوله وسبب  
 وجوب ادائها) اى لاسبب نفس وجوبها والفرق بينهما محرر في الاصول فيندفع ما يتوهم  
 انه مخالف لما قالوا ان سبب وجوبها المال ولما قالوا في نظائرها سبب وجوب الصلوة والصوم  
 اوقاتهما وان السبب غير مؤثر فكيف يكون سببا لان ما ذكرناهما ونفس الوجوب (قوله الحولان)  
 بالسنة القمرية (قوله اونية التجارة) اى في العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها لعقد  
 التجارة او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة ولو آجر داره التى للتجارة بلانية صريحا  
 واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بمالها غيرها  
 ولا تصح نية التجارة فيما خرج ارض العشرية والحراجية او المستعارة او المستأجرة ثلثا يجمع  
 الحقان وبعض تفصيله في الشرع بلالية (قوله نية مقارنة له) ولو كانت المقارنة حكما كالودفع  
 بلانية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع لا وكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها  
 لذى ليدفعها للفقراء جاز لان الاعتبارية الامر ولذا لو قال هذا تطوع او عن كفارتى ثم نواه  
 عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله  
 الفقراء والوكيل ان يدفع لولده الفقير وزوجته لان نفسه الا اذا قال ربها ضعها حيث  
 شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة كذا  
 في الدرر وغيره ولا يشترط علم الفقير ككونها زكاة على الاصح لما في البحر الاصح ان من  
 اعطى مسكينا دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكاة تجزئ (قوله او تصدق كله) الا اذا  
 نوى نذرا او واجبا آخر فيصح ويضمن الزكاة واطلقه فعم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن  
 النصاب ابرأ وسقط عنه كذا في الدرر وفي حيل الاشياء وحيلة التكفين بها التصديق على فقير  
 ثم يكفى فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد (قوله فليل عمرى) اى على التراخي  
 وصححه الباقر قبل والمفهوم من طريقة الهداية انه مختارة واستدل عليه الرازى بان الامر  
 المطلق للتراخي على المختار والامر فيها مطلق (قوله وقيل فورى) قال في التنوير وعليه  
 الفتوى وفي الدرر كما في شرح الوهبانية اورد بما تقدم من ان الامر المطلق لا يقتضى الفور واجيب  
 ان في هذا الامر قرينة الفور وهى انه لدفع حاجة الفقير وهى مجلة برد عليه انه بعد التسليم  
 لا تدل على وجه القطعية الفرضية وهى المطلوبة هنا غاية على وجه الظنية وهى لبست بمرادة  
 الا ان يقال لا يضرنا كون الفور ظنيا بل يجوز كون الحكم فيه هو الوجوب مع كون اصل الزكاة  
 فرضا (قوله وروى عن محمد بخلاف الحج) والفرق انه الحج خالص حق الله والزكاة

حق الفقراء وقيل والحق رد الشهادة فيه ايضا لما ان الحق في الحج الفور ونقل عن قاضيه ان  
 الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل وقيل اني لم اره في نسخة ( قوله لاتصال النية الى آخره )  
 حاصله ان ما كان من اعمال الجوارح لا يتم بمجرد النية وما كان من الترك يتم بها كما في الشرب ليلالي  
 والدر ( قوله الا الذهب والفضة ) في الحصر نظر اذ لو ورث سائمة لزمه زكوتها بعد حول  
 نوى اولا كما في الدر عن الخاتبة ( قوله لانها لم تقارن عملها ) وفي اول الاشياء ولو قارنت النية  
 ما لبس بدل بمال لاتصح على الصحيح ( فروع ) امر غيره بدفع زكوته فدفعها من مال  
 آخر حيث الظاهر عن القضية ترجيح الاجزاء والا فضل في الزكاة الاعلان وفي النقل الاخفاء  
 اوشك اني ام لا اعاد ونما في النهر ❦ باب صدقة السوائم ❦ بدأ بالسوائم  
 اقتداء بكتبه عليه السلام الى العرب وجل اموالهم الابل والتسمية بالصدقة تأسيا بالقرآن  
 ( قوله المكتفية بالرعي ) اوردانه تعريف بالاعم لصدقه على ما اسامها الحمل والركوب ولبس  
 فيه زكاة وللجارة والواجب فيه زكاة التجارة والشرط كونه لقصد الدر والنسل واجيب  
 انهم تركوا هذا القيد لتصريحهم بعد ذلك بالحكمين الاخرين ورد ان التعريف الفاسد  
 في نفسه لا يعود صحة بذكر الحكمين بعده ثم اورد على هذا الشرط ان هذا يقتضي عدم  
 الزكاة فيما لو كان ذكورا فقط او اناثا فقط ولبس كذلك واجيب ان المراد نفي الاسامة للحمل  
 والتجارة لا اشتراط ان تكون للدر والنسل ورد ان نفي الاسامة للحمل والركوب قد يحصل بدون  
 قصد الدر والنسل بان لا يقصد شيئا اصلا ولا شك ان في هذه الحالة لا زكاة عليه ايضا اقول  
 لكل ذلك قال في التوير في تعريف السائمة هي المكتفية بالرعي المباح في اكثر العام لقصد الدر  
 والنسل والزيادة والسمن لا يكون سائمة للشك في الموجب واعلم انه يبطل حول الزكاة بجعلها  
 للسوم فلو اشترى للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للسوم كالوباع  
 السائمة في وسط الحول او قبله بيوم يجنسها او بغير جنسها او بنقد ولا نقد عنده  
 او يعرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولا آخر كما في الدر عن الجوهره  
 ( قوله نصاب الابل ) بكسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها بدليل التصغير  
 على ايلة والنسبة اليها ابل بفتح الباء ( قوله لان امها تكون مخاضة ) اي حاملا باتاء وبافراد  
 الحامل في التفسير لبس بصحيح ( قوله وتكون ذات لبن ) اي لاخرى كما في الدر ( قوله والضراب )  
 بكسر الضاد مجامعة العجل اياها ( قوله جذعة ) بفتحين ( قوله سميت به لمعنى ) في النهر عن  
 البدائع لا اشتقاق لاسمها وقيل سميت بها لانها لاتستوفي ما يطلب الا يضرب تكلف وحسب  
 يقال جذعت الناقة اذا حبستها من غير علف وقيل غير ذلك ( قوله وفي ست وسبعين )  
 كذا كتب صلى الله تعالى عليه وسلم وابى بكر رضى الله عنه وهو امر توقيفي وقيل معقول المعنى  
 والتفصيل مع البحث عليه عن الفصح مذكور في النهر ( قوله ففي كل خمس ) اي الى خمس  
 وعشرين ( قوله وفي خمس وعشرين بنت محاض ) اي بدل شاة فيكون مع ثلث حقاقي  
 وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقاقي ( قوله ونصاب البقر ) من البقر بالسكون وهو الشق  
 سمى لانه يشق الارض كالثور لانه يثير الارض ومفرده بقرة والتاء للوحدة ( قوله لان حكمهما  
 واحد ) اي في الزكاة لافي الايمان فلو حلف لايأكل لحم البقر فاكل الجاموس لا بحث ( قوله حتى  
 قالوا ان البقر يتنا ولهما ) قيل الظاهر منه ابتداء هذا التناول بحسب اللغة على كون حكمهما  
 واحدا في الشرع وهو عكس الموضوع لا يخفى ان حتى داخل على العلة كما هو الظاهر

من لاصول فال موضوع على الاصل (قوله ثلثون سائمة) غير مشتركة (قوله وفيها تتبع) لانه يتبع  
امه (قوله او تبعة) اسارة الى الخيار على خلاف الابل (قوله بل تحسب الى ستين) في ظاهر الرواية  
عن الامام وعنه لاشئ فيما زاد الى ستين ففيها ضعف ما في ثلثين وهو قولهما والمثنية وعلمه  
الفتوى كما في البحر عن النابيع وتصحيح القدوري (قوله نصاب الغنم) مشتق من الغنمة لانه  
لبيس له آلة السفاح فكانت غنمة لكل طلب وهي اسم جنس مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقول  
العامة في مفرداتها غنمة وتخصيصهم اياها بالاضآن خطأ كذا في النهر (قوله ضآن او معزا)  
فانهما سواء في تكميل النصاب والاضحية والى بالا في اداء الواجب والايمان (قوله لا الجذع)  
الابل القيمة كما في الدر (قوله وهو ما في عليه) وقيل ما تم له ثمانية اشهر وقيل سبعة وقال الاقنوع  
الجذع عند الفقهاء ما تم له سنة في البحر هو الظاهر وعنه جواز الجذع من الضآن وهو قولهما  
والدليل برحمه ذكره الكمال والثني من البقر ابن ستين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر  
ابن سنة ومن الابل ابن اربع (قوله ونصاب الخيل) وعندهما لاشئ في خيل سائمة وعليه  
الفتوى كما نقل في الدر عن الخانية وهو الصحيح كما في النهر ولهذا اختاره في الكنز والتوير  
فاختاره وان كان مذهب الامام لكنه خلاف الصحيح والفتوى ثم الاصح في مذهب الامام  
عدم تقدير النصاب لعدم التقدير بالنصاب سمعا كما في الزيلعي فاختره هنا ايضا خلاف  
الاصح (قوله ويجب فيها في اخرى) الضمير للاناات المنفردات كما هو الظاهر وفيها ايها انه  
لا اختلاف رواية الا في الاناات والاختلاف وارد في منفردى كل منهما كما اشار اليه وصرح في  
اكثر الكتب كذا قيل وانت تعلم ان رجوع الضمير الى كل من ذكر الخيل منفردة واناها كذا لك  
على سبيل البدل جائز ويمكن ان يقال خص هذا بالذكور لما قيل ان الاصح عدم  
الوجوب في الذكور فقط والوجوب في الاناات فقط وقد قال البيضاوى ان المضمرات وكذا  
اسماء الاشارات تأنيثها وتذكيرها وافرادها وتثنيها وجعها اعتباريات فيجوز ارجاع مفرداتها  
للتثنية والجمع (قوله وعلوفة) ولو كانت العلوفة للتجارة كان فيها زكاة التجارة بخلاف العوامل  
(قوله ولا في حمل) بفتحين ولدا النساء في السنة الاولى وفصيل ولدانة قبل ان يصير ابن مخاض  
وحمل وكذا يحول ولد البقرة الى شهر (قوله الاتبعاء) اى لكبير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد  
ما لم يكن جيدا فبذل الوسط وان دون الوسط تعينت هذه فان هلكت الكبير بعد الحول يسقطها  
ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار وتماه في النهر (قوله لم يبق اسم الحمل)  
يجوز اطلاق الاسم بالنظر الى اول الحول غايته مجاز فلا اشكال واورد عليه ان الاشكال انما  
يرد اذا اعتبر تمام النصاب من الحملان فقط واما اذا اعتبر مع الكبار فهي في انشاء الحول فضم البها  
ويعطى زكاة الكل لا يخفى ان الظاهر من تفسير التصوير ان مراده من الاسكال في صورة  
الحملان فقط كما هو عند الثاني على انه يمكن تقرير الاشكال في صورة التبع الاجماعية (قوله فقيل  
في صورتهما) الاطلاق هنا بالنظر الى اوائل الحول وفي الثاني الى آخر الحول (قوله وقيل اذا كان  
الى آسره) قال في النهر عن المحيط وهو الاصح ثم قال في وجهه انه لم يبق على التصوير الاول  
محل النزاع حيث يوجد الواجب وهو الطعن في السنة الثانية كانه في الحواشي السعدية لا يخفى  
ان محل النزاع باق بالنظر الى اوائل السنة المحسوبة من ايام الزكاة وقيل الوجه عدم اعتبار  
الصغار منفردة واقول ان في صورة الثانية ايها صورة التبع الاتفاقية (قوله تغلبي) قال صدر  
السريعة بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تغلبي بفتح اللام استيحاشا لتوالي الكسرتين وربما

قالوا بالكسر هكذا في الصحاح وبنو تغلب قوم من مشركي العرب انتهى لكن في الدر يفتح  
ويكسر نسبة لبنى تغلب بكسرهما قوم من نصارى العرب فالمفهوم من الصدر الاختصاص  
بالكسر ومن المشرك بخلاف الدر (قوله لان الصلح قد جرى) لانهم ابوا عن الجزية عند  
طلب عمر رضي الله عنه وقالوا نعطي الجزية مضاعفة فصولخوا على ذلك فقال عمر رضي الله  
عنه هذا جزيتكم فسموها ما شئتم فلما جرى الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من  
صبيانهم ويؤخذ من نسوانهم كالمسلمين مع ان الجزية لا يوضع على النساء (قوله وكفارة غير  
الاعتاق) الا بعد عن الاستبراء في زكاة وعشر ونذر وكفارة غير الاعتاق وكذا الفطرة  
والخراج وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالا يوم الاداء وفي السواثم يوم الاداء اجما  
هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه واوفي مفاضة ففي اقرب الامصار اليه كما في الدر  
عن القمح (قوله والنذر) يعني نذر التصديق بهذا الدينار فتصدق بعد له دراهم او بهذا  
الخبر فتصدق بقيمة او بشأتين وسطين فتصدق بشاة تعد لهما جاز لان المقصود  
واغناء الفقير كذا نقل عن القمح (قوله بلا جبر) هذا شامل لصدقة السواثم واخذ زكاتها  
للامام كرها على صاحبها ويخالفه ما سيذكره في باب العاشر من انه يأخذ زكاة المال  
من المارين فلننبه له والتفصيل في السرنبلاية واواخذها الساعي جبرا لم تصح زكاة  
لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحبس ليؤدى بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار  
وفي التجنيس سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة وفي السرنبلاية اذا اخذ السلطان  
اموالا مصدرة ونوى اداء الزكاة اليه فالصحيح انه لا يجوز وبه يفنى لانه ليس للظالم ولاية  
اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه تأخذ ولم يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له  
مطالبة بها ولا اخذها من غير علم المذكي وان اخذها ويضمن ما يأخذها ان هلك  
ويسترد منه لو بقي اشار في القنية الى ان ذلك قضاء ديانة اما لو لم يكن في قبيلة الغنى  
او قرابته من هو احوج من الاخذ فيرجى له حل الاخذ بغير علم ديانة كما في شرح  
المظلومة انتهى (قوله لم يوجد سنن) وكذا ان وجد فالتقيد اتفاق في الزيلعي (قوله  
سمى بها) من باب اطلاق الجزء على الكل (قوله دفع الادنى) جبرا على الساعي لانه  
دفع بالقيمة (قوله او الاعلى) بلا جبر لانه شراء فيشترط الرضى هو الصحيح سراج الوهاج  
كما في الدر (قوله ورد الفضل) الانسب ان يقال واسترد ليرجع الضمير للذي كور وهو  
المالك لا لغير مذكور وهو الساعي (قوله المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة  
آخذ الصدقة وهو الساعي واما المالك فالمستفاد فيه تشديد هما وكسر الدال وقيل  
بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو بفتح الدال كذا نقل عن العاية ظاهر ما في الكتاب انما  
انهم لفظ الظاهر ولم يعبر على صورة الجزم والقطع لما سبذكر من قوله فكانه اراد الخ اولان  
كلمة اوليست نصا في التخيير فيجوز ان يكون لمجرد بيان محتملات الحكم (قوله فكانه) اي  
صاحب الهداية (قوله المستفاد) واوبهية اوارت او بشراء او وصية يضم اليه فيركه  
بحول الاصل فيجب الزكاة في المستفاد عند تمام حول الاصل ولو ادى زكاة نقده ثم اشترى به  
سائمة لا يضم ولوله نصا بان مما لم يضم احدهما كمن سائمة مزكاة والف درهم وورث الفا  
ضمت الى اقر بهما قولاً ورجح كل يضم الى اصله (قوله في اثناء الحول) فلو بعد الحول  
لا يضم (قوله من جنسد) فلو من غير جنسه لا يضم كما اذا كان له ابلا فاستفاد بقرا كما

في ابن المالك وهلاكه لاستهلاكه كما سيتضح (قوله فيجب نصف وثمن بنت لبون) لان العشرين نصف الاربعين والخمسة ثمنها (قوله يصرف الى مجموع النصف) اي مع قطع النظر عن العفو (قوله قالوا جب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون) فان بنت لبون تعتبر ستة وثلاثون سهما ويخرج منها ثلثاها وربع تسعها وثلاثاها اربعة وعشرون وربع تسعها واحد فيكون الجملة خمسة وعشرون قيل كذا فيما نقل عنه (قوله اخذ البغاة) وكذا السلطان الجائر يعاد غير الخراج يعني ديانة كما سبشير (قوله وكذا اخذ الزكاة) هذا شرح لقوله اخذ الزكاة هذا الخ واما في الاموال الباطنة فاختلف فيها في الولوالجية وشرح الوهبانية المفتي به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء لانهم لوردوا ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء وكان امير يلج وجبت عليه كفارة يمين فافتي بالصيام وعلى هذا لو اوصى بثلث ماله للفقراء قد دفع للسلطان الجائر سقط كذا في الدر عن قاضيخان (قوله وجب عليه الزكاة) لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تميزه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله ارفق اذا قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفي دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط كذا في الدر وقال في الشربلالية ويجب ان يقيد القول بوجوب الزكاة بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لاربابه نصابا وانشار المصنف الى انه لا زكاة عليه فيما اذا لم يكن له مال وغصب اموال الناس وخلطها ببعضها وبه صرح في شرح المنظومة ويجب عليه تفريغ ذمته برده الى اربابه ان علموا والا صرفها الى الفقراء ثم قال (فروع) لو زكى المال الحلال بالحرام اختلف اجزائه كذا في شرح المنظومة انتهى (قوله عجل ذو نصاب) وكذا لو عجل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل ادراكه واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمرة في ظاهر الرواية وكذا لو عجل خراج رأسه ولو نذر صوم يوم معين فجعل جازع عند الثاني خلافا للحمد وعلى هذا الخلاف الصلوة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فأتى به قبلها جازع عندهما خلافا للحمد كذا في السراج كما في النهر (قوله او النصب جاز) وان ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او ارتد لان المعتبر كونه مصر فاوقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس في ارض الخراج كرما فحلم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع كما نقل عن مجمع الفتاوى (قوله لا يضمن مفراط) قيل هذا مستدرك بقوله آتفا وهلاكه اي النصاب الى آخره ولا يبعد ان يقال ايراده هنا ليس مقصودا اصليا بل المقصود قوله غير متلف او يقال كذلك فيما مر على ان الاول مقيد بمعنى الحول والثاني بالافراط واعترض عليه بانه يؤدي الى فوت اداء الزكاة فيما اذا اخرا داءها خسين سنة ثم هلك المال حيث لا يجب عليه واجيب بالترام انقوات ولا يحذو رفيه لانه ما فوت بهذا الحبس على احد مملوك ولا يد او تمامه في بحث القدرة المبسرة من المرأة لكن اورد عليه ان المحذور ابطال حق الفقير وترتب الاثم في دار الجزاء وردان الامر المطلق لا يستلزم الفور حتى يأثم بالتأخير (قوله لا يضمن قد رها) سواء تمكن من الاداء واخرها او لا والمواع بعد طلب الساعي فهلاك فقيل ضامن عند الامام بخلاف طلب الفقير لكن



الاصح عدم الضمان والتفصيل في النهر وكذا في الشرب لبلية (قوله ولو استهلك) يضمن منه مال وجب سها عن العلف او الماء حتى هلكت قيل عن المجتبى انه اختلاف في مع ترجيح جانب الضمان وعن البدائع الجزم بالضمان بلا حكاية خلاف واستبدال مال التجارة بمال التجارة لبس استهلاكاً ولو بخلاف جنسها الا اذا حايى بما لا يتغابن فيضمن بقدر زكوة المحابة وبغير مال التجارة استهلاكاً واستبدال السائمة بالسائمة ان بخلاف جنسها بان باع الابل بالبقرا استهلاكاً اجاباً وان يجنسها فكذلك خلافاً لزفر واقراض مال التجارة بعد الحول واعارة ثوب التجارة لبس استهلاكاً وان نوى المال ولو زال ملك النصاب بغير عوض كالهبة بغير فقير او الوصية او بعوض لبس بمال كالمهارة وبديل الصلح عن دم العمد والخلع ونحوهما او بمال الزكوة كالعبء للخدمة صار مستهلكاً والتمام في النهر **باب زكوة المال** (قوله المراد بالمال) يعني المراد هنا غير السوائم وان كان المال في نفسه اسماً لما يتحول ويدخر ولو سائمة وثوباً (قوله واللام فيه) قيل لو قال زكوة الاموال لكان في رعاية لفظ الحديث في ارادة العهد اظهر لعد الواحد في الافراد توهم العموم في الجمع كما في الوقاية فنشاء الوهم سبعة ارادة العموم بالجمع هنا بخلاف ما في الحديث ويجوز وجه الجمعية في الحديث كثرة المخاطبين فن قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيكون في حكم المفرد (قوله نصاب الذهب) قدم في الكثر الغضة وقيل لان فيه اقتداء بكتبه عليه السلام ولانه اكثر تناولاً ورواجاً لعل وجه التقديم هنا هو الشرافة الذاتية في الذهب (قوله وفي معموله) كالاواني (قوله ما يتحلى به) ظاهره العموم نحو حلى السيف والمصحف والمنطقة واللباس والسراج لكن المفهوم من النهر اختصاص الحلى بالنساء (قوله سواء كان) وسواء نوى بها التجارة او التحمل او لم يتوشبها كما في النهر عن البدائع لانها خاتماً اثماً فيزكيهما كيف كانا وهذا يصلح علته لحكم الحديث الاتي (قوله وتبره) اي قطعة معدن كذا في النهر (قوله كذا في الصحاح) قيل هذا ما نسبته الى ابي عبيدة بل الظاهر ما قدمه عليه من قوله العرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير (قوله واما العرض) بفتحها وبضم العين الجانب وبالكسر ما يحمد الرجل به ويذم (قوله فلا وجه) فانه حيث يذم لهما لكن قد قرر في محله انه اذا قول العام بالخاص يراد به ما عدا الخاص على انك قد عرفت ما هو الظاهر من الصحاح وان اورد على استثنائه بانه لبس بثابت من اللغة فافهم (قوله اما اولاً) هذا بعد ملاحظة ما هو الظاهر من الصحاح آتفاً في غاية الاستبعاد نعم قيل العرض هنا ما لبس بتقد (قوله ان الارض) هذا لبس بحاسم لمادة الاشكال فالصواب ان يزيد قوله ويذر التجارة فانه ايضا لبس بعرض لكونه من المكيالات الا ان يقال مجموع الامرين بمنزلة كلام واحد الاول ابطال لبعض الجزء والثاني لبعض آخر (قوله فلان يسقط) فان قيل نعم لكن فيه ابتلاف واستهلاك قلنا نعم ايضا هذا الابتلاف للايصال للعشر (قوله مقوماً بقيمة يوم الاداء) على الاظهر وهو قول لهما ويوم الوجوب عند الامام والعبارة تقويم البلد الذي فيه المال وفي المفاوز اقرب الامصار اليه لا الذي يصير اليه كما في البحر (قوله وفي كل خمس) بضم الخاء (قوله عندنا) خلافاً لهما (قوله فاذا زاد) وكذا اذا اراد على عشرين اربعة مثاقيل ففيه قيراطان (قوله ولا شيء في الاقل) فانه عفو قوله وما غلب خالصه خاص لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تصاغ الا به بخلاف الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة

(قوله يقوم) أي كالعروض لكن يشترط فيه النية قبل هذا إذا لم يكن اثماً رابحةً والا  
فإن باع نصاباً من أدنى ما تجب فيه الزكاة من الدراهم وجبت والا لا وإن لم تكن رابحةً  
ولامنيةً للتجارة فلا زكاة إلا إذا كان يخلص منها ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده يتم به (قوله  
ذكر أبو نصر) فيه إشارة إلى ترجيح هذا القول اذ ذكر تعليله مع السكوت عن تعليل الآخرين  
قال في التنوير المختار لزومها احتياطاً وقال في الدرر كذا في الحانية ولذا الاتباع الاوزنا (قوله  
نقصان النصاب) قيد بالنقصان لأنه لو هلك كله بطل الحول ومنه مالو جعل السائمة عاوفة  
لان زوال الوصف كزوال العين ونقصان القيمة بعد الحول لا يسقط شيئاً عند الامام وقال  
عليه زكاة ما بقي والدين في خلال الحول ولو مستغرقاً لا يقطع حكمه خلافاً لزمرو من فروع  
المسئلة مالوله غنم تجارة نصاباً قامت قبل الحول فدبغ جلودها وتم عليها كان الزكاة عليه ان تم  
نصاباً وتمامه في النهر (قوله فلا بد منه) في البداية تفريع قوله الأعلى النصاب كما ان قوله والنهاية  
الأعلى النصاب (قوله لكن لا بد) إشارة إلى فائدة التقييد بالنقصان في قوله نقصان الذهب  
كما اشير آنفاً (قوله قيمة العروض للتجارة) أي بعد تقويمها يضم الذهب إلى الفضة وكذا عكسه  
بجامع الننية (قوله وعندهما اجزاء حلولة) مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة واربعين تجب  
سنة عند، ونجسة عندهما فافهم كذا في الدرر والمراد من الاجزاء نحو النصف والرابع  
كما في النهر لا عندهما لان الحاصل ثلثة ارباع نصاب كما في النهر ايضاً (قوله الديون) اما  
قوى او متوسط او ضعيف فتجب عند قبض كل اربعين من القوى كقرض وبدل مال تجارة  
وعند قبض مأتين من المتوسط ككفن سائمة وعبيد خدمة ونحوها مما هو مشغول بحوائجه  
الاصلية كطعام وشراب ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله لو ورث ديناً  
على رجل وعند قبض مأتين مع الحول بعد القبض من الضعيف وبدل كتابة وخلع الا اذا كان  
عنده ما يضمن إلى الضعيف كما مر **باب العاشر** (قوله العاشر) وهو من عشرت  
عسراً اذا اخذت عشر اموالهم لا يخفى ان اخذه العشر لبس الا من الخراج فالوجه فيه  
انه لا يخلو اسم العشر مما اخذه اذا ما اخذه اما تمام العشر كما في الحربي او نصفه كما في الذمي  
او ربعه كما في المسلم او تقول المقصود الاصل من نصبه هو الحربي اذا المسلم يؤديه إلى مصرفها  
بنفسه وكذا الذمي لقبول الذمة بخلاف الحربي ولهذا صدقاً ولو باليمين بخلاف الحربي  
كما يأتي وقبل انه من تسمية الشيء ببعض احواله لا يخفى انه لا يفيد وجه تخصيص الاسم بهذا  
الحال مع انها اقلها بل احسنها فيكون اولى من هذا الوجه ما يقال فيه المراد به هنا ما يدور  
اسم العشرة في متعلق اخذه منه كما مر (قوله من نصب) هذا التعريف لا يصدق على ما يأخذ  
من غير المسلم اذ لا يصح اطلاق الصدقة عليه فيقال التعريف انما هو لما يأخذ من المسلم  
فقط لاصله في الباب وغيره تابع اولفظ الصدقة يراد به عموم المجاز ويدهى تبادره او يراد  
التغليب للسراقة (قوله ليأمنوا) كآته جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال ما فائدة نصبه  
على الطريق والاخذ يمكن في غير الطريق فاجابه فائدة تخصيص النصب على الطريق  
ليأمنوا فهذه اللام ليست بمتعلقة بما يتعلق به اللام في لاخذ صدقته وهو نصب حتى يرد انه  
يلزم تعلق الحرفين بمعنى واحد على عامل واحد ويدفع بان الاولى متعلقة بنفس الفعل  
والثانية مقيدة بكونه على الطريق على ان اعتبار التجريد في احدهما والتقييد في الآخر  
مما لا يفهم من ظاهر العبارة ويلزم من هذا القيد ان الامام ينصبه على المحل المخالف من الطريق

وان يكون العاشر قادرا حيايتهم وصياتهم اعترض على الشارح بانه لابد من تقييد كون  
 العاشر حرا مسلما غيرها شئى اذ العبد لا ولاية له اصلا والكافر على المسلم والهاشمى لان  
 فيما اخذه شبهة الزكاة كفاى العناية ويمكن ان هذا القيد يفهم من باب المصرف فلعلة اكتفى  
 ههنا بهذا القدر (قوله جزية) اى فى حكم جزية والايسقط الجزية به ويصرف الى مصرف  
 الجزية ولا يصرف الى مصارف هذه الاموال (قوله لا يتبدل) يجرى هذه العلة فى حق  
 الحربى اذ ما يأخذ منه ضعف ما يأخذ من الذمى (قوله لان فقراء اهل الذمة) يفهم منه انه  
 لو ادعى ادائها الى فقراء المسلم مثلا لصدق ولبس كذلك ومن ثمه اورد عليه بانه لو اكتفى  
 بقوله ولبس له ولاية التصرف لكن لا يخفى ان هذا الفهم بطريق مفهوم المخالفة ومن شرطه  
 ان يخرج مخرج العادة كفاى قوله تعالى وربا بكم الا لى فى حجبكم والاداء الى فقراء الذمة  
 بالنسبة اليهم عادة (قوله ربع العشر) ولو من سائمة لكونها مال تجارة (قوله هكذا امر عمر  
 رضى الله عنه) انما امر عمر رضى الله عنه بكذا لان ما اخذنا هو الزكاة وهى ربع العشر وما  
 اخذ من الذمى لمقابلة الحماية فاذا اخذ من المسلم ربع العشر فالماسب تضعيفه فى الذمى لان  
 احتياجهم الى الحفظ اكبر من المسلم ولا يذان انخفاص رتبته وذلتهم والحربى بالنسبة الى الذمى  
 كالذمى بالنسبة الى المسلم فضعف فيه ما فى الذمى (قوله لو كان ما اخذوا منا بعضا) اى  
 بعض اموالنا لاكلها فانهم لو اخذوا كل اموالنا لاناخذ منهم كذلك بل نترك منهم  
 ما يوصلهم الى ما منهم كما نقل عن البحر ووقع فى الهداية كذلك فظهر فساد ما فسر به قوله بعضا  
 اى بعضا مما اخذنا على ان يكون لو وصلية على ان كلمة لو خالية عن الواو على ما رأينا من  
 النسخ وان قوله ولا يؤخذ شئ منه معن عنه وان كان غنيا الثانى عن الاول (قوله لا يؤخذ  
 منه شئ) وان اخذوا منا بذلك القدر لان القليل عفوعر فاو شرعا وانه ظلم فلا يليق  
 المواصلة لنا فيه وقيل يؤخذ تحقيقا للمجازاة (قوله ان لم يدخل داره الى آخره) قيل لو قال  
 ثم مر قبل الحول لم يعشر ان لم يدخل داره لكان احسن وجهه ان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء  
 وحق الاستثناء التأخير لا يخفى انه شرط صريح وحق الشرط التقديم كونه استثناء امر تأويلي  
 (قوله لان الاخذ) تقرير هذا الدليل الاخذ فى كل مرة استيصال المال وحق الاخذ لبس  
 باستيصال المال فينتج من الثانى الاخذ فى كل مرة لبس بحق الاخذ فالصغرى مذكورة  
 والكبرى مطوية الصغرى مسلمة واما بيان الكبرى فبقوله وحق الاخذ تصويره ايضا حق  
 الاخذ بحفظ المال والاستيصال لبس بحفظ المال (قوله ولا بضاعة ومضاربة) ظاهر هذا  
 القول عموم السلب الى المسلم والذمى والحربى بقاعدة وقوع النكرة فى سياق النفي لكن بعض  
 فضلاء المحشين تردد فى حق الحربى وبعض آخر جزم بالتعشير بهما فى الحربى (قوله اذا مر  
 المضارب بماله لم يعشر) اى ان لم يبلغ حصته النصاب لكن عند الضم الى مال نفسه يبلغ  
 النصاب فالاشبه اعتبار الضم والاخذ (قوله وكسب مأذون مديون) التعرض الى هذا وقع  
 فى كثير من المتون لعل وجهه بعد بيان شرطية الفراغ من الدين فى اصل الزكاة لشبهة  
 نشأت من كون ماله مولاه فلا يعتبر دينه سيما عند كون مولاه معه فيندفع توهم الاستدراك من  
 حيث ان هذا فهم من الشرط المذكور دلالة فلا يحتاج اليه بعده ثم المفهوم من هذه العبارة  
 انه لو لم يكن له دين وقد بلغ ماله النصاب ولم يكن معه مولاه لا يعشر مطلقا وظاهر ما فى الهداية  
 بخلافه (قوله فعشروه) صحة رجوع ضمير الجمع الى عاشر اما باعتبار المضاف اليه او باعتبار

استغراقية الاضافة اولا لان لفظ العاشر اسم جنس او باعتبار ان له خدمة واعوانا  
❖ باب الركاز ❖ وجه كون هذا الباب نوتا من كتاب الزكوة هو دخوله فيها  
من حيث لزوم اداء البعض على حسب تعيين الشارع ولا يضره كون الزكوة عبادة ومشروطة  
بشرائط مخصوصة بخلاف الركاز فيهما اذ هذين الوضعين ليسا بجزئين من ماهية الزكوة  
بل من عوارضها (قوله سواء كان خلقة) فيه اشارة الى ان لفظ الركاز مشترك معنوي بين  
المعدن والكنز كما نقل عن البحر وفهم من الهداية وصرح في شرح المجمع ولبس بحقيقة  
في المعدن ومجاز في الكنز كما نقل عن غاية البيان حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس  
بمسترك لفظي كما فهم من بعض شراح الهداية حتى يلزم عموم المسترك (قوله خمس) قبل  
هو بتخفيف الميم اخذ الخمس وايد بنقل من المغرب وانه من باب متعد يجوز بناؤه للمفعول  
ودفع به القراءة بالتشديد لظن كون التخفيف لانها (قوله في ارض خراج او عشر) اي  
فيما لم يكن ملكا للواجد كما فهم من شرح المجمع فيكون عديله (قوله ولا شيء فيه في داره)  
وفي ارضه ويلزم منه بحكم المقابلة ان لا يكون هذه عتسية وخراجية وقد كان ارض الملاك  
لغير الواجد في الاول ارض خراج او عشر فان قيل اذالم يكن المعدن في احدى هذين الارضين  
بل في الاميرية هي التي حارسها السلطان لبيت المال ويدفعها الى الناس مزارعة كيف يكون  
حكمه قلنا الظاهر من عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الركاز الخمس عدم الفرق  
في هذا الحكم (قوله ان وجده في داره) الظاهر انها عامة للمنزل والحانوت لانها اذا كانت  
بجميع اجزائها ملكا لاربابها والمعدن من تلك الاجزاء ولم يجب لها مؤن كالعشر والخراج  
كان المعادن بجملة ملكا لاربابها ولم يخمس ومن هذا العلة علم ان هذا الحكم ليس  
مختصا بدار الواجد بل للجميع لصاحب الدار ويؤيده ما في التاتارخانية وان وجده في داره  
فليس له منه شيء وهو لصاحب الدار (قوله اول الفتح) يعني لا ينظر هنا الى المالك حالا  
كما في المعدن بل الى اول الفتح لان لكونه من اجزاء الارض ينتقل الى المسترى والكنز كالمودع  
في الارض فلا ينتقل بالبيع (قوله وباقيه للمالك) اول الفتح حقيقة كما يكون المالك يوم الفتح معلوما  
او حكما كما لم يكن ذلك معلوما واكن يعرف اقصى مالك في الاسلام فيندفع ما يتوهم على  
الملازمة في قوله والافيت المال من ان اخذ بيت المال انما يكون بعد ما لم يوجد اقصى المالك  
ويمكن ان يحمل على ما فهم من التاتارخانية من انه لو لم يعرف المخطط له ولا ورثته يوضع  
في بيت المال (قوله حرا كان او عبدا) مثل هذا التعميم جاز في قسم المعدن فالاولى ان يشير  
اليه هنا ايضا لدفع توهم الاختصاص الا ان يقال انه يعلم من هذا بطريق دلالة النص (قوله  
وجدنا منهم) الظاهر ان المراد من المتاع هنا غير ما علم حكمه فيما سبق لئلا يلزم التكرار  
وهو الثياب لانها يتمتع بها كما في التاتارخانية فلا يناسب حمله على غير الذهب والفضة كالرصاص  
كما حمل ثم المفهوم من ظاهره عدم كون هذا المتاع ركازا وفيما نقله من الهداية مقيد به وايضا  
يلزم حيث ان لا يكون من مسائل باب الركاز الا ان يعتبر تقدير المضاف اي ركاز متاعهم  
(قوله في ارضنا) قيل هذا ليس باحترازي اذ الواجد في دار الحرب اذا كان ذا منعة يخمس  
اقول فيلزم ان لا يراد بالواجد الواحد فقط والاعم منه ومن ذي منعة بل صاحب منعة فقط  
اذ الصالح لاخذ الخمس في دارنا ودار الحرب انما هو على هذا وذا مع كونه خلاف تبادر العبارة  
بما لا يحتاج اليه اما بالنسبة الى دارنا فظاهر واما بالنسبة الى دارهم فلكونه معلوما من قوله

ولو دخل جماعة (قوله متاع وجد ركازا) اورد عليه ان المتاع عام لما هو للمسلم والواجد عام  
 للمستأمن في دار الحرب اقول نقل عن ابي الليث ان مراده بالمتاع ما يكون معلوما بكونه للكفرة  
 ويفهم من بيان الهداية وتعليله في هذه المسئلة انه لا يعم دار الحرب بل يختص بدار الاسلام  
 (قوله لان الظاهر) ان لفظ وجد يشير الى امكان اصلاح الوقاية على الخفاء والتكلف بان  
 يجعل وجد على صيغة المفعول والفاعل المحذوف ذو منعة بقرينة قوله نجس وباقيله اذ هذا  
 يدل عليه التزاما فالجواب عن طرف الوقاية بما ذكر لا يدفع اعتراض السارح (قوله فالصواب)  
 اقول يمكن ان يقال ان لفظ منها في الوقاية مصحف من الناسخ الاول من لفظ منها في شذيقون هذا  
 قرينة الى كون لفظ وجد مبنيا للمفعول فلا يرد عليه شيء (قوله ويضاف الارض) لا حاجة اليه  
 ظاهرا بحسب موافقة الهداية ❖ باب العشر ❖ (قوله في غسل ارض عشرة) (قوله في غسل ارض عشرة)  
 اذ لو اخذ من الخراجية فلا شيء فيه وكذا في جبل دار الحرب فيه اشارة الى انه بتكرار الغسل يتكرر  
 العسر وفي التمر روايتان والمفهوم من اطلاق المصنف وعطفه اختيار رواية تكرار العسر في التمر  
 ولو اتخذ الحمل موضعا في ارض رجل فحصل منه غسل فهو لصاحب الارض وفيه العسر وان  
 اخذه غيره لصاحب الارض اخذه منه لانه ربع ارضه المزروعة كما في التا تاريخانية بخلاف الطير  
 اذا فرخ فهو لا اخذه كما نقل عن البحر (قوله في الخضروات) هي الفواكه كالنخاع والكمثرى والبقول  
 كالكران والبادنجان والبطيخ والقناء (قوله لا يجب الا في اثمرة) فلا يجب في الخضروات لعدم بقائها  
 اذ المراد بالبقاء ما يبقى سنة قبل بلا معالجة فاطلق بدخول العنب فيها لان بقاءه انما يكون بالمعالجة  
 كالتعليق وفي التا تاريخانية تقلا عن النبايع انه لبس بخضروات فانه يحى منها زبيب وفصل في رواية  
 عن محمد ان رقيقا لا يصلح للزبيب فلا شيء فيه (قوله كالخشبس والقصب) هذا اذا لم يقصد  
 انبائه حتى لو اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او منبتا للخبس و اراد به الاستملاء يقطع ذلك  
 ويبيعه ففيه العسر كما نقل عن العناية واسير في التا تاريخانية (قوله في مسقى غرب) فان سقى  
 سحبا وبدلية فالمعتبر اكثر السنة وان استويا فنصف العسر لنفع الفقراء وقيل ثلثة ارباع  
 العسر (قوله فان العسر يؤخذ) ترك عله كونه اني لا نفهامه من الاطلاق مقايسة او دلالة  
 وترك عله الذي لعله لا نفهامه ايضا دلالة من المسلم قال الزيلعي في عاته الذي اهل التضعيف  
 في الجملة (قوله شرها ذي) اي خير تغلي فان في التغلي ضعف العسر اطلاق الذي لا نفهام  
 دخوله في عموم قوله ويجب ضعفه في عسرية تغلي يعني سواء كانت ملكا اصلها او اشترى  
 من مسلم كما في الزيلعي يستغاد منه ان التغلي لو اشتراه من ذي آخر يجب ضعف العسر (قوله)  
 لم يذكر في الوقاية وكذا في الكتاب) اي المبسوط كما في الزيلعي اقول عله الذكر جارية فيما  
 تسترى من التغلي مع الاتفاق في عدم الذكر هنا والمناسب للحمل على المقايسة او الدلالة  
 ان يجعل الذكر في الاول والترك في الثاني (قوله متعلق بقوله) يعني ردت بقضاء فيما يحتاج  
 الى القضاء وهو الرد بالعيب فلا يرد ان هذا التعلق يوجب اشتراط القضاء فيما عدا الرد بالعيب  
 ايضا ولبس كذلك ❖ باب المصرف ❖ (قوله هم الفقير) ذكر المسكين بعد  
 الفقير مع انفهامه منه بالاولوية لذكره تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية  
 الذي هو اصل مصارف الزكاة لعل ذكره تعالى ايماء الى ان اعتناءهم فوق الاعتناء الى الفقراء  
 ويؤيده ما نقل عن المعراج من عدم طيب اخذ الفقير وان جاز دفع المزكى في الصحيح كما في  
 غاية البيان مع عدم اولويته كما في البحر (قوله والعامل) ظاهره عام الى الهاسمى ومواليهم

وسياً في عدم جوازها الا ان يجعل ذلك قرينة عدم الارادة او يبنى على تجويز الطحاوي كونهم  
عاملاً (قوله اي الفقراء منهم) سواء كان فقيراً رقة ويذا او رقة فقط كما في التاتارخانية  
فلا يختص على من لا يقدر على الغناء لفقره بل يعم على من انقطع ولم يصل الى ماله الذي  
في وطنه كانوا هم بناء على دخوله في ابن السبيل ولا يخفى ان الاول ايضا داخل في الفقير فاهو  
جوابه فهو جوابه فالمراد بقوله في بيان ابن السبيل فالحق به كل من غاب سوى منقطع الغزاة  
بدليل المقابلة (قوله تمليكاً مستغنى عنه) بما ذكر في تعريف الزكوة (قوله اي مدبره ومكاتبه  
المملوك) لا يعم المكاتب لنقصان المعنى كما في الاصول وفي الحلف بالعتق في الفروع وفي قوله بعيد  
هذا وغنى وعملوه اذ هذا المملوك لا يعم المكاتب فلعله اراد عموم المجاز او المعنى اللغوي لا السرعي  
(قوله قد اعتق بعضه) ان كان منياً للفاعل فلا يصح التعليل الثاني وان للمفعول فلا يصح  
التعليل الاول لانه حيث ذكر مكاتب الغير فصرف الزكوة فقوله واتفق شراحه الخ اختيار للسق  
الثاني بدفع محذوره بتخصيص المسئلة بالتصوير المذكور ويجوز اختيار الاول بتخصيص المسئلة  
بعيد مشترك بينه وبين ابنه اعتق نصيبه فلا يجوز دفعه اليه لكونه مكاتب ابنه اذ لا يجوز  
دفعه له كابنه وعندهما يجوز لانه حر مديون كما نقل عن بعض شراح الهداية فعلى هذا  
يلزم ان يكون المراد باتفاق شراحه اكثره او معظمه مثلاً (قوله هذا التعليل) اي لانه حر مديون  
(قوله الصورة المذكورة وهي قوله عبد بين اثنين في غاية الخفاء لانه لهذه الصورة احتمالاً  
غير ما ذكر لان المعتق حيث ذاماهو المزكى او غيره وعلى الثاني اما معسرا ولا دلالة مع الاحتمال  
(قوله المسئلة الاولى) هي المفهومة من المبنى للفاعل فالمسئلة الثانية ما يكون مفهوماً من المفعول  
(قوله ودليلاً لها في الشرح) لا يخفى ان هذا لبس مما يوجب مدخول لفظ لما وقد قيل انه حرف  
وجوب لوجوب ومدخوله علة لجوابه الا ان يراد بقوله وان لم يصح التعليل قوله لانه بمنزلة المكاتب  
وجعل وجه عدم الصحة اطلاق المكاتب من غير اضافته الى المزكى كما اضاف السارح (قوله ظاهراً  
على المذكورة) اي الصورة المذكورة اذ دلالة ما اورده عليها ظاهرة لبس في غاية خفاء (قوله مثل  
المذكور) يعني غيرت الدليل الاول لعدم صحته واوردت مثل الدليل الثاني وهو قوله لانه حر مديون  
(قوله وغنى) اي حيث ذكر نصاب الفطرة فنملك نصاب زكوة كخمسة من الابل لكن لا يبلغ  
قيمتها الى نصاب الفطرة لبس بغنى فيجوز له اخذ الزكوة مع اعطائها كما في فن الالغاز من الاشياء  
(قوله هم ال على) في هذا البيان اشارة الى ان المراد من بنى هاشم هو هذا المعداد هنا لا كلها  
كذرية ابي لهب كما نقل عن الجوهره ولا يخفى ان ظاهر هذه القضية الاطلاق سواء في عهده  
عليه السلام او بعده وسواء كان الدافع هاشمياً مثل المدفوع اليه او لا خلافا لما روى عن  
ابي حنيفة بالجواز بعده ولما روى عن ابي يوسف بالجواز في صدقة بعضهم على بعض ولما  
روى عن محمد بالجواز مطلقاً كذا في التاتارخانية وفي شرح المجمع وبالجواز تأخذ (قوله لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم) فان قيل ان نص الصدقة هو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء  
عام متناول لبني هاشم والذمي وهذا الحد يثان يفيدان اياه والتقيد بزيادة لبس بجائز بخبر  
الواحد اذ العام قطعي والواحد ظني قلنا العام بعد التخصيص ظني وقد خص هنا بنص  
آخر او اجماع فقراء اهل الحرب وكذا اصوله وفروعه وزوجته فيجوز تخصيصه بالخبر الواحد  
بل بالقياس كما في الاصول مع ان ابا زيد ذكر ان حديث معاذ مشهور فيجوز التخصيص بالمشهور  
كما في الزيلعي (قوله وان جاز) لا يخفى ان مقتضى حديث معاذ عدم الجواز الا ان يقال ان امر



خذ للوجوب فيستفاد منه الصدقة الواجبة ويبقى غيرها في عموم النص المذكور (قوله بالاجتهاد) اي بالطلب والتأمل (قوله لا القطع) ككالا لشيء التي يمكن الوقوف عليها حقيقة بلا تعسر نعم لو كلف على حقيقة الامر لا يمكن لكنه خرج مد فوع (قوله اي جاز اعطاء) في هذا التفسير اشارة الى ان المراد بالغنى هو غنى الفطرة والاضحية لان حرمان الزكاة انما يتعلق به لا غنى الزكاة اذ قد لا يتعلق به حرمان الزكاة كما عرفت من الاشياء ولا غنى تحريم السؤال بان يكون مالكا لقوت يومه وما يستر عورته عند عامة العلماء وبان يكون قادرا على الكسب ولو فقيرا كذا في الزيلعي كما يأتي وفيه ايضا اشارة الى ان النصاب وما فوقه بيان في هذا الحكم خلافا لما روي باختصاصه بفوق النصاب (قوله بعد تمام التملك) اورد عليه بان التملك علة تامة للغنى فيكون معه لا قبله ولا بعده كما بينوا في الاستطاعة مع الفعل فلا يتأخر ويمكن ان يقال ان مراده هو التأخر الذاتي والمنفي هو الزمان فلا صير وتحقيقه ما اشار اليه بعضهم ان للغنى تأخرا ذاتيا ومعية زمانية للتملك فبالنظر الى الاول جاز والى الثاني كره (قوله ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره) يرد عليه انه لو نقل من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم او الى الزهاد او كانت زكوته مجلبة يجوز كما في الاشياء وفي شرح المجمع (قوله ولا يستل من له قوت يوم) سواء وجد القوت فعلا او قوة كأن يكون صحيحا قادرا على الكسب واستثنى منه الغازي وطلبة العلوم ثم انه اذا حرم السؤال هل يحرم الاعطاء تردد الاكل في شرح المشارق فيه فقتضى اصل القاعدة الحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على الغني كذا في الاشياء ❦باب الفطرة❦ (قوله له نصاب الزكاة) الظاهر نصاب التقدين او مقداره اذ نصاب الزكاة قد لا يوجب الفطرة كما عرفت وقد يزيد عليها (قوله وقد مر) في قوله تام ولو تقدرا (قوله وبه يحرم الصدقة) في الحصر اشارة الى ان الصدقة ليست بحرام بنصاب الزكاة كما مر (قوله وطفله الغني) ولو لم يخرجها عنه الولي وجب الاداء بعد بلوغه (قوله فانها لا تجب عليه لهم) لان عند التجارة يعطى زكوتهم والفطرة في حكم الزكاة فيلزم تكررها بشكل بعد تجارة مال سيده مخصصه ولم يبلغ قيمته الى النصاب وهو فاضل عن حاجته الاصلية فلا زكاة له لعدم بلوغ قيمته النصاب ولا الفطرة وهو ظاهر (قوله لعدم الولاية) اي التامة والا فلا شك في وجوب الولاية في الجملة (قوله المملوك المشترك) الصواب المملوك الغير المشترك كما في بعض النسخ فانه يوجب الفطرة في المشترك وقد نفي قبل ولهذا عد لفظا المشترك من غلطات الشارح الفاضل وانت خبيران معنى قوله في جواب هذا الشرط فعلى من يصير له فيتوقف كالحكم من الوجوب وعدمه على من يرجع العبد ملكا له يعني ان رد الحكم الخيار على البايع فلا تجب وان اجيز فتجب وهذا ليس بتكلف بعد ملاحظة تفسير الشارح كما ظن بل الصحة مخصصة على هذا المعنى بعد الملاحظة (قوله اوزيب نقل عن البرهان انه كالتمر في رواية وعليه الفتوى) (قوله وصح لو قدم) وعن الحسن لا يجوز اصلا وعن خلف لا يجوز قبل رمضان وعن نوح لا يجوز قبل النصف الاخير وصح قاضيخان قول خلف (قوله وهو رأس يمونه ويلى عليه) يمونه من المؤنة وهي احتمال ثقل النفقة والكسوة ويحتمل مشقة التربية ويلى من الولاية كما قيل (قوله دفع ما يجب على جماعة) دفعوا جملة بلا تعيين حصة كل احد قبله فالظاهر انه ليس بجائز قال في التارخانية

رجل له اولاد وامرأة وكانت الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع  
الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم ﴿كتاب الصوم﴾ (قوله قال عليه السلام المذكور من  
الحديث) هو محل الاستشهاد فقط لانعامه لان الخامس وهو الحج لم يذكرها فلا يرد ان المذكور  
اربعة او الشهادتين اثنتان والخامس رمضان (قوله ترك الاكل) اورد عليه جمعا بمن ادخل  
سببا الى دماغه ومنعا بمن اكل ناسيا اقول وكذا يرد عليه ايضا مثل الاحتقان والاستعاط  
والاستقاء ملائمة اذا التعريف صادق عليهما مع ان المعرف لبس بصادق فتقول على طريق  
تحرير المعرف المراد بالصوم ما يكون على قياس ولم يكن فطر بصورة ومعنى في صورة الادخال  
والاحتقان والاستعاط وان وجد معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اكن  
لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع وهذا لم توجب الكفارة واما اكل لباسي والاستقاء فعلى  
غير القياس اذا قياس في الاول الفطر وفي الثاني عدمه كما في الهداية (قوله صلوة النهار بحجاء)  
يعنى لا يجهر فيها وفي النهاية لانها لا يسمع فيها قراءة قال على القارى نقلا عن النووى  
والدارقطنى انه باطل لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول بعض الفقهاء لعل  
لهذا لم يشر في الصحاح الى كونه حديثا عند ذكره هذا الكلام بل اورد بغضه ان يقال  
لكن اشار ايضا الى صحته نقلا عن بعض المحدثين لعل لهذا اسند الى النبي عليه السلام  
(قوله ثابتة بالكتاب) لعل انه مبنى على كون اليقين كليا مستكثرا مراتب كالظن والافبالكتاب  
يحصل الغناء عن اخويه او يقال ثابتة بالسنة لولا الكتاب وبالاجماع لولاها اودلالة كل مغاير  
لما دل عليه الاخر كدلالة الكتاب على اصل الفرضية والسنة على تفصيل معنى الصوم ووقته  
بالتواتر لكن لا يكون في جهة التواتر تلك الفرضية والاجماع يدل عليها او نقول المقصود هو  
الاجماع والكتاب والسنة سند ولوقطعين كما في محله (قوله معين كصوم رمضان) المراد من  
التعيين ان ينحصر الفرض الى واحد مشخص بعينه ومن عدم التعيين خلافة فلا يرد انه  
مناقض لقوله الا ترى وشرط للباقي التبيين والتعيين (قوله نحو الكفارة) اورد انه لا يظهر  
للفظة نحو فائدة سوى الاحكام لا يخفى ان جزاء الصيد وفدية الاذى المذكورين في الشرح  
ايضا من جزئيات الكفارات فيكونان من قوائد كلمة نحو على ان دعوى انحصار غير المعين  
بالكفارات ان كان على الاستقراء التام فغير مسلم وان على الناقص فغير مفيد  
(قوله واما نقل كغيرهما) اما سنة كما شواء مع التسامع واما مندوب كايام البيض  
من شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وان قيل بالكراهة وعرفة ولو لحاج لم يضعفه واما  
المكروه تحريمها فكالعيدين وتزايها كما شواء وحده وسبت واحد ونوروز ومهرجان ان تعمد  
وصوم صمت ووصال ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط كذا  
في البحر (قوله ما لبس من جنسه واجب) يعنى واجب عين ومقصود ولا يكون واجبا حالا  
او مالا والا فعيادة المريض واجب كفاية ولا يصح النذر في الوسائل كالوضوء وفيما يكون  
واجبا حالا كهذا الظهر او مالا كظهر الغد كما في التاتارخانية (قوله فوجب) ان يكون  
المنذور فيه انه يجوز ان يكون تمام علة الفرضية بمجموع الكتاب والاجماع فكل منهما جزء علة  
لا علة مستقلة وفي المنذور العلة هو الكتاب فقط (قوله فيكون قطعي النبوت) اورد عليه  
انه اذا كان دلالة الكتاب على الوجوب فقط ودلالة الاجماع على الفرضية يكون زيادة على  
النص بالاجماع والزيادة نسخ والاجماع لبس بناسخ لاسيما الكتاب لا يخفى انه ان صح هذا لم

ان يكون جميع الاجماع الذي يكون سنده ظنيا سواء كتابا او حديثا ناسخا لسنده وليس كذلك  
(قوله اقول) واجيب ايضا بان السبب في الصوم من الشارع وفي المنذور من العبد فيكون الاول  
فرضا والثاني واجبا فرقا بين ايجاب الرب وايجاب العبد ورد انه هذا الجواب لبس بمطابق  
للايراد او خلاصته اذا كان الثابت بالكتاب فرضا فيلزم كون المنذور فرضا لا يخفى ان ايجاب العبد  
شبهة في الكتاب وبيان لكونه واجبا اذا الواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة فمع للملازمة بالفرق  
بين كتاب وكتاب (قوله بل بالاجماع على الفرضية) تواتر الاجماع انما يكون قطعيا اذا كان  
الاجماع للصحة والالهيكن سكوتيا والا فلا كما في الاصول الا ان يقال ان كان الاجماع على  
الفرضية يكون اجماع غيرهم قطعيا كاجماعهم (قوله موجودة في اكثر النهار) بخلاف الصلوة  
والحج لان لهما اركان فلا بد لكل ركن من النية ليكون عبارة كما هو الاصح من عدم اعتبار النية  
المتأخرة عن تحريم الصلوة واما الصوم فامر واحد لا اجزاء له مثلها (قوله وصح الصوم)  
ان كان لفظ صح من المتن ولفظ الصوم من النسخ كما هو رسم اكثر النسخ فيكون ضمير صح  
راجعا الى المطلق الذي في ضمن المقيد في صوم رمضان وان من الشرح كما في بعض النسخ  
فيكون بمطلقها متعلقا بقوله صح صوم رمضان على وجه تجريد المضاف عن المضاف اليه  
(قوله حيث لا تعين في وقته) قد عرفت معنى التعيين الواقع فيما سبق من انحصار الواجب اليه  
ولاشك ان عدم التعيين بحسب الوقت لا ينافيه وهذا اولى مما يقال ان معنى التعيين فيما سبق  
هو تعيين الفرضية على كل بخلاف عدليه من الكفارة فانه لبس بتعيين على كل بل على من باشر  
سببها فانه يجري في القضاء كما لا يخفى (قوله يقع عن واجب نواه) انما لم يؤثر تعيين الوقت هنا  
كما في رمضان لكون التعيين من العبد بخلاف ما يكون فيه التعيين من الشارع ولان التعيين  
في رمضان اصلي وعام وفي النذر المعين عرضي وخاص (قوله النية من الليل) اورد ان مقارنة  
النية بطلوع الفجر كاف فالليل لبس بلازم لا يخفى صحة ارادة التغليب او التجوز بعلاقة  
المجاورة (قوله لا تقدموا الحديث) اورد عليه المتبادر من الحديث نهى التقدم عند تعيين اول  
الشهر وكلامنا ايس فيه بل في يوم الشك لا يخفى ان بعيد يوم الشك متعين لاول الشهر فيوم  
الشك صومه تقديم على المتعين لكن يرد عليه ان مقتضى الحديث ان يقال في المتن ولا يصام  
يوم الشك ولا يوم قبله وان المستثنى في الحديث اعم من المستثنى في المطلوب بل هو الصوم  
الواجب على ما بينه بعض اقول يمكن تقييد هذا المستثنى بالتطوع بتفسير قوله عليه السلام  
افضل الصيام صوم اخي داود وهو مطلق يدخل فيه الكل كما في الزيلعي يعني صوم داود  
يوجد في يوم الشك (قوله لا اصل له) لا يخفى ان صاحب الهداية اقدم زمانا وعلمنا من الزيلعي  
فلعله وقف على ما لم يقفه على انه وان لم يصح لفظا لكنهما صحيحان معنى فلا يبعد ان يكونا  
نقلا بالمعنى لما صح لفظه كحديث صاحب السنن والافصاح الهداية امام جليل الشان  
لا ينقل ما لم يقف اصله اصلا (قوله صيام يوم الجمعة) فيه اشارة الى عدم كراهة صوم هذا اليوم بل  
الى اختيار نديته كما ذكره سابق بعضهم وان ذهب بعض آخر الى كراهته (قوله لتردده) وان  
وجد الجرم في العزم لوجود الصوم في شق التردد بخلاف الاول (قوله متردد في الواجب الآخر)  
يعني ان الوصف لما بطل بالترديد بقي الاصل وهو الصوم مطلقا ومطلق النية لا يكفي لواجب آخر  
بخلاف ما عين النية لواجب (قوله غير مضمون عليه بالقضاء) يعني نقل لا يلزم قضاؤه عند  
الافطار فلا مدخل له في العلية بل العلة قوله لوجود مطلق النية واما هذا القول فمسئلة مستقلة

معللة بقوله لعدم الشروع على ما فهم من الهداية والزيلي قال صواب وغير مضمون بالواو  
(قوله قصدا بل مسقطا) يعني ان القضاء في افساد النفل انما يكون عند الشروع قصدا واما  
هنا فلم يوجد لان قصده اسقاط ما وجب عليه من وجه وان وجد النفل من وجه آخر فالاولى  
ان يزيد لفظ من وجه كما في الهداية (قوله صومكم يوم يصومون) قيل هذا معارض لا آخر الحديث  
الاول وهو افطروا لرؤيته اقول بل لاوله ايضا واجيب انه منسوخ بهذا لا يخفى ان المنسوخ  
انما يكون عند كون التاريخ معلوما والظاهر ان تاريخهما ليس بمعاوم فيحمل على المقارنة  
فيبقى التعارض فيحتاج الى وجه ترجيح الثاني على الاول وهو ان حاصل الاول مبيح والثاني  
محرم والمحرم راجع على المبيح او المراد بقوله وافطروا لرؤيته رؤية معتدة شرعا او التقدير لعدم  
رؤيته فالضمير راجع اهلال رمضان ايضا او هذا في حكم المطلق اى سواء كان الرؤية  
مقارنة لصومهم اولا والحديث الثاني في حكم المقيد فالمطلق يحمل على المقيد لاتحاد الواقعة  
والحادثة وبه يدفع توهم تعارض هذا الحديث لحديث لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال  
او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلاك وتكملوا العدة كما في الزيلي (قوله لان القاضي الى  
آخره) الظاهر من عبارته انه دليل لمجموع الحكمين لكن لا يخفى عدم صحة كونه دليلا للحكم  
الثاني اذ رد شهادته في الفطر لا يكون حلة لعدم الكفارة عليه بل حلة عدم الكفارة ما ذكره  
الزيلي انه يوم عيد عنده فيكون شبهة ولا يبعد ان يقال ان هذا الدليل للاول فقط واما  
الثاني فلو ضوح دليله لم يذكره كما في الهداية (قوله كعتق الامة) يعني لا يشترط فيهما الدعوى  
بل يقبل الشهادة حسبة بلا دعوى وكذا هلال الفطر (قوله ولا يقبل فيه) افرده بالذكر مع  
ان عموم العلة وملازمة السوق يقتضى عدم قبول اخويه اعنى القن والاشي كانه لكونه نائباً  
يخطر توهم القبول فيحتاج الى الدفع اورد لمن يقول بقبوله (قوله جمع عظيم) وان اكثر الاقوال  
في تحديد مقداره لكن الاصح التفويض الى رأى القاضي **كما في التا تاريخانية**  
**باب موجب الفساد** اى ما يوجب في هذا التفسير اشارة الى ان موجب بكسر الجيم اسم  
فاعل كما يدل عليه قوله من الاسباب فلا يجوز فتحها كما يتوهم (قوله الفساد) اى افساد الصوم  
فالظاهر الفساد بدل الفساد (قوله ثلثة اقسام) المناسب ان يجعل ما يتوهم انه ليس بمفسد  
وهو مفسد من الاقسام ويجعل منه مثل الاحتقان والاستعاط لكننه تقسيم اعتبارى لا يعبأ بمثله  
(قوله ان اكل) الضمير راجع الى الصائم المعلوم بدلالة المقام ففي اتقييد بقوله ناسيا افيد انه لو اكل  
مثلا ناسيا قبل نية الصوم ثم اراد نيته لا يصح (قوله او دخان) قال الزيلي هذا استحسان  
والقياس ان بفطر لوصول المفطر الى الجوف وان كان لا يتغذى به وجه الاستحسان انه  
لا يقدر على الامتناع عنه وفي فتح القدير لانه لا يستطيع الاحتراز عن دخولهما من الانف  
اذا طبق الفم فاستفاد منه الفاضل المحشى الشرب لا لى انه اذا دخل الدخان حلقه فسد صومه  
اى دخان كان حتى ان من تبخر بخور قاداه الى نفسه واشتم دخانه فادخله حلقه ذاكرا  
لصومه افطره سواء كان عودا او عنبرا او غيرهما لا مكان التحرز وهذا مما يغفل عنه كثير فلينبه له  
انتهى فعلى هذا الدخان الذى يشرب بالرسم المعهود مفسد بالاولى وجه الاستفادة هو  
بطريق مفهوم المخالف المتعارف في الروايات اذ مفهوم العلة نوع منه هذا لكن يخطر  
بال انه من قبيل تعارض المفهوم بالمنطوق اذ يطلقون عدم افساد الدخان في اكثر المتون  
والفتاوى والاصل في المطلق جريانه على اطلاقه اوانه من قبيل اسقاط الحكم الاصلى بالعوارض

وذا لبس بجائر على انه لا يلزم من انتفاء الدليل الخاص انتفاء الحكم العام لكن مع هذه لا يخلو عن تأمل (قوله ذكر ان يلغى بيان ما أخذ هذه) وما بعدها لعدم وجودها في المتن المشهورة بخلاف الاول (قوله او في اذنه ماء) لا يخفى ان هذه من مقدرات هذا القسم وان كانت تابعة لما سيأتي من قوله واقطر في اذنه فيندفع ما يورد من ان المناسب تأخيرها الى هناك على ان امر التبعة ليس بمعلوم بل يجوز ان يكون بالعكس (قوله لم يفسد صومه) وجه توهم كون هذه المسائل مفسدا اما وصول المقطر الى جوفه كصور النسيان او وجود مطلق الدخول من الظاهر الى الباطن كالادهان او مجانسة المفطر او صورة كالاختلام او وجود دليل كونه مفطرا ظاهرا كالاختجام (قوله ان افطر خطأ) لزم الافطار في الخطاء وعدمه في النسيان مع انهما سيان في عدم القصد لان القياس فيهما هو الافطار لكن ورد حديث على عدم افطار الناسي وهو من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ولا يجوز قياس الخطاء على النسيان لان النسيان في حكم الاستثناء ومن سنن القياس ومن شرطه ان لا يكون مستثنى من سنته وان النسيان غالب فيؤدي الى الحرج بخلاف الخطأ فيبينهما فرق وانه من قبل من له الحق والخطاء من العبد فافترقا فان قيل لعل الجماع ثبت عدم الافطار بالقياس الى الاكل والا فعلى مقتضى القياس الافطار فيه كك في الخطاء قلنا لا بل بدلالة النص فان قيل ما وجه كون النسيان في الصلوة مفسدا قلنا هو كون هيئتها مخالفا لهيئة الصوم وهي هيئة العادة فلا يغلب في الاول بخلاف الثاني (قوله في هتك حرمة) اى بشرط مقارنة النية والا فينقض بمثل عدم النية في الصوم كما مر (قوله فكيف تكون صائما) اوردانه ان اريد وجود صيامها في حالة الجنون فغير متصور نوت الصوم من الليل اولا وان اريد وجودها قبل ثم عرض الجنون فالتية من الليل غير لازمة بل يجوز وجود النية قبل الضحوة الكبرى ثم يعرض الجنون نقول المراد انها يعتق بعد المجامعة وتعلم ما فعل بها كما هو المنقول عن الاكثر فثبت كون كالنائمة قال قاضيخان النائمة والمجنونة اذا جامعتهما زوجهما عليهما القضاء دون الكفارة او ان قوله ليلا امر مثالى لوجود نيته الصوم في الليل كثيرا ومن ذلك قيل اذا وجدت النية حال الافاقة ثم جنت ولم يطرا عليها مفسد لا تقضى اليوم الذى توته كن اغنى عليه (قوله كمسافر) انما يلزم القضاء بعد امساكه اذا فعل منافيا قبله او كان اقامته بعد وقت النية والافق امساكه قبل وقت النية بنية الصوم لا يلزم القضاء (قوله وما نص) سراء كان ظهورهما قبل وقت النية او بعده لعدم اهلية الوجوب فيهما في اول الوقت بخلاف المسافر (قوله ومجنون) لزوم القضاء فيه عند فوت وقت النية او فعل المنافى قبل الافاقة والا فان نوى في وقت النية جاز عن الغرض في ظاهر الرواية لان هذا الجنون لا ينافى اهلية الوجوب كالمرض كما في قاضيخان قيد المجنون بالافاقة لان الامتداد مسقط للصوم كسائر العبادات (قوله وصبي بلغ) قار في الدر ويؤمر الصبي بالصوم اذا طاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلوة في الاصح (قوله لزمه الامساك) الظاهر من اللزوم الوجوب وقيل الامساك مستحب لكن الظاهر ان في عدم الامساك الاساءة والاثم لا الكفارة (قوله والاهلية) اى اهلية نفس الوجوب والافضل الصبي صحيح (قوله هو الجزء المقارن) يعنى ان شرع في اول الوقت يكون السبب ذلك على وجه يكون السبب لكل جزء من الصلوة هو الجزء من الصلوة هو الجزء المقارن من الوقت وهكذا في الثاني والثالث الى جزء يسع ما بعده الطهارة والتحريمة فان لم يلى او اثل الوقت الشروع فيتعين

آخره هذا للسياسة فان قيل هذا القدر من الوقت لا يسع الصلوة فامعنى سببته قلنا انه ان وجد  
الشروع في الوقت فيكون اداء ولو كان الانمام بعد الخروج او توهم امتداد الوقت بوقت الشمس  
كاف في ايجاب القضاء والتحقيق في الاصول لكن المصنف في المرأة لم يأت لفظ الطهارة  
في قوله ما بعد الطهارة ووقع في الهداية ايضا كذلك ففيهما مسامحة وازال تلك المسامحة  
هنا (قوله او احتجهم) اقول وكذا اذا صدر شيء من مفردات القسم الاول الاصور والنسيان  
فظن انه فطره فاكل عمدا ازم الكفارة ايضا لاشتراك الكل في علة الاحتجام وهو ما سيذكره  
الشارح (قوله وانما وجب الكفارة) كانه جواب لسؤال مقدر تقديره انه ان افسد صومه  
بما لا يوجب الكفارة ثم فعل منافي الصوم عمدا كالاكل عمدا بعد ابتلاع الخصة لا يوجب الكفارة  
فلم اوجب هنا فاجاب بقوله انما وجب (قوله ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم) اورد عليه  
ان احتمال الافطار في الحاجم اقرب لاحتمال وصول شيء في الحجمة الى فمه لا يخفى ان هذا  
الاحتمال وهم مرجوح والامر الميقن الذي هو الصوم لا يزول بالشك فضلا بالوهم على ان  
مجرد الوصول الى الفم ليس بمؤثر في الفساد وحل الحديث على مثل هذا الامر الواهي  
مما لا يتجاسر عليه على ان في قوله ولا خلاف ايماء الى وجود المخالف في الاحتجام كما نقل عن  
الحنابلة وبعض اهل الحديث فالرأي المحض ليس بمفيد ما لم يقل به عالم فقيه يعتمد عليه كما قيل  
(قوله او ماء) اي قبيء ماء فيه اشارة الى ان القبيء لا يختص بالطعام بل يعم الماء والمرة فلفظ  
القبيء في الحديث الاتي شامل للجميع (قوله ويستوى فيه) الظاهر انه بيان للجزء الاول من  
الحديث وهو المشتبه هنا وجه الاستواء ان اطلاق لفظ القبيء شامل للقليل والكثير ووجه  
البيان ايضا الدلالة على تمام المسئلة المطلوبة (قوله او اعاد) قيل المناسب هنا وفي قوله  
او اقل وفي قوله او اعاد بالواو يدل او (قوله وان لم يملا لم يفطر وان اعاد) ان اريد عطفه على  
مسئلة ذرعه مستدرك وان على فان ملائه وعاد فستغنى عنه ايضا لانتهامه منه دلالة وان  
على او اعاد فلا يترتب عليه قوله وان اعاد في الصحيح وفي الاخيرين ايضا لا يحسن التعليل بقوله  
لما روينا (قوله لعدم الخروج) الظاهر من الخروج من الفم فكيف يتحقق صورة الافطار  
ولا يخفى ان مقتضى الملاء اذا خلى وطبعه هو الخروج من الفم كما يظهر بعدم ملاحظة معنى الملاء (قوله  
لما روينا) وهو الجزء الاخير من الحديث فالمنع لبعض ما روينا فترك لفظ عمدا مع ذكره في الحديث  
للاغناء هنا عنه بلفظ سين الطلب المقتضى للعمد وفي الحديث ذكرنا كيدا واهتماما (قوله فلا يتأتى  
تفريع العود) انه تفريع قوله الاتي فان عاد او اعاد وجه عدم التفريع ان الافطار مجمع هنا  
وفي العود عدمه وفي الامادة رواية الافطار ورواية عدمه ولا شك ان صورة عدم الافطار  
واختلافها لا يترتب على ما يجمع كونه مفطرا (قوله بحيث تلاشت في التقييد) اشارة انه اذا  
لم يتلاش ففطر ونقل عن الكافي اذا وجد طعمه ففطر ايضا (قوله واما في التطوع فلا يكره)  
ومع هذا اذا ظن دخول شيء في الجوف يلزم القضاء (قوله والسواك) اطلاقه يتناول المبلول  
والرطب خلافا لابي يوسف فيهما (قوله عشيا) هو بعد الزوال (قوله يزيل خلوف الفم)  
بضم الخاء المعجمة رايحة الفم من الصوم والخلوف ممدوح بقوله عليه الصلوة والسلام لخوف  
فم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك الاذفر قال مناسب بعد ذكر دليل النافعي ان يذكر  
دليلنا وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خيرا خلال الصائم لسواك وان النصوص الواردة فيه  
قولا او فعلا او تقريرا مطلقة فلا يجوز تقييده بزمان بالرأي والحديث الذي استدلل به انه لا يدل



على عدم الاستيلاء بل هو اختيار بحالة عندي به ولان الخلو من المعدة فلا يضره معالجة الفم  
ولانه اثر العبادات فاللائق به هو الاخفاء كما في الزيلعي **فصل** (قوله حامل)  
ان كان من الحمل بفتح الحاء بمعنى الولد فيقال حامل بلاتاء وان من الحمل بكسرهما بمعنى الحمل  
على ظهرها او رأسها فيقال حامله بالباء لان في الاول ميمرة بنفسهما عن عدلها بخلاف الثاني  
فيتصور في الذكر والاشي فيحتاج الى الفارق وكذا الموضع ان اريد الصفة الثبوتية فلا تاء وان  
التجدة كرضعة الان قبالتساء (قوله والمسافر) اطلقه عن مثل قيود سوابقها اشارة الى ان  
مجرد السفر موجبة لجواز الفطر بخلافها والفريق ان الغالب في السفر المنسقة وهذا قيل المسافة  
مسافة فاقيم نفس السفر مقام المشقة بخلاف المريض فانه يتقرر بالاكل ويخف بتركه وان  
مراتبه غير منضبط فلم يغلب العسر والمنسقة فيه وكذا الحامل والمرضع (قوله بخلاف القياس)  
يعني ورود الفدية انما هو بخلاف القياس اذ لقياس ان يكون القضاء نظيرا وبجائزنا للاداء  
والاداء هنا صوم والقضاء صدقة فلا معقولة ولا تجانس بينهما ولو جازت لفدية هنا لجزت قياسا  
على الشيخ لقاني ومن شرط القياس ان لا يكون نص الاصل مخلفا للقياس فلا يجوز قياسها  
عليه (قوله فحمل على حالة المشقة) فالآية ايضا محمولة على عدم المشقة عن ان في ظاهرهما  
تعارض فالاحاد لا يعارض الكتاب (قوله فدى عنه وليه) هذه الفدية فهم من نص الشيخ  
القاني دلالة لاقياسا وهو (قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام) اي لا يطيقونه بحذف لا  
حتى يرد كيف يصح القياس هنا مع فقد شرطه فان قيل فانقول في فدية صلوة الشيخ القاني  
ومن بعناه كالميت فلا شك انها ايس بنص ودلائله بل الظاهر كونها قياسا على صومه قلنا  
هذه ليست بالقياس ايضا بل للاحتياط لاحتمال نص صومه معللا بعله يصح معها القياس  
كالفجر وتحقيقة في مرآة المصنف (قوله اقره صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدا) فان قيل  
يعارضه ما اخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان امرأه  
قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال ارايت لو كان على امك  
دين فقضيته اكان يجزي ذلك عنها فقالت نعم قال فصرمي عن امك مع ان سبب ورود  
وعلمته مذكوران وكل منهما من اسباب الترجيح كما تقرر في محله قلنا الموافق للقياس يرجع على  
مخالفه ولا شك ان الاول موافق بخلاف الثاني والاول مشهور كما فهم من شرح المجمع بخلاف  
الثاني والمشهور يرجح على الواحد وعند تعارض وجوه الترجيح فا كان بالاصل الثاني اولي  
بما بالوصف العرضي فليتأمل (قوله قوله كفارة اليمين والقتل) تشريك القتل لليمين في الكفارة  
بالاطعام ايس الاسهوا قطعا اذ لا يجوز ذلك في القتل كما صرح المصنف في كتاب الجنائيات  
لعله نظر بما وقع في الزيلعي واخذ منه قبل ان يتأمل في حقيقته ثم ان التشبيه المستفاد من قوله  
كذا هو التشريك في اصل الجواز لا في وصفه او يجوز اعطاء فدية صلوات كثيرة دفعة  
الى فقير واحد بخلاف كفارة اليمين (قوله هو الصحيح) وجه الصحة ان يوما واحدا في الصوم  
سبب واحد الواجب واحدا في الصلوة اسباب متعددة لواجبات متعددة وان صوم يوم واحد  
كما يكون واجبا مستقلا كذلك صلوة وقت واحد واجب مستقل فيوجب كل فدية مستقلة  
مثله (قوله نقل شرع) لانقل نوى اليه ولم يشرع (قوله وقضاء) لا يعلم لذكره نفع ظاهرا فلهذا  
القضاء ليس لاجل الشروع فيه بل لافساد اصله الذي هو النفل المشروع اليه قصدا والا

لزم لافساد الأعضاء قضاء آخر (قوله انه لبس بعذر) تذكير الضمير باعتبار جواز تذكير مثل الضيافة باعتبار كون التاء من اصل الكلمة لاعلامه التأنيث (قوله لا قبل الزوال) لاجابة الى هذا البيان بعد ما بينه قريبا فيما تقدم (قوله ولهذا قال صح) وجه التعليل ان الصحة جنس شامل للواجب والنفل وانما اختلا فهما باعتبار فصليهما نحو الوجوب وعدمه ففي عدم التعبير يفصل صوم الفرض بل يجتس عام له وللنفل ودلالة على العموم (قوله في شعبان) هكذا في اكثر النسخ والصواب في رمضان كما في الزيلعي وفي بعض النسخ البادرة ولذلك عد من ذمائماته لكن يمكن التوجيه وان كان بعيدا بان يقال يعتاد اكل رمضان مصاحبا في الاكل بشعبان او يعتاد اكل رمضان مبتدأ من شعبان او كما كل شعبان او يقال يقصد اكل رمضان في شعبان بان يحمل الاعتقاد على معنى القصد (قوله لان اليمين) محتمل كلامه لانه مدلوله والالتزام كما يقول ويمين بمعنى فعله هذا التقدير يكون معنى مجازيا ومدلوله مطابقياً لتعلق القصد فتأمل (قوله نذر بصيغته) يعني ان النذر معنى وضعي له واليمين لبس معنى وضعياله حتى يكون حقيقيا ولا معنى قصديا يكون هو مراد دون ارادة الموضوع له حتى يكون معنى مجازيا بل اليمين لازم متأخر وموجب له مدلوله التزاما كلفظ الاسد اذا اريد به الهيكل المخصوص يدل على الشجاعة التزاما ولا يكون مجازا كما في التلويح بيان كونه موجبا له ان النذر ايجاب المباح الذي هو المعنى الوضعي وايجاب المباح موجب لتحريم ضده الذي هو مباح وتحريم المباح يمين كما في المرأة (قوله اشكار مشهور) اظاها الاشكال هو لزوم جمع الحقيقة والمجاز في اطلاق واحد والجواب هو ما ذكره السارح من قوله لانه نذر بصيغته الى آخره فوجه قوله لاجابة الى ايراد بارادة تفصيل الاشكال ووجه كون القول المذكور جوابا له يعني ان القول المذكور وان صلح للجواب في نفسه لكن لم يقصد هنا (قوله جوابيته) ويمكن ان يقال المراد من الاشكال هو الاشكال الوارد على الجواب المذكور من قول السارح في المرأة وههنا بحثان الاول ان اليمين ان كان موجبه يثبت وان لم ينوكا في شراء القريب يعتق عليه والا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز الثاني ان الجمع لا يندفع بما ذكرتم لان ثبوت اليمين لما توقف على الارادة وقداريد باللفظ غير ما وضع له ثبت الجمع ضرورة وما ذكرتم لبس الا ببيان العلاقة بين اليمين والنذر المجوزة للمجاز فيئذ وجه الاعتذار ظاهر يعني ان الاشكال وكذا جوابه مما لا يحتاج الى بيانه في هذا الفن بل هو وظيفة في الاصول ومماثلة مسئلة هنا فلا يحتاج اليه هنا وهو مشهور مقرر في محله فلا يحتاج اليه ﴿باب الاعتكاف﴾ (قوله واجب في المنذور) قالوا من شرط صحة لذر ان يكون ان واجب من جنسه شرعا فوجه صحة النذر في الاعتكاف مشكل اذ لبس اعتكاف واجب بدون النذر الا ان يقال صحته باعتبار توقفه على الصوم لكن كون الصوم شرط اطلقه مبنى على الرواية السائدة اعني رواية الحسن والكلام لبس معه ولو سلم فنسب الشيء خارج عن جنسه والقول بان الاعتكاف لبث واللبث قديكون واجبا كما في التشهد بعيد لا يخفى على ان معنى اللبث في المحلين لبسا بمتحدين قال السابق الى الخاطر الفاتران القاعدة المذكورة هو القياس في مطلق النذر واما فيما نحن فيه فصحة النذر معلوم باثر مخالف للقياس كحديث ابن عباس رضي الله عنهما لبس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه (قوله فسد اعتكافه) ظهور اثر الفساد في النذر اوفي الرواية السائدة (قوله وخص بكل) وفي بعض النسخ رخص فالظاهر المطابق لامثاله هو الاول فلعلة سهو من الناسخ باشتباه

الاوراء (قوله وبيع وشراء) ظاهره هو الاطلاق والمفهوم من دليله الاتي وهو قوله اذ لا ضرورة فيه والسابق وهو الضرورة يتقدر بقدرها هو التقييد بما لا بد منه من مثل الطعام او غيره لمن لا يكون له من يقوم بمعاشه وقد راعى حاجة معاشه اليه واما البيع والشراء للتجارة المجردة فمكروه كافي الزيلعي وفهم من الهداية (قوله والصمت) بفتح الصاد وسكون الميم (قوله والا فلا يكره) المفهوم منه هو الاطلاق لكن ينبغي ان يقيد بما لا يكون خيرا وان لم يكن ضرا والمناسب ان يحمل عليه الحديث الاتي لكن اعتقاد القربة فيه ايضا موجود كما دل عليه الحديث الا ان يفرق بين القربتين وبذلك يندفع توهم المنافاة بين هذا القول وبين ما فهم من استثناء قوله والتكلم الابخير (قوله الابخير) اى ما لا يكون اثما فالمباح من المثنى كما ذكره بعضهم لكن الصحيح ان المباح ان قرن بنية العبادة فتخير مرخص والا فليس بخير (قوله يقتضى بعمومه) اورد عليه ان هذا الحصر لا يدل عليه الآية ولو دل لدل على طريق مفهوم المخالف (قوله فاطنك) الظاهر منه ان دلالة الآية على المعنى بطريق دلالة النص والظاهر من الآية بطريق عبارة النص كما لا يخفى (قوله في فرج) الظاهر منه ومن نظائره امتياز الفرج في هذا الحكم من الدبر مع عدمه في لزوم الكفارة في الصوم وفي لزوم الغسل وحله على معنى مجازى شامل له وللدبر اوجل انفهامه منه بدلالة النص او بالمقايضة بعيد على ان قوله تعالى ولا تباشروهن واتم ما كفون في المساجد يناسب الاختصاص ايضا نعم يناسب على ما روى عن ابي حنيفة من انه لا يلزم الكفارة في اللواط مع لزومه في القبل لكن لا يخفى انه ليس بمقيد هنا فليتنظر (قوله لان حالة العاكفين) بخلاف حانة الصائمين ولذا لم يطله وان في الصوم ثبت باثر مخالف للقياس وفي الاعتكاف باق على قياسه كما هو المفهوم من تناول عموم الآية السابقة (قوله ويبطله الوطئ) سواء في المسجد او في الخارج فان قيل الوطئ في المسجد ليس بممتنع في اصله فكيف يمكن الوطئ فيه وفي الخروج من المسجد يفسد الاعتكاف بمجرد مضافه البطلان الى الوطئ وما معنى التقييد بالانزال قلنا الوطئ فيه وان حرم باصله لكنه لا يفسد بمجرد غايته قد ارتكب حرادين الوطئ فيه وابطال الاعتكاف ويحوزان يكون الخروج بالعدو ثم فعل ذلك الفعل والمفهوم ان المفسد هو الخروج بلا عذر لا المكث بلا عذر كما يفهم صريحا ايضا من قوله وان لم يزل لا يفسد الصوم (قوله وان حرم) دون الصائم وجه الفرق ان كون الجماع مضرا في الاعتكاف ثابت بصريح نهى الآية السابقة وفي الصوم ليس بالنهي كذلك بل بمنافته لركن الصوم وهو الكف فثبوت بالضرورة فيتقدر بقدرها الى دواعيه بخلاف الاعتكاف ولانه لو تعدى لصار الكف عن الدواعى ركنا ايضا والركنية لا تثبت بالشبهة والحرمة تثبت بها ولان الصوم يكثر وجوده فلو منعوا الخروج كذا في الزيلعي (قوله وان لم يشترط التتابع) وان شرط عدم التتابع فعلى ما نوى كما اشار اليه بقوله وصحنيته الهر (قوله لا في المثنى) الظاهر انه لا حاجة في لزوم اليا الى كلغة الاخلاق بل المثنى اصل كالجمع في هذا الحكم لانه يقال ايضا ما رأيتك منذ يومين والمراد ببلتيهما فالاولى في الاخلاق ان يثبت شمول الجمع بقصة زكربا عليه وعلى نبينا السلام ❦ كتاب الحج ❦ (قوله وسيا تي) كانه اشارة الى دفع ايراد ان يقال ان هذا تعريف بالاخفى اذ المكان المخصوص والزمان ليس بمعلوم من التعريف فالمراد من التعريف هو التصور بالوجه لا الكنه ففي هذا الاعتذار اشارة اليه فلا يرد ان الدفع المذكور لا يرد الايراد (قوله فقرا الحج) لاشك ان الدعوى مركبة فاقبل هذا القول مبين لجزئها الاول وما بعده

اشنى (قوله لان سبب وجوبه البيت) يعنى السبب الظاهر والافسبىه الحقيقى هو الخطا ب  
الازلى او ترادف نعمت تعالى على عبده (قوله لان فيه جهة المعيارية) اذ عدم صلاحية عام  
واحد الحج واحد يسبب المعيار كالتنهار للصوم وعدم استغراق افعاله لاوقاته يسبب انطرف  
كوقت الصلوة (قوله فن قال بالفور) يعنى اذا لم يجزى بالمعيارية لعدم خليا ن من الظرفية  
لم يكن فى التأخير قضاء وان كان فورا واذا لم يجزى بالظرفية كذلك لم يكن فى التأخير عن العام  
الاول عدم الاثم (قوله حتى ان من اخره يفسق) يعنى ان جهة المعيارية اثر فى الفسق فى التأخير  
وجهة لظرفية عدم القضاء فيه (قوله مسلم) الظاهر انه للاحتراز عن الكافر ولا حاجة  
اليه لانه لبس بمكلف بالفرع حتى يؤول لفظ الحر ويحتاج الى اخراجه (قوله بصير) هذا  
وان كان كالمستغنى عنه بقوله صحيح لكنه اوردته تأكيداً لخالفته الامامين فى الاعمى مع  
اتفاقهما معه فى البواقي فعنده لا يجب عليه وان وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا  
وراحلة لانه عاجز بنفسه فلا تعتبر القدرة بغيره (قوله لان الاستطاعة) وقد اخذ الاستطاعة  
فى دليله وهو من استطاع اليه سبيلا (قوله على التأيد) بخلاف ما يكون لاعلى التأيد كزوج  
اخته مثلا (قوله او رضاع) يشكل بما قالوا بعدم مسافرتها مع اخيها من الرضاع (قوله فان  
فات واحد منها) قيل فيه تأمل من وجوه احدها انه اذا فات الاحرام لا يقال بطل الحج لان  
البطلان فرع التلبس بالنسبة وثانيها ان طواف الافاضة لا يفوت فلا يقال يجب بتركه القضاء  
من العام القابل وثالثها انه لا يفترض الاتيان بجميع طواف الافاضة بل باكثره ورابعها انه اذا  
بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل انتهى (قوله سمي بهما) فى بيان وجه التسمية اشارة  
الى وجه وجوب الوقوف فيها كما لا يخفى (قوله وغيرها سنن) لا يخفى انه يدل على انحصار  
الواجب على ما عده وقت صرحوا له واجبات كثيرة غير ما ذكره كالا حرام من الميقات والبدية  
من الصفا واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب ومتابعة الامام فى الافاضة وتأخير العشائين  
الى المزدلفة وكون الرمي الاول قبل الحلق وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه وغيرها وتما مهاب  
فى المنسك المقنن الا ان يقال انحصار بالنسبة الى ما ذكر فى هذا الكتاب لكن يرد عليه انه  
سيد ذكر واجبا غيرها (قوله ان الحمد والنعمة) جواز الكسر للابتداء والفتح للبناء ورجح الابتداء  
بأشعاره عدم الشركة واستحقاق العبودية على الاطلاق بخلاف البناء (قوله وقيل الكلام  
الفاحش) لا يخفى انه اذا كان المراد من الرف هو الكلام الفاحش يلزم ان يبقى حكم الجماع  
على اباحته ويفهم من قوله فيحرم كالجماع ان حرمة ذلك الكلام معلوم باقياس الى الجماع  
ومن شرطه ان لا يكون منصوصا وقد كان الفرع هنا منصوصا الا ان يراد ان الفرض مجرد  
الاستدلال للاستواء لا التعاليل كما فى الاصول (قوله لانه من دواعيه) كون اطلاق هذا الكلام  
داعيا الى الجماع محل تأمل الا ان يرد منه الكلام المذكور للجماع لكن لا قرينة فى اطلاقه على حله  
على هذا المعنى (قوله يعنى المناهى) اعلمها هو الكبيرة واصرار الصغيرة لكن يفهم من قوله وهو حرام  
مطلقا الا عم من ذلك بل بعض المكروهات (قوله لقواء تعالى حرم عليكم) فان قيل يفهم  
منه ان عدم حرمة صيد البحر مفهوم من هذا النص بطريق المفهوم وهذا ليس بصحيح  
عندنا قلنا انه مفهوم بنص آخر وهو اول الآية وهو احل لكم صيد البحر فالاولى ان يذكره  
ايضا فيه يرفع ما يتهوم انه اذا علم حكم صيد البر بانص فلم لا يجوز ان يعلم حكم البحر باقيايسة  
اليه كذلك (قوله برفع الصوت) هو السنة كفاية البيان فتركه اساءة والمستحب عندنا فى الدعاء

والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة والتلبية للاعلام بالشروع  
 في هومن اعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا كذا نقل عن العناية اقرل لارسالة  
 مستقلة في حكم جهر مطلق الذكر وحاصله الجواز لكن الافضل الخواص الاخفاء الا  
 بالعوارض كابقاظ النائمين عن الغفلة واقتداء انغافلين وارشاد المسترشدين وللعوام الجهر  
 الا بعوارض كذلك تخوف لريا ونحوه (قوله بدأ بالمسجد) والمستحب ان يدخل من باب السلام  
 وادخل من اسفل مكة (قوله واستلمه) وصفته المسنون على الكمال ان يضع كفيه على الحجر  
 ويضع فيه بين كفيه ويقبله من غير صوت والمستحب ان يسجد عليه ويكرره مع التقبيل ثلثا  
 (قوله ما في يده) نحو عصا (قوله وان يحجز عنهما) اما للزحام والاذية او لكون الحجر ملطحا  
 بالطيب وهو محرم (قوله استقبله) يعني رافعا يديه مشيرا بهما اليه كانه وارض يديه عليه كما صرح  
 الامام السندي فالاولى ان يتعرض اليه وايضا ذكر قبل قوله مكبرا قوله مبسلا وبعده قوله مصليا  
 قوله داعيا (قوله رمل في الثلاثة الاولى) فان لم يرمل في الاول ثم تذكر لم يرمل الا في شوطين  
 وان لم يرمل في الاولين رمل في الثالث فان لم يرمل في جميع الثلاثة لا يرمل في البواقي عند التذكر  
 (قوله وكان سببه) لا يقال الاصل في الحكم ان يزول بزوال علته فاما نقول قد فعله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بعد زوال سبب المشروعية تذكيرا للنعمة الامن بعد الخوف لبشكر عليها  
 فهذه علة اخرى والحكم قد ثبت بعلة متبادلة وانتفاء شخص السلة لا يؤثر في انتفاء نوع العلة  
 فهو غير معقول المعنى فيكون تعبدا في المبني (قوله استلام الركن اليماني) بتخفيف الياء وجوز  
 تشديدها اي الواقع في جهة اليمين لكن هذا الاستلام بمس الكف او بيمينه من دون تقبيله  
 والسجود عليه وعند العجز ليس فيه النيابة كما في المنسك المقسط لعل القاري تغلا عن الكافي  
 والهداية (قوله وخرج) اي من باب الصفا في العطف بالواو اشارة الى ان يجعل خروجه  
 فورا كما انه جامع بينهما (قوله فصعد الصفا) حتى يرى الكعبة من الباب (قوله بعد الزوال)  
 الاولى الاكتفاء بقوله بعد اظهر كما في مناسك الشيخ السندي (قوله يعلم فيها) هذا  
 بعد الابتداء بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة بحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله كالجمعة) فيه اشارة الى ان الخطبتين الباقيتين لهسا كالجمعة (قوله اي الاحرام المخصوص)  
 فائدة التفسير الاحتراز عن احرام العمرة (قوله على ناقته) اي دابته مطلقا وتخصيصه اما  
 لكونه اكل اولتعارفها بينهم (قوله بقرب جبل الرحمة) خصوصا عند الصخرات السود فانها  
 مظنة موقفه صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ودعا بجهد) اي بتضرع والخاص واكثر (قوله  
 خلفه) هذا ان تيسروا والا عن يمينه او قدامه او شماله قال على القاري في شرح المناسك  
 للسندي والاطهر ان شماله من حذاءه (قول فبعد الغروب) فيه اشارة الى ان الامام وغيره يقف هكذا  
 الى غروب الشمس (قوله الا وادي محسر) بكسر السين وتشديد ها موضع معروف على يسار  
 المزدلفة قبل سمي به لحسر قبل اصحاب القيل فيه اي تعب وكله (قوله عند جبل قزح)  
 من قزح اذا ارتفع فتسمته لارتفاعه وهو غير منصرف للعلمية والعدل كما نقل من الجوهره وجه  
 النزول كثرة الاستغفار وعدم تضيق الطريق على المارين واقامة انما صار فيما سبق باقامتين  
 وهنا باقامة لان الجمع هناك في الوقت المتقدم فاجتيج الى اقامتين للاعلام الى القوم على اداء  
 الصلوة التي لم يدخل وقتها بعد وهو العصر (قوله ثم يقصر) التقصير ان يأخذ من رؤس  
 شعر الرأس مقدار غملة (قوله وحلقه افضل) اي للرجل ولو امكنه بالربيع يجوز ويجب

امرار الوسى على رأس الاقرع على المختار (قوله فيه) اى فى يوم النحر افضل والا فى الثانى  
 اوفى الثالث وكذا الحكم فى ليا ليها قال السندى ولا آخره فى حق الصحة فلو اتى به ولو  
 بعد سنين صح ولكن يجب فعله فى ايام النحر فلو اخره عنها ولو الى اخر ايام التشريق لزمه دم  
 انتهى (قوله وبه حن النساء) يدل على ان سبب هذا الحل هو الطواف وليس كذلك بل  
 سببه ايضا الحلق السابق لانه هو المحلل حتى لو لم يحلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يحلق  
 كما ذكر السندى فالاولى ان يقال حل له النساء بترك لفظه (قوله نقله) بفحوتين وجعله  
 انقال متاع المسافر وحشمه (قوله نزل بالمحصب) بفتح الصاد المهملة وتسديد ها لم يقدر له  
 زمن وفى قاضيهان ينزل ساعة (قوله ورجع قهقرى) هكذا فى اكثر النسخ والصحيح ما فى  
 بعض النسخ من قوله القهقرى بلام او قهقرى بتونين لانه مفعول مطلق (قوله لو اهل رفيقه)  
 بان ينوى ويلبى عنه بان يقول اللهم انه يريد الحج او اريد الحج له فبفسره له وتقبله منه ثم يلبي عنه  
 سواء كان هذا قبل ما نوى الرفيق عن نفسه او بعده (قوله عقد الرفقة) يفهم من حكمه  
 ودليله اختصاصه بالرفيق والحال الرفيق وغيره مساو فى هذا الحكم سواء بامره قبل الانعاش والازوم  
 اولا الا ان يقال هذا الفهم انما هو بطريق مفهوم المخالف ومن شرطه ان لا يخرج مخرج العادة  
 وقد اخرج ههنا اذ العادة ان يكون هذا الرفقة لا غير ويمكن ان يقال ان احرام غير الرفيق بغير امره  
 لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول ابن حنيفة رحمه الله قيل يجوز عنده وقيل لا ورجح ابن الهمام  
 الجواز قال على القارى فى شرح المناسك وهو الظاهر ثبت عقد الاخوة بقوله تعالى انما  
 المؤمنون اخوة وقوله عليه السلام المسلم اخ المسلم لا يتخذ له فكاهة اكتفى بالاتفاق وترك الاختلاف  
 او اختار جانب عدم الجواز بدليل لاحله وان كان خلاف ما رجحنا (قوله فكذا هذا) الفرق  
 بين ما صرح بالاذن وعدمه واضح فقباس الثانى على الاول على خفاء (قوله ومن لم يقف  
 فيها ولو ساعة) لغوية لا عرفية كما عرفت سواء بعذر او لا لكن يأتى فى الثانى دون الاول  
 \*باب القران والتمتع\* (قوله معا) المعية بيان للاولوية والافلو احرم بعمره ثم بحجة  
 قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط صار قارنا (قوله وقع اتفاقا) يجوز ان يكون بيانا للادنى  
 وتنبه على كون اشتراط القارن اتفاقا كيف وان القبلية يوجد فى ضمنه الالهلال من الميقات  
 وانما يكون اتفاقا لوجاز الاحرام من داخل الميقات (قوله بلا المام باهله) الامام لنزول  
 والامام الصحيح هو النزول بوطنه من غير بقاء صفة الاحرام (قوله لا يتم معنى التمتع) حاصله  
 ان هذا التعريف صادق على هذين المادتين مع عدم صدق المعرف عليهما فانتقض منعا  
 (قوله هو تفسيره) الظاهر ان مراده من هذا ان التعريف لفظى فيجوز بالاعم كسعد ان ثبت  
 لكن هذا ليس عرضى عند الجمهور (قوله لان تفسير اللفظ) ان اريد به ما هو الظاهر منه  
 فتعريف لفظى ايضا او بيان معنى اللفظ ولو بالاصطلاح لفظى كما تقرر فى محله وان اريد به  
 معنى مفهوم اللفظ فلان لم يسم بلفظ بل يجوز كونه حيثئذ حقيقيا وايضا  
 يجوز التعريف بالاعم عند بعض (قوله فيحرم من الميقات) اى ما هو ضرورى له ككون  
 الاحرام من الميقات لابعده فلا ينافى جوازه قبله (قوله فى الاشهر) اورد عليه ان الشرط  
 هو كون اكثر الطواف فى الاشهر فقط واما الاحرام فلا يتقيد بها (قوله المثلة) بضم الميم  
 قطع العضو (قوله لان المشركين) يعنى يتعرضون اليه بالغصب والاخذ ما لم يعلموا كونه هديا  
 وعلمهم اياه انما يكون بذلك وذلك فى اوائل الاسلام فعند زوال هذه العلة يزول الحكم المذكور



وهو الاشعار فكان ثبوته بالضرورة فيندفع بان دفاعها وليس هذا من باب خصوص السبب  
 للفظ عام اذ لا عموم لفعله عليه السلام (قوله انما كره ايشاره) يلزم ان يكون ايشاره صلى الله  
 تعالى عليه وسلم على التقليد مكروها بطريق التقص بالجرى ان الا ان يقال ان فعله تعليم  
 لاصل الجواز كما في ثنى غسل اعضاء الوضوء (قوله حل من احرامه) اى من احرام الحج والعمرة  
 كما هو من شرط القران (قوله المسكى) سواء كان موطناً في مكة او في اطرافها داخل الميقات  
 (قوله وهذا في حق الافاقى) وان كان في الاصل مكياً لكن خرج الى بلد خارج المواقيت  
 ككوفة (قوله القران افضل منه) تأخير هذا البيان الى هذا المقام ليعلم اولاد دليل الحكم  
 من بيان مفهوم القران والتمتع والافراد ومن احكامها فلا يرد ان المناسب تصدير هذه  
 المسئلة في اول الباب (قوله والحراسة في سبيل الله) كالغزاة الذين يحرسون بلاد المسلمين في  
 الايام مع صلواتهم فيها \* باب الجنائيات \* (قوله والاحصار) المتبادر من  
 ظاهره كون الاحصار من هذا الباب وليس كذلك (قوله غير ذلك) كقيمة صيد لا يبلغ دما  
 ولا صدقة مطلقة وهى نصف صاع (قوله بالغ) هذا القيد وان لم يوجد في اكثر الفقهاء  
 لكنه لازم لان الصبي غير مكلف فلا يجب عليه شئ في جنايته خلافاً للشافعى (قوله او  
 حل) بالهمزة الشيرج انما قيد الدهن بهما احترازاً عن السمن والشحم كما في الزيلعى هذا  
 عند كونهما مستعملين على قصد التطيب والا كاستعمالهما للدواء فلا شئ عليه اجماعاً  
 (قوله وان كان اقل) الظاهر رجوع الضمير الى كل واحد من اللبس والستر او رد هذا  
 القيد بيانا لفائدة لتقييد بقوله كاملاً والافسائى هذا الحكم بعينه في المتن (قوله او حلق  
 محاجه) ولو لم يكن مقدار الربع كما يقتضيه العطف فكأن فيه جنايتين الحلق والحجامة  
 فينبغى ان يقيد حلق المحاجم بالحجامة حتى ان حلق الحجامة ولم يعقب بالحجامة لا يجب الا  
 الصدقة (قوله يجب اربعة دماء) وعند محمد دم واحد بناء على التداخل ككف الفطر  
 فقوله فيتقيد التداخل اشارة الى الجواب عن دليل محمد رحمه الله فالاولى ان يشير الى خلافه  
 ودليله كما في الزيلعى او يكتفى بقوله لان الغالب الى آخره او يشير في دليل المسئلة الاولى  
 الى قضية التداخل (قوله او افاض من عرفات قبل الامام) اى قبل الغروب والافان  
 ابطلاً الامام الدافع بعد الغروب فافاض قبله بعد الغروب فلا شئ عليه (قوله او اربعة  
 منه) هذا الترك انما يتصور بالخروج عن مكة (قوله او مس بشهوة او قبل) اى بشهوة  
 ايضا لا يخفى ان ظاهره مطلق يعنى لبس بمشروط بالا نزال كما في الهداية هذا مخالف لما  
 صحح في الجامع الصغير من اشتراطه ليكون جماعاً معنى كما قيل (قوله ولا يخفى ما في دلالة  
 اللفظ) لا يخفى ان هذا التكلف وارد عليه ايضا بل اولى وروداً واجيب ايضا بان مثل هذه  
 المسامحات اكثر من ان يحصى بناء على ظهور المراد فان التحليق للحج لا يتصل به معنى صحيح  
 الا بمثل هذا المراد لا يخفى ان هذا لا يدفع التكليف بل يقويه اذ السائل لا ينكر دلالة اصلا  
 بل انكاره وضوح دلالة عليه فالاولى انكار كونه تكلفاً والا يلزم ان يكون عبارته ايضا  
 تكلفاً (قوله الثانى) اجيب بانه معطوف على مقدر لان تقدير الكلام وان حلق في حل  
 للحج او عمرة فعليه دم لا على معتمر رجوع من حل (قوله الثالث) اجيب عنه ايضا بان  
 تعاطف سائر الافعال الاتية دافعة لهذا التوهم ومعين للمعطوف عليه (قوله دم للحلق ودم  
 لتأخير الذبح) قيل هكذا في الهداية لكنه منسوب الى سهو القلم لان احداً الدمين بمجموع التقديم

والتأخير والاخر دم القران والا يلزم في كل تقديم لسك على آخر دمان ولا قائل به واعتمد  
في هذا النسبة على ما وقع في الجامع الصغير لمحمد بن الحسن من مثل ما ذكر قال على القري  
بعد بيان هذه الرواية في الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجاها ويجب دم آخر  
اجاها بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم اخر عند  
ابن حنيفة رحمه الله بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ  
صاحب الهداية فلغفلته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية انتهى  
والحاصل ان الاصح وان كان في خلاف الهداية لكن لا يجوز حمله على السهو بالكافية  
اي محرم آخر قبل الواجب ابقاء المتن على اطلاقه ليشتمل ما حلق لخال كافي شرح  
الجمع (قوله اوصام) هذا من قبيل عطف الجملة على المفرد ولبس بجائز ولو اورد  
بصيغة الاسم كافي اخويه لم يرد هذا ثم ان هذا الصوم يجوز في اي موضع كان تابعا او لا  
كما نقل عن الجوهرة (قوله ولم يفرقا) اي لا يلزم مفارقة الزوج عن زوجته عندنا (قوله  
وان قتل محرم صيدا) هذا بظاهره يتناول صيد البحر ايضا ويذبح ان يتقيد بصيد البر  
اذ البحر لا يحرم على المحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية (قوله اودل عليه قاتله)  
ضمير دل راجع الى المحرم وضمير عليه الى الصيد وقاتله مفعول دل (قوله ولا شيء في الصائل) ان لم  
يمكن دفعه بغير القتل والافعلية الجزاء كما في شرح الجمع (قوله او كان الصيد مستأنسا) اي  
فعليه الجزاء (قوله وقال مالك) هذا للاشادة الى وجد اتيان قوله او حيا ما بعد قوله مستأنسا  
وتقيد حيا بما يسره لا (قوله قلنا هو) الضمير الى الحمام يعني ان الحمام المذكور متوحش باصل  
الخاتمة والاستيناس عارض فلم يعتبر فقوله وانما لا يطير لبس جوابا لما ذكر بل مقدمة مطوية  
في دليل مالك وهي ولا يمتنع بجنابه لبطوء نهوضه كما في الهداية فلا يتوهم استدراك قوله  
وانما لا يطير (قوله عدلان) هذا امر احتياطي والافعال في الهداية قالوا والواحد يكفي  
والثاني اولى لانه احوط وابعد من الغلط ثم قال وقيل يعتبر الثاني فحمل مراد المصنف على  
الاحتياط اولى من حمله على اخذه القول الضعيف (قوله حتى خرج عن حيز) فيه اشارة الى  
انه لو لم يخرج عن حيز الامتناع بان برئ ولم يبق له اثر لا يضمن بكافي الزيلعي لكن يلزمه صدقة  
الا لم عند ابن يوسف (قوله وله عريضة) اي وله امكان واستعداد لان يصير صيدا (قوله  
مذرة) بكسر الدال الهجاء فساد البيض (قوله يجب قيمتها) هكذا وقع بتأنيث الضمير لكن الصواب  
تذكيره لرجوعه الى الصيد (قوله غير مفيد) قبل هذا ممنوع لانه مفيد عدم تعدد القيمة كما ذكره صدر  
الشريعة ويمكن ان يقال وجه ايراده لاجراج الكلام على مخرج العادة اذ المملوكية يكون  
مما يثبه الناس غالبا فلا يعتبر المفهوم هنا (قوله وعليه قيمة اخرى) فتكرر الجزاء حينئذ في الاولى ان  
يشير اليد في المتن الا ان يقال ان الضمان لما لك معلوم في غير هذا الباب وانه لبس من مسائل  
بحسنا بل ان يكون استطرادا لدفع الوهم وتبيين البحث (قوله اي لا يصوم) قبل هذا يحتمل  
التصحيح اذ الواجب ان يكون التفسير موافقا لمفسره يعني الواجب ان يقول اي لا يصوم الى آخره  
ولا يبعد ان يقال ان المصدر المبني للفاعل يجوز تفسيره بالمضارع كما قال في معنى اللبس ان الشيء  
يكون على تقدير وذلك على تقدير آخر على ان تفسير الشيء بلازمه سائغ لبس بعزير (قوله  
وانما قال ذبح الحلال) الظاهر انه هو الموعود من قوله وسيجي فائدة التقيد (قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم الحلال) بفتح المعجمة والقصر الرطب من الحشيش واختلاؤه قطعه والعضد قطع الشجر

من باب ضرب كذا نفل من المغرب (قوله لبست من جملة النبات) لأنها لا تنمو ولا تبقى (قوله وإن قلت) فائدة هذا القيد لدفع توهم اختصاصه على نصف الصاع بقريته ان اطلاقه في هذا الباب مختص عليه (قوله يقتل قلة هذا ان اخذها من بدنه او ثوبه واما ان اخذها من الارض او من الغير فقلت فلا شيء عليه (قوله يقتل غراب) يعني الذي يأكل الجيف ويخلطه لا مطلقه (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال والهمزة طائر يصيد الفار والجراد قيل هو الذي يقال له بالتركي دولنج (قوله وقيل المراد بالكلب) يعني وقع الكلب العقور بدل الذئب في بعض الروايات وبالعكس في آخر فقيل المراد بالكلب العقور هو الذئب توفيقا بين الروايتين ففيه اشارة الى انه اراد من الذئب هو الكلب العقور للتوفيق لعل وجه الترجيح زيادة شهرة حديث الكلب وزيادة رعاية شرائط الرواية فيه وبه يندفع ما يورد من انه ان اكتفى باحدهما بقي بيان الآخر مهما لا يكون من الصيد المجازات لكن الاولى في وجه التوفيق ان يجعل كلا منهما من قبيل ما ذكر بلا تأويل احدهما بالآخر كما فهم من الهداية نعم يمكن التعميم بارادة عموم المجاز مثلا تأمل (قوله ان اخذه حلالا) اي ان اخذ المحرم حال كونه حلالا ضمن لان الاخذ حال الحل مباح فيملك لعدم بطلان احترامه بالاحرام (قوله والا فلا) اي ان اخذه حال كونه محرما فلا يضمن لانه لا يملك بالاخذ (قوله كشهود الطلاق) فانهم اذا رجعوا قبل الدخول يضمنوا نصف المهر فالأخذ كـ عى النكاح والقاتل كشهوده في تقرير مدعاه قضنوا النصف للتقرير فالقصد من التشبيه بيان اصل التضمن فقط والا ففي المشبه الضمان في كل منهما مستقل واحد هما راجع على آخره بخلاف حالى المشبه به (قوله لانه بالقتل جعل فعل) يعني ان مجرد اخذه لبس علة لضمانه بل خلاصه من الضمان باطلاقه الصيد مثلا يمكن مادام حيا في يده فاذا قتله جعل اخذه سببا للضمان (قوله علة العلة علة) لضممان القتل وعلة القتل الاخذ (قوله ما به دم على المفرد) وكذا الصدقة تعدد (قوله الابحواز الميقات غير محرم) قبل هذا الاستثناء منقطع لان ما قبله حكم المفرد المحرم وما بعده لبس كذلك احرام واحد فيجب دم واحد يعني المفرد والقارن يستويان في وحدة الاحرام فلا تأثير في تعدد الدم لكونه قارنا (قوله نقل ان يلحى) الغرض من النقل تفسير وتقييد لما اطلقه من ان وجوب الدمين انما هو قبل الوقوف وانما هو بالجماع بعده واما بعد الوقوف مطلقا سوى الجماع فدم واحد (قوله وهو متعدد) فيه اشارة الى انه ان كان القاتل ثثة او اربعة فعلى كل منهم جزاء كامل كما في قتل جماعة انسانا واحدا فقوله يثنى ومحرمان مجرد بيان للتعدد لا القصر على التثنية (قوله وحرم ذبحه) فيلزم منه حرمة المذبوح ايضا للقتل ولغيره فقوله لا يحرم لم يذبحه نفي للغرامة فقط لا الحرمة فيلزمه التوبة لارتكابه المحرم (قوله لم يجزه) اي لا يلزم جزاؤه عليه ومثله زيادة الشعر والسمن في ضمانه قبل التكفير وعدمه بعده (قوله لان وصول الخلف) وهو جزاء اخراج الام كوصول نفس الام الى ما منها (قوله لا يجب عليه شيء) نقل عن الكمال خلافة وان فهم من الهداية كذا ومشى عليه صدر الشرعية قال السندي في مناسكه ومن جاوز ميقاته يقصد مكانا في الحل ثم بداله ان يدخل مكة ولم يرد نسكا حيثئذ فله ان يدخلها بغير احرام فالذى يفهم منه انه ان قصد قبل الميقات دخول مكة ولم يرد الحج فعليه الاحرام وان قصد موضعا في الحل ثم بعد الوصول اليه قصد مكة بلا ارادة حج فلا احرام عليه فيمكن بهذا المنقول دفع هذا الاراد على المصنف كما سياتى منه (قوله

بان ابتداء بالطواف ( وكذا لو وقف بعرفة من غير طواف قدوم ) ( قوله دخل مكة ) هذا بظاهره يختص بكون الدخول مرة وينبغي ان يشير الى انه لو كان مرارا فعليه لكل دخول نسك حج او عمرة ودم بجائزة ( قوله وصح منه ) يعني يسقط احد هذين الامرين ودم الجائزة بلا احرام ( قوله وحج عما عليه ) من الغرض او القضاء او التذرع والظاهر ان يعي ولو تحمل اليها والى عمرة نذر او قضاء بل الى عمرة سنة او مستحبة كما في المناسك وقال زفر لا يصح يعني قال زفر لا يسقط ما لزم عليه للدخول بالخروج والاحرام المذكور بل لا بد ان ينوي ما وجب عليه للدخول ( قوله اعتبارا بما لزمه بسبب النذر ) يعني عند تعدد النذر بالحج يتعدد الحج ولا يتداخل ولا يسقط بعضه ببعض بل يلزم لكل نذر حج مستقل حتى لو لم يسع عمره الى مجموعهم يجب ايضا باقيه كالنذر مائة حجة او اكثر ولم يسع عمره الا بعضها الخمسين فانه يوصى ببقيتها فكذا لا يسقط ما لزم عليه للدخول بلا احرام المذكور ( قوله كما اذا تحولت السنة ) فانه لا يجزئه بالاتفاق عما لزمه الا بتعيين النية والحاصل انه بدخول مكة وجب عليه حجة او عمرة وصار ذلك وينافي ذمته فلا يتأدى الابنية ( قوله في وقته ) وهو هذه السنة دون الثانية اذ الاولى كالمعيار لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ويعتدها بخلاف الثانية لانها ليست كذلك فيندفع ما اورد ان مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام لبس الا وجوب الاحرام باحد التمكن فقط فجميع السنين يستوى فيه والحاصل ان الدليل جار في السنة القابلة اذ لا يوجب اختصاصا في الاولى ولا يخفى ان هذا اولي مما يجاب من ان الميقات اوجب عليه احراما يؤدي افعاله في هذه السنة لافي السنة الاخرى فاذا احرم في عامه ذلك فقد استدرك ما هو واجب عليه في اوانه واذا احرم في الثاني لبس مثله انتهى لانه يرد عليه انه يوجب ان لا يجوز في تلك السنة ايضا لان الميقات اوجب عليه افعالا يؤدي وقت الدخول فقط لافي هذه السنة مطلقا واعترض على اصل المطلوب ايضا بانه يلزم على هذا جواز التداخل في العبادات واجيب بجوازه في العبادات التي لم يقصد لذاتها كصوم الاعتكاف مع صوم رمضان فالاحرام لبس مقصودا لذاته ( قوله لانه يصير قاضيا ) اورد عليه انه لا يفهم من المتن فينبغي الاشارة اليه فيه لا يخفى ان ادلة المسائل لبس يملزم افهامها في المتون ولا خصوصية موجبة هنا ( قوله قصر اولا ) المراد بالتقصير الخلق وانما اختاره تبعا للجامع الصغير اولي صير الحكم جاريا في المرأة لان التقصير عام في الرجل والمرأة ( قوله ويتحلل بافعال العمرة ) اي من غير ان يتقلب احرامه احرام العمرة \* باب محرم احصر \* ( قوله وفي الشرع منع الخوف او المرض ) اورد عليه بانه يلزم منه ان لا يكون مثل هلاك النفقة وموت محرم المرأة وزوجها من الاحصار وقد قرر كونهما منه كما في التجنب والفح ولا يبعد ان يقال انه لبس تعريف تام مساو بل ناقص اتي تمهيدا لمقدار ما سيذكر في المسائل الالكية او هو لافراد المشهورى على انه يمكن ان يدرج في الخوف بتعميمه الى خوف هلاك النفس وخوف وقوع الفتنة مثلا ( قوله جازله التحلل ) قيل اشار به الى انه مخير بين التحلل بالهدى والافعال اذا قدر اقول في هذه الاشارة خفاء لا يخفى ( قوله يحجز عن الحج ) هذا شروع الى احكام الحج عن الغير ايراده هنا لتجا نسه مع الاحصار لاتحادهما في معنى مطلق المنع واما من جعله با بامستقلا فاعله نظر الى تخالفاهما بالنوع او هو مفصل اياه بحيث لا يسعه باب واحد ( قوله فان كان لا يرجي زواله ) فاذا زال بعد الاجحاج فلا يلزم ان يحج بنفسه كما في قاضيجان ونقل عن المحيط والمبسوط فلا يلتفت الى ما

فهم من اطلاق اكثر المتون كالسكنز وصرح في القتح من لزوم الحج مطلقا فيه اشارة الى انه  
 احج وهو صحيح ثم عجز واستمر لا يجزيه لفقد الشرط كما نقل عن معراج الدراية (قوله واوصى بالحج  
 عنه) هذه الوصية واجبة عند تأخير الحج عن تام الوجوب والا فلا لانه لم يؤخر بعد الايجاب  
 كما في التجنبس (قوله فتطوع عنه رجل) وان كان وارثا بان يتفق من مال نفسه ولا يأخذ  
 من مال الموصى لم يجزه وان وصل اليه ثواب الحج (قوله لانه متبرع) فيه اشارة انه لم يكن  
 منهما امر بالحج وان اوههم استدراك المتن خلافه فيثبت لافرق بينه وبين الاجنبى لكن المتبادر  
 الاغلب صدور التبرع انما يوجد من المولود للوالدين ولهذا خص المسئلة له (قوله وعند محمد)  
 صور المسئلة على ما في الشرنبلالى بان رجلاه اربعة آلاف درهم اوصى ان يحج عنه ذات وكان  
 مقدار الحج الف درهم فدفعها الوصى الى من يحج عنه فسرق في الطريق قال ابو حنيفة رحمه الله  
 يؤخذ ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرق ثانيا يؤخذ ثلث مرة اخرى هكذا وقال  
 ابو يوسف يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلثمائة وثلثة وثلاثون درهما وثلث فان سرقت ثانيا  
 لا يؤخذ مرة اخرى وقال محمد اذا سرقت الالف التي دفعها ولا بطلت الوصية وان بقي منها شيء  
 يحج به لا غير كما في العناية انتهى (قوله اعتبار القسمة الوصى) هذا انما يلازم عند تعيين الموصى مقدار  
 الحج واما اذا لم يعين وقال ليحج عني بنلت مالى وبقي بعد المدفوع المستهلك شيء فالملازمة  
 خفية (قوله لان محل نفاذ الوصية) هذا ايضا لا يلازم عند تعيين الموصى مقدارا من ماله (قوله  
 ولم يسلم الى ذلك الوجه) بل ضيع ياداه الى من يضعه فلا يجري قياس محمد الى قسمة الموصى  
 اذ هو صاحب مال يتصرف كيف يشاء فلا يتدارك تضعفه بخلاف الوصى (قوله لان ذلك  
 المال قد ضاع) فكأنه لم يوجد في التركة ابتداء فلا تأثيره في المالية حتى يعتبر دخوله في الثلث  
 الاول كما هو قول ابى يوسف واما عدم ضمان الوصى المال المدفوع المستهلك فلا عسر والخرج  
 (قوله لامن حيث مات) هذا ان بلغ ثلث ماله الاجحاج من بلده والا فن حيث يبلغ استحسانا  
 كما نقل عن شروح الهداية والكنز وهذا ايضا ان لم يفسر الموصى والافتح تفسيره ولو كان محلا  
 غيرهما كما في الزيلعي (قوله ووجهه) اى وجه قولهما الاستحسان لعل هذا الاستحسان ليس بمماقوى  
 اثره والا فيرجح على القياس فيلزم رجحان قولهما على قوله (قوله قال عليه السلام اذا مات ابن آدم)  
 قيل عليه اللازم منه انقطاع العمل ولا يلزم منه بطلان العذر الموجود من العمل اجيب بان  
 هذا في حق الآخرة واما في حكم الدنيا فلا شك في دلالة على البطلان (قوله في طواف فرض  
 جنبا) اى طواف هى فرض جنبا او حائضا او نقساء انما اكتفى بالاول اما لانفها مهما  
 مقايسة او دلالة او اعتبار التغليب او ثل عموم المجاز فيه (قوله يوم النحر) اى ايام النحر الثلاثة  
 فالاضافة للاستغراق او للعهد او لانه يراد باليوم مطلق الوقت لا النهار (قوله وتعين الحرم  
 للكل) واو تطوعا (قوله لافقيه) لكن الاولى فقراؤه الا ان يكون غيرهم اخوج كما نقل من  
 الجوهرة (قوله ربط وغيرهما) متى شاء الى ما قبله محتسجا الى تكلف وهو انه ان قدر لفظه  
 يذبح في قوله وغيرهما فلا قرينة له بل الظاهر عطفه على يوم النحر او تقدير لفظ تعين وان  
 لم يقدر ذلك بل عطف على ما ذكر او قدر تعين فلا يتعانق بقوله متى شاء اجيب بانه من  
 المسامحات المبنية على ظهور المراد اختيارهما لتحقيق التنظير بين تعين يوم النحر وبين تعين  
 الحرم كما اختار اليه السارح في تفسيره بقوله اى تعين يوم النحر وايضا اجيب بان هذا اذا  
 تعين كون العامل في غيرهما تعين واما اذا قدر ما يناسبه كذبح فلا اعتساف كما في قوله ورجحنا

الحواجب والعبونا اى كحلنا وعلقتها تبنا وماء باردا اى اسقيتها لا يخفى ان كلا منهما لا يدفع  
الاعتراض بالتكلف بل هما يبانان لوجه التكلف اذ المعترض لا يدعى البطلان حتى يكونا  
دفعاله بل يدعى الجواز لكنه مع ركاة وكل منهما واقع فيما ادعاه من الركاة ولعل الاولى  
ان يقال ان تقدير ذبح في غيرهما مد اول بالسباق وهو قوله لذبح الاخيرين وعدم جواز تقدير  
تعيين مدلول بالسباق وهو قوله متى شاء (قوله ولا يحلب لبنه) هذا عند قرينه وقت الذبح والا  
يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرف بحاجة نفسه يتصدق بمثله او بقيته (قوله ليا كل  
الفقر) فقط فلا يأتى كل الغنى لعدم بلوغ الهدى محله واما قياسه من جواز اكل التطوع  
فعند البلوغ الى المحل فلا منافات ان هذه شهادة على النفي تقل عن الكمال بان هذا لبس بشئ  
لانها قامت على الاثبات حقيقة وهو رؤية الهلال قبل رؤية اهل الموقف ويمكن ان يقال انها  
وان كانت قائمة على الاثبات في الحقيقة لكنها قائمة على النفي في غرضهم والمق في غرضهم  
على ان الدليل يجوز ان يكون مجموع الامرين اعنى ذلك مع قوله ولان الاحتراز الخ هذا وان  
لم يلائم كون التعليلين في التبادر دليلا مستقلا لكن لعلك ترشد اليه بما يذكر من قوله بخلاف  
ما اذا وقفوا يوم التروية تأمل (قوله حتى لو احرمت بدونه لا يكون محرمة) قيل هذا سهو  
اذ يصح احرامها بلا اذن المولى الا انه يجوز له ان يحللها يمكن ان يراد من قوله لا يكون محرمة  
عدم احرامها لازمة وباقية **كتاب الاضحية** (قوله وقوع الاضحية او لبجانسها  
بالحج بل بالزكاة ايضا في كون كل منهما عبادة مالية لازمة على الغنى) قوله لانه بذبح وقت الضحى  
اى اشرف وقت ذبحها الضحى مطلقا ولو في غير المصر فيكون الاولى في غير المصر التأخير  
الى هذا الوقت كما فهم عن بعض الحواشي اوفى المصر التقديم فانه وان جاز الى غروب  
اليوم الثالث كما سياتى لكن الاولى ذلك الوقت فالتسمية باشرف اوقاتها ويمكن  
ان يقال هو اول اوقاتها في الاغلب (قوله في يوم مخصوص) والمراد باليوم مطلق  
الوقت يشمل الذبح ليلا كما قيل لكن لا يعد ان يقال انه وان جاز في الليل لكنه مع الكراهة  
فيمكن ان يخص التعريف بالكامل الخالى عن الكراهة فالיום على هذا على حاله وظاهره  
(قوله وسببها) اوردا به تكرر بعد قوله في يوم مخصوص اقول يجوز ان لا يكون قوله عند  
وجود شرائطها الخ من تمة التعريف كما في عبارة بعضهم (قوله وشرائطها) اى شرط كونها  
واجبة على وجه يكون تاركها آثما فاضحية المسافر والفقر ولو وجد قرينة لكنها ليست على  
الوجوب (قوله وسببها الوقت) فان قلت لو كان الوقت سببا لوجب على الفقير لتحقيق  
السبب في حقه قلت كونه سببا موقوف على خارج وهو البسار وهو منتف في حقه ثم اضافة  
السبب الى الاضحية من اضافة السبب الى حكمه كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد (قوله  
وركناها) المناسب تقديم الركن الا انه نظر الى تقدم الشرط والسبب وجودا (قوله وهو مروي  
عن جابر رضى الله عنه) فان قيل تقديم الحديث على القياس انما يجوز عند كون راويه معروفا  
بالرواية والفقهاء وجابر رضى الله عنه وان كان معروفا بالرواية لكنه لبس بمعروف بالفقهاء  
فيلزم تقدم القياس قلنا هذا وان كان كما ذكرت عندنا لكن قيل ايضا المعروف من اصحابنا  
كناية كون الراوى معروفا بالرواية فقط كما هو مذهب الكرخى ويؤيده قبول عمر رضى الله عنه  
حديث غرة الجنين مع مخالفته القياس ممن لم يعرف بالفقه كما تقرر في الاصول على انه يجوز كونه  
فقيها ومجتهدا ولا يلزم من عدم علمنا عدم المعلومية مطلقا (قوله ولا نص في الشاة) ولم يجز



بطريق القياس على البقرة لانتفاء شرطه وهو ان لا يكون حكم الاصل معدولا به عن سنن القياس (قوله لغوات وصف القرية في البعض) اذ ما اصاب الى المرأة هو الثمن وهو اقل من السبع (قوله وعدم تجزى هذا الفعل) يعني بالنسبة الى القياس واما التجزى بحسب السبع فنص جابر فان قيل نص جابر انما يدل على السبع وما ذكر من نحو جواز الستة يلزم ان يكون ثابتا بالقياس وقد ذكرت آنفا بفقد شرطه هنا قلنا نص جابر دال على السبع بعبارته على نحو الستة بدلالته كما لا يخفى (قوله اشتراه) رجوع المضمير الى البدنة بتأويل الحيوان ويمكن ان يقال ان تذكير المضمرات وكذا اسم الاشارات وتأنيثها امر اعتياري وكذا تثنيتهما وجعها كما ذكر البيضاوي في سورة البقرة (قوله ونذب كونه) قيل ينبغي ان يقال والاحسن كون الاشتراك قبل الشراء لان عبارته توهم ثبوته بالنسبة وليس كذلك كما يدل عليه عبارة الاصل والهداية والمبسوط (قوله بعد عن الخلاف) اذ روى عن ابي حنيفة وفي غيره الفرضية كما في قاضينا ن (قوله وفي الجوامع) مصنفه ابو يوسف كما نقل عن العناية (قوله ووجه الوجوب قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) فان قيل ان هذا الحديث خبر واحد فكيف يثبت به الوجوب قلنا عند استجماع شرائط الراوى كالعدالة والضبط يوجب الاحاد غلبة النظم فيجب العمل به (قوله مقيم فلا تجب على الحاج المسافر) دون المكي وقيل على المكي ايضا اذا كان محرما (قوله اى لا تجب عليه لاولاده الصغار) وفي رواية عن ابي حنيفة تجب عليه ان يضحي عن طفله كصدقة الفطر (قوله رأس يموه ويلى عليه) من ماله مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكفايته كذا في الصحاح ويلى عليه من الولاية (قوله وينباع بما بقى) فلا يجوز التصديق لان الواجب هو الاراقة وقد وجد واما التصديق فتبرع من مال الصبي وضرر محض له ولا يملكه احد (قوله وفي الكافي) والمفتى به من التضحيتين عدم الوجوب كما نقل عن مواهب الرحمن وقال في الاشياء والنظار المعتمد عليه الوجوب قلت وهو الاوفق لما ذكر في قاضينا ن من لزوم اخذ الافقه اذ صاحب الهداية افقه صاحب من الكثر كما في طبقات العلماء لكن قال في التاثير خانية في ظاهر الرواية لا يجب على الاب والوصى ان يضحي من ماله وفي شرح المجمع بعد نقل قول صاحب الهداية وذكر في الاصل والكافي انها لا يجوز (قوله وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه) هذا على رواية الوجوب ومعنى ترتب الوجوب بمال الصبي في حق الاضحية كترتبه بعشر الخارج فيندفع ما يقال من ان الطفل لما لم يكن مكلفا بالشرايع لا معنى لوجوب الاضحية عليه كذا قيل وايضا ان هذا الابرار على القول بالوجوب شبيه لان يكون قولنا بالراى في مقابلة النص (قوله اعلم ان ايام النحر ثلاثة) الغرض منه بيان ايام التضحية وهي ايام النحر وبيان الفرق بينها وبين ايام التشريق واشارة الى خلاف الشافعي اذ عتده ايام التضحية اربعة العاشر من ذى الحجة وثلاثة ايام بعدها الى وقت العصر من يوم الرابع (قوله وايام التشريق ايضا ثلاثة) ان اريد من ايام التشريق ما هو عند الامام فهو اثنان يوم عرفة ويوم عيد وان اريد ما هو عند الامامين فخمسة ويعلم منه ما في قوله اولها نحر والجواب يعلم من باب العيدين (قوله والتضحية فيها افضل) اما ان يراد من التضحية تضحية التصديق في ايام النحر او بعدها والجميع ليس بجائر اذ تضحية الغنى فيها اذا وجب فكيف يجوز التصديق فيها مفضولا وقد فهم ذلك من قوله افضل من التصديق ولو اعتبر ذلك بعد مرور ايامها فمع خفائه ايضا لا يتم قوله والتصدق تطوع اذ هو واجب حينئذ كما يأتي وايضا ان اريد ان تضحية الفقير فيها افضل من التصديق بالثمن فيها فالتضحية

حينئذ متعينة والتمن لبس بجائز وان اريد افضل من التصديق بعدها فالتصدق بالتمن لبس  
بتطوع نعم تضحية الفقير افضل لما فيه من الجمع بين التقرب باراقة الدم والتصدق كما نقل  
عن المبسوط (قوله ناذر) فاعل تصديق (قوله تصديق بقيتها) فلو كان العين المشتري لها  
موجودا لجواز تصديقها يفهم بالاولى (قوله وصح الجماء) وهي التي لا قرن لها سواء كان  
خاقعة او مكسورة كما في المبسوط وقال قاضيخان والتبيين وقال في البدايع فان بلغ الكسر  
المشاش لا يجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين انتهى كذا ذكر وقال ايضا  
في منح الغفار الجماء التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق بمقصود وكذا مكسورة القرن بل هو  
اولى لما قلنا (قوله الجذع من الضأن) هذا انما يجوز اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالنساي  
يشبهه على الناظرين من بعيد كما في المنح (قوله ويؤكل) من الايكان (قوله لان الجهات  
ثلاث) لما روى انه عليه السلام قال بعد النهي عن الادخار كلوا واطعموا وادخروا وفي رواية  
مسلم كلوا وتزودوا وادخروا ولقوله تعالى واطعموا القانع والمعتر اى السائل والمعتز للسؤال  
هذا اذا لم تكن نذرا والا فلا يأكل نفسه ولا يأكل الاغنياء سواء كان الناذر غنيا او فقيرا  
وليس للتصدق ان يأكل من صدقته ولا ان يأكل الاغنياء كما في المنح (قوله لانه قرينة الى آخره)  
يعنى ان ذبح السكابي جائز في اصله لكونه من اهل الزكوة وقبيح في وصفه لعدم كونه من اهل القرينة  
وذبح المجوسى قبيح في ذاته لعدم كونه من اهلها ومن هذا كره في الاول وحرمة في الثاني وقد  
علمت مما ذكر ان قوله والقرينة حصلت لبس على ما ينبغي اذ القرينة لا تلائم الكراهة نعم فرق  
بين ما حصلت بالانابة وبين ما لا يكرن كذلك (قوله او يبدله بما يندفع به باقيا) او يشتري به  
سبئا من هذه الاشياء لان للبدل حكم المبدل (قوله تصديق بئنه) هذا يفيد صحة البيع مع  
الكراهة هذا قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف رحمه الله بيع الاضحية او جلد ها او لجمها  
باطل لانه بمنزلة الوقف كما في المنح (قوله غلطا) بكسر اللام (قوله وذبح كل شاة صاحبه)  
اى شاة الاضحية بقريئة المقام كما في الكثرة والافتكون مضمونة عليه (قوله لانه وكيل فيما فعل)  
فعلم منه انه اذا ذبح اضحية الغير ناويا عن مالكها بغير امره جاز ولا ضمان عليه كما نقل  
عن منية المفتي ثم ان مضمون هذا الكلام قد فهم من قوله فصار المالك الى قوله اذا ناله دلالة  
فالاولى ان يقال فاذا غلطا بالقاء القرينية بدل الواو ويترك هذا التعليل كما لا يخفى (قوله  
وان تشاحا) من السح والمراد هنا الخصومة اقول الى آخره واجيب ايضا بان ما ذكره  
صدر السريعة ذكره الزاهدى وعزاه الى قاضيخان اورد عاياه بانه وان سلم ان مقدمات الذبح  
قد يعد غصبا لاشك انه لا يتقرر قبل الذبح لان بعض المقدمات كشد الرجل مثلا يجوز ان  
يكون للحفظ الواجب على المودع انتهى برد عليه يفهم منه ان بعض المقدمات لا يجوز ان  
يكون للحفظ ولا شك ان هذه كاف في وجود الغصب وان قصده ودلالة حاله بل صراحة  
لسانه مناف للجواز المذكور (قوله ولا يحصل به اذالة اليد المحقة) اورد عليه ان بمجرد انكار  
المودع يوجد الغصب الذى ركنه ازالة اليد المحقة بلا تصرف فيه فاذا وجد في ذلك ففما  
نحن فيه اولى ففيل الصواب في الجواب ان مقدمات الشيء قد تكون من الشيء كما في حرمة دواعى  
الوطئ على المعتكف لكونها في معنى الوطئ والايراد والجواب منطوق فيهما اما الاول ان وجود  
ازالة اليد المحقة في صورة الانكار بعد الطلب ظاهر اذ بانكاره ازال يده وفيما نحن فيه مذكور  
في يد المودع الودعية باقيا على حالها الى احداث الاستهلاك وذا انما يظهر بالذبح لا قبله الا يرى

ان خلى سبيله بعد الشد والاضجاع فيكون باقيا ودبعة على حالها وفي صورة الانكار لبس  
 كذلك بل يضمن ان هلك بعد ذلك واما الثاني فالم يكن تلك المقدمة كلية لا يثبت هذا الحكم  
 وقد اورد بلفظ قد التقليلية حيث قال مقدمات الشيء قد تكون على ان الغصب في صورة  
 الغصب يجوز ان يكون من مقدمات الذبح ايضا **كتاب الصيد** (قوله اورد  
 ههنا لذكره) في كتاب الحج والاتحاد غايته مع غاية الاضحية وهو اكل اللحم والاتحاد مباديهما  
 وهو التسمية والاتحادهما في الاحتياج الى الزكوة ولو بالنوع (قوله ويسمى الظاهر) انه بحسب  
 اللغة ايضا من باب تسمية المفعول بالمصدر حيث نزل ان لا يذكر معناه الشرعي متا وشرحا  
 الا ان يقال لم يذكره لانفهامه مما ذكره من قوله ويشترط لما يؤكل الى آخره ويحتمل ان يكون معناه  
 الشرعي كما يؤيده ما في البرازية من انه اى الصيد الحيوان المتوحش من الآدمي ما كول اولا  
 (قوله المصيد) ثلاثي على وزن مكيل كضرب الامير للدرهم المضروبة (قوله يحل بكل  
 ذى ناب) يعنى اذا لم يوجد من قبل السرعة مانع والافقد علمت في محله ان صيد الحرم وصيد  
 الحرم حرام وقال في البرازية انه مباح الا اذا كان للتلهى او يأخذه حرفة لكن نقل عن  
 البرازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء ان جميع انواع الكسب في الاباحة على  
 السواء هو الصحيح فالتوفيق ان يجعل من قبيل عام خص منه البعض او يقدر قيد في الاخير  
 بان يقال عند عدم مانع موجب لعدم الاباحة فعلى هذا يحرم عند اتخاذ حرفة كصياد  
 السمك وهو المناسب لما اختار في البحر من تسوية الحرفة مع التلهى في الحرفة وقولهما هو الصحيح  
 وهو المختار عند البعض (قوله امور) هي خمسة عشر مشارة اليها في عبارة المصنف مبسطة  
 في البرازية وبعض حواشي صدر الشريعة (قوله فان شئت منها لبس بشرط في جواز  
 صيده) اى عند خلياته على طبيعته ولم يعرض ما يجعله حراما كالا حرام والحرم فيندفع ما يقال  
 من انه ان اريد به جواز الاصطياد فالصيد في الحرم وفي الاحرام لبس بجائز وان اراد حل  
 الانتفاع بجلده مثلا فالتسمية والجرح وكون الجرح معلما شرط لطهارة جلده كما في آخر  
 الباب (قوله مكلبين) التكليب اغراء السبع على الصيد كما في الجوهرة او التعليم والتأديب  
 كما في الزيلعي (قوله ما كول) مستدرك بما قدمه من قوله ويشترط لما يؤكل (قوله الا  
 اذا كن الفهد) اى مثلا والافتحو الكلب اذا اعتاد ذلك حكمه مثل ذلك كما دل عليه عموم  
 علمه من قوله فانها حقيقة ولذا قال الزيلعي وكذا الكلب الى آخره فتخصيص الفهد لسبوع  
 العادة منه فلا يتوهم انه يعلم مفهوم ما انه اذا كن غير الفهد لا يؤكل لان من شرط مفهوم  
 المخالف ان لا يخرج مخرج العادة وقد اخرج هنا مخرجه كما عرفت (قوله ورجوع البازي)  
 اى ثلث مرات كما في الكلب فيكون قيد المعطوف عليه قيدا للمعطوف ويمكن ان يكتفى  
 بالاجابة الواحدة لانه الخوف ينفره بخلاف الكلب وهو المتبادر من اطلاق لفظه كما في الزيلعي  
 (قوله ولا يؤكل الاولى) فلا يؤكل بالغاء التفرعية يدل الواو لثلا يرد عليه ان اريد من هذا  
 الاكل الاكل بعد تركه قلنا فاستدرك ما سيذكره ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب الى آخره  
 والا فاستدرك هذا الكلام بما فهم مما تقدم من قوله ويعلم المعلن (قوله وعدم القعود عن طلبه)  
 ولو نأبه (قوله متحاملا بسهمه) كذا عامة الكتب فالظاهر من اتفاقهم في التعبير ان حله  
 السهم شرط لهذا الحكم والذي يخطر بالبال انه لو لم يتحامل بالسهم لكن علم جزما كونه مجروحا  
 بالسهم ومسقط عنه السهم ان يكون حكمه مثل ما ذكره لكن لم تقف عليه فليظن (قوله

فان لم يقعد عن طلبه فالمدار هو الطلب وعدمه كما في عامة الفقهية لكن المصرح في قاضيخان والمشار في الهداية كون المدار التوارى وعدمه يعني شرط المحل عدم التوارى عن بصره (قوله او بندقية ثقيلة الى آخره) هي طينة مدورة يرعى بها كالتقل عن المستصفي واما الرصاص الذي يرعى بأكلة معبرة عنها بالتركية بتوفنك فيحل ما قتل به على ما وقع في فتاوى شيخ الاسلام مولانا علي افندي فلعل معناه ما وقع في جنابات البرازية لان النار تعمل في الحيوان عمل الزكوة حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق العروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمله على ما اذا سال بها الدم لما نقل عن الكفاية انها تعمل عمل الحديد حتى انها ان وقعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الزكوة وسال الدم حل وان انجمد ولم يسال الدم لا يحل ومثله يفهم من التاتارخانية ولا شك في عمل النار مما قتل بهذه الاكلة واما جعل مبنى هذه الفتوى قول الهداية واذا سمى الرجل عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرح السهم فأت لأنه ذابح بالرعي الخ كما فعل شيخ الاسلام عطاء الله افندي في فتاواه فلبس بصحيح بل هو دليل لمن ذهب على خلافه كما قاله قال البعض في رسالته المعمولة لذلك بعد قال من شروط حل الصيد الجرح ليتحقق معنى الزكوة كذا في الهداية لما روى عنه عليه السلام انه قال اذا رميت فسميت فخرق فكل وان لم تخرق فلا تأكل ولا يؤكل من المعراض الا ما ذكبت ولا تأكل من البندقية الا من ذكبت وبما ذكره يظهر وجه ما ذكر في فتاوى ابن نجيم انه لا يحل صيد بندقية الرصاصى انتهى وهو انه لاحدة لها فلا يحصل بها الجرح بالمعنى المعتبر في حل الصيد على ما مر ومنعه سفسطة للحس كيف لا والرصاص لو اتخذ منه سكينة لا يتصور به القطع انتهى وقد علمت مما ذكر ان تعلق الحل بما قتل بالرصاص انما هو ليكون مقتوله مقتولا بالنار والبندقية في الحديث لبس كذلك ويمكن ان ما نقل عن ابن النجيم يجوز ان لا يكون ما يرعى بالاكلة المعروفة المعهودة بان يرعى بأكلة لا تكون فيها عمل النار (قوله ذات حدة) اى ولو كان ذات حدة الا اذا علم خرقه بجذته فيحل كما فهم من قاضيخان (قوله كما في الحديث) وهو حديث عدى بن حاتم فيما سبق اورده لدفع ما يتوهم من ان القتل يحتمل ان يكون بالرعى ايضا فاوجه ترجيح هذا الاحتمال (قوله لامتناع الاحتراز) اى امتناع احتراز الصيد عن الوقوع على الارض (قوله ثم اخرا كلا) المنبأ من لفظ ثم انه ان مكث طويلا بعد قتل الصيد الاول حل الثاني ولبس كذلك اذ لا يجوز حينئذ كما نقل عن التبيين والهداية فلفظ ثم مصروف عن ظاهره ثم يفهم من هذه المسئلة دلالة انه لو لم يقتل الاول بل اخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله يحل (قوله بخلاف ذبح الشاتين) الفرق بين الصورتين على ما في المنع امكان اتعيين وعدمه (قوله ما ابين من الحى) اى تفرق من الحى سواء كان حقيقة او حكما وهو مقدار يتصور فيه الحياة كما يأتى (قوله فان كله) اى فرقى الصيد ولو طرف قلبه يؤكل (قوله بخلاف ما اذا كان الثلشان) فان في هذه للصورة لا يؤكل الثلث للعلة التى ذكر (قوله وبه يظهر لم غير نجس العين) هذا مخالف لما صححه المصنف في كتاب الطهارة من عدم طهارته وهو وان كان موافقا لصحيح الهداية والتجنيس لكنه مخالف لتصحیح الاكثر كالا سرار والكفاية والتبيين وفي الخلاصة وهو المختار وفي المعراج وهو قول المحققين واختاره في الخاتمة وفي بعض الشروح انه قول اكثر المشايخ كما في المنع ونقل عن مواهب الرحمن ان اصح ما يفتى به انه لا يطهر لحمه واما صاحب الكثر فصحيح في الكا في نجاسته واختاره في الكثر طهارته ﴿ كتاب الذبايح ﴾ (قوله وتدخل المتريدة والنطيحة) المتريدة من تردى في البئر

اذا سقط او من جبل فانت والنتيجة هي التي ضربت بالقرن فانت منه فائدة اشارة الى ان  
الذبيحة بمجرد مفهومها تناول الى ما لا يحل ويظهر بل يحتاج فيه اى الزكاة فيكون ايضا  
تمهيدا لقوله الاكثي فيندفع ما اورد بانه كلام لا طائل تحته فانه لا يحتاج اى ادخال المتردية فان  
قرله الزكاة تحل الماء كقول يبين ان المتردية لا تحل انتهى على انه من قبيل اغناء الثاني من الاول  
(قوله والزكاة تحل الماء كقول) اى تجعل الماء كقول حلالا فالأ كقول قبل الزكاة لبس بحلال  
الاكل فلايتوهم من انه لايدل هذا الكلام على ان كل حلال الاكل بالزكاة اذ الموجبة الكلية  
لا تنعكس كنفسها فالاولى والحل في الماء كقول بالزكاة (قوله تطهر غير نجس العين) متناول على  
لحمه وقد عرفته آنفا (قوله ما بين اللبة) هي بفتح اللام والباء المشددة رأس الصدر (قوله لان  
ما بين اللبة واللحمة) بيان لعل الحديث لا دليل مستقل على اصل المطلوب فلا يرد عليه ما ذكره  
الزيلي من انه لا يوجد فوق العقدة الحلقوم والمرئ واصحابنا وان اشترطوا قطع الاكثر  
فلا بد من قطع احدهما عند الكل وان لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الرأس لم يحصل  
قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع انتهى لان هذا رأى في مقابلة النص فتطبيق ما شرطوا  
الى الحديث يقتضى عدم انتهاتهما او احدهما فوق العقدة كأنقل الزيلي عن الرستغنى ان  
أكثر الاوداج موجود فيها (قوله الود جان عرقان عظيمان) في جانب قدم العنق بينهما  
الحلقوم والمرئ نقل عن روضة الناطق (قوله الاوداج) اى الاربع المذكورة تغليباً (قوله  
فانهما من مدى الحبشة) المدى سكن القصاب كما نقل عن المغرب (قوله حلالا) فلا يحل  
لومحرم (قوله خارج الحرم) فلا يحل لوفى داخله ولولم يكن محرماً او كان كآيا كما نقل من التبيين  
فالاولى ان يقال كون الذابح مسلماً او كآيا موجودين خارج الحرم (قوله ان كان صيدا) فلولم يكن  
صيداً يحل مطلقاً (قوله لانه يدعى التوحيد) يعنى مجرد دعواه الظاهري وان كانت مخالفة  
لباطنه الاعتقادي كاف في الحل كما سبق فلا يقيده بان هذا اذا كان السكاكي لا يعتقد المسيح  
آلهما اما اذا اعتقدا آلهما كالمجوسى لا يحل كما في المستصفي واما اذا سمع عند ذبحه ذكر اسم المسيح  
مثلاً فسيعلم من قوله وحرمت مع اسمه غيره (قوله ولو كان الذابح مجنوناً) اورد عليه بان الجنون  
مناف للتعقل فكيف يتصور ذلك فأجيب بان المراد من المجنون المعتوه ولا يبعد ان يقال يجوز  
ان يكون المجنون مراتب متفاوتة بحسب القوة والضعف ففى بعض مراتبه يجوز تعقل ايسر  
الاشياء كالسمية (قوله من فرى الاوداج) الفرى بفتح الفاء وسكون الراء القطع كذا فى الافصاح  
(قوله لا يقر عليه) من القرار بل يرجع على الاسلام او يقتل (قوله نحو بسم الله واسم فلان)  
هذا ان جر المعطوف والافى الرفع يحل مطلقاً لانه مبتدأ وفى النصب مختلف لعله لاحتمال  
العطف على محل البعيد لكن الاتفاق على الكراهة ح كفى النج (قوله لانه اهل به لغير الله)  
وقد قال تعالى وما اهل به لغير الله (قوله يحرم) قبل هذه الذبيحة لبست بميتة والا يصير  
الرجل كافراً اجيب بمنع الملازمة بان الكفر امر باطنى والحكم به صعب فيقوت نقل عن شرح  
المقدس (قوله قبل التسمية والاضجاع) واما بعدهما فمكروه كفى الذخيرة (قوله ولى بالبلاغ)  
اى شهدلى بالرسالة فغيب التفات (قوله منقول عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه) قال ان يلقى  
وما تداولته الاسن عند الذابح وهو قولهم بسم الله والله اكبر منقول عن النبي عليه الصلوة  
والسلام وعن علي وابن عباس مثله انتهى فيعلم انه مستحب بلامرية كما نقل عن الذخيرة نقلاً  
عن البقالى لكن اختير فى التنازل خاتمة استحباب ترك الواو وكراهته ايراده نقلاً عن البقالى ايضا

فلعل في نسخة الناقل خطأ وتقل مثله ايضا عن الحلواني معلل بان الواو يقطع فور التسمية واختاره في تنوير الابصار لا يخفى في ظهور رجحان اختيار المصنف بعد الاثر المذكور على ان قوله انه يقطع نور التسمية غير معلوم بل العطف يوجب المجامعة والاتحادية المناسبة للفور وعدمه يوجب الابتدائية الاستقلالية المناسبة للتراخي بحسب المعنى وان كان خلافه ما بحسب اللفظ (قوله تدب بحر الابل) انفرق بين البحر والذبح الاول في اسفل العنق والثاني ما في اعلاه (قوله فلو فقه السنة المتوارثة) فان قيل الدليل يقتضى السنية والمطارب الندية قلنا قد يطلق الذنب كالمستحب على ما يتناول السنة فلعل المراد به هذا ذلك كما عبر في الكثرة بالسنية (قوله في البحر) اي فيما يندب فيه البحر وهو الابل فكذلك قوله وفيهما اي البقر والغنم (قوله وهي لمعنى في غيره) اشار الى رد مالك رحمه الله تعالى اذ عنده لا يحل بلا ضرورة يعنى ان المقصود وهو سيلان الدم وقطع اكثر الاوداج حاصل في المخالفة المذكورة فلا يكون القبح الحاصل من المخالفة قبيحا لمعنى في نفسه حتى يحرم بل لمعنى في غيره فيحل وان كره (قوله جرح نعم) كالغنم والبقر والابل (قوله وحش) بان ند على اهله وصار وحشيا (قوله في الثاني) المتوحش والساقط (قوله اذ اند) اي فر (قوله والصيال) بكسر الصاد الذي يهجم من الهجوم (قوله لا يتذكر جنين) سواء تم خلقه اولا عند ابي يوسف ومحمد يحل عند تمام خلقه (قوله والبغل) لانه من نسل الجمار والحمار ورد في حرمة لحمه حديث صحيح لكن هذا عند كون امه حمارا والافق كونها بقرة يؤكل بلا خلاف وفر ساعلى خلاف في الخليل لان الاعتبار الام فيما نولد من ما كول وغير ما كول (قوله والجر الاهلية فكذا لبها وشحمها) واختلف في شحمها والصحيح الاباحة في غير وجه الاكل (قوله قيل كراهة الخيل) المفهوم من هذا البيان في الشرح ترجيح جانب الكراهة التنزيهية واختياره في المتن صريح في التحريم ان سلم تناول عدم الحل على الكراهة التحريمية (قوله على ان نسقه يقتضى في الظاهر المساواة) بين الخيل وبين ما عطف عليه في عدم الحل مع ان التفاوت ظاهر في نفس الامر (قوله وحكى عن عبد الرحيم) فان قيل الرؤيا لبس من اسباب العلم عند الفقهاء اقول نعم في الازاميات والقطعيات على الاستقلال والافق غيرهما فلم يمنع السببية مطلقا وان مجيئها هنا لبس لاثبات المسئلة ابتداء بل لتأييد المثبتة انتهاء وقد قيل بحجية الرؤيا عند عدم مخالفتها لظاهر الشرع ويساعد على الدليل في الجملة (قوله وما الى به صاحب الهداية) وقال في التاتارخانية وهو الصحيح قيل لان ابا يوسف سأل ابا حنيفة اذا قلت في شيء اكرهه فارأيك قال التحريم لعل هذا باعث ترجيح المصنف جانب التحريمية فالاولى ان يضم في الشرح هذا او مثله او يقال بدل ما الى به وتصحيح صاحب الهداية اذ الظاهر في عبارته هو الصحيح لا الميل يظهر لمن يرجع (قوله لا بأس بلبسه) المناسب لكون السور ظاهرا وظاهر الرواية وصحاحا كون اللبن كذا اذ سور كل شيء تابع الى لعبه ولعابه تابع الى لحمه فاللبن كذلك في تولدهما من اللحم (قوله والقدا ف) في مختصر القساموس القدا ف كغراب غرائب القيط والنسر الكبير الريش (قوله بلا سبب) اي بلا سبب معروف سواء كان من الانسان اولا (قوله ثم يعلو فيظهر) الظاهر منه كون العلو والظهور شرطا وكون ذلك مطلقا وقد وقع في شرح المجمع نقلا عن الحقايق بان السمك الميت اذا وجد نصفه او اكثره في الماء وطرف آخره في الارض لا يؤكل ووقع في البرازية وكذا نقل عن الذخيرة انه اذا كان بطن السمك عند العلو والظهور من فوق الماء لم يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه لبس بطاف فالمفهوم من الاول مجرد



الموت في الماء كاف في الطائفة والمعلوم من الثاني ان العلو والظهور لا يكفي فيها بل يكون عند قسم خاصة كما لا يخفى فليأت مل ( قوله يحل اكل ما بين وما بقى ) يعني لوقطعت من سمكة قطعة وهي حية اكلت القطعة والبقية اذ هما ميتان أكلا ( قوله والحديث ) لعله هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال ( قوله يؤكل في رواية ) وهو قول محمد وبه يفتى وعليه المشايخ كما نقل عن منية المفتي ( قوله الجرث ) وهو السمك السواد ( قوله المارماهي ) وهو الذي في صورة الحية ( قوله سئل على رضى الله عنه ) فان قيل القياس ان لا يؤكل الميت بلا سبب كالسمك ومذهب الصحابي فيما يخالف القياس لا يكون حجة قلنا يجوز ان يكون حديثا موقوفا ولو سلم فعند بعض علماءنا يجب تقليدهم مطلقا على ان كون هذا من قبيل ما يدرك بالقياس لبس بمعلوم ككونه مخالفا للقياس ( قوله وهذا عدم فصاحتها ) لعل وجه الفصاحة هو انه من تجنبس محرف من الجناس اللفظي هو من الصنابع البدعية لان الظاهر ان الاول امر من الاكل والثاني تأكيد معنوي وهما متفقان في نوع الحروف وعددها وترتيبها مع تخالف الهيئة اذ اللام في الاول ساكن وفي الثاني منصوب والمشدد في حكم المخفف هنا كقولهم البدعة شرك الشرك ويمكن ان يوجد فيه تجنبسا خطيا لتوافق اللفظين في الكتابة كقولهم غرك غرك فصار قصارى ذلك ذلك فاخش فاخش فعلك فعلك تهدي بهذا لان المقصود منهما الاستبدال اورد عليه انه مخالف لما سبق من ان الزكاة هو الميرة للدم التجسس من اللحم الطاهر واجيب هذا اذا كان في البدن دم نجس اما اذا كان جميع الدماء الكائنة في البدن متحولة الى طبيعة اللحم ( قوله فوق الذبح ) في هذه الحالة لا يحتاج الى انهار الدم وتميز اللحم منه فتدبر ويمكن ان يقال كونها ميرة عند اختلاط الدم من اللحم واما عند عدمه فلا احتياج الى الزكاة للعلم بعدم اختلاط الدم باللحم ﴿ كتاب الجهاد ﴾ ( فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ) اعلم ان في قوله فرض كفاية بدأر بعة امور كونه فرضا وكونه على الكفاية وافترضه وان لم يبدأنا وكونه مطلقا فالشارح الفاضل لما اراد ان يستدل على هذه الامور صراحة اوضحنا بما بعد قوله ثم امر بالقتال مطلقا مهد اولا هذه المقدمات الاربع لدفع ما يكاد ان يرد على الادلة المسوقة للطالب الاربعة بحسب كل من تلك المقدمات فقال فان الرسول الخ فوجه الدفع ان هذه الاحكام مختصة باول النبوة على ما يستدعيه مراتبه عليه السلام كما يشير اليه آياته بلفظ ثم المنبي عن التراخي والترتيب واما فيما بعده فتلك النصوص اما منسوخة او مألولة وبما قرر يندفع ما يتوهم ان المقصود هو ما بعد قوله ثم امر بالقتال واما ما قبله لبس بمفيد في المقام بل مضر له ( قوله باوواع من الطرق المستحسنة ) لعل وجه كون الدعوة بتلك الطرق في هذه الآية ما ذكر المحقق الشريف في حاشية التجريد وغيره في بعض الحواشي المنطقية من ان هذه الآية متضمنة بالصناعات الخمس المشهورة في المنطق فكل صناعة نوع من تلك الطرق يؤتى كل بحسب اقتضاء الحال ( قوله مطلقا في الايمان كلها ) لعل وجه استفادة جميع الايمان والاما كن من تلك النصوص كون كل منها مطلقا والمطلق يجري على اطلاقه يعني بلا تقييد بشئ كما يشير اليه قوله مطاوعة او يكون القضية الحاصلة في مضمون كل منها ضرورية مطابقة وذا يستوعب الجميع كما تقرر في محله فان قيل يجوز ان يراد من هذه النصوص بعض الايمان وعند الابتداء منهم بشهادة بعض النصوص السابقة فلا عموم

قلنا الظاهر ان تاريخ المقدمة متقدمة وانفسها خاصة وقد تقرر في محله العام المتأخر ناسخ  
 الخاص المتقدم (قوله وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) اورد عليه ان ما ذكرتم من الاوامر كلها  
 عمومات مخصوصة والعام المخصوص ظني وبه لا يثبت الفرض واجيب عنه بان خروج  
 الصبي والمجنون منها بالعقل (قوله على ما عرف) وبالتخصيص به لا يصير العام ظنيا واما  
 غيرهما فنفس النص ابتداء لم يتعلق به لانه مقيد بمن يقدر على المحاربة (قوله وجه كونه  
 فرض كفاية) يعني قد علم من كون الآيات المذكورة عمومات واوامر قطعية ثلثة من الاربعة  
 المشارة سابقا يعني كون الجهاد فرضا وكون الفرضية ابتداء وكونها مطلقا واما كون تلك  
 الفرضية كفاية فانه علم بقوله انه لم يشرع لعينه يعني ان حسن الجهاد المقتضى مأمورية  
 الجهاد بتلك النصوص انما حسن لمعنى في غيره الذي هو اعزاز كلمة الله وفي ذلك المقصود  
 مجرد حصول الغير بلا تعلق بين المحصل فاوجدا المقصود بمباشرة البعض فيسقط عن  
 الآخرين ومعنى الكفاية لبس الا ذلك وبما ذكر لا يرد ما اورد ان ما ذكر من الادلة يفيد فرض  
 العين فاما الموجب للعدول عنه الى ما ذكر من فرض الكفاية ولا يحتاج الى دفعه بان  
 موجب العدول قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون  
 الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلو كان فرض عين لا يستحقوا الاثم وقد صح خروجه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في بعض الغزوات وقعوده في البعض (قوله بل شرع لاعلاء كلمة الله) وما ذكر فخر  
 الاسلام في اصوله من ان مشروعيته لكفر الكافر فلبس بمعول عليه اما ذكر المحقق التفاتاني  
 في التلويح (قوله لاعلى صبي) وكذا لا يفرض على مديون بغير اذن غريمه وعالم لبس في البلد افقه  
 منه كما في التاثيرانية (قوله مع في) في المال المأخوذ بغير قتال كالخراج والجزية والغنية ما يؤخذ  
 بقتال وفسره بما ذكر ثلايتوهم الاختصاص بما فهم من لفظه فالعني بطريق عموم المجاز (قوله  
 لانه لا يصح في حق العبادات من حيث الاداء وان صح من حيث الاعتقاد ايضا) يعني ان الكفار  
 مطلقا يخاطبون اتفاقا بالايمان والعقوبات والمعاملات وباعتقاد العبادات واما في حق وجوب  
 الاداء فلبسوا بمخاطبين عندنا خلافا للعراقيين منا وللشافعي (قوله ويؤيده) لعل وجه التعبير  
 بعنوان التأييد دون الدلالة والاضافة الى الغير دون الاطلاق بالقبول هو انه لا يعلم موافقة  
 سائر الصحابي ومخالفته في هذا الحكم وعند هذا كون مذهب الصحابي حجة يختلف فيه على ان  
 هذا يكاد ان يكون مما لا يدرك بالقياس والتفصيل في الاصول (قوله ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة)  
 فان قيل هذا مخالف لما ذكر في المتن من كونه فرض كفاية بدأ وفي الشرح بما فهم من قوله  
 ثم امر بالدعاء الى الدين وقوله ثم امر بالقتال الخ قلنا المراد من الابتداء هو الاضافي لا الحقيقي  
 كما فسر بقوله نبدأ لهم القتال وان لم يقاتلونا ومن الدعاء هو القصر عليه وفيما نحن فيه لا يقصر  
 عليه كما ترى وقيل فرق بين بلوغ الدعوة ونفس الدعوة والواجب هو الاول كما سيصرح به  
 ثم اعلم ان الدعوة شاملة للحقيقية والحكمية فالحقيقية باللسان والحكمية انتشار الدعوة شرقا  
 وغربا انهم الى ماذا يدعون وعلى ما ذاقوا فاقم ظهورها مقامها كما نص عليه محمد  
 في السير الكبير وفي النبايع لاحاجة في زماننا الى الدعوة لان الاسلام قد فاض واشتهر فالامام  
 مخير كذا عن السراج الوهاج وان الانذار ان تضمن ضررا كاستعدادهم واحتياهم وتحصنهم  
 لا يندب الدعوة ايضا كما في التنوير (قوله بمنجنيق) بفتح الجيم الذي يرمى بها الحجارة وان  
 ترسوا به لانه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام (قوله فلا دية) واما قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم لبس في الاسلام مفرح اي هدر فليل معناه لبس في دار الاسلام وكلامنا في دار  
الحرب والله اعلم (قوله بلا غدر وغلول) الاول نقض العهد والثاني السرقة من المغنم (قوله  
وفي شرح البخاري) وعلى هذا يكون ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم عوراعين العربيين  
بحديدة محجمة لا منسوخا كما في شرحي الوقاية والمجمع (قوله بلا قتل اب كافر) وكذا ام  
واجداد وجدات من قبل الاب او الام لانه يجب عليهم الانفاق بخلاف سائر الاقارب فالاولى  
ان يقال اصل كافر يدل اب كما في بعض الكتب (قوله وابنه لا يمنعه عنه) بل ينبغي ان يصير  
عدم قتل الابن اياه سببا لقتل غير الابن اياه بان يشغله ويلبثه ليحيى آخر فيقتله فالاولى ان يشير  
اليه كما اشير في الوقاية (قوله في سرية) نقل عن ابي حنيفة رحمه الله اقل السرية مائتان وقل  
الجيش اربعة آلاف ولها تفاسير اخر لعل مداره هو عدم الامن وذا يختلف باختلاف احوال  
الاعداد (قوله والمرأة على السفاح) فيه اشارة الى مساواة الشابة والمجنونة في المنع (قوله  
ان احتجنا اليه) لوقال في المتن ونصالحهم ولو بما ل ان احتجنا اليه لكفى فان الاحتياج شمل  
الصورتين كونه خيرا للمسلمين وكونهم مضطرين فيه كذا قيل (قوله ونبذ ان خيرا) لكن لا بد  
من اعتبار مدة يبلغ خبر النبذ الى جميعهم ويكتفي في ذلك بمضى مدة يتمكن ملكهم بعد علمه  
بالنبذ من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته لان بذلك ينتفي الغدر وفي المغرب نبذ الشيء من يده  
طرحه ورعى به نبذا ونبذ العهد نقضه وهو من ذلك لانه طرح له وفي النهاية والمراد هنا  
اعلام نقض العهد (قوله لو خانوا بدأ) ظاهره الاطلاق لكن ينبغي ان يقيد بكونه الخيانة  
من ملكهم سواء باشر بنفسه او اذن من يشره كلا او بعضا فانه لو قاتل جماعة بغير اذن ملكهم  
لم ينتقض في الكل وانما ينتقض في حق الخارجين يجوز قتلهم واسترقاقهم كذا نقل عن سراج  
الوهاب (قوله ويصالح المرتدين) لان الاسلام والاطاعة مرجو منهم فجاز تأخير قتالهم  
طعما في اسلامهم واطاعتهم هذا اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب والا لا كما في  
التنوير (قوله لا يباع سلاح) اورد عليه بانه لو قال لم يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب لكان  
اشمل وادل على المقصود اذ المنوع من البيع لا يتحصص على ما ذكر بل لا يجوز بيع الرقيق  
مسلم كان او كافرا لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حربا علينا (قوله صح امان حر  
وحرة) الا امان قولك للحرب امنت او اودعت او لا تخافوا منا اولكم عهد الله او ذمة الله  
او تعال فاسمع الكلام ونحوها **باب المغنم** الغنمة ما نيل من اهل الشرك  
والحرب قائمة وحكمها ان تخمس وسائرهما للغنائم خاصة والتي ما نيل منهم بعد ما تضع الحرب  
اوزارها ويصير الدار دار الاسلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا يخمس (قوله والا امام ان شاء)  
هذا اذا لم يسلموا وفيه اشارة الى ان هذا الحكم مختص بالامام اذ لبس لواحد من الغزاة قتل  
اسير بنفسه وان قتله بلا ملجى بان خاف القاتل من شر الاسير كان للامام تعزيره ولا يضمن  
شئنا كما في فتح القدير (قوله واسير مسلما) وفي ظاهر الرواية يجوز كما قال ابو يوسف كما في المواهب  
والتبيين وقال الكمال وجه هذه الرواية الموافقة لقول العامة ان تخلص المسلم اولى من قتل  
الكافر للانتفاع به لان حرمة عظيمة وما ذكر من الضرر الذي يعود اليه بدفعه اليهم  
يدفعه ظاهرا للمسلم الذي يتخلص منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم بدفعه واحد مثله  
ظاهرا فيتكافأ ثم يبقى فضيلة تخلص المسلم وتمكينه من عبادة الله تعالى كما ينبغي زيادة ترجيح  
وثبت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين

انتهى وقال في شرح المجمع نقلا عن الحقايق ان مفاداة اسيرهم باسير مسلم يجوز اتفاقا  
 انتهى فالاتفاق على المشهور كذا ذكره الفاضل المحشي الشرنبلالي (قوله وحرمة عقرباية)  
 العقر قطع الساق وفي التقييد بالدابة اشارة الى ان الذي شق اخراجه لو كان غير الدابة  
 كالصبيان والنساء فلا يعقر بل يترك في ارض خربة حتى يموتوا جوعا (قوله ويتنى على هذا  
 الاصل مسائل كثيرة) منها ان الامام اذا باع شيئا من الغنائم لالحاجة الغزاة او باعه احد الغزاة  
 فانه لا يصح عندنا لعدم الملك وكذا لو اتلف احد هم شيئا وكذا لو مات احد هم لا يورث  
 كما في حاشية صدر الشريعة (قوله بالايداع) يفهم من هذا الحصر ان القسمة بغير صورة الايداع  
 ليست بصحيحة وقد ذكروا ان القسمة صحيحة في دار الحرب اذا كان عن اجتهاد او الحاجة الغانمين  
 الى المتاع والثياب مثلا فالاولى ان يشير اليه ولو في الشرح كما في النسخ (قوله بخلاف ما استشهد به)  
 وهو ما مر من مسألة الدابة والسفينة (قوله وحرمة بيعه) اورد عليه بان هذا وما قبله من  
 قوله وحرمة قسمة المغنم يوهم ايجاب اثم ولكنه غير ظاهر ولذلك قال في الهداية لا يجوز بيع  
 المغنم وانت تعلم ان البيع اذا لم يكن عن اجتهاد لمصلحة كما تنقل عن الطحاوي فلا شك في الاثم  
 سيما وقد علل بالتهني عنه في الحديث (قوله للتهني عنه) في الحديث وهو انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم نهى عن بيع القائم في دار الحرب وفي لفظ الكمال عن بيع الغنمة وهذا ايضا دليل على  
 حرمة القسمة ثم اذا القسمة بيع بمعنى ثم تنقل عن الكمال انه غريب جدا فلعل لهذا اردف عليه  
 قوله ولانه قبل الاحراز بالدار (قوله والردء) بكسر الراء وسكون الدال المهملتين مهموزا الفرق  
 بين الردء والمدد ان الردء يكون دخوله في حد العدو مع الغزاة لكن لا يحضر معهم في المقاتلة  
 بل يتوقف على مس حاجة لحكمة معتبرة عندهم والمدد يكون دخوله متأخرا ولحقه اياهم  
 قبل انقضاء الحرب او بعده كذا في حاشية اخي زاده (قوله لاسوق لم يقا تل) في هذا التقييد  
 اشارة الى ان السوقي اذا قاتل فيستحق فانه اذا يعلم ان قصده القتال والتجارة تبعه فلا يضره  
 كما في الزيلعي (قوله ولا من مات ثمه) هذا اذا مات قبل قسمة او بيع واما بعده فيورث كما في  
 التناخرانية (قوله عند الحاجة) هذا قيد للجميع لكن كونه قيداً للسلاح متفق ولما عده مختلف  
 فعلى رواية السير الكبير محتاج الى التقييد ايضا وهو القياس وعلى رواية السير الصغير ليس بمحتاج  
 وهو الاستحسان ورجح بان المقول عليه هو الاستحسان الا في مسائل مضبوطة لبس ما نحن فيه  
 منها وبان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب ثم ذلك الحل عند عدم  
 نهى الامام والافلاحي باح كذا في الظهيرية فلهذا قيل فينبغي تقييد المتن به (قوله لما روى  
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) دلالة على حل السلاح بل الدهن ايضا غير ظاهرة فان قيل  
 لعل دلالة عليهما بالقياس لا اشتراكهما في الحاجة قلنا ان ثبوته في الاصل خارج عن سنن القياس  
 فلا يقاس غيره واما حل العلف فيه فبطريق الدلالة (قوله لان حقهم قديماً كذا) هكذا في عامة  
 النسخ بلا واو والصواب ولان حقهم بالواو كما في عبارة النسخ (قوله ومن اسلم ثمه) ولم يخرج  
 اليها حتى ظهرنا على الدار كما يدل عليه السياق والا فجميع امواله في لتباين الدار الا اولاده  
 الصغار لاسلامهم تبعاله وانما قيد بكون اسلامه ثمه لانه لو كان اسلامه في دارنا فجميع امواله  
 وصغار اولاده في لا نقطاع العصمة وعدم تبعيته لهم في الاسلام لتباين الدار (قوله وعنده  
 مق تلاً) اذ لو لم يكن مقاتلاً فيه صم وكذا ان كان المقاتل امه ولو حاملة فحملها في مع امها (قوله  
 لغرفس واحد) ظاهره الاطلاق ولبس كذلك اذ يشترط كون الغرس صالحا للقتال بان يكون

صحيحاً وكبيراً والا فلا يستحق السهم كما نقل عن البحر وفهم عن التاتارخانية ولهذا قال في المنح  
بعد هذا التقييد والنقل ان صاحب الكنز واصحاب المتون اخلوا بما ذكرنا من القيد وانما  
الحجب منهم يتركون في متونهم قبوداً لا بد من الاثبات بها وموضوعه لنقل المذهب فيظن  
من يقف على مسائل الاطلاق فيجري الحاكم على اطلاقه وهو مقيد فيرتكب الخطاء في كثير  
من الاحكام في الافتاء والقضاء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى اقول اذا علم  
كون عادتهم كذلك لا يعمل بظاهرها اطلاقهم كما قيل لا يعمل بمطلقات المتون قبل التطبيق  
الى سائرهما وان الاحتياج الى التقييد والتخصيص والتأويل والمساحات شائع في المصنفات  
فلا جترأ على استجاب صنایع عظماء المشايخ الحنفية تشنيعاً عليهم وازدراء بما يتحاشى منه  
(قوله اذا باشروا القتال) اي الصبي والعبد كما يؤيده قوله او كانت المرأة اودل الذمي او المجموع  
فهذين التقيدين بهذين النوعين حينئذ اعتباراً بالاغلب بل مجرد الاعانة الى حفظ متاعهم  
قائمة مقام القتال كما في الولوالجي (قوله الا في دلالة الذمي) قال في المنح دل كلامهم على انه  
يجوز الاستعانة بالكافر على القتال اذا ادعت الحاجة اليه ثم التخصيص بالذمي من قبيل وربائبكم  
اللاتي في جواركم فلا يفهم النفي عن غيره بل يفهم فيه الاولوية (قوله الخمس لليتيم) الشرط  
عدم اعطاء غير هؤلاء لا ايصال جميع هؤلاء ولونوعاً لان كونهم مصارف الخمس ليس  
على سبيل الاستحقاق (قوله ذوى القربى) هم بنوه اشقمت وبنو عبد المطلب فيه اشارة ان ذوى  
القربى داخل في الاصناف الثلاثة لكنهم متقدمة على غيرهم (قوله ولا شيء لغنيهم) فان قيل  
فلا فائدة في ذكر اسم اليتيم حيث كان استحقاقه بافقر والمسكنة باليتيم اجيب ان فائدة  
دفع توهم ان اليتيم لا يستحق من الغنية شيئاً لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها  
كذا نقل من البحر ويمكن ان يكون فائدته زيادة اعتناء بشانه حيث ان الاخيرين يمكن اخذهم  
بطلبهم واقدامهم ويقدر ون على الكسب والاستقراض واما اليتيم فلا يمكن له ذلك (قوله  
وذكره للتبرك) جواب سؤال مقدر ورد لما ذكره ابو العالية ان سهمه تعالى يصرف الى بناء بيته  
ان كانت قرية والا فالى مسجد كل بلدة ثبت فيها الخمس (قوله كالصبي) الظاهر من تفسيره  
انه نظير اسقوط السهم ويمكن ان يكون تمثيلاً (قوله فاغار) من الاغارة (قوله وهو مندوب  
اليه) فالامر في الآية للتدب (قوله حرص المؤمنين) الحرير يصير الرغبة في الشيء والتفصيل نوع  
تحريض وقد فسر قوله عليه السلام من قتل قتيلاً الحديث (قوله ويستحق الامام) لان المتكلم  
داخل في عموم كلامه (قوله لامن) اي لا يستحق الظاهر ان مادة من موصولة ومن المتن ومادة  
من في قوله من قتلته من الشرح وهما كلمة واحدة فلا يرد ان يقال الظاهر في بدل من كما في قوله  
ويستحق في من قتل نعم الاولى ان يتوسط هذا البيان في الشرح بين العاطف ومعطوفه  
لا بين الموصول وصلته (قوله لان بنيتهم) البينة على وزن النشدة من البناء (قوله لامن الخمس)  
لكن ينبغي ان يكون المنفل له احد الاصناف الثلاثة لان الخمس حقهم كالباقي حق الغائبين  
فلا يجوز ابطال حقهم ايضاً وقد علمت جواز الصرف الى احد الاصناف كما نقل عن الكمال  
والنيابغ فالاولى ان يشار الى هذا القيد ولو في الشرح (قوله وسلبه مامعه) وما سوى ذلك  
مما كان مع غلامه اودابة اخرى وما عليها غنية لجميع الجبش كما في السراج ثم ان بالتفصيل وان  
قطع حق الباقيين لكن لا يكون ملاكاً للمنفل له لعدم الاحراز بدار الاسلام حتى لو اصاب جارية  
واستبرأها لا يحل وطئها ولا بيعها كما في الحاشية اخي زاده

(قوله او بعيرا نذ اليهم) اودابة فر اليهم بشرط كونهم في دارهم والافبالفرار عند كونهم في دارنا لا يملكونها (قوله واحرزوه) هذا قيد للغلبة على مالنا فقط فالضمير راجع على ما لا كما فهم من الهداية (قوله ملكوه) لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعية وهم لا يخاطبون بها فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيكون كونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه كما في الدر (قوله بلا شيء) اى من المالك فان الامام يعطى قيمته من بيت المال لمن وقع في سهمه كما نقل عن البحر (قوله وعيدا آبقا) لا بد من التقيد بعدم الارتداد قبل الدخول لانه اذا كان مرتدا فابق واخذوه ملكوه اتفاقا وان كان عبدا كافرا في الاصل ففيه قولان كما في المنح نقلا عن فتح القدير (قوله اذا اخذوه وقيدوه) فيه اشارة الى ان مدار الاختلاف هو في الاخذ بالقهر والقيد لافي مطلق الاخذ فان فيه عدم الملك متفق كما في شرح الوقاية (قوله لان سقوط اعتباره) يعنى انما اعتبر سقوط يد العبد في حق نفسه ليتحقق يد المولى ويتمكن له من الانتفاع فالضمير راجع الى العبد والمضاف محذوف اوراجع الى اليد باعتبار ما اضيف اليه فالظاهر ليتحقق بصيغة المضارع بخلاف ما في بعض النسخ لتحقق يد المولى بالمصدر وان كان موافقا لعبارة المنح (قوله فنع ظهور يده تملكهم) مترتب على قوله وظهرت يده على نفسه فاذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم موهوبيا كان او مشترى او معتوقا قبل القسمة او بعد ها يؤدى عوضه من بيت المال (قوله واخذوه بالقيمة) فيه اشارة الى ان الاخذ القيمى فقط كما سيصرح (قوله فلا يتحقق الضرر) فلا يتوهم ترجيح الضرر الخاص على الضرر العام والاصل عكسه كما في الاشياء (قوله لرد ما وقع في الجمع) اجيب عن المتن بان قوله قبل القسمة ظرف لخلت اى خلعت لاربا بها قبل قسمتها وعن الشرح بان ضمير فوجد واما اموالهم الى الارباب وضمير بايد بهم الى المسلمين لا يخفى ما فيه من البعد سيما في توجيه ما في الشرح اذا ما يترتب على الشرط المذكور هو وجدان ارباب الاموال اموالهم بايدى الكفار لا بايدى المسلمين (قوله مخالف لجميع الكتب) وايضا لظاهر ما روى عن ابن عباس رض الله عنهما (قوله معاوضة صحيحة) اذ لو كان العوض لبس صحيح كما لو اشترى بخمرا وخنزير لم يكن للمالك اخذه اتفاقا (قوله ان كان مثليا) يعنى ان كان ما اعطاه من العوض اى الثمن مثليا اخذه بمثله وان قيميا بقيمته لكن لو كان الثمن مثله قدرا ووصفا لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة (قوله لانه دفع العوض بمقابلة) اعترض عليه ان مقتضى هذا التعليل جواز الاخذ مجانا ان لم يدفع العوض ولكنه لبس كذلك على ما سيجي في صورة الهبة واجيب بان في صورة الهبة وقع العوض تقدير اذا المكافاة مقصودة في الهبة وان لم يكن بشرط العوض ولا يبعد ان يقال انه من باب تعارض المفهوم بالمنطوق فلا منافاة لكن يرد على الاطلاق صياغ التقيد بالعوض وحل القيد على الوقوع بعيد هنا لان يقال فائدته بالنسبة الى ما سرقه او غصبه منهم لكن المسئلة حيثئذ لبست بمعلومة رواية (قوله لما من الفرق) وهو النظر للجانبين كما في الزيلعى يعنى ما يكون بالعوض حيث يجب فيه الثمن وما يكون بغير العوض حيث يجب فيه القيمة وقيل هو قوله وانما فرق بين الخالين (قوله بالثنيين) احدهما بالشراء الاول والثاني بالتخليص كما في المنح (قوله وكذا اذا كان المأمور منه الثانى) وهو المشتري الاول وقوله لبس الاول يعنى المالك القديم (قوله وان ابى المشتري الاول) اى ان لم يأخذ من الثانى لا يأخذ القديم



من احدى لانتفاء الشرط اخذه (قوله اذا لم يثبت المتضمن المتضمن) عود ملك المشتري الاول  
وما في الضمن هو حق الاختد (قوله اوظهرنا عليهم) اى اواسلم عبده وظهرنا عليهم  
(قوله ولا يثبت الولاء من احدى) بل لو كان يكون لبيت المال لكنه لم يشرع \* باب المستأمن \*  
(قوله على مال مباح) يعنى ان هذا المال مباح بالنظر الى ذاته وليس بمباح بالنظر الى غيره فبالنظر  
الاول ملكه وبالثاني حرم عليه (قوله ولم يطأهن الحر بنى) فح يجب العدة يشكك عليه انه اذا لم  
يوجد الملك منهم فان قام النكاح الاول فلا يمنع وطئهم كالزنا فى دارنا وان لم يقم بل وقع البينة  
باختلاف الدار فلزم عدم جواز وطئه اياها اصلا (قوله لم يقض لاحد) عبر بالقضاء دون نحو  
لا يأخذ اشارة الى انه فى الديانة يرد المسلم المغصوب والدين (قوله ولا وقت القضاء  
على المستأمن) لانه ما التزم اورد بان التقريب لبس بتمام لان المسلم ملتزم اجيب فاذا لم تقض  
على المستأمن من يجب ان لا تقضى المسلم تسوية للطرفين (قوله وفى الاسيرين) هذا ثابت  
بالقياس الى مسلم لم يهاجر اليها لا شرا كهما فى كونهما معهودين فى ايديهم فان قيل ان هذا  
داخل فى عموم قوله تعالى ومن قتل مؤمنا الاية فيلزم تخصيص العام بالقياس قلنا المسلم  
الغير المهاجر قد خص منه والعام بعد التخصيص ظنى فيجوز تخصيصه بالقياس (قوله  
دخل اليها مستأمننا) قيد بالاستئمان لان دخوله لو كان بلا امان فهو ومأمعه فى وان ادعى  
دخوله بالامان لا يصدق فان اخذه واحد من المسلمين فهو فى جماعة المسلمين عند ابي حنيفة  
(قوله فيها ونعمت) فخر حيا بهذه الخصلة (قوله وصونا علينا) اى على ضررتنا (قوله الى وطنه)  
متعلق بقوله رجع (قوله وللإمام ان يوقت) هذا ناظر الى قوله او شهرا فى قوله ان اقتب هنا  
سنة او شهرا (قوله قبل التقدير) ظاهر ما فى المتن وما نقل عن تصريح العتابي على خلاف  
ذلك حيث قال لو اقام سنين من غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع ونقل عن البحر نقلا عن الكمال  
وهو الاوجه (قوله توضع بعد السنة) يعنى لاجزية عليه فى حول المكث لانه انما صار ذميا  
بعد فجب فى الحول الثانى (قوله كما تمت السنة الاولى) فيه اشارة الى انه يأخذ بعد السنة ايضا  
عنه قوله نأخذ بعد الشهر (قوله فوضع عليه خراجها) قيل المراد به التزامه بمباشرة الزراعة  
او تعطيلها مع التمكن وقيل شئ يدل على ان شراءه لبس للتجارة سواء كان بتقدير الامام او بمباشرة  
اسباب الزراعة او غيرها (قوله او نكحت) وان كان حقيقة النكاح هو الوطى عندنا لكن المراد  
هنا مجرد العقد كما فى الزيلعى فتصير ذمية بمجرد العقد بلا دخول ويفهم من هذه المسئلة  
بطريق الدلالة انه اذا دخل المستأمن بامرأته دارنا ثم اسلم الزوج او صار ذميا او جأ  
مستأمنين فتروجا فاسلم الزوج تصير ذمية ايضا فى هذه الصورة كما لا يخفى فلا يرد على المصنف  
ان الاولى او صار لها زوج ذمى ليشمل هذه الصور (قوله ذميا) وان كانت كتابية فتروج  
مسما فبالاولى (قوله مستأمن رجع اليهم) سواء كان باقيا على حاله او قبل الذمة حين الرجوع  
لهم على خطر اى تردد وتوقف (قوله سقط دين) فالمراد بقولهم ماله غنية هو المال الكامل  
الذى هو العين فلا يتوهم المناقاة (قوله وقد سقطت بالاسرا والقتل) قوله ويد عليه هو المديون  
فان يده اسبق من العامة فلا يكون غنية (قوله واخذ المرتهن رهنه بدينه) وان كان فاضلا  
من دينه اذ الفاضل فى حكم دين كان له على معصوم (قوله فاسلم مثلا) فان حكم قبوله الذمة  
مثل قبوله الاسلام الا ان يحمل على المقايسة او الدلالة (قوله فلما ذكر فى باب الغنائم) من انهم  
حريون من جلة اهل الحرب فالانفهام من المذكور هنالك بطريق التضمن او الالتزام تأمل  
(قوله فبقى الكل فينا او غنية) فان قلت قوله عليه السلام عصموا منى دماءهم واموالهم

يخالفه قلت اجيب عنه بان هذا باعتبار الغلبة يعني المال الذي في يده وما هو في معناه بالعرف لان من دأب الشرع بناء الحكم على الغلبة كذا نقل عن بعض شروح الهداية (قوله بخلاف ما قبل اخراجه) يعني ان الصبي المذكور لا يكون مسلما قبل وصوله الى دارنا ولوسي بايدينا (قوله وغيره) قيل هو شامل العين المغصوبة في يد المسلم او الذمي فيكون فينا كذا في فتح القدير (قوله ووديعته مع حربي) لان يده ليست يدا محترمة فلا يكون المال معصوما قوله (اسلم حربي) هذه المسئلة هنا قصدية واما ذكره فيما تقدم من قوله كقتل مسلم من اسلم ثمه فانما هو على سبيل التبع والمثال فلا يتوهم الاستدراك على ان هذه مقيدة بتركه ورثة مسلمين بخلاف ذلك (قوله يأخذ الامام هذه) المسئلة هنا استطرادية لان يكون شاهدة للتي تليها والا فوضعها كتاب الديات (قوله وظاهر ان الدية انفع) يرد عليه انه يجوز ان يكون القتل انفع لارتجار امثاله عن قتل المسلمين ❦ باب الوظائف ❦ (قوله باعتبار ما يؤل اليه) اذ يكون كل منهما في المال مقدرا للانسان كل على ما سبق من مصرف العشر وسبثاتي من مصرف الخراج لكن فيه نوع مساححة اذ من مصرف الخراج نحو سد الثغور فيكون التسمية باعتبار ما يؤل اليه اكثر افرادا (قوله ارض العرب وان قحت عنوة فهي عشيرة) لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم اجمعين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب او رد عليه بعدم وجود اصله في كتب الاحاديث واجيب بان عدم الاحتياج الى اصل لانه لو اخذ منهم الخراج لنقل ولما لم ينقل دل على عدمه ولانه بمنزلة القى فلا يثبت في اراضيهم كما لا يثبت في ارقابهم وهذا لان من شرط وضع الخراج ان يقر اهلها على الكفر كما في سواد العراق ومشرقوا العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وايضا ان اريد بعدمه في الاحاديث بالاستقرار التام فغير مسلم وان باناقص فغير مفيد لكن يرد عليه اما اولافلانه يجري فيه المعارضة بالقلب بان يقال انه لو اخذ منهم العشر لنقل الخ واما ثانيا فلانه انما يتم اذا كان المنوع من العرب مطلق الكفر والظاهر من تقريرهم هو الكفر المخصوص بمعنى الشرك (قوله عنوة) هي القهر كما في المغرب (قوله سواد العراق) المراد بالسواد القرى كما في بعض شروح الهداية ونقل عن الترمثاشي وسمى السواد لخضرته وكثرة اشجاره وزرعه (قوله كان داره) يعني جعل المسلم داره يستانا او كرما قيد بالمسلم اذ لو كان ذميا لا يكون عشريا مطلقا ثم انه ان اريد الاطلاق فمخالف لما ذكر في باب العشر وان اريد التقييد بعدم سقيه بماء الخراج فمع عدم ظهوره من عبارته يلزم الاستدراك بما ذكر في باب العشر على ان دليله هذا جار في صورة التقييد المذكور الا ان يقال المراد هنا ما لا يكون معين كل من العشر والخراج او يكون مسقيا مرة بماء العشر واخرى بماء الخراج (قوله وما قحت عنوة) خص منه مكة بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لعله تعظيما للمكان (قوله او اجلاهم) الاجلاء النبي والاخراج والاجلاء على ما نقل من الكافي انما يجوز بعذر كالخوف من اهل الحرب عليهم والخوف علينا منهم بان يطلعوا على عورات المسلمين ويخبروهم فيعطى قيمة اراضيهم او مثلها مساححة من ارض اخرى والاصح عليهم خراج الاراضي الثانية وقيل الاولى (قوله وموات احياء الذمي) اورديان الظاهر تأنيث الضمير لان الموات مؤنث ورد بان التاء في لفظه لبس علامة التأنيث وكونه مؤنثا سماويا غير ثابت وكونه عبارة عن الارض لا يوجب ذلك (قوله يؤخذ منه العشر) لا يخفى ما فيه من نوع مخالفة لما يعتبر منه القرب وان اعتبار القرب قول ابي يوسف واعتبار الماء قول محمد فالمناسب

ان يكتفى باحدهما او يشار الى مذهبهما الا ان يرد بقوله يعتبر بقريه التقييد بعدم السقي بجمعهما  
 بقريته المقابلة (قوله قال في الجامع) المراد من هذا النقل دفع لما يكاد ان يرد على المستثنى  
 المذكور من ان عبارة الجامع يقتضي الاطلاق ووجه الدفع ظاهر بقول الزيلعي (قوله الخراج  
 او العشر) وفي بعض النسخ او العشر ان بالثنية بدل العشر لا يخفى ما في كل منهما من الوجه بل  
 الاوجه ان يقال او العشر او العشر ان كما في الزيلعي (قوله خراج مقاسمة) فالظاهر انه كالعشرية  
 في احكامها الا في ابتداء الوضع وفي المصرف كالخمس قيل لا ينقص عنه (قوله من براوشعير)  
 اشارة الى الخير كما في قاضيخان او الى ما يزرع في تلك الارض كما نقل عن الكافي قبل هو  
 الاصح (قوله ملتفة) اي متلاصقة (قوله وقد اعتبر الطاقة في ذلك) يعني علة مانص من عمر  
 هو الطاقة فتفدى ذلك فيما لانص فتعتبر بحسبها (قوله وتنقص ان لم تطق) معنى عدم الطاقة  
 على ما افيد من الخلاصة ان الخارج منها لم يبلغ ضعف الخراج الموظف فينقص منه الى نصف  
 الخارج (قوله ويزاد عند محمد) ظاهره الاطلاق ولبس كذلك اذا الاراضي التي صدر التوظيف  
 من عمر رضى الله تعالى عنه او من امام بمثل وظيفته لم يجز الزيادة اجماعا بل خلاف محمد فيما  
 اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه يعني ان  
 الاراضي التي فتحت بعد عمر رضى الله تعالى عنه لو كانت تزرع الحنطة فاراد ان يضع عليها  
 درهمين وقفيرا وهي تطبقه لبس له ذلك عند ابي يوسف وله ذلك عند محمد (قوله آفة) اي  
 سماوية فان الآفة التي يمكن الاحتراز عنها كاكل الحيوانات لا تسقط الخراج وكذا ما هلك بعد  
 الحصاد (قوله وقالوا انما يسقط) وكذا انما يسقط عند ذهاب كل الخارج فان عند ذهاب بعضه قال  
 محمد بقي مقدار الخراج ومثله بان بقي مقدار درهمين وقفيرين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار  
 الخراج يجب نصفه (قوله ويجب الخراج) اي الموظف ويجب التقييد به وان وقع الاطلاق مثله  
 في عبارة الكنز والوقاية (قوله ويبقى ان اسلم او شرها مسلم) قد ذكر في باب الاشر الاول ان يكتفى  
 باحدهما (قوله من ائمة العدل والجور) اتيان الجور تبجي وفرضي والا فانه لبس من اهل الاجماع  
 فضلا عن الحجة (قوله في الاراضي الموقوفة) اورد عليه بانه لبس على عمومه اذا الارض المشترية  
 من بيت المال وقفها مشتر بها لا عشر فيها ولا خراج كما ذكره صاحب البحر واقرده برسالته لا يخفى  
 ان قوله في هذه المسئلة لو كانت عشرية والخراج لو خراجية دافع لما ذكره \* فصل في الجزية \*  
 هي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزى كلحمة ولحى وهي في اللغة الجزاء فتسميتها  
 لكونها جزاء القتل وانما بنيت على فعلة للدلالة على الهيئة وهي هيئة الاذلال عند الاعطاء  
 كما يعرف مما ينوه (قوله ما وضع من الجزية) فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز اخذ العوض  
 على التمكين منه واوجاز ذلك فلم لا يجوز اخذ عوض على التخلية بين الزاني والزانية قلت هذا  
 غلط محض نشأ عن الجهل بالاحكام الشرعية والقواعد العلمية لان الجزية ليست للتمكين  
 من الكفر كما زعم هذا المعترض وانما هي لاسقاط القتل لان الواجب يجوز اسقاطه بعوض  
 كالقصاص كما في النكح ونقول ايضا ولو سلم كون الاخذ لاجل الكفر لا يلزم كونه عوضا على  
 التمكين منه بل يكون قهرا لكفره وانه ثابت بنص مخالف للقياس وهو قوله تعالى حتى يعطوا  
 الجزية عن يد وهم صاغرون) فلا يقاس عليه غيره (قوله من العقار وغيره) يرد عليه ما وقع  
 في الهداية والتبيين من انه لا يبق لهم من المنقول الا قدر ما ياتي لهم به العمل وعدم جواز المن به  
 (قوله ولا على مرتد) ورسمه وصبيه في كالثوثنى العربي فالاولى ان يجمعهما (قوله اما وثنى العرب)

و المراد بالعربي عري الاصل وهم عبدة الاوثان وانهم اميون فاهل الكتاب وان سكنوا  
 فيما بين العرب وتوالدوا فلبسوا بعري الاصل (قوله وروى عن ابي حنيفة) لانهم يقدرون  
 على العمل فصاروا كالمعتلين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتعطيل الارض الخارجية  
 (قوله وزمن) المراد كل مرض يمنع من الكسب في اكثر السنة سواء كان اصليا او طارضا بعد  
 الصحة وكذا سائر اخوته مقدما او مؤخرا (قوله لتعبد هم) في صيغة التكلف معنى اظهار  
 ما لم يكن كالمتنبي والمنسيد واما احداث المقبرة فصريح بعدم جوازه في الخلاصة ويجوازه  
 في جواهر الفتاوى ورجح الاول فالاول للمص ان يتعرضد كما في التوير (قوله ولهم اعادة  
 المنهدم) لكن باللبن والطين لا بالنشيد بالاجر والحجر (قوله الا اذا كثر ذلك) اي الشرى  
 بحيث تعطل بسكنائهم بعض المسلمين او يغلبوا على وجه يقل جماعات المسلمين او على  
 وجه يؤدي الى حقارتهم ورضائهم فينبذ يجبر على البيع (قوله خيلا فيركبون الحجر) كما هو  
 عند المتقدمين وظاهره انهم لا يركبون البغال كما صرحه بعضهم لكن الحق في التارخانية  
 البغل بالجار في جوارز كوابهم واختيار المتأخرين منع الركوب اصلا اذا خرجوا الى  
 قرية ونحوها او كانوا من ريشة وحاصلة ان لا يركبوا الا لضرورة فيركبوا ثم ينزلوا في مجامع  
 المسلمين اذا مروا بهم كذا نقل عن فتح القدير وينع ايضا من القعود حال قيام  
 المسلمين عنده كما نقل عن البحر لكن استثنى في الذخيرة من منع الخيل ما اذا وقعت الحاجة الى  
 ذلك بان استعان الامام بهم في المحاربة والدب عن المسلمين كما في المنع (قوله ويركب على  
 سرجه) يعني اذا احتاج الى ركوب حمار (قوله وهو دفع الشر الحراب) اي الفائدة دفع شر  
 حربهم وقد انتهى ذلك (قوله في الحكم بموته) اي في حكم الحكم بموته كاسيأتي عند لحوقه  
 بدارهم ثم الظاهر من عبارة المصنف النقص لا يكون الا بالغلبة او الحاق لكن نقل عن الفتح  
 ايضا ثالث وهو جعل الذمي نفسه طليعة للمشركين وهي التي يبعث ليطلع على اخبار العدو  
 ويتعرفها (قوله لكن لو اسري استرق) يعني لبس الذمي كالمرتد فيما اسر لان الذمي فيه يسترق  
 والمرتد لا يسترق بل يقتل هذا الحكم مختص لما هو ذكر اذا لاثب لبس كذلك كما سبأني (قوله  
 لان عقد الذمة خلف) يعني ان حصول الامن والعصمة في الايمان كما في المؤمن كان اصلا  
 وفي عقد الذمة في الكافر تبعا وخلفا فالناقص للاصل ناقص للتابع بطريق الدلالة (قوله  
 ولنا ان ما ينتهي) هذا دليل المسئلة الاولى اي امتناع الجزية واما دلائل الثانية والثالثة فلانه  
 يقام الحد ويستوفى القصاص منه لعل تركهما لظهورهما واما دليل الرابع فقوله وسب النبي  
 الى آخره ثم لا يخفى ان المتبادر من ظاهر قوله ولنا ان ما ينتهي الى آخره انه جواب للشافعي ولبس  
 كذلك فالاولى ان يقدم ذلك العلة الاولى على مخالفة الشافعي ويورد لفظ لنا على قوله وسب  
 النبي الخ او يترك ذلك العلة من البين كاختيها (قوله وظاهره انه بنا في بقاء الالتزام قوله  
 لا اعطى الجزية) تحقيقا وتصريحا بل قوله نقضت العهد كذلك لا ينافيه كما نقل الزيلعي عن  
 المحيط فضلا عن قوله شبهها فلا يلتفت الى امتناعه بل يؤخذ الجزية منه جبرا اذ بعد ما تحقق  
 القبول ابتداء مرة في دارنا لا ينتقض بمجرد الامتناع ما لم يغلب او لم يلحق كما ذكر آنفا فيكون  
 هذا الامتناع كالا امتناع عن اداء سائر ديونه وهذا قريب الى ما نقل عن المحيط عقد الذمة  
 يتعلق بالفعل وهو الالتحاق ولا ينتقض بالقول نعم نقل عن الواقعات كون الامتناع منتقضا  
 لكن نقل عن البحر ضعفه رواية ودراية فاللازم هو اتباع صاحب المذهب (قوله بالالتزام) صوابه

بالامتناع ( قوله وايضا يهودى الى آخره ) لكن يرد عليه ما وقع في البرازى من انه عليه السلام  
امر بقتل ابا رافع اليهودى لاذائه عليه السلام والتفريق بين السب والاذاء غير نافع كما لا يخفى  
( قوله واما اذا سبه او واحدا من الانبياء الى آخره ) قال تعالى فهم ملعونين اينما ثقفوا اخذوا  
وقتلوا تقتيلا سنة الله الآتية وروى عن عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن  
ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه فان قيل ظاهر عموم النص  
التناول على الكافر فاوجه التخصيص قلنا لعل وجهه حديث البخارى واحد فان قيل هو  
خبر واحد فلا يجوز تخصيص العام به عندنا قلنا كانه عام خص منه البعض كالجنان والصبيان  
بل النساء على وجه فبعد التخصيص يكون ظنيا يجوز تخصيصه بخبر الواحد ( قوله لانه حد  
تعلق به حق العبد ) لعل لهذا لا يقبل توبة من سب الشيخين بل يجب قتله وان تاب ورجع  
وجدد الاسلام كما هو المختار للفتوى كما نقل عن صدر الشهيد ولا يقاس على هذا غيره لاسيما من  
اخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمعصوميته كالختين ممن لا يمكن استحلاله لان دخول الغير  
في المستثنى الآتى من قوله الا من اكرمه الله لبس بمقطوع نصا كالشيخين والله اعلم ( قوله  
يلحقه المعرة ) اى العيب والعار ( قوله ولكونه متعلق بقلنا ) يعنى ان الاصل عدم ارتداده  
بكلمة الكفر لعدم القصد لكن هنا لما تعلق به حق الغير لم يقف بل يقتل ( قوله ولا يؤخذ من  
اطفالهم ) وكذا من فقراهم لا تنفاه العلة ايضا فيهم ( قوله حيث تؤخذ منه الجزية ) يعنى  
ان معتق القريشى لو كان كافرا يؤخذ منه الجزية والخراج لا يعلم وجه تخصيص هذا الحكم  
بمولى القريشى اذ مولى غير القريشى المسلم مثله بلافريق ( قوله وذراريهم ) اى اولادهم  
والضمير راجع الى الكل لاشتمال العلة الكل كما نقل في النسخ عن المسكين وتخصيص الهداية  
الى ائمة فقط وكذا شرح المجمع لبس بصحيح كما نقل عن البحر ووقع ايضا في النسخ ( قوله  
امام المسجد اذا رفع الغلة الى آخره ) هذا مبنى على كون المأخوذ صلة واما اذا كان اجرة كما هو  
الملازم على اغراض الواقفين خصوصا في زماننا فالاسترداد واجب كما ذكره الفاضل المحشى  
الوائى ( قوله وموت القاضى آه ) هذا مخالف لصحيح الهداية والكافى من رد رزق ما بقى من  
السنة لكن اشير فيما نقل عن فصول العبادى تصحيح ما اختاره ﴿ باب المرتد ﴾  
( قوله عرض عليه ) اى استحبابا على ما هو ظاهر المذهب ( قوله وحبس ثلاثة ايام ) فى الخانية  
يعرض فى كل يوم ( قوله ان استعمل ) فان لم يستعمل يقتل من ساعته فى ظاهر الرواية كما نقل  
عن الجامع الصغير الا اذا كان الامام يرجو اسلامه كما فى البحر تقلا عن البدائع فافى الكنز من  
الاطلاق لبس بمناسب ( قوله لما مر ) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه كفر بربه بعد ما هدى  
للاسلام ووقف على محاسنه لعل وجه التعليل به ان هذا التوسل لا يتصور فممن اعرض عن  
الاسلام بعد كونه مهديا له وواقفا على محاسنه ويمكن ان يكون اشارة الى حديث احمد والبخارى  
( قوله اذ لم يشرع قتلها ) ظاهره الاطلاق وينبغى ان يستثنى منها الساحرة اذ هي تقتل  
فى الاصح وان قيل انها لا تقتل ايضا كما نقل عن المحيط والبحر ( قوله ولا يجوز ابقاء الكافر )  
تصور بهذا الكلام المرتدة اللاحقة مسترفة لانها مبقاة على الكفر ومبقاة الكفر اما مع  
الجزية او الرق فالاولى باطلة لانها جزية على النسوان فالثانى اعنى مبقاة الكفر مع الرق فالمرتدة  
اللاحقة مع الرق اى مسترفة وقوله اذا لم يشرع دليل للصغرى فمضمون قوله بخلاف المرتدة

مدعى وقوله ولا يجوز اشارة الى الكبرى لصغرى مطوية وقوله ولا جزية دليل لبطلان المقدم  
وقوله فكان نتيجة لقياس فيقيدها بالانفعية مع عدم لزومه من الدليل لبس بمطلوب في المدعى  
وايضاً انه يجري في المرتدة الغير اللاحقة كما لا يخفى (قوله فسخ للتكا ح) وفي اكثر الفتاوى  
كأوى المنية والاسباء اطلق البنونة بالطلاق واكثر مشايخ المسلمين مشوا في الفتوى عليه وقد  
ذكروا انه اذا كان في جانب الامام مع احد صاحبيه وفي جانب آخر صاحبه الاخر فقط  
فالقاضى والمفتى يأخذ قول الامام الا ان يقيد بالاصحية مثلاً فلعلمهم اما وقفوا على رواية الامام  
مثلاً وعلى التقييد بمثل ما ذكر (قوله قلنا ان ملكه) حاصله ان ملكه بعد الردة باق فينتقل  
بموته الى ورثته مستنداً الى قبيل رده اذ الردة سبب للموت فيكون توريث المسلم من المسلم (قوله  
وكسب رده في) الا ان يكون له دين في رده (قوله وقضى دين) هذا قول زفر وهو  
رواية عن الامام لكنه مخالف لتصحيح البرازية والولواجية والبدائع قال في البرازية وعنه  
في ديونه ثلاث روايات في رواية الاول والثاني عنه يبدأ بقضائها من كسب الردة فان لم يقف  
فن كسب الاسلام وفي رواية الحسن عنه بعكسه وفي رواية زفر دين الاسلام من كسب الاسلام  
ودين الردة من كسب الردة والتصحيح رواية الحسن نعم نقل عن الهداية تصحيح ما اختاره  
(قوله فان امته) فصل بين كونها مسلمة وكافرة تفصيلاً موافقاً ومخالفاً فليظن (قوله اذ  
لا دين له) ولو كافراً انتقل اليه نصراً نياً مثلاً لانه لا يضر عليه كسابق (قوله ووصية) اى  
في حال ارتداده واما في حال اسلامه فالاصح انها باطلة مطلقاً على ما نقل من البسوط (قوله  
لان كون المرتد) اورد عليه بجران هذا الدليل في سائر الخلافات مع تخلف حكم المدعى عنه  
اعنى الاحتياج الى القضاء فقل الصواب ان يقال انما احتج الى القضاء لقطع الاحتمال لان  
الحاق الى دار الحرب لبس بمحكم لاحتمال العود فاذا اتصل القضاء به يكون محكماً لان الاصل  
في كل محتمل ان يرتفع احتمال بقضاء القاضى كما في المفقود وغيره انتهى لا يخفى انه يرد عليه ايضاً  
ان لم يحتج في هذا القضاء عند ائمتنا فامعنى الاحتياج اليه وانه ان ثبت هذا الاحتياج برأى  
اصحابنا فيكون مذهباً لهم والازم عدم تقليدنا الى من اوجنا تقليدنا اليه وايضاً يجري  
في سائر الامور التي لها احتمال (قوله كالمسئلة لائية) في هذه الصحيفة من قوله اخبرت بارتداد  
زوجها مثلاً لعل الصواب ان يقال على ما اشير اليه في التاتارخانية ان الجزم بالحقوق امر عظيم  
موجب لموت فلا يكتفى بمجرد الاخبار بل يحتاج الى ثبوت الى طريق قطعى وذلك بالحكم لان  
القاضى لا يحكم الا عند ثبوت قطعا فالظاهر حيثئذ ان يجعل خلاف السافى فيما بعد  
القضاء (قوله وليس عليه قضاء) قيل المخرج اتركها وقيل لكون اسبابها اوقاتها وقد  
فانت بخلاف الحج (قوله اخبرت) الطاهر انه لا حاجة الى العد في الخبر لكن ينبغى ان يقيد  
بائتقة والافلايد من كتاب الزوج في التطليق (قوله لا يقتل مرتدة) فان قيل انها داخلة  
في عموم ما ذكره من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه نقول قد روى النهى ايضاً عنه  
ايضاً عن قتل النساء فيخص به ولكن ينبغى ان الارتداد بالسحر فانها تقتل كما اشير اليه وبناء  
المسئلة على ما نقل عن المتقى من عدم قتلها ايضاً لبس بمناسب لكونه خلاف الاصح كما نقل  
عن البحر (قوله قال في النهاية) لعل فائدة النقل احتراز عما في التاتارخانية وفي الامة يضمن  
لمولاها فيكون اشارة الى ترجيح رواية البسوط (قوله والامة يجبرها مولاها) فيه اشارة الى  
ان حبس الامة لمولاها فيجعل حبسها بيت السيد لرعاية حق السيد وهو الاستخدام فانه



لانفاة بخلاف العبد المرتد لانه لا فائدة في دفعه اليه لانه يقتل لكن من خدمتها عدم وطئها  
 كما نقل عن البحر (قوله وروى تضرب) قيد للامة فقط كما فهم عن النسخ نقلا عن المجتبى لعل  
 وجه الاختصاص هو تأكيد الحق عليها هو انضمام حق السيد الى حقه تعالى ونقل عن  
 الفتح انه قيد للحر والامة جميعا وفي التعبير بصيغة يروى اشارة الى عدم الرواية ايضا كما لم يذكر  
 في ظاهر الرواية (قوله كذا امته النصرانية) اي التي يحمل لها وطئها (قوله وحكم القاضي)  
 التقيد بالحكم لبس بظاهر كما يؤيده اطلاق المسئلة في الكنز والهداية (قوله قبل قسمته)  
 اي بلا شيء واما بعدها فيقيته الا ان يكون مثليا كما تقدم اورد عليه بانه لا بد من هذا التقيد  
 (قوله وحقوق العقد فيه) فان قلت المسكاتب لا يقبل الانتقال فكيف انتقل الى المرتد الذي  
 اسلم قلت هذا لبس بانتقال وانما هو سقوط ولانه الخلف عند ظهور ولاية الاصل كما في النسخ  
 (قوله وان لم يلحق المقطوع يده) يعني ان لم يقض بالحقوق فان لحق وعاد مسلما قبل القضاء  
 فكالعدم (قوله لان الاولاد) فان قيل هذا جار في الثاني ايضا لانه اما تابع لايه وابوه ممن  
 يجبر فينبع ولده واما لجده فالامر ظاهر قلنا لا سبيل الى الاول لان ردة ابيه تبع والتابع  
 لا يكون متبوعا مخصوصا وان ارتداده حكمي لانه لم يرتد حقيقة ولا الى الثاني لوجود الاب كذا  
 قيل (قوله كما يجبر ابوه) المشاركة في اصل الجبر فقط لا في وصفه فانه لا يقتل عند لباة فلعله  
 يكون كالمرتدة (قوله يعقل) في هذا التقيد اشارة الى ان الصبي الغير العاقل فلا يصح ارتداده  
 واسلامه كالجنون والسكران الذي لا يعقل (قوله صحيح اسلامه) بل عرض النبي عليه السلام  
 الاسلام عليه وهو ابن سبع سنين (قوله وكان رضى الله) وهذا ايضا يصلح دليلا مستقلا للمطلوب  
 فكان دليلا آخر او هو تأييد للاول او دليل لتصحيحه عليه السلام ﴿باب البغاة﴾  
 (قوله البغاة) قدم قتال الكفار ثم عقبه بقتال المسلمين فلا شترهما في تحقق معنى الجهاد  
 او باب البغاة في كتاب الجهاد فالمناسب ايراد كتاب السرقة في هذا الكتاب بعنوان الباب  
 لا شترهما في هذا المعنى (قوله عن طاعة الامام) الاطلاق هو الاصح وقد يقيد بالعدل  
 (قوله فيدهوهم) اي استحيابا فلو قتله عدل بلا دعوة لاشيء عليه (قوله خلافا للشافعي)  
 ونقل عن القدوري مثل ذلك والاول اختيار خواهر زاده لكن قال الزيلعي هذا عند عدم  
 امكان الاصلاح بالحبس والا فيكتفى به والمنقول عن الامام من لزوم البيت محمول على عدم  
 الامام فالاعانة على الامام واجبة عند القدرة وقال الكمال الا ان يبدو ما يجوز لهم القتال  
 كأن ظلمهم ظلما لا شبهة فيه بل يجب ان يعينوهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره بخلاف  
 ما اذا كان الحال مشبها انه ظلم مثل تحميل الجنايات التي للامام اخذها والحاق الضرر بها  
 لدفع ضرر اعم منه نقله المولى المحشى الشرنبلالي (قوله قتل) في القاموس القتل الطائفة  
 والجمع فيؤت (قوله ولا تنسب زريتهم) لقول علي رضى الله عنه يوم الجمل ولا يقتل اسيرهم  
 ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال وهو القدرة في هذا الباب عدم قتل الاسر عند عدم الطائفة  
 والا فالامام مخير بين القتل والحبس ومعنى عدم كشف الستر عدم سبي النساء فقوله في التعليل  
 لان الاسلام بعصم النفس الخ في الحقيقة علة لقول علي رضى الله تعالى عنه (قوله واستعمل  
 سلاحهم) وما روى ان عليا قسم اصحابه بالبصرة فلبس للملك بل للحاجة وفي التخصيص  
 بالسلاح والخيل اشارة الى ان ما سوى ذلك من المتاع فلا يجوز استعماله ولو عند الحاجة لان مالهم  
 لا يجوز ان يغنم لقول علي رضى الله عنه لا يغنم لهم مال ولا تنسب لهم ذرية كذا نقل عن الكرخي

(قوله بخلاف ما اذا اجروا احكامهم) اورد عليه انه يتاقي ما ذكر في باب المستأمن من ان المستأمن في دار الحرب اذا قتل احدهما الاخر يجب الدية لان العصمة الثابتة بالاحراز يدار الاسلام لا تبطل بعارض الدخول واجيب التبدل في المستأمن في عارض الشخص وتبدله لا تبطل العصمة النابتة فافترقا وايضا انه لم يبق ثبوت العصمة المذكورة فلان منافاة وان عدم بطلان العصمة بعارض الدخول المذكور لا يتاقي ببطلان العصمة بانقلاب الدار حربا (قوله كره بيع السلاح) اي تحريم ما بقرينة تعليقه وهو لانه اعالة على الظلم ولا يخفى ان السلاح لا يتناول على ما يتخذ منه السلاح كالحديد فلا يكره بيعه لانه لا يقاتل الا بصنعه وهم لا يتفرغون لها بخلاف اهل الحرب ومن ثم قال الزيلعي ان بيع الحديد لا يجوز من اهل الحرب ويجوز من اهل البغي فيندفع توهم المنافاة ومثله بيع المزامير وبيع ما يتخذ منه وهو القصب وبيع الخمر ما يتخذ منه وهو العنب نقل عن البحر نقلا عن البدائع والخاص ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه وما لا فلا ولذا قال الزيلعي لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش النطوح والديك المقاتل وايضا ذكر في الحظر والاباحة لا يكره بيع جارية لمن لا يستبرئها او يأت بها من دبرها او يبيع غلام من لوطى انتهى لكن يشك بما نقل من الخاتمة ويكره بيع الامرء من قاسق يعلم انه يعصى به لانه اعالة على المعصية (قوله في الفتنة) شامل قطاع الطريق واللصوص كما في البحر كذا في النخ **كتاب احياء الموات** (قوله وههنا مستعارة) وجه الشبه بطلان الانتفاع والمراد بالحياة هنا الحياة النامية قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها (قوله في الاسلام) انما فسر به لان الميت على الاطلاق يتصرف الى الكامل وكاله ان لا يكون مملوكة لاحد (قوله اذا نزلت ارض صارت سبخة) يقال نزلت الارض اذا صارت ذات تز وهو ما يتحلب من الارض من الماء كذا نقل من المغرب قيل لكن الظاهر من الصحاح يقال نزلت من الانزال وهو كون الارض بحري الماء يقال بالفارسي ره آب شدن زمين والسبخة بفتح السين وكسر الباء والخاء المعجمة ارض مالحة وبالفارسي زمين شورستان (قوله بعدت من العامر) هذا قول ابي يوسف وعند محمد يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احياء ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينتفعون به وان كان قريبا من العامر وبه قال الثلاثة قال الزيلعي وشمس الاثمة اعتمد على قول ابي يوسف وقال المولى المحشى السمرنبلاي وهو المختار لانه تعلق حقهم به حقيقة او دلالة فلا يكون مواتا وايضا قد يفهم من عبارة قاضيخان ترجيحه والمفهوم من التناثر خاتمة نقلا عن الطحاوي ان قول محمد هو ظاهر الرواية وفي در المختار قلت وهذا اي قول محمد ظاهر الرواية وبه يفتي كما في زكوة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندی عن المنصورية عن قاضيخان ان الفتوى على قول محمد فليحفظ وبناء على هذا افتي بقول محمد استاذ استاذي الوالد فخر صروم الروم محمد بن الطرسوسي المرحوم نعمدهما الله بغفرانه واسكنهما جحور الجنة (قوله ذميا) فيكون ارض خراج كما سبق (قوله فلو جحرها) في هذا التفريع خفاء اذ مقتضى عدم الملك دفع الامام ولو قبل ثلث سنين لان الان يقيد قوله ولا يملكه بالملك باتا وان ملكه موقوفا وهو بعيد بالنسبة الى سوق العبارة (قوله لان حق المسلمين قائم فيه) لعل هذا الحق ماهو المفهوم من قوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلث الماء والكلاء والنار لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء فافهم (قوله للفظن) خبر مقدم لقوله اربعون وهو ما يستسقى بيده (قوله احترازا عما قبل) فيكون عشرة اذ راع من كل جانب على هذا القول دليل القول قوله عليه السلام

من حفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربع ووجه  
الصحة ان المقصود دفع الضرر عنه **ك**بلا يحفر احد بئرا بجانبها فيتحول ماؤها  
اليها ولا يندفع هذا بعشرة من كل جانب فيقدر باربعين (قوله بالتوفيق) اى بالسمع  
اذ لا مدخل للرأى فى المقادير (قوله بكبس ما احتفزه) لكبس ضد الفتح يعنى الضم  
والسد (قوله مبتدا) خبره فالحجة جواب اذا لم يكن **فصل** (قوله نصيب  
الماء) الاولى نصيب من الماء كما فى الزيلعي (قوله بلا ضرر لعامة) فان كان لخاص فالمفهوم من  
عبارة تهم وتعليلاتهم عدم المنع ايضا والضرر مد فوع مطلقا الا ان يقال التقييد بالعامة  
اخراج الكلام على مخرج العادة فى ديارهم كما يؤيده تصويرا تهم بنحو دجلة وسيحون (قوله  
لان تقادم العهد) يعنى اذا فعل ذلك يخشى ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر مع الاولى اذا  
تقادم العهد ويستدل على ذلك بالحفور لاجراء الماء فيه البها مثلا (قوله ويورث) لانه حق مالى  
(قوله ويوصى بنفعه) اى يوصى الانتفاع بعينه كما فى الزيلعي فقوله لانفسه لا يخلو عن خفاء  
فلعل اراد به عدم الوصية بما يذكره من البيع والهبة والصدقة فانه لا يجوز بخلاف الوصية  
بالانتفاء فانها جائزة لان جهالة الموصى به لا يمنع الوصية لانها من اوسع العقود حتى جازت  
للمعدوم بالمعدوم (قوله ولا يضمن من سقى من شرب غيره) لكن ان تكرر ادبه الامام بالضرب والحبس  
ان رأى ذلك (قوله لان الموات كان مشتركا وان كان باذن الامام) واما كون البئر وحرمة الحافر ومنع  
الغير من الحفر فيه فلا ينافى الاشتراك بهذا المعنى (قوله والماء فى البئر) الذى كان فى غير ملكه  
فى الاصل (قوله بلا سلاح) لعل هذا فى الابتداء والا فان قابله بالسلاح فالظاهر جواز مقابله  
ايضا به ثم انه ان مات من تلك المقاتلة صاحب البئر فالظاهر ايضا اهدار دمه اذ هذه لمقاتلة تعزير  
والتعزير حال مباشرة حق لا لكل لبس بمختص بالقاضى وقد ذكر فى محله من عذريات هدر دمه  
**كتاب الكراهة والاستحسان** (قوله ما كره كراهة التحريم) هذا  
التقييد اولى مما يقال كل مكروه حرام لانه اما باطل لاقتضائه كون التنزيهى حراما واما محتاج  
الى عموم المجاز بمعنى المنوع مثلا ثم توضيح هذا المقام ان يقال المكروه على نوعين تحريم وتنزيه  
واختلوا فى الفرق بينهما فعند محمدان مانع عن النقل بدليل قطعى فحرام وبظنى فمكروه تحريما  
وما لم يمنع عند تركه اولى فتنزيه وعندهما ان منع منه فحرام وان لم يمنع منه فان كان الى الحرام اقرب بان  
استحق فاعله محذور احقرمان الشفاعة دون العقوبة بالنار فتحريم كلهم الفرس على الصحيح وان كان  
الى الحل اقرب بان لم يستحق فاعله محذورا واثيب تاركه فتنزيه فالمكروه تحريما وتنزيها  
عندهما تنزيه عنده والتحريم عنده قسم من الحرام عندهما وهو مانع عنه بدليل ظنى وبما  
ذكرنا علمت ان قوله واما المكروه الى آخره على مذهبهما لاعلى مذهب محمد ولا على المجموع  
كما توهم (قوله وهى اننى الحمار) وحكم الذكور كالاناث دلالة او مقايضة لعل وجه التخصيص  
اما للتوسل الى قوله ولينها اولورود النص باسمها (قوله لان فيه خلاف مالك) فى اعتبار  
محالفة مخالف ائمتنا فى مجتهدات ائمتنا خفاء لا يخفى كانه فى ما مر (قوله ولكن ينبغى) الظاهر ان  
يجعل بدل حرف الاستدراك حرف التفريع (قوله بهذه الرواية) اى رواية النهاية عن  
الذخيرة (قوله اقول منساؤه) قال فى المنع بعد نقل هذا القول بتمامه هو كلام فى غاية الحسن  
والتحقيق واقول هو كلام لا يخلو عن خفاء اما اولافلان كون من لا ابتداء لا تأثر معتدابه  
اذ مفصوده حاصل بالثاني على حسب مراده كما وقع فى عبارة بعض المسايخ بغير من كما وقع

في قاضيخان ويكره الشرب والادهان في آنية الذهب والفضة واما ثانيا فلان قوله انما يحرم استعمالها الى آخره مع قوله لانها وضعت لاجل ابتداء الاكل ومع قوله لانها انما صنعت الى آخره يدل كون مدار الحرمة استعمالها فيما يكون مقصودا من صنعتها بحسب التعارف وقوله لا تتفاء ابتداء الاستعمال منها في موضعين مع قوله فظهر ان مرادهم يدل على كون المدار ابتداء الاستعمال وهما لا يتناسبان في الظاهر واما ثالثا ان المفهوم من قوله انما يحرم مع دليله هو جواز استعمال تلك الاواني اذا اخذت وصب منها الدهن على الرأس اورفعت باليد وشرب او اكل منها بالفم والظاهر عدم الجواز واما رابعا فلان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تنسربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم قاله الزيلعي دال على حرمة ما يكون مثل الاكل والشرب في الاستعمال بطريق الدلالة كما في الزيلعي ولا شك في مماثلة المستثناة لهما في الاستعمال وسينقل الشارح قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكور امتي فالربحان في جانب المعترض (قوله ان وضع فاه) فيحرم عند وضع فمه موضع الخاتم الا ان يضم تقييد ابتداء استعمال الوضع والصنع (قوله لان مراده بالحل) اورد عليه بان عبارة الكثر هذه و يقبل قول الكافر في الحرمة والحل والملوك والصبي في الهدية والاذن والفاسق في المعاملات لا في الديانات مقتضى هذه عدم كون الحل والحرمة في ضمن المعاملات لجعل المعاملات مقابلا للديانات فالنأ ويل المذكور لا يدفع الاعتراض الوارد على ظاهر الكثر الذي هو مراد الزيلعي حاصله (قوله ان مراد المعترض) هو الايراد على الظاهر والتأويل وان دفع الاعتراض عن الباطن لكن لا يدفع عن الظاهر فان المراد لا تدفع الايراد ولا يخفى ان التعبير بالسهو في الاعتراض لبس بمناسب على ان يكون مقصورا على الظاهر (قوله قبل قول العبد) وكذا الجارية (قوله او قال انا مأذون) هذا ومثله اذا غلب على الرأي صدقه والا فلا تعمل عليه (قوله ولو عبدا) وكذا جارية وعلمه اي قبل الحضور اليها لم يحضر وان لم يكن مقتدى (قوله ان قعدوا كل) جاز هذا اذا لم يكن على المائة والا فلا يجوز كما في القهستاني (قوله فان اجابة الدعوة) الظاهر انه تعليل للاكل والاجابة هي الحضور لا الاكل كما فهم مما نقل عن الحاوي القدسي (قوله فلا تترك) يرد عليه ان البدعة تقدم على السنة ولو سلم ان ذلك المنكر قد يكون حراما قال في الوقاية الملاحية كلها حرام ولانه لم يلزم حق الدعوة فلا يلزم الاجابة وصلوة الجنائز فرض لبست بسنة مثلها فالقياس لبس بحسب **فصل** (قوله ولا يلبس رجل حريرا) فيه اشارة الى جواز لبس المرأة ففيه رد على من قال انه حرام على النساء كرد من اباح لرجال والنساء كما نقل عن شرح الصغير لا يزدوى وفي اطلاق الحرير اشارة الى دفع ما في القنية انه لو لبسه بمحائل لا يكره كلبسه فوق قميص او قباء فانه لبس بمذهب وان نص برهان صاحب المحيط عن ابي حنيفة ونقل عن الحلواني وايضا عن ابن عباس ونقل عن خزاعة الاكل بما لفظه هذا قال ابو حنيفة ومحمد لا بأس بلبس الحرير وقلنسوة الثعالب (قوله اربعة اصابع) اي مضمومة كما في الهداية هذا ان لم يكن للتكبر ونقل عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قبل هذا مخالف لتقييد كثير من المعبرين بثلاث اصابع او اربع (قوله عرنا) فيكره لو طولا كما نقل عن المجتبى من انه انما رخص ابو حنيفة في العلم في عرض الثوب انتهى لكن المفهوم من الهداية وغيره من المعبرين هو الاطلاق (قوله في الحرب) فلا يلبس الخالص

ولو في الحرب خلافا لهما ثم جوازه في الحرب اذا كان بحال يحصل مند ارباب العدو والا فلا  
 كما في المنع نقلا عن السراج الوهاج وكذا ايضا يكره لبس المعصفر والمزعر والاجر والاصفر  
 للرجال لكن كثرة الاقوال في الاجر فقيل باستحبابه كما في شرح الملتقى لصاحب دار المختار واليه يميل  
 بعض الميل عبارة الحشى الشرنبلالى وقيل كراهته تنزيهية وهي المراد بما في المجتبى والزاهدى  
 وشرح النقاى لابي المكارم من انه لا بأس بلبس الاجر لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه  
 اولى على ما في المنع وقيل مباح كما فهم من شرح الكثر للمسكين ومما نقل عن مجمع الفتاوى وقيل  
 حرام كما نقل عن صاحب تحفة الملوك فقيل مراده من الحرمة هي الكراهة التحريمية كما في  
 المنع ويؤيده اطلاق الكراهة في عبارة اكثر الفقهاء كفاضلخان لانه هو الحمل عند الاطلاق  
 وان الكراهة في كتاب الحظر والاباحة وفي الصيد تحريمية ككون الكراهة المطلقة في كتاب  
 الصلوة وما يتعلق بها تنزيهية كما في حاشية اخي زاده نقلا عن بعض الفضلاء (قوله ويتوسله  
 الى آخره) خلافا لهما لانهما حرما ه نقل عن المواهب انه هو الصحيح فاورد عليه بان هذا  
 الصحيح مخالف لعامة الفقهية (قوله ويلبس ماسداه حرير) لكن يكره ماسداه ظاهر وقيل  
 لا يكره وفي الاختيار سوى بين القولين كما في الشرنبلالى (قوله الابتغاء فضة) لكن السنة ان  
 لا يكون زائدا على قدر مثقال ويجعله في خنصره البسرى وقصه الى باطن كفه وما روى انه  
 عليه السلام وفي درالمتنى واما قوله عليه السلام اجعلها في يمينك فكان في الابتداء ثم صار  
 شعار الرافضة انتهى نقلا من الخلاصة ثم قال ولا شعور لنا بهذا الشعار في هذه الاعصار  
 فنبتع امر المختار او ثبت الخيار كما جزم به في بعض الاخبار (قوله ومن الناس من اطلق الى  
 آخره) لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله لكنه لا ينافي احتمال التأويل والتخصيص) لان احتمال  
 التأويل والتخصيص معتبر في مفهوم وبه يمتاز عن المفسر كما في الاصول وقد اطلق النص على  
 مجموع الظاهر والنص والمفسر والمحكم فلعل في عبارته اشارة الى ارادة هذا المعنى تعبيريا بالادنى  
 (قوله فكيف يعارضه) رد عليه مما تقر في محله انه يقدم قول الفقهاء على الحديث لاحتمال  
 التأويل والنسخ والضعف الذي يعرفه الفقيه دون غيره (قوله ولا يخفى ان ما بين المأخذين  
 من التفاوت) وهما قول الرسول وفعله وعبارت الجامع الصغير المحملة للتأويل فالاول راجع وانت  
 عرفت ما عليه وقد نقل عن المجتهدى التختم بالحديد والصفرة والنحاس والارصاص مكروه واما  
 العقيق ففي التختم به اختلاف المشايخ وايضا تصحيح الذخيرة عدم الجواز (قوله وتركه لغير  
 الحاكم) الاولى لغير ذى حاجة لان يتناول مثل السلطان والمتولى وغيرها لان ظاهر كلامهم  
 هو تناول لكل ذى حاجة الا ان يحمل على المقايسة (قوله وجاز خرقة بوضوء) بفتح الواو  
 بقية البلل من الوضوء على الاعضاء وقيل يكره مطلقا (قوله والرم) لانه لبس بعيت بل فيه  
 غرض صحيح قال في المنع وانما ذلك كره هذا لان عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض  
 الاعضاء وكذلك السلاسل وغيرها وذلك مكروه وعبت محض (قوله اذا لم تكن حاجتنا في نفوسهم)  
 فيه التفاوت من المتكلم مع الغير الى الخطاب العام والمعنى اذا لم تكن في نفوسهم العزم والنية  
 بتحصيل مطالبنا فلبس ينفعنا عقد الرثائم **فصل** (قوله ينظر الرجل الى الرجل)  
 قيل الاولى تنكير الرجل لثلاث توهم ان الثانى عين الاول اقول هذا التوهم لغاية ضعفه مما لا حاجة  
 الى دفعه على ان في التعريف دلالة على العموم دون التذكير وانه قد يجعل اظهار الثانى دون  
 الاضمار لارادة غير الاول (قوله الا العورة) فيه اشارة الى جواز النظر الى الامر والصبوح

بجواز الخلوة ولذا لم يؤمر بالقباب كما نقل عن الجنيس وينبغي ان يقيده بعدم الامن والشهوة  
والاففيه وقع تهديدات بل صرح بالكراهة ثم انه نقل عن الزاهدي بان عدم النظر الى صورة  
الغير عند عدم الاذن والافلايا ثم وقيل واقره القهستاني وفيه نظر ظاهر انتهى (قوله والمرأة)  
ظاهره العموم الى الكافرة لكن قيد في التنوير بالسلمة ونقل في المنع عن المجتبى الجواز وعدمه والثاني  
الاصح (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا قيل الاولى النظر ليكون الشهوة ابلغ كما روى عن ابن  
عمرو قيل الاولى عدمه لقوله عليه السلام اذا اتى احدكم اهله فليستمر ما استطاع ولانه يورث النسيان  
لورود الاثر ذكره القهستاني (قوله لا الى الظهر) وان امن الشهوة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
الاية فافهم (قوله الى وجه الاجنبية) قال في الدرر هذا في زمانهم واما في زماننا فنع من الشابة  
وفي ايمان الولوالجية انه مكروه لو بشهوة فحرام كما في نادرة الفتاوى (قوله وكفيها) قيل فيه  
تغليب الى الكف والقدم والذراع في رواية والمنفصل كالتصل كشعر رأسها وقلامة  
ظفر رجائها ولو بعد الموت كعظم ذراعها دون يدها (قوله فقط) فيه اشارة وفي تعليقه  
صراحة الى ان القدم مما لا يجوز النظر اليها وفي رواية عن الامام انه مما يباح وفي السكوت  
عن مسها بعد البيان في حق الامة اشارة الى ان الحرة لا يجوز مسها الى ما يجوز نظره وان امن  
الشهوة لكن هذا ان كانت شابة والافلا باس بمصاقتها ومس يدها ان امن الشهوة من الطرفين  
ولم يتعرض على الكلام قال في الشرنبلالية نقلا عن الجوهرية له تسميتها ورد سلامها لو يجوز  
والافلا وفي الدرر نقلا عن المبسوط لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة بما لا يحتاج اليه ثم قال لعل  
لفظ لازائدة فلتراجع نسخة اخرى (قوله واداء الشهادة) فلا يباح لتحمل الشهادة عند عدم  
امن الشهوة كما هو الاصح لا مكان وجود من لا يشتهي ذكره الشرنبلالي فيه اشارة انه ان وجد لاداء  
الشهادة من لا يشتهي فلا يشهد من لا يشتهي لعدم التعين والضرورة (قوله والمحنت) هو المتزين  
بزينة او المشبه بهن فعلا وكلاما (قوله كالفحل) في امتناع النظر ومن جوز من قبله تجربته او ديالته  
كما في الدرر نقلا عن الكبرى فيندفع ما يتوهم من ان ذكر المحنت يعلم مما ذكر سابقا ولا فائدة كدفع التوهم  
كالاخوية (قوله اما الخصى والمحبوب) لعل عدم ذكر وجه المحنت لوضوحه وعدم الاحتياج اليه  
ثم انه ذكر في البرازية انه يروى ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر  
كاشفات الرؤس والذراع فضر بهن فقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما السك في ايمانهن  
كلهن حريات (قوله ويعزل عن زوجته ان حرة) وان امة فباذن سيدها قيل يباح في زماننا لفساده  
﴿ فصل ﴾ (قوله او مشرية عن محرمها) نحو الاخت من الرضاة والمشتراة من ابن  
ابوه وطئها (قوله والمنقطعة) ان اريد بها الايسة فستدركة وان اريد الممتدة الطهر فناف  
لما سيذكره من ظاهر الرواية وقول المفتي به (قوله فان قيل) هذا السؤال ساقط بقوله فان  
حكمه حكم او (قوله لان الحمل ثابت بالنسب) اورد عليه بانه مصرح بانها قد بيعت بعد انقضاء  
عدتها بالولادة بعد الطلاق (قوله لان الواجب عليها) الانسب تذكير الضمير (قوله ولانكاح  
حال ثبوت بملاك) قيل يمكن ان يقال طريان ملك اليمين على لزوال ملك النكاح فهو مقدم عليه  
ذاتا وهذا القدر يكفي في سقوط الاستبراء فتدبر (قوله اى يعتمد على انه يطلق) ولو خاف ان  
لا يطلق فالخيلة ان يجعل امرها بيد المشتري متى شاء واسهل الحيل ان يكتبها بعد الشراء  
ثم يقبضها فيه مسخ برضاها كما في الشرنبلالي عن المواهب وفي المنع عن البحر بحث انه بعد الشراء  
والقبض كذلك فيحتاج الى الفرق بين السكابة والنكاح بعد القبض ثم ذكره بحثا فراجع متأملا



نعم ما في المنع عن النهاية من انها متى خرجت من يده دون ملكه ثم عاد اليه فلا استبراء كابقة رجعت وامة كاتيهما ثم عجزت يؤيده فتدبر خلافا لما فهم الشرع بل لا يفتبصر كذا في الدر (قوله ويزوجها المشتري قبل القبض) مستدرك بما تقدم بثلاثة اسطر وما يتوهم من ان بحيته لضرورة تعيين المعطوف عليه للعطف الاتي كما ذكره بعض تليذنا فاعلم انه لا ضرورة تدعو اليه (قوله او يقبض) ناظر الى قوله او يزوجها ككون قوله ثم يشتريها ويقبضها ناظرا الى قوله ان يزوجها فقوله في طلاق الزوج مر بوط عليهما كما يؤيده قوله متعلق بما قبله (قوله فان الاستبراء) يعني ان لزوم الاستبراء انما هو عند القبض وذلك الامة عند القبض لبست فن اين يتصور فيها الحل حتى يتصور الاستبراء والحاصل ان تبقى الاستبراء عند القبض لنكاح الغير فعند التطليق اذا لم يتصور حدوث الملك لم يتصور الاستبراء والحاصل ان تبقى الاستبراء عند القبض لنكاح الغير وعند التطليق لعدم حدوث الملك (قوله صفة اميته) اشكل عليه بعض التلامذة ان كون الجملة صفة للمعرفة لبست صحيح فقلت بما ذكر القهستاني نقلا عن النشيد من ان الصفة اذا خصت بموصوف جاز ان يكون نعتا له واو تخالفا تعريفا وتذكيرا كقولهم صدر ذلك عن علي قاتل للفترة و يجوز كون الاضافة من قبيل التعريف في قوله لقد امر على التميم بسبى وبما ذكر المحقق الشريف في حاشية المطول من ان بعض الضمير يجوز تنكيره كالذي يعود الى ما لا يختص بشئ معين نحو ارجل قام ابوه فلفظ من في المراجع نكرة كما لموصوفة ثم وقفت في الوائي عين هذا الاراد لكنه اجاب بكون الصفة معنوية لا نحوية (قوله او نكاح) اى صحيح والافلا (قوله او يعتقها) وكذا كانتها بخلافها التدبير وايضا كاستيلاء الكفار عليها فيم بغير فعله لكن المستحب ان لا يمسه حتى يمضي حيضة على المحرمة بالاخراج عن الملك كما في الدر (قوله والاصل فيه قوله تعالى) فان قلت قد يعارضه قوله تعالى او ما ملكتم ايمانكم قلت لا يعارضه لما قرر من ترجيح المحرم وقد روى ذلك عن علي رضى الله عنه حين سئل عنهما فقال حرمتها اية واحلتها اية (قوله ثم المراد) يعني ان الحرمة في الاية عام لاسباب الوطئ لا يختص به بالاجماع (قوله وكره تقبيل الرجل) الظاهر انه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى تقبيل الرجل الرجل سواء فقه او يده او شيئاً منه وكذا تقبيل المرأة لفمها او خدها عند لقاء او وداع وهذا لو عن شهوة فلو لاميرة جازيا لاجماع كما في الدر نقلا عن الحقائق (قوله وعناقه) اى جعل كل منهما يده في عنق الآخر (قوله في ازار) اى ساتر ما بين السرة والركبة قال في الملتقى وعند ابى يوسف لا يكره (قوله سئل عن ابن عباس) التمسك به مبنى على ما هو المختار من ان شرع من قبلنا شريعة لنا اذا قرره الشارع من غير تكبر (قوله والشيخ ابو منصور) فان قيل قد قرر في محله ترجيح المحرم على المبيح والخطر على الندب فكيف يصح توفيق الشيخ قلنا قد قرر ايضا دفع التعارض بدفع اتحاد الحكم او بدفع اتحاد الحل بل هذا الترجيح مقدم على ذلك (قوله ورخص الشيخ) وكذا السلطان العادل وفي صيغة الرخصة اشارة الى اولوية الترك كما وقع التعبير في المسئلة بصيغة لا بأس في بعض الفقهاء لكن نقل الشرع بل لا الى العناية والدر عن المجتبي بسنيد والا تار الواردة يؤيدها ويعلم منه بطريق مفهوم العدد ان تقبيل غيرها ومن في حكمهما وهو السلطان لا يرخص تقبيل يده بل يكره وان قيل يجوز عند قصد تعظيم اسلامه دون نيل الدنيا منه (قوله كصاخته) لا اختصاص له بما ذكر بل عام للجميع كما في الهداية وغيره

من انها سنة قديمة متوارثة قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده  
تناثرت ذنوبه فالظاهر من لفظ من ولفظ اخاه المسلم هو العموم ثم المصافحة هي الصاق  
وصفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع لبس بمصافحة خلافا للروافض  
السنة ان تكون بكلتا يديه و بغير حائل من ثوب او غيره وعند اللقاء بعد السلام وان يأخذ  
الابهام فان فيه عرقا ينبت المحبة كذا في الحديث ذكره القهستاني واما القيام للغير في المنح  
اطلق كراهته وفي الدر جوازه بل نديه نقلا عن الزاهدي الا القاري في خلال قراءته الا  
اذا كان الجاني استاذة او اعلم منه او ابويه وان كان من الاشراف نقلا عن مجمع الفتاوى  
وفي البرازية نقلا عن بعض المشايخ جواز القيام للاغنياء رجاء طبعهم دون الفقراء والطلبة  
لعدم رجاء طبعهم وتماه ايضا في الشر نبلاية وتقبيل الارض وتقبيل يد نفسه والانحناء لبس  
بجائر بل محرم (قوله غالب عليها) والصحيح ترك هذا القيد كما في الهداية (قوله وقال الزيلعي)  
وهذا ايضا مخالف لتصحیح الهداية (قوله وجاز تحلية المحفف) ان غير موه كذا نقش  
المسجد وتزيينه لكن قال العيني هذا اذا كان من غير مال الوقف وعند الثلاثة يكره قيل  
وبه يفتى انتهى كذا في المنح (قوله ونقطه) بفتح النون اظهر اعرابه (قوله المسجد) الظاهر  
عمومه لكل مسجد قال في المنح يكره في كل مسجد عند مالك وان مسجد الحرام عند الشافعي  
وكذا في بعض الفقهية فافي بيان الشارح لا يخلو عن خلل واما قوله تعالى انما المشركون نجس  
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا فالمراد منعهم عن الطواف ليكون طوافهم عراة  
(قوله وعبادته) ولو محوسبا عند بعض ترغيبا للاسلام ويفهم منه جواز عبادة الفاسق بطريق  
الدلالة كما في التنوير تقييد بالاصح (قوله وخصاء البها ثم) الخصاء ترع البيض (قوله واتزاء  
الخنير) الاتزاء من الز وهو الوثب وهو كناية عن السفاح وهو الجماع (قوله وشراء اخ) وفي  
المنح وكذا بيع مالا بد منه لكن قال في البرازية وعن محمد فمين مات وترك ابنين صغير وكبير  
وترك الفا فانفق الكبير على الصغير خمس مائة وهو لبس بوصى قال هو متطوع في ذلك  
بخلاف طعام اطعمه او ثوب البسه فانه لا يضمن استحسانا (قوله اصله ان التصرف) الظاهر  
ادخال المسئلة في الاول كما يؤيده قوله واستيجار النظر من الاول (قوله فقط) وفي المنح وكذا  
ملقطه على الاصح لان فيه نفعا محضا وفي الشر نبلاية هذا اذا كان في حجرها واما في  
حجر الم فعند ابي يوسف يصح وعند محمد لا لان الحفظ للعم (قوله وفي شرح الطحاوي)  
لا يخفى انه لا تعلق له لبيان هذا المتن الا ان يراد بيان خلاف مقصود المتن من عدم جواز  
الاجارة للام حيث سكنت عن يانها فيئذ يشار بقوله وهذه رواية الجامع الى الجواز المذكور  
او يراد تقييد هذا المتن دلالة او مقايسة على ما ذكر في منقول من الطحاوي (قوله ولو بالاكل)  
ولو حمل على الغبن البسير لانتفت المخالفة اما اذا آجر الصغير نفسه لا يصح لانه مشوب  
بالضرر الا اذا فرغ من العمل فيجب المسمى (قوله من متخذه خيرا) مطلقا لو لم يعلم ولو  
ذميا كما في الدر او محوسبا كما في المنح ان علم اتخذه ذلك فلو مسلما وعلم ذلك فكروه اتفاقا  
لانه اعانة على المعصية ويعلم منه عدم كراهة بيع العنب والكرم منه بلا خلاف كما في المحيط  
لكن في بيع الخزانة بيع العنب على الخلاف كما في القهستاني (قوله بخلاف) بيع السلاح  
وبخلاف بيع امرد ممن يلوطبه لان المعصية تقع بعينه كما مر في البغاة (قوله وجاز حمل خمر)  
واعن النبي عليه السلام على حاملها محمول على الحمل بقصد المعصية وعلى هذا الخلاف

أجر دأبته لنقل الخمر ونفسه لرعى الخنزير كما نقل عن التبيين وفي التقييد إشارة إلى اجماعية عدم الجواز لو كان الخمر للمسلم (قوله واختلف في بيع أرضها) وأما أجازتها فصرحوا بكراهتها من غير ذكر خلاف ومن ذكر الفرق بينهما قال في الشرنبلالية فليظفر الفرق وفي الدر وأمره سهل (قوله احترازاً عن الأباقي) أي لأجل احتراز العبد عن الأباقي والتمرد (قوله قبول هديته) وقد صح أن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هدية قبل أن يعتق فقبلها صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ولأنه لا يعرى) في هذا التعليل إشارة إلى كراهته لو كان خدمته في داخل البيت كما قيد الحكم به مولانا مسكين (قوله لأنه فرض جرنفعا) وهو وجوب الضمان على البقال أن هلك أو هو بقاء دراهمه وكفايته للحاجات وأو كان في يده يخرج من ساعته ولم يبق فقصير في معنى فرض جرنفعا وهو منهى عنه كذا قيل لا يخفى ما في التعليل فالأول هو الأولى (قوله ليأخذه) فيه إشارة إلى أن الكراهة عند الاشتراط بما ذكر والا فلا كراهة كافي المنع (قوله وكره اللقب) قال في الملتقى ويحرم بدل كره وفي شرحه لعب الشطرنج كبيرة مطلقاً عندنا كالزردوان أباح عند الشافعية فحمل الكراهة على التحريم لا يفيد لأنها ليست بكبيرة نعم قيل قوله ويحرم منظوره فيه وعبراً أيضاً بالحرمة في المجمع وفي سراج الوهاب وحل على الكراهية التحريمية بناء على أن مطلقها يصرف إليه (قوله أن سبقنا) وكذا المتفقهة يعني أنه أن سبقهما أخذ منهما أو من أحدهما كافي القهستاني وأن سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما أيهما سبق أخذ منهما أو من أحدهما كافي القهستاني وأن سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما أيهما سبق أخذ من صاحبه كافي المتبع فاقيل من أنه سهو من الناسخ لمخالفته لعامة الكتب فهو لكن في التاتارخانية هذا أن سبقا الثالث على التعاقب وأن سبقاه معاً فلا شيء لواحد منهما على صاحبه ثم كون الثالث محلاً عند تصور الكفاية لهما والأفلا والمراد من الجواز هو الحل والطيب دون الاستحقاق له شرعاً (قوله لا ستمحالة معناها) هذا إذا كان العرض صفة له تعالى ولفظ من متعلقاً بمقعد وأما إذا كان العرض صفة لا عز مخلوقه تعالى كالملأكة المقربين أو كان لفظ من متعلقاً بالعز وكان العرض صفة للعرش كما سبذ كرفلاً كما لا يخفى على أنه يمكن أن يكون مقعد العز كناية عن مملوكيته تعالى لأن القعود على السرير بطريق السلطنة يستلزم التملك له فيكون عبارة عن الملك له والقدرة عليه كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كذا قيل لكن لا يخفى أن هذا لا يدفع الكراهة لكون تأويله من مشابه لم يثبت بقطعي بل بواحد بل يصلح هو على أن يكون وجهاً لعدم الكفر بخلاف الأولين تأمل (قوله وما تعلق به) يرد عليه أنه لا يلزم من حدوث تعلق الصفة حدوثها كافي بعض تعلق صفة العلم كما تقرر في الكلام (قوله ولعل السر على الرويتين) فإن قيل وجه الجواز هو الرواية فلا حاجة بعده إلى ما ذكره قلنا قد ذكر الزيلعي أنه خبر واحد فيما يخالف القطعي إذا المثلث به يثبت بالقطعي فلزم في الجواز إخراجاً عن المثلثية وما ذكره هو طريق الإخراج (قوله ولا يخفى) أن الظاهر أنه متعلق بما قبله من قوله لعل السر إلى آخره ولا يبعد أن يجعل متعلقاً بما قبله من الأصل يعني جواباً عن قوله ولا شك إلى آخره وعن قوله وكذا الأولى يعني أن معنى مقعد العز موضع هيئته ومظهر قدرته الكاملة ولا شك أنه كذلك فينبذ يكون إشارة إلى ترجيح جانب الجواز كما في الزيلعي والحاصل أن الواقع في عامة الفقهاء ترجيح جانب الكراهة بما ذكر أن الأثر خبر واحد والمثلث به يثبت بالقطعي وأن الاحتياط هو الامتناع وأنه راجع على الواحد لكن وقع في الحصن الجزري معزياً

الى الترمذى والبيهقى بان يقرأ الدعاء بمعاقد العز في صلوة حجة مجربة اثرها وايضا المفهوم  
عن بعض الكتب المعتمدة كثرة رواة هذا الحديث وكون تلك الصلوة مشهورا وممولا  
عند اكثر العلماء وايضا وقع الرواية في بعض كتب الحديث بالفاظ اخر برواية متعددة فالحديث  
اما مشهورا وواحد موجود شرائطه فلو لم يتفق اكثر الفقهاء لم يتوقف في جوازه بل  
في استحبابه (قوله بحق فلان) ولكن بدعوة نبيك ثم قال وجاء في الاثر ما دل على الجواز (قوله 'ذلاحق  
الحلق) قيل اولم يجعل لفظ الحق صفة مشبهة بل جعل مصدرا لم يلزم المحذور اقول ولو سلم انه  
يجوز ان يكون احتمال طرف المحذور سببا للكراهة (قوله وكراهة احتكار) الاحتكار حبس الطعام للغلاء  
(قوله يضر باهله) بخلاف ما لم يضر كان يكون المصركبير وتلقى الجلب على هذا التفصيل كذا  
في المنع (قوله ومدة الحبس) اى حبس المحتكر الموجب لمواخذة القاضي (قوله وهذا) اى ضرب  
المدة في حق الدنيا والا في حق الآخرة يأثم وان لم يبلغ الى تلك المدة تقل عن الكافي والاختيار  
ان التجارة في الطعام مكروهة وعن المسكين هذا اذا كان على قصد الاحتكار وقصد الاضرار  
بالناس والا فمحمود (قوله تعديا فاحشا) بان يبيع بضعف ما اشترى (قوله بمشورة اهل الرأي)  
لكن لو باع للخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا  
بطيب نفس منه فالطريق فيه ان يقول بعني بما تحب فيحل (قوله قال قاضيان) وفيه ايضا  
ينبغي ان يد فنه ولا بأس برميء ويكره القاؤه في الغتسل والكثيف لا يراه داء (قوله لما روت  
مايسة) رضى الله تعالى عنها فان قيل ان الظاهر عموم الحديث الى صورة الكراهة وتخصيصه  
بما ذكر تخصيص بالرأى قلنا الظاهر ايضا ورود نص موجب لذلك (قوله ويحكي شاربه) من  
الاحفاء بالخاء المهملة الاستيصال (قوله فالاول افضل) ويؤيده ما قال في البرازية والنظر  
في كتب اصحابنا خير من قيام الليل وان كان بلا سماع وكذا درس الفقيه للمنفقه افضل من  
قراءة القرآن ولذا فضل العالم على العابد وفي التا تاريخية ايضا عن ابي الفضل في الفقيه  
يصلى صلوة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاها فهو عندي من العامة (قوله وما ينتفع به)  
كالعلوم العربية (قوله مراده) اى مراد قاضيان (قوله لما روى عن السافعي) الاحتجاج  
بقول السافعي اقوال اثبتنا للبالغة في الانكار على معنى ان المنع ليس من الخفية فقط بل يوافقهم  
السافعية في الحكم المذكور فيثبت جعل منع الخفية في مرتبة الوضوح والسهولة ليحعل مذكورا  
حكما (قوله خير من ان يلقاه) يعنى ضررا كبيرا كالكبرية اهون من ضرر الكلام والا فلا خير  
(قوله فاذا كان علم الكلام) المنع من الكلام ان كان وراء الحاجة او لتخجيل الخصم وتغليظه  
كما في البرازية والاختيار والافقديكون واجبا على الكفاية كما في بعض الفقهاء قال في البرازية  
وقول من قال ان تعلم الكلام والمناظرة فيه مكروه مر دود قال الله تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم  
الى قومه رفع درجات من نشاء دل قوله تلك اشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من  
حجج الله تعالى مضيفا الى نفسه على يدل شرف اذ شرف العلوم بقدر شرف العلوم والمروى  
عن الناني ان امامة المتكلم وان بحق لا يجوز محمول على الزائد وراء الحاجة والمتوغل فيه انتهى  
(قوله المخلوط بهذا ياناب الفلاسفة) قال في الترازية بعد ما ذكر آتفا ولا يزيد به المتكلم على  
قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على ما حشهم الكلام لخروجه عن قانون الاسلام انتهى  
لكن اشار الى اعتذاره ايضا المحقق التقسازاني في اوائل شرح العقائد النسفية (قوله  
انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون) اذا ظن قبولهم فان لم يظن قبولهم

بل ظن عدمه لا يجب واما الشك فلعل الاحتياط في الوجوب هذا في حق الوجوب  
واما في الاستحبابية فلا منع بوجه الا ان يخاف الفتنة فقد يحرم حيثئذ بل اللازم حيثئذ التزام  
السوت الا لضرورة ولا يلزم الهجرة من تلك البلدة الا اذا كانت عرضة للفساد وعلى ذلك  
يحمل ما في النسخ الامر بالمعروف يحل وان كان الضرر غالبا ويعلم يقينا انه لا يفرقهم في السير  
فليتأمل في الحمل (قوله انما الغيبة ان يذكر) قال في التثوير وكما تكون الغيبة باللسان تكون  
بالفعل وبالتعريض وبالسكابة وبالحركة وبالرمز وبغمر العين والاشارة باليد فالذكر عام  
للمحقيق والحكمي والا فالخسر ممنوع (قوله واقر بلسانه) اما اذا اقر بلسانه ولم يعلم مضمونه  
فلا يصح ايمانه الا اذا اراد به نفي الشك او حال العاقبة والثمرات فيها (قوله وان لم يكن قاصدا)  
يخالفه ما في الشفاء لقا ضي العياض وهو ان القائل لما قال من جهته صلى الله تعالى عليه وسلم  
غير قاصد للسب والاذ دراء ولا معتقد له ولكنه تكلم من جهته عليه السلام بكلمة الكفر  
من اعنه اوسبه او تكذبه او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له مما هو في حقه صلى الله  
تعالى عليه وسلم نقيصة وان ظهر بدليل حاله ان لم يعتمد ذمه ولم يقصد سبه اما بحالة جلته  
على ما قاله او ضجرا او سكر او اضطره اليه او قلعه مراقبة وضبط لسانه وتهور في كلامه حكم هذا  
الوجه القتل دون تلغيم اذا لا يعذر احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى ذل اللسان ولا بشيء  
بما ذكرناه اذ كان عقله في فطرته سليما الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان ولهذا افق ائمة  
اندلس على ابن خاتم في نفيه الزهد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الا ان  
يخص ذلك بالكفر من جهة السب لعظم الجرم والحمل على الديانة كما يأتي فينا فيه القتل  
اذ هو حكم القضاء (قوله بدعاء سيد البشر عليه السلام) اما بدل من قوله بهذا الدعاء  
او خبرنا ان لان اي هذا الدعاء سبب العصمة ملقب بدعاء سيد البشر مثلا (قوله لان الترجيح  
لا يقع بكثرة الادلة) كما لا ترجيح بكثرة الشهود لان الترجيح بكثرة الادلة من الترجيح  
الفاصلة عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان صحيحا عند البعض لغلبة الظن  
كما في الاصول (قوله لاحتمال انه اراد) فان كان هذا الاحتمال بعيدا لا يلتفت اليه بل  
يلتفت الى ما هو الاقوى على ما في الاصول لكن الظاهر هنا كما هو الظاهر من اطلاق لفظ  
الاحتمال هو الالتفات مطلقا تحسبنا للظن بالمؤمن كما في الظهيرية ولهذا قال في النسخ نقلا  
عن الفتاوى لا يفتي بتكفير مسلم امكن حل كلامه على محمل حسن او كان في كفره اختلا ف  
ولورواية ضعيفة ولا يخفى ان الامكان يشمل ادنى درجة الاحتمال لكن اذا صرح بارادة موجب  
الكفر فلا ينفع التأويل كما في الترازية (قوله توبة البأس مقبولة) بالبلاء الموحدة المستددة  
والعقوبة من قوله تعالى فليكن ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا فاندفع ما توهم انه بالبلاء المشاة  
(قوله وابتداء ايماننا وعرفانا) الظاهر انه فعل ما ض من قبيل عطف العلة على المعلول  
او خبر مبتدأ محذوف اي هو ابتداء مثلا (قوله من يقر بالتوحيد) اي غير اليهود والنصارى  
بقرينة مقابلة قوله اما اليهود الخ (قوله وكذا) اي يصير مسلما (قوله ان مات قبل ان يستل او يصلي)  
وفي بعض النسخ ان يسلم بدل يستل فالظاهر انه سهو من النسخ الا ان يراد به بيان اسلامه  
بما تقدم آنفا مثلا (قوله لم يقبل شهادتهما) فانه ان قبلت لزم قتله لارتداده بعد الاسلام  
ففي المعنى يكون شهادة للكافر على المسلم بانه ارتد ولا شهادة للكافر على المسلم اولا ان القتل  
للارتداد من قبيل الحد فلا تقبل شهادة الكافر ولذا لم تقبل ايضا شهادة المرأة (قوله وفي النواذر)

❖ كتاب النكاح ❖

وفي قاضيجان لكن لا يقتل لان نفسا ما لا تقتل بشهادة النساء (قوله اختلف في معناه لغة) اى على اربعة اقوال حقيقة في الوطى مجاز في العقد وعكسه وكونه مشتركا لفظيا بينهما وكونه حقيقة في الضم نقل عن الكمال لامنافة بين كلامهم لان الوطى من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افراده كانسان في زيد فهو من قبل المشترك المعنوى انتهى لا يخفى ان التصريح بالمجازية ينافية الا ان يخص ببعض الاقسام وليس بمناسب بظاهر كلامه ثم معنى اختلاف الفقهاء في تعيين معنى لغوى لفظ عربى لعله اما بحسب استقرار كل او بحسب المعنى اللغوى الذى يؤخذ منه الشرعى ويجوز كونهم ائمة عربية ايضا كصاحب المغرب مثلا والا فلا معنى في اختلاف ائمة الشرع في المباحث اللغوية (قوله انه الضم تسمية مجازية) من قبيل تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه اذا الضم مستعمل في الاجسام والضم الجسمى انما يكون فيما آل اليه العقد من انضمام الزوجين حال الوطى (قوله الايمان) جمع ايم من لا زوج لها بكرا او ثيبا ومن لا امرأته كما في القاموس والارامل المساكين من الرجال او النساء كما في ترجمة الصحاح فاندفع توهم استدراكهما (قوله اى ويضم) اورد عليه بانه يحتمل ان يريد به الشاعر المعنى الاصطلاحي استعارة تشبيها لتعلقها لمن فيها يتعلق الزوج بمنكوحته بل المتبادر هذا بقرينة ذكر النساء بعده انتهى لا يخفى ما في لفظ الاستعارة من نوع الاقرار للمطلوب من قبيل ما لا يضر من المنع او من قبيل المنع الذى يحصل به المطلوب (قوله فانه عقد موضوع) يعنى المقصود من الوضع في البيع هو ملك الميمى وما وجد فيه ملك المتعة كالمشربة للنسرى فليس بمقصود من وضعه بل بالتبع والتضمن وان قصده المشتري وانما لم يكن ملك المتعة مقصودا لتخلفه عنه في شراء محرمه نسبيا ورضاها والامة المجرسية كذا في التمح (قوله فلا حاجة) اى اذا وقع الاحتراز عن مطلق فلا يدخل شيء من افراده فلا يبقى حاجة الى احتراز عن شيء من افراده (قوله احتراز عن بيع الغلمان) اورد عليه انه يحتمل ان يكون مراده بزيادةها الاشارة الى ما قالوا من انه لا يوجد الا بركته من اهله مضافا الى محله اى حكم النكاح وهو ملك المتعة لا يوجد الا بركن النكاح وهو الايجاب والقبول المعبر عنهما بالعقد كما لا يوجد الا بالعا قد ين المدلول عليهما بذكر العقد الذى هو النسبة بينهما ومحله وهو الذى يقبل ذلك الحكم كما ان الحال في سائر العقود كذلك انتهى يعنى عدم الاحتياج الى تلك الزيادة انما ثبت اذا كان للاحتراز المذكور واپس كذلك لانه يجوز ان يكون للاشارة الى ما قالوا الى آخره فالا احتياج ثابت لا يخفى ان هذا انما يرد اذا لم يقع التصريح بالاحتراز في عبارته والظاهر من عبارة الشارح وقوع ذلك منه نعم يرد عليه يفهم من عبارته دخول الامة في التعريف سيما المشربة للنسرى تأمل (قوله فان تملكها) الظاهر انه قيد للتفى ويحتمل ان يكون قيدا للتفى ولو بعدا (قوله والمراد الحاصل) لا المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم (قوله وهو ارتباط اجزاء التصرف) المراد من الاجزاء الايجاب والقبول اما بارادة ما فوق الواحد او بطريق آخر من التسامح فيلزم ان يكون النكاح ذلك الارتباط والنكاح اسم للايجاب والقبول كما هو المشهور فلما كان مظنة ان يورد عليه بذلك اضرب منه بقوله بل الاجزاء المرتبطة فالاول من قبيل الرسم لكونه بالعرضى والثانى يشبه ان يكون بالحد اى بانذاتى فعلم به وجه كل وجه الاضرب ايضا (قوله فان الشارح) الظاهر انه تعليل على مضمون قوله تزوجت وتزوجت على طريق دفع شبهة واردة عليه من ان النكاح انشاء وايجاد ومثل تلك



الالفاظ ليس كذلك فكيف يكون نكاحا وجه الدفع ظاهر مما ذكره ( قوله ولما بين اللفظ )  
 الجار متعلق بلفظه سميت المتأخرة كانه تمهيد للاندفاع الاكثى ودفع لتوهم المناقاة اللازمة  
 مما تقدم حيث جعل اولا النكاح اسما للعقد الذي هو الايجاب والقبول ثم جعل معنى له  
 كما يظهر في قوله اذا قبل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعى هو النكاح اذا المراد بهذين  
 اللفظين هو الايجاب والقبول وهما معنى العقد وجه الدفع ان احدهما من قبيل تسمية اللفظ  
 باسم منه فسميته مجازية والاخر معنى حقيقى شرعى ويمكن ان يحاب ايضا بانه تعريف  
 لفظى فيجوز التماكس فلا يلزم المناقاة ( قوله سميت الالفاظ الانشائية ) يعنى نحو زوجت  
 وتزوجت المعبر عنهما بالايجاب والقبول والمراد بمعانيهما نحو النكاح والبيع يعنى جعل لفظ النكاح  
 مثلا اسما للايجاب والقبول كما في المتن هنا ( قوله على العقد الذى هو الاجزاء المرتبطة ) التى  
 هى الايجاب والقبول ( قوله كما عرفت ) فى قوله فان الشارع الى قوله ولما بين اللفظ  
 كما عرفته ايضا ( قوله فظهر ) الظاهر ان تفريع الظهور بالنسبة الى قوله يترتب عليه حكم  
 شرعى اذ الغاية هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث انهاء على طرف الفعل ونهايته  
 كما ينبى عنه قوله فكانه قبل عقد الى آخره ( قوله وان ههنا ) لا يخفى ان بعضها على طريق  
 المطابقة وبعضها على الالتزام بل بعضها ايضا على التضمن لكن يرد عليه ان الصورية  
 قد فهم من لفظ العقد وهو محمول على الماهية وقد قرر فى محله ان صورة الشئ جزء مباين له  
 فكيف يصح حل الصورة عليه ( قوله انه فسر اولا ) لافادة يعتد بها لهذا القول فى تحصيل  
 معنى المناقاة بل ذلك حاصل بما بعد قوله وصرح بان النكاح ( قوله وبينهما تناف ) اى بين  
 اللازم والمفهوم المذكورين تناف اذ اللازم يقتضى ان لا يكون النكاح معنى والمفهوم يقتضى  
 ان يكون معنى ولك ان تعبر عنه بلزوم الدور كما لا يخفى ( قوله ان يكونا متحدين ) الظاهر رجوع  
 الضمير الى النكاح والايجاب والقبول مع الارتباط لعل وجه الاتحاد هو انه قد حل متواطأ الايجاب  
 والقبول على النكاح اولا ولزم حل النكاح على الايجاب والقبول كذلك ثانيا فاتفق كون كل  
 منهما معنى للاخر فيظهر منافاة المتنافيين لكن يرد عليه ان هذا عين المفهوم المذكور اعنى  
 كون النكاح معنى الامر مغاير له كما يظهر بالتأمل لعل لهذا امر بالتأمل ( قوله وجه الاندفاع  
 ظاهر ) وجه الظهور وعند التمهيد السابق ظاهر ( قوله فليتأمل ) كانه اشارة الى خفاء المقام على  
 محتاج الى زيادة نظر وفكر كما اشير اليه كلا او بعضا ولا يبعد ان يكون ايضا اشارة الى ما ذكر  
 اولى المحشى الوائى انه لما فهم بعضهم من العقد فى تعريف النكاح العقد المعنوى وظن ان العقد  
 اللفظى الذى هو الايجاب والقبول آلة خارجة عن حقيقة النكاح فان صدر الشريعة رداله المراد  
 بالعقد الارتباط لفظا ومعنى اما اللفظى فقول العاقدين زوجت وتزوجت المعبر عنه بالايجاب والقبول  
 من الجانبين وانما قال كذلك لانهم لم يعتبروا فى النكاح مجرد الاعطاء والقبول من الجانبين بل قالوا  
 لابد من ذلك من العقد اللفظى فانه ركن فى النكاح لا يتم الا به هذا خلاصة ما ذكره صدر الشريعة  
 انتهى ملخصا وبما جعلنا وجهها للتأمل يندفع قوله بعد ما ذكر وانت تعلم انه ليس يرد عليه توهمات  
 اورد ها الشارح على انه يجوز ان يكون المورد غير الشارح ( قوله يسن مؤكدا ) وهو محمل من اطلاق  
 الاستحباب عليه اذ يطلق المستحب على السنة مساهلة كما فى فتح القدير كذا فى المنع فقتضاه الاثم  
 لو لم يتزوج لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤثم كذا فى المنع ايضا نقلا عن المحيط ( قوله ويكره ) فان  
 تعارض خوف الجور وخوف الوقوع فى الزنا قدم الاول ثم قيل انه مباح وقيل واجب كفاية وقبل

فرض كفاية وقيل فرض عين فهو اولى من التحلي لعبادة النقل كذا في الدر نقلا عن التحفة (قوله  
 بإيجاب من الزوج او الزوجة) وصفا للمضي فلا ينعقد بالتعاطي ولا بالقبول بالفعل (قوله بالكتابة  
 في الحاضر) فيه اشارة الى انعقاده بالكتابة من الغائب كما نقل عن الفتح القدير (قوله يعني الامر)  
 يعني اما ان يراد من الاستقبال الامر فقط كما هو المشهور او يراد ما هو اعم منه ومن المضارع  
 كما في بعض الكتب كعراج الدراية فقوله فيما سيأتي ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول  
 المضارع عطف على هذا فينشذ يكون لفظ الاستقبال عما للامر وغيره فيكون في اليراد  
 عليه بان الاولى ان يفسر الاستقبال بما يعبر الامر وغيره لانه صرح في النهاية  
 ذهولا عن قوله فيما سيأتي المذكور او عن عطفه على ما ذكر (قوله اشارة الى ان ما وضع  
 للاستقبال) وجه الاشارة اقتضاء العطف المغايرة فيكون المعنى انعقاد النكاح اما بالايجاب  
 والقبول او بغيرها فيندفع ما يورد عليه من ان عدم كونه ايجابا غير ظاهر لصدق مفهوم  
 الايجاب على المستقبل وعدم منافاة التوكيل والاثابة للايجاب بناء على تفسيره المذكور آنفا  
 لان الكلام يفرق بحسب اقتضاء اللفظ مع قطع النظر عن حال المعنى اذ هو المتنازع فيه  
 وان كون الايجاب في الاول بحسب الاسم والتسمية لا بحسب صدق المعنى ووجه التسمية  
 للشيء لا يقتضي الاطراد لانه ليس على مستلزمية بل على صحة على ان اللفظ الاول ليس موجبا  
 للعقد في صورة التوكيل التي الكلام فيها بل الموجب وهو اللفظ المتأخر اذا الايجاب والقبول على  
 هذا حاصلان من اثنا عشر كما ينبغي عنه قوله وقوله زوجت ايجاب وقبول حكما (قوله وصاحب  
 الوقاية والكنز) حاصل مذهبهما كون تمام العقد بهما وحاصل مذهب صاحب الهداية  
 كون تمام العقد بالجبين فقط (قوله وهو مخالف للكتب) قال قاضيان ولفظ الامر في النكاح  
 ايجاب كما في الطلاق وغيره ونقل مثله عن الخاتبة والخلاصة وعن الكمال وهذا احسن لان  
 الايجاب ليس الا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى اولا وهو صادق على لفظ الامر فليكن  
 ايجاب انتهى ثم نقل عن صاحب البحر فقد علمت اختلاف المشايخ في ان الامر ايجاب  
 او توكيل كما في الكنز على احد القولين فاندفع به ما اعترضه ملا خسرو من ان صاحب  
 الكنز خالف الكتب ولم ينبه لما في الهداية فاعترض غفل عن القول الآخر حفظ شيا  
 وغابت عنه اشياء مع ان الراجح كونه ايجابا انتهى لكن اختار صاحب التوير ترجيح جانب  
 التوكيل وقال في التبع بعد ذكر ما فصل آنفا قلت وما يؤيد ما اخترناه من انه توكيل وليس بايجاب  
 ما لوقال الوكيل بالنكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت فانه لا ينعقد النكاح ما لم يقل بعده  
 قبلت كذا في الخلاصة معللا بان الوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا انتهى اقول وايضا  
 يؤيده ما سينقل عن المعراج اذ المضارع لا يصلح التوكيل بل هو ايجاب ليس الا فليكن  
 المستقبل الذي في الامر كذلك كما يلايمه معنى الايجاب من انه هو الصادر اولا (قوله يكون  
 نكاحا عند الكل) يخالفه ما في شرح الملتقى نقلا عن الخاتبة عند قول صاحب الملتقى وان  
 لم يعلم معناهما سواء علما انه ينعقده النكاح اولا وهذا قضاء واما ديانة فيلزم العلم ونقلا عن  
 العمادية انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي  
 جسده وهزله يصح والا فلا كالبيع انتهى وحرم البهشتي باسقاط عملهما بمعناه لكن  
 في الشرنبلالية عن الفتح عن الخلاصة ترجيح عدمه ونحوه في البحر وان اختلف التصحيح  
 انتهى (قوله فهذه جملة مسائل الطلاق) هكذا في عامة النسخ لا يخفى ما في هذا الحمل

من المسامحة (قوله واذا عرف الجواب) يفهم منه انه لم يوجد في الكتب رواية للنكاح ففاس  
النكاح على ما له رواية من الطلاق والعاق وان تعلم مما نقل آتفا انه قد وجد له رواية  
ولم يخصر على ما ذكره (قوله داد) اي زوج وبذيرقت اي قبل ودادي اي زوجت وبذيرفتي  
اي قبلت (قوله ماذن وشويم) اي نحن رجل وامرأة بمعنى نحن متزوجان او زوجان (قوله  
انما يصح بلفظ النكاح) اورد على الحصر بهذه الثلاث بنحو لفظ الرجعة وكوفي امرأتى فقبلت  
واجب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح (قوله فلا يصح بلفظ الاجارة) ظاهره  
الاطلاق لكن ينبغي ان تقيد بما قال اجرتك بنتي بكذا لانه اذا جعلت المرأة اجرة فينقصد اتفاقا  
لانه يفيد الملك في الحال في الجملة بان شرط الحلول او عجلت (قوله وشرط سماع كل من  
العاقدين) واما الفهم فقد عرفت الاختلاف فيه والمختار للشارح فيه (قوله فلا ينعقد) تفريع  
للاصح لانه يصح عند الاصمين او النائمين على مذهب القيل اذا فهموا فيه اشارة الى اختيار  
شرطية الفهم في سماع الشاهدين لانه المقصود من السماع وقبل لبس بشرط لكن يختلف  
في الترجيح رجح الاول في الجوهرية والظهيرية والثانية والثاني في الخلاصة والبرازية  
والنصاب كما في النسخ فلعل للاختلاف في الترجيح والتصحيح لم يذكروا الفهم متنا وشرحا مع  
ان المناسب الاشارة اليه (قوله فانه لا يتناول قول الوكيلين) فيه لان لفظ الزوجين عام للحقيقي  
والحكمي بطريق عموم المجاز والتبادر شاهد عليه ويعلم ايضا بالمقايضة او الدلالة (قوله امر الاب)  
الولي مطلقا كما فهم من الدر (قوله شخصا آخر) اي رجلا اذ لو كان الشخص امرأة شرط  
حضور رجل وامرأة اخرى ثم انه اذا وقع التباحث في هذه المسائل فليباشر ان يشهد اذ لم يذكره  
انه عقده بل قال هذه امرأته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه  
واختلفوا فيما اذا قال هذه امرأته ولم يشهد بالعقد والصواب انه تقبل ولا حاجة الى  
اثبات العقد كذا في النسخ (قوله حرم تزوج اصله) هذا شروع في بيان شرط النكاح ايضا  
هو من جهة المحرمات اي من شرطه ككون المرأة محالة اعلم انه قد ذكر في عامة الكتب  
من اسباب التحريم تسعة القرابة والمصاهرة والرضاع والجمع وعدم الدين السماوي والتنافي  
وادخال الامة على الحرية والمطلقة ثلثا والمحرمات لحق الغير من نكاح او عدة ولم يذكر الحرمة  
بسبب الخشي المنكح وانسان الماء والجنينة لعله لذرة الوجود وقلة وقوعه فالاول لجواز  
ذكورته والاخير لان اختلاف الجنس لكن في الغنية عن الحسن البصري يجوز  
تزوج الجنينة بشهود رجلين كذا في القهستاني وغيره لكن في زواهر الجواهر الاصح  
انه لا يصح نكاح آدمي جنينة كعكسه لاختلاف الجنس كما في الدر والتفصيل في الاشياء (قوله)  
وان لم توطأ الام) اورد عليه بان الصواب الزوجة او البنت بدل الام فلفظ الام سهو من الناسخ  
او من سقطاته ولا يبعد ان يصلح بتقدير المضاف اي بنت الام (قوله لما تقرران وطئ الامهات)  
فان قيل ما السر في كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم البنات قلنا كما نراجع الى اصلهم  
ان تعلق الفرع باصله اقوى من تعلق الاصل بفرعه يعني ان سرية الحرمة من نكاح البنات  
الى الامهات مبنية على شدة تعلقهن وعدم سرايتها من نكاح الامهات اليها بل توقفها  
على وطئها مبنية على عدم شدته بالنسبة الى ذلك ذكره المولى الوائى رحمه الله لعل وجه  
الفرق راجع الى بيان النكسة والسرى في نصيهما والا فشرطية الوطئ معلوم من قوله تعالى  
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح

عليكم وعدم شرطية الوطى مفهوم من اطلاق قوله تعالى امهات نسائكم (قوله وزوجة اصله) في الاطلاق اسارة الى ان مجرد النكاح وان لم يوجد الدخول كاف في الحرمة (قوله وغيرهما من جهة الرضاع) حتى لو ارضعت امرأة صبيا حرم عليه زوجة زوج الظئر الذى نزل لبنها منه لانها امرأة ابيه من الرضاغة ويحرم على زوج الظئر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنه من الرضاغة (قوله وحرم تزوج اصل مزنيته) الزناء لا يتناول الاثبات من دبرها والاثبات الى قبل المينة فيخرجان كما هو الاصح للقوى فلو وطئها فاقضاها لا تحرم عليه امها لعدم تيقن كونه في الفرج فان قلت ففي صورة هذا الوطى لاشك في وجود اقوى المس فان لم تحرم من حيب الوطى لعدم كونه محلا للحرث وعدم افضائه الى الولاد فيثبت من حيب المس بشهوة او لم يكن المس مسببا للحرمة قلت اجيب عنه بان العلة هو الوطى الذى هو سبب للولاد وبوت الحرمة بالمس لبس الا لكونه سببا لهذا الوطى ولم يوجد فيما نحن فيه (قوله بمسوسة اى عضو) ولو شعرها على قول ولو بمحائل ان وصل الحرارة الا اذا قبل الفهم ومس الفرج وانزل في مسه لانه يتبين بالانزال انه غير داع الى الوطى اورد عليه ان دواعى الشئ اذا افيت مقام الشئ يكون في حكمه سواء افضت او لم تفض بحرمة دواعى الوطى في الاحرام والاعتكاف وكالتوم فانه ناقض خرج الحدث اولا على انه يلزم منه حرمة المصاهرة بين الرجل وبنت عمته اذا مس عمته واتفقت الشهوة في قلبه مع عدم احتمال الوطى انتهى برده عليه ان صور الاقامة المذكورة ثابتة بنصوص خلاف القياس فلا يقاس غير المنصوص عايتها لا تنفاه شرط القياس على انه يمكن الفرق بالتدرة وعدمها ويجوز ان يكون للزوم زيادة الاحترام مدخلة في الحكم وقوله مع عدم احتمال الوطى ممنوع ظاهر (قوله بشهوة) المس بشهوة عند البعض ان يشتهى بقلبه ويتلذذ به في النساء لا يكون الا هذا وفي الرجال عند البعض ان تنتشر الالة وترداد انتشارا هو الصحيح كما في الهداية (قوله لا يحرم تزوج المنظور) يعنى لا يحرم تزوج اصل وفرع المنظور بقرينة المضاف والا فتفسر المنظور الى فرجها لبس بحرام (قوله فرجها الداخلة هو المفتى به) وقيل الى السق او منابت الشعر بالانعكاس لا يحرم لانه لم يرفرجها وانما يرى عكس فرجها (قوله وما دون تسع سنين) لاشك ان المدلول الصريح من هذا الكلام هو الجزم بعدم مستهاتة ما دون تسع سنين والمدلول الالزامى منه هو عدم الحكم بمستهاتة صاحبة التسع وعدمها فقوله فان بنت تسع سنين تعليل لوجه تخصيص الجزم بالاول دون الثانى فلا يرد عليه ان هذا التعليل اخراج للمتن عن ظاهره فان ظاهره ان بنت تسع مستهاتة قطعاً مطلقاً او اما الاراد بما نقل عن البحر عن ابى الليث ان بنت تسع فصاعدا مستهاتة اتفاقا فكلام آخر لانه ان ورد على المدلول الالزامى المذكور او على ذات التعليل على ان نقل الاتفاق مخالف لما في قاضيهان من عدم التقييد بالاتفاق عند نقل قول ابى الليث ولما فيه وفي التاخر خاتمة نقلا عن الخاتمة وان لم تكن ضخمة فالى نتي عسرة فما نقل في مثل شرح المجمع عن التبيين بان بنت تسع مستهاتة من غير تفصيل فلبس بقادح للشارح كما لا يخفى (قوله ايتهم افرضت) اى كل واحد من الطرفين فلا حاجة الى التقييد بتأييد الحرمة اى عدم الحل ليخرج الجمع بين الامة وسيدتها نكاحا لانه ان فرضت السيدة ذكرا لا يحرم سواء اعتبر عرض النكاح او لم يعتبر اذ بالنكاح الغير المؤثر لا يحصل الحرمة على انه نقل عن القنية عدم جواز تزوج الامة على السيدة نظرا الى مطلق الحرمة نعم يرد عليه بما سياتى من عدم جواز نكاح المولى اتمه (قوله لانه لو علم ذلك) بان يتبين الزوج

اما قولنا او فعلا بان يدخل احديهما ولودخل باحديهما ثم بين ان الاخرى سابقه يعتبر بسلامة  
القولى اذ القولى صريح والفعلى لبس بصريح بل بطريق الدلالة فيرجح ويفرق المدخولة  
( قوله وان ادعها الاولى ) ترك الدعوى في هذه الصورة اذ وجود الدخول كاف في لزوم  
المهر بلا حاجة الى الدعوى كما وقع في الزيلعى هكذا وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب  
لكل واحدة المهر كاملا ( قوله اى فلكل منهما نصف اقل المسمين ) اورد عليه ان المفهوم  
منه لزوم تمام اقل المسمين لجموعهما والمقصود لزوم نصف ذلك الاقل لجموعهما كما يدل  
عليه التعبير بالربيع في سابقتها ويمكن ان يقال ان فيه مضافا محذوفا بقرينة المقام اى فنصف  
نصف اقل المسمين او النصف المذكور لجموعهما لا لكل واحد منهما فيتمحل في لفظ لكل  
منهما في السرح بإرادة الكل المجموعى لا الافرادى وان كان المتبادر هو الافرادى ( قوله  
صح نكاح الكتابية ولو حرية ) لكن يكره في الحرية والاولى ان لا يفعل في غيرها ( قوله المقررة  
بنبي ) قيل بشرط عدم اعتقاد المسح او العزير لها قيل وعليه الفتوى وقيل بالنظر الى  
الدليل اطلاق الجواز كما فهم من اطلاق الهداية ( قوله ونكاح الامة ) نقل عن تصريح  
البدائع بكراهة نكاح الامة بلا ضرورة وحمل مراده على التزيهية لئلا يلزم الخروج عن  
الاباحة بالكلية ( قوله ونكاح اربع ) هذا عند عدم خوف عدم العدل والا فقد قال الله تعالى  
بعد تلك الآية فان ختمت ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايما نكم وان ذكر بعضهم الزيادة  
حيث لبس بحرام بل ترك المستحبات ( قوله والتخصيص على العدد ) اورد عليه بعد نقل  
مثله عن الهداية والتبيين بان هذا قول بالمفهوم ولا نقول به قال لايق ان يقال والاقتصار  
على الاربع في موضع الحاجة الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه اقول يمكن ان يقال  
ان مفهوم العدد لبس بمنفى عندنا مطابقا بل ذهب بعض منا اليه كالتلجى كما فى الاصول فيجوز  
اختيار الهداية والتبيين مذهبه فيه كما يجوز تبعية الشارح اليهما فيه وبؤيده قول الشارح  
في المرقاة والمذهب ان اى القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان عن مشايخنا وقوله  
في المرأة فقول صاحب الهداية ناظر الى المذهبين ( قوله لدخولها تحت قوله تعالى ) فان قيل  
يعارضه قوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان او منسرك وحرم ذلك على المؤمنين بل يرجح  
هذا على ذلك لكون دلالة صريحنا بل مفسرا ولكونه خاصا موجبا لتخصيص القدر  
المتساو من ذلك قلنا هو منسوخ بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم او منسوخ بقوله  
تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم واماءكم ( قوله لئلا يسقى ماءه )  
فان قيل فم الرحم ينسد بالحبل فكيف يكون سقى زرع غيره قلت قالوا شعرة ينبت من ماء  
الغير سيما وقد ورد في الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماءه زرع  
غيره فالانسداد وان سلم فيجوز ان يصل اثره وقوته ونفعه ثم حكم الدواعى على قولهما  
كالوطئ وفي لزوم النفقة قولان فالوجه ثبوتها ( قوله ويستحب ) للمولى ان يستبرئها فلزم  
جواز الوطئ قبل الاستبراء كما في التبيين لكن نقل عن الذخيرة الصحيح وجوبه للمولى عند ارادة  
تزويجها قبل واليه ميل السرخسى وقيل هو قول محمد ( قوله لانكاح امته ) لتنافى الاحكام نعم  
لوفعل المولى ذلك احناطا كان حسنا لاحتمال كونها حرة او منكوحه الغير او معتقه او محملوفا  
بعتقها وهذا لبس بغريب سيما اذا تداولتها الايدى ولهذا كان الامام سنداد يفعل ذلك نقل  
عن القهستاني معزيا للمضمرات واشير فيما سبق ففى الجواز بالنسبة الى ثبوت احكام النكاح

واثبات الجواز بالنسبة الى مجرد الاحتياط فلا منافاة كما توهم ( قوله وصائبية ) بتقديم الباء  
 الموحدة ( قوله ولهذا قيدت ) اورد عليه ان كونها مشركة مفادة من قوله عابدة كوكب  
 فالتقييد بقوله لا كتاب لها مستدرك واجيب بانه يجوز كون عبادتها على وجه التعظيم  
 كسجودنا الى جهة الكعبة لاعلى وجه المعبودية يرد عليه ان هذا الجواز بان بعد هذا القيد  
 ايضا والاولى ان يقال ان الاخير تفسير للاول يعنى ان كان عبادتهم عبادة حقيقة فلبسوا  
 اهل كتاب والا فاهل كتاب كما نقل عن المجتبى والجواب بان مجموع القيدين لازم فلو كانوا يعبدون  
 الكواكب ولهم كتاب يجوز منا كتحتمهم وان كان صحيحا على مذهب البعض لكنه ليس بصحيح  
 على الصحيح ( قوله لان النكاح ) اى فى قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات محمول على غاية معناه  
 وهو الوطى ( قوله اوتقول فى موضع النفي ) فيتناول الوطى اما بطريق عموم المجاز او عموم  
 المشترك واما بجواز الجمع فى معنى المشترك فى النفي عندنا كما نقل التلويح ميل صاحب الهداية  
 فى باب الوصية ( قوله طلاقا بينا ) فى الرجعى بطريق الاولى ( قوله مثل ان يتزوج امرأة )  
 فوجه الفرق هو ذكر النكاح والتزوج مع التوقيت فى احدهما وذكرا للمتعة فى الاخر وهو الموافق  
 لما نقل عن بعض شروح الهداية قال فى المنع بعد ذكر ما نقل والتحقيق ما نرى فتح القدير  
 من ان معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته بل الى  
 مدة معينة ينتهى العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها ان ينصرف عنها  
 فبدخل فيه بمادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد المتعة انتهى وليس من الموقت  
 ما لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز والشرط باطل كما نقل عن القنية وكذا اذا توى  
 ان يقيم معها مدة معينة كفى الدرر ( قوله فانه مع عدم معناه ) لعل وجه انعدام المعنى قيد  
 ايها ما لكون مجموع والموقت امرا واحدا مع ان الفرق لازم والا فلا شك فى صحة المعنى  
 وقد وقع التعبير فى اكثر الفقهية كذلك ( قوله هذا عند ابي حنيفة ) هذا مبنى على ما نقل  
 عن القمح والنهاية والا فتقل عن فتح الرحمن بان المفتى به عدم الوطى وعن البحر وعن  
 ابي الليث ان المفتى به عدم النفاذ باطنا ثم الظاهر ان يذ كر هذه المسئلة فى كتاب القضاء كما لا يخفى  
 ( قوله ولا بى حنيفة ) فان قيل لا بدل هنا على الطرف الاخر من المدعى ولكون اثره واردا على  
 خلاف القياس لا يقاس على المأثور المنصوص على غيره قلنا يجوز ثبوته بطريق الدلالة على ان  
 كون ثبوت الاثر على خلاف القياس ممنوع ( قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط ) يرد عليه انه  
 ان اريد من التعليق تعليق النكاح بشرط غير النكاح المشروط معه شرط فاسد كما هو المتبادر من  
 اطلاق عبارته ويؤيده اراد امثاله فقوله وان صح النكاح لبس صحيح وان اريد تعليقه بشرط فاسد  
 فع كونه خلاف التبادر مثاله لبس صحيح ولهذا اورد فى الحاشية الشرنبلالية ان صحة النكاح المعلق  
 لم يقل به احد من عامة الفقهاء بل يخالف لما ذكره الشارح فى آخر السلم من البيوع من انه لا يجوز  
 ايضا فته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط ولعله اشبهه النكاح المعلق على الشرط بالنكاح  
 المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح وفى المنع بعد نقله عن البرازية ما سبق نقله الشارح  
 عن العمادية ان ما ذكره ملا خسرو مخالف لما فى البرازية اذ مفاد البرازى عدم صحة النكاح  
 المعلق بالشرط ومفاد كلام ملا خسرو صحة النكاح وبطلان الشرط وقد افيد عن الفصول  
 العمادية نصا انه اذا علق النكاح بالشرط لا يصح لكنه اذا عقد مع شرط فاسد لا يفسد النكاح  
 ويبطل الشرط ثم يمكن اختيار الشق الاول بان يقال ان قوله وان صح النكاح لبس بالتزام لصحته



اي النكاح بل واقع على سبيل الفرض والتزويل مبالغة يعنى ان التعاقب لبس بصحيح ولو فرض صحة النكاح مع انه لبس بصحيح ايضا او يقال التعليق في جميع صور الشرط ولو فاسدا لبس بصحيح وان كان في صورة صحة النكاح والشق الثاني ايضا كون المثال من قبيل ما لا يكون من الشرط الفاسد لبس بمعلوم على ان المناقشة على المثال هين والفرض فيه كاف كما تقرر في محله (قوله ولا اضافته) اورد عليه انه لا فرق في عدم الصحة بين الاضافة والتعليق فالحكم بصحة النكاح في الثاني دون الاول مناقض اقول قد عرفت وجه اندفاعه مما مر آنفا ❖ باب الولي ❖

(الولي هو في اللغة ضد العدو) والولاية بالكسر للسلطان والولاية النصرة وقال سبويه الولاية بالكسر الاسم مثل الامارة لانه اسم لما توليته وقت به فاذا ارادوا المصدر فتحوا كذا نقل عن الصحاح وعند الفقهاء الولي هو البالغ العاقل الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على المسلم (قوله شرط صحة النكاح) اذ الولاية على الصغيرة بكرا كانت او ثيبا وكذا الكبيرة المجنونة والمعتوهة والمرقوفة ولاية اجبار واما الولاية على العاقل البالغة فولاية استحباب (قوله فينفذ نكاح حرة) لكنه خلاف استحباب كما عرفت فالمستحب في حقها تقويض الامر اليه وفي اطلاقه اشارة الى شموله الكفو وغيره كما هو ظاهر المذهب كما يشير اليه في الشرح (قوله وله الاعتراض) وذلك لبس بطلاق بل فسخ لكن يشترط فيه قضاء القاضي وفي التوير التقييد بكون الولي عصبه وفي المنح الحكم المذكور خاص بالعصبات فالطلاق كما في الكتز لبس بمناسب لشموله لذوى الارحام والقاضي مع انه لبس كذلك (قوله لان السكوت انما جعل رضاء) فلا يقاس غيره عليه اذ من شرط القياس ان يكون على سنن القياس وههنا لبس كذلك (قوله وبه يفتى) وان كان خلاف ظاهر الرواية ولهذا نقل عن صدر الاسلام لو زوجت المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل الاول على المختار الا اذا باشر الولي العقد فانها تحل للاول واذا لم يكن لها ولي فصحيح مطلقا اتفاقا كما في المنح لكن نقل عن البحر الافتاء عن كثير من المشايخ على ظاهر الرواية فقد وقع الاختلاف في الافتاء (قوله ورضاء البعض) سواء قبل العقد او بعده (قوله وقبضه المهر) ونحوه قال في المنح والمراد كل فعل دال على الرضاء (قوله وان خاصم) قيد في المنح كون الخصومة بوكالة منها لكن الظاهر الاطلاق لكن يرد على اطلاقه بما نقل عن البحر نقلا عن الذخيرة انه اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل محصمة الولي اياه لا يكون رضاقياسا واستحسانا فالأولى ان يشير الى التقييد بما يدفع ذلك (قوله لاسكوته وان طان المدة) كما يدل عليه اطلاقه الا ان تلد ولو بظهور الحمل كما نقل عن البحر ترك هذا القيد هنا اعتمادا على ما تقدم وما نقله القهستاني عن الكافي من تصحيح خلافه فنقل ايضا رده في القمح القدير (قوله الا في مواضع مخصوصة) هي ثلاثون على ما في نظم شيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة قال \* وحكم الرضاء اعطوا سكوتا وقرروا \* له صورا مجموعها ما سا ذكر \* من البكر في عقد وقبض صداقها \* وعند بلوغ ثم لا تخير \* كذا شافعي من بعد علم وواهب \* رأى قبض موهوب كذا البريدكر \* ومصدق شتبا عليه بقبضه \* مقره بالمال مبر مسطر \* كوصي وكيل باشر الفعل موقفا \* عليه وبعض رده لا يؤثر \* وقبض مبيع اذ يخص بفاسد \* وبالعيب قبل البيع من هو مخير \* كذا بيع عبد او صبي ومشتري \* بشرط خيار المشتري فهو يهدر \* ومالك ما سوراى بيع غانم \* وزوج بمولود بهنا وقد ر \* تصرم يوم اوداخر لم يكن \* له ام ولد ثم تسرر \* بخدمة من البت لا تخدمنه \*

كلا سكن ذوا السكوت مقرر \* وقول وكيل في شراء عين \* لنفس اشريه له الملك يظهر \* كذا  
عقيب الشق لازق لو يكن \* كوضع متاع عند من فلو ينظر \* وقول الذي واضعه قد جعلته \*  
صحيا وعند الامر بالبد يوءر \* سكوت الذي امسى اليه مفوضا \* ومجهول انساب يباع  
فيحضر \* وقيد بعض بالتقياد وبعد ذا \* لغت منه دعواه باق محرر \* او زوجته او ولده  
او قريبه \* بحضرة بيع العقار يصور \* فينع دعواه وبعض يحبرها \* كرؤية عين والتعرف  
يصدر \* من المشتري دهر فدونك حفظها \* ينظم حكاك بالنفاسة جوهر \* كذا في الدر  
(قوله اورسوله) ولو غير عدل (قوله لا المهر) كما صححه الهداية والفتح وقيل الصحيح اشتراط  
الذكر ونسب الى المتأخرين ونقل عن الفتح ايضا انه هو الاوجه وقيل ان كان المزوج ابا  
اوجدا فلا يشترط والا فبشترط ونسب الى السهو بان التفرقة مقصور بنكاح الصغير لا غير  
(قوله يكون سكوتها اذا في الاصح) ان حضر الزوج ايضا او علمته فبغى التقييد به كذا نقل  
عن البحر اقول فبالاعتماد الى ما تقدم لم يدكرها (قوله غير الاقرب) واو قريب بالبس بولي ككافر وعبد  
(قوله بل بالقول الدال على الرضاء صريحا او دلالة) كطلب المهر والثقة وقبول التهنية  
هو الاصح بخلاف قبول الهدية او اكل طعامه كما سيذكره (قوله كالثيب) اي البالغة فان  
الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب تشاور)  
وجهه ان المشاورة لا تكون الا بالقول كذا في المنح ويمكن ان يكون وجه الدلالة دلالة على القدرة  
على التكلم فيكون حيث ذكره ولان النطق الى آخره في حكم التعليل له فالاولى جعله من قبيل  
عطف العلة على المعلول وبوئده ما وقع في بعض النسخ لان النطق بلا عاطف (قوله والصحيح  
ان المزوج) قد عرفت ما فيه آنفا كما نقل وكذلك عن المحقق ابن الهمام (قوله في اهلها) اي عند  
جماعة ايها والا فلا يصح (قوله او زنا) ان خفيا وغير متكرر ولم يقيم به عليها احد لانها عرفت  
بكرها فتعاب بالنطق ومن وجد الخلوة بزوجه ووقع الطلاق قبل الدخول او فرق بينهما بغنة  
او جب فهي متزوجة تزوج الابكار كذا نقل عن بعض شروح الكنز (قوله فالحقول قولها)  
اي لم يوجد الدخول طوعا ولا حجة الى التقييد هنا يكون الاختلاف قيل وجود ما يدل  
على الرضاء اذ هو ايضا من قبيل السكوت (قوله بلغك النكاح) واما اذا قالت بلغني النكاح يوم  
كذا فردت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قوله كما نقل عن البحر (قوله وتقبل بينها  
على سكوتها) اي اذا لم يكن لها بينة فان اقامها فبينتها اولى الا ان يبرهن على اجازتها  
اورضاها او اذنها لانه وجودي فيكون مثبتا فلا يرد انها شاهدة على نفى على انها مقبولة فيما  
اذا احاط به علم الشاهد كما نقل عن النهاية والخاتمة ولكن نقل عن الخلاصة عن ادب القاضي  
للخصاف بينتها اولى كذا في البحر (قوله خلافا لهما) وفي شرح الملتقى والمنح وعليه الفتوى  
وايضا نقل السارح في كتاب الدعوى عن قاضيخان كذلك فكانه لذلك صرح خلافا لهما مع  
خلاف عادة غالبالكن فيه بعد تأمل لا يخفى (قوله للولي انكاح الصغير والصغيرة) ينبغي ان يزاد  
المجنونة كما في بعض الكتب اذ علة الولاية يعني عدم العقل ونقصانه موجودة فيها كما فيهما  
بل الاولى (قوله بان زوج بنته) وكذا في جانب ابنته الصغير بزيادة المهر (قوله لا يصح اتفاقا) هو على  
الصحيح فاو زوجها من فقير او محترف حرفة دنية فباطل كما نقل عن البحر (قوله والنظاها رانها)  
قصداها) اي الاب والجد قصدا تلك الفوائد (قوله والا) اي وان لم يكن الولي ابا او جدا وان كان  
وكيلا للاب على قول دون قول او وصيا على الصحيح كما في القهستاني (قوله حبار فسخ بالبلوغ)

هذا اذا كان من كفو وبمهر المثل والا فلا يصح اصلا على الصحيح لتقيد الولاية بالنظر ولهذا  
 نقل عن الخاتمة ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فالاحوط ان يزوجهما مرتين مرة بمهر  
 مسمى ومرة بمهر غير تسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش لم يصح النكاح الاول فصح  
 الثاني (قوله بشرط القضاء) فيكون في حضور الخصم الا انه لو كان الزوج صغيرا فيحضر  
 القاضي واهله وامره ان يأتي بحجته اى الصغيران كان له حجة والافرق بينهما بحضرة واهله  
 كذا في احكام الصغار نقلا عن الجامع الكبير وفي النامات ركانية ادركت واهما الخيار والزوج  
 صغير يفرق ان طلبت ففي ظاهره عدم الاحتياج الى احضار الولى لكن الظاهر حمله على التقيد  
 المذكور بل يفهم عن ظاهر بعض الفتاوى اشتراط كون الولى ابائهم ان الخيار عام لما قبل  
 الدخول او بعده لكن لا يلزم المهر في الاول ويلزم في الثاني (قوله بخلاف خيار العتق) فان قلت  
 ما الفرق بينهما اذا اختار الصغير او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ في احتياجه الى القضاء دون  
 غير قلت لان في اصله ضعف اذ هو مختلف فيه كذا في سببه لان سببه ترك الولى ولا يوقف على حقيقة  
 فتوقف على القضاء كالرجوع من الهبة بخلاف خيار الخيرة لان سببه قوى وهو تخيير الزوج  
 وبخلاف خيار العتق لان سببه مقطوع به وهو زيادة ردة المالك عليها ولهذا يختص بالانثى  
 وتماه في تبين الكثرة كذا في المنع (قوله فيتوارثان) فيلزم المهر ايضا (قوله رأيت الدم الآن)  
 قيل لمحمد كيف يصح وهو كذب فقال لا تصدق في الاسناد مجاز لهما ان تكذب كيلا يبطل  
 حقها (قوله وان بعثت حادها) محمول على ما اذا لم تفسخ بلسانها حتى فعلته (قوله ولوسئلت  
 عن اسم الزوج) نقل في الحاشية الشرنبلالية اعتراض عليه من الكمال ويبحث عليه من البحر  
 فليراجع (قوله واما الصبي والصبية) فيه ان الصبي ولو ما قلا لبس بمكلف بالايمان عندنا نعم  
 يكلف هو به ويجب عليه عندك منصور وكثير من مشايخ العراق لكنه مخالف لظاهر  
 النص وظاهر الرواية فالصحيح هو الاول كما ذكره الشارح في المرأة على ان التقريب لبس بتمام  
 (قوله او وجب على وايهما) فيه نظر ايضا وما اورد في الدليل عليه من الحديث لا يدل  
 عليه اذ المختار ان الامر بامر الغير لبس امرأ له بدليل والبناء على خلاف المختار لبس بحرى  
 لاسيما صرح بعامة الاصول هذا الحديث من الاعداد (قوله والتب) اى الحرية وكذا الامانة  
 عند الزوج او البلوغ (قوله لا يبطل) ولو في مدة عمره (قوله واعطاء الغلام المهر) وكذا طلب  
 النفقة دون اكل طعامه وخدمته والخلوة بلامس (قوله فانه للاب ثم لايه ثم لوصيهما) كذا  
 في المنع ايضا لكن اورد عليه ان وصى الاب مقدم على الجد في التصرف في ماله كما سيذكر  
 المصنف في اخرى المأذون والايضاء (قوله العصبية) اورد عليه ان الاب والجد داخلان  
 فيه وقد نفى ولايتهما في النكاح في قوله فانه للاب ثم لايه لا يخفى ان النفي بحسب مجموع لا بكل  
 فرد (قوله بنفسه) اى نسبيا اوسببا كولى العتاقة (قوله ثم المعتق) يستوى فيه الذكر والانثى  
 (قوله الا ان يكون المسلم سيدامته كافرة) كذا ذكره الزيلعي ونقل في البحر لكن نقل عن السروجي  
 والكمال ان هذا الاستثناء انما هو مذهب الشافعي وما لك لكن قال الكمال والعراج ينبغي  
 ان يكون مرادا ويفهم من المبسوط ايضا كذلك (قوله ثم ذوى الرحم) العمة ثم الاخوال  
 ثم الخالات ثم بنات الاعمام واولادهم على هذا الترتيب فاروى ابن زياد عن ابي حنيفة وهو  
 قولهما لايه الا العصباء وعليه الفتوى فخالف لعامة الفقهاء سيما المتونية (قوله ثم قاض  
 كتب في منشوره ذلك) واما ثابته فان فوض له ذلك صح والا لا لكن القاضي لوزوج الصغيرة

من نفسه او ابنته كان باطلا بخلاف سائر الاولياء ونقل عن النظم ان القاضي مقدم على الام  
وعن غيات المفتين ان الاقرب لولم يزوج زوج القاضي ضد قوت الكفو والمنشور ما كتب فيه  
السلطان من جعله قاضيا ثم اورد عليه ان الولاية في كل فرد من السلسلة على طريق الاصل  
وفي بين القاضي والسلطان لبس كذلك واجيب بمعنى عدم اعتباره الاصل والاستقلال  
في السلسلة مستندا بان عصبة المعتق ولايته بطريق الخلافة وان قوله ثم لوصيهما ثم وثم  
صريح فيما ذكرناه وايضا يجوز كونه على الاستقلال وكونه على النيابة لانه لامتافاة بينهما ولا رابطة  
عقلية بينهما موجبة كون كل منهما مثل الآخر (قوله بغيبة الاقرب) اى غيبة حقيقية او حكمية كما  
اذا كان مانعاه عن التزوج واختفى في البلد (قوله وقيل ما لم ينتظر) لظاهر من سوق المص ترجيح  
الاول على الثاني لكن نقل عن الحقايق بان لثني اصح الاقاويل وعليه الفتوى وعن الباقي بعد نقل  
قول الكافي وعليه الفتوى للاول والمعتمد الثاني وعن النهاية انه اختيار اكثر المشايخ وعليه  
ايضا اختيار الهداية وتصحيح ابن الفضل والمبسوط والذخيرة وفي الخلاصة وعليه فتوى  
الشيخ الامام الاستاذ (قوله وقد حصلت القدرة على الاصل) يعنى ان حصول القدرة  
على الاصل اى الاقرب انما كان بعد حصول المقصود اى النكاح بالخلف اى الابدع كالصلوة  
بالتيمم فانها لا تعاد بعد القدرة على الماء وان كان الوقت باقيا (قوله عند ابي حنيفة رحمه الله)  
ان ظاهر المتبادر من كلامه كون الخلاف عند زمان الصغر هذا الخ وان كان موافقا لما نقل  
عن المبسوط وغيره لكنه مخالف لما قال الكمال ان الظاهر الاوجه كون الخلاف بعد البلوغ  
فاقرار الولي حيث في صغرها صحيح اتفاقا (قوله هولغة) اورد عليه ان الانسب ذكره عقيب  
قوله والكفو اقول بل الانسب ذكره هنالان ذكره لبيان احكام الكفارة وان الاصل ذكره عند  
بيان معناه الاصطلاحي ومعناه الاصطلاحي ما هو المفهوم من قوله تعتبر الخ (قوله بين الرجال  
والنساء) لكن الشرط مساواة الرجل للمرأة لا عكسه فيلزم نكاح شريف وضيعة ولا اعتراض  
للولي بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه لبس بلازم فلهذا اورد عليه انه ينبغي ان يقال  
في الرجال للنساء (قوله خلافا لما لك) وايضا الكرخي منا فالاولى ان يشير اليه (قوله فقر يش  
الكفاء) فقير القر يش من العرب او الجهم لبس كفوا لهم لانه اشرف (قوله والعرب) اى مطلقا  
كما في الكنز واما استثناء بنى باهله منهم كالهداية والكافى لخستهم باكل بقية الطعام مرة  
ثانية واستخراجهم النقي من عظام الموتى واخذهم دسومات العظام بالطبخ فقد رده الكمال  
لعدم تفصيل النص مع ان بعضهم لبس مثل ما ذكر في البحر ايضا الحق هو الاطلاق (قوله  
وحرية) او قدم الحرية واشرك الاسلام وقال واسلاما وحرية وابوان فيهما كالاباء كما في  
التوير والكنز لكان اظهر واخصر ثم انه قيل فيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاءة في قر يش  
والعرب لا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة لان العرب  
لا يتخذون هذه الصناعات حرقا كما في المضمرات وغيرها اما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم  
انه معتبر ذكره القهستاني لكن في النهر عن ايضاح الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة  
في الجهم والعرب فليحفظ نعم لم يعتبرها محمود وهو رواية عن الامام ورجحه السرخسي وصاحب  
المحيط بانه عليه الفتوى واقره في الفتح لكن في المنع عن البحر وتصحيح الهداية معارض له  
فالافتاء بما في المتون اولى وقد افاده المصنف كغيره بقوله وتعتبر ديانة الخ انتهى (قوله ديانة) وهى  
التقوى فالمبتدع لبس كفوا للسنية كما نقل عن الثنف (قوله او بذت صالح) في الحاشية الوانية

لو اكتفى بالاول لكان احسن لان بنت الصالح اذا كانت فاسقة تكون كفوا وروى عن محمد اذا كالب الفاسق محترما معظما عند الناس كاعوان السلطان يكون كفوا لبات الصالحين وقيل وعليه الفتوى انتهى اقول هذا التقييد في تحرير قول محمد هو المناسب بخلاف اطلاق ما في اكثر الفقهية كما سبق نقلا آنفا لكن في بعض الكتب قيد قول محمد بقيد آخر يعني لا تعتبر الديانة الا اذا كان يصفع او يسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه يستخف به كذا في الهداية (قوله وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة) فان ملك احدهما فقط لا يكون كفوا كما يؤيده التفرع الآتي (قوله والنفقة) اختلف في قدرها قيل ستة اشهر وقيل شهر وصححه وفي المجتبى والصحيح اذا كان قادرا على النفقة على طريق الكسب كان كفوا كذا في المنح وفي الحاشية الوانية نقلا عن الكافي المراد من النفقة ان يكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها فالاقرب ان يقال المراد من المال القدرة على المجل ونفقة شهر لو غير محترف والا فان يكسب نفقتها كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة كافي الدر لكن هذا اذا كانت مطيقة للجماع والا فالصغيرة الغير المطيقة لا يجب على زوجها النفقة لكن يعتبر حينئذ القدرة على المهر المجل فقط كما نقل عن ابن رستم (قوله لبس كفوا للفقيرة) فعدم كفوا للغنية بالطريق الاولى (قوله وتعتبر حرفة) اسم من الاحتراف وهو لاكتساب بال صناعة والتجارة (قوله فالعطار والبرز كفوان) فيه اشارة الى ان اللازم هو التقارب لا الاتحاد والتساوي (قوله العربي الجاهل) الاظهر العربي الجاهل كفوا للعربية الجاهلة فيخص العموم المستفاد مما سبق من قوله فقريش اكفاء والعرب اكفاء والافليزم التوافق كما لا يخفى لكن يرد عليه ما نقل عن المصمرات من ان الاصح ان العالم والوجيه كالسلطان لبس كفوا لعلوية نعم نقل عن المحيط العالم كفوا لعلوية اذ شرف العلم فوق النسب ولذا قيل عائشة رضي الله عنها وعن ابنيها افضل من فاطمة رضي الله عنها (قوله والعالم الفقير) هذا وان كان موافقا لما في قاضي بخان اسكنه مخالف لما نقل عن البحر من ان ظاهر الرواية ان العجمي لا يكون كفوا للعربية مطلقا وايضا نقل مثله عن الفتح عن الينابيع ولذا اختار صاحب التنوير خلاف ما اختاره المصنف (قوله والقروى للمدني وكذا الصبي كفوا بغناء ابيه بالنسبة الى المهر لا النفقة) (قوله للولي ان يتم المهر) او يفرق ظاهره التخيير بين الاتمام والتفريق والمعنى المراد خلافه فالولي ان يقال للولي ان يفرق ان لم يتم المهر كافي عبارة الملتقى ثم المراد بالولي العصبه ولو غير محرم كما بن العم على المختار فخرج القريب الذي لبس بعصبه وخرج القاضي في صورة التفريق ان فرق الحاكم بينهما فان قبل الدخول فلا شيء لهما والا فنصف المسمى كما لو طلقها بلا تفريق الولي قبل الدخول (قوله فزوجته امه جاز خلا فاهما) ظاهر ما استفيد من الهداية ترجيح قولهما ولهذا قال الاسبيعي في قولهما احسن للفتوى واختاره ابوالبث كافي المنح (قوله ككما اذا زوجه امه) مثال لموضع التهمة (قوله يعني اذا زوجه المأمور) فيه انه جائز وان غير نافذ (قوله لكونه فضوليا) متوقفا على تجوزهما او تجوز احدهما ولهذا اول قول الهداية فتعين التعريف بان كله ما اذا لم يجز النكاح والا فلا شك في عدم استقامته وارادة عدم النفاذ من عدم الجواز بعيد سيما بالنسبة الى ظاهر تعليقه وبالنسبة الى كلام الهداية ايضا فانه يكون قرينة على ارادة معناه المتبادر في المقابل لعدم النفاذ (قوله فاجازه) المفهوم الصريح منه هو التوقف على اجازته مطلقا سواء كان القبول من الفضولي او من الوكيل ولا يخفى انه انما يستقيم في صورة الفضولي

دون الوكيل الا ان يقال ان هذا التوقف انما هو بالنسبة الى اصل وجود القبول (قوله لا يشترط ان يتكلم بهما) لوجود احد طرفي العقد مطابقة و الآخر التزاما او ضمنا ولهذا لم يجز عند صورة الفضولي فلا يتوهم ان النكاح لكونه عقدا اى ارتباطا محتاج الى شئين فكيف يصح هذا (قوله ولا يجوز ان يكون فضوليا) وما نقل عن النهاية من انه اذا تكلم الفضولي بكلامين يتوقف اتفاقا فمخالف لما ذكر في هذا المحل من انه سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين على ما هو الحق اذ قوله غير معتبر شرعا فالحق بالعدم (قوله او فضوليا من الجانبين) نقل عن الكمال ان الاتفاق على جوازه ان قبل منه فضولي آخر (قوله ان يتزوجها) اى ان يتزوج ذلك الرجل تلك المرأة فهذه المسئلة من جزئيات المسئلة السابقة فالاولى ان يشير الى كونه من جزئياتها او ان يترك اصلا (قوله وكلت رجلا بتزويجها فتزوجها) اى بتزويج من رجل ولم يعين شخصا لم يجز لانها امرته بالتزويج من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة نقل عن الولوالجية لوقالت زوج نفسي ممن شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه انتهى فلو وكلته ان يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالاولى ❖ باب المهر ❖

(قوله لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم) اللازم من هذا الدليل لزوم المهر عند عدم التسمية والنبي والمطلوب منه صحة النكاح على التقديرين المذكورين فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم فلا تقرب وجعله دليلا على مقدار مفهوم من خوى الكلام اى وزم المهر بعد قوله وينفيه بعيد ودعوى كون المقصود من دلالة باعتبار مدلوله التضمني لا المطابقي وهو صحة الابتغاء اى عقد النكاح لوسم صحة ذلك القصد في ذاته فلا يساعده تقرير الشارح فالاولى ان يستدل ابتداء بما سأتى من قوله تعالى لا جناح عليكم الاية ثم يورد تلك الاية للاعتراض بالجزء الثاني من المناقشة التي ذكرها بقوله فان قيل الابتغاء الى آخره ويجاب بما اجاب (قوله فقتضى هذا ان لا يكون الابتغاء) لا يخفى ان هذا الاقتضاء انما هو بطريق مفهوم المخالفة في الدليل وذا لبس بمعتبر عندنا (قوله فاذا صح النكاح) بدون تسمية المهر المطلوب مجموع ثبوت مانتي اوسكت عنه واللازم من الدليل هو ما سكت عنه فقط فلا تقرب الا ان يحتاج بعدم القائل بالفصل فان قيل عقد البيع بلا تسمية الثمن اومع نفيه لبس يجازى وفي النكاح جاز فافوجه صحته وما فرقهما قلنا ان البذل في البيع وان كان وصفا وتبعا بالنسبة الى المبيع الا انه مقصود بالايجاب لركنيته فيجب تصحيح البيع لتصحيح الثمن بخلاف البذل في النكاح فانه انما شرع اظهار الخطر المحل لا مقصودا وانما المقصود ثبوت الحل في الجانبين للتوالد والتناسل (قوله واقله قدر عشرة دراهم) لحديث لامهراقل من عشرة دراهم وهو وان كان ضعيفا فقد تعددت طرفه والمنقول في الاصول ان الضعيف اذا تعددت طرقه فانه يصير حسنا اذا كان ضعيفا بغير الفسق وبه صرح الكمال ولانه حق الشرع وجوبا اظهارا لشرف المحل فيقدر بماله خطر وهو العشرة كذا في المنع لكن ينبغي ان يثبت كون الضعف في هذا الحديث بغير الفسق او يترك الاحتجاج به رأسا لعل لهذا احتاج الى ايراد الدليل الثاني (قوله وزن سبعة) هو ان تكون العشرة تعادل سبعة مثاقيل كما ذكر في الزكوة وان كان قيميا اعتبر قيمته يوم العقد لا يوم القبض (قوله ووجب الاكثر) اى تمامه وان كان مغالاة روى ان عمر رضى الله تعالى عنه حين نفي المغالاة في المهر فقالت امرأة يعطينا الله بقوله وآتيتهم احديهن قطارا او يمنعا عمر قال عمر كل افقه من عمر حتى الخدرات في الحبال (قوله عند الوطئ) نقل عن البحارنة غير



مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه بتأكد لزوم تمامه بنحو الوطئ ولو حكما كالونكح معتدته  
وطلقها قبل الوطئ والخلاوة او ازال بكارتها بنحو حجر (قوله وهو ان يزوج كل الى آخره) هذا  
لبس شغار اصطلاحى بل تزويجه موليته بنتا او اختا او امة على ان يزوجه الآخر موليته فيكون  
احد العقدين صادقا عن الآخر وفيما ذكره لبس كذا وان اتحدافى حكم لزوم مهر المثل فقضى  
عبارة لا بد من اعتبار المسامحة فان قلت ماتصنع باحاديث الكتب الستة مرفوعا من النهى  
عن نكاح الشغار قلت قد قلنا بموجبه لانه انما نهى عنه خلوه عن المهر وقد اجبنا فيه مهر  
المثل فلم يبق شغارا كذا نقل عن بعض شروح الكتزلكن لا يخفى انه حيثذ يلزم ان لا يكون  
معنى للنهى تدبر (قوله او تعليم القرآن) اورد عليه انه ينبغى صحته بناء على صحة الاستيجار  
عليه ولا يبعد ان يقال انه من قبيل خدمة الزوج الحارلها فبمعجرد صحة الاستيجار لا يتم المقصود  
(قوله وكذا المنافع على اصلا) كانه فى مقام علة حكم خدمة الزوج مع الاشارة الى كونه من متم  
علة التعليم لكن قيل انه مشكل بمنافع سائر الاعيان من سكنى داره وخدمة عبده وركوب  
دابته اذ فى مثل هذه لا يجب مهر المثل بل المسمى لانها الحقت بالاموال شرعا قالحقت بالاعيان  
ونسب الى البدايع (قوله والصحيح انها تستحق) لا يخفى فى دخول هذا الصحيح فى عموم قوله  
وكذا المنافع ثم الفرق بين خدمة الزوج وخدمة حر آخران خدمة الزوج لا تستحق بالعقد  
لاستلزامه قلب الموضوع وهو لزوم كونه خادما مع انه مخدوم لها لان الزوج سلطان امرأته  
فيلزم مهر المثل بخلاف حر آخر فانها تستحق بالعقد (قوله والصواب) اورد عليه انه يلزم  
كون الرواية الاخرى فينبغى ان يقال والاوجه والاظهر وانت تعلم انه قد يستعمل فى معنى  
الاصوب او الراجح او مجازا وايضا يرد عليه انه من قبيل خدمة الزوج الحر ويمكن ان يقال  
العادة اشترك الزوجين فى القيام بمصالح مالهما ولبس من باب الذل والهوان فلبس من باب  
خدمة الزوج (قوله استدلالا بقصة موسى) يرد عليه انه انما يتم لو كانت الغنم لابنت ولبس  
كذلك بل لشعيب عليه وعلى نذينا السلام وانه يجوز ان يكون ذلك للاب على جواز اخذ مثل  
حق التربية فى شريعته وان لم يحز فى شريعته وانه لا يدل على حكم الزراعة وجريان القياس  
لبس بمعلوم (قوله بكسر الواو الى آخره) وبفتحها من فوضها وايمها الى الزوج بلامهر (قوله  
دريع) بالدال المهملة ما تلبسه المرأة فوق القميص والخمار ما تغطى به رأسها والحفة الملاة وهى  
ما تحلف به المرأة كذا نقل عن البحر (قوله وقيل تعتبر الحما) وهو قول الحضاف هذا هو الصحيح  
وما عليه الفتوى وما هو الراجح كافي الحاشية الشرنبلالية والمنح فالاولى ان يختار المصنف هذا  
فى المتن بدل ما اختاره (قوله ما فرض بعد العقد) سواء لم يفرض عند العقد او فرض نفيه  
(قوله او زيد) اى زاد الزوج على المسمى واما الزيادة التى لبست من الزوج بل حصلت فى المهر  
قبل قبض الزوجة او بعده ففيه تفصيل مذكور فى الحاشية الوانية (قوله وسمى لها بعد العقد)  
الظاهر انه عطف على ما قبله لكن الاولى ترك قوله بعد العقد لحصول الغناء بلفظ ثم فى ثم  
راضيا (قوله ثم طلقها قبل الدخول) اى فى كلتا صورتين فهو عطف على تزويجها فى  
الموضعين باعتبار النزاع وفهم مضمونه من المتن باعتبار قوله فيما يليه (قوله متعلق بقوله  
لا ينصف) اذ لو تعلق الجار بقوله يسقط للزوم اهمال حال الصورة الاولى وحل الزيادة على  
اعم منها بعيد (قوله لانه تعيين الواجب) اى التنصيف تعيين حصة من الواجب بالعقد  
وهو مهر المثل ههنا غير قاطع بل لذلك اليقين لانه لا ينصف شرعا كذا قيل اقول الظاهر

ان مراده التنصيف تعيين للواجب بالعقد الذي هو مهر المثل وذلك التنصيف لا ينصف فكذا  
ما نزل منزلته وهو المفروض بعد العقد فالمفروض بعد العقد كتنصيف المسمى بالعقد فكما  
لا ينصف ذلك كذلك ذلك بل الاظهر ان يقال ان المفروض تعيين للواجب بالعقد وهو اى  
الواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك اى مهر المثل لا ينصف لعدم التسمية فكذا ما نزل منزلته  
اى المفروض فهذا علة للاولى فقط ويؤيده قوله وانما يسقط (قوله وجبت الزيادة مع  
المسمى) فلزم جواز الزيادة في المهر بعد العقد ولزومها لكن ظاهر عبارته الاطلاق وليس  
كذلك بل مشروط بقبولها او قبول وليها في الصغيرة في المجلس على الاصح كما نقل عن الظهيرية  
(قوله وصح حطها) اى اسقاطها فلا يتوقف على قبول الزوج في المجلس كما في الزيادة لكن اذا  
رد حطها لا يصح كما نقل عن القنية (قوله لان المهر بقاء حقها) واما ابتداء حق الاولياء اذ لهم  
الاغتراض في النقصان (قوله لا يكون معهما عاقل) ولو ضربتها او اغشى او نائما قيل او مجنونا  
او مغشى عليه كما في فتح القدير خلافا لما ذكره القهستاني بخلاف صغير لا يعقل ثم المفهوم منه  
ان كل عاقل مانع وغير العاقل ليس بمانع والكل منظور فيه اما الاول فلما نقل عن الظهيرية من  
عدم منع جاريتها لاجاريتها وعن الخلاصة من ان المختار والمفتى به عدم الفرق في عدم منع  
جاريتها واما الثاني فلان كلب العقور مطلقا او كلب المرأة مانع كما في التنوير وان كان عقورا  
وكان للزوجة كما في الدر واجب ان هذا يمنع صحة الخلوة وكلام الشارح في معنى الخلوة وبينهما  
فرق واورد ان خلوتية الخلوة بمعنى صحة الخلوة لا غير فالفرق غير ظاهر (قوله عالم بانها امرأته)  
فافي البرازية من قوله دخلت عليه وهونا ثم صحت علم او لم يعلم فيخالفه لكن قيل هذا اقرب  
دراية واشبه رواية لان النوم ينبغي ان يعدم الموانع الحسية او الطبيعية (قوله يمنع الوطئ)  
واو عرضها مرضاضه لو وطئها هو الاصح كما في الدر (قوله وهو صوم رمضان) اى ادائه  
اذ في غيره لا يلزم الكفارة (قوله او نفل) للزوم القضاء والدم (قوله كالصوم فرضا) اى اداءه لكن  
في القهستاني ان صلوة القضاء والنذر كذلك فاطلاقه لا يخلو عن اشارة ما اليه (قوله وتجب  
العدة في الكل) و ما نقل عن القدوري من ان وجوب العدة انما هو عند كون المانع شرعا  
واما عند كونه حقيقيا كالصغر لا تجب وان كان موافقا لاختيار قاضيه كما نقل عن البحر لكن  
نقل عنه ايضا ان المذهب وجوب العدة مطلقا (قوله عين ما استوجبه) اى استحقيقه بقرينة  
تعبيره في دليله بالاستحقاق اى لانه يستحق به (قوله والمقبوض لبس بمهر) فيه انه يلزم حينئذ  
ان لا يمكن قبضه في هذه الصورة اصلا بل يلزم ان لا يوجد اداء دين ما بشئ اصلا اذ كل ما يؤدي  
لبس الا عين ولو سلم فعوض الشئ يجوز ان يكون مثله لعل الاولى في التعليل ان يقال لانه لم يصل  
اليه بالهبة عين ما يستوجبه لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقود والفسوخ فكان ما وهبته  
لبس عين ما قبضت منه ولهذا لا يلزمها رد عين ما قبضت على تقدير عدم الهبة كذا اشير  
اليه في بعض السروح (قوله او موزونا آخر) اى غير معين بان كان في الذمة وتفسيره بغير الدراهم  
والدنانير وان اتحل من كلام الزيلعي لكنه مع عدم زيادة فائدة في ذاته قد صور المسئلة في عامة  
الفقهية بمكيل وموزون غير معين لكن قيد لهما على الاول والثاني على الثاني (قوله بسبب  
آخر) غير الطلاق اعني الهبة (قوله ولا يبا لي باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود)  
اعترض عليه ان اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف العين ولهذا قالوا لو قال لرجل وهبت لي  
جاريتك وقال المولى لابل زوجتك لا تحل له وطئها وان اتفقا على حله فكان القياس ان يرجع

بشصف الإلف وانت تعلم ان حصول المقصود انما يكون عند الاتفاق في تملك ذاتها او تملك  
بضعها وليس كذلك لان المقصود في صورة الهبة هو تملك ذاتها والبضع لبس بمقصود بل تابع  
وفي صورة التزوج هو البضع فقط لاذاتها اصلا على ان الاصل في مسئلتنا هذه مختص بكون  
الاصل فيها التحريم بناء على ان الاصل في الابضاع التحريم وعدم جواز التحرى فيها بخلاف الفرع  
اعنى المطلوب في مسئلتنا والتفصيل في الاشياء فلا يجرى القياس بينهما (قرله ثم وهبت الالف كله او  
وهبت) الباقى الظاهر منه انه جعل قوله في المتن فوهبت الكل او ما بقى كلاهما تعقيبا لقوله او قبضت  
نصفه فقط والظاهر ان يجعل قوله فوهبت تعقيبا على قوله وان لم تقبضه وقوله او ما بقى تعقيبا على  
قوله او قبضت اذ لا يفهم على ما جعله هبتها في المسئلة الاولى اعنى قوله وان لم تقبضه كما لا يخفى  
نعم يمكن حل عبارته على ان يجعل قوله فوهبت تعريفا لمجموعهما لكن لا يخفى بعده (قوله  
ولو قبضت اكثر من النصف) لبس شرحا لشيء مما في المتن فاستطردى والمناسبة ظاهرة ولو حل  
على شرح ما ذكر بطريق المفهوم فله وجه (قوله وعندهما بثلاثة) لان المعنى عندهما المقبوض  
فكأنه تزوجها على ما قبضت فتشصف بخلاف ما عنده اذ المعنى عنده ما يسلم للزوج وما قيل  
في تعليل قولهما كأنهما يعتبران نصف الدين لانه جنس حقه ونصف الدين بعد قبض  
ستائة مائتان فيرجع بثلاثة ليكمل له خمسمائة كما هو يعتبر بمجموع الدين وهو ظاهر فاورد  
عليه انه سهو ظاهر مبناه الغفول عن الاصل فيه وهو ان الخط لا يلتحق اصل العقد في باب النكاح  
عنده لا عندهما كما صرح به صاحب الهداية ونبه عليه بعض شراحه ثم الظاهر من عبارته  
اختصاص الاختلاف بهذه المسئلة وما بعده وليس كذلك فاوى اما ان يشير الى الاختلاف  
في الصور السابقة كما في الهداية او يترك هنا ايضا (قوله وكذا الزوجها) شرح لقوله او عرض  
المهر لكن عدم الرجوع في هذه الصورة لبس على اطلاقه لانه اذا تعيب فاحشا فوهبت له  
فطلقها قبل الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالعت صارت  
واهبة غير المهر كذا نقل عن البهشتى (قوله ومهر المثل في صورة عدمه) الاولى ان لا يورد  
هذا هنا او عند قوله واما مهر المثل (قوله فعنده الشرط الاولى) لا يخفى ما في هذا التفريع  
من الخفاء الشرط الاول قوله على ان لا يخرجها والثاني على الف ان اقامها اعلم ان على عند  
الفقهاء للشرط يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعد ما شرط لما قبلها فلا فرق بينه  
ودين ان الشرطية عندهم في الدخول على الشرط (قوله وهى قوله وبالف) نقل بالمعنى  
فان عبارة المتن على الف (قوله فان طلقت قبل الوطى) ظاهره الاطلاق وقد صرح انه اذا  
كان نصفه اقل من المتعة فلا يجب نصف الادنى بل يجب المتعة فالاولى ان ينبه عليه (قوله  
لزمه الكل) اى مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان لان البكارة تذهب باشيء فليحسن  
الظن وكذا لو شرط انها شابة فوجدها عجوزة وفيه اختلاف فليطلب من الشربى لالبية  
والقهستانى (قوله صح امها فرس) المراد به كل حيوان ذكر جنسه لا نوعه فلو لم يبين الجنس  
تبطل التسمية ويجب مهر المثل لتفاحش الجهالة (قوله ويجب في النكاح الفاسد) اى الباطل  
كنكاح المحارم المؤبد او الموقته وتزوج الاختين معا والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت  
في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرية وكالاكراه من جهتها  
كما نقل عن القهستانى (قوله ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة) فلو مس امها بشهوة كان له  
ان يتزوجها بعد المتاركة كما نقل عن القهستانى فان قيل يعلم منه بطريق المفهوم ان في النكاح

الصحيح يجب حرمة المصاهرة في الخلوة ومن افرادها بنت الزوجة وقد ذكرنا انها لا تثبت بالخلوة بل بالوطى قلت لان سلم وجود جميع شرائط المفهوم هنا وقد ذكر بعضهم انه لا عموم في المفاهيم (قوله ولا العدة) بخلاف الخلوة ولو فاسدة في النكاح الصحيح فلا منافاة ولكل منهما فسخته بل يجب على القاضي التفريق بينهما كيلا يلزم ارتكاب المحذور اغترارا بصورة العقد (قوله من وقت التفريق) او الا فتراق بالمشاركة وذا انما يتحقق بالقول ان مدخولا بها والا فقليل به ايضا وقيل بغيره كقصده ان لا يعود اليها (قوله والنسب يثبت) اورد عليه ان التسخيح على ان قوله والنسب من المتن وقوله يثبت من الشرح والصواب ان يجعل مجموعهما متنا اذ لا يكاد يصح عطف لفظ النسب على ما قبله اذ لا معنى في النسب بانه للوجوب لا يخفى ان الوجوب خاص من النبوت فالخاص مستلزم للعام وانه يمكن ان يكون فعل الثبوت متعلقا للطرف اعني من الرطى (قوله من وجه) اى النكاح الفاسد (قوله ومهر مثلها) اى في الحرة اما في الامة فعلى قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كذا نقل عن المجتبى والخزائنة (قوله سنا وجالا وحسبا) وقيل لا يعتبر الجمال في ذات الحسب (قوله وعلما وادبا) وكما لخلق وايضا قالوا يعتبر حال الزوج اذ الشباب والتقى والغنى يزوج باقل من الشيخ والفاسق والفقر (قوله الى ما يقبله) لفظة ما عبارة عن الدين المتعلق بالمهر (قوله سفيرا) اى واسطة (قوله ان امر وان لم يأمر فلا يرجع) لانه متبرع والصغير لا يعتبر امره الا ان يعتبر الرجوع في اصل الضمان كما نقل عن الذخيرة او اشهد عند الاداء انه ادى ليرجع عليه كما نقل عن الولوالجية ثم عدم الرجوع خاص بالاب بخلاف سائر الاولياء والوصى كما نقل عن النهر (قوله وتطالب المرأة باشاءت) ان كان الزوج صغيرا في ايده ضمنه ولا نقل عن شرح الطحاوى وفي شرح الملتقى المعتمد عدم الطلب بلا ضمان ثم اطلاقه بغيره ان ولاية المطالبة بالمهر ثابتة لكل ولي مع انها لبست الا للاب اولايه وللقاضى لان غيره هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة كما في الخاتبة وغيرها كما في شرح الملتقى (قوله السفر) الاولى الاخراج بدله كما في الكنز (قوله رضيتها) الظاهر بثنية الضمير كما يشهد به قوله في الشرح بالوطى والخلوة وكما وقع في عبارة التنوير فلعله من الناسخ نعم عند رجوعه الى الخلوة يفهم حال الوطى بالاولوية وايضا يجوز الارجاع على سبيل المبادلة (قوله وهذا الدفع انها) الظاهر انه اشارة الى ما سبق بالنسبة الى رضائها (قوله ووجه الدفع) اورد ان الامة المتزوجة بغير الاذن الموطوءة اذا عتقت يكون المهر للمولى كما سياتى في نكاح الرقيق فلو كان المهر مقابلا لجميع الوطآت للزم اشتراك المولى والامة في المهر اذا ووطئت بعد العتق ايضا واجيب اذا كان النكاح بغير الاذن يكون المهر مجحلا بالوطى الاولى فلا يبق للامة شئ كما لا يبق للحرمة في مقابلة الوطآت الاتية شئ اذا قبض مجموع مهرها مجحلا (قوله لاخذ ما بين تعجيله) قيل ان يشرط في العقد الدخول قبل حلول المهر فلبس لها الامتناع بالاتفاق (قوله ويسافر بها بعد ادائه) هذا في طاهر المذهب وافتى به في الفصولين لكن يقع في المجمع ان المسافرة بعد الاداء انما يكون عند كون الزوج مأمونا عليها وفي شرحه له قال وبه يفتى ونقله ابن ملك عن ملتقى البحار ثم قال وهذا القول اقرب الى التحقيق وبه يفتى فلهذا اختاره صاحب التنوير (قوله لان الغريب يؤذى) والاذية ضرر وقد نفاه تعالى في سياق الآية المذكورة بقوله ولا تضاروهن فلا يرد ان هذا رأى بمقابلة النص هو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (قوله الى المبصرة) اورد انه لو اكتفى بالآخرين لكان اوفق

بالمشهور اقول لاشك في صحة ذاته فالأكتفاء بالمشهور من القصور ( قوله وإما اذا نصا ) هذا  
وان اشير فمما سبق لكن احتج هنا لدفع وهم اطلاق قبيله او قوله اعلم خلاصة ما ذكر فيما سبق  
فلاستدراك ( قوله وان حلف يحب مهر المثل ) لكن لايزاد على ما ادعاها المرأة ولا ينقص عما  
لادعاه الزوج كما نقل عن البدائع فالاطلاق لا يخلو عن خفا ( قوله فيه بحث ) وايضا وقع هذا  
البحث عليه في النسخ ونقل عن البحر والغاية والجواب ان هذه دعوى مركبة من النكاح والمهر  
فمن الجهة الثانية يحلف ومن الاولى لا كما يفهم من كلام صدر الشريعة في الدعوى مدفوع  
ان تركب الدعوى انما يمكن في تصويره المسئلة في الدعوى واما هنا فمختصة بالمهر وقد اعترف  
هناك واورد هنا فتاويل قوله في تصوير المسئلة هنا ان اختلفا فقال احدهما لم يسم مهر وقا  
الاخر قد سمي انه قال احدهما لم يسم مهر لعدم عقد النكاح وقال الاخر قد سمي لوجود النكاح  
مع كونه غاية بعيدا فيه اختياره الحلف والاكتفاء به عند تلك المسئلة في الدعوى على ان جهة  
عدم الحلف فيها لم يعهد في الكتب الشرعية ( قوله والعجب ) وجه العجب انه عند كون  
الدعوى مصرحا بالنكاح وجعل طلب المهر كالتابع سلم الحلف وعند كونها مقصورة على طلب  
المهر منعه واشكل عليه ( قوله فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره هنا ) لكن صحة ذلك ثابت بالاجماع  
فلم يصح ما ذكره هنا ( قوله حكم مهر المثل ) من التحكيم اى يجعل حكما يعنى ان لم يوجد برهان كما  
سيظهر اوردان التعرض بتحكيم مهر المثل لبس في محله لانه يقتضى جريانه في صورة الطلاق  
قبل الدخول كما في صورة قيام النكاح ولبس كذلك فالاولى ان يختص بشرطية الاولى اى مسئلة  
قيام النكاح ولا يبعد ان يقال ان المراد بقوله حكم مهر المثل الاعم مما هو الحقيقى والحكمى  
ومتعة المثل مهر مثل حكما ( قوله وان كان مهر المثل بينهما تحالفا ) لاشك ان ما دل عليه  
كلامه هنا كون التحكيم قبل التحالف وما دل عليه كلامه في التحالف من الدعوى كون التحالف  
مقدما على التحكيم فبينهما تنافى يظهر بالرجوع الى ذلك الموضع ويمكن ان يعتذر ان ما  
اختاره هنا هو تخريج الرازى وما اختاره هناك هو قول الكرخى ولا ترجيح لاحدهما عنده ففى احد  
الموضعين اختيار احدهما وفى الاخرى اشارة اليهما والى كون الناظر مختارا فى اختيار ايهما شاء  
لكن الاول ان ينبه عليه ولو شرحا ( قوله ان شهد له ) وان شهد لها الضمير المستتر ان راجعان الى  
المتعة بتأويل الحكم المفهوم من قوله حكم او بتأويل وقيل بتأويل المتعة بالتمتع ويمكن ان يقال التاء  
لبس بتأنيث بل من اصل الكلمة فيجوز تذكره ايضا ( قوله وفى الاختلاف فى اصله ) المذكور فى المتن  
هو قولهما بناء على كونه مفتى به وما ذكر فى الشرح من قوله القول لمنكر التسمية عنده وقوله  
وعندهما لا يخلو عن ركازة الا ان يقال لكون الشرح والمنن لواحد لا يكاد جعلهما كتاب  
واحد ( قوله هذا كله اذا لم تسلم ) اورد عليه ان قوله فيما سبق وان طلقت قبل الدخول مقابل  
لقوله ان اقام النكاح فبقريئة المقابلة يكون صورة قيام النكاح شاملا لصورة الرطى فيوجد  
التسليم لا يخفى ان قيد قبل الدخول لا يوجب الشمول المذكور فى مقابله بل يجعله مقيدا كذلك  
كأن يقال اختلافا فاما قبل الوطى اما عند قيام النكاح او بعد زواله بالطلاق ( قوله ثم يعمل  
فى الباقي كما ذكرنا ) واقره السارحون قال مولانا فى بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما  
اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها اما لو لم يدع فلا ينبغى ذلك كذا نقل واوردانه لا يتأتى فى  
حال موتهما يمكن ان يقال ان قوله اذا ادعى الزوج اعم له ولوارثه اما بعموم المجاز او بحذف  
المعطوف او بطريق المقايسة او بالدلالة على انه لا يبعد تخصيصه بحيوته ( قوله فالقول له )

ظاهرة الاطلاق ولبس كذلك على ما نقل عن النهر ويذبح ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب  
المحمولة مع السكر ونحوه للعرف وعن القهستاني معزيا للمحيط المختار عند الفقيه انه ان كان  
بما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فهذه هدية والا فالقول له كالخف والملاءة  
وهذا كله اذا لم يذكر معرافا فان ذكره كقوله هذا للشمع وهذا للخنا لم يقبل قوله انه من المهر  
كذا في الدر (قوله كالخبر والحم المشوي) وكالطعام والدجاج المطبوع والفواكه التي لا تبقى  
ونقل عن القتح الذي يجب اعتداده في ديارها ان الخنطة واللوز والشاة ونحوها اي مما لا يدخر  
ولا يعطى في المهر كما في الكفاية القول لها لان المتعارف ارسله هدية فالظاهر معها لا معه  
وفي النسخ ومثل ما لم يهيا للاكل الخنطة والدقيق والساة الحية والسكر والتمر واللوز والجوز  
والعسل والسمن وغيرها من المطعومات التي تبقى شهرا كذا في حاشية اخي زاد انتهى  
ولا يخفى ما في المناقاة بين المنقولين اذ مدار الاول على التعارف والثاني على البقاء شهرا لكن  
لا يخفى ان الاولى ترجيح جانب التعارف ويمكن التوفيق ان الثاني عند عدم معلومية التعارف ثم  
في تقييد اللحم بالمشوي اشارة الى ان غير المشوي من اللحم يصلح للمهر لانه يدخر ويبيع عادة كذا  
في الوائي ولا يخفى ايضا ما فيه من نوع المخالفة الى المنقولين فعليك الترجيح او التوفيق ولو بالتأويل  
(قوله فابعت للمهر يسترد) فيه اشارة الى ان اعطاء المهر وكون المعطى مهرا لا يتوقف على تحقق  
النكاح بالفعل (قوله وجهها فانت) واما اذا لم تمت واراد الاب استردادها لبس له ذلك ولو اخذ  
اهل المرأة شئنا عند التسليم فله ان يسترد لانه رشوة كما نقل عن البحر عن المبتغي (قوله فالقول قول  
الزوج) والبنت ان كانت حية وادعى ذلك ابوه لكن ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع  
منه جهازا لا عارية وان كان مشتركا فالقول للاب وهو المختار للفتوى كما نقل عن العمادية فالاولى  
ان يشار الى هذا القيد وقد قال قاضيمان ان كان الاب من الاشراف لا يقبل قوله انه عارية  
وان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله ويقربه ايضا ما قبل ان كان الاب غنيا فالظاهر  
انه لبس عارية فلا يقبل قوله الا بالينة وان فقيرا يقبل الا ان يقيم الخمسم بينة (قوله لان  
الخطاب عام) هذا مبني على ما قرر في الاصول من ان الكفار مأمورون بالايمان وبالمعاملات  
وبالعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لا بداء ما يحتمل السقوط منها لكن المفهوم من كلام  
السارح في المرأة اختصاصه بالذمي (قوله فان احكام الاسلام جارية عليهم) اورد انه جار  
في تباع الخمر والخنزير مع تخلف الحكم لانه جائز اتفاقا ودفع ان عقد الذمة في حقهم اذا كان  
لتركهم على كفرهم كان الخمر والخنزير مالا بالنسبة اليهم (قوله ان المهر حق الله تعالى) قيل  
عليه انه لو قيل ان في المهر حق الله لكان احسن واورد ان المراد ان المهر وجوب ابتداء حق  
السرعة وان كان في البقاء حقها ولذا تملك الابراء لا التني كما في الهداية لا يخفى ان القائل لا ينكر  
كونه حقا لله تعالى بالكلية حتى يتجه عليه ذلك بل بقوله انه لبس حقا له محضا بل فيه ايضا حق  
العبد على انه مقر وجود اصل الحسن فيه لكن مدع وجود زيارته فيما اختاره (قوله فلا يحل اخذها)  
الاول ولا يحل بالواو كما في عبارة صدر الشريعة والنسخ لعدم التفريع (قوله اعراضا عن الخمر) وايضا  
يكون عوضا من الخمر (قوله فايجاب القيمة) وجهه التفريع ان اخذ قيمة الشيء في القيمات كأخذ  
عينه فلا يرد التفريع هنا غير ظاهر كما سبق (قوله لا يكون اعراضا عنه) ولا يكون عوضا عنه ايضا  
باب نكاح الرقيق \* (قوله باذن المولى) الاوفق بالاستعمال على اذن المولى كما في التثوير  
(قوله احسن من عبارة الكزن) وجه وجود اصل الحسن في عبارته الامكان ارادة عدم الجواز



على طريق الزوم اى لم يجوز زوما (قوله ان كان المهر) اى سببه وهو النكاح فالاسناد مجازى  
 اختير هذا التجوز لكون العمدة هى المهر فلا يرد ان الصواب او الاسلام ان كان النكاح بغير الاذن  
 (قوله وان كان به تعلق) اوردانه مستدرك بما تقدم من قوله وان نكحوه واجيب بانه اعاده ليرتب  
 عليه حكم جواز بيعه دون المدير ونحوه لا يخفى ان الاستدراك انما يكون عند اتحاد مضمون  
 المجتئين وليس كذلك اذا الاولى عام للقب وغيره ولم يتبين جهة لزوم النفقة عليهم بخلاف النية  
 (قوله يعيد القول الثانى) ولذا نقل عن الولوالجية والبحر انه هو الاصح لكن يرد عليه انه يقتضى  
 ان لا يجب المهر فى مطلق نكاح العبد ويجوز ان يراد من الاموال فى الآية ما هو اعم من  
 الموجودة والمقدرة والعبد وان لم يكن له مال تحقيقا لكن له مال تقدير الامكانه بعد العتق (قوله  
 فى المهر والنفقة) لا يخفى ان اقتضاء السياق تخصيص البيان بالمهر فقط وان كان التعميم  
 مطابقا لنفس الامر (قوله وبكسبه) اوردانه مخالف لما ذكر فى كتاب المأذون دين وجب بتجارته  
 يتفلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر والنفقة لا يخفى ان هذا ذهول عن قوله وان ثبت بالبينة  
 تساوى (قوله فان دينها مقدم على دين المهر) لظاهر ان هذا التقديم ثابت فى صورة بيع العبد  
 ايضا لكن لم يتعرض له فيما سبق كذا قيل قوله طلقها رجعية اجازة هذا مختار صاحب المحيط  
 ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفى انه ليس باجازة فلا فرق بينهما لكن فى فتح القدير  
 الاول اوجه (قوله لا طلقها) استشكل بمال الزوج الفضولى رجلا امرأه فلما بلغ الخبر اليه قال  
 طلقها فانه يكون اجازة واجيب بان المولى لا يقدر على التطليق فلا يملك الامر به فجعل مجازا  
 عن رد النكاح وثمة تملك التطليق بالانجاء فيملك الامر به فيثبت لاجازة فى ضمنه والله اعلم  
 (قوله وهو) اى الرد (قوله ولو صححنا) يفهم ان الفاسد من المستشهد هنا وليس كذلك  
 ويؤيده اقتصاره البيان فى الشرح على الصحيح فقط فالاولى ان يترك ولو كما فى الزيلعى  
 والتوير (قوله ينتهى) اذ انه على الواحد وقد وجد (قوله زوج عبدا له مأذونا) ظاهره  
 الاطلاق وقد قيده بعدم الاقرار يعنى بالبينة سابقا واوسلم فاستدرك به (قوله قيل فى مثل هذه  
 الصورة) قيل هو احتراز عن تزويجه المولى بامته على مامر (قوله لا يجب عليه التوبة)  
 اى ولو شرطت فى العقد (قوله اذ يظا الزوج) جواب لشبهة نسأت من عدم وجوب التوبة  
 وزوم الخدمة يعنى فحينئذ يلزم ان لا يكون للنكاح فائدة فاجاب ان له فائدة ما اذ يظا الى آخره  
 فيندفع انه لا محمل للتعالية هنا (قوله ولو خدفته) اى باذن الزوج والافتكون ناشزة (قوله لانه  
 مملوك رقية ويدا) ان قيل هذا مختص بالقب والمدعى عام له وغيره فلا تقرب قلنا والمراد من  
 العبد والامة فى المدعى غير المكاتب وهذا الذى ذكر قرينة اذ فى المكاتب لا بد من اذنه (قوله  
 لانه محجل بالقتل اخذ المهر فجوزى بالحرمان) وقد قرر ان من استجمل الشئ قبل اوانه عوقب  
 بحرمانه كحرمان القاتل مورثه عن الارث (قوله اقول فيه بحث) يمكن دفعه ان مراد صدر  
 الشريعة اذا محجل بالقتل قبل الوطئ بقرينة قوله وانما قال الى آخره او قبل اوانه بقرينة ما قرر  
 او قبل تقرير سببه وهو وصوله وقيل انه لما ورد ان قتل المولى جاريته كقتل الجارية نفسها  
 وفى النية وجدت العلة اعنى اتلاف المعقود عليه ولم يوجد عدم المهر فاشار صدر الشريعة  
 الى فرقهما بان فى الثمانية شأبة استجبال المهر فجوزى بالحرمان بخلاف الاولى وفى قتل المولى  
 بعد الوطئ لما وجد القبض فى الجملة ولم يوجد الاستجبال فلم يجاز بالحرمان (قوله لان علة سقوط  
 المهر) كان تصوير الدليل هكذا المولى محجل اخذ المهر بالقتل والمجمل مجازى بالحرمان

فالمولى مجاز بالحرمان ثم يقال والمجازى بالحرمان سقط عنه المهر فالمولى في هذه الصورة سقط عنه المهر فكان قوله فجوزى بالحرمان علة لنتيجة مطوية هي سقوط المهر من المولى وقوله لانه محجل على آخره علة لقوله فجوزى فانا نطبق المذكور عين ما ذكره صدر الشريعة فاندفع ما يتوهم ان المجازاة بالحرمان في عبارة صدر الشريعة معلول لاعلة من غير ارتكاب كلفة ان يقال ان المراد بالعلة الغائية (قوله حرمان المولى من الارث) وارد على طريق التجوز والنسبية لعله للاشعار الى دليل المقدمة المذكورة وللتوصل الى الملازمة المفهومة من قوله لزم ان يأخذ المهر فلا يرد ان الامة لا تملك شيئا فلا يتصور لارث في مهرها (قوله لا يقتل الحرة نفسها) قيل الاولى المرأة بدل الحرة ليشمل الامة لان قتلها نفسها كذلك في الصحيح اقول امانه يفهم من قوله ولبسقط بقتل المولى امتد بضريق المفهوم وانه لبس براجم عنده بل السقوط وعدمه بيان عنده بناء على عدم دخول مرجع احدي الروايتين على الاخرى كما وقع في الزيلى ونقل عن غاية البيان ان الامة اذا حلتها نفسها ففيه روايتان من غير اشارة ترجيح (قوله يغسل ويصلى) فان قيل هذا وان كان مذاهبهما لكن الاصح قول ابى يوسف من انه لا يصلى عليه كما نقل عن غاية البيان اقول نقل عن النهاية ان الاصح قولهما غاية هو الاختلاف في الصحيح لكن لا يخفى انه لا يضر على مقصودنا هنا وقد اختلف في المشهور قولهما والظاهر في التمثيل بناء على قول الامام رجة الله عليه (قوله وله الاذن) الظاهر والاذن له كما في عبارة اكثرهم (قوله لانه منع) حدوث الولد (قوله وهذا يفيد التقيد) بالبالغة (قوله وخيرت) اى ابقاء النكاح وفسخه لكن لا يبطل هذا الخيار بالسكوت والجهل به عذر ولا يتوقف على القضاء ولا يقتصر على المجلس بخلاف خيار البلوغ وتماه في النجم (قوله وكذا لو باعه) اى باع المولى عبده الذى تكح بلا اذن فاجاز النكاح المشتري (قوله كذا الامة) ظاهره اطلاق وقد نقل عن القهستاني معزيا للمحيط التقيد بغير ام ولد لم يدخل بها الزوج لوجوب العدة عليها من المولى والعدة تمنع نفاذ النكاح وكذا لو وطئها المولى فان بوطنه يفسخ النكاح عند ابى يوسف خلافا لمحمد (قوله وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك) يعنى ان سبب الخيار هو منع ملك الزوج عليها او منع زيادة ملكه فاذا كان نفوذ النكاح بعد العتق الذى تصير بها حرة فصار طلاقها ثلثا نعم يوجد في سبب الخيار الذى هو زيادة الملك هنا والحاصل ان نفوذ النكاح وجد مع ملكية الثلاث فلم يوجد الخيار (قوله لانه استوفى منفعة مملوكة لها) لان البضع حيث يكون بضع حرة (قوله من وطئ امة ابنه) اى قته ولو كافرا (قوله ثبت نسبه) وان كذب الابن (قوله وعليه قيمتها) ولو فقيرا (قوله لامهرها) اى فان المهر يعنى العقر انما يلزم عند عدم الولادة في الوطئ (قوله لان للاب ولاية تملك مال الابن) فيه اشارة الى ان الابن اذا وطئ امة اصله وان علا او زوجته فلبس كذلك فلا بد ان يصدق المالك في انها حلال وان الولد منه بعد موته ولو حكما كالكفر والردة والجنون وهذا اولى من ان يقال بدل بعد موته بعد انقطاع ولايته ليشمل ما ذكر لان دلالة على هذه المعاني خفية تأمل (قوله لعدم ملك الرقبة) لانها ملك الغير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت ومالك لا يملك مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك متروكة بالاجماع (قوله فسد النكاح) هذا اذا لم يزد على ما امر به اذ لو زاد عليه كأن قال بعثك بأف ثم اعتقت لم يصح مجيبا لكلامها بل كان مبة أو وقع العتق عن نفسه كذا نقل عن غاية البيان فلا يفسد كما نقل عن البحر (قوله اى لاتقول بالف) اى لم تذكر الالف في صورة اعتقه عنى (قوله معتقدين ذلك) بلفظ المثني لظاهر ان اعتقادهما الجواز ان لا يكون الا بعد ان يكون

في دينهم فلا حاجة الى التصريح به على ان لفظ معتقدين يجوز ان يكون صيغة جمع (قوله محرمين) الاولى من التفعيل بمعنى حرمة النكاح ليشمل نحوامه وابنته ومطلقاته ثلثا (قوله اوجع بين خمس) او بين من لم يجز النكاح بينهما (قوله اوترافعا) ضميره للمحرمين خاصة لما قبله كما هو الظاهر (قوله او كتابا) اي ان كان احدهما كتابيا (قوله انظرله) اي كون الولد كتابيا انفع له فيه اشارة الى عدم جواز اطلاق الخبر ولو اضافيا على مطلق اهل الكفر ولو كان شره اهون كاهل الكتاب بالنسبة الى غيره والتصراتي بالنسبة الى اليهودي ولهذا قرر في محله من قال النصراني خير من اليهودي كقوله واما ما يفهم من عبارة المصنف فليس بقصدي بل ضمني وتبعي فلهذا عبر في بيان هذه المسئلة ولوم من مقررات عبارته بلفظ الانظر كما تبه عليه آنفا وما ذكر عرفت وجه قوله والمجوسى شر من الكتابي دون ان يقول والكتابي خير من المجوسى مع ان عنوان المسئلة الاولى ملايم اياه (قوله اذله دين سماوى) اي دين مأخوذ من الكتب السماوية بحسب دعواهم وان لم يطابق دعواهم لما في نفس الامر نسخته ان قيل ان لم يكن دعواهم مطابقا لما في نفس الامر فوجه الفرق والتفاوت بينهم وبين من لم يكن كذلك نقول حقيقة في زمان ما بالنسبة الى ما لم يكن كذلك مدار للفرق والتفاوت (قوله وهذا حسن) اجيب ان صاحب الكثر يقول بعيد وجدا ولو اسلم زوج الكتابية بقي نكاحها لكن هذا لا يدفع الاعتراض بالاحسن اذ السائل يعترف وجود اصل الحسن في عبارته لكن يدعى اختصاص زيادته في عبارته فاذا كره في الجواب اتمايدل على وجود اصله لا على زيادته (قوله لما ذكرنا) من جوازها للمسلم ابتداء (قوله لان الطلاق من طرف الرجال لامن النساء) ولم ينب القاضى مناقبها وما في الزيلعي من ان الطلاق في هذه المسئلة يقع من الصغير والمجنون غير مسلم اذ الطلاق من القاضى عليهما لانهما كذا في الدر (قوله فوترت المبدل) اي البضع (قوله فاشبه الردة والمطاوعة) اي ردة المرأة ومطاوعة المرأة ابن زوجها (قوله حتى تحيض ثلثا) فان كانت مما لا تحيض فثلثة اشهر وان حاملا فبوضع حملها (قوله فاقنا شرطها) اي الفرقة مقام السبب وهو الالباء (قوله كما في حفر البثر) حيث اضيف الحكم وهو ضمان الساقط فيه على الخافر مع ان الساقط فيه سقط باختياره كما يأتي في الديات (قوله وانما قلنا او امرأة الكتابي) هذا مستدرك بما ذكر من نكتة تغيير عبارة الكثر من قوله واما اذا كانتا كتابيتين على ما قيل (قوله اسلم زوج الكتابية) اورد عليه ان قوله او امرأة الكتابي يفيد ما افاده فمستدرك يمكن ان هذا من قبيل التصريح بما علم مفهومه وان مفهومه في الروايات وان كان متفقا لكن لا يخلو عن شبهة كما في الاصول (قوله سبب الفرقة) اذ اهل الحرب كالموتى ولم يشرع النكاح بين حي وميت (قوله ولو سببا معا لم تقع) لانه سبب ملك الرقبة وهو لا ينسب في النكاح ابتداء فكذا بقاء ولهذا لو كانت المسبية منكوبة مسلم او ذمى لا يبطل النكاح كذا نقل عن الغاية (قوله فلا جناح عليكم) اورد ان التلاوة ولا جناح بالواو وبدل الفاء (قوله فسخ عاجل) فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص به عدد الطلاق بلاقرفق بين مدخول بها وغيرها وهذا في الرجل ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه واما في المرأة فهو ظاهر الرواية لكنها تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها بمهر يسير واودينارا رضيت او ابت هذا هو الصحيح قال الوائى وعليه الفتوى وافتي بعض مشايخ بلخ وسمرقند بعدم الفرقة كما في الدر (قوله والالباء نظيره) اورد جمهور المحشين عليه انه مستدرك بما قدمه من قوله ولا مهره الا للموطوءة لا يخفى ان المقدم

مجل وهذا مفصل كما يدل عليه ما ذكرنا شرحا ويمكن ان يقال ان هذا مورد على وجه التظير  
والبيان لما قبله لا لبيان اصل مسئلة فلا استدراك وهذا اولى بما يقال ان هذا من قبيل التصريح  
بما علم ضمنا (قوله ارتدا او اسلامعا) المعية اما حقيقة كما هو بكلمة واحدة او حكمية كما يعلم سبهما  
كما نقل عن المحيط ﴿ باب القسم ﴾ (قوله بفتح القاف مصدر) حاصله انه  
حيث بمعنى القسم وبالكسر النصيب (قوله يجب العدل فيه) فان قيل كيف يصح هذا وقد  
قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها  
كالمعلقة قلنا المنفى حقيقة المطلقة التي من افرادها الامور الاضطرارية الغير الاختيارية  
كالحبية والداعي والسوق كما اشار اليه الشارح والمثبت هو الشيء المخصص والامر المعين  
المنار بما ذكر وقد استفيد من قوله تعالى فان خقتم ان لاتعدلوا فواحدة او ماسلكت ايمانكم ان  
العدل ينهن لبس بواجب بل محمول على الندب (قوله لا في الجامعة) قال بعض اهل العلم انه  
تركه لعدم الداعية عذر وان تركه مع الداعي اليه لكن داعيه الى الضرورة اقوى فهو بما يدخل  
تحت قدرته فان ادى الواجب منه عليه لم يبق لها حق وام تلمزه النسوية واعلم ان ترك جاعها  
مطلقا لا يحل له بل يجب احيانا وديانة وان لم يجب قضاء والزما غير الوطئة الاولى ولم يقدرها  
فيه مدة ويجب ان لا يبلغ فيه مدة الايلاء الابرضاء وطيب نفسها به والمستحب ان يستوى  
بينهن في جميع الاستمتاع من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد كذا في النكح  
(قوله ولا يجوز ترجيح) اورد عاينه انه مبنى على اختيار حال الزوج وهو لبس المفتي به الا ان  
يحمل على تساوى حال النساء في الغنى والفقر اقول ويؤيده ما في باب النفقة فيكون المراد من  
قوله هذا لا يجوز الترجيح من حيث الذوات الا ان يعرض عارض شرعى كالغنى في بعض  
والفقر في الاخرى (قوله والبكر والجديدة) وكذا الحائض وذات النفاس والمجنونة التي لا يخاف  
منها والرتق والقرن لان وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون الجامعة (قوله ضعف  
الامة) اى الملوكة للغير والمنكوحة له (قوله اظهارا لشرف الحرية ولهذا نصف حال الرق  
(قوله تركت قسمها بالكسر) اى نويتها فنادته انها لو جعلت لزوجها مالا او حطته  
من مهرها ليريد في ضمها اوزاد الزوج في مهرها لتجعل نويتها لغيرها فهو باطل  
﴿ كتاب الرضاع ﴾ بفتح الراء هو الاصل وبكسرهما لغة فيه (قوله مطلقا)  
من الآدمى او من غيره وفي مدة الرضاع اولا (قوله مص الرضيع) حقيقة او حكما فيشتمل  
الصب والسعوط وما جعلت لبنها في قارورة لكن لا يشمل ما اذا وصل بالاقطار في الاذن  
والاحليل والجائفة والامة والحاصل ان المقصود وصول اللبن من ثدى المرأة الى جوف الصغیر  
من فم او انفه ولو قليلا او مختلطاً غابا فاذا لم يعلم الوصول ولا شك فلا يثبت الحرمة كما اذا  
ادخلت امرأة حلمتها في فم رضيع ولا تدري وصول اللبن اولا (قوله وعندهما) والقوى على  
هذا كما نقل عن المواهب وانقه ستانى ونقل عن فتح القدير انه هو الاصح وفي النكح وبه اخذ  
الطحاوى ولهذا قال في التنوير وحولان عندهما هو الاصح فالاولى ان يكتبن بقولهما او يشار  
اليه كما في التنوير وما يقال من ان النظر الى الدليل وضيفة المجتهد فقط فان المقلد انما ينظر الى  
قول المجتهد وان الاصل عند مخالفتها له العمل بقوله او التخير فيهما فالاصح فيه العبرة  
لقوة دليلهما كما نقل عن الحاوى القدسى وفهم عن قاضى خان (قوله لان اباحتها ضرورية)  
فيحرم بلا ضرورة وجواز التداوى به عند البعض محمول على الضرورة ولهذا شرط الجواز

يعلم نفعه كما في التداوي بسائر المحرمات كشرب الخمر للعطشان واكل الميتة في الخمصة وهو  
 المفتي به كما نقل عن الحاوي لكن التداوي بالمحرم لبس يجائز في ظاهر المذهب (قوله و ابوة  
 زوج مرضعة) وكذا مولى المرضعة (قوله ان انتقاء هذا القيد) اي لبنتها منه (قوله فيحرم به  
 ما يحرم من النسب) حتى لو زنى بامرأة حرم عليه رضاها لكن في القهستاني انه يجوز فلعله  
 فيه روايتان كذا في الدر (قوله واخت ابنه) قيل عليه هذا الحصر ممنوع لانه اذا ثبت النسب  
 من اثنين كما في دعوة الشريكين ولد الامة المشتركة وكان لكل منهما ان يتزوج بنت الآخر  
 كذا في تبين الكنز واجاب عنه في بعض الحواشي بان المراد باخت الابن هي اخت الابن الذي  
 اختص بأب واحد غير مشترك بين اثنين كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا يتوجه  
 المنع على حصر الناظر الى افراد الكاملة المشهورة بالفرد الناقص النادر انتهى كذا في المنح  
 (قوله ويحل اخت اخيه مطلقا) اي رضاعا ونسبا كما اشير اليه قوله كما يجوز ان يتزوج الخ شرط  
 (قوله باخت اخيه من الرضاع) يصح تعلقه بكل من المضاف والمضاف اليه فالاول ان يكون له  
 اخ من التسب ولهذا الاخ اخت رضاعية والثاني ان يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبية  
 والثالث ظاهر وكذا قوله باخت اخيه من النسب فالاول ان يشير اليه لعله اكتفى بما تقدم من الصور  
 الثالث اما جملا على الانفهام بالمقايسة او بالدلالة (قوله لانهما اخوان من الرضاع) فان كان  
 اللب من زوجين فهما اخوان لأم واختان وان كان لرجل واحد فـ اخوان لاب وام او اختان  
 لهما (قوله او في ازمة مختلفة) وقوله وسواء ارضعتهما من ثدي واحد الى آخره هو الموافق  
 على الاصل المشهور في المنح في بيان هذا الكلام اي بين من اجتماع على الارتضاع من ثدي  
 واحد في وقت واحد ليس بصحيح الا ان يؤول بما ذكره (قوله بخلاف الشاة) هذا القيد هنا من  
 خواص هذا الكتاب ولهذا اورد عليه بان ذكره بين هاتين المسئلتين غير مناسب واجيب ان  
 ذكره لدفع توهم الجزئية بين الرضيعتين المجتمعين على ثدي شاة حتى يروى ان الامام البخاري  
 توقف في هذه المسئلة (قوله ولا رضعة و ولد مرضعتها) سواء ارضعت ولدها اولاد وان  
 كانت داخلية تحت الادنى اورد عليه ان الرضعة بمعنى الاخت من الرضاع ولا حاصل لان  
 يقال ولا حل بين اخت من الرضاع و ولد مرضعتها فالصواب ما في الكنز والواني من لفظ  
 مرضعة بدل رضعة اقوال ان اريد من المرضعة صيغة الفاعل يكون المعنى لاحل بين الام  
 والولد فلا يخفى انه لا حاصل له اصلا وان اريد صيغة اسم المفعول كما اعتبره عامة شراح الكنز  
 فيكون بمعنى الرضعة ولا يخفى ما في الاولوية من تعبير هذا المعنى بهذا اللفظ و اورد ايضا  
 لم نجد المرضعة في كتب اللغة والظاهر تأنيده على ان يكون هذا الفعيل بمعنى الفاعل وفي ترجمة  
 الصحاح المرضع يضم الميم وكسر الصاد امرأة لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع قلت  
 مرضعة و فرقهما بقصد الحدوث والتجدد (قوله اي يوجب التحريم ان كانت بنت تسع سنين)  
 فصاعدا كما في التنوير قلا في المنح عن الجوهرة والمرأة الميتة بتسديد الياء وتخفيفها وقيل التزام اشارة  
 التثديد في ميتة الاناسي والتخفيف في غير الاناسي فرقا بينهما نقل عن المصباح المنير وفي اطلاقه  
 الى عدم الفرق بين ان يحلب قبل موتها فبشره بعد موتها او يحلب بعد موتها (قوله وتمسه النار)  
 فلو طبخ بها التحريم لا يتعلق بها التحريم مطلقا اتفاقا غاليا ومغلوبا (قوله ميتا) اي واضحا بحيث  
 لو طرح الطعام لبقي اللبن (قوله وقيل لا يثبت بكل حال) هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حسا  
 حسوا اي شر به شيئا فشيئا ثبت الحرمة في قولهم جميعا كذا في قاضيخان (قوله اذا احتقن

(الصبي) قال في المغرب وقولهم احتقن الصبي بلبن امه بعيد واحتقن بالضم غير جائز وانما صوابه حقن او عولج بالحقنة واهذا قال في النهاية صوابه حقن واحتقن مبني للمفعول غير جائز وما ذكر في تاج المصادر الاحتقان حقنه كردن من جعله متعديا مصححا جعله مبني للمفعول كما في اكثر استعمال الفقهاء كما نقل عن العناية فقد رده الكمال ذكر في الحاشية الشربلالية (قوله ارضعت ضرعتها حرمتا) لكن يزوج الصغيرة ان لم تدخل الكبيرة لانها بنت امرأة الغير المدخولة بخلاف الكبيرة لانها ام امرأته ولا يشترط فيهما الدخول بالبنث كما مر ثم ان حرمة الكبيرة مؤيدة والصغيرة ان كان اللبن من الرجل فكذلك والا فيتزوج ثانيا (قوله ان تعدت الفساد) لان المسبب لا يضمن الا بالتعدي وتعبد الفساد له شروط الاول ان تكون عاقلا فلا رجوع على المجنونة الثاني ان تعلم بالنكاح الثالث ان تعلم ان الارضاع مقصد للنكاح الرابع ان يكون من غير حاجة فان كانت شبعانة فارضعتها على ظن انها جابغة ثم ظهر شبعانها لا يكون متعمدة الخامسة ان يكون مستيقظة فلو ارضعت منها وهي نائمة لا تكون متعمدة والقول قولها مع عيبتها ثم ان هذا الجهل من قبيل الجهل لدفع الفساد والجهل في هذا معتبر عندنا كالجهل في موضع الخفاء كما في متفرقات البحر فيدفع ما يورد ان الجهل يحكم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام فكيف يعتبر ههنا على ان اعتبار الجهل في بعض الاحكام غير مختص بواحد ولاعزيز جدا كما في اوائل الفن الثالث من الاشباه والقضية المذكورة ليست بكلية ويندفع ايضا ما يورد ان هذا فعل يلزم منه اتلاف مال الغير فيجب الضمان سواء قصد الاتلاف او لم يقصد وسواء علم او لم يعلم كمن امر عبد الغير بالصعود الى شجرة اعلا بلزوم التعدي منه لان المنسبب لضمان عليه الا بالتعمد وهذه الصورة لم يوجد فيها التعمد لاتقاء شرطه فاتقاء الضمان على ان لزوم الضمان في صورة الصعود للغصب لاستعمال مال الغير بلا اذنه (قوله هذه رضية) يعني بيني وبينها علاقة رضاع من اى جهة كانت على طريق عموم المجاز مثلا كما يؤيده قوله ان ينسب وبين فلانة رضاع فالقصر على الاخت الرضاعي لبس بمناسب فلا يكون القول بدله هذه اختي رضاعا واضحا وادل على المقصود (قوله لانه اقرب ما يجري فيه الغلط) لانه اقرار على فعل الغير بخلاف الاقرار بالزنا يعني اذا قال هذه مزنيتي ثم رجع لا يصدق لانه اقرار على فعل نفسه اورد عليه انه اذا اقرت بانه ابنها من الرضاع ثم رجعت تصدق مع مقتضى ذلك التعليل ا لا تصدق اقول لا يخفى انه يمكن ان تكون هذه الصورة ايضا من قبيل الاقرار على فعل الغير ~~كما~~ ان تخبر المرأة انه رضع منك حال كونك نائمة او مجنونة او شرب لبنك مخلوبا كما مر (قوله ولو ثبت عليه ولا ينفع بخوده بعد ذلك) نقل عن القمحي فيكون تصديق الرجوع فيما سبق قبل ان يصدر من البات عليه (قوله ويثبت مما ثبت به المال) وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر انه كافي الشهادة على طلاقها وتماه في شرح المنظومة على ما في المنح (قوله كالبينة) لكن وقع في البرازية صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يثبت ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم تخبره واحد فان اخبره واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان اخبر بعد النكاح فلاحوط ان يفارقها لان السك وقع في الاول وفي الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع اسهل من الرفع قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وافتى به بعض المفتين نقلا عن غيرها ايضا لكن لا يخفى انها مع مخالفتها لعامة الفقهاء سيما المتوفية قد اشير ضعفها وعدم التعويل عليها



(قوله رفع القيد) أي الحل والانحلال فالاولى والاولى ان يفسر به ابتداء كك ما في بعض شروح الفقهية وهو المطابق لكنب اللغة كالغرب والصباح قال في المغرب اطلقت الاسير اذا حلت اساره وحلت عنه (قوله ولكن استعمل في النكاح) الظاهر هذا الاستعمال للغة ايضا كما فهم من المغرب ودل عليه السباق (قوله ومنه قوله تعالى) هذا وان في الشريعة لكنه بيان لمعنى لغوي لانه واوسلم عموم الشرع هنا على القرآن يجوز اعتباره مجازا اي مجازا شرعيا وحقيقة لغوية (قوله اي في غير النكاح) استعمل في الافعال (قوله لا يحتاج الى النية) اذ حيث لا يكون صريحا وهو ليس بمحتاج اليه (قوله وبخفيفها يحتاج) اذ حيث لا يكون صريحا لان الافعال خلاف استعماله في النكاح قيد ثابت شرعا اورد عليه ان قوله بالنكاح مغن عنه قيد شرطا فان ما ثبت بالنكاح لا يكون الا شرعا لا يخفى ان هذا من قبيل غناء الثاني من الاول لا الاول من الثاني والضرر هو الثاني لا الاول نعم يرد عليه انه موهم للدور او الشرعية مأخوذة في الحدود وامره هين (قوله اقول لبس بمانع) وانا اقول ايضا لبس بجامع لعدم شموله الطلاق الرجعي لانه لبس بمزيل للنكاح كما صرح في المبسوط وغيره كما قيل ويمكن الجواب عن كل منهما اما عن الثاني فبان يراد عن الرفع ما يعم الحال والمأل فالطلاق الرجعي رفع مالا وان لم يكن حاكما كما فهم عن التنوير واما عن الاول فبان يعتبر قيد زائد في التعريف هو لفظ باغظ مخصوص بعد قوله بالنكاح كما في الدر واللفظ مخصوص ما شتمل على مادة طلاق صريحا او كناية كالتنقل عن الكتمان تحريرا عن مراد الكثرة ولهذا اورد على المصنف ان الاولى ان يبدل قوله زائد الخ بقوله لفظا مخصوصا (قوله اعلم ان الطلاق) واعلم ايضا ان ايقاعه مباح وقيل الاصح حظره الحاجة واهله زوج عاقل باغ متيقظ ومحل المنكوحه والفاظ صريح وكناية واقسامه هو ما ذكره الشارح احسن وحسن وبدعي (قوله لا وطئ فيه وتركها حتى تمضي عدتها) لكن وقت ايقاع الطلاق قبل الاولى آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة وقيل عند اول الطهر كيلا يتلى بالايقاع عقيب الوقاع قيل هو الاظهر وقيل الاول اقل ضررا فهو اولي (قوله وطلاق موطأة بتفريق الثلث) اي تطليقها رجعية في اوائل ثلث اطهار على الاظهر وقيل في آخرها (قوله حسن وسني) اعترض عليه لوجه تخصيص طلاق السنة بهذا لان احسنه سني ايضا واجيب انه لما كان من المعلوم انه سني اجبا على الحاجة بيان سنيته وصرح بكون الحسن سنيا لدفع قول مالك انه لبس بسني وانما خص الاول باسم الاحسن لما روى عن ابراهيم النخعي ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يستحسنون ان لا يزيدوا على واحدة في الطلاق تمضي عدتها وان هذا افضل عندهم كذا في المنح (قوله وبه يظهر وجه تسميته سنيا) هذا سنة اتباعا لسنة عبادة فالعنى انه يستوجب فاعله عتبا اذا صدر الحاجة لان الطلاق لبس عبادة في نفسه ليثبت له ثواب وان يغير حاجته فلا يصح فالاصح حظره كما قدمنا وبالجملة الواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله تعالى عليه وسلم كما نقل عن المضمرات (قوله وهو مفقود) الاولى استثناء المراهقة (قوله في حيض موطوءة) على الاضافة (قوله وجوب الرجعية) اي في الحيض والافتقرت المعصية فالاولى ان يزيد قوله فيه بعد قوله وجوب الرجعية كما في التنوير (قوله وانوى ان يقع عند كل طهر طلقا) اورد عليه ان النسخ على ان من الشرح ولا يظهر وجهه وانت تعلم انه يعلم بما في المتن بطريق الدلالة فالوجه ظاهر ولذا لم يقل هذا في أكثر المتون (قوله عملا بحقيقة الامر) وهو قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه مرابنك فان قيل مرابنك امر بالامر على الغير وذا لا يدل على الوجوب قلنا فعل النائب كفعل المتوب اى امر عمر رضى الله عنه كامر النبي عليه السلام فثبت الوجوب ويمكن ان يقال فليراجعها امر لابن عمر رضى الله تعالى عنه فيجب عليه المراجعة انتهى والحق ان الغاء في فليراجعها فاء تفصيل لانه تفسير لقوله والمعنى مرابنك وقوله على لسانى ليراجعها فالامر ان لبسا بمتغاييرين حقيقة فليأمل كذا قيل (قوله لانه مطلق) هذا عند عدم النية والكامل هو السنى وقوعا وايقاعا (قوله لعدم العدة) اذ العدة مختصة للدخول بها فبعد العدة تكون اجنبية قطعا فلا يقع عليها شئ فا نقل عن المعراج من وقوع الثلث للحال فسهو ظاهر كما نقل عن البحر ايضا (قوله لانه محتمل كلامه) لان اللام كما جاز ان يكون للتعليل اى لاجل السنة التى اوجبت وقوع الثلث واذا صحت نيته للحال فبالاولى ان تصح عند رأس كل شهر لانه اما ان يكون زمان حيضها او طهرها فعلى الثانى هو سنى وقوعا وايقاعا وعلى الاول سنى وقوعا فنية الثلث مع العلم بان رأس الشهر قد تكون حائضا فيه نية الا عم من السنى وقوعا وايقاعا معا واحدهما كذا فى النهر (قوله اذ وقوع الثلث جلة عرف بالسنة) فلبس المراد به وقوع الجملة اى الثلث دفعة لانه لبس ما هو المعروف بالسنة بل ان نوى ذلك لم يصح لانه مع نية الجملة لا يكون اللام للوقت مفيدة وما وقع الثلث الا عن ضرورة تعميمها كما فى النهر (قوله فلم يتناول مطلق كلامه) ومعنى اطلاقه هنا لاحتماله السنة وقوعا وايقاعا ووقوعا فقط فيندفع ما يتوهم من انه لا معنى فى كون هذا الكلام مطلق بعد هذا النية وبما قررنا عرفت ان هذا بيان للمسئلة الاولى فقط واما الثانية فتفهم منها بالاولى (قوله ويقع طلاق كل زوج نقض بزواج المبانة) اذ لا يقع طلاقه باينا عليها فى العدة واجيب انه لبس بزواج من كل وجه اذ امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل (قوله عاقل) الاولى ان يخرج به التائم كالجنون والا فاما لا يتم تفريع التائم الا ترى واما يلزم ان يزيد قوله ومستيقظ هنا (قوله اوساهيا) الظاهر انه اما عام للمخطى او عينه (قوله لا يحتاج الى النية) لكنه فى القضاء كما فى المصح لافى الديانة وفى الدر والنهر وما نقل عن الغير من وقوعه ديانة وقضاء فقال فى الفتح لا يعول عليه (قوله والمبرسم) فان قيل هذا منافى للحديث السابق آنفا نقول يمكن ان يفهم هذا مع معطوفاته من ذلك الحديث قيا سالا لاشتراك فى العلة كما يدل عليه قوله شرحا وانما لم يقع طلاقهم لعدم التميز او العقل (قوله فى العدة) اى فى العدة من بطلان النكاح لاجل الملكية (قوله واوقعه محمد) لوجود محل الطلاق فى الجملة (قوله لان ازالة الملك اقوى من القيد) اى من ازالة القيد بقريئة عديهما كما فى قوله تعالى واسئل القرية فلا يرد ما يتوهم من ان الصواب اقوى من ازالة القيد ثم ان المراد من ازالة الملك هى الاعتراف ومن ازالة القيد هى الطلاق لعل ان وجه قوة الاول وضعف الثانى عدم امكان العود فى الاول بخلافه فى الثانى وان ملك الملك يعنى الاعتراف قد يملك البضع والمتعة ومن يملك القيد اى الطلاق لا يملك الملك (قوله ولبست الاولى لازمة للثانية) اى لا يكون ازالة الملك لازمة لازمة لازمة القيد فالاولى فلبست بالغاء بدل الواو كما فهم عن مرآته فقد علم وجه عدم اللزوم بما ذكر آنفا وظهر ضعف ما يقال وفى جهة فان من ازالة قيد العبد المقيد مثلا لا يلزم عتقه وبازالة الملك عنه يلزم ازالة القيد لعدم الاستيلاء عليه (قوله فلا يصح استعارة الثانية للاولى) اى استعارة ازالة القيد لازمة لملك لان المستعار له يجب ان يكون اضعف فى وجه الشبه وههنا

لبس كذلك اعترض عليه بان الاستعارة قد تكون مبنية على التشابه كاستعارة الصبح لغرة العرس وبالعكس ويحصل المبالغة باطلاق اسم احد المتشابهين على الاخر وجعله اياه وكون المشبه به اقوى في وجه الشبه انما يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما فهم في علم البيان واجاب عنه الشارح بان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد وتماه في بحث المجاز من المرأة \* باب ايقاع الطلاق \* (قوله لم يستعمل الا فيه) اي لغة او عرفا فلا يحتاج الى النية (قوله وطلاق) اورد عليه بانه لا فرق بين المصدر المعروف والمنكر في المشهور فبقعه به الثلث ايضا عند النية لانه محتمل كلامه باعتبار الجنس اقول قد وقع مثله في الزيلعي وايضا في النهر واما المنكر فتقع به واحدة لا اصل له في المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الجصاص في فهم ان ما اختاره له اصل في الجملة وان لم يكن مشهورا (قوله ويقع به واحدة) اورد عليه ان نحو انت طالق ثلثا داخل في تعريف الصريح كما سيجي في آخر الباب مع انه لم يقع به واحد ولا يخفى عليك ان هذا انما يرد ان جعل قوله ويقع به واحد من تنمة التعريف والظاهر لرس كذلك بل هو كما بعده من جملة احكامه كما يشهد به السوق والذوق وهذا اول ما يجب ان دخول الثلث في تعريف الصريح لانه لا سوق الكلام معين للمراد فان قوله يقع به واحد رجعي اولا وقوله او نوى ثانيا وثالثا يدل على ان المراد بالصريح ههنا الصريح الذي لم يشارك العدد (قوله لا الطلاق هو تطليق) فان قيل ان استعمال الطلاق في النكاح انما هو بمعنى التطليق كما مر فيلزم منه عدم صحة النفي سيما بالنية عند اقتضائه بالنية قلنا فرق بين الطلاق الذي هو مدلول الطالق وبين ما لم يكن كذلك لعل لدفع هذا عقه بتوضيح صاحب التوضيح (قوله يقتزن به) اي بالطلاق كما في قوله انت طالق ثلثا فيكون جوابا لسؤال مقدّر (قوله لانه غير متعدد) وما يحتمل التعدد اعني التطليق غير ما ذكره ولزومه انما هو بطريق الضرورة والاقتصاد كما اشار اليه بقوله وانما لتعدد ان الذي هو بمنزلة العمد في التوضيح فلا يتوجه عليه ان الطلاق اذا كان اثر التطليق فيجوز تعدده ايضا ولا يحتاج الى دفعه بالفرق بين ما كان التطليق صريحا واقتضاء فالتعدد هو الاول والثاني ثابت بالضرورة وهي يتقدّر بقدرها وبانه يجوز قبول تعدد احدهما دون الآخر كالاتفاق والعق في قبول التجزي وعدمه عند الامام (قوله لا يستقيم) لان الكلام خبر لقوله قول صاحب الهداية كما ان لا يستقيم الثاني خبر لان في قوله ان قول الزيلعي حاصله ان بما بين صاحبي التوضيح والتلويح مراد صاحب الهداية ظهر عدم استقامة اعتراض الزيلعي على الهداية بانه غير مستقيم (قوله واما البواقي فلانها) لا يخفى ان هذا الدليل جار قوله انت طالق وان لم يجز دليلا السابق في البواقي فالاول والاخصر ان يكتب للجمع به (قوله كنية التخصيص) الظاهر انه منال للثبت لا للنفي (قوله اي سواء كان نوى) فيه اشارة الى انه لو نوى شيئا آخر كالطلاق عن وثاق لا يلزم وقوعه مطلقا اذ حيث لا يصدق ديانة وقد لا يصدق كالطلاق عن العمل الا في رواية كما في النهر (قوله لانه ظاهر المراد هذا دليل لقوله اولم ينو شيئا كما ان قوله ونية الا بانه دليل لقوله او اكثر فالمدعى لكونه مر كما يحتاج في اثبات كل من اجزائه الى دلائل فالراجح ان يجعل قوله ونية الابانة دليلا معطوفا على قوله لانه ظاهر المراد لاجزائه دلائل بان يجعل الواو حالية كما لا يخفى (قوله اذا اسلم) اذنيته على قطع الصلوة بالسلام والسلام لغو لانه نية لتغيير المشروع كما مر في سجود السهو فتمام النظر موقوف على قوله وعليه سهو فالقول انه لا حاجة في النظر الى قوله وعليه سهو

لا يخفى كاقبل والقول ان مراده ان لغوية السلام بهذه الارادة ابست بمختصة بهذه الصورة  
بعيد لا يخفى (قوله الوثاق) بالفتح هو الافصح وبالكسر بمعنى القيد (قوله والمرأة كالقاضي)  
لا في جميع ما ذكر هنا فان واحد عدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شان القاضي  
التفريق و شان المرأة عدم التمكن احتياطا كذا قيل لكن لا بد من بيان اذ قد يعتبر الواحد  
عند القاضي ايضا في كتاب الشهادات من عامة الفقهية وغيره ايضا (قوله لا يحل لها ان  
تمكنه) فان خرجت العدة ولم يوجد الرجعية فتدفعه عن نفسها اما بغير القتل وهو المختار  
للفتوى او بالقتل بالدواء كافي البحر (قوله صدق مطلقا) والتصديق انما يكون فيما لا يكون  
ظاهرا والصريح ظاهرا فقبل انه للمشاكلة قبله اورد عليه ان الظاهر من حاله انه لا ندم  
بايقاع الطلاق اذ لا تداركه بهذا القيد للخلاص فيكون خلاف الظاهر وان المشاكلة  
لم يعهد في عبارات الفقهاء وانت تعلم ان اول الكلام موقوف على آخره ولا يعتبر حكم الصدر  
بدون تمامه كافي الاصول وعدم التعهد لبس بمعلوم ولو سلم والتعهد لبس بلازم فيما له وجود  
تعهد في العربية ثم هذا عند الاكتفاء به فان قيد بنحو انت طالق ثلثا من هذا القيد وقع  
في القضاء كما نقل عن المحيط (قوله وفي نية العمل) اي الطلاق عن العمل اي الخالي عنه  
لا يصدق الا في رواية كما تقدم عن النهر (قوله وان نوى تمام العدد) اورد ان تاء تطليقة  
في طالق تطليقة للوحدة فلا يحتمل العدد فلا يصح نية الثلث وقد ذكر ان تنصيب الواحدية نافي  
نية الثلث وذكر الكمال ان المصدر المحدود بالهاء لا يتجاوز الواحدية لعل لهذا لم يذكر (قوله  
في اكثر الفقهية) هذه المسئلة في هذا المقام ويمكن ان يقال يجوز ان لا يكون هذه التاء للوحدة وما نقل  
عن الكمال يجوز ان يكون مبنيا على الظاهر لاننى الاحتمال رأسا (قوله والثنتان في الامة)  
فلا يصح نيتها في الحرية ولو سبق لها طلاق وما في الجوهره صحة نيتها فيما سبق تطليقها  
سهو كافي البحر كذا قيل اورد عليه انه ان نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلث واذا لم يبق  
في ملكه الاثنتان وقعتا لا يخفى انه من قبيل النزاع اللفظي كما يظهر عند التأمل (قوله صح  
في الكل) وقصر الطحاوي نيته الثلث على المعرف واما المنكر فتقع به واحدة لا اصل له  
في الرواية المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الخصاف كذا في النهر (قوله ياوجه العرب)  
اي احسنهم كذا قيل (قوله لقوله عليه السلام) نقل عن بعض المحدثين الطعن عليه بوضعه  
لكن في النهر انه غريب جدا فحله اصل في الجملة فله صلاحية للثالث ولو في الجملة (قوله لكنه  
لا يتجزى) دفع كما يرد من انه اذا كان كالبيع فما يلزم تجزى الطلاق بحسب ما اضيف اليه  
من النصف او الثلث كالبيع او يلزم عدم تجزى البيع كالطلاق فاجاب بالفرق ويوجه بقوله الخ  
(قوله اذا لا يعتبر بها عن الكل) يرد عليه ان السماع في انواع علاقات المجاز كاف لا يحتاج  
الى سماع الاستخاص في الاصح كافي الاصول ولا شك ان ذكر الجزء وارادة الكل مساوي في الكل  
فاوجه الجواز في البعض وعدمه في الاخر والقول بان ذكر الجزء وارادة الكل لبس جاريا في الجميع  
بل ذكر التسع من الجزء لا يكون ذكر الاصل بخلاف العكس كافي النهر لا بد له من بيان فلعله  
الاوجه ان الكلام لبس في اصل الجواز بل في كونه من باب الصريح فلم هذا يحتاج الى العرف  
واستمراره كما يشير اليه (قوله اجيب بانه لم يعرف) واجيب ايضا بكون الاسناد مجازيا وبجواز  
المجاز الحذف فيها مثله المراد بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت اي صاحبها لكن يرد  
عليه ان هذا جار في مثل قوله تعالى فحرقه رقبة وايضا تأنيث الفعل بأياه الا ان يقال شوع

اطلاق الرقبة على الذات وعدمه في غير الآية كاف في الفرق وتأنيث الفعل يجوز باعتبار  
 اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه وقد وجد شرطه كافي مغني اليبس ويرد ايضا  
 ان اللازم هو الشبوع والتفارق حتى يكون صريحا واقعا بلا هيبة لا اصل الجواز والصحة  
 وان صح بالنية لكنه ليس مما نحن فيه كما نبه آنفا فتنبه لعل لهذا لم يمتنع الى هذا الجواب (قوله  
 نصف التغطية) الاوفق للمتن نصف طلقة (قوله فان الغاية الاولى) اي المبدأ وهو الواحدة  
 تدخل تحت المغيا اي تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية اي لا تدخل الغاية الثانية اعني الثنتين  
 تحت حكم وقوع الواحدة في الاولى جاء من دخول الغاية الاولى يعني المبدأ ووقوع الثنتان  
 في الثانية جاء من الغاية الاولى ايضا ومن الواسطة بينهما وبين الثالث وهي الواحدة ايضا  
 وهما اثنتان (قوله حتى يقع في الاولى) ثنتان لان الغاية الاولى التي هي المبدأ هي الواحدة  
 داخلة في الثانية التي هي اثنتين ولم يختل كونها مزادا عليها ومضمومة بهما وقد قرر في محله  
 بان الواجب في له على من درهم الى عشرة عشرة فلا يرد السؤال بانه ينبغي ان يقع ثلثا  
 عندهما في هذه فان الواحدة مع الثنتين ثلث ولا يحتاج الى الجواب بان الواحدة التي هي الاولى  
 ويحتمل ان يكون غيرها فلا يقعان بالشك على ان الجواب في ذاته ليس بصحيح كما عرفت (قوله  
 حتى لا يقع في الاولى شيء) لانه لم يوجد شيء آخر سوى الغائتين (قوله وفي الثانية يقع واحدة)  
 لتحقيق الواسطة بين الغائتين هي الواحدة (قوله واذا اجتمع بين ثلثة انصاف) اورد عليه انه  
 ينبغي ان يقع ثنتان لان التغطيتين اذا انصفتا كانت اربعة انصاف فثلث منها طلقة  
 ونصف فتكمل تغطيتين وتفصيل الجواب مع تفصيل ايرادات اخر مع اجوبتها ايضا في النهر  
 (قوله ونوى الضرب) الظاهر ضرب الواحدة بالوحدة التي في ضمن ثنتين والامتداد للثنتين ظاهر  
 الا ان يراد في جزئين مندرجين فيه (قوله وان نوى مع ثنتين فثلث) دخل اولم يدخل كما نقل  
 عن التبيين (قوله لانه محتمل اللفظ) اذ يحتمل لفظ في بمعنى مع كما في قوله تعالى قاد خلى في عبادي  
 اي معهم (قوله وهي مدخول بها) فان لم يكن مدخول بها يقع ثنتان في الاول وثلث في الثاني  
 (قوله لانه اذا وقع) يعني متى وقع في جميع الدنيا وفي السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة  
 شدة وهو ليس بجسم فلا يحتمل الوصف بالقصر فيكون الوصف بحكمه وقصر حكمه يكون  
 رجعيًا والحاصل ان ذكر الى السام دل مطابقة على المكان الذي اقتضى الحقيقة هي القصر  
 ودل التزاما على الطول الذي يقتضى الشدة لكن الاول لكونه مطابقة مرجح على الثاني  
 لكونه التزاما كما تقرر في الاصول ولا شك ان الشدة اللازمة للطول في قوله انت طالق طويلة  
 خالية عن المعارض والمزاحم فلا يرد انه لو صرح بذكر الطول لا يقع رجعية عنده فا الفرق  
 ولا يحتاج الى الجواب اذا قال السام كنى عن الطول والكنية اقوى من الصريح بنيته على انه  
 اذا مس النظر اليه يوجد انه يقوى جانب الخصم وقد اورد على الجواب انه كلام خطابي  
 الذي لا يجري في الاستدلال الكثرة الاستعمال وان ادلة الفقه طنية (قوله لان الاضمار هو التعليق  
 خلاف الظاهر) وما هو خلاف الظاهر لا يصدق قضاء (قوله فلان في الظرف) حاصله  
 ان الاصل في لفظ في ان يدخل في المكان يفيد النتيجة كما في قوله وفي مكة وان دخل على الفعل  
 يفيد الشرط حقيقة او شبهها هو الاصح كما في هذه المسئلة كما في الاصول (قوله والشرط يكون  
 سابقا) هذا مخالف لما في المرأة من انه لا معاينة بين الظرف والمظروف لان من قضية الظرف  
 الاحتواء على المظروف بجوابه ولهذا يتقيد به فلا يكون بينهما مقارنة وهو يتنافى الشرطية

انتهى ( قوله فجاز الاستمارة هذا صريح انه حيثئذ لا يكون شرطا حقيقة بل كالشرط كما ربحه في المرات وما يفهم من دليله بناء على ما ذكره هنا هو كونه شرطا حقيقة يظهر بالرجوع الى بحث لفظ في منه ( قوله لوجود المعلق به ) لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد في الاول لان جميعه هو مسمى الغد فتعين الجزء الاول لعدم المزاحم وفي الثاني وصفها في جزء منه ( قوله لان المعلق لا يقبل التجيز ) اى المجموع كلام واحد ان تجيز افليس بتعليق وان تعليقا فليس بتجيز ( قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق ) اورد عليه انه اذا كان ظرفا لنفس الطلاق كيف يكون بيانا لوقت التعليق ورد انه وجب الحمل عليه صوتا لكلام العاقل عن الالغاء ( قوله بشهرين او اكثر ) اشارة الى انه لو كان اقل لم يكن في هذا الحكم لان لها ميراثا حيثئذ لعدم انقضاء العدة في الطلاق الرجعي الا ان يقيد بالثالث او بالباين ( قوله لان العدة قد تنقضي ) لعل هذا بناء على الاغلب والافقد لا تنقضي بشهرين اذ هي مختلفة باختلاف حالات النساء ( قوله وقدم حكمها ) اى متى وان قوله متى لم اطلقك وفي قوله ان لم اطلقك آتفا ( قوله قبل ان يفرغ عنه ) اى قبل ان يتلفظ بالقاف في قوله انت طالق فان هذا الزمان من عدم الطلاق ( قوله تطلق بالاخيرة ) وهي التطليقة المتجزة حتى لو قال انت طالق ثلثا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحدة كذا نقل عن فتح القدير ( قوله هو والمقصود به ) اى البر هو المقصود باليمين فالضمير الثانى راجع الى اليمين بتأويل الخلف اذ اليمين مؤنث سما عى كما نقل عن القاموس والمصباح المنير ( قوله وهو لابس ) فاذا تزعم في الحال لا يحنث ( قوله اعلم ان اليوم ) قيل عليه انه لا يخلو عن الركاة فان المهم في هذا المقام ان يقال اليوم اذا قرن بفعل ممتد يرا دبه النهار واذا قرن بفعل غير ممتد يرا دبه مطلق الوقت لان الفعل اذا كان ممتدا كالامر باليد كان الوقت معيارا ممتدا بحسبه وان كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان الوقت غير ممتد لينا سب الظرف المضروف انتهى لا يخفى ان التفاوت المعتد بينهما بترك قوله لان ظرف الزمان الى قوله فاذا كان الفعل ممتدا الخ ويجعل مضمون قوله فاذا كان الفعل ممتدا علة ابتداء لما تقدم بتغيير يسير وانت تعلم ان قوله لان ظرف الزمان محتاج اليه لاثبات مضمون قوله اذا كان الفعل ممتدا كما يشهد به التعبير بلفظ الغاء في اذا كان وانه لو جعل ما ذكره ابتداء كما فعله لتوهم عدم الفرق بين سورى ذكر لفظ في وحذفه والفرق لازم عند الامام ( قوله يرا دبه مطلق الوقت ) ومنه واتوا حقه يوم حصاده قبل هذه الارادة حقيقة والاصح مجاز والحقيقة هي الاولى ( قوله واذا كان غير ممتد الى آخره ) اورد عليه انه ممتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت نحو اركبوا يوم يأتهم العدو وبالعكس نحو انت طالق يوم تصوم واجيب ان ما مر انما هو عند الاطلاق والمخلو عن الموانع ولا تمنع مخالفته بمعاونة القرائن كذا في التلويح انتهى فيحتمل ان يكون قوله وتتمام الحقيقة في التلويح اشارة الى ذلك ( قوله شرط للتطبيق ) لان فيه معنى الشرط او الحكم الذى هو الطلاق على ثبوت معنى بعدها لمعدوم حال التكلم وهو على خطر الوجود وهو الاعتاق ( قوله ولا ينافيه لفظ مع ) اى لا ينافيه معنى الحقيقى للفظ مع الذى هو القرآن لانه يستعمل في معنى بعد لتعذر معناه الحقيقى لا يجابه معنى الشرط الذى يقتضى التقدم والتأخر كما في البحر لكن نقض بما لو قال لاجنبية انت طالق مع نكاحك لانه يجرى فيه الدليل السابق مع تخلف الحكم لانه لا يقع اذا تزوجها واجيب انه يملك التعليق بصريح الشرط ومعناه بعد النكاح وامام قبله فلا يملكه الا بالصريح كان الشرطية وايضا ان الطلاق مع النكاح متافيان



فلا يمكن الحقيقة بخلاف ما نحن فيه والكل منظور فيه اما الاول فان الدليل انما قام على ملكه  
 البين المضافة الى الملك فتعلق بما يوجب معناها كيف كان اللفظ والتقييد بلفظ خاص مع  
 تحقق المعنى تحكم واما الثاني فانه لا يمس بما نحن فيه على انه غير صحيح في نفسه اذ صحة الحقيقة  
 ليس هو المدعى ليرتب نفيها على الثاني كما في النهر موردا على البحر فعمل الحق في الجواب  
 ان يقال ان عدم وقوع الطلاق في مادة النقص لعدم اضافته الى نكاحه بل اضاف الى نكاح ما  
 ولهذا الواضف اليه بان قال انت طالق مع تزويجي اياك يصح التعليق فيقع فيه ايضا فاضح  
 الفرق بينهما فاندفع اشكاله ولا حاجة في بيانه الى ما يقال انه لما اضاف التزوج الى فاعله  
 واستوفى مقوله جعل التزوج مجازا عن الملك لانه سببه وجعل على بعد تصحيحه وفي نكاحك  
 لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح قتأمل واما الجواب  
 بالفرق بين كلام من يقدر التجيز والتعليق مطلقا وبين كلام لا يقدر الا التعليق بصريح  
 الشرط فقط اوفى الاول ضرورة الصيانة دون الثاني فزيف بعدم تعلق المقام على قضية  
 الصيانة وان دفع بانه فيما نحن فيه لكونها تحت نكاحها تعلق زيادة حقه فيصان الكلام  
 بخلاف مادة النقص انه لعدم تعلق حقه به لا يكون كلاما مصونا يحتاج الى التأويل وانت  
 تعلم مع انه يتقضى بما ذكر من صورة الاضافة اليه اعني انت طالق مع تزويجي اياك يرد عليه  
 ان اهدار كلام العاقل خلاف الاصل مطلقا فلا اختصاص بكلام دون كلام اذا اصل الصيانة  
 لازم في المادة المذكورة مع امكان الاصل ولو في الجملة ولو علق حقه وطلاقها يعني اذا اتفق  
 تعليق العتق من المولى والطلاق من الزوج معا على امرأة واحدة (قوله لان وقوع الطلاق  
 زمانيهما) متحدان ضرورة تعلقهما بشرط واحد فالعتق في ان ثبوت الطلاق ليس بثابت  
 حتى تكون هي حرة عند ورود الطلاقين (قوله لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية) يرد عليه ان  
 الطلاق ايضا رجوع الى الحالة الاصلية بناء على ان الاصل في النكاح الحظر وايبح للضرورة  
 على ما قالوا ولهذا يقال الاصل في الابضاع التحريم وايضا انه اذا تقابل في الحرحل وحرمة  
 غلبت الحرمة كما في الاشياء لعل لهذا قال في البحر والنهر من الاوجه وهو معتمدة انها لما تعلق  
 بشرط واحد وجب ان يطلق زمان نزول الحرية فيصادقها وهي حرة لاقترانها وجودا  
 فلا تحرم بهما حرمة غليظة وان امكن منع الملازمة اذ لا يلزم من وقوع الطلاق زمان نزول  
 الحرية مصادفة الطلاق اياها حال كونها حرة بل علته مصرح بما ذكرنا على ان الاصل  
 بقاء ما كان على ما كان وان الاصل ايضا جل المحتمل على المتيقن اذ تراحم العتق بالطلاق  
 يوجب الاحتمال فيحمل على التحقيق الذي وجد قبلها وهو الرقبة لعل لهذا قال في النهر  
 بعد ما ذكر دليلي الطرفين وبهذا اندفع ما في غاية البيان من ان قول محمد اقرب الى التحقيق  
 وهو الاصح عندي (قوله من ابغض المباحات) اجيب عن طرفيهما ان الطلاق عند الحاجة  
 لم يبق مبعوضا ورد بان الكلام في الطلاق من حيث هو يرد عليه ان من اقسام الطلاق السنة  
 والحسن ويمكن دفعه ان ذلك مقدمة مسلمة فقهية بل مستدلة في موقعها نعم يرد عليه ان  
 الشرعية الوقوع في العتق بذلك امر وهمي والوهم ليس بثابت بنفسه فكيف يثبت غيره  
 وكون الموهوم في بعض المواضع كالتحقق وثبوت بعض الاحكام بالشبهات مختص باب  
 المحرمات على ما في الهداية والمنع (قوله انا منك) فيه بلفظي منك وعليك لانه لو لم يزد هما لم تطلق  
 وان نوى لان البينونة متعددة (قوله فانه اذا بطل) حلة للاكتفاء بما ذكر فيندفع ان يقال

ان المناسب بالواو بدل الغاء لانه بمنزلة الكبرى لقوله ان احدهما اذا ملك الخ على ان المناسب هي كونه من المذكور وليس كذلك (قوله متعلق يقع المقدر) اورد بلزوم تعلق الجار بن على فعل واحد ودفع بان المحذور في ذلك عند كونهما بمعنى واحد وهذا الاول للاستعانة والثاني للمصاحبة الاولى ان يجعل الاول للسببية والثاني للاستعلاء يعني بمعنى على (قوله واذا عقد الاصبع) الظاهر انه على حسب العادة ايضا فالظاهر بل الاصوب ان يقال واذا اشير بالمضموم فالعادة ان يكون باطن الكف في جانب العاقد وان لم يكن هذا على حسب العادة فمع لزوم التحكم في حكمه فلا يصح الملازمة في فيعتبر ثم انه اذا لم يأت بلفظ هكذا بل قال انت طالق مشيراً باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لفقد التشبيه المتقدم وكذا لو قالت زوجها طلقني فاشار اليها بثلاث اصابع واراد ثلث تطبيقات لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير كذا في البحر تعلقا عن المحيط ونقل عن الظهيرية انه لو تنفس ونوى الطلاق لا يقع فيمكن ان يعلم منه بطريق الدلالة ان الغاء الاحجار الثلث على نية الطلاق كما اعتاده اكثر اهل العرف انه ليس بطلاق (قوله او كالف) فان قيل عند كون التشبيه باعداد الاصابع وقع الثلث بلا نية فينبغي ان يكون هنا كذلك قلنا الشهرة هنا كون التشبيه بالقوة يقال زيد كالف رجل اي بأسه وقوته بخلاف الاول (قوله لانه وضعه بما يحتمله) اورد عليه انه لو احتمل البيونة لصحت ارادتها بطالق وليس كذلك واجيب بان عمل النية في الملقوظ لا في غيره ولفظ باين لم يصرف ملفوظا به بالنية بخلاف طالق باين وفيه نظر منذ كور في فتح القدير كذا في البحر (قوله لما مر انها تمام الجنس) يعني ان البيونة متنوعة الى حقيقة وغلظة والغلظة تمامها فيصح بالنية فان قيل تمام الشيء كاله فعند الاطلاق يصرف اليه فبقي وقوع الثلث بلا نية والواحدة بنية ولا قل من تساويهما في الاحتياج الى النية وعدمه قلنا لعل ان الواحدة متعينة والثلث محتملة فعند عدم النية المحتمل محمول على المتيقن (قوله فيحمل عليها بالنية) لكن قال العتابي الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة او طويلة او عريضة لان النية انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة لا محتمل ونسبه الى السرخسي كذا في النهر لا ينبغي ان الثلاثة واحد اعتباري وان الوحدة كما يكون شخصية يكون نوعية بل جنسية تأمل (قوله لان فيها اشارة) وجه الاشارة انها صريحة في خلافه واما عبارتهما فيمكن ان يخص الى ما اراده الحسن بقرينة مذهبية وهذا اولي من ان يقال من ان محل الخلاف فيهما لا يمتاز لعمومهما عن محل الوفاق (قوله فلتبأ مل) لعل وجهه ان عبارتهما اعني ومن طلقها ثلثا قبل الوطئ وقعن دالة بطريق العبارة على صورتى الخلاف والوفاق وفيهما تنبيه على الاستواء وعدم الفرق وعبارته دالة على صورة الخلاف عبارة وعلى صورة الوفاق دالة بالمأل واحد بل النفع فيهما غالب واحتمال التخصيص بمثل هذه القرينة الخفية وهم ضعيف لا يخل الحكم المقصود كاحتمال التجوز عند مقطوعة معنى الحقيقي للفظ واجيب بان كلاهما مبني على المتعارف المتبادر اذا المتبادر من تلك العبارة قول انت طالق دون اوقعت وبانه محتمل ان يكون مقصودهما بيان الفرق بين ايقاع الثلث دفعة وبين التفريق ولا يكون الاشارة الى خلاف الحسن مقصودة لعدم الاهتمام واورد على الاول بانه تكلف لا طائل تحته ولم يؤت شيء في وجهه لكن الظاهر انه ليس بتكلف بالنظر على اكثر ما وقع في التقريرات الفقهية سيما المسائل المصدرة ههنا في السباق والموضوع في السباق (قوله انت طالق واحدة وواحدة) فيه اشارة الى

ان الحكم كذا لك في العطف بالغاء وثم وبل (قوله كما تقرر في الاصول) لعله نفس ما ذكر في البحر  
والنهر هنا او قريبه من ان الوصف حتى قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمع عليه  
من انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا طلقت ثلثا ولو كان الوقوع لبانت لاعلى عدة  
فلغى العدد واما الحمل على مسئلة السبب كما في حاشية عزمي زاده فبعيد جدا لا يخفى على الناظر  
(قوله اما الاول فظاهر) بل لا يحتاج اليه هنا بالنظر الى ما ذكر آنفا (قوله صفة الثانية)  
الفرق بين ما ذكر آنفا وبين هذا حيث جعل فيه صفة للاولى وهنا للثانية هو ان قبل وكذا  
بعد حيث ذكرنا بعد شئين انهما ان اضيفا الى ظاهر كانا صفة للمذكور او لا كجاء في زيد  
قبل عمرو وان اضيفا الى ضمير كانا صفة للمذكور آخر ان قوله لا تصالها بحرف الكناية المراد به كلمة  
الضمير (قوله فيقرنان) اوردان تحصيل مثل هذا الاقران يمكن في صور كون الواحدة الاولى موصوفا  
بالقبلية احترازا عن اهدار الكلام وتوفيقا لقصد الذي هو الطلقتان بجعل الثانية حال لا يخفى ان قبل  
نص في معنى التقديم فالاقتران ينفيه بهذا الطريق فلا يتحملة اللفظ فارادته لغو كما في الاصول  
فلا يحتاج في الجواب الى انه لو حمل عليه للزم كون ايقاع بدعي (قوله فلان مع للقران)  
سواء وصف به ما قبله او ما بعده (قوله طلقة واحدة) فاعل يقع (قوله اذ لا يبيح للثاني محل)  
فكذا هنا فان قيل فيلزم الترتيب في الواو ولبس بمذهب قلنا وقوع لبس لدلالة الواو على الترتيب  
بل لان وقوع الاخيرة انما هو على التعاقب دون الاجتماع كالتعليق كما في الاصول (قوله وقال  
لغير الموطوءة) مما لا يحتاج اليه بالنظر الى السباق (قوله ذكره الزيلعي) فيه نوع مخالفة لما ذكر  
هنا يشهد بها المراجعة وايضا لما قال صاحب در المختار في شرح الملتقى قال لامرأتين لم يدخل  
بواحد منهما امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ايقاع  
الطلاق على احديهما قال امرأته طالق ولم يسم له امرأة طلقت امرأته فان قال لي امرأة  
اخرى واياها عينت لا يقبل قوله الا بيينة وتامه فيما علقناه على التنوير انتهى ومن طلق امرأته  
قبل الدخول ثلثا قبل هذه بعينها ماسبق من قوله قال لغير الموطوءة فيكون تكرارا ويكون  
ذكرها في آخر الباب تكرارا بعد تكرار اقول وايضا قد حصل الغناء عنها من تعليقه هذا  
ايضا بقوله يقع بعدد قرن به لايه وقيل في الجواب اعيد لما فيه من التعليل لكن يرد حيث يدبر  
هذا التعليل في هذا الموضع ايضا (قوله النص ورد) يعني ان نص فان طلقها فلا تحل له  
من بعد حتى تنكح زوجا غيره نازل في حق الموطوءة فلا يقع الثلث في غير المدخول بها كما يدل  
عليه عبارة الشارح في هذا الباب فيندفع ما يقال ان الاستدلال بهذا النص ان كان من لزوم  
التحليل فهما مساويتان فيه وان كان من كون النكاح بمعنى الوطئ فكلامنا في الزوج الاول  
وهذا في الثاني حاصله حل معنى ورود النص في المدخول بها على دلالة على هذا المعنى  
وفساده في ذاته ظاهرا ايضا والا لم يبق للجواب مساغ اصلا (قوله طلقت كل واحد تطليقة)  
لانه لو قسم الواحد الى الاربع يصب الى كل ربا فيتكاثر فيصير كل واحدة (قوله الا ان  
هنوي) الظاهر انه استثناء من قوله اوقال ثلث اواربع كما يقتضي قاعدة الاستثناء الواقع بعد  
الجل المتعاطفة من انه هل للاخيرة فقط مطلقا كما هو المختار عندنا او ان ظهر الاضراب عن  
الاولى كما هو عند البعض اذ في قوله تطليقتان لا يقع ثلث بل يقع على كل ثنتان اذ في تقسيم  
الاثنين على الاربع يصيب على كل ربعان فبالتكامل طلقتان ثنتان فلا يرد عليه شيء من هذه

الجهة لكن يرد عليه بلزوم اهمال حكم تطلقات وان ويمكن دفعه بانفهامه من المذكور مقايضة  
اودلالة (قوله يقع على كل واحدة طلاقان) هذا عند عدم نيته التقسيم والا فالامر كما عرفت  
(قوله جعل مستعارا) كذا في الزيلعي اورد عليه ان شرط اطلاق المسبب واردة السبب  
اختصاص المسبب بالسبب والعدة يوجد في غير الطلاق كأم الولد اذا اعتقت واجيب  
من ان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالاصالة ورد بانه لا يدفع  
سؤال عدم الاختصاص ويمكن الجواب بان الاختداد مختص شرعا بطريق الاصلالة  
بالطلاق لا يوجد في غيره الا بطريق التبع والتشبيه فيتحقق الاختصاص كما في التلويح  
ثم قيل في وجه ما قبل الدخول انه مجاز عن كوني طالقا من اطلاق الحكم واردة العلة وقيل  
انه من باب الاضمار يعني الاقتضاء في غير المدخول بها ايضا لان معنى اعتدى طلقك فاعتدى  
او اعتدى لما في طلقك ففي المدخولة يثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق  
عملا بنيه ولا تجب العدة كذا في التلويح (قوله استبرى رجلك) هذا مجاز عن كوني طالقا  
في المدخولة اذا كانت آيسة او صغيرة وفي غير المدخولة مطلقا (قوله لان عوام الاعراب)  
واما الخواص لا يلتزمونه في مخاطبة تهم بل تلك صناعتهم والعرب لغتهم كذا في البحر لكن يرد  
عليه ان كان القائل بهذا الاعراب من الخواص فاللازم من التعليل عدم الوقوع اذ مفهوم  
المخالفة يجمع في الروايات فالوجه ان يجعل من قبيل رجل عدل مبالغة في التطلق هذا ما ظهر لي  
ثم رأيت نصا في النهر واما احتمال ان يراد به منفردة عن الزوج فقيل رده في الفتح بان التطلق  
بالمصدر الملقوط به شائع في طلاق العرب بخلافه انت منفردة عن الزوج فكان احتمال انت  
واحدة للمصدر اظهر من الاحتمال الثاني فضلا عن تعيينه يرد عليه انه كذلك لو كان منصوبا  
فعند الرفع امر الظهور على العكس ففيه احتمال اي فيما ذكر من الثلث (قوله ما بين السنام  
والعنق) فيكون على طريق الاستعارة التمثيلية لانه تشبيه بالصورة المنتزعة من اشياء وهي  
هيئة الناقة اذا اريد اطلاقها للرعي (قوله انت حرام) البائن واقع به بلانيته في زماننا للتعارف  
لا فرق في ذلك بين محرمة وحرمتك سواء قال على او لا واورد انه اذا وقع بلانيته ينبغي ان يكون  
كالصرح فيكون الواقع رجعي واجيب ان المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي وان قال  
لم انه لم يصدق كذا في البحر والنهر لكن قيل وعليه الفتوى كذا في النهر نقلا عن البرازية  
لعل ما عندنا من نسخة سقيمة او هذا في محله الآخر كتاب الايلاء (قوله لا يقع الطلاق)  
وما وقع في البرازية ان اذهبي وتزوجي تقع بهما واحدة ولا حاجة الى النية فقال في البحر انه  
مخالف لما في شرح الجامع الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا انتهى لكن وقع في محل  
آخر من البرازية موافقا لما ذكر هنا لعل عدم ذكره هنا سرحتك مع وقوعه في الكثر لما في النهر  
نقلا عن المجتبى ومشايخ خوارزم يقتون بان لفظ النستر يحتمل الصريح يقع به الرجعي بلانيته  
(قوله اما اعتدى) الى قوله وقدم ان عوام الاعراب تكرر مع قوله فيما بعد كاعتدى الى قوله  
لان عوام الاعراب بل الصواب هنا ان يقتصر فيها على جهة وقوع الرجعية بها (قوله  
والطلاق معقب الرجعة الاولى) والطلاق الرجعة كما في المنح لان الظاهر ان معقب على صيغة  
اسم الفاعل من التفعيل فيكون المعنى الطلاق يوجد عقب الرجعة والامر على العكس  
الا ان يجعل من الافعال بمعنى ان الطلاق مورث الرجعة او يعتبر المتضمنين بمعنى الطلاق يجعل  
الرجعة في عقبه ثم ان هذا القول هو العدة في هذا البيان وقد عرفت تكرر الباقي وعليه

قياس ما سيذكر وفي بعض الشروح يعمل هذا الحكم بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم طلق رفقة بنت زمعة بقوله اعتدي ثم راجعها انتهى فلعل الأخيرين مقاسان عليه (قوله تصریح بما هو المقصود) من العدة وهو براءة الرحم (قوله ومضمرا) لافرق بينه وبين المقتضى عند المتقدمين وصحامة المتأخرين لما رُؤا قبوله العموم والخصوص فرقوا ففسروه تارة باللفظ الثابت لغة وأخرى بما لا يغير أثباته المتطوق نحو واسئل القرية وهو كما المفوظ في كيفية الدلالة وسائر الاحوال كذا في بعض الاصولية (قوله ولو كان مصرحا لم يقع به الا واحدة) فانه ان صرح بانث طالق ونوى ثلثا لانصح نيته فانه يدل بحسب اللغة على اتصاف المرأة بالطلاق الذي لبس محلا لنية الثلث لا على ثبوت الطلاق عن الرجل بطريق الانشاء الذي هو محل لنيته وانما ذلك امر شرعي ثبت بضرورة ان اتصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعا على تطليق الزوج اياها فيكون ثابتا بطريق الاقتضاء فيتقدر بقدر الضرورة والحاصل ان ما يفهم لغة لبس محلا للنية وما هو محل لها لا يثبت لغة بل اقتضاء يناق العموم هذا ما ذكره الشارح في المرأة في تحليل يطلق نية الثلث في انت طالق واما في تعليقه لا اعتدى ان الطلاق وقع مقتضى الامر بالاخذاد فيكون ضروريا ولذا كان رجعا اذا الضرورة تندفع به والثلث فوق الضرورة لعل ما ذكره هنالك اولى بمأهنا وانه ما ذكرهنا يوهم عدم الاقتضاء في انت طالق وقد صرح هنالك بوجوده فيه ايضا تأمل (قوله قلنا التنصيص) قبل فيه بحث من وجهين الاول انه حيث يذ يكون المانع من ارادة الثلث التنصيص على الواحدة دون الاضمار الثاني ان التنصيص بالواحدة ايضا لا يكون مانعا من ارادة الثلث فالواحدة الاعتبارية في الثلث ايضا فتأمل انتهى لا يخفى ان كون المانع المذكور من نفس الاضمار لبس بملزم بل الملزم انه لما وجد في انت طالق مطلقة واحدة بلا اضمار فعند الاضمار يكون اولى فالمانع الذي هو التنصيص المذكور اذا وجد في الاصل فبالاولى في اضماره وان المتبادر في فائدة التوصيف بالوحدة هو الوحدة الحقيقية بل المتبادر من اثباته الاحتراز عن الاعتبارية (قوله وتطلق بغيرها) يرد عليه ان نحو انا برئى من طلاقك وخلبت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت طالق وغيرها كتابة رجعية كما صرحوا به الا ان يراد بقوله وبغيرها من الفاظ الكسائية الالفاظ المذكورة هنا ففقط لا المطلق (قوله وان ثنتين في الحرة) وفي الامة يقع فان قبل كيف يكون في الحرة المطلقة بواحدة قلنا هي كالتى لم تطلق اصلا كما في النهر نقلا عن المحيط (قوله ولم يقع في الكثر) وان اجيب في البحر انه مقيد بغير اختياري لما سيذكره في بابه وفي غيره بانه هنا استطرادى وانما هو من التفويض وقد ذكر في بابه اصالة وقصدا وانت تعلم ان كون اللاحق قرينة للسابق لبس بحسن وان الاستطرادية في مسالك القصدية لبس بمعلوم في بادى الفكرة فالاولى بل الصواب في المصنف غايته عدم الاحتياج الى النسيان (قوله وان لم ينو) فان نوى بالمجموع الثلث واحدة قال في النهر نقلا عن المحيط يقع الثلاث لانه ناويا بكل لفظ تطليقة لكن قد سبق الى خاطري بصحة وقوع الواحدة على جل الأخيرين على التأكيذ ثم وقفت في بعض الكتب نقلا عن الكفاية ان هذا في القضاء واما في الديانة فواحدة (قوله لانه لما نوى بالاول الطلاق) وان لم ينو به ايضا لا يقع شئ ثم ان المسئلة على اربعة وعشرين مذكورة في النهر عينا وفي الفتح وغيره نقلا (قوله لست لي بالمرأة) يعنى بلا تعليق الى شئ والا قال في النهر لو قال لست لي بامرأة ان دخلت الدار وقع اذا دخلت الدار فالاولى ان يشار اليه او سئل فقال نقل عن الجوهرة انه واقع عنده فلا يصلح

احتججا بما وعند محمد نقل عن الحاوي باخذ قول محمد في هذه وفيما قبلها من عدم جعلها ثلثا  
 واورد بمخالفته لتصحيح قاضيان فيهما (قوله ولهما انه مالك) فان قيل هذا الدليل جار  
 في قولها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التولية باينة مع ان البينة فيها  
 ليست بواقعة كما نقل عن الخانية قلنا علل في بعض المعبرات عدم البينة فيها بان الوصف  
 لا يسبق الموصوف (قوله الصريح يلحق الصريح) هو ما لا يحتاج الى نيته يائنا كان الواقع به  
 اورجعا نقل عن القمح (قوله والصريح يلحق البائن) الاخصر والباين كما في الكنز ثم الاولى  
 ولو في الشرح ان يقيد بكونها في العدة لعل لظهوره تركه بقي انه قال في النهر يرد على اطلاقه  
 ما في البرازية لوقال كل امرأة له طالق لم يقع على المختلة ولوقال ان فعلت كذا فامرأة كذا  
 لم يقع على المعتدة من بائن انتهى ويمكن ان يقال ان هذا عند عدم النية لان التبادر من اطلاق  
 المرأة ومن اضافتها الى نفسه كمالها والمختلة والمبانة ليست كذلك لعل في كلام النهر اشارة  
 الى هذا (قوله لا البائن) اراد به ما كان بلفظ الكناية كما نقل عن القمح (قوله الا اذا كان معلقا)  
 نقل عن الكافي وفهم عن النهر لزوم النية وزوم كونه في العدة مصرح في عامة الفقهية  
 ومشار هنا في الشرح ولزوم كون المعلق مقدما على المنجز وان امكن فهمه شرحا لكن لا يفهم  
 متنا ولهذا اورد على الكنز وغيره بانه اطلاق في محل التقييد (قوله فلامكان جعله خبرا عن  
 الاول) اورد بان طالق انت طالق واجيب بعدم احتماله الاخبار لتعينه للانشاء شرعا حتى  
 لوقال اردت به الاخبار لا يصدق الظاهر ان عدم التصديق في القضاء (قوله فيقع الثلث)  
 وما نسب الى قاضيان من ان الاصح والمفتي به عدم وقوع الثلث لانه بائن في المعنى والباين  
 لا يلحق البائن لبس بصحيح لانه لم يقف عليه في فتاواه وان المعتبر فيه اللفظ لا المعنى وان الدليل  
 المذكور جار فيما لوقال للمبانة انت طالق بائن مع تخلف الحكم اذ يقع فيه اخرى كما في البرازية  
 والخلاصة والمحيط (قوله ويدل عليه) اي وقوع الثلث في صورة المذكورة وجه الدلالة هكذا  
 انت طالق ثلثا صريح والصريح يلحق البائن فاصل النتيجة الثلث واقع على المبانة فقوله  
 الصريح يلحق البائن كبرى وقوله ولان قوله انت الخ صغرى فالاولى ان يعكس الترتيب مع  
 حذف اداة التعليل (قوله ومعنى قولهم) جواب عن سؤال على كون الثلث صريحا يعني كيف  
 يكون صريحا وقد قالوا بافادته البينة الغليظة وحاصل الجواب انه لا منافاة بين كون الشيء  
 صريحا وبائنا وان مرادهم من البينة هنا هو البينة المستفادة من الكنايات لا مطلق البينة  
 ويمكن ان يجعل السؤال هكذا ان قولهم البائن لا يلحق البائن منتهى هذه المادة فاجاب  
 بان المراد بالبائن هو البينة المستفادة من الكنايات (قوله طلق امرأته قبل الدخول) قد نيه  
 فيما مر ان هذا تكرر في مرتبة ثالثة قبل انما ذكره ليكون توطئة لقول اقول الخ الا ان المناسب  
 ان يذكر اقول ايضا عقيب قوله قال لغير الموطوءة انت طالق ثلثا على ما مر قبل ثلث صحائف  
 ونصف انتهى لا يخفى ان كون المتن توطئة للشرح لبس بم تصور على ان معنى التوطئة في نفسه  
 لا يوجد فيه ❀ باب التفويض ❀ (قوله ينوي بهما) يعني عند عدم العوارض  
 من الغضب او مذاكرة الطلاق او النية فعام الى الحكمي والحقيقي ففي حال الغضب ومذاكرة  
 الطلاق نية حكما اكتفى هنا لما تقدم فلا يرد انه لبس بموافق لما ذكره في اوائل الكنايات (قوله  
 من كنايات الطلاق) قبل الصواب من كنايات التفويض لا يخفى انها من مصداق الكناية  
 التي هي قسم من الطلاق بل التفويض ايضا قسم منه غاية ان يكون ما ذكره اولى لاصوابا



(قوله فلا يعملان بلائية) ولو حكما بقرينة ما ذكر في بحث الكناية كما في شرح المتن فيشمل حال مذاكرة الطلاق وحال الغضب فلا يرد بأنه لبس بموافق لما ذكر في البحث المذكور (قوله لامتناعه في حق نفسها) لأن تصرف الوكيل لنفسه لا يجوز (قوله اذ للمخبرة) علة لقوله فان طلقت فالاولى ان يجعل العلة لقوله و الا فلا وجعله علة به بعيد (قوله لكن الامر صار في يدهما) يعني انهما مشتركان بينهما فموجب كونهما للشرط يلزم الاقتصار على المجلس كما في ان شئت وموجب كونهما للظرف يلزم عدم الاقتصار عليه فوقع الشك في مدلوليهما لكن كون الامر في يدها كان قرينة للظرف فلم يخرج الامر عن يدها بعد المجلس كمن وقيل قوله فلا يخرج بالشك اى عند القيام عن المجلس لعدم تعيين الشرطية كما يخرج في ان شئت بالقيام عنه لتعيينها وبالجمل بقاء الامر في يدها بعد المجلس لعدم الاعتار بالشك عنده لالتعين ظرفها كما هو لتعيين الظرفية عندهما انتهى لا يخفى ما فيه (قوله عكسها) اى عكس المسائل الثلاث وهو صحة الرجوع وعدم التقيد بالمجلس هذا لبس بعكس منطوق حتى يتوهم الركابة بل عكس لغوى او صرفي ومثله شائع (قوله كان تمليكا) ولان التوكيل قد حصل بدون التعليق فعند زيادة التعليق يكون تمليكا صونا للزيادة عن الالغاء (قوله قوله المراد بالمشية) اى في المطلوب وقوله وما ذكر في المشية اى في الوكيل لبست بالصيغة فقوله سواء ذكرها الموكل لبس بصحيح لكن يرد عليه ان الجواب لبس بحاسم لمادة الاشكال اذ الكلام في البيع بالمشية بالصيغة باق لا يدفعه الجواب بل ينتقض به فالجواب عنه كما نقل عن المحيط ان ذكر المشية لغوى في البيع لان تعليقه بالشرط باطل يعنى عند التعليق يكون البيع صحيحا والشرط باطلا بخلاف الطلاق واورد ان المعلق هو الوكالة بالبيع لان نفس البيع واجب بانه اعتبر التوكيل بالبيع باصل البيع وتقل عن القبح بانه غلط لان التوكيل هو قوله بع وقد وقع سواء شاء المأمور اولا فلامعنى للتعليق بالمشية اجاب في البحر اولا بان المراد من التوكيل اثره اى الوكالة فيثبت كون التعليق المذكور معنى ثم قال والحق ان البيع والتوكيل به لم يعلقا بالمشية وانما المعلق الوكالة وتعليقها صحيح فيحتاج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت وبع ان شئت ثم اجاب عنه صاحب النهر بأنه لا نسلم ان الوكالة معلقة بمشية لاتصافه بكونه قبل مسبته البيع ولا وجود للمشروط دون شرطه وانما المعلق فعل متعلقها واعتبار التوكيل بالبيع غير صحيح لان الاول قابل للتوكيل بخلاف الثاني فكيف يعتبر به انتهى (قوله وانما نشأت) يعنى ان المشية في المأمور انما نشأت من عدم قدرة الامر على ايجاب الفعل للمأمور لان الامر لن يقدر على جعل الفعل واجبا على المأمور (قوله فان لم ينوشبنا وقوع الطلاق به) لعدم احتياج الصريح اليه ويشير اليه ايضا قوله لانه فوض اليه الصريح (قوله مع احتمال الكل) فلهذا الاحتمال عمل بنية الثلاث فيه (قوله او قالت اختار نفسي) عطف على مدخول بان قالت اخترت نفسي (قوله فقالت انا اطلق نفسي) ظاهره الاطلاق وقد نقل عن المعراج هذا عند عدم النية والا وقع وعن القبح هذا عند عدم التعارف والا فيجوز وقوع الطلاق بنفس اطلاق (قوله اذ لا يمكن ان يجعل حكايه عن تطبيقها) لظهور قبل ولا ان يحمل على الانشاء لعدم استعمال المضارع فيه لا يخفى ما فيه من المخالفة لما نقل آنفا من المعراج والقبح (قوله لانه فعل اللسان) يعنى التطبيق فعل اللسان وفعل اللسان لم يوجد مع نطقها بهذا الخبر الذى هو انشاء التطبيق بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما (قوله لان الاختيار لا يتنوع)

يرد عليه انه ان ارى من الاختيار معناه الاصل فلا يقع به الطلاق لانه شيء في الضمير والطلاق لا يقع  
بما في الضمير وان ارى من الاختيار معناه الكنوي الذي هو البيئونة فلا نسلم عدم تنوعه وقدم صحة  
نيته الثلث في انت باين فلعلم الاول في التعليل ما في مثل البحر والنهر من ان البيئونة تثبت فيه  
مقتضى ولا عموم في مقتضى كما يوحى اليه قوله آتفا انه حكاية عن اختيارها في القلب بخلاف مثل انت  
باين لانه ليس بمقتضى وما قيل من ان هذا البيئونة لكونها مقتضى نفس اللفاظ متنوعة فقال  
في النهر فيه نظر لعل وجه النظر كون عدم عمومية المقتضى عاما والتخصيص ببعض المواد تحكم  
وقيل في التعليل ان الاجماع منعقد بوقوع الواحدة وورد بان زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه  
قال بوقوع الثلث بكمال الاستحلال من يرد عليه يجوز كون الاجماع في القرن اللاحق  
اذ الاختلاف السابق لا يمنع الاجماع اللاحق لكن يرد عليه ما نقل من اخذ مالك هذا القول  
ويمكن دفعه بان قول زيد قول بوقوع واحدة وزيادة اثنين عليها كما نقل عن القدسي (قوله  
عن الخلوص) اي الصفوة والتخلص (قوله كالطلاق) ان ارى به المعرف فشهد للنفي اذ هو  
متنوع كما سبق في انت الطلاق وان المنكر فشهد للنفي كما سبق في انت طلاق وقوله بخلاف  
البيئونة متعلق بالنفي اذ هي متنوعة فالتخصيص باحد هما ليس بجيد. كالقول بان في ذكره  
بخلاف البيئونة بعد قوله كالطلاق تأمل لا يخفى (قوله ولا تطلق) اي ان طلقت بالثلاث  
والا فتطلق نفسها بعد زوج آخر واحدة وواحدة الى ان توقع الثلث لعل في تعليقه اشارة  
الى هذا التقييد واشارة اليها ايضا في العطف في ولا تطلق يعني بعد الثلث (قوله فوجب  
اعتباره خصوصا) وما في بعض النسخ من عدم لفظ خصوصا لعله سهو من النسخ لا قضاء  
لفظ او عموما وفيما بعده (قوله مشيتها) الظاهر مشية الزوج نيته ومشية الزوجة قولها المخصوصة  
كما يدل عليه آتفا اي قالت شئت ففيه نوع جمع بين الحقيقة والمجاز ودفعه ظاهر (قوله فبق  
ايقاع الزوج) اي بالصريح واما وجه عدم نيته بالثلاث فعلم في قوله انت طالق سابقا (قوله  
جريا على موجب التخيير) اورد عليه ان المناسب ايضا ذلك عند وجود نية الزوج في كم شئت  
يدفعه مامر من ان الطلاق يقع بعده قرن به لايه (قوله طلقت نفسها ماشاءت) ولو ثلثا اما  
بلا كراهة ولا بدعية لا اضطرارها لانها لو فرقت خرج الامر من يد ها او بالكراهة والكلام  
ليان اصل القدرة (قوله لان المحكم في العموم) فيه لان الموصولة والموصوفة ليستا قطعيتين  
في العموم قوله قد يستعمل للتمييز اورد ان الواقع في الزبلي التبيين بدل التمييز ولا وجه للتغيير  
لا يخفى انه من قبيل تعيين الطريق (قوله طلق من نسائي من شئت) وفي بعض النسخ من شئت  
الظاهر انه غلط اذ يتألف فيه قوله الآتي او لعموم الصفة (قوله لدلالة اظهار السماحة) اي الجواد  
او لعموم الصفة قبل الاول ناظر الى الاول اي مسألة اكل الطعام والثاني للثانية اي طلاق  
النساء فالاحسن تبديل او الفاصلة بالواو الواصلة (قوله فلجلوس القائمة) تفريع اما المحصر  
المستفاد من كلمة انما ومن السكوت في معرض البيان او من مفهوم التعداد (قوله وشهود تشهدهم)  
هذا عند عدم التحول عن مكانها متفق وعند التحول مختلف بناء على ان المعتبر في بطلان  
اختيارها اعراضها فقط او اى منه ومن تبديل المجلس والاصح هو الاول كما سبصرح ولهذا  
اطاق ولم يشر الى التقييد بخلاف الصرف قيل في تعليقه فان القيام لدعوة شخص لمشورة  
او اطلب الشهود مبطل فيهما اورد عليه انه حبط فاحش مبناه ظن ارتباط هذا القول بقوله  
ودعاء لابل الخ ولا مسأله من عدة وجه ثم ان ما ظنه سندا لم نجده في كتب القوم في بابي الصرف

و السليم لا يخفى انه يرد عليه ان مراده من القيام هو القيام الموصل الى الافتراق لا مطلقه بقريته  
السباق فلا يرد عليه شئ مما ذكره (قوله و شرط في وقوع الطلاق) هذا الشرط لبس مختصا  
بمسئلة الاختيار بل يعمها وغيرها كما يشير تصورات المسائل وصرح في البحر بالعموم فلا يرد بانه  
مختص بها كما يظهر من كتب القوم كالكنز (قوله وهو يذكر المفسر) اى ما وقع عليه الاجماع انما هو  
بذكر النفس او ما يقوم مقامها واقعا على خلاف القياس كما في البحر فلا يقاس الغير كالقريته الحالية  
ويندفع انه كيف يصح الحصر وقد قال فيما بعد او اختياره مثلا اذ مثل الاختيار بما يقوم مقامها (قوله  
الا ان يتصادقا) ولو بعد المجلس (قوله قال تاج الشريعة) في البحر نقلا عن الفتح ان هذه ثابتة  
بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص فلا يقع بالتصادق هذا مخالف لما ذكرنا عن تاج الشريعة  
فليتأمل انتهى لمختصا ثم اورد على تاج الشريعة بانه يجوز ان يكون وقوع الطلاق حيثئذ بنفس  
التصادق فقط لا بهذين الكلامين المجملين لا يخفى ان التصادق لبس ابتدائيا ولا مطلقا حتى  
يتصور الوقوع بنفسه بل هو مقيد بكونه في اختيار النفس ولو سلم ان كلام التاج لبس نصا فيما حمله  
بل يحتمل على ما نفاه (قوله وكذا ذكر النفس) اى الاختيار الذى يقارنه الاختيار مفسرا بالاختيار  
كالنفس لان الاختيار الذى قد يتحد وقد يتعدد لبس الاختيار النفس (قوله اما وقوع التمسك  
في الاولى) الصواب في الثانية اذ الخلاف والتعليل مختصان للثاني (قوله ان كان لا يفسد  
من حيث الترتيب) يعنى ان هذا اللفظ يفيد الافراد والترتيب لان الاولى اسم لفرد سابق  
والوسطى لفرد بين شئين متساويين والاخيرة لفرد لاحق ولم يفد من حيث الترتيب لاستحالته  
في المجتمع في الملاك ويفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد (قوله والكلام) اى اصل هذا الكلام  
للترتيب والافراد اى صفة الوحدة تابعة له اذ هي من ضروراته (قوله فاذا لغا في حق الاصل)  
يعنى اذ لغا في حق الترتيب لزم ان يلغو في حق الافراد اورد عليه ان الاول اسم لفرد سابق  
فالفرد مدلوله التضمنى فكيف يكون تابعا ضروريا واجيب انه بعد التسليم قد يكون احد جزئى  
المدلول المطابق مقصودا والاخر تبعا فينتفى بالتقاء المق والتفصيل في النهار (قوله على ان  
ما ذكرنا) يعنى من لغوية الوصف تأيد بدلالة الحال بكونها دليلا آخر بمعنى انه اذا كان الحال  
جوابا عن كل ما فوض اليها ناسب ان يكون بالكل الذى هو الثلث وهذا انما يكون بلغوية  
وصف الافراد اى الوحدة فيندفع انه ان كان هذا بعد لغوية صفة الافراد فهو الجواب  
الاول وان قبله فلا يكون جوابا للكل ولم يبق حاجة الى ان يقال ان هذا لا تعاق له بلغوية  
صفة الانفراد وانه مؤيد لادليل آخر مستقل على انه في ذاته لبس بصحيح (قوله بلانية) ان قيل  
قال قاضى خان وابو المعين باشتراطها لان التكرار لا يزيل الابهام وقان الكمال وهو الوجه فكيف  
يصح هذا قلنا قال في البحر بعد نقل الخلاف عدم اشتراط انية هو المعتمد فيه يندفع ما اورد  
من انه مخالف لما في البدائع والمحيط من اشتراط النية فيهما واضمحل التوفيق بان المراد من عدم  
اشتراط النية النية الحقيقية لا الاعم ومن اشتراطها هو الاعم لانه يقتضى لفظية النزاع والظاهر  
انه معنوى (قوله لدلالة التكرار عليه) اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذى يتكرر (قوله  
في جواب اختارى ثلثا) قبل الظاهر من السباق عدم الاحتياج اليه (قوله لان لا عامل فيه)  
اى في تطبيق الزوجة تخيير الزوج وتخيره موجب للبينونة الا ترى انه لو امرها بالباين فوقع  
رجع ما وقع امر به فيندفع ما اورد عليه انه اذا قرن الاختيار بما يدل على الرجعة يكون  
لارجعة كما اذا قال امرك بذلك ينوى ثلثة فقلت اخترت نفسى بتطبيقه يقع واحدة لا ثلث (قوله

وقع من الكاتب) قبل كيف يكون غلطاً وقد علل المسئلة بقوله بأن هذا اللفظ يوجب الاطلاق بعد انقضاء العدة فالصواب اطلاق كونه غلطاً (قوله لكونه من الكنايات) الموجبة للبينونة بقرينه السياق فلا يردان الكنايات ابست بموجبة للبينونة على الاطلاق بل منها ما يفيد رجعية (قوله فقبل) قيل لبس مسيباً عما قبله فينبغي التعبير بالواو وقيل تعقيب اقوله اعترض وقيل متعلق بمقدر يعني اذا لم يمكن الحمل على غلط الكاتب للتعليل المذكور آنفاً فقبل فيه روايتان (قوله في جواب قوله امرك) يعني مع نية الثلث (قوله يقع باينة) اى واحدة لان الواحدة صفة لمصدر وهو طلقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة حصر المقدرو بهذا وقع الفرق بين هذه وبين الاولى واندفع ما اورد انه ينبغي وقوع الواحدة في الاولى ايضا لان الموصوف كما احتمل ان يكون مرة احتمل ان يكون طلقة لان الاحتمالين لبسا على حد سواء كذا في النهر وجه عدم السواء ان الواحدة في الاولى صفة الاختيار والاختيار تصلى للثلاث وفي الثانية صفة للطلقة فاذا اتصفت الطلقة بالواحدة لا يكون للثلاث (قوله لما امر ان المعتبر تغو يض الزوج) لا يخفى ان هذا الدليل يقتضى ايضا كون الواقع في هذه الصورة ثلثاً لا واحداً فان اجيب بان الواحد ادنى من الثلث والمرأة تلك الادنى فلا يخفى انه جاء هنا ايضا بل اوضح منه ويمكن ان يقال ان الواحدة جزء من ماهية الثلث بخلاف الرجعة بالنسبة الى البينونة (قوله فيكون الصفة المذكورة) اى البينونة (قوله باختيارها الزوج) يعني رد المرأة هو اختيار المرأة زوجها دون نفسها فذا تفسير بالازم (قوله وتحلل الليلة لا يفصلهما) لا يقال الليل ذكرهما مفردا فوجب ان لا يتناول الليلة ايضا لانا نقول الجمع بينهما بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فصار كقوله امرك بيدك يومين (قوله قال طلق نفسك) قيد بخطابها لانه لو قال طلق اى نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع لان الخطاب هنا لم يدخل تحت عموم خطابه كذا نقل عن الخاتمة ثم انه مستدرك بما ذكر في اول الباب والاعتذار بان ذكره هنا لبيان لغوية نية النذير ولتمهيد فقوله وكذا اخترت نفسى لبس بقيد به (قوله فطلقتها ثلثا) سواء قالت طلقت نفسى ثلثا او فعلت نية الثلث وسواء وقعت الثلث بلفظ واحد او بمتفرق كما في الفتح (قوله افعلى طلاقا) فالطلاق مذكور لغة لانه جزء معنى اللفظ (قوله وبقى مطلق الطلاق) الذى تضمنه البينونة اذ البينونة نوع من مطلق الطلاق فكانت بمنزلة الوصف فلغت لمخالفتها فبقى اصل الطلاق لكن لفظ مطلق في مطلق الابانة لم يراه وجه (قوله امرت بالثلث) اورد بان عبارة القوم باجمعهم مثل ما تى في تفسير هذه فلا وجه لتغييره اولا بهذا الجمل ثم لتفسيره بما ذكر القوم وان الاحسن ان يلصق هذه بما يبنى من قوله طلق نفسك ثلثا ان شئت لحسن الترتيب كما في الكنز فاي تأمل (قوله وهو ان يقول طلق نفسك واحدة) اى ان شئت بقرينة المقابلة وان معنى العكس انما يظهر فيما ذكر فلا يرد عليه ان الصواب ان يزيد لفظ ان شئت (قوله بخلاف المرسل) هى التى لم يوجد فيها تعليق (قوله واما الثانى) وهو قوله ولا يقع بعكس (قوله وهذا بناء على ما تقدم) هو قوله آنفاً في تفسير ولغة عكسه لعل هذا معنى ما قيل اى بناء على ان مشية الثلث مشية للواحدة عندها وعند الثلث ايقاع الثلث ايقاع للواحدة عندهما وعنده لا انتهى كما ينبئ عنه تسببه المشية بالايقاع لا امر آخر حتى يورد عليه انه تعسف (قوله بما لا يعنيهها) اى يهملها (قوله اذ المشية تنبئ عن الوجود) لان اصله من الشئ الذى بمعنى الوجود (قوله بخلاف اردت) اذ الارادة طلب النفس الوجود عن ميل

فالارادة والمشيئة مختلفان في صفة العبد وفي صفة الله متراد فان (قوله وكذا كل تعليق بمعدوم) مربوط على قوله فقال شئت ليصح قوله كما اذا قال شئت بتذكير الفعل كما في اكثر النسخ موافقا لما في الهداية والتنوير واما قوله الاتي بخلاف الموجود مربوط على قوله فقالت شئت الخ لدلالة قوله فانها اوقالت بانثأ نيث فالاولى ان يجعل ربطهما على محل واحد بان يؤنث الفعل الاول كما في بعض النسخ كما في الكثر (قوله فانها اوقالت قد شئت) اورد عليه انه داخل تحت عموم قوله آنفا وايقاعها بالمعلقة اشتغال بما لا يعينها واجيب ان هذا عند بقاء التعليق على حقيقته وهنا لم يبق بل انقلب تجيزا واقول ان التعليق بالواقع تأكيد لمضمون الحكم المنجز ولهذا يستعمل مثله في مقام اليمين **باب التعليق** (قوله والتعير بالتعليق) كما في اكثر نسخ الكثر اولى من تعير الهداية باليمين لشمول التعليق الصوري وان لم يكر يميننا كالتعليق بحيضها وطهرها او بما لا يمكن الامتناع عنه كطلوع الشمس او بفعل من افعال قلبها كالجمعة او بفعل من افعال قلبه فانه في هذه المواضع لبس يمين كما في البحر ثم المراد من التعليق هنا ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى (قوله شرط صحته) وايضا من شروطه كون الشرط معدوما على خطر الوجود فلو كان محققا نحو انت طالق ان كان السماء فوقنا كان تجيز اولو كان مستحيلا نحو ان دخل الجمل في سم الخياط فلم يقع (قوله اى التعليق بالملك) الصواب اى الى الملك كما في الشرع بل في بعض النسخ اذ لا وجه لجعله تفسيراً للضمير كما هو المتبادر ولا حسن لجعله تفسيراً للاضافة اليه **كما لا يخفى** (قوله فان الزوج) دفع لما ورد من ان النكاح لبس بملك وانما هو اسم للعقد (قوله مخيفا) من الاخافة (قوله فلا تطلق اجنبية) اعترض عليه بانه يجوز ان يعتبر في الكلام اضرار صوت عن الاهداء نحو ان تزوجتك فكلمتك الى آخره واجيب بان اليمين مذمومة شرعا او غير مطلوبة فلا يحتاج في تصحيحه ورد ان التعليق لبس بيمين وقيل الصواب في الجواب المقدر اما محذوف او مقتضى فالاول لبس بجائر لعدم توقف المذكور عليه لانه ولا الثاني لان من شرطه ان يكون المقدر احظ رتبة من المذكور وان لا يتغير المذكور عند التصريح بالمقدر والشرطان منتقيان كذا في النهر (قوله ذوال الحل) اى حلية النكاح وهو بالثلث (قوله لازوال الملك) بان يزول الملك ولا يزول الحل كالمطلقة بدون الثلث (قوله يعنى اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق) اتى بالقاء في الجواب لان الجواب اذا اخرج عن الشرط يكون بالقاء ان لم يؤثر فيه الشرط لالفاظا ولا معنى وان حذف القاء ان نوى تعليقه دين (اعلم ان جواب الشرط يجب اقترانه بالقاء حيث لم يصلح جعله شرطا وذلك في مواضع جعلت في قوله طيبة واسمية وجامد وبما وقد وبان وبالتفيس اى جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء واراد بالجامد نعم وبئس وعسى وفعل التعجب وقوله وبما اى وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وتماهه في النهر (قوله وتطلق بعد الشرط) وقوله اوقال لا جنبية تكرار بحسب المعنى بالنسبة الى المتن فجعله تفرعا لبس بحسن (قوله لانها هي المانعة) اى طلاقات هذا الملك هي المانعة عن وقوع الشرط الذى هو دخول الدار (قوله اذ الظاهر عدم ما يحدث وهو الملك بعد زوج آخر) (قوله واليمين تعقد) اى تعقد للمنع في لاثبات كان ضربتك فانت طالق والحل في النفي كان لم اضربك الى آخره (قوله واذا كان الجزاء ما ذكرناه) هو طلاقات الثلث (قوله وقد فات) اى والحال قد فات هذا الجزاء (قوله بخلاف ما اذا بانها) اى بدون

انك (قوله لا يخلو عن مساحمة) والا يلزم الذي في الملك ان يكون لتجيز بدون الثلث مبطل للتعليل  
 فيراد من التجيز كماله وهو بالثلث بقريئة السباق (قوله والفاظ الشرط) اسما او حرفا والشرط  
 يسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط فتحرك بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب  
 الثانية على الاولى ثم ان المراد لبس الحصر على ما ذكر والافقد نقل عن جامع الفقه لو ولولا  
 وما نقل عن الفتح ان لولد لانه على الامتناع المناق للتعليل لم يذكر هنا كلما فقد رده في البحر  
 نقلا عن المحيط بان لو بمعنى الشرط وما في النهاية والمعراج ان لو وان عملت عمل الشرط معنى  
 لكنها لم يعمل لفظا وغيرها عاملة فيهما فقال في التمهيد ان هذا موجب لاولوية الذكر  
 لان نظر الفقيه انما هو للمعنى كما في لفظ كل (قوله في العدة) واما الدخول قبل الشروع  
 في العدة كدخول غير المطلقة اصلا في حال الابتداء فمعلوم مما ذكر دلالة بل هو معلوم بداهة  
 فالقيد لما عند وجود العدة فقيد لازم لوجه لاسقاطه ولان اولية بقاء اثر النكاح ليعم ذلك  
 (قوله فانها اذا طلقت ثلثا) اي بالزوج وتزوجها الزوج الاول اي بعد الزوج الثاني (قوله  
 صدق في حقها ان كانت حائضا) وان طهرت لم يقبل قولها لانه ضروري فبشرط قيام  
 الشرط (قوله كما في الدخول) اي في ان دخلت الدار فانت طالق (قوله كما في حق العدة)  
 اي يصدق قولها بانقضاء عدتها (قوله والوطئ) فان الوطئ يحرم بقولها انا حائض ويحل  
 بقولها قد طهرت (قوله بخلاف ما اذا قيل) فانه يقع على صوم ساعة (قوله لانه حال انقضاء  
 العدة) وقد استقر ان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع (قوله فلا يقع الثانية بالشك)  
 فالواقع هو الواحدة للتيقن وقد قرر ان اليقين لا يرتفع بالشك (قوله قبل اليمين) مراده تمثيل  
 لاحصر فلا يرد ان التقييد غير موجه (قوله علق الثلث) بشئين اعلم ان ظاهره هو الاطلاق  
 وقد قال في البحر بعد ما فصل الاقسام والاحكام المخصوصة بكل والحاصل انه اذا كرر  
 اداة الشرط بلا عطف فان الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما  
 او اخره عنهما او وسطه لكن ان قدمه او اخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو الملقوظ به  
 او اعلى التقديم والتأخير وان وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف  
 على احدهما ان قدم الجزاء او وسطه واما اذا اخره فانه موقوف عليهما وان لم يكرر اداة  
 الشرط فانه لا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما او اخره عنهما هذا ما ظهر لي من كلامهم  
 واردة الخصوص مع عدم مساعده ظاهر عبارته تقصير وموهم خلاف المقصود وفي البرازية  
 من الايمان والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفعلين عند آخرهما  
 والمضاف الى احد الوقتين كقوله غدا او بعد غد ينزل بعد غد ولو علق باحد الفعلين ينزل عند  
 اخرهما والمعلق بفعل ووقت يقع بايهما سبق انتهى (قوله باهلية المتكلم) وهي بكون المرأة  
 ملكا (قوله لكن الملك يشترط) اللازم من الدليل لزوم الملك في حال التعليق وفي الشيء الثاني  
 والمطلوب هو لزوم الملك في الثاني فقط كما يدل عليه قوله يقع ان وجد الثاني في الملك على انه  
 قد علم ذلك في اول الباب الا ان يقال لبس المقصود من ايراد الايمان حال لزوم الملك  
 في الثاني لانه متوقف عليه كما يدل عليه قوله والحال فيما بين ذلك ثم قيل ان هذا خاص  
 بنحو هذا المثال والا فالتعليل بنحو طلاق من يترجها الملك فيه معدوم مع صحة التعليق  
 لاضافته الى حال الملك لا يخفى ان التعليق بشئين في هذه الصورة لبس بسدي فافهم (قوله  
 باستصحاب الحان) اي ببقاء حال التعليق وهو الملك (قوله عند تمام الشرط) وهو بالشيء



الثاني ( قوله والحال فيما بين ذلك ) اي بين حال التعليق وتتمام الشرط وحال الشرط الاول فيما بينهما ( قوله فبستغنى ) اي ما بين ذلك يعنى الشرط الاول ( قوله اذبقاؤه ) اي اليقين والتذكير اما بتأويل الحلف او التعليق ( قوله بمجمله ) اي اليقين وهو الذمة اي ذمة الحالف فلم يشترط الملك للشرط الاول والحاصل ان هذا الكلام مسوق لبيان ثلث مطالب الاول لزوم الملك حال التعليق والى بيانه يشير قوله لكن الملك الخ والثاني لزومه عند الشرط الثاني يشير اليه قوله ويشترط عند تمام الشرط الثالث عدم لزومه عند الشرط الاول ويشير اليه قوله والحال فيما بين ذلك الخ كما لا يخفى ( قوله بعد وقوع الثلث ووقوع العتق ) فهو من قبيل سرايل تقيمكم الحرفين دفع ما اورد بان القصر على ما ذكر قصور ( قوله فلا عقر ) اي في ظاهر الرواية وهو بضم العين دية الفرج المنصوب وصدائق المرأة كذا في القاموس وفي المصباح انه دية فرج المرأة اذا غصب ثم كثر حتى استعمل في المهر فتفسيره هنا هو هذا المعنى الاستعمال ( قوله بل بايلا جد ولو حكما ) بان حرك نفسه كذا في النهر ( قوله نظرا الى اتحاد المجلس ) يعنى اتحادية مجلس ما يكون محلا مع ما يكون محرما او اتحادية المقصود منهما موجبة للشبهة الدارئة عن الحد ( قوله وان مات الزوج قبل الشرط وانما يعلم ذلك بقوله قبل ذلك انى اطلق امرأتى واستثنى كذا نقل عن العناية ( قوله او انت حر وحر ) فيه اشارة الى انه لو عطفه بمرادفه نحو حر وعتق ان شاء الله يصح الاستثناء ولا يجهل فاصلا كما في البرازية ونقل عن الخلاصة ( قوله فلا يبطل اتصال الشرط ) فيصح اتصاله فيؤثر في عدم وقوع الطلاق والعتق ( قوله لكونه تأكيدا ) اي تكريرا اذ عطف التأكيد على المؤكد لبس بجائز فصح كونه جوابا عن كونه تكريرا عندهما خلافا لمن وهم عدمه ( قوله كذا ان شاء الله انت طالق ) يعنى عند عدم الفاء في الجزاء والا فيكون مجمعا في التطلق كما يدل قوله في الشرح فاذا اتنى اتنى ( قوله فانه تعليق ) عند ابي حنيفة ومحمد رجحما الله فيه نوع مخالفة لما في المرأة اذ جعل فيه هذا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فقط ولم يذكر الامام هناك مع الاشارة الى ضعفه بل اشار الى ان الراجح كون التعليق لمحمد والابطال لابي يوسف ( قوله ان المبطل ) يعنى ان مشيئة الله وكذا ذكر سائر مشيئة من لا يعلم مشيئته نحو ان شاء الملك وان شاء الجن مبطل عنده ( قوله فيبطل حكمه ) فلا يقع الطلاق فلهذا لا يفرق بين تقديم الشرط وتأخير وبيان الفاء وعدمه ( قوله ان الموضوع ) حاصله انه اذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقى الطلاق من غير شرط بخلاف ما اذا قدم الجزاء لان دخول الفاء فيه غير متعارف بل الارتباط المعنوي فيه قائم مقام الفاء كذا قيل هذا وان كان موافقا لما في الجمع وما نقل عن قاضيهان لكنه مخالف لما في البحر من انه ولو قدم المشيئة ولم يأت بالفاء صححت المشيئة ولا تطلق لكونه ابطالا وعليه الفتوى كما في الخاتمة وهو الاصح كما في البرازية معزيا لكل منهما الى ابي يوسف كأن مداره ما نقلناه عن المرأة وفي النهر كلام يؤيد المصنف ( قوله وفي التعليق ) خبر مقدم انما وجد الالتصاق في التعليق لكون معنى الالتصاق تعليق الشئ بالشئ وايصاله اليه كما في الاصول ( قوله الى العبد ) اي الى من يعلم مشيئته والا فالملك والجن مثلا عبد وقد علم خلافه فيهما ( قوله والوجوه العشرة ) اولها بمشيئة الله ( قوله لان في معنى الشرط ) هذا مخالف لما في المرقاة من ان الاصح ان في لبس شرطا حقيقة بل كالشرط والحمل على انه من قبيل التشبيه البليغ لبس بممكن هنا اذ فيه قول آخر وهو كونه شرطا حقيقة تأمل ( قوله ويراد به المعلوم ) فان قيل ان العلم تابع للمعلوم والمعلوم هنا وقوع الطلاق وهو معدوم قبل هذا فيكون

من قبيل التعليق بالمعدوم قلنا لكنه يستعمل في مقام تأكيد الكلام فيكون منجزا في حكم المؤكد لكن على هذا ضرورة لجعله بمعنى الشرط (قوله ولانه لا يصح نفيه عنه تعالى) ومن شروط التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود (قوله فيكون تعليقا بامر موجود) وقد عرفت انه ان كان الشرط محققا كان تجنبه لانه استثنى جميع ما تكلم به اذ هو استثناء مستغرق وهو باطل لكن يرد عليه ان ظاهره الاطلاق وقد قرر في الاصول ان الاستثناء بما يساوي المتثنى منه وجودا نحو نسائي طوالق الاهد وبكرة ورعد وعمرة جازا لان يراد استثناء جميع ما بهذا اللفظ بقريئة ما ذكر من لفظ الثلث في المسئلة (قوله عليك امرأة) الاوفق للثان فلا يرد ان منته خیر من شرحه للخطأ المشار (لا غيرها اصلا بالثلاث) ولا بما دون رجعا او باينا لعل وجه عدم الوقوع انه جعل هذا بيانا لما اوقعه للمخاطبة وذال بسبب صالح له وان الزيادة على الثلث الى الخمسين لغو فالثاني بعدما لغو لا يمكن اصلاحه وقيل لان الصواب حب لبست بمتعينة للضررات بل يحتمل للاصدقاء والاقرباء والله اعلم

(قوله انما يعنون الباب بطلاق المريض) كما فعله جمهور المصنفين لان حكم الباب لا يختص بالمريض وان كان هو اصلا في الباب كما هو نظر الجمهور (قوله خارج البيت) كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه فاما من يذهب ويحي ويحجم فلا وهو الصحيح هذا في حقه واما في حقها فيعتبر العجز عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البرازية وزاد في الفتح ان لا تقدر على الصعود الى السطح كذا في البحر قال في النهر والاول اولى لان مقتضى الاول او قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر (قوله فن يقضيها في البيت) يعني اذا شرط في القرار العجز عن خارج البيت فالعجز عن مصالح داخله بان يريد قضاء مصالحه ويعجز عنه للاشتكاء لا يكون قرارا لتضمن الارادة للفعل الاول والعجز للثاني والا فقتضى التفرع اما ان يقال فن لا يقضيها في البيت لا يكون فارا او يقال فن يقضيها خارج البيت وهو يشكي الى آخره فاللازم اما ارتكاب ما ذكرنا وجل الشارح على الخطاء وايضا يفهم منه ان من لا يقضيها في البيت اصلا يكون فارا وهو مع كونه محظا لفا لمقتضى منته مناف الظاهر عموم ما نقل عن الكمال اذا امكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح انه صحيح انتهى وان موافقا لمنته (قوله فانكسرت) قد يوهم ان الانكسار شرط لكونه فارا ولبس كذلك فانه ان تلاطت الامواج وخيف الفرق ومات من ذلك الموج فهو كالمرضى كافي البحر (قوله والمرأة في جميع ما ذكر) فيه انه يقضي كونها كالرجل في العجز عن مصالح خارج البيت ولبس كذلك (قوله فان اخذه الطلق) خص الزيلعي بما يكون بعد تمام ستة اشهر واورد عليه بان صعوبة طلق السقط اسد من طلق من تحملها المدة الطلق وجع الولادة (قوله ما لم يأخذها الطلق) اورد بان الهلاك بالطلق لبس بغالب ولا يخفى ان الغاية لبست بالنسبة الى الغير بل بالنسبة الى حال تلك المرأة وانه استقرار ناقص وامر وجداني (قوله فلو ابانها بلارضاه) لا يخفى ما في هذا التفرع من الخفاء اذ ما قبله مطلق عام فلا يفرع الخاص على العام وايضا لا بد من التنقيذ بكونه طايعا لانه لو اكرهه على طلاقها البان لا تراث (قوله بلارضاه) يشمل ما اذا شئت الطلاق مكرهة فانها تراث كافي المنع نقلا عن القنية ونقل عن جامع الفصولين

خلافاً فيه (قوله مطلقاً) أي سواء كان في الصحة أو في المرض كما في المنع ويقتضيه المقام لا ما قبل  
 أي سواء برضاء الزوجة أولاً ولا ما قبل أيضاً أي سواء كان التعليق بفعلها أو بفعله وسواء كان  
 الفعل مما لا بد منه أو لم يكن (قوله بقاء الزوجية) تعليل لقوله ترث في البائن كما فهم من النهر والمنع  
 وإن كان الظاهر لفظاً كونه تعليل للرجعة وقوله فإنها السبب مع السابق في حكم مقدمة واحدة  
 بمعنى أن الزوجية سبب ارثها في مرض موته كما في البحر وقوله فإن الزوج إلى آخره تعليل لما ذكر  
 يعني أنما اعتبر بقاء الزوجية هنا مع أن البينونة سبب زوال النكاح كما سيذكر لأن الزوج قصد  
 إبطاله إلى آخره حاصله أن البينونة إذا سلم عن العوارض المذكورة يوجب زوال النكاح وإذا  
 عرضه شيء من العوارض يوجب بقاءه في العدة وقوله وإلهذا يرثها إلى آخره متعلق على قوله  
 لبقاء الزوجية إلى آخره يعني بقاء الزوجية على لارث الزوج منها إذا ماتت في الرجعي مطلقاً  
 كعكسه وقوله بخلاف البائن متعلق لما قبله يعني أن البائن السالم عن العوارض ملابس بخلافه  
 حيث يمنع الارث من الطرفين لأن السبب إلى آخره هذا غاية ما يقتضيه إصلاح عبارة الشارح  
 رحمه الله تعالى وإن لم يخل عن التعقيد فلعلك توجهها بما ذكر وتعرض على عامة قيل وقال لدى  
 ذلك (قوله وكذا طلقها واحدة) الأولى أن يقال طلقت بائناً واحداً لأن يفهم حكم الثلاث  
 دلالة أولان يدخل في عموم البينونة ولا يحتاج إلى كلام آخر خلافاً لمن زعم خلافه (قوله وإن  
 كان الإيلاء أيضاً) ما ذكر فيما تقدم آنفاً لبيان صورته وهنا لبيان علته فلا استدراك ولا حاجة  
 إلى أن يقال المراد في السابق بيان كون الإيلاء وحده في المرض وهنا بيان كونه كل من  
 الإيلاء ومضي المدة في المرض كما يدل عليه لفظ أيضاً على أن في ذاته خفاء لا يخفى (قوله  
 والتأخير إلى آخره) يعني تأخير المرأة ما ذكر مناسبت لاخذ حقها الذي هو الارث وهي لم تؤثر  
 مع إمكانه فبعموم هذا الدليل يعلم حال ما إذا فارقت بسبب الجب والعنة وخيار البلوغ والعق  
 من عدم الارث (قوله فلها الأقل منه ومن الارث) هذا أن في العدة من وقت الاقرار والالا  
 فلها جميع ما اقر لها به أو وصى كذا في البحر قبل كلمة من بيانية وليست صلة للأقل والضمير  
 راجع إلى ما اقر به فافعل مستعمل باللام لا بمن يعني فلها أحدهما الذي هو أقل من الآخر  
 قالوا ومعنى أو أو بعناها لكن لا يراد المجموع بل الأقل الذي هو الارث تارة والموصى به  
 أخرى فالأقلية بحسب الزمانين وجعلها في إصلاح الإيضاح متعلقة بالظرف أي ثبت لها  
 من الموصى به ومن الارث ما هو أقل انتهى ملخصاً (قوله بفعل اجنبي) سواء كان له بد  
 ولا كذا في البحر وإن كان التعليق في الصحة وفي الشرط المرض لم ترث لأنها مضطرة  
 في المباشرة ولا رضاء مع الاضطرار لكن قال في النهر وقال محمد إذا كان التعليق في الصحة  
 فلا ميراث لها مطلقاً قال فخر الإسلام وهو الصحيح (قوله فلان الصحة لما تخلل) وقد علم أنه  
 لا بد أن يتصل به الموت قبل هذا الاطلاق مقيد بما إذا لم يكن به حتى ربيع وهي ما كانت داخل  
 العروق فإن كانت فزالت ثم عادت جعلت الثانية عين الأولى فترث قال في الدراية وفيه نظر  
 لأنها لما زالت لم يبق لها تعلق بما له وفي هذا الكلام تصريح بأن المحموم مريض ووقع  
 في ملتي البحر لبرهان البين الحلي أنه لبس مريضاً ويمكن التوفيق بحمل الأول على ما إذا  
 جاءت نوبتها والثاني على ما إذا لم تأت والله الموفق كذا في النهر (قوله قالت لزوجها  
 المريض) مسندك بمقدم من قوله كذا ترث طالبة رجعي إلى آخره (قوله فثبت مسنداً)  
 الاستثناء وهو أن ثبت في الحال ثم يستند نحو أن قال أنت طالق فلان بشهر لم تطلق

حتى تموت فلان بعد اليمين بشهر فان مات لتتام الشهر طلقت مستندا الى اول الشهر فيعتبر  
العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار امر اجعا لو كان رجعا وغرم العقر لو باينا كذا في الاشباه  
فعلى هذا لو وجد الوطئ قبل الموت وبعد التزوج الثاني اليها يجب العقر **باب الرجعة**  
الفتح افصح من الكسر يكون لازما ومتعديا كذا في النهر (قوله استدامة النكاح القائم في العدة)  
ظاهر الاطلاق الشمول للعدة بسبب الوطئ والدخول بدون الوطئ وقد تقرر ان الرجعة  
في عدة الدخول ليست بصحيحة ولذا غير ابن الكمال التعريف وزاد في التعريف بعد لفظ  
الوطئ والجواب ان هذا من الشروط والتعريف للماهية يرد عليه ان العدة ايضا من الشروط  
ولهذا قال في النهر لو قال هي استدامة القتم لكفاه والحاصل انه ان كان تعريفا بالشروط  
كما صرح بجوازه في كتب الميزان فمحتاج الى قيد آخر وان بالماهية فقيد بالعدة مستدرك يمكن  
ان يقال انه تعريف بالذاتيات وبعض العرضيات اذ الشرط من عرضيات الذات لدل تكون  
موجب العدة في الاعم والاغلب هو الوطئ اكتفى بها اذا لمفرد يلحق بالاعم والاغلب  
(قوله ينمورا جعتك) متعلق باستدامة يعني يراجع باحد ما ذكر وان قال ابطلت حتى في الرجعة  
اولا رجعة لي عليك (قوله ويعا يوجب حرمة المصاهرة) اي من احد الجانبين كما في الملتقى  
وهذا النوع منها مكروه كما في الجوهرة كما في المنع ولذا اخره وايضا يكون الرجعة بتزوجها  
في العدة في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في البحر وايضا بالوطئ ولو في الدبر على المفتي به  
(قوله وان ابت) ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر كما في شرح الملتقى ثم اباؤها شامل  
لكونها بعد العلم اولا كما يقتضى الاطلاق وماتقل عن العناية من اشتراط اعلام الغائبة بها  
قال في النهر هو سهو (قوله مسببا بترك الاعلام) فالتدب في المتن بمعنى الاعم والا فترك التدب  
بالمعنى الخاص ايسر باساءة اذا لاساءة لا اقل من الكراهة على ان مقتضى الدليل ايضا ليس الا ذلك  
(قوله اجيب بانها) قال الزيلعي وهذا مشكل ايضا من حيث انها وجب عليها السؤال  
بالعمل بما ظهر عندها ونقل عن الكمال وايسر السؤال الالدفع ما هو متوهم الوجود بعد  
تحقق عدمه فهو وزان اذ هو ايضا لمثل فاذا كان مستحبا انتهى والحاصل ان ايقاع الزوج  
الرجعة مع قدرته على البينة كان اماراة على الرجعة فظهر عندها ايضا حصول الرجعة  
(قوله عرفوه مطلقا) بكسر اللام وتثنيدها (قوله ان لم يقصد الرجعة) اورد عليه بان  
الدخول عند قصد الرجعة ترك للتدب ايضا لانه لا يأم من ان يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة  
بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين قال في النهر بعد نقل مضمون ما ذكر عن البحر  
الداعي على هذا الحمل تقدم افادة ذلك الحكم تلويحا بقوله والاشهاد مندوب عليها وقد  
علمته انتهى فكانه قال المصنف ندب الاشهاد عند قصد الرجعة وندب عدم دخولها عند  
عدم قصدتها فالاول شامل لهذه الصورة فيلزم تكرار على هذا (قوله واقرب احواله) اي  
الانقضاء (قوله فيصار اليه) فيكون زمان السكنة من العدة فيقع الاخبار بالانقضاء بعد  
العدة فتصح الرجعة (قوله وهو الحيض الثالث) الاولى تقديمه على لفظ العشرة ثم المراد  
من الثالث عام الحكمي فيشمل الامة فلا يردانه لو اقتصر على قوله من الحيض الاخير لتشمّل الامة على  
ان بيان مفهوم الآخر محتاج اليه هنا لعدم معلومه في هذا الباب (قوله حتى لو بقي الى اخره)  
اورد عليه ان حاشية كونه الانقطاع لاقل من العشرة فيكون من قبيل الشق الثاني فالانساب  
اقتضاه على قوله يعيده لان الحيض لا يزيد الخ لا يبعد ان يقال ان هذه العلة لغايته في القلة عدت

من الشق الاول ولهذا لم يشترط فيه وجود نفس الاغتسال بخلاف الثاني تأمل ثم الظاهر من  
ظاهرة الاطلاق وقد ذكر الزيلعي لو جاوز الدم العشرة ولها عادة انتهت من حين انتهاء  
عادتها (قوله حتى تغسل) ظاهره ايضا الاطلاق وقد نقل عن الكمال انه اذا جاودا بعدها  
ولم يجاوز العشرة تبين عدم انقطاعه فله الرجعة (قوله يتسارع عليه الجفاف) فلو تيقنت  
عدم الوصول او تركته عمدا لانتقطع كذا في البحر (قوله لان الشرع كذبه) قبل لبس  
التكذيب على تقدير ان يكون بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر فلا بد في المسئلة من قيد  
آخر لا يخفى ان مفهوم التصيف حجة وقد دل على ذلك المسئلة مفهوما ولم يكذبه الشرع  
فان قيل ايجاب الشرع اياها العدة بعد الخلوة يجعل من قبيل تكذيب الشرع ايضا قلنا  
ايجاب العدة امر احتياطي لمجرد احتمال الوطئ (قوله فيكون انكاره حجة عليه) واما اذا  
كان الانكار من جانب المرأة فقط كان له الرجعة ولذا قيد بانكاره ولو لم يخل بها فلا رجعة له  
(قوله صحت الرجعة) اى يظهر صحتها بتكذيب الشارع له في قوله لم اجامعها حيث جعله  
واطئا حكما حاصله المراجعة بعد الخلوة وانكار الوطئ ليست بحجة الا ان يراجع وتأني باقل  
من ستين بولد فيكون المسئلة الثغرية بمنزلة الاستثناء مما تقدمها في دفع ايها المندافع بينهما  
من ان الاولى مصرحة بعدم الرجعة والثانية متضمنة بصحتها (قوله فلا بد ان يجعل الزوج  
واطئا) وان انكره لان حمله على الكذب اولى من الحمل على الزنا (قوله واكثر) وان كان اكثر  
عشر سنين ما لم يقرر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس كذا في النهر  
(قوله ليكون الوطئ حلالا) اذ العدة لازمة عليها لعدم وجود الطلاق قبل وضع الحمل بل  
في ان الوضع فالوطئ في العدة فيكون حلالا كما سبشيرا ليه (قوله والولد الثاني والثالث رجعة)  
اى تظهر بهما الرجعة السابقة لان العلوق بوطئ حادث في العدة فان قلت فيه حكم عليه  
بالوطئ في النفاس وهو حرام قلت لبس للنفاس كية خاصة اذ يجوز ان لا ترى شبا اصلا كذا  
في النهر (قوله لانها حائل) كذا في اكثر النسخ هو ضد الحامل وما في بعض النسخ بالميم بدل  
الهزة تصحيف الكاتب (قوله وضع الغير في العدة) اورد عليه بان هذا الدليل جار في الصغيرة  
والايسة وعدة الوفات قبل الدخول ومعدة الصبي والحیضة الثانية والثالثة مع ان التزوج  
في العدة لبس بجائز واجيب بان هذه حكمة للحكم بوجودها يراعى في الجنس لا في كل فرد  
لا يخفى انه يقتضى هذه الحكمة عدم صحة نكاح المبانة في العدة ونقل عن العناية كون اشتباه  
النسب مانعا عن جواز النكاح في عدة الغير مسلم واما انه يلزم جواز اذا عدم هذا المانع  
فليس بلازم لجواز ان يكون ثم مانع آخر هو جهة التعبد واجيب بان هذا تعاليل في مقابلة  
النص فالاولى ان يقال المنع عام في العدة بالنص هو قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح  
حتى يبلغ الكتاب اجله خص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع كذا في النهر  
واما الجواز بان مجرد جواز المانع كقصد التعبد بدون اعتبار الشارع لا يمنع صحة  
التزوج فقيل انه كلام السند فتدبر (قوله لا مطلقا بها) ولو قبل الدخول وما في المشكلات  
زلة عظيمة لا يحل لمسلم نقله كافي التبع (قوله حتى يطأها غيره) ولو حكما ليشمل ما كانت تحت  
مجنون او خصي بالغ او مرأهق حر او عبد او محبوب وحلت منه وكذا يشترط في المفوضة الحبيل  
ايضا ليعلم ان الوطئ كان من قبلها (قوله حمل على العقد) وقيل المراد به الوطئ بالاجماع  
(قوله وزوم الوطئ) وما نقل عن سعيد بن المسيب كما نقل عن الخوارج والشيعة فقد قيل برجوعه

عنه فهذا خلاف لا اختلاف ولذا لو قضى به لا ينفذ (قوله لان الشرط الايلاج) اي بقوة نفسه ولو بحائل توجد معه لذة الحرارة (قوله دون الاتزال) ولذا اشار عليه السلام بالذوق وتصغيره العسيلة ولو اوجج الشيخ القاني ذكره بمساعدة يده او يدها لا تحل والصواب حلها لانه معلق بدخول الحسنة كذا نقل عن المجتبى لكن في النهر بما اذا انتعش وعمل والا لا (قوله وكره) اي تحريما كما في البحر وان الاصل في الكراهة عند الاطلاق ان تصرف الى التحريم كما نقل عن الكمال فتنتهض سببا للعقاب (قوله بشرط التحليل) وان كان الشرط باطلا والنكاح صحيحا اذا الكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة فلا يجبر على الطلاق فبهذا زيف الكمال ما نقل عن الزندوسى وما وقع في البرازية من صحة اجبار القاضى بالتطبيق بناء على الشرط وان خيف بعدم تطبيق المحلل تقول المرأة حالة العقد زوجتك على ان امرى يبدى بشرط كون البداة منها لامنه فاذا قال المحلل تزوجتك على امرئ يبدى بعد ما تزوجك لم يصرا الامر بيدها او يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلثا او بليئة فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكه بلاجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك كذا في الاشياء وقال بعضهم ومن لطيف الحيل ان تزوج مملوكا مراهقا فاذا اوجج يملكه لها فيفسخ الكاح لكن هذا مفرع على القول بصحة النكاح مع عدم الكفاءة والفتوى بفساده ان كان لها ولي والا فصحيح اتفاقا وتفصيلا في الاشياء ايضا لكن بعضهم اکتفى بكون المراهق المحلل قادرا على تحريك آله وبعضهم اورد عليه بان مجرد حركة الالة لبس بكاف بل يشاهد ذلك في الاطفال فقال بلزوم الايلاج بالاشتهاء (قوله اما اذا اضمرنا ذلك) قيل بل يكون مأجورا لان مجرد النية في المعاملات غير معتبرة وقيل المحلل مأجور وتأويل اللعن في الحديث اذا شرط الاجر كذا في البحر (قوله ويهدم الزوج اثنتى) ان وطئ والا فلا (قوله وعند محمد) نقل عن الكمال اختيار قول محمد (قوله لكون البضع مقوما) اورد عليه انه مشعر عدم تقومه عند عدم الدخول ولزوم نصف المهر عند عدم الدخول موجب تقومه مطلقا ❦ باب الايلاء ❦ الايلاء لغة مصدر الى كاعطى اى حلف والجمع الايا (قوله وشرعا حلف على ترك) اورد عليه بانه غير مانع لانه صادق على ما لا يشق عليه نحو ان وطئت فله على - ان اصلى ركعتين مع انه لبس بمولى بذلك واجيب بان هذا تعريف لاحد قسمي الايلاء وهو الحقيقي واما ما كان فيه معناه فسيأتى وبانه تعريف المتفق فقط اذ فيما ذكر خلاف الشيخين ورد بانه لو كان تعريفا للحقيقي فقط لذكر للثاني تعريف وبانه لو كان تعريفا للمتفق لذكر ما يشق واورد على التعريف ايضا بانه صادق بما قال لاجنبية والله لا اقربك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر فانه يتحقق ترك القربان في المدة ولايلاء وغير التعريف على انه حلف حاصل في النكاح او مضافا اليه الى آخره لا يخفى ان التبادر كون الحلف وقت ثبوت الملك والتعريف يجب حله على التبادر وان قيد الحنية معتبر في التعريفات (قوله وحكمه طليقة بانية) لانه طلبها بمنع حقها وهو الجماع في المدة فجاز الى آخره الشرع بإيجاب الطلاق (قوله ان حنث) اي ان قرب قبل المدة (قوله والله لا اقربك) بشرط ان لا يكون حائضا (قوله اولا اقربك اربعة اشهر) سواء كانت طاهرة او حائضا هما في النهر عن الحواشي السعدية (قوله فعلى حج او نحوه) اي مما يشق عليه والا فبحو قوله ان وطئت فله على - ركعتين لبس بايلاء دون على - مائة ركعة ونحوه (قوله او عبد حر) ان استمر في ملكه والا فلا كما نقل عن الفتح (قوله فان قربها) في المدة ولو مجنوننا



(قوله لا المؤبد وهو غير الموقت) يعني المطلق لكن بشرط كونها طاهرة كما مر (قوله فلو نكحها ثانيا عاد الايلاء) وابتداء مدته من وقت التزوج سواء تزوجها في العدة او بعدها كما نقل الترجيح عن الكمال وغيره قال في النهر هذا بعينه ما وقع في الهداية والكاظم وفي الفتح الاولى هو هذا وما في النهاية والعناية من ان هذا عند كون التزوج بعد العدة وعند كونه فيها يعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قبل التزوج فضعيف وبما قرر يعلم ما في حاشية المولى المحقق الوائى من الخطب والخطاء في التقلين واندفاع ما حكى من الاعتراضين وعدم الاحتياج الى ما ذكر للدفعين فانظر اليه لعلك تجد صدقا وحقا (قوله تين ثانيا) لان بالتزوج عاد حقها في الجماع والظلم منه بامتناع بازالة مبيع الوقاع (قوله لم تطلق) وان مضت المدة بلاوطئ (قوله وان وطئها كفر) اى في اليمين بالله وعليه الجزاء في غيرها فلا يخلو عبارته عن مسامحة (قوله لبقاء اليمين في حق الخنث) وان لم يبق في حق الطلاق (قوله ان يتخير الثلث) وقد حصل التخيير حتى احتاج الى التحليل بزواج آخر (قوله والله لا اقربك شهرين الى آخره) والتقيد بالظرف اتفاقا كما في النهر فلو قال شهرين وشهرين يكون كذلك ووجه بان فائدة الظرف اشعار بعدم الفصل بينهما بخلاف عدمه انت تعلم ان الواو في الدلالة على عدم الفصل اولى من بعد اذ الواو للجمع وبعد للتأخير والاصل في مسائل اليمين انه متى لم يكرر اسم الله ولا حرف النفي يكون يمينا واحدا ومتى اعا د اسم الله ولا حرف النفي كانا يمينين وتدا خل المدنان ويجب عليه بالخنث كفارتان قاله الزيلعي وغيره ونقل في النهر عن المنتقى انه جعل تكرار اسم الله تعالى يمينين قياسا و واحدة استحسانا (قوله لا قوله بعد يوم) اى بعد قوله لا اقربك شهرين يعنى قال او لا لا اقربك شهرين ثم قال بعد يوم والله لا اقربك فهذا عين ما في السكر ولو مكث يوما ثم قال الخ ويوما يجوز ان يراد به مطلق الوقت او انه اتفاقا (قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين) الصواب ترك العطف هنا اذ هو موجب لصحة الايلاء بل يكون من قبيل الاول ولذا وقع في عامة المتون كالسكر بتركه هكذا لا اقربك شهرين بعد شهرين الاولين وايضا تعليله هنا مناف لمعلله كما لا يخفى بل الظاهر ان يكتفى بقوله لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الاولين وان كان عبارته موافقا للعامة فليأمل (قوله لم يتكامل) لان الثاني ايجاب مبتداء (قوله والله لا اقربك سنة الا يوما) اورد في النهاية انه لو قال لغيره والله لا اكلم فلانا سنة الا يوما قالوا ينصرف اليوم الى آخر السنة مع تكثير اليوم واجاب بان الملبى الحامل وهو المفايضة قائم في الحال ورده الزيلعي بانه مشترك الا ان المفايضة في الايلاء نابتة في الحال ايضا واجاب تاج الشريعة بالفرق بين اليمينين انه لو انصرف الاستثناء الى آخر السنة يلزم احد المكروهين اما الكفارة بالقربان او الطلاق بعدمه بخلاف اليمين وقال في الحواشي السعدية مراده انه تعارض جهة المفايضة بما ذكر فتساقط ثم عمل بمقتضى اللفظ وهو التكثير وقال صاحب النهر انما يحتاج الى ما ذكر اذا سلم كونه مشترك الا ان المفايضة وهو لم يجوز كون الحامل في الايلاء امر غير المفايضة كخوف غيل على ولدها وعدم مواقفة مزاجهما فيتفقان عليه لقطع لجاج النفس كما نبه في الفتح وبهذا يظهر عدم الاحتياج ايضا الى ما يقال في الدفع ان امتداد الغيظ في الايلاء الى آخر السنة مما لا وجه له فان السرع عد اليمينونة بعد اربعة اشهر والمبائة لا وجه بترك القربان معها على ان الطلاق ابغض المباحات فالاحب دفعه ما يمكن انتهى (قوله لا مكان قربانه) فان لم يمكن بان كان

بينهما ثمانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه واما على ما ذكره قاضيان فالعبرة  
 لاربعة أشهر كذا في البحر فلا بد من الاشارة الى هذا ولو شرحا (قوله والمطلقة الرجعية)  
 ان قيل ما فائدة الايلاء في المطلقة الرجعية فلما انه لو امتد طهرها وهي ممن تحيض بانت  
 بمضي مدة وان انقضت عدتها بعد مضي عدته بطل واورد ان الايلاء جزاء الظلم يمنع  
 حقها في الجماع والمطلقة لبس لها حق فيه واجاب شمس الائمة الكردري وهو اول من قرأ  
 الهداية على مؤلفها العبرة في المنصوص عليه لعين النص لالمعناه والمطلقة الرجعية من  
 نسائنا بالنص وهو قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن والبعول الزوج كذا في النهر والمنع لعل  
 في قوله في التعليل لبقاء الزوجية بينهما اشارة الى ما ذكر ويمكن ان يقال ان المطلقة الرجعية  
 لها حق في الجماع في الجملة ويؤيده اباحة الجماع بلا احتياج الى التكاح والاذن منها والى  
 هذا اشير في البحر ثم اورد على الجواب الاول بانه يجوز ان يكون اطلاق البعولة مجازا باعتبار  
 ما كان ولا ينبغي ان اصكرا احكام التكاح جار عليها فلا داعي الى المجاز بل الحقيقة ممكنة  
 (قوله ولا اجنبية) اي ان آلى الى اجنبية ثم تكحها بعد الايلاء (قوله بالنص) وهو قوله  
 تعالى للذين يؤثرون من نسائهم تربص اربعة اشهر (قوله ولم يوجد) اي ان لم يوجد  
 الوطئ يوجب البينونة ولو وطئها لا يوجد البينونة لكن يلزم الكفارة فقيه نوع ايجاز وخفاء  
 كذا قيل اقول لبس المراد هذا بل المراد ولم يوجد اي واحد من الملك والاضافة في مسألة  
 الاجنبية فلا يوجد الايلاء بعدم الوطئ في المدة ولو وطئها كفر (قوله فقيهه قوله ان استمر  
 الغدر) من وقت الخلف الى آخر المدة ولا يعتبر العجز الحكمي كالا حرام والاعتكاف لانه باختياره  
 (قوله ان نوى الكذب) بفتح الكاف مع كسر الدال ويجوز كسرها مع اسكان الدال كذا  
 في النهر فقيه اشارة الى ما في بعض الكتب من ان الاول افسح والى رد ما في بعض آخر من  
 ان الثاني غلط (قوله فاذا نواه صدق) اورد عليه بان الحقيقة لا يحتاج الى النية ودفع ان هذه  
 حقيقة اولى والبين حقيقة ثانية بواسطة الاشتها رول هذا قال السرخسي انما يصدق في نيته  
 الكذب ديانة لا قضاء لظهوره في اليقين وصوبه القبح على ما عليه العمل والفتوى والاول  
 ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث وفيه نظر لان الفتوى انما هو في انصرافه  
 الى الطلاق لا من كونه يمينا كذا في النهر (قوله والفتوى على انه طلاق) قال في المنع في هذا  
 المحل ومن اللفاظ المستعملة في مصرنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى  
 الحرام قال في المختارات وان لم يكن له امرأة يكون يمينا فتجب الكفارة بالخت (قوله والمسئلة  
 بحالها) اي مسئلة انت على حرام فان قيل الخطاب في المسئلة على المفردة فلا يقع الاعلى  
 تلك المخاطبة فامعنى هذا قلنا معناه كونها بحالها في التحريم فقط لا في الخطاب فكانه قال  
 امرأتى على حرام كما في النهر والجواب ان المراد بكون المسئلة على حالها هو ان يكون الحرام  
 عنده طلاق وان لم ينولس يصحح يظهر بملاحظة تقع على كل واحدة منهن الخ وبملاحظة  
 الاحكام الخمسة في المسئلة السابقة (قوله وهجره) بمعنى كل شيء (بدست) بمعنى يد (راست) بمعنى  
 صحيح (كبرم) بمعنى امسكه (بروى) بمعنى على (بدست چب ضد راست) \* باب الخلع \*  
 (قوله من نكاح) اي صحيح فخرج الفاسد وما بعد الرد فانه لا ملك فيه كذا في النهر  
 ويدخل المطلقة الرجعية كما في البحر (قوله بمال) يرد عليه جمعا انه لا يصدق على ما عرى  
 عن البذل والاصح صحة الخلع حيث كذا في الخلاصة والمجتهب الا ان يقال ان مهرها ساقط

حيث جعل بمنزلة البدل ولو كانت ادائها جميع البدل ترد عليه كالتقل عن الحاكم الشهيد  
ولهذا روى عن ابي يوسف ان الخلع لا يكون الا بعوض (قوله بلفظ الخلع) المتبادر منه الاطلاق  
وقد نقل عن الفصول شرطية صيغة المفاعلة حتى لو قال خلعتك ناويا وقع باينا غير  
مسقط ولهذا زاد في البحر على التعريف قيد المتوقفة على قبولها لعدم توقفه فيما ذكر  
واختاره في التنوير وقوله ونحوهما شامل بما كان بلفظ المبرأة فلا يرد بعدم الصدق عليه  
(قوله بلفظ البيع) والشراء وان صرح الخاتبة خلافا كما في النهر وقاضيان ايضا كما في المتح  
(ثم اعلم ان المختار انه يجوز ان يجعل البدل من الزوج في الخلع فالتعريف ليس بجامع ايضا  
اقول وقع في البرازية انه يحمل على الاستثناء من المهر او الزيادة فيه تصحيحا للخلع بقدر  
الإمكان (قوله بما يصلح للمهر) الاولى تقديمه على قوله لا بأس (قوله لكن لا يجب) هذا مفاد  
من كون عكس الموجبة الكلية جزئية فانعكاسها كلية كاذبة وان جوزها الاتقان لان المحققين  
على منعها كذا في النهر (قوله كادون العشرة) وما في يدها وما في بطن غنمها وبطن جارية  
لا يجوز مهرا (قوله للمقوم) وهو البضع حالة الدخول وغير المتقوم حالة خروجه (قوله  
ويفتقر الى ايجاب وقبول) قيل يعني ان شرط فيه المال اقول قد عرفت مما ذكر فيما سبق  
انه لا انفكاك له من المال كما يدل عليه عبارة المصنف (قوله اي جاز رجوعها قبل قبولها)  
اي المرأة وهو ظاهر وفي بعض النسخ قبل قبوله فحينئذ يرجع الى الخلع اي قبل قبول المرأة الخلع  
(قوله وطرف العبد) فطرف المولى كطرف الزوج دلالة او التزاما فبظهر كون قوله في الشرح  
ومن جانب المولى يمينا من جملة التفريع في دفع المواخذة به (قوله خالعتك) ايراده هنا مع عدمه  
في المتن لانه علم من التعريف ابتداء صريحا وما ذكر هنا علم من قوله في التعريف غالبا ضمنا  
كما بين ههنا وقيل ليني عليه ما هو في حكمه فيندفع ان سوق الكلام هنا انما هو على صحة  
الخلع بخير لفظ الخلع لانه علم ذلك فيما سبق فالواجب تركه هنا على انك قد عرفت ان مجرد  
مادة الخلع ليست بكافية في الخلع بل لا بد من المفاعلة فاليان لازم ضروري (قوله او بعث  
نفسك) لا يخفى انه لا بد هنا ان يورد صورة الشراء وتخصيص الشراء في المتن بالمرأة مع كونه  
خلاف السوق وعدم تحمل كون العطف بالواو يقتضي عدم صحة الخلع بالشراء من الزوج  
وقد وقع في قاضيان واو قال لها اشترى ثلث تطبيقات بمهرك ونفقة عدتك فقال اشتريت  
ثم الخلع وللشراء صورة عديدة غير ما ذكر فيه وفي البرازية والبحر (قوله طلقتك او بارأك)  
هذا بعينه صورة الخلع بلفظ الطلاق فيلزم عدم مغايرتهما والمتبادر من تقابلهما متا وما  
ذكر من الفرق شرحا تغايرهما وقد صرح بعضهم في بيان فوائد قيود تعريف الخلع  
ان الطلاق على مال يخرج بقوله بلفظ الخلع فجعله من قبيل تقابل الخاص بالعام ليس بمناسب  
(قوله والفرق) اورد عليه ان المدخل في الفرق للمستثنى فقط وما قبله مستدرك ولا يخفى انه  
موضح للفرق ومعين جهة اجتماعهما وافتراقهما (قوله الا ان يدل الخلع) في هذا الحصر  
نظر اذ ذكر بعضهم ان الخلع مختص باسقاط الحقوق (قوله يقع رجعا) اورد ان الظاهر  
عند قوله انت طالق ثلثا على كذا وقوع الثلث حين بطل العوض فحينئذ يلزم كون الفرق  
مشكلا واعتذر ان مقصودهم هو الفرق في الجملة فالفرق في بعض المواد كاف اقول بعد  
ملاحظة ما نقل في الفرق آنفا لا يأتي الاشكال ولا يحتاج الى هذا الاعتذار (قوله في الصور  
الاربعة) الظاهر من قوله والا صدق في الخلع ومن قصره على البيع في قوله ولا يصدق في لفظ

البيع ان صورة الخلع داخل في الاربع وان البيع والشراء صورة واحدة وقد عرفت اقتضاء سوقه وعبارته وما وجد من صورة الشراء في الخلع فيما سبق فلا وفق ان يقال من الصور الخمس (قوله واعترض) كأن المعترض بنى كلامه على اختصاص الصريح بالمعاني الحقيقية والمحجب بنى على كون المجاز غالب صريحا ايضا اذ الصريح مالا يستتر المراد به واذا لبس يختص بالحقيقة فالبيع هنا لبس بخفي في زوال المتعة وان مجازيا فصريح لكن يرد ان موجب الصريح هو الرجعة كما مر فيخص هذا كما بالطلاق الثلث (قوله فليتأمل) لعل وجهه اما اشارة الى ما ذكر آنفا اولى الفرق بين الخلع وبينهما بان الخلع وكذا المبرأة يَحْتَمِلُ قطع الخصومة والنزاع واما البيع فيدل على التخليص وازالة الملك فقط وكذا الطلاق على المال (قوله وكره) اى كراهة تحريم بل الاخذ حرام قطعاً عبر عنه بالكراهة كما في البحر وبراء المهر ملحق به كما في النهر وبه يندفع ان موجب النهي في هذه الآية التحريم كما هو مذهب الجمهور في النهي والمطلوب الكراهة فلا تقريب (قوله فلا تأخذوا منه) اى من القططار (قوله ولانه اوحشها) الظاهر انه بيان حكمة الحكم والا فتعليل في مقابلة النص (قوله وكره اخذ الفضل) لحديث اما الزيادة فلا هذا الذي ذكر في الاصل وصححه الشئ لا حديث ذكرها كما في البحر اورد عليه انه من قبيل تقييد المطلق والزيادة على الكتاب بخبر الواحد وبذلك قوله تعالى لا جناح عليهما مطلق وحديث الزيادة تقييد له وزيادة عليه واجيب ان هذا النص من قبيل عام خص منه البعض والباقى في فيه ظنى والمخصص هو قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا وان هذا معارض بنص آخر مثله فلا يبقى القطعية فيجوز التخصيص بخبر الواحد على ان هذا الخبر وان كان معارضا لنص فهو موافق لآخر وهو النهي عن الاخذ مطلقا ورد ان النص في احدهما مقيد بقيد دون الاخر فلا تعارض فلا تخصيص فيكون رواية الجامع اوجه غاية الامر كون اخذ الزيادة خلاف الاولى لا الكراهة وحل الكراهة عليه بعيد على ان الكراهة عند الاطلاق بصرف الى التحريمية اقول اولاً لانسلم انه من قبيل الزيادة بخبر الواحد بل الخبر مشهور واومعنى كما يشير اليه صيغة الجمع في لفظ احاديث عند تعليل الشئ على ما نقله البحر وثانياً انه يجوز ان يكون هذا من قبيل الخبر الواحد المقرون بالقرائن القطعية كالاجماع على حرمة الاخذ بغير حق وفي امساكها لا رغبة اضرار وتضييق ليقطع مالها في مقابلة خلاصتها من السدة كما اومى اليه في البحر وهذا الخبر مقيد للقطع كخبر الواحد الذي استدار به اهل قبا الى مكة في صلوتهم وثالثاً يجوز عروض الشبهة من حيث القيد المذكور اذ التقييد لبس بقطعي لعل لهذا اختار رواية الاصل فافهم (قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به دال بعبارته على اباحة الاخذ) عند كون الكراهة من الجانبين وبدلالته عند كونها منها فقط فالاية السابقة محمولة على كون النشوز منه فقط كما يقتضيه سوق السرح وتصريح النهر لكن اورد عليه ان نشوزه مستلزم لنشوزها لكن لا يخفى ما فيه (قوله لان طلاق المكره واقع) هذا سهو اذ المطلق هو الزوج وهو لبس بمكره بالفتح بل بالكسر (قوله اى بلا زوم او بلا سقوط) الظاهر ارادة مجموعهما معا والحال ارادة احدهما مانع لارادة الاخر فالاولى ان يفسر اولا بما يحملهما ثم يفصل بما ذكر (قوله للاسلام) اذا الاسلام مانع من ايجاب الخمر والخنزير (قوله ولا لايجاب غيره مثله) او قيمته يعنى ضمانه (قوله البذل الحسى) لا المجازى العقلى كالمالك والتصرف (قوله في الاول) اى من مال لكونه مجهولا اذ لفظ مال

مبهم (قوله حال الخروج) يشكل بالطلاق قبل الدخول بلزوم نصف المهر مع انه حال الخروج كما سبق (قوله واقله ثلثة) اورد بجواز كلمة من للتبعيض ودفع ان الاصل انه ان تم الكلام بنفسه ولكنه اشتمل على ضرب من الابهام فلا بيان والا فالتبعيض وقولها خالعتي على ما يدى تام بنفسه حتى جاز الاقتصار عليه (قوله على براءتها) معناها انها ان وجدته سلمته والا فلا شيء عليها (قوله لانه لا يطل بالشروط الفاسدة) ولهذا لو اخلعت على ان يكون صداقها لولدها اولا جنى او على ان تمسك ولده عندها صح الخلع وبطل الشرط كما نقل عن العمادية والثانية (قوله فجعل على للشرط) اورد عليه بان هذا من قبيل المعاوضات وقد قرر في المبسوط والاصول انه فيها مجاز بمعنى الباء اجاعا اقول المقرر في الاصول ان الاجماع في المعاوضات المحضة كالبيع والاجارة واما في الطلاق اى في هذه المسئلة فهذا الاختلاف مصرح بعينه في عامة الاصولية (قوله والطلاق يصح تعليقه) بالشرط المفهوم منه هو الالف وهو المقرر في الاصول ان الشرط هو مدخول لفظ على فيلزم كون الالف شرطا والطلاق مشروطا مع انهم صرحوا بان الشرط ايقاع الثلث والمشروط وجوب الالف فيثان بيان ويمكن ان يقال معنى الشرط هو التوقف ولا شك في توقف الطلاق على الالف اوانه في حكم ان يقول الزوج ان اديت الى الف فانت طالق وهذا اول مما يقال ان التزام الالف شرط وقوع الطلاق ولزوم الالف مشروط بالطلاق (قوله لا يصح تعليقه بالشرط) فلم يمكن الحقيقة فيحمل على المجاز اى على العوض بخلاف الطلاق لصحة تعليقه بالشرط فلم يمكن الحقيقة فعمول بها ولم يحمل على المجاز (قوله اولى ان ترضى) فظهر الفرق بين ابتدائه وابتدائها بان المرأة ولزم الالف الاولى الاقتصار على لزوم الالف اذ البيونة علم من قوله في اول الباب والواقع به وبالطلاق على مال طلاق باین (قوله لان هذا الكلام يستعمل في المعاوضة) فتعذر رجل الواو على حقيقة اى العطف ولكمال الانقطاع لان الاولى انشائية والثانية خبرية (قوله وله انه جلة تامة) ولان الواو عنده للعطف عملا بالحقيقة ولا انقطاع لان التحقيق ان الاولى خبرية ايضا (قوله لصحتها) الاولى تقديمه على التفريع الاول بان يقال مثلا والپین صحیحة بدونه فتم الپین الخ والا فاما يلزم عدم تمام التفريع او استدراك هذه المقدمة الا ان يجعل ذلك دليلا للملازمة التفريع الاول (قوله لان الزوجين) الاول ولان بالواو اويكتفى بالاول فقط كما في البحر والنهر او بالثاني كما في شرح الملتقى على انه يرد عليه فقط انه جار في صورة البيع لعل لهذا اكتفينا بالاول فقط ولان تعليل صورة البيع انما يناسب للاول (قوله فايجاب وقبول) اى مجموعهما لقا مثل ان يقول يجوز انه اراد بالبيع مدلوله التضمنى اى الايجاب فقط بقرينة تعقيبه بقوله فلم تقبل فلا يكون الاقرار بالبيع اقرار بمجموعهما بل باحدهما فقط فلا يلزم الرجوع عما اقر به (قوله واما نفقة العدة) وكذا الولد (قوله الا بالذکر) اى عند عقد الخلع حتى لو اسقطت بعضها بعد الخلع ببراء الزوج عنها لا يصح (قوله طلقت مجانا رجعيًا) لو بلفظ الطلاق وبيان لو بلفظ الخلع لكن لو بلغت واجازت ما فعله الاب جاز ولو قبلت هي المال وهي مميزة وقع اتفاقا مجانا (قوله لان المال لا يلزمها) والكفالة انما هي على دين صحيح كما في الكفالة (قوله بلا سقوط المهر) لكن في القهستاني عن الفصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو قضى به القاضي ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه انتهى وفي شرح الملتقى فليحفظ (قوله لانه لم يدخل

نحت ولاية الاب) لكن يرجع الزوج على الاب الضامن كما فهم من النهر نقلا عن الفتح  
وما في البحر من عدم الصحة فخطاء فاحش كما في النهر (قوله لكونه تبرعا) حتى يكون له الاقل  
من ميراثها ومن بدل الخلع ان خرج من الثلث والا كان له الاقل من الارث ومن الثلث ان ماتت  
في العدة ولو بعدها او كانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع من الثلث كذا في الدر  
باب الظهار \* (قوله فان الشخصين) بيان للنسبة بين اللغوي والشرعي  
لا تصحح للغوي كما توهم (قوله تشبيه ما يضاف) اي تشبيه الزوج المسلم المكلف  
ولم يصرح لشهرته فلم يصح ظهار ذمي ومجنون وصبي (قوله من عضو محرمه) اي عضو  
انثى محرمه التي يحرم نكاحها مؤبدا دون ذكر محرمه لانه انما عرف بالشرع والشرع انما ورد بها  
فيما اذا كان المظاهر به امرأة وبه عرف الجواب عما في المحيط لوشبهها بفرج ابيه او قريبه  
ينبغي ان يكون مظاهرا اذ فرجها كفرج امه وان دفع ماني البحر من انهم لم يقلوا يحرم صفة  
لشخص المتناول للذكر والانثى لكان اولى اخذا مما في المحيط وجزم به ولم ينقله بحثا وانت  
علمته ما هو الواقع نعم يرد على المصنف ماني الخاتبة اثبت على كالدنم والخنزير او نحوهما فالصحيح  
انه ان نوى طلاقا وظهارة فكما نوى وان لم يتو شيا كان ايلاء كما في النهر اقول وبما قرر اندفع  
اي نماما في النكح من تعميم المحرم الى الذكور (قوله حتى يكفر) وان عادت اليه بعد زوج آخر وبذلك  
يمين لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان (قوله ثم يعودون لما قالوا) اي لصد ما قالوا كما في النهر (قوله  
للظهار والعود) يعني ان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الظهار والكفارة كما هو عند  
العامة لا الظهار فقط والعود شرط ولا العكس ولا انهما شرطان والسبب كونه الكفارة  
طريقا متعينا لبقاء حقها وكونه قادرا على بقاءه ولا ان كلا منهما شرط وسبب كما قيل في كل  
ذلك (قوله لان الكفارة دائرة) وايضا انهما ذكر قبل فاء السببية في الآية (قوله وسببها  
الاولى) فيكون سببها كما في البحر والنكح (قوله بالمحذور) وهو الظاهر (قوله والعبادة  
بالمباح) وهو العزم على وطئها لانه تقضي للمنكر فاصل الدليل هكذا الكفارة دائرة بين العقوبة  
والعبادة وكل شيء يكون دائرا بينهما يكون سببه دائرا بينهما والشئ الذي سببه دائر بينهما  
يكون سببه مجموع الظهار والعود فالكفارة سببه الظهار والعود وهو المطلوب وقوله حتى  
يتعلق العقوبة اشارة الى دليل الكبرى (قوله وانما جاز جواب لمقدر) هو لو كان العود سببا  
لم يصح تقديم الكفارة عليه لكن تقديمها عليه صحيح فاجاب بما ذكره لكن هذا انما يتوجه على  
من جعل السبب العود فقط لاعلى من جعله العود مع الظهار كما فهم من البحر (قوله ولهذا)  
اي ولاجل ان الكفارة تجب لدفع الحرمة جازت الى اخره الاولى وجبت مكان جازت (قوله  
لان هذه الحرمة) الاحتياج الى هذا التعليل بعد ما سبق لدفع توهم ان حرمة الذات يجوز  
زواله بما ذكر من اسباب الحل فلا تكون علة فيما ذكر (قوله ان تطالبه) اي بالكفارة كما في الملتقى  
يعني لهما مطالبة بالوطئ (قوله وعلى القاضي ان يجبره على التكفير) بالحبس فان تمرد ضربه  
الى ان يكفر او يطلق كما في التاتارخانية (قوله استغفر الله) اي تاب الى الله عما وقع منه من ارتكاب  
حرمة الوطئ لمخالفته نص منع التماس ولانه بما قال مالك في الموطأ فممن يظاهر ثم يسها قبل  
ان يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر (قوله وقال سعد) وعن الحسن البصري يجب عليه  
ثلاث كفارات (قوله كانت على كظهر امي) ولو حذف على قال في البحر لم اره وينبغي ان  
يكون مظاهرا قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي ان يكون مظاهرا فتدبره (قوله لان اللفظ)



لايحتملها لانه صريح في الظهار ( قوله كأي ) فلو حذف الكاف للغا ( قوله مانواه )  
فلو لم ينو شئ لم يكن شئاً على الصحيح ( قوله يكون مظاهراً منهن جميعاً ) قيد بالظهار دلالة  
لوالى منهن كان عليه كفارة واحدة لانها لهنك حرمة اسم الله تعالى وهو الواحد ( قوله يجب  
لكل منهن كفارة ) وكذا لو ظاهر من زوجة واحدة مراراً في مجلس فعليه لكل ظهار كفارة  
الا اذا نوى التأكيد باثني فيصدق قضاء ( قوله وهو الاخرس ) يعني الاصم الذي في اذنيه  
وقراى ثقل في الاذن بحيث اذا صبح سمع لبس بمانع واما الذي لا يسمع اصلاً وهو الذي يكون  
اخرس غالباً يعني من لم يسمع اصلاً يكون اخرس غالباً فان كان الاخرسية فقط مانعاً مستقلاً  
اخر لم يذكر هنا ( قوله بخلاف الاور ) وكذا الاعشى والاعشى والارمد ( قوله والذي يحزن  
ويقيق ) يحزنه ان اعتق حال افاقته كما في الخلاصة ( قوله ادى بعض بدله ) ان لم يحجز والا  
بخائر وهو الحيلة لجواز عتقه بعد ادائه شئاً ( قوله لانه يكون تجارة ) اورد بان انتفاء الخلوص  
يفهم من مجرد الاخذ بل بمجرد الاختلال في النية فبيانه بكونه تجارة لبس مما يحتاج اليه يرد عليه  
ان كون الاخذ اخذ المالك من المملوك يوههم عدم بقاء الخلوص فيحتاج الى البيان ( قوله وان  
يحجز عن العتق ) بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على ثمنها فان وجدت في ملكه محتاجاً اليها  
لزمه العتق كما في التنازع لا يعتبر مسكنه وثيابه التي لا بد له منها وعن ابي يوسف انما يعتبر  
الفضل اذا بلغ نصيباً وعن محمد انه يحبس المحترف فوق يوم وغيره فوق شهره كما نقل عن  
المحيط ( قوله ولا الايام الخمسة المنهية مجازاً حكماً ) اي المنهى الصوم فيها وليس من قبيل  
الحذف والايصال كما ظن لانه سماعي نقل عن القهستاني ( قوله اي التي ظاهرها ) اذ وطئ  
غيرها ان مفسدا للصوم كما في النهار عمداً يقطع التتابع والا كما في النهار ناسياً وفي الليل مطلقاً  
فلا يقطع التتابع بالاتفاق وهذا معنى ما قيل انما قيد بذلك لانه اذا جامع غيرها فان كان وطأ  
يفسد الصوم كالجامع بالنهار عمداً قطع التتابع فلا وجه لحمله على السهو الظاهر ( قوله ليلاً  
عمداً ) او يوماً سهواً المفهوم منه بطريق المفهوم ودلالة النص الوطئ في الليل سهواً لبس  
بقاطع والوطئ في اليوم عمداً او سهواً قاطع والمسئلة في نفسها لبست بكذا بل الوطئ فيهما  
مطلقاً قاطع ولهذا جعل التقييد بالعمد في اكثر الكتب قيدا اتفاقاً وحمل ما في شرح المجمع  
من ان قيد العمد للاحتراز عن نسيان على عدم الصحة كما نقل عن الباقي وعلى الخطاء كما  
في البحر نعم يمكن ان يقال ان التقييد بالعمد في الليل وبالسهو في اليوم للاشارة الى خلاف ابي  
يوسف اذ عنده ان الوطئ في الليل عمداً او في اليوم سهواً لا يوجب الاستئناف لكن لا يعطى  
كثير فائدة ولهذا قال في البحر ولو قال ولو جامعها فيهما مطلقاً او افطر استأنف لكان أولى  
وعن التطويل اعزى ( قوله ومن ضرورة كونهما الى اخره ) فان قيل ان الوطئ ناسياً معفو  
في مطلق الصوم فلم يعف هنا ايضاً قلنا لانه في الصوم على خلاف القياس للحديث فلا يقاس  
عليه غيره ظاهراً منها ناسياً فلا يضره اي في النهار لان في الليل لا يضر العمد ايضاً كما علم آنفاً  
( قوله لو قدر المكفر على الاعتاق ) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم  
وانقلب الاطعام نفلاً ( قوله وان يحزن ) اي المكفر الظاهر اي المظاهر ( قوله عنه ) اي الاعتاق  
هذا مما عدا من سقطات السارح اذ الصواب رجوع الضمير الى الصيام كما يقتضيه سوق عبارته  
( قوله يعني امر غيره ان يطعم عنه ) اي من مال نفسه وهل له الرجوع ان قال على ان ترجع  
رجع وان سكت لم يرجع في ظاهر الرواية واجمعوا انه في الدين يرجع بمجرد الامر والتفصيل

في النهار ثم انه قيد بالامر لانه لو لم يوجد لم يجزه وبالاطعام لانه لو كان الامر بالعق لم يجزه  
ايضا ( قوله اعلم ان ما شرع بلفظ لاطعام الى اخره ) قيل قالوا والضابط انه ان ذكر المفعول  
الثاني فهو للتملك والا فلا باحة هذا والمذكور في كتب اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو  
اعم من ان يكون تملك او اباحة ( قوله فذكر صورة التملك ) عديله ما سيذكر بعد عشر اسطر بقوله  
وذكر صورة الاباحة الى اخره فيندفع ما يقال انه اذا تقرر عنده كون الاطعام منتظما لصورتي  
الاباحة والتملك كيف يتعين التملك ههنا بذكر الاطعام وهو ظاهر ( قوله لم يجز دفعه ) وعليه  
ان يتم للذين اعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد هم استأنف كما في البحر عن الفتح  
ولا يجوز في سائر الكفارات ان يعطى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقد  
قدمناه ان الجواز جزم به غير واحد وانه صحيح كما في النهار فلو قسم نصف صاع بين مسكينين  
لم يجز عن واحدة كالفطرة والصحيح الجواز كما امر وعليه الفتوى كما في الدر ( قوله بخلاف الارز )  
اشارة الى تعليل مضمون قوله اوقيته كما ان قوله فان ربع صاع الى آخره تعليل لقوله كبل اقدر  
الفطرة ( قوله ان المنصوص لا ينوب اخاه ) ولو كان اكثر قيمة منه نقل عن الكفاية والاصل فيه ان  
كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر وهو منصوص عليه  
وان كان في القيمة اكثر كذا في المحيط وهذا لانه لا اعتبار بمعنى النص في المنصوص عليه وانما  
الاعتبار في غير المنصوص عليه انتهى ( قوله او دفعات وهو الاصح ) وقبل يجوز فان قلت  
لو كسى مسكينا واحدا عشرة اثواب في عشرة ايام جاز مع انتفاء حاجته له في اليوم الثاني  
اجيب بان هذا مما يختلف باختلاف احوال الناس فاقيم مضى الزمن مقام الحاجة ( قوله واذا  
اشبعهم بالغداء ) يشترط فيه اتحاد الفقراء فيهما مثلا ( قوله وارفعهما ) اى في يوم واحد  
( قوله والمعتبر فيه ) الشبع لا المقدار وان قل ما اكلوا لان المعتبر دفع حاجة اليوم دون المقدار  
( قوله والمعتبر في التملك ) ولو جمع بينهما بان غدى جماعة واعطاهم قيمة العشاء او عكسه جاز  
على ما نقل الجزم عن البدائع ( قوله او خير شعير بالادام ) قبل وفي بعض النسخ بادام على  
التكبير وهو الانسب اقول المفهوم من اكثر المتون هو بالتعريف ولا فرق معتد به ثم انه لو كان  
فيهم شعبان قبل الاكل او صبي فيطعم لم يجز نقل عن البدائع الا ان يكون مراهما ( قوله او من بر )  
الميراد من المن ربع صاع كما نقل عن بعض شروح الهداية ( قوله فان ربع صاع بر الخ )  
والحاصل يجوز تكميل احدهما بالآخر كيلا او وزنا لا قيمة ( قوله المنصوصة قيمة ) اورد ان  
قوله وان كان اكثر او مثله قيمة يعنى غناء كلمة قيمة هنا وانت خير بانها لو اسقطت هنا لم يكن  
للعبرة حاصل بل يؤدى يعنى غير مقصود كلا منهم بدل من ضمير اطعمهم او تأكيد له ( قوله  
الا عن احدهما ) وكذا لو اعطى عشرة كل واحد صاعا عن عشرين وعن محمد يجوز عنهما  
كذا في النهار ( قوله وان اعتق عن قتل وظهار ) انما فسرنا بالمؤمنة لان الكافرة تقع عن الظهار  
استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل كذا نقل عن التبيين ( قوله ولونوى قضاء يومين ) اى في يوم  
واحد ( قوله اى صوم شهرين ) ولم ينصف اعتبارا لجانب العبادة ( قوله فلا يعتبر مالكا )  
بمايكه ولم يثبت له الحرية له اقتضاء لان الثابت به يكون تبعا وهنا اصل **باب اللعان**  
( قوله لما في الخامسة ) من قبيل تسمية الشيء باسم جزئه ولم يسم بالغضب وان كان موجودا فيه  
لان لعنه اسبق والسبق من اسباب الترجيح ( قوله مؤكدا باليمان ) لا يتعدد الايمان من  
المدعى الا هنا وفي القسامة ( قوله ومقام حد الزنا ) لان الاسس شهادة بالله تعالى مهلاك كالحد

بل اشد ولذا لا يحتمل العقو والابراء والصلح (قوله يعني انهما اذا تلاعنا) قيل لوجع التفسيرين  
وقال بعد المعطوفين بمعنى انهما اذا تلاعنا سقط عنه حدا لقذف وعنهما حد الزنا لكان احسن  
واخصر (قوله جمعا جاليا) الجعد بفتح الجيم وسكون العين والبدال المهملتين ما يقال له  
بالفارسية موى زنكى والجمالى بضم الجيم وتخفيف الميم ضخيم الاعضاء (قوله فقال عليه  
السلام لولا الايمان سبقت هذا) هو مدار الاجتماع اذا سبق الايمان لقيامه مقام الحد كان مانعا  
من اجزاء الحد فالمراد بالشان اجراء الحد ووقع في البحر عن البحار عن ابن عباس لولا ما مضى  
من كتاب الله تعالى لكان لى ولها شان فالاحتجاج على هذا يكون خفيا لعل لهذا اختار الشارح  
هذه الرواية نعم يمكن جعل احدهما تفسير للآخر (قوله لحصول البينة التامة) اورد ان  
البينة لا تحصل بمجرد التلاع بل يتوقف على حكم القاضى اقول يمكن ان يكون المراد بالبينة  
معنى عدم الاجتماع المردول بحديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدا الذى جعل دليلا للحكم المقصود  
هنا في المنج موافقا للنهر يدل تعليلنا هذا ويؤيده التوصيف بالتامة المناسبة بلفظ ابدا  
في الحديث اذ لو اريد بالبينة التامة ما يتبادر منه في اول الفكرة للزم الحرمة المغلظة الى ان  
يحتاج الى الحلة و سبصر خلافه ولو سلم يمكن ان يقال المراد لحصول سبب البينة بخذف  
المضاف (قوله وصلحا) اى الزوجين شرط صلاحية اداء الشهادة في الجانبين والعفة في طرفها  
فقط لان القذف انما وقع عليها فقط واما الشهادة فن الطرفين على الطرفين تقضى ان  
الاعميين و الفاسقين لا يصلحان للشهادة مع انه يجزى اللعان بينهما واجيب انهما من اهل  
الشهادة ولهذا لو قضى بشهادتهما نفذوا ورد بان المحدود في قذف يتخذ القضاء بشهادته  
مع اللعان لا يجزى بين المحدودين ودفع بالفرق بان الاهلية في حد ذاته فيهم ثابتة وعدم  
القبول عارض لتهمة الكذب وعدم التميز بخلاف المحدود اذ عدم قبول شهادته منصوص  
عليه ونفذ حكم القاضى على فرض التسليم لا يوجب الاهلية التامة لا يخفى ان المنصوصية  
بعدم القبول موجودة في الاعمى والفاسق ايضا اذ الحكم لا يثبت بلا دليل والحاصل انهما  
مشتركان مع المحدود في المنصوصية المذكورة وفي عدم الاهلية ابتداء اى قبل رأى القاضى  
ونفذ الحكم انتهاء فلا فرق و اشير ايضا في قاضينا الى الجواب عما ذكر بقوله ويجزى  
اللعان من الفاسقين والاعميين لانهما من اهل الشهادة بنعقد النكاح بحضرتهم لكن  
يرد عليه ما اورد في النهر على الزيلعى من قوله وما في الشرح من ان الاعمى اهل لها ولذا  
ينعقد النكاح بحضوره مدفوع بان الكلام في اهلية الاداء لا في اهلية التحمل انتهى  
واجاب عن الاصل صاحب الايضاح بان اهلية الاداء في الفاسق ظاهرة وفي الاعمى قال  
السرخسى انه من اهل الشهادة الا انه لعدم تميزه بين المشهود له وعليه الا بالثبوت والصوت  
لا تقبل شهادته واستدل في شرح الطحاوى على كونه اهلا لادائها بجواز القضاء بشهادته  
فيما يجوز الشهادة بالشهرة والسمع واما المحدود فلا يجوز القضاء بشهادته اصلا نعم اوقضى  
ينفذ لكن الجواز امر آخر وراء النفاذ فاحفظه فانه ممازلة في الاقدام وضل في دركه الافهام  
انتهى ثم اقول يمكن ان يجاب ان الفاسق والاعمى لهما اهلية في الجملة بامكان زوال المانع بان  
تاب الفاسق وبصر الاعمى بخلاف المحدود وان تاب وانما اطيننا الكلام لضرورة دواعي  
المقام وبعد قد سبق بعض ابحاث من مهام المرام (قوله ولانه من شرط المعان) لا يخفى ما فيه  
من نوع المصادرة (قوله او يكذب نفسه) وفي الايضاح وان تبين منه لكن هذا هنا كالمستغنى عنه

بما قال سا بقا وشرطه قيام الزوجية (قوله لاعنت المرأة) ولم يذكر ما لم يلاعننا جميعا لان من شرط الاعان طلب المقدوفة ولم يوجد فلا يوجد اللعان (قوله لكن يبدأ بالزوج) فيعاد لو عكس ولو فرق قبل الاعادة جاز كما في النهر لكن يكون مخالفا للسنة نقل عن الكمال وهو الاوجه (قوله او تصدقه) فحيث يسقط اللعان لاتفاء الطلب الذي شرطه (قوله وهو) اي النسب حق الولد وبه يظهر عدم صحة قول الى وجه بان هذا ان كان فبقتى من الانتفاء وان كان بالياء التحتية واما ان كان بالتاء الفوقية على صيغة المؤنث كما في بعض النسخ المعتمدة فيجوز كونه تفسيراً لقوله فصدقه ولا يلزم من نفيها انتفاؤه في الشرع ايضا لا يخفى انه حيث يثبت يكون تفسيراً بالاختصاص ووجه ايضا بان في صورة اللعان اذا اتى نسب الولد مع ان الزوجة مكذبة للزوج ففي صورة التصديق يكون بالاولى وكون النسب حق الولد كما لا يفيد في صورة اللعان كذا هنا واست تعلم انه مع كونه قريبا الى انه رأى في مقابلة النص اذا قائل بانتفاء النسب في تلك الصورة يمكن ان يقال ان انتفاءه في صورة اللعان ليس بمجرد قول الزوج بل بالايمان المتعددة وحكم الفاضى كما اشار اليه الشارح ولذا قالوا في وجوب قطع النسب شرائط التفريق كونه بحضرة الولادة او بعدها بيوم او يومين وان لا يتقدم الاقرار ولو دلالة وان يكون الولد حيا وغيرها والتفصيل في المنع (قوله حال جريان) يعنى شرطه ان يكون العلوق في حال يجري بينهما فيه اللعان حتى لو علقت انه بكسر اللام الى آخره فلا يخلو عبارته عن نوع خفا بالنسبة الى مراده (قوله لان نسبه كان ثابتا) ولان انتفاءه انما يثبت شرعا حكما للعان ولم يوجد (قوله فان كذب) الاولى بالواو بدل الفاء وكذا في قوله فله ان يتزوجها كما في عبارة التنوير (قوله لاقراره بوجوب الحد) اورد عليه ان التصديق ليس باقرار قصدا فالتكذيب ايضا كذلك حاصله ان اريد من هذا الاقرار اقرار قصدا فلا نسلم ذلك وان اريد الاعمال فلا نسلم وجود الحد اذا الحد يتدرى بالشبهة كما في التصديق يرد عليه ان الاقرار ليس بمستفاد من نفس التكذيب بل مما سبق عليه من صدر عنه من موجب الحد تأمل (قوله اي بعدما حد) لاوجه لهذا التخصيص اذ لوجه شمول الحكم لما بعده ولما قبله واما صدقته كما في النهر وتفيد الزيلعي به اتفاق على ما قبل (قوله كذا ان قذف) اي يتزوج ان قذف غيرها (قوله فجاز ان يتزوجها) المفهوم من عبارته هنا ومما سبق آنفا حرمة التزوج بعد التلا عن مؤبدا كالمطلقة الثالثة والواقع في الهداية انه مذهب ابى يوسف يعنى كون البينة حرمة مؤبدة مذهب له وامامذه هما كونها مطلقة واحدة (قوله لان مجرد زناها يسقط احصائها) لعل ثبوت الزناها بمجرد التهمة والافسوة بربع شهداء يوجب الرجم (قوله روى عن الفقيه) جواب عن سؤال مقدر بان حد الزنا هو الرجم فلا تبقى المرأة بعد هذا الحد حية حتى يتصور التزوج فاجاب بان زنت في عبارة الهداية بالشديد فيكون المعنى او قذفت بموجب حد القذف فحدث فقوله ولا يبقى الاشكال اشارة الى ما ذكرنا قول وقع عبارة الكنز مثل الهداية وفسر شراحه بمثل ما ذكرنا وبه يتدفع ما يقال هنا في توجيه عبارة الهداية ان قوله حدث انما هو لبيا ن بقاء المرأة بعد الزنا حية حتى يمكن التزوج بها كانه قال او زنت كان موجب الزنا فيها الحد دون الرجم فحيث للزوج ان يتزوج بها انتهى وما يقال ايضا انه بعيد لان الظاهر حيث ان يقال ايضا او قذف الى آخره ما يقال (قوله لا لعان بفذف الاخرس) عد لفظ القذف من غلطاته ولم تزوجه وقد وقع في الكنز كذا ولم يتعرض شراحه عليه ثم انه اما من قبيل اضافة المصدر الى فاعله كما يوجب

تعليله واما من قبيل اضافة المفعول اذ لالغان في قذف الناطق الخرساء لاحتمال تصديقها  
اياه وكذا لاتلاعن بالكتابة كذا في النهر (قوله لان قيامه عند الحمل يحذف المضاف) اي قيام  
الحمل عند القذف (قوله نفي الولد عند التهنئة) امامتبدأ بالاضافة الى الولد خبره قوله الاتي  
صح او شرط بتقدير لو مثلاً جوابه هو ايضاً (قوله لانهما خلعا من وماء واحد) يرد عليه على طريق  
المعارضة بالقلب فنقي نسب احدهما يلزم نفي الآخر والدفع يفهم مما مر (قوله لما عرفت ان  
شرطه) لا يخلو هذا عن ايها دور اذ هذه المسئلة هي الموعودة بيانه عند بيان شرط اللعان  
فقد توقف بيانه الى هذه وفي هذه توقع هذه الى ذلك الا ان يحمل البيان فيما سبق على البيان في المتن  
بمعنى الذكر اوجعله قوله كذا لو تزوجها بعد ذلك بيا نال ذلك **باب العينين**  
(قوله ولا يصل الى امرأة بعينها) يعني مع كونه واصلاً الى غيرها وذلك يعنى على ما هو بسحر  
(قوله وهي حظيرة الابل) بالخاء المهملة والطاء المعجمة ما يجعل لفظ الابل والغنم (قوله وجدت  
هذا) اذ لم تكن طامة بحاله وقت العقد او علمت ولم ترض كما في النهر (قوله والخاصيتين) لم يذكر  
مقطوع الذكر فقط الظاهر انه في هذا الحكم كما في النهر (قوله وثلاث عشرين) بضم الثاء  
والعين فيهما (قوله وفي رواية الحسن) والاول هو ظاهر الرواية وترجيح الوقائع ومختار  
الهداية وهذا مختار السرخسي ونقل عن الخلاصة وعليه الفتوى هذا ان لم يكن  
اتماً جيل في اثناء السنة والا فيعتبر بالايام اتفاقاً كذا في النهر (قوله لم يفد التأجيل) لانه لا خيار للرتقاء  
كذا في النهر في عبارته نوع دلالة على خلاف المراد (قوله فنظرت النساء) المفهوم منه لزوم  
الكثرة وانقرر عندهم كفاية الواحدة وقول امرأتين احوط واثق وافضل على ما قبل  
كل ذلك الا ان يحمل على الاولى والاحتياط (قوله فتخير بقولهن) اي تتخير الزوجة بثبوت  
شهادتهن يعني يكون لها الخيار ثم طريق معرفة البكارة ان تبول على جدار فان وصل اليه  
فبكر والا فلا او يرسل فرجها مخ بيضة فان دخل فقبب والا فبكر وان اختلف الشهود  
في البكارة وعدمها يريها غيرهن كما في المنع (قوله اجل الزوج سنة) فالتأجيل يكون بعد اقرار  
الزوج بعدم الوصول وقد يكون بعد انكاره بعدم الوصول (قوله اي بعد التأجيل) في التقيد  
هنا اشارة ان اختلافهما فيما سبق اما ابتداءً او مطلقاً (قوله اي ان صداقها) هذا مناف  
للمزومه الذي هو اختلافهما المفسر بانكاره على انه ان اريد من الاول اقراره في قوله فان اقر  
انه لم يصل الخ فحكمه لبس التخيير للزوجة بل اتماً جيل للزوج مع ان تفريع فان اختلفا  
لايساعده وان اريد الاختلاف السابق المفسر بدعوى الزوجة واسكارا الزوج على ما يقتضيه  
السوق فلم يذكر هنا التصديق كيف وهو للاختلاف كما عرفت فالصواب تركه ولا يبعد ان يقال  
المراد من الاول مجموع صور الاقرار والاختلافات فيكون التصديق مقادراً من الاقرار السابق  
وتفسيره بالتخيير مع ان حكمه فيما سبق هو التأجيل مستفاد من الاستدراك في قوله لكنها  
خيرت ههنا الخ لكن فيه تأمل (قوله حيث اجل ثمه) يعني يبدل التأجيل فيما سبق الى التخيير  
هنا فحيث الممكن (قوله والفتوى على الاول) وفي المنع نقلاً عن الخاتبة المحكيح هو الثاني ثم الظاهر  
ان يبدل الخيار بالخصومة في الموضوعين (قوله وعند محمد ان كان بالزوج جنون) وكذا بكل  
صيب لا يمكن المقام معه كما نقل في الدر عن القهستاني ثم انه قال في البحر وقد كتبنا في القواعد  
للقهية في مذهب الحنفية ان القاضي لو قضى برد احد الزوجين بعيب نفذ قضاءه انتهى  
وفيما نقل في الدر عن البحر نوع مخالفة لما وقع فيه (قوله اذ يمكن بالزوج رفع الضر عنه)

هذا جار في تخيير الغلام اذا بلغ مع تخلف حكمه اجيب ان خيار البلوغ لدفع ضرر فعل الغير بخلافه هنا لان الزوج فعله باختياره فالمدار في الفرق فعل نفسه باحدهما وفعل الغير في الآخر ولهذا صار في الثاني فسحا وفي الاول طلاقا \* باب العدة \* (قوله هي تربص) اورد عليه عدة الصغير اذ لا لزوم في حقها ولا تربص ورد بانها لبست هي المخاطبة بل الولي هو المخاطب بان لا يزوجه حتى تنقضي مدة العدة كذا في المنع وزاد في الحاشية الشر نبلاية تقلا عن الزيلعي جواز اطلاق اللزوم والوجوب على الصغيرة لكن في بعض الشروح انه خلاف الأكثر (قوله يلزم المرأة) فان قبل العدة لازمة على الزوج ايضا في عشرين موضعا كما ذكر في الخزانة ونقل في البحر وتخص في التهرالى ان من امتنع نكاحها عليه لما منع لابد من زواله كنكاح اختها واربع سواها قلت اجيب عنه بان ما يلزم الرجل من التربص الى مضي عدة امرأته في نكاح اختها ونحوه لا يسمى عدة اصطلاحا وان وجد معنى العدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه شرعا (قوله اراد به الخلوة الصحيحة) يرد عليه ان العدة لازمة في بعض الفاسدة ايضا كما صرح الشارح في باب المهر (قوله غير مستولدة) قبل لو تركه لكان اظهر فان ام الولد اذا زوجها مولاها قبل الاعتاق لا يجب العدة ورد بان تركه يوجب ان لا يكون عدة للامة المستولدة (قوله ولا بد من هذا القيد) هذا بناء على وجود الفراش ولو في الجملة في الامة الموطوءة الغير المستولدة كما سيذكر في آخر باب ثبوت النسب واما على المشهور عند الفقهاء فلا حاجة الى هذا القيد اذ عندهم انه لا فراش لغير الامة المستولدة (اعلم انه وقع في بعض نسخ الكثر في هذا المقام هي تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته باضافة الشبهة الى ضمير النكاح وقال في البحر فعلى هذه النسخة تدخل عدة ام الولد لانها تربص يلزمها عند زوال شبهة النكاح لما ان لها فراشا كالحرية وان كان اضعف من فراشها وقد زال بالعقد انتهى فعلى هذا قوله وبوطى شبهة النكاح مغن عنه فيضمحل به قوله ولا بد من هذا القيد وقوله والقوم لم يذكروه (قوله ومن حكمها) المتبادر من من التبعية وجود حكم غير ما ذكر وقد ذكر في البحر على طريق الحصر نقلا عنهم ثم اورد عليه بان الواجب الاقتصار على الاخير اذ حرمة النكاح من الركن فكيف يكون من الحكم (قوله لا طلاق والفسخ) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لانه لا بد من كونها مدخولة ولو حكمها كما في التنوير فعدم التقيد بناء على ان الاصل في النكاح الدخول كما في البحر لعل الاولى بناء على انفهامه عند بيان مفهوم العدة (قوله ومالك احد الزوجين الاخر) قيل لبس هذا على اطلاقه بل هو فيما اذا ملكته لافيا اذا ملكها ثم ما وقع في الابيضاح ان الفرقة بمالك احد الزوجين الاخر ويتقبل ابن الزوج ونحوه لبس بفسخ بل دفع اذا الفسخ ما يكون بغير طلاق قبل تمام النكاح والرفع ما يكون بغير طلاق بعد تمام النكاح وزاد على الطلاق او الفسخ قوله او الرقع فرد في التهرابا لم تر من جعل القسم ثلاثية بل ثنائية وما ذكره من المثال فخر الفسخ (قوله ثلث حيض) الاولى لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا نقل عن المبسوط (قوله حتى طلق) اشارة الى فائدة التقيد بكوامل فالاولى ذكره ومن لم يذكركر فعله بنى الامر على انفهام الكمال من اطلاق الشيء (قوله لقوله تعالى والمطلقات) ان قيل المطلوب المدخولات اللاتي تحضن واللازم من الدليل العام منها ومن غير المدخولات ومن التي من شأنها عدم الحيض فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم قلنا المراد بهن المدخولات اللاتي تحضن كما في البحر (قوله يتر بصن بانفسهن خبر بمعنى الامر) فاصل الكلام ليرتبصن ولا م الامر محذوف فاستغنى عن ذكره



واخراج الامر في صورة الخبر كيد الله ولاشعار بانه مما يتلقى به المسارعة الى امثاله نحو قولهم في الدعاء  
 رحك الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأن الرحمة وجدت فهو مخبر عنها وبنائه على المبتدأ  
 يدل على زيادة التأكيد ولو قيل يتر بصن المطلقات لم يكن بتلك الوكادة لان الاسمية تدل  
 على الدوام والثبات بخلاف الفعلية وفي ذكر الانفس زيادة تهيج لهن على التربص وزيادة  
 تعب اذ انفسهن طوامح الى الرجال فامر ان يقمن انفسهن ويغلبن عليها على الطموع  
 ويجبرنهن على التربص (قوله لان العدة وجبت) فيجب العدة على من ادخلت منته في  
 فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها لان ادخال المني يحتاج تعرف براءة الرحم اكثر من  
 مجرد ايلاج كما في البحر (قوله متحقق فيهما) بتثنية الضمير اي في الطلاق والفسخ لا بتأنيده  
 حتى يصح الايراد عليه بانه منبى عن الذهول من تتبع النسخة الصحيحة (قوله اونكاح فاسد)  
 اي موطوء بنكاح فاسد فالاولى باعادة الجار فيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوء بالزنا  
 ولا على المخلو بها بالشبهة كما تنقل عن القهستاني نقلا عن شرح الطحاوي وانت تعلم فالمخلو بها  
 بالنكاح الفاسد ليس لها عدة ايضا (قوله لقوله تعالى) الظاهر انه دليل لجموع الثلاثة بحسب  
 ما ذكر في آخر الآية من قوله تعالى واللائي لم يحضن الآية فيندفع ما يتوهم من عدم تمامية  
 التريب ثم في كلامه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر من اثنتي عشرة لا يطلقون  
 لفظ الوجوب عليها لانها غير مخاطبة فيعتبر في العبارة مسامحة (قوله وعشر) اي  
 من وقت الموت (قوله اي عشرة ايام) فسر به للاشارة الى ان حق العبارة وعشرة  
 لانها عبارة من الايام لكن الفقهاء قالوا كذلك صونا للنظم الشريف عن التغير وتبركا  
 بذلك وانما وقع في النظم كذلك للاشارة الى دخول الليالي لانها غرر الشهور والاعوام  
 ويمكن ان يقال وجهه بناء على ما يقال ان ذكر عدد من الايام والليالي بصيغة الجمع  
 يقتضي دخول ما بازائه من الآخر وقد نقل الجزم من الكافي بان الايام تابعة لليالي (قوله  
 ويذرون ازواجا الآية) اي كل الآية اي يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اعل  
 المقضى لهذا التقدير ان الجنين في غائب الامر يتحرك في ثلثة اشهر ان كان ذكرا وفي اربعة  
 ان انثى فاعتبر اقصى الاجلين وزيد عليه العشرة (قوله استظهارا) قاله القاضي في تفسيره  
 وتعقب لما في الصحيح انه يكون في البطن اربعين يوما نطفة ومثلها علقه ومثلها مضغة ثم تنفخ  
 فيه الروح اللهم الا ان يكون معنى الحديث ان كمال النفخ من كل عضو لا يكون الا بعد المدة  
 المذكورة وهي لاتنا في النفخ في بعضها قبل المدة المذكورة قاله الكازروني كذا في النهر  
 (قوله الحرة والامة) وكذا المسلمة والكتابية وكذا سواء عن طلاق او وفات او متاركة او وطئ  
 بشبهة (قوله لا طلاق قوله تعالى واولات الاحال) فان قيل بعض الحامل هي المتوفى عنها  
 زوجها فيكون هذا النص معارضا لما سبق من قوله والذين يتوفون اذ اللازم من هذا النص  
 كون عدة كل حامل بوضع الحمل فلا يعمل بعمومه واطلاقه قلنا العمل بعموم الثانية اولى  
 من الاولى لان عموم اولات الاحال بالجمع المعرف الذي هو من صيغ العموم وهو بالذات مرجح  
 على ما بالعرض اورد عليه ان تقدير الآية الاولى وازواج الذين يتوفون فالازواج جمع معرف  
 بالاضافة فيعم بالذات كالثانية والجواب ان هذا العموم عرضي بالاضافة بعد تسليم اصله  
 مشترك الورود اذ عموم اولات الاحال بالاضافة ايضا فان في احديهما بالذات ففي الآخر  
 كذلك وبالعكس وكونه في احديهما ذاتيا دون الآخر تحكم لعل الحق في الجواب ان الحذف

خلاف الاصل لا يرتكب اليه بلا داع والداعي هنا في جانب مخالفته لدفع التعارض فلا يجوز  
تقدير لفظ ازواج في الاولى كما يدل عليه عبارة البيضاوي من كون الذين مبتدأ والخبر يترتب  
او محذوف اي فيما يتلى عليكم حكم الذين ولان الحكم في الآية الثانية معلل بالمثل بخلاف الاولى  
فانه فيها تعبدى محض والمعلل مرجح ايضا لكن يرد عليه ما تقدم عن القاضي مما يفيد انه معقول  
المعنى فيكون معللا ايضا لاي فرق بين ما يصرح علمه وما يدرك عقلا او خارجا او يقال انه  
حكمة لاعلة ولان الثانية متأخرة كما روى عن ابن مسعود فخصصة للاولى ولان سبعة بنت  
الحارث وضعت بعد وفات زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال قد حلت فتزوجي كما في البيضاوي (قوله عدة الموت) اي اربعة اشهر وعشرا (قوله  
ولان نسب بهما) وينبغي ثبوت لنسب من المراهق احتياطا كذا نقل عن الفتح (قوله لان الصبي  
لاماء له) فيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا وادت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها  
قبل الوضع بستة اشهر كما نقل عن الترمذاني (قوله والرجعي) اي ولمطلقة الرجعي او العدة  
للرجعي فلا يكون معطوفا على للبائن المتعلق بامرأة الفار فلا يرد ما اورد ان الرجعي لبس فارا  
وانه يقتضي ان من طلق في مرضه رجعا فانقضى عدة الموت ولم ينقض عدة الحيض لاثرت  
ولبس كذلك وانه يقتضي ايضا ان من انقضى عدة الحيض قبل تمام عدة الموت ترث  
والواقع خلافه ايضا لان المراد ان يقال ولمطلقة الرجعي ما للموت ان مات في عدة الطلاق  
كما فهم في باب طلاق الفار (قوله لانها لما ورثت) قيل انه تعليل لما تقدم من البائن وايد بقوله  
حكما كما في بعض النسخ عند قوله جعل النكاح قائما حكما اذ في قيام النكاح في الرجعي لبس  
بحكمى بل حقيقى وبقوله فصارت كال مطلقة رجعا حيث شبه المبانة بها وقيل انه تعليل  
للرجعي وفسر قوله فصارت كال مطلقة اي فصارت الرجعي الفار كال مطلقة رجعا بلا فار (قوله  
آيسة هي من بلغت خسا وخسين وعليه الفتوى وقيل خسين فقط قيل وعليه الفتوى وقيل  
ستين وعنه مفوض الى مجتهد الزمان وكذا ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الحزانة  
وذكر الرازهي انه لو ارتفع حيضها ينتظر تسعة اشهر فان بان بها حبل والا اعدت بثلاثة  
اشهر بعدها به اخذ ويفتى به بعض اصحابنا واستاذنا لم ضرورة انتهى وقد قدمنا عن البحر  
انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به وكيف يفتى بما تعتقد انه خطأ وان اقره شراح  
الوهابية كذا في الدرر (قوله رأيت الدم) ان كان دما قويا كالاسود والاحمر القاني والا  
كالاصفر والاخضر او لترية لا يكون حيضا (قوله ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة)  
اقول قال في شرح الملتقى بعد ما ذكر ان لاسنياف انما يكون قبل تقرر حكم لشهر اما لو رأيت  
لايسة الدم بعد تمام اعتدادها بالاشهر فالاصح جواز الانكحة بلا شرط قضاء وبعد ذلك  
لا تعتد الا بالحيض كما في الخلاصة وغيرها وما وقع في الوقاية والنقاية والدر وغيرها من لفظ عدة  
الاشهر غير ظاهر القياس كذا في البهشتي وقال في النهر هي اعدل الروايات وفي البرازية ولا تبطل  
الانكحة وبه يفتى انتهى وفي حاشية اخي زاده ان المختار عنده اي عند صدر الشريعة هو ما  
افتي به صدر السهيد كما نقله صاحب النقاية عن المحيط فظهر ان السهو لبس في جانب  
صدر الشريعة وبه يندفع ايضا ايراد الايضاح عليه هذا الجواب اولي مما يقال السهو غير مسلم  
لانها اذا رأيت في اثناء العدة بالاشهر الحيض تسأ نفها غايته لزوم السكوت عن الحكم فيما  
اذا رأته بعد تمام الاعتداد (قوله والعجب من الصدر الشريعة) اجيب عنه ان الجمع المذكور

انما يلزم لواحتساب الحيضة السابقة من حيث كونها حيضا في الثانية واما لواحتساب من حيث كونها وقتا فلا لا يخفى انه يرد عليه انه لا بد له من بيان رواية دالة على مقوله والا فهو مخالف لما صرحوا قال صاحب الايضاح في هذا المقام نقلا عن نص المبسوط لو حاضت حيضة ثم آتت اعتدت بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستئناف انتهى ولا مجال لاحساب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت انتهى بل الممكن من الجواب ليس مراد صدر الشريعة اثبات مذهب بل ايراد اشكال على تعليلهم فالوظيفة في الجواب هو حل شبهته لا بيان مخالفته للهداية ونحوه (قوله كما اذا طلقها ثلثا) اورد ان النسب في هذا الوطى ليس يثبت فالعدة ليست بواجبة (قوله فوطئها في العدة) نقل عن الكمال ان الخيل في العدة ان في عدة الطلاق فيوضع الحمل وان في الوفاة قبل الاشهر تأمل (قوله غير مذكورة في الوقاية والكنز) عبارة الكنز وتجب عدة اخرى بوطئ المعتدة بشبهة وتداخلتا والمرئى منهما لا يخفى ان صدر المسئلة شامل لهذه الصورة لكن قوله والمرئى منهما يوجب التخصيص ولا يبعد ان يراد به بيان بعض ما يتناوله الصدر لا تمامه او يقال انه من قبيل سرايل تقيكم الحر او اكتفى به لا تفهام صورة معتدة الموت بطريق الدلالة او المقايضة (قوله وعدة الطلاق والموت) اورد عليه ان هذه من فروع المسئلة الانية فالاصوب ان يكتفى بهامتا ويورد الاولى شرحا لا يخفى انه لو سلم ذلك انه من قبيل اغناء الثاني من الاول وليس بضرر لا اغناء الاول من الثاني وهو ضرر (قوله وابتنائها عقبيهما) يرد عليه ان افراده بطلاق في زمان ماض مبتدا من وقت الاقرار على المفتي به وان صدقته كما في النهر نقلا عن الخانية وكذا العدة في الطلاق المبهم اعني قوله احديكما طالق من وقت البيان كما في الخلاصة الا ان يحمل القضية الكلية على الاعم والاغلب او على الجزئية او يراد فيها الاستثناء (قوله اوجبها على المطلقة) اي على من قام بها صفة الطلاق وتوفي الزوج اي تفريق القاضى هذا التفسير بناء على صحة رجوع الضمير الى مشتهر غير مذكور كما في انا ازلناه او على ان هذا من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والقاعل متروك فالتفسير لمجرد المتروك القاعل او الاضافة للعهد والمعهود القاضى فيندفع بان التفسير ليس بصحيح لعدم ذكر القاضى وانه لا فرق بينه وبين ما في الكنز لفظ عقيب التفريق فلا يكون اظهر (قوله لا بمجرد العزم) لانه امر باطنى لا يوقف عليه بدون الاخبار فلزم الاخبار هذا في المدخول بها والا فيكنى بمجرد التفريق بالابدان وهو بالتارك على قصد عدم العود كما نقل عن السراج (قوله وكذبها الزوج) يعني والحال المدة محتملة ولم يقيد هنا بحالة على ما امر في الرجعة وللإشارة الى هذا قال وقد مر في آخر باب الرجعة فلا يرد انه مسئلة اخرى لكن مشي هنالك قول الامام بعدم التحليف كما قبل ثم ان هذا ان كانت العدة بالحيض والا فقال في القنية قالت انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تنقل اسقطت لاحتماله قاله في النهر والظاهر انه لا بد من بيانها صريحا في البرازية قالت ولدت لم يقبل قولها الا بينة ولو قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق قبل قولها وله ان يحلفها كما في الدر (قوله من يان) اي من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزم المهر ولا العدة بالاجماع كما نقل عن الصغرى (قوله فيكون طلاقا بعد الدخول) ليس هذا من كل وجه بل في حق تكميل المهر ووجوب استئناف العدة احتياطا فلا يرد انه حينئذ يملك الرجعة لانه صريح كذا في النهر (قوله فلا حرمة لفراشه) والعدة حيث وحبث يجب حقا للعبد (قوله مطلقا بلا قيد) فيقيد بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ كما تقر في الاصول كما في آخر نكاح الكافر من هذا الكتاب

ثم ان هذا البحث اى ما بعد قوله ولا على حرية الى آخره مذ كور هنا لك فالأكتفاء باحدهما  
 اولى لعله في احدهما استطرادى او اصلى فيهما بجهته **﴿فصل في الاحداد﴾**  
 لما ذكر العدة ومن يجب عليه اردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية  
 من اصل وجوبها (قوله تحدد) جاء من باب اكرم ونصر وضرب كأعد ومدو فروى بالجيم  
 من جددت الشيء قطعه فكأنها انقطعت عن الزينة (قوله معتدة البائن) يشمل ثلثا اولا  
 مختلعة والفرقة بخيار الجب والعنة ونحوهما (قوله نعمة التكاح) فيه اشارة الى انه لا يحل لها  
 على غير الزوج كالولد والوالدين وان كان اشد عليهما من الزوج لفقد العلة قيل هذا فيما اذا زاد  
 على التلب لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب فوق ثلث الا  
 على زوج فينبغي ان يقيد عدم حل ما زاد على الثلث بما اذا لم يرض الزوج بذلك فان رضى  
 فقد اسقط حقه منها اما غير ذات الزوج ان لم تكن معتدة فينبغي ان يحل لها ذلك وتامه  
 في النهر (قوله وكفاية مؤتمها) على وزن الفعولة بفتح الفاء الثقل في امر المعاش (قوله بالفروع)  
 عدم كون الكفار غير مخاطبين بالفروع عند مشايخ سمرقند الذي هو مختار متأخرى علمائنا  
 واما عند العراقيين وكذا عند الشافعي فهم مخاطبون بها كالايمن والعقوبات والمعاملات في حق  
 الدارين وبالعبادات في حق المواخذة في الآخرة بترك الاعتقاد والتفصيل في الاصولية (قوله)  
 بخلاف المنع من الخروج) هذا اذا لم يوثقها والا لا يجوز لها الخروج الا ان يخرجها المولى (قوله وترك  
 لبس المزعفر والمعصف) الا ان يكون خلقا لا زينة فيه ولا بأس بالاسود لانه لا يقصد به الزينة وكذا  
 الازرق فيما ينبغى كذا في النهر وفي القهستاني عن المحيط والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع  
 به الزينة والا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصد به الاستر العورة والاحكام تبتنى على المقاصد (قوله)  
 اذ يفوح) اى ينتسر (قوله والطيب ولو للتجارة) وان لم يكن لها كسب الا فيه كذا في النهر  
 (وهي ام ولد اعتقها مولاها) وكذا مات عن ام والده فالتقصير على الاول من القصور كما قيل  
 (قوله لا تخطب) من الخطبة بالكسر طلب المرأة بالضم الموعظة (قوله معتدة) نكرة  
 في سياق النى يشمل جميعها ولو من عتق او نكاح فاسد فيعلم منه مفهومها ان غير المعتدة يخطب  
 مطلقا وعند بعض الشافعية اذا لم يخطبها غيره وترضى به (قوله الا تعريضا) فان قيل ظاهره  
 السمول وقد قاب في النهر اعتراضا على الكثر ان التعريض مختص بالمتوفى عنها زوجها واما  
 المطلقة فلا يجوز التعريض لها بالاجماع لانها لا تخرج فلا يتمكن من التعريض كما في المعراج  
 والنايع انتهى ملخصا قلنا قال في القهستاني المختار انه يجوز كالتوفى عنها زوجها اتفاقا  
 لكن بينهما تدافع ظاهر اذ قيد اتفاقا ان كان للمثال فيكون الممثل خرقا للاجماع وان للمثلا  
 ويلزم تعارض الاجماعين (قوله التعريض ان يقول) اورد عليه انه غير سديد اذ لا يحل  
 لاحد ان يشافه اجنبية ودفع ان هذا التفسير للتعريض والقول المعروف ثابت بالحديث  
 الصحيح لعل المراد بالمخاطبة المخاطبة بالواسطة كالنساء ومن حل نظره اليها من محارمها  
 ويجوز ان يكون مشروطا بمن السهوة (قوله ولا تخرج معتدة الطلاق) الحرة او الامة  
 المبوءة في نكاح صحيح او فاسد وعن شمس الأئمة ان معتدة الفاسد تخرج وكذا تخرج الصبية  
 والكاكية والمجنونة والمعنوة والذمية كما نقل عن المختار (قوله لدور النفقة) بمعنى التعاقب والدوام  
 (قوله في بيت وجبت فيه) ولو للاجنبي (قوله الا ان يظهر عذر) منه الفرع من امر الميت ان  
 شديد او الا فلا ومنه خوفها على ما فيها في ذلك المنزل (قوله حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية) وهذا

يفيد ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة بالاجنبية كما في النهر (قوله وبعدها) الظاهر انه كالمقابل لما سبق فيرد عليه اما لا يكون المنزل واحدا عند لزوم السترة او لا يلزم السترة في كونهما في منزل واحد والمفهوم من البحر انهما ليسا بمقابلين بل السترة ووحدة المنزل فيما قبل العدة وما بعدهما الا ان يحمل قوله وبعدها من تنمة سابقة بمعنى وبعدها ايضا لا بأس الخ ويجعل قوله لانه معترف الخ تعليلا لمجموعهما لالاخير فقط كما فهم من البحر وغيره (قوله وان ضاق) المنزل بان لا يمكن السترة فيه (قوله فالاولى خروجه) لان مكشها واجب لامكثته فهذا كما يقال اذا تعارض محرم ومباح ترجح المحرم او فالمحرم اولى (قوله وان جاز خروجها) لانه عذر كما نقل في النسخ عن المجتبي وفي الدر عن الكمال بخروجها (قوله وتنب ان يجعل بينهما) فلا يخرج واحد منهما ونفقتها اى الحئلة عن بيت المال نقل في النسخ عن المجتبي ايضا ولهما ان يسكننا بعد الثلاث في بيت اذا لم يلتقيا التقاء الزوج ولم يكن فيه خوف فتنة وفيه سئل شيخ الاسلام عن زوجين اختلفا وكل منهما استون سنة وبينهما اولاد يتعذر عليهما مفارقتهم فبسكنان في بيت ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الزوج هل له ذلك قال نعم والله اعلم انتهى (قوله في سفر) واوضح مفارقة (قوله لانه لبس بايتداء الخروج) يعني لبس ذلك انشاء سفر حتى عدم الخروج عن محل وجبت العدة فيه حال وقوع للفرقة او الموت (قوله في منزل الزوج) فيه اشارة الى انها في الصورة الاولى ايضا تعد في منزل الزوج (قوله وان كان اقل) بان يكون جانب مصرها اكثر (قوله اعتمادا على انفهامه) لعله بطريق مفهوم المخالفة اذا المفهوم حجة متفقة في الروايات ولهذا في انفع الوسائل ان مفهوم التضييف حجة ويمكن ان يكون بطريق الدلالة (قوله ولو في مصر) اى موضع اقامة ولو قرية والمسافة سفر (قوله ان كان له محرم) يفهم منه لا يخرج مطلقا ان لم يوجد المحرم لكن قيل ان وجدت قوما فيبينهم نساء فامنت على نفسها توجه وترجع معهم (قوله من لم يخص قط الى تمام الفصل) استطرادى ولم يعلم له وجه صحيح بل موضعه اللابق باب العدة على ان هذا مستدرك بما تقدم في باب العدة من قوله او بلغت بسن ولم يخص الخ ومضمون قوله اخبرت بمضى عدته الخ مستدرك بما تقدم من مضمون قوله قالت مضت عدتي وكذبها الزوج الخ وبما في آخر باب الرجعة فالاولى ان يكتفى باحدى الاولين ويأتى جملة قبودها اللازمة هنا (قوله حتى مضت سنة) معنى ثم طلقها بعد السنة كما في شرح المجمع (قوله لا الاهلة) وما في قاضيخان ان وقع الطلاق في غرة الشهر فبالاهلة فكان المال فيهما متحد ولم يوجد بينهما مغارة معتدة بهانعم قد يكون ما بالاهلة ناقصا بما بالايام لعل هنا لا يعتبر ذلك \* باب ثبوت النسب \* لما كان من آثار الحمل ذكره عقيب العدة (قوله لقول عائشة رضي الله عنها وعن ابيها) ومثله لا يدرك بالرأى فحمل على السماع فالقول بخلافه من باب رأى في مقابلة النص فهذا يحتاج على السافعي ومالك واحد القائلين يارب سنين وعلى رواية عن مالك خمس سنين وعلى اخرى عنه سبع سنين وعلى الزهري القاثل ست سنين وعلى الليث ابن سعد القاثل ثلث سنين وعلى ابي عبيدة لبس لا قصاص وقت يوقف عليه اذ حجتهم لبس الاحكاميات لا يثبت بها حكم ومثل هذه الاحكام مما يثبت بالاخبار الواحدة بالسرايط المفصلة في محله ولو بظل مغزل اى بقدر مكث ظله حين الدوران وهذا تمثيل لعاية السرعة فان ظل المغزل حالة الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال بتثليث حركات الميم وفتح الراءى ماسمى بالفارسي دوك ويروى ولو بفلكة مغزل اى ولو بقدر



دوران فلكة مغزل كما في البحر والفلكة بفتح الفاء جرم دور يسميه الفرس بادريسة سميت بذلك لاستدارتها كذا نقل عن تاج الاسماء (قوله واقلها ستة اشهر) اي يومية كما في الاول (قوله لاكثر من سنتين) ولو اعشرين سنة فاكثر (قوله لجواز كونها ممتدة الطهر) واحتمال الزنا والوطئ بشبهة لبس بمعتبر لا مكان الحل واحتمال تزوجها بغيره لبس بمعتبر ايضا لان البقاء اسهل من الابتداء (قوله فلا يكون مرا جعا بالسك) اوردان الاحتمال الثاني راجح لان الظاهر ان الحوادث تضاف باقرب اوقاتها وان فيه اثبات الرجعة ايضا احتياطا فكان اولى واجيب بمعارضته ظاهرا بخبره والوطئ في العصمة لا في العدة وفيه ايضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطئ والعادة وهو الرجعة باللفظ فكانت ما قضت به العادة والسنة ارجح وان الحمل المذكور انما يكون اذا لم يوجد المقتضى خلافه وههنا ابحاث اخر في حاشية المولى الوائى (قوله في الاكثر) الظاهر ان حكم من جاءت به لستين ما لم يفهم من عبارته فلاولى ان يشير اليه ولو شرحا نقل في النهر عن الاختيار انه كالاكثر (قوله كذا مبتوتة) اي المطلقة بآينا (قوله لاحتمال كون الولد) والمتبادر ان تكون مدخولة والا فلا يثبت العلوق (قوله فلا يتقن) اي لبس كون الولد قائما عند زوال الفراش لم يتقن يعنى كونه بعد الطلاق لبس بمعلوم قطعاً للاختمال المذكور (قوله لان الحمل حادث بعد الطلاق) لانه لو وجد قبله للزم الزيادة على سنتين اورد عليه انه يجوز كون العلوق في حال الطلاق كما قدره قاضى بخان فلا يلزم الزيادة فيثبت النسب وقد جرم في الجوهرة به وحل قول القدورى على وفق ما ذكر هنا على السهو وقد ذكر في غيره من الكتب بثبوت النسب وعليه حل الزيلعى عبارة الكنز مع ظهور ما في خلافه والحق اختلاف الروايتين لتوارد المتون على عدم ثبوته كما قال القدورى كما في النهر (قوله لانه التزمه) يعنى ثبوته انما هو بالتزامه فقط لا لكونه في نفس الامر كذلك (قوله وايضا يحتمل ان بطأها في العدة) اي بشبهة كما في الهداية واورد عليه في التبيين هذا شامل للمبتوتة بالثلث وفيها لا يثبت النسب لكون شبهتها في الفعل كما في كتاب الحدود واجيب في البحر ان عدم ثبوت النسب في شبهة الفعل انما هو عند تمحضها وفيما ذكر لبست بمنحضة اذ فيها شبهة عقد وقد يخص المبتوتة هنا لما دون الثلث لانها شبهة المحل وزيف بان المنصوص عليه هنا اعم للجميع وقد صرح في شرح المجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقيل انها امرأتك فهي شبهة للفعل والنسب ثابت بدعواه فلبس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب واورد على البحر انه مخالف لما صرح في عامة المتون من ان الشبهة في الفعل منافية لثبوت النسب وكان عليهم التفصيل على التمحض وعدمه الا ان يقال ذلك اخطاهم عن التفصيل في كتاب الحدود كما في النسخ ثم في اشتراط تصديق المرأة روايتان والاوجه عدمه (قوله ولتسعة) لا وكذا لما فوق التسعة ان لم تدع الحمل (قوله وكذا معتدة) اي يثبت لنسب ولد معتدة فاورد ان قوله يثبت نسب ولدها لغو لاحاجة اليه وانت تعلم شيوع مثله واعتذاره (قوله وكذا معتدة) اي طلاق قيل هذا تقييد في موضع الاطلاق اذ المعتدة شاملة للطلاق بنوعيه والموت كما في البحر عن الهداية لا يخفى عدم تأتية هنا ظاهرا بملاحظة قوله او اقر الزوج وقوله وكذا معتدة وفاة (قوله وكذا نه سهوم من الناسخ) ويؤيده ما وقع في بعض نسخ صدر الشريعة لفظ الاقرار موافقا للغير وانما حل على السهو لانه يقتضى فيما اذا وقعت الولادة لتام نصف سنة بعد الطلاق ولم يتم النصف من وقت الاقرار ان لا يثبت نسبه ولبس كذلك فلا يصح الاعتذار بان صورة الطلاق كصورة الاقرار في ثبوت النسب وظهور الكذب غايته لزوم



السكوت عن بيان مسألة الاقرار فان قيل ان الضرر الذي ذكرته انما يلزم من اعتبار مفهوم المخالفة وهذا لبس بمعتبر عندنا قلنا قد عرفت قريبا ان المفهوم معتبر في الروايات عندنا ايضا (قوله ولنصفها لا) انت تعلم ما مر تقلا عن قاضيان والحق فيه (قوله او ظهر جعلها) اما بان يأتي باقل من ستة اشهر او بان يظن الحمل من شاهدها بامارائه (قوله والا فثبت اذا ثبت) يرد عليه ان المعتدة شاملة للرجعي في الرجعي عند مجيء الولد لاكثر من سنتين يثبت النسب بشهادة القابلة كما في النكح ونقل عن الزيلعي الا ان يقيد المعتدة بالبائين لكن التخصيص بالنسبة الى المتقدمة لبس بجيد (قوله ولا في البيت) اي لم يكن معها احد عند الدخول ولا يوجد احد في البيت قبله (قوله والرجلان على الباب) لتلايق النظر المحرمة سيما الى الفرج الموجب للفسق الباعث الى رد الشهادة لكن في الزيلعي جوازها بالنظر الى العورة اما بالحمل على الاتفاق من غير تعمد النظر او على الجواز للضرورة كما في شهود الزنا (قوله فالخاصل لبس هذا حاصلا مطلقا) بل حاصلا لما تقدم من صورة الانكار كما يقتضيه كلمة الفاء فلا يردانه ناقص لعدم شموله لصورة تصديق الورثة الالية بعد هذه نعم الاولى ايراد هذا الحاصل بعد ذلك ويدرج هناك ذلك (قوله كما بين في الصغيرة) من انها ان ولدت لاقل من تسعة اشهر ثبت نسب ولدها والا لا (قوله وولدت) الاولى ان لا تعرض الى هذه المسئلة هنا بل يدرج في اشارة لفظ كذا فيما سبق كسائرهما او يفصل معها سائرهما اذا التفصيل معتدة الوفاة بالنسبة الى الورثة كالطلاق بالنسبة الى الزوج فحاصل هذه ان المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها اذا ولدت له لاقل من سنتين من الموت بشرط ظهور حملها او اعتراف الزوج او تصديق الورثة او حجة تامة كما فهم من الهداية بالفتح لعل للاشارة الى اعتذار بعض ما ذكرنا من هذه مسألة ذكرت في الهداية (قوله هذه مسألة ذكرت) اورد عليه ان ما ذكر في الهداية اول البيان المدة في ثبوت النسب وثانيا لبيان شرط الثبوت وما ذكر هنا لبس بمؤد ذلك بل يوهى خلافه وانت تعلم حاله بما ذكر آنفا واورد عليه ايضا ان هذه مسألة مستقلة فلا معنى لجعلها احدهن في السابقة ودفع انهما مشتركان في ثبوت نسب واحد متعده وفاة وان تفرقا في ان الولادة في احدهما لاقل من سنتين وفي اخرى في كون الولادة مقرا بها من الورثة وقيل بل لاخصر والاحكم ان يقتصر على ان يقال او اقر الورثة بالولادة كما في الوقاية (قوله فهل يثبت في حق غيرهم) المنكرون من الورثة وغرماء الميت كذا نقل عن غاية البيان (قوله اذا كان من اهل الشهادة) اي ان تم نصاب الشهادة بهم فبشارك المنكرين واما اذا لم يتم فلا يثبت الا في حق المقرين منهم (قوله وما ثبت تبعا الى اخره) قيل ان ذلك عند ثبوت التبعية ضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه واورد بان قيد الضرورة مما لم نجد في كتب القوم بل المفهوم من تقريراتهم خلافه (قوله لستة اشهر) هذا بيان للاقل وحكم الزيادة على ستة اشهر فبالاولى ولهذا قال في الشرح فصاعدا فلا يرد ان الواجب ان يزيد لفظ فصاعدا وما في الشرح لا يغني (قوله بشهادة امرأة واحدة) وكذا برجل واحد كما نقل عن الجوهرة (قوله تلاحظنا) اورد الصحيح ان يقال يلاحظ كما في عامة الفقهية اذ ما تقر في باب اللعان من قولهم ان ابا حبس حتى يلاحظ مصرح بان اللعان مسند الى الزوج انت تعلم فيه ايضا اسناد اللعان الى الزوجة بعد بقولهم فان لاعت لاللعان مشترك بينهما (قوله فلم يعتبر الولد الثابت) بشهادة القابلة فلا يرد ان اللعان حد وشهادة النساء لبس بجائز فيه فالاولى بشهادة النساء لثلاثتهم قبول ما فوق المرأة الواحدة بل امرأتين مع الرجل

اذ شهادة النساء في الحدود ليست بمقبولة (قوله ودفعه) قيل ان القذف المطلق للموجود  
في ضمن القذف بالولد كاف في لزوم اللعان وان لم يكن الولد موجودا فلا يرد ذلك حتى يحتاج  
الى الدفع اورد عليه ان المعتبر في اللعان هو القذف المقيد بالزنا او بنفى الولد او بهما لا المطلق  
(قوله وان ولدته لاقل منها) فيفسخ النكاح الا ان يكون الحمل من الزنا كما نقل عن الجوهرة  
(قوله صدقت بلايين) ثم لا تحرم عليه بهذا النفي ولا يسمع بينته وبينته ورثته على تاريج  
نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى كذا في الحاشية الشرنبلالية لكن فيه نوع  
خفاء مما نقل عن الخلاصة من قبول البينة (قوله فواست لنصف سنة) لاقل والا يكون العلوق  
قبل النكاح فلا يثبت النسب ولا اكثر منه والا يكون العلوق بعد الطلاق والعدة منتف اذ  
هذا الطلاق طلاق قبل الدخول كذا في الزيلعي اورد عليه ان الولادة لو في اقل من مدة اكثر  
الولادة وهو ستان ولو اكثر من اقله الظاهر ثبوت نسبه لانه مما يحتاط في اثباته والعادة المستمرة  
في الولادة واقعة في اكثر من ستة اشهر بل الولادة في ستة اشهر غاية نادرة (قوله لزمه نسبه) لانه لا يبعد  
ان الزوج والزوجة وكلاهما بالنكاح فالو كيان نكحها في ايامه عينة والزوج وطئها في تلك الليلة ووجد  
العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق ام مؤخر فلا بد من الحمل على المقارنة كذا في المنح (قوله  
ومهرها) بل ونصف مهر تام نصفه للدخول ونصفه للطلاق قبل الدخول كما في التبيين  
لا يبي ان العقد ليس بمتعدد حتى تعدد المهر (قوله لوجود العلوق فيه) لانه لا يتصور العدة  
في هذا الطلاق حتى يوجد العلوق فيها على ان وجود العلوق فيها مستلزم لمجيء الولد لاكثر  
من نصف ستة اشهر في وقت النكاح والمفروض خلافه فالوجه ما ذكر آنفا (قوله تثبت  
ضرورة لانها مما لا تطلع عليه الرجال) (قوله اعترض عليه بعد شرح الهداية) قيل هو  
صاحب العناية ثم نقل عن بعض الفضلاء جوابا بان للشرع ولاية قد تثبت امر في حق الاشياء  
ولا يثبتها في حق بعضها وله نظائر لا يحصى انتهى (قوله اقرار بما لا يفيض اليه) المطلوب  
هنا مطلق الولادة لا الموقت المورخ حتى يرد ان في تعيين زمانها لا بد من حجة ويحتاج في دفعه  
الى ان الكلام في نفس الولادة لا في تقدمها وتأخرها (قوله فطلقة فسرهما) اي قبل الاقرار  
بانقضاء العدة كما يسميه بكلمة الغاء في فسرهما واغظ ولد المعتدة في تعليقه شرحا فلا يرد انه لا بد  
من بيان هذا ولم يبين ولا يحتاج الى الجواب بانه انما لم ينبه استغناء بما مر من انه مع الاقرار يستلزم  
ان تأتى به لاقل من ستة من وقت الاقرار لامن وقت الشراء فعلم مما ذكر ان هذا الطلاق بعد  
الدخول اذ العدة انما يتصور فيه والا لا يلزمه الا ان تأتى به لاقل من ستة منذ فارقتها ثم ان لفظ  
الشراء وكذا الطلاق ليس بقيد لان المراد من الشراء هو الدخول في ملكه باى سبب وانه  
لو اشتراها ولم يطلقها فالحكم كذلك كذا في النهر (قوله الى اقرب وقته) قيل المناسب الى  
اقرب اوقاته فان الاصل في مثل هذا المقام ان يضاف افعال الى الجمع او ما في معناه ولا يبعد ان  
يعتبر معنى الجمع في لفظ وقعة باعتبار اضافته للاستغراق (قوله ان كان في بطنك) قيد بالتعليق  
لانه لو قال هذه حامل متى يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه  
كما في البحر معزيا الى الغاية (قوله لاحتمان انها حبلى) بعد مقالة المولى انت خير انه يرد على  
هذا ما اورد فيما سبق من لزوم الاحتياط في ثبوت النسب والعادة في وضع الحمل (قوله اول طفل)  
هذا ليس بقيد احترازي اذ حكم الكبير الذي يولد مثله في هذا كذلك فلعل لهذا  
وقع في الكثر لفظ الغلام بدل الطفل ولهذا اورد عليه الظاهر هنا اول غلام (قوله ولا سبيل

الى بنوة الطفل (الابنكاح امه) اورد عليه النكاح ثبت بمقتضى ثبوت النسب فيقدر يقدر الحاجة واجيب عنه بان النكاح غير متزوج الى موجب للارث والنسب والى نكاح غير موجب لهما فاذا تعين النكاح الصحيح لم يلزم بلوازمه (قوله انت ام ولده) وكذا كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها او كنت زوجة له وانت امه فلا بد من الاشارة اليه كحاشي التنوير (قوله لا يستحق في الارث) كاستصحاب الحال (قوله فجاءت بولد) اى لستة اشهر فصاعدا والا لا يصح النكاح واليه يشير في الشرح فتركه اعتمادا لما سبق (قوله بخلاف البيع) ظاهره الاطلاق وقد وقع في الهداية هنا وفي دعوى النسب في هذا الكتاب التقييد بالاقل من ستة اشهر فلا بد من الحمل عليه فانه لو كان اكثر منه من وقت البيع في اقل سنتين لم تقبل دعوة البائع فيه كما في الهداية **باب الحضانة** المناسبة بين ثبوت النسب والحضانة ظاهر الحضانة بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد (قوله هي للام) ولو كناية او مجوسية (قوله او فاجرة) فسر في البحر بازنا وتبعه صاحب المنع والواقع في تعبير البعض هو الفاسقة مطلقا (قوله كذا في الكافي) اوود عليه الذي في الكافي وفاجر غير مأمونة ولا ينبغي اهمال هذا القيد لان الكافرة احق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان فالفاجرة المأمونة اولى اقول ان عدم المأمونية مانع مستقل حتى لو لم تكن فاجرة لكن لو كانت غير مأمونة لاحق لها في الحضانة نقل عن المجتبى لاحق في الحضانة للام اذ لم تكن مأمونة ولهذا قال صاحب التنوير او فاجرة او غير مأمونة ثم المفهوم من هذا الاستثناء انحصار موانع الحضانة على ما ذكر وليس كذلك فالاولى ان ينظم البواقي على ما ذكره مثل ان يقال بعد قوله او فاجرة او غير مأمونة اوامة او ام ولد او مديرة او مكتبة ولدت ذلك الولد قبل الكتابة او متزوجة غير محرم او ابت ان تربيته مجانا والاب معسر والعمة تقبل ذلك (قوله بان لا يأخذ الولد) وكذا لو اعسر الاب ولا مال للولد فيعبر الام على الارضاع كما في البرهان (قوله وان علت) ان لم تكن الام مستحقة لها ولم يقبل او اسقطت حقها او كانت مفقودة (قوله ثم ام ابيه) افاد في البحر ان ام اب الام تؤخر عن ام الاب بل عن الخالة ايضا قيل وهي واقعة الفتوى (قوله السدس) بالنصب بدل من ميراث (قوله ثم اخته) لابي ثم بنت الاخت لابوين (ثم لام ثم لاب كما نقل عن الاختيار) قوله والخالة اولى من بنات الاخ (مخالف لما في الجوهرة والسراج ونصه بنات الاخ اولى من العمات والخالات كما في الشرنبلالية) قوله لانهما تدلى اى تنسبت (قوله ثم عمته كذلك) ثم خالة الام كذلك ثم حالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى الارحام فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم لخال لابوين ثم لام كما نقل عن البرهان وغيره فاذا اجتمعوا فاصلحهم ثم اورعهم ثم استهم ولاحق لفاسق وابن عم في مشتهاة وهو غير مأمون بخلاف الغلام كذا في الدرر (قوله ولاحق لبنات العمة) وكذا لبنات الخال والعم تركه لانفهامه بطريق الدلالة (قوله ولان حق الحضانة نوع ولاية) قيد بالنوع اشارة الى ان كمالها لبس بموجود فيها فالمراد بها هي القاصرة فيندفع ان للذمية حضانة في ولدها المسلم مع انه لبس للكافر ولاية على المسلم واليه بشر قوله ولا ولاية للرقيق على نفسه اه اذ للذمية ولاية على نفسها وعلى اولادها الذمية (قوله ويعود بالفرقة) من قبيل زوال المانع لاعود الساقط فلا يرد قاعدة السقوط لايعود ولهذا قال في تعليقه ان المانع اذا زال (قوله او في عدة الرجعي) اى لايه

التقيدها بالرجعي لم يقع في السراجية بل وقع المعتدة مطلقا وتبعه في التتوير ولم يذكر حكم  
المبتوتة كما ذكر في هذا الموضع مستقلا لعله بناء على ما في التاتارخانية من ان الفتوى على الجواز  
( قوله مستحق عليها ) اى واجب والاستيجار على فعل واجب غير جائز ثم ان هذا الدليل  
لا يدل على عدم الاستحقاق المقيد بل على المطلق والمطلوب هو المقيد كما لا يخفى ( قوله دينا )  
بفتح الدال ( قوله ولو بعد عدة تستحق ) نقل من البحر عن الولوالجية ان اجرة الرضاع غير  
نفقة الولد فعلى هذا يجب على الاب ثلثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد ( قوله  
اعلم ان الام اولى بارضاع الولد ) اى بالاستيجار ( قوله وفي المبتوتة ) اراد معتدة الطلاق البائن  
وقد عرفت آنفا ان الفتوى على الجواز ( قوله لكن ترضع الظئر في بيتها ) قبل عليه ان ما ذكر  
عن الزيلعي شرحا مغن عنه ( قوله مع وجود محرم ) فان لم يوجد فلا اختيار الى القاضي فان رأى  
ابن العم اصلح بضم اليه والا فيضع عند امين كما نقل عن غاية البيان كما ان كان لها اخ او عم  
لكنهما مفسد ان يضم القاضي الى امرأة من المسلمين ثقة كما نقل عن مبسوط السرخسي ( قوله  
والام والجدة احق به ) كذا في الكنز الاظهر والحاضنة بد لهما كما في التتوير لان الحكم في غيرهما  
هنا كذلك ( قوله اداب النساء ) كالغزل والطبخ والغسل نقل عن الزيلعي ( قوله وهو الاحوط )  
قبل وبه يفتى وقيل وعابه الاعتماد وقيل وعن ابى يوسف مثله ( قوله اى بالبيت منهن ) كذا  
في عامة النسخ فقيل ضمير التثنية راجع الى الاب والجد وقيل حل العبارة على السهو وهون بما قرر  
لعل وجه عدم ذكر الجد فيما سبق ولا بد من تقدم مرجع ضمير الغائب ولو حكما ولم يوجد اقول  
لو فسر مرجع الضمير بالاب وغيره جدا وغيره لا يمكن وجود القرينة عليه مما ذكر ولا يبعد عدم ورود  
ما ذكر عليه ( قوله حتى تستهي ) واختلف في حد السهوة فقدره ابو الليث بتسع سنين وعليه الفتوى  
كذا في تبين الكنز كما في المنع وكذا في البحر والنهر فاقل بسبع سنين بدل تسع سنين نقلا عن شرح  
مختصر الوقاية للشمي تصحيف ( قوله بخلاف الام ) والجدة من الام او من الاب ( قوله لا تسافر  
مطلقة ) فسر السفر في النهر بالغوى الذي هو مطلق الخروج و اورد على هذه العبارة  
في البحر بانه ان اريد من السفر الشرعى لم يشترط ذلك للنع وان اريد اللغوى فلا يمنع من  
الخروج عند تقارب المكانين وقيل العبارة الصحيحة لبس لها بالخروج بالولد من بلدة الى اخرى  
بينهما تقارب الا اذا انتقلت من القرية الى المصر ( قوله من مطالعة ولده ) وفي بعض النسخ  
من مطالبة ولده لكن الصحيح هو الاول ( قوله لان الانتقال الى قريب ) ناظر الى قوله وان تقاربا  
بحيث يتمكن الخ وقوله لكن الانتقال ناظر الى مفهوم الاستثناء الذي هو قوله الا الى قرية من  
مصر فظهر انتظام الكلام بلا تشويش في البيان بل التشويش والقصور في بيان المرام انما  
يكون على نسخة لان الانتقال من مصر الى قرية بترك ما بينهما كما لا يخفى على اولى الافهام  
( قوله الا ان يكون وطنها ) ووقع العقد فيها قيل فيه تأمل من حيث انها كيف يكونان وجهها  
في تجوز ضرر الولد واجب انه اذا وجد العقد في وطنها كأنه جوز ضرر ولده حين العقد  
كما قال عليه الصلوة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم ( قوله وهى اى الام تأبى ) اى تمتع من  
حضانة العمة على الوجه المذكور وهو كونها مجانا وفي بعض النسخ تمتع من  
الحضانة اى مجانا بل تطالب الولد بالاجرة فله ايضا وجه ( قوله اما ان تمسكى ) فيه  
نوع مخافة لمضمون ما تقدم من قوله لبس لها منعه ولكن ترضع الخ الا بعمل المرضعة فيما  
سبق على الاجنبية الخالصة فيفرق بين العمة والاجنبية قبل تقييد الدفع للعممة بيسارها واعسار الاب

مفيد ان الالب الموسر يجبر على رفع الاجرة للام نظرا للصغير ومع اعساره لا يوجد احد ممن هو مقدم على العمة متبرعا بمثل العمة ومع ذلك يشترط ايضا ان تكون متزوجة بغير محرم للصغير انتهى ❖ باب النفقة ❖ ( قيل انها من نفقت الدابة ) اذا هلك ذكر العلامة ان كل ما فاؤه نون وعينه فاء فانه يدل على معنى الخروح والذهاب كنفق ونفر ونفق ونفس يرد عليه ما في بعض الكتب ان النفقة المرادة هنا ليست مستقاة من التفوق بمعنى الهلاك ولا من اسبق ولا من التفاق بل هي اسم للشيء الذي ينفقه الانسان على عياله واجيب كونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور لمن تأمله ثم اورد على ما ذكر العلامة بنحو نفع وانت تعلم انه يمكن تأويله ( قوله اسم بمعنى الاتفاق ) قال في البحر تعلقا عن ضياء العلوم هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وهو المناسب بمعناه الشرعي دون ما ذكره الا ان يؤويل ( قوله قال هشام ) قال في النهر وما قاله محمدانما هو باعتبار المعنى الاغلب والافقد عرفها في العناية وارتضاه في الفتح بانها لادوام للشيء الابدية بقاؤه وهذا مل لنفقة الدواب كما سيأتى انتهى ( قوله تجب باسباب ) ومنها حبس النفس لمصالح الغير او العامة كالمفتى والمضارب اذا سافر بمال المضاربة كما في الفتح كما نقل عن التبيين ( قوله ومنها الملك ) فيتناول نحو العبيد والبهايم والعقار ( قوله لانها اصل النسب ) ولانها مناسبة لما مر من النكاح والعدة ( قوله فتجب على الزوج بنكاح صحيح ) ولو عبدا فلا نفقة على الفاسد كما نقل عن البرازية ونقل عنها ايضا وفي النكاح بلا شهود يلزم واورد انه من افراد كامر ( قوله ولو صغيرا له مال ) فان لم يكن لا تجب على ايها الا اذا ضمنها كالمهر كما في الخلاصة لكن يستدين عليه ثم يرجع اذا ايسر الابن كما في قاضيخان ( قوله او صغيرة توطأ ) الوطئ هنا بمعنى مطلق الاستمتاع فيسمل المشتبهات التي يمكن جماعها في مادون الفرج كما في الذخيرة وفي الفتح ان من تستهي في مادون الفرج مطابقة الجماع في الجملة والاصح عدم التقدير وفي القهستاني ولا اعتبار لكنهما منتهاة على الصحيح كما في الدر وكذا في السربلالية ( قوله موطوءة اولاً ) هذا كالمستغنى عنه بضمون ما سبق من قوله ولو صغير او كبيرة او صغيرة ( قوله نفقة البسار ) في الاطلاق اسارة الى ان القدر المدين غير لازم لاختلاف الطباع والغلا والرخص فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا اوقية وفي الاصل نفقة البسار كل شهر عمانية دراهم او تسعة والسعار اربعة او خمسة ( قوله قال صاحب انبدايع ) فان قبل فعلى هذا يلزمه اختياره فان قبل فعلى هذا يلزمه اختياره في المتن قلنا ما اختاره في المتن هو المفتى به كما في البحر فعلم منه ان المفتى به مرجح على ظاهر الرواية وعلى الصحيح عدالتعارض ( قوله ولو هي في بيت ايها ) ان لم تمتنع عند طلبه بغير حق كالمهر والا فلا تجب النفقة اولم يطالبها الزوج بالقبلة كما في المنع عن الخلاصة ( قوله ومحبوسة بدين لغير الزوج ) ولم يمكن وصوله اليها كما في النهر ( قوله وان لم يكن منها ) اي وان لم تكن المأطلة او كونها محبوسة من قبلها بتقصيرها بان كانت عاجزة يعني لا فرق بين قدرتها على اداء الدين وعدم قدرتها ( قوله فلبس منه ) اي فلبس المانع من الزوج فلا نفقة عليه ( قوله اي لان نفقة السفر ) لا يلزم ما زاد على نفقة الحضر بل يكون من مالها لانه براء من نفقة لها ( قوله ونحوها الواحد ) هو المملوك في ظاهر الرواية وعام له ولكل من يتخدمها في غير ظاهر الرواية وفي البحر والنهر قيد المسئلة بيبات الاشراف فاطهر الوجهين يعني فيه وجهان واطهرهما انه لا فسح ( قوله مال جمع من اصحابنا ) اي من السافعية ( قوله اقول ) يعني ان الواقع عند الشافعي في مجوز الفسخ امران لا امر واحد



هو العجز وما فهم بعض شراح الهداية هو العجز في صورتين (قوله فعدم الانفاق) اى فالحكم  
عدم الانفاق لا العجز (قوله وكل من العجز) اى كونهما متميزين ضرورى فلا وجه حاصله  
انه من قبيل منع مقدمة لم يدها المعلن بل الظاهر ان دليل المعلن هو سند المانع (قوله  
فان رفع هذا القضاء) الظاهر ان هذا من كلام الشارح ويحتمل ان يكون من كلام شارح  
الهداية (قوله وتؤمر بالاستدانة) ليرجع الغريم على الزوج كما يرجع على الزوجة بخلاف  
ما لو فرضها ولم يأمرها بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هى على الزوج فقيه اشارة  
الى انه لو استدان بغير الغرض لم يرجع عليه والى انها لم ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة  
عليه (قوله اورضيا بشئ) هذا لما يستقبل لانه لو مضت مدة بلا فرض ولا رضى ثم رضى الزوج  
بشئ فانه لا يلزم والصلح باطل لانه صلح بما لم يجب في الذمة كما في الدر (قوله او طلاقها) نقل  
عن خزائن المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح قيل واقره القهستاني (قوله  
يعنى ان مات احدهما) تفسير للموت واما للطلاق فيعلم بالدلالة او بالقائسة فلا يردبانه قاصر  
عن بيان الطلاق (قوله ثم مات او طلقها) قبل الدخول او بعده كما في البحر (قوله لوجود سببه)  
اى النكاح (قوله والمشتري عالم) اورد عليه ان هذا سهو فاحش لانه لو بيع في النفقة المجتمعة  
فلم يكملها فاشترى من هو عالم به فانه لا يباع ابقية النفقة الماضية لانها حينئذ كالمهر وانما يباع  
لما يجتمع من النفقة عند المشتري اقول وهذا ايضا مخالف لما يأتى في الفرق (قوله وقتله) مصرح به  
مع امكان دخوله في الموت ردا لما يقال انه لا تسقط بالقتل لانه اخلف القيمة فتنتقل اليه (قوله  
الابها وعدم استخدامها) اى بالتخيية بينها وبين زوجها قيل فقوله وعدم معطوف على الضمير  
المجروح بلا اعادة جار وهو غير جائز انتهى (قوله في بيت) اى كامل المرافق ويصلح ان يكون  
ماوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين (قوله خال عن اهل الزوجين) من ولده  
ومن غيرها اوضرة او محرم كامه او اخته قيل زاد في المحيط وام ولده (قوله الا ان يختارا) اى  
رضيا وينبغي ان يستثنى ايضا لصغير الذي لا يفهم الجماع وامته في المختار بل ام ولده على قول بشرط  
عدم المجامعة بحضورتها (قوله ولا من دخولهما) وانما يمنعهم من البتوتة عندها وعليه الفتوى  
وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لا تخرج ولا ياذن لها ولو خرجت  
كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للمحرم والمعتد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب كذا  
في الاشياء وزاد الباقي تبعا للكمال وغيره ويشترط عدم كشف عورة احد قال وعلى ذلك فلا  
خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهم انتهى بل اكثرهن كما في الشرنبلالية معزال للفتح مع  
ماورد في الاحاديث المؤيدة للمنع كما قال به الفقيه كذا في الدر (قوله وطفله وابويه) قيد بالطفل  
والابوين لان غيرهم من الاقرباء انما يجب نفقتهم بالقضاء والقضاء على الغائب لبس بجائز ولذا  
لا يجوز فرض النفقة للمالك الغائب ايضا كما في البحر وفهم من الزيلعي ايضا بل من الهداية  
(قوله ان اقر من عنده المال) اورد عليه ان عندا تامل على الامانة فقط واستعمالها للامانة  
والدين معا جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ وغير العبارة عند او على من يقربه ليدل كلمة عند  
على الامانة وعلى للدين لا يخفى ان هذا التعميم من قبيل عموم المجاز على ان في ما اختاره من  
العبارة تأمل لا يخفى (قوله اى اقامة الزوجة) قبل الصواب اى اقامة الزوجة بالفعل بدل  
المصدر ايطابق المفسر (قوله وعند زفر) وكذا الائمة الثلاثة (قوله وبهذا يعمل) وفي ملتي  
البحر وهو المختار للفتوى (قوله اعلم) بيان عدم لزوم القضاء على الغائب على مذهب زفر



( قوله الا لهؤلاء المذكورين ) اى الزوجة والوالدين والولد الصغير اورد عليه بنحو الاولاد الكبار الاناث والذكور الزنا لانهم كالصغار للجزء عن الكسب ( قوله كذا بالعتق ) مثال للنفى لا للنفى وفيه اشارة الى ان فى الفرقة باللعان والعنة والجب النفقة ( قوله او التفريق لعدم الكفاءة ) اورد عليه انه داخل فيما قبله فيلزم منه ان يجعل قسم الشيء قسما له واجيب ان الزوج بلا كفاءة ليس بمنعقد على قول فلا يوجد فيه التفريق فيكون من قبيل عطف الخاص على العام اهتما ما وانت خير انه كيف يصح وجود التفريق بعد ما نفى عند حتى يصح التفريق ويكون من قبيل العطف المذكور نعم ان الصواب في السؤال انه من قبيل قسم الشيء قسما له على ان الظاهر ان هذا التفريق مبنى على انعقاد النكاح عند عدم الكفاءة كما هو ظاهر الرواية على ما مر في باب الاولياء لعل الوجه في العطف مع دخوله في عموم ما قبله انه لما كان هنا اضطراريا والنكاح اختياريا بالنسبة الى الزوجة وفي الاول على عكسه توهم له نوع خصوصية موجبة خلاف ما تقدم فعقبه بالعطف عليه عطف الخاص على العام كما في عبارة الملتقى وان كان الاولى ان يجعل هذا من الشرح على النسق عبارة الهداية ( قوله لا الموت ) اعترض عليه انه مخالف للمفهوم من الهداية وللمصرح به في شروحه والمحيط من ان السكنى واجب لها باى فرقة كانت لانها حق الشرع ورد بان ما دل على ما في الهداية انما هو على عكسه وقال بعض شراحه لا تجب النفقة والسكنى عليهم اى الورثة واكتفاء الهداية بالنفقة من قبيل الاكتفاء ثم ان معتدة الموت شامل للحامل وغيره الا اذا كانت ام ولد وهى حامل فلها النفقة من جميع المال كما في التهر وتقل عن القهستاني عن المضمرات ان للحامل النفقة في جميع المال ( قوله والتفريق بمجعية ) اى التى صارت من قبلها كما يدل عليه التعليل والا فردته وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما مما هو معصية منه لم تسقط النفقة ( قوله با رتداد معتدة الثلث ) قيد اتفاقى اذا المبانة بالواحدة كذلك كما في الكنز من انه و ردتها بعد البائن تسقط الى آخره لعل الاولى هذا لعدم الوهم ( قوله للمحبوسة ) حتى لو لم تجبس اياها النفقة كما نقل عن المدسوط ( قوله كنفقة ابويه ) المقصود من التشبيه هو بيان الاختصاص فقط والضمير في لا يشترط الواقع في تفسيره راجع الى ما فهم من فحوى الكلام اى كل واحد من الوالد والزوجة فلا يرد ان في التشبيه ركازة وان التفسير المذكور ليس بصحيح وانه لو قدم قوله لولده على التشبيه لكان انتظام كلامه اكثر لكون التشبيه متعلقا بالطرفين ( قوله ولو كان الاب فقيرا ) ظاهره الاطلاق وقد قال في التهر اذا كان الاب معسرا والام موسرا او كان له جد موسرا امرا بالانفاق ثم الرجوع على الاب اذا اليسر والصحيح عدم الرجوع وان كان زنا لا يرجع اتفاقا انتهى ملخصا مع ضم يسير عن الغير ( قوله لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ) الظاهر انه ليس بدليل لوجوب النفقة عند الفقر بل هو دليل للوجوب مطلقا الا ان يراد انه دال اشارة على لزوم نفقة الاولاد على الاب مطلقا اى سواء كان الاب فقيرا او غنيا وما في الشرع بلالية عن الفتح لو الاب عاجزا ايضا يتكفف الناس وينفق على ولده وقيل نفقته في بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتسب فاذا امتنع عنه حبس بخلاف سائر الديون ولا يجبس والد وان علا في دين لولده وان سفل الا في النفقة فلعل عند عدم الام او الجدة الموسران ( قوله لولده ان حرا ) والافنفقة لولد المملوك على مالكة لا على ابيه حرا كان الاب او عبدا ( قوله صغيرا ) اى غير بالغ كما في المنع لعل لهذا عبرة بالصغير مع ان الغير يعبر بالطفل ( قوله فهي في ماله ) حتى لو انفق الاب من مال نفسه يرجع على مال الولد لكن بشرط الاشهاد عند الانفاق ( قوله فلا يسقط نفقته )

عن آياتهم) نقل عن القمّح وعن الخلاصة ايضا هذا اذا كان بهم رشد ولذا قال في المنية والقنية  
انا فتى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن لسير مشتغلا بعلم الذين واكثرهم فساق مبتدعة  
شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافيات ركيكة ضررها في الدين اكثر  
من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرها مما يستحقون به  
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف الله تعالى الغضب في قلوب آياتهم وينزع عنهم  
السفقة فلا يعطون مناهم في ملابس ومطعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأفيف ولو  
علم السلف بسيرهم لحرموا الاتفاق عليهم فضلا ان يفرضوا اتفاقاتهم كذا ذكره القهستاني واما  
من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييز المصلح والمفسد قلت  
لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالفقه ونحوه يمنعهم الكسب عن التحصيل  
ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الا ان قول السلف وهفوات البعض لا يمنع وجوب  
النفقة كالاقارب كما في البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بهامشه ما لفظه اقول طلبة زماننا  
يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراجعة ويسالمون مسالمة  
الامير وينهقون كنهيق الجيوان اقاموا عن الدرس وسئلوا عما لقي اليهم لم يوجد عندهم  
شي من الفوائد ولا في فكرهم زهرة من الفرائد بخل همتهم العياط والصياح والتكلم بالرواية  
ايقال انه متكلم وثبت النية لا يبارك الله فيهم انهم قوم سفل فلا يستحقون شبا لا كثيرا ولا  
قليلا ولا يجب على آياتهم نفقتهم بل اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا انتهى وبالله التوفيق  
كذا في الدر (قوله بخلاف نفقة الزوجة) القصص على هذا المذكور يخالف لظاهر ما تقدم  
آتيا من قوله او كبيرا عاجزا (قوله لانه التزمه بالعقد) قيل هو اخص من المدعى اقول اما دليل  
الصغار فلعله ان الاب مختص بولايتهم ولا يبعد ان يقال انه لكونه لازما على ما التزمه بالعقد  
يكون ملحقا به ولهذا لزمه نفقة من هو في حكم الصغار كالعاجز فليتأمل (قوله والفتوى)  
وعن الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه بفتى وعن محمد انه ان كان من اهل الغلة يقدر بما يفضل  
عن نفسه وعياله شهرا وان من اهل الحرف بما يفضل عنه وعن عياله كل يوم نقل عن السرخسي  
الميل الى قول محمد ونقل عن الخفة انه اوفق ونقل عن الكمال انه ان كان كسوبا يعتبر قوله ويجب  
ان يقول عليه في الفتوى (قوله لاصوله) مستدرك بما تقدم من قوله كنفقة ابويه لعل انه  
هنا لك لبس بقصدي بل تمثيلي وانه لبس بمخوف لتمام المراد لانه لم يذكر هنالك صفة البسارية  
بل يومهم خلافة (قوله بدليل ما قبلها) هو وان جاهدك على ان تشركني ما لبس لك به علم فلا  
تطعهما الاية (قوله ولهذا يقوم الجدم مقام الاب) اى في الوراثة وولاية النكاح والتصرف في المال  
نقل عن القمّح يشكل بالجدم الفاسد لانه داخل في الجدم كالفاسدة في الجدة كما صرحوا مع انه  
لا يقوم مقام الاب (قوله الفقراء) وان قدروا على الكسب في ظاهر الرواية وقال الحلواني  
لا يجبر الابن الكاسب كذا نقل عن القهستاني واما الام الفقيرة فتجبر على نفقتها وان كان  
معسرا وهي غير زمنة لانها لا تقدر على الكسب (قوله في ظاهر الرواية) وفي غير ظاهر  
الرواية كالارث وبه قال الشافعي واحمد (قوله بحق الملك) قيل الصواب التملك بدل الملك  
هنا وفيما سيجي كما هو الموافق للقوم لا يخفى ان التعبير بالملك مناسب لما فهم من لام الملك في الحديث  
وان اضافة الحق بيانية والملك مصدر بمعنى الفاعل اى انما هو بسبب ملكية في مال الابن  
على انه وقع في عبارة بعضهم مثل ذكره ايضا (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد

انه لا يدل على الام ويمكن ان يقال انه يدل عليه بطريق الدلالة او بالمقايضة (قوله مع اختلاف الملة) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذ لانفقة الحريين ولو مستأنسين لعله اعتمد بما سيأتي (قوله لما ذكر) قيل صوابه لما ذكره لانه لم يتقدم وسيذكر ان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة (قوله وصدق الثاني) كذا في المنح لعله اغتر على ما ذكرهنا لكن مع كونه مخالفا لما وقع في عامة الفقهية كفاضيخان والزيلعي والبحر والنهر والدر من ان المحرم من لا يحل نكاحها على التأيد بنسب او سبب او رضاع او مصاهرة وان بزنا لكن فيه اختلاف مخالفا لما صرح هو نفسه في الحجج موافقا لما ذكر وقد قال في الاشباه بعد التعريف المذكور فخرج بالاول ولد العمومة والخولة والثاني اخت الزوجة وعمتها وخالتها ومن ثمه اعترض عليه انه جار في منكوحة الغير والخامسة فاللائق وصدق الثاني على نحو الاخت رضاعا والجواب ان ماسبق هو بيان محرم المرأة على ما يقتضيه ذلك المقام لا تفسير المحرم مطلقا ان اريد من المحرم الحقيقة الشرعية التي يجوز النظر اليها ويجرى عليه سائر احكامه فقد عرفت انه ليس بصحيح اصلا وان مجازا شرعا بمعنى حرمة النكاح فعلا وحالا وان امكن حله مالا فبعد تسليم صحته ذانا فلا تم صحته مقاما مع ان المحرم من مقولة الاضافة فا يكون محرما بالنسبة الى المرأة محرم بالنسبة الى الرجل وان المحرمية الموقته ولو على سبيل المجاز لم يسمع ولا يتعلق عليه حكم غاية الاخر هنا انه وقع على طريق المثال والتفهم (قوله اوانتي بالغة مطلقا) لانها حائضة على كل حال (قوله بان كان زنا) وفي الملتقى او كان صحيحا لكن لا يحسن الكسب لحرفة اولئك من ذوى البيوتات او طالب علم فلا يخلو عبارته من القصور تأمل (قوله ثم لا بد من الحاجة) اصل هذا فائدة التقييد بالفقراء اذ المراد بالفقر هو الحاجة (قوله والصغير) مبتدأ خبره قوله اماراة الحاجة (قوله مشعر بعليته) المراد من الوصف هو الارث المدلول من الوارث فكان الارث علة لاستحقاق النفقة فيقدر بقدر الارث لان الحكم يثبت بقدر علة (قوله لان الميراث) وفي كليته منع ظاهر الا ان يخص المدعى على حسب الدليل (قوله فظاهر الرواية) هذا هو الموافق فيما سبق او كبيره جز عن الكسب ففي كلامه نوع عدم انتظام لا يخفى (قوله وفي غير الوالد بن) اورد بالبنات وابن الابن فان النفقة على البنات مع ان الارث بينهما نصفين واجيب ان المراد باعتبار قدر الميراث في غير قرابة الولاد (قوله متفرقات) اى لابوين ولاب ولأم (قوله اخجاسا كآثره) يعنى على سبيل الغرض والرد (قوله بان لا يكون محروما) اورد ان الصواب بان يكون وارثا في الجملة وان كان محجوبا وانت تعلم انه مع طوله راجع الى ما اختاره مع ايجازه (قوله فان ابن العم ليس بمحرم) اورد عايه انه ينتقض به قوله يعتبر قدر الميراث في غير الوالد بن رواية واحدة ولا يخفى ان المراد من قوله غير الوالد بن ما يكون من المحارم ولا شك ان مثله ليس منها واورد ايضا ان المفهوم من عبارة المصنف انحصار سبب النفقة في المحرمية وليس كذلك لما في صدر الشريعة انه يعتبر الاقربى مع اهلية الارث ولا يخفى ايضا انه بعد تسليم مغايسته لما ذكر وصحته ان سباق الكلام انما هو للمحرمية وذا امر عرضي لخصوصية مسألة ظاهرة كما فهم من نقله عبارته (قوله لانفقة مع الاختلاف) قيل فيه اشعار بان النفقة السنن على الموسر السبعي مثلا كما اشير اليه في التكميل انتهى (قوله يبيع الاب) اى الفقير (قوله عرض ابنه) اى الكبير الغائب والعرض بالسكون والحركة ماعدا التقدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو في الاصل

غير النقيدين من المال كما في المغرب والعقار بالفتح في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصه مبنية كانت اولا وما في العمادية انه العرصه المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء لبس من العقار في شيء كما لا يخفى على المتبحر (قوله لنفقته) الاولى للنفقة كما في التثوير ليكون اشارة الى انه يبيع لنفقته ام الغائب ايضا وان كانت الام لا تملك البيع ثم انه في التقييد بالاب اشارة الى ان القاضي لا يملك ذلك (قوله ولا كذلك العقار) يعني عند سلامته عن الموانع والعوارض والا فقد يجوز بيع العرض وعقاره كالباع بضعة قيمته عند احتياج اليتم الى النفقة ولا مال له سواء وعند انحصار اداء دين الميت اليه والتفصيل في اول وصايا الاشياء وايضا يجوز بيع الاب عقار الصغير لاجل نفقته كما في الهداية وغيره فلا يرد ان الاب يبيع عقار ابنه الصغير لنفقته حتى يحتاج الى دفعه ثم ان مقتضى هذا التعليل كون المسئلة في حق ابن الصغير وقد قيد والمسئلة بالان الكبير البالغ كما قسرنا به قال في الاصلاح والايضاح لابد من قيد الكبير لان الصغير له بيع عقاره ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضرا لبس له بيع عرضه بالاتفاق وهذا كله مفهوم من الهداية انتهى ويشير اليه قوله الا في لا نقطاعها بالبلوغ ولا حال حضرته (قوله اي غير النفقة) لان دينها خالف سائر الديون ولو جاز بيعه للدين للزم القضاء على الغائب وذا لبس بجائز (قوله هذا عند ابن حنيفة رحمه الله) الظاهر انه اشارة الى مضمون مجموع المسئلتين بالاuly فقط كما يتبادر ايضا من كلمة كله في فلا يجوز ذلك كله وما يتوهم من انه لو كان كذلك لكان في قوله ولا يملك البيع في اندين مصادرة على المطلوب فانما يتم لو كان هذا القول جملة علمه بل هو معلول كما يوحى اليه قوله ولهذا في ولهذا لا يملك اذا قبله علمه لما بعده على انه يمكن ان يجعل هذا القول عاما اي مطلقا يعني سواء في حضرته او في غيبته او لمطلوب مختص بالغائب كما تحررنا لولم يذكر هذا القول مطلقا كما في المنع بعد سوق العبارة على هذا النهج لكان اولى (قوله ما ذكرنا) من قوله ان له ولاية الحفظ في مال ولد الغائب الخ (قوله اجاعا) الظاهر بمعنى اتفاقا اي بين الثلاثة والذي فهم هذا الاجاع هنا منه هو اطلاق مسئلة بيع الاب عرض ابنه لنفقته مع تقييد مسئلة بيعه للدين بالخلاف اذ تخصيص الخلاف باحدى المسئلتين يدل على الوفاق في الاخرى فيندفع ما يوردانه لبس في كلام القوم التقييد بالاجاع حتى يصلح مبنى للاشكال (قوله فما المانع له من البيع) اورد ان الاجاع غير مقارن بالاتلاف والبيع المذكور مقارن بالاتلاف وانت تعلم انه حاصل ما ذكره في الجواب من انه مناف للحفظ تأمل (قوله ولا يلزم من كون الاولى اجاعية) اورد عليه ان الثانية داخله في الاجاع ايضا فاذا كان البيع من المحافظة اجاعا فيصير الثمن من جنس حقه في النفقة فيصرف لنفقته او من جنس دينه فيصرف اليه لكونه ظفرا بجنس حقه لانه يأخذ حقه اذا ظفر بجنس ماله على غريمه بغير رضاء وقضاء وبهذا يعلم ايضا عدم صحة ما ادعاه من بطلان كلام صدر الشريعة انتهى لمخصا واجيب عن الاشكال بان المراد عدم الجواز صاحب الاصلاح قضاء لادبانه وبه يعلم ان ما ذكر آنفا لبس بصحيح قضاء وان سلم ديانة (قوله فاذا باع المنقول فالثمن من جنس حقه) قيل واجيب عن هذا انه لما جاز بيعه للحفظ الحقيقي فلا يتغير بقصد الانفاق بعده اذ لا تأثير للعزيمة في تغيير الحقيقة اورد عليه بانه لو لم يكن للعزيمة تأثير لما اختلف الحكم بين اعطاء الغني بنية الهبة ونية اداء الزكاة اورد ايضا ان الكلام في البيع لاجل النفقة الذي هو موجب الاتلاف لافي البيع المطلق او البيع للحفظ ثم يعرض

عليه الاتفاق واجيب ان الاتفاق بعد وجوب النفقة وفي الحال لم يجب وانت تعلم ان هذا لا يتعلق بما نحن فيه على انه اورد عليه بمنع وجوب النفقة في الحال قيل ويمكن دفعه ان المراد بالحال البيع بنية المحافظة ففي هذه الحالة لبس وجوب النفقة موجودا في نيته وايضا وجوب الاتفاق انما يتقرر اذا ظفر بمنس ما يحتاج اليه وذلك يكون بعد البيع انتهى (قوله لدين سوى النفقة) بناء على ما ذكر مما صرحوا من انه يأخذ مال الغريم ان من جنس حقه حيث ظفر بلا رضاء قضاء (قوله لاثبات جواز البيع) حاصله البيع للنفقة جائز لان البيع للنفقة بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وقوله فان معنى كلامهم الخ مبتدأ وخبره قوله لانه يجوز لاجل المحافظة وحاصله ايضا بيع المنقولات لاجل النفقة جائز لان بيع المنقولات بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وانت تعلم ان هذا البيان بعد السابق كالمستغنى عنه مع ان كلام صدر الشريعة فيما ذكر من الصغرى في البيانين فهو اول المسئلة ولا يدافعه (قوله فلان يجوز من الاب اولي) جوازه للوصي لصغره والكلام في الابن الكبير الغائب وكذا استفادته عند كون الابن صغيرا وهنا لبس كذلك (قوله فاذا جاز بيعه للمحافظة) هذا لبس تغريعا صحيحا لسابقه وانه في الحقيقة ما انفاه صدر الشريعة من قوله لافي البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق (قوله ما عرفت ان المانع) وانت تعلم انه بما حررنا كلامه من انه يأخذ من مال الغريم الخ يسقط هذا ايضا مع انه يمكن ان يوجد القضاء قبل الغيبة الا ان يقال ان ما ذكر امر دياتي والكلام في القضاء تأمل (قوله ولا تباع الام) نقل عن الذخيرة عن الاقضية وعن القدوري بجوازه فقيل في المسئلة روايتان وقيل معناه ان الاب يبيع لنفقة الام لا الام نفسها واورد عليه بعدم اطراده عند عدم الاب (قوله ضمن مودع الابن) اي قضاء فلا يضمن ديانة ولو ضمن لا يرجع على الابوين لانه بالضمان ملاك مستند الى وقت التعدي (قوله بلا امر قاض) فلولم يمكن استطلاع رأى القاضى لا يضمن استحسانا وبخى عليه ببيع بعض الرفقاء متاع بعضهم لتجهيزه كذا نقل عن التبيين (قوله ومضت مدة) اي طويلة قدر اقلها بشهر (قوله واحترز به) يرد عليه ما في الزيلعي من الاطلاق والتعليل حيث قال بخلاف المكاتب حيث لا يؤمر في حقه بشئ لانه كالحراذ هو خارج عن ملك المولى يدا انتهى (قوله رجل لا ينفق على عبده) اورد عليه بانه مستدرك بما تقدم فان ابى كسب ان قدر الخ وانت تعلم بوضوح الفائدة في الثانية غير الاولى

✽ كتاب العتاق ✽ (قوله والاعتاق شرعا) اورد ان هذا التعريف مع عدم كونه تعريفا عند الامام سيريفه في عتق البعض (قوله اثبات القوة) قيل ولو اكتفى بما ذكر المصنف في تفسير الاعتاق واحال بيان معنى الاعتاق لغة على ما علم في ضمنه لكان كلامه خاليا عن شائبة التكرار انتهى وانت تعلم ما فيه (قوله بازالة الملك) اورد عليه ان الضعف الحكمي انما الرق الذي هو سبب الملك وانت خير انه لو سلم ذلك انه من قبيل ذكر المسبب واردة السبب (قوله وازالة الملك) الظاهر انه بالواو كافى بعض النسخ لاباوكافى اكثرها وانه من الشرح ذكر توطئة لقوله مطلقا وهو من المتن والا فلا حاصل له ويكون مستدركا بما قبله وان رسم في اكثر النسخ بكون مجموعهما متناو بما ذكر يندفع الاشكال بكلمة او المنافية للتعريف من غير احتياج الى تكلف في دفعه (قوله وانا صبي وقد كان مراهما) والا فالكذب ظاهر عند تجاوز سنه على خمس عشر سنة ثم قيل انه استطرادى يمكن ان يقال انه للاشارة الى ان الاول يصلح دليلا للثاني ايضا فيكون للثاني دليلا في قصدي وتبعي ولا يبعد انه قصدي اتى لاثبات مقدمة الدليل الاول

(قوله واهذا لا يملكه الوصي والولى عليه) المناسب اما ان لا يذكر ضمير لا يملك اولاً يذكر لفظ عليه  
(قوله بلانية) ظرف مستقر اما صفة احوال ولو جعل لغوا متعلقا بيبصح لاحتاج الى التأويل  
الذى ذكر في تكرار تعلق حرف واحد في التثنية كما قيل والتأويل يجعل احدا الجارين للملابسة  
والاخر للاستعانة فيندفع ما اورد عليه ان تعلقهما صحيح بهذا التأويل ومن زعم انهما ان تعلقا  
بفعل واحد يكون من المنوع فقد خبط خبط عشواء فان المنوع كون الحرفين على معنى واحد  
انتهى اولاً يدعى هذا القائل المنوعية بل يقرعين ما اعتبره الزاعم بل الزائد كما يظهر المراجعة  
الى كلام القائل في التثنية فالكلام بالخبط صفة المتكلم (قوله وهو أكد من مجرد الاثبات) لعل  
هذا مبنى على اعتبار المفهوم المخالف في المعاملات عندنا ايضا والافعدنا انه لاحكم في المستثنى  
بل هو تكلم بالباقي بعد التثنية فقوله بدليل كلمة الشهادة لبس بسد يد اذ دلالتها على اتوحيد انما  
ثبت بعرف السرعة كافي الاصول لكن بقي الكلام في حق الاكدي اذ اللازم مما ذكر هو اصل  
النبوت لاعلى وجه التأكيذ الا ان يدعى اعتباره في المعاملات بهذا القيد (قوله مشترك بين نيف  
وعشرين معنى) كافي للنهر (قوله وفي العبد لا يلبق) يرد عليه ان من معانيه الناصر والمولى  
قد يستنصر بعبد والعبد قد يكون ناصرا له (قوله فان لفظ الاخبار) تعليل لقوله كانت حرا لـ  
كما ان قوله والنداء الخ تعليل لقوله يامولاي الخ (قوله الا بتقديم ثبوت العتق فكأنه اعتقه قبل ثم  
اخبره بطريق الاقتضاء كما مر في انت طالق (قوله وان لم يقبل) نقل عن الكمال ولا ترد باراد  
(قوله ولا بكنايات الطلاق) اورد عليه ان لا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك من الكنايات  
وقد ذكرت العتق بالنية ولا يخفى انه في حكم الاستثناء بقرينة قرب ذكره لكن يرد عليه ما في النهر  
نقلا عن البدائع امر كيدك واختارى يقع بالنية الا ان يدعى انها من كنايات التفويض  
لامن كنايات الطلاق (قوله لتعذره فيه) انه عند كونه اصغر غير ثابت النسب لبس بمتعذر بل يجب  
ثبوت النسب حيث تصد يقاله فيعتق كافي ان نهر عن الفتح الا ان يحمل على كون العبد معروف  
النسب كما اشير فيه وفيما نقل عن الكمال لكن يحتاج الى اثبات قرينة التقييد بذلك ولبست في  
ظاهر الكلام وايضا ظاهر الاطلاق في عدم العتق وقد نقل عن تحفة الفقهاء بشرطية عدم  
النية في ذلك وما قيل ان في ترك التقييد في ذلك بقوله وان نوى مع اتيانه فيما يأتى بعده اشارة  
الى وقوع العتق بالنسبة في لك فيعبد على انه يمكن كون ذلك العبد فيما يأتى مصروقا لذلك  
ايضا واستعلم ما يورد عليه ايضا (قرله وان نوى) يرد عليه ما في النهر نقلا عن الفتح ان الذى  
يقتضيه النظر ما ذهب اليه بعض المسانخ وقاله الاثمة الثلاثة من انه يعتق بالنية وقد نقل  
عن الكمال ايضا بان الذى يقتضيه النظر كونه من الكنايات (قوله انت مثل الحر) نقل  
عن التبين انه يقع بالنية عليه (قوله او الاصغر بحيث يولد مثله لمثله) كافي الهداية والنهر  
والا فلا شك ان مطلق الصغر لبس بمقيد (قوله وفيه خلاف الامامين) الظاهر اى في  
وقوع العتق في الاكبر والاصغر خلاف الامامين ولبس بصحيح لما في النهر ولما نقل عن الجوهر  
ولما فهم من الهداية من ان العتق في الاصغر مجمع بناء الخلاف على ما عرف في الاصول  
المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في التكلم (قوله واما غير ثابت) الاولى  
واما غير البات مثلا لتلا يتوهم الاطلاق اذ المعاد المذكور غير الاول (قوله في مولده) الظاهر  
من سوق كلامه شرحا ان يختار التفسير الاول متنا وقد قبل ان المفهوم من الهداية وقاصيخان  
وسائر المعبريات والافوق العقل والنقل والارفق للخلق مجهولية النسب في وطن المقر فالظاهر



ان يقال غير معلوم النسب اذ بين ثابت النسب ومعلوم النسب عموم مطلق الاول هو الخاص اصدقه في حل المسيية بدليل عدم صحة نكاحها دون الثاني بدليل صحة اقرار مولاها في حقه فانه ابنه (قوله على ان الحامل المسيية) الظاهر من هذا البيان عدم ثبوت نسب هذا الحمل عن مولاها عند ادعائه لكونه ثابت النسب وقد عرفت ان النسب ثابت لعدم معلوميته ولو كان ثابتا (قوله فيعتق) سواء صغيرا لا يعبر او كبيرا يقدر على التعبير فصدقه اولم يصدقه بخلاف غير البتة اذ فيه اختلاف قيل بشرط التصديق وقيل لا فاورد به هنا على المصنف فيما سيذكره في كتاب الاقرار من ثبوت النسب بمجرد اقراره بلا حكاية الخلاف وانت تعلم ان ذلك هنا مع عدم محل هذا التواخذة لبس في التزامه ايراد جميع الخلافات (قوله ويثبت) نسبه جليا اذ لم يعرف نسبه في مولده كما فهم مما علم آنفا شرحا وسيعلم ايضا (قوله هذا بنتي) وبعضهم انت اسم الاشارة لكل وجهة (قوله لان صحة دعوة المولى) ظاهره هو الظاهر مما عرفت آنفا فتخصيص الكفاية خلاف ظاهر لا يخفى (قوله وقيل لا يعتق) قال في المنع ورجحه في الهداية والفتح وفي المجتبى هو الاظهر ووجه ان المشار اليه اذ لم يكن من جنس المسمى فالعبرة للمسمى كالوابع على انه ياقوت فظهر زجا جافاته باطل فاذا عدم المسمى لغى الكلام (قوله على الخلاف) اوردان الخلاف لم يذكر في المتن حتى يفسر اسم الاشارة به ويمكن ان يقال ان مثله لبس بفتح عند اتحاد صاحب المتن والشرح على انه يمكن ان يكون الظرف مستقلا مستأنفا على ان لا يكون في بيان الاشارة بل يجعل شرحا (قوله يعتق بقوله هذا ابني او امي) قيل لابد من ان يقيد هذا بان لا يولد مثله لثلهما كما في الهداية وقد فات صاحب الدرر هذا التقيد اقول قد وقع في البحران العتق واقع بهذا القول سواء اصغر معروف النسب او غير معروف النسب او اكبر لكن الاول عندنا والثاني اجاعا والثالث عند ابني حنيفة خلافا لهما فالخصيص تقصير مع استلزامه متروكية بيان الباقيين على انه مناف لما يشار اليه باسم الاشارة (قوله في صلب) وهي في الاب كما ان المجاورة في الرحم في الام (قوله ولا موجب) بفتح الجيم اي لا اثر لها في الملك بدون تلك الواسطة اي بدون ان يكون من اب او ام كما يصرح (قوله فاذا الم يذكر لنا) فان قيل اعتبار تلك الواسطة له امكان ولو في الجملة فالتجوز باعتبارها اهون من اهدار الكلام بالكلية قلنا بملاحظة ما سيفصل في المبسوط يتدفع اذ لا يمكن ترجيح بعض معاني المشترك بلا مرجح فالاول ان يكتفى هنا بمضمون ذلك كما في البحر وبما ذكر يمكن ان يتدفع ما يتوجه عليه من انه يعتق بهذا عمى وخالى مع ان الواسطة فيهما اكثر اذ لا اشتراك فيهما ولا يحتاج الى بيان الفرق كما نقل عن البدايع ان الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف العم فانه لا يستعمل الاكرام عادة في الدين اوردان الابوة والامومة ايضا كذلك يقال خير الالباء من علمك ونساء النبي عليه السلام امهات المؤمنين لا يبعدان مثل هذا الاطلاق لعدم غلبة استعماله وشيوعه كعاني الاخ من قبيل المجاز وما الاخ وان كان مجازا لغويا في المعاني الباقية فلا شك انه حقيقة عرفية في جميعها النسب فيها في الاستعمال والاطلاق وبه ايضا يتدفع ما يقال انه يجوز ان يكون الاخوة في الآية ايضا مجازا ولو سلم ان هذا المجاز لا يعارض فالمجاز المشهور يجوز تعارضه الحقيقة بل ترجحه عليها كما فهم من الاصول (قوله لازمة للبتة) لانه لو ملك ابنه يعتق ضرورة (قوله اذ لا موجب له الاب) الضمير راجع الى الواسطة لكونها عبارة عن الاب (قوله لا يجوز النكاح بينهما) اي على التأيد خلافا لما وهبه السارح في باب النفقة كما عرفت هنالك وقد حررنا رسالة لتنبية ما ذكر

هناك لا ابتلاء كثير اختارا على ظاهره (قوله ملك بقدره) قيل عن نسخ الهداية هو افعال  
 بمعنى قادرا على الاعتناق وان لم يوجد في عامة كتب اللغة الموجودة بقدر من الافعال لا من  
 التفعيل بهذا المعنى انتهى (قوله اذ تعلق به حق العبد) لا حاجة الى هذا تعميم الخبر  
 السابق بل من قبيل التعليل بالرأى عند وجود التعليل بالنص الا ان يراد به بيان حكمة الحكم  
 المصوص والمراد من العبد هو الغلام المملوك للصبي (قوله فشا به) اي العتق بالنفقة (قوله  
 زيادة) فلا تثير لها في ذلك الا ترى ان العتق بالمال والكاتب مشروعان وان عريا عن صفة  
 القرية فلا ينعدم بعدمها اصل العتق (قوله لان ذلك من فعل الكفرة) فينبغي ان يكفر  
 به المسلم مطلقا كما في النهر وعند قصد التعظيم كما في انجر لكن في النسخ بعد التصريح  
 بالكفر في التوير ونقله عبارة البحر وهذا مما لا ينبغي ان يقال فيه ينبغي والله اعلم (قوله  
 ولا يشترط في الاسقاطات) اي التي لا تنسخ ويدل عليه ما اوردته في بيانه من الحديث فلا يرد  
 انه يلزمه صحة ابراء المكروه مدبوته وهو ليس بصحيح (قوله فانت حر) وما في بعض النسخ من  
 انت طالق يده فسهو اي على من ملك فالضمير راجع الى المبتدأ وقوله والمذكور بعد ما هو  
 عطف على هذا المبتدأ من العتق لوجه الله تعالى (قوله انما يعرف اذ اولدت بعد عتقها)  
 قوله اذ اولدت آه امامتن كما في رسوم النسخ او شرح والكل منظور فيه اما الاول فلا سترامه عدم  
 عتق الحمل عند ولادته في الاكثر من ستة اشهر ويصرح بخلافه واما الثاني فلانه انما يفيد  
 لمسئلة عدم انجرار الولاء الى الاب للمسئلة العتق والكلام الى هنا ليس الا في شرح مسئلة  
 العتق على انه لا يخلو عن ايهام الضرر السابق ايضا فاقيل ان كونه متاسهوا والحق كونه  
 شرحا فلا ينبغي انه سهو كونه متا بان المقصود بيان عتق الحمل بعتق الاميدون العكس  
 وهذه المرتبة لا يحصل الا بقيام الحمل عند الاعتناق ولا يعلم القيام الا اذا ولدت في الاقل من  
 ستة اشهر فتدبر انتهى لانه مخالف لمضمون قوله اعلم ان المسطور الخ وقوله فالخاصل ان  
 الحمل معتق بعتق امه (قوله لا ينجر ولاؤه) اي الى الاباب (قوله لكن ينجر ولاؤه الى موالى الام)  
 قيل هكذا وقع في خط المصنف والظاهر ان يقول الى مولى الاب ولعله سهو وعده بعضهم من  
 عسطاته وقيل انه في بعض النسخ وقع بلفظ الاب وهو الصحيح لكن بعد ما وجد في خط المصنف  
 صريحا كما نقل لا مساغ لتصحيحه بذلك الا ان يحمل على تصحيح المصنف في نسخة اخرى له  
 ويمكن ان يقال ان فيه حذف اي لكن لا ينجر فان حذف لا واقع في العربية بل في القرن  
 سبعا يوجد في الكلام قرينة (قوله كما مر) قيل صوابه كما سيأتي اذ لم يتقدم بل سيأتي في  
 كتاب الولاء انتهى ولا يبعد ان يكون اشارة الى بيان مدة الحمل وقد مر ذلك (قوله في عبارة  
 صدر الشريعة) تسامحا وكذا قيل عليه ايضا واما القول بانه يعتق اصاله فلا ارى  
 له وجه واما ذهب اليه قاله لزمه ان عدم انجرار ولائه يبنى عليه وقد عرفت ان ابتناءه  
 على اعتناقه قصدا انتهى اقول يمكن ان يكون مراده بقوله لا بطريق التبعية اي لا بطريق  
 مجرد التبعية بل بطريق الاصاله اي القصد ايضا لانه لتحقيق الحمل عند عتق الام يفينا  
 حيث كانه تعلق العتق اليه قصدا بل يشير اليه عبارته بعض الاشارة في قوله فان اعتقت  
 وهي حامل بان ولدت الخ حيث ذكر التبعية في الثاني دون الاول وفي قوله فان وقع العتق  
 فيه قصدا بان ولدت الى آخره كذلك ايضا وقيل ان التبعية في الصدر لشرعية غير التبعية  
 في النجوم فان المقصود من التبعية في عبارته ما يفضي الى جبر الولاء لا العتق بواسطة الام مطلقا

كما هو المقصود من عبارتهم فتدبر انتهى (قوله وايضا قوله اذا ولدت) لا يخفى انه لبس مؤاخذه  
 حقيقة بل لفظية وقد اورد عليه بان كلمة حتى حينئذ لبس في موقعها كما في صدر الشريعة  
 (قوله بل حق العبارة يوهم عدم عتق الحمل عند ظهوره في الاقل) وقد صرح نفسه بان الحمل  
 معتق بعنق امه مطلقا الخ (قوله بل يعتق الحمل فقط) ان ولد في اقل من ستة اشهر لعل  
 تركه مع لرومه لظهوره من بيانه في عدليه (قوله فيه قلب الموضوع) اذ تبعية الام ولدها قلبه  
 (قوله واول ما يؤخذ المأسور) من الاسر اى الاسير المأخوذ مادام في دار الحرب رقيق لبس  
 بملك والتعبير بكلمة مالكونه في حكم الجمادات وسائر الحيوانات حيث يباع ويشترى مثلا (قوله  
 لا الرق) اذ الرق امر قائم بارتق حقا لله تعالى لا ينفك عنه لم يرد عليه العتق (قوله ورق  
 ام الولد ناقص) المراد نقصان حاله لانقصان ذاته والا فالرق لا يقبل التجزى نقل عن الكمال  
 (قوله لا يجوز اعتاقها) هو الصواب بخلاف ما في بعض النسخ اعتاقها بضيم التثنية وكذا  
 ضمير والملك فيها وقد يوجه ان المدبر وان لم يذكر صريحا لمكنه كالمذكور حكما فان ضمير راجع  
 اليهما لكونهما مشتركين في عدم جواز كفارة الظهار بهما على ما في باب الظهار (قوله كل  
 مملوك لي كذا) اى حر (قوله والعتق وفروعه) قيل مستدرك بما تقدم من قوله والحمل يعتق  
 بعنق امه ودفع ان اعادته ليرتب عليه قوله وفروعه ويمكن ايضا ان هذا اشارة الى دليل  
 ما سبق وان يكون استطراديا لما عطف هو عليه (قوله حر بالقيمة) اى يوم الخصومة  
 كما سبقت وعلى ما نقل عنه هنا وهو الموافق فى دعوى النسب من الهداية وما فى الخلاصة ويوم  
 القضاء على ما نقل عن الاسيحي **باب عتق البعض** (قوله وهما لا يتجزى بان  
 بالاتفاق) اى العتق والرق يرد عليه ما فى البحر معزيا الى البدايع ان العتق يتجزى عنده سواء كان  
 بمعنى زوال الملك او زوال الرق وان الرق يتجزى شيئا وزوالا والتوفيق على ما نقل فيه عن المجتبى  
 ان من قال يتجزى عنده يريد به والله اعلم انه يسقط ملك البعض عن الشقص الذى اضاف العتق  
 اليه ويبقى الملك فى الباقي ومن قال بان العتق لا يتجزى عنده اراد ان خروجه عن كونه محلا لتملك  
 والتمك كالبيع والقيمة لا يتجزى وانه عبارة صحيحة لانه لو ازم حقيقة العتق وذكرا المزموم واردة اللازم  
 جزا وخروجه عن محلة التملك والملك متفق بين اصحابنا لكن عندهما بزوال الرق اصلا وعنده  
 بسقوط الملك عن الشقص المعتق وفساده فى الباقي هذا ما تضمنه شروح الاسلاف واذا خلافا فى  
 هذا الباب انتهى ملخصا وتمام تفصيله فيه وبه يحل ايضا ما فى النهر ان مبنى الخلاف ان  
 الاتفاق بوجوب زوال الملك عنده وهو متجزى وعندهما زوال الرق وهو غير متجزى (قوله واللازم  
 تخلف المعلول) اورد بان اللازم هو لزوم تحقق المعلول قبل تمام علته ووجه انه اذا وجد باعتاق  
 البعض عتق الكل يلزم وجود تمام المعلول ببعض علته وهو عين التخلف وردان التخلف ان يوجد  
 العلة ولا يوجد الحكم وانت خبير الفرق بين تخلف المعلول عن العلة وتخلف العلة عن المعلول  
 والرد بانى والمذكور هنا هو الاول على انه يمكن ان لا يراد هنا ما هو المصطلح بل يجوز لدعوى  
 (قوله او تجزى العتق) اى وهما اى التخلف والتجزى باطلان اما الاول فعقلا والثانى فبالاتفاق  
 (قوله لانه اذا تجزى) اى الاعتاق (قوله اعتاق الكل) قيل انصواب عتق الكل (قوله يلزم  
 تجزى العتق) وقد اتفق على عدم تجزيه (قوله والعفو عن القصاص) فان عفو احد الورثة  
 نصبه يسقط القود (قوله والاستيلاء) فان استيلاء نصبيه من امة مشتركة استيلاء الكل  
 حتى صبر ام ولدته كذا نقل عن الكافى (قوله اوازلة الملك ابتداء) لا يعرف وجه صحيح فى انفرق  
 بينه وبين ما عطف عليه اذ الظاهر من سببية الباء فى ازالة الملك ان يوجد ذلك ابتداء فوجود

العتق (قوله لا اثبات العتق) اذ الملك متجزئ (قوله وكل ما هو تصرف) قيل لا يقال هو منقوض بالطلاق فانه يقع طلاق تام بايقاع جزء منه على ما مر آتفا لا نأقول ملك النكاح غير قائم بل للجزئى ملك اليقين واما تقسام الطلاق بحسب انقسام الالف في طلق ثلثا بثلث الالف فلا يوجب ذلك على ما لا يخفى انتهى (قوله والملك متجزئ بالاجماع) ان اريد كل الملك فلبس بمسلم لمثل ملك الطلاق الواحد وان بعضه مطلقا فلبس بمقيد وان معينا فصادرة لعل هذا يندفع بما سيجرر في تحقيق المرام (قوله كجواز الصلوة) فيه نوع خفاء سيما بالنسبة الى التفسير الاول للاعتاق هو قوله اثبات العتق بازالة الملك اذ الجواز عارض على الاركان والعتق يشبه ان يكون ذاتيا لازالة الملك على ان في لزوم تجزئى ازالة الملك عن تجزئى نفس الملك ايضا خفاء (قوله بان العتق) بيان للاشكال ومتعلق به كانه حاصل دليلهم السابق (قوله خارج عن قدرة البشر) لعل وجهه استناد تلك القوة الى الشرع المستند الى الله تعالى (قوله لانسلم ان الاعتاق) هذا منع لمقدمتهم القائلة ان الاعتاق اثبات العتق الذى هو قوة حكمية شرعية على ارادة شرعية من حكمية حاصله انه اردتم ان الاعتاق المراد هنا هو الاثبات الشرعية فلانسلم ذلك كيف ان الاعتاق المراد ما يكون مقدورا للعبد وما ذكر ليس مقدورا له بل صدوره عنه محال وان اردتم المطلق فسلم لكنه ليس بمقيد لعدم ارادته هنا هذا لكن اذا توهمل حق التأمل ان خروج الجواب انما يكون باعتبار كون تلك الاثبات بازالة الملك لا بازالة الرق وهو فى الحقيقة راجع الى ما ذكر اولا فلا يحصل مما دعاه من التحقيق شئ (قوله فان صدوره) اورد عليه ان تلك القوة معنى مراد من لفظ الاعتاق المقدور ولو كان ارادته بالمجاز على انه لو كان هذا مجازا للزم ان يكون جميع الفاظ الاعتاق مجازا وهو تعسف تام بل لزم ان لا يوجد حقيقة الا نادرا لا يخفى انه يندفع بما حررنا من وجد الخروج عن قدرة البشر وانه عام ايضا كلام على السند سيما الاخص (قوله لكن المراد ههنا) لبس ذلك المعنى يرد عليه ان ذلك وان لم يرد فى الابتداء لكنه مراد فى الانتهاء سيما على المعنى الاول ويؤيده ما سبق قوله من قوله او ما هو مسبب عنها (قوله او ما هو مسبب عنها) وقد عرفت ما فيه (قوله ما قال صاحب البدايع) وجهه الاضمحلال ان قوله ضرورة ان العتق حكم الاعتاق ممنوع بما ذكر اذ كونه حكم ذلك انما يكون مطاوعا لذلك وليس فلبس وكذا قوله قول بتخصيص العلة (قوله وما قال بعض محشى الهداية) عطف على قوله ما قال صاحب البدايع (قوله فليتأمل) لعل وجهه ما نبه فيما سبق (قوله احتبس مالية بعض العبد) فالأظهر احتبس مالية العبد اى يبقى بعض العبد على ان يكون مالا والضمير فى عبده راجع الى الامام وقيل الى العبد (قوله لان الاضافة الى البعض) يعنى اضافة العتق الى بعض العبد يوجب ثبوت ملكية العبد فى نفسه كلا (قوله فله) اى المولى (قوله وليس فى الطلاق والعتاق) اشارة الى منع قولهم فيما مر وصار الاعتاق كالطلاق بطريق الفرق ان فى المقبس حالة متوسطة وهو الكتابة دون المقبس عليه (قوله والاستيلاء متجزئ عنده) فلا يصلح دليلا لعدم كونه مسلما عنده (قوله حتى لو استدل) نقل عن الكمال حتى لو مات المستولد تعتق من جميع ماله ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله (قوله وفى القنة) اى غير المدبرة جواب اشكال وهو ان يقال لو كان الاستيلاء متجزيا لم لا يتجزئ فى القنة كذا نقل عن ناج الشريعة فى شرح الهداية (قوله ملكه) اى النصف (قوله فليس يملك الاعتاق) اى نحزا او مضافا بشرط عدم الاضافة الى زمان طويل بل يضاف الى مدة الاستسعاء كذا فى النهر عن الفتح (قوله او الاستسعاء)

فان امتنع العبد يجبر ثم لا يرجع هو على المعتق اتفاقا (قوله ان يضمه) اى المعتق قيمة نصيبه  
 هذا اذا اعتق بغير اذنه (قوله لوموسرا) اى يوم الاعتاق حتى لو ايسر بعده او اعسر لا يعتبر  
 (قوله قدر قيمته الاخر) هذا هو ظاهر الرواية اى سوى الكفاف وهو المنزل والخادم وثياب  
 البدن قال في البحر ان هذا الاستثناء مما لا بد منه وفهم من الزيلعي الزيادة عليه نفقة عياله ونقل  
 عن المحيط المراد بنفقة العيال هي قوت يومه (قوله لانه قام مقام الساكت) اى قام المعتق بادائه  
 الضمان مقام الشريك الساكت عن الاعتاق (قوله هذا عند ابى حنيفة) لان كلا منهما يزعم  
 ان صاحبه اعتق نصيبه فصار العبد بذلك في حكم المكاتب وانه حرم عليه استرقاقه فيصدق  
 في حق نفسه فله اما الاعتاق او الاستسعاء ولا يختلف ذلك بالبسار والاعسار لان يسار المعتق  
 لا يمنع السعاية عنده وعند تعذر التضمن لانكار الشريك فتعين الاخر وهو السعاية كما في النهر  
 (قوله وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا) بيع للموسر اى في نصف قيمته ولم يستنسع للمعسر  
 في شيء ولان الموسر يدعى السعاية لانه يقول اعتق شريكي وهو معسر ولى حق استسعاء  
 العبد في قيمة نصيبى واما المعسر فيتبرأ عن السعاية ويقول شريكي اعتق وهو موسر وحق  
 في الضمان قبله فلا يكون له استسعاء العبد بعد تبرأ منه كذا نقل عن السكاكي ووقع مثله ايضا  
 في النهر والبحر والنسخ فظهر ان ما في عامة نسخ الدرر صواب لا يقبل الاشتباه بل الخطاء  
 فيما في بعض النسخ سعى للمعسر بدل الموسر خلافا لمن زعمه وقد كان هذا موافقا لما في الهداية  
 والوقاية بل عامة الكتب كما قيل (قوله فبقى موقوفا) اورد عليه التضمن لبس بمعتذر بتقدير  
 التحليف فاذا نكل وجب الضمان واجيب لافائدة في الحلف فلاعتقاد كل منهما اعتقه صاحبه  
 لا يجب الضمان فتعين السعاية كذا في النهر نقلا عن البدائع وفيه مباحث اخر (قوله وسعى  
 في نصفه لهما) اطلق في سعاية النصف فشمع ما اذا كانا موسرين او معسرين كما نقل عن التبيين  
 (قوله لان المقضى عليه) اى المولى الذى يقع عليه هذا القضاء مجهول (قوله فقحشت الجهالة)  
 فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضى له اى العبد من الدخول وعدمه معلوم فغلب المعلوم  
 المجهول كذا في البحر (قوله اى احدهما) لوقال في تفسير الضمير اى احدا او رجلا مثلا لا يوهم  
 العبارة كون المشتري احدا الشريكين (قوله اوعلق عتقه) يعنى عتق حصته من عبد فلا يردان  
 المعلق في المسئلة العبد نفس العبد وفي المثال نصفه فالصواب ان يقال في المثال ان اشترت نصفك  
 فانت حر على ان ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته فلعغو (قوله بان قال زيد) اورد بانه  
 ركيك والظاهر اى ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته المعلق لا يخفى انه من قبيل المناقشة  
 في العبارة اذ المراد من زيد هو المعلق اى سواء علم انه ابن شريكه او لا لو قال سواء علم  
 انه ابن شريكه او تعليقه المذكور او لا يشمل جميع الصور لعله اكتفى بما ذكر لا نفها مه دلالة  
 او حذفا (قوله اى لا يضمن الاب او المعلق) تركه اعتناء على القرينة مما سبق فلا صحة للمناقشة  
 بترك مثله (قوله اى اذا لم يكن للشريك) اشارة الى الشرط المحذوف الذى صار قاء فالآخر  
 جواب عنه (قوله ضمن نصف قيمته من الضمان) اى الاب (قوله وسعى به فقيرا) اى سعى الابن  
 لشريك الاب لو فقيرا (قوله حيث شاركه) تعليل لقوله رضى بافساد نصيبه لا يخفى انه وان قبل  
 ان كونه تعليل بالنسبة الى الاولى واضح والى الثانية يتمحل وقيل انه لبس بتمحل ايضا وسكت  
 عن كونه تعليل بالنسبة للثالث ايضا وهو تعليل لها ايضا في نفس الامر لكن مطابقتها لمجموع  
 المسائل الثلاثة انما هي بالنوع فقط واما بالشخص كما في صورة الهبة والوصية في المسئلة الاولى

فلمعل الحق في التعليل ما نقل عن التبيين من انه لان سبب الرضاء يتحقق من غير علم والحكم  
يدار على سببه لا على حقيقة لانه مبطن لا يمكن الوقوف عليه (قوله وان استراه موسرا)  
قيل هو مستدرك بما تقدم واسترى نصف ابنه من مولاه فيه انا لانسل ذلك وقد صار المسئلة  
مطلقة فيما سبق ومقيدة باليسار هنا والمقيد غير المطلق (قوله ثم اعتقه الاخر) في اختيار لفظ ثم  
اشارة الى روم تراخي العتق عن التدبير كما يقتضيه ما ذكره فافى بعض النسخ من لفظ الواو  
بدل ثم كانه سهو من الناسخ (قوله لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القن) نقل عن الكمال لان له الانتفاع  
بالوطى والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط لعل وجود العلة في جنس العبد كاف فلا يرد  
باختصاصه بالمديرة دون المدبر لعل لهذا مكان عليه الفتوى ومال اليه صدر الشهيد  
ولا يحتاج الى ايراد قضاء الدين بعد المولى بدل الوطى ليعمل العلة (قوله وتتوقف يوما كذا)  
اورد ان الظاهر توقف بناء واحدة كما في الوقاية اقول بل الظاهر بناء واحدة كما يشهد  
ما عطف عليه وتفسيره كما في الكافي والكنز وحديث اجتماع الثائين في اول المضارع امر لفظي  
لا يصلح ان يكون مدارا للاعتراض (قوله لانه ان يستسجى فقط) لا الاستخدام كذا نقل عن  
الزيلعي (قوله كالمديرة) قيل الصواب كالمدير اذ لا مدخل لتأنيثه في سياق الكلام يرد عليه انه  
لاموجب لتغيير اسلوب الكلام من التأنيث الى التذكير وتأنيث المشبه ملائم لتأنيث المشبه بهما  
(قوله لكنه تقاعد) وما من بعض النسخ من تعاضد فسهو من ناسخه ولا معارض له في زوال تقوم  
اورد عليه ان زوال تقوم مقتضى الحرية على ما صرح به (قوله حال كونها مشتركة) اى في كونها  
ام وادلهما لا الاسترلاك في المالية كما في عامة الفقهية فالصواب في قوله فادعاه فادعاه بالتثنية  
الا ان يرجع على سبيل البدل الى كل منهما (قوله وعند ابى يوسف وعند محمد) اورد انه ينبغي ان  
يقع العتق بدرء سعاية اصلا بناء على عدم تجزى الاعتاق عندهما واجيب عدم التجزى  
انما يكون اذا كان المحل معلوما واما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه يثبت  
حينئذ ضرورة والنائب بها يتقدر بقدرها اوردان ما لا يتجزى في حد ذاته فكيف يقل التجزى  
عند الضرورة ودفع بما لا يتحمل المقام (قوله وما اصاب النصف الذى) اورد انه ينبغي  
ان يقال فاصاب بالفاء بدل الواو (قوله وقيم العدم مساوية) هذا تمثيل لتفسير لفهم لالاقتصار  
عليه (قوله وثمن من دخلت) الظاهر انه على قول محمد وقيل اتفقا فيلزم الفرق بين الطلاق  
واعتق كذا قيل اقول اللازم مما نقل عن الفتح انه اتفاق قطعا من ان هذه المسئلة محبة محمد  
عليهما فالزمهما المناقضة والجواب عنهما في الفتح انتهى (قوله موجبا للبينة) يرد عليه فعلى  
هذا ينبغي ان لا يقع الطلاق على الثانية والخارجة في المرة الثانية (قوله فلما عرف ان البيان)  
قيل توضيحه ما قرره الزيلعي حيث قال لو قال احد كما حر فانه لا يتناول المعين وبعد البيان  
يصير واقعا في المعين فكان البيان انشاء من هذا الوجه ومن حيث يجبر على البيان اذا حاصمه  
العد كان اظهارا لانه لا يجبر على الانشاء انتهى (قوله مسلمتين حصول نفس الهبة) والصرف  
كافية في البيان اذ البيان انما هو باعتبار دلالة تصرف بالملك وذا لا يتوقف على التسليم  
فانتقيد بالتسليم كما في نحو الهداية للتوكيد لا للسرط كما نقل عن الكمال فلا يرد ان الواجب  
اسقاطه (قوله فان من حصل له الانشاء) الظاهر هذا الانشاء اى الحرية المقادة من قوله حد كما  
وفي بعض النسخ الاشياء بدل الانشاء موافقا لما في المنع كانه سهو لما سبقهم (قوله لم يبق  
محلا للعتق اصلا بالموت) يعنى انك قد عرفت ان البيان انشاء من وجه والموت بيان حال كونه



منافيا لتعلق العتق على الميت فيكون متعلق العتق هو الآخر فكانه قال عند الميرت هذا القول  
 لكونه في معنى الانشاء (قوله والعتق من جهته بالبيع) يعني لم يبق محلا للعتق وعدم البقاء علم  
 من جهة المولى بسبب البيع اذ البيع مناف للعتق فان كان ما اراده بهذا القول ذلك لما يباعه  
 (قوله والعتق من كل وجه) اذ لعبد الذي اريد بهذا القول معتق من كل وجه والمعتق بالتدبير  
 والاستيلاء لبس معتق من كل وجه فتعين المراد بهذا القول هو الآخر (قوله فتعين الآخر)  
 كانه نتيجة لما سبق لبس خيرا لان في فان من حصل كاتوهم (قوله اى لا يكون الوطئ) وكذا  
 دواعيه (قوله لم يكن بيانا) عنده في النهر عن الهداية ولا يفتي بقول الامام فالاولى ان يسير اليه  
 ولو شرعا (قوله وكابله الارش) اى كان الارش حقا للمولى لا للجارية اذا جنى الغير عليها (قوله  
 والمهر) يعني عند وطئ الاجنبي اياها يأخذ المهر المولى لا الجارية (قوله لان العتق المبهم  
 معلق بالبيان) اورد ان الوطئ بيان اذ وطئ المعتقة بلا نكاح حرام وان عدم كون الوطئ بيانا  
 عند عدم حصول العلوق واما عند ذلك فبيان عنده كما كان عندهما مطلقة فالفرق بين وطئ  
 ووصئ ضعيف (قوله لا يستقيم بدونها) اورد عليه الوجه فيه ان عدم وجود الرابطة في  
 الجملة الخبرية فحذفها سابعة كعند ولادته مثلا وان وجود الفاء في الخبر فقد يجوز ولو على قلة  
 وقد كان المبتدأ هنا نكرة موصوفة بالجملة الفعلية وان انتصاب ابنا فيجوز كونه حالا لدلالة  
 على هيئة ما فقيل وبالجملة لا بد من بيان وجه عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في اى  
 جانب واحب الوجه ان جملة تلدينه ابنا وقعت صفة لولد فينحل الكلام الى قولك اول ولد  
 موصوف بهذه الصفة فانت حرة فلم يكن لقوله فانت حرة ارتباط بما قبله لا يخفى انه عند تقدير  
 الرابطة في الخبر حيث يستقيم الكلام فلا اشكال باق فالاولى ان يقال مراد المصنف ان عبارة  
 الوقاية لا يستقيم بدونها او بدون ما يغني غناءها فتقدير الرابطة فا يغني غناءها (قوله عتق  
 نصف الام) قيل كذا في الجامع الصغير من غير خلاف والمذكور لمحمد في الكبسايات انه  
 لا يحكم بعتق واحدة وصح في النهاية وحقيقة ابطال قولهما مع انه لم ترد عنهما رواية سادة  
 تخالف ذلك الجواب كذا في الفتح انتهى (قوله الام بالشرط) اى يعتق بالشرط الذي  
 ذكره من كون المواد الاول ابنا (قوله عند ابى حنيفة) مدار الخلاف ان العتق من حقوق  
 العدد عنده او من حقوق الله عند هما كما في النهر (قوله واما الثانية) لا يخفى ان هذا يصلح  
 ان يكون دليلا للاولى ايضا (قوله لكن الشهادة) هذا بناء على ان العتق المبهم لا يحرم  
 الفرع فلا يجب الشهادة لدفعه في دفع ما يقال الصواب لكنه انما لا يشترط الدعوى لما  
 انه يتصمى تحريم الفرع والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرع عنده فصار كالشهادة على  
 عتق احد ابويه (قوله الا ان تكون الاستثناء متصلا) يعني لعت الشهادة في كل الاحوال الا  
 في هاتين الحالتين وما في البحر انه مقطوع ففيه نص لا يخفى كذا في النهر (قوله حيثما وقع  
 وصية) وفي بعض نسخ الدرر وفي المنقول عن الهداية حيثما وقع وصية (قوله لجها لة  
 المدعى) بالكسر هو احد العبدین (قوله حلف) ان اريد من الحلفية في كونه مدعىا تقديرا  
 كما هو المتبادر فلا نسلم الملازمة في قوله فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيقا وان اريد منهما  
 في كونه مدعىا عليه فيحتاج الى بيان كون المولى مدعى عليه قبل هذا ولم يبين وان ادعى  
 اعتبر كون المولى مدعىا تقديرا لعود نفعه اليه ولو منكرا ومدعى عليه لانكاره حقيقة فيجري  
 الدليل في وقوع في صحته والكلام في المرض او بعد الوفاة (قوله فيكون كل منهما مدعى عليه)

اورد عليه ان المقصود كون كل منهما مدعيا تارة ومدعى عليه اخرى لامدعى عليه فقط  
اقول يمكن ان يقال المقصود هو ما فرعه من كونهما مدعى عليه تحقيقا اذ المدعى هو نفس  
الموصى ولو بعد الوفاة كما يوصى اليه التقييد بالتقديري نعم فيه تأمل يأتي مما بعده ( قوله  
فاضمحمل ) وقيل في الجواب نقلا عن الخواشي السعدية ان المولى وان كان منكرا صورة  
لكنه مدعى معنى والوصى والوارث خلفه في دعوى العتق ونقل عن الفتح ان اقامة  
الشهادة محتاج الى منكر ففرض كون الورثة منكرين فلزم كون معنى الخلفية المذكورة الخلف  
الوصى ان كان الوارث منكرا والوارث ان كان الوصى منكرا فاشكل بما لو انكر كل من الوارث  
والوصى اذ حينئذ الخلفية متعذرة والشهادة في الوصية لبست مما تبطل فقبل المخلص انما  
يكون يجعل الميت مدعيا تقديرا انتهى وفي الجواب عن صدر الشريعة ايضا ان كونه مدعيا  
حكيمى باعتبار ان النفع يعود اليه لاحقيق فلا ينافيه انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه  
سهل فتأمل انتهى لا يخفى ان هذا قريب مما قبله وانت تعلم ان ما ذكر آنفا يرد عليهما ايضا  
لعل لهذا امر بالتأمل ( قوله الدليل الاول ) واما الثاني فذكر في الهداية ( قوله لاننا لانسلم ) الجار  
متعلق بقوله اضمحمل فيرد عليه الاضمحلال ان كان لهذا المنع فالتفريع مضمحمل وان للتفريع  
فهذا المنع مضمحمل فالاولى ولاننا لانسلم بالواو وجعل ذلك بيانا لذلك الملازمة لبس امر امعتدا  
( قوله يؤيد ما ذكرنا ) التأيد لبس بمعلوم اذ ما ذكر في غاية البيان لبس باوضح مما في الهداية  
بالنسبة الى الدلالة على المعنى الذى اراده ( قوله وهو معلوم ) اى الموصى الذى هو المدعى  
( قوله اما اولا ) فلان انكار المولى هذا مخالف لما فهم مما ذكره من قوله فيكون ( قوله الموصى  
مدعيا من وجه ) ومدعيا عليه من وجه وقد سمعت آنفا المنقول من الخواشي السعدية ومن  
الغير على انه لو فرض انكار الموصى في المرض فلزم اما اهمال بيانه او عدم قبول الشهادة ( قوله  
واما ثانيا ) وايضا قد عرفت ما نقل عن الفتح من جواز كون المدعى الوصى والمدعى عليه الوارث  
وبالعكس وايضا يمكن كون بعض الورثة مدعيا والبعض منكرا واجيب ايضا ان دعوى  
الوارث يكون تقديرا من جانب المورث وان كان هو منكرا من قبل نفسه والدعوى التقديرى  
لا يكون اقرارا ❀ باب الحلف بالعتق ❀ هذا شروع في بيان التعليق

بعد ما ذكر مسائل التجيز وانما ذكر مسألة التعليق بالولادة في باب عتق البعض لبيان انه يعتق  
منه البعض عند عدم العلم والمراد من هذا الحلف ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يعتق  
العتق بشئ ثم ان هذا الباب قريب ان يتحد بما في الايمان من باب اليمين في الطلاق والعتاق فالاشبه  
ان يجعل الجميع في الاول او في الثاني فليتنظر وجه التفريق والتخصيص بكل ثم الحلف بفتح  
الحاء مع سكون اللام وكسرها مصدر حلف بالله يحلف حلفا انقسم ويكسر الحاء مع سكون  
اللام العهد كذا في البحر ( قوله لان المعتبر ) لان تنوين يؤيد عوض عن الجملة المضاف  
اليها كما فسر بقوله يوم اذ دخلتها والمراد باليوم هنا مطلق الوقت لانه اضيف الى ما لا يمتد  
( وقوله حر هو الصواب ) بخلاف ما في بعض النسخ فهو حر موافقا لما في الهداية ( قوله  
سواء لم يكن مملوك ) فان قيل سبب العتق الملك او التعليق اليه وهنا لم يوجد شئ منهما قلنا  
اجيب ان معنى مملوك يومئذ ان ملكك مملوكا وقت الدخول فهو حر ( قوله كل مملوك لى  
الحال ) لان المختار في الوصف من اسمى الفاعل والمفعول ان معناه قائم حال التكلم بما نسب  
اليه على وجه قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص ولو لم يكن في ملكه شيئا كان لغوا

ولا فرق بين كون التعليق بان واذا واذا متى ما ولا فرق بين كونه منجزا او معلقا قدم  
 الشرط او اخره كما في البحر والنهر (قوله يتناول العتق والتدبير) والعتق فاعل يتناول والعتق  
 منفهم عن صورة كل مملوك او مملوكة حر والتدبير منفهم عما بعدها (قوله مذكلف فقط)  
 اى دون من ملكه بعد اليمين (قوله وقت اليمين مدبرا) اى في الحال دون الآخر والوصية  
 انما تقع بعد الموت لانه يعتبر في الوصايا الحالة المنتظرة والحالة الزمنية حتى تعلقت  
 بما كان موجودا وبما سيكون للمضى **باب العتق على الجعل** هو  
 بالضم ويقح (قوله ما يجعل الانسان) فلفظ ما هنا عبارة عن المال والانسان المولى والشئ  
 الاول بيان لما والثاني العتق وجعله يفعل صفة للشئ الثاني وضميره المرفوع للانسان والمنصوب  
 للشئ الثاني (قوله فقل العبد في مجلسه) او مجلس علمه او غائبا (قوله وان لم يعين لكنه شرط كونه  
 معلوم الجنس والقدرة) فالمراد بعدم التعيين شخصه ووصفه (قوله مأذون) هل يصح حجه تردد  
 فيه في البحر ولا يتوقف عتقه على قبوله ولا تبطل برده (قوله لا التكدي) المفهوم من تفسيراتهم هو  
 هنا جمع المال بالسؤال فحاصل الدليل ان اداء الالف اما بالتجارة او بالتكدي لكن الثاني منتفك لكونه  
 محرما شرعا مع حقوق العار عرفا للمولى (قوله بالتخليفة بينه وبين المولى) قال في در المختار بحيث لو مديده  
 للمال اخذه (قوله ونزله قابضا) اى جعله بمنزلة القابض (قوله واو اجبر المولى) الظاهر انه للوصل  
 (قوله ولو بعده لا) فان فضل شئ فهو للمولى كما في الزيلعي (قوله لان ايجاب العبد) اى ايجابه العتق  
 لنفسه مضاف الى ما بعد الموت كما يفهم من قوله بعد موتى (قوله لان العتق ليس بمعلق بالموت)  
 واعتراض عليه بانه مضاف ومعلق بالموت وان الاهلية ليست بشرط الا عند الاضافة  
 والتعليق ولذا لو جن بعد التعليق ثم وجد الشرط وقع الطلاق والعتاق واجيب بالفرق  
 بان الموجود في مادة النقص هو بطلان اهلية المعلق فقط وهنا الموجود هذا مع شئ آخر  
 وهى خروجه عن ملك المعلق الى ملك الوارث فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره (قوله  
 وفي مثله لا يعتق) اورد انه حيثئذ يلزم ان لا يكون لقبوله بعد الموت فائدة ومنع لانه لو لا القبول  
 لم يصح اعتاق الوصى والقاضى لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث الاعتاق (قوله بخلاف  
 المدبر) ولهذا لو قال انت مدبر على الف يلزم القبول في الحال لان ايجاب التدبير في الحال  
 غير انه لا يجب المال بقيام الرق واذا عتق بالموت لا يلزمه شئ لعدم وجوبه قبله واورد انه ينبغي  
 ان يكون مسألة الكتاب كذلك اذ المعنى انت حر بعد موتى واجيب بان مسألة الكتاب تصرف  
 اليمين من المولى لا يتمكن من الرجوع وفي الايمان يعتبر اللفظ ولا اضافة في الثانية لفظا  
 لكون يمينيا فلم يعتبر القبول بعده انتهى (قوله اذا سلم) الصواب اذ سلم من السلامة او من  
 التسليم لكن اورد المعروف في الاستعمال سلمته اليه لاسلمته له (قوله يجب قيمته عليه) اى قيمة العبد  
 اورد عليه انه لم لا يجوز ان يسلم الخدمة الى الخلف الوارث واجيب ان الخدمة عبارة عن المنفعة  
 التي لا تورب لا يمكن ابقاء عين الخدمة بعد موت المولى فلهذا كان المعتبر قيمته او قيمة الخدمة  
 على الاختلاف (قوله على ان تزوجينها) الفاعل ضمير المخاطب والضميران الاخيران  
 مفعولان (قوله جائز في الطلاق والعتاق) فان قلت ما الفرق بينهما قلت الاجنبى في الطلاق  
 كالمرأة لم يحصل لها ملك ما لم تملكه بخلاف العتق فانه ثبت في العبد قوة حكمية هى ملك  
 البيع والشراء والاجارة مثلا ولا يجب العوض الاعلى من يحصل له المعوض كذا  
 في المنح (قوله قسم الالف على قيمتها) قال صدر السريعة بان فرضنا مثلا ان قيمتها الف  
 ومهره ثلها خسمائة فيقسم الالف على الالف وخسمائة فثلثا الالف حصه القيمة وثلثه حصه

مهر المثل فوجب عليها اداء ثلثي الالف الى المولى وسقط عنه ثلث الالف انتهى فقد قابل اى الامر  
( قوله مندرجا فيه ) اى يكون البيع مندرجا فى العتق شرائطه اى شرائط البيع لان ما ثبت  
بالاقتضاء ثبت ضرورة وما ثبت ضرورة يتقدر بقدرها ( قوله وهو ثلث الالف ) وهذا يقتضى  
سبق فرض قيمتها بالالف كما نقل عن صدر الشريعة ولم يسبق وما قيل فى توجيهه انه  
انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلاثة منفعة البيع ومنفعة الاستخدام ومنفعة الوطى واللازم  
بعقد النكاح الاخيرة فقط فردبانه لبس بشئ \* باب التدبير \* لما فرغ  
من بيان العتق الواقع فى الحيوة شرع فيما بعد الموت وقدمه على الاستيلاء لشموله الذكر  
والانثى وله معنيان لغوى وفقهى فالاول كما فى المغرب الاعتناق عن دبر وهو ما بعد الموت وتدبر  
فى الامر نظر فى ادباره اى فى عواقبه انتهى والثانى ما افاده بقوله هو تعاقب العتق ( قوله  
الى الحرب بعده ) اى موته ( قوله ولبس فلبس ) اى لبس فيه دليل الاشتراك فلبس فيه وجود  
نفس الاشتراك ( قوله سواء كان موته او موت غيره ) كما سيأتى هذا وان كان موافقا لما فى ظاهر  
الكنز مخالف لما نقل عن المبسوط والبدائع انه لو قال انت حرب بعد موت فلان لم يكن مدبرا  
والظاهر ما نقل الشارح عنه هنا ايضا ولهذا منع فى البحر كونه مدبرا مقيدا فى عبارة الكنز واجيب عنه  
ان مراد المبسوط وغيره هو نفي التدبير المطلق لاننى مطلق التدبير يرد عليه انه حيث يُلزم  
ان يكون العتق فى هذه الصورة من الثلث اذ التدبير بقسمه كذلك وهو فى هذه الصورة يعتق  
من جميع المال اذا وجد الشرط اذ هذه كسائر التعليقات من دخول الدار ومجيء زيد وكلامه  
وايضاً يبطل التعليق بموت المولى قبل وجوده بخلاف المدبر وما ذكر اضمحل ايضا ما احتذر  
بان ذكره فى التدبير المقيد لساواته له فى حكمه من جواز البيع واوسم هناك لا يخفى عدم نفعه هنا  
وعدم نفع ما سيذكره ( قوله ان قول الكنز ) اورد عليه انه لامغايرة بينهما وبين ما ذكر الشارح  
اذ هما ذكرنا فى عنوان الباب مطلق التدبير ثم قسمناه الى التدبير المطلق والمقيد غاية انهما  
لم يعرفا مطلق التدبير لظهوره وانفهامه من تعريف القسمين فكان الشارح ذهل عن الفرق  
بين مطلق التدبير والتدبير المطلق فقال ما قال ولبس بعد الحق الا الضلال لا يبعد ان يقال  
ان المتبادر من مثل هذه العبارة والمتعارف ان يكون تعريفا لمطلق الما هية لا يانا لا قسامه  
وقد صرح به شراح الكنز انه معنى شرعى للتدبير ( قوله لبس كما ينبغي ) وقد عرفت ما فيه  
وهذا انما يصح باثبات خلافة نقلا عن صاحب المذهب ( قوله الا ان يقال ) وقد عرفت  
ايضا ما نقل عنه وعن البدائع صريحا من ينق ذلك بحيث لا يمكن هذا التأويل ( قوله فانه  
فى الصورة ) دفع لما اورد من ان هذا مدبر مطلق مع انه لم يعلق عتقه بمطابق موت المولى  
فالتعريف لبس بجماع وجه الدفع ظاهر ( قوله اى كل قيمته ) اى مدبرا كما فى النهر والمنع عن  
يسط وقنا كما فى النهر ايضا عن الجوهرة ( قوله يقع غالبا ) بيان لقوله او نحوها ومقابل لقوله  
فى التدبير المطلق وغلب موته قبلها ومدار الفرق كون المسئلة من المطلق والمقيد فيحسب  
الظاهر لا وجه لصحته اذ ضمير يقع فى الظاهر للموت فيلزم كونه من المطلق بان يكون القائل  
ابن مائة سنة عند صدور القول مثلا ولولم يتصوره بشه عشرين بل سنة واحدة وهذا لبس  
بصحيح فيما قصد من الكلام الا ان يقال معنى يقع غالبا يوجد القائل غالبا بان يعبش ولا يموت  
ولهذا قيل على الشارح ان الحق فى جانب الوقاية اذ معنى يمكن لا يجب وبه ينظم الكلام  
بخلاف عبارته اذ صحة عبارته محتاجة الى ابيات كلمة لا على يقع ولم يوجد فيما عندنا من النسخ وبما

ذكر عرفت وجه صحة كلامه ويمكن لك منه ايضا وجده احسنه (قوله احسن من عبارة الوقاية)  
اذا المراد ومن الوقوع كما حررنا هو وجود الشخص القاتل وهذا المعنى في الامكان محتاج الى  
ان يقيد الامكان بالوقوع وهو خلاف انظاهر (قوله ان وجد الشرط) وهو الموت في السفر  
اوقى المرض مثلا (قوله صحيح) قال وان كان القاتل مريضا مرض الموت فالتعق من الثلث  
(قوله بل الوصى) يد عليه ان انقطع ولاية القاتل فكيف يصح تصرف الوصى والقاضى  
فيما يكون ضررا محضا للمالك وهو الوارث سيما عند وجود الصغار وما فائدة ارتباط عتق  
الوارث بقول القاتل والتعق فيسه بمجرد انشاء الوارث كسائر الاعتاق (قوله لا انتقال الولاية  
اليهم) ويخذه ما في قاضيهان لو قال انت حر بعد موتى بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولومات  
المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق باعتاق الوارث انتهى  
تأمل فيه (قوله وقبل ثلث قيمته يفتى) كما في المنع والدرفالاولى ان يختار ذلك متناكما في التوير  
(قوله هو طلب المولى الولد من امته وطأ) **باب الاستيلاد**

قبل لو قال ادعاء الولد من امته لكان اخصر واشمل اقول يمكن ان يكون بناء التعريف على  
الاعم والاغلب وان يكون الطلب اعم من الحقيقي والحكمي وكذا الوطئ امكن الكلام  
في الاخصرية باق بعد (قوله من مولاها) ولو باستدخال مني فرجها (قوله فاشترها الزوج)  
اى الذى ولدت منه اذا ذكره اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى (قوله ثبت نسبه بلا دعوة)  
اى ان لم تحرم عليه مؤبدة كما وطئها ابن المولى او ابوها ووطئ المولى امها او غير مؤبدة كالنكاح  
كما في البحر ثم انه يفهم منه وما ذكرنا فان الدعوة شرط في الاول وقد ذكر في البحر ايضا ان استيلاد  
المجنون صحيح مع ان الدعوى لا يتصور منه (قوله بان التزويج) فان المولى يزوجه الى الغير (قوله  
وحصنها) اى حفظها عن ربيبة الزناء (قوله ولم يعزل) العزل هو كف صب المني فيكون المعنى صب  
المني ويمكن ان يقال ولم يعزل عنها اى لم يبعد عنها من العزلة (قوله ولم يحصنها) الاوفق للسباق  
ولا طهر بالواو بدل او (قوله يقابلها ظهرا آخر) وهواتهام الزناء (قوله فهو في حكم امه) اى الولد  
في حكم ام الولد فان امه ام ولد وفي بعض النسخ في حكم امه فالظاهر هو الاول (قوله ولو ادعاه)  
الظاهر ان الضمير راجع الى ولد ام الولد فقرله وتصير امه ام ولد مستدرك والتعظيم بانها سواء  
كانت ام ولد او لامع كونه مخافا لسوق الكلام لا يحسم مادة الاشكال الا ان يراد في الرجوع  
ولد غير ام الولد بطريق الاستخدام وبالجمله ان الاولى ان يجعله مسئلة مستقلة غير منوط لما قبله  
لعل في الهداية كذلك (قوله ونصف عقرها) هو مهر المثل وقبل اجرة الزناء لو كان حلالا  
(قوله وان ادعياه معا فتهما) هذا اذا لم يكن مع احدهما مرجع والا فيقدم الاب على الابن والمسلم  
على الذمى والحر على العبد والذمى على المرتد والتكاتبى على المحوسى والعبرة لوقت الدعوة  
لا العلوق كذا نقل عن غاية البيان (قوله وهى ام ولد هما) فتخدم كلا منهما يوما وان مات  
احدهما او اعتق عتقت بلا ضمان عنده كما في النهر (قوله وعلى كل منهما نصف عقرها)  
وفائدة ايجاب المقر مع التقاض انه لو ابرأ احدهما صاحبه بقى حق الآخر ولو قدم نصيب  
احدهما باندراهم والاخر بالذهب كان له ان يدفع الدراهم وياخذ الذهب ولو كان نصيب  
احدهما اكثر كان له اخذ الزيادة وكذا النعلة والكسب والخدمة كما في النهر عن البدائع (قوله ولد امه)  
مكاتبه) فلو ادعى ولد نفسه مكاتبه لم يشترط تصديقها (قوله لانه في معنى المغرور) لكن القيمة  
هنا تعتبر يوم الولادة وفي المغرور يوم الخصومة (قوله اذا لامك له) يعنى ان الامة اى صيرورة

الام ام ولد اما بحقيقة الملك ابتداء او بالنقل والتقديم الاول منتف هنا لانه لملك له هنا حقيقة والثاني منتف ايضا لان ماله من الحق وهو كونه كسب كسبه كاف الى آخره فان قيل يقتضي هذا صحة الاستيلاء قلنا لعل عدم الملك الحقيقي مانع من ذلك (قوله وزوال حق المكاتب) اي وزوال حق المكاتب (قوله الا اذا ملكه يوما) اي اذا ملك المولى هذا الولد الظاهر انه اما بموت المكاتب او بالعجز او باعطائه اياه بدل الكتابة ففيه تأمل تأمل **كتاب الكتابة** (قوله لان الكتابة من توابع العتق) كالتدبير والاستيلاء يرد عليه ان مقتضى هذا التعليل ان يجعل العنوان بالباب كالتدبير والاستيلاء لابل المكاتب على ان انه اورد على ترتيب الحاكم الشهيد في الكافي كذلك ان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص وصفته لغيره وهو انسب للاجادة لان نسبة الذاتيات اولى من العرضيات كذا نقل عن العناية لكن يرد عليه العتاق على مال الا ان يراد بعدم العوض ما يكون بطريق الاصلالة وذكر العوض في العتاق على مال لبس بطريق الاصلالة كما في المنع (قوله جمع حرية الرقبة مالا) اي الحرية في المستقبل لان حرية المكاتب انما يكون عند ادائه بدل الكتابة وذا في المستقبل غالبا بل دائما واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط كما يأتي (قوله كان يقول لعبد ان ادبت الى الفاقانت حر) اورد عليه انه مناقض لما جعله هذه الصورة في باب العتق على جعل مأذونا لامكاتب فان حكمهما متباين اذ المأذون يجوز بيعه والمولى احق بمكاسبه بخلاف المكاتب (قوله منجما) من النجيم وهو ان يقسط المال على اشهر بان يقول **ككاتبك** على الف درهم الى سنة على ان تعطى كل شهر كذا (قوله اذا كاتب قنه) من قبيل الاخراج مخرج العادة اذ الكتابة في نحوام الولد صحيح (قوله فان ادبت فانت حر) وان عجزت فقتن قبل قوله فانت حر لا بد منه لان قوله جعلت عليك يحتمل الكتابة ويحتمل الحرية اي العتق على مال فلا يتيقن جهة الكتابة الا بقوله ان ادبت الى آخره بخلاف كاتبك وقوله ان عجزت فانت رقيق انما ذكره حثا للعبد على الاداء عند النجوم انتهى ولك ان تقول انما قال كذلك لئلا يحتمل العتق على مال فان قسه بالعجز لا يعود الى الرق انتهى يرد عليه ان قوله فلا يتيقن جهة الكتابة الى آخره دال على الاحتراز عن العتق على مال صريحا فعلى ما ذكر يكون هذا لغوا مستدركا (قوله ولهذا لا يكون للمولى) وان شرط عدم الخروج اذ الشرط باطل (قوله وغرم المولى العقر) العقر في الحرار ثمهر المثل وفي الاماء عشر قيمتها ان بكرا ونصف عشر قيمتها ان ثيبا عن الجوهرة فيه اشارة الى ان مهر المثل في الثيبة نصف مهرها بكرا ولو وطئ مرارا يلزمه عقر واحد ولو شرط وطئها فسدت (قوله ان جنى) اي المولى (قوله او مثل المال) اي غرم مثل المال ان من المثليات او غرم قيمته ان من القيميات (قوله فصارت كالاجنبي) الا انه لاحد ولا قود على المولى للشبهة (قوله بان قال ان ادبت الى قيمتك) قيل بمثل هذه الصورة يكون مأذونا لامكاتب (قوله اي خادما) عبدا كان او امته قيل هو موافق لما في تاج الاسماء لكنه مخالف لما في المنزب من ان الوصيف الغلام والجارية وصيفة ثم ان المراد من الوصيف ما لا يكون معينا كما يدل عليه التعليل (قوله فسد) اورد ان بعض الصور باطل كصورة الكتابة على عين لغيره ورد بان الفساد يعم البطلان تغليباً او بعموم المجاز كما في باب بيع الفاسد (قوله ما كان من المائة) فن هذه وكذا في منها بازاء رقبة المكاتب تبعيضية (قوله ويرد عليه) حاصله انه جار فيما كان الوصيف معلوما في الصورة



المذكورة مع تخلف الحكم لما صرح آنفاً واجيب ان الزيلعي علل المسئلة اولاً بما في الكافي ثم  
 بما نقله ثانياً فلا ينسب الى الخطاء لا يخفى انه لا يدفع الاعتراض بل فيه اقرار بورود بالنسبة الى  
 هذا الدليل وايراد المعترض لبس الا في هذا الدليل نعم فالاولى خيئة ان يقال فالصواب ان  
 يقتصر على الاول كما في الكافي بدل قوله فالصواب ما في الكافي (قوله فالصواب ما في الكافي)  
 اورد عليه ان النقص المزبور وارد عليه ايضاً اذ قيمة العبد المعين مجهولة ايضاً واجيب  
 بان الجهالة في الغير المعين فاحشة بخلاف المعين يرد عليه ان التأثير هو في مطلق الجهالة  
 فاحشة اولاً (قوله وهذا لان العبد) اي جهالة القدر في البذل ثابت لان العبد لا يمكن  
 استثناءه اذ مال الصورة المذكورة في حكم استثناء الوصيف من المائة (قوله  
 فكذا لا تصلح) يعني لا تصلح القيمة ان يكون مستثنى من البذل الذي هو المائة فالصواب ان يترك  
 البذل المضاف ويكتفى بالمضاف اليه (قوله سعي في قيمة نفسه) نقل عن ابن الكمال يعني قبل  
 ان يترافعا للقاضي (قوله وانه مشكل جداً) قيل هو غلط من الكاتب وتبع هذا الغلط في الاختيار  
 وقيل المراد بقيمة الخمر هو قيمة العبد اضيف الى الخمر لادنى ملازمة لانهما انما لم يذكر الخمر  
 في العقد (قوله لا ينقص منه) ويزاد عليه الضمير ان المجرور ان راجعان الى المسمى ولم يتقدم  
 فالظاهر اظهاره كما في التويرت بما لما في الهداية والكنز يعني اذا كانت القيمة في الفاسدة ناقصة  
 عن المسمى يكمل الى تمام المسمى وان زائدة بقيت ولا ينقص (قوله لها نوع تعلق بما قبلها)  
 لعله اتحادهما في مجرد كونهما كتابة فاسدة لافي تفصيلهما وتعيينهما اذ هما متغايران شخصاً  
 ولهذا قال صدر الشريعة ان هذه مسئلة مبتدأة لاتعلق لها بمسئلة الخمر (قوله غير مختص بها)  
 قيل الظاهر غير مختصة به بتذكر الضمير لانه عائد الى ما قبلها الظاهر ان كلمة ما عبارة عن المسئلة  
 او الصورة فالظاهر لبس الظاهر (قوله فان كان ناقصة) صورتها على ما نقل صدر الشريعة  
 عن المبسوط كاتب عبده بالف على ان يخدمه ابداً فالكتابة فاسدة فيجب القيمة فان كانت  
 ناقصة عن الالف لا ينقص وان كانت زائدة زيد عليه فيتم القيمة (قوله اذا كانت من جنس  
 المسمى) بان يكون الالف المذكور من الدراهم مثلاً وكان التقويم من المقومين او اتفاقيهما  
 على الدواهم ايضاً زائدة في القدر عليه او ناقصة عنه كما نقل عن مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة  
 من ان تحقيق القيمة لا يتصور الا باحد هذين الامرين (قوله لان الواجب) الى قوله ما بلغت  
 اورد عليه ان هذه مما يورد في الهداية والنبين في خلال المسئلة السابقة ففيه من الخلط ما لا يخفى  
 لا يخفى ان الشيء الواحد يصح ان يكون حلة لشئين فكونه حلة لما سبق لا ينافي كونه لما ذكر  
 هنا على ان قوله لان المولى لم يرض الخ مترتب عليه (قوله فوجب رد قيمته) اي وجب على العبد  
 رد قيمته لمولاه اي اعطائها فيندفع ما يقال ان رد القيمة غير متأثر هنا والصواب فيجب  
 فيه القيمة اذ القيمة في مسئلتنا لبست بمقبوضة حتى يرد بخلاف المسئلة الاولى انتهى (قوله  
 واي اسلم للمولى قيمتها) اي قيمة الخمر قيل هذا مؤيد لما في نسخ الهداية على ما سبق ورد  
 ان القيمة هنا بعد صحة العقد والاستحقاق بخلاف ما سبق فافترقا (قوله وعق العبد) نقل  
 عن شرح الطحاوي والترمذي نوادي الخمر لم يعتق ووفق بان في المسئلة روايتين (قوله لانه مبادلة  
 المال بالمال وهو البضع) وكذا في المنع اورد عليه ان لفظ البضع لبس في محلها فان المقام مقام  
 ان يقال وهو فك الخمر بغير او نحوه وحل البضع على الانتفاع مطلقاً لا يخفى بعده لا يبعد كونه بياناً  
 لغير المال في المشبه به فقط اعني النكاح ولم يذكر ما في المشبه لوضوحه اذ عدم مالية العتق ظاهر

فصل في تصرفات المكاتب ﴿ قوله ولو بالمحاباة ﴾ اى البسيرة فان الفاحشة لا يصح كافي قاضيه خان ( قوله لانه لبس في سلب العقد ) بان يكون داخلا في احد البدلين نحو ان يقال كاتبك على ان تخدمنى مدة اوزمانا ( قوله بلا اذنه ) فبإذنه يصح لان الحجر لاجله فاذا اذن جاز ( قوله والتصدق الا بيسير ) كالرغيف والبصل فمثل درهم وثوب واحد لبس بيسير فلو تصدق بمثلثة يرد به العتق كما نقل عن البدائع ( قوله والتكفل ) اى مطلقا سواء في المال او في النفس بامر او بغير امر لانه تبرع محض ( قوله واعتاق عبده ) لانه لبس باهل كايشير اليه تعليقه ايضا ( قوله وبيع نفسه ) اى لا يجوز بيع المكاتب نفس عبده منه اى من العبد لانه اعتاق ( قوله الاب والوصى ) وكذا سائر الولي والقاضى وامينه كما في التنوير ( قوله لاعتاقه على مال ) واما الاعتاق بلا مال فلا يصح قطعا لكونه ضرر محض لعل لبداهته لم يشتر اليه بقوله ولو بمال بخلاف ما سبق فيندفع ما يقال الا صوب واو على مال كما فيما سبق ( قوله لاعتاقها على مال ) الاولى ان يكتفى بما سبق من قوله لاعتاقه على مال كما هو المتعارف في امثاله ( قوله لا يملك شيئا منهما ) اورد ان الصحيح منها بدل منهما لان مرجع الضمير الاشياء المذكورة من قوله لا التزويج الخ وقيل اى التزوج والكتابة واطلق وقيل ان في قوله شرحا والتزوج والكتابة لبسا منها تعين لم مرجع الضمير واستدرك بان تخصيصهما بالمرجعية يحتاج الى قرينة مخصوصة لهما من بين المسائل المذكورة فيما قبله يمكن ان يقال انه لا يحتاج الى القرينة ان كان المحرر هو صاحب الكلام وهنا كذلك ( قوله ويتكاتب عليه ) اى يكون من له قرابة ولاد من المكاتب مكاتبا بكتابه ( قوله على نجوم ابيه ) فعند الاداء يحكم بعق ابيه ايضا قبل موته بخلاف الولد المشتري ان ادى حالا ( قوله والوالدان ) اى الابوان وما في بعض النسخ والدان فسهو من الكاتب ( قوله وبالبعضية بينهما حكما ) اى التبعية ثابتة بامر من الملك والبعضية الحكمية بينهما اى بين الوالد والمولود رد عليه ان يكون البعضية حكمية في حق العقد وعدم كونها حقيقة في حق العقد بالنسبة الى الولد المولود في الكتابة ممنوع ايضا اذ لا انفصال في الصورة المذكورة ولو سلم فلانم التقريب اذ اللازم منه عدم حكمه حكم ابيه والمطلوب كون حكمه حكم ابيه فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم والحاصل ان هذا انما يكون دليلا للولد المشتري لا المواد على ان يبان حكمه مشتري متروك مع ان المفهوم من عبارته التزام ببيان حكم الجميع فالصواب ما في بعض النسخ موافقا لبعض الكتب كازياعى لان للولد المولود في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعية ثابتة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد وبما قررنا يظهر فساد ما قيل لولم يورد المولود في الكتابة واكتفى بقوله لان الولد تبعية ثابتة لكان احسن لثلايتوهم اختصاص الكلام بالولد في الكتابة دون الولد المشتري انتهى ( قوله لا يفسد نكاحه ) ولو كانت ملكا له يفسد نكاحه لثلايجمع ملكا اليمين والمتعة ( قوله ويجوز دفع الزكاة ) لعدم ملك له ( قوله الا ان الكسب ) متعلق على قوله ان للمكاتب كسبا الخ يعنى ان بمجرد الكسب مؤثر في صلة الولاد لانه لا يورث على الكسب الذي لم يكن له مال مأثور ينفقه الولاد وعدم الملك مؤثر في عدم الصلة في غير الولاد لانه لا يورث الاخ القادر الذي لم يكن له مال ينفقه اخيه ( قوله بطريق الصلة ) اى المخصوصة المذكورة ( قوله فيختص الوجوب ) اى وجوب النفقة بالولاد ( قوله اذا دى البذل ) اى قبل البيع ( قوله بين ان يؤدى ) اى يؤدى المكاتب ام ولده بان تزوج امه الغير وولدت منه ثم اشتراها الزوج اما باذن الولي او قبل عقد الكتابة ( قوله لما دخل في كتابتها ) هكذا ما عندنا

من النسخ والصحيح في كتابته اى في كتابة المكاتب لما ذكره من انه يتكاتب عليه بالشراء من بينهما ولاد (قوله قال عليه السلام) اورده دفعا لما يكاد ان يورد مما تقدم من تبعية الولد للام في الرقية والحرية (قوله الحديث) اى المذكور انما لكن يحتاج الى معرفة كون راويه معروفا بالفقه والاجتهاد كالخلفاء والعبادة والافلا يقبل الحديث المخالف للقياس بل يعمل بالقياس حيث ذكر في الاصول (قوله زوج المكاتب امته من عبده) اورده مخالف لما مر انه لا يزوج عبده ودفع انه لا يلزم من عدم ما كره التزوج عدم نفس التزوج فالمسئلة انه لو زوج عبده مع عدم كونه مالكا اياها لم كانت بينهما الخ اقول المراد مما مر عدم التزوج الى الاجنبية والمراد هنا صحة التزوج الى غير الاجنبية يعنى امة نفسه ويؤيده انتفاء العلة السابقة هناك لا يخفى (قوله في الحرية والرق) الاوفق والرقية فاعرف الوجه فيما ذكر (قوله بل يزعمها) اى بمجرد اخبارها (قوله لانه شارك الحر) اى لان كل واحد من المكاتب والمأذون شارك الحر اى صار كالحر في سبب ثبوت هذا الحق اى الحق الذى فهم من مضمون قوله فاستحقت وهو الغرور اى ذلك السبب الغرور فاصله ان هذا العبد صار كالحر في الغرور فى الحر لما كان الولد حرا بالقيمة فكذا فى هذا العبد (قوله انه قد ولد بين رقيقين) لا خصص بل الاظهر ايضا الاكتفاء بقوله وقد مر مرارا (قوله لكن ترك هذا الاصل) الظاهر من هذا ان القياس كون الولد رقا مطلقا وكونه حرا بالقيمة فى الاحرار ثابت بالاجماع خلاف القياس فلا يقاس غير الاحرار عليه والمتبار من قوله وهذا ليس فى معناه انه مما يجرى فيه القياس لكن لا يمكن للتأريق لان فى الاحرار يؤخذ حق المولى منجزا اى حالا وفيما نحن فيه مؤخرا الى ما بعد العتق فالمفهوم من الاول انه مما لا يجرى فيه القياس بخلاف الثانى الا ان يحمل على تعليلين ثانيهما مبنى على تسليم اولهما (قوله مجبور بقيمة الى آخره) يرد عليه ان المسئلة هنا مفروضة فيما اذا كان النكاح باذن المولى والحكم حيثئذ اعطاء القيمة حالا وما ذكره من الاعطاء فيما بعد العتق انما هو عند عدم الاذن كما فى النسخ ويؤيده المسئلة الآتية (قوله شراء صحيحا) اورده عليه الاستحقاق مانع صحة الشراء ولا يخفى ان المراد هو الصحة ابتداء او انه لولا الاستحقاق يكون صحيحا (قوله اذلول الشراء) اى الشراء سبب سقوط الحد وسقوط الحد سبب وجوب العقر (قوله ولان النكاح ليس من الاكساب) فلو كان النكاح باذن المولى ينبغى لزوم الضمان حالا لاستناده اليه ايضا وظاهر المسئلة هو الاطلاق (قوله لكن الوطئ مستند الى الشراء) لا يخفى انه لو استند اليه للزم جواز تسريه وقد ذكر انه ليس بجائز ولو باذن المولى (قوله لكان حراما بلا شبهة) لا مطلق الشبهة بل الشبهة الدارئة عن الحد (قوله فيكون الاذن بالشري الى آخره) اورده عليه انه ينبغى تركه والاقتصار على ما قبله وبعده واستوضح بما فى العناية ان الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب السقوط والسقوط اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر ولا كذلك النكاح انتهى لعل وجه الايراد ما اورده عليه ايضا انه لا يلزم من كون الوطئ بشبهة ومن سقوط الحد كونه مأذونا فى الوطئ وقد اجيب عنه وجوب العقر مبنى على سقوط الحد وسقوطه مبنى على الملك والملك مبنى على الشراء وهو مأذون فيه فيكون مأذونا بما يتعلق به واورده عليه ان الاذن بالشئ انما يكون اذا ما يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من لوازمه والوطئ ليس كذلك وقبل الاظهر ان مستند الوطئ فى الاول اشراء وهو من باب التجارة ومستند فى الثانى النكاح وهو ليس منه فافترا يرد عليه وعلى ما نقل عن العناية ان عدم الوطئ كان مأخوذا فى ماهية الكتابة فذات الكتابة آية عن الوطئ حيث لم يجز ولو بالاذن فكيف يستند

الوطئ الى الشراء المستند الى التجارة المستندة الى الكتابة اوجب الشراء لكنه مقيد بعدم  
الوطئ (قوله يجوز ان يستولد مكانته) المتبادر من الجواز هو الحل كما يؤيده المعطوف عليه والمعطوف  
المأخر وقد سبق في باب ثبوت النسب عدم حل وطئ المكاتبه واسيراليه ايضا فبما مر من هذا  
الباب بقوله المكاتبه كالاجنبي وصارت احق بنفسها فيلزم تخصيص الجواز بالذاتي فقط  
وان خلاف المتبادر (قوله لانه لا يقدر على الاداء) اورد بجواز الاستقراض حالا ورفع انه نادر  
ولاحكم للنادر (قوله وعند محمد يؤدي ثلثي الالف حالا والباقي الى اجله) يعني اورد رقيقا على  
قياس ما سبق كافي النسخ (قوله فلا يجوز التأخير في ثلثيه) وفي اكثر النسخ في ثلثة بافراد الثلث  
فالصواب هو الاول (قوله واو كاتب المريض على نصفها) اي باجل لعل تركه لانفهامه مما سبق  
فلا يرد ان الواجب ان يقول باجل (قوله فينفذ بالثلث فيسقط) فلا يصح تصرفه في ثلثي القيمة  
لا في حق الاسقاط ولا في حق التأخير (قوله لان الشرط معدوم) يعني لم يوجد التعليق (قوله في  
تعليق عتقه باداء القابل) قيل المراد من التعليق كون عتقه متعلقا بالاداء في نفس الامر فلا يرد ان  
الغرض في عدم قوله ان ادبت اليك فهو حر (قوله لا يرجع على العبد) قيل قيد به لانه قيل يرجع به  
على مولاه (قوله وقيل الحاضر) قيل ينبغي ان يزيد عليه صح لا ينفى انفهام الصحة من نظم  
الكلام وقيل عليه ايضا الظاهر انه لا حاجة اليه بعد قول القائل كاتبتني بالالف الى آخره فان  
قول القائل هذا وفعلى المخاطب كاف في الايجاب والقبول يدل عليه كلامه في تصوير المسئلة ودفع  
بان هذا موافق لكلامي الكافي والزيلعي لا ينفى ان مجرد الموافقة لا يدفع النسبة بل للمعترض ان  
يعرض شبهة اليه ما ثم الظ ان يورد قيد كاتبتني بالالف الخ في المتن ايضا كافي التنوير (قوله كعبير الرهن)  
صورته رجل استعار من رجل عينا ليرهنه بدين عليه لاخر فرهنه ثم احتاج المعير الى استخلاص  
عينه فادى الدين المرتهن بجبر المرتهن على القبول (قوله الى تخلص عينه) هو الصواب وما في اكثر  
النسخ لفظ دينه بدل عينه قبل انه غلط ولهذا قيل انه لفظ رهنه ووقع دينه تصحيحا من الكاتب لا ينفى  
انه يمكن تصحيحه بان يجعل الاضافة لادنى الملابس (قوله قبول الغائب لغو) اي كرهه كافي التنوير  
والا رد قبا ولو ابرا الحاضر او وهبه له عتقا جميعا كذا في الدر المختار (قوله واي ادى)  
لم يرجع على الآخر) لانه متبرع ويجبر على القبول لا ينفى في انفهام صحة الكتابة في هذه  
الصورة فلا يحتاج الى زيادة قوله صح قبل هذا القول وان وقع في عبارة البعض كما توهم به  
باب كتابة العبد المشترك \* (قوله ففعل) اي كاتبت الشريك المأذون له  
(قوله وعنده تجزئ) الظاهر متجزئة كافي قوله انفا متجزئة (قوله وفائتته) اي فائدة الاذن (قوله فله  
حق الفسخ) لانه يتضرر بالكتابة حالا لعدم اقتداره على البيع وما لا لزوم السعاية فله الفسخ  
لدفع هذا الضرر لكن الفسخ اما بالقضاء او برضى العبد اورد الكتابة اما ان يعتبر فيها معنى المعاوضة  
او معنى الاعتاق او معنى تعليق العتق باداء المال ولو وجد شيء من ذلك من احد السريكين بغير اذن  
صاحبه لبس للآخر ولاية الفسخ في اين للكتابة ذلك اجيب عنه بان الكتابة لبست عين  
كل واحد من المعاني المذكورة وانما هي تشتمل عليها فيجوز ان يكون لها حكم تختص به  
وهو ولاية الفسخ بمعنى يوجبها وهو الحاق الضرر بطلان حق البيع للسريك الساكت بالكتابة  
وتصرف الانسان في خالص حقه انما يسوغ اذا لم يتضرر به الغير ثم المحل وهو الكتابة تقبل  
الفسخ ولهذا ينسخ بتراضيهما فتحقق المقتضى وانتفاء المانع واما المعاني المذكورة  
فاله وضمة وان قيل الفسخ لكن لبس فيها ضرر لصاحبه فانه اذا باع نصيبه لم يبطل

على صاحبه منع نصيبه والاعتاق والتعليق وان كان فيهما ضرر لكن المحل لا يقبل الفسخ اما  
 الاعتاق فظاهر واما التعليق فلانه يمين (قوله فيكون متبرعا) اى يكون متبرعا بنصيبه على  
 المكتوب فبواسطة يكون متبرعا على القابض فالتبرع اولا وبالذات على العبد وثانيا وبالعرض  
 على القابض فعبارته لا يخفى عن الخفاء (قوله ثم وطئ الآخر فادعاه) اى فولدت فادعاه اى  
 الواطئ الثانى (قوله لان المانع) من الانتقال المانع هو الكتابة (قوله لما استكمل الاستيلاد)  
 اى لا يستكمل الاستيلاد فاللام مكسورة فلا وجه لكونه مشددة كما توهم (قوله لان الكتابة  
 ما دامت باقية) قيل الاولى فى التعليل لانه حققها حال قيام الكتابة لاختصاصها بنفسها  
 فاذا عجزت ترده الى المولى لظهور اختصاصه به (قوله هذا مبنى على مامر ان الساكت)  
 قيل لم يسبق منه ما يلازم ذلك الا فى باب عتق البعض لكن المذكور فيه دبر احد الشركاء  
 واعتقه اخر وهما موسران ضمن الساكت مدبره فقط لا المعتق انتهى والمفهوم منه عدم  
 تضمين الساكت للمعتق ومنى هذه المسئلة خلافاً ولذلك انكر بعض الناظرين فى هذا  
 المقام مرور ذلك انتهى لا يخفى ان ما ذكر فى اوله باب عتق البعض من قوله اعتق حصته  
 فلشريكه الاعتاق والاستسعاء او تضمينه لوموسرا ويرجع به على العبد هو السابق والملازم  
 لما ذكرهنا واوسلم فقوله والمفهوم منه عدم تضمين الساكت وان سلم ابتداء لكنه غير مسلم انتهى  
 اذ المدير يضمن المعتق ثلثة مدبرا فى هذه المسئلة كما سبق فكان الساكت ضمن المعتق بواسطة  
 المدير (قوله وهى ما اذا دبره احدهما) لا يخفى ان هذه عين الصورة الاولى بلانسخ كما نبه  
 عنه قوله متأخرا فاذا اعتق لم يبق له الخ فيندفع ما توهم ان الصورة الاولى تدبر احد  
 الشريكين وتحرير الاخر ليس الا بخلاف ما فصله غايته ان يؤخذ حكم الصورة الاولى  
 من اياته (قوله فاذا اعتق لم يبق له) يعنى اعتاقه مع كونه مسقطا للولايين موجب لافساد  
 نصيب المدير (قوله لما مر) ان اريد من المرور مرورها متنا فليس كذلك اذ المذكور فيما مر  
 وهو آخر باب التدبير هو كون القيمة نصفاً فقط وان شرباً فليس كذلك ايضا اذ المذكور هناك  
 ما ذكرهنا هنا مع تمام القيمة ومقدار اجرة تمام عمره تقريبا فيقال ان المراد مجرد تذكير ما سبق او هذا  
 من قبيل الاكتفاء وانه مجرد تمثيل فالخصم ليس بمبراد والمفهوم ليس بمعتبر ببقا القيمة  
 فى التدبير المقيد هى القيمة فكذا ما مر هناك متنا ونخصيص التدبير هنا بالمطلق لم يوجد له مخصص  
 من القرينة والدليل الا ان يقال السبى عند الاطلاق ينصرف الى الكمال (قوله فاذا دبره  
 لم يبق له ولاية التضمين) يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون له تضمين قيمته مدبرا وان لم تضمينه  
 مدبرا **باب الموت والعجز** (قوله كما مهال الخصم للدفع) ان بالراءفن المرافعة  
 اى للمرافعة الى مجلس الشرع وان بالدال فن الدفع اى لدفع دعوى المدعى (قوله بعجزه)  
 اى بحكم الحاكم بعجزه (قوله لانه عقد لازم تام) فهذا فى الكتابة الجائزة اذ مقتضى اللزومية  
 والتامة ليس الا ذلك لكن يرد عليه انه لو كان لازماً تاماً للزم عدم فسخ العبد وقد ذكر بعد  
 انه يفسخ فى الجائزة والفاصة ولو بغير رضا المولى الا ان يخص اللزوم والتامة بالنسبة الى المولى  
 وان كان خلاف الظاهر (قوله بغير رضى المولى) وما نقل عن محمد بن سلمة من انه لا يفسخ  
 بغير رضا فقال ابو بكر البلخى انه خلاف ما ذكر اصحابنا فى كتبهم (قوله وعند الشافعى)  
 وهو قول زيد بن ثابت رضى الله عنه كما ان ما ذهبنا قول على وابن مسعود رضى الله عنهما  
 (قوله والارث منه) اى يحكم بكون المال الباقي ميراثا لو وثقه فالضمير راجع الى المال المدلول  
 اليه قبوله عن وفاء فيقدر فيه نحو ان يبق مال بعد اداء البدل (قوله وعتق بنيه) واما عتق



البنات وان فهم دلالة او مقايضة او استغناء فالاولى ان يقال اولاده ولهذا اعترض عليه انه لا يسمى البنات (قوله ادى البذل الولد) واما الايوان فيردان للرق كما قال ان اديا حال اعتقا والا لا كما في الدر المختار ونقل عن الظهيرية ان الولد المسترى والاب والام يسمى على نجوم المكاتب عندهما كالولد المولود (قوله وقضى على عاقلة امه) ضرورة ان الاب لم يعتق بعد (قوله لان هذا القضاء) لعل وجه التقرير انه يكون ذلك المال حيث ذم مصونا عن الاداء للجناية فيمكن ادائه الى المولى فيقع العتق (قوله بما يقرر حكمه) اي الكتابة فالاولى حكمها (قوله وان اختصم قوم امه) بان قال موالى الام مات اب الولد رقيقا والولاء لنا وقال موالى الاب مات حرا والولاء لنا (قوله فقضى به لقوم امه) بناء على مذهب الشافعي وزيد بن ثابت ففهم منه ان في هذا حق القضاء لقوم امه ومع هذا لو حكم لقوم امه نفذ (قوله لان معنى القضاء) الظاهر معنى القضاء (قوله فيكون القضاء) الملازمة بمنوع وملاحظة خلاف الشافعي فيما مر هنا بعيد تأمل (قوله وينسخ الكتابة) اورد انه وان كان في الفسخ صيانة القضاء عن البطلان لكن فيه بطلان ما يجب رعايته وهو رعاية حق المكاتب واجيب ان نفوذ القضاء فيما يكون مجتهدا فيه يجمع ورعاية حق المكاتب مختلف بين الصحابة فالجمع مقدم على المختلف (قوله اداها اليه) فجوز الظاهر منه وما ذكره شرط اشتراط الاداء قبل العجز والصحيح عدم الفرق بين ذلك وبين ما يكون الاداء بعد العجز كما يدل عليه عموم العلة المذكورة شرعا فالاولى الاطلاق كما في بعض المعبرات (قوله ومن الاصول المقررة) ولهذا الاصل طاب ما اخذه الفقير صدقة ثم استغنى وهو في يده اوتركه لو ارثه الغنى وما اخذه ابن السبيل ثم وصل الى ماله بخلاف فقير اباح لغنى او هاسمى عين زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم تبدل كذا نقل عن التبيين ووقع في النسخ والدر (قوله ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات) لان سبب الملك فيه قد تبدل لان العبد يملكه صدقة والمولى يملكه عوضا عن العتق وتبدل السبب كتبدل العين (قوله اخذا من قوله عليه السلام لبريرة رضى الله تعالى عنها) اي فيما اهدت اليه وهي مكاتب (قوله جنى المكاتب جناية او جنائيات) اوردان الصواب الاقتصار على الجناية موافقا لما في النهاية فان مسألة تكرار الجناية تجزئ بعدها والفرق بكونها قبل القضاء او بعده مثبتة الان فلا يصلح مدارا انتهى ولهذا اورد ايضا بالاستدراك بينه وبين قوله وان تكررت قبل القضاء وانت خبير ان الحكم في هذه الازوم حالا وفيما يأتي لزوم القيمة الواحدة على ان المتبادر من الازوم الحالى مطلق اي سواء كان قبل القضاء وكانت القيمة واحدة او بعدها وكانت متعددة عند تعدد الجناية والازوم الواحد اية صريح فيما قبل القضاء (قوله وقد تعذر دفعه) اي تعذر دفع نفس العبد لان الكتابة مانعة من النقل من ملك الى ملك كما عرفت (قوله وهي حقها) الظاهر الضمير الى الكتابة لزمته قيمة واحدة المراد من القيمة هي الاقل المعهود بقريضة السباق والا قريضة فلا يرد انه قاصر لدلالته على الاطلاق والمقصود هو التقيد بالاقل وما فهم من الهداية من كون الواجب هو القيمة لكونه مخالفا لرواية الكرخي والمبسوط قيل نقلنا عن العناية انه مختص بكون القيمة اقل من الارش (قوله بطلت) اي اقرار الجناية وقيل اي صحة الاقرار اورد ان طاهره الاطلاق وقد ذكر في شرح الجمع ان العبد يؤخذ بها بعد العتق الا ان يراد من البطلان البطلان في حق المولى (قوله جاهلا بجانيته) ولو كاتب بعد كونه سالما بها يكون مختارا للفداء فينتفى الخير (قوله وان قضى به) اي بموجب الجناية وهو الاقل



من القيمة ومن الارش (قوله لا تملك الظاهر لا يملك يعني لا يكون المكاتب ملكا بشئ من اسباب الملك كالسرى والاتهاب مثلا لما عرفت انه لا ينقل من ملك الى ملك (قوله فيكون الاعتاق منهم ابراء) اقتضاء افيد من هذا الاشارة الى وجه الفرق بين اعتاق البعض والكل حيث لم ينفذ في البعض ونفذ في الكل بان البراءة منهم جميعا لم يثبت الا اقتضاء في ضمن العتق واذا لم يثبت المقتضى لا يثبت المقتضى وهو ابراء البعض كما في البرهان (قوله فملكها لا تحل له) اورد اما ان يكون التملك حال الكتابة او بعد العتق وعلى الكل لا يتصور النكاح بين المملوكة وبين المولى او المكاتب كما لا يتصور الوطئ ايضا في الاول فقط وتصحيح العبارة بان يقال فملكها يعني بعد عتقه لا يحل له اى وطئها بملك اليمن ينافي قوله اى لا يجوز ان يتكحها انتهى اقول المراد بالنكاح في هذا التفسير هو الوطئ ويؤيده ما قيل ان الظاهر ان يطأها لان النكاح يمكن حمله على معنى الوطئ (قوله لقوله تعالى) قال في آخر باب الرجعة بعيد هذه الآية والمراد منه الضلقة الالهة والثنتان في الامة كالثلاث في الحرة فيندفع ان الاستدلال به قاصر لانه قديم ان المراد به الطلقة الثالثة الخ يعني والمراد هنا هو الثلثان فاللازم من الدليل لبس بمطلوب ﴿ كتاب الولاء ﴾ (قوله الولاء) هو لغة التصرف والمحبة مشتق من الولي بمعنى القرب في قوله لغة من الولي مسامحة (قوله وشرعا) واثاره الارث والعقل وولاية الانكاح (قوله من العتق او الموالة) فيه اشارة الى ان الولاء قسمان قيل لم يقبل من الاعتاق مع ان المنصوص عليه في قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ذلك لان الاعتاق لا يوجد بدون العتق والعتق قد يوجد بدونه كما في عتق القريب الداخل في ملكه اما بالشراء ان بالارث او غيرهما ففما اختاره الشمول على الصورتين معا (قوله ولو بتدبيره وكذا بوصيه) بان اوصى بعتق عبده او بفساده وعتقه بعد موته فالاولى تعرضه كما في المتن (قوله فان كل منهما اعتاق) فيه مسامحة والافق ملك التقريب انما يحصل العتق لا الاعتاق (قوله صورته ان يرتد المولى) اورد عليه ان اطلاق المعتق على هذا المرتد مستبعد جدا يرد عليه ان طلاق المعتق على مالك القريب مثل ذلك (قوله هذه العبارة احسن) قيل اقايل ان يقول بل عبارتها احسن فان العبد اذا كان لمولى الامة ايضا فيه جر الولاء بحسب الاعتبار فعبارتها اسم لا يخفى انه لا يترتب عليه اثر موجب لاعتبار المغيرة الاعتبارية (قوله لا قل من نصف حول) مذعنت (قوله فله ولء) اى لمعتق الام حيث يجوز نفيه قبل الاولى افراده (قوله اى لاكثر من ستة اشهر) الاولى اى من الاقل اى اقل الولادة (قوله لاتصاله بها عند عتقها) اورد ان الصواب الموافق للهداية بعد عتقها (قوله الى قوم ابيه زوال المانع) لكن هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كبر من نصف سنة من العتق ولدون سنتين من الفراق لا ينتقل لمولى الاب (قوله مجمى له مولى الموالة) قيد بالمجمى لان ولء الموالة لا يكون في العرب لقوة انسابهم صرحه بعضهم وبشير اليه قوله هنا شرعا (قوله وله هذا) اى لتضيع انسابهم لا يعتبر الكفاءة في النكاح (قوله والعقل) من العاقلة (قوله فاغت) اى الانساب (قوله الام اذا كانت) حاصل هذا المقام على تحقيق بعض الفضلاء ان الابوين اما ان يكونا حرين اصلين فلا ولء على الولد او معتقين او في اصلهما معتق فالولء لقوم الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة الاصل عربية او فلا ولء لقوم الام وان كان غير عربي فلقوم الام عندهما خلافا لابي يوسف انتهى وبما ذكر بعرف ما في عبارة المصنف من الاخلاق ونوع من الخبط تأمل (قوله والاب اذا كان كذلك) الظاهر ان الاشارة الى حر الاصل ويمكن ان يكون الى ولء الموالة (قوله لا ولء عليه مطلقا)

قبل اى سواء كانت امه معتقة او لا كما سيظهر فلا وجه لتقييد قوله واذا كان كذلك  
 يكون الام معتقة كما قيل ثم ان ضمير عليه الى الولد قيل التقييد بالعربي اتفاني اذ لو كان مولى  
 عربي لا ولاء لاحد لان مولى القوم منهم لا يخفى ان مفهوم لفظ عربي متناول له ولو بعموم  
 المجاز فلا حاجة الى ما اعتذر (قوله ولو عجميا لا ولاء عليه) قيل مستدرك بقوله قبله عجمي له  
 مولى موالة اقول هذا انما يتجه بعد تخصيص الام هنا بكونها معتقة وذا بما لا بد من بيانه  
 (قوله او بمن في اصلها رقيق) عطف على من معتقه بعد مضي (قوله بعد مضي ستة اشهر)  
 ظرف لتولد الاولى ترك هذا وقصر المسئلة على ان يقال احدهما من لم يجز على نفسه رق وان  
 تولد من معتقه كما في عبارة بعضهم (قوله من وقت النكاح) قيل الصواب من وقت الاعتاق  
 كما صرح به صدر الشريعة وذكر العلوق بعد النكاح زيادة نعمة في الطنبور (قوله وان الولاء)  
 عطف على قوله وان لفظ حر (قوله سبق على زوال الملك) اذ الملك مانع من الولاء (قوله ولهذا)  
 اى بكونه مبني على زوال الملك قالوا الخ مع ان النسب ما يقبل فيه الشهادة بالنسابع والولاء  
 مثله كما عرفت (قوله وثبوت على الولد يكون من قبل الام) يعنى بالاصالة لانه يثبت من قبل الاب  
 لمواليه باعتاقه وقد جلت بالولد بعد عتقها ثم اعتق الاب فيجوز ولده الى مواليه كما تقدم  
 كذا قيل (قوله اذا عرفت هذه) فالمقصود من تمهيد هذه المقدمات تحقيق ارادة المعنى  
 الثاني ودفع تدافع كلام صاحب المنية وبيان عدم المخالفة لكلام صاحب البدائع وغيره  
 (قوله فلا ولاء لاحد على ولدها) سواء كان الاب عربيا او عجميا او معتقا او عبدا فالاولى ترك  
 قوله وان كان معتقا (قوله ولا ولاء لاحد على امه) لانها حرة الاصل والولاء تابع لزوال  
 الرق والملك وهذا مما نظره وجه مقدمية قوله وان الولاء مبنى على زوال الملك لهذا المقصد  
 (قوله بقرينة قوله) اذ لا شك ان الولاية ثابتة على الام بالمعنى الاول لوجود الرقية ولو في اصلها  
 (قوله وزوال الملك بالواسطة) المراد بالواسطة ما يغتهم من قوله آنفا وزواله فرع ثبوت  
 وثبوت على الولد (قوله وكلامه فيما صنفه) الظاهر ان ضمير كلامه راجع الى الشيخ ابي محمد  
 وهو الصواب وقيل ان كلام بلا ضمير في النسخ لكن بفرجة بين قوله كلام وبين قوله فيما صنفه  
 والساقط منها اسم صاحب الكافي لعدم استحضاره له عند تحرير هذا البحث وقد صرح  
 صاحب الدرر في رسالته العمولة في الولاء بان صاحب الكافي في الفرائض هو الغزالي انتهى  
 (قوله اى شخص يأخذ ما بقى) قيل اى من جميع الفروض فيخرج بهذا القيد ذوى الارحام  
 فانهم لا يجتمعون مع جميع اصحاب الفروض بل مع احد الزوجين فقط ودفع بان المراد اى عند  
 وجوده بقرينة قوله وكل المال عند عدمه ولا يرد عليه ذوى الارحام فانهم يخرجون بقوله  
 وكل المال عند عدمه اذ ليس من شان ذى الرحم اخذ كل المال عند عدم اصحاب الفروض  
 حتما اذ يحتمل ان يكون هناك عصبية فانها مقدمة عليه لا محال انتهى (قوله مجهول النسب)  
 مفعول وآلى لاصفة لحر كما اوهمه بعضهم (قوله غير عربي) اى ولا مولى عربي كما في البدائع  
 وهذا كالمستغنى عنه بقوله مجهول النسب (قوله اذا ثبت سببه) وفي بعض النسخ نسبة فالاول  
 اوجه على ارجاع الضمير الى ولاء العتاقة وقد اورد عليه انه ليس في ذكره كثير جدوى الا  
 ان يكون تصرحا بعدم اشتراط مجهول النسب (قوله لان الموالة عقد هما) والازوم  
 في الزوجين مع كونه عقدا هما اما هو بنص الشارع (قوله اى الاعلى وفي اقل النسخ) اى  
 الاسفل وهو الصواب كما قيل (قوله الا انه يشترط في هذا) اى في فسح عقد الموالة كذا

في النهاية والكفاية وقال تاج الشريعة اي في انتقال الولاء الى غيره وتبرئ الاعلى على ما قيل  
 (قوله بمحض من الآخر) قيل نقلا عن غاية البيان المراد من الحضور هو العلم فيكنى بمجرد  
 العلم ولولم يوجد الحضور (قوله في الكتاب) قيل اواديه مختصر القديرى فانه من الاعلام  
 الغالبة له عند الفقهاء كما انه للاعلام الغالبة للقرآن عند الأصوليين ولكتاب سبويه عند النحاة  
 اقول ظاهره مشكل وقع بما في البدائع بعدم شرطية الاسلام لصحة هذا العقد كالوصية بالمال  
 \* كتاب الايمان \* (قوله ذكرها عقيب العتاق) لا يخفى ان الايمان ليست  
 بمذكورة عقيب العتاق بل مذكورة عقيب الولاء الذي ذكر عقيب الكتابة التي هي مذكورة  
 عقيب العتاق نعم لورجم الولاء والكتابة كما في بعض الكتب الفقهية بعنوان الباب بدل الكتاب  
 ثم ما ذكره ثم انه قدم العتاق على الايمان مع انها اكثر ابتلاء لقرب العتاق من الطلاق  
 لا شرا كهما في الاسقاط (قوله لغة القوة) اي اللغوى المناسب للشرعى لا المطلق اذ لفظ  
 اليمين مشترك بين الجارحة والقسم والقوة لغة كما في النهر وانما احتيج الى النقل مع امكان جعله  
 بمعنى القسم اللغوى للفرق بينهما فلا يمكن ذلك (قوله وشرعا تقوية الخبر) لا يخفى انه لا يصدق  
 على ما بالصفات التي يحلف بها كإسبأني وان التقوية لبس في نفس الخبر بل في احد طرفيه من  
 الصدق والكذب او النقي والاثبات ولهذا رجع تعريف الكثرة تقوية احد طرفي الخبر  
 بالمقسم به (قوله او التعليق) قيل عطف على تقوية الخبر وقيل الانسب انه عطف على  
 ذكر الله لرعاية المعنى اللغوى وهو القوة على الاول ولزوم كون كل تعليق يمينا على الاول  
 مع ان اليمين للتعليق الذي يكون لتقوية الخبر (قوله وهذا لبس بيمين وصفا) الظاهر اي  
 لغة لكن في البحر ان التعليق يمين لغة ايضا لان محمدا اطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة  
 لا يخفى انه يجوز ان يكون اطلاقه شرعا على انه من أئمة الشرع لا من أئمة اللغة (قوله اي  
 الايمان الذي اعتبرها الشرع) اورد اليمين الصادق ايضا مما يترتب عليه الحكم ودفع المراد  
 بالحكم ما هو المعتد به المحتاج الى البيان يرد عليه يمين اللغو (قوله الغموس) عده قسما من اليمين  
 يجوز اذ اليمين حقيقة عقد مشروع والغموس كبيرة ليست بمشروعة فتسميته يمينا كسمية بيع  
 الحريعا لوجود صورة البيع كما في البحر عن المبسوط (قوله حلفه على كاذب) الاولى حلفه  
 على كذب عمدا (قوله المشهور في عبارة القوم) قيل الفعل اما في مصطلح النحاة او مصطلح اهل  
 الكلام اعني المصدر قام بالفعل او بالجمادات نحو والله لقد هبت الزمجر الترك عدم الفعل اورد عليه  
 ان ارادة الفعل النحوي لا ينتظم مع ارادة عدم الفعل من الترك اذ لا تقابل بينهما قول بعد تسليم عدم  
 التقابل يجوز كون قوله والترك قيما للشق الثاني فقط (قوله على ان اعتبارا الحال) اورد ان الصواب  
 الموافق لما في صدر الشريعة اعتبارا لماضي بدل الحال ورد ان العلاوة من كلام الشارح لا من  
 صدر الشريعة يرد عليه انه يلزم حيث ان يكون اعتراض الشارح بالنسبة الى الحال من قبيل  
 منع مقدمة لم تدعيها السائل (قوله ما معنى تعليق نفي المؤاخذة) كذا في اكثر النسخ وما في  
 بعض النسخ من تعليق المؤاخذة فهو من ناسخه فلا يرد الصواب بترك لفظ النفي موافقا  
 لما في الكافي (قوله قلنا) قال في النهر نقلا عن القمح الاصح ان اللغو بما ذكر من التفاسير متفق  
 على عدم المؤاخذة به فلم يتم هذا العذر فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل الترك باسمه تعالى  
 والتأديب وانه اختلف في المؤاخذة المنفية قبل هي المعاقبة في الآخرة وقيل هي المؤاخذة  
 في الدنيا بالكفارة كما في الكشاف وغيره ولا شك ان تفسير اللغو على امرنا لبس امرنا مقطوعا به

اذ النافعي قائل بان هذا من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم اره من عرج عليه (قوله وفيه بحث) حاصله اثبات الحال بحسب العرف والكلام في ثبوت الحال بحسب الحقيقة (قوله لان مطلق اليمين اكثر) يرد عليه ان هذا اليمين مما اعتبر في الشرع واليه يشير ما ذكر في الحال اصل انه حلف على الماضي في الحقيقة ولهذا اعترض على هذا الجواب الصواب انه لا يفيد انه من اى الاقسام فقل في وجهه انه ان كان متعمدا للكذب فغموس والا فلفظ لا يخفى مافيه (قوله فتدبر) لعل من وجهه ان هذا السؤال انما يرد على عبارة الوقاية فالاحتياج الى الجواب لبس الا بالنسبة اليه لا بالنسبة الى مافى هذا المقام (قوله وكفر فيه فقط) هذا اولى مما في الكثر وفيها الكفارة فقط لما اورد انه يلزم ان لا يترتب على هذه اليمين اثم وان اجيب عنه ان المراد انها لا تجب الا فيه ولا تجب في الغموس (قوله اى مخطأ) انما فسر به لان حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور الا في صورة ان يحلف ان لا يحلف ثم نسي فحلف وارادة هذا هنا وفي الخنث بحقيقته جمع بين الحقيقة والمجاز كذا قيل ويمكن ان هذا يجوز ان يكون من قبيل علمتها بتناوماء باردا او من عموم المجاز (قوله لقوله عليه السلام) وقع بدل اليمين العتاق فيما سبق الا ان يحمل على الروايتين او على النقل بالمعنى في احدهما ثم اورد ان الهازل من يقصد اليمين بلا رضا في حكمه والناسي من لم يقصد شيئا وكذا المخطئ لم يقصد التلفظ به بل بشئ آخر فلا يتم التقریب على ان عدم رضا الهازل لا يعتبر شرعا بعد مباشرة سببه بالاختيار انتهى لعله اريد من الهزل ما يعم الخطاء مجازا (قوله والقسم بالله) اى بهذا الاسم ولو بغير هاء كما هو عادة الاتراك كذا في النهر قال بعضهم رجع البعض بانه حيث كان مستعملا لغيره تعالى ايضا لم يتعين ارادة احدهما الا بالنية ورد بان دلالة القسم معينة لارادة اليمين نعم اذا توى غيره صدق واورد ان العامة يجوزون الحلف بغيره تعالى (قوله حرمة ذاته) قبل ذكر الذات هنا استطرادى (قوله وهذا انما يكون) اى اليمين بصفة انما يكون الخ فالحاصل ان التعارف لبس بشرط في الحلف بالاسماء وشرط في الحلف بالصفات فيندفع ما يتوهم من المنافاة بين هذا وبين ما ذكر من الظاهر الصحيح وان اورد على الفرق في النهر (قوله ثم المراد من الصفة اسم المعنى) الذي لا يتضمن ذاتا ولا يحمل عليها بهو هو كالعزة والكبرياء بخلاف نحو العظيم كذا نقل عن القمح (قوله ان مبنى اليمين على العرف) لانك قد عرفت آثفا ان العرف معتبر في الحلف بالصفات ولان الرجة يراد بها اثرها وهو المرحوم مثلا والعلم يراد به المغرم يقال اللهم اغفر لنا علمك فينا الى معلومك والغضب والسخط يراد بهما القوبة (قوله لعمر الله) فيه ضم العين وقبحها الا انه لا يستعمل المضموم في القسم ولا يلحق الواو المفتوحة في الخط بخلاف عمر والعلم فانها الحقت للفرق بينه وبين عمر كذا نقل القمح (قوله وهو مرفوع بالابتداء) اى لدخول اللام واذا لم تدخله اللام نصب نصب المصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف حرف القسم كافي الله لا فعلن كذا نقل عن القمح والبرهان (قوله وان لم يقل بالله) هذا عند ذكر مقسم عليه فقط وان فعل كذا فهو كافر قيل لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم الفعل وتحريم الحلال يمين واعتراض عليه ان هذا مختص بالمباح والمسئلة تعم المباح وغيره ودفع بانه بيان حكمه من صيغة القسم وهذا لا يوجب الاطراد (قوله وكفران اعتقد) وكذا قوله يعلم الله انه فعل كذا اولم يفعله وهو يعلم خلافه وعاتمهم على انه يكفر وقيل لا يكفر وهو رواية عن ابى يوسف لانه قصد ترجيح الكذب دون الكفر كذا نقل في النهر عن المجتبى لاحقا

فيه إشارة الى ما قيل انه يمين لكن الصحيح انه يمين اذا اراد اسم الله تعالى (قوله كما ورد في الحديث) هو انه قال حين سئل ما حق الله على العباد ان لا يشركوا بالله شيئا ورد ان ارادة الطاعة انما فهم من تقييد الحق بالعباد وهنا ليس كذلك ثم انه قال في الاختيار ان المختار انه يمين اعتبارا بالعرف ورد ان التعارف انما يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره واغظ حق لا يتاد منه ما هو صفة لله تعالى بل هو من حقوقه (قوله فتدبر) تدبرنا وعلما صحتها لانها انما لم تصح اذا كانت من كلام الخالف والحال انها من كلام المصنف الا ان يقال انها موهمة بكونها من كلام الخالف بخلاف ما اختير هنا لكن لا يكون اعتذارا عن التعبير بالضممة كما لا يخفى (قوله وحروفه الواو) الاولى الموافقة للكثرة وغير تقديم الباء لاصالتها اذ هي صلة الخلف (قوله وقيل يخفف) اورد ان التعليل بالحذف لا يطابق المعلل فكانه اراد به الاضمار تسامحا والفرق ان الاضمار يبقى اثره بخلاف الحذف كذا في الدراية ثم انه حكى الرفع ايضا نحو الله لا فعلن على اضمار مبتدأ او خبر وهو الاولى لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اولي ان يكون مبتدأ والتقدير الله قسمي او قسمي الله لا فعلن كذا كذا نقل عن البرهان والفتح (قوله ان الكفارة تستر الجنابة) قيل الصواب لنستر باللام اقول وان كان موافقا لاكثر شرح الفقهية لكنه لا يخفى انه لا موجب للمواخذة المذكورة غاية انه من قبيل ترك الاولى (قوله انما اضيفت اليها) اضافة الكفارة الى اليمين اضافة الشرط الى المشروط كما نقل عن الفتح (قوله لانه مقصض الى الموت) ان اريد من الافضاء التام فقد يتخلف الجرح وان في الجملة فاليمين كذلك يمكن ان يقال افضاء اليمين بواسطة الخنث بخلاف الجرح اذ هو بذاته (قوله ولا اهلا للكفارة) اورد ان الكلام في حالة الاسلام والمسلم اهل للكفارة يرد عليه ان هذا انما يرد ان لو كان هذا علة لقوله وان خنث مسلما والحال انه علة لقوله لا كفارة في حلف كافر (قوله من حرم ملكه لا يحرم) اي بالنظر الى ذاته وان حرم بالنظر الى يمينه وينتظم قوله وان استباحه ثم لفظ الملك ليس قيذا بل المراد به شيء ما سواء ملكه او غيره لينتفع الاعيان والافعال (قوله والتمسك على الاول ظاهر) المراد من الاول العسل ووجه الظهور ان المتبادر من الحل والحرمة ما يكون في المعطومات والمسروبات فيكون ما عبارة عن العسل فيع فيه جنسه كذا قيل اورد عليه انه يقتضي كون قوله لان العبرة الى آخره علة مختصة للاحتمال الثاني والظاهر صرفه الى مجموعهما والفتوى على بينونة امرأته وان لم يكن له امرأة فيمين كما في التنوير (قوله اصل في القروض المنصوص في المنح) مؤيدا بما نقل عن البحر ان الفرض ما يقابل الواجب وقيل مستفيدا من عبارة الزيلعي هو ما يعم الواجب فانتظر ثم المراد من الاصل الاصل المقصود ليخرج النذر بمثل الوضوء (قوله والاعتكاف) يرد عليه انه ليس في جنس الاعتكاف فرض ووجود الواجب ليس بمفيد اذا الكلام في علة هذا الواجب اعني صحة النذر (قوله هذا هو الاصل الكلبي) يرد عليه انه قال في البحر وشرائطه اربعة ان لا يكون معصية لذاته وان يكون من جنسه واجب وان يكون ذلك الواجب عبادة مقصودة وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر اذ الحصر ليس بمسلم حيثئذ (قوله وفي فلا يجزيه الكفارة وبه يفتي) اورد ان اللازم حيثئذ هو الوفاء فقط ايضا لاطلاق الحديث يرد عليه ان فيه حديثا آخر هو كفارة النذر كفارة اليمين فيحمل احدهما على محل والاخر على الآخر تأمل (قوله وفي لهما) الظاهر الموافق لما في شرحه ان يفتي به وفيه بتذكير الضمير (قوله نذر لفقره) قبل مستدرك بما تقدم في كتاب الصوم لا الاول لعدم صيغة النذر (قوله لان شرط التابع) اورد



عليه انه يقال صام فلان شعبان وان اكل يوما او يومين فقيد التتابع يكون لازالته لا يتحقق ان  
المزيل لمثل هذا الوهم انما هو مثل كنه لا غير (قوله لانه تتابع لتتابع الايام) يرد عليه انه يجري  
فيما لم يكن الشهر معيناً وشرط التتابع والحال قد نقل عن القمح بلزوم الاستقبال يفطره يوما  
حيث انت تعلم ان التتابع ليس علة لعدم لزوم الاستقبال (قوله قال علي نذر) مستدرك  
بما تقدم من قوله علي نذر او يمين متاوا شرحاً وفائدة قوله هنا ولا يهمله مفسرة هناك شرحاً  
(قوله وصل بحلفه) اي حلف كان من الطلاق والاعتاق وكذا نذره واقارعه عبادة او معاملة  
مثلاً وسواء وصل حقيقة او حكماً كانقطاع النفس او لسعال وسواء قصد الاستثناء او لم يقصد  
علم حكمه او لم يعلم كذا في السربالية (قوله لما روى عن العباد له الثلاثة) العبادة له جمع  
عبد الله قيل هم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وورد عليه  
ان اريد انها عبادلة الفقهاء فليس كذلك اذ عبادتهم عبد الله بن مسعود او عبد الله بن  
عباس وعبد الله بن عمرو ان اريد عبادلة اهل الحديث فليس كذلك ايضاً اذ هم بن عمرو ابن  
عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص (قوله موقوفاً و مرفوعاً) الظاهر تقديم المرفوع  
(قوله في تصحيح الاستثناء) الظاهر انه خبر مقدم وقوله اخراج مبتدأ يعني والاخراج المذكور  
فاسد (قوله لان المطلق) من التطلق (قوله ان يغري) افعال من غري كرضي اذا غمادي  
في غضبه اي اراد ان الخليفة على الامام نقل عن الصحاح (قوله ابلغ من قدرك) الهمة  
استفهام انكار وكلمة من زائدة في الفاعل (قوله للاصل) ولهذا الاصل يقدم العرف عند  
تعارضه مع اللغة او الشرع لكن يخرج منه بعض صور نحو ان حلف لاياً كل لما حنت باكل لحم  
الخنزير والادعي كما في الكثر وان كان فتوى البعض على خلافه ثم ان هذا الاصل عند عدم  
النية والا فموجب نيته الا ان لا يتحمله اللفظ كما نقل عن القمح (قوله وعند مالك) اي على  
الاستعمال القرآن وعند احمد على النية مطلقاً فتدبر (قوله مدخلة من جانب واحد) قبل هذا  
بناء على الاعم الاغلب ولو قال اسم لسقف بني الليثوتة لكن لا يتحقق انه يفهم منه كون السقف  
شرطاً وسيدكر انه ليس بشرط (قوله وقد مر بيان معناهما) اي البيعة للزصاري  
والكنيسة لليهود (قوله اودهلين) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب (قوله وقيل  
بحث) اقول يمكن التوفيق بما ذكرنا ان الدهلزي اذا كان كبيراً بحيث يبات فيه فيحنت بدخوله  
ولهذا قيل بلزوم التقييد بقوله لا يبات فيه وبه يعلم حال قوله اقول الى آخره من عدم الاحتياج  
اليه (قوله بل لايد) قيل انه مخالف لما ذكر من الحنت في الصيغة لما فيه من معنى البيت هذا  
انما يتم اذا ادعى عدم اعتبار البناء لليثوتة في الصفة والظاهر مما قدمه اعتبار ذلك (قوله  
اوطلة) قال في التهر هي السبايط الذي يكون على باب الدار مسقفها جذوع اطرافها على  
جدار الباب واطرافها الاخرى على جدار الجار المقابل له (قوله ودار قامرة) بالغين المعجمة  
ضد القامرة بالمهملة ثم انه قيل ان في دلالة هذا الدليل على المطلوب خفاء فاطلاق اسم الدار  
على الخيرية لا يفيد كون اسم الدار للعرصة فقط فانه يجوز ان يكون هذا الاطلاق باعتبار  
ما كان الا ترى انه لا يقال للعرصة قبل البناء دار الا ان يقال الدار اسم للعرصة بعد ما تعلق  
بها البناء انتهى انت خبير ان المتبادر كون هذا الاطلاق كلياً شايعاً مطرداً وذا من اقوى اماره  
الحقيقة ولو سلم مجازيته لكن يمكن ادعاء معروفية فالمدعي مبني على التعارف كما سبق لكن هذا  
انما يتم اذا اريد من الخربة ما يكون ساحة والا فانههدم بعضها لا يلائم المطلوب (قوله ليس



صفة عرضية) يعني ما يكون معنى قائما بالغير بل يتناولها لعله بطرق عموم المجاز بعلاقة  
القيام بالغير وان كان قيام الجوهر بالجوهر حقيقة الذي يقال له حلول جوارى مثلا  
(قوله حتى فرقوا) لبس المقصود نفس الفرق بل معنى الوصف في ضمن الفرق (قوله  
وجعلوا ما يساوى) في كونه من قبيل قيام الجوهر بالجوهر خفاء ولهذا حاله الى  
اليوم (قوله فاذا كانت الدار اسما للعرصة) لكونه ثابتا بقوله يقال دار عامرة الى آخره  
كثبت قوله وكان البناء وصف بقوله وتحققها الى آخره لكن الظاهر ان الجزاء قوله كانت غائية  
ولاشك في مدخلية هذين المقدمتين في تلك الملازمة بل المدخل لقوله منكرا (قوله فيعتبر  
فيها البناء) لان الصفة تعبير في المنكر لاحتمال وجه الى التعرف بخلاف التعرف فهذه العلة  
حاصلة نقض بالجريان والتخلف (قوله ثم فرقهم) حاصله ان الوصف اتما في مثل هذا الشباب  
واما في مثل هذه الدار فلا وصف حتى يتصور اللغوية او عدمها (قوله ثم هذا المعنى) الظاهر  
انه كون وصف الحاضر لغوا حاصله نقض اجالى بانه جاز في مادة هذا البيت مع تخلف الحكم  
(قوله ثم قالوا) حاصله ان الوصف لو كان لغوا للغي فيما بنيت حاما ولم يلغوا لانه لا يحنث  
الى آخره (قوله فان ما قاله) علة لمضمون قوله اعلم ان ما صدر من صدر الشريعة (قوله اما اولا)  
لا يحنث انه ناش من الغفلة عن قول صدر الشريعة ثم فرقهم بان الوصف قالا ولى ان  
يكفى عن هذا بقوله واما ثانيا فلان قوله وقد مر ان البناء وصف الدار يجوز لصدور  
الشريعة منع كون البناء وصف لها ومنع كون هذا من قبيل ما ذكر في البيوع (قوله ناش  
عن عدم التفرقة بين البيت والدار) وقد اشير الفرق بان الاول اسم لمبنى مسقف والثانية  
اسم للعرصة فالوصف جزء عن مفهوم الاول وزائد على مفهوم الثانية لكن رد عليه بما ذكر  
في الرابع من ان الدار يطلق على عرصة مع ما بنى عليها (قوله بل هي علة غائية) في عدم كون  
العلة الغائية من قبيل الوصف تأمل (قوله لان الدار يطلق على العرصة المجردة) يسير انه  
يوجد البناء اولا ثم يجرد عنها اذا صل التجريد يوجب ذلك فهذا هو الموافق على لزوم كون  
العرصة مشغولا للبناء كونا او حالا فان العرصة لا تطلق على الصحراء ابتداء وانتهاء فلا يرد  
انه يشعر كون الدار اسما للعرصة بلا ملاحظة البناء معها وليس كذلك ثم الظاهر ان هذا  
المعنى انما يفاد من قول الهداية سابقا لان الدار اسم للعرصة بتعميم العرصة الى المجردة والى  
المقيدة وان كان المتبادر المجردة (قوله مع ما بنى عليها) من بناء الدار فالبناء حيثئذ لبس  
وصفا زائدا بل امر معتبر في المفهوم فليتا مل (قوله وقيل في عرفنا لا يحنث) هذا عند  
المتقدمين خلافا للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له ساتر وعدمه على مقابلة  
وقال ابن الكمال ان كان الخالف من بلاد العجم لا يحنث فال مسكين وعليه الفتوى كذا في الدر المختار  
(قوله كالوجعلت) انه متعلق بقوله لا يحنث بدخولها خربة هذا وان كان بعيدا من حيث اللفظ  
لكنه محتاج اليه لصحة الكلام الا ان يدعى كون مضمون قوله وقيل في عرفنا لا يحنث من المتن  
او يدعى كون قوله كالوجعلت الى آخره من النسخ والموجود فيما رأينا من النسخ كون الاول  
من النسخ والثاني من المتن ثم المقصود من التشبيه هو مجموع الاشارة والتسمية والافان اكتفى  
بمجرد الاشارة بان يقال لا يدخل هذه فيحنث باى صفة كانت دارا او مسجدا او حاما لان اليقين  
عقدت على العين دون الاسم والعين باقية كما في البحر (قوله لان اسم الدار) الصواب اسم البيت  
(قوله في باب دار) الصواب في باب الدار اذا المعاد المنكر غير الاول كما كان المعاد المعروف عن الاول

(قوله فان لبث على حاله ساعة حث) ان امكن النقل والا كعذرا ليل وخوف اللص والسلطان  
او عدم موضع ينتقل اليه او خلق الباب بحيث لا يستطيع فتحه او هو شريف او ضعيف  
لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولا يجد من ينقلها فلا يحث (قوله نقل ما يقوم به كتحدايته)  
اي ما يقوم به السكني ونقل عن العيني وعليه الفتوى وهذا لو كان يمينه بالعربية ولو بالفارسية بر  
بخروجه بنفسه كما لو كان سكانه تبعا كائن كبير ساكن مع ابيه او امرأة مع زوجها فتخرج بنفسه  
وترك اهله وماله لا يحث وكما لو ابت المرأة الثقلة وغلبته ولم يمكنه الخروج ولو بدخول الليل  
او خلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له امتعة كثيرة فاشتغل  
بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحث ولونوى التحول بيده دين (قوله والقرية  
وهو الاصح) وقيل القرية كالدار (قوله بان يكره عليه) هذا مع عدم موافقته لقوله ولو كان  
راضيا يوهم انحصار المسئلة بالاكره وقد قال في الكثر لا يامر او مكرها اي لا يحث لو كان  
الاخراج لا يامر او بالاكره ويوهم عدم الحث عند خروجه بنفسه بمجرد التواعد  
وهذا لعدم اعدام الفعل يوجب الحث ثم انه هل تحل اليمين حيث اولا قال السيد ابو شجاع تحل  
وهو ارفق بالناس وائر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج فعلى الراجع يحث  
ولا يحث على مقابلة كذا في النهر لكن بعد ما قال في البحر به يفتى افتي في فتاواه بالتحلل لها (قوله  
فالاقسام ان تخرج) قيل صوابه ان يدخل لكونه موضوع المسئلة اقول المراد من الاقسام  
الاقسام في المشبه به لافي المشبه في دفع ذلك (قوله وعدمه في الاخيرين) ومن حكمه عدم  
التحلال لليمين في الصحيح كما تقدم (قوله ان خرج اليها) وفيه اشارة الى انه لا يشترط الحضور  
اليها بل يكفي وجود مجرد القصد اليها عند الخروج كما في الدر عن البدايع (قوله كأنه سهو فيه)  
انه يجوز ان يتعلق كلمة الى يمثل ذهب او توجه لالي خرج من قبيل علقتهاتنا وماء باردا وقيل  
يحتمل ان يكون المراد بالخروج من حالة الى حالة اخرى (قوله في لا يخرج وكذا لا يذهب) ولا يروح  
وخرج اليها (قوله ورجع) وفي التنوير الا اذا جاوز عمران مصره على قصدها (قوله  
كمرض او سلطان) وكذا نسيان كما في البحر ولو بجحشا (قوله صدق ديانة) فلا يحث اذا لم يأنه  
ولا عذره (قوله يراد به نسبة السكني) ولهذا لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دار امرأته وهو  
ساكنها حث كما في عكسها حيث يحث بدخول دار زوجها ان ساكنة فيها وكذا حلف  
لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره ثم دخلها لم يحث عندهما ثم قالوا ان حاجت اليمين  
من جهة صاحب الدار لم يحث كما قالوا وان حاجت من جهة نفس الدار كضيقتها وتشأمها  
وتعفن هوائها يحث كما قال محمد كذا في النج (قوله لكن ذكر شمس الأئمة) قيل هذا قول  
ابي حنيفة وابي يوسف رجحما الله فاعترض على اقتصار المصنف على ما ذكر وقد نقل  
عن الاختيار دخل دار غلة وهو يسكنها لا يحث (قوله اذ لو اضطلع) وكذا لو وضع احدي  
قدميه كما في ظاهر الرواية (قوله لكل خروج اذن) فان نوى الاذن مرة صدق ديانة ولو اذن  
بلا سمعها لا يكون اذنا خلافا لابي يوسف وحيلة الاسقاط ان يقول كلما اردت الخروج  
فقد اذنت لك ثم اذنها هنا لم يعمل نهيه خلافا لمحمد نقل عن الفتح قال في النهر وبه اخذ  
ابن الفضل ثم اذا حث بخروجها مرة بغير اذن لم يحث بخروجها مرة اخرى لعدم ما يوجب  
التكرار وينبغي ان يعلم انه يشترط ان لا يكون الخروج لامر ضروري كالغرق والحرق الغالب  
كذا في النهر (قوله اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء) اورد عليه بان ان والفعل في تأويل

المصدر فيكون المعنى الاخرجوا باذني على ارادة الباء اذ لا يصح الاخرجوا اذني فيلزم تكرار  
الاذن كالاولى ورد بان هذا مجاز في الحذف والمجاز المرسل اولى منه (قوله لان الاذن) يرد عليه  
ان هذا جار في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم مع تخلف حكم المدعي اذ يجب  
تكرار الاذني فيه واجيب بان التكرار فيه فهم من العلة التي هي الاذن ورد بان خروج المرأة  
بغير اذن الزوج مما يؤذيه ايضا والجواب مذكور في النهر نقلا عن القمح (قوله فحمل على الغاية)  
الملازمة ممنوعة بما قالوا انه اذا نوى التعدد يصدق لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه  
بخلاف المسئلة الاولى اذا نوى الوحدة فانه وان صدق ديانة لكنه لا يصدق قضاء (قوله  
اوردناها) قال هناك فان قيل المصدر قد يقع حينئذ قول آتيك حقوق النجم اي وقت حقوقه فيكون  
نقديره لا يخرج وقتا الا وقت اذني اجيب بان هذا التقدير يوجب ان يحث ان خرج مرة اخرى  
بلا اذن والتقدير الاول يوجب ان لا يحث فلا يحث بالشك وتماه في بحث الباء الجارة (قوله  
لمريدة الخروج) قيل الظاهر الموافق للشرح لمريد الخروج ودفع ان ان خرجت مخاطب عام  
والشرح بيان ببعض متاويلاته (قوله قائم مقام مفعول شرط) الصواب مقام فاعل شرط  
(قوله مطلق التغدى) حتى يحث بالتغدى في ذلك اليوم ذلك الغداء المدعوا اليه او غيره معه  
او بدونه (قوله فيجعل مبتدا) قال في المرأة وانما حمل على الابتداء اعتبارا للزيادة المملوطة  
الظاهرة والغاء للحال المبطنة الخفية وفي حله على الجواب الامر بالعكس ولا يخفى ان العمل  
بالحال دون العمل بالمقال وهذا معنى ما قال مشايخنا رجعهم الله ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص  
السبب ثم انه ان نوى الجواب صدق ديانة لانه نوى ما يحتمل اللفظ لا قضاء لانه خلاف الظاهر  
مع ان فيه تخفيفا عليه ان قلت ان موسى على نبينا وعليه السلام زاد في الجواب حين سئل  
عن العصي ولم يكن مبتدا قلت لما سئل بما وهي تقع على ذات ما لا يعقل والصفات فاشتبه عليه  
الحال فاجاب بهما حتى يكون مجيبا عن ايهما كان والله اعلم كذا في المنح (قوله مركب  
المأذون) وكذا المكاتب كما فهم من البحر (قوله لم يحث عند ابى حنيفة) اي وان نوى يراد  
بالاكل اعلم ان الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة مضغ اولا كما ان  
الشرب ايصال ما لا يحتمل الاكل من المايعات الى الجوف ففي حلفه لا يأكل بيضة يحث  
بيلامها وفي لا يأكل عينا مثلا لا يحث بمصه وحلف لا يأكل مسكرا لا يحث بمصه وفي عرفا لا يحث  
واما الذوق فعمل الفم لجرد معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس  
كذا في الدر المختار به يراد ثمره اي ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيحث بالعصير  
لا بالدبس المطبوخ ثم انه ان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف الى ثمنها فيحث اذا اشترى له ما كولا  
واكله ولو اكل من عين التخله لا يحث (قوله لان المعنى الحقيقي مهجور) وهو اكل نفس الشجر  
فلا يحث باكله وان نوى كما في الدر عن الولوالجية قال في النهر فان قلت ورق الكرم مما يؤكل  
عرفا فينبغي صرف اليمين قلت اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا (قوله وبهذا البر) قال في المنح  
قيد بكون الخطئة معينة اذ لو كانت منكرا فجوابه كجوابيهما ذكره شيخ الاسلام ولا يخفى انه  
تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده يعم المنكر ايضا انتهى ملخصا (قوله على خلاف  
آخر) لم نطلع على زيادة قوله آخر هنا لعل الاولى تركه (قوله حقيق يستعمل) اذ لو لم يكن  
مستعملا بل مهجورا فالعمل بالمجاز اتفاقا كما كان العمل بالحقيقة اتفاقا عند عدم تعارف المجاز  
(قوله فابوح يرجح الحقيقي) اذ الاصل لا يترك الا للضرورة ولا ضرورة (قوله وهما المعنى المجازي)

اذ المرجوح في مقابلة الراجح ساقط بمنزلة المهجور فيترك ضرورة والجواب ان غلبة استعمال  
 المجاز لا تجعل الحقيقة مرجوحة لان العلة لا ترجح بالزيادة من جنسها فيكون الاستعمال  
 في حد التعارض كذا في المرأة عن شرح التقويم (قوله اقول هو غير صحيح) عبر المسئلة  
 صاحب الاصلاح بعين عبارة الوقاية وقال في شرحه خبرا كان او غيره مع انه التزم تغيير  
 عبارة الوقاية فيما وهم فيه خلل ولهذا قال بعض تلامذة المصنف في حاشية صدر الشريعة  
 عند قوله كالخبر ونحوه هذا اشارة الى ان ذكر الخبر ليس لتفي ماعده بل اورده على سبيل القرض  
 والتمثيل فلا يظهر لنا ورود قول بعض الفضلاء ان الباء متعلق بيقيد (قوله لانه اذا قيد  
 بمعين) اوردان في تفسير صدر الشريعة اشارة الى ان ذكر الخبر من قبيل الاكتفاء فقوله اذا قيد  
 ليس بنسب لان التقيد حيث يكون بالنسبة الى المجموع لا يأتى كل الخبر فقط وقيل ان التقيد  
 على اخذ صدر الشريعة للاحتراز عن اكل الدقيق نفسه وانت خبير ايضا ان عدم تناول غيره  
 انما هو عند ملا حظة مفهوم المخالف وتقيد الخبر مخرج العادة ومن شرطه ان لا يخرج  
 مخرجه كما في قوله تعالى وربا بكم اللاتي في حجوركم على ما في الاصول ويمكن ايضا تقدير  
 المضاف اى باكل مثل خبره (قوله اوشيرازا) هو الذي استخرج ماؤه (قوله وههنا وجدت  
 في المنكر) المناسب لما قبله ان يجعل هذه متحدة معه لانه ان كانت الصفة داعية فيكون لهما  
 والا فلا معنى ان يكون داعية لاحدهما دون الاخرى الا ان يقال الاضافة الى الاصلى الذاتى  
 اولى من الاضافة العرضى اوانه اشارة الى وجود وجه آخر في المنكر فقط (قوله ينافى اعتبار كون  
 البسر) ليس المراد من الصفة النحوى حتى يتوهم المناقات بل هي معنوية اعتبارية منافاتها له  
 غير معلومة لعل هذا سند ما قيل فيه منع ظاهر (قوله لان اللحم منشاؤه) الاولى ان يبنى ذلك على  
 العرف وهو الموافق لما نقل عن المحيط من ان المخالف لو كان خوارزما فاكل لحم السمك يحنت لانهم  
 يسمونه لحما على انه نقص على الدليل بالالية تنعقد من الدم ومنع ذلك بان ذلك باعتبار الالتحام  
 لا باعتبار الانعقاد (قوله يحنت في الاكل) اى حبة حبة بقرينة ما سبق صارف شيئا فشيئا فلا يرد  
 ان الشعير المغلوب بين الخنطة يكون ايضا كذلك (قوله ما يصطبغ) الاصطباغ افتعال من الصبغ  
 ولما كان ثلاثية وهو صبغ متعديا الى واحد جاء الافتعال منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبر لانه  
 لا يصل الى المفعول بنفسه حتى قام مقام الفاعل اذا بنى الفعل له فانما يقام غيره من الجار  
 والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به كذا في البحر (قوله وقال محمد) قال في البحر وفي المحيط  
 وقول محمد اظهر وبه اخذ الفقيه ابوالليث ولهذا ولما في الحاوى القدسي وبه نأخذ وفي شرح  
 المختار وهو المختار كما في النسخ قال في التوير به يفتى اى يقول محمد رحمه الله (قوله الغداء الاكل)  
 اورد عليه الغداء يفتح الغين الجمجمة والمد اسم لما ياكل في الوقت الخاص لا الاكل فالاولى  
 التغدى وان الغداء ليس مطلق الاكل بل الاكل الترادف الذى يقصده به الشيع في وقت خاص  
 ومن ثم شرط الاكل اكثر من نصف الشيع في غدا وعشاء وسحور واىضا يشترط ان يكون  
 مما يتعدى به اهل بلدة عادة وغداء كل بلدة ما تعارفه اهلها حتى لو شبع البدوى بشرب اللبن  
 يحنت لا الحضري كذا في البحر عن التبيين (قوله لان ما بعد الزوال) وفي البحر عن الاسبيجاني  
 وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلوة العصر (قوله اى لا قضا ولا ديانة) وقيل يدين كمالونوى كل  
 الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحنت اصلا لنية محتمل كلامه كما في الدر (قوله لم يحنت  
 سواء علم وقت الخلف ان فيه ماء اولاً) في الاصح لعدم امكان البر (قوله قلنا ذلك الماء)

ان قيل ان قرر السؤال باعادة الماء المصب لانها ممكنة فلا يدفعه هذا الجواب قلنا البراءة يجب في هذه الصورة في آخر جزء من آخر اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه باعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان كذا في العناية قال في الحواشي السعدية وفيه تأمل ولعل وجهه ان الاعادة قبل آخر الوقت ممكنة كذا في النهر ( ثم اعلم انه تفرع على الاصل مسائل منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنث بحبضها بكرة في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي اخذته من كبستي فانت طالق فاذا الدينار في كبسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبي صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبته فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بمهرها ثوبا ملفوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لجزمها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع اذا ارادت الرجوع رده بتخيير الرؤية كذا في الدر المختار ومنها لو حلف ليقتلن زيدا اليوم فانت زيد قبل مضى اليوم لا يحنث عندهما ومنها لو حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل الليل ومنها حلف ليقضين فلانا دينه غدا وفلان قدمات ولا علم له او مات احدهما قبل مضى الغدا وقضاه قبله او ابرأه فلان قبله لم تنعقد كذا في البحر لعل منها ما في القية لو قال لها ان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق فاخذه قبل ان تدفع لا يحنث وقيل يحنث ومثله ان لم يجي فلان فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه والحاصل انه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند ابي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى لو حلف ليخرجن ساكن داره والساكن ظالم غالب بتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلطف باللسان انتهى لان الجزم لم يجي من قبله كما في التاتارخانية كان هذا الاصل مبنى ما نقل عن منظومة ابن وهبان ولو حلف المديون وقتا على الاداء ولم يطق رب الدين بروي عذر (قوله حنث المحال) لا مكان البر حقيقة ثم يحنث للجزم عادة ثم انه ينبغي ان يقيد المسئلة بكونها مطلقة وبكونها بالفعل اذ لو كانت مقيدة لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت ولو كانت بالترك بان قال ان تركت مس السماء فعبدى حر لم ينعقد يمينه لان الترك لا يتصور في غير المقدور وما نقل عن ذخيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم اخرج الى السماء في هذه الليلة فانت كذا ينتصب سلماتم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى فليجدد بسبب الى السماء اى سماء البيت نقل عن الباقي والظاهر خروجهما عن قاعدة مبنى الايمان (قوله اذ يراد حيث ذقته) اورد ان مسئلة الكوز عند علمه ان لبس في الكوز ماء كذلك بناء على احداث الله تعالى ماء فيه واجب ان هذا الماء غير الماء الذي هو محل اليمين فلا يتعقد اليمين ورد انه يحتمل ان يكون المراد من الماء في اليمين ما حدثه الله تعالى ان احدث على ان الاشارة لبس الى الماء بل الى الكوز (قوله ولما كان ميتا كان ذلك ممتعا) لا يقال اذا كان الاحياء ممكننا بالنسبة الى الله لا يكون ذلك ممتعا لاننا نقول الامتناع في ازالة الحياة السابقة على هذا الموت فتدبر كذا قيل يرد عليه ان هذا انما يتم اذا اراد من القتل ازالة هذا الحياة والظاهر من كلامه هو الاطلاق الا ان يجعل التعارف قرينة على التعيين المذكور (قوله شهر على انسان سيفا) مثله قوله ان لم اضربك بالسيف حتى يموت اذ هو ان يضربه على ان يضربه بالسيف ويموت كما في قاضيخان ونقل عن البرهان والبرازية لكن نقل عن الكمال لا يضربك حتى اقتلك فهو على الضرب الشديد ووقع في قاضيخان ليضربن عبده بالسياط حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب (قوله فعلى) اى الحلف يقع الاولى ان يكتفى بالجارة الثانية وان سبق مثله منه

( قوله داهر ) بالمهملتين هو المفسد ( قوله و بعد ما عزل ) كذا لو عاد الى الولاية لا يعود اليه  
 لسقوطها كذا نقل عن القمح ( قوله والضرب ) الاصل فيه ان كل فعل يلذ ويولم ويغم ويسر  
 يقع على الحيوة دون المات كالضرب والشم والجماع والكسوة والدخول عليها ومثله التقييل  
 ( قوله والكلام استطراد ) والافيا به حلف القول وهذا جلف الفعل ( قوله ان ينوى ) قالوا  
 النية للحالف لو بطلاق او عتاق وكذا بالله لو مظلوما وان ظالما فلمستحلف كذا في الدر  
 ومثله نقل عن الظهيرية لكن قيد في قاضيخان اذا لم ينو الحالف خلافا لظاهر في الاول  
 وفي الثاني اذا اراد الظالم ابطال حق الغير ( قوله والقريب بما دون الشهر ) هذا عند  
 عدم النية والا فان نوى سنة او اكثر صححت النية وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة  
 بالنسبة الى الاخرة نقل عن القمح ( قوله مد شعرها ) وقصد الضرب لبس بشرط وقيل  
 شرط على الاظهر وقيل على الاشبه واما الايلام فشرط على المفتي به كما يوى اليه تعليل  
 الشرح ( قوله قيل لا يحنث ) صححه في الخلاصة وكذا نقل عن الخاتبة والمفهوم منه ولو مولما  
 كما فهم من النتح ( قوله اي فاللباس ) اشارة الى معنى الهدى ثم كونه هديا انما يكون عند كونه ملكاله  
 اذ لا يصح نذر ملك الغير ( قوله فهو هدر ) ظاهر هذا القول عدم صحته نذرا بناء على  
 ما ذكر فيما سبق من نحو قوله ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة الا ان يقال في العبارة  
 تسامح لان المراد ان لبست من غزلك فله على اهداؤه وقالوا يفتي بقولهما في ديارنا لانها  
 انما تغزل من كان نفسها او قطنها ويقول في الديار الرومية لغزلها من كان الزوج كما في النهر  
 ( قوله ملكه يوم حلف ) يعني وقت حلف ( قوله لان اللبس ) كانه تعليل على مضمون قوله  
 ولم يوجد بالنسبة الى قوله او مضافا الى سببه يعني ان عدم الملك فيما نحن فيه ظاهر واما  
 عدم الاضافة الى السبب فلانه لو وجد السبب لكان لبس الرجل وغزل المرأة وهما لبسا  
 من السبب اذ اللبس قد يكون عارية والغزل قد يكون من قطن المرأة ( قوله وله ان غزل  
 المرأة ) لعل هذا اثبات كون الغزل سببا للملك حاصله ان الغزل فيما ذكر وان لم يكن سببا  
 حقيقيا للملك لكنه سبب حكمي بالنسبة الى المعتاد لان غزل المرأة يكون من قطن الزوج  
 عادة وما يكون من قطن الزوج عادة سبب ملكه حكما ينتج ان غزل المرأة سبب ملكه حكما  
 ثبت المطلوب فقوله وذلك سبب ملكه ان كان الاشارة الى غزل المرأة يكون نتيجة من قبيل  
 عطف المعلول على العلة وان الى كون القطن للزوج يكون اشارة الى الكبرى فيه يصح ما يورد  
 ان الغزل مؤخر عن ملك الزوج فكيف يكون سبب له نعم يكون قرينة له ودلائل على عادة وما  
 يدفع من ان الاشارة لبست الى الغزل مطلقة حتى يورد ذلك بل الى غزل المرأة من قطن الزوج  
 ( قوله ولهذا يحنث ) كان حاصله ان الاضافة الى سبب الملك كما يكون مؤثرا في الحنث فيما اذا  
 غزلت من قطن مملوك له كذلك مؤثرا فيما نحن فيه فيما ذكر ايضا عرفت حقيقة الاشارة الى الاضافة  
 الى سبب الملك وخطابية من خطأ واصفا بالفحشية معللان الصورة المذكورة لبست من  
 الاضافة الى سبب الملك فانها انما يكون فيما لا يتحقق فيه الملك ومصححا كون الاشارة الى كون الغزل  
 من قطن الزوج لان القطن وان كان ملكه لكنه لبس الغزل ملكه حين الحلف ويمكن ان يقال  
 ان الاشارة الى كون المغزول من قطن الزوج عادة يعني كون الحنث عند كون القطن ملكه  
 وقت النذر بناء على المعتاد ايضا اذ القطن وان كان موجودا لكنه لم يذكر في لفظ الحالف واحتمال  
 كون القطن من المرأة موجود حقيقة وبه يعلم حسن قوله لان القطن لم يذكر واندفاع ما يقال



ان فيه نوع ركافة مع كونه موهملان يكون ذكر القطن موجبا لعدم الحنث وعدم صحة ما يقال في تصحيحه ودفعه ان الظاهر ان يجعل هذا تعليلا لما ينفيه من السياق من كون المسئلة خلافية والمراد عدم ذكر القطن على وجه مخصوص وهو الاضافة اما الى نفسه او اليها انتهى (قوله وعقد لؤلؤ) وكذا زبرجد او زمرد (قوله لا خاتم فضة) الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم النساء بان كان له فصوص صغار كما في الزيلعي ولو كان موها بذهب ينبغي خنثه به كما في النهر (قوله في الهداية والوقاية) اوردان الموجود في نسخ الهداية بالتعريف فهو قرية بلامرية اقول يجوز ان يكون نسخ الوقاية مختلفة فالقرية منعكسة وقد وقع كذلك في بعض ما وجدنا (قوله اذ على هذا لا يستقيم) لا يخفى انه لا يلزم من لزوم عدم استقامة ما في الهداية سهوية ما ذكر بل الوجد في التعليل ما في النهر ان في المنكر بحث بالا على لتناول اللفظ بخلاف المعين ثم قال في النهر ويمكن ان يقال المدعى انه لا يحنث لانه لم يتم على الاسفل وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين لانقطاع النسبة اليه بالثاني واما حنثه بالمنكر بالا على فبحث آخر انتهى (قوله الا في المعين) نقل عن الجوهرة انه حمل المنكر في كلام القدوري على المعرف اي على هذا السرير (قوله ويفعل) يقع على مرة قال الكمال سواء كان مكرها او ناسيا اصيلا او وكلا واذا كانت اليمين مطلقة لا يحنث حتى يقع اليأس عن الفعل بموت الخالف او فوات المحل وان مقيدة نحو اكل اليوم سقطت بفوات المحل (قوله لكنه مستحسن بالاثر) فانه عن علي رضي الله تعالى عنه كذا في الهداية وقال في العناية عن علي انه قال من جعل على نفسه الحج ماشيا حج وركب وذبح شاة لركوبه واورد يجوز ان يكون فحين جعل على نفسه الحج ماشيا بغير هذا اللفظ وقيل الاثر عن علي انه اجاب في هذه المسئلة بان عليه حجة او عمرة ففعل هذا هو المطابق لما هنا (قوله انها قامت على النفي) اورد بما في السير الكبير لو شهد انه قال المسحج ابن الله ولم يقل قول النصاري والرجل يقول وصلت قبلت واجاب قاضيان بانها قامت على امر وجودي هو سكوت الزوج لان النفي يقبل اذا احاط به علم الشاهد وقال في الحواشي السعدية وفي كون السكوت امرا وجوديا بحث في شرح العقائد السكوت ترك التكلم انتهى لكن يجوز ان يراد بالترك الكف وما في المبسوط ان الشهادة على النفي تقبل في الشروط كما قال لعبد الله ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرة فشهدا انه لم يدخلها قضى بعنته وما نحن فيه كذلك اجيب عنه بانها قامت على امر معين هو كونه خارج البيت فيثبت النفي ضمنا وفيه ايضا اذا العبد كما لا حق له في التضحية لاحق له في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به امرا وجوديا متضمنا للمدعى به من النفي المجهول شرطا وان كان غير مدعى به لتضمنه المدعى به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة لنفي المدعى به وبهذا ينهض الوجه لحمد ولهذا قال في الفتح انه الاوجه كذا في النهر (قوله وغيرهما من كتب الفروع) الظاهر هو العموم وقد سمعت آتفا ما نقل عن السير والمبسوط ووقع في كتاب القضاء من الاشباه نقلا عن جامع الفصولين بمقبولية بيعة النفي في عشر مواضع ونقلا عن الظهيرية والبرازية بمقبولية النفي المتواتر (قوله او صوما لا يحنث) لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي ان لا يحنث في الاول الا يوم لا نأقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال (قوله ثم قطع حنث) اورد بما ذكر التمر تاشي حلف لا يصلي يقع على الجائزة

فلا يحنف بالفاسدة واجيب بان المراد بالفاسدة ان يكون بغير طهارة وايد بما في الذخيرة  
 حلف لا يصلي فصلى صلوة فاسدة بان صلى على غير طهارة مثلاً لا يحنف فالمراد بالفاسدة  
 ما لا يوصف شيء منها بوصف الصحة لا يحنف ان قوله مثلاً لبس بملام لذلك ( قوله فاما لم يأت  
 بكلها لا يسمى صلوة ) اورد ان من اركان الصلوة القعدة ولبست في الركعة الواحدة اجيب  
 ان القعدة موجودة في رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحنف على الرفع  
 منها والاوجه خلافه على انه لو سلم فلبست تلك القعدة هي الركن والحق ان القعدة ركن  
 زائد وانما وجبت للحتم فلا تعتبر ركناً في حق الحنف كذا نقل في النهر عن الفتح ثم قيل فيه وقد منا  
 انها شرط لاركن ( قوله واقلها ركعتان ) قيل الظاهر ان القعدة الاخيرة من تمة الركعتين  
 فتدبر ( قوله عن البتراء ) بضم الباء تصغير بتراء مؤنث ابتر ( قوله لان المولود ولد ) اورد الظاهر  
 لان الميت ولد الا ان يقال المراد لان كل مولود ولد حياً كان او ميتاً لكن آخر كلامه يأبى عنه  
 نوع اباء فتأمل ( قوله زيوفا او نبهرجة ) الزيف ما يرده بيت المال والنبهرجة ما يرده التجار  
 ( قوله وقبضه به ) قبل لبس المقبض قيداً احترازياً لما سيذكره المصنف فكان عليه ان لا يشترط  
 القبض لا يحنف ما فيه من عدم الملازمة لما ذكره شرحاً ( قوله ستوقه ) ما يكون داخله نحاساً  
 خارجه فضة وهو احدى من النبهرجة ( قوله لا اى لا يبرأ ) وفي بعض النسخ لا يبر وهو الصحيح  
 الموافق لقوله في مقابلة بر ( قوله ولا في ان كان لى الامامة ) فيه لان كونها من حلف الفعل محل  
 تأمل ( قوله ان شم وردا ) يعنى قصداً والا لا يحنف كذا نقل عن الفتح \* باب حلف القول \*  
 ( قوله ان كلمه فلوكله مستيقظاً حنث ) لو بحيث يستمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال  
 موصولاً ان كلمتك فانت طالق فاذهبي او واذهبي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي  
 طلقت لانه مستأنف ولو قال يا حائط اسمع او اصغ كذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحنث  
 كذا في الزيلعي وفي السراجية سأل محمد حال صغره ابا حنيفة فحين قال لا آخر والله لا اكلمك  
 ثلث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فقبس محمد وقال انظر حسناً يا شيخ فنكس ابو حنيفة ثم قال  
 حنث مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الكلمتين او جمع لى قوله حسناً  
 او احسنت كذا في البحر ( قوله لان الاذن مستق ) يريد الاشتقاق الكبير ( قوله وكل ذلك لا يتحقق  
 الا بالسماع ) ولو كان السماع حكماً والا فالاعلام قد يكون بالكتابة والاشارة كما في التنوير ( قوله  
 فيراد الذات ) اى ذات صاحب الثوب وهو البايع ( قوله وفي هذا حنث ) قيل هذه المسئلة غير مناسبة  
 ايرادها في باب حلف القول لانه لبس من باب القول ( قوله ان عقد بالخيار ) اى لنفسه  
 كما هو المتبادر ليعني الملك ( قوله وان باعه بيعاً بائناً ) عطف على قوله فباعه على انه بالخيار  
 قال الزيلعي ينبغي ان ينحل اليمين حيثئذ ( قوله لوجود حده ) هذا من قبيل الحد الناقص  
 والا فالتمليك والتملك يوجد في غير البيع كالهبة ( قوله لوجود المعلق عليه ) هو عدم البيع  
 لوقوع اليأس عنه لفوات المحلية لان التعليق وقع على هذا الملك وقد انتهى بهما فلا يرد  
 بلحقق المدبر والمديرة بدار الحرب ثم سببهما ( قوله اقول عدم الاستقراض ) اقول يمكن  
 ان يقال ان هذا الكلام اى قوله وفعل وكيله اما من قبيل الاكتفاء او من قبيل حذف المعطوف  
 اى اورسوله او المراد من الوكيل المأمور سواء في ضمن الوكيل او الرسول بطريق عموم المجاز  
 ويؤيده ان السارح الزيلعي فسر الامر في عبارة الكثر بالتوكيل وقال في البحر ولبس مقصوراً  
 عليه بل الرسالة كذا لك بدليل عدم الاستقراض من هذا النوع والتوكيل به غير صحيح ووقع في التنوير

لفظ المأمور بدل الوكيل وقال في الد ر لم يقل وكيه لان من النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح وقال في النهر بعد ما نقل ما في البحر ولك ان تقول انما خصه لي علم الرسالة منه بالاولى والحاصل انما يرد الاشكال ان لو اريد بالوكالة معناه الخاص فقط وليس كذلك بل يعم الرسالة ايضا والرسالة مما يجوز فيه الاستقراض وبما قررنا يتدفع ما يورد على قوله آتفا وفعل وكيه لو قال مأموره لشمل رسوله ولم يرد الاشكال نعم امر الاولوية باق ومنهم من يدفع الاشكال بان الوكيل اذا اضاف الاستقراض الى الموكل صح قال قاضيان ان وكل بالاستقراض ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا كان القرض للموكل ومنهم من دفعه بان معنى بطلان الاستقراض عدم ثبوت الملك للامر وهذا لا يقتضي عدم تصور الاستقراض في الوجود والتصور في الوجود كاف في صحة الحلف لا يخفى ما فيه (قوله دون فعل وكيه) هذا ان كان ممن يباشر بنفسه والا كسلطان وقاض وشريف حث بالتوكيل ايضا لتقيد اليمين بالعرف وبمقصود الخالف وان ممن يباشر مرة ويفوض اخرى يعتبر الاغلب وقيل يعتبر بالسعة فلو ممن يشترها بنفسه لشرفها لا يخفى بوكيله والا حث فلا تطلق لبس على ما ينبغي (قوله في حلف البيع) ومنه الهبة بعوض نقل عن الظهيرية (قوله والشراء ومنه السلم والاقالة) قيل والتعاطى نقل عن شرح الوهبانية (قوله والصالح عن مال) ظاهره الاطلاق وليس كذلك كما سيظهر في كتاب الوكالة بل ما يكون مع الاقرار ولهذا اورد على الكنز بانه اطلاق في مقام التقيد (قوله وضرب الولد) اى الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحث بوكيله كالقاضي كذا في الدر وفي الشربلية اى الصغير لا يخفى ان الظاهر هو الاول كما هو الموافق على قاعدة ترجيح الحكم المعلن على الغير المعلن (قوله وصحته في الاموال) حلة الصحة في الاموال ان كانت من جهة نفوذ التصرف فالولد سيما لصغير كذلك اذا تأديبه وتربيته عليه وان كانت لاجل المالية فالنصرف بالضرب في العبد لبس من اجل المالية (قوله او خارجها) هذا وان كان مارجحه في الفتح والموافق لما في الملتقى لكنه رجع الحث في البحر واختير في التنوير ونقل اختيار القنورى في المنح قائلا بانه الظاهر وفي البحر عن التهذيب انه لا يخفى بقراءة الكتب وفي الدر عن الفتح اما الشعر فيحث به لانه كلام موزون (قوله لانه مستعمل فيه ايضا) الاولى لانه الحقيقة (قوله الا ان للغاية كفى) قيل انما ذلك لانها تحالف الشرطية لانه اذا مات زيد سقط الحلف في الغاية بخلاف غيرها نحو انت اطلق الا ان يقدم زيد فانه ان مات زيد يحنث (قوله بان اخرجته من ملكه يدع اوهبة لا يحنث) جواب الشرط في اكثر النسخ لم يوجد هذه واعترض بان لا يحنث ساقط من قبل النسخ الاول (قوله لان هذه الاعيان) اما العبد لكونه ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالدار (قوله فينصرف اليه) وهذا لان القليل لا يقصد بالمانع لوجود الامتناع فيه عادة والمديد لا يقصد غا بالانه بمنزلة الابد ولو سكنت عنه بتأبد فتعين ما ذكر (قوله لا ادري ما هو) يعنى توقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والمعرف لا يعرف استمراره للاختلاف في الاستعمال والتوقف عند عدم المرح من الكمال وقد توقف ابو حنيفة رحمه الله في اربعة عشر مسألة كما في البحر عن السراج الوهاج وقد نقل عن الائمة الاربعة بل عن النبي عليه السلام وعن جبرائيل ايضا وبهذا علم ان العلم بجميع المسائل الشرعية لبس بشرط في الفقيه لان الشرط انتهى القريب كما ذكر في التوضيح وحقق في التلويح قيل ولقد احسن شيخ الاسلام برهان الدين ابن ابي شريف حيث قال \* حل الامام ابا حنيفة دينه \* ان قال

لا ادري لئسمة اسئلة ❖ اطفال الشرك اين كلهم ❖ وهل الملائكة الكرام مفضلة ❖ ام انبياء الله  
ثم اللحم من ❖ جلالة اني يطيب الاكل له ❖ والدهر مع وقت الختان وكلبهم ❖ وصف المعلم  
اي وقت حصله ❖ والحكم من خشي اذا ما بال من ❖ فرجيه مع سور الجمار اسنسله ❖ واجاز  
نقش الجدار لمسجد ❖ من وقفه اولم يحزان يفعله ❖ فقيل ان الدهر في هذا النظم معرف  
والتوقف لبس فيه بل في المنكر كما لا يخفى ( قوله اي باي شئ يقدر ) اورد انه في الجامع الكبير  
اجمع وافين قال ان كلته دهورا اوشهورا اوسنين اوجعا اوايا ما يقع على ثلثة من هذه المذكورات  
فكيف قال ابو حنيفة لا ادري الدهر واجب هذا تقرير لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر  
كما فرغ مسئلة المزارعة على قول من يرى جوازها لانه غير خاف انه اذا لم يرو عن الامام شئ في مسئلة  
فالافتاء بقول صاحبيه واجب كما في النهر وعندهما لان اللام للعهد اذا امكن وهو ثابت هنا  
( قوله اذ لا يحتاج اوليته ) لان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ( قوله ولو اشترى عدين ) اي  
معابعد واحد ( قوله ولم يوجد اذا ما وجد وجد مع المقارنة ) اورد ان هذا جار في مادة الاول اي  
اول عبد اشترته اذ الاول والاخره تضايقان فكما يحتاج صدق الاخر الى وجود الاول كذلك  
يحتاج صدق الاول الى وجود الاخر ولم يحتاج واجب بان الاول هنا بمعنى الابتداء ( قوله فان  
ضم وحده ) بخلاف ماضم واحدا فله حيث لا يعتق الثالث لان قوله واحدا يحتمل ان يكون  
حالا من العبد او المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر جره صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر  
الرفع خبر المبتدأ محذوف فهو كواحد ( قوله من الكل ) اي من جميع المال اي لو الشراء في الصحة  
( قوله يتبين بالموت ) يعني بالموت يعرف اتصافه بالآخرية فن وقت الشراء يثبت مستندا ثم ان  
الوسط ذكر في البحر عن البدائع انه لا يكون الا في وترفتا في الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة ( قوله  
ويشترط كونه سارا ) خرج كونه ضارا للعرف فقوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم على اللغة  
او على الاستعارة ثم انه ينبغي ان يشترط كونه صادقا وغير عالم للبشرية كما في التنوير وان البشارة  
تكون بكتابة ورسالة ما لم ينوا لمشافهة فتكون كالحديث ولو ارسل بعض عبده عبدا آخر  
ان ذكر ارسالة عتق المرسل والا الرسول ( قوله وهذا انما يتحقق من الاول ) واصله ما روى  
انه عليه السلام مر بان مسعود رضى الله عنه ويقرأ القرآن فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
من احب ان يقرأ القرآن غضا طريا كما انزل فليقرأ بقراءة ابن ام عبد فابتد ر اليه ابو بكر  
رضي الله تعالى عنه وعمر رضى الله عنه فسبق ابو بكر عمر وكان يقول بشري ابو بكر واخبرني  
عمر ( قوله لانها تحققت من الكل ) بدليل فبشروه بغلام حلیم ( قوله صح شراء ابيه ) للكفارة  
اعلم اولا ان النية اذا قارنت علة العتق الاختيارية كالشراء والقبول في هبة ووصية  
او صدقة بخلاف الارث فانه جبري وقد كان رق المعتق كاملا صح التكفير وان لم تقارن  
للعلة او قارنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح التكفير اذا عرفت هذا فقوله صح شراء  
ايه الخ مفرع عليها ( قوله وكذا ابنه ) اورد لو قال كل قريب محرم لكان اولي لشموله ( قوله  
اجراءه ) لان النية قارنت العلة وهي الشراء ( قوله لان الشرط ) قران النية بعلة العتق وهي اليمين  
اي ولم يوجد حتى لو اقترنت النية به بان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارة يميني فاشترته  
جاز عنها لاقران النية بالعلة كما سيذكره المصنف ( قوله واما الشراء ) وفي بعض النسخ  
وجد لفظ مفقود لعله سهو مخالف لما في البحر والمنح ( قوله لان حريتها مستحقة ) حاصله  
انتفاء الكمال في الرقية وقد شرط ذلك ( قوله ان تسريبت ) قال في البحر التسري هنا تعفل

من السرية وهو انما ذها والسرية ان كانت من السرور فانها تسر بهذه الحالة ويسر  
هو بها او من السرى وهو السيد فضم سبها على الاصل وان كانت من التسرى بمعنى الجماع  
او بمعنى ضد الجهر فانها قد تخفى عن الزوجات الخراف فضمها من تغييرات النسب كما قالوا  
دهرى بالضم في النسبة الى الدهر وفي النسبة الى السهل من الارض سهلى بالضم والفعل منه  
يحسب اعتبار مصدره ومعنى انسرى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد ان يختص امته  
ويعدّها للجماع اقضى اليها بماثة او عزل عنها وعند ابى يوسف ان لا يعزل ماءه مع ذلك  
يعرف انه لو وطئ امته له ولم يفعل ما ذكرنا من التحسين والاعداد لا يكون تسريا وان لم يعزل  
عنها وان علقت منه ولو حلق لا يتسرى فاشترى جارية فخصنها ووطئها حنث ذكره القدورى  
في التجريد عن ابى حنيفة ومحمد كذا في فتح القدير انتهى (قوله لا من شراها فتسراها) هذا  
اذا كان المعلق من تسريت لها واما اذا كان المعلق لتحقق غيرها او الطلاق فيحنث قال  
في البحر بعد ما نقل مضمون هذه المسئلة عن التبیین فاحفظ هذا فان بعض اهل العصر قاس  
مسئلة تعليق الطلاق بانسرى مع مسئلة المختصر وهو غلط فاحش لان المنكوحة يصح  
تعليق طلاقها باى شرط كان فانها لا تعتق هذا اذا لم يكن في ملكه لم يصح التعليق (قوله  
اواضمرا) فكأنه في تقدير ان ملكت وتسريت امته اذ المضمرا ضمير في الكلام لتخصيصه سواء اضم  
لضرورة صدق المتكلم اواضمرا لصحته عقلا اواضمرا لصحته شرعا كما في المرأة (قوله لانه لا يقول  
بالاقتضاء) فيه اشارة الى ان الاضمرا غير المتقضى وان زفر قائل بالاول دون الثانى وهو محل بيان  
فيقدر بقدره اذ الضرورة ترتفع باثبات فرد فلا دلالة على اثبات ورائه فيبقى على عدمه الاصلى  
بمنزلة المسكوت عنه (قوله لا مكاتبه) يرد عليه ان المكاتب يصح عن الكفارة دون المدير  
وام الولد وههنا مباحث شريفة ذكره في بحث او من حروف العاطفة واصله مذکور  
في التلويح وايضا بعضه في شرح الوقاية وشرح التقيج (قوله ولا م تعلق) اراد بالتعلق  
القرب نقل عن ابن الكمال (قوله هذا نظير التعلق بالعين) اى الذات وهو الثوب لا تقديره  
ان يعث ثوبا هو مملوكك (قوله فانه وان تعاق بالاكل) لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل  
والقرب من اسباب الترجيح قيل وفي جعله متعلقا بالاكل صورة كلام فانه مما لا يحتاج اليه الا  
ان يكون ربط آخر الكلام لاوله وهو قوله وان تعلق اللام بعين او فعل لا يقبلها فالتعلق  
بالتعلق بالشئ متعلق بذلك الشئ انتهى \* كتاب الحدود \* لما استقلت الايمان  
على الكفارة الدائرة بين العقوبة والعبادة اولها الحدود التى هى عقوبات محضة ولولا لزوم  
التفريق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اول لاشتماله على بيان كفارة الفطر المغاب  
فيها جهة العقوبة (قوله فان اكثره تسعة) ان قيل هذا لبس الامعين اجيب ان ما بين الاقل  
والاكثر لبس بمقدروا شير في النهران المراد عدم التقدير فيه اى في مضلقة ويان اقله واكثره  
نوع منه (قوله فان المقصد الاصلى الاتجار) فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول وان جازت  
قبل الوصول الى الحاكم عند الرفع لا طلاقه ولا يكون مطهرا من الذنب عندنا بل المطهر التوبة  
بقوله تعالى في قسطا ع الطريق ذلك اى القتل والصلب والنقي لهم خزي في الدنيا ولهم  
في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا فاخبرنا جزاء فعلهم عقوبة دينوية وعقوبة اخروية  
الامن تاب فانها حينئذ تسقط الاخروية بالا جاع على ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا  
واستدل على خلافه بما في صحيح البخارى من اصاب هذه المعاصي شيئا فعوقب به في الدنيا

فهو كفارة له ومن اصاب منها شيئا فستره الله فهو الى الله ان شاء عني عنه وان شاء عني به واجب بحمل الحديث على ما اذا تاب في العقوبة لان الظاهر ان ضربه او رجه يكون معه توبة منه لذوقه بسبب فعله جمعا بين الادلة وتقييد الظني عند معارضة القطعي له متعينة بخلاف العكس وتعمامه في النهر (قوله خرج به القصاص) وكذا التحريم ايضا (قوله والزنا) بالقصر في الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في نجد فيكتب بالالف قدمه لكونه لصيانة النسل (قوله يتناول الايلاج) هو ادخال قدر حشفة من ذكر ولو ادخلته المرأة (قوله قال عن ملك وشبهته) ينبغي ان يقيد هنا بنبي دار الاسلام كما سببنا في انه لاحد بالزنا في دار الحرب وتقل عن المحيط لزوم زيادة العلم بالتحريم فلولا لم يعلم لم يجد للشبهة لكن رده في القبح بحرمته في كل ملة كذا في الدر وفي بعض النسخ وشبهة بالتكثير ورجح بكونه اشمل (قوله لم تقبل) بل حدوا في الدر (قوله لانه الدال دلالة وضعية) لا يحتمل الغير بخلاف الوطئ (قوله او ما يفيد معناه) عطفت على قوله بلفظ الزنا (قوله اي عن ماهيته) وهو الايلاج عن العيني (قوله فان الوطئ) وفي البحران الكيفية هي الطواعية والكراهية قيل وهو ظاهر (قوله فان الزنا المتقدم) كذا ذني الصبي وفي بعض النسخ فان التقدم قيل لا وجه له (قوله وباقرار البالغ) اي صريحا صاحبا ولم يكذبه الاخر ولا ظهر كذبه او رتقها ولا اقر بزناه بخرساء او هي باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد واو اقره او بسرقه في حال سكره لاحد ولو سرق او زنا حد لان الانشاء لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمله كما في النهر (قوله لا الاسلام) اي لم يشترط الاسلام (قوله في اربعة مجالس) كلما اقره رده بحيث لا يراه (قوله لا الحاكم) حتى لو سمع القاضي اقراره وراح والمقر جالس لا يعتبر (قوله قبله الامام) اي لا يردده الامام (قوله والاخذ) لا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينة على الاقرار ولو قضى بالبينة فاقر مرة لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار بعاد بطلت الشهادة اجماعا عن السراج (قوله احصان القذف) وهو العفة عن الزنا (قوله وبين المحصن) فان الاحصان جزء مفهوم المحصن (قوله فان الاحصان) يطلق الضمير راجع الى الحرمع انه مذكور فقيل انه راجع الى ذات الحر واورد عليه انه افساد لا اصلاح بل راجع الى الحرية كما يصرح عليه عبارة الزيلعي وقيل راجع الى الحرية المقادة من الكلام وقيل الى المرأة المعلومه من المقام لا يخفى ان الظاهر من الاستدلال هو الاخير (قوله الثبب بالثبب) اورد عليه ان دلالة على الدخول بنكاح صحيح لا يخلو عن تكلف اقول يمكن ان يقال ان المراد اثبات مجرد الوطئ لا الوطئ بالنكاح الصحيح اذ هذا القيد ما بين اولا ويؤيده قوله متضمن لشرطين (قوله حان عما فهم مما قبلهما) سواء مطابقة والتزاما (قوله ونظيره في مجرد كون الحال متعدد ادع متعدد والا فذني الحال في النظر مذكور صراحة وفيما نحن فيه احدهما مذكور وان كان مذكورا صراحة لكن الاخر لبس بمذكور صريحا وايضا الحال في النظر لبس بجملته بخلافها فيما نحن لعل لهذا قال ونظيره ذون مثل ونحوه (قوله رجه في فضاء) اي صحراء يعني مكان واسع ويصطغون كصفوف الصلوة كلما رجم قوم تكهوا ورجم آخرون (قوله فان ابوا او ماتوا او غابوا) كلام او بعضا في الاصح كما اخرج بعضهم عن الاهلية بفسق او عصى او خرس اقذف ولو بعد القضاء وهذا لو محصنا اما غيره فيحد في الموت والغيبة (قوله ثم الامام) نقل عن ابن الكمال هذا لبس حتما كيف وحضوره لبس بلازم (قوله وصلى عليه) لانه من جملة المسلمين روى انه لما رجم ما عز قالوا يا رسول الله ما نضع به قال اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم من الغسل والكفن



والحنوط والصلوة عليه واما صلوة عليه السلام على الغامدية فاخرجه الستة الا البخارى  
(قوله لكنه) نسخ في حق المحسن بالسنة القطعية وهي رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
(قوله بين المبرح) وهو الجارح على ما في المنع (قوله ومبنى هذا الحد) من قبيل عطف العلة  
على المعلول او الواو الحال وهو مقيد بما لم يفض الى الهلاك فلا يخالف الوسط (قوله الاراسه)  
قيل وصدره وبطنه والمذا كير قيل جمع الذكر بمعنى العضو على خلاف القياس (قوله ولا يحده  
سيده) ولو فعله هل يكنى الظاهر لا لقولهم ركنه اقامة الامام كما في النهر وفي التقييد بالحد اشارة الى  
جواز اقامته التعزير كما يشير شرحه اليه وجاز الحفر لها اي الى صدرها وان ترك لا بأس به لنسرتها  
بثيابها كما يشير اليه (قوله لم يأمر به) في هذا التعليل نوع اشكال لان فعل الرسول كقوله  
في الاحكام على ما هو الاصل على ان اسناد الحفر اليه عليه السلام مجازي بل الحفر  
الحقيقي يحصل بفعل الغير مسببا عن امره عليه السلام الا ان يراد بالامر المنفي الامر الوجوبي  
لامطلقه لكن يرد ان الامر المطلق للوجوب فلا بد من بيان ما نفع الوجوب (قوله لاله) اي  
لا يحفر للرجل ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع والا تتبع حتى يموت (قوله بين  
جلده ونفي) اي تغريب كما يدل عليه ما ذكره شرحا لكن حسن ما فسر في النهاية بالحبس لانه  
اسكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضعه بالنقض لم يذكّر التغريب بل  
جعل الجلد ككل الموجب رجوعا الى حرف الفاء (قوله كما تقرر في الاصول) مر في  
بحث بيان الضرورة فلا يتوهم انه من قبيل المفهوم وهو لا يعتبر عند الخنفسة (قوله الا  
سياسة وتعزيرا) وكذا في كل جنائية كما في النهر (قوله حتى يبرئ) الا ان يقع اليأس من  
برئه فيقام عليه كذا في البحر (قوله لم تحد حتى تضع) بل تحبس لو ثبت ذنباها بيينة (قوله  
يرجم حين وضعت) الا اذا لم يكن للمولود من بريته فحتى يستغنى ولو ادعت الحبل يريها  
النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجمها نقل عن الاختيار باب وطئ بوجوب  
الحد اولا (قوله الشبهة رآه) فان ادعاها وبرهن قبل برهانه وسقط الحد وكذا يسقط  
بمجرد دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان كذا في التوير (قوله والمعتدة  
بطلاق على مال) وكذا المختلعة على الصحيح (قوله ان قال الجاني ظننت) وان لم يكن له ظن  
فلو ادعاهما ففقط لم يحدا حتى يقرأ جميعا بعلمهما بالحرمة كذا في النهر (قوله في ستة  
مواضع) اورد عليه ان الحصر على الستة ممنوع لان من هذا النوع وطئ جارية من الغنية بعد  
الاحراز اوقبله ووطئ جاريته قبل الاستبراء والتي فيهما خيار للمشتري والتي هي اخته رضاعا  
وزوجته حرمت بردها او لمطاوعتها لاينه اوجاعه لامتها او ينتها لان من الائمة من لم يحرم  
به وغير ذلك (قوله ووطئ معتدة الكنابات) ولو خلعا اذا خلا عن المال وان نوى به ثلثا نقل  
عن النهر بعض الصحابة روى عن عمر رضي الله عنه الكنابات راجع (قوله لا الاولى) الا في  
المطلقة (ثلاثا) ان ولدت لاقل من سنتين لا لاكثر الابدعوة وكذا المختلعة والمطلقة بعوض بالاولى  
عن النهاية وفيمن زفت اليه وقيل هي زوجته بدعونه عن البحر (قوله في وطئ محرم) وقالان  
علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة (قوله لكن المرجع في جميع الشروح) قول الامام  
فكان الفتوى اولى قاله قاسم في تصحيحه لكن في القهستاني عن المضمرة الفتوى على قولهما  
في المتون كذا في الدر (قوله يرجع عقوبة) اي تعزير في البحر عن الظهيرة انه في نكاح المحرم  
لو ظن الحل لا يحسد بالاجاع ويعززر ولو وقع فيه ايضا ان التقييد بانتفاء الحد لان التعزير واجب

ان عالما قالوا يوجع بالضرب اشد ما يكون من التعزير سياسة في هذا القول من السارح اشارة الى هذا (قوله لان الاخبار دليل) ينبغي ان يقيد يكون ذاك الصوت مثل صوتها (قوله بالفعل) وكذا بنعم كذا في الدر (قوله لبسوا بمخاطبين بها) اي بالعقوبات كما هو الظاهر يريد عليه ان الاصل عند الامام الحد وكلها لا تقام على مستأمن الا حد القذف وتخصيص الحربى بغير المستأمن بعيد غير ملائم لاطلاق اللفظ (قوله وقلن هي عرسك) الضمير راجع الى النساء المنفهم من سياق الكلام يقتضى شرطية ان تعدد في المخبرة وقد قال في البحر خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء الا ان يدعى كفاية الراحدة بمعلومية تلك القاعدة وفي قوله هي عرسك اشارة الى وجوب الحد عند عدم هذا القول (قوله قضى به عمر رضى الله عنه) كذا في الدر لعله بنى هو عليه لكن في البحر انه مذهب على رضى الله عنه وعمر يجعله في بيت المال والمختار قول على ولهذا نسب هذا الى السهو الظاهر بناء على ما في الزيلعي والسكاكي من مثل ما نقلنا من البحر (قوله ولا من وطئ محرما) قبل تكرار ما تقدم من قوله وبالعقد عنده في وطئ محرم نكحها واجيب بان هذا بيان للحكم وبيان للشبهة لا يخفى انه وان دفعه متا لكن لا يدفعه شرحا على ان في دفعه متا تأمل لا يخفى وقيل لهذا الاستدراك قال في السرح كما سبق (قوله كما سبق) فيه اشارة الى ان المراد فيما تقدم وسبأني الاحالة الى هنا وانت تعلم عدم تبين ما تقدم هنا (قوله ولا من وطئ بهيمة) بل اعزذ ويكره الانتفاع بها حية وميتة في الدر عن المجتبى ونقل عن البعض انها لا تؤكل تميزها (قوله وضمن الفاعل) في البحر والنهر نقلا عن التبيين بعد ذكر هذا كذا ذكروا ولا يعرف ذلك الاسما فيحمل عليه وفي المنع عن بعض الكذب هكذا فعل عمر رضى الله تعالى عنه فله لا يقال من تلقاء نفسه وفي النهر والظاهر ان الطلب على وجه ان تدب (قوله وعندهما وعند الساقعي يحد) ان فعل في الاجاب وان في عبده وامته وزوجته فلا حرجا بل يحد (قوله تمنع حراما) قال الله تعالى وانكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم طاغون وقال انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم مسرفون الآية كذا نقل عن المحيط لعله مبنى كرن شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصه الله بلانكير وفي التوضيح من القياس اما مبنى على عدمها او وقع لمجرد المثال (قوله فعند ابن حنيفة) في الدر عن الحاروي الجلد اسح وعن الفتح يعزذ ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد الاواطاة قتله الامام سياسة وفي النهر معزذ بالبحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي لبس له الحكم بالسياسة فرع وفي الجوهره الاستمتاع حرام وفيه التعزير ثم انه قال في التنوير ولا تكون اللواط في الجنة على الصحيح وفي الدر لانه تعالى استجبها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الانبياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعا والزنا لبس بحرام طبعا وتزول حرمة بزواج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لالحقتها بل للتغليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور (قوله بامثال هذه الامور) اي سوى الاخصاء والجب وينبت بشهادة عدلين عنده وعندهما لا بد من اربعة واما وطئ البهيمة فجمع نبوته بعدلين الا النساء كذا نقل عن السراج ثم قيل المفهوم من الهداية هذا هو التعزير المصطلح والظاهر عدمه فانه لا يبلغ مرتبة الحد (قوله بالحديث) وهو قوله عليه السلام لا تقام الحدود في دار الحرب (قوله لانها لا تنعقد موجبة) الضمير للحدود وقيل للزنا بتأويل الفاحشة وذلك

لان ما لا يوجب العقوبة في الابتداء اولى ان لا يوجبها في الانتهاء فاللفظ بار بكسر الجيم ولا يرنى غير مكلف كالصبي والمجنون (قوله له اى الزناء) في التقيد اشارة الى انه لو كان للخدمة ثم رنى بها يجب الحد (قوله ولا بالزناء باكرام) ظاهره الاطلاق وهو قولهما وعند الامام مقيد بكون المكره سلطانا اختار قولهما لكون الفتوى عليه (قوله ويستوفيه ولى الحق) وبه علم ان القضاء لبس بسرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للتمكين كما في الدر عن القح **باب شهادة زنا** (قوله بحيث يقدر فلو لم يقدر) لمرض او خوف طريق يكون عذرا ثم القدرة على الشهادة لبس على الحد بل على سبب الحد اذ التقدم لبس الاصفه له الا ان يستند متقادما الى سبب مضمر تقديره متقادما سببه وهو الزنا مثلاً وايضا كما يمنع التقدم الشهادة كذا يمنع الإقامة بعد القضاء كما في المنع (قوله بين حسبتين) اى بين اجرين مطلوبين له (قوله فالتأخير) يحذون عند الحسن ولا يحذون عند الكرخى (قوله اى بالحد) اى بموجب الحد وهذه الارادة ظاهرة لا يخفى فالاعتراض به لبس بشئ لا يخفى ان ما في بعض النسخ لواقربه اى بالسرقة لكونه مخالفا لسوق الكلام من قوله بخلاف الاقرار وغير ملائم للاستثناء سهو من الناسخ (قوله بعض شهر) هذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان تقبل شهادتهم كان نقل عن البرهان (قوله وقيل ستة اسهر) وقيل ايضا بنصف شهر او بمأراه القاضى (قوله كل من اثنين) قبل الصواب كل اثنين هذا وان كان الموافق لما في الهداية لكن بقرينة السوق ان المراد متعين من العبارة فالمنافسة بعد وضوح المراد لبس بشئ (قوله ان التوفيق ممكن) وكذا الاختلاف في كل ما يمكن التوفيق كالاختلاف في طولها وقصرها وسمتها وهزالها او في لونها او ثيابها كما في البحر فان قلت يشكل على هذا مذهب فيما اذا اختلفوا في الاكراه والطوعية فان التوفيق فيه ممكن بان يكون ابتداء الفعل كرها وانتهائه طوعا قلت قال في الكافي يمكن ان يجاب عنه بان ابتداء الفعل اذا كان عن اكراه لا يوجب الحد فبالنظر الى الابتداء لا يوجب وبالنظر الى الانتهاء يوجب فلا يجب بالنسك وهنا بالنظر الى الروايتين يجب فافتراقا كذا في المنع (قوله او اتفق حجتاه) بان يشهد اربعة بزناها في وقت معين من بلد معين واربعة اخرى بزناها في ذلك الوقت في بلد آخر فالضمير ان في حجتاه وفي بلده راجعان الى الزناء (قوله واما عدم الحد) وهو قوله وان شهدوا ذلك (قوله اخرج كلامهم) لعل وجه الاخراج الاتفاق بلفظ الشهادة اذ القذف لا يكون بلفظ الشهادة مع الاتفاق (قوله لان الواحد لا يكون بطوعها وكرهها) اورد انه يحتمل ان يكون في اوائله كرها وفي اواخره طوعا وانت تعلم اندفاعه بما ذكر آنفا فهذا المنع مما لا يضر الخصم (قوله فظهر كذبهم بيقين) يرد انه يجوز اعادة البكارة بالمعالجة الا ان يقال ان ذلك اما نادر او احتمل مجرد وهذا الباب مما يدرك بالشبهة (قوله لتكامل عددهم) ولان سقوطه بقول النساء وشهادتهن حجة في اسقاط الحد ولبس بحجة في ايجابه (قوله وشهادة في حادثة) اورد انه يفهم منه ان برد شهادة الفروع يرد شهادة الاصول في الاموال ايضا وليس كذلك لعدم الاندراء بالشبهة فيها واورد ايضا ان طاهره الاطلاق وقد ذكر الزيلعي ان الرد ان لعدم الاهلية كالرقى والكفر تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد الايمان والاعتناق ولا يبعد ان يقال بقرينة المقام المراد وشهادة في الحد في حادثة ويدعى عدم معلومية قبول الشهادة بعد الرد في الصورة المذكورة وقد قيل في هذا القول اى وان جاء الاصول الخ اشارة الى ان شهادة الاصول تقبل بعد رد شهادة الفروع في غير الحدود لثبوت المال مع النسبة دون الحد

( قوله جدوا ) اى ان طلب المقذوف ( قوله هدر ) وان مات منه ( قوله خلافا لهما )  
 اى من بيت المال ( قوله لان كلا منهم ) اورد بان الصواب كلا منهم بقريضة قوله بقى قذفا اقول  
 هكذا فى المنع واشير اليه فى النهر وانت خير بان المراد ان كلا منهم قذف بهذا الكلام فقوله  
 بقى قذفا اى بقى هذا الكلام منهم قذفا على انه يجوز ان يكون قذفا بفتح الذال جمع قاذف  
 اوصيغة مبالغه اوصيغة مشبهة ( قوله وانما يصير شهادة ) يجرى هذا فى الصور السبع المتقدمة  
 فالاولى انما يصير شهادة ببقاء النصاب ( قوله فان رجع آخر ) ولورجع الثالث ضمن الربع  
 ولورجع الخمسة ضمنوها اخاسا نقل عن الحاوى ( قوله ضمن المزكى دية المرجوم ) هذا اذا  
 اخبر المزكى بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قائلا تعدت الكذب والا فى بيت المال اتفاقا  
 ولا يحدون للقذف لانه لا يورث كذا فى البحر ويؤيده ما فى المنع انهم لو ثبتوا على تركيتهم ولم يرجعوا  
 وقالوا اخطأنا لم يضمنوا بالاجماع فيما ذكر علم ما فى قوله قالوا الخ مقابلا لقوله وقيل ولهذا اورد  
 عليه بان الثانى راجع الى الاول والحاصل ان اريد بالاول غير الثانى يلزم مخالفة الاتفاق  
 والاجماع والا فالتقابل لبس يصح ( قوله فاذا الشهود كفارا ) ظاهره ثبوتهم بغير الرجوع  
 وقد عرفت ما فيه الا ان يحمل قوله قالوا بيانا لذلك ( قوله ويجب الدية فى ماله ) اى فى القاتل  
 مربوطا على قوله فعلى القاتل الدية ( قوله لاتعقل ) اى لاتصير عاقلة ( قوله قبلت الا اذا قالوا  
 تعدنا ) النظر للتلذذ لفسقهم ( قوله او ولدت زوجته منه ) اى لو انكر الدخول بعد وجود  
 سائر السرائط ( قوله احتيالا ) من الحيلة ( قوله وهو فى المانع ) وهو الاحصان المعبر عنه  
 بالخصال الحميدة \* باب حد الشرب \* ( قوله يعنى ان مجرد ) اورد انه لم يذكر خبر  
 لفظ ان فالاولى عدم ذكره او يقال ان وقع مجرد شرب الخمر لعل وجه التعبير بالاولى مع ان  
 المناسب للزوم الخبر خطائه لامكان اصلاحه بتقدير الخبر ولو تكلفا يعنى ان مجرد شرب الخمر  
 موجب للحد بلا قيد سكر ثم ظاهره العموم وذا وان وافق لما نقل عن منية المفتى ان سكر الذمى  
 من الحرام حد فى الاصح حرمة السكر فى كل ملة لكنه مخالف لما وقع من التقييد فى اكثر الكتب  
 بالمسلم والتفرع عليه انه لو ارتد فسكر فاسلم لا يحد ( قوله ان يهزى ) من الهزيان واللغو وقوله  
 مطلقا اى سواء فى الحد والحرمة وفى الملتقى وبه يفتى ( قوله واخذ بريحها ) ظاهره الاخذ  
 بالريح مختص بالخمر وقد عملها وللبئذ فى الفتح كما نقل عنه فى الدر ( قوله مرة ) اى  
 اقرارا مرة لامرتين خلافا لابي يوسف اوشهد به رجلان يسألهما الامام عن ماهيتها  
 وكيف شرب ومتى شرب واين شرب فان بينا ذلك حبسه حتى يسئل عن عدالتهم ولا يقضى  
 بظواهرها فى حد ما كذا من الخانية ( قوله بعد زوال الريح ) لالبعد بمسافة ( قوله فلان حد  
 الشرب ثبت باجماع الصحابة ) اعترض ان المفهوم لبس بحجة عند الخفية واجيب انه اذا كان  
 مشروطا بوجود الريح لا يحكم به عند انتقائه على ان المنوع عندهم فى الادلة فقط وكون هذا  
 من الادلة غير معلوم ( قوله واما عدمه بتقياتها ووجودان ريحها ) الاولى ان يجعلها هما صورتين  
 لعل وجه الجمع اشتراكهما فى التعليل بقوله وكذا الشرب وان توهم اختصاصه للاخير فقط  
 ( قوله كالبنج ) رواية الجامع الصغير للامام المحبوى تدل على ان السكر الحاصل من البنج  
 مباح انتهى لا يخفى انه كما فى الدر مخالفا لما فى النهر التحقيق ما فى العناية ان البنج مباح  
 لانه حشيش اما السكر منه فحرام ولما نقل عن الجوهر حرمة اكل بنج وحشيشه وافيون لكن  
 دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحد بل يعزذ انتهى ( قوله وابن الزمك ) جمع زمك وهى

جمع رمكة فهي جمع الجمع وهي انثى الفرس (قوله كما في سائر تصرفاته) كصححة الاقرار والطلاق والعناق (قوله لان الكفر من باب الاعتقاد) اورد عليه انه على هذا يلزم عدم صحة ايمان الكافر وورد ان السكر تخليط العقل لاعدمه بالكلية واعترض عليه انه مناف لما سبق من تفسيره بزوال العقل عند الامام واجيب ان تفسيره به لبس على الاطلاق بل للاحتيال في درء الحد فقط كما اشير اليه آنفا (قوله يستأنف الحد) الظاهر اى يستأنف حد الشرب الاول ولا يحد للشرب الثانى فيندفع ما اورد انه لبس مؤدى للتداخل الاستنباف بل خلافه فهما متقابلان بالتضاد ﴿ باب حد القذف ﴾ - القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا وهو من الكبار بالاجماع في الدر عن الفتح في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة وحررة متهتكة من الصغار (قوله اذا قذف محصنا) ولو كان القاذف عبدا او امرأة او ذميا (قوله فسر به بقوله اى مكلفا) يفهم منه ان ما ذكره هنا تمام تفسير وقد نقل عن التنف لا يضرب القاذف الا بخمسة عشر خصلة يكون في المقدوف ان يكون مسلما وحررا وبالاغوا قلا وعفيقا من الزنا ومتكلما غير اخرس وان لا يكون محدودا في الزنا وان لا يكون وطى بشكاح فاسد وان لا يكون وطى امرأة بملك فاسد وان لا يكون مجبوبا وان لا يكون رتقاء وان لا يكون ولده وان لا يكون ولد ولده وان لا يموت قبل حد القاذف وان يطلب المقدوف الحد لانتفاء الزنا منهما انتفاء الزنا بالنسبة الى المجنون حتى لا ينحى (قوله بصري يحد) لا يثكاته نحو جامعنا فلانا حراما ومن الصريح انت ازنى من فلان او منى نقل عن الظهيرية (قوله ترجع ذلك) اى تعين والا فجرد الرجحان لا يدفع الشبهة (قوله اولست لايبك) ولو زاد ولست لامك او قال لست لابويك فلا حد (قوله اولست بابن فلان) ينحى ان يقيد وامه محصنة لانها المقدوفة في الصورتين اذ المعتبر احصان المقدوف لا الطالب عن الشئ (قوله متعلق بزنا) ان يتعلق بالصورة الثالث بمعنى حال كون ذلك القذف بزنا ولست لايبك ويا بن فلان واقعا في حال الغضب (قوله حد القاذف) بطلب المقدوف اورد انه ان اريد بالمقدوف المخاطب في مسئلة لست لايبك ولست بابن فلان فاحصانه لبس بشرط وان اريد به امه يلزم كون الطلب لها لا للمخاطب وهو خلاف نصريحهم ولا يبعد انه لما كان احصان الام شرطا في هذين المسئلتين كان احصان الام احصانا للمقدوف مجازا او تقول المعاد المعرف عين الاول فالاحصان المذكور كما اهل فيما تقدم اهل هنا (قوله ولا بد من حفظه) اذ التعزير بخلافه فانه يشترط فيه الحضور (قوله اورابه) بتشديد الباء مريه ولو غير زوج امه كذا في الزيلعي والقصر على زوج الام تقلا عن الزيلعي مخالف لما في الزيلعي (قوله بل التشبيه بالجور) اورد ان حالة الغضب باى عن قصد التشبيه كما زنا في الجبل فالجواب ما في البحر عن الفتح انه لما لم يعهد استعماله لقصد النفي يمكن ان يجعل المراد به التهكم به عليه على انه نقل عن الفتح الاوجه وجوب الحد حيث كان في الغضب في زنا في الجبل وكذا عن الغاية (قوله جبل) بكسر الجيم بمعنى طائفة (قوله والحجة عليه) فان قيل ان ابن ابي ليلى تابعي كما ذكر البعض والتابعي كالصحابي في وجوب التقليد كما في بعض الاصولية قلنا ذكر في التلويح ذلك رواية النوادر وفي ظاهر الرواية لاتقليد اذ هم رجال نحن رجال بخلاف قول الصحابي فانه جعل حجة (قوله من يقع القدرح) فيه اشارة الى انه اوعى البعض او صدق القاذف كان لمن بقي حق الخصومة لانه من يقع القدرح اى العار عليه (قوله كالوالد والولد) يفهم من اتيان لفظ الكاف جواز

الطلب لغير الأصول والفروع ولبس كذلك الا ان يتكلف فالاولى ان يعبر بمثل ما في الكثر ثم ما نقل الفتح عن الخانية انه لا يثبت ايضا للجد اب الاب قال في النهر فهو تحريف والصواب الام (قوله خلافا لمحمد رحمه الله تعالى) كذا في المنع اطلاقا ايضا وفي الايضاح عن الحقايق هذا في غير ظاهر الرواية عن محمد فاقوع في السراج من اتفاق اصحابنا الثلاثة في هذه مبنى على ظاهر الرواية عنه وكذا ما وقع مثله في الجمع فيندفع ما يورد انه مخالف لما فيهما وما يورد انه غلط لان الظاهر من كلام القوم باجمعهم ان الخلاف في هذه المسئلة انما هو لرفر (قوله او ولد بنت) اورد مع دخوله في قوله وان سفل اما الخلاف محمد او لان الولد وان كان شاملا للبنات ايضا لكنه عند اكثر الاطلاق يراد الابن فيتوهم الاختصاص فلدفع هذا الوهم اورد (قوله) وقد مات ابواه قيد اتفاق لما في البحر في تقييد هذه العبارة حين كانا او ميتين (قوله لان الغالب) وفي بعض النسخ لان الغلب يرد عليه ان المقرر في الاصولية ان جميع الحدود خالص حق الله سوى حد القذف فانه اجتمع حقان فيه لكن حق الله غالب وفي المفهوم من هذا اجتماعهما في الجمع الا ان يراد من الغالب معنى عاما مجامع مع حق العبد او يتمحض فيه حق الله (قوله حكى) نقل الحكاية نقلا عن المبسوط ان معتوهة قالت لرجل يا ابن الزانيين فجاء بها الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحدها حديث في المسجد فباع اباحنيفة فقال اخطاء في سبع مواضع بنى الحكم على اقرار المعتوهة والزنها الحد وحدها حديث واقامهما معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها لا يخفى ما بينهما من المخالفة تدبر (قوله ولا يجب عليه الاحد واحد) هذا على فرض التنزل والتسليم (قوله بان قذف وزني) اي غير محصن يقام عليه بخلاف التحد (قوله لانه اضعف منهما) لنبوته باجاء الصحابة ولو قفا ايضا بدأ بالبقاء ثم بالقذف ثم بجرم لو محصنا ولغي غيرها كذا في البحر وفي النهر عن الحاوي ولو قتل ضرب للقذف وضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطع (قوله ولا من الاولاد) لكن يعزى كما بالشتم قال في البحر بعد نقل هذه من القنية وفي نفس منه شيء لتصريحهم بان الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شتما فالشتم اولى ووجهه صاحب النهر انه اذا كان التعزير يجب بالسب فاقذف اولى ثم قال فاقى البحر (قوله خلافا للشافعي) وابي البسر من بناء على ان الغلب حق العبد (قوله ولا اعتياض) وكذا لا عفو فيه نعم لو عفى المقذوف فلا حد للصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد عن الشتم ولذا لا يتم الابحضرته (قوله حد الغلبة حق الله فيه) بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث فقال بل انت لانه لم يعزرا لانه حقهما تساويا (قوله لان معناه) ان قيل وان كان ما ذكر معني له على التبادر لكنه يحتمل ان يكون لا بل انت كاذب مثلا ومثله وان كان غير متبادر لكن لا اقل عن ارباب الشبهة والشبهة دارثة عن الحد قلنا كلمة بل كلمة عطف يستدرك به الغلط فيصير المذكور في الاول خيرا لما بعد بل فالشبهة التي تكون في غاية الضعف لا تعتبر بها كما تقرر في محله وبه يندفع ما يتوهم يحتمل كون التقدير لا بل انت زانية وفي قذف الرجل بلفظ زانية لا يلزم الحد على ان هذا الكلام خرج مخرج الجواب للسابق ومطابقة الخبر للمبتدأ لازم والمبتدأ لفظ انت مذكرا (قوله لان احصائه لا يبطل اللعان) اي لا يبطله اللعان بخذف ضمير المفعول من الابطال فالاولى لا يبطل باللعان (قوله وبزيت بك) قيد بالخطاب لانها لو اجابته بانت ازني مني حد وحده من الخانية فلو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه لتصد يقها (قوله لامرأة يا زاني) يعني



بلاهء لان الهاء يحذف للترخيم (قوله ولرجل يازانية لا وعند محمد يحد) لان الهاء تدخل للبا لغة  
 كعلامة قلنا الاصل في الكلام التذكير (قوله ولا يصير به قاذفا) لان انكار الولادة انكار للزنا  
 بل انكار للوطي اصلا فلا حد ولا لعان (قوله يحد قاذفه) الصواب قاذفها كما في الزيلعي  
 لعله غلط من الناسخ (قوله بكل وجه كوطي الاجنبية ولو مكرها) فان الاكراه وان اسقط الاثم  
 لا يسقط الفعل عن ان يكون زنا نقل عن القمح عن المبسوط (قوله او من زنت) وكذا من زنى  
 ولهذا قيل الاولى ان يقال كذلك (قوله او اقربه) هذا هو الصواب وما في بعض النسخ او اقراره به  
 سهو من الناسخ لانه يكون معناه او اقام بينة على اقراره بالزنا والبيئة على الاقرار بالزنا لا تعتبر  
 اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد رجع فتلقوا البيئة وان كان مقرا لا تسمع مع  
 الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فانتقل عن البدائع من انه يسقط الحد  
 باقامة البيئة على اقراره بالزنا ويقام حد الزنا على المقدوف شيء لا يعتد به (قوله يكتفي بحد  
 واحد) عم اطلاقه ما اذا اتحد المقدوف او تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام ايام طلب كلهم  
 ام بعضهم (قوله بخلاف ما اختلف) لا يخفى ما فيه من نوع استدراك بقوله وان اجتمعت  
 اجناس مختلفة **فصل** لما ذكر الزواجر المقدرة شرعا في غير المقدرة واخرها  
 لضعفها والحقه بالحدود مع ان منه ما هو محض حق العبد لما انه عقوبة ولذا لا تقبل فيه  
 شهادة النساء مع الرجال عنده وعندهما وان قبلت لكنه لا يضرب وانما يحبس كذا في الكرخي  
 وجزم المجتدي بقبول شهادة النساء فيه كذا في النهر (قوله العز المنع) وقول القاموس  
 انه يطبق على ضربه دون الحد قال في النهر عن ابن حجر المكي هو غلط لانه وضع شرعي  
 لا ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من اصله (قوله دون) يعني لولا لضرب كما في الدر  
 فلا يرد انه قد يكون بالقتل (قوله او الصفع) هو الضرب على القفا وعن ابي البسر والسرخسي  
 انه لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون فيه من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة  
 كذا في البحر (قوله او الكلام) لعله شامل لانتم غير القذف والا فقد صرح بكون التعزير  
 به ايضا (قوله او نظر القاضي) واما ياخذ المال فلا يجوز على المذهب وما في الخلاصة من  
 جوازه ان رأى القاضي او الوالي ومنه رجل لا يحضر الجماعة قال في البرازية معناه ان يمسكه  
 مدة لينزجر ثم يعيده له فان آيس من نوبته صرفه الى ما يرى لا ان يأخذه لنفسه اولبت  
 المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بلا سبب شرعي كذا في المنح  
 والدرو عن المجتبي انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ثم انه لبس في التعزير تقدير بل هو مقوض  
 الى رأى القاضي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفة كما في البحر (قوله واقله ثلاثة)  
 وقيل ادناه على ما يرى الامام وعن ابي يوسف انه على قدر عظيم الجرم وصغره قال في التلويح  
 والجزاء مما يزداد بازدياد الجناية وينقص بنقصانها وجزاء سبته سبته مثلها وعن العناية وتقريبه  
 من حد الزنا ان يكون باكثر الجلدات وتقريبه من حد القذف ان يكون فيه اقل الجلدات  
 (قوله لان مادونها لا يقع به الزجر) اي لمن يناسبه لثلاثين في ماسبق (قوله ولا يفرق) وقيل  
 بفرق ووفق انه ان بلغ اقصاه يفرق والا لشرح الوهبانية في الدر (قوله والتعزير على اربعة)  
 قال في الدر عن النهر وجعله في الدر على اربع مراتب وكله مبني على عدم تفويضه للمحاكم  
 مع انها ليست على اطلاقها فان من كان من اشرف الاشرف او ضرب غيره فادماه لا يكتفي تعزيره  
 بالاعلام وارى انه بالضرب صواب انتهى (قوله كالدهاقية) اي كبار اهل القرية (قوله وتعزير

الخسائس) اورد عليه الصواب الاخسة فان لفظ الخسائس غير ثابت في اللغة ولا موجود في كلامهم (قوله الاعلام) والجر الظاهر ان الواو هنا وفيما بعد ذلك لبس بمعنى او كما توههم كما يؤيده تعبير لا غير في الاول (قوله وصح حبسه) اي ولو في بيته بان يمنعه من الخروج منه نهر (قوله اذا احتجج الى زيادة تأديب) وعن شرح الوهبانية ويكون بالنبي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهدمها ويكسر دنان الخمر ولم يفعل احراق بيته (قوله وضربه اشد من ضرب الجد) ظاهره العموم على ما يكون باكثره وهو المتبادر من ظاهر التعليل فيراعى الشدة فيه من حيث الكيف وفي الحد من حيث الكم فلا يضرب تجاوز الالم فيه على الالم في الحد فلا يحتاج الى تخصيصه بما دون اكثر التعزير لثلاث فوات المعنى الذي لاجله نقص عن الحد (قوله في ازار واحد) وفي قاضيان يضرب في التعزير قائما عليه ثيابه وينزع الخشو والفرو ولا يمد في التعزير انتهى (قوله ثم للزنا) ولهذا لواجتمع التعزير مع الحدود قدم التعزير في الاستيفاء لتعريضه حقا للعبد عن الظهيرية (قوله لان جنائية الشرب) نقل عن البحر والنهر اى متيقن بسببها للمشاهدة اورد عليه انه يجوز ان يكون لاساغة لقمة واجب المراد التيقن من حيث الظاهر (قوله فاضمحمل) وجه التفريع ان المنصوصية لا يوجب الشدة لما ذكر من الامرين في الشرب يرد عليه الظاهر ان المنصوصية راجعة على الامرين لان مبناها الرأى والرأى لا يعارض النص فضلا عن الرجحان عليه وانه لا ترجيح بكثرة الدلة على ان صدر الشريعة اورد هذا القول بعد نقل الامر الاول عن القوم فكيف يضمحل بما ذكر اذ المورد بعد الامر الاول يكاد ان يقدر ايراده بعد الامر الثانى ايضا الا ان يحمل الفاء على معنى غير التفريعية وهو المناسب للتعليل الآتى لما ستفهم (قوله لان حد الشرب) ان كان علة للاضمحلال فتفرعه مما سبق لبس بمناسب اياه اذ علة حيثئذ يكون ما ذكر قبله من الامرين وان علة للملازمة المفهومة من انتفيع فلا يصلح هذا علة لذلك فالاولى ان يورد بالواو والعاطفة او يعلى بدل لان تأمل (قوله بل باجاعة الصحابة) فان قيل وقع في البحر نقلا عن اصحاب السنن الاربعة حديث من شرب الخمر فاجلدوه و الاجاع انما يصار اليه عند عدم النص من الكتاب والسنة قلنا يجوز ان يكون ذلك سند الاجاع (قوله غايته) انما حله عليه لما ذكر صدر الشريعة في باب حد الشرب من ثبوت حد الشرب باجاعة الصحابة (قوله وقد تقرر في الاصول) يفهم منه تسليم صحة القياس وقد ذكر في الاصول ان القياس لا يجري في الحدود والظاهر عدم الفرق بين القياس والذي في اثبات اصل الحكم لعموم دليل المنع الا ان يحمل على الفرض والتسليم (قوله وعزز بقذف مملوك) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله (قوله لانه جنائية قذف) وهو منكر بل كبيرة لاحد فيها وفي الاشياء وضابط التعزير كل معصية لبس فيها حد مقدر ففيها التعزير وقال في الدرر وعزز كل من ترك منكر واذا مسلم بغير حق بقول او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كياكلب ولو بغير العين او اشارة اليد وقال قاضيان يعزز بما يلحق به المذوف شين وعار (قوله بقذف مسلم) التقييد بالمسلم اتفاق اذ لو شتم ذميا يعزز كذا في البحر عن القم (قوله فحيث لا يعذر) لانه قد الحق الشين هو بنفسه قبل قول القائل لانه شهادة على الجرح المجرد لعدم بيان السبب باجاعة لفظ الفسق فان بين بما يتضمن اثبات حق الله تعالى او العبد فتقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رأى يقبل اجنبية او عاتقها او خلا بها او نحو ذلك ثم اقام رجلين لانها تضمنت اثبات حق الله

وهو التعزير على الفاعل وكذا خرج الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي فان بين سببا شرعيا لا تطلب منه اقامة البينة فلو قال هو ترك الواجب عليه ينبغي ان يسأل المقول له عن الفرائض التي تفرض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه ولا شيء على القائل له يافاسق يدل على صحة هذا ما في المجتبى ان من ترك الاشتغال بالفقه لا يقبل شهادته كذا في المنح وفي النهر ثم قال في النهر المراد ما يجب عليه تعلمه (قوله وبيا كافر) وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به يفتي شرح وهبانية ولو ايجابه بليك كفر خلاصة وفي التاتارخانية قيل لا يعزر ما لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملا كذا في النهر اورد عليه انه يرجح خلافة حالة السب والاذية فلهذا اطلقه في الهداية وغيرها ويمكن ان يقال معنى قوله لا يعزر لا يتعين التعزير بل يحتمل ان لا يعزر بان يؤل القائل كلامه بالكفر بالطاغوت بخلاف قوله يا كافر بالله ثم النداء لبس بقيد فانه اذا قال انت فاسق او فلان فاسق ونحوه يعزر كذا في المنح تعويلا على القنية ولا يبعد ان يقال وجه النداء اشارة الى اشتراط الحضور في التعزير كما وقع في بعض الفتاوى نقلا عن حاوي المنية اذا قال المغاية لا يلزم تعزير لانه غيبة لكن ينافيه ما في الفتاوى الزينية من ان التعزير بالعين غيبة وهي حرام والحرام داخل في ضابط التعزير وهو ان يعزر بارتكاب كل معصية لبس فيها حد مقدر على ما في المنح (قوله يا خائن) وكذا يافسقه يا ليد يا احمق يا مباحي يا عواني كما في الدر (قوله الا ان يكون لصا) تخصيص هذا الاستثناء هنا اتفاقا كما اشير آتفا ووقع في النهر انما يعزر بهذه الافاظ اذا لم يكن المقول له متصفا به فان كان لا يعزر لانه صادق في الاخبار ثم ان كونه لصا مثلا اما معروف يعرفه الكل او يعرفه القاضي او يقام عليه البينة (قوله يا ابن القحبة) فيه ايماء الى انه اذا شتم اصله عزز بطلب الولد كما ابن الفاسق ويا ابن الكافر كذا في النهر (قوله يرد على ظاهره) ان كان مرجع الضمير الاخير فلا يلزم قوله هذه المعاني وان المجموع فلا يلزم قوله مع زيادة امر قبيح الا ان يقال المراد ان يكون في القحبة معنى الزناء على الجميع مع زيادة امر قبيح في بعضه وهو الثالث او مع زيادة امر قبيح في الجميع من حيث هو جميع لكن في وجود معنى الزناء في الثاني خفا لان الهمة بالكسر والقبح ما هم به امر ليفعل كما في القاموس وغيره اللهم الا ان يقال المراد من تكون همها الزناء مع تحققه لكن يرد عليه انه مجرد احتمال ولو سلم التبادر له اقل من الشبهة المعتدة في دره الحد ويؤيده ما في الذخيرة بعد هذا التفسير فلا يكون هذا قذفا (قوله اللهم الا ان يقال) واجيب بان احتمال ارادة المعنى كاف في دره الحد ومنع بان اللفظ بالاختلاف في تفسيره لا يكون محتملا حتى يصلح مدار للشبهة نعم لو فسر مجتهد لفظا بشيء ونهى عليه حكم هذا التفسير فلا كلام في صحته وانت تعلم انه لو سلم نفي كل قائل ما قاله الاخر يجوز بناء من نفي الحد في هذه اللفظة على هذا التفسير على انه لو كان القاذف بها لو كان خارجا عن اصحاب هذه الاقوال الثلاثة فلا ينبغي وجود الاحتمال ثم قيل وجه التضعيف في الجواب انه بالنظر الى كونه افحش من الزناء لا يخلو عن اشكال الا ان يقال الاختلاف في معناه كاف في دره الحد لكن بقي الاشكال بقوله لست لايك فانه بانضمام القرينة يوجب الحد وان كان محتملا لمعنى آخر وانت خير اندفاعه من تقرير السارح بل مقصور لبس الالدفع ذلك على ان الافحشية لو كانت كانت في الثالثة وقد قال في الايضاح لذلك المعنى لا يحد فان بالاجرة يسقط الحد عنده خلافا لهما (قوله ولفظ القحبة لم يوضع لمعنى الزانية) فيه ان التسمية في الاول وضع ثاني والتخصيص بالوضع

الاول تحكم على التبادر في الاطلاق هو الوضع الثاني ولوسل فالقذف بصريح الزناء يكون في المجازي لوم مشهورا معنا اذا الصريح يوجد في المجاز ايضا اذا كان معنا والتسمية من اماراة التعيين ولهذا قال في النسخ عن الظهيرية بعد ذكر هذه الاقوال والاتصاف ان يجب الحد فيه في ديارنا اذ لا يستعمله احد الا في مقام الزانية سيما حالة الغضب فكأنه صار حقيقة عرفية ثم قال فيه ايضا ثم رأيت في المضمرات التصريح بوجود الحد فيه وهو ظاهر (قوله موضع تأمل) لعله ما ذكرناه آنفا او ما قبله ايضا (قوله الخب) اي الخداع (قوله يا حيا يا خير) وقع هذان اللفظان في قاضيخان في سلك ما يوجب التعزير يا قرد وكذا ياتو ر يا قري يا حية اظهر كذبه (قوله يا باغا) قال في الدر هو المأبون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا يعزير فيهما وفي ولد الحرام نهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري يحرم شرعا ويعد عارا عرفيا يعزير والا لا ابن كمال انتهى (قوله لان مقصود المدعى) فيه ايماء الى لزوم كون صدور الكلام من قائله على وجه الدعوى عند الحاكم واما اذا صدر على وجه السب او الانتقام فيعزركا نقل عن فتاوى قارى الهداية (قوله وهو حق العبد) اي غالبا لانه قد يكون حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم ان زج الفاعل ولا يمين كالموادعى عليه انه قبل اخته مثلا ولا يجوز التكفيل فيه فقط ويجوز اثباته بمدع شهادته فيكون مدعيا شاهدا لومعه آخر وفي كفاية النهر معزيا للبحر وغيره للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لحق الله تعالى لا يحتاج الى دعوى ولا على ثبوته بل يكفي خبر عدل واحد او مستورين لان التهمة ثابتة بهما ولا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القاضي بل يكون بارسال الكتاب الى السلطان ليزجره والسلطان يعتمد ان عدلا والجرح المجرد يقبل فيه فا يكتب من المحاضر في حق انسان يعمل في حقوق الله تعالى ومن افترى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى لمخصا ونقل عن العيني ومن يتهم بان قتل والسرقة وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب (قوله وعلى الخروج من المنزل) اي بغير حق (قوله وترك الاجابة الى الغراش) اي لو طاهره من نحو حبس ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير لبكائه او جاريته خيرة ولا تعظ بوعظه او شتمه ولو بنحو يا حيا راودعت عليه او مرقت ثيابه او كلمته ليسمعها اجنبي او كشفت وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت ما لم تجر العادة به بلا اذنه والضابط كل معصية لاحد فيها فلا زوج والمولى التعزير وتتمام التفصيل في البحر (قوله لا على ترك الصلوة) مخالف لما في الكنز والملتقى (قوله فان دمها) اورد بمن ماتت من جراح الزوج ودفع ان المهر ضمان البضع فلو وجب الدية لزم ضمانين في مقابلة مضمون واحد ورد المهر في مقابلة منفعة البضع والضمان في مقابلة تلف النفس والعضو والمضمون لبس واحد لا يخفى ان هذا التعزير يربح والوطى كالواجب بالنسبة الى العقد وان الوطى كان برضاها وتسليمها اياه ولو حكما بالنسبة الى العقد (قوله وهما مطاوعتان) اورد الصواب مطاوعان لان الاصل في التغليب تغليب الذكر على الانثى اقول وفي بعض النسخ بالذكر ويمكن ان يقال ان لقوة المطاوعة في جانب الانثى وصدور اكثر الداعى منهن (قوله قتل الرجل) في ايراده هنا اشارة الى ان مثل هذا القتل من التعزير وفيه اشارة ايضا الى ان التعزير يقيم كل احد حال مباشرة المعصية قبل الفراغ قيد بانزوجة والمحرم للفرق لان في الاجنبية لا يقتل ابتداء بل ان علم انه لا يترجر بصياح وضرب والا لا هذا الفرق موافق لما في البحر لكن اورد عليه في النهر بما في البرازية من عدم الفرق في لزوم الشرط فيهما والاحصان لبس بشرط على الاصح

لانه لبس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص رأى مسلماً يزني يحل له قتله وانما يمنع خوفاً ان لا يصدق انه زنى قال في التوير وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجب عليه الظلمة بادنى شيء له القيمة وقال في الدر وجب الكبار والاعوان والسعاة يساح قتل الكل ويثاب قاتلهم وافق الناصبي بوجوب قتل كل مؤذ انتهى

✽ كتاب السرقة ✽ لغة اخذ الشيء ومنه استرقاق السمع فتسمية المسروق سرقة مجاز (قوله وشرحا) اي الشرعي الذي يتعلق عليه القطع ويكون في معنى الحد لا المطلق لان الشرعي باعتبار الحرمة اخذه كذلك نصا بام لا (قوله مكلف) يشمل الاخرس والاعمى وقد ذكروا بعدم قطعهما لاحتمال نطقه بشبهة ولجهله بمال غيره ولهذا اورد بعضهم في التعريف قیدی ناطق بصير فلا يخلص الا يجعل التعريف على الاعم والاعلم (قوله جيدة) فلا قطع بنقرة وزنها عشرة مضروبة ثم اعلم انه زاد بعضهم في التعريف قيد ظاهره الاخراج احترازا عن ابتلع ديناراً في الحرز وخرج فانه لا يقطع ولا ينتظر تغطوه بل يضمن مثله وقيد من صياحبه يد صحيحة لا حترز سرقة السارق من السارق وقيد بما لا يتسارع اليه الفساد كلهم وفواكه وقيد في دار العدل احترازا عما في دار الحرب والبغى وقيد لا شبهة ولا تأويل فيه فالاولى ان يشير اليه ولو شرحا (قوله محرزا بمكان) لو اخذ بكرة واحدة اتحد مالسه ام لا ولو جمرار لا يقطع (قوله كما اذا تقب) قالوا الحفية لازمة في الابتداء والانتهاء ان في النهار وان في الليل يكفي الابتداء فقط وهل العبرة لزعم السارق ام لزعم احد هم اخلاف (قوله في ثمن الجن) اي السترة على ما فهم من القساموس (قوله لان النص الوارد الى آخره) الاوضح ان يستدل بما روى عنه عليه السلام لا تقطع اليد في اقل من عشرة كما في بعض الفقهية لعله فهم ضعفا في سنده يوحى اليه تصريح راوى هذا الحديث (قوله وكونها مضروبة) لاجابة الى هذا التعليل بل يوهم وقوع لفظ مضروبة استدراكه لما في المغرب الدراهم اسم للمضروبة ولهذا حل على ان تأكيد (قوله ان اقرمرة) ان طائعا لان اقراره مكرها باطل فلا يفتى بعقوبته لانه جور تجنيس وفي السراجية ضربه خلاف الشرع وفي اكرام البرازية من المشايخ من افق بصحة اقراره بهام مكرها وعن الحسن يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم وعن ابن العز الحنفى صح انه عليه السلام امر زبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين كتم كتر احبى بن اخطب ففعل فدلهم على المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل والافال شهادة على السرقات اندر الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخرياب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره المصنف تبعا للبحر وابن الكمال زاد في البحر وينبغي التعويل عليه في زمان الغلبة الفساد ويحمل ما في التجنيس على زمانهم كذا في الدر (قوله كذا في سائر الحدود) فيه نوع مسامحة لا يخفى والمق من التشبيه معرفة عدم جواز النساء واختصاصه بالذكر في بعض النسخ من سائر الحقوق فسهو الناسخ (قوله وسألها) وايضا يستل هذا الكل عن المقر الا الزمان والمكان كذا نقل عن الفتح واورد على استثناء المكان لاحتمال انه في دار الحرب وايضا على استثناء الزمان لاحتماله في حال الصغر والجنون (قوله قطعوا) قبل الاولى تقييده بان دخل الحرز كلهم لثلاثين اقض بما سياتى من قوله او دخل يتناول من هو خارج البيت لا قطع عليهما لا يخفى ان مشاركة الجمع في السرقة انما يتصور عند تحقق صدق السارق على الكل وذا يتوقف على الدخول لكن لو كان فيهم صغيرا ومجنونا او معتوه او محرم لم يقطع احد (قوله وكان خفيفا) علل في الهداية بان الثقل منه لا يرغب في سرقة

واورد عليه ان الثقل لا ينافي المالية ولو صح هذا امتنع القطع في فردة حل من قاش وايد بما  
اطلق الحاكم في الكافي بالقطع لا يبعد ان يفرق الثقل من الباب من الثقل من غيره لان اصله  
حيث من جنس المباح بخلاف غيره كانه اشيراليه بالتقييد بقوله من اي الباب كما في الزيلعي  
في التعليل انه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب وقيل الصواب في التعليل اشتراط الخفاء  
في السرقة لان ما حله اثنان فصاعدا لا يؤخذ بالخفاء عادة وقيل انه اذا كان ثقيل لا يقصد  
احرازه وان كان في محرز ويمكن ان يقال ان ثقله غالبا يعلق غالباً على جدار خارج الدار ولا قطع فيه  
(قوله وصيد) الاولى وطير يشمل لمثل البط والدجاج كما على الاصح على ما نقل عن الغاية  
(قوله ولا بما يتسارع) اي كل ما لا يبقى حولا في الدار المختار (قوله ولا في اشربة مطربة) ولو الاتاء  
ذهبا (قوله وباب مسجد) ولو صغيرا او موضوعا في داخل المسجد فلا استدراك بما تقدم من  
قوله وباب من خشب وكذا لا قطع بمناجع المسجد كصير وقناديله وكذا استار الكعبة عن  
الفتح (قوله المراد دفاتر مضي حسابها) فيه اشارة الى ان الممول بها لا يقطع بها لان المقصود  
علم ما فيها وهو ليس بمال لافرق في هذا بين دفاتر تجار ودوان ووقف نهر (قوله وان سرق  
منه عروضا يقطع) الا اذا قال اخذته رهنا او قضاء (قوله حتى اذا تغير) ولو كان التغير معنويا  
كما اذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لان تبدل السبب كتبدل العين (قوله  
ذي رحم محرم) اي بلا رضاع لانه لو كان بالرضاع كابن عم هو اخص رضاءا قطع (قوله مرضعية)  
اورد ان الصواب مرضعة بلالاء وكذا سائر اقربائه من الرضاع تخصيصها بالذكر لخلاف ابي  
يوسف في ذلك خاصة (قوله ولا بسرقة من سيده او عرسه) في البحر ان العبد في هذا ملحق  
بمولاه حتى لا يقطع فيما لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى ولا بسرقة الضيف ولو  
سرق من غير البيت الذي اضاف فيه ان من تلك الدار ولو اذن لمخصوصين قد دخل غيرهم  
وسرق قبل ينبغي ان يقطع (قوله مغنم) مال غنمية (قوله وحام نهارا) المراد من النهار  
مجرد فلو اذن في الليل ومنع في النهار يعكس الحكم اورد عليه ان قيد نهارا على ما دل عليه  
كتب القوم انما هو لبيت اذن في دخوله لا للحمام لان عدم القطع فيه لبس بمقيد بالحمام  
وانت تعلم اندفاعه مما حرر على ان عطف الثانية على الاولى عطف عام على الخاص ولهذا  
اكتفي بعضهم بالاخيرة وقيد الخاص قيد للعام وقد فهم ايضا من الايضاح لزومه  
بالنسبة الى الحمام وقد صرح بعضهم ان الحمام صالح لصيانة الاموال الا انه اختل الحرز  
بالاذن ولهذا يقطع عند عدم الاذن (قوله ولم يخرج من الدار) هذا في الصغير فقط بلعي  
(قوله لان الاول لم يخرج) اي لم يوجد منه الاخراج (قوله لا اعتراض يد معتبرة) هي يد الخارج  
(قوله فلم يتم السرقة من كل منهما) اورد انه يوهم تمام السرقة في احدهما والمقصود النفي  
من كل متهم ودفع ان المراد من عدم التمام هو النفي مطلقا (قوله او طرصرة) اي شق (قوله  
والرابط) اي السد والعقد (قوله من قطار) بفتح القاف الابل على شق واحد كذا في الدر  
وفي النسخ بكسر القاف (قوله او جملا) فيه اشارة الى انه لو شق الجوالق على الحمل واخذ ما فيه  
يقطع (قوله لا الحفظ) وان كان حافظ يقطع ويشير اليه قوله وقطع ان حفظ (قوله فان  
الجوالق) بضم الجيم (قوله او اخرج من مقصورة دار) يعني لو كان للد ارمقاصير واخرجها  
من مقصورة الى صحن الدار فانه يقطع لان كل مقصورة باعتبارها حيزا على حدة (قوله  
او سرق صاحب مقصورة) يعني لو كان في دار واحد بيوت عديدة اصحابها متغايرة فالبعض



من الاصحاب سرق من بيته بعض الآخر (قوله فاخرجه) فلولم يخرج يله خرج الحمار  
 بنفسه لا يقطع ولو اتى في النهر فاخرجه الماء بسبب القائه فيه يقطع (قوله للامام ان يقتل)  
 هذا ان عادوا ما قتله ابتداء فلبس من السياسة وفي التقييد بالامام اشارة الى ان للقاضي لبس له  
 ذلك لان الحكم بالسياسة مختص له كما في البحر **فصل** يقطع بطلب المسروق  
 منه المال مطلقا وبحكم القاضي وبحضوره عند القطع واما حضور الشهود فلبس بشرط  
 على الصحيح على ما قرر في المنع ورجح في الشرنبلالية (قوله والقراءة المشهورة) لانها كالرواية  
 المشهورة يجوز الزيادة بها على الكتاب اذ تقييد المطلق من قبيل الزيادة (قوله من زنده) هو  
 مفصل الرسغ (قوله الا في حرو برد) فلا يقطع فهو استثناء من قوله يقطع فيجب حتى يتوسط الامر  
 فيقطع وبحسم فمن زيتة واجرة الحداد وكلفة الحسم على السارق عندنا لتسببه بخلاف  
 اجرة المحضر للمخصوم ففي بيت المال وقيل على المترد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الحانية  
 هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق در مختار (قوله  
 ولنا اجاع الصحابة) ولانه اهلاك معنى والحد زاجر ولانه نادر والزجر فيما يغلب (قوله جواب  
 هذا الشرط قوله الا في لم يقطع) هذا الكلام موجود في نسختنا بعد قوله وان اقر السارق  
 وان لم يوجد في اكثر النسخ سهوا من النسخ (قوله او اصبعها) اي اصبعين لكن سوى الابهام  
 (قوله قبل الخصومة) في بعض النسخ قبل القبض سهو من كاتبه فيه اشارة الى انه لورد  
 بعد المرافعة يقطع وكذا بعد الشهادة قبل الحكم واطلق في الرد ليشمل الحكمي منه كاصوله  
 ولو في غير عياله لان لهؤلاء شبه الملك وفروعة وكل ذي رحم محرم ان في عياله ومواليه ولو مكاتب  
 واجيره مسانهة او مشاهرة (قوله مع القبض) اورد ان الواهب عند عدم القبض لا يدعى لانه  
 ما كان يهب ليخاصم فلا يشترط القبض اقول في تقييد التعليق بالتمكين اشارة الى دفع هذا  
 اذ عدم تمكن الدعوى انما هو عند القبض (قوله قبل القطع) هو الصحيح من النسخ (قوله  
 ان اقر) قيد باقرارهما لانه لو اقرانه سرق هو وفلان كذا واكر فلان فانه يقطع المقر (قوله  
 اقول فيه بحث) اورد عليه ان عبارة الوقاية احسن واشمل له لان الحكم لبس مختصا بسبقة  
 الاقرار على الدعوى بل الحكم كذلك اذا حكم بالينة اولا ثم ادعى احدهما الملك فعبارة الوقاية  
 شاملة لهما دون عبارة المصنف اقول اختار ابن الكمال في الايضاح عبارة الوقاية واسار  
 الى التعميم (قوله ذي يد حافظة) الظاهر انه يشمل اللقطة من حافظها وقد نقل عن الحانية  
 بعدم القطع (قوله كاب) وكذا المتولى (قوله وصاحب ربا) فان باع درهمين بدرهمين  
 وقبضهما فسرقاته (قوله قطع في رواية اي لا يقطع) لكن بعد القطع للاول ولاية الاسترداد على  
 ما في الفتح والواجب رد الحاكم الى المالك على ما في النهر (قوله قطع عبد) اي مكلف ولو محجورا اقر  
 بسرقة فع البينة بالاولى لكنه يشترط حضور المولى عند قيام البينة عند هما خلافا للثاني  
 مع الاتفاق بعدم الاستراط في الاقرار (قوله ان بقى) اي سواء بقى بيد السارق او غيره بالبيع  
 او الهبة من السارق له وفي الدر لو استهلكه الغير فلما لك تضمينه ونقل في الشرنبلالية عن  
 الفتح لو قال المالك قبل القطع انا اضمنه اي السارق لم يقطع لانه يتضمن رجوعه عن دعوى  
 السرقة الى دعوى المالك (قوله وان اتلف) قال في النهر الا انه يفتى باداء قيمته اذ يانه وبه يمكن توفيق  
 الروايتين (قوله لحضورهم) الاول لحضور متهم كما قيل لا يخفى ما فيه (قوله ولا اي لا يضمن)  
 ولو عمدا في الصحيح (قوله من امر يقطع يمينه) وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح (قوله

لكونه اقراراً بالسرقة) لانه بمعنى الماضي (قوله لكونه عدة) اى وعدا لكونه بمعنى الاستقبال  
او الحال والاحتمال مورث للشك نقل عن ابن وهبان واعمال اسم الفاعل دل على انه لم يرد به  
المضى لانه لا يعمل اذا كان بمعناه الا عند الكسائي وهشام فلا فرق واجاب بانه لما ضيف الى المفعول  
الظاهر كان استعماله بمعنى المضى وان لم يحزه الجمهور انتهى وعن شرح الوهبانية ينبغي  
الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال يجعل شبهته لدرء الحد وفيه بعد  
فما ذكر يعرف ان ما نقل عن بعض الكتب ان الكسائي نازع في تقدم الجلوس عند السلطان  
مع ابي يوسف فقال ابي يوسف فلنا بحث عند السلطان ليظهر مقامنا فسأل ابي يوسف من الفقه  
عن يسجد للسهو فسهى في اثناء ذلك هل يجب السجود اجاب الكسائي من العريية لان  
المصغر لا يصغر فاستحسنه ابي يوسف وسأل الكسائي من العريية عن قال اناسارق ثوب  
فلان بالاضافة اوالتوين قال القطع فيهما باقراره واجب وقال الكسائي اخطأت بل يجب  
في الاضافة فقط لان الاول اخبار عن الماضي والثاني عن الحال ليس بصحيح لانه خلاف مذهب  
الكسائي والحمل على الالزام مشترك بين الطرفين (قوله من شق) اى سرق ثوبا فشقه (قوله  
وهو بعد الشق) ان لم يصل الشق الى الائتلاف الموجب التملك بالضمنان بان ينقص اكثر  
من القيمة (قوله وقد ترك في الوقاية) واجب بان هذه الفائدة علمت مما سبقتاى ومما تقدم  
فطريقهما طريق الايجاز (قوله ان سرقة) يوجب القطع لكن يضمن قيمتها (قوله  
ومن جعل ما سرق) واما لو كان ذلك مثل نحاس فجعله اوانى فان يباع وزنا فكذلك وان  
عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار كذا في الدر

### باب قطع الطريق

لما فرغ من احكام السرقة شرع في بيان احكام قطع الطريق وقد مره على الجنايات  
لكثرة وقوعها اوللترقى من الادنى الى الاعلى اولان كون الثانية سرقة مجازية لضرب  
من الخفاء وهو الاخفاء عن الامام والذاسمى بالكبرى ولها شرائط ثلثة مختصة بها في ظاهر الرواية  
ان يكون من قوم لهم شوكة وقوة او واحد كذلك وان يكون في مصر او منزله كما بين المصريين  
او القريتين وان يكون بينهم وبين المصر مدة سفر وعن ابي يوسف اعتبار السرط الاول  
فقط فيتحقق في المصر ليلا وعليه الفتوى كما عن الاسبيجاني وكذا في البحر ونقل عن شرح  
الطحاوى (قوله يجب عليه الحد) لكن يضمن المال هذا ان كان منفردا فان مع القافلة فانه  
يحد ولا يصير شبهة كاختلاط ذى الرحم بالقافلة فانه شبهة نقل عن القمح (قوله بل بان يظهر  
فيه سياء الصلحاء) او يموت (قوله ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت رجله اليسرى مقطوعة  
او سلاء او رجله اليمنى كذلك لا يقطع (قوله ولو كان قصاصا) ولهذا لم يشترط كون القتل  
موجبا للقصاص لوجوبه جزاء لمحاربه تعالى بمخالفته امره قيل وبهذا الحل يستغنى  
عن تقدير مضاف كما لا يخفى (قوله قطع ثم قتل) يعنى بخير الامام بين هذه الاربعة (قوله  
اى يحاربون اولياء الله) وعن القمح اى عباد الله وحسن لثبوت الحكم على الذمى يرد عليه  
ان المناسب باستاد الفعل اليه تعالى هو الاول عنه ايضا سمي قاطع الطريق محارب الله لان المسافر  
معتمد عليه فن ازال امنه حارب من اعتمد عليه في تحصيل امنه (قوله ويترك ثلثة ايام) من موته  
ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفنوه (قوله لا اكثر) وهو الظاهر وعن الثاني يترك حتى ينقطع  
(قوله واما اخذ) ظاهره بيان الاختصاص بالاموال الاولى تعميم على مثل قتل وجرح (قوله  
وتقبل احدهما) اورد لو قال بمباشرة احدهم يشمل غيره من الاخذ والاختافة (قوله رده) بكسر الراء  
وسكون الدال المهملتين المعين الانحاز بالحاء المهملة والجمجمة الاجتماع (قوله اى لم يقتل ولم يأخذ مالا)

اي نصابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلاحدا ايضا لان المقصود ههنا المال  
وهي من الغرائب اورد عليه ان مجرد الاضافة يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة ودفع  
المقصود من الحبس حتى يتوبوا التعزير لا الحد فكأنه لا يلزم من انتفاء الحد حيثئذ انتفاء الحبس  
والتعزير المذكور كانه لا يلزم منه انتفاء قصاص الاطراف واخذ الارش وضمان مادون  
النصاب وضمان ما يتسارع اليه الفساد (قوله فتاب) ومن تمام توحيته رد المال وقيل لا في النهر  
عن السراج قالوا لو قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك واقام في اهله زمانا ثم قدر عليه  
درى عنه الحد لانه لا يسوغ حيثئذ مع تقادم العهد (قوله او قطع بعض المارة) قيل الصواب  
بعض القافلة (قوله او الارش) الاولى او العفو كما فيما بعده (قوله وعن ابي يوسف)  
هذا هو الموافق لاطلاق المحاربة (قوله مع القطاع امرأة) اورد انه خلاف ظاهر الرواية  
وتقل عن الكمال ثم عجب ممن يذكره مع نص المبسوط منسوبا الى ظاهر الرواية ان المرأة  
كالرجال مع مساعده الوجه له (قوله عشر نسوة) اورد انه ايضا مبنى على غير ظاهر  
الرواية والعجب من المصنف رحمه الله ذكر هذا مع اشارة الكثر الى خلافه ثم اعلم انه يجوز  
ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقاله عليه لاطلاق الحديث من قتل دون  
ماله فهو شهيد كذا في الدر **كتاب الاشربة** لا يخفى وجه مناسبتها  
لان هذا في الحقيقة كالبیان لبعض انواع الحدود اعني باب حد الشرب ولهذا اورد عليه  
بان الانسب على هذا ان يؤخر حد الشرب عن حد السرقة في الذكر حتى يلي كتاب الاشربة  
باب حد الشرب مع انحطاط رتبته في نفسه لعدم ثبوته بنص الكتاب على ما مر واقول بل  
المناسب ان يجعل هذا مع باب حد الشرب في باب واحد لعل الوجه للمصنف هو الاقتفاء على  
اثر الجمهور (قوله اعلم ان جميع) اورد على الحصر على الاربعة مستندا بما في قاضيخان وغيره  
ان الاشربة يتخذ من الفواكه بنحو الفرصاد والاجاص والشهلي والالبان والتين ويمكن  
ان يقال الحصر مبنى على الاكثر والاغلب (قوله وهي التي من ماء العنب) بكسر فتشديد  
يخرج منها ما يستخرج بالاستقطار من فضلات الخمر لانه لبس بنجر حقيقة بل مجاز ولهذا  
لا يكفر مستحله ولا يحد بدون السكر فائته يلزم عدم ذكر حكمه لكنه يمكن انفهامه بالمقايضة على  
ما ذكر (قوله قلنا لانسلم) لكن عليه ما روى عنه عليه الصلوة والسلام مما أخرجه مسلم عن ابن  
عمر رضي الله عنهما كل مسكر خمر وآخرون عن نعمان بن بشير ان من الخنطة خرا وان  
من الشعير خرا ومن الزيت خرا وفي العسل خرا الا ان يقال ذلك مجاز والكلام بدليل ان  
لكل مما ذكر اسما مخصوصة نحو الباذق والمنث والمثقف (قوله بل سبب الوضع) يعني  
لبس ذلك علة مستلزمة حتى يعتبر اقياس بل مصححة على ما في التلويح (قوله وعندهما اذا  
اشتد صار مسكرا) قيل لعل صوابه صار خرا كما في عبارة المنح ولا يخفى ان جملة صار مسكرا بيان  
للاشتداد كما قيل معنى الاشتداد كونه صالحا للاسكار كما يفهم من السوق فانه يمتنع الخمر  
بمجرد الاسكار قد في اولائمه بقولهما قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما  
في الشرنبلالية عن الواهب (قوله وكذا الطلاء) بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف سمي  
بالطلاء لقول عمر رضي الله تعالى عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به  
البعير اذا كان به جرب (قوله قال الزيلعي) وهو الصواب اورد انه لا وجه لتصويبه لاحكامها  
ولانسمية اما الاول فلان المحكوم بالحرمة في الهداية والكا في لبس ما هو محكوم ابها في المحيط

ولا خلاف في حرمة ما ذكرنا واما الثاني فلان الطلاء يطلق على كل منهما اذا طلاء كل ما طبخ من عصير العنب مطلقا وايضا يرد عليه ان المناسب عليه اما ان يختار في المتن ما صوبه الزيلعي او ان يجيب عنه (قوله حيثنذ) اي حين ذهاب اقل من ثلثيه (قوله وحرمة السكر) بفختين (قوله ونقيع الزبيب) النقع هو القاء الزبيب في الماء لخروج الخلاوة والنقيع اسم المشروب (قوله اذا غليت) قيد للاثلة الاخيرة (قوله وحرمة الخمر اقوى) وايضا انه سقط نقومها في حق المسلم وحرمة الانتفاع بها ولولسقى دواب اولطين او نظر للتلهي اوفي دواء او دهن او طعام لو غير ذلك الا لتخليل او لخوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد وسكر حذ كذا في الدر عن المجتبى (قوله وشارب غيرها ان سكر) ولم يبين من الغير حكم نجاسة السكر والنقيع خفيفة على مختار السرخسي وغلظة على مختار الهداية (قوله وهو ما طبخ من ماء العنب) هو ما سماه المحيط بالطلاء وماروى عن كبار الصحابة آتفا لما روى عن ابي موسى رضي الله تعالى عنه انه يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي الثلث رواه النسائي وله مثله عن عمرو ابي الدرداء وقال البخاري اي عمرو وابو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على المثلث وتماه في المنع (قوله لاستمراء الطعام) اي لهضم الطعام (قوله فيما اذا قصد التقوى) وكذا للتداوى بل لنفس الاستمراء بلا تلهي ايضا كما في الدر (قوله لان الماء) الظاهر لان الماء اما يذهب اولا لنظافته ولطافته او يذهب منهما على السواء فلا يعلم كون الذاهب ثلثي ماء العنب (قوله وحل نبذ التمر) هذا ان لم يشرب بلال هو والا فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر اذا شرب بظن الاسكار فحرام ايضا (قوله وعند محمد والسنا في حرام) في الشرع لبلالية عن البرهان والحقها محمد كلها بالخمر في المشهور وبه يفتي (قوله وبشيد العسل والتين) لا يخفى ما في هذين الذكرين مع عدم ذكرهما في المقسم تأمل (قوله اذا شربت) ما لم تسكر وعند محمد حرام مطلقا لقليلها وكثيرها وبه يفتي وهو مروي عن الكل وفي طلاق البرازية وقال محمد ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس ايضا (قوله واذا اسكر واحد) اذا الاسكار تحقق به وهو علة الحرمة ولهذا يحرم اكل البنج والحشيشة والافيون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك فلا حد عليه وان سكر منه بل يعزب عما دون الحد ونقل عن الجامع وغيره من قال بحل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله (قوله وعن ابن حجر المكي) انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجاء الائمة الاربعة (قوله بل اذا شرب الماء) اقول يمكن استفادة كراهته الدخان من هذا لانه كثيرا ما يلهو وطرب على هيئة الفسقة وقد قال في الدر في الاشياء في قاعسة الاصل الاباحة او التوقف ويظهر انزه فيما اسكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا بالتنبه وقد كرهه شيخنا العمادى في هدية الحاقاله بالثوم والبصل بالاولى فتدبر انتهى (قوله ولا يكره تخليلها فيكون مباحا) وقبل واجبا لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه (قوله والابتذ) هذا قبل استعمال الخمر فيها وان بعده فان كان الوعاء عتيقا يطهر بغسله ثلاثا وان جديدا لا يطهر عند محمد وعند ابي يوسف يغسل ثلاثا ويحفظ كل مرة وتماه في الزيلعي ثم نقل عن التبيين عن النهاية الاستسقاء بالحرام جائزا اعلم ان فيه شفاء وليس دواء آخر غيره ❦ كتاب الجنائيات ❦ لا يخفى وجه مناسبتة الحدود اشتراكهما في العقوبة وتضمنها القتل وتضمن احدهما صيانة العرض والاخر صيانة النفس وفي بعض انواع الجنائيات معنى الحد

وفي مناسبة الاثرية مناسبة الاثرية بالحدود اذ مناسب الشيء مناسب لما يناسبه وقيل الوجه  
 ان الشرب منبع الجنائيات ومنسأ الخبائث (قوله وفي اصطلاحات الفقهاء) يرد عليه ان جنائيات  
 الحج ايضا من اصطلاحهم وليست بداخله في التعريف الا ان يدعى ان المراد جنائياتهم  
 في غير الحج اولا اصطلاح لهم في الحج بل باق على اصلها فيه (قوله هو فعل مؤثر) فان قيل  
 المؤثر في جميع الموجودات بل في افعال العباد هو قدرة الله لانه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى  
 قلنا المذهب عند الحنفية المتريدية ان افعال العباد حاصلة بمجموع القدرتين المؤثرتين  
 فقدره العبد مؤثرة ايضا والتفصيل في الكلامية (قوله والا فلا قتل انواع كثيرة) اورد عليه ان  
 هذه الانواع في الحقيقة داخله فيما ذكره الرازي الا انه لا يتعلق عليها قود ودية يرد عليه ان كل  
 نوع فيما ذكره الرازي يورد عليه الاحكام من القود والدية وذلك الانواع ليست كذلك (قوله  
 ولا يخفى في قول الوقاية) لا يخفى ان هذا محاذ مرسل من قبيل اطلاق السبب المفضي على  
 المسبب مع وضوح قرينة في الكلام وفيه تنبيه على ان القتل المعتبر في لباس ما يكون  
 بالضرب لا بفعل آخر كما قيل (قوله كليطة) بكسر اللام وبالطاء المهملة قنصر القصب وكذا  
 ابرة في مقتل عن البرهان (قوله ونار) لانها تشق الجلد وتعمل عمل المزكاة به القود والا فلا  
 انتهى وفي معين المصنف الابرة اذا اصاب المقتل ففيه القود والا فلا در مختار (قوله  
 في ظاهر الرواية) فما ذكر قبله على غير ظاهر الرواية والا فيثنا في بينهما (قوله شبهة ولاد  
 وشبهته ملك ينبغي ان يعم الشبهة ليتناول نحو قوله اقتلني فقتله وان ظاهر الولاد اعم وسيدكر  
 ان ذلك في قتل الوالد ولده فقط (قوله ولنا قوله تعالى) يرد عليه اللازم من الدليل ان القصاص  
 موجب العمد لا الخطاء فان موجب الخطاء الدية والمطلوب لبس ذلك بل هو ان الدية ليست  
 من موجب العمد بل موجب القصاص فقط فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم  
 اقول حاصل الدليل العمد شيء ورد في شأنه قوله تعالى كتب عليكم القصاص وكل شيء شانه كذا  
 فوجبه قصاص فقط ينتج موجب العمد قصاص فقط وهو المطلوب فقوله والمراد به العمد دليل  
 للصغرى وبيان الكبرى ان الشرع انما ورد في القصاص دون الدية فيجب ان يقصر على  
 ما ورد عليه اذ لا مدخل للعقل ويقرب ما ذكرنا ان يقال هذا النص عام لجميع افراد القتل العمد  
 والخطاء مقتصر احكامه بالقصاص فلما خص الخطاء بالنص الثاني بقي الاول في العمد  
 مقصورا على القصاص فاضمحل السابق كاللاحق عاريا عن الشبهة (قوله اما في الاول)  
 اجيب عنه ان الاصل في النصين ان يكون كلا منهما محمولا على حالة فلما خص الثاني بالدية  
 في الخطاء كان اختصاص الاول بالقصاص في العمد لا يخفى ان الاصل الذي ادعاه لبس  
 بعلوم قطعا واجيب القصاص متعين في القتل في النص الاول ولا شبهة فيه اذ التخيير بين  
 القود والدية زيادة على هذا النص وهو ظاهر انما الشبهة في كون القتل عمدا بل ظاهر النص  
 عموم للخطاء ايضا فدفعه ان المراد العمد الخ وانت تعلم انه قريب الى الحق (قوله واما في الثاني)  
 اقول الحديث مشهور تلقته الامة بالقبول على ما في المنع عن العناية والنهاية وايضا نقل  
 عن الكفاية ولوسلم ان هذا من قبيل العام الذي خص منه الخطأ بالنص الثاني وخص منه  
 ايضا الامور المذكورة من قتل غير المكلف وغير معصوم الدم مثلا على ان مشايخنا السمرقندية  
 يجوزون تخصيص العام ابتداء بخبر الواحد ولو سلم فذا جاز عند الشافعية مطلقا فيصلح  
 الزامه واما ما يجاب عنه ان الحديث دليل مستقلة في بيان موجب العمد ولبس لتخصيص

ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فأورد عليه ان المفهوم من الهداية وشروحه على خلافه  
 فالاشكال مورد عليهم لا يخفى ما فيه بل الابراد عليه انه حيثئذ يلزم معارضة الخبر الواحد بالكتاب  
 بل ترجيحه عليه في نفس الامر (قوله بل الوجه) حاصله ان موجب كل القتل القصاص فقط  
 لان الحياة انما يحصل به لكن خص منه الخطأ فبقى في العمد مقصورا لا يخفى ان هذا من قبيل  
 تخصيص الحكم بخصوص علته على انه ينتقض بالصلح على المال والعفو في اولياء المقتول  
 كما هو عندنا لانه ان كان الدية مانعة للحياة فكذا العفو والصلح وان كانا غير مانعين فكذا الدية  
 فالاولى ما سلفناه (قوله او يصلح ببدل) ولو كان البدل اكثر من الدية كما في الايضاح  
 عن الحقايق (قوله ولا كفارة فيه) لكن نقل عن الخاتبة لوقتل مملوكه او ولده المملوك لغيره  
 عمدا عليه الكفارة (قوله السلامة في اطرافه) اي في اطراف الرضيع فانه وان لم يعلم سلامة  
 لسانه وسمعه وسائر اعضائه مع ان السلامة شرط في رقبة الكفارة الفرق بين هذا وبين  
 عدم وجوب ضمان دية اطرافه في الجناية عليها ان الحاجة في التكفير لدفع الواجب  
 والظاهر يصلح حجة له والحاجة في الاتلاف الى الزام الضمان وهو لا يصلح حجة فيه وتماه في المصحح  
 (قوله بلا قود) الا انه ان تكرر فلا مام قتله سياسة (قوله باكة غير جارحة) هذا هو  
 الصواب بخلاف ما في اقل النسخ باكة جارحة باسقاط لفظ غير (قوله وانما قال  
 ولو عبدا) قبل الاولى ان يشير اليه في سائر الانواع وان المناسب ذكره عند بيان الحكم (قوله  
 كرميه عرضا) اي مثلا فكذا صيدا وكذا رمي عرضا فاصابه ثم رجع عنه او تجا وزعته الى  
 ماورائه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد يد رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه  
 فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه خطأ  
 في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف الى آخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال  
 وكذا لو سقط من يده خشية اولية فقتل رجلا يتحقق الخطاء في الفعل ولا قصد فيه فكلام  
 صدر الشريعة فيه ما فيه كذا في الدر (قوله او الاجتماع) فانه اجتمع فيه خطاء فعل القلب  
 وهو ظنه صيدا مع خطاء الجوارح وهو اصابة الغير (قوله لعدم قصد النائم) هذا علة للاولى  
 وعلة الثانية مفاد منه دلالة او مقايسة (قوله دون اثم القتل) اي مطلق نفس القتل عمدا او لا  
 في وجهي الخطاء بل فيه اثم ترك الاختياط كما يشعر التعليل وصرح في صدر الشريعة وهو  
 المناسب لقوله عليه السلام رفع عن اثم الخطاء والنسيان فالكفارة حيثئذ يكون امرا تعبديا  
 لا يستلزم اثم القتل اذ ليس من شرط الحكم الاطراد بحسب الافراد كما اشير اليه في الايضاح  
 ويحتمل ان يراد من قوله دون اثم القتل اي دون اثم قصد القتل على ما نقل عن الكفاية  
 ان فيه اثم نفس القتل وان لم يكن اثم قصد القتل لكن لا يخفى عدم ملائمة التعليل وان ملائمة  
 للكفارة (قوله فان الافعال المباحة) يرد عليه انه يلزم حيثئذ ان يكون النوم الذي ترك فيه  
 مبالغة الاحتياط انما سواء افضى او لم يفض الى القتل وهو ممنوع واما كونهما حكم الجارى  
 مجراه الاولى عدم التفصيل بل الجمع في التعليل بالنص كما في المصحح (قوله في غير ملكه) بغير  
 اذن السلطان ابن كمال (قوله ولا ارث الا هنا) عدم الارث عند كون الجاني مكلفا ابن كمال  
 قبل هذا مستغنى عنه في الجملة \* باب ما يوجب القود \* (قوله لتام المماثلة)  
 اي في الادمية فيعم صورة الحر بالعبد فيندفع ما يورد ان لظاهر تعليل المسئلة بدليل يعم صورة  
 القتل بالعبد لعل منشأه عدم الفرق بين المماثلة والمساواة والمختص بالحر هو الثاني (قوله



لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد) لان هذا مقابلة الجنس بالجنس ومن ضرورة المقابلة ان لا يقتل  
الحر بالعبد (قوله والتخصيص بالذکر) لا ينفى ما عداه كيف وفي خلافه نص ومن شرط  
المفهوم ان لا يخالفه نص وان المطلق لا يحمل على المقيد (قوله لان الشارح يجب عنه)  
ولو اتى النص بلزوم ان لا يقتل الذکر بالانثى مع انه يقتل بالاجماع لا يتشى هذا الجواب (قوله  
وانا ما روى) يرد عليه ان السنة القولية راجحة على الفعلية وان مذهب الصحابي ليس بحجة  
عند الخصم فيجاء لم يعلم اتفاقهم واختلافهم والظاهر ان هذا القول من على من هذا القبيل فلا يصلح  
الزامه فالاولى ان يحتج بعموم امثال النص المذكور الا ان يقال فاذا تعارض فعله عليه  
السلام مع قوله والحال يمكن توفيقهما بان يقال المراد بالحديث المذكور لا يقتل مؤمن بكافر  
حر بنى بقرينة آخر الحديث هو ولا ذوعهد في عهده كما في الزيلعي لزم توفيقهما وهذا  
محمول عليه كما يدل عليه آخر كلامه (قوله والصحيح بالاغمى) اورد عليه ان المفقود في الاغمى  
هو السلامة دون الصحة ولذا احتج الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة  
فالاولى والسلام بالاغمى (قوله لقوله عليه السلام) الظاهر انه خبر واحد وقد عرفت ان الخبر  
الواحد لا يخصص عام الكتاب وقد عرفت ايضا آتفاعوم الكتاب الا ان يدعى انه خص قيل هذا  
بما يجعله ظنيا ففيه خفاء او يدعى شهرة الحديث ويؤيده ان له شواهد مذكورة في الزيلعي  
وايضاً الظاهر انه انما يدل على الوالدين لا على الكل والمطلوب هو الكل ويمكن ان يقال  
وجه الدلالة على الكل ان الحديث معتل بالجزئية فالتصص الوارد في الابوين بل الاب فقط  
وارد فيهم دلالة او مقايضة لانهم اسباب احيائه فلا يكون سببا لافنائهم فالدية في مال الاب  
فقط في ثلث سنين لانه عمد (قوله وعبد ولده) الضمير لبس السيد بل للوالد المقدر اى ولا والد  
بعيد ولده (قوله بل يكفر ويدي) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في وصف المشركين لا يجب  
شيء لسقوط عصمته قال في المنح جنى بما يباح قتله كحية فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه  
جنى فلا شيء على القاتل (قوله مات شخص) يعنى كان المؤثر في موته مجموع الاربعة من  
فعل نفسه وفعل زيد واسد وحية (قوله وجب قتله) اى في الحال هذا ان لم يمكن دفع  
ضرره الا به كما في الاصلاح ونقل عن الكفاية فالاولى ان يشير اليه وفي قوله في التعليل لان دفع  
الضرر واجب نوع اشارة اليه (قوله الصائل) من الصولة وهى الهجوم والجملة (قوله  
كذا اى يجب) اورد عليه الصواب كون اشارة كذا الى قوله لاشيء به كما يدل عليه آخر كلامه  
وانت خير ان المراد باحد هما هو الاخر كما نبهه (قوله او شاها عصا ليلا في مصر) قيل  
لو اطلقه عن قيد المصر لكان اولى لشموله غيره اقول المصر عام للغير ايضا وان كان مجازا  
لكنه شايع (قوله فقتله المشهور عليه) قيل الشرط هنا كون القاتل المشهور عليه بخلاف  
المسئلة السابقة فلا يلزم ان المسئلة الثانية تغنى عن الاولى يرد عليه انه قال في التبيين انه لافرق  
في عدم وجوب شيء بين كون القاتل المشهور عليه وغيره على ان غناء الثانية عن الاولى لبس بضرر  
بل الضرر عكسه (قوله تبع سارق) اى سارق قدر عشرة دراهم فافوقها فان اقل قاتله ولا يقتله  
وهل يقبل قوله انه كاذبة ان بيينة نعم والا فان المقتول معروف بالشر لم يقتص استحسانا والدية في ماله  
لورثة المقتول في الدر عن البرازية (قوله اذا تعين خلاص ماله) فان علم خلاص ماله بغير قتل  
كالصيحة فقتل مع ذلك وجب عليه القصاص كالمغصوب منه اذا قتل للغاصب فانه يجب القود  
لقدرته على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضى تنوير الدر (قوله فاذا قتله الاخر) فيه اشارة الى ان قوله

فقتله المضروب لبس باحترازي فلا يردان الاولى فقتله الاخر كما في الهداية (قوله وضمن قاتل مجنون) في الشرب لبلالية في رواية عن ابي يوسف بنى الدية (قوله ولو كان قتلها) الصواب بترك الواو لان الدية في الخطاء على العاقلة الا ان يقال بزيادة الواو وهو بعيد (قوله يقتص بجرح) المناسب ذكر هذه المسئلة في باب الشهادة في القتل (قوله او بشهادة) يعني الجرح الذي جعله مجروحاً اذا ثبت اذ ثبت عياناً او بشهادة فكونه ذا فراش موجود في الصورتين فلا يتوهم اختصاصه بالثانية من بيانه شرهافيندفع توهم خلافه لكن يردان الصورتين في الحقيقة واحدة اذ الثبوت اما بالاقرار او بالنية هي الشهادة دائماً وغاية كون الجرح في محضر الجماعة هي النانية والتأويل بوجود القاضي في الجماعة الظاهر انه لبس بنفع كثير الا ان يقال في الاولى لا يحتاج الى القضاء بخلاف الثانية كما يشعره ماسياتي من قوله قتل من له ولي واحد (قوله ويحد مرة) بفتح فنشد يد مهملته آله يحفر بها الطين كما في المغرب (قوله وهو بالفارسي كلنك) قيل هكذا في نسخ رأيناها الا انه تصحيف من الناسخين فانها كتند بالبدال والتونين قبلها لا باللام والكاف في آخرها اقول وفي صدر الشريعة كلند ينون واحد قيل فقيه نوع مخالفة لما في المغرب (قوله وروى عنه) قال في الهداية وهو الاصح فقبل الاولى ان يجعل المتن شرحاً والشرح متناً (قوله ولا عوده) هو الصواب الموافق للهداية والوقاية وفي بعض النسخ بلا ضمير فان مطلق العود هو المراد بالعصا وقد علم حكمه ثم انه قيل ان عود المر بمزلة العصا الكبير وفيه خلافهما وقيل هو بمزلة السوط وفيه خلاف الشافعي (قوله او مثقل) اي مثقل نحو حجر او خشب لا منقل حديد والا فستغنى عنه بقوله ويحد مرة لا بظهره (قوله من جنس الحديد) الاولى ترك هذا القيد لما سبق من ان كل مفرق الاجزاء من الليطة ومحدد الخشب كالحديد (قوله رماه بمقدار حديد) ظاهره مخالف لما فهم من قوله لا ظهره آتفاً وحل احدهما على رواية والاخر على الاخرى بعيد (قوله رأسه مضب بالحديد) من التضبيب بالضاد المعجمة مأخوذ من الضب وهو ان يجعل على شيء حديدة مثل الضب (قوله قال قاضيخان) نقل عن الخلاصة الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وعن المجتبى ضرب بسيف في غمده فغرق السيف الغمد وقتله فلا قود عند ابي حنيفة (قوله لو ادخله بيتاً فمات فيه جوعاً لم يضمن شيئاً) وقالانجب الدية ولو دقته حيا فمات عن محمد يقاربه عن المجتبى قط رجلاً وطرحه قدام اسد اوسع فقتله فلا قود فيه ولادية ويعزر ويضرب ويحبس الى ان يموت وفي رواية عليه الدية ولو قط رجلاً والقاء في البحر فرسب فغرق كما القاه فعلى عاقلة الدية عند ابي حنيفة ولو سبغ ساعة ثم غرق فلا دية قطع عنقه وبقى من الخلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه ولو قتله وهو في حالة النزع قتل به الا اذا علم انه لا يعشب منه كذا في الخانية وفي البرازية شق بطنه بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعزر القاطع سقاء سما ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولادية لكنه يحبس ويعزر ولو اوجره السم ايجاراً تجب الدية على عاقلة وان دفعه له في شربة فشرب ومات منه فكالاول فلا يلزم الا التعزير كما في الدر مع التوير (قوله لو امر الغير به) اي واقتص الغير بحضوره لما يأتي (قوله وقال الولي امرته) اي لو قال ولي القتل بعد القتل كنت امرته بقتله والحال لانية له على مقاتله لا يصدق (قوله لانها تدرى بالسبهات) الضمير الى القصاص ولهذا قيل الاولى لانه يندرى وقيل بتأويل

المقاصد او العقوبة (قوله ويقيد ابو المعنوه) من القود (قوله ويجب حالا) يعني ان لم يؤجل  
 الولي اجلا معلوما فالاولى ان يقيد بهذا وان يترك قوله وان لم يذكر والخلول (قوله ويقتل)  
 جمع بفردا ذابا شر كل جرحا قاتلا كما في الشربة لالية (قوله وقيل لهم جميعا) الظاهر انه يقتل  
 للجميع وتقسم الديات (قوله لان الموجود منهم) اورده الصواب ان الموجود منه قتلات وما  
 يتحقق في حقه قتل واحد والتصدى لتصحيح العبارة المذكورة بارجاع ضمير الجمع الى الاولياء  
 مما لا يكاد يصح (قوله في الفصل الاول) اي في قتل جماعة واحدا (قوله لكننا تركنا  
 للاجماع) هذا من طرف الشافعي ايضا (قوله ولنا ان كل واحد منهم) من الاولياء قاتل  
 اي مستوف حقه على الكمال (قوله في قتل واحد) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله  
 والفاعل المذكور (قوله فعني احدهما) قيل لو كتب صفيا بالالف لكان على رسم الخط فانها  
 منقلبة عن الواو (قوله اذ عند البعض) اورد عليه انه اذا كان مجتهدا فيه يكون سببا لدرء  
 القود ولو كان القاتل عالما بالمسئلة (قوله فصار ذلك التأويل) قيل ينبغي اسقاط الفاء (قوله رجل  
 جرح رجلا) اورد انه مخالف لما في البرازية اشهد المجروح ان فلانا لم يجرحه ومات المجروح  
 ان كان معروفا عند الحاكم والناس لم يصح الشهادة وان لم يكن معروفا صح انتهى  
 (قوله جاز العفو) اي ان لم يكن المجروح عبدا (قوله لا يجب القود بقتل عبد الوقف) لعل  
 وجهه شبهة الملك وقيل اشباه من له حق القصاص (قوله ولا يقاد الابسيف) ولو فعل  
 الولي خلافة يعزر ولا ضمان عليه ويصير مستوفيا باي طريق قتله لم يكن يأثم (قوله والمهراد  
 بالسيف السلاح) قال في الدرر وفيه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد  
 لا يمنع الخاق غيره به **باب القود فيما دون النفس** (قوله ولو اكبر منها) لاتحاد المنفعة  
 (قوله ولو قلعت عينه لا) في الدرر عن المجتبى فقاء البني ويسرى الفقد الى يمينه اقتصر منه  
 وترك اعمى وعن الثاني لا قود في فقد عين حواء (قوله فقطع) اي تقلع وقيل تبرد الى اللحم  
 موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما تفسد لهاته وبه اخذ في الكافي المنع  
 عن المجتبى وبه يقتضى والاصح ان لا يتوقف حولا الا ان يكون صبيا (قوله ولا في طرفي رجل)  
 في الدرر عن الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا  
 رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبد بن واقره القهستاني والبرجندی  
 (قوله فان سرت وجب القود) اي قود النفس (قوله وعن ابى يوسف) لكن جزم في قاضيخان  
 بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام وخير المجتبى عليه وعلى هذا في السن  
 وسائر الاطراف التي تفسد اذا كان حرف الضارب والقاطع معيبا بخير المجتبى عليه بين اخذ  
 المعيب والارش كما قال برهان الدين هذا هو السلاء ينتفع بها فلو لم ينتفع بها  
 لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبى وفيه لا تقطع الصحيحة  
 بالسلاء كذا في الدرر (قوله لا يقطع يدان بيد) ان امرأ التقيد باليد وبانتنى  
 تمثيلي اذ حكم الرجل والسن ونحوهما مما دون النفس وكذا حكم الاكثر من الرجلين كذلك  
 كما في الدرر عن الجوهرة (قوله اذ لم يوجد من كل منهما) هذا جار في قتل النفس مع تخلف  
 الحكم وقد ذكر آنفا لان الاطراف تابعة لها (قوله فلا يجوز ان يقطع الكل) يعني اذا كان  
 ما قطع كل منهما بعضا من المقطوع فلو قطع تمام اليد من كل منهما لم ان يقطع الكل ببعض  
 وذا لبس بجائر (قوله ولا الشتان بالواجدة) ظاهره اعتبار دخوله تحت التفرع والظاهر انه

لبس بداخل ثم انه اورد على الخفية والشافعية يكون هذين الحكمين مخالفا على اصلهما اما الخفية فان صدور مقدور واحد عن قارئين جائز عندهم وعدم القطع في هذه يوجب عدمه بل الجزء المقطوع من احدهما غيره من الآخر واما الشافعية فذلك لبس بجائز عندهم فينبغي ان لا يقطع اقول انهم ذكروا ذلك في افعال العباد بالنسبة الى قدرة الله تعالى فلا نسلم عمومهم على الكل ولو سلم فانما يرد لو عمل هنا بما يلائم ذلك على انه يجوز ان يوجد هنا مانع من تأثير المله كما اشير وان ذلك في المقدور الواحد الشخصي وكون هذا من هذا القبيل ممنوع (قوله في العصمة فقط) وهي لا تقبل الزيادة والنقصان (قوله وفي الطرف) الاولى ان يستدل في النفس بما تقدم من اجماع الصحابة وان الطرف لا يقاس عليه (قوله لما مر مرارا) قيل يعني ان العاقلة لا تعقل العمد لكن فيه تأمل (قوله تساويلهما في سبب الاستحقاق) السبب مقطوعة يديهما والاستحقاق استحقاقهما قطع يد القاطع (قوله لتعزز السبب من القاطع) في حق كل منهما (قوله يمنع تقرير السبب) الصواب الموافق لما في الزيلعي لا يمنع (قوله استويا في استحقاق رقبته) فلو كان يمنع بالاول لما شاركه الثاني (قوله كيلا يبق حق المظلوم) اذ لو اكتفى بالقول لبق لكل منهما بعض حقهما (قوله رمى عمدا) هذا لبس من مسألة الباب فلعله استطرادى استظهارا لما سبق في اجتماع القود والدية لكن لم يعقب هذا على ما تقدم في بعض الكتب (قوله اى بموجب قطعه وقتله) فان خطأ فالدية وان عمدا فالقود كما سيوضحه (قوله يرى بينهما) اولاف هذه ستة مسائل لا يكون فيها تداخل (قوله لانه المثل صورة) اى الاخذ بهما مثل صورة ومعنى وهو ممكن فلو اكتفى بالقتل يكون المماثلة معنى فقط فلا يصار اليه عند القدرة على المماثلة صورة ومعنى وهو ان يعلم عدم السرية اى الى الموت وهذا متعذر هنا لعل الاولى عدم ذكر هذا القول كما في الزيلعي (قوله وقد بين حكم كل منهما) من انه تداخل في واحد منهما دون غيره (قوله ومات من عشرة) وهذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر والا فلا يمكن الفرق بين سرية احدهما وبرى الآخر كذا نقل عن المعراج (قوله وعن محمد) في المنع عن الجواهر رجل جرح رجلا فجرح المجروح عن الكسب يجب على الجارح النفقة والمدواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان وعجز الكسب فداواة المضروب ونفقته على من جاء بالعوان انتهى ثم قال والظاهر ان هذا مفرع على قول محمد وفي الدر في المجتبى عن ابى يوسف نحوه (قوله وان بقى) في ضرب مائة سوط جرحه (قوله رجل قطع يد رجل عمدا) في الشرب ليلية عن البرهان وكذا خطأ لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الدية على العاقلة في الخطاء ومن ظن انها على القاطع في الخطاء فقد اخطأ (قوله عن القاطع) قيده متاوشرا كما سيأتى من انه لو كان العفو عن الجناية او عما يحدث فالحكم لبس كذلك ثم ان التقييد باليد لبس احترازا اذ حكم الشج والجرح كذلك كذا في الدر (قوله فالخطاء من الثلث) اورد عليه ان الملازمة ممنوعة عند عدم خروج الجناية من الثلث لانه يلزم حيثئذ شئ وقد قال ولا شئ عليه ولا يبعد ان يقال المراد لا شئ من تمام ما ذكر عليه (قوله فيعتبر من الثلث) فان خرج من الثلث فبها والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً ومقادير ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني كذا في الدر (قوله هذا عنده) اى ضمان الدية بعد عفو المقطوع عن القاطع مذهب ابى حنيفة (قوله ثم مات) اى من سرية القطع فلو لم يمت من السرية فمهرها الارش اجماعا ولو عمدا

(قوله وعليها في مالها) الاولى ان يزا هذا اللفظ لوعداو يترك فيما تقدم لفظ عدا (قوله وعلى تقدير السقوط اولى) لانها لا يمكنها ان تستوفي القصاص بنفسها (قوله وانما سقط للتعزز) اى لتعزز المساواة بين طرفي الرجل والمرأة للثفاوت بين طرفيهما يرد عليه ان هذا النص ان كان جاريا على اطلاقه وعمومه فلامعنى للتعزز والسقوط والا فلامعنى لتكون القصاص موجبا اصليا للعمد لعل الاولى في التعليل ان الواجب في هذا القطع هو الدية وذاليس بمعلوم لكونه دائرا بين ان يكون خمسة آلاف درهم وبين ان يكون خمسمائة دينار فصار مجهولا فلم يصح مهرها فلها مهرها (قوله ينبغي ان تقع المقاصة) ظاهره الاطلاق والمذكور فيما سبق اى اختصاصه بالعجم لعل لهذا احوال تحقيقه لماسياتى (قوله وهو عدم وجوبها) اوردانه مخالف لما سيذكره ان الزائد في الاقل وصية للعاقلة ويصح لا يخفى ان هذا الكلام من الشارح تعريض او تقييد للمتن فالكلام فيما سياتى كالللام هنا وقد عرفت في وجه احواله على ماسياتى من اختصاص هذا الحكم للعجم ففي غيره الحكم على حاله (قوله ولا مال له سواء) اورد ان هذا القول لم يوجد من غير صدر الشريعة ولم يتضح فائده على ان ضمير سواء على ما يقتضى عبارة راجع الى الدية فله صحة في الجملة وفي هذه العبارة صرح برجوعه الى مهر المثل فلا صحة له اذ مهر المثل لها لانه لان ماله هو الدية فذا ناش من التقصير في اخذ مراد صدر الشريعة وانت خبير من السياق والسباق ان المراد من المهر المثل الواقع في التفسير هو الدية (قوله والاسقط عنهم) قيل لا يسقط قدر نصيب القاتل والاصح سقوطه لانه اوصى لمن تجوز له الوصية ولمن لا تجوز فيكون الكل لمن تجوز كن اوصى لحي وميت تكون كلها لحي وميت وتمامه في الزيلعي والنخ (قوله اذ تبين بالسراية) هذا جار في مسألة موت المقطوع بعد العقوع عن القطع او عن جنايته مع التخلف (قوله واما استيفاء) يرد عليه انه لا اقل عن ابرائه شبهة والشبهة اثرت في عفو القطع كما اشير آنفا (قوله وعندهما لا يضمن) في الشرع لانية عن البرهان وهو الاظهر (قوله فلا يتقيد بشرط السلامة) والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به وممنه ضرب الاب ابنه تأديبا او الام او الوصى ومن الاول ضرب الاب او الوصى او الملع بالذن الاب تعلما فالتأديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم لا لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد اما غيره فوجب الضمان في الكل وتمامه في الاشياء (قوله كالامام) يشمل القاضي كما نقل عن الاكلية ويأتى هنا (قوله لان حقه في القطع) في ظاهره بالنسبة الى قاعدة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة والى ما سيذكر من قوله وفي مسئلتنا نوع شئ لا يخفى (قوله والعمل) اى يجب العمل على البراغ ونحوه وانت خبير ان مثل هذه الافعال ان بمجرد الامر كقوله اقطع يدى فقطعها ومات فالوجوب لبس بمعلوم (قوله ان استيفاء القصاص بنفسه) ان المورث للشبهة انما هو في كونه في معنى المخطى لاهذا الاستيفاء لا يخفى ما بينهما من الملازمة فالاستناد مجازى (قوله ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاولى) اراد من الاولى مسألة قطعت يده وقد اشير حكم القاضي في شرحها حاصل الايراد هذا الدليل جار في هذه الصورة مع تخلف الحكم اذ الشبهة موجودة هناك مع ان القصاص لم يسقط فلا يرد انه حكم على معروم اذ لم يتقدم حكم من القاضي ومعه قصاص وظاهر سهو من حمل هذا على السهو الظاهر بناء على ان من لحق بقطعه حكم الحاكم شبهة حى وهو المقطوع ثانيا والمقتول المقطوع اولا ولم يلحق بقطعه حكم الحاكم حتى يورث شبهة انتهى اذ الكلام في توجه

القصاص على المقطوع ثانياً ومقتضى الشبهة الناشئة من الحكم عدم توجهه ( قوله اقول  
 في دفعه ) هذا ليس بجيد ذاتاً وجواباً اما ذاتاً فلان حاصله ان مدعى القطع مكره  
 والقاضي آلة والفعل مضاف الى الحامل اى المدعى فيقتص منه لا الالة اى القاضي ولا شك  
 ان القضاء بالحجة والاكرام بالبغي فاین هذا من ذلك على انه يلزم حيثئذ عدم فائدة القضاء  
 ولو سلم ذلك واصلح القضاء لصار المدعى مستوفياً بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة وسرى  
 الى النفس لا يقتص منه للشبهة كما علم آنفاً فكيف يقتص هنا وانه منقوض بما سألتى انه اذا كانت  
 الشهادة على العمد فقتل به نجاء حياً يخير الورثة بين تضمين المدعى اى الولي الدية او الشهود  
 اذ موجب ما ذكر ان يكون اللازم في التضمين هو القصاص على المدعى فقط وليس كذلك  
 كذا قالوا واما جواباً فلا شك ان هذا ليس بملايم للسؤال فضلاً عن جوابيته وما قيل ان المراد من  
 مدعى القتل هنا هو بكر في المسئلة السابقة فانه يدعى قطع يزد قصاصاً والمراد بالقصاص في العبارة  
 المذكورة هو القصاص بالقتل آخر ما قبل الدية فيه لا القصاص بالقطع كما هو الواقع اولا  
 وقد اشبه الامر في هذا المقام على الناظرين فجزموا ان كل واحد من لفظ القصاص ولفظ  
 القاضي ههنا غلط فلا يخفى انه لم يفهم منه امر معتد به في دفع شيء من الشبه بل لا يكون له  
 حاصل كحمل هذين اللفظين على الغلط اقول وبالله التوفيق ان مراده كما يوحى اليه اول  
 كلامه وان قصر عبارته عما اراده ان يقال ان الحكم لا يوجب شبهة بل ما يوجب هو القوة للزوم  
 القصاص لان الحكم امر ثبت به القطع السارى الى الموت في البداية وان كان الثابت به  
 القطع لكن في النهاية والحقيقة القتل فالقصاص قوى به ويمكن حل عبارته على ما يقرب اليه  
 وان بتكلف بان يقال ان لفظ على في قوله على مدعى القطع بمعنى اللام اى بوجوب القصاص لمدعى  
 القطع وضمير عليه في موجبا عليه الى القاضي وقوله فاذا كان في حكم المكره الخ اى اذا كان  
 القاضي مكرهاً في حكمه لا يكون شبهة واذا لم يكن شبهة وجب القصاص عليه اى على  
 المقتص منه وهو زيد في المثال وقوله لان القاضي الخ دليل للمقدمة الاولى وذلك في ويكون  
 ذلك اشارة الى المدعى ومعنى كونه كالمباشر للعمد كونه مباشراً للقتل عمداً لاجل القصاص  
 فحاصله ان حكم القاضي لصدوره عنه اضطراراً ليس بمضاف اليه بل الى المدعى فلا يكون  
 شبهة منه هذا غاية صرف الوسع لاصلاحه وان بقى شيء بعد وراء بحبه فاطناب الكلام  
 لاضطرار مهام المقام ولكونه مقر شبه جهور الناظرين العظام ( قوله ضمن دية اليد ) اى  
 ان لم تسر الى النفس لكن لا يجب القصاص اى قصاص اليد \* باب الشهادة في القتل \*  
 ( قوله بسبب العقد ) اى عقد قيامهم مقامه كما في الزيلعي وسبشير اليه قال صدر الشريعة  
 المراد بالخلافة هنا ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله ( قوله كما اذا اتهم العبد ) اى قبل  
 الهبة ( قوله بطريق الخلافة عن العبد ) فالملك ثبت ابتداء للولى لانه خليفة عن العبد لعدم  
 اهلية العبد فثبت كذلك المقتول لعدم اهلية القصاص ثبت للورثة خلافة عنه ( قوله  
 فذهب الامامان ) المفهوم من الاشياء اختيار هذا الثاني مشاراً للاستناد الى الامام ( قوله درك  
 النار ) اى الانتقام من غير ان يثبت للميت فالفرق بين الخلافة والوراثة ان الوراثة تستدعى  
 سبق المالك المورث ثم الانتقال منه الى الوارث والخلافة لا تستدعى ذلك ( قوله لان القصاص  
 ملك الفعل في المحل ) قيل يرد عليه من جانبها ان ملك القصاص يجوز ان يثبت للميت  
 بطريق الاستناد فانه ان مات من ذلك الجرح يعلم انه ملك القصاص من وقت الجرح كما



ان الخالفة في الدية وشبكة الصيد كذلك انتهى ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره من النص يبطل هذا الجواز بل هذا المذكور علة لهذا النص بل يمكن ان يقال انه بيان للحكمة لا علة فالجواز رأى بمقابلة النص (قوله فاذا كان القصاص) اشارة الى ان المذكور بعده فرع ما ذكر قبله واشارة الى ثمة الخلاف (قوله فلا يصير احدهم خصما خلافا لهما) والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين (قوله بالاجماع) المفهوم من التفرع السابق ومن تصريح البعض بكون هذا مبنيا على الخلاف السابق والمفهوم من هذا القول كونه مجمعا فلعل الاولى ان يترك هذا (قوله اخبروليا قود) عبرة بالاجماع ان السباق يقتضي الشهادة وقد رجم بالشهادة في نحو الكثر اشارة الى عدم الاحتياج الى دعوى القاتل في ثبوت هذا الحكم وقد كان الشهادة باطلا لجرها نفعا وهو انقلاب القصاص مالا (قوله فهو عفو للقصاص) ان اريد من العفو مطلقا فليس بحجج للزوم المال في اكثر الصور الالمانية وان اريد عفو قصاصه فقط في الصورة الثانية لزومها عدم المال وان اريد مجموعهما فالظاهر جمع بين الحقيقة والمجاز غايته اعيان عموم المجاز ولا بد له من قرينة او ادعاء الاشتراك المعنوي (قوله وما في يده) اي الشريك (قوله قد بطل بتكذيبه) من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل اي بتكذيب المشهود عليه القاتل في انكار العفو (قوله والمقرله) اي الشريك (قوله بل اضاف الوجوب الى غيره) قيل فان كان حاصل تصديقه اني عفوت وانقلب القصاص مالا لقائل ان يقول قول الشريك قد عفوت اسقاط لحقه عن ذمة القاتل فيكون ساقطا ولا يضره تكذيب القاتل ولا يكون هذا القول منه اقرارا بان مافي ذمة القاتل حق المخبرين حتى يكون كسئلة الاقرار بالدين ويمكن دفعه ان اخبار المخبرين للاشعار بان حقهما قد انقلب مالا وتصديق الشريك لتحقيق ان طلبهما قد انقلب مالا كما ذكر وهذا عين الاقرار بان لهما على ذمة القاتل حق فتدبر انتهى برده عليه انه على هذا يلزم ان يكون اللازم الثلثان وليس كذلك بل هو الثلث فتأمل (قوله والمطلق يغاير المقيد) الظاهر انه ليس بمطلق بل مقيد ايضا (قوله فكان على كل قتل شهادة فرد فردت) اي الشهادة وكذا لو اكل النصاب في كل فريقين معا بخلاف المتعاقب ان حكمه اولا بموجبها (قوله وجه الاستحسان) حاصله حلا على الادنى وهو الدية (قوله والمطلق ليس بمجمل) من الاجال وهو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا بيان من المجمل كالاسم المشترك وتفصيله في الاصول (قوله وقال الولي قتلناه) فلو صدقهما لبس له ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه بانفراد كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقبلهما باقرارهما كما في الزيلعي ولو كان مكان الاقرار شهادة والمسئلة بحالها يعني قال الولي قتلناه (قوله فجاء المشهود بقتله) الجار متعلق بالمشهود اي شهد انه مقتول (قوله لانه قبض الدية بغير حق) وهو ظلم والظلم يجب دفعه ويحرم تقريره (قوله في صورتين للعاقلة) اورد ان الدية في العمد لا يكون على العاقلة قط يمكن ان يكون قوله في صورتين مبنيا على التغليب اذ في الصورة الاولى وان كان عمدا لكن فيه خطأ ايضا وان يكون قوله للعاقلة مثلا اي مبنيا على التمثيل او من قبيل الاكتفاء (قوله ثم لما فرغ عن مسائل الشهادة) فيه تغليب ايضا اذ الفراغ قد كان من الاقرار ايضا لعل ترجحة الباب بالشهادة فقط لهذا ايضا (قوله اعلم ان الاصل ان العبرة) قيل لولا كثرة بان العبرة لكان أولى تم الظاهر

ان هذا الاصل مختص للامام فتجب الدية فان قيل اللازم مما ذكر هو القصاص قلنا ما ذكرت هو القياس لكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حالة التلف ( قوله يجب عليه فضل ما بين ) لو كانت قيمته الف درهم قبل الرمي وثمان مائة بعده لزمه ما شأن كذا في الزيلعي **كتاب الديات** ( قوله ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر ) كذا في المنح لكن قال ابن الكمال واختاره في الدر ان الدية في السرع اسم للمال الذي هو يدل النفس لا تسمية للفظ مول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية لا يخفى انه لامناقة بين كونه منقولا وبين ذلك التسمية بل يجوز كونه بيانا لوجه المناسبة بين المنقول والمنقول عنه ( قوله الدية الف دينار ) الواو بمعنى او فبشير ان الواجب احد الثلاثة والقاتل مخير في دفع ايهام سواء في الخطأ او في شبه العمد هذا موافق لتصريح شرح المجمع ومخالف لتصريح المحيط والتفصيل في الشر نبلاية ( قوله ومن البقر ) قيمة كل بقر خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم والمراد من الثوبين ازار ورداء في المختار وقيل في زماننا قبض وسراويل ( قوله من بنت مخاض ) هي التي طعنت في السنة اثنائية والبت الامون هي التي طعنت في الثالثة والحقة هي التي طعنت في الرابعة والجذعة في الخامسة ( قوله والثنية ) ما دخل في السادسة والحلفات جمع حلقة بمعنى الحامل ( قوله وكفارتهم ) وهو الظاهر وفي بعض النسخ وكفارتها بالافراد لعله سهو من الناسخ فلا يحتاج الى كما في بعض الحواشي من التأويل لكن ان حكم الكفارة قد علم في اول الجنايات فكما المستغنى عنه ( قوله تعرف بالتوقيف ) اي بالسماح لانها مما لا يعرف بالعقل ولا مدخل للرأي اي فيها كما فصل في بحث العلة من الاصولية ( قوله وقد ورد هذا اللفظ موقوفا ) الموقوف ما يضاف الى الصحابة من اقوالهم وافعالهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عليه الصلاة والسلام بلا ذكر الوسائط من الرواة ( قوله والذي كالمسلم ) فيه اشارة الى ان المستأمن ليس كالذمي كما اقره في الشر نبلاية لكن اخير في التوير تساويه مع الذمي ونقل في شرحه التصحيح عن الزيلعي الجزم عن الاختيار ( قوله كل ذي عهد في عهده ) اي مادام في عهده ( قوله والمارن وكذا الانف ) وهو ما لان منه والارنية طرف الانف ( قوله ان منع النطق ) قيذا ان في لسان الاخرس حكومة كما في الجوهرة او اداء اكثر الحروف والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة عشر تحكيها فا اصاب الفاشة يلزمه كما في الشر نبلاية والدر عن شرح الوهبانية ( قوله اربع ديات ) قيل فيكون من الغرائب التي يستل عنها وهو انه اي شيء يكون الجناية بازالة بعضه اعظم من الجناية بازالة كله ( قوله اشقار العينين ) جمع سفرة بضم السين وتفتح طرف العين او الاهداب ايهما يراد يصح ولو قطع الجفون باهدابها قدية واحدة كالمارن مع القصبة وكل الاشقار اربعة ( قوله يعني يجب في كل سن ) يعني نصف عشر دية الرجل ان سن رجل ونصف عشر دية المرأة ان سن امرأة واما في العبد فنصف عشر قيمته ( قوله فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ) هذا من قبيل بيان الحكمة لا من قبيل ذكر العلة فلا يرد النقض بنحو الابهام والمسيحة ( قوله فانقطع نسله ) اي ماؤه لوضوح العلاقة والقرينة فلا يرد ايضا ان قطع النسل لا يتوقف عليه **فصل** ( قوله لا قود في الشجاج ) جمع شجة تختص بما يكرن بالوجه والرأس لغة وما يكون لغيرهما جراحة ( قوله بان يسبر غورها ) السبر النظر الى قعر الجرح يقال سبرت الجرح اذا نظرت ما غوره والغور القعر والدهاية وفتيل الجراحة ( قوله وفي ظاهر الرواية

يجب القصاص فيما دونهما) قيل شامل للسمحاق وفيه تسامح لانه لا تقاد فيه اجاماً كما لا قود  
 فيما بعد هاكالها شمة والمنقلة بالاجماع وعزى للجوهرة (قوله نصف عشر الدية رجلاً او  
 امرأه) لكن ان لم يكن اصلع والا ففيها حكومة لان جلده انقص زينة من غيره قهستاني  
 عن الذخيرة (قوله والجائشة) موضعها ما بين الية والعانة عن الخانية (قوله حكومة عدل)  
 وما لا قود فيه يستوى فيه العمد والخطاء (قوله احتراز عما قاله الكرخي) قال في الدر في الخلاصة  
 انما يستقيم قول الكرخي لو الجناية في وجه الرأس حينئذ يفتى به وفي غيرهما فتعسر على المفتي  
 يفتى بقول الطحاوي مطلقاً لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة  
 هو ما يحتاج اليه من الفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ (قوله فحين قطع طرف اسنانه)  
 الظاهر الطرف المقطوع من السن ويمكن ان يكون فيما يجاور السن (قوله ولا شيء في الكف)  
 قال في الدر هذا عند ابي حنيفة رحمه الله كما لو كان في الكف ثلث اصابع فلا شيء في الكف  
 بالاجماع اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرىء الا انه لا تصل  
 يده الى قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثان فنلتا الدية  
 وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلاً من اصبع فسل الباقي او قطع الاصابع فسل  
 الكف لم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وان خاف الدر ذكره السرنبلالي  
 انتهى (قوله وبحركة ذكره) الظاهر وبحركته في الذكر كما هو في اخويه الا انه اظهر لثلاثين وهم  
 حركة العين واللسان (قوله وان علمت فالدية) اي اذا ثبت بينة او باقرار الجاني وان انكر  
 او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل عن الجوهرة (قوله وكلامه في اللسان) نقل عن الخانية بان  
 لم يستهل ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة العدل  
 انتهى وفي كلام الزيلعي ما يخالفه (قوله وارش الموضحة) هذا يقتضي اما ان يكون الموضحة  
 مختصة بمنبت الشعر او يكون الحكم مختصاً بما في منبت الشعر والكل لبس كذلك (قوله طريق  
 معرفة ذهاب السمع) قال في السرنبلالي لم يبين بعده طريق معرفة ذهاب السمع والذوق  
 والكلام ورأيت بخط شيخ استاذي العلامة المقدسي ان في الكلام يغرز لسانه بآرة فان خرج  
 منه دم اسود فصادق وان خرج احمر فلا وفي السمع بالرواية الكريهة انتهى قلت  
 والذوق يمكن باستغفاله باطء امه نحو حنظل بعد حلوا انتهى (قوله بل دية المفصل) عد  
 هذا من سقطات صاحب الدر وفي السرنبلالية عن النهاية عن شرح الطحاوي ان الواجب  
 عند شل الباقي دية الاصبع اجاماً وكذا عن الغاية مشعراً بدعوى الاجماع ايضاً ونقل البعض  
 عن مبسوط البردوي والجامع الصغير البرهاني مثل ذلك لكن لم يقع تصريح الاجماع في رواية  
 الجامع فانتقل عن الهداية والكافي من ان الواجب في هذه الصورة المفصل والحكومة فيما بيني  
 قول مصرّف عن ظاهره لعل ما وقع في التوهم على طاهر ما في الهداية والكافي (قوله ذكره  
 الزيلعي) اورد عليه انه ليس ما ذكره الزيلعي بل ما ذكره الزيلعي لزوم دية الاصبع اذا المراد بارش  
 الواحد في كلامه ارش اصبع بقريئة سوق كلامه (قوله اذا فات منفعة المضغ) هذا الى قوله وعلى  
 هذا من كلام الخلاصة وعلامة المن لا ينافي ذلك بل يحسن بالنظر الى ما قصده من الكلام  
 فعلى هذا يندفع ما اورد عليه من انه يلزم حينئذ حكومة العدل كما في الزيلعي وعلى هذا لا يفي  
 كلام الكافي على اطلاقه اورد عليه انه وقع في الخلاصة اولاً نقلاً عن الطحاوي ولو كسر  
 بعضها فاسودت الباقية او اعجرت او اخضرت او ادخلها عصب بوجه من الوجوه باكسر

لاقصاص وتجب الدية في كله ثم وقع فيه ما نقله المصنف نقلا عن الفتاوى الصغرى في المسئلة  
روايتان اختار احدهما الكافي وجع بينهما الخلاصة فالجمل على تقييد الاطلاق لبس الصحيح  
لان ذلك انما يكون عند اتحاد رواية المسئلة ثم قيل ايضا فكللام الكافي خال عن الصحة لا يخفى  
ان الوقوع كذلك في كتاب واحد نقلا عن كتابين لا يوجب تعدد الرواية بل يوجه بمثل هذا  
التوجيه بل حله على تقييد المطلق اقرب من حله على تعدد الرواية على ان قوله اذا فات  
منققة المضغ الى قوله والا فلاشيء معنى قوله او ادخلها عيب بوجه ما فلا تغاير بينهما الا  
بمذكورية قوله والا فلاشيء ومتركية غايته توجه الايراد على المصنف من هذا الطريق لا بما ذكره  
(قوله فثبت سن الاول) ان كان كما كان والافعله نصف الارش (قوله ضرب سن صبي) فيه اشارة  
الى انه لا ينتظر في البالغ لان نباته نادر ولا يفيد تأجيله الى سنة فيؤخر الى البره فقط (قوله فيرد  
بالمبرد) هو بكسر الميم مهمة حكومة العدل لا تحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في التاخرانية  
فصل \* (قوله ضرب بطن امرأة) اهل الظاهر ان التقييد على الاعم  
الاغلب والا فان ضرب غير بطنها فعلم كون الالتقاء من تأثيره فالحكم كذلك (قوله امرأة  
حرة) لو قال امرأة حامل حر لشمع متنا على ما سيذكره شرحا من ان جنين الامة من مولاهما  
وجنين المغرور مثل الحرة ثم انه خرج بهذا القيد الامة والبهيمة وسيجيئ حكم الاولى واما  
اثمانية انه يجب نقصان قيمة الام وان لم تنقص لا يجب شيء (قوله وهو ايضا خمسمائة  
دراهم) فالذكر والاشي هنا مساومع تفاوتهما في دية النفس فقوله لما روى اشارة الى ان نبوته  
ينص مخصوص وان فرض كونه خلاف قياس قبل ويظهر فائدة اعتبار عشر دية  
المرأة مع انها خمسمائة ايضا في قيمة الامة على ما سيجيئ فتدبر انتهى لا يخفى انه لو سلم مقايضة  
حال الامة على الحرة ان هذا مخالف لتضريح قاضيجان من ان الغرة خمسمائة درهم ذكرنا  
كان الولدا وانثى وقال في جنين الامة الذكر والاشي في القدر سواء (قوله في سنة) اي وجب الغرة  
في سنة على العاقلة كما يقتضي تعليله وصرح في الهداية وابطاح الاصلاح ومقتضى ظاهر كلامهم  
الاطلاق واقتضاء القاعدة الاختصاص بالخطأ فليست (قوله ان كان المضروب جنينين)  
الاولى ان يترك لفظ المضروب او يأتي بدله نحو لفظ السقط (قوله وهو مؤخر مطلقا) اي لفظا  
ورتبة مع انه لبس من المواضع استثبت من عود الضمير الى المتأخر لفظا هذا على نسخة المص  
واما اكثر نسخ الصحيحة للصدر الشرعية فمثل ما اختاره المصنف على انه يمكن ارجاع الضمير  
الى الامة بتأويل القن او النفس او صورة الحامل وقد قال البيضاوي في سورة البقرة ان الضمائر  
واسماء الاشارة تذكيرها وتأنيتها امر اعتباري يجوز ارجاع كل او اشارته الى الآخر (قوله ان  
العبرة لحالة الرمي) اورد انه لامساس لذلك بما نحن فيه وانت تعلم ما فيه (قوله لاموروثه) اورد  
الحق انه تصحيف من قوله لامن ورثة ورد انه موروثه بالناء اي القيمة لبس بموروثه (قوله وما  
استبان بعضه) كظفر وشعر كافي الدر (قوله امرأة اسقطت) اي عمدا والا فلاشيء عليها كما  
في قاضيجان (قوله الا ان يكون الزوج) في الشرع بلالية هذا على الرواية الضعيفة لا على الصحيحة  
وتفصيله فيها (قوله ولو امرت امرأة) قيل الظاهر ان اذن لها زوجها والا فجرد امر الام  
لا يكون سببا لسقوط حق الاب على ما يدل عليه سوق كلام الخلاصة اورد عليه الضمان عند عدم  
اذن الزوج على المرأة فلا يلزم سقوط حق الاب اقول قد صرحوا ان الامر لا يضمن بالامر  
الافى خمسة وهذه لبست بمذكورة في تلك المستنباه وان الاصل في الحكم اضافته الى مباشر الفعل

لا الى منسبته وقد صرح ايضا في الشرع بلالية تفصيلا بين وجهه \* باب ما يحدث في الطريق \*  
 هذا شروع في بيان القتل تسببا ( قوله وهو المستراح ) هو بيت الخلاء ( قوله او دكانا )  
 وهو الموضع المرتفعة على المسطبة ( قوله ولكل من المارة ) ان اهل خصومة ولو ذميا بخلاف  
 نحو العبد والصبي المحجورين ( قوله نقضه ) اي بعد البناء وان لم يكن له ضرر وقيل ان لم يكن له  
 مثل ذلك والا كان تعنا كذا في الزيلعي فاذا نقضه بعد البناء فحوازمع البناء قبله بالاولى  
 لكن هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام او كان مثله للطالب لا ينقض الا ان يضر بالعامه  
 والقعود في الطريق للبيع والشراء على هذا التفصيل ( قوله لانه كالمالك الخاص بهم ) كذا  
 في الدر لكن اورد عليه انه ينبغي ان يقال كما في الهداية لانها مملوكة لهم وضمن دية من مات  
 اي مع حاقته لاعليه وحده وان اوهمه عبارته ولهذا اعترض عليه به وان امكن لشيوخ مثله  
 في جنسه اكتفى به مساحه ثم هذا الضمان ان اصابه الطرف الخارج فقط والا فان علم اصابة  
 الداخل فقط فلا شيء وان علم اصابتهما معا وجب النصف وهذا النصف وان لم يعلم ففي  
 القياس عدم شيء وفي الاستحسان ضمان النصف ( قوله وضمن قيمة بهيمة ) اي من ماله فقط  
 ( قوله جوعا او غما ) القيد ليس احترازي بل على الاغلب والافوت العطش مثلا مثله ( قوله  
 فعطب به يعني رجل اومال ) قوله اوادخل حصيرا خلافا لهما نقل عن البرهان عن الذخيرة  
 بقولهما يفتي ( قوله في مسجد غيره ) اي بلا اذن اهله والا فلا ضمان اتفاقا ( قوله اوللصلوة )  
 هذا هو الموافق لتصحیح قاضيهان فافي التنوير وشرحه من ان الجالس للصلوة لا يضمن ولغيرها  
 يضمن مطلقا مخالف له واما عندهما فلا يضمن على كل حال سواء كان الجلوس للقراءة او للتعليم  
 او للصلوة او نام في الصلوة او غيرها او مترقية او قعد للحديث او للاعتكاف واستظهر في الشرع بلالية  
 عن التبيين قولهما ونقل عن الزيلعي والبرهان الصحيح عن ابي حنيفة رجع الله انه لا ضمان  
 على المنتظر للصلوة نص على ذلك السرخسي وقد عرفت تصحيح قاضيهان فليتنظر ( قوله  
 او نام فيه اثناء الصلوة ) فالنوم في خارج فبالاولى فلا يرد الاقتصار على الصلوة بوجه خلافه  
 وليس كذلك على ان البيان تمثيلي لا حصري وقصري ( قوله مسلم او ذمي ) لكن بشرط كون  
 الطالب من اهل الطلب فيشرط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة كذا في الزيلعي  
 ( قوله وطريق الطلب ) قال في المنع ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض مثل  
 ان يقول له ان حائطك هذا مخوف او مائل فاهدمه حتى لا يسقط فيتلف شيئا ولو قال ينبغي  
 لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشتهاد بل مشورة انتهى لا يخفى ان الاول ان يفسر  
 الطلب على نحوه لكن لا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي ولا حاجة الى الاشهاد حتى  
 لو اعترف صاحبه انه طوب ببنقضه وجب الضمان وان لم يشهد عليه كذا نقل عن العناية  
 فيفهم انه يضمن عند النكول ايضا ( قوله ليتكن من الاثبات ) فكان من باب الاحتياط ( قوله  
 فلم ينقض من يملكه ) قيل عطف على قوله وطلب نقضه مسلم وفي ايرادفاء التعقيب اشارة الى  
 وجوب السرعة ( قوله عطف على ضمير ضمن ) فيه سهو ظاهر فانه عطف على ذواته كما اجمع  
 مواشيه عليه لكن الظاهر انه اراد في الكلام تقدير لفظ ضمن غير ما ذكر فاراد من الضمير ضمير  
 ذلك لانه قال بعيد هذا ان لفظا نفسا مفعول ضمن المقدور نعم يرد عليه انه لا صحة لهذا التقدير  
 فانه من قبيل ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ( قوله لا ) اي لا يضمن من اشهد عليه كما لا يضمن  
 عند كون من شهد عليه من لا يملك النقض كمن يسكن باجارة او اعارة او مرتهن او مودع ( قوله

فباع داره) يعني لو خرج الحائط عن ملكه يبيع او غيره كهبة كذا في الدر (قوله وقبضه المشتري)  
الظاهر ترك الواو كما نقل عن الكافي (قوله مال الى دار رجل) ولو مال بعضه لا طريق و بعضه  
لدار فاي طلب صح لان الطلب اذا صح في البعض صح في الكل (قوله فلا يجوز لهما) ونفوذ  
تصرف القاضي في حق العامة انما هو فيما ينفعهم لا فيما يضرهم (قوله ضمن بلا طلب)  
لتعدي به (قوله وهو المرافعة الى الحكم) لعل الاولى ان يقال انه يجوز ان يطلب من شريكه ايضا  
وان الحصر في هذا الحكم ممنوع بما في قواعد الاشياء العمارة على الشريك ليست بواجبة  
بل يقال لمريد ها اتفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء او ما انفقته فالاول ان كان  
بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى  
من كتاب القضاء وان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل وايضا في فوائد الاشياء  
عن الولوالجية لو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته  
ولا يخفى ان التعبير انما يكون بالهدم في المائل المشرف فالفرق بين التعمير والهدم لبس بجهد على  
ان فيما نحن فيه دفع ضرر \* باب جناية البهيمية \* (قوله لانه يتصرف في حقه  
من وجه) هذا بالنظر الى قوله مباح وقوله وفي حق غيره من وجه ناظر الى قوله بشرط السلامة  
وعلى قياسه ما يعقبه (قوله فيما يمكن) الاحتراز عنه هو كالا يطاء والكدم والصدم لانه لبس  
من ضرورات السير وقوله فيما لا يمكن نحو النخعة بالرجل والذنب مع السير على الدابة كما في الزيلعي  
(قوله وهو مقتوح) اي باب التصرف (قوله والا) اي وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا  
اي اذا كان معها كما هو ظاهر كلامه او ادخلها واذا لم يكن معها ولم يدخلها لم يضمن شيئا  
كذا في الزيلعي وقوله مطلقا اي سواء كانت واقفة او سائرة عن الكفاية (قوله عطف على قوله  
وطئت) قيل ولقد اصاب صاحب الوقاية حيث لم يفصل بينهما بشيء ولا يذهب عليك ما في كلام  
حاحب الدرر من سوء التحرير انتهى ولا يخفى ان مناسبة الفاصل آكد ولو سلم فلا قل من المساواة  
(قوله او ذنبها سائرة) لا وجه لهذا العطف بعد ما فسر النفع بما ذكره فقبل النفع بمعنى مطلق  
الضرب وقيل انه من قبيل علفتها تبنوا ماء باردا لعل الثاني ارجح (قوله او وقفها له) الظاهر  
رجوع الضمير الى البول فقط بملاحظة علته ثم في قاضيهان ما يصرح رجوع الضمير الى  
مجموعهما (قوله وان اصاب يدها) في الشر نبلاية عن البرهان ولا اكب والرديف والسائق  
والقائد في الضمان سواء (قوله ما اصاب يدها لارجلها) الظاهر والافق لقوله مطرد  
ومعكس ولما في نحو الكنز والوقاية ان يترك التقييد ولهذا وجد في اقل النسخ او رجلها بدل  
لارجلها نعم يمكن التوفيق بان يراد بقوله لارجلها النخعة بها لا وطئها فينثذ يتم الاطراد  
والانعكاس بلاخلل لكن لا يخفى عدم لطفه وبما ذكر يظهر فساد ما يقال انه اراد به النفع  
بالرجل بقرينة مقابلة قول القدوري هذا وان وافق للهداية لكن الظاهر ان يفسره بالوطئ  
كما في الكفاية انتهى ملخصا ثم قيل ان هذا الحكم مختص بالسائق ولا مساس له بالقائد  
ففيه سوء الترتيب لا يخفى ايضا انه فاسد في نفسه ولا محتمل بوجه الى توجيه كيف والتفسير  
والتعليل هنا وموافقة التعبير من تلك الحنية لعامة المتون شاهد عدل على حسنه وصحته  
(قوله اي كل صورة يضمن فيها الراكب) اورد ان عبارة القدوري في المسئلة والسابق ضامن  
لما اصاب يدها او رجلها والقائد ضامن لما اصاب يدها دون رجلها على ما في الهداية  
فلا وجه لتفسير احدهما بالآخرى مع عدم اتحادهما لامفهومهما ولا ما لا مع ما في المتن من خلط



احديهما بالاخرى بلاد اعية فيكون في تقريره ههنا خبط من وجهين وانت تعلم الخبط والخلط في عدم فرق القدوري ومقابلة مع ان الكلام في مقابلة بل باعتبار مقابلته مع ظهور فساد ذات كلامه ايضا (قوله ان اصطدما) اي فوقعا على الققاء وان على وجوههما فلا شيء وان احدهما على ققاء والاخر على وجهه قدم الذي على وجهه هدر بخلاف ما لو تجاذب رجلان حبلا فانقطع الحبل فسقطا وما تافاته ان وقعا على الققاء هدر دمههما وان على الوجه فعلى عاقلة كل دية الاخر وان متخالفا لذي على الققاء هدر لان موت كل منهما مضاف الى فعل نفسه اي فقط لوجب نصف الدية فيما اذا وقع الخ والحوال الواجب لبس نصف الدية بل تمامها (قوله وفيه خلاف زفر والشافعي) اذ يجب عندهما النصف (قوله لان كلا منهما مات بفعله وفعل الاخر) فان قيل يجري هذا الدليل في الخطاء كما يجري هنا دليل الخطاء فا الوجه قلنا لعل الوجه ما اشير في تبين الكنز من ان فعل كل منهما في العمد محذور مطلقا فيمتبر في حق نفسه ايضا فيكون قاتلا لنفسه اولان وجوب كل الدية ونصفها مأثوران عن علي رضي الله عنه فيحمل احدهما بالخطاء والاخر بالعمد توفيقا بينهما (قوله اي يجب نصف الدية في العمد) اورد عليه انه مخالف لما مر من ان العاقلة لا يتحمل العمد اقول وان كان الظاهر فيما نقل ابن الكمال عن المحيط وجوب الضمان على نفسها فيكون من مالهما لكن المصريح في الزيلعي مأثور عن علي رضي الله عنه مثل ما ذكره المصنف فالوجه اما ما نقل عن الكفاية ان هذا جار مجرى الخطاء وان اورد عليه ان اعتبر خطائيه فليجر عليه حكم الخطاء من تمام الدية والا فيحمل على نفسه ما لا عاقلة لهما واما بان يقال ان تحميل الدية هنا على العاقلة ثبت باثر على فيحمل على التخصيص والاستثناء فالحكم فيما سبق فيما عدا هذه الصورة (قوله فياخذها ورثة الحر المقتول) لان الاصل ان يعطى عاقلة الحر قيمة العبد ونفس العبد دية الحر اذ لا يلزم من مولاه وعاقلته لما عرفت سابقا فعاقلة الحر يعطون قيمة العبد على ورثة الحر ولا يلزم على المولى شيء غير ما اخذوا قيمة عبده من العاقلة (قوله يهد ردمهما) اي في العمد والخطاء (قوله يسير بلا علم) فعل مضارع من السير (قوله على عاقلته الرابطة) اورد عليه صدر الشريعة انه ينبغي ان يكون في مال الرابطة لان الرابطة اوقعهم في خسران المال وهذا مما لا يتحملة العاقلة واجاب عنه ابن الكمال ووافقه فيه در المختار انه دية ولبس فيه عمد لا خسران مال اقول وفي قول الشارح وهو متعدي فيما صنع الخ اشارة الى الجواب عن هذا كما صرح ذلك في المنع جوابا عن هذا الاشكال بعينه فان قلت كل منهما مسبب فكان ينبغي ان يجب الضمان على القاتل والرابطة ابتداء قلت لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابطة لاتصال التلف به دون الرابطة فيجب عليه ان ضمان وحده ثم يرجع به عليه (قوله ولا دابة منقلته) كما لا ضمان فيما لو جرح الدابة بالراكب ولو سكران ولم يقدر على ردها فلو تلفت انسانا هدر دمه عن العمدانية (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا لو تلفت دابة رجل ليلا او نهارا من غير ارسال فافسدت زرع انسان لا يجب الضمان كما في قاضين خان وايضا ترك دابة في المرعى ثم افسد زرع انسان لا يضمن نقل عن ضمانات فضيلية (قوله فيما يخاف تلف) بني وحمل عليه قول الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا انتهى فلا منافاة (قوله ونطع الثور) لكن عن الصيرفية عن برهان الدين له ثور نطوح فسره الى المرعى فنطع ثور غيره فأت لو اشهد عليه يضمن والا لا ففيه روايتان لعل الاصح ما اختير

هنا وان افتي على خلافه بعض المفتين ثم النطح هو الضرب بالقرن يقابل كبش نطوح اى ضارب بالقرن (قوله ضرب دابة عليها راكب او نخسها) اى بلا اذن الراكب والا فلا ضمان كافي الايضاح وان فهم خلافه عن در المختار لكن صرح في قاضيهان على نحوه حيث ان ضربهها بامر الراكب او نخسها فإوطأت على الفور كانت الدية على عاقلة الناحس والراكب جميعا (قوله ضمن هو) اى الضارب لعل المراد عاقلتهما فانه من قبيل الخطاء كما فهم مما نقل عن قاضيهان آتفا (قوله عين شاة القصاب) اى غيره فالاولى ترك القيد اى الاضافة الى القصاب لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملا حظة التعليل الآتى ذكره كافي الايضاح (قوله اى ابله) قيل نقلا عن الاكلية الجزر القطع وجزر الجزور ونحرها والجزور ما اعد من الابل للحر انتهى فى تفسيره بالابل مطلقا من النسخ ما لا ينفى لا ينفى ان هذه المسامحة يفهم عن ملاحظة معنى الاضافة وقد قيل غائبة الاضا فعدم اعتبار الاعداد للحكم فى الحكم الآتى **باب جنابة الرقيق** (قوله ولم يجز الاسترقاق) اى لا يدفع بموجب الجنابة بل يجوز الدفع فداء عن الجنابة فى الشربلالية عن الزيلعى (قوله وفيما دونها كالخطاء) لان خطاء العبد وعنده قيام دون النفس سواء فانه يوجب المال فى الحالين اذا القصاص لا يجرى بين العبد والعبد ولا بين العبيد والاحرار قيام دون النفس ثم الخطاء انما يثبت بالبينة واقرار مولاه وعلم القاضى لا باقراره اصلا كما نقل عن البدائع لكن فى الاشياء القتوى على ان لا يعمل بعلم القاضى فى زماننا (قوله هو والدفع فى الصحيح) كذا فى الهداية والزيلعى لكن فى الشربلالية عن السراج والجوهرة الصحيح هو الفداء (قوله ولهذا سقط الواجب بموت العبد) اذا الاصل فى التخير بين شئين اذا هلك احدهما انه يتعين الاخر عليه ولا يرد على التخير بهذا الاصل اذا التخير بالنظر الى الحال والسقوط بالنظر الى الاصل فلا منافاة (قوله فيكون فى حكمه) سواء قدر عليه حالا او لا لصحته من المفلس وعندهما لا يصح من المفلس الا برضى الاولياء كذا فى الزيلعى (قوله وان وهبه) اى سواء فى جنابة النفس او الطرف (قوله لدفع الى الجنابة) قال فى حاشية اخى زاده فيما نقله عن العناية فان قيل ما فائدة الدفع اذا كان البيع بالدين بعده واجبا اجيب بانها اثبات حق الاستخلاص لولى الجنابة بالفداء بالدين فان للناس فى الاعيان اغراضا (قوله يباع لدينها) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين (قوله وانما يلاقبها) اى المأذونة (قوله والسرارية يكون فى الامور الشرعية) قال الزيلعى والدين من الصفات الشرعية لانه وصف حكيمى لها فبسررى الى الولد كالمالك والرق (قوله قال قتلت اخا زيد) المصرح فى المنع والدريقتى كون خطاب المعتق الى مولاه فيثبت يكون زيد مولاه الذى اعتقه والمذكور فى كتب القوم اطلاقه بل ظهور عدمه لعل الرجحان معهم لعدم داعى التقيد (قوله لاعلى العاقلة) فعاقلة العبد عاقلة مولاه كافي كتاب المعاقلة (قوله فراده بقوله قتله) يعنى اذا كان لزوم الضمان على نفسه فلبس مراده من هذا الكلام الظاهر فى الاقرار الا الانكار بمعنى ما قتله بعده لا ظاهره الذى هو الاقرار على مولاه حتى يرد ان تحميل الضمان على المولى كيف يتصور بمجرد هذا القول من العبد وقوله لبس بحجة على المولى لانه اقرار على الغير وحاصله على ما فهم من صدر الشريعة والزيلعى ان لزوم الجنابة على المولى لبس من اقرار العبد بل من انكاره اذا الاخ مدع ولا يثبت له والعبد منكر مع تعهده الرقية المتقدمة والقول فى مثله للمكرر (قوله من قيمته ومن الدين) الصواب والموافق لكتب القوم ما فى اقل النسخ

من لفظ الدية بدل الدين (قوله ولا الغلة) لعل المراد من الغلة هنا اجرة العمل (قوله لكن قوله غير معتبر لحق المولى) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لالتقصان اهليته العبد وقد زل حق المولى بالاعتساق (قوله لاعلى الصبي الامر) اى مطلقا حالة بلوغه او قبلها (قوله بلا رجوع حالا) اى لا رجوع له على الامر في الحال (قوله لانه مختار في دفع الزيادة) اى المولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد قال صدر الشريعة ينبغي ان لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يوقعه في هذه الورطة لكمال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور صبيا وقال في المنع بعد نقله ذلك على قياس ما ذكره العتابي لا يجب عليه شئ ورده ابن الكمال نقلا عن ابي الليث عن الزيادات تأويل عبارة جامع الصغير وليس على الامر ولا على قاتله شئ بان يقال يعنى لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق (قوله ان العبد القاتل صبيا) ولو كان الامر بالغاً والمأمور صبيا حراً فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون على عاقلة البالغ (قوله دفع نصفه على الآخرين) فحيث يشترك الاخران في العبد مع المولى (قوله والمولى لا يستوجب) اللان من هذا الدليل كون المقتول مولى العبد والمطلوب لبس كذلك بل العبد فيه لمقربي المقتول لعله اخذه من الزيلعي وهو قد اورد هذا الكلام في بيان مسئله كون العبد ملكا لمن قتله لافي بيان هذه المسئلة يظهر لمن رجع اليه **فصل** (قوله يجب قيمته يا نعة ما بلغت) لا تحمّلها العاقلة وفي رواية تحمّلها (قوله فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار) الاولى ان يقال الف دينار او اكثر ليظهر التفاوت بين الجنابة والغصب (قوله وما قدر من دية الحر قيمة القن) ظاهره الكلية فيرد عليه لحيته اذ الصحيح في اللحية الحكومة الا ان يحمل على الجزئية او على رواية الحسن من لزوم كمال القيمة (قوله كما في دية الحر) اى في دية يد الحر وكون المراد على هذا ظاهر فلا يرد ان فيه اجمال محل (قوله في الصحيح) المفهوم من الهداية ترجيح الرواية الآتية (قوله خمسة آلاف درهم الانجسة) وفي اكثر النسخ عدم الاستثناء الموافق لكتب القوم هو الاول (قوله وجب دية حر وقيمة) عبده هذا عند استواء قيمتهما والا فيجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول كما في الزيلعي (قوله ولو قتل كلا منهما رجلا) اى لو كان قاتل كل غير قاتل الاخر لكن هذا عند كون قتلها معا اولم يدروا ان علم التعاقب فعلى القاتل الاول القيمة وعلى الثاني الدية القيمة للمولى والدية للورثة كما في الزيلعي (قوله وله ان الملية ان كانت معتبرة) الصواب والموافق لكتب القوم كان زيلعي ان يقال وان كانت بالواو على ان يكون لفظية ان وصليية لاشراطية (قوله ان لا يقسم الضمان على الاجزاء) يعنى الاجزاء القائمة والقائمة بل بازاء القائمة لا غير (قوله فوفرنا على الشبهين) اى فقلنا بانه لا ينقسم اعتبارا للزامية ويملك الجثة اعتبارا للمالية وهذا اولى مما قاله لان فيما قاله اعتبار جانب المالية فقط وهو ادنى واهدار جانب الادمية وهو اعلى كذا في المنع **فصل** (قوله فصار اجبا) فيه نوع خفاء الا ان يعتبر سكوت كافة مجتهدى هذا العصر عند الوصول اليهم وحل الاجماع على معنى الاتفاق يخرج الكلام عن صلاحية الاستدلال المقصود منه الا ان يحمل على قاعلة المذهب الصحابي (قوله ولا يثبت الخیار) لانه لا يفيد في جنس واحد لا اختياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجنى قنا حيث يخير بين الدفع والفداء ولا يجب الاقل لان فيه فائدة الحبس لان من الناس من يختار دفع العين ومنهم من يختار دفع النقد على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختاره على ملكه ويخرج الاخر عن ملكه

(قوله وجنسهما مختلف) الضمير راجع للدفع والقداء (قوله ويتبع مولاه) فيرجع المولى على الاول بما ضمن للثاني (قوله لانها تثبت عليه) اى الجناية تثبت على المولى (قوله ودفعه الى الاول) وبعكسه لا يرجع كذا في اكثر النسخ لكنه مخالف لما في كتب القوم ولما ذكر في العكس الا انى فحق العبارة ان يقال ودفعه الى الاول ثم رجع به على الغاصب ثانيا كما يظهر بالرجوع على كتب القوم كالهداية والتبيين بل الكثر نفسه فاعل الصواب ما في اقل النسخ على مضمون ما ذكرنا (قوله يرجع في الفصل الاول) اى يرجع فيما جنى عند الغاصب ثم عند المولى لعل هذا هو الرجوع في المرة الثانية اذ هما مشتركان في الرجوع الاول فالمراد بقوله وبعكسه لا يرجع هو الرجوع الثانى لان الاول موجود في الصورتين (قوله فاستحققه المولى) هو الصواب الموافق لمافهم من التبيين وما قيل الميم زائدة في المولى والمراد ولى الجناية لبس بشئ يظهر من المتن وبما سبق له الشرح (قوله فانه هناك استحق) قبل اى المولى استحق منه النصف واورد ان الاستحقاق لا يكون الا من جانب المجنى عليه اقول الحصر ممنوع لانه لم لا يجوز الاستحقاق من المولى مع ان الرجوع لا يتصور بلا استحقاق (قوله ورجع به على الغاصب) قيل هذه المسئلة على الخلاف كالاولى وقيل على الاتفاق (قوله غصب صبيا حرا) اى لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن وليه (قوله او يحمى ان لم يذهب به) الى ارض غلب فيها الحمى والا فيضمن كما يصرحه (قوله ولو مات بصاعقة او نهش حية) اورد عليه ان اريد الاطلاق لاينا سب تعليقه بقوله لنقله الى مكان فيه الصواعق فان المفهوم منه هو الكثرة وان اريد الكثرة فالتقابل لقوله او يحمى لبس بصحيح فان الحمى عند كثرتها كذلك اقول قال في الايضاح لان الصواعق والحيات لا يكون في كل مكان بخلاف الموت فحاة او يحمى لان ذلك لا يختلف باختلاف المكان حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحمى والامراض يضمن انتهى لا يخفى في خروج الجواب مما ذكر عن الابرار ثم قوله والامراض فيه اشارة الى انه لا اختصاص له بما ذكر وان ما ذكر لبس احترازا بل وقوى وتمشيلي وهذا موافق لما في البرازى لوجه الى مكان يكثر فيه الحمى او الوباء بان كان المكان مخصوصا بذلك يضمن ايضا لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء يخلق الله تعالى مؤثر في بنى آدم وغيره (قوله لنقله الى مكان فيه الصواعق) ان قيل يجري هذا في الحر الكبير قلنا الكبير يقدر على حفظ نفسه بنحو الفرار او الخروج ولهذا لو نقل الحر الكبير الى هذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن كما نقل عن العناية ثم انه لو غصب صبيا فغاب عن يده حبس الغاصب حتى يجي به امر ختنا ليختن صبيا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم تمت فعلى عاقلته كلها (قوله بايداع لا يضمن) ان بلا اذن وليه ولبس ما ذونا له في التجارة (قوله ويضمن عند ابى يوسف) هذا في الصبي العاقل والا فلا يضمن بالاجماع قال في الدرر ونمامه في العناية والشرنبلالية عن الشبلى ومسكين على خلاف ما في المتقى والهداية والزيلعى فيلحفظ انتهى **باب القسامة** (قوله هي ايمان يقسم على اهل المحلة) فيه اشارة الى ان القسامة من القسمة وهو مخالف لما نقل عن البديع والمغرب من ان القسامة في اللغة بمعنى اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص لان هذا صريح من القسامة من القسم لامن القسمة ثم ركنها وجود القتل فيما ذكر باجراء اليمين المذكور على لسانه وشرطها بلوغ المقسم وعقله وحرية ووجود ارش القتل في الميت وتكميل اليمين

نجسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان خلفوا والحبس الى الخلف ان ابوا ان ادعى الولي العمد  
 وبالدية عند التناول ان ادعى الخطاء ومحاسنها خطيرة الدماء وصيانتها عن الاهدار وخلص  
 التهم بالقتل عن القصاص كذا في منح الغفار ميت حر واوذ ميا او محتونا كما في الشرنبلاية (قوله اي  
 اكثر البدن) اي بدن الميت اما بطريق الاستخدام او يعبر عن الميت بالبدن فلا يرد انه لبس  
 في السباق لفظ البدن (قوله او نصفه مع رأسه) اورد ان هذا داخل تحت قوله او اكثر دل  
 عليه قوله سواء كان معه رأس او لا اقول هذا وان وافق لما في الاصلاح من الاكتفاء بقوله  
 او اكثر ولما في الايضاح من ان هذا اغنى عن قوله او نصفه مع رأسه لكنه مخالف لما في اكثر  
 الفقهية من ثبوته لعل المراد ان الرأس معتبر في النصف يعني ان تمام النصف في الثاني انما هو  
 بالرأس ثم انه وان ورد في البدن لكن للاكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع  
 رأسه لا يثلي يؤدي الى تكرار القسامة في قتل واحد (قوله ما قتلت ولا علمت) وفيما سبق ما قلنا  
 وما علمنا موافقا لما في اكثر الكتب فالاول على سبيل الحكاية عن الجميع والثاني ما عند  
 الخلف ويقربه ما يقال الاول من قبيل انقسام الجمع الجمع قيل فان قيل ما فائدة علمناه مع ان  
 شهادة اهل المحلة غير مقبولة قلنا فائدة تعيين محل الخصومة فان الولي قد يعجز عن  
 تيقنه وقد يظن غير القاتل (قوله لو ثلث) سيفسره (قوله او شهادة عدل) اي واحد  
 (قوله كما في سائر الدعاوى) بفتح الواو كالفقار (قوله في الجديد) اي في قوله الجديد (قوله  
 ثم يقضى على اهلها) ظاهره عدم الفرق بين العمد والخطاء في لزوم الدية عليهم والحال ان  
 لزوم الدية عليهم انما هو في دعوى العمد واما في الخطاء فعل العاقلة كذا في شرح الجمع ونقل  
 في الشرنبلاية عن الذخيرة والخاتبة في الايضاح من اطلاق تحميل الدية على العاقلة  
 لا يخلو عن قصور ومسامحة ايضا وهذه تؤخذ من العواقل في ثلث سنين كما في قيمة القن  
 كما في الشرنبلاية (قوله وقد ثبت) دفع لما يورد انه كيف الدية بعد التبين والاصل عدمها في مثله  
 حاصل الدفع ان ذلك ثبت بفعل الرسول غايته كونه خلاف قياس (قوله وكذا عمر رضي الله  
 تعالى عنه) الظاهر عدم الاحتياج اليه بعد ما ذكر جمعه عليه السلام اذ مذهب الصحابي  
 انما يحتاج الى التمسك به ان لم يوجد في السنة وهنا قد وجد الا ان يقال جمع النبي عليه السلام  
 يحتمل ان يكون مؤثرا او ثبت الجمع يجوز ان يكون خفيا او يريد بيان فعل عمر اثبات اجماع  
 اذا الظاهر انه بحضور الصحابة مع عدم الانكار (قوله وان منهم فلا) فان قيل الموجب لليمين  
 هو الدعوى فاذا لم يكن دعواه عن غير الواحد فكيف يتصور القسامة قلنا الدعوى عن الواحد  
 بنفس القتل وعن الغير بالعلم (قوله وان لم يوجد) وان وجد العدد تماما واراد الولي تكراره لا يكرر  
 (قوله ومن نكل منهم حبس) وواقره على نفسه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه  
 الولي سقط التحليف عن اهل المحلة كما في الدر (قوله لان الخلف فيه واجب) لا يخفى ان هذا انما  
 يجري في دعوى العمد لانه لا فائدة للحبس في الخطاء لان اللازم الدية على اي وجه ولهذا في الايضاح  
 عن الخاتبة ان الحبس انما هو في دعوى العمد واما في الخطاء فلا يحبسون بل يقضى بالدية على  
 عاقلتهم (قوله بدل عن اصل حقه) بالبدال المهملة وقوله ببذل المدعى بالذال المعجمة (قوله لانه  
 يريد اسقاط الخصومة) يعني ان ههنا ثلثة امور عدم قتل القاتل وعدم علمه بغير زيد وعلمه  
 بزيد فيحلف على الاول لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يقبل وعلى الثاني لانه يجوز  
 ان يعلم غيره معه ولا يحلف على الثالث لانه لما اقر بالقتل فالظاهر ان يقال يريد اسقاط الخصومة

عن نفسه بقوله فلا يقبل وانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن اليمين فيبقى حكم من سواء فيختلف  
على ما ذكرنا مل (قوله او خرج دم من فمه) ان لم يعلم من الجوف والافقتيل كما في السرنبالية بخلاف  
ما ذكره هنا ان لم يكن به اثر ضرب كما في السرنبالية عن الخانية ثم انه لا قسامة ايضا ان وجد  
نصف منه شق طولاً وعلى رقبته حية ملنوبة كما في البرازية (قوله وما من خلقه كالكبير) خلافاً  
لنقل عن الظهيرية لانه في ايديهم وان لم يكن ملكاً لهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة  
كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مخفياً وبه جزم في الجوهرية ثم ان لم يكن  
معها احد فالدية والقسامة على المحلة التي فيها القتل على الدابة (قوله ان يمسح) اي يذرع (قوله  
اقرب) اي يشير كما في الدر (قوله واهل قريتين) قيل لعله قبيلتين (قوله فعلية) يعني القسامة  
على الرجل فقط والدية على العاقلة مطلقاً وعند ابي يوسف ان العاقلة حضوراً دخلوا في القسامة  
ايضاً (قوله وبه يفتي لما قالوا المصنف) تبع فيه لما ربحه صدر الشريعة وتبعهما صاحب النخ  
لكن خالفهم ابن الكمال حيث منع قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة بناء على ان الايجاب  
ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى مندوبونه وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي  
والمعتوه اذا قتل اباه يجب المدية على عاقلته ويكون ميراثه (قوله قالوا ان الدار في يده) حال  
ظهور القتل لعل التعبير بلفظ الطهور تبعاً للصدر الشريعة لكن المناسب نحو حال وجود  
الجرح كما غير ابن الكمال عبارته الى ذلك مصرحاً باعتراضه في حاشيته واجيب ان المراد بظهور  
القتل حدوثه (قوله يخط خطة) يعني يخط لهم الامام وقسم الاراضي بخطه ليميز انصباءهم  
(قوله هو عليهم جميعاً) الضمير للقسامة بتأويل الحلف الظاهر من هذا كما في عامة الفقهية  
مشاركة السكان مع الخطة عند ابي يوسف مطلقاً عما نقل عن الظهيرية وكذا عن الصرة ان  
من استأجر او استعار منزلاً او وجد فيه قتيلاً حال كونه مستقلاً في يده وقفاً او ملكاً فهو في حكم من  
وجد قتيلاً في ملكه فمكانه قتل بنفسه وكان دمه هدر او به يفتى والقضاة مأمورون على العمل  
بهذا حتى لو حكم بخلافه لا ينفذ وبنى على هذا ان الضيف لو وجد قتيلاً في دار المضيف فهو  
على رب الدار عند ابي حنيفة وقال يوسف ان كان نازلاً في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وكذا  
عن المحيط وعند ابي يوسف لا يلزم على المالك لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك الا ترى  
ان النبي عليه السلام جعل القسامة والدية الخطة على اليهود وان كانوا سكاناً بخلاف ما ذكر  
هنا (قوله لان ولاية التدبير) يعني ان السكنى والمالك مساويان في كونهما سبباً للتدبير (قوله  
وان كانوا سكاناً) الصواب وكانوا سكاناً كما في الزيلعي (قوله ان صاحب الخطة) اورد ان  
الصواب صاحبي الخطة كما في اقل النسخة ولا يبعد ان يجعل الاضافة للاستعراق (قوله لزوال  
من يتقدمهم) لان اهل الخطة متقدمة على الغير (قوله او يزاحهم) لان المشاركة بالمزاحة  
عند ابي يوسف (قوله فعلى) اي الدية على عاقلته الاولى ان يقدر لفظ الدية والجارة كما مر  
مثله منه مراراً (قوله من الركاب) بضم جع راكب (قوله العجلة) بفتحين ما يقابل بالتركي  
عربه (قوله وهو والدية على بيت المال) ظاهره كما في اكثر المتون الاطلاق وقد نقل عن المحيط  
لو وجد القتل في الطريق العظام فالدية على ادنى الحال ولذا قيد في التنوير بقوله اذا كان نائباً  
عن المحلات والافعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة وقال في الدر وكذا في السوق النائي  
اذا كان من يسكنها في اللبالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه  
يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية معزياً



للهاية قلت وبه افق المر حوم ابو السعود مفتي الروم واعتمده المصنف وان خلا عنه المتون لانه  
 مصرح في اكثر الفتاوى والشروح فليحفظ انتهى (قوله لان الغرم بالغنم) لانه لومات بلا وارت  
 فاله الى بيت المال (قوله وهو ايضا فسمان) قيل اعترضه بعض الفضلاء بان نفي هذه القسمة  
 في الحكم والامر ظاهر في عدم وروده انتهى ملخصا (قوله وهذا ما قال في النافع) قيل الحمل غير  
 مسلم بل الصحيح ان شارع المحلة لبس بنا فذ (قوله حتى يقيموا البيعة) الاولى يقيم اذا ضمير  
 راجع الى الولي السابق ذكره (قوله وجد في برية) اي فيما لامك فيه لاحد ولا بد ذكره ابن كمال  
 (قوله لامحارة بقربها) ولا خباء او فسطاطا فلو وجد القتل خارج الخباء فعلى اقرب الاخبية ذكره  
 في الهداية (قوله محبس الساطي) هذا في النهر الكبير والافعل اهل (قوله فعلى اقرب القرى) وزاد  
 في الخاتمة والاراضي كما في النسخ (قوله على ارباب معلومة) ولولم يكن معلومة كالموكان وقفا على الفقراء  
 فالظاهر من بيت المال فانه حيثئذ من جملة ما اعند لمصالح المسلمين فاشبهه الجامع فله في النسخ  
 بحثا لكن يخالفه ما قيل نقلا عن الصرة عن ابي السعود العمادي فبين سكن في دار موقوفة  
 على جهة بروج السالكين فيها قتيلا ولم يعلم قاتله اجاب حكمه حكم من وجد في ملكه ولا شيء عليه  
 (قوله لاحتمال انه قتله نفسه) وايضا يحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالنك (قوله بطل  
 شهادتهم) المفهوم عدم جريان الخلاف السابق هنا لكن الظاهر من تعليقه هنا ومن كلام  
 صاحب المجموع الجريان **كتاب المعاقلة** (قوله لانها تعقل الدماء) اي  
 تمسك (قوله والعاقلة هم الذين) قيل هذا تعريف بالاعم على مذهب القدماء فلا يرد النقص  
 بجماعة قتلوا رجلا خطاء ثم اقروا به فان الدية يقسم عليهم مع انهم لبسوا بعاقلة ولو قال هم  
 الذين يقسم عليهم دية القتل خطاء ولبسوا بقتلة لكان تعريفا بالمساوي (قوله اهل الديوان)  
 اورد ان النساء والذرية والمجنون قديكون ممن له حظ في الديوان ولادية عليهم واختلف  
 في دخولهم لو باسروا القتل والصحيح مناركتهم مع العاقلة (قوله على العشيرة) وهم العصابات  
 كما في الدر (قوله والحلف) بكسر الحاء وسكون اللام العهد المراد مولاة الموالاة فالراد بالولاء  
 ولواء العتاقة وقيل الحلف ان يحلف القوم على التناصر (قوله صار بالديوان) وفي صحيح النسخ  
 صارت والضمير في جعلها للعقل باعتبار انه دية وفي اهل الديوان (قوله اي الاكثر والاقبل)  
 لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ الضمير راجع الى ما يؤخذ (قوله اي العاقلة القبيلة) اي الافارب  
 ونقل عن تنوير البصائر وكل من يتناصر هو به (قوله لان ضمير حيه لمن) سواء كان في قوله واهل  
 الديوان لمن هو منهم او في ما بعده ولا يبعد ان يرجع الى الجاني منهم من المقام فلا يحتاج  
 في تصحيحه الى تكلف ارتكب اليه بعض الفخام (قوله انما قصر لقوة فيه) وهي بالضارة اي  
 لان القاتل انما قصر بالاقدام على القتل وترك الاحتياط في ضبط نفسه لاجل قوة حاصلة  
 في نفس القاتل وتلك القوة بسبب انتصار القاتل وهم العاقلة (قوله في الموضحة فصاعدا  
 الدية) اي نصف عشر الدية فافوقها اذا كانت خطاء (قوله لم تصدقه العاقلة) الا ان يقوم  
 حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها تنبت ما لبس بنابت باقرار المدعي  
 عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تصادق القاتل واولياء المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى  
 بالدية على قاتله بالبيعة وكذبهما العاقلة فلا شيء عليها (قوله ولا استيصال في التقليل)  
 وفي بعض النسخ لم يوجد قوله ولا استيصال واورده عليه بلزيمه ثم ان هذا الدليل مختص بالحكم  
 الاخير بخلاف ما قبله من النقل لانه يعمه وغيره ولا ضمير في عطفه عليه اذ القرآن في النظم

لا يوجب انقران في الحكم (قوله وروى محمد) جعل هذه الرواية شاذة لكن قال في الدر وظاهر ما في المجتبى عن خوازم من ان تناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لابد من حفظه واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع في ثلث سنين فافهم انتهى (قوله ولا عاقلة للعجم) قال في الدر ايضا وبه جزم في الدر قال المصنف لعدم تناصرهم وقبل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والصرافين والسراجين فاهل محلة القتال وصنعتهم عاقلته وكذلك طلبة العلم قلت وبه افق الحلواني وغيره خاتبة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر اصل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلته فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخنا الخاتوني ان التناصر منتف الان لغلبة الحسد والبغض وتغنى كل واحد المكروه لصاحبه فغلبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او في بيت المال انتهى \* كتاب الايق \* لا يخفى مناسبتة خصه بالتعرض لبيان المناسبة لتغيير ترتيب القوم مع خفاء المناسبة في نفسها لعل وجه المناسبة ان نفس الايق تلف كالقتل والاخذ نوع احياء كالقصاص والدية (قوله ندب اخذه) اي ان لم يكن اخذه لنفسه ولا فيحرم وايضا ان لم يخف على ضياعه والتعرض كما في التثوير فالاولى ان ينبه عليه (قوله فيأتي به الى القاضي) يعني ان شاء وان شاء حفظه بنفسه لكن الظاهر من الهداية اشتراط الاشهاد حين الاخذ والا يضمن لو ايق منه ايضا كما ضمن لو استعمله في حاجة نفسه فابق (قوله فيحبسه ان يبينه والا فلا) كما في الشر بنبلالية (قوله ولهذا لا يوجره ان كان له منفعة) الظاهر انه قيد وقوعي فلو لم يكن له منفعة لا يتصور الايجار فلا حاجة الى اعتبار كون لفظ ان وصليا ولا الى الاعتذار بان استعماله بلا واو جائز وان كان غير مشهور (قوله اي القاضي او من ينصبه) تفسير للضمير المرفوع المستكن كما ان قوله المولى تفسير للمنصوب البارز (قوله يحلف بالله) ان لم يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك كما في الزيلعي (قوله فان طال مجيئه) لعل المقدار فيه مفوض الى رأى القاضي لكن نقل عن العناية بستة اشهر (قوله حكمه لا ينقض) لكن في الدر عن معروضات ابي السعود انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وحيث فلا يصح بيع عبيد السباهية فلهم اخذهم من مشتريهما ويرجع المشتري بثمنه على البايع واما عبيد الرعايا فان كان بغين فاحش فكذلك والا فلارعايا الثمن ولذلك ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم انتهى (قوله لا يصدق على نقض البيع) الا ان يكون عنده ولد منها او برهن على ذلك كما في النهر (قوله ولموصله) فلو كانت امه ومعها وادها فان لم يكن مر اهقا فله جعله واخذوا الا قائمان كذا في النهر بحث (قوله اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد (قوله وان لم يعدلها) قال في الدر هذا عند الثاني اثبوت النص فلهذا عول عليه ارباب المتون في النهر عن القدوري وغيره قول الامام مع محمد (قوله بقسطه) وقيل يرضح له برأى الحاكم او يقدر باصطلاحها به كما في التاتارخانية والبحر وفي الزيلعي في الاصل انه يرضح في المصر وعن ابي حنيفة انه لاشئ في المصر (قوله اذا الاعتاق) اورد عاياه ان الحاصل بالتدبير ليس باعتاق بل عتق والاختلاف انما هو في الاعتاق لافي العتق لان عدم تجز العتق متفق فلا يصح ان يراد من الاعتاق كما وقع التعبير في الزيلعي بلفظ العتق وانت خبير ان في التدبير نوع اعتاق وان في عبارة الزيلعي مسامحة بارادة الاعتاق من العتق

والمصنف غير لدفع هذه المسامحة صار غاصبا فاذا ابقى من يده او مات كان ضامنا فرد له لدفع  
لضمان عن نفسه فيه ينتظم قوله واما عند ابي يوسف فلا يضمن باصا به مالية العبد او رد  
لصواب الموافق لما في الكتب باحياء مالية العبد (قوله لان حقه بالقدر المضمون) الضمير في حقه  
لمرتهم فان حصة الراهن له امانة لا مضمونة (قوله وان رده وصيه) وكذا احد الابوين والابن الى  
حدهما ومن في عيال سيده واحد الزوجين للآخرين ومن يعول اليتيم ومن استعان به المالك  
في رده اليه والسلطان والشحنة والخفير او كان في عياله (قوله خير المشتري) وفي بعض النسخ  
سير لعل لكل منهما وجه صحيح يظهر بالتأمل \* كتاب المفقود \* (قوله ولم يسمع  
خبره كالمستغنى عنه) لعله انما عقبه به تنصيصا لدخول الاسير الذي لم يعلم حياته وموته وان علم  
بوضعه في الجملة على ما فهم عن النهر (قوله بالاستصحاب) وهو الحكم ببقاء امر لم يظن عدمه  
واختلف في حجته فقل حجة مطلقة وقيل لا والمختار انه حجة للدفع لالاستحقاق فالاستصحاب هنا  
من هذا القبيل كما في الاشباه هذا هو الاصل فيه ولهذا فرغ عليه بقوله فلا نكاح لعرضه (قوله من  
يقبض حقه) كغلاته وديونه المقر بها (قوله ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة) فلوله وكيل  
فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه مات ولا يكون وصيا تجبس كذا في الدر  
(قوله ويخاصم) اي الوكيل فقوله بعقده اي الوكيل ايضا (قوله فان ادعى احد) مفرغ على  
قوله ولا يخاصم في الدين (قوله وان رأى القاضي) بناء على جواز سماع البيعة على الغائب  
(قوله لم ينفذ حكمه) حتى ينفذه حاكم آخر كذا نقل عن الزيلعي قيل الفتوى على النفاذ  
لوالقاضي مجتهدا (قوله ذكره الزيلعي) اورد عليه انما ذكره به استشكالا على ما نص  
في المذهب بخلافه فلا يعول عليه (قوله وينفق على اقربائه) يعني ما يكون من جنس حقهم  
كالدرهم والدنانير والتبر وتماه في النهر (قوله ولا يفرق بينه وبينها) اورد انه مستدرك بقوله  
فلا نكاح لعرضه وامر التوطئة رد مالك لبس بمعتديه في متون الحنفية اقول : كن ان يقال ان  
ما سبق بناء على عدم الموت وهذا تفريق من القاضي ولو فرض حياته على ان عدم الاعتداد  
لبس بمسلم (قوله وظاهر الرواية) ونقل عن الزيلعي هكذا وعن خواهر زاده هذا القول اصح  
وعن البرهان المفتي والارفق للناس التقدير بتسعين (قوله لانه يختلف باختلاف البلدان) لان  
الموت يختلف باختلاف الاماكن بجودة الهواء وردائه لان الهواء تأثيرا كما نقل عن البرازية  
(قوله الظرف متعلق بماله) اورد عليه انه متعلق بحكم بقرينة تعلق مقابله اليه وهو قوله وفي مال  
غيره من حين فقده واما حصول كونه قيما لماله فستفاد من اضافة لفظ المال الى ضمير المفقود  
ورد بان فائدة هذا التعلق قد حصل بقوله وبعده يحكم بموته مع ان المقصود وجود الحكم بعد  
المدة مطلقا في وقت التمام فقط والاستفادة من الاضافة ممنوعة لان اضافة المال الى المفقود  
لا يعين ذلك بل الاظهر كون المال الموجود له حين فقده وانت خير ان المقابل لبس مقابل  
للظرف بل لمتعلقه وان مقابل الظرف قوله من حين فقده والظاهر تعلقه بالمال ايضا (قوله  
عند موته) اي موت المورث اذ حكم بموت المفقود يوم فقده فهذا مراد من قال في تفسيره  
اي بعد موت المفقود وقد حكم بموته يوم الفقد فلا يرد انه خبط خبط عشواء اذ الضمير راجع  
الى المورث \* كتاب اللقيط \* (قوله المبذور) انبا لراء من الرفع وان بالذال من الالتقاء  
(قوله من العيلة) عيال الرجل من ينفعه (قوله وهو فرض كفاية) اذا علم غيره ولو لم يعلم به غيره  
ففرض عين (قوله حتى ان قاذفه) اي بنسبة ذاته الى الرشاء لا بخصوصه من الرشاء لانه يرجع الى

قذف امه ( قوله في بيت المال ) ان برهن على التقاطه ( قوله وفي الاصح لا يرجع ) في قضاء الخلاصة لو قال ارفع الى فلان او اقض اليه الف درهم ولم يقل عني ولا اتي ضامن فدفعت المأمور فان كان المأمور شريك الامر او خليفته بان يكون بينهما اخذ وعطاء على انه متى جاء رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه فرجع الى الامر وكذا لو كان الامر في عيال المأمور او العكس وان لم يوجد واحد من الثلاثة لا يرجع عليه وعند ابي يوسف يرجع هذا اذا لم يقل اقض عني والا فبالاجماع لكن قال في وكالة البراءة قال لرجل خلصني من مصادة الوالي او قال الاسير خلصني فخلصه انسان قيل لا يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح ونقل الفصول العمدية بعد ما نقل قول السرخسي قال صاحب المحيط لا يرجع وهو الاصح وعائيه الفتوى فان ابي بعد ما قبله ان وصفه الاولى ان يترك كلمة ان الثانية كما امر امثاله ( قوله ويثبت نسبه ممن ادعاه ) اذا لم يدعه الملتقط ( قوله ولو كان المدعى رجلين ) بان ادعيا معا ولم يوجد المرجح لاحدهما من يد او بنية او ذكر علامة او حرية او اسلام ( قوله فيكون مسلما فيزع من يده ) قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا كذا في النهر ( قوله ان كان فيه ) قال في الدر المسئلة رباعية اما ان يجده مسلم في مكاننا فسلم او كافر في مكانهم فكافر او كافر في مكاننا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبعة اختيارات ( قوله لانه للقيط ظاهر ) اورد ان الظاهر يكفي للدفع للاستحقاق فلو ثبت الملك له بهذه الظاهر كان الظاهر حجة مثبتة ولبس كذلك فتأمل والمراد من الظاهر هو الاصل والاستصحاب اجاب عنه صاحب البحر انه يدفع بهذا الظاهر دعوى الغير ثم الظاهر ان يكون الاملاك في يدك المالك وكذا الظاهر يدل على ان من وصفه معه انما وضعه لينفق عليه انتهى لعل هذا وجه التأمل لا يخفى ان الجواب لا يدفع الاراد اذا لا يخلو عن حجته في الاستحقاق الا ان بيني على مذهب مشايخنا السمرقندية وهو خلاف المختار **كتاب اللقطة** ( قوله وهي بالفتح وتسكن ) اسم وضع للمال الملتقط عني وشرطا ما يوجد ضايعا ابن كمال وفي التاتارخانية عن المضمرات مال يوجد ولا يعرف مالكم ولبس بمباح كمال الحربي له ( قوله نذب ) اي ان امن على نفسه تعريفها والا فالترك اولى لان الاخذ لنفسه حرام كالغصب ( قوله يجب اذا خاف الضياع ) فلو تركها حتى ضاعت اثم وهل يضمن ظاهرا كلام النهر لا وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية جاريا كل حنطة انسان فلم يمنعه حتى اكل قال في البدائع انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو رفعها ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية كذا في الدر ( قوله تصدق بها على فقير ) الا اذا عرف انها لذى فاتها توضع في بيت المال كذا في التاتارخانية وفي القنية لورجى وجود المالك وجب الايضاء ( قوله فان جاء صاحبها اجازته ) لكن لبس للاب والوصى ذلك في الظاهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصية التصديق وضمانها في مالهما لامال الصغير كذا في الدر ( قوله والا ضمن صاحبها ) ولو تصدقه بامر القاضي في الاصح بل يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك كما في التنوير ثم اعلم انه لا شيء للملتقط من الجعل اصلا الا بالشرط كن رده فله كذا فله اجر مثله كما في التاتارخانية ( قوله وبه دين على صاحبها ) لا يكفي في الرجوع مجرد الاذن في الاصح كما توهم من عبارته بل لابد ان يذكر الرجوع كان يقول انفق لترجع لعل تركه اعتمادا لما سبق ولما يحى ( قوله سقطت ) قيل كذا في الهداية وتبعه جماعة لكن لبس

بذهب لاحد من الثلاثة وانما هو قول زفر (قوله حل الدفع) وكذا لو صدقها لكن هل يجبر  
اولا قولان ثم بعد الدفع اذا اقام اخرينة ضمن الملتقط ورجع على المدفوع اليه في الصحيح  
(قوله وعرف عقاصها) العقاص هنا العلامة (قوله حطب وجد في الماء) ويحل اخذ التفاح  
والكمثرى من الانهار وكذا ما يبق من الثمار الواقعة تحت الاشجار في غير الامصار على المختار  
كاخذ السنابل بعد رفع الزرع كذا في الشرنبلالية \* كتاب الوقف \* (قوله على ملاك  
الواقف) اي على حكم ملاك الواقف (قوله فن قال انه لا يبق على ملكه) اورد انه اذا لم يبق على  
ملك الواقف كيف يلزم الحبس عن فرائض الله تعالى لانه يكون كالبيع والهبة في حال حيوته  
(قوله وقيل الفتوى على قولهما) كما ذكر ابن الكمال ونقل عن ابن الشحنة (قوله فلم يصح  
في رواية) في الشرنبلالية عن البرهان وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجيز الوقف فاخذ  
الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده قلنا مراده ان لا يجعله لازما فاما اصل  
الجواز فتثبت عنده انتهى وذكر وجهه (قوله وطريق القضاء) هذا في غير النقود واما في النقود  
فيلزم اول الحكم بصحته على قول زفر على ما قيل (قوله وليس بشئ في الصحيح) قيل لان القاضي  
مجهول لا يعرف هل هو مولى او محكم فن علله بقوله فان الاعتبار بحكم الحاكم في محل مجتهد فيه  
لا لهذا المكتوب لم يأت بشئ وكذا من زعم ان مرجع ذلك الى كون تعريف القاضي  
بالاسم والنسب شرطا انتهى ملخصا لعل الوجه الصحيح فيه ما وقع في الاشباه عن الخانية  
وفي البرازية انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به لمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة  
الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البينة او الاقرار والتكول (قوله لان الوصية بالعدوم  
جائزة) يعني هذا الوقف وقف المعدوم وجائز لان هذا الوقف وصية والوصية بالمعدوم جائزة  
وانما كان هذا وقف المعدوم لان العين محبوس على ملك الواقف عنده فالمدفوع من الوقف  
هو المنفعة وهي معدومة سيما حين الوقف (قوله اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد  
زوال الملك) قبل الصواب لا يفيد الزوم اقول الزوال مستلزم للزوم كما لا يخفى (قوله او بقوله  
وقفها) اورد عليه ان الزوم هنا كما في الثاني ليس بهذا القول بل بالموت فالوجه ان يجعلهما  
امرا واحدا لا يخفى انهما وان اتحدا فيما ذكره لكنهما يختلفان في حكم آخر كونه نذرا بالتصدق  
في احدهما دون الآخر على ان ذلك مدفوع صريحا بما سبصر من الفروق بين الاربعة  
(قوله شرط الافراز) المفهوم منه ان الافراز لا مدخل له في التسليم بل التسليم انما هو بالاذن  
وقد ذكر ابن الكمال ان التسليم في المسجد بالافراز وفي غيره ينصب المتولى وتسليمه اياه لان تسليم  
كل شئ بما يليق به (قوله لم يتم الايد كرمصرف مؤبد) اورد عليه ان ظاهر شمول الخلاف  
لوقف المسجد ولا مخالفة لمحمد في لزومه في الصورة المتقدمة بل هو موافق للامام في لزومه  
(قوله ولو وقت بطل اتفاقا) في الشرنبلالية عن الخانية بحجة الوقت مطلقا وفي الدر بعد نقل هذا  
قننه (قوله فيصح في الفصلين) لعدم ما يدل على عدم التأيد فاما في الخانية من ان قوله ارضي  
موقوفة على ولدي لا يصح لانه يذكر الولد صار مقيدا لا يخالفه لان عدم الصحة فيه لوجود ما يدل  
عدم التأيد وهذا من قبيل بشرط لاشئ وكلاهما في لا بشرط شئ (قوله وبه يفتي مشايخ العراق)  
نقل عن القمحي قول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفي المنية الفتوى على قول ابي يوسف وهذا  
قول مشايخ بلخ واما البخاريون فاخذوا بقول محمد انتهى (قوله الى المتولى) ونقل عن الخانية  
اوالى الموقوف عليه (قوله كما في الصدقة المنقذة) هي الخاصة المسلمة الى الفقير في الحال

ومقابلها الصدقة المستمرة وهي الوقف كذا في القمح (قوله وبه يفتي مشايخ بخاري) قال  
 في الشربلالية عن الخاتبة الفتوى على قول محمد (قوله الا عندهما فيقسم المشاع) وبه افتى قارىء  
 الهداية وغيره كذا في الدر (قوله بين الواقف والمالك) قيل المفهوم من الهداية سواء كان المالك  
 هو الواقف او غيره اقول وكذا بين الواقف والواقف الاخر اوناظره ان اختلف جهة وقفهما كما  
 نقل عن قارىء الهداية ولو وقف نصف عقاره كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشرعية  
 وابن الكمال وبعدمه لورثته ذلك فيقرز القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به افتى قارىء  
 الهداية واعتمد في المنظومة (قوله ويتهايون) قيل المشهور في كتب الفقهية ان يكون التهايد  
 بمعنى التناوب وان لم يجد في كتب اللغة التي عندنا ثم انه لو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضعا  
 يكفيه فلبس له اجرة ولاله ان يقول انا استعمله بقدر ما استعمله لان المهاياة انما تكون بعد الخصومة  
 فتنبه نعم او استعمله كله احدهم بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه اجر حصة شريكه ولو وقفا  
 على سكناهما بخلاف الملك ولو معدا للاجارة فنيه اقول فيلزم الفرق بين كون المعد  
 للاستغلال مشتركاً بين الغاصب والمالك وبين ما لا يكون اذ في الثاني يلزم الضمان المنفعة  
 كما ذكرنا في كتاب الغصب في النهر عن الاسعاف لو قسمه الواقف بين اربابه ليرزق كل واحد  
 منهم نصيبه ويكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل اهل الوقف  
 ذلك فيما بينهم جاز ولمن ابي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله لما ان القسمة) علة لما سبق من  
 قوله وعندهما يقسم فالاولى تقديمه على قوله لا الموقوف عليهم (قوله في غير المثليات)  
 المثليات المسكيات والموزونات وغير المثليات شامل للعقار (قوله وشرطا الصلوة) في البرازية اراد  
 اهل المحلة نقض المسجد وبنائه حكم من الارل ان الباني من المحلة لهم ذلك والا لا (قوله  
 او جعل فوقه بيتا) اي ان لم يكن للمسجد والا لا كما نقل عن الاسعاف فكلامه لا يخفى عن خفاء  
 (قوله حيث لا يكون مسجدا) في الزيلعي الا اذا شرط الطريق وفي الشربلالية عن  
 قاضيخان الا في مسجد الخان ووقع الحال في مساجد خانات مصر (قوله ولو خرب ما حوله  
 من الاهالي والمحلة يبقى مسجدا) اي ابد الى قيام الساعة وهو المفتى به كما في الحاوي القدسي  
 وعن خزائن المقتنين وهو الاصح فلو بني اهل المحلة مسجدا اخر فاجتمعوا على بيع الاول لبصرفوا  
 ثمنه الى الثاني فالاصح انه لبس لهم ذلك كما في الشربلالية وفي الدر وعن الثاني ينقل الى  
 مسجد آخر باذن القاضي (قوله ومثله حصير المسجد) فيبايع ويصرف ثمنه الى حوايج المسلمين  
 ويصرف الى مسجد آخر عند ابي يوسف ونقل عن البرهان وهو الاصح من مذهب ابي يوسف  
 كذا في الشربلالية لكن لا يخفى عدم ملائمة التفريع الآتي (قوله بان انتقص) كانه تمثيلي  
 فلا يرد انه لا يتوقف جواز الصرف على ما في البرازي على انتقاص المرسوم بعد تمامه وخراب  
 الوقف كما ذكرهنا انتهى (قوله بان بني رجل مسجدين) اورد عليه ان اتحاد الجهة في البرازية  
 بان وقفا على المسجد احدهما الى عمارته والاخر الى امامه ومؤذنه وهذا لبس ما ذكره اقول  
 الظاهر انه تفسير لاتحاد الواقف لاتحاد الجهة نعم ان الاولى ان يذكر لاتحاد الجهة ايضا  
 تفسير او ان يقدم هذا التفسير على قوله والجهة بل الظاهر انه تفسير لهما يظهر بالتأمل  
 (قوله لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه) فاذا خرج صار حقا للفقراء فلا يملك  
 ابطال حقهم فلا يرد ان العلة في الخاتبة هو هذا ولم يعرف للعدول عنه وجه ظاهر مع عزوه  
 المسئلة الى الخاتبة اذ ما ذكر في الخاتبة لازم لما ذكرهنا ومن ذكر الملزوم يلزم ذكر اللازم



التراما (قوله جاز جعل شيء) اى جعل الباني شيثامن الطريق مسجدا لضيقه ولم يضر بالمارين لانهما للمسلمين قبل وظاهره ان يبقى له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق لا يخفى انه بالنظر الى ذات العبارة لا يفهم شيء من البقاء وعدمه (قوله او عكسه) وهو ما اذا جعل في المسجد ممر التعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز كل احد ان يمر فيه حتى الكافر لا الجنب والخائض والدواب في النهر عن الزيلعي (قوله وجاز جعل الطريق) اى جعل الامام الطريق كذا خص في الدرر فلا يرد ان فيه نوع استدراك بما تقدم ولا حاجة الى ان يفرق بالبعض والجميع وقد اورد عليه ان التقييد بعدم الضرر لازم هنا ايضا وفي اتخاذ الجميع ضرر وابطال لحق العامة من المرور المعتاد بدوايهم وغيرها فإرادة البعض ضرورى (قوله لا عكسه) اى لا يجوز ان يتخذ المسجد طريقا قبل فيه نوع مذاكرة لما تقدم الا بالنظر للبعض والكل وانت تعلم انه بعد التخصيص المذكور لا يكون فيه مذاكرة (قوله اذ يجوز الصلوة) لا يخفى ان هذا جار في العكس السابق مع تخلف الحكم لعل الحق هنا ما قيل ان المسئلة واحدة كما اقتصر في الكنز على الاولى وذكرها في العمادية في الموضعين لاختلاف الرواية في جوابها (قوله الا القاضى) وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل قاضى الجنة المفسر بذى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدراهم والدنانير وهى احدى المسائل السبع التى يخالف فيها شرط الواقف كما في الاشياء (قوله واكرته) بالفتحين جمع كما نقل عن الصحاح والاكابر بالتركى اكنبى يعنى تخم اكنبى (قوله وعن محمد) وعليه الفتوى عن الاختيار (قوله في المتعارف) لان التعامل يترك به القياس لحديث ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن (قوله اذا وقف مصحفا) قال في الدرر بعد نقل عن هذا الكلام من الدرر وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يحرقها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزانته التى في مكان كذا ففى جواز النقل ترد دنهر انتهى (قوله قال نعم) انتظم في التنوير وقف الدراهم والدنانير في سلك نحو القاس والقدوم مما تعومل وقال في الدرر قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتى ابى السعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة ثم قال وهذا قول محمد وعليه الفتوى فيلزم ان يكون فيه رواية عن محمد ايضا قيل وجه لزوم وقف الدراهم والدنانير ان يحكم القاضى او لا على قول زفر بالصحة فيصح الوقف اجماعا ثم يحكم ثانيا على قول الامامين بلزومه بناء على ان الفتوى على قولهما في باب الوقف لكونه انفع للواقف والفقراء (قوله وقيل جاز) قال في الدرر وعليه الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف البناء والغراس بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه سارح الوهبانية واقره المصنف معللانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء وان موقوفة على ما عين البناء جاز اجماعا وان الارض لجهة اخرى فختلف فيه والصحيح الصحة كما في المنظومة المحبية (قوله وهذه المسئلة دليل) وجه الدلالة ان المعتاد ان يكون موضع القنطرة غير ملك الباني لانها واقعة على النهر العام (قوله يبداء بها من غلته) اى يبداء من غلته بعمارة ثم ما هو اقرب لعمارة كإمام مسجد ومدرس ومدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذا الى آخر المصالح وتماه في البحر (قوله او ثمنه) اى ان تعزز اعادة عينه (قوله والا يبيعه الحاكم) وقع في التنوير بدله والا حفظه ليحتاج وزاد في الدرر

عن الحاوي الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك منه ليجتاح فالمغايرة ظاهرة فليأمل ( قوله  
اذا افتقر ) لعله وقوعي لا احترازي ( قوله وبيع مال الغير لا يجوز ) قال في الدر بعد ما نقل هذا  
من الدرر يعني بغير طريق شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز  
قلت واما المستحل لوانقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتي ابو السعود في معروضاته  
قد منع القضاة عن استماع هذه الدعاوى فليحفظ انتهى ( قوله الوقف في مرض الموت )  
وما ينبغي ان يعلم هنا انه باطل وقف راهن معسر ومريض مديون بحيط بخلاف صحيح لو قبل  
الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي من الداضل عن كفاية بلا سرف  
ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعل له خاصة فتاوى ابن نجيم \* فصل \* ( قوله  
وان لم يشترط الواقف ) طاهره الاطلاق مخالف لما نقل عن الحانية في استثناء الدور في تلك الصورة  
بانها لا توجرا اكثر من سنة وكذا الارض ان زرعت كل سنة وان في كل سنتين مرة اوفي ثلث  
مرة يوجرها كذلك وان كان موافقا لما في قاضيخان عن ابي الليث ( قوله فلاقيم ان يوجر  
كيف شاء ) لعله ان لم يكن اجارة طويلة ( قوله يعني ان الارض ) اورد عليه ان التفسير ليس  
بمطابق للمفسر قول ابي جعفر والفتوى عليه على ما في شرح المحجع والتفسير قول بعض آخر  
والمغايرة ظاهرة فلا وجه لجعل احدهما تفسيرا للآخر وقيل وعلى هذا التفسير كان  
على المصنف ان يقول بدل قوله ويثلث سنين في الارض وبمدة زراعة واحدة في الارض  
وقد عرفت انما انه خلاف الفتوى اقول لعل في هذا التفسير مع المفسر اسارة الى التوفيق  
بين القولين المذكورين فيكون التفسير بياناً لوجه الحكم في المفسر مع فائدة اخرى تظهر  
بالتأمل ( قوله فلورخص ) اي تقص وحف ( قوله اذا زادت عند الكل بعلو السعر ) يعني  
زاد في نفسه بالرغبة راغب ولتعت طالب في الانسباء وبه يفتي ( قوله ولا يوجره ) وكذا لا يملك  
الدعوى اذا غصب منه ( قوله الابتولية ) وفي الدر اواذن قاض واو الوقف على رجل معين  
على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى من يستحق الربح  
في الوهبانية لا وفي شرحها للسرنبلالي والتحرير نعم ( قوله متول اجره بدون ) وان اوهم عبارة  
لزوم الضمان على المتولي والاب فلعل مراده لزوم الضمان على المستأجر كما بسط في البحر  
وحرر في الدر انه لزم تمامه المستأجر لا المتولي كما غلط فيه بعضهم وان احتمل هذا القول منه  
بحذاء على الدرر ( قوله بموت الموجر ) اي المتولي ( قوله كالوكيل ) كما لا يبطل بموت الوكيل في الاجارة  
( قوله ولا يعار ولا يرهن ) هذا كالمستغنى عنه بما قدم في اول الكتاب والقول بانه اعيد لبيان  
وجوب الاجر بسكنى المرتهن يقتضي ان يكون قوله فلو سكن المرتهن الخ من المتن وما عدنا  
من النسخ ليس فيه رسم المتن على ان التقريب ليس بتمام والقول ان حكم سكنى المستعير  
يؤخذ مما بعده مشترك بين الامرين بل ملاحظة عموم حكم ما بعده يؤيد الاستدراك ويجعل  
التوجيه مضمحلاً ( قوله باتلاف منفعه ) ولو غيره معد للاستغلال ( قوله وكذا منافع مال النيم )  
اقول وكذا المعد للاستغلال قال في الانسباء منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل  
ملك او عقد ( قوله نظرا للوقف ) فيه اسارة الى ان الضمان لا يتحقق في غصب عقار غير وقف  
كما سبثنى تفصيله ( قوله اي شهدوا بالنساع ) اورد عليه ان بالنساع غير الشهادة بالشهرة  
كما يظهر من العمادية فلا وجه لتفسير احدهما بالآخر لا ينبغي ان المعايينة لم توجد في شيء منهما  
فألها متحدثان على انه لا اقل من الزوم وتفسير الشيء بلازمه قسم من التعريف وقد وقع

في بعض النسخ لفظ بالتسامع بدل بالشهرة في المتن ( قوله واوقامت ) وفي بعض النسخ ولو  
اقامت فعلى الاول بلا دعوى وعلى الثاني يكون بالدعوى والاول مناسب لقوله تقبل بلا دعوى  
والثاني ملائم لقوله ان يحلف المسترئ فان قيل اذا رد الدعوى في حق التحليف فكيف تقبل  
في حق البيعة قلنا ان الدعوى في هذه كعدم الدعوى اذ الشهادة - نسبة في نفسها مقبولة فلا  
تأثير للدعوى فتقبل البيعة سواء كانت مقارنة للدعوى او لا فلعل المصنف اوحى الى جواز  
الوجهين في عبارتيه بقي ان ظاهره الاطلاق وقد قيل ان شهادة الحسبة انما تقبل اذا لم يكن  
الموقف عليه متعيضا كالفقراء والمسجد والا لا لكن يمكن ان يقال ان آخر هذا الوقف ايضا  
الى الفقراء وانه حق الله تعالى سيما عند امامين حبس على ملك الله ( قوله الولاية لا واقف )  
لا يخفى ما فيه من نوع استدراك مما تقدم من قوله وجاز جعل الولاية لنفسه الى آخره شرحا  
ولا يخفى ايضا وجه اعتذاره **فصل** ( قوله يدخل فيه الصلي واولاد بنه )  
لكن لا يدخل من كان ابيه مات قبل الوقف لانه خصص اولاد الولد الموقوف عليه مخرج المتوفى  
كما في الاشياء ( قوله يشتركون في الغلة ) يعني يكون الاستحقاق والمشاركة بالنسبة الى من وجد  
عند وجود الغلة ووجود الغلة الوقت الذي ينعقد الزرع حيا وقال بعضهم يوم يصير  
الزرع مقوما على ما نقل عن الخاتبة ( قوله قال هلال يدخل فيه الذكور ) وجه الدخول  
على ما حقق بعضهم ان وصف الذكور وصف للولد المضاف الى الولد الشامل للاناث  
المضاف الى ياء المتكلم لا للمضاف اليه بناء على قاعدة عربية هي ان اللفظ اذا دار بين كونه  
صفة للمضاف والمضاف اليه يقدم الاول الا بقرينة مانعة كما في قوله تعالى كمثل الجمار يحمل  
اسفارا ( قوله لان اسم الولد ) فيكون لفظ الولد الثاني يعني المضاف اليه شامل للبنات فيشتركن  
في الاستحقاق ( قوله ومن ولدته ابنته ) يكون ولد ولده قبل الانسب فن ولدته بالقاء ( قوله يستوى  
فيه الاقرب والا بعد ) ويدخل في القسمة من ولد لا قل من ستة اشهر من طلوع الغلة  
لا لكرمها الا اذا ولدت مبانته او ام ولده المعتقة لا قل من سنتين كما نقل عن البرهان بخلاف  
المطابقة الرجعية فانها في حكم المنكوحة على ما نقل عن الخاتبة ( قوله لانه لما ذكره )  
لقوله صرف الى اولاده اول قوله يستوى فيه الاقرب ( قوله فقس التفاوت ) اي زاد التفاوت  
في دفع ان الفحش التجاوز عن الحد فزيادة لفظ التفاوت لبست في محلها ( قوله او قال ابتداء  
على اولادى ) اورد عاينه ما حاصله ان مقتضى ما ذكره معمول هذا القول للاقرب والا بعد  
واستواء في كل مرتبة وهذا مخالف للقول المختار الواقع في نحو الخاتبة والخلاصة والبرازية  
والخزانة من انه يصرف الوقف الى الفقراء عند فوت الاولاد لا الى ولد الد واللقول الساذ الواقع  
في الاختيار ومحيط السرخسى من انه يدخل البطون كلها لعدم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن  
الاول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك الجميع على السواء قريتهم وبعيدهم ( قوله  
وان سغل ) قيل سهو ظاهر منى على ما سبق من سهو آخر ( قوله صرف الغلة الى الباقي )  
اورد ان هذا مخالف لما في وقف هلال ودفعه انه نسب الى هلال في الخاتبة لعل فيه روايتان  
عن هلال كما فهم عن التاتارخانية ثم ان هذا مخالف لما في التاتارخانية عن الظهيرية وقف  
على اولاده وجعل آخره للفقراء فأت بعضهم قال هلال يصرف الغلة الى الباقي فان ماتوا  
يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ( قوله كان لولده بالارث ) الظاهر انه لم يلق ورثته  
فالاولى ان يقال كان لوارثه ( قوله لم يدخل والده وجده وولده ) قد يفهم من التاتارخانية دخولها

﴿ كتاب البيوع ﴾ لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها للوقف ازالة الملك وان كان هناك لا الى مالك وهنا الى مالك فكانا كبسيط وعركب ( قوله وباعه منه ) فيكون متعد يا بمن للتأ كيد او باللام يقال يعتك الشيء وبعث لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اي بلا رضاه لانه اما بيع سلعة ولانه اما نافذ او موقوف او فاسدا وباطل ( قوله ويسمى مقايضة ) بالقاف والضاد المجمة من قايضه مقايضة اذا عارضه بمتاع ( قوله يسمى مساومة ) نقل عن الكفاية بيع المساومة هو البيع بثمن يتفقان عليه ( قوله وشرعا ) قيل ما ذكر في وجه الجمعية من الانواع باعتبار معناه الشرعي فالناظر ان يذكره بعد بيان المعنى الشرعي ( قوله وان كان في حكمه بقاء ) اي في حكم البيع في الانتهاء ولهذا يرد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة ( قوله لم يقل على سبيل التراخي ) اورد هذا النقيض في التنوير وقال في الدرر قيده اقتداء بالاية وبياناً للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم الرضاء بحكمه معه ونقل هذا القيد ايضا عن بعض شراح الهداية فتأمل فاعرف الاوجه ( قوله ينعقد بالايجاب والقبول ) وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحل المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس ( قوله سمي به احد وقوله ثاني كلام احد العاقلين ) قيل فيه ركائز لا بهما هما اول كلام كثير من قائل واحد والمقصود ما تقدم من كلام العاقلين وما تأخر ( قوله اذا اللام فيه ) اي في لفظ الاخبار اوفي الموضوع ( قوله واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر ) قيل عليه المناسب تعميم المستقبل على المضارع ايضا اذ المتخصص للاستقبال كالامر ثم انه لا يبعد ان يكون هذا اشارة الى انعقاد البيع بالخالين كما لما ضمين والمضارعين لم يقرنا بسوف والسين كما يعلك فيقول اشتريته او احدهما ماض والاخر حال وتماه في الدرر ( قوله نعم ينعقد به ) كانه جواب عن مقدر وهو ان البيع قد ينعقد بلفظ المضارع وانتم قد نفيت ذلك فاجاب انه عند مقارنة النية وكلامنا في الاطلاق فلا يرد ان كلمة نعم في اول هذا الكلام لم يقع في محله ثم المراد بالنية نية الايجاب في الحال نقل عن الشرح الاكلى وقيل نيته انشاء البيع وقيل نيته كونها للحال فاورد عليه ان المضارع حقيقة في الحال عند الفقهاء ولا احتمال لغير الحال فكيف يحتاج الى النية ودفع ان ذلك في غير البيوع اذا الحقيقة السرعة فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية ورد بان المراد هو ما ذكر من ان النية لانشاء البيع فلا سؤال ولا يحتاج الى الجواب ( قوله حتى التعاطي ) يسمى هذا النوع البيع الفعلي كما يسمى الاول بالقولي ( قوله من الجانبين ) وعليه الاكثر قاله الطرسوسي واختاره البرازي وقيل يكفي من احد الجانبين بان يسلم المبيع فقط اذا لم يصرح ما يدل على عدم الرضاء وفي التنوير وهو الاصح وفي الدرر فتح وبه يفتي فيض ( قوله لوجود المقصود وهو التراخي ) فيه شيء بالنسبة الى ما تقدم من قوله لم يقل على سبيل التراخي ( قوله كافي بيع الاب من طفله ) وكذا بيع القاضي والوصي ( قوله فلم يحجج الى القبول الصريح ) لان التقدير لازم البتة ( قوله يقبضه للصغير ) يعني يقبض الوكيل الثمن ثم يرده على ابيه امانة فيكون الثمن امانة عند الاب ( قوله وكذا لو قال بعث منك ) هذا متعلق على قوله في المتن كافي بيع الاب يعني الانعقاد بلفظ واحد كافي بيع الاب وكافي قول البائع بعث منك وقبض المشتري بلا تلفظ فهذا من باب التعاطي وقد فسره بكونه من الجانبين وقد عرفت الاختلاف والرجحان فيه فتبصر ( قوله ويخير القابل )

من القبول (قوله يعني ان البايع) هذا تفسير غايته استدلال حاصله اولم يكن الخيار بين قبول الكل بالكل والتكليف لكان الخيار اما بين قبول البعض بالبعض والتكليف او بين قبول كل المبيع ببعض الثمن او بين قبول كل الثمن ببعض المبيع والكل لبس بجائزا اما الاول فلان البايع اذا اوجب في شيء الخ واما الاخير ان فلانه اذا لم يجوز اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ لكل البعض اولى فاشتمل هذا على صورتين (قوله لزم ضرر الشركة للمشتري) اي او البايع من قبيل سرايل تقيكم الحريق يقرينه السابق ويمكن ان يقال الجار متعلق بالمشتري فيكون المعنى لزم من مشاركة المشتري مع البايع ضرر البايع او المشتري (قوله فلو ثبت) هذه الملازمة انما تسلم اذا عين حصة ثمن الجيد والردى على التساوي وهو لبس بلازم وايضا لا يتم التقريب لانه انما يثبت به لزوم تضرر البايع والمقصود لزوم تضرره وتضرر المشتري فالاولى ان يشير الى دليله ايضا او يأتي ما يشملهما كأن يقول لا يجوز قبول البعض مطلقا لانه لا يتعلق غرضه بالجملة بسبب حاجته الى الكل (قوله وان تعدد الصفقة) نقل عن المغرب الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد بعينه (قوله ان قوله) خبره قوله لا يتم الا ان يدرج ثم هذا انما يتم اذا علم كون قول الهداية بيانا لقول الامام والا فيجوز كونه بيانا لقول الامامين كما سيذكره وقد وقع في السرنبلالية عن البرهان انه هو المختار واختاره صاحب التنوير ايضا (قوله بان قال بعثك هذين) هذا يقتضي اختصاص المطلوب بما تعدد المبيع (قوله اورضى) اي البايع الاشمل اورضى الاخر كما كان الاشمل فيما تقدم الا اذا كرر الايجاب والقبول فان الظاهر عدم الاختصاص بجانب واحد كما وقع في عبارة بعضهم ثم الذي يظهر مما سيقرر ان يقال هنا ولو شرحا وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزاء مكمل او موزون فانه ان لم يكن كذلك لا يجوز وان رضى الاخر لعدم جواز البيع ابتداء وظاهر كلامه الاطلاق (قوله قال القدوري) اورد عليه ان الواقع في القدوري وهذا بان يقول البايع اولا بعثك هذا العبد بخمسين فيقول المشتري قبلت في نصفه فرضي البايع ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيناف ايجاب فاذا رضى به البايع في البيع يصح انتهى والمفهوم منه رضا البايع فقط لارضا به بتفريق الصفقة اقول هذه داخل في ماهية على ما حرر فيما مر قريبا وايضا يشير كلام القدوري والدرر ان تفريق الصفقة في الظاهر فقط في الحقيقة استيناف ايجاب (قوله ورضي البايع قبولا) اي لا يكون هذا القول من المشتري ايجابا ويكون رضى البايع قبولا فمعتوفة على مجموع اسم يكون وخبره (قوله واعترض عليه) اورد عليه ان المعترض هو صاحب الكفاية وهو لم يورد هذا الكلام للاعتراض بل تقييدا لكلام القدوري وبيانا لمراده كما يظهر بالامعان في كلامه فآله هو ما ذكره صاحب الدرر لا ينبغي ان لا احتمال في كونه اعتراضا بالنسبة الى سوقه ونظمه راجع من كونه بيانا لمراده (قوله تدل على انه اعتبر) اورد عليه ان اعتبر في كلام القدوري اعادة الايجاب والقبول لا يكون تفريقا للصفقة وان لم يعتبر يكون بيعا بالصفة اقول كونه تفريقا للصفقة انما هو قبل الرضاء اذ بالرضى يوجد لقبول فينقلب صحة ويدل عليه قوله ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيناف ايجاب الخ (قوله ولهذا قلت) اي لورود النقض على القدوري والاحتياج الى دفعه قلت اورضى بقوله اشتريت هذا بكذا اذ فيه عين بعض المبيع بمحضته من الثمن (قوله وانما لم يكن الخلع والعلق) اورد عليه ان الصواب ذكره عند قوله وبقيام ايهما كما في الزيلعي اقول انه يفهم من المسئلة السابقة على طريق مفهوم الغاية انه لا خيار فيما وراء المجلس فيناسب ان يذكر

كونهما على خلافها وان ما سيذكر في الحقيقة كالتفسير لما سبق وان المناسب في مثل ما يناسب  
 الامرين ذكره في اقدمهما ( قوله بل توقف الايجاب فيهما ) على ما وراء المجلس مراده  
 عدم اقتصار الخيار للمجلس بل امتداده الى ما وراء المجلس وعبارته لبس بدال على هذا بل  
 يوهم عدم صحة الخيار في المجلس لانه متوقف على ما وراءه ولذا قيل الصواب تبديل على بالي  
 وانت تعلم ان فيه ركاة ايضا ثم ان ظاهره الاطلاق وليس بصحيح لما ذكر في باب الخلع ان هذا  
 انما هو بالنسبة الى جانب الزوج فقط واما بالنسبة الى جانب الزوجة فكالبيع والعبد بالنسبة  
 الى المولى كذلك ( قوله انهما اشتملا على الجمين ) لان الخلع تعليق الطلاق بشرط قبولها  
 اثنان كما هو والتعليق بيمين فلا صورة له يثبت فيها الخيار بل جميع صورة بالتعليق فالقول ان  
 هذا انما يصح في صورة التعليق لا في صورة التخيير لبس بصحيح ( قوله فكان ذلك مانعا من  
 الرجوع ) المقصود في التفريع على ما دل عليه استعيل ان يقال فالخيار لبس بمختص بالمجلس  
 او ثابت فيما وراءه او يترك حرف التفريع ويؤتى بدله بالواو ويراد بيان حكم آخر من احكام  
 الخلع وان لم يكن له زيادة حسن وايضا قوله في المجلس لم يكن له وجه كما قيل ( قوله فحق التملك  
 للمستري لا يعارض ) يرد عليه يلزم منه عدم تحقق حق التملك عند عدم الرجوع لوجود  
 معارضة القوى لعل الاولى في الجواب ان اريد من حق الغير حق ملك الغير فسلما انه مانع  
 من الرجوع لكن لم يتحقق هنا وان اريد حق تملك الغير فنسلم تحقده هنا لكن لا نسلم كونه مانعا  
 من الرجوع لعدم حقوق الضرر لعدم تسبق عمل وفعل من ذلك الغير ( قوله لان حقيقة الملك )  
 علة لعدم الانتفاض ( قوله بقيام ايها ) قيل فيه ركاة لان المتصور من ممان اى هنا  
 الاستفهامية او الموصولة وكل منهما لا يصح الا ان يقدر شئ بعد ها اى بقيام ايها مقدما  
 كما في عبارة الهداية انتهى ملخصا ( قوله بلا خيار ) فيه اشارة الى وجود نحو خيار العيب  
 والرؤية ( قوله ولنا ان في الفسخ ابطال ) يرد على ظاهره انه من قبيل رأى في مقابلة النص  
 ويتضح دفعه في ضمن الجواب الآتى ثم للخصم ان يقول ان ترتب حق الاخر انما يعلم بالشرع  
 والشرع اعني الحديث دال على ان نقرر حق الاخر موقوف على تقدم المجلس ويمكن ان دفعه  
 ايضا بما سيذكر ( قوله لكنه لا يفيد لما مر ) اورد عليه حق التملك فيما مر وجد قبل القبول  
 وهنا بعده فلا يوجد المعارض اقوى اقول هذا من قبيل التردد الذي يؤتى لمجرد ارجاء  
 العنان اذا المقصود هو اناني على ان الكلام مع الخصم وهو لا يسلم وجود الملك للمستري بمجرد  
 القبول مادام المجلس قائما ( قوله بل هو اول المسئلة ) اورد ان ثبوت حقيقة الملك متفق بل  
 اول المسئلة خيار المجلس فيما ثبت فيه الملك المستري ولا يبعد ان يقال المراد من حقيقة الملك  
 الملك الذي لا يرد عليه حق الفسخ ( قوله واو لم يثبت حقيقة ملك ) قيل لا نزاع للخصم في ثبوت  
 حقيقة الملك للمستري بل نزاعه في حق الفسخ فيما ثبت فيه حقيقة الملك ( قوله فلم يكن  
 لقبول فائدة زائدة ) قيل حصول الملك بالخيار وعدم الاحتياج الى عقد جديد ايضا  
 فائدة زائدة ( قوله لوجود التجارة عن لراضى ) اورد ان الرضاء انما يتم بتقدم المجلس  
 بقرينة الحديث السابق ولا يخفى ان هذا من قبيل تقييد مطلق الكتاب بخبر لو اريد واحد وليس بجائر  
 واليه يسير سوق كلام ( قوله وصحة وقوع الملك للمستري ) هذا وان لم يكن مما قصد في النزاع لكن  
 اورد به نال معنى المطلق فلا يرد انه لا فائدة في ايراده لعدم النزاع فيه على المراد من الصحة ما يكون  
 على وجه اللزوم فيكون كعطف التفسير لقوله نفي الخيار ( قوله والجواب عن الحديث ) لعل هذا



على نهج التبوع او التزول اذ الظاهر من الحديث كونه خبر واحد وقد عرفت في محله ان تقييد المطلق بزيادة ونسخ وذاليس بجائز بخبر الواحد (قوله والقول بالخيار تقييد) اورداً به بعد ما صرح بدلالة النص على نفي الخيار كيف يتصور التقييد اذ المطلق ساكت عن النفي والاثبات وهذا صرح انه ناطق بالنفي وانت خير ان مراده فيما مر ابيان معنى الاطلاق كانه قال دال على ملك المشتري مطقة اسواء كان بالخيار او بنفيه (قوله لا يكون له ان يرجع) اي ان قرينه القبول والا فخالفاً لما مر كما يدل عليه لا خيار الفسخ بعد الايجاب والقبول (قوله لا خيار الفسخ) عطف على المجزوء في قوله محمول على قوله خيار القبول (قوله وفي الثالثة حقيقة) اورده عليه ان صدق المتبايع موقوف على صدور العقد الذي هو عبارة عن مجموع الايجاب والقبول فبمجرد صدور الايجاب بدون القبول لا يتحقق البيع الحقيقي واجيب عنه ان الكلام في الحقيقة اللغوية وما ذكره وما ذكر في الشرعية (قوله بان يقبل احدهما في المجلس) اورده ان الصواب بان يوجب احدهما (قوله والاخر موقوف فيه) لان القابل بعد الايجاب مخير في المجلس كما ذكر قريباً لا يخفى ان كون زمان التوقف بعد الايجاب مباشرة لبس بمسلم بل المباشرة حال صدور الايجاب والقبول (قوله لا ما قبلها ولا ما بعدها) الضمير ان راجعاً الى المباشرة (قوله او يحتملها) اي اسم الفاعل يحتمل الحال فعطف على قوله حقيقة في الحال وضمير المؤنث للحال لعل وجه الاحتمال مما قرر في العربية ان اسم الفاعل حقيقة في الحال او مشترك بين الحال والاستقبال (قوله فيحمل عليها) يعني اذا كان اسم الفاعل محتملاً على الحال لزم ان يحمل عليها ولا يلزم ابطال حق الآخر لانه يكون حينئذ فسخاً وفسخ ابطال كما مر يرد عليه ان هذا انما هو بالنسبة على الثانية لا الاولى واورده ايضا ان الخصم ان يقول هو اول المسئلة (قوله محمول على تفرق الاقوال) اي لا الابدان كما حمله السافعي اورده ان الخيار على هذا لصاحب القبول فقط وفي الحديث لهما ورد ان لصاحب الايجاب قبل تحقق القبول خيار ايضاً واورده ايضا التفرق عرض ولقبول عرض آخر فالحمل على تفرق الاقوال يستلزم قيام العرض بالعرض فيكون اسناد التفرق مجازاً لما وجه ترجيح مجازكم على مجازهم واجيب انه مجاز مشهور فبمثلة الحقيقة كقوله تعالى وما تفرق الذين ولا تفرق بين احدهم من رسله وقوله عليه السلام ستفترق امتي وهو في الاعتقاد وقيل فيه نظر مذكور في شرح الهداية للاكن (قوله فان قبل التفرق) اورده ان ما يقتضى تقدم الاجتماع هو التفريق من التفعيل لا من التفعّل والتفرق من التفعّل (قوله قلنا المراد من التفرق) اورده ان اريد ان مقتضى تقدم الاجتماع هو صيغة التفرق فقد عرفت آنفاً انه لبس كذلك بل صيغة التفريق من التفعّل وان اريد مادته فلبس بمبنى على القاعدة المذكورة اذ المبنى عليه هو الصيغة اقول ان اختصاص القاعدة بصيغة التفريق اما بتنصيب اهل العربية على الوجه الكلي او بتبع موارد استعمال الجزئيات جميعها او اكثرها والا ولان ممنوعان اما لاول فلا بد من نقل صحيح واما الثاني فلا بد دعوى استقرار تام وهو في مثله متعذر والثالث اعني ما يكون يتبع اكثر الجزئيات استقرار ناقص لا يفيد القطع (قوله وهذا مبني على قاعدة) اورده عليه ما تلخصه ان كلمة ما لم يوجد في الحديث يابى عنه لانه يكون المعنى حينئذ فان افترقا بلا اجتماع فلا خيار لهما ولا يخفى فساد لا يخفى انه بعد تسليم فساد انما يكون هذا معنى منه لذلك على طريق المفهوم وهو في الادلة (قوله واجبة فبها) قبل الواجب تذكير الضمير لرجوعه الى السلم (قوله وشرط معرفة مبين) الظاهر معرفة المشتري لما في النهر عن البرازية جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع

(قوله ليرفع الجهالة المفضية الى النزاع) فيه اشارة الى عدم منع الجهالة البسيرة كما قال في النهر  
 قال والوباعه جميع ما في هذه القرية او هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها الا يصح لفحش الجهالة  
 اما لو باعه جميع ما في هذا البيت او الصندوق او الجوالق فله يصح لان الجهالة بسيرة (قوله  
 بان باع غائباً) قبل هذه المسئلة صورة جريئة فلا وجه لتفسير فائدة كلية بها وانت تعلم انها واقعة  
 على طريق التمثيل لا على الحصر ومثله كثير شايع (قوله ومعرفة وصفه) الاولى ان يقال ومعرفة  
 وصفه غير مشار كما في الكثر لانه لا يستلزم ذلك في مشار اليه لتني الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربوا  
 قول بجنسه او سلماً اتفاقاً او رأس مال سلم مكبلاً او موزوناً خلافاً لهما ولا يبعد ان يقال ان المعرفة  
 يعلم ما يكون بالاشارة (قوله ومؤجل) ولو باع مؤجلاً صرف الى سهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل  
 فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلمدعى الاقل والبيئة فيهما للمشتري (قوله اقول فيه اسكال)  
 اورد عليه انه ليس في كلام القوم استفادة المعلومية من اطلاق النص حتى يكون الاشكال محل  
 رد انه حاصل الجواب على ان الظاهر من عبارة بعضهم كازيلي والنهر ان فهم المعلوماتية  
 كنفس الاجل من اطلاق النص كما يظهر على ناظر عباراتهم ويمكن دفعه حاصله ان اطلاق  
 النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل والتقيد بالمعلومية ليس لنفس الاجل بل لوقت الاجل  
 والنص بالنسبة الى وقت الاجل ليس بمطلق بل كالخفي والمجمل فالتقيد بالمعلومية ليس بتقييد  
 لمطلق بل بتقيد بمعنى التفسير فيجوز بالراى اورد عليه ان مرادهم بمعلومية الاجل معلوميته من  
 جهة الوقت والفرق بين نفس الاجل ووقت الاجل في الحكم احتراع منه ينبغي ان لا يعاب به  
 وسنده بقوله لما سأتى الى آخره لا يصلح للسندية فان لاصل فيه مقيد بالمعلومية من جهة العرف  
 فلا يكون خارجاً عن قولهم لا بد ان يكون الاجل معلوماً اقول المصنف لا ينكر كون المراد من  
 معلومية الاجل معلوميته من جهة الوقت بل كلامه ان التقيد بمعلوميته من جهة الوقت  
 تقيد النص بالراى على معنى تفسير وان الفرق بينهما واضح كما اشار هو نفسه من ان نفس  
 الاجل معلوم بلا بيان ولو عرفنا بخلاف وقت الاجل (قوله وهي لم تقيد بالمعلومية) يعنى ان  
 المعلومية ليست قيداً لنفس الاجل بل قيداً لوقت الاجل لان نفس الاجل صريح في المعلومية  
 لا يحتاج الى اتقيد بالمعلومية لما سأتى الى آخره حيث فهم التعيين بمجرد ذكر لفظ الاجل  
 فالضمير اعنى وهي راجع الى نفس الاجل فاقبل انه راجع الى الآية اعنى احل الله البيع فوهم  
 كما لا يخفى (قوله والمطلق هو المتعرض للذات) يعنى انه ناطق بالحكم في المحل سواء وجد القيد  
 او لم يوجد لانه ساكت من الحكم فعنى قوله دون الصفات انه لا يدل على احدهما بالتعيين (قوله  
 يكون البيع مطلقاً) يعنى يكون الاجل من صفته لكن بلا دلالة عليه تعيناً فلا يكون متعرضاً للصفة  
 فيندفع ان التأجيل اذا كان صفة للبيع يلزم ان يتعرض في البيع عليه فلا يكون مطلقاً (قوله  
 لا يجوز تقيد به بظني) يرد عليه ان الخبر المشهور مفيد للظن وقد صرحوا بنسخ المتواتر  
 بالمشهور والجواب ان النسخ من حيث بيانيته يجوز بالاحاد كبيان المجمل ومن حيث تبديله يشترط  
 التواتر فيجوز بالمعنى بينهما عملاً بالنسبتهين (قوله واما تعيين وقت الاجل فليس من صفات  
 البيع) بل نفس الاجل الذي هو صفة البيع صفة له ايضاً لانه مصداقه ومصادق الشيء لا يكون  
 صفة له بل الشيء صفة لمصداقه وهذا معنى قوله له نوع تعلق بصفته فيندفع ما يتوهم ان  
 التأجيل صفة للبيع ووقت الاجل صفة للتأجيل فوقت الاجل صفة للبيع (قوله لا يكون  
 البيع مطلقاً) بل يكون كالخفي والمجمل فيجوز تقيد به اى تفسيره وبيانه بالراى وبه يندفع ما يتوهم

ان الامر الذي له نوع تعلق بصفة البيع ولا يندل عليه اللفظ بوجه من الوجوه كيف يكون مقيدا بالرأى والتقييد من احوال اللفظ لامحالة وايضا اذا لم يكن البيع مطلقا بالنظر الى تعيين وقت الاجل كما قرره كيف يصح تقييده بالرأى والتقييد فرع الاطلاق لامحالة انتهى ( قوله غير معينة ) قيد به لانه لو معينة كما لو قال الى رجب فلبس له من الاجل غيره وكذا ان لم يمنع البايع من التسليم لان التقصير منه ( قوله نقد البلد ) اى بلد العقد ( قوله بل تفاوتت فيها ) كذهب اشرفى وبندى اذ لاتزاع عند عدم الاختلاف فلونازع البايع فيما اعطاه المسترى لا يلتفت الى نزاعه لظهور تعنته لعدم الفضل والتضرر كذا فى المنع عن البحر ويقرب ايضا ما فى التبيين لكنه لبس بملايم لقوله وصرف الى ما قدر به من كل نوع ( قوله الغام من الاحادى ) الاحادى كل واحد منه درهم والثنائى كل اثنين منه درهم والثلاثى كل ثلاثة منه درهم كذا فى الزيلعى من الذهب والفضة بيان لما لا يتعلق بمصنوما كالقلاوة والمنطقة ( قوله والفلوس الدافقة ) اى الزايجة ( قوله فى صحيحه ) اى فى ابتداء العقد سواء عليه بعده ما يوجب النقض او لا كما يذكروه واما الفاسد فى ابتداء العقد فيذكره ايضا لا يتعينان لكن نقل عن العمادية روايتان اخريان تعينهما فى الفاسدة مطلقا للرد وعدم تعينهما ومقتضى المتن ان يكون اوليهما ومقتضى الشرح ان يكون ثالثهما فالاولى ان يجعل الشرح موافقا للمتن وقد اورد عليه ان ما اختاره من هذه الاقوال ترجيح بغير مرجح ( قوله جزافا ) مثلث الجيم ( قوله لو بغير جنسه ) ينهى ان يقيد بان يكون رأس مال سلم ( قوله بخلاف ما اذا باع بجنسه ) الا ان يكون دون نصف صاع اذ لارباء فيه ( قوله وصح باناء او حجر ) هذا من قبيل المجازفة فمن قبيل عطف الخاص على العام ( قوله واما اذا كان كالزئيل ) ويستثنى منه قرب الماء للتعامل كما فى الزيلعى وقد اورد على المصنف بتركه ( قوله بوزن شئ ) كالتخيار والبطيخ فى القدر المسمى اى المذكور بكونه قفيرا او قفيرين مثلا ( قوله لا الباقى لجهالة المبيع والتمن ) جهالة تقضى الى المنازعة لان البايع يطلب تسليم الثمن اولا والتمن غير معلوم فيقع النزاع واذا تعذر الكل يصرف الى الاقل وهو معلوم ( قوله ولا يجوز مطلقا ) وبه يفتى نقل عن البرهان ( قوله ولا متفاوتة كالثلة ) وان علم عدد الغنم فى المجلس لم ينتقل صحيحا عنده على الاسح ولورضا العقد بالتعاطى ( قوله ولم يفصلهما ) فان باع الصبرة قيل الظاهر ترك الفاء فى قوله فان باع الصبرة فان كلمة بعد الواقعة فى التفسير عبارة عن معنى الفاء فيلزم اجتماع المفسر والمفسر فى حيز التفسير ثم ضمير فان باعها راجع الى الصبرة فالاولى اظهاره لتوهم رجوعه الى الثلة وان هذا الحكم مفهوم بعينه من صريح قوله وان سمي الجملتين بلا تفصيل فستدرك بلا فائدة كما قيل ( قوله صار معلوما ) الضمير راجع الى جملة بتأويل المجموع ( قوله فيصير كانه باع ثوبا من احد وخمسين ) قيل الصواب والموافق لما فى غاية البيان كانه باع خمسين ثوبا من احد وخمسين اقول لعلة من سهو الناسخ اذ فى بعض النسخ وقع هكذا على ان كونه فاسدا فى نفسه غير معلوم ( قوله اى فى بيع المزروع ) لعل انفهام هذا التفسير بقريئة قوله كل ذراع بد رهيم ( قوله فان وجدته اقل واكثر ) قيل هذا طول بلا طائل فلو قال فان وجدته اقل اخذه بالاقل او ترك وان اكثر اخذه بالاكثر او فسح لكان اولى واخصر لا يخفى ان امر الاخصرية لبس بمعلوم بل معكوس وانه لبس فيه طول مثله طريق شايع على انه من قبيل المناقضة فى العبارة ( قوله فى الصورة الاولى ) وهى الاقلية ( قوله صار هنا اصلا بافراده بذكر الثمن ) فارتفع عن التسمية فنزل كل ذراع منزلة ثوب فاذا وجدها

ناقصة خير اورد عليه ان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب على حدة فسد البيع اذا وجدها اقل  
او اكثر كما لو كان العقد واردا على اثواب عشرة وقد وجدت احد عشر او تسعة على ما يأتي  
واجيب ان الاثواب مختلفة فيكون العشرة المبعة مجهولة فاحشة والذرعان من ثوب واحد ليست  
كذلك ثم الظاهر ان يقال لكن صارها أصلا بكلمة لكن (قوله اذا كان مقصورا بالتناول)  
الظاهر في بيانه ان يقال اذا كان الوصف مقصورا في تناول اي التعرض والتوجه الى المبيع  
(قوله كما اذا قطع البايع) فان اليد وان كانت وصفا في الاصل لكنها كانت مقصودة في تناول العبد  
اذا تناول للنفعة وهذه اما تكون باليدين فاذا قطع يده سقط نصف الثمن للمقابلة (قوله كما اذا حدث  
عيب عند المشتري) اي وقد اطلع المشتري عيبه القديم فانه حينئذ يرجع بنقصان العيب  
ولا يملك ازيد حقا للبايع للعيب الحادث كما يأتي في خيار العيب (قوله ولو لحق الشارع) فانه وان  
البايع والمشتري في هذه الصورة يازد لكنه لا يجوز من حيث الشرع لحصول لاز الخيط زيادة  
مخلطه الى الثوب على ما سينقله من العمادية فلا يرد ان الاولى لحق المشتري (قوله فاذا صار أصلا)  
الظاهر التفريع بالنسبة الى المجموع (قوله اولفوت الوصف المرغوب) يرد عليه انه ان نقص  
الثن جبرا لذلك الفوت فكأنه لم يفوت والا يلزم ان لا يكون للتقصيص فائدة تأمل (قوله لما ذكر)  
الظاهر هو كون الوصف أصلا (قوله فلم يتعقد البيع حقيقة) يرد عليه ان العلة هنا هو تفريق  
الصفقة وقد جعله عند قوله اخذه بحصة وفسخ علة للفسخ لعل لهذا امر بالتدبر هنا فتدبر ايضا  
(قوله لما افرد لكل) يعني انه لما قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كشوب على حدة والنقصان  
في الثوب لا يسقط شيئا من الثمن لانه واصف وتغير الوصف لا يوجب سقوط شيء من الثمن فنقصان  
النصف عن العشرة في صورة وعن احد عشر في اخرى كالعدم فكان كالعشرة او احد  
عشر ولم يعتبر الى العشرة في تسمية المبيع والثمن لضرورة التفصيل ثم انه لم يذكر علة الاختيار  
فيهما فالوجه له انه ازداد الثمن عليه فيما اذا وجد زائدا وانقص المبيع في الآخر فلم يتم رضاه به  
(قوله فاذا عدم) اي الذراع بكونه ناقصا لكونه نصف (قوله حيث لا يضره الفصل) اي القطع  
(قوله لتفرق الصفقة) وقد عرفت انه جعل تفرق الصفقة في موضع علة للفسخ وفي موضع  
آخر للترك والظاهر هنا علة للفسخ ايضا (قوله اذا كانت الدار مائة ذراع) فاذا لم يكن فلا يجوز  
عندهما ايضا فان صرف قول الامام بعدم الجواز الى انعدام مائة اذرع فبشبه ان يكون  
الذراع لفظيا ويقر به ما نقل الزيلعي عن الخصاص من ان افساد هذه اذا لم يعلم جلة الذرعان  
واما اذا علم جلتها فيجوز عنده (قوله وله ان البيع وقع على قدر معين) حاصله البيع واقع على  
قدر معين وعشرة اذرع من الدار ليس بمعين فقوله لان الذراع بيان للاولى يعني البيع واقع  
على الذراع وان ذراع معين لانه مستعار لما يحلله وهو معين وقوله لكنه مجهول الموضع اشارة  
الى بيان المقدمة الثانية يعني ان عشرة اذرع المراد منها ما يحلله لا يعلم من اي الجوانب على  
اليقين وما شأنه هذا ابس بمعين واما قوله لا على شايع مثلا اشارة الى الفرق بين هذه وبين مسألة  
عشرة اسهم يعني انه لما كان ذلك شايعا لا يفضي الى المنازعة فدار الفرق التعين في الذراع  
والسبوع في السهم \* فصل \* (قوله والثالث) هذا الثالث وان كان من منفردات المصنف  
زائدا على ما ذكر القوم لكنه مذكور فيما علاوا المسائل فلا يرد ان ما ذكره محل تدبر لكونه خارجا  
عما ذكرنا (قوله وموافقه) نقل عن مصباح المنير واما مرفق الدار كالمطبخ والكنيف ونحوه  
فبكسر الميم وفتح الفاء لا غير على التشبيه باسم الاكلة وجعه مرفق انتهى (قوله والعلوم مثله)

فيه خفاء اذا الجدران والسقف معتبر في البيت دون العلو (قوله اى بالقيد المذكور) وهو ما اشير  
بقوله بكل حق له (قوله لان المنزل بين الدار والبيت) والذي يستفاد من كلامه ان الفرق بين  
البيت والمنزل والدار هو ان البيت ما يصح فيه البيوتة ولا يعش فيه المتأهل عادة والمنزل  
ما يكون فيه بيتان او ثلاثة لكن لا يكون فيه حريط الدواب والدار يشمل ذلك ايضا (قوله والبناء  
ومفتاح غلق متصل والكنيف) فاذا دخل في الدار مع كونها اسما للعرصة قد خوله في البيت  
والمنزل الذين اعتبر في مفهومهما البناء فبالاولى فلهذا لم يصرحوا هذه بالذکر ذكره  
الشربلالية عن التناثر خانية (قوله وكذا البناء) فان قيل فاذا اعتبر البناء في الدار فينبغي  
ان يعتبر في باب الايمان وليس كذلك قلنا اعتبار البناء في الدار لكونه صفة لها والبناء ليس بداع  
الى اليقين فلا يتقيد بها وحنث بالدخول بعد الانهدام (قوله والقفل ومفتاحه) قيل تكرر  
بلاطائل اقول لا يبعد ان يقال ان ذكره هنا لاجل علته المشار في ما عطف عليه فكأنه من قبيل  
عطف المعلول على العلة (قوله لا غير المتصل) في الزيلعي هذا في عرفهم وفي عرف اهل  
مصر ينبغي ان يدخل (قوله والسري كالمسلم) وكذا يدخل في بيع الحمار كافه ان شراه من  
المزارعين واهل القرى لا لومن الحريين وتدخل قلايته عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع  
في الاتان لارضيعها ولا به يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلهما لاهليهما الا  
ان سلمها او قبضها وسكت وتماه في الصيرفة كذا في الدر (قوله والشرب) هو بكسر الشين  
الحظ من الماء وفي الخانية رجل باع ارضها بشر بها المشتري قدر ما يكفيها وليس له من جميع  
ما كان للبايع كذا في حاشية عزمي زاده (قوله والظلة) ظلة الدار السترة التي فوق الباب (قوله  
والشرب) الشرب لغة كما عرفت نصب الماء وشربا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب  
فلا يعلم وجه المناسبة في دخول بيع الدار وعدمه في كلامه بل الانسب اعتباره في بيع الارض لعل  
يقرب به المسيل (قوله لكنهما من الحقوق) فيه اخفاء المذكور آنفا (قوله ويدخل الشجر) ممنة  
اولا صغيرة او كبيرة الا لا يابسة لانها على شرف القطع كذا نقل عن القمح فان كانت للاخراج  
والبيع فهي في حكم الزرع وما كان مغيبا في الارض من الكراث يدخل في البيع المطلق على  
الصحيح كذا في الشربلالية (قوله بشراء الارض) الا اذا ثبت ولا قيمة له (قوله لا الثمر بشراء شجرة)  
فيؤمر الباي بقطع الزرع في الاولى والثمر هنا وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه (قوله  
لوجود المقتضى) وهو العقد (قوله بخاز بيع النصف) لانه حينئذ مستحق القطع (قوله في قشرها)  
الاولى ان يكتفى بقوله في قشرها بل اللايق بزيادة لفظ الاول انما هو بالنسبة الى نحو  
الجوز واللوز والفسق ومثلها لم يسبق ثم المراد من الاول هو الاعلى (قوله مستور بما لا منفعة له)  
لانه ثابت عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه (قوله تراب الصاغة) قيل  
الظاهر انه التراب المختلط بتراب الذهب والفضة (قوله اذا باعه بجنسه) لعل الصواب  
اسقاط هذا القيد لان انظارهم منه صحته بخلاف جنسه لعدم الربوا فعلة عدم الجواز  
هو احتمال الربوا والمقصود في العلية هو المستورية (قوله يزهي) من الازهاء الاحرار  
(قوله ويا من العاهة) اى الآفة (قوله بمفهوم الغاية) الذي هو احد انواع مفهوم  
المخالف المتنازع بيننا وبين الشافعية المفصل في الاصولية (قوله والاولى ان يستدل)  
اقول يمكن ان يكون هذا دليلا الزاميا لا تحقيقيا فان قيل المدعى متعدد والدليل انما يفيد  
البعض قلنا لعل دلالة هذا الدليل على الباقي اما بطريق القياس او بالدلالة لكن يرد عليه

ان ثبوت الحكم في الاصل بنص وارد على خلاف القياس ومن شرطه ان يكون على سنن القياس (قوله فان النهي يقتضي المشروعية) لعل مراده من النهي هو النهي عن المشروعية كما صرحه المعترض فان النهي عن الحسيات كزنا وشرب الخمر لا يقتضي المشروعية فالشرعي قد يقال على الفعل الذي كان موضوعاً في الشرع لحكم مطلوب والحسي مالا يكون كذلك وتماه في الاصول (قوله هي مشروعية الاصل مع مشروعية الوصف) يعني قبيح لغيره فاصله صحيح ومشروع ووصفه فاسد فالبيع هنا مشروع في اصله وصف كون هذا البيع بيع البرقي السنبلي قبيل الايبضاض لبس بمشروع فقوله فالدليل يفيد الخ في مقام المنع اذ لبس الوصف متاولا لحال الايبضاض فالحق ان البيع المطلق مشروع بمثل قوله تعالى واحل الله البيع ثم خص منه مثل هذا البيع اى بيع البرقي السنبلي بالحديث المذكور والغاية فيه لبست بدخلة في حكم المغيا فبقى الغاية اى حال الايبضاض داخل تحت عموم نص القرآن مشروعا فلا يبعد حل مراد صاحب العناية عليه بعد ملاحظة تفاصيل هذه المسئلة من الاصولية كأن هذا مراد من قال جوابا عنه ان مقصود المستدل ان النهي يفيد مشروعية الاصل وفساد الوصف وحتى لاسقاط الحكم عما وراءه فيلزم مشروعية ما بعده لانتفاء الفساد عند وجود مدخوله حتى مدفوعا ما اورد عليه ان هذا وان كان حسنا في نفسه دليلا مستقلا على المسئلة لكن لا وجه لجعله جوابا عن اليراد على البدأ يع (قوله اوعلى ما قاله صاحب التلويح) اورد عليه ان المصنف حل في المرأة قول صاحب البدأ يع فلا وجه للمقابلة اقول لم يجزم المصنف في هذا الحمل بل عبر عنه بصيغة الاحتمال كما وقع في حكاية المورد على انه يمكن ان يحمل الكلام على فرض المغايرة (قوله وجده) اى الثمن وان لم ينقد م الذ كر لمرجع الضمير حقيقة لكنه بالنسبة الى قرينة السباق لا يبعد فهم المرجع حكما لعل لهذا كثر مثله سيما في عبارة الفقهاء فلا يرد عليه شئ بهذا لكن يرد عليه ما قيل ان هذه المسئلة يجي منه قيل باب الصرف فتكرار ولا يخفى ان محل هذا الكلام ان ورد ان يورد هنا لك (قوله فالتلفها) زائدة ومخالفة لقوله متا ان كانت قائمة قيل وقوعها في الجمع لكون الحكم في كلامه مبنيا على قول ابي يوسف لا يخفى ما فيه من الخفاء ان قوله لا يكون نصا في الائتلاف والتعبير بالمثل لا يوجب ذلك ويؤيده ما قال شارح الجمع عند هذا الزيوف ان لم يكن قائمة بل هنا لكنه يرد مثلها عنده (قوله وقال ابو يوسف) نقل عن العيون ووقع في الجمع انه هو المفتي به (قوله انها ستوقه) الصواب انها زيوف واجيب انه محمول على المبالغة لا يخفى بعده سيما المقام في الفرق

❖ باب خيار الشرط ❖ اعلم ان الخيارات على ما في احكام الفسوخ من الاشياء سبعة عشر الاربعة المبوبة لها وخيار غبن وفقد وكية واستحقاق وتعزير فعلى وكشف حال وخيانة مرا بحة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الفضولي وظهور المبيع مستأجرا او مرهونا قال ويفسخ باقالة وتخالف قبلت تسعة عشر سببا فابوب المصنف اغلبها واشهرها وقد يذكر بعضها بالآخر في ضمنها يظهر لمن آمنه (قوله فاسد اتفاقا) اورد عليه بما في الخانية رجل اشترى شبرا وقبضه ثم قال البايع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس وبما فيه ايضا اشترى شبرا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ البيع يمكن ان يقال كلامنا في كون الخيار في صلب العقد والظاهر من كلامه الاول بعد تمام العقد ولا يبعد حل كلامه الثاني على الاول (قوله اوعلى



اني بالخيار اياما) اورد ان مقتضى قولهم لو حلف لا يكلمه اياما يكون على ثلاثة ان يصح هذا او يصرف الى الثلاثة صونا عن الغاء الكلام والا فلا فرق اقول الفرق بتصور النزاع هنا بخلافه هنا لك وان ذلك حق الله وهذا حق العبد لكن قالوا في كتاب الاقرار قال له على دراهم لزم ثلاثة اعتبارا لادنى الجمع لعل الحق ان يقال ان شرط الخيار شرط يخالف مقتضى العقد فالجواز ينص على خلاف القياس وهو مقصور على تصريح لفظ الثلاثة وهو قوله عليه السلام فقل ولي الخيار ثلاثة ايام فاورد النص باق على اصل القياس وهو الفساد كايأتى وحل صورة الاطلاق على صورة خلاف القياس لبس اولى من حمله على اصل القياس (قوله فلم يوجد البيع ما لم يرضيا) قيل لو قال فلم يلزم البيع ما لم يرضيا لكان اولى فتأمل لعل وجهه انه لو مشى على ظاهره لزم ان يكون الخيار مانعا لذات العقد والحال منعه لوصف الزوم (قوله ولغيرهما) ولو بعد العقد لاقبله كما في التاتارخانية (قوله لا خلاية) الخلاية بكسر الخاء المجمة والباء الموحدة الخديعة باللسان فان قيل المفهوم من النص هو المشتري فمن اين يفهم البايع ومقتضى الحديث خلاف القياس ابقاء عدم الجواز فيه ايضا قلنا في صيغة المفاعلة في الحديث اى بايعت اشارة اليه يعنى الحديث دال على المشتري بطريق العبارة وعلى البايع بطريق الاشارة كما اشار اليه المصنف وقيل ورود النص لخيار البايع فيثبت ان الكلام كاللزام لكن الاول ماسلك اليه الكثير اورد على هذا الجواب بانه وان صرح به صاحب العناية ومعراج الدراية لكنه سهو فان انسحاب حكم هذه الصيغة على معنى اللفظ المشترك بحسب المادة مما لا يكاد يصح وقيل الحق في التعليل ان يقال ان البايع في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة فتأمل (قوله لا اكثر) قال في الدر فيفسد فلكل فسخته (قوله اشارة الى انه لبس من صور خيار الشرط) اقول الواقع في الزيلعي كونها من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالقسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخير اداء الثمن او غيره على ان قوله لانه في حكم معنى يصلح ان يكون علة مستحقة لدخول الفاء (قوله اقول يرد) انما يحسن هذا اذا كان ما يلحق الشيء او ما يكون في حكمه معنى ظاهرا في القياس والظاهر خلافه على انه لا يبعد ان يقال ان هذا داخل في اطلاق كون الخيار الى ثلاثة ايام في الحديث (قوله بخلاف القياس الجلي) يعنى ان القياس الذي لا يجوز على ما ثبت بخلاف القياس الجلي لبس مطلق القياس بل القياس الجلي فقط واما القياس الخفي وهو الاستحسان فجاز كما بينه فظهر ان هذا هو الصحيح من التسخيخ بخلاف ما وقع في بعض التسخيخ بخلاف القياس الخفي يدل الجلي فلا يرد الظاهر ان يقال دون الخفي بان يكون بخلاف القياس متعلقا بثبت وان صح في نفسه لكون ما يدكره من قوله و بطريق الاستحسان واقعا على بانه لا مفيدا عين ما افاده كما توهم (قوله اذ قد تقرر) علة لمفهوم سابقه كما اشير (قوله جواز الحاق حكم) المقصود في المقام كون ما ثبت بخلاف القياس اصلا ملحقا به للغير والظاهر من الكلام انه ملحق بالغير ولهذا اورد عليه انه مخالف لما سبق من قوله فيكون ملحقا به بل الواقع ايضا وانت تعلم اذا جعل اضافة لفظ الحاق الى حكم من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك والجار في غيره متعلقا بالحاق والضمير فيه راجعا الى القياس و يجعل الجار في بطريق دلالة النص متعلقا بغيره يحصل المعنى المقصود في المقام كما عند التأمل التام (قوله بطريق دلالة النص) الاولى بالنسبة الى معلول قوله اذ قد تقرر ان يكفى بقوله بطريق الاستحسان الا ان يقال ان معلوله لبس مجرد جواز القياس الخفي بل جواز

غير القياس الجلي مطلقا ( قوله وكل منهما محتمل ) قيل اما دلالة النص فلان الخيار مع قبض الثمن اذا كان مشروعا رفقا للمتايعين فعند عدمه لاجل قبض الثمن اولى اما القياس الخفي فقد علم من تقرير الشارح لعل اراد منه قوله سابقا اذا الحاجة مست وقيل انه وجه دلالة النص وسكت عن وجه الاستحسان واورد على الاول الاولوية ابست بلازمة في دلالة النص لا يخفى ضعفه ( قوله ضمن قيمته ) اى بدله فيعم المثلث اذا قبضه باذن البائع كما في التنوير ( قوله على سوم الشراء ) اى على وجهه ( قوله كما في البيع المطلق ) اذ ينسخ البيع بهلاك المبيع ثمه ( قوله لا يخلو عن مقدمة عيب ) اذ لا يوجد الهلاك ما لم يوجد العيب فيقدم العيب على الهلاك اورد انه لا يشمل فيما يكون الهلاك بغنة ودفع ان الحكم في اكثر الفقهاء على الغالب اذ حكمة الحكم تراعى في الجنس لاقى كل فرد كنسقة السفر للرخص ( قوله ولا يملكه المشتري ) لم يتعرض لكون الخيار من الجانبين ( قوله اعل لانفهامه من المذكورين ) فلا يخرج المبيع واثن عن ملك البائع والمشتري وايهما فسخ في المدة انسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط ( قوله انما شرع ) نظرا للمشتري ( قوله تخصيص المشتري ) لكون الكلام واقعا في حق خياره فلا حاجة الى ان يقال لكون حديث ابن حبان مسوقا له ( قوله وله فروع ) اى على قول الامام رحمه الله لانه لو ولدت في يد المشتري اورد انه ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالظوق الحاصل بالنكاح حيثنوا جيب بانه حيثنوا محتمل ان يسقط بلا تعيب فلا يكون متعينا للعلية ويمكن ان يقال الاصل في الحادث اضافته الى اقرب اوقاته وان الاصل الحكم اضافته الى اقرب علله ( قوله لان الولادة عيب ) اورد ان كونها ام ولد انما يكون عند كون الولادة على ملكه وليس كذلك لان سبب الملك التعيب وهو متأخر عن الولادة واجيب انه يستند الملك الى حين العقد فيكون الولادة في ملكه ( قوله بقى خياره ) فان اجاز البيع فالمبيع له من غير ثمن وان فسخ ما د الى البائع بغير ثمن ( قوله ولا ينقض بدون علمه ) هذا اذا كان الفسخ بالقول واما اذا كان بالفعل كالاغتاق والبيع والوطى فيجوز بلا علم الاخر اتفاقا كما في التنوير ونقل عن الكافي ( قوله ولو كان غائبا ) اى بحيث يتعسر ايصال العلم اليه ويدخل فيه الاختفاء قصدا كما يصرحه فالصواب ان كون الوصلية باثبات الواو فيندفع ان الصواب اسقاطه لان فرض المسئلة انما هو في صورة الغيبة ( قوله ولانه مسلط عليه ) هذا هو الصحيح من النسخ وفي بعضه بلا واو فاورد انه عطف بلا معطوف عليه ووجه بعض انه عطف على ما يفهم من السباق اى لهما قياس القصص على الاجازة ولانه الخ لا يخفى ما فيه ( قوله ولهما انه نصرف في حق الغير ) والمراد من الحق هو العقد وضمير المفرد الى النقص والتنية الى ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بقريته مقابله الذي هو التعليل السابق وهو قوله لانه مسلط لانه لا يى يوسف والشافعي فلا يرد انه لم يسبق لهذا الضمير مرجع بل السابق هو ابو يوسف والشافعي ( قوله غرامة القيمة ) وقد تكون القيمة اكثر من الثمن ( قوله بسلعته مشتريا ) اى اخر وقد تقوت مدة رواج بيع المبيع ( قوله اذ لا الزام فيها ) اى الزام ضرر فيها قيل الموافق للزيلعي والصواب ايضا لانه موافق له فيها اقول ان اخذ هذه المقدمة مع عنوان الموافقة يكون بمنزلة البديهي فلا يحتاج الى الدليل وان اخذ مجردا يكون نظريا محتاجا اليه اذ المقدمة الواحدة تكون بديهيية بعنوان ونظرية بعنوان آخر فالجمل على الخطاء من الخطاء ( قوله لكون العقد غير لازم ) اى في حقه لا يسيطر منه ( قوله اجيب بانه ) ويمكن دفع الضرر برفع الامر الى الحاكم لينصب

من يرد عليه كما في الزيلعي (قوله اي علم اخر النقص) قيل لوجعل لفظ اخر متا لكان اصوب لا يخفى  
انفهامه عن المقابلة والسوق (قوله فاذا بطل الخيار) في حق الوارث لان الخيار صفة للمورث الميت  
فلا ينتقل منه الى غيره (قوله كخيار العيب والتعيين) نقل عن بعضهم ان ايراد لفظ التعيين الزامى  
لا تحققي اذ الشافعي لا يجوز خيار التعيين (قوله واجمعوا انه لومات من عليه الخيار) يعني ان موت  
غير من له الخيار لا يبطل به الخيار بل باق لمن شرط له فان امضى العقد مضى وان فسخه انفسخ  
كما في النهر عن القمح والفصولين فكله بيان الوجه تخصيص الحكم ومربوط على قوله فاذا كان  
الخيار للبائع ومات الخ ولم يره وجه صحيح في كونه مربوطا على دليل الشافعي كما اوههم عبارة فالاولى  
ان توسط بين قوله وقال والشافعي وقوله ولنا ان الارث يقدمه عليه كما سبقا في قريب  
في شرح قوله والتعيين والعيب (قوله ولا خيار التعيين ولا خيار العيب) اورد بما قبل ان الارث  
جار في خيار التعيين والعيب اقول في تعليلها بقوله بل يثبت للوارث وبقوله بل المورث استحق  
اشارة الى دفع ذلك او يحتمل ذلك على المسامحة (قوله بل يثبت للوارث) لا يخفى ان المتبادر  
من عقد قوله والتعيين وكذا والعيب في نظم قوله ولا يورث هذا ولا خيار الرؤية ان لا يكون  
الخيار للورثة في الاخيرين ايضا بل فهم الخيار منهما للوارث لا بطريق الارث في غاية الخفاء فالاولى  
ان يعتبر بالاشارة اليه (قوله فيقدم الخيار للعاقدة) يعني يعتبر الخيار او لا للعاقدة فيجعل كانه شرط  
الخيار لنفسه ويجعل الاجنبي نائبا عنه اقتضاء (قوله لان المجاز يلحقه النقص) يعني يوجد الفسخ بعد  
الاجازة بخلاف المنقوض والمنقوض لا يلحقه الاجازة فان العقد اذا انفسخ بهلاك المبيع عند البائع  
لا يلحقه الاجازة واعترض بانه يلحقه الاجازة لما في المبسوط لوفاسخا ثم تراصيا على فسخ الفسخ وعلى  
اعادة العقد بينهما جاز واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (قوله فاذا اجتمعا) لا يخفى ما في هذا  
التفريع من الخفاء (قوله لانه يرد على نكاح الامة) اذ يجوز نكاح الحرة على الامة بدون عكسه  
(قوله والاجازة توجب الاباحة) اي للمستري لكن يرد عليه ان الاجازة توجب الحرمة على  
البائع ايضا (قوله والمحرم راجع على المبيع) وايضا في الاجازة عمل بالمقتضى وفي النقص  
عمل بالمانع والمانع راجع على المقتضى (قوله باع عدينا) شروع في احكام خيار التعيين  
والمراد من العدينا التعدد والقيمة اذ المنلية وعدم التعدد سيذكره مخالفا له حكمهما لذلك  
(قوله وصح خيار التعيين) اي في القيمات لا في المثليات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح كما  
ذكره في الدرر واشير في النهر (قوله فيما دون الاربعة) ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح  
(قوله او من يشتره له) ان كان الشراء لغيره (قوله والحاجة تدفع) بيان لوجه الجواز في  
الاربعة ودفع شبهة جريان الدليل في الثلاثة (قوله قائمة بهما) اي بعدم النزاع ووجود  
الحاجة (قوله وله ان المشروط خيارهما) يرد عليه انه اذا لم يتفرد احدهما في حق  
الرد فينبغي بناء على المشروط المذكور ان لا يتفرد احدهما في حق التجوز بل السابق الى  
الفهم انه اذا لم يكن لكل منهما خيار بل الخيار لجموعهما في الجواز يحتاج الى اتفاقهما  
ففي الانتفاء ينتفي رد احدهما كما هو شأن سائر الكل المجموعى وقيل في تعليل قول الامام ان  
المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلورده احدهما رده معيبا به واورد ان البائع رضى  
بالبيع بالبيع لهما واجيب بانه رضى به في ملكهما لا في ملكه فان قيل هذا العيب حدث  
عند البائع قبل القبض والعيب الحادث قبل القبض لا يمنع الرد قلنا هذا عيب حدث بفعل  
المستري وهو يمنع الرد وان حدث في يد البائع (قوله لان الموكل رضى برأيهما) يرد عليه

ان المنع هنا آت في المفوض واپس فيما نحن فيه كذلك اذ المصلحة لنفسه غير آت من الغير  
 مشروطا بالاجتماع في الرأي الا ان لا يحمل على القياس بل يحمل على مجرد التنظير (قوله بلا عوض)  
 قيده به اذ عند العوض لا يحتاجه الى الرأي بشرط الاتفاق (قوله لان طلب الشفعة) الظاهر  
 من التعليل ان مجرد الطلب كاف في ابطال الشفعة ومقتضى نص المتن عدم كفايته بل لزوم الاخذ  
 فاللازم ايسر بمطلوب والمطلوب لبس بلازم الا ان يعتبر مسامحة في احد الطرفين توفيقا للاخر (قوله  
 لانه لو قال) دليل لمجموع مضمون قوله لو اشترى دارا ولم يرها فيبعت وقوله ولو عرض الخ  
 وكذا قوله ويبطل خيار الشرط (قوله حتى لو مرض و زال) اي زال في الثلاثة الايام جاز  
 الفسخ بعد الارتفاع واما اذا مضت والعيب قائم لم يلزم العقد لتعذر الرد كالمرأة المخيرة التي خيرت  
 في تطبيق نفسها (قوله جعل غاية) اي بحيث لا يتناولها الصدر كما يدل عليه قوله كالليل  
 في الصوم والا فبظاهره يقتضى عدم دخول الغاية في المغيما مطلقا وهو باطل اذ عند تناول صدر  
 الكلام الغاية تدخل في المغيما مطلقا كالمرفق في غسل اليد ويفيد اسقاط ما وراها ونحو قراءة  
 الكتاب الى باب القياس فانه يتناول الى باب القياس ولم يدخل في المغيما مدفوع ان الكلام فيما اذا  
 خلى عن الموانع فيما ذكر عدل للقرينة وهي التحسر في ذكر الغاية او الافتخار في ذكر المغيما  
 لان مقام الافتخار يقتضى عده عن المغيما لو قرأ وتماهى في المرأة (قوله وان كانت لاخراج  
 ما وراها) كما فيما نحن فيه (قوله وههنا لو اقتصر) اذا الخيار بما ينصرف عند الاطلاق الى التأيد  
 فذكر الغاية يكون للاسقاط لا بعد الحكم لان الغاية قبل التكلم تدخل في المغيما حيثنذ قطعاً  
 فاذا دخلها جاء الشك في خروجها عنه ولا شك ان الدخول القطعي لا يزول بالشك كما تقرر  
 في الاصول فامل مدار الاختلاف هو الدلالة على التأيد عنده وعدم الدلالة عليه عندهما  
 اذا المقصود وهو الترفية حاصل بادي ما يطلق عليه الاسم (قوله بخلاف التأجيل) يرد عليه  
 ان التأجيل لم يصرح فيما ذكر بل فهم بنحو التأويل وهذا القدر يمكن هنا فما الفرق  
 بينهما حيث اعتبر الى التأويل بالتأيد في احدهما دون الآخر وقد قال في التنقيح وتدخل الغاية  
 في الخيار عنده وكذا في الاجل واليمين في رواية الحسن عنه لما ذكرنا في المرافق وفي التوضيح  
 اما الاجل فتحو بعث الى رمضان اي لا اطلب الثمن الى رمضان فان قوله لا اطلب يتناول  
 العمر فقوله الى رمضان لا سقط ما وراه نعم في التلويح بنقل عن شمس الأئمة الغاية لا تدخل  
 في الآجال بالاتفاق ورواية الحسن مختصة في آجال اليمين فقط ووقوع المصنف في ذلك اتباعاً  
 لما وقع في اكثر نسخ اصول فخر الاسلام وفي الآجال وفي الايمان والصواب وفي الآجال في الايمان  
 بترك العطف (قوله بشرط خبره وكتبه) وكذا سائر الحرف كما في الدر عن الاختيار  
 (قوله ووجد بخلافه) ولو ادعى المشتري الخلاف لا يجبر على القبض حتى يعلم ذلك (قوله  
 اخذت منه او ترك) الا ان يحدث عنده ما يمنع الرد فيثبت يقوم كاتبا وغير كاتبا ورجع بالتفاوت  
 في الاصح (قوله قدر ما ينطلق عليه اسم الخيار) الاولى يطلق مكان ينطلق ثم الظاهر منه هو  
 الادنى ولو قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري لان الاصل  
 العدم والظاهر شاهده (قوله بخلاف شرائها) على انها حامل هذا ان الشرط من المشتري  
 وان من البائع جار لان حبسها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الاماء  
 لا ولا د فسد كذا في الدر عن الخانية (قوله لبس ذلك من قبيل الوصف) والضابط في  
 الاوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الخانية

متى عاين ما يعرف بالعيان اتتفى العذر (قوله بل من قبيل الشرط الفاسد) والضابط البيع لا يطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً كما في الاشباه (قوله جاز للبايع ردها) انعقد بيعاً بالتعاطي عن الفتح وكذا الرد في الوديعة قال في الدرر في حفظ **باب خيار الرؤية** فيل الاضافة من اضافة السبب الى المسبب وقيل من اضافة الشيء الى شرطه لان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية (قوله جاز للبيع والشراء بما لم يرياه) سواء كان عدم الرؤية من الطرفين او من طرف البايع فقط او من المشتري كذلك وقوله يعني يجوز ان يبيع الخ لا يخلو عن نوع اشارة اليه ثم المراد من الرؤية العلم بالمقصود بطريق عموم المجاز ليشمل ما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيراً وما شره الا على (قوله لما روى ان عثمان) دليل لاصل الجواز اذا الخيار المذكور في هذا الدليل في الموضعين انما يتصور بعد ثبوت الاصل العقد وان تضمن على دليل الخيار ايضاً انما حملنا على ذلك لما سيذكر من الحديث (قوله من طلحة بن عبد الله) كذا في النسخ قيل الصواب الموافق للهداية وغيره عبيد الله بالتصغير اقول كذا نقل عن القاموس (قوله واتفق انه موجود) لئلا يكون معدوماً (قوله واشير الى مكانه) حتى لو لم يشر لذلك لم يجر اجاباً عن الفتح والبحر لكن في حاشية اخي زاده الاصح الجواز (قوله وان شاء رد) اي بغير قضاء ولا رضاء قال في الاشباه الا اذا حمله البايع لبيت المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى البايع لانها كالتسخ اذا زيادة على النص كتنقيح اطلاقه من قبيل التسخ (قوله وقد روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) ان قيل هو معارض بحديث حكم ابن خرام وهو انه قال عليه السلام لا تبع ما لبس عندك قلنا اجيب عنه ان المراد من النهي النهي عن بيع ما لبس بملكه بدليل سبب ورود الحديث المذكور في الزيلعي والنسخ وقد عرفت ايضاً حكم جبير بن معطهم رضي الله تعالى عنه بمحض الصحابة تأمل (قوله عدد ذرعانه) هو على وزن القرآن جمع ذراع كما نقل عن النصاب لكن نقل عن الجوهرى ناقلاً عن سبويه انكار جمع ذراع على غير اذرع (قوله وان رضي قبلها) اورد عليه انه يوهى تحقق الرضى قبلها فالاولى وان قال رضيت واجيب الرضى قبلها متحقق لكنه لا يعتبر مسقطاً (قوله لان الخيار معلق بالرؤية) والمعلق بشيء لا يثبت قبله لئلا يلزم وجود المشروط بدون الشرط كما نقل عن العناية اورد عليه ان تحقق المشروط بسبب آخر غير الشرط جائز واجيب ان هذا في حكم المستثنى عن تلك الكلية واورد عليه ايضاً لو لم يثبت الخيار قبل الرؤية لزم عدم جواز الفسخ قبل الرؤية مع انه يملكه في الاصح واجيب انه انما يثبت حيثئذ بسبب آخر هو عدم لزوم هذا العقد على المشتري وغير اللازم يجوز فسخه يرد عليه ان عدم اللزوم كما يكون سبباً للفسخ يجوز ان يكون سبباً للرضى على انه اورد عليه ان عدم اللزوم باعتبار الخيار فهو ملزوم للخيار والخيار معلق بالرؤية لا يوجد بدونها وكذا ملزومه لان شرط اللازم شرط الملزوم وتتمام البحث يطلب من النهر (قوله اقول فيه بحث) اورد عليه ان مراد الفقهاء ان الخيار موقت بوقت الرؤية فلا يثبت قبله فان اذ في الحديث لمجرد الوقت اقول لعل مراده ان قولهم الخيار معلق بالرؤية مجاز بمعنى التوقيت بمعنى ان الخيار موقت بوقت الرؤية فيكون كلمة اذا في الحديث لمجرد الظرف قال في التوضيح اذا عند الكوفيين يحى للظرف والشرط وعند البصريين حقيقة في الظرف وقد يحى للشرط بلا سقوط معنى الظرف وهذا موافق لما مثل لكون اذا لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق بقوله تعالى واللبل اذا يغشى لا يخفى ان هذا توجيه وجيه مدفوع

عنه ما قبل ان قول من قال ان اذا في الحديث لمجرد الوقت مبنى عن الغفول عن قول الهداية  
لان الخيار معلق بالرؤية اذا المراد منه التعليق في الحديث انتهى واما ما نانا اورد ان صحة الرؤية  
بعد الرضاء مضافة الى عدم الحكم عند عدم الشرط وهذا البس من باب مفهوم المخالفة ففيه  
خفاء لا يخفى (قوله لولزم العقد بالرضاء) يرد عليه انه جار في طرف الفسخ وقد عرفت صحة الفسخ  
قبل الرؤية (قوله دون البائع) فان كان البيع على طريق المبادلة بان يكون مبيع عين بعين  
فلاكل الخيار كما نقل عن الجورهرة (قوله ولا يتوقف فيثبت في جميع العمر) وقيل موقت بوقت  
امكان الفسخ اذا رآه كذا في شرح المجمع (قوله ولا يثبت الا في الشراء) نقل عن المنية والحاصل  
انه يثبت فيما يتفسخ بالرد من العقود لا في غيره (قوله لانه يعرف حال البقية) من التعريف (قوله  
كفرع شاة القنية) من الاقتناء وهو الاختيار وهو ما يختار للنسل واللبن لا للتجارة (قوله وظاهر  
ثوب مطوى) وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعتمرات قاله المصنف كذا  
في الدر (قوله اما اذا كان في باطنه) قيل الصواب ان يكون مصدرة بالواو وعلى ان يكون الواو  
من المتن واللام يرتبط عبارة المتن من قوله موضع علمه معلما لما قبله ظاهرا اما بالواو يكون العبارة  
هكذا ظاهرا ثوب مطوى غير معلم وموضع علمه معلما وقيل لكن يكون ربط قوله فلا بد من  
رؤية الخ الى ما بعده من المتن ركيكا (قوله وجس) بالجيم والسين المس باليد عن القاموس  
(قوله لا خارج الدار) بل لا بد رؤية داخل البيوت عند زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى ومثله الكرم  
والبستان واما اذا قبضه قيل لفظه واما زائدة ينبغي حذفها (قوله بالقبض الناقص) فالتام  
منه ما اذا قبضه ناظرا اليه وراضيا به وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعدما رآه هذا هو الصحيح  
من النسخ بخلاف ما وقع رسولا بقبضه بعدما رآه اذ حيث يذيلزم ان يرجع ما رآه الى المرسل فيلزم  
ان يفهم رد المشتري بعد رؤيته وليس كذلك لانه اذا نظر ورضى قبل قبض الرسول لا عبرة  
بنظره (قوله وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء) اورد عليه الخلاف لبس في نظره السابق  
وكذا اللاحق وانما هو في نظره حالة القبض كما في التبيين ويمكن ان يحمل البعدية على الذاتية  
على الزمانية فيثبت لا ينافي كون نظره حالة القبض تدبر (قوله وسقط بحسه وشبهه) هذا اذا وجدت  
هذه المذكورات قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار بها لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم  
فيمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضاء من قول او فعل او تبعية  
او هلاك بعضه عنده واو قبل الرؤية وتماه في الدر (قوله فوجده معيبا) الاولى ان لا يورد  
في المتن هذا القيد بل يكتب بما عداه كما في الكثر اذا بحث لخيار الرؤية وبهذا القيد يكون  
المسئلة اشبه بخيار العيب (قوله لئلا يلزم تفريق الصفقة قبل تمامها) اذ تمام العقد بقبض المجموع  
فبعد القبض جاز رد المعيب فقط كما في الشرنبلالية (قوله قبل القبض وبعده) وانما سوى  
القبض وعدمه في عدم التمام مع خيار الرؤية تخلص في الرضاء بالعقد وهو الصفقة كما لا يتم بالايجاب  
وحده لعدم رضاء الاخر بالصفقة كما في الشرنبلالية ايضا (قوله ثم اشترى بعد عشرين سنة) لبس  
المراد القصر على هذه المدة بل بعد كل شيء بما يليق بحاله وهذه المدة ما يليق بحاله والا ففيل  
البعيد الشهر فافوقه والقريب دون الشهر وهذا ايضا محمول على المدة التي يتفاوت الشيء  
فيها فلا منافاة (قوله شري عدل ثوب) اي ولم يره العدل هو شق الحبل وهو الغرار (قوله  
فباع ثوبا منه) اوليس كما في النهر (قوله كما مر) قيل الذي مر هو خيار الرؤية فقط لا غير وذكر  
ان خيار الشرط مثله واقول ان هذا غير ملائم لما ذكر في اول باب خيار الشرط من انه يمنع ابتداء



الحكم والرؤية تمامه (قوله واما خيار العيب فلا يمنع) لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الشرط والرؤية (قوله وفيه وضع المسئلة) اى والحال ان وضع المسئلة في القبض (قوله لانه لو كان قبل القبض) اى لو كان وضع المسئلة فيما قبل القبض لما امكن التصرف في المبيع بنحو البيع والهبة فالاولى لما امكن بدل للمجازيل الاولى عدم التعرض لذلك بعد ما صرح القبيض في المتن (قوله بعيب بالقضاء) اما اذا لم يكن الرد بالقضاء فلا يكون فسحا بل اقالة وذا لبس بفسخ محض مبطل خيار الشرط لا يخفى ان بعض المبطل في خيار الشرط كالاخذ بالشفقة والعرض على البيع لبس بمبطل خيار الرؤية الا ان يحمل قوله وقد مر ذكره اشارة الى استثنائه او يحمل هذه القضية على المهمل والمهملة على الجزئية (قوله واما التصرفات) الاولى هي المشارية بقوله ويبطل خيار الشرط ولا يخفى ان البعض منها لا يقبل الفسخ كالاعتاق وبعضها اوجب حق الغير كالبيع والرهن (قوله كذا طلب الشفقة بما لم يره) الظاهر في معناه طلب الشفقة بسبب المبيع الذي لم يره فتفسيره تفسير بالمباين ومنه مخالف لما ذكره من غايت البيان في خيار الشرط او شرحه مخالف لمتنه

باب خيار العيب

من اضافة الشيء الى سببه والعيب لغة ما يخاو من اصل القطرة السلية وشرعا ما افاده بقوله مشرو وجدا الخ (قوله ما ينقص ثمنه) ولو يسيرا جوهره كذا في الدر (قوله ولم يره المشتري) ظاهره كون مجرد الرؤية رضى ويخالفه ما في الزيلعي ان مجرد الرؤية لا يكون رضى ما لم يوجد ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب (قوله والمسرقة) سواء من المولى او من غيره الا اذا سرق من المولى للاكل لا للبيع او سرق يسيرا كفلس وفلسين (قوله من صغير غير مميز) وقدره بخمس سنين او ان يأكل ويلبس وحده وتمامه في الجوهرة (قوله فان عاوده) المعاودة الرجوع الى الامر الاول (قوله فاذا حصل عند البائع في الصغر) قيل هنا مسئلة عجبية وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد فزوال فللبائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ (قوله وهو لا يختلف باختلاف السبب) قيل صوابه باختلاف السن (قوله والتولد منه) اى ولد الزناء (قوله ويكون الزناء عادة له) بان يتكرر اكثر من مرتين والواطة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان باجرا لا قنية كذا في الدر (قوله والكفر) وكذا الرفض والاعتزال (قوله فيهما) قيل ولو اشترى ذميا (قوله والدين) اى يطالب به في الحال لا المؤجل لعقده كما نقل عن الذخيرة خلافا لما معكم الكمال كما في الدر (قوله ولو اشتراه على انه كافرا) اى لو كان المشتري كافرا (قوله كشوب شراء) نظير للمستثنى منه كما ان قوله الا ترى فان خاط المقطوع نظير للمستثنى وان كان في ربط هذا القول خفاء سيما متا (قوله لحصول الربوا) فلو تراصيا على الرد لم يقض القاضي به لحق الشرع اورد ان حرمة الربوا بالقدر والجنس وهما مفقودان هنا واجيب بما حاصله ان الربوا هو مطلق الفضل الخالي عن العوض (قوله واعتقه قبلها) فلو بعدها فلا يرجع بالنقصان (قوله مما تقبل البيع بسبب الخياطة) (قوله الاعتاق انهاء للملك) فصار كالموت (قوله يخلاف البيع قبل الخياطة) اورد عليه ان زيادة قوله قبل الخياطة لبس بملثمة مع قوله بعده في العبد ولا يبعد ان يقال ان الظرف لبس بمتعلق بقوله لانه انتهى للملك بل متعلق بقوله انهاء للملك نعم لا يظلم قوله ولهذا بل يكون كتنقيح لفظي (قوله على منافة الدليل) اذا الاصل في الآدمي عدم الملك والمالك انما عرض لاجل كفه وهو موقت الى غاية لعنق (قوله والمنتهى متقرر بتحقيق العنق) فيجعل كأن الملك فيه باق تعذر رده كذا في الزباجي (قوله او لبس الثوب فحرق) اورد

بما تقدم من الرجوع في صورة القطع ودفع بالفرق من ان الخرق فعل مضمون والقطع امر معتاد مقصود من الشرى ( قوله ولو بالنظر الى الدواب ) قيل وارقال ولو بالنظر الى جهة اخرى غير اكل الاذى لكان اعم لا ينفق استفادة هذا العموم من هذا الكلام على وجه ابلغ مما اختاره ( قوله لان ماله ياعتبار باللب ) لا ينفق جريانه ولو زبدة وخلاصة في نحو البطيخ مع تخلف الحكم وان الظاهر ان هذا داخل في عموم قوله متا شرى نحو بيض و بطيخ فلا يخلو عن ايهاام النساق ليكون هذا مذكورا شرحا ( قوله متعلق بقوله رد ما بعد ما تعلق ) فلا يتوهم تعلق الحرفين بمعنى واحد على فعل واحد بلا عاطف ويمكن ان يجعل الاولى للسيية والثانية للالصاق على طريق اكلت من بستائك من العنب ( قوله فاما ان قبل ) فعل ماض من القبول يعني لو كان قبوله عند الرد عليه بقضاء القاضي فافي بعض النسخ ان قبل قضاء القاضي بلا جار ومع كون قبل ظرفا لبس يصحح بل مفسد للكلام ( قوله لا يكون ارد محتاجا الى القضاء ) فيه نوع خفاء اذ يمكن الامتناع عن القبول مع الاقرار ( قوله وفي كل منهما ) وفي بعض النسخ وفي كل منها بضمير التانيث فوجه كل منهما ظاهر بان تأمل ( قوله لانه فسخ من الاصل ) يعني ان الرد على المشتري الاول فسخ البيع بينه وبين البايع الاول ( قوله فله الخصومة ) اي للمشتري الاول ( قوله سواء كان الرد بقضاء او غيره ) لعله واقع على طريق تفسير ضمير التنية ( قوله من الاصل ) اي البيع الاول ( قوله لبس له ان يخاصم البايع ) اي لبس للمشتري الاول ان يخاصم البايع الاول اي لا يرد عليه ( قوله لانه متى اقام البينة رد عليه ) يرد عليه بلزوم انتقاض القضاء المهروب عنه فيما سبق وقد قالوا المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده ولا يبتد فان قيل لكن قد نقل عن الخاتمة ان الدعوى تسمع بعد القضاء بالنكول قلنا نعم لكنه مشترك الورود تأمل ( قوله او بقم المشتري بينة ) ظاهره العطف على قوله يحلف فيلزم الجبر على المشتري بدفع الثمن عند اقامته البينة على العيب وفساده ظاهر ولهذا تكلفوا في توجيهها ( قوله والحق انها من قبيل اللق ) وقيل وجهها آخر عن الظهيرية بتقدير قولنا فيستمر عدم الاجبار بعد قوله او يقيم المشتري بينته ويمكن ان يقال ان يقيم بالرفع عطف على لم يجبر فافصل المعنى اما الجبر بالخلف او عدمه باقامة البينة او يقال ان كلمة اذ بمعنى الا فالمعنى يجبر على المشتري يحلف البايع الا ان بقم المشتري فلا يجبر وله توجيهات اخر مذكورة في حاشية الوائى ( قوله انه فالدعى ابق ) الظاهر من حيث المعنى ان يقال المراد انه ابق عنده وعند البايع وهو الموافق لما في الهداية وان كان الظاهر من حيث اللفظ تخصيص الاباق الى ما عند البايع ( قوله واراد تخليف البايع ) بان انكر ولم يقم البينة على الاباق عنده ( قوله لم يبق عنده ) اي المدعى الظاهر والموافق لما فهم من الهداية رجوع الضمير الى البايع لا المدعى ( قوله لان القول وان كان قول البايع ) لم يفهم لهذه الزيادة كثير فائدة بل الظاهر والا خصر لان انكاره انما يعتبر الى اخره ( قوله ثم اذا اثبتة حلف البايع على البينات ) فائدة هذا القول ظاهر بما نقل عن شمس الأئمة ولا يغنى عنه قوله لم يحلف البايع فلا يكون حسوا زائدا كما توهم ( قوله بالله ما ابق ) او ما سرق او ما جن او ما بال كما سيصرح ( قوله قط ) هذا في الصغير وفي الكبير سيذكر قال في الدر المختار ( واعلم ان العيوب انواع خفي كالباقى وعلم حكمه فظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او ناقصة فيقضى بالرد ولا يمين للتيقن به اذ لم يدع الرضاء به وما لا يعرفه الا اطباء الا اطباء ككبد فيكنى قول عدل ولا يثبته عند بايعه عدلين وما لا يعرفه الا اطباء النساء كرتق فيكنى قول الواحدة ثم يحلف البايع عني

قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح قاضيهان شري جارية وادعى انه  
 خنثى حلف البايع انتهى (قوله تعلقه بالشرطين) هما البيع والتسليم (قوله فيتاؤه في اليمين)  
 اي يقصد البايع الخالف التعلق بالشرطين جميعا ويقصد قيامه حال التسليم خاصة يعني اذا  
 حدث العيب بعد البيع قبل التسليم يكون صادقا بهذا التأويل (قوله واختلفوا على قول  
 الامام) قال بعضهم يحلف وبعضهم لا (قوله وله على ما قال البعض) هذا بيان جانب عدم  
 الحلف وفيه اشارة انه هو الاصح كما في الزيلعي (قوله واذا نكل عن اليمين) اي البايع اذا نكل عن  
 اليمين بانه لا يعلم ان العبد ابق عند المشتري (قوله فان بنكوله) اي البايع عن اليمين المذكور  
 (قوله اي بعد قبض البايع الثمن والمشتري المبيع) فالأظهر ان يقال في تفسيره يعني اشترى عبدا  
 بثلثين وتقابضا كما في النهر (قوله وفائدة دعوى البايع) حاصله ان البايع يريد به حط الثمن يعني  
 يقول الذي اخذت منك لبس ثمن عبد واحد مثلا بل ثمن عبيدين فلا اعطيك تمام الثمن  
 بل اعطيك حصة المعيب وهو النصف مثلا هذا على ما يظهر من صدر الشريعة وهو  
 الموافق لقوله ولهذا قال وتقابضا والذي يظهر من كلام الزيلعي انه يقول البايع الذي بعثت  
 لبس عبدا واحدا بل عبيدين ويطلب من المشتري حصة الاخر (قوله ولو قبضتهما رد المعيب)  
 اي لو قبضتهما ثم وجد باحدهما عيبا رد المعيب وحده وانما قيدنا بتراخي ظهور العيب عن  
 القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المعيب منهما لزمه واوقفه التسليم  
 منهما فلو كانا معينين فقبض احدهما ردتهما جميعا وتماه في البحر (قوله لانه بيع بالحصة  
 بقاء) فيه رد لرفر (قوله اشترى جارية) مستدرك بما تقدم في اوائل الباب (قوله فوطئها)  
 الا ان يشترى على انها بكر فوطئها فعلم بالوطئ عدم البكارة فلما علم نزع بلاليت من ساعة رد وان  
 لب بعد العلم لا على ما نقل عن قاضيهان والبرازية (قوله ويرجع بالنقصان) فيه  
 نوع مخالفة لما في البرازية (قوله لان كلا منها عيب) فيه نظر لاسيما القبله والمس  
 (قوله واكنه ينفذ) في اظهر الروايتين عن المحيط كان المرغينا في يفتي بعدم النفاذ  
 قال في المنح هذا اذا قضى القاضى المفوض الى رأيه واجتهاده واما القاضى الخفي المقاد  
 المولى ليحكم على مذهب ابي حنيفة فلا يصح قضاؤه على الغائب (قوله فانها اذا كان  
 عن ضرورة) الضمير للركوب حالة السقي وشراء العلف فاللابق افراده على ما قيل في عدل  
 واحد بكسر العين فيه اشارة الى انه لو في عدلين كان الركوب رضى كما في قاضيهان (قوله  
 واخذ ثمنها) قيل الاولى ثمنه للعطف باو (قوله ولم يعلم به) يعني وقت البيع لا وقت القبض  
 كما نقل عن الفتح وقيل نقلا عن شرح الهداية لا وقت البيع ولا وقت القبض فليظن (قوله لكن  
 تعيب) بعيب العقوبة (قوله ان سبب الوجوب) اي وجوب القطع والقتل (قوله عند ابي يوسف)  
 استشكل على قول ابي يوسف انهم اجعوا انه لو ابرأ من كل عيب به لا يدخل الحادث  
 ولو قال برأتك من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجما لانه مع التنصيص لا يصح فكيف يدخل  
 بلا تنصيص (قوله كان ينبغي ان لا يجوز رده) يعني وان كان اللايق عدم الرد لكنه يرد  
 (قوله مجاز عن الترويح) كمن قال لجاريته يا زانية لبس باقرار بالعيب بل اراد الشتم (قوله  
 لان الموجود من البايع الثاني السكوت) لبس تصديقا منه لبايعه فيما اقر به (قوله ورجع ان علم به)  
 اي يرجع المشتري بنقصان العيب في العبد او الامة المذكورين اذا علم علم به يعني بعد ما حقق  
 حبه يأخذ النقصان من البايع (قوله لان المبطل للرجوع) يعني ان الصور المذكورة است

فيها ازالته عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقراره والمبطل للرجوع ازالته فالصور المذكورة  
 ليست فيها مبطل للرجوع فيرجع بالعيب فقولته ولم يوجد اشارة الى الصغرى لكن اخرت  
 عن الكبرى وقد جوز ذلك في الميزان (قوله بانشاءه كما اذا باعه كاهن) واما مثال الاقرار فانيته  
 بقوله حتى لو قال باعه الخ (قوله حتى لو لم يكن محرزة) يرد عليه بما في البحر عن التلخيص يصح  
 بيع الامام المغنم ولو في دار الحرب وقولهم لا يصح محمول على غير الامام واميته (قوله فاذا ثبت  
 عليه) اي على الخصم المنصوب من قبل الامام (قوله من اربعة الانجاس) اي من حصته  
 الغزاة فان اربعة انجاس الغنمة للغزاة كما ان الخمس الواحد لبيت المال فظهر ان المراد بقوله  
 وان كان من الخمس هو حصة بيت المال \* باب البيع الفاسد \* (قوله لكثرة  
 وقوعه) كانه من قبيل تسمية الشيء باكثر اجزائه او على طريق تغليب ويمكن انه من قبيل  
 عموم المجاز بارادة الممنوع مطلقا من الفاسد فيكون الموقوف تبعا وبما قيل لان الفاسد اعم  
 فليل ان الذي تقيضه كلام اهل الفقه والاصول انهما متباينان (قوله والباطل ما لا يصح  
 اصلا ووصفا) لكون الخلل في ركن البيع (قوله والفاسد ما لا يصح اصلا) ان الفرق المطلوب  
 هنا ما هو بحسب ماهيتهما وما ذكر ليس الا بحسب حكمهما ودفع المطلوب هو مطلق الفرق  
 سواء بحسب ذاتيهما او عرضيتهما الا لثبات فقط (قوله كالدنم) اي المسفوح فجاز بيع  
 كبد وطحال (قوله والميتة سوى سمك وجراد) ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف  
 انفها او بخنق ونحوه (قوله مثل الموقوذة) وهي التي ماتت بضرب الخشبة مثلا (قوله والمعدوم  
 وحق التعلي) اي علوسقط فلولم يسقط صح نظر الى البناء القائم ولوسقط قبل القبض بطل  
 البيع كهلاك المبيع (قوله من الماء) وهو المتى (قوله على ما سيكون) اي المتى في الرحم قبل  
 ان يكون علقه او مضغة لما يصدق عليه اسم الحمل (قوله وهو حبل الحبل) بالفتحين فيهما  
 بمعنى نتاج الشاج وانث الثانية لان اعتبار الانوثة ثابت فيها (قوله وبيع امة تبين) الظاهر  
 انه معطوف على قوله حق التعلي او النتاج فالاولى ان لا يذكر لفظ البيع بل الادخل في افادة  
 التعميم ان يقال مثل ما في الوقاية بيع شخص على انه امة وهو عبد كما قيل (قوله تبين انه عبد)  
 بخلاف اليهايم والاصل ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات  
 جنس واحد فيصح فيخير لقوات الوصف (قوله فان قيل ينبغي ان يجوز) هذا من قبيل منع  
 مقدمة او مدعى لم يذكره المستدل لانه وارد على قول القائل ان بيع ما ضم الى متروكة التسمية  
 باطل ولو بالقضاء ولا شك انه ليس مذكورا هنا وان كانت المسئلة في نفسها كذلك (قوله  
 بخلاف الشافعي) لعل الاولى لخلاف باللام (قوله حرمة منصوص عليها) والنص هو  
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واغوى حجة الشافعي قوله تعالى قل لا اجد فيما  
 اوحى الي محرما الى قوله اهل لغير الله (قوله ولهذا جاز بيعهم من انفسهم) فانهم يشتركون  
 انفسهم من مواليتهم اما بطريق العتق على المال او بطريق الكتابة فقيه تأمل (قوله غير  
 مقوم) اي غير مباح الانتفاع به شرعا (قوله بالثمن) قيده به فانها لو بيعت بعين كعرض  
 بطل في الحمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيمته كما سيذكره (قوله والاصل ليس محلا  
 للملك) المراد من الاصل المبيع ومن التبع الثمن (قوله وان قوبلت بعين) عطف على مضمون  
 قوله في المتن بالثمن وبيان لفائدة التقييد كما نبهنا آنفا (قوله وان سمي ثمن كل) الا ان يكرر لفظ  
 العقد ونقل عن ظاهر النهاية انه فاسد (قوله ضم الى وقف) اي غير المسجد العامر فانه كالحر

بمخلاف الغامر بالهجة الخراب فكمد بركا في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من الاشياء قال  
 في التنوير بعد هذا المتن ولو محكوما به وفي الدر في الاصح خلافا لما افق به المنلا ابو السعد  
 ( قوله وبيع لايجز له ) ليس عطفا على قوله بيع قن ضم الى مدبروان اوهمه اللفظ في يادى  
 النظر بل عطف على قوله بيع قن ضم الى حر ( قوله قال في العمدية ) فائدة هذا النقل انما يظهر  
 بالنسبة الى قوله او وصيه والمتبادر الى من قصد ايراده انطباقه بالنسبة الى مجموع الامر بن اعنى  
 بيع الصغير او وصيه الا ان يدعى ان فهم حكم بيع الصغير مما ذكر بطريق الدلالة او المقايضة  
 ثم الظاهر من هذا المتن جواز بيع الصغير مطلقا لو بلا غبن فاحش والمفهوم من تصريح  
 بعضهم بطلان بيع الصبي لا يعقل شيئا كالمجنون مطلقا ( قوله فقد نفي الركن ) وهو المال الذى  
 دخل عليه الجار في مفهوم البيع اعنى مبادلة مال بمال ( قوله نية البيع ) فيكون جزء من  
 مفهومه والركن هو الجزء فيندفع ان الركن الايجاب والقبول والمال شرط في المحل لا ركن  
 فلا يضر توهم عدم كونه ركنا في تعريف آخر على ان الايجاب والقبول قد اشير في اول كتاب  
 البيوع هنا كونهما من شرط انعقاد البيع ( قوله وحكمه ان المبيع به لا يملك ) اورد ان فيه  
 نوع تكرار بالنسبة الى ما سبق من قوله ولا يفيد الملك بوجه فيكون ذكر الاول في الشرح  
 استطراديا ولا يخفى ان ما سبق مع كونه مذكورا شرحا وهذا متا قد ذكر لضرورة الفرق  
 وان اشار الى الاعتذار اليه لكنه في غاية السقوط ( قوله وقيل يكون مضمونا ) وصح في القنية  
 قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربى اباه او ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياتها بيع الوصى  
 مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح في التنقيح بيع المضطر وشرائه فاسد كذا  
 في الدر ( قوله وبعده غير مقدور التسليم ) اى فيما سلم من يده بعد الاخذ ( قوله واما اذا كان له  
 ولد عنده يطير منه في الهواء ) قيل الصواب والموافق لما في الزيلعي اذا كان له وكر ومعنى قوله  
 يطير منه اى يطير من طرف ولده في الهواء ( قوله وبيع الحمل ) اى الجنين لكن في البحر جزم بعدم  
 الفرق بين الحمل والنتاج في البطلان ( قوله الاجلها ) بخلاف الهبة والوصية ( قوله وفسد بيع لبن  
 في ضرع ) ونقل الجزم عن البرجندى ببطلانه ( قوله لاحتمال كونه انتفاخا ) اعترض عليه ان  
 زبدة هذه وخلاصته جارية في بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل ان لا يوجد شيء  
 او وصفه المذكور مع تخلف الحكم لتصر يحكم بالجواز واجيب بالفرق لان المبيع في هذه  
 الصورة معلوم للبائع والمشتري فان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي بخلاف اللبن  
 فانه غير معلوم لهما ( قوله وصوف على ظهر الغنم ) وكذا كل ما اتصاله خلق كجلد حيوان  
 ويزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صححوا بيع الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت  
 باغصانها للتعامل ( قوله اذا باع ثوبا ) جوابه قوله لا يجوز ( قوله لا الكرياس ) فانقل عن  
 الطحاوى من عدم الجواز فيه ايضا قيل ممنوع او محمول على كرياس يتعيب به ( قوله ومثله  
 لا يكون لازما ) اورد انه ضرر لزمه بالتزامه واجيب بانه التزم العقد ولا ضرر فيه قال صاحب  
 النهر ولا يخفى ما فيه لعل وجهه ان التزامه العقد مع الضرر ظاهر فيما ذكر يكون قول الشارح  
 المحقق وبهذا التقرير يندفع الخ خفيا وضعيفا لكن نقل عن شرح الهداية لتاج الشريعة  
 انه كم من ضرر يرضى به مالكه ولا يجوز في الشرع وانت تعلم ان هذا محتاج الى بيان  
 ما يترتب عليه حق الشرع ككاربوا وليس بظاهرا ( قوله عاد البيع صححا ) ظاهره  
 الاطلاق وقد ذكر في الايضاح عن الزاهدى انه في الجذع يجب ان يكون معين لا ن

غير المعين ببعده لا يعود صحيحا نعم قال بعض سراح الكثر رأيا انه ضعيف لانه في غير المعين  
معلل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل الباع الضرر وسله زال المفسد وارتفع  
الجهالة لكن يرد عليه ان الجهالة موجبة لبطلان البيع والباطل لا يتقلب صحيحا  
بوجه فيتجه ايضا ايراده في سلك الفاسد (قوله وضربة القانص) بقاف ونون الصاد  
ولو بغين محجة كان المراد الغواص يقول اغوص غوصة فاخرجه من اللأ في فهو لك  
يكذا ثم ان البيع فيهما باطل للغرر كما في البحر والنهر والايضاح فايراده في سلك الفاسد لبس  
على ما ينبغي ولذا قال في المنع وقد نظمه ملا خسرو في سلك الفاسد فتبعه في المختصر  
ويجب ان يراد به الباطل لانه لبس مما في ملكه (قوله على التحيل بترمة طوع مثله) كيله تقديرا ومثله  
العنب بالزبيب (قوله ما يحويه الارض من النبات) رطباً او يابساً (قوله فيبقى على اصل  
اباحته هذا اذ نبت بنفسه وان ابنته بسقى وتربية ملكه وجاز ببعده عيني وقبل لا قال وبيع الفصل  
والرطبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه اوليرسل دابته فتأكله جاز وان ليتركه لم يجز كذا في الدر  
(قوله وصح عند محمد) وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصه وغيرها وجوز  
ابو الليث بيع العلق وبه يفتي الحاجة مجتبي كذا في الدر فالاولى ان يختار ذلك في المن كصاحب  
التنوير او يشتريه في الشرح (قوله ودود القز) اى الارسيم (قوله وببضه) اى يزردود  
القز وهو زر القبلق الذى قيد الدود (قوله فان يبعه لا يجوز عند ابي حنيفة) قبل ينبغي ان  
يجوز بيع دود القز عند ظهور القز عند ابي حنيفة رحمه الله كما في بيع التحل مع الكوارات  
واورد ان علامة التحل بالكوارات لبس كعلامة القز بالدود بعد ظهوره (قوله كالحبس) بفتح  
الجيم وسكون الحاء ولد الحمار والمهر بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس (قوله والابق)  
ولو لطفله او اينهم في حجره ولو وهبه لهما صح وما في الاشياء تحريف كما في النهر (قوله لا ينم  
العقد) وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وبه يفتي البلخي كذا في البحر والايضاح  
(قوله وقيل يتم) رحمه الكمال (قوله فلا يجوز ببعده) اى يبطل كما في الايضاح فتأمل لكن  
اورد على هذا التعليل بيع السرقين فانه جائز لا لتفاديه مع انه نجس العين بل الصحيح من امام  
جواز الانتفاع بالعذرة الخالصة (قوله للخرز) اى خرز النعال فان الخرازين لا يتأتى لهم ذلك  
العمل بدونه (قوله ولا ضرورة في شرائه) قيل لو لم يوجد بلا ثمن جاز ان يشترى للضرورة لكن  
لا يطيب ثمنه للبائع (قوله وينتفع به بعده) اى لغير الاكل ولو جلد ما كول لكن ينبغي ان يستثنى  
عنه جلد انسان وخنزير وحية (قوله فهو في الحقيقة اختلاف في السمن) الصواب بالشاء  
المثلثة كما في المنع ونقل عن الهداية لانه يكون المعنى حينئذ ان كان الاختلاف في مقدار السمن  
فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن (قوله والقول للكر مع عينه) واذا برهن البائع قبلت بينته  
(قوله عطف على قوله وبيع عرض) اورد ان تعين العطف انما يكون لكونه اول المعطوفات  
ولبس كذلك بل الاول قوله ما سكت (قوله قبل نقد الثمن) اى قبل تقديم الثمن فانه لا يجوز  
ايضا ان يبقى درهم فلا بد من نقد جميع الثمن كما نقل عن السراج والقنية ثمانية لا بد فيما ذكر من  
عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقا والدراهم والدنانير جنس واحد  
هنا فلو كان العقد الاول بالدراهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا  
وجاز قياسا والتفصيل في المنع (قوله بخلاف ما ضم اليه) اى صح البيع فيما ضم اليه ايضا  
(وقوله وبيع المجموع بالثمن) كانه عطف تفسير يعنى ضم الى هذا المبيع شئ آخر وبيع



مجموعهما بالثمن الاول قبل نقده لكن الاول اكتفاء بقوله ماضم اليه كما في التوريلايها مه خلاف المقصود لانه باعتبار شبهة الربوا ولانه طار و لمكان الاجتهاد ( قوله وصح بيع الطريق ) وفي الشرع بلالية عن الخانية لا يصح ( قوله وفي التاتارخانية ) اورد عليه ان الكلام هنا لبس فيه بل اللايق ايراده بعد قوله وصح بيع المرور تبعا اقول يمكن ان يكون المراد اثبات الصحة في مطلق الطريق لكونه ملكا لانه داخل في البيع بالذكر اولا وما يدخل في المبيع يكون ملكا وما يكون ملكا يصح بيعه وهبته ( قوله ووحده ) اي مقصودا وحده ( قوله وهي رواية ابن سماعة ) عن الشنئي وبه اخذ عامة المشايخ ( قوله وهو اختيار مشايخ بلخ ) لانه نصيب من الماء ولتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافتي الناصبي بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحها انه يضمن بالاتلاف فلوسقي ارض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم في النقابة هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وتعامه في احياء الموات من الدر ( قوله ووجه الفرق بين حق المرور وحق التسييل ) حيث جاز بيع الاول دون الثاني ( قوله اول يوم من الربيع تحل فيه الشمس بربح الحمل ) وهذا نيزوز السلطان ونيزوز الميجوس يوم تحل فيه الحوت وعده البرجندي سبعة فاذا لم يبيننا فالعقد فاسد ابن كمال كذا في الدر المختار فتفسيره بما يقتضي البيان لا يخلو عن خلل ( قوله وهو الحريق ) الاول اول يوم من الحريق وهو يوم تحل فيه الشمس بربح الميزان ( قوله وفضر اليهود ) فان قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لان صوم النصارى غير معلوم ومعهم معلوم واليهود بعكس مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطر والى فطر اليهود وصومهم فاكثري بذكر احدهما كذا عن السراج الوهاج هذا وان علم ماله لكن لا يخفى ركبا كته ( قوله والدياس ) اصله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ( قوله ويكفل اليها ) اي يصح الكفالة اليها ( قوله قبل حلوله ) اي وقبل فسحها وينبغي ان يقيد هنا والاغتراق كما في التوير وشرح النجوع لانه لو تفرقا قبل الاسقاط ثأكد الفساد ولا ينقلب صحيحا اتفاقا كما في الايضاح ايضا ( قوله كشرط الملك للمشتري ) وكذا شرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن ( قوله ولا تنفع فيه لاحد ) ولو اجنبيا فلو شرط ان يسكنها فلا ار ان يقرضه البايع او المشتري كذا فالظاهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة ( قوله وقالا لا يجوز ) اي يبطل وهو الاظهر كائن من البرهان ( قوله تزويج مجوسية ) فان الوكالة ليست بصححة لبطلان نكاح المجوسية للمسلم ( قوله الاتري ) اورد عليه الوارثة امر جبري والتوكيل امر اختياري ورد ان نبوت الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني مباشرة الوكيل جبري كذلك يثبت بدون اختياره كما في الموت ( قوله وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة ) اي اشد كراهة يعني عند الامام ( قوله بحضرته ) اورد نقلا عن البحر بان الدلالة تستل ما بعد المجلس اذا كان الثمن مقبوضا فالقصر على المجلس قاصر ( قوله ولم ينهه ) اي البايع ولم يكن فيه خيار شرطه ( قوله ملكه الا في ثلث ) في بيع الهازل وفي شراء الاب من ماله لطفله او بيعه له كذلك فاسد لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الاستة لا يحل له اكله ولا لسه ولا وطيها ولا ان يزوجها منه البايع ولا شفاعة لجاره لو عقارا ولا شفاعة بها كما في الاشياء وشرح النجوع او اطلق في الشرع بلالية بعدم حل الانتفاع به ( قوله لكرهته تحريما ) وعن الكمال

بجرمة الانتفاع به كبيع واكل فيكون البيع سابعه (قوله لتناق بينهما) اي بين النهي والمشروعية لان النهي يقتضي فحده والمشروعية حسنه وبينهما تناقض (قوله ولهذا لا يفيد) اي لا يفيد البيع الفاسد الملاك قبل القبض (قوله ان ركن البيع) جواب عن قوله لانه حرام وقوله والنهي عن الافعال الشرعية جواب عن قوله ولان النهي نسخ وقوله فيما بعد وعدم ثبوت الملاك قبل القبض جواب عن قوله ولهذا لا يفيد قبل القبض وقوله والميتة ليست بمال جواب عن قوله وصار كما اذا باع بالميتة وتحتمل ان تجعل المقدمة الاولى بيانا للمسئلة والثانية جوابا عن الاولين معا كما يشير اليه ما ذكره في ضمن الثانية من محو قوله وبه ينال نعمة الملاك (قوله والنهي عن الافعال الشرعية) قال في النهر بعد ما حكى ذلك نقلا عنهم وفيه نظر ولم يتبين وجهه (قوله حذار تقرير الفساد) بكسر الحاء اي حذارا عن تقرير الفساد (قوله لانه واجب الدفع بالاسترداد) يعني بعد القبض وقوله فبالامتناع اي قد دفعه قبل التقاض بالامتناع عن المطالبة الاولى (قوله فقدم وجهه) اي في اول الباب عند قوله وبيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير يظهر بالرجوع (قوله اشارة الى وجوب الفسخ) لعل وجه الاشارة ان على مقتضى تقدير الوجوب واللام الجواز اذ الوجوب يستعمل بعلى والجواز باللام فاقوع في عبارة بعضهم من اللام اما لاكتفاء بالاعم قصدا الى بيان مجرد الجواز او لارادة معنى على من اللام كما عجل الزيلعي عبارة الكثر عليه (قوله مادام في يد المشتري) اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب دفعها كذا في البحر (قوله لم يقل ان كان الفساد في صلب العقد) يعني يجب الفسخ بعد القبض ان كان الفساد في صلب العقد اي في احد العوضين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية قبل له الشرط يعني حق الفسخ لمن له الشرط دون من عليه لما نقل صدر الشريعة قال ابن الكمال نقلا عن شرح الطحاوي انه لا خلاف فيه وبه اخذ صاحب الهداية (قوله وحق العبد يقدم) لحاجته وهو الاصل عند اجتماع حق الشرع والعبد (قوله والكابة والرهن كالباع) اي هما نظير البيع يعني اذا اشترى عبدا شراء فكتبه اورثته (قوله ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما) فيحلفه الوارث به يفتي كذا في الدرقاذا مات الباع وكذا الموجر والمستقرض او الرهن فاسدا كذا في الزيلعي فالمشتري احق به من سائر الغرماء بل قيل تجهيزه (قوله لا يفيد التوفيق) لان المناقاة بين قوله والدراهم والدنانير لاتعيينان في العقود و بين قوله لانها تعين بالتعيين في البيع الفاسد باق بعد لان القول الاول ظاهر في السلب الكلي والثاني ظاهر في الايجاب الجزئي فيسمل القول الاول لصورتي التوفيق اعني صورة قيام الدراهم والدنانير وعدم قيامهما (قوله وانما يفيد دليلا للمسئلة) لا يرد عليه ما يرد على الهداية يعني ان ما ذكر يصلح ان يكون دليلا على مسئلة طيب ربح الثمن على وجه لا يرد عليه ما يرد على الهداية حاصله ان الربح في الثمن انما يتصور باستزاء شيء به فثبت لا يبق الثمن وعدمه بقاء الثمن يعتبر شبه البيع فلا يتعين بالتعيين بخلاف بقاء الثمن هذا ثم قيل ان هذا مفيد للتوفيق بينهما اذ حاصله ان الثمن في الفاسد يتعين في حالة قيامه ولا يتعين في حالة عدم قيامه فباختلاف الجهتين لا يتحقق التناقض لكن لا يخفى عليك انه لا يدفع عما هو الظاهر من عبارة الهداية (قوله فالوجه ما قال في العناية) اقول يشير اليه قول الهداية فيما يتعين وهو الاصح (قوله انما يستقيم) قال في النهر بعد نقل هذا عن اعناية بعينه قال في الحواشي السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المغصوب او ثمن البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر تعيينه في الاول فقوله انما يستقيم الخ فيه مافيه وقد اخذ فقال وقد ظهر لي انه

لأنما فاة بينهما بالتعيين بالنسبة الى رد العين وعدمه بالنسبة الى طيب الریح وقد علمت ما فيه انتهى لا يخفى ان قوله فان عدم التعيين لا يتدفع بما ذكر الشارح من التحقيق بقوله اعلم ان الخبث الخ لعل قوله وقد علمت ما فيه اشارة اليه لانه قد ذكر مضمون هذا القول فيما قيل هذا ولا يبعد ان يحمل فائدة ايراد الشارح هذا التحقيق على هذا فليتم امل (قوله اعلم ان الخبث) اما تحقيق لفرق الهداية على وجه يندفع شبهة يكاد وان يرد عليه من حكم الخبث لعدم الملك من انه يؤثر فيما لا يتعين ايضا وحاصله الفرق بين الخبث لعدم الملك وبينه لفساد الملك وكلامنا في الثاني واما بيان لمضمون قوله قلنا يمكن التوفيق الخ ويمكن ان يعتبر تمهيدا ايضا لما يأتي من المتن من قوله كما طاب الخ كما يشير بعض ما ذكره في شرحه (قوله في النوعين) اي ما يتعين وما لا يتعين (قوله لان الدين وجب بالاقرار) يعني وان كان الظاهر ان يكون هذا من قبيل الخبث لعدم الملك كالغصب لكن الدين لكونه واجبا بالاقرار ثم استحق بالالتصاق صار من قبيل الخبث لفساد الملك وقد عرفت انه لا يعمل فيما لا يتعين (قوله وبدل المستحق) المستحق بالفتح الدين الثابت في ذمة المدعى عليه وبدله هو الدراهم المقبوضة فلا يعمل فيما لا يتعين اورد عليه ان كونه ملكا له لبس على اطلاقه حتى يتفرع عابه عدم العمل فيما لا يتعين على اطلاقه فانه ان تعدد الكذب في اصل دعواه فدفعه اليه لا يملكه اصلا لئيقن عدم ملكه في اعتقاده ودفع ان ظاهر اطلاقهم خلافه لان المنظور اليه وجوبه بالتسمية لا زعم المدعى (قوله وقا لا ينقض البناء) رجحه الكمال وتعقبه في النهر (قوله ووقف بيع مال الغير) قيل ظاهره عدم الفرق بين بيعه بما يتعين وبما لا يتعين ولبس بمراد اذ عند بيعه بما يتعين يكون المشتري به للبايع لا للمالك فعليه قيمة المبيع للمالك بخلافه بما لا يتعين وبيع العبد والصبي وكذا الممتوه (قوله وبيع ماله) الظاهر منه توقف بيع البايع مال نفسه من فاسد عقله والمنقول عن الخاتبة والخلاصة توقف بيع الصبي المحجور اذا بلغ سفيها وكذا شراؤه (قوله وبيع المرهون) لا يخفى ان المرتهن لا يملك فسخ البيع في الاصح كما سيذكره في الرهن (قوله وبيع شيء بركة) اي بالمكتوب عليه قيل انه من قبيل الفاسد لا الموقوف ونقل عن مراجعة البحر انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وقيل وعليه فتحريم مباشرة وعلى الضعيف لا (قوله وبيع المبيع من غير المشتري) لا يخفى انه داخل في بيع مال الغير فستدرك (قوله ان علم في مجلس المبيع نفذ) قيل فيه نظر لان الفاذ لازم وان تفرقا قبل العلم بطل قيل غير مسلم لانه فاسد يفيد المالك بالقبض (قوله في المنقول لا في العقار) هكذا في اكثر النسخ والصحيح ما في اقلها مصدر بالواو واعنى ولا في العقار (قوله او بمثل ما اخذ به فلان) فستغنى عنه بقوله والبيع بما باع فلان واورد انه من قبيل الفاسد لا الموقوف (قوله وبيع النسيء بقيته لم يجز للجهالة) فوجبه الفساد لا التوقف كما في المعطوف عابه فشرحه خير من متنه كما قيل (قوله وبيع فيه خيار المجلس) قيل هذا لبس من الموقوف والخيار المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له اجل كان الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح (قوله وقد مر في اول البيوع) قيل ذلك خيار المجلس الذي لم يشترط في القعد لا نقول به خلافا للشافعي اما المشروط فيد فصحيح اتفاقا (قوله فانه موقوف على اجازة المالك) اورد عليه انه لا معنى لقوله ان اقر به الغاصب بعد ان فرض بايعا وكذا بينة المغصوب منه بعد جحد الغاصب لعل الحق في المقام ان بيع الغاصب موقوف على اجازة المالك اذا باعه للمالك لا لنفسه على ما نقل عن البدائع وبيع المالك

المعصوب موقوف على البينة او اقرار الغاصب لعل مراده هذا لكن في عبارته خبط و خلط  
 كما لا يخفى (قوله او طلبه لبس باجازه) والمصرح في عامة الفقهية ان اخذ الثمن وكذا الطلب  
 اجازة فايراد كلمة لبس هنا خطأ كما مشى عليه كافة الناظرين (قوله وكره البيع) اى تحريما  
 مع الصحة (قوله واما اذا تباعد عايشيان) لتعليل النهى بالاخلال بالسعى فاذا انتفى انتفى فيلزم عدم  
 الكراهة ايضا على من لاجعة عليه كما في المنع قال في التهر عن ابى البسر لوتبايعا وهما عايشيان  
 فلا بأس به وحزم به في الحواشى يعقوبية وتبعه في شرح الدرر واستشكله الشارح يريد به  
 الزيلعي بان الله تعالى نهى عن البيع مطلقا فن جوزه في بعض الوجوه يكون تخصيصا فلا يجوز  
 قال في الحواشى السعدية وفيه بحث ولعل وجهه ان النهى حيث كان معللا بالاخلال بالسعى  
 فاذا انتفى انتفى انتهى يرد عليه انه من قبيل مفهوم العلة الذى هو نوع من مطلق مفهوم  
 المخالف وهو متنى عندنا وانه قد قرر في الاصولية ان الحكم العام لا ينتفى بانتفاء العلة الخاصة  
 فلعل الوجه ان هذا وان كان عاما لكن لكونه خص منه مثل من لم يجب عليه السعى كالنساء  
 والمسافر والمريض يجوز تخصيصه بالمعنى وان العام لكونه ظنيا عند بعض يجوز تخصيصه  
 بالمعنى ابتداء كما في المنع لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله وكره النجش) بفتح نين وروى  
 بالسكون في التهر عن المشايخ انه لبس بمكروه اذا طلب مانقص من القيمة فلا بأس بان يزيد الى ان  
 تبلغ قيمتها (قوله وهو ان يزيد في الثمن) قيل او يمدح المبيع بمالبس فيه ليروجه (قوله لقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم) الحكم في المطعام للذمى والمستأمن والدليل لكونه مقيدا بالاخصاص  
 للمسلم فلا تقرب اجيب ان ذكر الاخ لا بأس لاحتراز بل زيادة التفسير ويمكن ان عامة  
 حكمهم يعلم بنص اخر فلا اشكال ولا حاجة الى الجواب (قوله فاما اذا ساومته بشئ) يعنى  
 ان الكراهة يكون بعد اتفاقهما على مبلغ الثمن (قوله وهو محمل النهى في الخطبة) اى ركون  
 احدهما الى صاحبه في الخطبة ايضا محمل النهى فان لم يركن ولم يحصل الاتفاق بينهما فلا  
 يتعلق النهى بها (قوله اليه من الطعام) متعلق بالمجلوب والضمير المجرور راجع الى البلد  
 ومن الطعام بيان للموصول وهو اللام في المجلوب كذا قيل (قوله المضر لاهل البلد) حتى  
 لو لم يضره لم يكره (قوله فيتوكل الحاضر عن البادين) اى يصير وكلا من قبل البادى ولكن  
 التوكل بهذا المعنى محتاج الى النقل على ما قيل (قوله والتفريق بين صغير) وعن الثانى الفساد  
 مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة (قوله وروى اردد اردد) اى اردد الثمن واقل المبيع (قوله  
 والكبير يتفق على الصغير) اورد بان الصواب يشفق من الاشفاق اقول الاتفاق له زياده ملازمة  
 لقوله ويقوم بجوابه وانه الاشفاق والاتفاق ملايمان على وجه لا يوجب خطأ في استعمال  
 احدهما مقام الاخر (قوله لان المظنور اليه) يعنى ان نظرنافيه جانب دفع الضرر عن غير الصغير  
 لا الاضرار بالصغير وان لزمه فلا يلتفت اليه لانه كم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا (قوله  
 ولا يجب فمخذه) يرد عليه بما في الدر عن البحر وغيره ان فسخ المكروه واجب على كل منهما  
 رفع الاثم ومثله انه صح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه  
 \* باب الاقالة \* هي مصدر من اقال اجوف يأتى بمعنى القلع والرفع وقيل  
 من القول والهمزة للسلب بمعنى ازالة القول الاول ودفع بان قولهم قلته بالكسر يدل على ان  
 عينه ياء لا واو وانه ذكر في الصحاح من القاف مع الياء لامع الواو (قوله احدهما مستقبل) لعل  
 هذا بيان للاقل والا فيصح بلفظين ماضيين (قوله كقول الرجل اقلنى) هذا تمثيلي والا فيصح

بفاسختك وترك وتاركتك ودفعت وبالتعاطي ولو من احدا الجائنين كالبيع كانقل عن البرازية  
 (قوله ويتوقف على قبول الاخر في المجلس) وايضا لا بد من التسليم والقبض من الجائنين  
 ثم الاقالة مندوبة وتجب في عقد مكروه وفاسد كما في البحر (قوله موجبات العقد) بفتح الجيم  
 اى احكام العقد (قوله في حق المتعاقدين ايضا) كما يكون بيعا في حق ثالث كما سيجي (قوله  
 لامتناع الفسخ بسبب الزيادة) فالزيادة المانعة للفسخ ما نعت للاقالة خلافا لهما (قوله قالوا  
 وهذه) اورد ان صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ولم اراه ويمكن ان يقال بعد تسليم كلية  
 ذلك فعدم رؤيته لا يقتضي عدم وجوده (قوله بعد القبض حقا للشرع) لا قبل القبض  
 مطلقا كما في شرح المجمع فيه اشارة الى ان الزيادة المتصلة كالسمن لا تمنع قبل القبض او بعده  
 (قوله بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط والمقبوض اجمود اوردى ولوتقابلا  
 وقد كسدت رد الكاسد (قوله الا اذا باع المتولى والوصي) وكذا اشتريا باقل منها ومثلها المأذون  
 (قوله يجوز باقل الثمن) لو بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص قيل لا بقدر ما يتغابن اناس فيه  
 كذا في الزيلعي فالاطلاق الظاهر منه غير حري الا ان يدعى الاشارة اليه في قوله يكون بعبارة  
 الفائت بالعيب (قوله ولا ربوا في الفسخ) لان الربوا في البيع والفسخ لبس ببيع (قوله وجاز  
 بيع المكيل والموزون) قبل الصواب الموافق لشرحه ان يقول وجاز قبض المكيل لان الكلام  
 في الاقالة نفسها لا في بيع بعدها واما ان يراد بالبيع نفس الاقالة فلا مساغ له في هذا المحل انتهى  
 ولا يبعد باستعانة المقام ان يراد من البيع معنى التسليم او القبض او يحمل على التشبيه في حق  
 ثالث اى لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ  
 مفاسخة او متاركة لم يجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فبيع اجماعا فالاولى ان يعم الاشارة في الشرح  
 وقد اكتفى ببعضه (قوله الخلاف) هذا الخلاف لم يذكر هنا فالاولى ذكره اترك هذا النقل  
 ثم ان هذا الخلاف على ما فهم من الزيلعي ونقل عن القوم كالهداية هو ان الاقالة بيع جديد  
 في حق غيرهما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان لا يمكن جعله فسخا فتبطل وعند ابي  
 يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيجعل فسخا وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر رجعه  
 فسخا فيجعل بيعا (قوله اعمالا لموضوعه اللغوى) بخلاف لفظة الاقالة فان ارادة المعنى  
 الشرعى متعين فيه لانه منقول شرعى فالمعنى اللغوى فيه مجاز فلا يرد ان الاقالة لغة ازالة ورفع وهما  
 مساويان للفسخ والترك فالحكم الاستواء نفيًا وايجابًا فالفرق تحكم (قوله فتسليم الشفعة) فالثالث  
 هنا الشفع (قوله يعنى اذا كان المبيع) لفظ المبيع هنا وان وقع ايضا في الزيلعي لكن لا يخفى ما فيه  
 من الركائكة كما قيل ولا يبعد ان يقال انه مبيع على طريق المجاز الاولى (قوله لانه بيع جديد  
 في حق الثالث) فكأن الهلاك لبس من النصاب بل من مال آخر اشتراه البائع من مشتره  
 ثم انه قال في الدرر انه يزاد على الخامس الى ان يبلغ التاسع لانه يزاد التقا بض في الصرف  
 ووجوب الاستبراء لامن حق الله تعالى فالله ثالثهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة  
 والرهن فالمرتبهن ثالثهما نهر فهي تسعة (قوله ولوتقا ايضا) بالياء المنناة من تحته والمقا بضه  
 بيع العين بالعين اى المبادلة فكل مبيع من وجهه ثمن وجهه (قوله بعد هلاك احدهما) فلو هلك  
 بطلت الا في الصرف فكان البيع باقيا وعلى المشتري قيمة الهالك او مثله باب المراجعة  
 والتولية والوضيعة (قوله لما فرغ من البيع) لازما وغير لازم شرع في الثمن مراجعة  
 وغيرها المراجعة مصدر رابع والتولية مصدر ولى غيره وجعله واليا والوضيعة ضد الرقيع لعل

عدم ذكر المساومة هي ما لا يتعرض فيه الى الثمن الاول لظهوره كالفهم عن عبارة بعضهم  
(قوله والاولى بيع ماملكه) قيل يرد عليه المثلى اذا غيبه الغاصب وقضى عليه بمثله ولا يجوز له  
بيعه بازيد منه لكونه ربا ولا يرد على من قال بيع بمثل الاول انتهى (قوله ثم وجده) اى وجد  
ان غاصب بعد الضمان المخصوص الضايغ (قوله وشرطها شراؤه) اورد عليه بالمغصوب القمى  
اذ لبس فيه شراء كما مر آنفا فلزمه ما فرغ عنه فالصواب ملكه بدل شراؤه (قوله شراؤه) اى  
كون الشراء المتقدم على بيعه بمثل الخ (قوله او مملوك) عطف على مدخول الباء بحذف الموصوف  
اى او بقمى مملوك من البايغ الاول صورته اشترى زيد من عمرو ثوبا بغنم وملك بكر ذلك الغنم  
من عمرو بسبب من الاسباب ثم زيد بيع هذا الثوب مرابحة الى بكر بالغنم مع زيادة شئ معلوم  
كما سيفصله (قوله ان امكن فقد لا يمكن) يعنى ان امكن الاحتراز عن حقيقة الخيانة فلا يمكن  
عن شبهة الخيانة والحرمان تثبت بالشبهات (قوله اذا الغرض عدمه) لان الغرض فى القمى  
(قوله الا اذا كان المشتري مرابحة) او تولية مثلا فالكلام على التمثيل لكن فيه نوع تأمل (قوله  
بسبب من الاسباب) كما مر صورته ولنصورا اخرى بانه اشترى دارا بثوب بهذا الثوب وبيع درهم  
على مائى النهر لكن الاول اوضح (قوله ببيع ده با تزده) اى العشرة باحدى عشرة فحاصله  
كل عشرة ربحها واحد يعنى الربح يكون عشرا (قوله وبالكسر ما يصغ) قيل فيكون العطف  
من قبيل علفتها بتنا و ماء باردا اى و ثمن الصغ وكذا الحال فى بعض البواقي (قوله وطعام المبيع  
وكسوته) بلا اسراف وكذا سقى الزرع والكرم وكرى المسناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص  
الدار (قوله والسمسار) هو الدال على مكان السلعة وصاحبها واما الدال فهو المصاحب للسلعة  
غالبا (قوله وان فعل المشتري بيده) وكذا لا يضم ما تطوع بهما تطوع كذا نقل عن الفتح (قوله  
وبالجملة كل ما يزيد) اورد ان السمسار لا يزيد شئ فى المبيع ودفع ان له دخلا فى الاخذ بالاكل فيكون  
هو فى معنى الزيادة (قوله آخر المعلم) فى الشربى لالية عن الكمال انه ممنوع لوضوح حصول الزيادة  
بالتعلم وتوضيح السند المذكور فيها وعن المبسوط انه مبنى على العرف حتى لو كان فيه عرف ظاهر  
يلحق برأس المال (قوله ونفقة المبيع) وما ينبغى ان يعلم ان نفقته انما تضم اذا لم يحصل شئ  
متولد منه كلبنه وصوفه وبيضه وغيره فيرفع ما بقدره ويضم الباقي بخلاف اجرة (قوله  
ونفقة نفسه) اى نفقة البايغ (قوله وكراء بيت للحفظ) قيل عد ذلك فى الهداية والكافى فيما  
لا يضم و فرق ذلك من كراء المبيع يحتاج الى تدبر وقد نقلنا عن المحيط ان كراء المبيع يضم  
ولعل التوفيق يحملهما على اختلاف الروايتين انتهى لا يخفى ما فيه من الخبط والخلط ثم انه  
لا يضم ايضا ما يؤخذ فى الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه كما هو الاصل المعقول عليه على  
ما استفيد من كلام الكمال فان فى المراجعة وعند ابى يوسف يحط فيهما وعند محمد بخير فيهما (قوله  
وان كان الربح اكثر) كلمة ان وصلية والفاء بعده جواب شرط محذوف (قوله ولو اشتراه بعشرين)  
صورة استغراق الربح (قوله لان شبهة حصول الربح) تعليل لجموع الصورتين لا للاخيرة  
فقط كما توهم (قوله بالعقد الثانى) متعلق بالحصول يعنى ان الربح فى الصورتين وان حصل  
بالعقد الاول حقيقة لكن له شبهة الحصول بالثانى اذ للثانى دخل فيه من حيث تقريره وتأكيده  
لان الربح على شرف الزوال باحتمال رد المشتري عليه بالعيب فالعقد الثانى يقطع هذا  
الاحتمال فكان الربح قد حصل بالثانى والشبهة معتبرة فى هذا الباب (قوله اى جازان يبيع  
مرابحة) وجه التفسير بالجواز لبس بمعلوم بل الظاهر من اطلاق القضية ومن كتب القوم



الوجوب الان يقال مراده ان جواز المراجعة في الصورة المذكورة انما يكون على ما شري  
 المأذون ففيه تكلف لا يخفى (قوله اذ لو لم يكن على العبد دين) لعل هذا مضمون ما قال الزيلعي  
 انه واشترط الدين على العبد كانه وقع اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مراجعة  
 فمع عدم الدين اولى لوجود ملك المولى فيه بالاجماع (قوله لاملك الرقبة) اي ملك العين يعني  
 لا يملك العبد في هذه الصورة على رقبة المبيع ولا على تصرفه بخلاف الصورة الاخرى  
 كما يشير اليه قوله الآتي لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهه بعدم قال الزيلعي  
 في تعليل هذا القول لافادته ملك العين والتصرف (قوله متعلق بقوله راجع) اورد ان المتعلق  
 هنا ليس راجع بل راجع على صيغة المضارع (قوله على الامانة) لان المراجعة بيع امانة لقول  
 (قوله من غير بينة) ولا يمين فينتفي عنها كل تهمة وشبهة خيانة (قوله للمشتري الاول) الظاهر  
 بل الصواب للشري الاول (قوله كما هو كذلك) اي الربح معدوم هنا اذ ارجح انما  
 يوجد الاجنبى وذا لم يوجد هنا (قوله ففيه شبهة عدم) خبر لقوله لان هذا البيع وان لم يوجد  
 شرط دخول الفاء في الخبر كما قيل (قوله بلا بيان بالتعيب) بأقصة سماوية او بصنع المبيع (قوله  
 لا يجب عليه البيان) بانها سليمة فاعورت في يدى او وطئت (قوله مراجعة بلا بيان) قيل والصواب  
 اي من غير بيان انه اشتراه كذا في عبارة الزيلعي لا يخفى ان المعنى فيهما متحد ولذا وقع في عبارة الكثر  
 بلفظ بيان وقال الزيلعي في الشرح بما قال فنقل المص من قبيل النقل بالمعنى (قوله بان يبين العيب  
 والتمن) قيل لان بيان ما فيه من العيب واجب شرعا (قوله لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا)  
 وكذا قال الزيلعي ولعل الصواب اسقاط ذكر التمن من هذا المقام هذا ايراد مشترك بينه وبين  
 الزيلعي ولعل وجه اختصاص العلة بالمبيع لان ما فيه العيب ليس الا ذلك لكن لا يخفى ان فائدة  
 بيان العيب انما تصور ببيان التمن كما يشير اليه الحديث بعض الاشارة (قوله كقرض القار) بيان  
 للتعيب اي اتلاف الفارة (قوله كالعذرة) اي البكر (قوله لم يجلس عنده) اي شئ يقابله التمن  
 (قوله اوفقاها اجنبى فاخذ ارشها) قيل عن الفتح ان قيد اخذ الارش اتفاقا فالحكم كذلك  
 لو بفعل غيره ولو بغير امره (قوله حتى يزداد في المبيع) اي في ثمن المبيع كافي الهداية والمفهوم  
 من الزيلعي والنهر وكما يدل عليه السياق من قوله لان الاجل يشبه المبيع وايضا السياق من  
 قوله لاجل الاجل وقوله كانه اشترى شئين الخ فيندفع ما يقال ان الصواب في التمن بدل  
 في المبيع وينظهر ايضا فساد ما قيل في تفسيره اي يجعل المبيع في حكم الزيادة بالنظر الى بيعه  
 بثن زائد (قوله لانه بناء على التمن الاول) الضمير للتولية باعتبار انه بيع قبل الاظهر لانهما  
 مبنيان على التمن الاول كما في الزيلعي (فرع) اعلم انه لارد بغين فاحش في ظاهرا رواية وبه افق  
 بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال ويفق بالرد رفقا باننا س وبه يفق ثم رقم وقال ان غره  
 اي غرا المشتري البائع او بالعكس او غره الدال فله الرد والا لا وبه افق صدر الاسلام وغيره ثم قال  
 وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغين غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل التمن على  
 الصواب انتهى والتفصيل في الدر المختار  
 والزيادة والخط فيهما او تأجيل الديون \* لا يخفى ان مسائل هذا الفصل ليست من باب  
 المراجعة فذكرها هنا استطرادى باعتبار تقييدها بقيد زائد على البيع المجرد عن الاوصاف كالمراجعة  
 والتولية (قوله صحيح بيع العقار) اي بخلاف اجارته قبل القبض في الاصح لا المنقول فانه فاسد  
 على ما نقل عن المواهب وبالجملة على ما نقل عن الجوهره واما هبته والتصدق به او ارضيه

ورهنه واعارته من غير بايعه وعتقه وتدبيره فصحيح على قول محمد وهو الاصح ولو وهبه من البايع قبل قبضه فقبله انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يصح ولم ينتقض البيع (قوله ونحوه ككونه علوا) وفي موضع لا يؤمن ان يصير بحرا ويغلب عليه المال (قوله لا يجوز بيعه قبل) اي قبل القبض (قوله فلا يقاس) تفريع على قوله وهو في العقار نادر (قوله لكن خص منه الربوا) خفاء في شمول البيع للربوا اذ البيع مبادلة مال بمال والربوا فضل لبس في مقابلة مال وانه مسوق للتفرقة بين البيع والربوا (قوله وهو ما روى) انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض هذا وان كان محتملا لان يكون حديثا آخر لكن الظاهر انه هو الحديث السابق ومن قبيل النقل بالمعنى (قوله غرر الانفساخ) الغرر الخطر (قوله وقع التعارض بينه) لا يخفى ان التعارض ان وجد يوجد بين منطوق الاول ومفهوم الثاني مع كونه في الادلة قافهم (قوله وذلك لا يستلزم الترك) اي التعارض يستلزم اهمال العمل بحديث ما لم يقبض (قوله وجعله معلولا بذلك) اي جعل الحديث معلولا بغرر الانفساخ يستلزم الاعمال لا مكان التوفيق والاعمال خير من الاهمال (قوله ويكون مختصا بعقد ينفسخ) اذا كان مختصا با دلة الجواز كيف يوجد التعارض انتهى (قوله لم يبيعه ولم يأكله) اذ هما مكروهان تحريما (قوله وان كان بحضرة المشتري لا يعتبر) والوكيل بحضرة رجل فشرائه فباعه قبل قبضه لم يجوز وان اكأله الثاني لعدم كبل الاول فلم يكن قابضا كذا في الدر عن الفتح (قوله كذا الموزون والمعدود) واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف (قوله جاز التصرف في الثمن بهبة او بيع او غيرهما لو عينا) اي مشارا اليه ولو دينا فالتصرف فيه تملك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره كذا نقل عن ابن ملك قال في التوير وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كمهر واجرة وضمان متلف وقال في شرحه الدر وبدل خلع وعتق بمال وماله وورث وموصى به والحاصل جواز التصرف والاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني انتهى وقال في التوير بعده سوى صرف وسلم وتمام المرام فيهما وجاز زيادة المشتري اي ان قبل البايع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبله حتى تفرقا بطلت كذا في الخلاصة قال في النسخ وقد ترك هذا القيد صاحب الكنز والوقاية وهو ما لا بد منه (قوله وجاز حط البايع) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والخط يلتحقان باصل العقد بالاستناد فبطل حط الكل واثر الالتحاق في توبة ومراحمرة وشفعة واستحقاق وهلاك وجبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفعة الخط فقط (قوله وجاز زيادته في المبيع) ولزم البايع دفعها لكن ينبغي ان يستغنى السلم كما في الزيلعي لكن لا يشترط في هذه الزيادة قيام المبيع واما الخط في المبيع فان دينا يصح وان عينا لا يصح (قوله اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه) قيل الصواب اي كل الزائد والمزيد عليه (قوله ولهما ولاية الدفع) بالاقالة (قوله اقول لا يمكن ذلك) اوردانه علم مسلم ولبس فيما قاله ابطال الكلام صدر الشريعة رحمه الله (قوله فان ادعى المستحق مجرد المزيد عليه) قال في الوانية بل يأخذ الزيادة معه ايضا وبيانه فيها (قوله ثم ان حكمه الاستحقاق) وا ايضا لورد بنحو عيب رجع المشتري باسكل (قوله لان حقه) عليه لاخذ الاقل فيهما فان قبل اذا تعلق حق الشفع بال عقد الاول يلزم ان لا يعتبر الخط في حقه ايضا مع انه يعتبر قلنا مدار الاخذ بالشفعة النظر في حق الشفع فوجب العمل بما هو انفع له كذا قيل (قوله على اتي ضامن كذا من الثمن) والاظهر ما في الزيلعي على اتي ضامن لك مائة من الثمن (قوله جائزة عندنا) خلافا لرفر والسافعي (قوله لا يصح ايجابه على

الاجنبى) وهو غير الاجنبى (قوله واما فضول الثمن) هكذا فى النسخ لعل الظاهر ما هو الموافق لما فى الزيلعى من قوله فضل الثمن فالمراد من الفضول الزيادة باثانة ما فى الزيلعى او زيادة الاجنبى فضولا بلا اذن المشتري كما هو المتبادر من اطلاقه (قوله فبستغنى عنه) اى عن ما يقابله حقيقة وان لم يستغن عن الصورى كما سيأتى (قوله اذ لا يسلم له ما شئ) بمقابلة الزيادة وقد كان الاصل انه كما يحصل للاصيل فيه بمقابلته شئ من البديل لا يجوز اشتراط البديل على الاجنبى وان لم يحصل يجوز لاستوائيهما فى عدم الحصول على ما فى الزيلعى (قوله فقد جعل المائة كانهذا) هو المشار اليه بقوله كذا فى قوله انى ضامن كذا فالاولى ان يعتبر بلفظ المائة بدله كما فى الكثر (قوله فوجد شرطها فنصح) فلا يرجع على المشتري (قوله وبقى التزام المال) اى التزام الاجنبى المال لان مبيع البايع داره من غير الاجنبى خافى بعض النسخ من التزام بدل التزام لبس بصحيح الا بتكلف بعيد (قوله لبيع داره) الظاهر الموافق لما صرح فى المتن لبيع عبده (قوله صح تأجيل الديون) فسر الصحة هنا مستندا الى بعض المحققين بالزوم اى لزوم التأجيل ان قبل المديون الا فى سبع على ما فى مديونات الاشباه بدل صرف وسلم وثمن عند اقالته وبعدها ولما اخذ به السفيح ودين الميت والسابع ما ذكره بقوله سوى القرض وقال فى الدر فلا يلزم تأجيله الا فى اربع اذا كان محجورا وحكم مالكى بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده او احاله على آخر فاجله المقرض او احاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع ما ذكره بقوله الا اذا اوصى به كذا فى الدر فالخسر المفهوم من الاستثنائين اضافى والافخفى فافهم (قوله لزوم من ثلثه ان يقرضوه) والحاصل ان تأجيل الدين على ثلثة باطل فى بدل صرف وسلم وصحيح غير لازم فى قرض واقالة وشفع ودين ميت ولازم فيما احدا ذلك (قوله لان الحوالة مبرئة) اى مسقطه لصفة القرضية فيصح التأجيل **باب الربوا** (قوله فضل احد المتجانسين) اورد ان الربوا الناشى من النسئة لبس فيه فضل وانه يدخل فيه بعض صور البيوع الفاسدة ولهذا فسر بعضهم الفضل هنا بما يعم الحكمى فادخل ربوا النسئة والتزم دخول البيوع الفاسدة فقبل فيجب رد عين الربوا لوقائما لارد ضمانه لانه يملك بالقبض (قوله لم يكن الفضل الخالى عن عوض فى الهبة ربوا) فلو شربى عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دانقا ان وهبه منه انعدم الربوا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما فى المنح والتفصيل فى الدر (قوله حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا) بل هو بيع فاسد (قوله وعلته القدر المعهود) بكيل او وزن (قوله بالجنس) اى مع الجنس (قوله او بيع الخنطة الخنطة) هذه صورة كون الخبر بمعنى الامر (قوله او كلاهما نسئة) هذا وان كان حراما لكنه لبس للربوا بل لكونه بيع الكالى بالكالى وهو منتهى بالنص كما فى الايضاح ولهذا اعترض عليه ايضا انه بيع المعدوم بالمعدوم وانه وان لم يكن جائزا لكنه لبس بربوا والكلام فيه (قوله وان عدما) بكسر الدال من باب علم (قوله ولو بالنسوى) فلو باع عبدا بعبد الى اجل لم يحز بوجود الجنسية وفى الايضاح عن الغاية جواز اسلام الخنطة فى الزيت قال فى الدر ومما داه ان القدر بانفراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليحرم وقد قرر فى السلم ان حرمة النساء تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فتنبه انتهى (قوله استثناء من قوله فحرم) قيل الانسب اسقاط الفاء ويقال استثناء من حرم المقدر فى قوله والوزنى لا يخفى انه مبنى على كون العامل فى المعطوف نظير ما فى المعطوف عليه لانفسه وهو لبس براجح (قوله كالنقود والعفران والقطن والحديد) اورد بان الاولى

كأنقرود مع الزعفران اومع القطن اومع الحديد دفعا لتوهم جواز القطن بالحديد لمقابلته به وانه لا يجوز (قوله بالسجلات) بفتح السين وسكون التون جمع سجلة تعريب سنك بمعنى حجر يوزن به كذا قيل (قوله مكان ذلك) اى عدم الاتفاق (قوله عطف على حرم) لا يخفى ان مقتضى هذا ان يكون ذلك داخلا تحت التفريع وذاليس بملايم لما مر من قوله ثم فرع على قوله فان وجد الى آخره وقوله وبه يتم التفريع (قوله كفتة وحفتين) وثلاث مالم يبلغ نصف الصاع وكذا اتفاقية بتفاحتين وفلس بفلسين او اكثر باعيا نهما وتمرة بمرتتين وبيضة ببيضتين وجوزه بجوزتين وسيف بسيقين ودواة بدواتين واء بانقل منه مالم يكن من احد التقدين فيمتنع التفاضل منح وبرة بابرتين لكن بحث عليه في الشربلالية فلي نظر (قوله في غير الصرف) ومصوغ الذهب والفضة (قوله ومعنى يدا بيد عينا بعين) اذ اليد آلة التعيين كما هو آلة القبض فعمل على الاول لما روى عبادة بن الصامت (قوله فهو محمول على عادات الناس) وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورده الكمال وخرج عليه سعدى افندى استقراض الدراهم عددا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعنى بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس بحرقه واقره المصنف كذا في الدر اقول هذا مناسب لما في الاسماء ان العرف مقدم على السرعة وكذا على اللغة (قوله وان تعارفوا ذلك) قد عرفت ما عليه الفتوى فيه آنفا (قوله نقل عن محمد بن الفضل) جزم في شرح المجمع بصحة بيع الدقيق بالدقيق منساويا كايلا مكبوسا على الاتفاق (قوله اذا كانا مكبوسين) الكبس الملاء بشدة خلاف الرخوة (قوله وبيع الغنبل بالزبيب) اسكل في وجود المساوى بين رطبة هذه الاشياء ويا بسهما (قوله ووجه الجواز) عن العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالخطة بالدقيق والخطة المقلية بغيرها يفسد (قوله وبيع خل الدقل) بفمحتين ردى التمر تخصيصه اجراء للكلام مخرج العادة والا فحكم كل التمر كذلك (قوله متفاضلا او وزنا كيف كان) لاختلاف اجناسهما فلو اتحد الميزن متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجوز ذكره الزيلعي (قوله وبه يفتى) هذا اى بسرائط السلم كما في الدر (قوله لكن يجب ان يحتاط) ولهذا قبل الاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ما سمي (قوله وتخلخل) التخلخل بالترى قبا وزياده اولق (قوله وازيادة بالبحير) بفتح الاء الثلاثة سفلى كل شئ بعصر يعنى ما بقى بعد العصر هذا يجري في كل ما فيه قيمة لثقله كجوز بد هنة ولبن بسمنه وحنبل بعصيره بخلاف ما لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب بالزيادة ربوا الفضل وبه يفتى قال ابن ملك الفتوى على قول محمد وهو جواز استقراضه وزنا وعددا وقال في الدر واستحسنه الكمال واختاره في التويريسير وما ل في الشربلالية عليه ايضا (قوله بين السيد وعبد) غير المكاتب (قوله وبعقد الامان) اى اعطائهم الامان الى من ذهب منا ❀ باب الاستحقاق ❀

كما ذكر في سائر المتون اورد عليه انه لم نطلع على ذلك سوى الوقاية ولا يبعد ان يراد من المتون غير المساهير وان يراد من سائر المتون بعضها بنحو من التأويل (قوله ومن يملك ذلك السي من جهته) الضمير في جهته للموصول واما المستتر في يملك فراجع الى المستحق لامحالة (قوله مستحقا عليهم) فسر بالباعة المعلومين من المقام (قوله فليسكل من الباعة) جمع بايع على وزن فعلة (قوله فلا يجتمع ثمنان) يعنى ينعدم هنا علة توقف الرجوع على الحكم من القاضي وهى اجتمع المدين كما في النوع الثاني (قوله حكم على الكافة) سواء كان بيضة او بقوله انا حر اذالم يسبق اقرار منه بالرق اشاء (قوله لئلا يجتمع ثمنان) احدهما ما اخذه من المشتري الاخير

وثانيهما ما يريد اخذه من البائع الأول قيل حقه ان يذكر عقيب قوله المشتري الاخير (قوله فلا يوجب الرجوع بالثمن) ولو اجتمع البينة مع الاقرار فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة اولى فتح ونهر ذكره في الدر (قوله تبعها ولدها) اي بشرط القضاء بالولد في الاصح كما في الزيلعي وكلام البرازية يفيد تقييده بما اذا سكت الشهود فلو بينا انه لذى اليد او قال لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاد لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد المغرور حرا بالقيمة المستحقة ويلزم عقرها بالوطئ ويرجع بالقيمة على بائعها بالعقر وان مات الولد لاشي على ابيه كما سيأتي في دعوى النسب (قوله اي لا يتبعها) اي فباخذها وحدها وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعها وكذا سائر الزوائد نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد المغصوب ثم انه لم يذكر النكول لكونه في حكم الاقرار كما نقل عن القهستاني (قوله دعوى الملك) لعين او منفعة لما نقل عن الصغرى طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وقف (قوله فلو قال رجل لآخر) وجه التفرع بصحة دعوى الحرية مع وجود التناقض (قوله ان لم يعلم مكان بائعه) فلو علم مكانه ولو بعد بحيث لا يوصل اليه مادة كاقصى الهند كادل عليه ظاهر اطلاقهم لا يضمن العبد (قوله ضمن سلامة نفسه) اي للمشتري هذا عند صدقه في اقراره (قوله او سلامه) هذا عند ظهور كذبه بثبوت الحرية (قوله فاذا ظهر حرية) بدعواه مع البرهان وقوله واهليته للضمان اي لحرية (قوله ولو لم يقل استرني) لانه حينئذ يكون كالاجنبي كما لو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن او كل هذا الطعام فانه غير مسموم فقطهر خلافة لا يضمن في الفصلين غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى لان الاجنبي لا يعاب بقوله لعدم الاعتماد على قوله فلا يتحقق له الغرور (قوله لانه مختص بعقد المعاوضة) اذ الاصل ان التفرع يوجب الضمان في عقد المعاوضة لا الوثيقة (قوله دفع اشكاله) الاشكال وارد على نفس التفرع فكيف يدفع به ولهذا اوردوا هذا الاشكال على المسئلة بعد التفرع المذكور واحتاجوا الى الجواب عنه بان بعض مشايخنا قال ان الوضع في حرية الاصل والدعوى فيها ليست بشرط عنده لتضمنها تحريم الفرج لان الشهود يجب عليهم تعيين امه في حرية الاصل فحرم على المولى وحرمة الفرج حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة فلا يكون التناقض مانعا والجمهور على ان دعوى العبد شرط عنده في الحرية الاصلية والطارئة لانها حق العبد لان التناقض لا يمنع صحة الدعوى عند خفاء الحال وهو العلوق وان كان يرد عليهم ان الشبهة يتدفع بمجرد المفرع عليه اعني قوله لا الحرية بما ذكر في شرحه اللهم الا ان يقال ان التفرع دعوى مع تناقض لكنه لزم من دليل هو المفرع عليه فاندفاع الاسكال بملاحظة مفرع التفرع عن حصوله من المفرع عليه يعني بمجموعهما لا بمجرد التفرع اعني المفرع ويؤيده التعبير بلفظ التفرع المستعرب عند خلية المفرع عليه في الانتدفاع وبه ايضا يتدفع ما اورد ان الانتدفاع انما حصل بقوله قبل التفرع التناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية لا بالتفرع (قوله لا عبرة لتاريخ الغيبة) فاذا لم يعتبر ذلك التاريخ فكأنه لم يذكر هذا التاريخ فبقى تاريخ البائع منفردا فلم يعتبر هو ايضا لما سيذكره شرحا فيندفع ما ادعى عليه من البحث الظاهر بان مبنى المسئلة عدم اعتبار التاريخ حالة الانفرد عند ابي حنيفة (قوله فاذا استولد منه) التفرع يظهر بملاحظة قوله ويرجع بالثمن (قوله ولكن يرجع بالثمن) ان اخذ المستحق بالبينة والا كاخذه باقرار المشتري او بنكوله او باقرار وكيله او بنكوله ايضا فلا يرجع



لأن إقراره لا يكون حجة في حق غيره فليأمل ( قوله فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل )  
 هذا على إطلاقه مخالف لما ذكر في بحث السنة من الأصولية فعليك على التوفيق بالتأويل  
 ( قوله أو كان المستحق ) أي المبيع الذي استحق كإدول عليه السباق فحمله على السهو وبناء على  
 أن الصواب المبيع بدل المستحق سهو مبناه الذهول عن وصف الاستحقاق المقصود هنا  
 المذكور سابقا وسياقا ( قوله كالسيف بالعمد ) بكسر الغين والميم ظرف السيف ( قوله  
 كالدار ) لعل في كون الأمثلة الثلاثة على إطلاقها من قبيل ما في تبعضه ضرر خفاء إلا أن يراد  
 البعض أو مطلق الجنس ( قوله وكذا إذا كان المعقود عليه شيئين ) كان مقابلة هذا لما قبله  
 من باب مقابلة الخاص بالعام ويؤيده قوله وفي الحكم كشيء واحد إذا مدار الخيار هنا على العيب  
 أيضا ( قوله كما إذا كان المعقود عليه ثوبين ) ففي إطلاقه خفاء إذ كل واحد من الثوب قد يكون  
 قليلا لا يصلح لمصلحته وكثيرا ما يكون مصلحته داعية إلى المجموع إلا أن يدعى القلة قيمة والكلام  
 في الكثرة التي تكون مدار أكثر المسائل الشرعية عليها ( قوله عطف على المبيع ) الأولى على  
 كل المبيع والا فيكون المعنى قبض كل بعينه ولا يخفى فساده ( قوله ادعى حقا مجهولا ) قيد  
 بالمجهول لأنه لو ادعى قدرا معلوما كر بعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وإن بقي أقل منه رجع  
 بحساب ما استحق ثم إنه استفيد من هذه المسئلة أمر أن صحة الصلح عن المجهول لعدم إفضائه  
 إلى المازعة وصحته لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة الصلح بدون صحة الدعوى والموقوف  
 لا يفيد الملك أي حالا والمتبادر من الحديث الملك حالا بانصراف المطلق على الكمال ولا شك  
 في كماله نعم يقال المطلق يجري على إطلاقه فيشمل ما يكون مالا أيضا لعل لهذا قال ولو أفلد  
 يثبت مستندا ( قوله فهو ثابت من وجه دون وجه ) الاستناد كما سبق الإشارة إليه هو أن يثبت  
 الحكم في الحال ثم يستند كالمضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود السبب  
 وكأنصاف فانه يجب الزكوة عند تمام الحول مستندا إلى وجود وقته وغيرهما من الأحكام  
 القطعية فكونه مما يكون ثابتا من وجه دون وجه ليس بمعلوم ( قوله للحديث قد عرفت حاله  
 آنفا تأمل ( قوله ولهما أن الملك ) لا يخفى أن ظاهره من قبيل الرأي في مقابلة النص إلا أن يدعى  
 كون علة القياس المنفهم عن قوله كاعتناق المشتري الخ واعتناق الوارث منصوصة قطعية  
 ولا يخفى عدم معلوميتها على أنه بعد تسليم معلوميتها محتاج إلى البيان أيضا لعل المدار هو  
 ما أدركنا هناك فليأمل ( قوله أي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب ) يعني غصب زيد فرسا  
 من عمرو فباع من بشر فجاز عمرو ثم باع بشر إلى زيد فلا يجوز فلا فساد في تعلق الجار إلى  
 لفظ بيع ولا موجب لتعيين تعلقه إلى المشتري لكن يشكل قوله لاستحالة الملك البات الخ إذ ليس  
 هنا على الاحتمالين اجتماع البات والموقوف في محل واحد بل زال التوقف بالإجازة كما يدل  
 عليه قوله بعد ما أجاز فاقبل أن وقوع لفظ بعد سهو من الناسخ والصواب إذا أجاز المالك  
 بيع الغاصب لعله مبني على ذلك لكن لا يخلو عن خفاء ما لعل الحق أن يقال قبل ما أجاز بدل  
 بعد ما أجاز كما دل عليه كلام صدر الشريعة ولو أنه باع المشتري من الغاصب ثم أجيز البيع الأول  
 ونقل عن الهداية أيضا كذلك فتدبر ( قوله إذ أقدامهما على الشراء ) أما أقدام البائع على  
 الشراء فلأن الشراء يحصل بمدخله أيضا وأنه مستلزم للبيع ويمكن أن يجعل من قبيل  
 الاكتفاء أو الدلالة فالناقشة بأن الصواب على العقد ليس بصواب على أن المناقشة على  
 العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء ( قوله وأنكر المشتري ) فإن أقر يؤمر بقلع البناء ( قوله



وقع اتفاقا) اجيب عنه انه انما ذكره لان المسئلة خلافية فان غصب العقار لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وعند محمد يجوز والغصب ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة فلتحقيق معنى الغصب قال كذلك ليظهر اثاره واثباتها قول علي من يراه انتهى **باب السلم** (قوله هولغة بمعنى السلف) وكذا في الوزن (قوله لكونه مجعلا) فان عقد السلم مقدم وسالف على وقته فان المبيع في سائر البيوع يوجد ولا ثم يوجد البيع بخلاف السلم فانه يوجد العقد مجعلا ثم يوجد المبيع غالبا وعادة (قوله ولم يستدل بما روى انه عليه السلام) قال في الشرع بلالية في نفيه اصلا تأمل والاحسن قول الكمال من في الحديث غرابة وان كان في شرح المسلم للقرطبي بما يدل على اطلاعه بهذا اللفظ وقيل انه مركب من حديثين فيطلب تفصيله من تلك الحاشية (قوله بيع البثي) اي الاجل الذي هو المسلم فيه فلعل الاولى ما قيل هو بيع اجل بعاجل ثم ركنه ركن البيع ولهذا يتعقد بلفظ البيع في الاصح وحكمه ثبوت المالك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم في المسلم فيه (قوله فلا يجوز فيهما السلم) خلافا للمالك (قوله بملين معين) بكسر الميم وكسر الباء الموحدة ما يقال بالفارسي قالب حشت لكن يلزم بيان صفته ومكان ضربه على ما في الخلاصة (قوله وزنا) فيه اشارة الى عدم جوازه عددا للتفاوت (قوله كالحيوان) اي حيوان كان خلافا للسافعي (قوله واطرافه كرؤس واكارع) خلافا للمالك وجاز وزنا في رواية (قوله واللحم خلافا لهما) والفتوى على قولهما على ما في شرح المجمع (قوله والمنقطع الى حين المحل) سواء منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك لم يجز لانه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم فيه فيحل الاجل ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ رأس ماله (قوله لين استغرق العدم) اي في الاسواق التي يباع فيها وان كان في البيوت (قوله ولا بر قرية) فلولبر ولاية يجوز لندرة وصول الآفة وكذا لا يجوز في حطنة حدينة قبل حدودها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل شرطه ولانه لا يدري ا يكون في تلك السنة ام لا (قوله ونجسية) اي التي لا تسقى (قوله واقله شهر) عن الحاوي (لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر) (قوله وقيل أكثر من نصف يوم) وقيل انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى اعرف الناس في تأجيل مثله قال في البحر انه جدير بان يقول عليه واورد عليه في النهار انه يقتض باب المنازعة بخلاف المقدار المعين من الزمان (قوله وعندهما يصح) لانه صار معلوما بالاشارة وله ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال به وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس كذا في النهار لكن لا يخفى انه انما ثبت الخلاف بينهم لانه لا يجب التقليد اجماعا على هذا التقدير وبعد التسليم لا يخلو عن كلام ايضا معلوم عن فصل تقليد الصحابي من الاصولية (قوله ومكان ايفاء ما لجمه) فلو شرط ايفاء في مدينة فكل مجلاتها سواء فيه فلو اوفاه في محلة منها لا يطالبه محلة اخرى منها (قوله فيوفيه حيث) شاء وصحح ابن الكمال مكان العقد لكن لو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح لانه يقيد سقوط خطر الطريق (قوله قبل الافتراق) اي بايدانهم فلو دخل ليخرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا ثم انه لو اوى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقودا او عدم الخيار وان لا يشمل البديلين احدي على الربا وهو التقدر المتفق او الحبس لان حرمة النساء تحقق به كذا في النهار والدر (قوله في كرير) بضم فسند يد ستون قفسيرا

والقفيز ثمانية مكائك والمكوك صاع ونصف عيني كذا في الدر (قوله مائة نقدا) نقدها  
 رب السلم (قوله بشركة أو تولية) ولو بمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى  
 اقالة بعض السلم جائز (قوله لم يشتر من المسلم اليه) هذا في عقد السلم الصحيح اذ لو كان  
 فاسدا جازا الاستبدال كسائر الديون (قوله لنهي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الطعام  
 حتى يجري فيه صاعان) ومجمله على ما في الزيلعي عند اجتماع الصفقتان والا يلزم ذلك عند اتحاد  
 الصفقة وهذا متنى اتفاقا (قوله فكان المردود عين المأخوذ مطلقا) كذا في الهداية اورد عليه  
 انه صرح في الاصولية كالتلويح ونحوه ان المؤدى الى القرض مثل الحق لا عينه بحسب الحقيقة  
 واعتبار الشرع حتى لا يكون اداء بل قضاء بمثل معقول ورد ان ما ذكر في الهداية بالنظر الى  
 كونه عين المأخوذ حكما وما ذكره اهل الاصول بالنظر الى كونه غيره حقيقة واعتبار الشرع  
 عدم العينية في بعض الاحكام لا يوجب عدمها في جميع الاحكام اقول مدار دفع انتداف التقييد  
 هنا بقوله حكما وهناك بقولهم بحسب الحقيقة واعتبار الشرع لكن ان لم يكن المردود هنا  
 عين المأخوذ حقيقة فتفرع قوله فلا يجتمع الصفقتان لا يخلو عن الخفاء تأمل (قوله بغيبته) اما  
 بحضوره فيصير قابضا بالخلية (قوله لانه ملك الخطة بالشراء) والحاصل ان هذا قبض  
 لان حقه في العين والاول في الذمة (قوله غير مرضي به) يعني لم يرض به الآخر (قوله لجواز  
 ان يكون مراده البداية بالعين) يعني لم يتيقن رضاه حتى يكون شريكا له على ما في الزيلعي  
 (قوله فانت) اي قبل قبضها بحكم الاقالة (قوله صح) اي التقابل لبقاء المعقود عليه وهو  
 المسلم فيه كما سبشير (قوله من البقاء في الاولى) اي في صورة الاقالة قبل موت الامة فيكون المراد  
 من الثانية الاقالة بعد موت الامة (قوله لعدم محلها) وهو البيع (قوله واما الاجل) قيل تعميم  
 الخلاف سهولا لانه مختص بما كان المدعى المسلم واما اذا كان رب السلم فيصدق اتفاقا كما في التبيين  
 والهداية والمجمع والمواهب والمحيط موضعيا بالتعليل (قوله سلم) فيعتبر شرائطه (قوله ويحمل  
 الاجل على التجمل) لانه محتمل يحتمل ان يكون ذكر التجمل وان يكون للاستمهال ولفظ الاستصناع  
 تحكم فيه فيحمل المحتمل عليه كما في التبيين ولو كان عدة من الوعد كما في الحديث العدة دين  
 (قوله لم يجبر او عدم الجبر) شان الوعد ففيه اشارة الى رد الحاكم الشهيد والصفار ومحمد بن  
 سلمة من ان مبنى الصحة هو المواعدة لا المعاقدة والاول قول العامة وهو الصحيح اورد انه من  
 قبيل المعلوم وذالايصح واجيب انه اعتبر موجودا حكما كآسى التسمية عند الذبح لا ينفى  
 ان الصحيح في الجواب ما يستفاد من قول الشارح للاجماع الثابت بالتعامل بل لا يرد هذا السؤال  
 ابتداء على مقامنا هذا بعد هذا الكلام وورد ان بطلانه بموت الصانع يتا في كونه يباع واجيب  
 انه انما يبطل لموته لشبهه بالاجارة وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند  
 التسليم وتتمام هذا البحث في التهرثم قيل عليه ان المختار عدم الجبر ورد انه لا وجه لترجيح صرح  
 بخلافه صاحب الهداية لا ينفى انه لا يلزم انتفاء الوجه مطلقا بمجرد مخالفة الهداية لجواز  
 وجود ترجيح اقوى من ترجيح الهداية لكن يذبح حيث يذبحاته وذكره ولم يوجد (قوله عطف  
 على ضمير صناعه) اي المستتر (قوله قبل رؤية الامر) قيده به لانه لو رآه ورضى به امتنع عليه بعه  
 (قوله ولم يصح) اي السلم قيل صوابه اي الاستصناع كما نبه عليه بعض العلماء \* مسائل شتى \*  
 صبر عنها في الكثر والهداية بمسائل المنشورة وفي التوير بباب المتفرقات والمعنى واحد وحاصلها  
 ان المسائل التي تسد عن الابواب المتقدمة ولم يذكر فيها فاستدركت سميت بها اي متفرقات

من ابوابها او مشورة من ابوابها (قوله كالكلب والوعقورا) كما هو الظاهر من اطلاقهم وقد صرح بعضهم لكن في النهر عن محمد بن ادرهشام عن جواز بيع العقور وتضمين القاتل واختار السرخسي عدم جواز بيعه الذي لا يقبل التسليم وهو الاصح من المذهب وهكذا نقول في الاسد قال في الدر (فرع لا ينبغي اتخاذ كلب الخوف لص او غيره فلا بأس) ومثله سائر سباع وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجاما (قوله لانه نجس العين) يشكل بكون الكلب كذلك الا ان يقال انها انما تمنع اكله لا تمنع بيعه كما في النهر لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) هو حديث معاذ عند ارساله الى اليمن (قوله الا في بيع الخمر والخنزير) وايضا لا يجوز بيع شيء قيمته اقل من فلس ككسرة خبز كما نقل عن القنية وبيع هوام الارض كالخنافس والعقارب والوزغ والنسب ولا هوام البحر كلها سوى السمك وجوز ابو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والالارده في البدائع انه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالخمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع دهن متنجس وينتفع به للاستصباح في غير مسجد كذا في الدر ويجوز بيع العلق في الصحيح لثمول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم في الجسد كما في المحيط (قوله يجبر على بيعه) كمن يجبر على البيع من مادته شراء المردان دفعا للفساد كما في النهر (قوله فقد قبضت) للمشتري لحصوله بتسليطه فصار فعله كفعله (قوله والا فلا يكون بمجرد تزويجها) فلو انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح على المختار (قوله اشترى شيئا) لعل الصواب الموافق للفظ العبد في قوله والابيع العبد اشترى عبدا كما في اقل النسخ لان لفظ الشيء يعم العقار والمسئلة مختصة ببيع المنقول اذ يبيع العقار لا يجوز على الغائب فعلى هذا يجب ان يقيد الشيء بالمنقول على النسخة الاولى ويجعل قوله العبد تفسير لما هو المراد من شيئا (قوله فيرهن البايع على بيعه) اورد عليه انه من قبيل الشهادة على النفي ومن قبيل القضاء على الغائب ودفع بان هذه البيئة ليست للقضاء بل النفي التهمة وانكشف الحال واورد انه بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع اجيب ان هذا البيع ليس بمقصود هنا لان المقصود احياء حقه في ضمنه وصح بيعه والشيء يصح ضمنا وان لم يصح قصدا وقيل بوكل القاضي من يقبضه ثم يبيعه ودفع ان فيه ابطال يد البايع قبل ايفاء الثمن (قوله لان البيع صفقة واحدة) ولان للبايع حبس المبيع لاستيفاء الثمن في هذا الكلام اشارة الى جواز الانتفاع للشريك بالمبيع المشترك بلا اذن الشريك الغائب الى ان يؤدي حصته من الثمن وقد قرر في محله ان كلامنا من هذين الشريكين اجنبي في حصة الاخر فلا يتصرف بلا اذنه وان تصرف ضمن الا ان يخصص بغير هذه المسئلة فلينظر (قوله والمضطر يرجع) فلا يرجع احد المستأجرين اذا غاب الاخر ونقد كل الاجرة لعدم الاضطرار اذ ليس للاجر حبس الدار لاستيفاء الاجرة هذا اذا لم يشترط تعجيل الاجرة (قوله كغير الراهن) هو من يعطى متاعه آخر ليحل رهنه عنه دايته (قوله وباع شيئا من الذهب والفضة) اي بلا ذكر المثقال مضافا (قوله تنصفا بمثقال ودرهم) يعني يكون النصف من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة دراهم (قوله وزن سبعة) اي ما يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في باب الزكوة ونقل عن الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف في بلد العقد واذا في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الازمان وفي الشرع بلالية هذا باعتبار زمانهم واما الان فالفضة ليس فيها دراهم وزن سبعة بل الذهب والفضة قطع متفاوتة في الصغر والكبر فيفسد البيع باطلاق الشراء بهما (قوله بلا علم) فلو علم وانفق كان

قضاء اتفاقا (قوله وتلف) او اتلف فلو قائما رده اتفاقا (قوله وقال ابو يوسف) قال في الدرر واختاره للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشعر نبلا لية فيه يفتى (قوله لان حقه في الوصف) وهو الجيادة هنا (قوله ولا يمكن رعايته) بايجاب ضمان الوصف بان يعتبر الجيادة زيادة قيمة فوق الاصل (قوله لو تجوز به) اى اخذه مساحمة مساهلة بالنقصان (قوله ولا يمكن تداركها بايجاب ضمان) اى لا يمكن تدارك الجودة منفردة لما امر آتفا من عدم امكان الرعاية بايجاب ضمان الوصف (قوله لانه ايجاب له عليه) اى ايجاب ضرر على الدائن من رد الزئوف لاجل نفعه (قوله والنفع اخروى) اورد ان النفع قد يكون دنيويا ايضا لان الحال في التجارات والمعاملات واقامة الحدود والقصاص كذلك قد بر جتى تعلم ان الغفلة في اى جانب لكن يرد عليه ان المراد بقوله لانه ايجاب له عليه ان ايجاب رد الزئوف لاخذ الجيد ايجاب له عليه بالنسبة الى شئ واحد والنظائر فيما ذكر لبس بالنسبة الى شئ واحد (قوله اوباض) من البيض اى يبيض في ارضه (قوله او تكفس) اى دخل في الكنائس وهو مأواه وفي بعض الكتب بدله تكسر ظي اى انكسر رجله (قوله للاخذ) الا اذا هيا ارضه لذلك او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مديده فهو لصاحب الارض فلو اخذه غيره لم يملكه كما في النهر (قوله ولم يكف) اى لم يجمع الثوب الذى وقع فيه (قوله بخلاف ما اذا غسل النحل) وان لم تكن ارضه معدة لذلك كما في الزيلعي (قوله البيع) اى الذى علق بكلمة ان لا بعلى (قوله والقسمه) اى للثلث اما القمي فيصح بخيار شرط وروية (قوله والاجارة ينبغي ان يستثنى) نحو قوله اذا جاء رأس الشهر فقد اجرتك دارى بكذا على المقتى به وقوله لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا (قوله والرجعة) قيل قال في البحر هذا خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام وتعقبه في النهر وفرق بانها لا تفتقر اشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح (قوله والصلح عن مال) قال في النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت وانكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه (قوله والاعتكاف) قبل الصحيح الخاق الاعتكاف بالنذر (قوله والاقرار اذا علقه بمجئ الغد) او بموته فيجوز ويلزمه الحال (قوله والتحكيم) كقول المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا (قوله وما لا يبطل به) اى لعدم المعاوضة المالية كذا في الدرر لكن زاد الشارح في آخر البحث ما زاد فانظر فافهم (قوله انما لا تنفسد) الصواب الموافق لما وجد في عين نسخة الزيلعي انما لا تنفسد بكلمة لا والحمل على حذف لا كما في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه بعيد (قوله على ان لا يخرج) فله ان يخرج من البلد ويعمل ماشاء من انواع التجارة (قوله فعلنا بالشبهين) وجه التخصيص ان المناسب للفسد ما يكون في الصلب والعدم ما يكون في الخارج (قوله ولهذا قيد الشرط في الاول عند) قوله تبطل بالشرط الفاسد (قوله دون الثاني) حيث قال بشرط متعارف وغير متعارف (قوله بعض المتصلفين) قبل المراد صاحب الفصولين (قوله بان يقول المولى) لا يخفى ما فيه فالصواب ان يمثل بنحو هذا الولد منى ان رضيت امرأتى (قوله ابطلت خيارى غدا) فانه في معنى اذا جاء غدا (قوله اذا وصل كتابي) الاوضح ما يقال كعزلتك ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط (قوله وبعده ذلك) قيل حق العبارة وقبل ذلك كما هو المستطور في العمادية (قوله جاز في قولهم) وان كان الجواز بالنسبة الى شهر واحد فقط وهو الشهر الاول او تقول الجواز مطلق لكن المسئلة مقيدة بتسمية

كل الشهور كما سبقت في الاجارة فلا يرد بمخالفته ما في الهداية ( قوله واذا جاء رأس الشهر )  
هذه لبست من باب الاضافة بل من التعليق لعل ذكره استطرادى تنجما للنقل ( قوله لارواية  
لهذا ) اى من صاحب المذهب والا فينا في قوله واختلف المشايخ فالمراد منهم غير صاحب  
المذهب فيندفع كيف يقال لارواية وقد ذكر في الكافي وغيره ( قوله انه لا يصح ) يرد عليه ما نقل  
عن الخلاصة عن الصغرى الصحة بالاجماع وان نقل عن قاضيه ان الصحة هو المفتى به ( قوله  
فبين الكلامين تناف ) حيث ضم فسخ الاجارة الى الاجارة في صحة الاضافة على الاطلاق  
ثم قال لارواية لهذا فالاول ظاهر في وجود الرواية والثاني صريح في عدمها ( قوله فليتأمل ) لعل  
وجهه الاشارة الى دفع التنافي بان المذكور في احد الموضعين احد طرفي اختلاف المشايخ والاخر  
طرفه الاخر مع الاشارة الى ماهو المختار عنده من جانب الصحة حيث علله ولم يعلل الآخر  
كما هو الاصل عند تعارض الحكمين حيث يرجح ما ذكر علته على ما لم يذكر ويمكن ان يكون  
الوجه ان المناقاة انما يتصور لوجمل قوله واذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك من جملة  
مثال الاضافة وليس كذلك كما نبه آنفا ويمكن ان يقال انما يتصور المناقاة اذا لم يقع على  
الحكاية والنقل وههنا قد وقع اخدهما بل كليهما حكاية عن الغير مشيرا الى ترجيح احدهما  
وبما قررنا سابقا يندفع ما يقال هنا ان المعتمد على اختيار عدم الصحة على ما في الكافي  
واختيار ظهير الدين تأمل ( قوله قبل العقد والتوكيل ) الاول للاول والثاني للثاني كما في قوله  
في مال المالك والموكل لكن ينبغي ان يراد بقوله حقا للمالك ما يعم المالك والموكل فيراد معناه  
اللغوي ( قوله اسقطه ) اى اسقط الوقف المدلول عليه بقوله كان موقوفا ( قوله فيقبل التعليق )  
فيجوز اضافته الى الزمان فيندفع المطلوب الاضافة واللازم التعليق فالمطلوب لبس بلازم  
واللازم لبس بمطلوب لكن يبقى عليه ما قيل ان هذا الدليل جار في نحو البيوع والاجارات  
لان تصرف المشتري قبل عقد البيع في المبيع كان موقوفا وبالبيع حصل الاسقاط مع تخلف  
الحكم وهو ظاهر ( قوله فان تعليقه الى ما بعد الموت ) المراد بالتعليق هو الاضافة لما بينهما  
من العلاقة بقريئة ما سبق من ان الوقف مما لا يصح تعليقه لكن الظاهر من المتن الاطلاق  
ومن التعليل في الشرح الاختصاص بما بعد الموت وبالمجمل ان اريد من التعليق المجازي اى  
الاضافة ينبغي ان لا يختص وان الحقيقي فالمسئلة لبست من هذا الباب \* باب الصرف \*  
اخره لقلة وجوده ونفعه وكثرة قبوده ولكونه بيع دين بدين والاصل في البيع العين لعل هذا  
وجه عنوانهم بالكتاب ( قوله بمعنى الفضل ) ومنه سميت النافلة صرفا في قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من اتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا اى فرضا واورد عليه انه فسر  
الصرف في حديث المدينة بالتوبة واجيب انه من اختلا اهل اللغة مع انه الانسب هنا ذلك  
والتفصيل في التهر ( قوله ولا يطلب منه الا الزيادة ) كذا في الزيلعي والتهر لكن لكون الزيادة  
مطلوبا مع لزوم التساوى والتقابض غير معلوم ( قوله وبمعنى النقل ) ومنه قوله في دعاء الاستخارة  
فاصرفه عني ( قوله بخلاف خيار الخيرة ) يعنى خيار المرأة التي لها في حق اختيار نفسها  
تبطل بالقيام لدلالته على الرد ( قوله اذ لا عبرة لهما ) الاولى ان يعلل بالحديث السابق اذ معنى  
الحديث بيعوا الذهب بالذهب حال كونهما متماثلين في الجنس متساويين في الوزن متقابضين  
في مجلس العقد قبل الافتراق بالايديان فالذهب منصوب بالفعل المقدرا المذكور لان الباء تقتضي  
فعلا يلتصق به وقد ذكرت هنا في المبادلة فناسب كونه بيعوا وانتصاب مثلا ويبدأ على الحال



والعامل ما اقتضاه الجار من معنى الفعل وهو يبيعوا ويجوز دفع الذهب اى ببيع الذهب وقيل  
 يباع الذهب بالذهب وقيل الذهب يباع بالذهب ( قوله او امسكا ) اى لم يعطيا  
 المستحق عين ما استحقه بل مثله وخطأ بان هذه المسئلة موضوعة على عدم التقا بض بخلاف  
 مسئلة الاستحقاق التى ذكرت قبيلها ( قوله فسد بان يباع دينارا ) لان قبض العشرة مستحق  
 حقا لله فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فلم يجوز بيع الثوب والصرف على حاله لقبض بدله من  
 قاعة معه فان قلت ان فساد الصرف حيثئذ حقا لله تعالى وصحة بيع الثوب لحق العبد  
 فتعارضنا فتقدم حق العبد لفضل الله بذلك واجيب بان ذلك بعد ثبوت الحقين ولم يثبت  
 حق العبد لانه يقوت حق الله تعالى بعد تحققه فممتنع لانه مرتفع على ما فى المنع ( قوله واما  
 اذا قال خذ هذا من ثمنها قلانه منح ) ولان التنية قد يراد بها الواحدة منها قال الله تعالى فنيسا  
 حوتهما والناسى احدهما وقال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما فى مقابلة  
 الفضة الصواب فى مقابلة الطوق كما قيل لان المسئلة فى طوق ذهب وحل الكلام فيما سبق  
 على حذف المعطوف او على التثيل وجعل هذا مذكورا حكما بعيد لا يخفى ( قوله وكان  
 المقبوض حصة الحلية ) مع قوله فهو حصتها مستدرك ( قوله بطل العقد فى الحلية الفرق )  
 بين هذه وبين مسئلة بيع الامة مع طوقها نسبة ان البطلان هنا للفساد الطارى وهو عدم  
 القبض وفيما سبق للفساد الاصلى وهو اعتبار النسأ فى اول العقد على ما قيل ( قوله اخذ الباقي  
 بقسطه بلا خيار ) هذا لو الاستحقاق بعد القبض والا له الخيار لتفرق الصفقة ( قوله  
 ومن ضرورته الانقسام على الشروع ) اى لاعلى التعيين فيتحقق فيه شبهة الربو المقابلة الجنس  
 بالجنس ( قوله تغير تصرفه ) والتغير لا يجوز وان فيه تصحيح التصرف ( قوله وليس فيه  
 تغير اصل التصرف ) جواب بالنوع لدعوى مطلق تغير التصرف بصرف الجنس الى خلافه  
 واثبات تغير الوصف ( قوله على عمره يقتضى سبقه ) ذكره فى تصوير المسئلة ولم يسبق ( قوله اى  
 بالخالص ) الضمير انما يرجع الى الغالب ( قوله صرفا الجنس الى الجنس ) لكن يحتمل صرفه الى خلاف  
 الجنس والشبهة متأثرة فى تحقق الربو وحديث تصحيح امر التصرف كما فيما سبق من قبيل ترجيح  
 الاباحة على الحظر والمسئلة ليست كذلك ( قوله لان القبض فى الخالص انما يتأتى على الاول )  
 وفى تأتية فى الثاني خفاء لانه اذا صرف الجنس الى خلافه فلا يكون صرفا فلا يحتاج الى  
 التقايض ( قوله اى مثل الغالب الغش ) الاولى مثل ما فى غالب الغش كما كان كذلك فى قوله  
 فيما تقدم اكثر من المغشوش ( قوله فالمبايعة ) اورد على ايراد القاء لعدم ظهور التفريع والتعقيب  
 ( قوله حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها ) الضمير للنساوى باعتبار الدراهم مثلا ( قوله الا ان يشار  
 اليها ) متعلق بيجب اعتبارها بالوزن اى فيجوز البيع بما اشار اليه منها بلا وزن وليس  
 متعاقبا بقوله لا ينتقض العقد لانها ثمن فلم تتعين فلا يبطل بهلا ~~كها~~ مشارا اليها  
 ( قوله كما فى الخلاصة ) الظاهر اى الدراهم الخالصة فتعلق بما قبل الاستثناء ( قوله  
 اكثر مما فيه من الخالص ) الظاهر كما فى الزيلعى من الفضة بدل من الخالص ( قوله شري ) اى شربا  
 فالاولى ان يذكره ولو شرحا كما فى التنوير متا ( قوله او دائق ) عطف على نصف فالأظهر اعادة  
 الجار ~~نذيب~~ ( قوله قيل رهن ) قيل ذكره بصيغة التريض لبس بلايق لان سنده ما  
 ذكره بقوله قال الشيخ الخ لعل وجهه عدم ثبوت ترجيح احدا لاقوال المنقولة هنا عنده ( قوله هو  
 فى الحقيقة رهن ) لان صورته ان يبيعه العين بالف على انه اذا زاد عليه الثمن رد عليه العين



(قوله وقيل بيع) وفي اقاله شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقال في الاسباه في قاعدة الخلاصة تنزل منزلة الضرورة ومنها الاقضاء بصفة بيع الوفاء حين كثر الدين على اهل بخارا فهذا معول لم يقل انه واقع في العمادية كما في مجمع النوازل لكن لبس فيه لفظ وقيل فالتمريض لبس على ما ينبغي لكن انت خير انه مندفع بمنايه آنفالان مراده مجرد بيان الاقوال لا التمريض وان لفظ قبل لبس بنص في التمريض وان كان ظاهرا فيه فيحمل غيره بالقرينة (قوله والعبرة للملفوظ ايضا) قيل الصواب نصايدل ايضا يؤيده ما نقل عن الفصولين والعبرة في التصرفات للمقاصد لا للالفاظ (قوله وقيل الصحيح انه ان كان بلفظ البيع) قال في الدرر نقلا عن الكافي وهو الصحيح ثم انه نقل عن الملتقط اختلغا ان البيع بات او وفاء جدا او هزل فالقول لمدعى الجد والبات الا بقرينة الهزل والوفاء وقيل ذكر في الشهادات ان القول لمدعى الوفاء **فروع** (منها بيع العينة) من صورته ان رجلا له على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يستري من المديون شيئا بتلك العشرة فيقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلثة عشر الى سنة وايضا هو ان يبيع العين بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل ليقتضى دينه وله تصاوير اخر مد كورة في الفقهية كفا ضيخان قال في الهداية هذا البيع مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض وقال في الدرر اخترعه اكلة الربوا وكذا في حاشية اخي زاده عن الاكلية زائدا عليه قوله وقد ذمهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اذبا يعتم بالعين واتبعتم اذنا البقر ذلتم وظهر لكم عدوكم وقال في قاضيخان بعد تصويره فيقع به التحرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن عليه السلام انه امر بذلك ثم قال وهذه الخيل هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله ونقل عن مشايخ يلح بيع العينة في زماننا خير من البيوع الواقعة في اسواقنا وابي يوسف انه جائز ما جور لما كان الفرار عن الحرام وعن المحيط الاحتيال للفرار عن الحرام مندوب وابطال حق مسلم عدوان وقال اخي زاده بعد ذكر ما ذكر الاحوط ان لا يحضر عند هذه المبايعات وان لا يحكم بحلها ولا بحرمتها وان لا يفعل ولا ينهى عنها اقول وبالله التوفيق ان مبرة الاقراض امر استحبابي وبترك المستحب لا يتحقق الكراهة فتقريب دليل الهداية لا يخلو عن الخفاء واما الحديث فالظاهر ان لفظ العين فيه لبس من العينة بل ما يجعل مبيعا بقرينة اذنا البقر اذنا اتباع اذنا البقر بالزراعة فحاصل المعنى اذا اشتعلتم بمطلق المبايع والزراعة وتركتم الجهاد وتصيرون اذلاء وغلب عليكم الكفار حتى طمعو في اموالكم كما في المغرب فالحديث لا يدل على المطلوب ايضا ولو سلم فاما منسوخ او مختص ببعض الاموال والا يلزم كراهته مطلق التجارة والزراعة ولا يخفى ان الكلام في المطلق وايضا ان القوة في جانب الجواز ظاهرة سنداً ومتناً وقد قال في الاسباه عن القنية والعينة يجوز للمحتاج الاستعانة بالربح فتوقف اخي زاده لبس على ما ينبغي لكن ورد النهي السلطاني عن الزيادة عن حساب اعطاء عشرة على احدى عشر ونصف ونهيههم معتبر فيما فيه مصلحة الرعية والمصلحة فيه ظاهرة وما ينبغي ان يعلم هنا ان اخذ الربح مشروط بالزام الربح فيه كل سنة فلو لم يوجد اصلا او وجد سنة متلا ثم لم يوجد او وجد في كل سنة لكن كان زائدا على ما ذكر آنفا يحرم اصل الربح في حق السنة التي لم يتحقق فيها الزام الربح او زيادته ان يتحقق زائدا على الوجه المذكور لظهور كونه ربوا ولو اخذ لوجب رده ولا يكون حلالا وان حل المعطى اكونه حق الشرع وما ذكر في فتاوى ابي اليسود من انه لو تبرأ في اعطاع الربح الذي لم يقع فيه الزام في مال الوقف واليتم لا يسترد

وفي غيرهما يسترد فيرد عليه ان مثل هذه التبرعات لا يصدر عن مصدره الاعلى وجه الاضطرار  
وقد نقل عن العمادى ان المضطر لا يكون متبرعا على انه لو سلم كونه تبرعا فيهما لكان في غيرهما  
تبرعا فيلزم الذسوية في الحكم وقد فصله **ومنها** **التجئة المعبرة عنه بالمواضعة**  
وهو ان يظهر عقداهما لا يريدانه يلجئ اليه لخوف عد ومثلا وهو ليس ببيع في الحقيقة  
بل كالمهرل باطل حتى لو حلف ان لا يبيع فباع تجئة لا يحنث كما نقل عن القنية والبدائع وفي  
قاضيخان انه بيع منعقد غير لازم ونقل عن الباقي انه فاسد ولو ادعى احدهما التجئة وانكر الآخر  
فالقول لمضى الجد يمينه ولو برهن احدهما قبل ولو برهننا فالتجئة ولو تبايعا في العلانية ان اعترفا  
بيننا على التجئة فباطل لاتفاقهما على الهزل والا فلازم ولو لم يحضرها نية فباطل على  
النظر ونقل عن انية فقل مقاده انهما لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط  
الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة **ومنها** **بيع المشترك بلا اذن الشريك** نقل  
عن الفصولين ولو يبينهما يتنافسرى اجنبي نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يحز وكذا الشجر  
**كتاب الشفعة** هي حق الشرع نظر لمن كان شريكا او جارا عند البيع (قوله سميت بهما)  
الاولى ايراده بعد المعنى الشرعى (قوله لانه التحق بالعقار بما له) قال في الدرر بعد ما نقل هذا من الدرر  
واما ما جزم ابن الكمال في اول باب ماهى فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فرده  
شيخنا الرملى وافى بعدمها اتباعا للبرازية وغيرها فليحفظ انتهى (قوله بمثل ما قام عليه) اى بمثله لومثليا  
والا بقبضته (قوله وثبت ولو بعد سنين) اذا تحقق السبب (قوله الخاصين) فلو عامين لاشفعة بهما  
فلو النهر عام فالشفعة للملا حق فقط (قوله معنى خصوصهما) وقيل معناه احصاء اهله وعليه عامة  
المشايع (قوله من قوله عليه السلام الشفعة لشريك لم يقاسم) هذه القضية مهمة في حكم الجزئية  
والا لانحصرت في الشريك وزم التعارض بالحديث الثانى الا ان يؤل الشريك بما يعم الجميع  
كما يشير اليه قوله والمراد جار هو شريك (قوله بابه في سكة اخرى) صفة لجار (قوله بالاشهاد)  
هذا ليس بلازم بل لخافة الجحود كما يأتى لكن لا يخفى ان هذا ليس بما لا يملك للتعليل هنا (قوله  
متعلق بالعلم) هذا للسببية والاول للصلة فلا يلزم المحذور من تعلق الجارين بلا ططف على  
فعل واحد (قوله بسماعه) وكذا بسماعه عن المشتري ورسوله وان لم يكن عدلا فالخصر  
ليس بمقصود وان كان ظاهرا والا فليس بتمام الا ان يجعل الكلام مؤولا (قوله وان امتد المجلس)  
خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور قال في الدرر وعليه الفتوى وان كان المتون على الاول  
(قوله كما هو في عرف بعض الناس) في الاحتجاج بتعارف البعض ما لم يكن للجميع كلام تأمل  
(قوله يبطل يادنى سكوت) ان علم المشتري والتمن (قوله كان الشفع يثب) من الوثبة والمراد  
المبادرة (قوله وان لم يكن زايد) اى صاحب يد وكذا وان لم يكن عند العقار (قوله الفتوى  
اليوم على هذا) قال ابن الكمال كذا ذكر قاضيخان في الجامع الصغير وصاحب المحيط (قوله  
وبه يفتى) قبل وعليه فتوى المولى ابى السعود (قوله ربما يحلف على الحاصل) اذ لاشفعة  
لجوار عنه فيحتمل ان ينوى مذهبه كما قيل (قوله او برهن الشفع قضى له بها هذا) اذا لم ينكر  
المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكر فالقولى له مع يمينه ابن كمال كذا في الدرر (قوله او كلف  
المشتري قلعهما) قال في الدرر نقلا عن حاوى الزاهدى اما لود هنا بالوان كثيرة او طلاها  
يخص كثير خير الشفع بين تركها واخذها واعضاء ما زاد الصغ فيها لتعذر نقصه ولا قيمة  
لنقصه بخلاف البناء وما ينبغي ان يعلم هنا ان الشفع ينقض جميع تصرفات المشتري من

الوقف والمسجد والمقبرة والهبة كما في الزيلى واما الزرع فلا يقلع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر كما في الدر (قوله فلا يلقا بلهما شيء من الثمن) لان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (قوله والنقص) بالكسر المنقوض ❖ باب ما يكون هي فيه ❖ (قوله كالعلو) قيل ان كان العلو طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خليط في الحقوق وان لم يكن بان كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة (قوله لدفع ضرر القسمة) لاقتضاء اجرة القسام كما فهم من الزيلى لدفع ضرر الجور فبالاولى ضرر المشاركة في الخليط (قوله لافي بناء ونخل) فلا شفعة في الدود والكرم الواقعة على الارض الموقوفة والاراضى الاميرية وان معها صح ما عليهما كما في التاتار خانية عن السراجية والبرازية وكذا نقل ايضا عن الذخيرة البرهانية (قوله بيعا قصدا) قال ابن الكمال هذا اذا بيع للقلع لانه اذا بيع مع حق القرار يلحق على العقار وقد عرفت ما يفتى على خلافه (قوله وعرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (قوله بلا شيوع فيهما) والا فلا يصح لمنع الشيوع صحة الهبة وهذا وان كان بيعا انتهاء لكنه هبة ابتداء فهذا اشارة الى شرط صحة هذه الهبة فالاولى عدم التعرض كما في التزوير احانة لما وقع في كتاب الهبة (قوله معنى الافراز) اى تفريق الحقوق (قوله على ان ترد هي) فنفرض ان قيمة الدار الفا درهم الفها للمهر والفها الاخر بالدراهم لعل عدم الشفعة لعدم كون البيع مقصودا بل تبعا والمقصود هو كونه مهرا (قوله بخيار البائع) بخلاف خيار المشتري (قوله لان لكل واحد من المتبايعين سبيلا) النسخ ههنا مختلفة وفي بعضها لان كل واحد من المتبايعين له سبيل فاصحهما ما ذكر في الاصل او ما يليها (قوله متعلق برد) قال في الدر متعلق بالاخير فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدر وقيل ان لفظة ردهذه هي المقدرة في قوله او عيب لا المذكور وعقب انه ياباه قوله باحد ما ذكر بقضاء القاضي (قوله وثبت للعبد) استغراق العبد بالدين يقتضى كونه مأذونا فلا حاجة الى التقييده وصورته باع رجل دارا وللبائع عبد مأذون له في التجارة وعليه دين محيط بماله ورقبته فلا عيب ان يأخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه لا يخفى ان هذا صريح في اشتراط احاطة الدين برقبته وكسبه وقد قال في الايضاح انه ليس بشرط ولذا اطلق المسئلة في الاصلاح (قوله وهو الملك) اى ما تم من جهته الملك واليد يعنى ان المشتري انما ملك من جهته (قوله كانه سهو من الناسخ) قبل لعل صاحب الوقاية جعله مستثنى من ما في قوله فيما بيع وهو واقع في كلام غير موجب فان عبارته ولا فيما باع الا ذراعا وفي هذه الصورة يجوز النصب والبدل غايته انه اختار النصب وما تقرر عنه الدر جعله استثناء من الضمير المرفوع المستتر تحت قوله بيع راجعا الى ما الموصولة وهو عبارة عن الدار مثلا يكون مفرغا يعرب بحسب العوامل فتعين رفعه وما قيل من ان الكلام حيث مذ موجب فلا يكون مفرغا مدفوع بانه قديم في الموجب عند استقامة المعنى غايته ان المستثنى منه في المفرغ محذوف لاحالة وههنا مضمرة في حكم المذكور وما قيل كان الشارح توهم ان الكلام ههنا بالنفي المفهوم من قوله كذا اى لا يثبت الشفعة فيما بيع الا ذراعا يكون غير موجب وليس كذلك فان الكلام الاستثنائي ما وقع في حيز الموصول فقط لامع ما قبله انتهى من دود اما اولا فلان مؤدى كونه غير موجب جواز النصب والبدلية قد نسب الشارح النصب الى السهو فكيف يكون منشأؤه توهمه ما ذكره واما ثانيا فلان ما اورده على ذلك انما يتم لو جعل الاستثناء من الضمير المستتر واما اذا جعل من ما الموصولة فلا

كما تحققت على ان التعرض لمفهوم كذا مساس له بعبارة الوفاية كما مر فليتبدر ( قوله  
 الا مقدار عرضه ) لفظ مقدار مر فوع معرب باعراب قوله الا ذراع وقوله عرضه ذراع  
 جملة ابتدائية مر فوعة المحل وقعت صفة لقوله مقدار هذا تفسير لقوله الا ذراع فاعله  
 بطريق عموم المجاز ( وقوله وطوله تمام ما يلا صق ) تفسير لقوله من طول حد الشفع لعل  
 مثل هذا عند عدم تحقق معنى الجواز حيثئذ والا فيجوز ان يكون الشفعة حيثئذ بنحو حق  
 المبيع كالشرب والطريق الخاصين كما مر ( قوله فالجار شفع ) اي فالشفعة للجار  
 في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك لا يخفى ان الشركة انما يتصور بكون الاول  
 ملكا باقيا للمشتري وليس فليس ( قوله ابتداء ) يوهم اختصاص الا بتدائية بما اشار اليه  
 وليس كذلك بل ما ذكر بعده ايضا كذلك ( قوله فالشفيع لا يأخذه بالشفعة ) وليس له تحليفه  
 بالله ما اردت به ابطال شفعتي وله تحليفه بالله ان البيع الاول كان نجسة كما نقل عن الوجيز  
 ( قوله الا الاول بثمن ) اي السهم الواحد بالف غير درهم ولا شك في قلة الرغبة فيه لكثرة الثمن  
 وما ذكر في المتن السهم الواحد فيه ليس بثمن كثير فالفرق بينهما ظاهر وليس مجموعهما  
 مسألة واحدة فلا يكون خلطا كما توهم ( قوله ثوبا دنيا ) بتقديم النون وتشديد الياء من الدنى  
 ( قوله قيمته عشرة ) هي قيمة الدار وباقي الالف زائد على قيمتها فلا قصور في العبارة ولا عدم  
 التوافق بين اول الكلام وآخره كما توهم ( قوله فيتضرر البائع ) وايضا يتضرر المشتري  
 بامتناع البائع عن اخذ الثوب المذكور وطلب تمام الثمن المسمى ( قوله بعد القبض ) اي  
 في المجلس كما في الدر ثم قال في الدر بعد ما نقل قول الشارح وجهها لة الثمن تمتع الشفعة قلت  
 ونحوه في المضمرات وينبغي ان الشفع لوقال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذ بالدرهم  
 وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقار للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن  
 مقطعات الظهيرية ما يوافق قلته ووافقه في تنوير البصائر واقره شيخنا لكن تعقبه ابنه  
 في زواهر الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتون والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا  
 انتهى وقد مناه لاشفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط ( قوله  
 الفسخ بالبناء ) ونحوه وجبت والله اعلم انتهى ( قوله الثابتة ) اي بعد ثبوتها ( قوله وبالاول يفتى  
 ههنا ) اي يفتى بقول ابي يوسف في الشفعة قيد هذا بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسن  
 ( قوله يبطلها طلب الموائبة ) اورد باستدراكه فينبغي تركه كطلب التقرير الذي هو مبطل  
 ( قوله اترك الاشهاد على طلب الموائبة ) قبل هذا سهولان الشرط هو الطلب لا الاشهاد  
 كما سيذكره هو وكافد مه وكذا في شرح القدوري لابي نصر والى بلعي ( قوله اذا ترك الشفع  
 الاشهاد ) نقل عن اكل الهداية ان المراد من الاشهاد هنا هو طلب الموائبة فلا تناسق  
 ولا حاجة الى ما اشار الى جوابه على انه لا يدفع الاعتراض لقوة ظهور المخالفة ( قوله او وقفا  
 مسجلا ) ينبغي عدم الاحتياج على التسجيل على القول بلزوم الوقف بمجرد قول الواقف ( قوله  
 وقد زال قبل التملك ) الصواب التملك الا ان يقال المراد تملك المشتري او البائع اياه فلا يخفى  
 بعده ( قوله والا يحلف المشتري ) اورد ان السابق والسياق يقتضي الشفع بدل المشتري لا يبعد  
 ان يقال انه من التحليف ولفظ المشتري فاعل والمفعول محذوف يعني يحلف المشتري الشفع  
 كما سيأتي نظره ( قوله ولهذا كان القول له ) ولم يكلف باقامة البينة اورد على بناءهما على الظاهر  
 بل الاول مبنى على كون الامر معلوما من قبله والثاني على ما مر في عدم امكان الاشهاد على فور

الاستماع غالباً لا يخفى ان ما ذكره لبس أولى مما ذكره المصنف على أنه يجوز كون المبني هو المجموع  
او كل واحد على البدل وكون الظاهر مبني لما جعله مبني تأمل ( قوله فهي له ) اي  
الشفيع على شفيعته ( قوله والمشتري ) اي يختلف باختلاف المشتري ( قوله لان التسليم  
لم يوجد ) على الوجه الذي استحققه الاظهر على الوجه الذي سلمه ( قوله بخلاف ما اذا علم )  
شرح لقوله و بعرض كذلك لا ( قوله لان في الاول دفع ضرر الجار لا الثاني ) قبل الاولى  
في التعليل لان في الاول باخذه نصيب احدهم قام مقامه فلا تفرق الصفقة على احد وفي الثاني  
تفريقها على المشتري فيتضرربه و بعيب الشركة زيادة ضرره وهي شرعت على خلاف  
القياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشريع على وجه يتضرربه المشتري ضرراً زائداً سوى  
الاخذ انتهى ثم انه لا فرق في هذا بين ان يكون قبل القبض او بعده في الصحيح الا ان الشفيع  
لا يمكنه ان يأخذ نصيب بعضهم اذا فقد حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع كما في المنع ( قوله  
فلا شفيع ان يأخذ ) اي يأخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة وان على  
غير جانبه على الاصح وقيل انما يأخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا  
فيما يقع في الجانب الآخر ( قوله ولبس له ) اي لبس للشفيع نقص القسمة مطلقاً سواء بحكم  
او برضى على الاصح ( قوله لانهما من تمة القبض ) اي من تمامه حتى لو قاسم الشريك كان  
للشريك النقص كقضه بعه وهبته ( قوله صحح للاب والوصى تسليهما ) وعند محمد وزفر  
هو على شفيعته اذا بلغ ثم ان هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بما لا يتغابن الناس  
في مثله قيل جاز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح كما في التبيين  
كتاب الهبة \* ( قوله مطلقاً ) اي ولو غير مال ( قوله قال الله تعالى فهب لي )  
الاول ان يورد الشاهد من كتب اللغة اذ يجوز كون مثل ما اورده من الشريعة او المجازية  
( قوله تملك يمين ) لا يخفى انه يلزم منه ان لا يجري الهبة في الديون وهذه صحيحة مطلقاً ان كان  
لمن عليه الدين وان لغير من عليه الدين ان امر بقبضه صحت الا ان يدعى رجوعها الى هبة  
العين كما فهم عن الدر ( قوله بلا شرط عوض ) فيشمل ما يكون بشرط وما لا يكون كذلك  
لان الفرق بين لا بشرط عوض وبين بشرط لا عوض بالعموم المطلق فيكون حاصل قوله  
بلا شرط عوض عوض لبس بشرط ولو وجد بشرط لبس بمضرفلا يلزم خروج بعض  
صور الهبة على ان الهبة بشرط عوض بيع من جهة وان كانت هبة من جهة غايته كون  
يحتملها استطراداً نعم انه بعيد لكن الكلام في اصل الصحة ( قوله ويصح بإيجاب ) هذا ركنها  
واما شرط صحتها ففي الواهب العقل والبلوغ والمالك وفي الموهوب كونه مقبوضاً غير مشاع  
مميزاً غير مشغول وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم لصحة الرجوع والفسخ وعدم صحة  
خيار الشرط فيها فلو شرط صحت ان اختارها قبل تفرقهما وكذا الوارأه صحح البراء وبطل  
الشرط وحكمها ايضاً انها لا يبطل بالشروط الفاسدة ( قوله حيث يكون عادية ) اي لرقبتها  
واطعاً ما لغتها كما في البحر ( قوله فان الام للتمليك ) بخلاف جعلته باسمك وكذا هي لك  
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة كما في الخلاصة ( قوله قد يراد به الهبة وقد يراد العادية )  
كما في الزيلعي ( قوله قال الله تعالى ) وجه الاستدلال ان الكفارة لا تصح الا بالتمليك ( قوله بل تنبيه  
على المقصود ) وانما يحمل هنا على التفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم ( قوله لافي داري )  
بل يكون عادية اخذاً بالمتيقن وحاصله ان اللفظ انما عن تملك الرقبة فهبة وعن المنافع فعادية

واحتمل فاعتبرا لنية (قوله وقبول) اى فى حق الموهوب له اما فى حق الواهب فتصح بالايجاب فقط لانه تباع حتى لو حلف ان يهب عبدا لفلان فوهب ولم يقبل برو بعكسه لاختلاف البيع (قوله وتتم بالقبض) والتكمن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا فى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه فانه كالتخلى فى البيع (قوله ولو مشاغلا) اورد انه داخل تحت قوله فى محوز صرحه شراح الهداية حيث فسروه بان يكون مغرغا عن ملك الواهب وحقه (قوله اذ لا عبرة للدلالة) لان كون الاذن مقهوما من الايجاب بطريق الدلالة وفى النهر تصريح بعدمه والدلالة لا تعتبر فى مقابلة الصراحة وانه يكون تغييرا لمضمون الكلام بل فسحاشم ان هذا الدليل يجرى فى مثل البيع مع تخلف الحكم اذ بعد القبول لا يعتبر نهيه لكن يفرق بلزوم القبض فيها دونه نعم الكلام فى لزوم القبض فى تمام احدهما دون الآخر باق لكن لا يخفى انه كلام آخر لا ارتباط فيما نحن فيه (قوله فى محوز) بالخاء المهملة والراء المعجمة من حاز الشيء اذا ضمه الى نفسه والمراد هنا المضبوط المفرع من ملك الغير وحقه (قوله ولو لشريكه) وكذا لشريكه هذا وان كان هو المذهب وهو الواقع فى عامة الكتب لكن فى الصيرفية عن العتاي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار كما فى الدر المختار (قوله ونخل فى ارض) يستفاد منه ان هبته نحو الكروم الواقع على الاراضى الاميرية ليست بصحيحة الا ان يفوض ارضه ابتداء باذن صاحب الارض ثم يهب الكروم كما هو فتوى علماء عصرنا (قوله لا يصح اصلا) فلا يملكه الا بعقد جديد (قوله بخلاف العكس) اشارة الى تفريع على قوله لا مشغولا به كما ان قوله ولو وهب دارا مربوط بقوله بخلاف العكس (قوله فى الفصل الموهوب له مشاغلا) وما فى بعض النسخ من نصب شاغل مع كون صحته فى ذاته على قلة مناف لرفع قوله لا مشغول (قوله لان المظروف يشغل الظرف) قيل لعل السرف فيه ان المقصود الاصلى غالبا هو المظروف والظرف تابع له فهو بالنسبة الى المظروف كالجزء الشايع بخلاف العكس (قوله الا اذا وهب المتاع) اورد على الحصر بما اذا فرغ الموهوب له ملكه زوال المانع ويمكن ان يدعى كون الحصر اضافيا (قوله كذا فى الكافى) اورد عليه ان الواقع فى الكافى ليس فى هذه المسئلة بل فى مسئلة مالو وهب زرعا فى ارض كما سبق (قوله اذا قبض الموهوب باذنه) هذا يوهم لزوم الاذن مطلقا وقد تقدم تفصيله بانه لبس بلازم عند كونه فى المجلس على ما قيل لكن يمكن ان يفرق بين القبض الذى وجد قبله قبول وبين هذا القبض لكن لا بد من بيان صحته فى مثل هذه المطالب الاستقرائية (قوله والمختار انه يصح فى صحيحها) يعنى التولية فى الفاسدة ليست بصحيحة اتفاقا وفى الجائرة صحيحة فى المختار هذا هو الموافق لما فى قاضيهان وغيره وان اوهم عبارته خلافة والتولية ان يخلى بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه على ما فى قاضيهان وكون التولية قبضا عام للنقول خلافا للنسابة فى كافي الوجيز قال قاضيهان الموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان يأمره بالقبض وقال فى البرازية ولو لم يقبض ولكن قال قبضت كان قابضا خلافا للنسابة رجحهما الله تعالى (قوله كما اذا وهب فانه لا يفسد) فهذا متعلق بقوله لا الشيوخ الطارى وقوله واستحق متعلق بقوله المفسد هو الشيوخ المقارن فعناه اذا استحق البعض الشايع لا يفسد فيندفع به ما اورد عليه المصنف (قوله عده صورة الاستحقاق) الضمير لصدر الشريعة (قوله غير صحيح) اقول قد عرفت انه صحيح وموافق لما فى هذين الكتابين



من غير ارتكاب تكلف ارتكبه بعضهم (قوله الهبة الفاسدة تفيد الملك) بالقبض كهبة المشاع لا يخفى ان قبضها قبض الصحيحة وانها مضمونة بهلا كها كاسيد كره المصنف لكن هذا القبض بل الاتلاف باذن المالك فكيف يلزم الضمان سيما فيما بغير صنعه الا ان يحمل على عدم الاذن بالقبض صراحة (قوله وديعة او عارية) او غصبا او رهنا فالاولى ايرادهما ايضا (قوله وتم ما وهب لطفله) الاولى ان لا يجعل مختصة بالاب لان كل من له ولاية على الطفل في الجملة فهبته تامة بمجرد العقد وهو كل من يقوله فدخل الاخ والعلم عند عدم الاب لوفى عيالهم والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالايجاب (قوله معلوما) لعل الشئوع لئس بمنع للعلم لما في البرازية والاشباه هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب الاب لطفله فينبغي ان يستثنى هذه فيما تقدم (قوله اوقبض اجنبي ولو منقطة طار يريه) اى فى حجره والا لالفوات الولاية (قوله اى للصغيرة) بقريئة المقام (قوله بعد الزفاف) وان لم يجامع بمثله كما فى الزيلعى (قوله لان الاب اقام مقامه) ومن هذا جاز مع حضور الاب من الزوج بخلاف السائر من الام والعلم مثلا لانهم لا يملكون الا بعد الموت او غاب غيبة منقطعة فى الصحيح لانه لا ضرورة حيث ذولا تفوىض من الاب على ما نقل عن الهداية والخلاصة لكن فى الدر عن البرجندى الصحيح هو الجواز ان الطفل فى عيال القابض وعن ظاهر القهستانى فى ترجيحه معن بالفخر الاسلام (قوله اى لم تجز الهبة للحمل) بخلاف الوصية لكونها تملك مضافا لما بعد الموت وانما لم يقم الولي مقامه فى القبض هنا لعدم تحققه قبل الولادة **فروع** حسنات الصبي له ولا يويه اجر التعليم ونحوه ويباح لو اديه ان يأكل من مأكله وهب له وقيل لاسراجية فافاد ان غير المأكل لا يباح لهما الحاجة وصنعوا هدايا الختان بين يدي الصبي فما يصلح له كشياب الصبيان فالهدية له والا فان المهدي من اقرباء الاب او معارفه فلا باب او من معارف الام فلا باب قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت للاب والام فالقول له وكذا زفاف البنت خلاصة وفيها اتخذ لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد دفعها لغيره لئس له ذلك ما لم يتبين وقت الاتخاذ انها عارية وفى المبتغى نيا بلبس البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفى الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الارلاد على بعض فى المحبة لانها عمل القلب وكذا فى العطايا اذا لم يقصد الاضرار وان قصده يستوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثانى وعليه الفتوى ولو وهب كل المال للواد جاز واثم وفيها لا يجوز ان يهب شئنا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها وبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب فى هبته والكل فى الدر (قوله وعكسه لا) خلافا لهما (قوله لانها هبة النصف) من كل واحد فى المنح وفى التف هبة رجل لرجلين على اربعة اوجدها احدها ان يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا والثانى ان يكون العقد متحدا والقبض مختلفا وكلاهما لا يجوز والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا او كلاهما معا يان يقولان قبلناهما فهما لا يجوز ان ايضا عند ابى حنيفة وعندهما جائز ان وهبة العين الواحدة من اثنين لاثنتين على الخلاف المذكور واذا كان من واحد لثلاثة جاز عند ابى حنيفة خلافا لهما قلت وفيه نظر كما فى المجتبى انتهى (قوله اى يجوز هبة درهم صحيح لرجلين) وقيل لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يضر فيحتمل القسمة وجه القول الصحيح ان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة الا ان يكون مما يكسر عادة كما فى الخاتمة (قوله منع ظهور يده تملكهم ان دخل فيها) الظاهر ان الظهور مفعول لمنع والتملك فاعل له وضمير يده الى المولى وضمير تملكهم الى اهل الحرب بقريئة المقام او باحاطته الى ماصر

في باب الاستبلاذ (قوله وكذا يجوز هبة البناء) دون العرصة اورد عليه ان هذا مما اتصل  
اتصال خلقه وامكن فصله وهذا لبس بجار (قوله يملك المولى) الصواب يملك الواهب والتأويل  
بالمالك بعيد ❖ باب الرجوع فيها ❖ (قوله صح الرجوع) يعني وان كره الرجوع  
تحريما وقبل تنزيها كما في النهاية وانه لا يسقط حق الرجوع باسقاطه نقل عن الجواهر لا يصح  
الابراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صح وكان عوضا عن هبة (قوله ولبس  
بمحرم) أي من جهة الرجعية والافان العم لو كان اخا من الرضاغ فهو رجم محرم لكن يصح  
الرجوع (قوله ومنعه المحرمية بالقراية) ولو ذميا او مستأثما (قوله ولنا ماروي) قبل نقلا عن  
غاية البيان هو من كلام على رضي الله تعالى عنه لا من النبي عليه السلام وادانه يجوز الاحقية  
فيما قبل التسليم ورد ان قوله احق يدل على وجود حق الغير وذا لا يتصور قبل التسليم  
وانه يضعف قوله ما لم يثبت اذ هو احق قبله وان عوض وان القبض من تمام الهبة فالهبة لا تطلق  
الا على المقبوض اذا احتاج الى ذلك يرد ان الظاهر والمتبادر الاطلاق سواء وجد الاحتياج  
اولا الا ان يقال التقييد لضرورة التوفيق بين الحدين تأمل (قوله بقوله ومنعه المحرمية) قيل وجه  
الاعادة ترتب الموانع على بعضها وايدكر وجهه (قوله كبناء وغرس وسمن) وكذا نحو حمال  
وخطابة وصيغ وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعشى واسلام عبد ومداواته وتعليم قرآن  
وكأبة او قرائة ونقط مصحف وحل تمر ببغداد الى بلخ ولو اختلفا في الزيادة نفي المتولدة ككبر  
القول للواهب وفي نحو بناء وخطابة وصيغ للموهوب له كذا نقل عن الخاتبة والحاوي (قوله  
اضيف اليها) يعني يذكر لفظ يعلم الواهب انه عوض كل هبة لكن يستتر ان لا يكون بعض  
الموهوب (قوله وكذا لبس للاجنبي المعترض) والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس  
والملازمة يكون الامر بادائه مثبتا لارجوع من غير استراط الضمان وما الا فلا لا بشرط الضمان  
فلو امر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل  
ما لو قال اتفقا على بناء داري اوقال الأسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع في الدر  
مع التنوير وامر الواقع في مصادرة الوالي كالامر باداء الدين في عدم استراط الرجوع والضمان  
على قول السرخسي والردوي وعلى قول العامة لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وتماه  
في قضاء الخلاصة ووصاياه (قوله بلا حجب وبطلان) المتبادر من الحجب هو النقصان فالبطلان  
عطف تفسيره (قوله وضابطها حروف) الرعاية على المناسبة ان يراعى في الذكر على ترتيب  
الحروف كما في التنوير وامتناع الرجوع في الهبة الى الفقير لاجل كونها صدقة حقيقة (قوله  
اي الرجل العبد) الظاهر الشيء (قوله او يباعه منه) ان كان غنيا قبل لا يتقيد البيع بالغناء (قوله  
بمقابلته من العوض) اي المعوض اي الموهوب (قوله مختلف فيه) الظاهر من الاختلاف هنا  
هو اختلاف الصحابة والجل على اختلاف الشافعي فبعد تسليم وجود الخلاف منه يحتاج الى  
نكاف لان خلافه متأخر (قوله وفي اصله وهاء) اي في اصل الرجوع عن الهبة ضعف نقل  
عن المغرب وهاء بالمد خطأ وانما هو الوهي مصدر من وهي الخيل يهي وهيا بالباء اذا ضعف  
ثم انه اذا اتفق الواهب والموهوب له على الرجوع في احد المواضع التي لا يصح فيها الرجوع  
كالهبة لقراية جاز على ما نقل عن الجوهرة ولا يجوز على ما نقل عن المجتبى لان الاقالة في الهبة  
والصدقة في المحارم لا يجوز الا بالقبض وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه  
كما في الدر (قوله ثم زال عاد الرجوع) اورد بما قدمه من انه لو وهب لامرأته ثم ابانها فليس له

ان يرجع مع زوال المانع وهو الزوجية ورد بأنه يمكن ان يكون المراد بالمانع هنا الطارى بعد  
 الهبة فبزواله يثبت الرجوع بخلاف المانع المقارن كالهبة للزوجة (قوله يعبدك هذا او  
 بالف درهم) اورد المناسب بان عوضى هذا العبد او لا يوثق في بيان اتيان كلمة على التعويض  
 بل يكتفى بمجرد لفظ على اقول ان اراد التصريح بالتعويض في الاول قرينة لارادته في الثانية  
 ويمكن ان يقال ان الباء صريح في كون مدخوله ثمتا فيفهم العوضية بلا حاجة الى تصريحه  
 بخلاف الاول (قوله يكون بيعا ابتداء وانتهاء) هذا اذا كان العوض معينا فان كان مجهولا بطل  
 اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء كذا في الدرر (قوله كما لم تجز هبته به) لا يخفى ما في هذا التشبيه  
 من عدم اللطف وان ارجع الضمير الى الطفل (قوله وبيع انتهاء) وقيل نقلا عن البرجندى  
 لو كان الموضع من جنس الهبة وكان اقل منها يصح بل ارتبوا (قوله التملك لا يجري فيه الشرط)  
 لما سبق في تصرفات المسلم من ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك لانه من باب  
 القمار (قوله عملا بالشبهين) لا يقال هذا الدليل جار في صورة ما يكون بيعا ابتداء وانتهاء اجاعا لان  
 لفظ الباء لا يجابه الثنية بغير معنى الهبة الى البيع بخلاف لفظ على وان لفظ على دال على الشرطية  
 والشرط بلايم ان يكون خارجا عن ماهية الشيء وذاته (قوله وقد عرفت ايضا) اشارة الى  
 الجواب عن قوله وايضا التملك الى آخره حاصله الشرط المنافي للتملك هو الشرط الذي فيه  
 معنى الربوا والمراد من الشرط هنا لبس هذا الشرط لكن رد على هذا ينبغي ان يقيد بما يشعر  
 وقد اطلق الكلام (قوله فيكون ما نحن فيه) تفريع عما قبل قوله فان قلت كما يظهر بالتأمل (قوله  
 حتى يوقر عليه) وفي بعض النسخ حتى يترتب هذا هو الظاهر (قوله فرق بين هذا وبين الغسل)  
 قال في قاضيهان نقلا عن الاملاء اذا غسله او قصره ان يرجع في الهبة (قوله لزيادة متصلة  
 في قيمة الموهوب) هذا يقتضى شرطية زيادة القيمة فان لم يكن الزيادة فله الرجوع الا ان يقال  
 يحكم على الجنس بما اوجبه اكثر افراده او يدعى كون الحكم في نفسه كذلك ويؤيده ما نقل عن الخانية  
 ان استوت القيمة في المكنين للواهب الرجوع واورد على هذا التعليق ان هذا لبس بشئ بل  
 التعليق ما في شرح المجمع ان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراء وردان ما ذكره من  
 التعليق يقتضى ان لا ينحصر موانع الرجوع على السبعة المذكورة بخلاف ما ذكره الشارح مع انه  
 يلزم بما ذكره المعترض جواز الرجوع لو حبل بلا كراء وهو خلاف الظاهر فليتأمل مما عرفت آنفا  
 (قوله تصدق على غنى) المفهوم من الزيلعي الرجوع في هذه الصورة نعم انه لو اختلغا فقال  
 الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب على ما نقل عن الخلاصة **فصل**  
 في مسائل متفرقة \* (قوله كما مر) اى في المسائل المتفرقة من السلم (قوله لانه انما يعمل)  
 لان الاستثناء تصرف لفظي لا يعمل الا فيما تناوله اللفظ والحمل لم يدخل تحت اللفظ (قوله  
 على اقوالهم) لعل الصحيح على قولهم (قوله اقول نختار الشق الاول) قيل هذا ما سبق اليه  
 صدر الشريعة لكنه وان كان موافقا لما في الخانية لكنه مخالف لما قاله الترنشسي عن الحلواتي  
 ولا يخفى ان الموافق للقياس ما ختاره الشارح واجيب باختبار الشق الثاني ايضا بالفرق بين العوض  
 والرد اذا العوض يكون بالفاظ مخصوصة فلا استلزام ايضا ويقرب ما اجيب عنه ايضا ان في عبارة  
 العوض مظنة الصحة ولا يخفى انه يمكن ان يقال ايضا قوله فهو والشرط جائز ان لم لان هذا  
 فيما اذا لم يشترط كون العوض من نفس الموهوب واما عند هذا فما يحتاج الى البيان وقوله فهو  
 تكرار ممنوع ايضا لان المراد من العوض هو المعين على ان يكون المراد من قوله نبثا نبثا معينا

بقريضة المقابلة وان الاصل والكمال في العوض كونه معينا ( قوله كقوله لمديونه اذا جاء غدا )  
وكذا ان مات بفتح التاء فانت بريء من الدين او ان مات من مرضك هذا او ان مات من مرضي  
هذا فانت حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق ( قوله العمري بان يقول هذا الدار لك عمري )  
اي مدة حياتك فاذا ماتت انت فهي لي او هذه لك عمري فاذا ماتت اخذ ورثتي منك ( قوله مدة  
عمري ) وانت صرفت ممانته آنفاته يجوز ارجاع هذا الضمير الى الواهب ايضا وقد صرح في شرح  
المجمع ان العمري هبة شيء مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليه او الى ورثته  
اذا مات الموهوب له ( قوله لعدم التملك للحال ) ولانها تعليق بالخطر فاذا لم تصح تكون عارية  
فروع \* بعث امرأته هدايا وبعثت له ايضا عوضا ثم افترقا بعد الزفاف  
وادعى انه عارية وحلف واراد الاسترداد وارادت هي الاسترداد ايضا يسترد كل منهما هبة  
الدين ممن عليه الدين وبراؤه عنه يتم من غير قبول وتمليك الدين ممن لبس عليه الدين باطل  
الا في ثلث حواله ووصية وتسليط على قبضه ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالعقد  
الصحة ويتفرع عليه لوقضي دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكلا بالبيع اعطت  
زوجها ما لا يسؤاله ليتوسع فظفر به بعض غرماه ان كانت وهبت او اقرضته لبس لها ان تسترده  
من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع ابنه ما لا يتصرف ففعل  
فات الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فإثراء دعي قوما الى طعام وفرقهم على اخونة لبس  
لاهل خوان مناولة اهل خوان ولا اعطاء سائل وخادم وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب  
البيت الا ان يناوله الخبز المحترق للاذن عادة \* كتاب الاجارة ( قوله شرع  
في مباحث الى اخره ) يعني لما كانت الهبة يشارك الاجارة في معنى التملك وكان الهبة تملك عين  
والاجارة تملك منفعة قدم تلك واخر هذه لكون العين اقوى ( قوله لتناوله الفاسد ) اورد  
عليه ان الصحيحة عقد على منفعة معلومة ببذل معلوم والفسادة ضد الصحيحة فلا يشملها  
تعريف الشرعية سواء كان الفساد بشرط مقارن او شيوع اصلي ( قوله وما اختير هنا  
تعريف الاعم ) اورد ان المعروف الشرعية والاعم صادق لما لبس بشرعية فلا مساواة بين  
المعرف والمعرف وان تملك النفع موقوف على المعلومية فاما يلزم التقييد بالمعلومية او لا يوجد  
التملك وقد قال في المبسوط والبدائع بلزوم المعلومية القاطعة للنزاع وان هذا التعريف لا يصدق  
الصحيحة اصلا لفقد تسليم المشاع الاصلي وعدم علم البذل فلم يوجد العقد فلا ينبغي العدول عن  
كلام ائمة المذهب ( قوله او وهبتك منافعتها ) قيل نقلا عن البرهان ان هذا ورود العقد على المنافع  
والاجارة انما تصح بورود العقد على العين ولهذا لا تنعقد باجرت منافعتها لكن عن اخائية ان فيها  
روايتين خواهر زاده الجزم في اطلاق الجواز ( قوله مدة كذا ) اي مدة كانت وان طال ولم يضافه كاجرتكها  
غدا وللمو جريبعها اليوم وتبطل الاجارة به يفتي ( قوله او بيان العمل كالصياغة ) اي بما يرفع  
الجهالة فيبشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقف او الموضوع فلو خلا عنهما فهي  
فاسدة كما في البرازية ( قوله او شرطه ) هذا في الاجارة المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجارة  
بشرط التعجيل اجماعا ( قوله ويسقط بالغصب ) اي بالخلولة بين المستأجر والعين فلا يرد ان  
الغصب لا يجري في العقار وتفسخ بالغصب على ما في الهداية خلافا لما في قاضيخان ولو غصب  
في بعض المدة فبحسبها ( قوله اي اذا غصبها غاصب ) ينبغي ان يقيد ولو شرعا كما قيد

في التوزيع الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار بشفاعة ونجاية كما في الاشياء (قوله للموخر طلب الاجر) هذا اذا لم يوقت والا فلا يطلب قبله (قوله والخبر فيه) وان لم يكن الخبر فيه سواء في بيت الخبز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له ولا ضمان وان احترق الخبر او سقط من يده قبل اخراج فعلية الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر كما في الدر (قوله لما سألني ان الاجر) ليس مناسباً لهذا المقام بل لما اذا تعدى المستأجر والمناسب ان يقال لانه بالاخراج ثم عمله وبالا حترق بعد التسليم لضمان كما قيل (قوله وقبله الاجر ويغرم) بل المالك مخير بين تضمين مثل دقيقه فلا اجر وبين تضمين قيمته اي الخبر واعطاء الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب والملح كما في ان يلحق (قوله وقال صدر الشريعة) قيل ليس في نسخ صذر الشريعة ذلك فهو فريضة بلامرية وكون مرجع الضمير في عبارة الوقاية ما ذكر متعين فلا حاجة الى الاستظهار بكلام احدا قول المراد من ذكر تفسيره النسوية في الاعتراض حيث وجب عليه التنبيه ولم ينه بل رضى ومشى على ظاهره (قوله فعلية الضمان) وفق بين الوقاية وغاية البيان بان المراد من الاحتراق في الاول ما لا يكون بصنعه وفي الثاني ما يكون بصنعه كما سيعلم في مسائل الاجير المشترك في كتاب الاجارة منه يظهر صحة دعوى اجماع اصحابنا وهم مختلفون فيها كما يظهر لمن يرجع (قوله من عمله اكثر) المراد به ما يمين ويرى على الاصح وقيل عين مملوكة للعامل يحبس العين للاجر اذا عمل في مكانه اما اذا عمل في بيت المستأجر فليس له حق الحبس كما في شرح الجمع (قوله لا يحبس له) فلو حبس يضمن ضمان الغصب وصاحبها مخير بين تضمين قيمتها محمولة وله الاجر وبين غير محمولة ولا اجر (قوله لا يستعمل غيره) الا لظن فلها استعمال غيرها بشرط وغيره على اصح ما يقتضيه فالاولى ان يشير اليه كما في الكتب (قوله والا فكله) قال ابن الكمال ان كان المؤنة نقل بنقصان عدد درهم فبحسابه فكله وان الظاهر ان يكون هذا من الاجارة الفاسدة لكن لم نقف على من تصدى عليه سوى نقل في هامش بعض الكتب عن الخلاصة (قوله قط القط) بكسر القاف وتشديد المهملة الكتاب اي المكتوب والصك بالجائرة ومنه قوله تعالى عجل لنا قطنا (قوله لانه المقود) اي نقل القط هو المقصود او وسيلة الى المقصود الذي هو العلم بما في القط (قوله وقد نقصه) بالعود قال في الدر عن الخانية استأجر ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فذهب لموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فأمل (قوله وهو نصف الاجر) قال في الدر في هذا المحل كذا في الدر وانظر وتبعه المصنف ولكن تعقب المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر ومقتضى تصوير المسئلة مجرد الاتصال وذا يوجد بمجرد الذهاب ومقتضى هذا الحكم ان يكون المسئلة مصورة بالا اتصال ورد الجواب وهذا لم يوجد هنا كما نقل الشرنبلالية عن المواهب والتفصيل في تلك الحاشية ونقل عن النهاية انه ان شرط المجيء بالجواب فنصفه والا فكله (قوله الا ان يضمن الموخر) اورد عليه انه مخالف لما في الهداية والكنز والوقاية وجامع الفصولين من ان صاحب الارض يغرم قيمة ذلك مقلوبا والفرق بينهما واضح انتهى وجه الفرق ما في شرح الجمع ان معرفة قيمته مستحق القلع ان يقوم الارض مع الشجر المأمور ما لكه بقلعه ولبس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مصروفة للقلع (قوله اذا انتقضت مدته) اي قبل ادراكه (قوله قال في الكنز) اورد ان مثله وارد على قوله المتقدم والزراعة مدة كذا لان الاجارة لا تصح وان ذكر مدة الاستيجار ما لم يبين ما يدور ع فيها (قوله كالفسطاط)



يدت من الشعر وما في بعض النسخ من الدال في الآخر مكان الطاء فهو من النسخ  
(قوله وان تساوبا) لا يخفى ما في هذا التفسير فالاولى ان لا يتعرض به او يترك لفظ الواو  
(قوله والاخف) فان كيلا من السمسم وكيل من الشعير اخف من كيل من البر (قوله لا الاخر) وفي  
بعض النسخ الاضر بالضاد وهو الاقرب كما قيل اقول وهو الواقع في التثوير (قوله فلبس ان  
يحمل) والضابط ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفها او مثلها او دونها جاز ولو اكثر  
لم يحزن (قوله لانه ربما يكون اضر) قبل الضرر مجزوم كما جزم به قبل (قوله وضمن بارداق)  
واما الاجر فقد وقع في التثوير ونقل عن النهاية والمحيط انه اذا هلك بمعدبلوغ المقصد وجب  
جميع الاجر مع تضمين نصف القيمة فان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجرا  
من المستأجر والا لا هذا لكن هذا يخالف لقولهم ان الضمان والاجر لا يجتمعان ثم ظاهره الاطلاق  
وليس بصحيح لانها اذا لم تهلك في صورة الارداق بل سلمت فاللازم هو المسمى فقط قيده بالارداق  
لانه لو اقعده في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه كما في البحر عن الغاية لكن في السراج عن المشكل  
ما يخالفه قال في الدر فلتأمل عند الفتوى وهو الموافق لعدم جمع الاجر والضمان (قوله ضمن  
مازاده الثقل) معرفة التفاوت بينهما بتخمين اهل الخبرة لا بالوزن لان الآدمي غير موزون  
(قوله وضمن بالزيادة على حل) قال في الشر بنبلالية هذا اذا حمله الزيادة مع المسمى وكانت  
من جنسه حتى لو حمله المسمى وحده ثم حمله الزيادة وحدها او حمله وكانت من غير جنسه  
فعطيت بضمن جميع قيمتها ثم هذا اذا حمله المستأجر فان حمله الموجد وحده فلا ضمان  
وان حمله معا وجب النصف اي الربع كما في تمة الفتاوى ولو في جولتين فحمل كل واحد جولتا  
معا او متعا قبالا ضمان (قوله فيضمن ~~كل~~ قيمتها) ويجب عليه كل الاجر كما في التثوير ثم قال  
في الدر واذا بالزيادة انها من جنس المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة وحدها بجر قال  
ولم تعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حمله المستأجر لان منافع  
الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة انتهى (قوله بضربه وكبحه  
اما بسوقها فلا اتفاق وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرقى واما ضربه دابة  
فقال القنية عن ابي حنيفة رحمه الله لا يضربها اصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (قوله  
لان الاذن) ولهذا لو هلك الصغير بضرب الاب والوصى لتأديب ضمن لوقوعه بزجر وتعريك  
وقالا لا ضمان بالمتعارف ونقل عن الغاية عن التمة الاصح رجوع الامام لقولهما فعلى هذا  
المناسب كون هذه المسئلة مثل تلك لكن لم نقف (قوله ثم نفقت) اي هلك (قوله وايكافه) قيل  
هو بالفارسي بلان نهادن برستور (قوله ثم عاد الى الوفاق فيضمن) على ما يجيء في الرهن كما عليه  
الفتوى (قوله او اسراجه بما لا يسرج) ولو بمثله او اسرجها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا  
ازداد وزنا فيضمن بحسبها كما في الايضاح (قوله او سلوك ما لا يسلكه الناس) يذبح ان يكون  
هذا مقيدا بالتفاوت ايضا فالاولى ان لا يذكره كما في التثوير (قوله وحله في البحر) اي فيما قيده  
بالبر فلو لم يقيد لا ضمان كما فهم عن التثوير وصرح في الدر (قوله وله الاجر) كما في صورة  
تزع السرج (قوله فزرع رطبة) فيه اشارة الى انه لو كان المخالفة بالاخف فلا غصب فلا ضمان  
فله الاجر (قوله واخذ القباء) اي وان شاء اخذ القباء والصواب او بدل الواو كانه من سقامة  
النسخة (قوله قبل معناه القرطق) الضمير الى القباء قال في المغرب القرطق قباء ذو طاق وقيل  
هو الذي يلبسه الاتراك مكان القميص

باب الاجارة الفاسدة



من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما لبس مشروعا اصلا وحكم الاول وجوب  
اجرا المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما بخلاف الثاني فانه لا اجر فيه بالاستعمال نقل عن الحقايق  
ولا تملك المتافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد (قوله بالشرط المفسد للبيع)  
كجهالة ما جاور واجرة او مدة او عمل وكثيرا ما طعام عبد وعلق دابة وحرمة واراد مغارمها  
وعشر او خراج ومؤنة رد كما في الاشياء (قوله والشبوع خلافا لهما) ان بين نصيبه على الصحيح  
والفتوى عليه على ما في التبيين عن المفتي وفي شرح المجمع الفتوى على قوله (قوله احتزبه  
عن الشبوع الطاري) هذه حيلة جواز اجارة المشاع على قوله كما ان يحكم به حاكم وجهالة  
المسمى كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة (قوله وجهالة المسمى) قيل المتبادر من عطف  
الكلام ان لا يكون جهالة المسمى وكذا عدم التسمية مفصدا للبيع وليس كذلك فينبغي ان يقال  
فيما تقدم بدل بالشرط المفسد بالامر المفسد ولا يذكر هنا (قوله بالغامابغ) لكن لا ينقص عن  
المسمى كذا في الدر (قوله بل بالشرط والشبوع) اي مع العلم بالمسمى او رد عليه بما في الزيلعي  
اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة ويجب ان يسكنها اجر المثل  
بالغامابغ انتهى فهذه فاسدة بالشرط وقد زيد فيها على المسمى قال في الدر بعد نقل هذا  
عن الزيلعي حله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضيان الى جهالة المسمى  
فاقهم فعلى كل فلا يراد ثم قال وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجرا لمثل بالغامابغ  
فتأمل (قوله لم يزد على المسمى) قيل عن الخلاصة كذا الحكم اذا كان الفساد بجهالة الوقت  
(قوله او شبهته) وهو العقد الفاسد (قوله وجب الرجوع الى ما قومت به عند العقد) هذا  
تفريع بالنسبة الى الفساد بغيرها يعني قد قومت المنافع على هذا التقدير بتسميتهما فيلزم اجر  
المثل الى تمام المسمى ولا يزداد عليه لرضائهما باسقاطه لكن يرد عليه ان الرضاء كما وجد في الاسقاط  
وجد في الزيادة (قوله واذا جعل) عطف على قوله اذا لم تقوم وتفرع بالنسبة اليهما (قوله  
انتني المرجع) اي تقوم بالعقد (قوله وهو وجوب القيمة) في التعبير بالقيمة مسامحة لا يفتني (قوله  
ولم يدفعه) اورد ان لزوم اجر المثل غير متوقف على عدم دفع العبد بل هو لازم عند تعيين  
العبد فانه عند تعيين العبد اذا لم يدفعه واعتقه يصح الاعتاق ويلزم اجر المثل لما مضى وتنقص  
الاجارة فيما بقي (قوله فلكل منهما ان ينقص) اي بشرط حضور الآخر وقيل عن ابي يوسف  
جوازه في الغيبة (قوله لا بعدد) كما سيأتي في باب فسخ الاجارة قال الزيلعي كما لو عجل اجرة شهرين  
فأكثر لكونه كالتمسكي (قوله متعلق بالمستلئين) الظاهر تعلقه بما بعد (قوله آجر دارا)  
وذا مسألة واحدة واعتبار قوله وفي كل شهر سكن مسألة مغايرة لبس بصحيح وجعل احدي  
المستلئين قوله فان آجر داره بعيد بعيد ايضا (قوله حين يهل) بضم ففتح اي يبصره  
الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر كذا في الدر عن الشمني (قوله والا فالايام كل شهر ثلثون)  
وقال يتم الاول بالايام والباقي بالاهلة (قوله استأجر عبدا) بخلاف مالو شرط طعام العبد على  
المستأجر كما في الدابة على ما في الشر بنبلالية عن الخاتبة فليست (قوله لما روى انه عليه السلام)  
يرد عايه بما في بعض الكتب من الطعن على هذا الحديث فلعله لهذا عقب بقوله ولتعارف الخ  
واما كراهة عثمان رضي الله عنه فجمول على ما فيه كسف عورة كما في الزيلعي قال في الدر بعد  
نقل كراهة دخوان عن الاشياء والمعتمدان لا كراهة مطلقا وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق  
كشف العورة وقد مر في النفقة (قوله لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) واما حديث

النهي عن كسبه ففسوخ (قوله والظئر) فسر بالمرضعة (قوله في نكاح ظاهر) اى معلوم  
 بغير الاقرار (قوله وجاز فسحها) وايضا يجوز الفسخ بفجورها ان ينأ ونحو ذلك من الاعذار  
 لكن لا بكفرها لانه لا يضر بالصبي كما في التويز ولومات الصبي او الظئر نقصت الاجارة ولومات  
 ابوه لا (قوله ودهنه) بقح الدال اى طلبه بالدهن (قوله لاثمن شئ) اى لا يلزم ثمن شئ منها  
 وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة (قوله على ابيه) ان لم يكن  
 له صغير مال والا ففى ماله الصغير كما فى النفقة (قوله فان ارضعته بلبن شاة) يجعل لبن الشاة فى اناه  
 مثلا ثم صبه فى فخ الصبي شيئا فشيئا ومن حمله على مص الصبي من ثدى الشاة قال مال كذا  
 قيل اقول لعل المسئلة يعمهما (قوله فان الارضاع هو اشراب) يعنى ان المعقود عليه هو  
 الارضاع والترية لا اللبن والتعدية (قوله فان هذا ايجاد) الايجاد فى الاصل ادخال الدواء  
 فى الفم بطريق الصب واستعير هنا لوضع اللبن فى الفم على الوجه المذكور (قوله من قبيل  
 المشاكلة) فيه نوع خفاء اذ المشاكلة ما يذكر بلفظ غيره لوقوعه فى صحته كما فى قوله تعالى  
 انت تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك ولم يصح هذا اللفظ يلفظ ارضعت والتوجيه من  
 جهة ان ذكر هذا الكلام وقع فى خلال ذكر الارضاع حقيقة لبس بوجه لا يخفى على انه  
 اورد عليه ايضا ان هذا يقتضى ان لا يكون الارضاع حقيقة فى البهائم وقدم فى كتاب الرضاع  
 من انه فى اللغة مص الشدى مطلقا واعتبار المشاكلة بين الاعم والاخص غير واقع انتهى تأمل  
 (قوله بخلاف ما اذا دفعته) متعلق بقوله فان ارضعته والدفع الى خادماتها لبس بقصرى بل  
 بتنبيل لانها لو استأجرت من ارضعته تستحق الاجرة قال فى الشربلالية عن لذخيرة الا اذا  
 شرط ارضاعها نفسها على الاسح وتلقى هذا صاحب الدر بالقبول والمولى خواجه زاده  
 اقضى بهذا معزى بالبدائع والمحيط البرهان والذخيرة والنهاية عن الذخيرة وقاصيخان وادعى  
 ان اصح نسخ قاضيخان على هذا وما فى بعض نسخه حمله على السقامة وتعبه المولى اخى زاده  
 بما فى قبيل باب الاجارة انفاضة عن قاضيخان وفى الفصل الاول من كتاب الاجارة عن الظهيرية  
 وفى اوائل كتاب الاجارة عن البرازية لدى فرق مسئلة الظئر والخياط وفى باب اجارة الظئر  
 عن فتاوى الوجيز والخانية من ترجيح استحقاق الاجر ولهما مناقشات لطيفة ومناظرات انيقة  
 فى هذه المسئلة لكن القوة فى جانب المولى اخى زاده كما يظهر على من يطلع على قوليهما (قوله  
 والغناء والمناهى والنوح) قال فى الدر ولو اخذ بلا شرط يباح (قوله والاصل اورد بالحج عن الغير)  
 ورد انه ثبت بنص على خلاف القياس لا يخفى ان هذا انما يتم ان حل الاصل على معنى القياس  
 وهو لبس بظاهر (قوله ويجبر المستأجر على دفع الاجر) وهو المسمى فى العقد واجرا المثل اذا  
 لم يذكر مدة (قوله لينسجه بنصفه) اى لياخذ نصف الغزل لاجر النسج (قوله ليحمل  
 زاده ببعضه) اى يعطى البعض المعين من الزاد اجر الحمل (قوله ليطلعن به ببعض دقيقه)  
 اى يحمل بعض الدقيق الذى طحنه الثور (قوله وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم)  
 والحيلة ان يعرز الاجر اولا او يسمى قفيرا بلا تعيين ثم يعطيه قفيرا مند فيجوز ولو استأجره  
 ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجره اصلا لصيرورته شريكا وما اسنشكله  
 الزيلعى اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها  
 شئ بالعرف كما زعمه منايخ بلخ كذا فى الدر (قوله ونفع الاخير) فى وقوعها على المنفعة قبل  
 صوابه على المدة يوضحه تعليقه بقوله لانه يستحق الاجر بمضى المدة عمل اولا ولكونه قسما له

يقع العقد عليه وهو العمل اول زمان فليتا مل انتهى ( قوله لانه يستحق الاجر ) يمضي المدة لان العقود عليه حينئذ منفعة نفسه لكونه اجيرا خاصا في الاول يكون المقصود حصول ذلك العمل وكاله وفي الثاني الانتفاع نفسه من هذه الحثية سواء تم العمل او لم يتم وبما ذكرنا يعلم الفرق بين العمل والمنفعة في هذه المسئلة كذا قيل غير مقدور عادة اورد انه غير مقدور في نفس الامر ايضا فالتقييد بالعادة لبس بمناسب ( قوله ان يشيها ) اي يحرقها حريتين ( قوله تبقى بعد انقضاء المدة ) فلولا يبق لم يفسد كالكوكا كانت الاجارة طويلة لا يبق لفعله اثر بعدها وايضا لو كان الربيع لا يحصل الابيه لا يفسد اشتراطه ( قوله وبلاد كر زراعتها او ما يزرع فيها ) يعني استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اي شيء يزرعها هذا بخلاف الدار لو وقوعه على السكنى ( قوله وله المسمى ) اي استحصانا قال في الدر وكذا لو لم يمضي الاجل فلو حذف قوله فمضي الاجل كفاضيخان في شرحي الجامع لكان اولي ( قوله ارتفعت قبل تمام العقد ) اي بتعيين الحمل المعتاد ( قوله كافي الجود في الطريق ) اورد ان المشبه عدم الاجر بالكلية والمشبه به عدم الاجر فيما بقي اقول المقصود في التشبيه هو للبعض الباقي لكن وجه الشبه لبس باقوى مما في المشبه به نعم انه لبس بكل بل قد يتخلف على ان عدم القوة في ذلك البعض لبس بمعلوم ( قوله واذا اتحد ) الا فلواستوفى المنفعة فيلزم اجر المثل كافي ظاهر وقد روى عن ابي يوسف انه لاشيء عليه ( قوله وذا غير موجود في الحال ) بل انما يتصور في الاستقبال فيكون نسئة ( قوله مثل ان يسلم الظاهر من السلم ) فالاول لما يتحد فيه الجنس والثاني لما يتخلف ( قوله فان البر والشعير ) الظاهر انه من كلام الدرر يعني انهما مع كونهما مختلفي الجنس قد حرم فيه النساء وقد قلتم لا يحرم فيه النساء ( قوله وليس النفع من المقدرات الشرعية ) فان القدر الشرعي هو الكيل والوزن ( قوله عن بيع الكال بالكال ) من كلال الدين اذا تأخر فيكون هنا بمعنى النسئة ( قوله استأجره ليعيد له او يحتطب ) فان وقت جاز والا لا ولولا بوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو ملكه استأجر امرأته لتخبر له خبرا للاكل لم يحز ولبيع جاز آجرت دارها لزوجهها فسكنها فلا اجر لها وتماه في الدر \* باب من الاجارة \* ترجم في هذا الباب في التوير باب ضمان الاجير لعله اظهر فكان وجه عدم الترجيم به هنا لعدم اختصاص مسائله بالضمان ( قوله ولا تزع غنم غيره ) اشارة الى تفسير قوله بلا تخصيص ( قوله ونحوه كالفصل ) والقتال والملاح والجمال والدلال وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف ( قوله لانه شرط لا يقتضيه العقد ) ولان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع امل هذا العلة ظهر واخصر ( قوله وافتي المتأخرون بالصلح ) وعن صاحب المحيط ان الاجير مصلحا الا يضمن والا يضمن وان مستورا يؤمر بالصلح وعن تنوير البصائر يجبر على الصلح وفي الزيلعي وبقولهما يفتي اليوم وعن العيني افتي بعضهم بقولهما وبعضهم بقوله وبعضهم بالصلح وعن قاضيخان المختار في الاجير المشترك قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عن الحائية والمحيط والتمتة من ان الفتوى على قوله لاختلاف الصحابة نقل عن النهاية روى عن عمر وعلى انهما كانا يضمنان الاجير المشترك ما ضاع على يده وعن علي رضي الله تعالى عنه انه كان لا يضمن القصار والصباغ ونحوهما ( قوله من مدة جاوز المعتاد ام لا ) بخلاف الحمام ونحوه وكذا من معالجته وهذا اذا لم يكن رب او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد ( قوله والحمل شيء واحد ) يعني ان الحمل كله اتصال واحد فاحصل في جزء منه يستند الى جزء آخر منه فالكسر في وسط الطريق مستند

الى الابتداء (قوله ويستحق الاجر بتسليم نفسه) وليس الخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل كذا في الدر عن التوازل (قوله او ذ كر المدة أولا) اى فى اول الكلام (قوله نحو ان يستأجر اراعيا شهرا) ليرعى له غنما فان شهرا مدة ذ كرت اولا فان المراد بالاول لبس بحقيقى (قوله فلا يتغير حكم الكلام الاول) اذ اليقين لا يزول بالشك (قوله فلا يضمن ما هلك فى يده او عمله) ان لم يتعد بان يتعمد الفساد كما فى المودع (قوله فلا يضمن ظئرفى صبي ضاع فى يدها او سرق) الظاهر من التقرير يعين انه بالنسبة الى الاول فقط والمناسب اى يجعل احدهما من الثانى اى عدم الضمان بعمله كتحريق الثوب من دقه (قوله وزمانه) وقع فى التنوير هكذا وزمانه فى الاول يعنى بزيادة هذا القيد فقال فى الدر كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه ويستصح قال شيخنا الرملى ومعناه يجوز فى الاول دون الثانى كان خطئه اليوم (قوله كما فى البيع) وهو الذى عبر فى البيع بخيار التعيين قلته لا يجوز فيما فوق الثلث (قوله لكن يجب اشتراط خيار التعيين) قيل هذا وان كان موافقا للكفاية وغاية البياء وصدر الشريعة لكن لبس بموافق لما هو الاصح مما ذهب اليه النهاية والكافى والمعراج والزيلعى من ان اللازم هو خيار الشرط ولهذا صار فى خيار التعيين خيار الشرط ايضا كما هو رواية الجامع الصغير التى كان بناء هذا الكلام عليها اقول الظاهر مما سبق فى خيار البيوع انه لم يرجح احدى الروايتين على الاخرى بل يفهم الميل الى اختيار جانب عدم الاشتراط فكلامه هنا مبنى عليه ولو سلم فيجوز ان يكون المضاف محذورا والاضافة بمعنى فى فيكون معنى قوله يجب اشراط خيار التعيين اى يجب خيار الاشرط فى خيار التعيين فصورة المسئلة اشترى احد ثوبين على ان يأخذ بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام على ما فى الهداية (قوله الشرطان جائزان) فيجب درهم ان خطئه فى اليوم الاول ونصف درهم ان فى الغد (قوله وعند زفر فاسدان) فيجب اجر المثل فى الصورتين (قوله للترقية) من الرفاهية وهو التوسعة (قوله على وجه لا يغير هيئة الباقي) قيل اى لا يضر الباقي لو قال على وجه لا يضر المعتقد لكن اظهر اقول المراد من الباقي ما يشمل سيوت الجيران (قوله استأجر حمارا فضل عن الطريق) هذا اذا لم يتخلف عنه والا كان يتركه على باب بيت ويدخل البيت وان يتخلف عنه فى الطريق لحاجة ويتوارى عن نظره وان تحو بول وغائط وان يضل عن الطريق وعلم به ولم يطلبه مع عدم اليأس وان يوقفه لصلوة الفرض فذهب ولم يقطع الفرض لان خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة وان كان درهما وان لم يغيب عن بصره اوفى موضع امين لا يعد تضييعا فلا ضمان كما فى الشرنبلالية عن البرهان (قوله كذا راع ند شاة) لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن وقالوا ان كان الرعى مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التميز لا يضمن والقول له فى تعيين الدواب انها الغلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له فى قدر القيمة كما نقل عن العمادية (قوله لا يسافر بعبد) فلو سافر به فهلك ضمن ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان (قوله رعاية حقه فى الصحة) يعنى يكون حيثئذ الصحة ووجوب الاجر للمولى (قوله فاجر هو نفسه) وجاز للعبد قبض اجارة عمله لو اجر نفسه لا لو اجر المولى الا بوكالة المولى العاقد تقل عن العناية (قوله لان الاجر مال المولى) اذ كسب عبد المولى ملك للمالك رقبته العبد (قوله كما اذا اجره الغاصب اجماعا) ولهذا اورده ياداة التشبيه ليكون اشارة الى تعليل الحكم السابق (قوله تحريا للجواز) اى لقصده جواز المقدم والا فيكون مجهولا من اقباه ولو عمل فى الاول فقط لزم الاربعة وبعكسه الخمسة

( قوله حكم الحال ) اى يجعل الحال حكما بينهما فيكون القول قول من شهد له الحال  
 بمينه يرد عليه ان هذا تحكيم الحال وتحكيم الحال نوع من الاستصحاب والاستصحاب عنه  
 وان كان حجة للدفع لكنه ليس بحجة في الاستحقاق اى الاثبات فبسلم في جانب المستأجر  
 ولا يسلّم في جانب الموجد والجواب ان لاستحقاق هنا بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر  
 يشهد على بقاءه الى ذلك الوقت ضعيف لوروده على أكثر ابواب الاستحقاق  
 والصواب ان هذا من قبيل الترجيح لا من قبيل الاحتجاج بالاستصحاب تأمل ( قوله فان كان  
 العبد آتيا او مريضا في الحال ) هذا بعد قوله والعبد مريض او آتيا مما لا يحسن ( قوله كذا  
 الاختلاف في جري ماء الرحي ) في الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه لو عاد  
 عادت ولو اختلف في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال ثم اقول  
 وكذا الاختلاف في بيع الشجر مع الثمر وبدونه فالقول قول من في يده الثمر ( قوله لاصانع )  
 اى لا يصدق صانع ( قوله ووجوب الاجر ) اى ينكر وجوب الاجر وينكر تقوم عمله فم هذا قول  
 ابي حنيفة والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد كما في الزيلعي وهو ان كان الصانع معروفا  
 بهذه الصفة بالاجر وقيام حاله بهذه الصفة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا  
 فالاولى ان يختار همتا او يسير اليه ولو شرعا وما عند ابي يوسف ان كان الصانع حريفا له اى  
 معاملة له فله الاجر والا لا **باب فسخ الاجارة** ( قوله تفسيخ ) اى بالرضا  
 او القضاء في الدراى للمستأجر ولاية الفسخ قيل هذه الولاية قد يوجد للموجد فالتخصيص  
 للمستأجر ليس بجيد ويمكن ان يقال ان الظاهر ان النقص انما يحى من قبل خيار الشرط  
 وولاية الخيار فيه للموجد ظاهر كما يدل عليه تعميم تفسيره للمستأجر والموجد فيكون ذلك في حكم  
 الاستثناء اول يقال المراد من التفسير الفسخ المتصور في جميع ما سيذكر وهذا مختص بالمستأجر  
 او المقصود بالذات هنا ما للمستأجر وللوجد انما هو استطرادى ( قوله لانها تفسيخ ) فقيه  
 اسارة الى اختيار قول عامة المسايخ وهو عدم انفساخ العقد وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة  
 كما في الايضاح والزيلعي فليس فيه اجمال مشار الى تلك الخلافية فلا يرد ان الظاهر من مساق  
 كلامه كون تلك الخلافية جارية في جميع المسائل وليس كذلك ( قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر )  
 فانه لو خرب الدار وانقطع الماء يمكن ان ينفع بوجه آخر كضرب القسطاطة فلا على ان تلك المنافع  
 فانت على وجه يتصور عودها كما ذكره ابن الكمال عن الهداية وبهذا علم ان هذا التعليل لا يعم لجميع  
 خيار الشرط سيما قد ذكر في الشرط خيار الموجد وظاهره مناف له فالقول ان هذا التعليل ليس  
 للجميع بل للبعض من خراب الدار وانقطاع ماء الرحي وماء الارض صرف العبارة عن ظاهره المتبادر  
 الى معنى لا يفهم منها بلا بيان وجه الدلالة والفهم فقد اصاب من قال محل هذا الكلام عند قوله الاتى  
 يفوت النفع كخراب الدار ( قوله فيتناوله ) ظاهر الحديث لفضا او دلالة في دلالة الاشتراء على  
 الاجارة دلالة لفظية خفاء لا يخفى فان قيل فلهذا لم يكتف به بل قال او دلالة قلنا فينثذ يكون  
 كلمة او الاضراب ولم يوجد شرطه من تقدم النفي او النهى واطادة العامل على ان في فهم  
 الاجارة من الشرى ايضا خفاء لا يخفى ( قوله كخراب الدار ) وكذا لو كانت تسقى بماء السماء  
 فانقطع المطر فلا اجر وان لم تنفسخ على الاصح ( قوله فان كلامها يفوت النفع ) ان اريد فوت  
 النفع المقصود فسلم لكن ليس بمناسب لما تقدم من قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر وان اريد  
 فوت جنس النفع فليس بمسلم وهو ظاهر على انه ذكر في عله هذا الكلام فلا اجر للمستأجر لعدم



التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستيجار وقد ذكر ايضا ولو انقطع ماء الرعي والبيت مما ينتفع به بغير الطحن فعليه الاجر بحصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفى زمنه حصته (قوله ودبر الدابة) اى قرحتها (قوله فلو لم يخل به) اورد ان سقوط الخيار فرع النبوت ولاشبهت للخيار اصلا فينبغي ان يقول لبس له خيار اذ صدق السالبة بنى الموضوع لا يخفى انه مبنى على التغليب (قوله اوازالة الموجر) فيه اشارة الى ان عمارة الدار المستأجرة وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان على البناء على رب الدار فان ابى صاحبها كالمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهى كذلك وقدر آها واصلاح بئر الماء والبالوعة على الموجر فان فعله المستأجر فهو متبرع (قوله للجمل) اى الحسن (قوله وبعذر) اى يفسخ بالعذر اختلف فيه فقل لا بالقضاء فينفرد العاقد بالفسخ وقل بالقضاء وقل ان العذر ظاهرا بلا قضاء والاوى قضاء صحيح الثانى السرخسى والثالث قاضى خان والمجربى كما فى الشرنبلالية وقد عرفت ما نقل عن الدر فافهم (قوله كما فى سكون وجع ضررس) هذا بتمامه لبس بشرط قال فى الاشياء اذا وقعت الاجارة على استهلاك عين كالا ستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر ونقل عن البدائع اذا استأجر رجلا لما لا يصل الى انتفاع به من غير ضرر يرد خل فى ملكه او بدنه ثم بداله ان لا يفعله فله فسخ الاجارة كان استأجر لقصر ثوب اولقطعه اولهدم دار اولقطع شجر اولزرع ارض فله ان يفسخ ولا يجبر عليه (قوله حداد) هو من يعمل بالحد يد كما للسجنان لانه يعمل بالقيود (قوله ولزوم دين) اى بعيان من الناس او بيينة او اقرار (قوله لا يقدر على قضائها الا بئى ما آجر) فى هذا الحصر اشارة الى اشتراط عدم مال له غير الموجر بالفتح لكن ينبغى ان يستثنى كون الاجارة المحجلة مستغرقة قيمتها كما فى الاشياء (قوله وان كان محجولا) لا يخفى ما فيه من الرككة بل ينبغى بنحو ان يقال فان الاطلاق ينصرف الى الخدمة فى المصر لعل مراده هذا وان لم يدل عليه كلامه (قوله وافلاس خياط يعمل بماله) يعنى الخياط العامل بماله اذا استأجر عبدا ليخيط معه فافلس فترك لاجل الافلاس عمله فله الفسخ (قوله وبداء مكترى الدابة) البداء بالمد ظهور الرأى اى ظهر له رأى خلا فله فسخ فلو فى نصف طريق فله نصف الاجر ان استويا معونة والا فبقدره كما فى شرح الوهبانية والخانية (قوله ليخيط ليعمل) الاول متعلق بمسأجرة والثانى لترك (قوله فانه ايضا لبس بعذر والبيع صحيح) لكن يوقف الى انقضاء مدة الاجارة على المخار (قوله وتفسخ الاجارة بلا حاجة) الا لضرورة كوت فى طريق مكة ولا حاكم فى الطريق فتيق الى مكة فيرفع الامر الى القاضى ليعمل الاصلح فيوجرها لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان يرهن على دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم (قوله والمتولى) اى متولى الوقف ظاهره الاطلاق وقد وقع فى الاشياء الاستثناء بمتولى وقف خاص به وجميع غلته له معزيا للوهبانية ثم قال واطلاق المتون بخلافه قيل وباطلاق المتون افتى قارى الهداية ورجح مسائل شتى



الوضع شيء سواء كلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للوضع فيه حق  
الوضع فيضمن سواء في مكانه او لا لا بمزيل (قوله قال شمس الاثمة) نقل عن الفصولين احرق  
نحو شوك في ارضه فذهبت الريح بالشرارة الى ارض جاره واحترقت زرعه ان يبعد من ارض  
الجار على وجه لا يصل اليه شرر النار في العادة فلا ضمان والا فيضمن (قوله وضع جرة) وكذا  
يضمن في كل موضع لبس له فيه حق المرور الا اذا هبت به الريح (قوله وهو مجهول كفقير  
الطحان) اورد ان سبب الفساد فيه الجهالة بل جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله كما سبق  
في الاجارة الفاسدة (قوله لانه شركة الوجوه) اورد انها اشتراكهما بوجوههما ولبس فيهما  
بيع وشراء بل هي شركة الصنایع واجيب انها هنا لبس ما في كتاب الشركة بل معنى مجازي  
هو مجرد تقبل العمل بوجاعته كما يرشد اليه قوله فان هذا بوجاهته (قوله وحل محلا معتادا) قيل  
هذا لبس من شرط الجواز فانه اذا حل غير معتاد يصح لكن ان هلك ضمن الزيادة ان اطاق  
والا الكل كما تقدم (قوله وجب المسمى) اي ان سكت كما سيظهر قال في الاشياء السكوت  
في الاجارة رضاء وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذا والا فتقل او قال الداعي لارضني بالمسمى  
بل بكذا فسكت ازم مسمى ثم انه ان سكت ثم ادعى عدم السمع ان به صمم صدق والا فلا (قوله ان يوجر  
الاجير) الصواب نحو ما في التنوير من الموجر بالفتح بدل الاجير وحل الاجير بمعنى الموجر بعيد  
(قوله ولا يجوز ان يوجر بموجره) فان آجره هل تبطل اولى قيل نعم وصحح قيل لا وصحح والتفصيل  
في الدر (قوله ويعبرو يودع) قيل هذا مستغنى عنه بما في اوائل كتاب الاجارة بقوله وفيما لا يختلف  
(قوله به) اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مقيد (قوله فيما لا يختلف) الظاهر قيد للثلاثة لكن كونه  
قيد بالنسبة الى قوله ويودع مما لا يخاف عن الخفاء (قوله فاذا استأجر دابة) هذا ايضا بعد قوله في  
الاجارة وان خصص براكب ولا لبس مخالف ضمن كذا كل ما يختلف بالمستعمل تكرار (قوله للقاضي  
الاجرة) وكذا المفتي فانه يستحق اجرا مثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه البيان باللسان  
دون الكتابة باليد ان قال في الدر ومع هذا الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لماء الوجه  
عن الابتذال بزيادة وتامه في قضاء الوهابية وفي الصيرفة حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته  
جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا وفيها استأجر ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز  
ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب انتهى **كتاب العارية** (قوله محاسنها  
النياية عن الله تعالى في اجابة المضطر) لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة  
بعشرة والقرض بثمانية عشر (قوله لان طلبها عار وعيب) اورد انه لو كان عيبا لما فعله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وقد فعله (قوله تملك نفع بلا عوض) اورد بالوصية بالخدمة وانت تعلم  
ان هذا مطلق بل منصرف الى عدم اضافة المروت وذلك مقيدة بها واستفيد من لفظ التملك  
زوم الايجاب والقبول ولو فعلا ثم حكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع  
وخلوها عن شرط العوض وجوز اعارة المشاع وايداعه وبيعه وقالوا علف الدابة على  
المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوته فعلى المعير وهذا اذا طاب الاستعارة فلو قال المولى خذ  
واستخدمه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه ودیعة (قوله لملك العين عرفا)  
اي يكون في تملك العين حقيقة عرفية فيكون صريحا فيه فيلزم عدم الاحتياج الى النية  
في الهبة ولا ينفعه الحقيقة اللغوية في المعنى الآخر اذا الاعتبار لما وقع به الخطاب وهو عرف  
لألفه ولهذا يرجح العرف عند تعارضه مع اللغة فيه يعلم انعكاس حكم قوله فاذا اريد به الهبة

افاد ملك العين الخ ويعلم حال الجواب عن ايراد الكا في فيما يأتي ( قوله وهو مستعمل فيه ايضاً ) يعني ان الحمل مستعمل فيهما فاذا نوى احدهما صححت ظاهر هذا التعبير لاشتراك هذا اللفظ في هذين المعنيين فقوله وان لم يكن له نية حمل الادنى محل خفاء اذ المشترك لا يراد احد معانيه بلا قرينة ( قوله واراد بجعله الحمل ) وقد عرفت ان الكلام من في تعارف المتكلم وذا هو العرف فقط على انه لا شيء يدل في عبارته على هذا التعيين بل يحتمل نحو عكسه ( قوله اذا لم يعارضها مجاز مستعمل فيه ) اذ بمجرد الاستعمال لا يعارض المجاز الحقيقة بل الحقيقة المستعملة راجحة على المجاز المشهور كما في الاصولية فيه يضمحل تفريع قوله فان النية الخ كما لا يخفى ( قوله وداري ) مبنداً وقوله لك خبره وقوله سكني تمييز اي بطريق السكنى وعمرى في قوله داري لك عمرى مفعول مطلق اي اعمرتها لك عمرى وقوله سكني تمييزه يعني جملة سكانها لك مدة عمرك ( قوله ويرجع المعبر متى شاء ) ولو موقفة لكن لو كان في الرجوع ضرراً تبطل العارية وثبتي العين باجر المثل كمن استعار مائة لترضع ولده وصار لا يأخذ الاثديها فله اجر المثل الى الفطام كما في الاشباه ( قوله ولا يضمن اذا هلك بلا تعد ) لبس هذا على اطلاقه لانها ان كانت مقيدة فبعد الوقت يضمن مطلقاً وهو المختار على ما في شرح المجموع وان انتفع كما اختاره شيخ الاسلام وتمامه في الشرع بلائبة ثم ان شرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافاً للجوهرية ( قوله لان الاعارة دون الاجارة والرهن ) يعني انها فوق الاعارة ( قوله لانها اذا لم يتنا ولهما ) يعني ان مفهوم العارية لبس بصادق لهما فيكون غصباً بهما ففي هذا التعليل اشارة خفية الى جواز ايداعها كما هو المقتضى به كما هو في الزيلعي بخلاف الودبعة فانها لا تودع ولا تعار كما لا ترهن ولا توجر ( قوله فان اجر يتصدق بالاجرة ) خلافاً للثاني اوضح من المستأجر وكذا المرتهن فالاكسفاء لانفهام حكمه بالمقايضة ( قوله اي ان عينه متفعلاً ) يعني وان عينه متفعلاً على حد قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري كذا قيل ( قوله وضمن رب الارض ان يرجع قبل الوقت ) بان يقوم قائماً الى المدة المضروبة ويعتبر ( قوله القيمة يوم الاسترداد ) كما في البحر ( قوله لانه مغرور من جهته ) قيل فيه اشارة الى دفع ما يقال من ان الموجب للضمان عقد المعاوضة والاعارة لبست بعقد معاوضة وجه الدفع ان العهد الزام معنى قيمة الغرس ان اخرجته قبل المدة فكانه قال اغرس فان لم اتركها في يدك الى مدة كذا فاننا ضامن انتهى ( قوله الزام معنى الى اخره ) الظاهر التزام قيمة الغرس لكن في لزوم الضمان بمجرد هذا الالتزام خفاء اذ لو قال اسلك الى هذا الطريق فله امن ولوضاع لك شيء فاننا ضامن فسلوك وضاع لا يضمن مع تحقق العهد والالتزام ( قوله وفي الترك مراعاة الحقين ) في تحقق مراعاة الحق من جانب المعبر بالنسبة الى كلامه خفاء فالصواب ان يقدم قوله بل تترك باجر المثل بعد قوله لا تؤخذ مثلاً ( قوله صح التوكيل ) قيل الصواب الموافق لما في الكافي التكفيل اقول لعل هو في الكافي في مسألة اخرى والا فليقتضى ذيل هذه المسئلة لبس الا هذا ( قوله ولو توكل ) اي صار وكيلاً او رد ان مجيء التوكل بهذا المعنى لم يوجد في اللغات الموحودة ( قوله رد المستعير الدابة ) فيه اشارة الى ان مؤنة الرد على المستعير فلو موقفة فامسكها بعده ضمن ثم ان حكم الموجر والعاصب والمرتهن كذلك يعني مؤنتها عليهم لحصول المنفعة لهم ( قوله مساهمة ) من السنة ومساهمة من الشهر وميلومة من اليوم ( قوله لاميامة ) لانه اجنبي لبس في عياله ( قوله بخلاف الاجنبي ) هذا محمول على ما كانت العارية موقفة ففرضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا

فالمستعير يملك الايداع فيما يملك الاعارة عن الاجنبي على ما عليه الفتوى كما في الزيلعي (قوله وضع المستعير العارية) هذا شامل لمثل الدابة على ما فصل في الشرع بلالية عن الخانية (قوله لبس للاب اعادة مال طفله لعدم البدل وكذا القاضي والوصي واما الصبي المأذون اذا اعاره فصححت الاعادة على ما عن الخانية ❦ كتاب الوديعة ❦ لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية وهو استراكتها في الامانة (قوله تركت للحفظ) صريحاً كما يأتي او دلالة كان انفق رزق رجل فاخذه رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة كما في البحر (قوله وركنها) صرح هنا بركن العقد دون ما تقدم ليكون توطئة لقوله او عرفاً كذا لا يخفى ان تخصيص الوجه بقوله عرفاً ليس بوجيه بل الاوجه ان يعم بقوله قولاً او فعلاً ايضاً (قوله قولاً او فعلاً) ينبغي ان يراى هنا مبتداً قوله او كناية ويفسر شرطاً بقوله ~~كقوله~~ لرجل اعطى الف درهم او اعطى هذا الثوب فقال اعطيتك كان وديعة لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة وهو متيقن فصار كناية كما في التنوير والدر عن البحر (قوله اوسكت) اي المودع (قوله بان يسكت) اي المودع بالفتح مثاله نحو ان يضع ثيابه في حجام يمر آى من الثيابي وكقوله رب الخان اين اربطها فقال هناك وهذا في وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاصب اودعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل كما في الدر عن الاختيار (قوله وشرطها كون المال) واما كون المودع مكلفاً فشرط لوجوب الحفظ عليه ولهذا لو اودع صديداً فاستهلها لا يضمن (قوله وحكمها وجوب الحفظ) وايضاً وجوب الاداء عند الطلب واستحباب قبولها (قوله فلا يضمن ان هلك) الا اذا كانت الوديعة باجر كما في الزيلعي (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد انه ذكر في غريب الحديث انه قول شريح ولبس بحديث واجيب انه مسند عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ولو وحدثها) وكذا ولو امكن التحرز (قوله الا ان يموت مجهلاً) فتصير ديناً في تركته الا اذا علم وارثه فلو قال انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق فلا يضمن لكن الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن بخلاف المودع كما نقل عن الخلاصة (قوله الامتوليا) المذكور من المستثنى هنا ثلثة وفي الاشياء عشرة وزيد تسعة اخرى عليها مفصل في الشرع بلالية والدر (قوله اودع بعض الغائمين) قيل الصواب بعض الناس لا يخفى ان هذا من قبيل اخراج الكلام على مخرج العادة (قوله اودع مال اليتيم) قيد بالايداع فانه لو وضعه في بيته ضمن كما في الاشياء (قوله وعياله وهم من يسكن معه) حقيقة او حكماً لامن بموته كما في التنوير فلو دفعها لولده المميز وزوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن كما في المنع عن الخلاصة (قوله اي زوجته) وكذا الزوجة لزوجها (قوله واجيره) يعني مسانته او مشاهرة وقيد الزيلعي بكون نفقته عليه لكن بشكل بما تقدم عن التنوير من ان الاعتبار المساكنة لا النفقة (قوله ويضمن ان حفظ بغيرهم) وكذا ان حفظ بهم لكنهم لبسوا اميناً بل علم خيانتهم وكذا لو نهاه عن الدفع الى بعض في عياله فدفع مع وجود الامكان بان كان له عيال غيره كما في ابن ملك قال في الدر وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وماذونه وشريكه مفاوضة وعنا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعقده ابن كمال وغيره وافر المصنف وزاد عن التحفة فالعبال لبس بشرط في حفظ الوديعة لعل مراده على القول المفتى به الذي هو قول محمد الا اذا خاف حرقاً او غرقاً اي وكان غالباً محيطاً والا فيضمن وكان لا يمكن دفعها الى

من في عياله والا فيضمن ايضا ( قوله فلم الى جاره ) الا اذا القاها فوقعت في البحر ابتداء او بالتذخر ج فيضمن كما في الزيلعي اذا طلب ربها اي بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر كذا في الدر ( قوله فنع ) اي ظلما فلو حملها اليه لم يضمن ( قوله قادر اعلى تسليمها ) والا كان عجز او خاف على نفسه او ماله فلا ( قوله يعني اذا طلبها ) فلو وجد عند مالكه وقت سؤاله عن حالها بلا طلبه لا يضمن فلو سأله عن حالها وانكر لا يضمن كما نقل عن المبسوط ( قوله او خلط بماله ) اي بلا اذنه ولو بالاذن اشتركا شركة املاك كما لو خلط بالجيد منها بخلاف العكس اي خلطها بردي فانه عيب عن المجتبى ( قوله والقول الاول اشبه ) قال في الشربلالية عن العمادية عن الاستر وشي لا يبرأ من الضمان بالوفاق بعد التعدي على ما عليه الفتوى فيكون القول الاخير هو المفتى به وقد اخذ به صاحب التنوير ( قوله بخلاف المودع ) والحاصل ان الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في مودع ووكيل بيع او حفظ او اجارة او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عنانا او مفاوضة ومستعير رهن كما في الاشياء لان يدهم كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية في الدر ( قوله فان لم يأمن او نهاه ) هذه الملازمة خفية بما نقل عن الاختيار انه لو نهاه او خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وان باهله لا وكذا في الزيلعي وايضا انه لا يسافر في البحر مطلقا كما في الاجارة على ما سبق فينبغي ان يحمل هذا الاطلاق على هذا التقييد بقرينة ما سبق ( قوله ولو دفع ضمن ) وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار ( قوله وحفظ كل ) كرتين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل شراء ( قوله وذات لانه رضى ) اشارة الى مضمون قوله اقتسماء وحفظ كل نصفه ( قوله فان الفعل ) يعني كل فعل مضاف الى اثنين في شيء قابل للتجزى فلا يكون المراد به الا البعض والحفظ هنا كذلك ( قوله وضمن دافع كله ) يعني الضمان في الصورة السابقة على الدافع لا القايض ( قوله المهاياة ) قيل من التهيؤ بمعنى الحضور اي المناوبة ثبت بجيئها من المفاعلة وقيل تعريضها عليه هي مفاعلة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للتهيؤ للشيء كذا في آخر كتاب القسمة من الدر وهناك تفصيل زائد يتعلق عليها لا يخفى ان الشبهة لا تزول بمجرد تصريح الدر بل لا بد من نقل من كتب اللغة وليس في ذلك التفصيل ما يدفع ذلك يظهر لمن يرجع هناك ( قوله فان كان يجد منه بدا ) يعني ان امكن الحفظ بلا دفع اليه ( قوله فصار مناقضا لاصله ) واصله قوله احفظ وقوله لا تحفظ تعريض لغوى له ( قوله بخلاف الدارين ) يرد عليه انه مستدرك بما تقدم من قوله او حفظ في دار امر به وحفظ في غيرها ويرد على المتقدم انه مطلق عن هذا الاستثناء والقول وجه الاعادة هو الاستثناء مدفوع بذكر الاستثناء هناك فالاولى ان يكتب بالاول مع ايراد الاستثناء او لم يذكر الاول رأسا ( قوله ضمن المودع المودع الاول ) من التضمنين المودع في الاول بالكسر وفي الثاني بالفتح لكن ينبغي ان يقيد هذا الضمان بعد مفارقة المودع الاول بالفتح عن الثاني لانه لو كان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلكت عند الثاني وقال بل ردها وهلكت عندي لم يصدق في الغصب منه يصدق لانه امين وعن محمد اصاب الوديعة شيء فامر المودع رجلا ليعا لجها فعطيت من ذلك فلربها تضمنين من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول ان يعلم انها لغيره والا لم يرجع كذا في الدر عن المجتبى ( قوله وانما يحلف لكل منهما بانفراده ) اي يحلف القاضي ثم انه يبدأ بايهما شاء فان تساهل اقرع بينهما كذا في شرح الوقاية لعل هذا عند حضورهما معا لدى القاضي والا فالظاهر حق التقدم لمن سبق له التقدم وقاعدة التقديم

انما يظهر ضد القضاء هو بنكول الاول وهو نافي على رواية لو قوعه في مجتهده فيه لانه مذهب بعض وتفصيله في شرح الوقاية (قوله والمسئلة على اربعة اوجه) حاصلها لو حلف لاحدهما ونكل الاخر فالالف لمن نكل له ولو حلف لكل منهما فلا شيء لهما فلو نكل لهما فلهما وعليه الف آخر لهما (قوله وضاع المودع) الاظهر الوديعة (قوله وشرط عليه الضمان) يعني بقبول الوديعة وعقدها (قوله فلا ضمان عليه) اي على الثالث \* فروع \* دفع الى رجل الفنا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال له احمل الى الوديعة فقال نعم ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية قال للمودع ادفع الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان صدق المودع مع يمينه قال المودع لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لا والمودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه قد فع لم يضمن وان خاف الحبس او القيد ضمن وان خشي اخذ ما له كله فهو عذر خفيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم لبيعه ولو لم يرفع حتى فسد لا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو تبرع (قوله قرأ من مصحف الوديعة) او الرهن فهلاك حال القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف كذا في التوير مع الدر \* كتاب الرهن \* (قوله حبس المال) اي جعله محبوسا لان الحابس هو المرتهن (قوله وهو الدين) لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما سيجي (قوله وهو كاف) لانه أكد من دين موعود قبل سجي منه ان الرهن يصح بدين موعود مع ان هذا اوكد منه فيكون الصحة فيه بالاولوية اراد بذلك دفع الاستبعاد عن الاكتفاء في صحة الرهن بالوجوب انتهى (قوله وسيا تي) اي في لو اسطياب ما يصح رهنه بعد قوله اعلم ان الاعيان (قوله اي مجموعا) يعني مضبوطة (قوله لان المرتهن لم يحزه) بالخاء المهملة والزاى المجمة اي لم يجمعه ولم يقبضه من الحوزة بمعنى الجمع (قوله احتراز عن رهن المشاع) ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقة كالشجر (قوله لزم) افاد كون القبض شرط لزوم كما في الهبة وصحح في المجتبى انه شرط الجواز (قوله فلا وجه) وجه التفرع تفسير القبض بقوله اي في حكم قبض المرتهن (قوله ظاهر المعنى اللغوي) لان التسليم لغة فعل المسلم والقبض فعل المسلم (قوله ان الصواب) حاصله التخلية لبست بقبض لان التخلية تسليم والتسليم لبس بقبض بيان الصغرى قوله لان عبارة الى آخره يعني التسليم عبارة عن دفع الموانع الى آخره ودفع المانع تخلية فالتسليم تخلية فهذه في قوة قولنا التخلية تسليم بيان الكبرى قوله وهو فعل المسلم يعني التسليم فعل المسلم والقبض لبس بفعل المسلم فينتج من الشكل الثاني الكبرى المطلوبة وقوله والقبض فعل المسلم اشارة الى دليل هذه الكبرى فحاصل الدفع ان القبض هو القبض الحكمي فهو منع لكبرى اصل القياس يعني لا نسلم عدم كون التسليم لجوازا ان يكون القبض هنا ما هو حكما منه اذ التسليم يستلزم القبض ولو حكما (قوله اعترض على القوم) حاصله الفرق بين الرهن والبيع يحمل على الكمال فقياس الرهن على البيع قياس مع الفارق (قوله والاصل ان المنصوص) اورد ان في التعميم الى الحقيقي والحكمي رعاية للجانب القبض المنصوص عليه مهما امكن كما ان في تعميم التسمية عند الذبح الى الحكمي في حق الناس رعاية لها بقدر الامكان لا يخفى ان هذا تخصيص للقاعدة بدون تخصيص وفي التسمية جعل الشرع الناسي ذاكرة للعدرو هو الناسي ان دفعا للحرج كاقامة الاكل ناسيا مقام الامساك في الصوم

على ما تقر في محله ( قوله اذا نص عليه بالاستقلال ) اورد ان التسمية في النص استقلالية  
مع ان الحكمي فيه معتبر كما ذكر آنفا وانت قد عرفت انه فاعه بما ذكر آنفا ايضا ( قوله كما ذكر )  
اي على اكل الوجوه ( قوله فان التراضي في البيع منصوص عليه ) اي على وجه التبعية ( قوله  
فلو صح ما قال المعترض لبطل ) لان اكل الجهات ههنا بطلان لا الفساد كما نقل عن المصنف  
هنا لعل مراده لو صح ما قال المعترض لزم ان يراد من قوله في الآية عن تراض هو الحقيقي  
فاذا انتفى ينفى ذات البيع وانتفاء ذاته هو البطلان والامر لبس كذلك بل ذات البيع موجود  
وانما الخلل من وصفه فالرضاء في النص متناول للحقيقي والحكمي فوجد في الاكراه الرضاء الحكمي  
ولهذا نفذ هذا البيع وبما ذكرنا يندفع ما قيل انه لان هذه الملازمة بل اللازم من صحة ما قال  
المعترض هو تبوت صحة البيع بالرضاء في الجملة على قياس التخلية في الرهن فانها قبض في الجملة  
كما في البيع والهبة انتهى ( قوله اعلم ) تحقيق لكون الرهن امانة على وجه يتضمن رد النافعي  
( قوله يد استيفاء ) فسر بملك اليد والحبس لكن لعل الظاهر ان له حق الحبس الى ان يستوفي  
حقه من الراهن او يهلك الرهن ( قوله لان الاستيفاء دليل على كون الرهن امانة ) حاصله انه  
اذا كان استيفاء المرتهن حاصلًا من المالة دون العين فكان المرتهن امينا في العين فكان عين  
الرهن امانة فينتج من الاقتراضي الشرطي اذا كان المرتهن حاصلًا من المالة دون العين فكان عين  
الرهن امانة لكن المقدم حق فالتالي كذلك وهو المطلوب فقوله فكان هو امينا الخ صغيرى بملاحظة  
الشرط المحذوف والكبرى مطوية كنتيجة هذا القياس التي هي مقدمة شرطية للقياس  
الثاني الاستثنائي وقوله لان الاستيفاء يحصل من المالة مقدمة استثنائية هي عين المقدم  
وقوله انما يحصل دليل لهذه المقدمة وقوله فالاستيفاء بالعين جئ به في انشاء الدليل استطرادا  
رد النافعي لكن في تفرعه عما قبله خفاء والباعث الى ارتكاب هذا البيان لصعوبة ربط مقدمات  
المقام ( قوله وقد بقي خفاء بعد ) في نظام البرام ( قوله كالكبس في حقيقة الاستيفاء ) فسر  
عن الخبازي وهذا لانه بمنزلة مال الوادي المرتهن جنس حقه في كبس يكون مافيه مضمونا على  
القباض ويكون الكبس امانة عنده انتهى ( قوله ولهذا كان نفقته ) الاشارة الى كون العين  
امانة عليه غرم اي على الراهن من النفقة في حياته وكفنه بعد مماته ( قوله بالاقل من قيمته )  
والقيمة يعتبر يوم القبض لا يوم الهلاك خلافا لما توهمه الاشباه ( قوله ان لم يقم البينة عليه )  
قيل كلمة ان وصلية وان كان حقها بالواو لا يخفى ظهور كونها شرطا وقيدا لما قبلها لعل  
الباعث اليه ما قيل اشارة لوجهه من عدم الفرق في لزوم ضمان الرهن بين اقامة البينة وبين  
اليمين وهذا القول لبس يبين ولا يبين بل الظاهر ان ثبت بالبينة فاللازم ضمان الرهن والا  
فبالغ ما بلغ وتخصيص هذا القول بما لك لبس بمعلوم ايضا فلينظر ( قوله ما بقي القبض  
والدين ) اي القبض في المرتهن والدين للراهن فاذا زال احدهما لا يبقى مضمونا كذا نقل  
عن النهاية ( قوله ان كان المستفيع المرتهن ) قال في الدر وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقبل  
ان شرطه كان ربا والا لا وفي الاشباه والجواهر اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار وسكنى الدار  
اولين الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد في الاشباه انه يكره للمرتهن الانتفاع  
بذلك ( قوله واذا المرتهن ) لا يخفى ان هذا وان كان لازما في المقام لكنه لا يفهم من مثله  
فالاولى ان يخرج المتن على وجه يفيد هذا المعنى مثل ان يقول لا انتفاع من كل منهما ثم ينبغي  
ان يستثنى من هذا الاستثناء وطى المرتهن الجارية بل لبس الثوب ايضا ( قوله لقيام البدل )



هو ثمن الرهن (قوله مقام المبدل) والرهن المبيع (قوله ولا يكلف مرتهن معه رهنه تمكينه) فرتهن نائب الفاعل وتمكينه مفعول ثان اذا تكلف من ثمة افعال القلوب ~~السؤال~~ (قوله ولا يكلف من قضى) فن عبارة عن المرتهن وتسليم بعض رهنه مفعول وفي الحظر والاباحة منه ايضا كذلك عن القهستاني وهيه لکن وان كان الظاهر عن عبارته الاطلاق لعل مراده الاستعمال في اليقين والافق التاتارخانية ينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى ولبسه في اليمنى علامة الروافض فاما الجواز ثابت في اليقين والشمال جميعا ويكمل ذلك ورود الاثر وقوله عليه السلام اجعلها في يمينك كان في الابتداء ثم صار ذلك من علامات اهل البغي انتهى ملخصاً (قوله وجعله في باصبع اخرى حفظ) الا اذا كان المرتهن امرأة لان النساء يلبس كذلك ذكره الزيلعي (قوله ممن يتجمل) من الخطل (قوله ومثليه مؤلف حفظه من) المؤنة اى المشقة ولو شرط على الراهن لا يلزم منه شيء كذا في الدر عن القهستاني عن الذخيرة الا ان يأمر به القاضي ظاهره كفاية مجرد الامر في الرجوع ولبس كذلك بل لا بد من تنصيب القاضي يجعله ديناً عليه كما نقل عن الملقط وعن الامام لا يرجع لوصا حبه حاضراً مطلقاً وهي فرع مسألة الحج كافي الزيلعي ~~باب ما يصح رهنه والرهن به~~ اى ما يصح رهنه به او لا اى ما لا يصح رهنه ورهنه به (قوله بمثلها من الدين) استشكل ان كلمة من ان للتبعض فلا يستقيم صورة النساي للدين وان للبيان فلا يستقيم صورة زيادة الدين وان للاعم منهما فلا يصح لعموم المشترك واجيب انه للبيان والمماثلة يكون بالنسبة الى البعض ايضا (قوله لا يصح رهن مشاع) لانه فاسد في الصحيح يضمن بالقبض (قوله واللام في المسلم) يقتضى هذا التعلق مشاركة ما ذكر من الحر والمد بر مثلاً في هذا الحكم مع الحر وهو مخالف لما وقع في عامة الكتب ولما عطف عليه (قوله ولا يصح بامانات) هذا شروع في ذكر ما لا يجوز الرهن به بعد ان ذكر ما لا يجوز رهنه كما اشار اليه صدر الشريعة فالمعنى لا يصح اخذ رهن في مقابلة امانات وضعها عند الامين فعلى هذا لا يحسن قوله ايضا شرحاً (قوله ومبيع في يد البايع) يعنى لا يصح اخذ المشتري رهناً من بايعه في مقابلة مبيع بقى في يد البايع (قوله الرهن صغرى وقوله والمبيع في يد البايع كبرى فينتج من الشكل الثاني باذن عناية لا يصح الرهن بمقابلة المبيع وهذا مستلزم للمطلوب (قوله لانه يجب) الضمير راجع الى الدين الحكمى يعنى الدين الحكمى مضمون بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس بمضمون كذلك فينتج من الثاني بعكس النتيجة المبيع في يده ليس ديناً حكماً وهو المطلوب (قوله المضمونة بغيرها) اى بغير مثل او قيمة فان المبيع في يد البايع مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (قوله كان امانة) فلو هلك قبل الضلب بلا تعد هلك مجازاً اذ لا حكم للبطل فبقى القبض باذن المالك كما في صدر الشريعة (قوله لان المبيع غير مضمون) يعنى لا يضمن الشفع المبيع اذا هلك على المشتري وذكر صدر الشريعة للمسئلة صورتين حيث قال بان رهن البايع او المشتري شيئاً عند الشفع لبس الدار بالشفعة (قوله اتعذر الاستيفاء) اى استيفاء القصاص من الرهن (قوله سموها بالعين المضمونة بغيرها) فكأنه من قبيل المشاكلة ههنا اربعة امور المضمونية وكون المضمونية بالغير وكون التسمية من قبيل المشاكلة والتعبير عن المشاكلة بصيغة الظن اما الاول فلسقوط الضمان اى الثمن من المشتري ان لم يقبض ولده اذا قبض على ما نقل عن الكفاية واما الثاني فلان الضمان ليس لنفس الاعيان وهذا اذا هلك لم يضمن مثلاً او قيمته كهلاك الوديعة واما الثالثة فلان اطلاق

المضمونة بمجرد وقوع هذا القسم في صحة القسم الذي هو مضمون بنفسها مع كون نفسها غير مضمونة أصلاً ثم التسمية إذا كان بالنظر إلى وقوعه في التقسيم فلا يضر إطلاق الاسم في غير التقسيم وأما الرابعة فإما لأن المناكلة لا يحسن في الاصطلاحية أو لأن التسمية لبس على المناكلة بل على الحقيقة بملاحظة التجوز في إطلاق الضمان فيندفع أن اعتبار المناكلة في الألفاظ الاصطلاحية خصوصاً عند عدم ما يحجب بعيد جداً على أن اعتبار معناه الأصلي يمكن ( قوله فهل كره في يد المرتهن عليه ) قوله فهل كره مبتدأ وقوله في يد المرتهن صفة له وقوله عليه خبره على ما قرره صدر السريعة والهالك على وزن القفل بمعنى الهلاك كما جاء في الحديث الحساب هلاك ( قوله عليه بما وعد من الدين ) هذا إذا سمى قدر الدين واللايان رهنه على أن يعطيه شيئاً فهلاك في يده فالمفهوم من الزيلعي لزوم الضمان بما شاء من بيانه ولكن لا يستحسن بالأقل من درهم عند محمد على ما نقل عن الذخيرة وفي الدرر الأصح أنه غير مضمون وهو المناسب لما ذكر أن المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين المقصد غير مضمون في الأصح ( قوله فإن هلك ) أي قبل الافتراق كما يدل عليه مقابلة قوله وإن افتراقاً فلا يكون من قبيل ترك ما زعم كما توهم ( قوله ولما يتأت هذا التفصيل ) أي الافتراق وعدمه ( قوله أي الأب ) هذا منفعهم بقرينة قوله عبد طفله والأظهر وللأب أن يرهن بدين عليه عبد الطفله ( قوله بهلاك مضموناً ) أي على الأب يعني بقدر الدين فقط لأن الفضل أمانة ( قوله والوصى كالأب ) قال التمرناشي الوصي يضمن القيمة لأنه لا يملك الانتفاع بمال الوصي بخلاف الأب لكن في الذخيرة والمغنى الجزم بالنسوية كما في الزيلعي ( قوله شري على أن يرهن شيئاً ) لا يتحقق الأنسب ذكر هذه المسئلة في كتاب البيوع لأن مناسبتها هنالك أزيد من مناسبتها هناك ( قوله معينين ) إذ لو لم يكونا معينين فسد البيع كما في صدر السريعة ( قوله متعلق يعطى ) الأظهر يعطى ويرهن لعل مراده أن يقال مثلاً ( قوله فإن كان الكفيل حاضراً والرهن معيناً ) فالمناسب أن يذكر فمما سبق مثل ذلك أو يذ كرهننا مثل ما سبق نحو أن يقال فإن كان الكفيل والرهن معينين لكن فهم من هذا أن المراد من كون الكفيل معيناً حضوره فيلزم كون التعيين في حق الرهن كذلك وهو لبس بصحيح وإرادة معنى أعم للحضور جمع بين الحقيقة والمجاز والقول بأن الحضور لبس معنى للتعين بل شرطه في حق الكفيل محل التفاهم ( قوله لأن عقد الرهن ) عدم الجبر على الوفاء بالرهن والكفيل هو المطلوب واللازم من هذا الدليل عدم الجبر في حق الرهن فقط فالمطلوب بتمامه لبس بلازم إلا أن يحمل الكلام على المقايضة أو الدلالة تأمل ( قوله وقد أعطاء شيئاً ) أي أعطى المسترى للبايع شيئاً هو غير المبيع الذي اشتراه منه سواء قبل القبض أو بعده ( قوله غير المبيع ) إذ لو كان مبيعاً لا يكون كذلك إذ لو كان قبل القبض لا يكون رهنًا لو بعد القبض فعلي هذا يصلح أن يكون القيد احترازياً خلافاً لوتوهم ( قوله كل في توبته ) كالعدل قال في الدر هذا مما لا يتجزى وإن مما يتجزى فعلي كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافاً لهما وأصله مسئلة الودعة ( قوله بطل حجة كل من شخصين ) هذا إذا لم يورخا والا فلا قدام أولى وكذا إذا كان الرهن في يد أحدهما كان ذو اليد أحق كما في الزيلعي ( قوله أنه رهنه عبده وقبضه ) أي قبضته قبل قال أحدهم أن فلا نارهن لى عبده هذا وقبضته وقال الآخر كذلك وقبل عن الكفاية حاصله رجل في يده عبده فادعاه رجلان كل واحد منهما يقول لذي اليد رهنني بالف درهم وقبضته

منك واقاما البينة على ما ادعيه هذا اوفق لما ذكر في بيانه (قوله الذي في يده) اى في يد الرجل  
 (قوله لو اخذ بعينه) لعل هذا عند عدم سبقة الحكم له فقتضى فاعدتهم التعيين له فليست  
 (قوله فتعين التهاثر) اى التناقض (قوله والرهن معهما) والمذكور في الزيلعي عدم الغرق بين  
 كون العبد معهما اولا فالاولى ان يترك قيد معهما \* **باب رهن يوضع عند عدل** \*  
 (قوله خلافا لما لك) الاولى ان يكتب بخلاف زفر او يذكر معه خلافا بل خلاف ابن ابي ليلى ايضا  
 (قوله ويضمن العدل بدفعه اليه) اى القيمة او المثل كما عن النهاية ولا يقدر العدل ان يجعل  
 القيمة رهنا في يده لئلا يصرفا ضيا ومقتضيا فإخذ انهما منه ويجعلانها رهنا عند العدل  
 او عند الغير وتقام الكلام في الشرطية (قوله فان شرط) وكذا ان لم يشرط في العقد بل شرط  
 بعده في الاصح زيلعي على خلاف ظاهر الرواية وان صححها قاضيهما وغيره على ما نقله  
 القهستاني وغيره فتنبه على ما في الدر (قوله الا بموت الوكيل) الظاهر من كلامه كون هذا من  
 قبيل العزل وليس كذلك لانه من قبيل بطلان الوكالة وحل الاستثناء على المنقطع بعيد (قوله  
 حيث يجبر عليها) لعل هذا ان الوكالة في جانب المطلوب كما فهم عن التمسك لكن في صدر  
 السريعة فان الموكل اعتمد وغاب فلولم يخاصم يتضرر الموكل ويضيع حقه (قوله كذا في  
 الكافي) اورد بانه لم يوجد في الكافي بل في غيره ايضا على ان مناسبتة بالحل غير ظاهر (قوله  
 فاوفي ثمنه) الظاهر انه باذن الراهن (قوله ضمن المستحق الراهن) اورد ان له تضمن المسترى  
 ايضا ووردانه يفهم من تضمن العدل مقابلة او دلالة (قوله فلا يرجع المرتهن على العدل) اورد  
 انه بعد فرض المسئلة على ايفاء ثمن العبد للمرتهن لا يحتاج الى هذا لعدم تصور الرجوع  
 حيث على العدل وقبيل الصواب ان يقول على الراهن **ك** كما فهم من الهداية  
 \* **باب التصرف والجناية في الرهن** \* يعنى سواء كان جناية الغير على الرهن او جناية  
 الرهن على الغير كما يظهر في مسائله ولهذا وقع ترجمة الباب في عبارة بعض باب التصرف  
 في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره (قوله مع مقتضى للنفاذ) وهو صدوره من اهله  
 في محله (قوله فيتوقف على اجازته) فائدة هذا التوقف يظهر عند الاجازة فقط كما يظهر من  
 السياق وقيل الصواب ان يزيد على هذا قوله او قضاء الراهن الدين (قوله اى المرتهن عقد الرهن)  
 اى عقد بيع الرهن بحذف المضاف يدل عليه السياق (قوله اورد رفع الى القاضي) هذا اذا  
 اشتراه ولم يعلم انه رهن (قوله ثم باع) اى الراهن ايضا (قوله فلو اجازته) الاولى ان يقال فايهما  
 اجاز لم ذلك وبطل الاخر كما عبر به بعضهم (قوله من البيع) الصواب تركه كما يظهر من  
 السياق وفهم من الزيلعي وصرح في التوير (قوله جاز الاول) اى مع ان الاجازة وقع على  
 غير الاول من الاجارة ونحوها (قوله سوى البيع) الاولى ان يترك هذا الاستثناء (قوله ان للمرتهن)  
 اى قيمته يوم هلك واما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق  
 كما في الزيلعي (قوله لكل منهما حقا محترما فيه) اى في الرهن لانك عرفت ان فيه حق الراهن  
 من حيث الرقبة وحق المرتهن من حيث اليد والمراد بالحق المحترم ما يكون غيره ممنوعا عن  
 التصرف فيه وعن ابطاله (قوله لان العارية ليست بلازمة) فيبقى حكم الرهن (قوله  
 والضمان ليس من لوازم الرهن) كانه جواب عن اشكال الرهن مضمون وهذا ليس بمضمون  
 فاجاب بان الضمان ليس من لوازم الرهن (قوله فلا تنفذ باجازه غيره) اى غير المالك وهو الغاصب  
 (قوله مرتهن اذن) فلو كان استعماله بلا اذن الراهن كان بعد الفراغ والعود رهنا ايضا

(قوله وان كان الرهن عارية) اى فى صورة الاذن فالرهن عارية فى الصورتين لكن فى احدهما بالاستعارة وفى الاخرى بمجرد الاذن (قوله ان هلك حال العمل لم يضمن) ولو اختلفا فى وقت الهلاك فالقول للمرتهن لانه منكر واليئنه لاراهن لانهما اتفقا على زوال يد الراهن فلا يصدق الراهن على عوده الا بحجة كما فى البرازية (قوله بما شاء) اى اذا اطلق ولم يقيد بشئ (قوله فان خالف ضمنه) هذا نص فى الاطلاق كما ذكره شرحا ايضا لكن فى التنوير قال فى هذا المقام فان خالف ضمن المعير للمستعير او المرتهن الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فرهته باقل من ذلك وقال فى شرحه الدر لم يضمن لمخالفته الى خير (قوله وان ساوى لم يقع) هذا القيد فى عبارة التنوير بل وقع على الاطلاق فقال الدر فى شرحه بعد ما نقل هذا التقييد من الدرر لكن استشكله الزيلعى وغيره واقره المصنف فلذا لم يعرج عليه فى مثته مع كمال متابعتة للدرر فتدبر انتهى ووقع فى الاصلاح ايضا بهذا التقييد (قوله هلك) اى الرهن يعنى المستعار (قوله لانه امين) خالف لكن فى الشرى لابلية عن العمادية المستأجر والمستعير اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبره عن الضمان على ما عليه الفتوى بى لو اختلفا فالقول للراهن لانه يتكر الايقاء بماله ولو اختلفا فى قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير كما فى الهداية اختلفا فى الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى قدر الدين وقيمة الرهن كما نقله عن شرح التكملة (قوله وجناية الراهن على الرهن مضمونة) فياخذ (قوله المرتهن بالضمان بدينه) ان كان من جنس حقه عند كون الدين حالا وعند كونه مؤجلا يحبس به بالدين فاذا حل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفى دينه (قوله بقدرها) اى الجناية (قوله سقط من الضمان بقدره) هذا الوالد من جنس الضمان والالم يسقط منه شئ والجناية على المرتهن وللمرتهن ان يستوفى دينه لكن لو اوعور عينه يسقط نصف دينه عنده كذا فى الدر (قوله اوفى مادونها) يفهم منه اعتبار العمد فى الاطراف من حيث القصاص وليس كذلك اذ لا قود بين طرف حر وعبد (قوله وامام ما يوجب القصاص) فهو معتبر فيقتص منه ويبتل الدين كما نقل عن الخانية واما على الواقع فى شرح المجمع والقهستانى فالرهن باطل (قوله ولو باعه بامر بهائة) قيل المراد بالبيع غير مقيد بمائة فالماثة غير مأور بها قلت بل الظاهر من العبارة وما ذكره فى شرح الكلام التقييد بمائة (قوله لان الراهن اذا باعه) قيل اى اذن بيعه اورد عليه انه بما عجمه الطبع السليم اقول ان فى هذه التأويل والايراد ذهول مما ذكره فى آخر شرح هذا الكلام من قوله فكذا ههنا يظهر بالتأمل فيه يندفع ايضا ما قيل ايضا لعل صوابه لان المرتهن اذا باعه باذن الراهن صار كانه اى الراهن الخ (قوله قتله اى عيذ) يعنى اذا كان الرهن عبدا قيمته مائة فقتله عبد آخر فدفع به يجب على الراهن فكه بكل الدين وهو الالف وقال محمد ان شاء افكته بكل دينه اوتركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما فى الشرى لابلية عن المواهب (قوله لان العبد الباقي) لعل الصواب الموافق لسائر الكتب الثانى بدل الباقي (قوله قيمته الف درهم بانف درهم) اورد ان كون الرهن بالف درهم او اقل غير معتبر فيما سبق حتى يصح اخذه فى تفسير هذه المسئلة على ان تقييد المسئلة فيما سيجى بقوله ان لم يكن اكثر من قيمته يغنى عن تقييدها ههنا وكذا قوله فيما سيجى ودينه مستغرق لرقبته مستغنى عنه بما سيجى بعد فى آخر المسئلة لا يخفى ما فيه من الضعف (قوله باع وصيه الرهن) اى باذن المرتهن (قوله لبيعه) اى يأمره ببيعه لان نضره عام هذا لو ورثته صغارا فلو كبارا حلفوا الميت فى المال فكان عليهم تخليصه

**فصل** \* اى فى مسائل متفرقة (قوله قحضر وتخلل) اى ثم تخلل (قوله وهو يساويها) اى العشرة المفهوم من عبارة المصنف ان الزيادة والنقصان فيه معتبر بالقيمة وليس كذلك بل بالقدر على ما افاده ابن الكمال وفصله فى الشرى بلاية (قوله لانه يصدد ان يعود) الضمير راجع الى الخمر باعتبار الرهن او باعتبار الاول او الكون ثم هذا انما يوجب نفي البطلان لانفساد لكن المرتهن يملك الحبس للدين فى فاسده (قوله قد يغ جلدتها) اى بما لا قيمته له فلوله قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغة وهل يبطل الرهن قولان كذا فى الدر (قوله لان البيع ينتقض) والرهن يتقرر بالهلاك (قوله غناء الرهن للرهن) ورهن مع اصله بخلاف ما هو بدل من المنفعة كالكسب والايحة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلة فى الرهن وتكون للرهن الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع القتاوى على ما فى الدر (قوله وان بقى النماء) اى ولو حكما بان اكل مع الاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما كما عن القهستانى (قوله فك بقسطه) لانه صار مقصودا (قوله يقسم الدين على قيمته) كالموكان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم العك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فبسقط وثلث العشرة حصة النماء فيفك به (قوله مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوى عشرة) اورد ان بعشرة متعلق بیرهن ويساوى عشرة صفة ثوبا والواجب لصوق الصفة الى موصوفها وقد فصله بالاجنبى على ان التعرض لقيمة الثوب مما لا دخل له فى وضع المسئلة فالاصوب والاخصر مثل ان يرهن ثوبا بعشرة ويمكن ان يقال الفصل بمالبس باجنبى جائز ولا يبعد كونه من هذا القبيل والتعرض لقيمة الثوب انما هو لزيادة التوضيح لالكونه شرطا لازما (قوله اذا كان الزيادة فى المعقود عليه) اى المبيع كما ان المعقود به التمن (قوله واما كونها غير معقود عليه) الظاهر الضمير راجع الى الزيادة والحق رجوعه الى الدين (قوله واما كونها غير معقود به) فلوجود سببه قبل الرهن يعنى فلوجود الدين بسببه وهو الاستدانة قبل الرهن لانه لو فسخ الرهن ببقى الدين (قوله رهن عبدا يساوى الفا) ولا يشترط كون الدين الفا ايضا ولا يمس الى ذكره ضرورة من حكم المسئلة ولهذا لم يتعرض اليه مع تعرض غيره كالهداية (قوله ويد الراهن يد استيفاء) قيل الصواب يد الرهن بلا الف وقيل يد المرتهن (قوله فقيله) القبول لبس بسرط فى البراء الا ان يراد بالقبول عدم الرد لانه اذا سكبت عند ابراء دايته يبرأ ولورد يرتد برده كما نقل عن الفصولين وتفصيل ابراء الدين يطلب عن مديات الاشياء (قوله او وهبه له) لافرق بين ابراء الدين وهبته فا يراده بعده لدفع توهم الفرق (قوله هلك مجانا) قال فى الاسباه عن الزيلعى لو هلك الرهن بعد ابراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء (قوله والحكم الثابت بعلة ذات وصفين) العلة هنا الارتهان والمعلول وجوب الضمان والوصفان القبض وكونه فى مقابلة الدين (قوله بايفاء الراهن) اى باعطائه الدين او متطوع او اعطى الغير الدين تطوعا \* كتاب الغصب \* (قوله اورد عقيب) كانه اعتذار فى تركه لاسلوب القوم (قوله لان فى الاول) ولانها مشتركان فى كونها مضمونا بالهلاك (قوله اخذ مال خرج به) المبة والحر ولهذا قال بمنزلة الجنس اذا الجنس الحقيقى لا يحتز به عن شئ ويمكن ان يقال ان الجنس الحقيقى مفرد وهذا مركب فلذا قال بمنزلة الجنس (قوله احتز عن الخمر) اى خمر المسلم (قوله عن مال الحربى) وقد يقيد بكونه فى دار الحرب (قوله من يد

مالكه ولو حكما) كبحوده لما اخذه قبيل ان يحوله (قوله بلا اذنه) وينبغي ان يزداد قوله قابل للنقل كما في بعض الكتب ليحترز عن العقار كما هو عندهما كما يأتي الا ان يدعى فهمه التزاما عن قوله اخذ مال ودلالة الالتزام في التعريف مهجور (قوله واشارة الى ان) وجه الاشارة ان تعلق الجار اعني من الى الاخذ يشعر معنى الازالة كما لا يخفى (قوله عندنا يومهم) ان هذا داخل تحت الاشارة المذكورة وليس كذلك (قوله لعدم ازالة اليد) اي حقيقة اذهاب المذكور لم يكن موجودا حين الغصب (قوله لاختفية) قال يرد عليه انه تخرج به بعض افراد الغصب كاخذ مال غير محرز على سبيل الخفية وتتمام الكلام على ايراد هذا القيد المذكور في الايضاح (قوله لوجود ازالة اليد الحقة) اي حقيقة وانبات يد المبطلة اي ضرورة ولزوما فلا يرد ان المحقق فيهما هو الازالة فقط (قوله ورد العين قائمة) اي في مكان غصبه ان لم يتغير تغييرا فاحشا فيبدأ بردها ولو بغير علم المالك كما اذا سلم المصسوب الى مالكه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء وكذا لو اطعمه فأكله كما في الزيلعي (قوله ويجب المثل في المثل) قيل ينبغي ان يقال نحو يجب المثل ان هلك وهو مثلي كما في عبارة الاكثر قلت اغني عنه والغرم هالكة (قوله بلا تفاوت بين اجزائه يعتديه) الاظهر بلا تفاوت يعتد به بين اجزائه (قوله فان انقطع المثل) بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت كما في الايضاح ونقل عن الذخيرة (قوله ويجب القيمة في القيمي) قال في التوير والمثلي المخلوط بخلاف جنسه قيمي وقال الدر في شرحه كبر مخلوط بشعير وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس ثم قال قلت وفي الذخيرة والجبين قيمي في الضمان مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته بالقياس وقيل مثلي وفي الاشياء الفعم واللحم ولونيا والاجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هذا وفيما يجلب التفسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون والسرقين والورق والابرة والعصفر والصرم والجلد والدهن المتنجس وكذا الحفنة وكل مكبل وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الغرق والتي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفية صب ماء في خنطة فافسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قيل صبه للماء لأمثلها هذا اذا لم ينقلها فلونقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الوضع الذي فيه الخنطة بغير نقل انتهى (قوله ثم قضى عليه بالبدل) ومع هذا الوقضى ابتداء نفذ فالأخذ في المقام بيان للافضل وقيل في المسئلة روايتان (قوله برهن انه مات عند غاصبه) ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فالبينة للمالك (قوله وهو فيما ينقل) وقال بعضهم بتحقيق الغصب لكن لا يلزم الضمان واليه ذهب القدوري والهداية والوقاية والمختار هنا مذهب اكثر المسايخ (قوله لم يضمن خلافا لمحمد) وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتى في الوقف وكره العيني وفي بعض الفتاوى عن شهادات محيط البرهان الفتوى على قول محرز دفعا للحيلة وذکر ظهير الدين في فتاواه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فوائد المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة للمال الوقف والصغير وتماه في الدر كان ضامنا بالاتفاق هذا مخالف لما فهم من قوله متنا الاصح انه يضمن الخ وقد نقل عن غاية البيان عدم لزوم الضمان (قوله فلزم عليه ان السكنى) اجيب عنه تارة انه بيان لحكم المسئلتين على وجه الاجمال لان معناه ضمن ما نقص بفعله كما ضمن ما نقص بسكناه واخرى ان المراد



من الفعل في قوله ما تنقص بفعله ما يعين الهدم والسكنى المخصوصة وقوله كسكناء واقع على التمثيل ببعض الجزئيات واخرى ان المراد العمل الموهن وحكم مسئلة الهدم يفهم على طريق دلالة النص (قوله وزرعه) قيل معنى نقصان الارض ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها وبكم تستأجر بعد استعمالها فتفاوت ما بينهما وقيل بكم تشتري قبل الاستعمال وبكم بعده فتفاوت ما بينهما ورجح الثاني في التبيين (قوله حتى لا يسقط شيء) وان كان للمشتري الخيار بين الترك او القبول بكل الثمن (قوله بين اخذ القيمة) اى قيمة المخصوص في مكان الغصب يوم الخصومة (قوله وكان له) اى للغاصب ان يلتزم الضرر في ادائه القيمة المذكورة (قوله ويطالبه بالقيمة) اى كان للمالك المطالبة بالقيمة والا انتظار الى الذهاب الى ذلك المكان فلا يخفى ما فيه من الخفاء من حيث العبارة (قوله فنقصه بالاستعمال) اورد ان الصواب الموافق لما في نحو الهداية والكافى فنقصه الاستعمال ولا يبعد ان يقال معناه فنقص الغاصب العبد بالاستعمال تأمل (قوله تصدق باحر اخذه) لكن في البرازية الغنى ينصدق بكل الغلة في الصحيح (قوله لاستفادتها يبدل خيث) قيل الصواب الموافق للهداية والكافى بسبب خيث اذا تصرف في مال الغير سبب لاي بدل وقد قال في الكافى والحكم ثبت مضافا الى سبب فلا يد من ثبوت الخيث فيها بحكم ذلك السبب وسبيل مثلها التصديق انتهى او بالشراء بدرهم الوديعة اى من غصب الفا فاشترى امة فباعها بالفين ثم اشترى بالفين امة فباعها بثلاثة آلاف فانه يتصدق بكل الربح وهو القان كذا في الهداية (قوله يعنى ان المودع او الغاصب) قاله الزيلعي فان كان مما يتعين لايحل له تناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح المذكور هنا فانه لا يطيب قيل وليكن هذا على ذكر منك (قوله عند ابى حنيفة ومحمد) واما عند ابى يوسف لا يتصدق بشيء منه كالاختلاف الجنس كما في الزيلعي فيستفيد الرقبة قيل هو تفريع على قوله لان العقد يتعلق به (قوله فظاهر هذه العبارة تدل) لا يخفى ان المذكور في العبارة هو الاشتراء والاشارة لبس نفس الاشتراء ولا لازما له فبهذا علم انه لبس بصالح لكونه شرحا لما ذكره متنا من قوله او بالشراء بدرهم الوديعة الخ الا ان يدعى ان كون الشراء بدرهم الوديعة مستلزم للاشارة لانه ما لم يشر اليه لم يكن الدرهم ذلك الدرهم شرطا وان كان ذلك واقعا لعدم تعيينه بالتعيين لكن لا يناسب نسبة هذه الدلالة الى ظاهر العبارة اذ هذا الفهم لبس من حال ظاهر العبارة (قوله في الجامعين والمضاربة) قيل نقل عنه المراد بالمضاربة كتاب المضاربة من المبسوط (قوله لان الغاصب فضولى) وشان الفضولى ان لا يكون له شيء بعد اجازة المالك (قوله فقات اعظم منافعه) اشارة الى لزوم قوت اعظم لزوال الاسم وتمهيد لما سبذكره (قوله ولم يقل واعظم منافعه) قيل على هذا يتبني ان لا يدكر ما قدمه فقات اعظم منافعه وان كان شرحا وانت تعلم بما ذكرنا آنفا ان ذكره لازم لكن قال في التوير فزال اسمه واعظم منافعه وقال في شرحه الدرر اى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسيكها بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم معنى عن اعظم منافعه كما ظنه ملا خسرو وغيره انتهى (قوله والبناء على ساجدة) المفهوم من ظاهره اطلاق ولبس كذلك بل هذا مختص بما اذا كان قيمة البناء اكثر من قيمة الساجدة واما العكس فلم يزل حينئذ ملك مالكها كما سيأتى الاشارة اليه ووقع في الزيلعي وغيره وكذا الحكم فيما لو ابتعت دجاجة لؤلؤة او ادخل البقر رأسه في قدر او اودع ففسيلا

فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه بلا هدم الجدار او سقط ديناره في محبرة غيره وام يخرج  
 الا بكسرهما ونحو ذلك تضمن في كل ذلك صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر  
 الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم انه لو كان قيمة الساجدة والبناء سواء فان  
 اصطالحا على شئ جاز وان تنازعا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما  
 شربلاية عن البرازية بقي لو اراد الغاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى  
 عليه بالقيمة لايحل وقوله قولان ليضيع المال بلا فائدة وتماه في المجتبى كما في الدر (قوله وان ضرب  
 الحجرين) لا يخفى ما فيه نوع مخالفة لما ذكر من قوله ان قوله زال اسمه معنى عنه كما اشير هنالك  
 لان فيه زوال الاسم ولم يوجد اعظم منافعه ولذا لم يملكه الغاصب بالضمان (قوله ذبح شاة)  
 ونحوها مما يؤكل (قوله طرحها عليه) وكذا الحكم لوقطع يدها وقطع طرف دابة غير مأكولة  
 كذا نقل عن الملتقى لكن في غير المأكولة اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى  
 كما في النسخ عن العمادية بخلاف طرف الدابة فان فيه الارش كما في الدر (قوله وضمن نقصانها)  
 هذا وان في النسخ الذي عندنا بغير رسم المتن لكن الصواب كونه من المتن كما في الهداية  
 والتنوير (قوله كالحمل) فغ قوله والنسل نوع تكرر (قوله لوجود الاستهلاك) لعل الاولى لوجود  
 الاهلاك (قوله وان كانت الدابة غير مأكول اللحم) لا يخفى مخالفته لما نقل عن الملتقى بل عن  
 العمادية تأمل (قوله لما ذكر) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه اتلاف من وجه الخ لا يخفى ما  
 في خفاء جريان ذلك العلة في هذا الحكم فافهم (قوله ضمن ما نقص ان لم يجد فيه صنعة)  
 اذ يكون ربا كما في الزيلعي والشربلاية (قوله بنى في ارض غيره او غرس) واما لو زرع فان  
 بعد النيات فيؤمر الغاصب بقلع الزرع فان ابى فملغصوب منه ان يفعله بنفسه وان اهل  
 حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان الارض وهو معروف كما نقل عن  
 فتاوى ابي الليث وان قبل النبات بخير بين ان يتركها حتى تنبت فيأمره بقلعه وبين ان يعطى  
 ما زاد والبذر فيقوم مبذورة ببذر غيره له حق القلع ويقوم غير مبذورة فيعطى فضل ما بينهما  
 على ما نقل في النسخ عن المجتبى <sup>مصححا</sup> اياه وعن الثاني مثل بذره على ما نقله الدر عن الصيرفية  
 بكونه مختارا ثم قال الدر في محل آخر من كتاب الغصب ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا  
 الغلة انصافا او اربابا اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض انتهى لعله نقصان  
 ثم قال واما في الوقف فيجب الحصة او الاجر بكل حال فصولين انتهى بقي انه لو زرع ارضه  
 ثم زرع آخر فبنا فالتا بت الثاني عند ابي حنيفة رحمه الله وعليه للمالك قيمة بذره مبذورا  
 في ارض نفسه فان زرع صاحب الارض مرة اخرى ونبت البذر كلها فجميع النبات للمالك  
 وعليه للغاصب مثل بذره مبذورا في ارض غيره كما في بعض الفتاوى عن فتاوى الغضيلي (قوله قيمة  
 الساحة) بالحاء المهملة بخلاف ما سبق لانه بالجيم المعجمة (قوله وان سود ويروى انه كالحجرة)  
 ويحمل على اختلاف عصر وزمان اذ الاعتبار للزيادة والنقصان لا للالوان **فصل**  
 (قوله غيب ما غصب) الا ان يبرهن المالك نقل عن النهاية لا يشترط في دعوى المالك ذكر  
 اوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى قبل وهو الاصح وعن الحلواني ينبغي ان يحفظ هذه  
 المسئلة لانه اقام بينة انه غصب ولم يعين جنسه وصفته وقيمته وانما كان اصح لاجل الضرورة  
 فان الغاصب ممتنع عن احضار المغصوب عادة (قوله او المنع بعد الطلب) فلو طلب المتصلة  
 لا بضمن (قوله فان كان في قيمة الولد وفاء) فلو ماتت وبالولد وفاء كفي (قوله فانت) وفي ايراد

لفظ الغاء اشارة الى ان الموت يكون سبب الولادة ولهذا قيد في بعض الكتب بكون الموت  
 في نفاسها (قوله ضمن قيمتها) اي يوم علقت وهو الاسح وقيل يوم الغصب وعندهما لا يضمن  
 كالخربة بل عليه نقض الجبل كما في السرنبلاية عن المواهب (قوله بعد الرد) الظاهر انه ظرف  
 لفعلي القتل والدفع (قوله فانها ترجع بقيمتها على الغاصب) المراد من هذه القيمة هي القيمة  
 يوم الغصب والمراد من القيمة فيما نحن فيه يوم العلوق فافترقا فقياس احدهما على الاخر  
 خفي الصحة (قوله ليبقى عند فساد الرد) اي حتى يفي ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها  
 محمولة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردها فجذلت فانت به كما في الملتقى (قوله لا يضمن  
 بالغصب) اي بالغصب المجرد عن الاعمال وقوله والاتلاف بمعنى استيفاء المنفعة كما يظهر  
 شرحا فهذا معنى ما عبر بعضهم منافع الغصب استوفائها او عطلها لا يضمن (قوله وقفا)  
 اي للسكنى او للاستغلال او مال اليتيم وكذا المعد للاستغلال بان بناء لذلك او اشتراه لذلك  
 قيل او اجره ثلاث سنين على الولاء ويستترط علم المستعمل بكونه معدا وان لا يكون المستعمل  
 مشهورا بالغصب ولو اختلفا في العلم فالقول له بيمينه لانه منكر والاخر مدع وبموت رب الدار  
 وبيعه يبطل الا اعداد واسكن اذا سكن بتأويل ملك كبيت سكنه احد النسركاء في الملك  
 ولو لغيره بخلاف الوقف او بتأويل عقد كبيت الرهن والتفصيل في الاشياء والدر (قوله  
 واتلفهما آخر) سواء كان مسلما او ذميا (قوله بخلاف مال الذمي) ان لم يكن المثلغ  
 غير الامام او ما يراه في ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الرق خلافا لحمد والضمان في بيته  
 ودم اصلا (قوله لو اتلفهما ضمن لا تولغا) وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مد بوجا  
 ورد ما زاد الدبغ والغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (قوله ولو اتلفه لا يضمن) كما في التلغ ولا ضمان  
 باتلاف الميتة او لذمي ولا باتلاف متروكة التسمية عمدا ولولم يبيحه (قوله بكسر معرف)  
 بكسر الميم التلغ او قال ابن الكمال ولو لكافر (قوله يضمن الخشب المنحوت) وعن ابى حنيفة  
 قيمته خشبا مخلعا يعني قيمته لما يصلح لغير اللهو كدعاء الملح وقال قاضيخان فيضمن قيمته قصعة  
 بوضع الثريد في الدف واما طبل الغزاة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في الوس وطبل  
 الحاح ودف للصبية تلعب به في البيت فضمنون اتفاقا كما يأتي (قوله وقد مر معنا) ما مر هو  
 معنى السكر بانه النى من ماء رطب فقط واما معنى المنصف فلم يمر لكن نقل عن الكافي السكر  
 النى من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبخ (قوله النطوح) يقال كبش نطوح  
 اي ضارب بالقرن (قوله حل قيد العبد) هذا ان اكتفى بما ذكر وان زاد في الطير كش كش  
 وفي الدواب هش هش وفي الحمامة هرهر يضمن اتفاقا ولو شق الزق فسال او قطع الخيل فسقط  
 وتلف ضمن اجاعا (قوله لو سعى بغير حق) ولو مات الساعي فلم يسع به ان يأخذ اخسران من  
 تركته في الصحيح ولو مات المسكوع عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الساعي دينه وكذا لو اخرج  
 سنه فانه يضمن ارشه كذا في البحر والنخ وفي البرازي ولودل ظالما على رجل حتى اخذ ماله ضمن  
 الدال على قول محمد والفتوى على هذه الرواية ثم في المنح هل يعز الساعي مع تغريمه للساعي به  
 لم اقف بخصوصه لكن ينبغي ان لا يتوقف في تعزيره لارتكابه معصية لاحد فيها كما افاده بعض  
 المحققين ونقل الغير عن الخيرية بلزوم التعزير بالبيع لارتكابه معصية هي اذية المسلم وفي البرازية  
 كان السيد الامام ابو شجاع يقول يثاب قاتل الاعونة (قوله امر عبد غيره) اعلم ان الامر لا ضمان  
 عليه بالامر الا في ستة اامره يحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر كما في الاشياء

(قوله استعمل عبد الغير نفسه) اى الحاجة نفسه كما سيفهم (قوله وقال العبد انى حر) عن العمادية  
 جاء رجل الى آخر وقال انى حر فاستعملنى فى عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم اولم يعلم  
 (قوله لتأكل انت) فلو قال لتأكل انت وانا ضمن قيمة كله لانه استعمله كله لنفسه كما فى الدر (قوله  
 غلام جاء الى فصاد وقال فصدنى فقصده متعارفا اولافات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة  
 الفصاد وكذا الصبي يجب ديتة على عاقلة الفصاد كذا فى الدر عن العمادية غصب عبدا ومعه مال  
 المولى صار غاصبا للمال ايضا فيضمن ثيابه ايضا بخلاف الحر \* كتاب الاكراه \* (قوله  
 فلا يصح ما قال فى الهداية) اقول مراده فيقوت رضاه فقط وقد اشار اليه العلامة ابن الكمال فى  
 الايضاح بقوله فيقوت رضاه ولا يفسد اختياره وقال فى حاشيته تصريحا لرد الشارح هذا ظاهر  
 بقرينة المقابلة فمن وهم انه جعل قسم الشيء قسما له فقد وهم انتهى والمراد من الشيء عدم الرضا ومن  
 قسمه فساد الاختيار (قوله والعجب ان صدر الشريعة) لا يخفى ان ما ذكره فى احد كتابه يكون قرينة  
 لما اراده فيما وقع فى كتابه الاخر وقد قرر فى محله ان المطلق يحمل على المقيد فى مثل ما ذكره هنا  
 على ان قول صدر الشريعة فيقوت الرضا الخ يفسر مراده على ما ارتضاه صاحب الدر فقضية  
 التجب يمكن ان ينعكس عليه كقضية انبات الشجرة عن الثمرة (قوله متفاوت بحسب الاشخاص)  
 فان الاشراف يغمون بكلام خشن والارذال ربما لا يغمون الا بالضرب المبرح كما فى الايضاح (قوله  
 فبالاول رخص) فلو اكره على اكل ميتة مثلا يغير الملقى لا يحل اذ لا ضرورة فى اكراه غير ملجئ  
 لكن لا يحل للشرب للشبهة (قوله رخص) اى حل وقيل بل فرض (قوله اثم فى هذه الصورة)  
 الا اذا اراد به مغايضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم ابا حته بالا كراه لا يأتى ثم لحفاه فيعزر  
 بالجهل كما لجهل بالخطاب فى اول الاسلام وفى دار الحرب (قوله كلمة كفر) او بسب النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كما فى القدورى (قوله وقلبه مطمئن بالايمان) فلا يكفر لكن يات امرأته  
 قضاء لادبائه (قوله اى صار مأجورا) التركة الاجراء المحرم ومثله سائر حقوق الله تعالى كافساد  
 صوم وصلوة وقتل صيد حرم او فى احرام وكل ما ثبت فرضته بالكتاب كذا فى الدر عن الاختيار  
 (قوله ورخص ايضا) قال ابن الملك ويوجران صبرا (قوله مال مسلم) وكذا مال ذمى فالتمخيص  
 لبس بحسن (قوله الا ان يعلم انه لو لم يقتله) فى الحصر نظر لانه يجوز قتله عند اخذ ماله سرقة  
 او غصبا ان لم يندفع بغير هذا الطريق وباتيانه حليلته والذمى كالمسلم وقد مر (قوله الحامل  
 هو المكره) بالكسر (قوله ولا يرخص) بالاول هذا مما يحتاج اليه لا نفهامه لكون سوق الكلام فيه  
 (قوله زنا الرجل) قيد بالرجل اذ فى زنا المرأة يرحص لها الزنا فيه قيل فيه اشارة الى انها لا تأثم  
 كما فى الكافى (قوله لكن لا يحد استحسانا) بل يغرم المهر ولو طابعة (قوله اى لم يسقط الحد فى  
 زناه) اورد ان هذا مخالف لما رأينا من الكتب الا الحاتية على طريق المفهوم فلي نظر قال  
 فى الدر ظاهر تعليلهم ان حكم اللواطة حكم المرأة لعدم الولد فيرخص بالملجئ الا ان يفرق  
 بكونها اشد حرمة لانها لا يتبع بطريق ما لو تكون فحبها عقليا ولذا لا تكون فى الجنة على الصحيح  
 (قوله كما فى سائر البيوع الفاسدة) لكن يصح هذا باجازه المالك بخلاف سائر البيوع الفاسدة  
 (قوله وارضاء شرط صحة هذه العقود) ولهذا اذا وهبت مهرها ليلة الزفاف بالخاح جماعة  
 اجتمعوا عليها خوفا من الناس وحياء لا يصح كما نقل عن قاضيان (قوله واقاراه) وما فى  
 البرازية والاشباه عن الظهيرية ان اقرار السارق مكرها صحيح على ما فتى به بعض المتأخرين  
 فقال فى بعض الفتاوى عن سرقة جامع الرموز انه لا يفتى به لانه خلاف الشرع لكن فى التنوير

اكره القاضى رجلا ليقرب بسرقة او قتل رجل بعهد او ليقرب بقطع رجل رجل بعهد فاقر بذا  
فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاحيات اختص من القاضى وان كان متهميا بالسرقه  
معروفا بها او بالقتل لا يقتض من القاضى استحسانا ونقل المسئلة في الدر عن الخاتبة (قوله بناء  
على اصلنا) هذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم والا فلا كراه على الهبة لا يكون اكرها  
على التسليم قياسا واستحسانا ذكره الشرنبلالى عن البرازية (قوله فان ضمن الحامل) فلو كان  
الضامن المشتري لا يرجع على الحامل (قوله نفذ كل شراء) اى جاز على ما حققه ابن الكمال  
ولا ينفذ كل ما كان قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه (قوله فيعود الكل جائزا) وياخذ  
الثن من المشتري الاول لزوال المانع بالا جازة هذا بخلاف الفضولى فانه اذا اجاز واحدا  
من البيوع يجوز ما اجاهه بعينه (قوله ككاحه) ولو بغير ملجى واما حكم المهر فذكر في  
الشونبلالية (قوله واعتاقه) لو بالقول لا بالفعل كشراء قريبه كما في الايضاح (قوله فبضاف  
تقريره الى الحامل) اعترض عليه صدر الشريعة بان المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم  
لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة بمجرد وهم فلا اعتبار له اجاب عنه ابن الكمال اما عن  
الاول فنشاؤه عدم التأمل في وجه التضمن واما الثانى فان كونه وهما لبس بشىء لانه قد يقع  
وقد اعتبره الشرع وبين حكمه فالقول بانه مجرد وهم من سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له  
جراحة خارجة عن الادب وايضا اجاب عنه بعض المحشين الشرط اذا كان بمعنى العلة  
يضاف اليه الحكم كحفر البئر وشق الزق فكذلك الطلاق فقوله المهر قبل الدخول في شرف  
السقوط للفرق بين الطلاق قبل الدخول وبين الطلاق بعده لا لايجاب الحكم حتى يتوجه  
عليه ان هذا مجرد وهم فتدبر انتهى ملخصا (قوله ورجع الفاعل) والولاء للفاعل (قوله ونذره) وكذا  
كل ما يقربه الى الله تعالى كالصدقة والحج والغزو والهدى سواء بملجى او لا (قوله اى لم يقل  
مع مالك) والحيلة فيه ان يقول من اين اعطى ولا حالى فاذا قال الظالم بع كذا فقد صار كرها  
فيه كما في البرازية ثم فيه اشارة الى ان الامر من السلطان اكره وان لم يتوعده واما امر الغير  
فلا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضر به ضررا يخاف على  
نفسه وتلف عضوه كما في الاشباه وفي الدر وبه يفتى وفي البرازية الزوج سلطان زوجته  
فيتحقق منه الاكره (قوله خوفها الزوج بالضرب) حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر  
على الضرب في الدر وعن مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة على المسير الى ابويها الا ان تهب  
المهر فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة فلو زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منها  
الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فاقرت ثم اذن لها بان زفاف فلا يصح  
اقرارها لكونها في معنى المكره وبه افتى ابو السعود مفتى الروم

✽ كتاب الحجر ✽

(قوله منع نفاذ التصرف القولى) يرد عليه بحسب تقييده بالنفاذ ان نحو حجر المفتى الما جن بمجرد  
منع التصرف اذ يأتى ان تصرفهم نافع وحجرهم بمعنى المنع عن التصرف الحسى وحجر الصبى  
والجنون فيما يكون ضررا محضا حجر عن اصل التصرف القولى كما يكون الحجر في الدائر بين النفع  
والضرر حجرا عن وصف النفاذ وبرد عايه بحسب تقييده بالقولى خروج منع الرقيق عن نفاذ  
تصرفه الفعلى في الحال عن الحد والجواب انه لبس بحجر في الحقيقة مردود بان هذا من  
تحقق معنى الحجر ولذلك كله قال بعض المحققين الحجر اتمام وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط

وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالا  
 وغير التعريف الى قوله هو منع عن التصرف او وصفه وخطأ من قصر على المنع عن التصرف ومن  
 قصر على المنع عن نفاذ التصرف (قوله فان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل) هذا  
 مخالف ونقل عن الكفاية من ان الذي يفوق ويجن حكمه مكن هو عاقل (قوله واما المعتوة فحكمه  
 كالصبي) العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه (قوله ومجنون مغلوب) اي صار مغلوبا للمجنون  
 حيث لا يفوق اي لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا احتز به عن الذي يجن ويفيق لانه  
 كالنوم نص عليه ابو الحسن الكرخي كذا في الايضاح فافهم من قوله مغلوب مناف لنتطوق قوله كان  
 ناقص العقل الخ كما عرفت (قوله آنفا ولذا لا يتوقفان ولا يتغدان) اي طلاق الصبي وطلاق المجنون  
 فالاولى افراد الضميرين واما على ما وقع العبارة في الهداية فالضميران للطلاق والعناق ولا يخفى عدم  
 صحته هنا (قوله وقبل الشارع شهادة بعض) قيل والاقرار شهادة المقر على نفسه معنى لعل  
 المراد من قبول البعض هو ما يتعلق بالديانات الذي يقبل فيه قولهما وليس فيه ابطال ملك  
 المولى يرد عليه انها عند الطلاق تأخذ مهرها من رقبته معجلا الا ان يقال انه رضى به عند الاذن  
 بالنكاح (قوله لانه مبق على اصل الحرية) لا يخفى ان المطلوب تعجيل الحد والعقد واللازم من  
 الدليل هو الثاني فقط والمقايضة لا يجري في العقوبات الا ان يحمل على الدلالة او يفرق بين  
 القياس في تخريج المسئلة وفي تفهيمها او يقال المراد بالحد ما هو من قبيل الدم (قوله خير وليه)  
 فان لم يفعله فباطل كما في الدر عن التهابة (قوله بخلاف الاتهاب) اوردان الاتهاب وكذا الطلاق  
 والعناق ليس بعقد واجيب الاتهاب قبول الهبة وهو بعقد والطلاق والعناق قد يحتاجان الى العقد  
 اذا كانا على مال لكن يرد عليه ان الاتهاب قد يحتاج الى الاذن ككبر الهبة مما لا منفعة له ويحتاج الى  
 النفقة (قوله ان اتلفوا شئ) اي مقوما من مال او نفس (قوله على تبذير المال ولو في الخير) كأن صرفه  
 الى نحو بناء مسجد عندهما وتماه في فوائد شتى من الاشياء (قوله يعلم الناس الخيل) اي الباطلة كتعليم  
 الزدة لتبين من زوجها وتسقط عنها الزكوة وايضا لا يبالى الحلال من الحرام وفي الشرع بلالية  
 عن الخانية او يفتى عن جهل (قوله فان دابته اذا ماتت في الطريق) لا يخفى في عدم انتظامه  
 مع قوله هو الذي يكرى الخ لا ان يقال فيه اشارة الى تفسيره (قوله وبعده يسلم ماله اليه) اي  
 وجوبه حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لاضمان كما في المجتبى وغيره (قوله ولو بلا رشد)  
 والرشد ما هو المذكور في قوله تعالى فان آتستم منهم رشدا وهو كونه مصليا في ماله فقط ولو فاسقا  
 قاله ابن عباس كذا قالوا (قوله لا عرضه وعقاره) خلافا لهما قال في التوير وبه يفتى وفي الدر كذا في  
 الاختيار وصح في تصحيح القدوري ويبيعه كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقر بماله لزمه بعد الديون  
 ما لم يكن ثابتا بينة او علم قاض فاطلقه الثاني و اجاز ما صنع المحجور قال في الدر كذا  
 في الخانية وهو ساقط من الدرر والمنع انتهى فعلم انه قيد لا بد منه

### فصل

(قوله فالاصل ان البلوغ يكون بالانزال) ولهذا اكتفى به بعضهم واما عدم ذكره في الصبية  
 صريحا لانه قلما يعلم منها واما تأخيرها في الذكر مع ان المناسب على هذا تقديمه فلان تعلق العلم  
 بحسب فهمنا يكون بالاحتلام والاحبال ادل واكثر (قوله فحتى) اي لا يحكم لو فصل الفاء  
 وقال فلا يحكم بالبلوغ حتى يتم لكان احسن وقد مر امثاله كذا قيل (قوله به يفتى) قيل عن  
 صدر الاسلام يجب الافتاء في زماننا على قولهما لقصر اعمار اهل زماننا (قوله كذا كالبالغ)  
 لكن ينبغي ان يقيد بقوله ان لم يكذبهما الظاهر قال في الدر على تقييد التوير كذا قبله



في العبادية وغيرها فبعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال  
 تحليم مثله والا لا يقبل قوله شرح مجمع ووهبانية (قوله حكما) اقول فلا يقبل بحوده البلوغ  
 بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يتضمن قسمته ولا بيعه وفي الشرنبلالية يقبل قول المراهقين  
 قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلا يمن ﴿كتاب المأذون﴾ (قوله مطلقا) اي  
 لا يتوقف ولا يتخصص (قوله واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والولى لوصبيا  
 وعند زفر والشافعي هو توكيل واثابة كذا في الايضاح (قوله والوكيل يطلبه من الموكل)  
 اي تصرف العبد ليس بطريق الوكالة كما هو قول الشافعي بل بطريق الاصلالة فاذكره الشارح  
 ثمرة الخلاف (قوله ويتصرف العبد لنفسه) ولا يلزم منه ان يكون ما تصرف فيه ملكا له (قوله  
 بخلاف ما اذا اذن) والحاصل ان الاذن بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي كطعام  
 الاكل ودابة الركوب وعبد الاستخدام (قوله ملك الاجني) سوى بينهما ان يلجى وغيره وجزم  
 بالنسوية ابن الكمال والملتقى ورجحه في الشرنبلالية بان ما في المتون والشروح اولى بما في كتب  
 الفتاوى قال في الدرر فيلحفظ وقد اورد بعضهم عبارة الخاتبة على وجه يوافق على ما ذكر (قوله  
 ولا يكون اذ ناله) في بيع ذلك الشيء فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير  
 ما ذونا قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل وفي القهستاني قيده بالبيع دون الشراء من مال  
 مولاه اي فيصح فيه ايضا قال في الدرر فيفتقر الى الفرق كذا في الدرر (قوله فلو اذن العبد  
 مطلقا) اورد ان هذا الاطلاق قد فهم من قوله ولا يتوقف ولا يتخصص بطريق الاولوية  
 يعني دلالة ففيه تكرار ورفع بان ذكره هناك لثمرته الخلاف دون بيان الحكم لا يخفى ان هذا انما  
 يتصور عند ذكر الخلاف وذا متف هنا ولو شرحا فالاولى ان يقال ذكره هناك لرد الشافعي  
 اذ عنده انه لو قيد لا يعم تأمل ولو فسر قوله مطلقا بقوله سواء كان بقيد او بلا قيد لم يتوجه  
 السؤال ولم يتجمل الى الجواب والقول ان مراده من قوله في تفسيره بان يقول الخ اي مثلا او مراده  
 من التجارة في قوله في التجارة متناول لما يكون بقيد وبلا قيد اي في هذه التجارة او المطلق  
 وان امكن في ذاته لكنه بعيد ولا يبعد ان يقال الاطلاق هنا اعم مما يكون ابتداء كما هو الظاهر من  
 تفسير الشارح وانتهاء كما في تخصيصه بنوع او غايته العموم كما اشار اليه آنفا وهذا في غاية الحسن  
 في ذاته ودافعه لما يترجم انه يفهم منه بطريق مفهوم المخالف المعبر في الروايات ان الحكم منتف  
 عند عدم الاذن مطلقا والامر ليس كذلك اذ هذا الحكم جار في المطلق والمقيد نعم تفسير  
 الشارح لا يلائمه (قوله يأخذها قبالة) اي بالقبالة بفتح القاف بمعنى الحجة والمراد استقلال  
 في التصرف على ما قيل (قوله ويشارك عتانا) اي لامفاوضة (قوله ويقر يدين لغير زوج)  
 ولو اقر بغبن لهؤلاء صح ان لم يكن مديونا كما نقل عن الوهبانية (قوله ويهدي طعاما يسيرا)  
 اي بما لا يعد سرفا ويقاد انه لا يهدي من غير المأكل اصلا كما صرح به في الايضاح ويقاد  
 ايضا ان المحجور لا يهدي شيئا وعن الثاني اذا وقع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفقاءه  
 للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لودفع اليه قوت شهر (قوله ويضيف من يطعمه) اي يتخذ  
 ضيافة يسيرة بقدر ماله (قوله ولا يبرأ) الصواب ولا يبرئ (قوله وغرم وديعة وغصب) هذه  
 امثلة الثاني كما ان ما قبلها امثلة الاول (قوله يباع فيه) اي يبيعه القاضي وفيه بحث مذكور  
 في الشرنبلالية (قوله اشارة الى ان البيع) فسر ذلك ببيع العبد نفسه لكن هذا مع كونه مستعبدا  
 في نفسه مخالف لما فسر آنفا من بيع القاضي وهو مأخوذ من النهاية (قوله ويتعلق بكسبه)

اي يتعلق الدين بكسبه (قوله وان لم يحضر) اي مولا. لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه (قوله لا بما اخذه مولا) وكذا كسبه الحاصل قبل الاذن مطلقا فلوا كنسب المحجور شيئا واودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كودع الغاصب نقله الدر عن شيخه (قوله ان علم به اكثر اهل سوقه) هذا في الحجر القصدى واما في الضمنى فلا كانقل عن النهاية (قوله وجنونه مطبقا ولخوقه) وكذا يجنون المأذون ولخوقه وان لم يعلم احده به لانه موت حكما (قوله فلم يعتق عبد كسبه) يعنى اذا اعتق المولى عبد عبده المأذون لا يصح (قوله وعليه قيمته موسرا) ولو معسرا فلهم ان يضموا العبد المعتق ثم يرجع على المولى كما في الايضاح (قوله والمحيط به الدين مشغول بها) ولهذا اشترى ذا رحم محرم من المولى لم يعتق وايضا لو اتلف ما في يده من الرقيق ضمن (قوله ولا يبيع منه بتقصان) ولو يغبن يسير كما عن بعض شروح الهداية (قوله لانه متهم في حقه) اي في حق المولى لانه يميل الى مولا. كما شيا عن غرمانية (قوله مديونا محيطا اولاً) كما صرح به صدر الشريعة ومشي عليه ابن الكمال وما في الزيلعي من التقييد بكون العبد مستغرقا بالدين قيد اتفاق اودال على المقصود عبارة ودلالة لا عبارة فقط (قوله يبيع عبداً مؤذون له) اي باعه سيده وقيد بعضهم بقوله اي يبيع باقل من الديون (قوله وغيبة المشتري) لعل الصواب هذا لكن وقع ما عندنا من النسخ بل في نسخ صدر الشريعة والاصلاح والنسخ والدروفي بعضها عينه من التعيين وفي بعضها عيبه من التعيب فالظاهر كلها من سهو الناسخ كما يدل عليه صريح السباق ثم انه انما قيد به لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع الا ان يقضى المولى ديونهم لاحقهم تعلق برقبته (قوله او البايع) وهو المولى كما عرفت آنفا (قوله ان رد على مولا بعيب) ظاهره الاطلاق لكن ينبغي ان يقيد بما قبل القبض او بعده بقضاء فلوردد بعد القبض لا بقضاء لا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضي اقالة وهي بيع في حق غيرها كذا في الزيلعي ومشي عليه في الدر لكن يرد عليه ان التعيب من المشتري كيف يتصور بلا قبض (قوله وايهما اختار) ضمير التثنية راجع الى البايع والمشتري وضمير اختار الى الغريم (قوله ان باعه معلما) يعنى مقرا به لا منكرا فائدة التقييد تظهر في المسئلة القابلة ولا يخاصم الغريم مشترياً ينكر دينه فانه دل بمفهومه على انه يخاصم مقرا فلا بد في المسئلة من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى وايضا فائدته سقوط خيار المشتري وقال صدر الشريعة وانما قال معلما بدينه لان البايع اذا علم المشتري كون العبد مديونا والمشتري رضى بذلك يوهى ان ينفذ البيع برضاء البايع والمشتري فنقول ان مع هذا يكون للغرماء ولاية رد المبيع اذا لم يصل الثمن اليهم انتهى (قوله فلا غريم رديعه) قال صاحب التلح هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يني بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع (قوله ولا محاباة) هذا مستدرك بل موهم شرطية المحاباة هنا وليس كذلك نعم ان محله مناسب للمسئلة الاولى كما فهم عن كتب القوم (قوله اذا انكر المشتري الدين) فلواقر فخصم وكذا الحكم فيما لو كان الغائب المشتري (قوله لان امور المسلمين) ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم كما صرحه ابن الكمال ونقله الدر (قوله لا الصبي العاقل) وكذا المعتوه وجه اكتفائه به لكونه متبوعا للمعتوه كما قال آنفا وحكمه حكم الصبا مع العقل (قوله المولى الاب) اي ولي الصبي والمعتوه (قوله ثم وصيه ثم القاضي) ذكر في الزيلعي بعد وصي الجد ثم الوالى ثم القاضي مقدما على القاضي ويمكن ان يقال ان ولاية القاضي مستفادة من ظرف الوالى

فكانهما يتقاربان تأمل واورد عليه بما في الخلاصة من ان القاضي اذا اذن للصغير و ابى ابوه  
يصير ما ذونا فانه يستلزم تقدمه على الاب ودفع ان ما في الخلاصة اذا كان في الاب تعنت وقصور  
( قوله بما معهما من الكسب ) اي من مال التجارة ( قوله يعني ماورثاه ) يعني لبس هو مال ابى  
بل لفلان ( قوله صحيح ) في ظاهر الرواية يخدشه ان تصرفهما فيما هو ضرر محض لبس بصحيح  
قطعا كما مر فلا يفيد انضمام رأى المولى كما سيذكره **كتاب الوكالة** \* ( قوله وجه  
المناسبة ) اعتذار لتغيير ترتيب القوم كما في نظائره ( قوله التوكيل لغة ) الاولى ان يكتبني به ولم يتعرض  
لكونه بمعنى الحفظ ( قوله لم يقل اهل التصرف ) ميناء المعاد المنكر غير الاول كما ان المعاد  
المعرف عين الاول ( قوله ويعرف الغبن ) اورد ان معرفة فرق الغبنين يحتاج الى الفقه ورد  
ان ذلك اريد به تفصيل المفهوم الشرعي ولبس كذلك بل يميز احدهما عن الآخر ويقدر  
عليه عوام التجار بلا فقه ( قوله والحر البالغ ) فيه استدراك للاغناء عنه بقوله فصيح توكيل المسلم  
عنه كما قيل لكن فيه خفاء لا يخفى ( قوله بكل ما يعقده بنفسه ) يرد عليه بما مر آتفا من توكيل  
المسلم الكافر وكذا العكس وباتوكيل بالاستقراض لانه يجوز مباشرته بنفسه ولا يجوز له  
التوكيل فيه حتى انه يقع الغرض للتوكيل ولهذه المسئلة مباحث مذكورة في الحاشية الواوية ثم اورد  
عليه بان الصواب ان لا يذكر قوله والتوكيل ويكتفى بتعلق الجار الى قوله فصيح لا يخفى ان مثل  
هذا القدر من الزيادة مستفيض في العبارة على انه لو اكتفى لتوهم تعلقه اي الجار على التوكيل  
ونحوه ( قوله حتى صرح به ايضا ) اي صرح بان يوكل غيره ( قوله فبالخصوصية ) الظاهر ان  
يادة التفريع نحو فصيح بالخصوصية ( قوله مريض بحيث لا يمكنه الحضور الى مجلس الحكم  
بقدميه كما في الايضاح لكن قيل الاصح لو امكن الحضور بالركوب او الجل لايلزمه التوكيل  
( قوله او مر يد للسفر ) قال ابن الكمال يكفي قوله انا اريد السفر لعل ما ذكر هنا قيد له وقال  
بعضهم يحلفه القاضي ( قوله او مخدرة ) الحصر ممنوع بما في الزيلى من زيادة قوله او حائضا  
او نساء والحاكم بالسجد والحضم لا يرضى بالتأخير كما في البحر وبما في البرازية او محبوسا من غير  
حاكم الخصوصية وبما نقل عن الخاتبة اولا يحسن الدعوى ثم انه لبس من الاعتذار كون الموكل  
شريفا خاصا من دونه بل الشريف وغيره سواء كما في البحر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع  
الدعوى لا بعده ( قوله لما فيه من نوع شبهة ) كشبهة العفو والتصديق في القذف وشبهة  
دعوى المال لا السرقة كما في صدر الشريعة ( قوله جائز امره ) وفي قاضيخان جائز امره وهو  
الظاهر ( قوله حتى الطلاق والعناق ) نقل عن الخاتبة ووقع في قاضيخان ان هذا مفيد بما اذا  
دل دليل عليه كسابقة الكلام على ما اخذه ابو الليث وروى عن الامام كذلك بلا تقييد بدلالة  
الدليل قيل وعليه الفتوى ويؤيده ما في الاشباه الوكالة ان كانت عامة ملك كل شيء الا الطلاق  
والعناق والوقف لكن قول الدرر حتى يبين خلافه يقرب الى ما اخذه ابو الليث ( قوله تتعلق به )  
اي بالتوكيل اي ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك **كما في الدرر** ثم انه يفهم من العبارة انه  
لو لم يضاف التوكيل الى نفسه بل الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل قال في شرح المجمع وهذه  
امر متفق عليه ( قوله لان المشتري اجنبي ) كما في عامة النسخ الصواب لان الموكل كما في نادر النسخ  
لعل كون الموكل اجنبيا عند عدم اضافة العقد اليه ثم انه لو شرط عدم تعلق الحقوق الى  
التوكيل فلغو **كما في التوير** ( قوله والملك يثبت للموكل ابتداء ) استشكل ان بين ثبوت  
الملك له ابتداء وبين خلافه تناقض واجيب ان معنى الخلافة كونه حاصلا بواسطة

تصرف الوكيل لا يخفى ان قوله وحاصله ان الوكيل الى آخره سوق لاثبات الفرق وما ذكره لبس بخارج عنه (قوله وحقوق عقد يضيفه الى الموكل) يعني يجب اضافته الى نفسه فانه لو اضافته لنفسه لا يصح كما في الايضاح (قوله وصح عن انكار) قيده به لانه لو عن اقرار يصح اضافته الى كل منهما (قوله واقراض) وكذا شركة ومضاربة (قوله ويضمحل به ما قال صدر الشريعة) اقول مراد صدر الشريعة ان المفهوم من كلام القوم ان كل عقد يلزم اضافته الى الموكل حقوقه متعلقة به فهذا الدليل جار في الصلح عن اقرار مع تخلف الحكم اذ حقوقه راجعة الى الوكيل مع لزوم اضافته الى الموكل فلا يكون ما ذكره الشارح سبباً لاضمحلال قول صدر الشريعة بل عين ما ذكره في الفرق (قوله ان اراد بقوله يتم الصلح) تريد قبج اذ اعتبار الاضافة الى الموكل صريح في صورتى الصلح في كلام صدر الشريعة (قوله لانه عين محل النزاع) قد عرفت آنفاً ان محل النزاع ان الصلح عن اقرار مما يضيف الى الموكل مع عدم رجوع حقوقه بل الى الوكيل (قوله كان اعترافاً لصحة كلام القوم) قد عرفت مما ذكرنا ايضاً عدم لزوم الاعتراف اذ لا مساس له لمحل النزاع هذا لكن اشار الى الجواب عن هذا الاشكال صاحب الايضاح بمنع لزوم الاضافة الى الموكل في صورة الاقرار بل الموجود هناك مجرد صحة الاضافة الى الموكل لا اللزوم اذ يصح اضافته الى الوكيل ايضاً كما اشرفنا اليه سابقاً فاصله ان قوله لا فرق فيه بين ان يكون الى آخره ان اريد بالاضافة في صورة الاقرار اللزوم فلا نسلم ذلك اذ يصح بالاضافة الى الوكيل ايضاً وان اريد الصحة فلا نسلم عدم الفرق اذ الاضافة في احدهما لازمة وفي الاخرى صحيحة ليست بلازمة

(قوله والقول) مجرور معطوف على مجرور اللام ﴿باب الوكالة بالبيع والشراء﴾

(قوله قال في الهداية) الظاهر فائدة النقل بين الوكالة العامة ويمكن ان يكون ايضاً توطئة للسائل الآتية (قوله لم يكنه الايتار) اى قبول الامر وامثاله الجار متعلق بصير كما ان الجار في ايصير متعلق بلايد (قوله صحت) جواب ان عمت (قوله فان بين النوع) مبنى للمفعول (قوله او ثمن عين) نوعاً جله عين صفة ثمن (قوله يقع على البرودقيقه) قال في الايضاح قال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى المهيا للاكل كالحلم المطبوخ والمشوى ونحوه وقال صدر الشهيد وعليه الفتوى وقيل ايضاً كذا في الكفاية عن الذخيرة ومن هذا فهم عن كلام بعضهم كون العرف مداراً في هذا الامر مطلقاً ونقل عن العيني وبه يفتى اعتبار العرف كما في النيين (قوله يعنى دفع الى آخر دراهم) قيده به لما في الزيلعي واذا لم يدفع اليه دراهم وقان اشترى طعاماً لم يجز على الامر (قوله يعنى وكل بان يشتري بالالف) اى الالف المعهود الذى هو الدين في هذا التفسير اشارة الى ان الاطلاق بعدم تعيين المبيع والتقييد بتعيينه خلافاً لمن وهم ان الاطلاق عدم تعيين الثمن هو الدين والتقييد تعيينه (قوله فصار الاطلاق) صورة الاطلاق بان قال اشترى عبداً بالف من غير ان يضيفه الى ما عليه من الدراهم وصورة التقييد بان قال اشترى عبداً بالدراهم التى عليك كذا نقل عن غاية البيان (قوله بالعين منها) اى من الدراهم والدنانير (قوله او اسقط) على المبنى للمفعول والا لا ينتظم قوله باسقاط رب الدين (قوله من غير من عليه الدين) المراد منه هنا البايع (قوله بلا توكيل يقبضه) اى بلا تسليط عليه اذ يصح عليك الدين من غير من عليه الدين عند التسليط على ما فصل في الاشياء (قوله الا بالقبض) اذ الدين لبس ملكاً للموكل ما لم يقبض لكونه وصفاً ثابتاً في ذمة المديون (قوله فيصير بيعاً بالتعاطى) اى حين القبض فقط (قوله عن ماليته) لازماً لماليته لمولاه (قوله الا ان ماليته في يده) هكذا في أكثر

النسخ وهو الصواب خلافا لما في بعض النسخ لان ما لبثه (قوله وان لم يقل لفلان عتق) اى بمجرد الايجاب بلا احتياج الى قبول العبد (قوله لان المطلق) يحتمل الوجهين لا يخفى انه ينبغي ان يكون التوكيل السابق معنا لطرف الامثال (قوله وكل عبد من يشتري نفسه) لفظ عبد مرفوع فاعل ومن يشتري مفعول وضمير نفسه الى عبد (قوله والالف الذى رفعه العبد للمولى) هذا وان كان قيدا للثاني فقط بحسب لكن ينبغي ان يجعله قيدا لمجموع المسئلتين كما يظهري من الزيلعي ويؤيده عموم التعليل لهما وهو قوله لانه كسب عبده فلا يرد ان هذا الدليل جار في الصورة الاولى مع تخلف الحكم او ان التخصيص للثاني يوجب مفهوم ما عدم كون الحكم كذلك في الاولى ولبس كذلك تأمل (قوله فان كان العبد مغيبا) فلو كان حيا بالنسبة الى نفس الامر (قوله والخبرية) بفتح الباء اى الخبر بامر يملك الخبر استينافه فالمراد بالامر الرجوع بالثمن والاستيناف الانشاء فالنشاء محذوف اى يملك استيناف سببه وهو العقد فالعبد ان كان حيا يمكن انشاء العقد فيه وان كان ميتا لا يمكن على ما قيل (قوله لانه انما يكون امينا) واجيب بان الامانة فيه يثبت بطريق الاقتضاء فان قوله للتوكيل اشترى هذا العبد بالف بلا نقد الثمن اليه بمعنى افترض لى من مالك الف واشترى هذا العبد لا قبلى فيكون الالف عنده امانة معنى كما قالوا فى اعتق عبدا عنى بالف فتدبر انتهى وقال ابن الكمال لا يذهب عليك ان كلا من التعليلين مخصوص بصورته ويمكن ان يقال ان مراد صدر الشريعة من الامانة قبول الوكالة نقدا للثمن اولا والتزام الشراء (قوله لما تقرر من انعقاد مبادلة حكيمية) يعنى يجرى بينهما ما يجرى بين المتبايعين يرد عليه انه مناف لما مر من ثبوت الملك للموكل ابتداء الا ان يقال المراد من المبادلة الحكيمية من حيث ترتب آثارها لا من حيث تحقق حقيقة الملك على ما قيل واقول لا وجه لهذا الاشكال بعهد تقييد المبادلة بالحكيمية (قوله وله ان يحبس) لعل اتيانه لقوله وبعده الى اخره لكن المناسب تركه (قوله ولبس للتوكيل شراء شئ بعينه) بخلاف التوكيل بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح والفرق ان النكاح للموكل مما يجب اضافته اليه فلولا يضاف لكان غير الذى امر به بخلاف البيع (قوله لانه لبس بعاقده) هذا اذا لم يحضر الموكل فى مجلس العقد والا فلا يضره مفارقة التوكيل كذا فى شرح المجموع وقال الزيلعي بعد النقل عن النهاية هذا مشكل فان التوكيل اصل فى باب البيع حضر الموكل اولا (قوله لان المشتري له) بفتح الراء اى الذى اشترى له وهو زيد هنا والضمير المجرور الى الوصول وهو اللام الداخلة على الصفة (قوله بشراء عبيدين معينين) قال فى المنع وقيدنا بالمعينين تبعا للكز لكن لم يذكر الشارع حون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاقى فغير المعين كالمعين اذا نواه للموكل او اشتراه له ذكره شيخنا فى بحره اقول فائدة التقييد مفهوم من قوله اذا نواه الى آخره (قوله فشري احدهما) كذا فى الكز واورد عليه ان هذا اطلاق فى موضع التقييد اذ حق المسئلة ان يقال فشري احدهما بقدر قيمته او بزيادة يتغابن الناس فيها فان بزيادة لا يتغابن الناس فيها لا يصح الشراء لان التوكيل بالشراء لبس له ان يشتري بعين فاحش بالاجماع بخلاف التوكيل بالبيع عند اى حنيفة (قوله اما فى الاولى) وفى بعض النسخ فى الاولى وهو الظاهر لا يخفى ان المراد من الصورة الاولى صورة عدم ذكر الثمن وما ذكره هنا لبس هذه بل صورة ذكر الثمن وهذه هي الصورة الثانية وان عنوان التعبير بقوله اما فى الاولى يقتضى ذكر عدليه فلعله هنا سهو من الناسخ فتحق العبارة ان يقال اما الاولى ان التوكيل مطلق غير مبدى ثمن فله شراء كل منهما بقدر قيمته او اقل او بزيادة يتغابن الناس فيها واما الثانية

فلا تهاب الالف الى اخر ما ذكره واما الارادة من الاولى مضمون قوله فشرى احدهما بنصفه واذا علم  
فهم عدل الاولى من مضمون قوله وياقل منهما مخالفة الى خير فبعيد كل البعد (قوله الفه) اى  
اعطاه يقال الفه بالف من باب الثاني كذا فى الوائى عن المصادر (قوله صدق الامر بلايين) قال  
فى الدر بعد تقييده منه بقوله بلايين كذا فى الدرر وابن كمال تبعاً لصدر الشرعة حيث قال  
صدق فى الكل بغير الخلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوائى بانه تحرير يف و صوابه بعد الخلف  
اقول انه قال فى تلك الحاشية ان هذا مخالف للعقل ولما فى الهداية وفصل كل التفصيل  
فليطلب ثم وفى العرف ايضا انه لبس بمعلوم بل مطلوب بتصحيح النقل (قوله فيضمن  
خمسائة) قبل صوابه فيضمن الالف لوقوع الشراء له (قوله فيقع) اى عنه قبل كانه سقط  
عن قلمه (قوله صدق) اى الامر بلايين قال فى الدر ايضا هنا قاله المصنف تبعاً للدرر كما مر  
قلت لكن فى الاشياء القول للوكيل بيمينه الا فى اربع قباليته فتنبه انتهى **فصل**  
(قوله الوكيل بالبيع والشراء) وكذا الاجارة والصرف والسلم ونحوها مع من ترد شهادته للثمة  
وجوازه بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه (قوله وزوج وعرس) الاظهر وزوجه وعرسه والقول  
بلزوم اختلاف الضميرين حيث لا ثبت له (قوله وسيد لعبده) يفهم منه جواز شهادة العبد لغير  
سيده وشهادته لبست بجائزة مطلقاً فالاولى وسيده (قوله وهذا موضع التهمة) ولهذا يجوز  
بيعه معهم باكثر من القيمة (قوله فيجوز بيعه لهم) دون نفسه وطفله وعبد غير المديون (قوله  
والنسبة ان للتجارة) فان كان التوكيل بالبيع للحاجة لا يجوز النسبة به يفتى على ما نقل عن الخلاصة  
وكذا كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما فى المنع وهذه اى النسبة ان باع بما يبيع الناس  
نسبة فان بطول المدة لا يجوز كما فى شرح المجمع (قوله او توى ما على الكفيل) وصورة التوى  
ان ترفع الحادثة الى قاض يرى براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فحكم ببراءة  
الاصيل ثم مات الكفيل مفلساً وتماهى فى الوائى والشرنبلالى (قوله فيما لم يكن له قيمة معلومة)  
بان لم يكن سعره معروفاً ثم هذا التفسير للغبن البسيط اى ما يدخل تحت تقويم المقومين وكذا  
القاحش اى ما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل القاحش فى العروض نصف  
عشر القيمة وفى الحيوان عشر القيمة وفى العقار خمس القيمة وفى الدرهم ربع عشر القيمة  
كافى الزيلعى لان شراء البعض الخعلة لقوله لزم الموكل (قوله فيما لا يحدث) متعلق بعيب (قوله  
واقاره) فى بعض النسخ انه من الشرع والصواب كونه من المتن ثم فى تخصيص هذا بالاقرار  
اشارة الى اختصاص الحكم به فلو بينة او بنكول يمين يرد على الامر (قوله فى عيب لا يحدث  
مثله) مستدرك بما تقدمه كما لا يخفى ثم انه قيل الاحتياج الى هذه الحجج اذا لم يعلم القاضى تاريخ  
البيع فى عيب لا يحدث الا اذا عاين البيع والعيب ظاهر او كان العيب مما لا يحدث بعد الولادة  
عادة كالاصبع الزائدة فلا يحتاج اليها كذا فى الوائى (قوله لان تقديره) اى كون البذل مقدراً (قوله  
وفى اختيار البائع) عطف على قوله فى الزيادة (قوله وهذا) اى عدم تصرف احد الوكيلين  
بدون الآخر (قوله ولم يكن توكيلهما) الصواب الموافق بقوله وذكر الثالث الخ وكان توكيلهما  
بلفظ واحد (قوله ذكر الاول المذكور) لبس الاول بل المفهوم من الاول وكذا اخويه فيندفع  
ما ورد ان ظاهره انه منال لما لا يمنع الاجتماع فيه ولبس بظاهر لان الاجتماع فى الخصومة ممنوع  
(قوله الا فى خصومة) لكن يشترط رأى الآخر فلو باشر احدهما بدون رأى الآخر لا يجوز



واما حضوره فلبس بشرط وما ذكره ابن الملك من شرطية حضوره فضيعف الا ان يراد من الحضور اتفاق رايه معه لكن عند الاتهام الى القبض فلا يجوز القبض حتى يجتمع عليه كما في المنع عن الجوهرة (قوله ورد ودبيعة) الاولى ان يقال في المتن ورد عين ثم يفسر في الشرح بقوله كوديعة وعارية ومقصوب ومبيع فاسد كما فعله بعضهم بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده كما في الدر عن السراج (قوله وقضاء دين) فيه اشارة الى ان اقتضاء الدين على خلافه (قوله امرها بايديهما) الصواب بايديكما بل بيديكما (قوله او كان الطلاق والعقاق بمعوض) وكذا غير معينين كما في الدر فينبغي ان يشير اليه ايضا (قوله بل على التعاقب بخلاف الوصيين) فاذا اوصى الى شكل منهما بكلام على حدة لم يحز لاحدهما الانفراد كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى وبخلاف المضاربة لاثنتين والقضاء والتولية على الوقف فلبس لاحدهما الانفراد كما في البحر (قوله بقضاء الدين من ماله) او من مال موكله (قوله لا يجبر عليه) هذا اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى قال في الاشباه الا في مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح او بخصومة يطلب المدعى وغاب المدعى عليه وفي فروق الاشباه التوكيل بغير رضى الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرا (قوله الا باذن امره) الا اذا وكله بدفع زكاة فوكل آخر ثم وثم فدفع الاخير جاز وكذا الوكيل في قبض الدين اذا وكل لمن في عياله (قوله من لا يلي هذه) المسئلة هنا استطرادية ليست من فروع هذا الباب ثم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم الى الجد اب ثم الى وصيه ثم وصى وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصى وصيه وليس لوصى الام ووصى الاخ ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجد وان لم يكن واحدا مما ذكر فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار ولا يشتري الا الطعام والكسوة كما في التنوير مع الدر **باب الوكالة بالخصومة** ولهذا قلت لا يخفى ان ما ذكره انما يكون عليه مضمون قوله الوكيل بها لا بمضمون قوله وبالتقاضى فالصواب ان يذكر كون هذا قول زفر بخصوصه ايضا كما نقل كونه كذلك عن الكافي (قوله وبالتقاضى) اى اخذ الدين (قوله يقال اقتضبت المطلوب) التقاضى اللازم من هذا النقل الاقتضاء فالمطلوب لبس بلازم واللازم لبس بمطلوب (قوله فانه مطاوع قضى) فيه نظر ظاهر (قوله وهو قاض) اى العرف حاكم اى غالب على الوضع اى اللغة ومن ثم يرجع العرف عند تعارضه مع اللغة (قوله والوكيل بقبض الدين) وكذا وكيل القسمة واخذ الشفعة ورجوع الهبة والرد بالعيب لكن مع القبض اتفاقا (قوله يملكها) اى الخصومة اذا كان وكيل الدائن ولو وكيل القاضى بقبض دين الغائب لا يملكها اتفاقا كما في شرح المجمع عن الخانية (قوله على الوكيل بتقلهم) الظاهر بتقلهما يعنى اذا وكل رجل رجلا لنقل زوجته من مكان الى مكان آخر او نقل عبده كذلك (قوله لا يجبر عليها) وقد عرفت المستثنى نقلها عن الاشباه واورد عليه انه سبق في باب برهن بوضع عند عدل ان الوكيل بالخصومة اذا غاب موكله يجبر على الخصومة فينبغي مخالفة ظاهرة ووفق بحمل الاباء على الاباء حيث يكون الموكل حاضرا (قوله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع) قيل المفهوم منه عدم سماع بينة الخصم ولزوم اخذ حق الموكل والمفهوم مما سبق سماع البينة في حق قصر اليد فتدبر الفاء من قوله مما سبق مضمون قوله فلو برهن ذو اليد على الوكيل الخ

ولا يخفى انه في حق العين وهذا في حق الدين فافترقا وكان في قوله فتدبر اشارة اليه (قوله صح  
اقرار الوكيل بالخصومة) لا يغيرها مطلقا كالوكيل بالصلح وينبغي ان يقيد بالخصومة بغير  
الحدود والقصاص كما في الزيلعي (قوله فشهد به شاهدان عند القاضي) والسرفيه  
ان المفوض اليه الوكالة بالخصومة والخصومة لا يكون الا عند القاضي فلا يكون وكيل في غير  
مجلس القاضي (قوله وان اعزل به) اي بالاقرار (قوله فاعدم الركن) اي الوكالة وهو العمل  
للغير (قوله بخلاف الرسول) وكذا وكيال النفس ثم اورد عليه ان الصواب ربطه على ما يأتي  
من قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن (قوله وبطل الوكالة) هو الصواب بخلاف ما في بعض  
النسخ الكفالة (قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن) قيل يشكل عليه وكيل الامام ببيع الغنائم (قوله  
ولو ادى بحكم الضمان) اورد عليه ان التبرع حاصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم  
الكفالة عن المشتري بدون امره فليتامل (قوله ان بقي) اي ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله  
كما في الدر عن الخلاصة (قوله وهو مظلوم) اي المديون المصدق مظلوم في اخذ الدين ثانيا (قوله  
والمظلوم لا يظلم غيره) اي لا يظلم المديون المظلوم الوكيل المحقق باعترافه (قوله اي شرط على  
مدعي الوكالة) نحو ان قال اضمن لي ما دفعت اليك حتى اذا اخذ مني الطالب ما اخذ ما دفعته  
اليك منك وتفصيله في الزيلعي اودع اليه مكذبا له هذا مستدرك بقوله اولم يصدقه وتقبله  
لبس بصحيح الا ان يحل قوله اولم يصدقه السكوت فقط والاولى ان يكتفي به ويهمهم الى السكوت  
والتكذيب كما فعله بعضهم ثم زاد في التنوير هنا اوقال له قبضت منك على ابي ابراهيم من الدين  
وقال الدر في شرحه فهو كما لو قال الاب للختن عند اخذ مهر بنته اخذ منك على ابي ابراهيم  
من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع الختن على الاب فكذا هذا بزيادة (قوله فيدفعه اليه)  
هذا اذا قال ولا وارث له غيري وصدقه ايضا واذا لم يكن على الميت دين مستغرق ويستفاد  
منه لو انكر موته اوقال لا ادرى لا يؤمر بالدفع (قوله وادعى الايفاء) وكذا الابرأ او اقراره بانه  
ملكى (قوله فيؤمر بالدفع ولو عارا واستخلف الغريم دايته) اي عند حضوره لا تجرى النيابة  
في اليمين خلافا لفرقي صدق الشرعية ميل الى اختياره حيث قال اقول ان ادعى المديون  
انك تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم ينبغي ان يستخلف لانه ادعى امر الواقريه  
الوكيل يلزمه ولم يبق له طلب الدين فاذا انكره يستخلف انتهى (قوله بخلاف مسألة الدين)  
حاصله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل القرض بخلاف الدين ولبس في مسألة الدين اورد ان  
القضاء على ما في كتاب القضاء الزام على الغير بينة او اقرارا وتكول ولا يخفى ان الامر  
بالنسليم عين الزام (قوله ينفقها على اهله) وكذا على بناءه او قضاء دينه او لشراء شيء له  
او صدقة عن زكاته (قوله فانفق عليهم عشرة اخرى) اي ناويا للرجوع (قوله فهي بها)  
اي العشرة التي انفقها يكون بمقابلة العشرة التي للموكل ثم هذا اذا كان وقت انفاقه باقيا  
وان اضاف الى غيره فلو كان وقت انفاقه مستهلكا او اضاف العقد الى دراهم نفسه ضمن  
وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة كما في الدر عن النهاية  
والبرازية وتماه فيه (قوله الوكالة المجردة) فسر ذلك بالمجردة عن احضار خصم يلزم  
بموجبها (قوله احدا للموكل قبله) بمعنى جانبه منصوب على الظرفية بحق وهو مبتدأ مؤخر  
خبره للموكل والجملة صفة احدا كذا قيل (قوله جاحدا ذلك) اي التوكيل (قوله او مقرا به)  
اي التوكيل اورد ان الاقرار حجة قاصرة فينبغي الاحتياج الى البينة بعده (قوله لا يخفى انه ليس



بما سبق (قوله بافتراق الشرعيين) اى ولو بتوكيل ثالث ليشمل صورتي الشرح (قوله لانه عزله)  
 يعنى ان العلم انما يلزم في الحقيق دون الحكمى وهذا عزله حكمى لانه لم تكن الوكالة معصرا بها  
 فبهذا يعلم ان الاولى من النسخ ان يكون قوله اذ لم تكن الوكالة الخ باذ التعليلية لا باذ  
 الشرطية وان كان له وجه (قوله او كلاهما) الاولى ان يقتصر على الاول اذ الثاني ليس له  
 مدخل في كونه من محتمل المسئلة (قوله في حق غير الموكل منهما) يعنى بلا علم لانه عزله حكمى  
 ايضا ففيه اشارة الى انه ليس بعزول بالنسبة الى نفس الموكل لانه قصدى (قوله اذ لم يصرحا  
 بالاذن) كائن هذا بالنسبة الى ما تقدم من قوله او كلاهما وقد عرفت ما فيه (قوله اذ لو بقى  
 الافتراق على ظاهره) لعل ظاهر الافتراق ما يكون من عند نفسيهما يعنى بقصد هبما فهذا  
 لا يصلح علة لذكر الوجهين بل صلاحية لتفسير الوجه الاول فقط يعنى انما فسرنا الافتراق  
 بهلاك المالكين الخ اذ لو بقى الافتراق الخ ومع هذا لا يلزم ما ذكره في ثاني الامرين من قوله  
 فلو افتراقا اذ الظاهر منه ما يكون بقصد هبما وقصد هبما (قوله لان البطلان حكمى) الاولى لانه  
 عزله حكمى (قوله ذلك الولي كذا ما عندنا من النسخة) الظاهر الوكيل او الموكل (قوله يا فناء  
 ما وليه) اى اخذه (قوله وله مطالبة استبقاء ما وجب له) قوله ومطالبة مبتدأ وخبر واستبقاء  
 منصوب منون مفعول له وما وجب له في محل نصب على انه مفعول وقد وقع في بعض النسخ  
 لفظة مطالبة بالضمير (قوله نظر الى ظاهر اللفظ) اى قوله عزلتك وقوله ومنصوبا اى كان باقيا على  
 وكالته بسبب وجود الشرط وهو قوله معنى في قوله معنى عزلتك وهو معنى قوله حيث قال متى عزلتك الخ  
 (قوله فانه اذا قال عزلتك كان معزولا) اذ الوكالة ليست من العقود اللازمة وما لا يكون من اللازمة  
 فيصح الرجوع عنه (قوله النجزة الحاصلة من لفظ كلما) اورد ان هذا سهو بل حصول النجزة  
 من لفظ وكلتك فانه في تقدير وكلتك بكذا على اى كلما عزلتك الخ بناء على دلالة العطف كما ان  
 حصول التعليق من لفظ كلما وحسن فقبل منشأ غلط الدرر طى الزيلعى ذكر لفظ وكلتك اعتمادا  
 على القرينة فيما ذكر يظهر كون قول من قال اوقال المراد بالوكالة المحلقة ما يحصل من لفظ  
 كلما وبالنجزة ما يحصل بقوله اولا وكلتك بكذا لكان اوجه غير موجه بل ينبغي لكان صوابا  
 بدل اوجه كتاب الكفالة هي لغة الضم وحكى ابن القطاع كفته وكفلت به  
 وعنه وينت الفاء (قوله لاصحة للاول) فضلا عن كونه اصح قيل الصواب لاصحة للثاني  
 فضلا عن كون الاول لا يخفى ان معنى قول الدرر لم يوجد في الاول اصل الصحة فضلا عن  
 زيادتها فوجه الصحة ظاهر على ان معنى كلمة فضلا موجب صحة ما ذكر لاصحة ما اختاره لان  
 كلمة اصح عندهم في نظائره بمعنى اصل الصحة ويؤيده انه وقع التعبير في الايضاح بلغظ  
 الصحة بدل الاصح وان ما ذكر في التعليل مختص بما ذكر واما عدم تعرضه للثاني بناء على عدم  
 صحته عند القوم كما فهم عن قولهم والاول اصح وان كان العلة المذكورة وجهها لعدم صحة الثاني  
 ايضا في نفس الامر وعلى ان فهمه من كونه وجهها للاول على طريق دلالة النص نعم قد وجد  
 في بعض النسخ هكذا لاصحة للثاني اصلا ليكون الاول اصح وفي بعضها ايضا حتى يكون الاول بحيث  
 بدل لام الجار لكن لا يخفى انه علم بما ذكر ان الاولى هو الاول ولو علم فلين دعوى الخطاء والكلام  
 فيه (قوله لخروج الكفالة بالنفس) لا يخفى ان المطالبة المطلقة اعم على ما يكون بنفس او بدين  
 بل يعين ايضا كغصوب كما في التوير والدر بل في الهداية على ما نقل عنه قال في الايضاح بعد  
 ما اختار في الاصلاح التعريف الاول سواء كان المطلوب من احدهما هو المطلوب من الآخر

كافي الكفالة بالمال ولا يكون كما في الكفالة بالنفس فيندفع به ما يقال لكون المطالبين من الجنسين  
 يكون ارادتهما من لفظ المطالبة في التعريف جعلا بين الحقيقتين ولهذا لم يلتفت اليه المصنف  
 مع كونه مذكورا في الهداية وقد يجاب ايضا ان التعريف ليس بمطلق الكفالة بل لقسمه  
 المشهور ولا ينافي ذلك تقسيمهم بعد ذلك الى الكفالة بالنفس والمال وانت تعلم انه مع كون دعوى  
 الشهرة في احديهما خفيا ان قصر التعريف ببعض القسم بعيد غاية البعد على ان التعريف  
 انما يكون مقصودا لبيان ما وقع في الاحكام وكلا القسمين مساويان في بيان الاحكام وقوله  
 ولا ينافي ذلك الى آخره ليس بمسلم على اطلاقه ( قوله مع انهم ذكروا ) يرد عليه انه داخل  
 في الكفالة بالمال على ما في الزيلعي اوفى مطلق المطالبة ايضا كما في التوير والدر على ما اشير اليه  
 آنفا ( قوله بجميع الاقسام صريحا ) لا يخفى ان هذا يكون اعتذارا وجوابا عما مر فليستظر ان هذا  
 هل يصلح سندا صحيحا لتجديد الاصطلاح وقد قالوا الاصطلاح الجديد بلا سند معتبر ليس  
 بمقبول وقد سمعت المنقول عن الزيلعي بما هو على الاصيل اورد عليه ان هذا بظاهره يقتضي اتحاد  
 المطالب من كل منهما مع ان في الكفالة بالنفس كذلك فان ما على الكفيل فيها احضار النفس  
 وما على الاصيل احضار المال ودفع ان احضار المديون احضار المال معنى واستبعد لعل الاقرب  
 ان يقال ان ما على الاصيل شئان احضار نفسه ودينه فالمطالبة يستقيم على كل منهما ( قوله  
 لكن العبد يطالب بعد العتق ) يقتضي صحة الكفالة اذ لو لم يصح لم يطالب في وقت ما اصلا الا  
 ان يراد من عدم الصحة بالنسبة الى الحال لا بالنسبة الى الاعم منهما ومن المال ثم ان المراد بعد  
 الصحة ما يكون بلا اذن المولى فلا منافاة بما وقع في عامة الكتب من جوازها من العبد باذن وليه  
 ( قوله كذا في الخلاصة ) نقل عن البرازية ان العبد ان كفل بمال ضمن المولى اقل من قيمته ومن  
 الدين فينبههما منافاة الا ان يحمل هذا على الاذن لكن لا يد من بيان بثقل فليستظر ( قوله اذ فائدة  
 الكفالة ) لعل الفائدة هنا بمعنى النفع والافعة تسليم استفادة الفائدة عن اللام على جعلها بمعنى  
 العاقبة لا يخفى ان فائدة الكفالة راجعة الى المكفول استقلال او معية اي اشتراكا ( قوله اي الكفالة  
 بالنفس والنفس ) يعني ان ضمير التثنية راجع الى الكفالة والنفس ( قوله اي عن النفس ) قيل الاولى  
 ان يؤتى البدن بدل النفس وقيل غلط لا يخفى ان المناقشة عن العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء  
 ( قوله لا باناضامن ) لمعرفته خلافا للشاكي ( قوله واختلف في اناضامن ) لتعريفه قيل عن الفتح  
 والوجه لزوم ( قوله وان لم يحضر حبسه الحاكم ) ان لم يعلم بحجزه ابتداء والافلا كما نقل عن العيني ( قوله  
 وعلم مكانه ) ولو في دار الحرب كما في ابن الملك ( قوله وقد صدقه الطالب ) في الدر عن البحر او  
 اقام الكفيل يئنة ومستد لا في القنية عاب المكفول عنه فلا دأين ملازمة الكفيل حتى يحضره  
 وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا تدري فبين لي موضعه فان برهن على  
 ذلك تندفع الخصومة ( قوله فالقول قول الكفيل ) مع عينه كما في الدر ( قوله ويؤمر الكفيل  
 بالذهاب ) ويؤخذ منه كفيلا ايضا ( قوله به يفتي ) هو قول زفر كما في الزيلعي اما لو سلم عند  
 الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسله عند قاض آخر فخار كما نقل عن البحر ( قوله  
 يطالبه به بعدها ) اي ابدا حتى يسلم لما في الملتقط وشرح الجمع لو سلم له الحال يرى وانما المدة  
 لتأخير المطالبة كذا في الدر ( قوله من فلان رايذ رقتم ) قيل الصواب بالياء اي بذير رقتم وردان  
 بذير رقتم بل ياء لغة في بذير رقتم بالياء وكتب اللغة مشخونة وواقع في كلام الفردوسي ( قوله يرى  
 الكفيل ) قيل الابدع عن الركاكة وتبطل الكفيل ( قوله وورثته لم يكفلوا له شئنا ) وقيل عن السراج



يطالب وارثه باحضاره (قوله ولو عبد الكفيل) يعنى كفل رجل نفس عبد نفسه (قوله لا) اى لا يبرأ وقيل نقلا عن الوهبانية يبرأ على قول بتسليم الكفيل اورد ان هذا اظهر في موضع الاضمار بلا نكتة (قوله في صورة تسليم المأمور) قيل الصواب المطلوب برى سواء قبل الطالب اولا (قوله وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ) اى عند عدم طلب المدعى ولا يبرأ كذا في الدر (قوله اى بالنفس والمال) اما النفس فغدا عن مضمون قوله كفل بنفسه واما المال عن قوله على انه ان لم يسلمه الخ (قوله على الوجه المذكور) اى على انه ان لم يسلمه الخ (قوله اى طلب وارثه) في كونه تفسيراً للاشارة نوع خفاء (قوله ولهما ان المال ذكر معرفاً) الظاهر هو قوله المائة في قوله فعليه المائة فالأظهر ذكر المائة معرفاً اورد ان فائدة التعريف انما يكون اذا كان المعرف معهوداً بين المتكلم والمخاطب وهنا لبس كذلك ويؤيده ان التعريف للعهد الخارجى والمعهود مائة دينار وهى غير مبين (قوله على اعتبار البيان) اى بيان المدعى اما بالينة او باقرار المدعى (قوله الكفالة) الاولى هى ما بالنفس (قوله والقول له) اى الكفيل كذا في الدر لكن الصواب اى المدعى كما يدل عليه قوله لانه يدعى الصحة في تعليقه وقد نقل نقلاً صريحاً مثل ما ذكر عن معراج الدراية وغاية البيان (قوله وعندهما يجبر) لاجبى الحبس بل بمعنى الملازمة حيث يدور معه الى اى مكان ذهب ولا يدخل داره بلا اذنه واجلس في باب الدار لئلا يغيب (قوله وفي القود) وكذا في السرقة يقتضيه تعليقه وصرح في بعض الكتب (قوله لان مبنى الكل على الدر) اورد بما في آخر كتاب الوصية من الهداية ان القصاص يجوز ثبوته بشبهة انتهى اقول الظاهر انه مؤل مصروف حتى ظاهر اذ ظاهره مخالف لما وقع في عامة الكتب فلا يعول عليه (قوله ولو اعطى جاز) اى برضاه قال في الدر عن النهر وظاهر كلامهم انه في حقوقه تعالى لا يجوز ثم قال قلت وسيجيء انها لا تصح بنفس حد وقود فلتكن انتوفيق انتهى (قوله احتريه عن بدل الكتابة) لانه يسقط بدونهما بالتجيز فلو كفل وادى رجع بما ادى كما في البحر (قوله ما بايعت فلان فعلى -) وكذا ما غصبك فلان فعلى - (قوله والا في الامثلة السابقة) لا يخفى ان كلمة ما في الامثلة الظاهر انها شرطية ايضا قال في الدر ان ما هنا شرطية اى ان بايعته فعلى مثلاً الا ان يقال ان ما مشتركة بين معنى الشرطية وهو ينافى كونها صريحاً بخلاف لفظة ان (قوله ان استحق المبيع) او جددك المودع او غصبك كذا او قتلتك او قتل ابنك فعلى الدية ورضى به المكفول جاز بخلاف ان اكلت سبع كذا في الدر (قوله اقول قول سهو خطأ) صحح ابن الكمال كونه سهو بتفصيل يطلب من ايضاحه (قوله ويؤيده) قال ابن الكمال واما ما قاله صدر الشهيد الى قوله صحت الكفالة فردد بما ذكر صاحب الذخيرة بقوله وعندهما ان المسئلة المذكورة لا تصلح دليلاً لان المولى باعتناق العبد يضمن قيمته للغرماء فهذا اضافة الزمان الى سبب الوجوب ولبس يتعلق على الحقيقة واطراف الزمان الى سبب الوجوب جائزة فيصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى (قوله بشرط غير متعارف) لا يخفى ان المتعارف غير الملايم والخاص انه لا يلزم من جواز التعليق بشرط غير متعارف جوازه في غير الملايم اذ معنى عدم التعارف الندرة ومعنى عدم الملايمة ما لا يكون شرطاً لوجوب الحق او لا مكان الاستيفاء اوله تعذر الاستيفاء كما عرفت (قوله ولا يحمل دابة معينة مستأجرة له) اى للحمل يعنى اذا استأجر رجل عن رجل دابة معينة فكفل رجل ثالث على حمل المستأجر على تلك الدابة فالكفالة لبست بجائزة (قوله مستأجر لها) اى الخدمة (قوله لانه استحق عليه الحمل) اى ان الكفيل استوجب على نفسه الحمل على دابة معينة



وهو ما جز عنه فانه لو اعطى دابة من عنده ( قوله ولا بالثمن للموكل ) يعنى الوكيل بالبيع اذا كان  
كفيلاً عما على مشتريه من الثمن لموكله لا يجوز ( قوله بامره ) اى امر الموكل فالأمر هو الموكل  
( قوله وللشريك اذا باع ) اى لا تصح للشريك الاظهر والاخصر والاشمل وللشريك بدين  
مشترك مطلقاً ( قوله يعنى باع رجلاً ن عبداً الرجل ) الاولى والاوضح عبداً مشتركاً بينهما  
من رجل ( قوله معزراً فى حين ) قيل الصواب الموافق للكتب مقررنا من الافراز بالقاء والراء  
المهملة فالراى المجمة لامن التعزير ( قوله وتعذر العمل بها ) فان قيل يذبحى ان يصرف الى  
ما يجوز الضمان وهو الدرك تصحيحاً التصرفه قلت انما لم يصرف اليه لان فراغ الذمة اصل  
فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال كذا فى النسخ ( قوله وهو غير معذوره لعجزه ) عنه قال فى الد ر نعم  
لو ضمن تخلصه ولو شياً ان قدره والا يرد الثمن كان كالدرك ثم انه كلما ادى بكفالة صحيحة  
رجع كصححه كما نقل عن جامع الفصولين ( قوله لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة ) اورد  
ان الدين ليس باشتغال بل فعل حقيقة بدليل اتصافه بالوجوب فى مثل قولهم الدين واجب  
عليه اى اداؤه والاداء انما يتصور فى الفعل كما هو المقرر فى الكتب وان قوله بدين مشهود الصواب  
بمال لا يخفى ان مراده من الدين هو المال بطريق الاول يدل عليه قوله لكنه فى الحكم مال الخ  
وحاصل معنى قوله عبارة عن اشتغال الذمة اى اشتغال الذمة بمال واجب عليه اداؤه على انه لا اقل  
ان يكون تعريفاً باللازم الخارج ( قوله ولا بلاقبول الطالب ) اى لا تصح الكفالة بل بنوعيتها  
بلاقبول الطالب نفسه او نائبه ولو فضولاً كذا فى الدر ان يكفل وارث المريض وقيد بالمشى  
وهو المناسب على ما فهم من الشرح ( قوله تكفلوا عني بما على ) فسر بالامر لان تبرع الوارث  
بضمائه فى غيبتهم لا يصح فالاولى ان يشير اليه فى المتن نعم روى الحسن الصحة لكن حل المتن عليه  
ليس بحرى ولو ضمن الوارث بعد موته صح كذا نقل عن السراج وقيل قول الثانى لما يأتى ( قوله وصية  
منه لو رثته ) فى التقيد بالورثة هنا وفيما سبق اشارة الى انه لو قال لا جنبي لم يصح لكن  
فى شرح المجمع وقيل يصح وعن الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة واورد عليه  
بتوقفها على المال ( قوله ولهذا يصح ) وايضاً لو كان له مال غائب يؤمر الغريم بانتظاره  
ولا يطالب الكفيل حالا ( قوله وان لم يسم المريض الدين ) قيل ذكر الدين هنا مما  
لا يحتاج اليه فان جهالته غير مانعة لصحة الكفالة ( قوله ولهذا قالوا ) الظاهر من حيث  
اللفظ كونه علة لمضمون قوله لان الجهالة لا تمنع الخ والحق انه علة ثانية لقوله ان هذه وصية  
فالاولى ان يقال ولهذا ايضا ( قوله وبه يفتى ) قال فى الدر واقره فى البحر وبه قالت الائمة  
الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم انتهى  
( قوله كذا فى تلخيص الجامع الكبير ) وكذا فى البرهان معللاً بقوله رفقاً بالناس كما فى الشربلالية  
ولا بالمبيع اى بمالته كما قيل والافنسليمه جائز كما سبقت ( قوله وقيل ان وجب ) صيغة التريض  
موافق لما فى الزيلعى لكن فى شرح المجمع تصرح بالنقل عن الحق جازت الكفالة به فان هلك  
لا يجب عليه شيء ككفيل النفس ( قوله وتصح بالثمن ) الا ان يكون المشتري صبياً محجوراً عليه فلا يلزم  
الكفيل تبعاً للاصيل كما نقل عن الخاتبة ( قوله والمقبوض على سوم الشرى ) اى ان سعى الثمن والا  
فهو امانة ( قوله فقيه اختلاف المشايخ ) قال فى النسخ فقال بعضهم لا تجوز الكفالة منهم صدر  
الاسلام البرزدوى لانها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة او الدين وهنا لا مطالبة ولا دين  
شرعيان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز منهم فخر الاسلام على البرزدوى

اخو صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها لانها شرعت  
 للترامها في المطالبة الحسبة والمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام بتوزيعها بالعدل يوجز وعليه  
 فلا يفسق حيث عدل وقلنا من قضى نأبة غيره بامر به رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع  
 وهو الصحيح كما في الخانية مكن قضى دين غيره بامر به ان كان الامر بلا اكراه ثم انه اطلق في المتن  
 اشارة الى ان الاصح من الاختلاف هو الجواز كما صرح به صاحب الايضاح وفي البرازية قال  
 لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت  
 وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه ويقول لا اخرجك خلصني  
 فيخلصه بمبلغ فيثني بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر كذا بخط المصنف على هامشها  
 فليحفظ كما في الدرر لكن عن فصول العمادي لا يرجع بلا شرط وهو الاصح وعليه الفتوى (قوله  
 والقسمة هي النوايب) قيل فيه ركائة اذ الظاهر ان يقول المراد بها ما يكون راتبا والنوايب  
 ما لا يكون راتبا (قوله وقيل ان يمنع احد الشريكين) وقيل هي اجرة القسام وهي مطلوبة  
 شرعا (قوله والهدك) وقد مر بيانه ففيه نوع استدراك لا يخفى (قوله بل الدية) قيل اقول  
 تصح الكفالة بالدية لكن صرحوا بانها لا تصح بالدية على العاقلة (قوله وله ايضا مطالبة  
 احدهما) قيل مستدرك بقوله وللطالب مطالبة الكفيل مع الاصيل اقول يمكن ان يقال وجه  
 الاعادة للتوصل الى قوله ولو بعد مطالبة الآخر والاستثناء السابق منع عن ادراجه هنالك  
 (قوله رجوع عليه) الظاهر بلا اشتراط الرجوع وبلا ذكر الضمان ضمن الفالقان على الخ  
 اورد عليه ان كلمة على هنا سهوا لا فرق بين على وعن كما في قاضيهان والكمال (قوله فادى  
 لم يرجع) هذا اذا لم يكن الماء ورشريك الامر او خليطه اولم يكن الامر في عيال المأمور في عيال  
 الامر والا يرجع وعند ابي يوسف يرجع على ما في قضاء الخلاصة وفصل في الشربيل ليسة  
 عن قاضيهان وشرح المجمع وغيرهما لكن قد عرفت ما يخالفه فيما سبق فليوفق (قوله ولو وهب  
 الدين له) او تصدق لو اكتفى بالهبة لكني اذا الهبة للفقير صدقة كما ذكر في كتاب الهبة (قوله برثا)  
 اي الاصيل والكفيل هنا ربعة احتمان شرطية براءة تهما او براءة الاصيل اوسكت ففي هذه الثلاثة  
 برثا واما في الرابع وهو شرطية براءة الكفيل وحده فيبرأ هو وحده فيبقى الالف على الاصيل  
 لعل قوله صالح عن موجب الكفالة الخ موذن عنه فالاولى ان يعزم على مسئلة الرجوع ثم انه  
 صالح على شيء ليبرأ عن الكفالة لا يصح ولا يجب عليه المال سواء كانت الكفالة للنفس او للمال  
 (قوله وغياها) من الغاية التي ابتدئ بها من الكفيل هذه مستفادة من تعلق كلمة الى الجارة الداخلة  
 على ياء المتكلم المعبر عن الطالب الى فعل برئت الذي كان خطابه الى الكفيل (قوله وعند  
 ابي يوسف اقرار) قال في الدرر قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين  
 فكان اولى نهر معن باللعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف  
 (قوله وقيل اذا كان الشرط مما لا منفعة) اختاره صاحب النسخ ورجح باختيار الفتح والمعراج لكن  
 في النهر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق كما هو الظاهر من اختيار المصنف (قوله كذا في العناية)  
 قيل صوابه النهاية (قوله لان الكفيل التزم الدين مؤجلا) قيل التعليل في الكافي ان الاجل انما  
 بطل في حق الكفيل بموته اذ لا فائدة في بقاءه لا تنقل الحق الى الزكاة وهي عين لا يقبل التأجيل  
 والاجل حق الاصيل وفي ابقائه فائدة لانه في ذمته (قوله فلا يبطل حقه ببطلان حق غيره)  
 بلا رضاه انتهى) وهو ظاهر فاق في الدرر ليس بصواب فان المفروض هو اداء الوارث مجعلا

بحكم الشرع كما يظهر من الكافي والربوا انما يتحقق على بقاء التأجيل انتهى لا يخفى ان مراد  
 الدرر ان يقال ان الدين الذي التزم الكفيل من الاصيل مؤجل والتأجيل بطل بضرورة  
 موت الكفيل فانقلب المؤجل مجعلا في حقه فلزم منه ان المجعل حق الكفيل وهو ليس بحق  
 الاصيل فلورجعوا بالمجمل وهو اكثر في المالمية لان ما يكون مجعلا اكثر مما يكون مؤجلا للزم  
 الربوا فهذا ليس بمناف لما في الكافي بل هذا مجمل وما في الكافي تفصيله وبيانه وقوله والربوا  
 انما يتحقق على بقاء التأجيل ان اريد به ان الدين لو اجل للورثة كما هو الظاهر من تعبيره بلفظ  
 بقاء التأجيل فن قيل منع مقدمة غير ملتزمة بصحتها وان اريد ان في تأجيل الدين للاصيل  
 ربوا فغير متصور اصلا وان اريد ان الربوا انما يتصور في التأجيل لافي التججيل فليس  
 بموجه بعد قوله وهو اكثر من الموجل اذ هذا الوهم يندفع بهذا القول (قوله فلورجعوا) قيل  
 الصواب فلورجع اى الوارث ولا يبعد ان يقال ان اضافة الوارث في المتن للجنس والاستغراق  
 (قوله حل عليه الاجل فقط) اى لاعلى الكفيل فلا يتوهم انه يوهم حلول الاجل في المسئلة  
 السابقة عليهما على ان الحكم في الاولى صريح فكيف يؤثر مثل هذا الوهم الضعيف في تغييره مثل  
 هذا الحكم الصريح (قوله لان دينه ثابت) قيل الاولى لان بموتهما حل الاجل على كل منهما  
 (قوله لا يسترد اصيل ما ادى الى كفيله) اورد عليه ان اريد من الاداء دفعه المال للكفيل على  
 وجه القضاء كما هو الظاهر من هذا الكلام فقوله في الشرح ليدفعه موجب كون الدفع على  
 وجه الرسالة وان اريد الاعم على وجه ما يكون على القضاء ووجه الرسالة فالمسئلان بعد هذه  
 المسئلة متفرعتان عليها فلا يصح تفريعهما اذ هما مختصان بما يكون على وجه القضاء كما يدل  
 عليه تعليل الاولى لانه ملكه بالقبض وتصريح الثانية ونسب رده على قاضيه وان الربح لا يطيب  
 فيما اخذه على وجه الرسالة عندهما وان طاب عند ابي يوسف كما في الزيلعي لا يخفى ان قوله  
 ليدفعه ليس بموجب للرسالة ولا مناف للقضاء على انه تسليم ظهور القضاء من المتن ينبغي  
 ان يؤوله على وفقه اى بالقضاء وان اصر التفريع لبس بمسلم بل الظاهر انهما مسئلان مبتدآن  
 كما يدل عليها ما وقع عندنا من النسخ بلاداة تفريع (قوله كن عجل زكوة) قيل هذا اذا لم ينقص  
 النصاب عند تمام الحول والا فيرجع اقول وكذا لو قضى الاصيل الدين يسترده من الكفيل  
 كما يسير اليه ما بقي هذا الاحتمال (قوله وان ربح به) اى بالمال الذي قبضه قبل ينبغي ان يقيد  
 هنا كون المال مما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير كما في الوقاية وغيره طاب له اذا كان قبضه  
 على وجه الاقتضاء وان كان على وجه الرسالة فلا تمنعه امانة خلافا لثاني كما اشير آنفا  
 وان لم يعلم كونه على وجه الرسالة او الاقتضاء بل اطلق فيصرف على القضاء فيطيب للكفيل  
 الربح ايضا وايضا ان هذا اذا قضى الكفيل الدين فان قضاء الاصيل في الربح نوع خبيث  
 عند الامام كما في الشربلالية (قوله وكان الربح بدل ملكه) قيل الاوضح قال ربح حصل على  
 ملكه (قوله ونسب رده على قاضيه) في لفظه اشارة على اختصاص بما كان على وجه القضاء لا على  
 وجه الرسالة كما نبه ثم بعد الرد هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا كما نقل عن العناية والنهاية  
 (قوله فيما يتعين) اى لافيا لا يتعين كنقود فلا يندب (قوله بيع العينة) حاصل معناه بيع العين  
 بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل ليقضى دينه اخترعته اكلة الربوا وهو مكروه مذموم شرعا  
 لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض كما في الهداية والزيلعي ونقل عن الكمال والكافي  
 واختاره ابن الكمال والنسب والدر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تبايعتم بالعين وتبعتم اذئاب

البقر ذللتهم وظهر عليكم عدوكم اى اشتغلتم بالحرث عن الجهاد وفي رواية سلط عليكم شراركم  
 فیدعو اخياركم فلا يستجاب لكم وعن محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ولهذا قيل اياك والعينة  
 فانها العينة وقيل لبس بمكروه بل مأجور كما روى عن ابي يوسف رحمه الله لمكان الفرار عن الحرام  
 وعن الزاهدي ان الاختيال للفرار عن الحرام مندوب وقال في قاضيخان في باب الفرار عن الربوا بعد  
 ما صور صورة العينة مثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بذلك وقد فعله كثير  
 من الصحابة وجدوا ذلك ولم يعدوه من الربوا حتى لو باع كأخذه بالف يجوز قال مشايخ بلخ العينة في  
 زماننا خير من البيوع التي تجري في اسواقنا قول السابق الى الخاطر القاتر رجحان جانب الكراهة  
 بقوة ادلته وكثرة داهيه وقوتها وقد قرر في محله بترجيح جانب الحظر على الاباحة وفي التلويح  
 الحرمات ثبتت بالنسبها وفي شرح المجمع من وقع في الشبهة وقع في الحرمة ولا يخفى انه لا يأمن  
 من وقوع النسبة وقد قال في كتاب صيد المص والموهوم في باب المحرمات كالتحقق وقد قرر ايضا  
 ان ترجيح بكثرة الاصول قال مولانا اخي زاده في حاشية صدر الشريعة ان من خاف مقام ربه  
 لا يحوم حول هذه المباينة ولا يحكم بحرمتها وحلها ولا يباشرها ولا ينهي احدا عن مباشرتها  
 الى آخر ما قال فحاصله التوقف ثم اعلم انه على سبيل الجواز لا يجوز وضع الربح في عشرة مثلا  
 زائدا على واحد ونصف لوقوع النهي المؤكد من طرف السلطان المسلمين لمصالح الرعية  
 اذ خربت قري كثيرة لاجل هذا البيع ومثل هذا امر السلم ولو خولف الى هذا بعد التنبيه يعزز  
 شديدا ولو احدث هذه الزيادة من الربح فلا يسترد ان بالتراضي والمناسب الاسترداد وكذا  
 في معروضات ابي السعود لكن اتفق في زماننا هذا على لزوم الاسترداد قطعا وهو الاحوط  
 وجري عليه الاوامر السلطانية وما ينبغي ان ينبه انه لا يجوز اخذ الربوا مطلقا من الديون  
 والقروض بلادور شرعي والزام ربح سواء مال وقف او عوارض او مال صبي او دور ابتداء كما يقتضي  
 قاعدة الربوا ولا يلتفت الى قبل وقال كما وقع في وهم العامة بقي انه قال في الشرع بلالية عن الكمال والذي  
 في قلبي انه اذا اخذ ثوبا بثمن من غير اقتراض ورد بعضا من الثمن وبيعهما لغيره من اخذ منه فلا كراهة  
 فيه انتهى (قوله او يقرضه خمسة اخرى وللعينة صورة اخرى ذكرها قاضيخان ونقله اخي زاده  
 في هامش حاشيته (قوله اما ضمان) قيل الظاهر اما ضمان ليحصل حسن المقابلة بقوله واما توكيل  
 بالشراء لان يكون التوكيل بمعنى الموكل (قوله او بما لزمه له) هذا ما مضى اريد به المستقبل (قوله ولو زاد  
 بامر قضى عليهما) قال الزيلعي وشارح المجمع ويرجع الكفيل على الاصيل ولو انكر خلافا  
 زفر قال في الدرر هذه حيلة اثبات الدين على الغائب واو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع  
 رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعي على الدين  
 فبقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتماه في  
 الفتح انتهى (قوله وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل) اشارة الى ما ذكره آتعا عن الزيلعي وشرح المجمع  
 من رجوع الكفيل على الاصيل ولو كان منكرا فيندفع ما يتوهم انه لا توقف له في تمام الاستدلال  
 (قوله والماتر اقر الدين) ورد عليه بجر يانه في الصورة الاولى بان اقر للطالب حق المطالبة  
 ثم ادعى حقا لنفسه وهو تأخر حق المطالبة الى شهر واجيب بان الكفالة نوعان حالة ومؤجلة  
 وقد اقر الكفيل بنوع معين فالقول له ورد ان الدين ايضا حال ومؤجل فقيل الاولى ان عقد  
 الكفالة تبرع ولاصل فيه الوسعة والتراخي والاصل في الدين الحلول وانت تعلم ان المطالبة  
 تابعة للدين فحكم التابع لا يكون مغاير الحكم متبرعه الا ان يقال انه يمكن للكفيل ان يقول  
 ان كفالتي على ظن كون الدين مؤجلا فاذا ظهر كونه مجالا فلا يكون كفيلة في حقه لعدم الموافقة

بين طلب المدعى واقرار الكفيل (قوله ولو قال ان كان مخوفا الخ) هذا دارد على ما قدمه بقوله ولا يصح بجهالة المكفول عنه كما في الشرع بلالية (قوله وصار الاصل ان المغرور) قال في حاشية عزمي زاده العبارة في العبادية هكذا وهو لفظ ظهير الدين المرغيناني في فوائد.

فصل \* اي في كفالة الرجلين (قوله لهما دين على آخر) مستدرك بما تقدم من قوله وللشريك اذا بيع عبد صفقة مع زيادة على هذا (قوله يعني اذا كفل) هذا الشرح الى آخره ايضا مستدرك سوى قوله فلو قضى بحكم الضمان الى آخره (قوله للاداء بقعد فاسد) علة للاسترداد والعقد الفاسد عقد الكفالة (قوله يصيرونه عينا بفعله) اي الاداء والتسليم على وجه التبرع لان الاول دين ومطالبته زيادة لفظ المطالبة هنا موافق للزيلي ومخالف للهداية فقبل الظاهر مع الهداية اذا المطالبة لا تختلف من الدين فلا حاجة الى تعرضها مع الدين اقول ان اريد من هذا الكلام ان ما عليه اصالة راجع على ما عليه نيابة كما فهم صاحب الدرر من عبارة الدرر فالامر كما ذكره لكن يجوز ان يكون مراده ان في احد الطرفين دين ومطالبة وفي الآخر مطالبة فقط فعند تعارض المطالبتين يبقى الدين سالما عن المعارضة فعلى هذا الذكر لازم ولا يخفى انه مع الذكر يمكن ملا حظة الوجهين بخلاف عدم ذكر فانه مختص بالوجه الاول (قوله لو وقع في النصف) عن صاحبه (قوله ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه) يعني اذا كان ما دى احد الشريكين واقما عن صاحبه لكفاله كان لصاحبه عند الرجوع اليه ان يرجع عليه ايضا فهذه العبارة دالة على هذا المراد بلا خفاء بسوق المقام فيندفع ما يتوهم العبارة في الهداية وقع بزيادة لفظ فرجع عليه على قوله لو وقع في النصف عن صاحبه فاسقاطه هنا محل لفهم المرام وما يتوهم ايضا لو كان بدل قوله هذا يرجع في النصف على صاحبه لكان اظهر ولا وقع في المتن اوفق (قوله وكل منهما بانفراد باطل) اما كفالة فلان الكفالة من التبرعات وتبرع المكاتب غير صحيح واما الكفالة ببدل انكابة فلم عدم كونه دينيا صحيحا (قوله اتنى المساواة وهو خلاف المفروض) (قوله حال من كفل) بالنسبة خبر لقوله مال لا يجب \* كتاب الحوالة \* نقل الدين من ذمة هل توجب البراءة من الدين المصحح نعم كما في الدرر ثم اورد عليه بما سبذ كرم من صحة الكفالة يد راهم الودعة وكذا المغصوب لعدم كونهما دينيا ودفع ان الحوالة بالودعة وكالة حقيقة لا يخفى ان الجواب مع عدم كونه حاسما لما دة الاشكال يقتضى كون هذه المسئلة في كتاب الحوالة استطراديا بل موضعها الوكالة (قوله ومحتال له) قيل عن المعراج قولهم للمحتال محتال له لغو لا حاجة الى هذه الصلة (قوله هذه الفاظ الاربعة) اصواب الثلاثة الا ان يعد لفظ الدين وهو بعيد (قوله تصح بلا رضى المحيل وهو المختار كما نقل عن المواهب) (قوله واذا تمت الحوالة) وقيل برى من المطالبة فقط وقال زفر لا يبرأ من المطالبة ايضا (قوله الا بالتوى) اي بالتلف توى يوزن علم بالقصر وقيل وقدمد (قوله وبموت المحتال عليه مقلسا) اي بغير عين ودين وكفيل ولو اختلفا في موته مقلسا وكذا في موته بعد الاداء او قبله فالقول للمحتال مع يمينه على العلم متمسكه بالاصل وهو العسرة كما في الزيلي وقيل للمحيل بيمينه نقلا عن الفتح (قوله وتبطل بهلاك الاولى) اي الودعة اورد بهذا على الحصر السابق بقى في جواز الرجوع على المحيل اذ بهذه الصورة يجوز الرجوع ايضا ودفع الحصر السابق بالنسبة الى الحقيقة التي هي الحوالة بالدين لانها نقل الدين من ذمة الى ذمة والامر في مثل الودعة لبس كذلك فان الحوالة فيها توكيل في الحقيقة وقيل ان ما سبق في المطلقة وهذه في المقيدة فلا يلزم بطلان الحصر (قوله لتقييد

الكفالة) الصواب هنا وفيما سياً في بقوله سواء كانت للكفالة مطلقة او يقول الحوالة بدل الكفالة (قوله اذا كان فيه وفاء) يعني انه عند هلاك المصوب يلزم على الفاصب ضمانه فان اوفى هذا الضمان مال الحوالة بقي الحوالة بالنسبة الى الضمان القائم مقام المصوب ثم انه يرد عليه ان المفروض كون المصوب دراهم فلا تفاوت بين عينه وضمائه فهذا التقييد لغو الا ان يحمل هذا على غير تلك الصورة من غير الدراهم والدنانير وفيه خفاء (قوله اسوة لغرماء المحيل بعد موته) اي قبل الاداء حق المحال اي الدائن ولم يذكره في صدر الكتاب فالصواب ان يذكره هناك ولا يعتبر به هناك اعل في النسخة هناك سقط يدل عليه قوله هذه الالفاظ الاربعة (قوله او يحيله على رجل لبس له عليه دين) قيل هذا تفسير لصورة الارسال لامباين له فالصواب ان يقال بان يحيله الخ لا يخفى ان في الصورة الاولى يكون له عليه دين ولكن لا يقيده بل يرسل وفي الثانية لا يكون دين البتة فالتقابل ظاهر قطعا (قوله يجبر المحتال اذا ادى) يعني اذا ادى المديون الى الدائن بعد الحوالة ولم يقبل الدائن بناء على الحوالة فيجبر الدائن بقبول ما ادى اليه المديون لانه يحتمل ان يضرب الدائن من هذا المديون بالتوى الذي مر بيانه (قوله اي دار المحتال عليه) وهو الرجل المذكور (قوله لانه يملك بيعها) لكونه ملك نفسه (قوله لعدم وجوب الاداء قبل البيع) لا يقال انه يقبل الحوالة وبصحتها التزم بيعها فيجبر كالكفيل بالمال لانا نقول كانه قال عند عقد الحوالة ان بعث داري فاعطى ثمنها فلم يوجد الشرط فلم يوجد الشروط (قوله لانه لا يقدر على بيعها) يرد عليه انه موجب للتوكيل والامر اقتضاء (قوله على الاملاء والاحسن قضاء) اي على من هو اكثر مالا واحسن اداء فالاملاء من الملى وهو الغناء والقضاء بمعنى الاداء (قوله كشرط الجودة) فيكون من قبيل الشرط الملايم (قوله كره السقجة) قال في التمع فان قلت ما وجه ذكر هذا في كتاب الحوالة قلت لانه معاملة في الديون كالكفالة والحوالة ونقل عن بدر الدين الكردي لانه احالة الخطر المتوقع على المستقرض فيكون في معنى الحوالة انتهى وقيل لانه يشبه الحوالة من جهة ان يقرض تاجرا ثم يحيل ما عليه لغريم له او صديق له في بلد كذا غالباً ثم انه قال في التمع والدر قالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس فلو اقرض رجل رجلاً حالاً اعلى ان يكتب له بها الى بلد كذا فلا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب كان جائزاً ولو قال اكتب لي سقجة على ان اعطيك هنا فلا ضير وعن كفاية البيهقي عن ابن عباس لو اقرض مطلقاً ثم كتب السقجة فلا بأس (فروع) ادى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على الفايض اي المحتال وان شاء على المحيل قال في البرازية وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق ولا يصح تأجيل عقد الحوالة فينصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة كذا نقل عن البحر ❀ كتاب المضاربة ❀ (قوله وجه المناسبة) مبتدأ خبره قوله ظاهر فقوله معنى نقل المال خبر مبتدأ محذوف او خبر للمبتدأ السابق وقوله ظاهر خبر بعد خبر (قوله الاول ايداع اولاً) اي ابتداء ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعملوا واربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه (قوله في سلك الايداع وغيره) اي عند قوله وحكمها انواع ايداع وتوكيل وشركة (قوله ان المضاربة عقد مشتركة في الربح) قيل انما قل ان يقول فاذا كانت عقد شركة كيف يكون غصباً ولا يبعد ان يقال ان المضاربة مثلاً عقد صحيح والغصب لبس بعقد وقد قيد بالمخالفة فيه فلا اشتباه بخلاف الاول (قوله خمسة) الحق ما في اقل النسخة من



قوله ستة كما سيظهر (قوله فيما عليه من الدين) قبل الضمير ان كان راجعا الى المضارب فلا يتم  
التقريب اذا المطلوب الدين المطلق و اللازم دين المضارب وان الى المديون مطلقا فتكلف  
اقول المطلوب هنا دين المضارب يدل عليه قوله بخلاف ما لو كان له دين على ثالث (قوله لم يجز  
والربح لرب الدين) عند الامام وعندهما الربح لرب الدين و يبرأ المضارب عن الدين كما نقل عن  
الخاتبة (قوله بالنص بطريق القياس) الجار الاول متعلق بالقياس (قوله فله اجر مثل) ولا يجاز  
قدر المشروط عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويجب الاجر وان لم يربح في رواية الاصل وعند  
ابي يوسف لا كما نقل عن الكافي (قوله كما لو قال لك نصف الربح) يرد عليه ان هذه الامثلة مع عدم  
وجود الشرط فيها ليس فيها جهالة الربح بل هو معلوم هذا وان كان مناقشة في المثال لكنه وارد الا  
ان يقال مراده ذكر هذا المجموع على هذا التزديد (قوله اى ينقد والنسبة) اويسا صحيحا  
او فاسدا ذكر في الدر (قوله والسفر) اى برا او بحرا (قوله لا المضاربة) وكذا الشركة والخلط  
بمال نفسه (قوله لاستواءهما في القوة) هذا جار في نحو المكتوب والمستعير مع تخلف الحكم وقوله  
لان الكلام في التصرف لا يدفع ذلك واثبت الفرق بين المالكية والنيابة بان في الاول تصرف  
كلى كيف ما يشاء بخلاف الثاني لا يدفع جريان الاستواء في القوة (قوله نحو ان يشتري) تفسير  
للاستدانة يعنى اشترى فرسا مثلا بالفين واعطى من مال المضاربة الغافقي الالف الاخر ديننا لكن  
ينقلب حيثئذ شركة وجوه وقليل عدم الجواز مقيد بما اذا ترتب ضرر لرب المال (قوله لانه استدان  
في حق المالك) فان اجرة القصار والحمل وان اعطى حالا فاستدانة بالنسبة الى المالك او هو استدانة  
بالنسبة الى العقد (قوله انما قال بالماء) هذا اذا لم يوجد زيادة على الثوب من القصر والا  
فحكمه حكم الصبغ (قوله ودخل في اعمل برأيك) ولولم يقل هذا كان غصبا (قوله عطف على  
قوله لا المضاربة) يرد عليه انه على عدم العطف يلزم ان يكون هذا المعطوف من المضاربة  
المطلقة وقد مر ان القيد بزمان او مكان ونحوهما ليس بمطلق وايضا قد وصف هنا بقوله عينه  
المالك (قوله فيتقيد بما فوض اليه) يعنى ولو بعد العقد مالم يصير المال عرضا لكن ينبغي ان  
يقيد التقيد بما يكون والا فلا كنهيه عن البيع حالا كما في الدر (قوله وكان له) اى ما اشتراه له  
(قوله وله ربحه) يرد انه بالخالفه صارغا صبا وفي ربح الغصب كلام بين في كتابه (قوله اذ  
تستفيد به المهر) وايضا من الولدان حصل (قوله ان كان في المال ربح) هو هنا ان يكون  
قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس المال كما بسط العيني فليحفظ كذا في الدر (قوله فيفسد  
نصيب رب المال عنده) واما عندهما فيعتق كل العبد بناء على تجزى الاعتاق عنده وعدمه  
عندهما كما علم في كتاب الاعتاق معه الف هذه ابتداء مسألة اى مضارب بالتصف معه الف  
(قوله حال كونه موسرا) فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعى وتماه في البحر  
(قوله فبلغت قيمته الفا) اى قيمة الولد وحده يعنى يشترطه كون الزيادة بعد الدعوة (قوله  
سعى للمالك بالف وربعه) اما الالف فلاصل المال واما الربع وهو النصف خمسمائة فلحصته  
من الربح كما سيظهر (قوله ضمن نصف قيمتها) لانه اذا اخذ رأس المال من الولد فتعين ان  
تكون الجارية كلها اربحا ونصف الربح للمضارب فيضمن حصته المالك وهى النصف  
(قوله لعدم المالك) فانه وان فرض صحة النكاح لكنه لا يكون الولد له بل هو ملك للمالك  
(قوله اذا صارت اجناسا مختلفة) وانما قال كذا على خلاف ما في نحو صدر الشريعة اذا  
صارت اعيانا لما اورد عليه ان المضارب اذا اشترى بالف المضاربة فرسين كل واحد

منهما يساوي الفا كان له ربيعهما حتى لو وهب ذلك لآخر وسلمه صح ولولا ظهور الربح لم يتيسر له ذلك واجيب عنه بما حاصله ما ذكرهنا من المراد بالاعيان اجناس مختلفة والفرسان جنس واحد يقسمان جلة واحدة واذا اعتبر اجلة حصل البعض ربحا بخلاف العبدین فانهما لا يقسمان جلة واحدة بل كل واحد يكون بينهما على حدة فان الرقيق اجناس مختلفة عند الاعظم قولوا واحدا وعندهما ايضا في رواية واذا امتنعت القسمة لم يظهر الربح فكان كل واحد منهما مشغولا برأس المال على ما في حاشية اخي زاده عن العناية وبما قررنا علم فساد قول من قال هذا مخالف لاطلاق الهداية وصدر الشرعية فانهما قالان مال المضاربة اذا كان اعيانا كل واحد يساوي رأس المال انتهى (قوله لان بعضها ليس باولى به من البعض) لانه يمكن ما سواه ويبقى واحد فقط فلا رجحان لاحد لان يكون رأس المال اوريا كما في صدر الشرعية فهذا ليس بخالف له بل احدهما يصلح لان يكون دليلا للآخر (باب) اي هذا باب بمنزلة فصل بلا استعمال لفظ في فالاولى ان يؤتى بلفظ فصل فعلى هذا ينبغي ان يرسم عبارة مضارب بلا اذن بالسواد ان الكتابة بالاجر ليس بحرى وما في بعض النسخ من قوله مضارب بلا اذن وفي بعضه المضارب بلا اذن وان صح حيثئذ كونه من عنوان الباب وقريبا الى ترجمة بعضهم لكن تفسيره بقوله فلا اي دفع المضارب المال الى آخره لا يلائمه (قوله لم يضمن مالم يعمل الثاني) فان ضامع من يد الثاني قبل العمل فلا ضمان على احد وكذا لو غصب من الثاني وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة (قوله لانه جعل ما كان له للاول) وفي اقل النسخ لثاني وهو الصواب الموافق لسائر الكتب (قوله لان الربح لا يخفى ان الربح حيثئذ يجوز ان يكون مشتركا بينهما ولا يكون مختصا بالمالك فلا بد لبيان ما ذكره من نقل صحيح (قوله ان علم عزله) اي يخبر رجلين مطلقا وفضولي عدل او رسول ميمر كما في الدرر (قوله واذا علم بالعزل) ولو حكما كوت المالك ولو حكما (قوله والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (قوله يبيعها) اي ولو نسيئة وانتهاء عنها (قوله وفي المال دين) اي ديون على الناس (قوله لانه طلبه) اي يجب على المضارب اقتضاء تلك الديون يعني مؤنة اخذ الديون على المضارب (قوله وقد سلمه ذلك) اي سلم للمضارب حصة الربح التي كالاجرة فكانت اخذ اجرة العمل فيجبر على العمل (قوله وان اقتسم الربح وفسخها) وهذه حيلة نافعة للمضارب (قوله من ماء) اي من مال المضارب (قوله لانه لم يحبس) اي المضارب لم يحبس فهذا تعليل لقوله من ماله (قوله من ماله الوصحية) لافاسدة (قوله والدهن) بفتح الدال مصدر دهنه من ياب نصر بمعنى الادهان (قوله اذا احتجج اليه) كمن يكون في الحجاز فانه معتاد فيه (قوله بغد واليه) اي يروح اليه من اول طلوع الفجر ولا يقدر ان يعود الى منزله ويبيت باهله فتعين ان خروجه للمضاربة فتفقته في ماله (قوله فان فضل) لان رأس المال اصل والربح مبنى عليه فلا يسلم لها الفرع حتى يسلم لرب المال الاصل لان الذاهب بالتفقة هالك والهلاك يصرف الى الربح كذا في الزيلعي (قوله معه) اي مع المضارب الف بالنصف الظاهر كما في عبارة بعضهم مضارب بالنصف شري بالفها الى آخره (قوله فاسترى به بزا) اي ثيابا (قوله ورأس المال القان وخمسأته) لان رب المال دفع القان ولا يحكم المضاربة ثم دفع القان وخمسأته بحكم الضمان والغرامة فلا بد ان يشار اليه في الشرح ولم يشر (قوله لانه صار مضمونا عليه) والمال المذكور ليس بمضمون عليه وقوله ومال المضاربة امانة دليل لهذه الكبرى لا لشكل الثاني

من الشكل الاول اى المال المذكور امانة والامانة ليست بمضمونة فقوله وبينهما تناف اشارة الى هذه الكبرى (قوله شراء بنصفه) صفة العبد وضيمير الفا عل في شراء يرجع الى رب المال (قوله فان ملكه قد تقرر) الاظهر في التعليل لانه مضمون عليه ومال المضاربة امانة وبينهما منافاة (قوله وبالفداء صار كأنهما) لا يخفى انه لو اكتفى في تعليلهما (قوله فيقدر رب قدره) اذ الغرم بالغنم (قوله اى كلما هلك الالف) لان المال في يده امانة وقدهلاك وقد بقي عايه الثمن دينا وهو ما مل رب المال فبستوجب عليه مثل ما وجب عليه من الدين وبالقبط ثانيا لا يصير المضارب مستوفيا لان الاستيفاء اعمايكون بقبض مضمون وقبض المضارب لبس بمضمون بل هو امانة وبينهما تناف واذا لم يكن مستوفيا كان له ان يرجع على رب المال مرة بعد اخرى الى ان يسقط عنه العهدة بوصول الثمن الى البايع (قوله وجيع مادفع رأس ماله) فيه اشارة الى دفع توهم ضياع مال رب المال بكثرة رجوع المضارب عليه (قوله فانه له ان يرجع على الموكل فقط) يعنى لا يرجع ثانيا لان يده ثانيا يد استيفاء لا يد امانة (قوله بان المال) متعلق بقوله فرق (قوله لان الضمان لا ينافى الوكالة) هذا العلة جارية في اول المرة مع تخلف الحكم (قوله واودعى المضارب العموم) بانواع التجارات (قوله او قال ما عينت لي تجارة) الفرق بين هذا وبين ادلة الاول دعوى العموم وهذا دعوى الاطلاق (قوله ولو اودعى كل نوعا) بان قال رب المال في البر وقال المضارب في الطعام (قوله بان قال رب المال) الاظهر في البيان ان يقال كما قاله بعضهم كما قال رب المال دفعت اليك الفا مضاربة في بز في رمضان وقال المضارب دفعت الى مضاربة في طعام في شوال واقاما بينة كانت بينة المضارب اولى (قوله فضااحب الرقت الاخير اولى) اى بينة صاحب الاخير اولى اذا الترجيع في تعارض البينتين لافي تعارض القولين كما في كتب القوم سيما الهداية وبما ذكر يندفع ما اورد انه مخالف لعامة الكتب ثم انه اذا لم يوقت البيتان فيينة المالك اولى قال في الدررنا (فروع) دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لامثاله وتما مده في الوهبانية وفيها مامات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاد دينا في تركته دفع اليه الفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصة الهبة لكن المفتى به لانه لا ضمان مطلقا لافي المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهى تملك بالقبض \* كتاب الشركة \* (قوله ثم اطلقت على العقد مجازا) الظاهر انه منقول شرعى ابتداء كما في سائر المنقولات الشرعية فلا يعلم وجه جعله مجازا ابتداء ثم حقيقة عرفية (قوله اما شركة ملك) الاولى ان يعرفها قبل التقسيم كما فعله بعضهم بان قال هى عبارة عن عقد بين المنشركين في الاصل والربح (قوله وهى ان يملك) اى ان يملك متعدد اثنان او اكثر فالمراد بيان مجرد التعدد (قوله عينا) قال في التنوير هنا اودينا وقال في شرح الدر على ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خراج رجوع بنصف ما اخذه ومن حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين حصته انتهى (قوله او شراء) ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر كما نقل عن المنية (قوله حتى لا يجوز له التصرف فيه) اى تصرف مضر كما في الدر (قوله الا في صورة الخلط) اى لما ليهما الظاهر بفعلهما كما يشير اليه قوله والفرق الخ فالاولى ان يذكر ما ينفرد احدهما بالخلط قال في الدر هنا كخطة بسعير وكبناء وزرع وشجر مشترك قهستانى وتما مده في الفصل الثلاثين من العمادية

وفي فتاوى ابن التميمي جواز بيع البناء والغراس المشترك في الارض المحتكر ولو الاجنبي فتنبه  
 انتهى ملخصا وفي بعض الفتاوى عن جامع الفصولين ولو كان بينهما بناء فشري اجنبي  
 نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يجز وكذا الشجر (قوله والاختلاط) اي بلا صنع من احدهما  
 قال في الدر بخلاف نحو حجام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسط  
 المصنف في فتاويه فليتأمل بما تقدم اتفاقا المراد بالبيع مجرد الاخراج عن الملك فيشمل بنحو  
 هبة او وصية واما الانتفاع به بغيبة شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت  
 الارض ينتفعها الزرع جاز والا لا بخلاف الدابة ونحوها نقل عن البحر لعل هذا في القضاء  
 واما في الديانة فلا ينبغي له لانه يصرف في نصيب الغير هو حرام حق الله تعالى كما نقل عن المحيط  
 وعنها ايضا فان اجر واخذ الا جرير رد على المخصوب منه لو تصدق لكن عن فتاوى ابي الليث  
 اجر المخصوب عند الاجازة من المالك ففيما مضى للمغاصب وفيما يتصل للمالك وعند عدم الاجازة  
 كله للمغاصب وانت تعلم من كتاب الغصب انه واجب التصديق له (قوله بدليل جواز عمليك  
 معتق البعض) قيل يعني به التضمن اذا اعتق حصته موسرا (قوله وشركة عقد) اي واقعة  
 بسبب عقد قابلة للوكالة (قوله الايجاب والقبول) اي ولو معني كالودفع له الفا وقال اخرج مثلها  
 واشترى قال يجزينا (قوله فانها عقد من العقود الشرعية) فهذه علة ظاهرة لوجود  
 الركن للشركة ولا اشباه فيه فلا حاجة الى ايراده في جنب قوله وركنها كما توهم (قوله فانه  
 يقطع الشركة في الربح) قيل الا صوب ان لا يذكر قوله في الربح كما في صدر الشريعة لا يخفى انه  
 بيان لما هو المقصود من الشركة ويحسن به تطبيق دليله لمطلوبه (قوله مغايرتان  
 للمفاوضة) والذي يقتضي ان يقال هنا للمفاوضة والعنان ما في الايضاح من قوله يرد عليه  
 ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الصنائع والوجوه مفاوضة وعنانا ولبس كذا وايضا  
 نقل اخي زاده عن الاتقان كذلك (قوله وكل منها) وهو الصواب وفي سقيم النسخة منهما  
 بالتنية (قوله اما مفاوضة) من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء (قوله لا يجوز قصدا)  
 ويجوز ضمنا) ورب حكم لا يثبت قصدا ويثبت ضمنا وتفصيله في فوائد الاشباه (قوله وقد مر ايضا)  
 اي في كتاب الكفالة صحت الكفالة بلاقبول الطالب عند ابي يوسف وبه يفتي (قوله يعني ما لا يصح  
 به الشركة) قاله في الدر وكذا ربما كما حققه الواني انتهى (قوله بان يقدر احدهما جميع ما يقدر  
 عليه الاخر) فيه اشارة الى ان المراد من النساوي في التصرف هو الامكان كالكفالة من جهة  
 كل والوكالة كذلك كما ذكره ابن الكمال فلا بأس في ان يكون بيع احدهما او شراؤه  
 اكثر من الآخر فيما ذكر فهم ان ذكر التصرف فيه غناء عن ذكر الكفالة والوكالة كما اكتفي به  
 صاحب الاصلاح لكن من باب غنى الثاني للاول ثم النساوي في التصرف يستلزم النساوي  
 في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي الى الاختلاف في التصرف ولهذا لم يذكر المصنف  
 النساوي في الدين مع انه يذكره بعضهم اكتفاء بذكر النساوي في التصرف قال المحقق ابن الكمال  
 وهذا تصرف دقيق لا يهتدي الى امثاله الا من له درية في هذا الفن كما يشير اليه الشارح (قوله  
 وذم فيصح بين كافرين ولو كان احدهما مجوسيا اذ الكفر كله ملة واحدة (قوله والصبي لا يملك)  
 فلا يصح بين صبيين (قوله ولم يقل ديننا) وعند ابي يوسف الاتحاد ملة ايس بشرط وبه  
 يعلم انه يصح بين حنفي وشافعي وان تفاوتنا تصرفا في متروك النسخة لنساويهما ملة وولاية  
 الازام بالحجة ثابتة (قوله ولا بد من ذكر لفظ معاوضة) وان لم يعرفها معناها كما في الدر

عن السراج لكن قوله اذا العبرة للمعنى لا اللفظ لبس بملايمه فتأمل (قوله والاستثناء المعلوم) لان  
المعوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال (قوله كالشراء) وكلا استقرار (قوله وكفالة باصر) قال  
في التبيين الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة (قوله حتى لو كفل بلا امر هذا مما لا يحتاج اليه  
بما عقبه متا) (قوله ضمنه الاخر) ولولؤومه باقراره الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له  
واومعنته فيلزم خاصة كهر وخلق وجناية وكل ما لا تصح الشركة فيه (قوله وتتضمن الوكالة  
فقط) فتصح من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة واهذا  
تصح عاما وخاصا ومطلقا وموقتا (قوله وتساوي ما ليهما لا الربح) اورد بما في قاضيهان وان  
شرط العمل على اقلهما ربحا لا يجوز لا يخفى ان تخصيص العمل لاحد الجانبين فقط يخرج  
المسئلة عن ان تكون من مفردات كتاب الشركة بل يشبه ان تكون من البضاعة لمشاركتها  
في رأس المال ولعل ذلك قاضيهان في الشركة استطرادي (قوله والوضيعة) اي الخسران  
والضبياع (قوله او من احدهما دراهم بيض) اورد الموافق لما عطف عليه في المتن ان يفد  
دراهم بيضا ومن الاخر سودا ويمكن ان يصحح بان يقال تقديره من احدهما دراهم هي  
بيض (قوله ولنا ان الشركة عقد) حاصله ان استناد الشركة في الربح الى القعد لا المد  
فل يشترط مساواة واتحاد وخلط وباقي التقدّمات مسوقة لبيان هذه المقدمات  
ولا تشويش فيه كما توهم يظهر بالنظر الجليل (قوله حتى جاز شركة الوجوه والتقبل) هذا اتم  
يصح ان يوتى في بيان هذه الخلافة ان كان مسلما عند الخصوم وقد نقل عن السكا في ان شركة  
الوجوه والتقبل ليست بجائزة عند السافعي رحمه الله (قوله ثم يرجع على شريكه) ان صدق  
والا كما في هلاك المشتري فعليه التينة والا فالقول للشريك لانه منكر كما في الزيلعي (قوله فاذ  
ادى من مال نفسه رجع عليه) أي مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة كما في البحر (قوله ان  
تعامل الناس بهما) والا فكعروض (قوله في شركة الاصل) اي في مسائل الشركة من المبدوء  
كذا قيل (قوله فلا يصلحان لرأس مال الشركة) اورد عليه انه ينبغي ان يقول فلا يصلح  
بالافراد واجيب انما ثناءه للملاحظة النقرة منه ولا يخفى بعد هذه الملاحظة من هذه العبارة والاولى ان  
يجعل قوله فلا يصلحان من الافعال بمعنى لا يجعلان اياه صالحا لرأس المال ويمكن ان يقال ان مراده  
بقوله فلا يصلحان فلا يجعلان اياه لرأس مال الشركة على التضمن وحذف المفعول اي اذا جعل  
صاحب هذين التكاين التبر بمنزلة العرض فلا يجعلان التبر صالحا لرأس المال (قوله ولا يصحان  
الابعاد كره) اي ولا يصح المفاوضة والعنان الا بما ذكره من التقدين والفلوس (قوله وبالعرض)  
هو المناع غير التقدين ويحرك كذا في القاموس (قوله بعد بيع كل من الشريكين نصف  
عرضه بنصف عرض الاخر) هذا ان تساويا قيمة وان تفاوتتا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به  
الشركة كما فهمم عن الهداية وشروحه وصرح به ابن الكمال فقوله بنصف عرض الاخر اتفاق  
واورد عليه انه يجوز بيع نصف مال الاقل بنصف مال الاكثر وعند تساوي المالكين يجوز البيع مع  
التفاوت لاجل التفاوت في الربح برده عليه انه زهول عن معنى المفاوضة فان المساواة في المال بل في الربح  
لازم فيها كما مر (قوله ثم بالعقد صار شركة عقد) قيل ميل صاحب الهداية الى انه لا يكون عقد شركة  
وقيل عن سراج الهداية الى انه شركة ملك وما فيه من العقد كلا عقد فقيل نقلا عن البرهان  
وضعه ظاهر (قوله ما صح فيه الشركة) احتراز عن العرض فانه لا يصح الشركة فيه ابتداء  
وقوله كما مر اشارة الى هذا (قوله وقبض) هذا غير محتاج اليه لان المقصود هو الملك وذاتا ثبت  
بمجرد موت المورث بلا احتياج الى القبض سيما التقدين وفي الهبة الملك انما يثبت بالقبض ولهذا  
لم يذكره بعضهم (قوله بعد شراء الاخر) ولو قبل الشراء لبطل الشركة كما مر آنفا وسيفصل

(قوله لان الشركة قد تمت) قيل هذا مؤدى قوله لان الملك حين وقع الخ فيلغوا ذكره بعده ولا يذهب عليك ان هذه المقدمة دليل على كون الشركة عقد هنا ودليل على كون المسترى لهما هنالك على ان اتحاد مؤداهما منظور فيه يظهر بالتأمل (قوله لانه معتاد) فيكون كالمشروط حين العقد لان المعروف عرفا كالمشروط شرطاً (قوله بان يكونا من اهل الكفالة) المساواة في المفاوضة لبس مختصا بما ذكره بل لبس الكفالة معتبرة في معنى المساواة بل مقابل اياه كما مر (قوله وان يشترطا ان يكون مارزق الله بينهما نصفان) يقتضى بهذا ان يذكر المساواة في الربح فيما تقدم ولم يذكر صريحاً ولكن قد ذكرناه نقلاً وهذا التصريح منه في لزوم المساواة في الربح كمن يخالف لما يأتى بعد اسطر من قوله وصحت وان شرطاً العمل نصفين والمال اثلاثاً (قوله وقدم بيانه) لعله اشارة الى مضمون قوله او بيان معناه (قوله اشارة الى اتحاد الصنعة) الاشارة الى عدم اشتراط اتحاد الصنعة ظاهر واما الى المكان فلان مكان الخياط والصباغ لا يكون متحداً في الاغلب والتعارف (قوله لان الربح عند اتحاد الجنس) اى جنس رأس المال واربح (قوله والكسب بينهما) ان اريد من الكسب الربح فقد علم حكمه في المتن ضمنياً وفي الشرح صريحاً عند قوله وان يشترطا ان يكون مارزق الله يدينا الخ مع انه مناف لما ذكره آتف من قوله وصحت وان شرطاً العمل نصفين والمال اثلاثاً وان اريد نفس العمل فلا يلزم انى ما عقبه من قوله وان احدهما (قوله لان هذا مقتضى المفاوضة) في تعلق هذا العلة انى حكمه خفياً لا يخفى (قوله حتى قالوا) لا يخفى في عدم ملائمة هذه الغاية الى مغياها والقول انه غاية لما يفهم من قوله فخرى مجرى المفاوضة من عدم كونها مفاوضة حقيقة لا يعتد به لعدم نفعه في بيان احكام المقصود في المقام والاوجه ان يجعل غاية لما فهم من قوله في ضمان العمل واقتضاء البذل مفهومهما اى بطريق المخالفة او بطريق السكوت في معرض البيان يعنى لايجرى مجرى المفاوضة فيما عدا هذين الامرين فلا يلزم اسقاط صاحب الدرر ماهو المفزع عليه في الكلام ولا اختلال بما هو المقصود في المقام كما توهم اذا المفهوم حجة معتبرة في الروايات وكلام المصنفين غاية الامر خفياً الفهم ولا يلزم منه الاسقاط كما لا يخفى (قوله الامن له وجاهة عند الناس) اى شرافة لان من لم يكن له شرافة من اى جهة كانت لا يعتمد الناس فلا يعطيه شيئاً نسبة (قوله لان الربح) حاصل الدليل المقصود بالنسبة الى المطلوب الربح بالصمان ولا ضمان لكل واحد فيما وراء مستتره فلا ربح في الفضل فالمقصود في التعليل مضمون قوله او بانضمن الخ وما عداه استطرادى **فصل** (قوله وسائر المباحات) كالاستقاء واجتاء الثمار من الجبال وطلب المعدن من الكثر وطبخ الآجر من الطين المباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح (قوله فلهما نصفين) ان لم يعلم مال الكل (قوله عند محمد) قيل تقدمهم قول محمد يوزن باختياره نهر وعنايه كذا في الدرر (قوله ولا في الاستقاء) هذا داخل في عموم قوله وسائر المباحات الا ان يدعى فيه نوع مغايرة لذلك باعتبار وجود البغل والراوية الذين لبسوا من المباحات فقيه تأمل لعل الاوجه انه قصديه تفصيل ذلك الاجال وبيان حكمه عند تحققه على هذا الوجه الخاص (قوله والكسب للعامل) اى في هذه الصورة (قوله وعنايه اجر المثل للآخر) اى اما اجر البغل او الراوية (قوله على قدر المال) ولو كان كل المال لاحدهما فلا يخرج اجر مثله كما لو دفع دابته لرجل ليوجرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك والآخر اجر مثله كالربح اى كما ان الربح تابع للبذر في الزرع والربح



النماء والزيادة كما في الشربلالية عن الاتقان عن الجمل (قوله بموت احدهما) سواء  
 علم الآخر او لا لانه عزل حكمي (قوله فاديا ولاه ضمن الثاني وان جهل) وقال  
 اذا جهل باداء الاول لا يضمن ففي الزيادات لا يضمن علم باداء شريكه او لم يعلم وهو الصحيح  
 عندهما كذا في التبيين كما في الايضاح (قوله باذن شريكه) اي صريحا فلا يكفي سكوته (قوله ثم  
 الاذن) يعني ان الاذن بالشراء للوطي يتضمن الهبة اذ لا طريق لحله الا بها حرمة وطي  
 المشتركة واخذ البايع وكذا المستحق بثمنها وكذا بعقرها (فروع) ومن  
 اشترى عبدا فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح وزمه  
 نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به واو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال  
 مثله واجيب بنعم بمشاركة الاول فله رבעه وان لم يعلم به فله نصفه وخرج العبد من ملك الاول  
 قال ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز طاحون مشتركة قال  
 احدهما لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفي لارضى بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر  
 الفتاوى وفي السراجية طاحون مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس بمطوع ولو اتفق على  
 عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو مطوع الكل في المنع قلت والضابط ان كل من  
 اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو مطوع والا لا يجبر الشريك على  
 العمارة الا في ثلث وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة ككرى نهر وحرمة قناة وثرود ولاب  
 وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتل القسمة ويبني كل واحد في نصيبه  
 السترة لم يجبر والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون زرع بلا اذن شريكه فدفع  
 له شريكه نصف البرز ليكون الزرع قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان اراد قلعه  
 يقاسمه فبقلعه من نصيبه ويضمن الزارع قصا الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع المشترك  
 اذا تهدم فابي احدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم آجره ليرجع بما اتفق  
 لو بامر قاض والا فبقية البناء وقت البناء التصرف في ملكه وان تضر رجاره في ظاهر الرواية  
 وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع وينبغي على ظاهر الرواية الكل في الدر  
 وتماه فيه كتاب المزارعة لم يذ كر وجه مناسبتها مع مخالفته  
 للغير ان ظهوره (قوله عقد على الزرع) واركانها اربعة ارض وبذر وعمل وبقر (قوله وهو  
 الاكار) قيل هو بالثديدي على وزن حراث وعناه والتفسير بالموأخرة ليس بصواب انتهى  
 ملخصا (قوله لمعالجته الخبار) هو كسحاب ما لان من الارض واسترخى كذا في القاموس (قوله  
 كما مر في الاجارة) من ان النبي عليه السلام نهى عن فقير الطحان وهو ان يستأجر رجلا حين  
 يطحن له كرا من حنطة بفقير من دقيقتها (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم دفع) والجواب  
 من طرف الامام ان معاملة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهل خير كان خراج مقاسمة بطريق  
 المن والصلح بدليل انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبين لهم المدة كما في الزيلعي (قوله  
 الصالحون) اي السلف الصالحون قيل المناسب المصالحون بالميم فليس بمناسب كما قيل نقلا  
 عن الكافي والتابعون لا ينبغي ان الامام رحمه الله تعالى من جملة التابعين واتم الصالحين الا ان  
 يحمل على القول برجوعه الى قول الامامين آخره لكنه لا يلائم على ما اختاره هنا من مذهبه  
 رجة الله عليه والحاصل ان الاولى الاكتفاء بالصحابة يظهر بملاحظة تفصيل مذهب الصحابي  
 المحرر في الاصولية (قوله وبمثله) اي بمثل ما عمل به الصحابة والتابعون واصله ما ذكر في عامة

الاصولية يجب على غير الصحابي تقليده فيما شاع بين الاصحاب فسلوه لانه حينئذ يحل محل الاجماع  
ومذهب الصحابي حجة على غيره (قوله والقياس) يوهم ان هذا مخالف للقياس ولبس كذلك  
لانه استدلل على صحة قولهما بالحاجة قيا سا على المضاربة اعلم ان قوله يترك خبر الواحد  
اشارة الى الجواب عن احتجاج الامام بحديث رافع بن خديج وقوله والقياس اشارة الى الجواب  
عن احتجاجه بالقياس على قفير الطحان فلزم تعارض القياسين فنساقطاهما ثبت بمذهب  
الصحابي اورحجه (قوله ويان مدة متعارفة) هذا جواب الكتاب والفتوى عليه على ما في قاضيخان  
وفي البرازية وكذا في المجتبى عن محمد رحمه الله تعالى تجوز بلا بيان مدة على اول ويقع زرع  
واحد وبه اخذ ابو الليث وعليه الفتوى كما في الشرنبلالية والدر فقد تعارض ما عليه الفتوى  
واختار صاحب المصح جانب الجواز لعل في مثله القاضي والمفتي مختار ومخير لكن لا يخفى ان الاحتياط  
في الاتفاق (قوله فتجب ان تكون المدة) يعني اذا كان المدة معيارا للمنفعة فلا يكتفى مطلق  
المدة بل يجب ان يكون مدة يتمكن فيها من الزراعة والا فلا يحصل المقصود من الزراعة  
كما في الاقل من تلك المدة او الاكثر بما لا يعيش فلفظة الغاء هنا في موقعه فيندفع ان الصواب  
الواو بدل الغاء (قوله وكذا اذا بين مدة لا يعيش) لعدم التعارف ايضا (قوله والرابع رب البذر)  
يتمكن عن ائمة البلخ ان تعين ذلك عرفا مستمرا فتصح لانه اي بيان من لا يذر اي بيان  
نصيب من بحذف المضاف وقد وقع مذكورا في بعض النسخ فلا ضرورة لحمله على سقط القلم  
كما توهم (قوله بين صاحب الارض) الظاهر بين الارض (قوله الثامن الشركة في الخارج)  
فيما قدم من بيان حظ الآخر غنية عن هذا (قوله وانما تصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليهما)  
فلو شرطت على العامل فسدت وهو ظهر الرواية وجوزها ابو يوسف وهو مختار من مباح بلخ  
وفي مبسوط السر خسي هو الصحيح وفي الخلاصة ميل الى هذا ايضا وعن ابي الليث وبه تأخذ كما في  
الشرنبلالية (قوله كاجرا الحصاد) الحصاد قطع الزرع بعد ادراكها والرفع حمل الزرع الى البدر  
والدوس وطئ الزرع لاجراج الحبوب من غلافها والتذرية تمير الحب من التبن بالربح كما فهم من  
تقريرات الخواشي (قوله واستيجار البقر بجزء من الخارج مقصورا) قيل الصواب اسقاط  
قوله مقصورا لينتظم التعاليل كلها الصورتين ثم من الصور الفاسدة لو كان البذر  
منهما والارض لاحدهما والعمل مشروط على غير ذى الارض ومنها ان يكون البقر من واحد  
والباقي من الآخر شرنبلالية (قوله او كون نفقته على العامل) فيه نوع استدراك بما فهم من  
قوله وانما تصح اذا كان نفقته الزرع (قوله ولم يتعرضا للتبن) وحيثئذ التبن لب البذر وقيل بينهما  
تبع الحب المفهوم من صدر الشريعة اختيار الاول ومن الملتقى الثاني ثم اعلم انها بالتقسيم العقلي  
على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من آخر وهذا على اربعة اوجه  
وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر الاولان جائران  
والثالث لا والرابع غير مذكور في الهداية وغير جائر واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان  
من الآخر وهو على ثلاثة اما ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدهما  
والباقيان من الآخر والاول جائر دون الاخيرين وجائر عند ابي يوسف وتفصيله في الايضاح  
(قوله يعني ان كان البذر) الاولى ان لا يذكر هذا التفسير شرحا اولايذ كر التفريع الآتي منا  
(قوله لانه يستحقه شركة) الظاهر لانه يستحقه شركة فيما خرج وهو منتف (قوله هذا) قيل  
الاشارة الى مضمون قوله لارب البذر فقوله وبعده يجبر اي بعد الغاء البذر يجبر رب البذر  
لاتفاء علة عدم الجبر حيثئذ وبقى ومقتضى العقد خاليا عن المانع والعائق (قوله ان امتنع

العامل اجبره الحاكم ( الظاهر انه متعلق بقوله و يجبر العامل ان ابى وان كان في اللفظ خفاء  
 ( قوله والعقد قوم العمل بجزء من الخارج ) يعنى كون القيمة في العمل بسبب جزء من الخارج  
 ولم يوجد فلم توجد ( قوله ترك في يد المزارع ) لا يخفى انه لا وجه للتفرع بالنسبة الى هذا بل  
 التفرع انما يصح بالنسبة الى معطوفه اى قوله وبطلت الخ الا ان يؤول المفرع عليه اعنى قوله  
 وبطل بموت احدهما بما يعنى نحو ان يقال وبطل عند عدم المانع اى اذا خلى وطبعه البطلان  
 الا اذا عرض عارض تدبر ( قوله وفي القطع ابطالا ) اى في قطع المزارعة بحكم البطلان  
 ابطالا لحق العامل فيندفع ما يقال الصواب وفي القلع قبل الظاهر لحق المزارع الا انه عدل عنه  
 اشعاراً بوجه بطلان حقه ( قوله اجر مثل يصيبه من الارض ) الظاهر من الزرع ونفقته الخ اى  
 نفقته عند مضى المرة قبل الادراك فلا استدراك بما تقدم من قوله ونفقة الزرع ( قوله كاجر السقي  
 والمحافظة ) هذا مخالف لما نقل عن الهداية وما صرح بعض المحققين من ان الاصل كل عمل  
 قبل الادراك فهو على العامل وما بعده فعليهما بالخصص ثم انه ان شرط على العامل فسدت  
 وقد عرفت انه صحيح عند ابى يوسف وهو المفتى به كما في الايضاح عن التحفة ولزمه للتعامل  
 وفيه ايضا عن مبسوط الرازى هو الصحيح في ديارنا كما عرفت فيما مر ( قوله ولا شيء على المزارع )  
 اى من اجر مثل الارض واما التعميم الى نفقة الزرع ايضا بدلالة مقابلة المسئلة الاولى فالظاهر  
 انه ليس بصحيح يظهر بملاحظة ما تقدم من لزومها عليهما عند صحتهما فامكن استمرار  
 العامل ان مات رب الارض او وارثه ان مات العامل ( قوله فصار كالدائر المشتركة بينهما )  
 ان كانت قابلة للقسمة والا فقد عرفت حكم جنس هذه فيما مر ( قوله وتفسخ ) اما بالقضاء  
 او بالرضاء ( قوله وفي رواية مطلقة ) ولو كان العذر من قبل المزارع نحو ان يكون سارقا فيفسخ  
 ايضا على ما فهم من الشربلالية ( قوله ولبس للعامل ) اى قضاء واما في الديانة فيجب  
 الاسترضاء كما في الايضاح ( قوله لانه انما يجب عند فساد العقد ) في الحصر خفاً بما تقدم من  
 مضمون قوله مضت المدة قبل ادراكه \* كتاب المساقات \* ( قوله هي لغة  
 مفاعلة ) مفهومها اللغوى هو الشرعى وتسمى المعاملة بلغة اهل المدينة ( قوله دفع الشجر )  
 حصه بالذكر بناء على انه اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وغيره ملحق به لحاجة الناس  
 فلا يخالف لما سأتى من التعميم ولا مجال له ههنا بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله الى من يصلحه  
 بجزء من ثمره ولو بدل الثمن بالخارج لادى الى دخول المزارعة في حد المساقات كذا في الايضاح  
 فيندفع ما يقال لوزاد عليه وغيره لكان احسن ليوافق كلامه فيما يحى حيث قال ويصح في الكرم  
 والشجر انتهى على ان الشجر يمكن تعميمه الى الكرم بل الشبهة ان تطرق تطرق بنحو مسئلة  
 الرطبة ( قوله وشروطها كشروطها ) قال الزيلعي وشروطها عندهما شروط المزارعة الا  
 في اربعة لا يجبر اذا امتنع واذا انقضت المدة يترك بلا اجر ويعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر اذا  
 استحق النخيل يرجع العامل باجر مثله والمزارع بقيمة الزرع والرابع لا يستلزم بيان المسئلة هنا  
 استحسانا ( قوله وما عداها من الشروط ) كما نقلنا آنفاً ( قوله اذ لا ادراك ) بيان لوجه الاستحسان  
 ( قوله وقت معين عادة ) والثابت عادة كالثابت شرطا ( قوله حتى يخرج بزرها ) بالزاي المعجمة اسم  
 لحياة الحشيش كالخر دل كما ان البذر بالذال المعجمة اسم لحياة الغلة كالخطة كما في الوائبة  
 ( قوله بل تأخر عنه فسد ) اورد عليه ان هذا تفاوت في الخروج والتفاوت في الخروج مستلزم  
 للتفاوت في الادراك وقد ذكر فيما سبق بعدم تفاوته حيث قال لا ادراك الثمر وقت معين اقول

انه مبنى على الغفول عن قوله فلما يتفاوت على انه تفريع على قوله قد يخرج وقد لا يخرج والامر على اغلب الوقوع (قوله فلما عامل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر لا الى زمان ظهور فساد العقد قال ابن الكمال فافهم هذا فانه دقيق في هذا بند فع ما يتوهم من ان ظاهر العبارة تشعر بان الاجر انما هو في مقابلة العمل اللاحق الى نضج الثمر ولبس كذا لك (قوله في الكرم والشجر) ذكر بهذا التفصيل مع ذكر بعضها فيما سبق ودخول بعضها في بعض لانكار الشافعي فيما عدا الكرم والتخل كما سيأتي (قوله وعند الشافعي) له ان صحتها بحديث مخالف للقياس وهو حديث خبير وهو مختص بهما وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصحح فيما ذكر الحاجة الناس (قوله على ان يفرسها) اي يفرس فيها على الحذف والايصال (قوله قيمة غراسه) اي يوم الغرس والغراس والغرس بمعنى المغروس وحيلة الجواز على ما في صدر الشرعية ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلث سنين مثلا بشيء قليل من نصيبه هذا لكن عن قاضيان رجل دفع الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يفرس المدفوع اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز (قوله ثم الغراس ملك الغارس) لانه له قيمة بخلاف ما ذهب الريح بنواة رجل والقتها في كرم فثبت منها شجرة فانها لصاحب الكرم لعدم قيمة النواة (قوله لاتصالها بالارض) وقد غرس برضاه بخلاف الغصب فانه يقلعه حينئذ لعدم الرضاء ولانه لو قلع الغراس وسلمها لم يكن تسليما للشجر بل يكون تسليما لقطعه خشبة ولم يكن مشروطا بل المشروط تسليم الشجر بقوله على ان يكون الارض والشجر بين رب الارض والغراس نصفين (قوله فلو مات صاحب الارض) ظاهر هذا التفريع عدم بطلان العقد وقد فرعه عليه وقوله لان في انتقاض العقد بمرته اضارا يقتضي ايضا بقاء العقد (قوله وان مات العامل فلورثته القيام عليه حتى يدرك الثمر) لكن ان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل كما في الدر (قوله وقد كان له في حبوته) هذا الخيار لم يعلم من ظاهر اطلاقه بل انتقضت مدتها يعني والثمن كما يقتضي قوله حتى يبلغ الثمر وقوله قبل الادراك فيتحقق بقوله فيما مر ومضى مدتها والثمن فيستدرك ان كان هذا باطلا ايضا وقد يأتي عنه قوله ويكون بينهما على السواء لان مقتضى البطلان اجر المثل وان امكن ان يقال كون اجر المثل مقتضى هذا البطلان الواقع هنا لم يثبت والقياس على المزارعة لبس بمعلم الصحة لكن يرد حينئذ يلزم ان لا يكون ان البطلان الا ان يقال اثبتت الخيار للعامل او وارثه وان لم يكن باطلا فيتناقض (فرع) دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريكه فيقع العمل لنفسه \* كتاب الدعوى \* بفتح الواو وزاد ابن الكمال عليه قوله لا غير ونقل عن الزيلعي والكافي كذلك لكن قبل صحيح ابن الشحنة القتح والكسر وبه يشعر كلام ولاد وكلام سبويه يشعر بالكسر وعن مصباح المنير الكسر هو الاصل والفتح لمحا فظة الف التائيت (قوله له الخلاص) اللام بمعنى على اي عليه الخلاص (قوله من اذا ترك) اي دعواه (قوله اي لا يجبر على الخصومة اذا تركها) قال في الاصلاح والمدعي من لا يجبر على الخصومة وقال في الايضاح لم يقل اذا تركها كما قال القدوري ومن تبعه لانه غير مجبور حالتي الفعل والترك والقيد المذكور يوههم الاختصاص انتهى حاصله المقصود عدم الجبر على الفعل عند الترك وعلى الترك عند الفعل والقيد المذكور يوههم الاختصاص بالاول ويمكن ان يقال هذا الوهم يندفع بملاحظة مقابلة معنى المدعي عليه (قوله من المتازعين فعلا) فان اوحظ معنى الدعوى

الذي هو المطالبة المختصة بالقول في المدعى لتضمنه اياها فلا حاجة الى هذا الاحتراز لعدم  
التناول ابتداء حيثئذ (قوله فانه مدع صورة) وهو مدع عليه حقيقة لانه منكر لوجوب الضمان  
(قوله اضافة الحق الى نفسه) كلى عليه كذا (قوله واهلها) اى الدعوى سواء في جانب المدعى  
او المدعى عليه واما الصبي المأذون الخ ظاهره الاطلاق وليس كذلك بل المراد الصبي المميز  
الا ان يقال السباق قرينة على تلك الارادة ثم الاخصر والا ظهر فدعواه والدعوى عليه  
صححة او فدعواه صححة ان كان مدعيا وجوابه صحيح ان مدعيا عليه (قوله وشرط جوازها  
بمجلس القاضي) هذا كالمستغنى عنه بالنظر الى قوله عند بيان معنى الدعوى عند من له الخلاص  
على ان شرط الشيء يكون خارجا عنه وهذا داخل في مفهوم الدعوى الا ان يقال من الجواز  
المرزوم لتكون ملزمة الخصم الجواب ومن له الخلاص نعم الحكم فيخرج به ذلك تأمل ثم شرطها  
ايضا حضور الخصم فلا يقضى على الغائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر او بحيث  
يبين منزله نعم وشرطها ايضا معلومية المال المدعى وكونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها  
وكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلة لتيقن الكذب  
كقوله المعروف النسب او لمن لا يولد مثله هذا ابني وكدعوى معروف بالفقر اموالا عظيمة على  
اخرائه اقرضه اياها دفعة واحدة او غصبها منه كذا في الدر عن البحر وبما ذكر علم ان الاولى  
ان يذكر مضمون قوله وانما تصح الخ في نظم ذكر الشرط كما فعله بعضهم وحكمها وسببها  
تعلق البقاء المقدر بشعاطى المعاملة (قوله حتى اذا امتنع عنه اجبره) لكن في الدر حتى لو سكت  
كان انكارا فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختيار ثم قال وسنحققه (قوله اقول دراية  
وجهه) حاصله ان صحة دعوى العقار لا تحتاج الى ثبوت يد المدعى عليه بالبينة لم يكن احتمال  
يد غير المالك فيه فلم يحتج الى قوله وانه في يده بغير حق بخلاف المنقول واقول في الجواب ان  
تخصيصهم هذا القيد بالمنقول في الذكر لا يوجب الاختصاص في الحكم بل يمكن ان يفهم  
هذا في العقار ايضا بالدلالة او المقايسة فاكتفوا بهم في المنقول لا ينفى كون هذا الحكم في العقار  
كما يدل عليه قطعا مانقل في الشربلالية عن العبادية والقنية من ذكر قوله بغير حق  
في دعوى العقار وفهم عن التنوير وصرح في شرحه ذكر هذا القيد في العقار ايضا  
(قوله فاعلم ان في ثبوت اليد) اورد عليه ان اللازم من هذا ان العقار هل يثبت فيه اليد بالتصادق  
كالمنقول اولا وليس بمقصود بل المقصود عدم لزوم ذكر قوله بغير حق في العقار وليس  
بلازم اقول هذا ناش من عدم التنبيه عن المراد بقوله وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد الخ  
لغير المالك الخ اذ مراده منه ان احتمال كون اليد في العقار لغير المالك بحق كالحق في المنقول  
لم يعتبر لكونه شبهة الشبهة وبهذا الجواب يمكن ان يدفع ما اورد عليه ايضا بان ثبوت اليد  
في العقار ليس بمحل تردد بل محل التردد ازالة اليد عنه (قوله فلكونه مشاهدا) في تحقق المشاهدة  
في كل المنقولات خفاء كما سيظهر (قوله لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك) لكن لا بد من بيان وجه  
الفرق بين ما ثبت اليد بالبينة وبين ما بالمشاهدة حيث وجد في احدهما شبهة وفي الآخر  
شبهة الشبهة بل الظاهر مساواتهما في تحقق الشبهة او شبهة الشبهة لمساواتهما  
في الاحتمال المذكور (قوله اذ كما يدفع الشبهة بالبينة تدفع بالمشاهدة) فكما كانت الشبهة  
المذكورة بعد البينة شبهة الشبهة فليكن بعد المشاهدة كذلك على ان شبهة الشبهة التي  
لا تعتبر على ما فهم مما ذكرنا في باب الربوا ما تكون متعلق الثانية عين متعلق الاولى وهنا ليس

كذلك فافهم (قوله وذكر قيمته ان تعذر) بان كان في نقلها مؤنة وان قلت كما في الايضاح عن  
الخزانة و بهلاكها او غيبتها كما في التوير ثم في الاكتفاء بذكر القيمة اشارة الى عدم مدخلية ذكر  
الصفات افرادا او اشتراكا كما يظهر من الايضاح لكن في الوانبة عن الكفاية بكفاية التوصيف  
وان ذكر القيمة لبس بلازم وفيما نقل المصنف هنا عن قاضيخان فهم لزوم ذكر القيمة مع الوصف  
فليوفق (قوله ولو قال غصبت) واما في دعوى السرقة فقل يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها  
نصابا فاما في غيرها فلا يشترط كذا نقل عن العمادية (قوله قالوا تسمع) ولهذا لو ادعى اعيانا  
مختلفة الجنس والنوع والوصف و ذكر قيمة الكل جملة كفي وان لم يذكر قيمة كل على حدة  
(قوله لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق) اورد ان كلام الكافي لا يحتمل شبها غير ما ذكره وقيل  
ولقاضي زاده بحث في هذا المحل (قوله ولو كان ما يدعيه عقارا) عطف على قوله فلو كان  
ما يدعيه منقولا (قوله ذكر حدوده) بذكر اسماء اصحابها وانسابهم ذاكرا جرد كل منهم ان  
لم يكن مشهورا عند الامام (قوله الا ان يغلط في الرابع) يعني ان لم يذكر الحد الثالث يكفي  
وان ذكر وغلط فلا كما فهم من الملتقى قيل انما يثبت الغلط باقرار الشاهد وكذا لا بد من ذكر  
بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة (قوله وان كان الرجل مشهورا) اي الرجل الذي هو صاحب  
الحدود يكتفي بذكره والا فيجده كما اشير اليه آفا هذا مراده كما في كتب القوم لكن قاصر عبارته  
عن دلالاته (قوله بل بالينة) لم يقل بالحجة لانها تناول الاقرار (قوله وقد تواضعا) ولا يخفى  
ما فيها من الضرر لصاحب اليد كما في الايضاح واقعة الفتوى اي من المسائل التي يستغنى  
عنها (قوله يمضي قضاة) اي ينفذ القاضي الاصيل قضاء نائبه (قوله ولو كان ديننا ذكر  
جنسه) وايضا في المثليات لا بد من ذكر نوعه و وصفه وسبب وجوبه ولذا لو ادعى كبر ديننا  
عليه ولم يذكر سببا لم تسمع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي قرض وغصب  
واستهلاك في مكان القرض ونحوه كذا في الدر عن البحر ثم قال فليحفظ وبما ذكر علم بما في بيانه  
من القصور (قوله سأل القاضي عنها) اي الدعوى (قوله يخالف الحكم بالاقرار على بينة)  
عند ما نقل عن الكافي توسع اي يجوز فاستعمال لفظ القضاء فيما اقر لبس على الحقيقة اذ حينئذ  
لا يحتاج الامر الى القضاء بل اللازم حينئذ هو الامر بالنسليم على موجب اقراره (قوله وان  
انكر) قال في الاشياء لا يجوز الانكار اذا علم كون المدعى على حق الا في دعوى العيب فان للبائع  
انكاره ليقيم المشتري البينة عليه فيتمكن من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم بالدين لكن فيه  
ايضا عن جامع الفصولين ان اقامة البينة مع الاقرار جائزة في موضع يتوقع الضرر للمقر لولاها  
سأل القاضي بينة ويفهم منه اختصاص البينة بالمنكر وقد ذكر في الاشياء (قوله سبع صور  
تسمع فيها البينة على مقر) منها اقروارث بدين على ميت فيقام البينة للتعدي ومنها تقبل البينة  
مع اقرار المستحق عليه ليمكن الرجوع على بايعه وتماهها يطلب من قضاة (قوله لانه نور)  
من التوير اي التقوية والتأييد وفي بعض النسخ لانه يقرر وخطي لمخالفته بعامة الكتب لكن  
لا يخفى وجه صحته في نفسه فهي فعلة اي لفظ البينة على وزن فعلة على وزن توطئة فبكسر  
العين وقيل فعلة من البين اذ بها يقع الفصل بين الصادق والكاذب ثم القاضي حينئذ يقضي  
بلاطلب المدعى (قوله بطلد) اذ لا بد من طلبه البين في جميع الدعاوى الا عند الثاني في اربع  
على ما في البرازية قال واجعوا على التحليف بلاطلب في دعوى الدين على انيت (قوله بحرف  
اللام في الحديث) والمراد من الحديث ما ذكر آنفا ومن اللام اللام في قوله لك بينه (قوله تواحقه



من التوى اى الهلاك والتلف (قوله فكنه الشارع من اتواء نفسه) فضميرمكنه الى المدعى وضمير  
نفسه الى المدعى عليه وضمير زعم الى المدعى (قوله ولايدان يكون) قيل ينبغي ذكره بعد قوله الاكفى  
فان نكل كما ذكره الزيلعى كذلك (قوله فيه اختلاف) قال فى النكح والمراد فيه ترجيحاً انتهى فالامر  
فما رآى القاضى المصلحة فيه قال فى الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا  
فى ثلث رجاء الصلح بين الاقارب وعند استمهال المدعى واذا كان عنده رية انتهى (قوله  
لبس بشئ) اى مهجور غير مأخوذ به كما فى الزيلعى (قوله لان عمر رضى الله تعالى عنه) فيقبل  
البينة بعد اليمين وان كان قبل اليمين لاينة لى على ما نقل عن السراج خلافا لما فى شرح المجمع  
عن المحيط وكذا يقبل البينة بعد القضاء بالنكول كما فى الدر عن الحاتية (قوله والصواب) قال  
فى التنوير ويظهر كذبها بلاسبب خلف وقال فى شرحه اى المدعى عليه ثم اقامها  
حتى يحث فى يمينه وعليه الفتوى خلافا لاطلاق الدرر انتهى ثم قال فى التنوير ايضا وادعاء  
بسبب خلف ثم اقامها لا يظهر كذبها انتهى (قوله احوط وعن ابى يوسف التكرار حتم)  
فلا ينفذ القضاء بالنكول مرة والصحيح النفوذ (قوله غريب) الغريب ما يكون اسناده متصلا الى  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن يرويه واحد اما من التابعين او تابع التابعين (قوله  
لاقرولا انكر) وكذا لو لم السكوت بلا آفة عند الثانى خلاصة قال فى البحر وبه افتت لما ان  
الفتوى على قول الثانى فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف  
كما فى الدر (قوله لا يختلف فى نكاح) خلافا لهما قال ابن الكمال عن التمه والخانية والفتوى  
على قولهما فى النكاح وفى التنوير بعد هذه الصور والفتوى على انه يحلف فى الاشياء السبعة  
الا فى الحدود وكذا اللعان (قوله لا يستخلف فى الحدود) اورد عليه بما فى البدائع انه يحلف  
فى دعوى القذف فاذا نكل يقضى بالحد فى ظاهر الاقاويل وقبل يقضى بالتعزير دون الحد  
(قوله لان هذه الحقوق) اى المذكورات مما عدا الحدود واللعان (قوله لان الحلف لما وجب  
الى قوله والاقرار يجرى الى آخره) حاصله النكول ترك الحلف الواجب وترك الحلف الواجب  
اما دليل على انه باذل او مقر فينتج النكول اما دليل على انه باذل او مقر ثم نقول لكن المقدم  
باطل اى لبس باذل فالتمالى حق وهو ان النكول دليل على انه مقرو وهو المطلوب بيان المقدمة  
الاستثنائية النكول يعتبر من المأذون والمكاتب والبذل لا يعتبر فيهما فالنكول لبس دليلا على البذل  
(قوله لان النكول) لا يخفى مما فيه من عدم الملازمة بينه وبين ما مر من قوله ترك هذا الواجب  
بالنكول دليل على انه باذل ويمكن ان يقال ان ما سبق بناء على الامام وهذا على الامامين فقيه  
ايضا نوع تأمل (قوله والاقرار يجرى فى هذه الاشياء) الظاهر ان هذا السوق مختص بكونه دليلا  
على مضمون نفس المستثنى فقط اى عدم الاستخلاف فى الحدود واللعان فالاولى ان لا يذكر  
هذه المقدمة بل يقول وهذا الاقرار فيه شبهة فلا يكون حجة فى ثبوت الحد وكذا اللعان تأمل  
(قوله ان النكول يذل وياحة) اى يذل الناكل ماله للمدعى وياحته اياه (قوله لكذب بناء فى الانكار)  
يعنى الاقرار اللازم للنكول مناف لانكاره فيلزم ان يحمل تكذيب المدعى عليه فى انكاره  
(قوله الفتوى على قولهما) فتذكر ما قد فصل فيما مر ثم ان هذا الاختلاف فى الاشياء  
المذكورة عند عدم قصد المال والا فيحلف بالاتفاق ثم انه اورد على تعليل الامام انه مخالف  
الحديث المشهور وهو قوله واليمين على من انكر واجيب لما خص منه اولا الحدود واللعان  
بقي ظنيا فجاز تخصيص هذه الصور بالقياس لكن الظاهر ان ما ذكر فى تعليل الحدود واللعان

تعليل بالرأى فالكلام في ابتداء التخصيص مشكل الا ان يقال ان مبدأ التخصيص هنا قوله عليه السلام ادرؤا الحدود بالشبهات وما ذكر هنا اثبات تلك الشبهة في الحدود لبيان وجه التخصيص ابتداء واجيب ايضا ان الامام لم ينف وجوب اليمين فيها لكنه يقول لما لم تغد اليمين فائدتها وهو القضاء بالنكول لكونه بذلا لا يجري فيها سقطت كسقوط الوجوب عن معذور لا يتحقق منه اداء الصلوة انتهى (قوله لا النكاح) يرد عليه انه لبس الكلام في النكاح بل في الطلاق (قوله لا يحلف خلافا لهما) واوغائية عن المصر حلف اتفاقا كما في شرح المجمع ونقل عن المجتبى تقدير الغيبة بمدة السفر (قوله ويكفل بنفسه) اي فيما لا يسقط بشبهة واوجبهما والمال حقرا في ظاهر المذهب كذا في الدرر (قوله ثلاثة ايام في الصحيح) وقيل الى مجلسه الثاني وصح (قوله معروف الدار) المقصود كونه ثقة يؤمن من هروبه ولايتوهم اختفاؤه (قوله لازمه) او امينه مقدار مدة التكفل (قوله لان في اخذ الكفيل والملازمة) الظاهر من هذا التعليل كون الاستثناء مصروفا الى مجموع المعطوف والمعطوف عليه وفي صرفه الى المعطوف عليه خلل لا يخفى فالصواب ولا يلزم ولا يكفل الا الى آخر المجلس (قوله اضرا را بالغريب) فان قيل ففي عدم ضرر الى المدعى بغيوبته ايضا قلنا لكن له ان يطلب وكيفا بخصومه حتى لو غاب الاصيل يقيم اليانة على الوكيل فيقضى عليه وان اعطاه وكيلاته ان يطالب بالكفيل بنفس الوكيل وان اعطاه كفيلة بنفسه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل ان المدعى دينيا ولو اخذ كفيلة بالمال فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلة بالعين ليحضرها وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التغيب كما في التبيين والكافي كذا في الشربلالية (قوله والحلف بالله تعالى) اي للناطق واما الاخرس ففي الاشباه وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فبشيره نعم ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى (قوله لا الطلاق والعناق) قال في الدرر عن التاتارخانية وان الخ الخصم وعليه الفتوى وعن الخانية لان التحليف بهما حرام (قوله يعني جاز للقاضي) عن النهاية عن فتاوى قاضيه ان لا يجيبه القاضي في ظاهر الرواية وجوزه بمضهم والفتوى على ظاهر الرواية وعن فتاوى الصغرى افتى بجوازه الامام ابو علي بن الفضل لا يخفى ان جانب عدم الجواز راجح الا ان يقال فيعمل بعدم الجواز عند عدم الضرورة ويجوز عند مس الضرورة عمل بهما فينبغي ان يحمل اختيار المصنف عليه فان بالغ المستثنى يعني بان رأى فيه الى القاضي (قوله لكن اذا نكل) قال في الدرر عن البحر ظاهره انه مفرع على قول الاكثرا ما على القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله فيقضى به والا فلا فائدة قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالا قراض لا يفرق وان على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابن يوسف كما في الشربلالية والدرر (قوله وللحلف ان يزيد) الظاهر من عبارته ان المراد من الحلف المدعى لكن لما ذكر في الكتب هو لقاضي قاضيا واو الاختيار فيه وفي صفة الى القاضي (قوله فلا يدكر بلفظ الواو) اي لا يورد لفظ الواو على الصفات التي اتيت للتعليل كمن ينبغي ان يقيد بكون الصفة يصح الحلف بها (قوله لا يتكرر يمين) لا ينبغي ان لو اؤا في كون صريح في القسم بل يجوز ان يكون المعطوف ونظيره في كلام الله تعالى نحووا ضحى وليل ذسجى الا ان يقال الكلام في الاحتياط والاحتمال كاف في احتياط (قوله وله ان يغلف ويقول بالله) الضمير المجرور الى الحلف الذي كان المراد

منه القاضي وقد حذف قوله قل عند قوله بالله او والله بقرينة ما تقدم من قوله كأن يقول  
القاضي قل والله (قوله اذا لازم عليه عين واحد) فافعل قضاء زماننا من قولهم عند التحليف  
قل والله وبالله وتالله مثلاً لبس بجاء ولو نكل بعد المرة الاولى لا يصح القضاء عليه (قوله  
فمنهم من يمتنع) يشعر ظاهره انه لو حلف بالله ونكل عن التغليظ يقضى عليه ولبس كذلك  
لانه بعد الحلف بالله لو نكل عن التغليظ لا يقضى بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل  
كما في الزيلعي الا ان يقال المراد من الامتناع الامتناع عن اليمين ابتداء عند مقارنة التغليظ  
اياها (قوله لا يان زمان) اي لا يستحب التغليظ على المسلم بزمان ولا يمكن كذا في الحاوي وظاهره  
انه مباح كذا في الدر (قوله وعند الشافعي) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لان التغليظ بهما  
عنده مختص بما اذا كان اليمين في قسامة او لعان او مال عظيم كما في الايضاح (قوله فيغلظ على كل  
واحد) فيه اشارة الى ان هذا بيان تغليظ يمينهم لاصل يمينهم فلو اكتفى بالله كالمسلم كفي كذا نقل  
عن الاختيار (قوله تفاديا) التفادي بالفاء والدا لالمهمله التجافي والتحرز (قوله لان كتب الله  
تعالى واجب التعظيم) فيه اشارة الى انه لا يحلف على الاشارة الى كتاب معين نحو ان يقول بالله  
الذي اتزل هذا التورية لانه ثبت تحريف بعضها كما نقل عن البدائع ولا يبعد ان يخرج الاشارة  
منه الى جواز تغليظ يمين المسلم بالاشارة الى صحف معين كأن يقول بالله الذي اتزل هذا القرآن  
العظيم لكن يتأمل عند الفتوى ويستقرأ شا هذا (قوله اذا لكفرة كلهم) لكن جزم المحقق  
ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى قال في الدر قلت وعليه فيما ذا يحلفون ثم انه بقي ان  
تحليف الاخرس قد عرفت كيفيته ولو اصم كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والا فبإشارته ولو  
اعمى ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي كما نقل عن شرح الوهبانية (قوله ولئن سألتهم  
الاية) قال ابن الكمال ولا دلالة في هذه على اعتقاد الدهرية الله تعالى بل ان الوثني يعبد غير الله  
ويعتقد ان الله خالق (قوله ولا يحلفون في ما يبدونهم) اي ييوت عبدا تهم لكرهه دخولها  
كما في البحر (قوله ويحلف على الحاصل) والضابط فيما ذكرهنا ما ان يكون السبب مما يرتفع برفع  
بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق اولا فان كان اثاني فالتحليف على السبب بالاجماع وان  
كان الاول فان تضرر المدعي بالتحليف على الحاصل فكذلك وان لم يتضرر يحلف على  
الحاصل عندهما وعلى السبب عند ابي يوسف (قوله لا على السبب عند ابي حنيفة) اوردانه  
لالتحليف في النكاح عنده وردان كلام السارح هنا مفصول عما قبله بقوله الاصل ان الدعوى الخ  
لكن قوله كالبيع ونظائره وقوله فيما بعد ذكر النكاح وغيره مناف اياه على ان المتبادر من كونه  
اصلا بالنسبة الى الجميع لعل الجواب تقدم انه ان قصد المال يحلف في الجميع اتفاقا وصدور الشرعة  
هنا بحث ولخواشيه جواب يطلب من محلهما (قوله بان كان شافعي) قيل ومقاده انه لا اعتبار  
بذهب المدعي عليه وامامذهب المدعي فقيه خلاف والوجه ان يسأله القاضي هل يعتقد  
وجوب شفعة الجواز اولا انتهى (قوله اذا لا يجوز ان يعود) اذ لو ارتد يقتل ولو بعد الحاق  
(قوله بخلاف الامة) اي ولو مسلمة (قوله بالردة والحاق) كذا في النسخ بالواو لكن في الايضاح  
او الحاق بلانظ او وهو الظاهر فينبغي ان تسترق بمجرد الردة بلا الحاق فقوله والحاق والسبي  
يعني لو لم تكن مسلمة ولحقت وسببت (قوله بنقض العهد والحاق) اي والسبي ترك اعتمادا  
بما سبق وان الاسترقاق بعد الحاق لا يتصور بدون السبي لكن قوله والحاق بعد قوله بنقض  
العهد مما لا يحتاج اليه اذ لا يتصور نقض العهد بدون الحاق الا ان يقال انه من قبيل عطف

التفسير مثلا لكن تخصيص النقص بالعبد ليس بمعلوم الوجه اذ لحاق الامة الكافرة ايضا  
نقص العهد (قوله اولاشهادة لي) الظاهر ان يقال ولو شرط اوقال الشاهد لاشهادة لي فانه  
يؤهم ان يكون هذا القول ايضا من المدعى وليس كذلك بل هو من الشاهد كما لا يخفى (قوله او كان  
لا يعلمها) قيل هذا مختص بالمدعى (قوله ان وفق وفاقا) فقوله وفق من التوفيق ووفقا  
مفعول مطلق له اى وفق بين كلاميه توفيقا كأ ان يقول ما كان لي بينة حاضرة وقت  
الا ستخلف لكن حصلت بعده (قوله وكذا اذا قال لادفع لي) وكذا ايضا لو قال المدعى  
كل بينة اتي بها فهو زور كذا نقل عن الخاتبة والسراج (قوله وفرع على الاول) قيل الاول  
اسقاط لفظ الاول بان يقال وفرع عليه لا يخفى انه على ما جعله اولي يلزم ان يكون قوله  
ولا يحلف متفرعا على الاول او قوله فالوكيل على الثاني وارجاع ضمير اليه الى الاول والثاني  
بعيد فالصواب ان في تقرير الشارح اكتفاء اذ عند قوله ولا يحلف الخ بقدر قوله وفرع على  
الثاني بقوله ترك احالة بما سبق الا اذا صح اقراره اورد عليه ان هذا يدل على كون الوصاية  
و الوكالة بما قد يصح اقراره وقد لا يصح وذا ليس بصحيح لما في العمادية مما حاصله ان من  
يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف من لا يصح اقراره كالوصي وانت خبير  
ان كلام الدرر ليس بنص فيما فهمه على ان كلام العمادية ليس بقطعي على ما حمله فليتأمل  
(قوله لامتنع عن اليمين) لاحتمال صدور الفعل عنه في اعتقاد مع انه لم يصدر في نفس الامر  
(قوله فاذا لم يقبل) اى اليمين وفي بعض النسخ فاذا لم يقبل (قوله صار باذلا او مقرا) اورد ان  
الظاهر ان هذا عند الامام وقد مر انه باذل فقطع عنده لا مقرا (قوله ان يزيد عليه حرفا) اى طرفا  
من الكلام وهو الاستثناء مع المستثنى ويمكن ان يراد حرف الاستثناء ويكون المقصود المجموع  
فيندفع ان الحرف بمعنى الوجه فلا وجه هنا (قوله وهو بكر) قيل الصواب وهو زيد ويمكن  
ان يجعل هذا بيان مرجع الضمير وان بعيدا (قوله الا اذا علم كونه ميراثا) قيل هذا مختص  
بالعين اذ في الدين معرفة القاضي مشكل اقول لامتناع في معرفة القاضي في الدين ايضا ثم انه  
اذا لم يوجد واحد مما ذكر فيحلف على البتات على ما نقل عن العمادية (قوله ادعى رجل منكوحة  
الغير) اورد ان الصواب على منكوحة الغير لا يخفى ان قوله يحلف الزوج ليس بملايم بما صوبه  
(قوله لا يقضى عليه بالنكول) اورد عليه انه اذا نكل عن الحلف على العلم في البتات اولي ورد  
يجوز كون نكوله لعامة بعدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف حذرا عن اعادة اليمين على  
البتات (قوله ويقضى عليه اذا نكل) اورد انه اذا لم يجب عليه فكيف يقضى عليه بنكوله واورد  
ايضا يجوز كون النكول لخوف اعادة اليمين على العلم لان الموضع موضع اليمين على العلم وايضا  
بان البتات اعم تحققا من العلم ويعتبر في اليمين انتفاءهما وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص  
فكيف يقضى بالنكول عن البتات في موضع يجب عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول  
يحتمل ان يحلف على العلم (قوله ادعى اشياء مختلفة الخ) قيل عن الفتاوى الصغرى عن النقيه  
ابى جعفر ان كان المسمى عرف منه التلفق حيثئذ يؤثر بجميع الدعاوى وان كان غير معروف  
بذلك لم يكلفه جمعها (قوله اقربدين) وبعضهم اورد هذه المسئلة في كتاب الاقرار لا يخفى ان مناسبتها  
اليه اظهر من مناسبتها الى الدعوى قال في الاشياء اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم تقبل  
كافي الخاتبة الا ان اقر بالطلاق بناء على ما افقي به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع  
الفصولين والفتية (قوله حلف المقره) انه لم يكن كاذبا وقيل يحلف على انه ما اقر ببناء على انشاء

(قوله ذبوا عن اعراضكم) الذب المنع فان قيل الظاهر من الامر الوجوب فيلزم ان يكون الفداء واجبا وقد نقل عن الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قلنا الامر بالاستحباب والمراد من الوجوب في كلام الشهيد هو الثبوت كذا نقل عن البحر بدليل جواز الحلف صادقا لكن الكلام بما يقال من ان اليمين الصادقة بمنزلة التسبيح باق فليوفق (قوله ولا يحلف بعده) اي ابداء ثم انه قيد بالفداء والصلح لان المدعى لو اسقطه قصدا بان قال برئت من الحلف وتركته عليه او وهبته لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم كما في البرازية

باب التحالف \*

لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين (قوله لانه ينوردعواه) من التثوير قيل هذا يشعر قوة البيعة ورجحانها فيكون في قوله والبيعة اقوى شأنة التكرار اقول حاصل الكلام في المقام ان يقال مقيم البيعة الحكم له لانه منور دعواه بالحجة ومن كذا فالحكم له ثم قوله والبيعة اقوى الخ دليل لما يتضمنه هذا الصغرى فلا تكرر ولا شأنة (قوله وان عجزا) اي عن البيعة في الصور الثلاثة في اختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما كما في صدر الشريعة (قوله قبل القبض) اي قبض احد البديلين (قوله تحالفا) اي ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار كذا في الدر (قوله لان المبيع سلم له) من السلامة لامن تسليم قيل فيه انه لا يلزم من تسليم المبيع عدم صحة دعوى بقية على زعم ودفع بان وضع المسئلة على ان يقبض المشتري مادعاه جميعا كالعبددين فيدعى البائع استرداد احدهما يرد عليه ان المقصود اثبات كون المشتري مدعيا كما يدل عليه قوله فلا يكون مدعيا على البائع لعل الصواب في دفعه ان ما ذكره لا يدل على كونه على القياس الذي مبناه كونه سابقا على الافهام على ان هذا مختص بالجنه لا حظ في فهم العلماء من الاعوام وانما يثبت التحالف الخ ودليل الاستحسان ان قوله لان المبيع سلم له ولعدم القياس تأمل (قوله مقايضة بعين) كما في البيع بالمبادلة (قوله او ثمن بثن) كما في الصرف (قوله فبايهما شاء) قال في شرح المجمع وقبل يقرع لكن في الشر نبالة ذكر ذلك في الصورة الاولى اي في البدأ بيمين المشتري بعد قوله وعن ابى يوسف يبدأ بيمين المشتري (قوله ولا يفسخ بنفس التحالف) قيل عن البحر ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما واصل هذا التحالف ايضا الحديث السابق (قوله لانه صار مقرا) قد عرفت ان النكول بذل الاقرار عند الامام الا ان يقال هذه المسئلة متفقة بيند و بين صاحبيه فقوله صار مقرا اشارة الى دال الامامين وقوله او باذلا اشارة الى دليل الامام لكن الاولى على هذا تقديم دليل الامام (قوله وحلف المنكر) اي لا تحالف في هذه الصور بل يحلف المنكر فقط فالقول له وعند زفر والشافعي يتحالفان (قوله اي منكر البيع) هذا تفسير لقوله في اصل البيع فابعده لما بعده (قوله بل القول للمشتري) اي مع يمينه كما في التثوير اي اذا هلك بعض المبيع كعبددين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتحالفا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف يتحالفا ويفسخ في القائم وعند محمد يفسخ فيهما (قوله وان اقاما البيعة قبلت) وان احدهما فقط قبلت كما في الزيلعي (قوله اي اذا اقالا عقد السلم) تفسير لم يرجع الضمير ولم يسبق الا ان يدعى انقها م السلم عن لفظ رأس المال لا اختصاصه بالسلم كما قيل لا يخفى ان دعوى اختصاص رأس المال بالسلم ليس بصحيح لعل الاولى ان يعمل قوله بل صدق المسلم اليه قرينة اليه (قوله بخلاف البيع) اي بخلاف الاقالة في البيع كما يدل عليه السابق وقد فسره به نفسه في الشرح فلا يرد فيه اجمال محل (قوله وقبل قبض المبيع يحكمها) اي قبل قبض البائع المبيع بعد الاقالة يحكم الاقالة (قوله تحالفا اذا لم يكن

بينهما بينة (قوله وهي كاسمها بينة) الضمير للبينية واسم البينة من البيان الذي بمعنى المبين او بمعنى  
الظهور يقال بان الشيء بيانا اذا اوضح وصحتم ان يراد من اسم البينة اسم البرهان المفهوم من قوله  
لمن برهن ومعنى اسم البرهان الحجة يقال برهن عليه اذا قام الحجة (قوله تها ترا) ويجب مهر المثل  
على الصحيح (قوله وايهما نكل) لا يخفى ان مقتضى التحالف عدم النكول وارادة طلب  
الحلف لا يناسب المشاركة التي اقتضتها الصيغة فانه ان نكل واحد منهما لا يتحقق التحالف  
منهما لعل الاولى ما في بعض الكتب من قوله تحالف ولم يفسخ النكاح (قوله بل يحكم)  
بالشديد (قوله اى يجعل حكما) لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف ثم ان هذه المسئلة قد ذكرت  
في باب المهر فاعادتها هنا لا يخلو عن سائبة تكرار قيل بين ما ذكرها وبين ما ذكرها نالك  
مخالفة الاولى قول اكرخي والانية قول الرازي فذكر الدرر احد القولين في احد الموضوعين  
والآخر في الآخر من غير اشارة الى كونهما قولين ليس بحسن انتهى فقيه تأمل يظهر بعد  
المراجعة الى ما ذكره نالك اى قبل قبض المنفعة اى قبل اسنيفاء المنفعة (قوله لم يذكر  
الاجل) لا يخفى ان ما ذكره في تفسير المنفعة يعنى عن ذكر الاجل بل اورد بعضهم بدل المنفعة  
قوله او قدر المدة فينبغي ان لا يخالف حكم الاجل لهذا الحكم لكن قد نقل من النهاية على  
ان يكون مخالفا (قوله اختلف الزوجان) ولو عملوكين او مكاتين او صغيرين والصغير يجامع  
او ذمية مع مسلم في بيت لهما او لاحدهما اذ العبرة للبدل للملك (قوله في متاع البيت) ولو ذهبا  
او فضة كما في الدرر (قوله والنشاب) اى النبل كما عن القاموس (قوله والرقيق والمنزل) لا يخفى ان هذه  
المذكورات انما وقعت على الاستطراد والتبع والا فالكلام في متاع البيت (قوله والنقود) ولو اقاما  
بينية بقضى بينهما قيل نقلا عن البحر البت للزوج الا ان يكون لها بينة (قوله فالمشكل)  
اى الصالح لهما وقال السافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال  
الحسن البصري الكل لهما وهي المسبعة وعد في الخاتمة تسعة اقوال (فروع)  
عن البحر طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعده لانها صارت اجنبية لا بد لها  
رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وجد ذلك بداره فادعاه رجل عرف  
بالإسار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف بالإسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه  
قطيفة يقول هي لى وادعاه صاحب المنزل ﴿فصل﴾ (فمن يكون خصما)  
الاولى ان يقال في دفع الدعاوى كافي بعض الفقهية (قوله او غصبته) اى منه فالاولى ان يورده  
ولو شرعا (قوله وبرهن عليه) اى والحال ان العين قائمة لاهالكته فانه لو كانت هالكة لا يصح  
الدفع كافي الدرر (قوله رفعت خصومة المدعى للملك المطلق) وهذه خمسة كتاب الدعوى  
لما فيها من اختلاف خمسة ائمة او خمس صور دعوى وديعة وغيرها كافي الشرنبلالية قال في الدرر  
بعد ما نقله من الغير وفيه انظر اذ الحكم كذلك لو قال وكلنى صاحبه بحفظه او اسكننى فيها  
زبد الغائب او سرقت منه او ادركته عنه او ضل منه فوجدته بحرا وهي في يدى مزارعة برازية  
فالصور احد عشر لكن لا يخفى ان ما ذكرها راجعة الى ما ذكرها يغتفر بالتأمل على ان وجه  
التسعة ليست علة مستلزمة حتى يرد بمثله ومن ثم يقال لا يلزم الاطراد في وجه التسمية (قوله او  
اقام بينة) هذه ليست من الخمسة واميدكرها احد غيره هنالك ولهذا قيل هذا من عدم فهم  
مراد الزيلعي بل اخذه على ما يقتضيه بمجرد ظاهر كلامه (قوله لا يخرج باقامة البينة) قيل  
الاولى ان يقال نحو ما في الكافي لا يخرج وان اقام البينة ليحسن مقابلة قول ابن ابي ليلى (قوله)



وقال ابو يوسف قال في الملتقى وبه يؤخذ وقيل واختاره في المختار (قوله وقال محمد) وفي  
 الشربلالية عن خط العلامة المقدسي عن البرازية ان تعويل الائمة على قول محمد قيل فليحفظ  
 (قوله وقال ابو حنيفة) اورد ان ما ذكر في كتب القوم كما يقتضيه تعليل السارج هنا ان قوله لبس  
 هذا بل ان يقال ان قال الشهود نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه ثم اورد ايضا الانسب بطريقة  
 الدرر ذكر قول ابي حنيفة في المتن اولا ثم ذكر قول محمد في اثناء شرحه ولا يظهر نكتة هذا  
 التعكس (قوله من لا نعرفه) اي اصلا لا بوجهه ولا باسمه (قوله شريته) وكذا اتهمته (قوله  
 اوسرق مني) فيه اشارة الى انه لو قال غصبه مني فلان الغائب تندفع (قوله اما الاولان) اي  
 اي غصبته اوسرقته (قوله انما صار خصما يدعوى الفعل عليه لا يده) ولهذا صح دعوى  
 الغصب على غير ذي اليد حتى ان من ادعى على آخر انه غصب عبده ولبس في يده عبد  
 صحت دعواه ويلزم القيمة كما في حاشية عزمي زاده عن الكفاية (قوله فلو قضى عليه) هذا من  
 تفريع المسئلة المقدمة فالصواب ان يذكره قبيل قوله بخلاف غصب مني (قوله والظاهر)  
 قيل بل الظاهر عين المدعى عليه وهو المودع هنا كما يقتضيه التعبير بالمدعى عن الوكيل وقيل  
 كلمة الايداع واقعة في موقعها والمعنى ان مدعى الايداع اذا لم يقم البيئة فطلب المدعى يمينه  
 يحلفه على البتات وان كان فعل الغير لقيام تمامه به وهو القبول ففي كونه فعل الغير خفاء اذ قبول  
 الوديعة فعله ﴿باب دعوى الرجلين﴾ (قوله حجة الخارج) اورد ان هذه ليست  
 من مسائل هذا الباب اذ عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدماوى بين اثنين  
 اقول لانسل اختصاص الباب بذلك بل عام له ولما يكون بين اثنين لكن يكون كل منهما مدعى  
 على آخر (قوله فاذا نكل المدعى عليه) اورد عليه ان الكلام في كون كل منهما مبرهنا فكيف  
 يتصور النكول حتى يصح التفريع اقول في هذا القول اشارة الى انه لا اعتبار الى بينة ذي اليد  
 بل هي كالعدم ليحلف بحسب انكاره فان نكل قضى عليه بالمال ثم كون كل منهما مبرهنا كما يظهر  
 في الصورة والابتداء يظهر فيما بعد الاستثناء فلا اشكال ايضا (قوله يقضى للمدعى) وقال ابو  
 يوسف يقضى للمورخ ولو حالة الانفراد قال في الدرر وينبغي ان يفتى بقوله لانه اوفق واطهر  
 كذا في جامع الفصولين واقره المصنف (قوله قضى به لهما) ولهذا اورهنا في نكاح سقطا  
 لتعذر الجمع لوحية ولومية قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر ويران ميراث زوج واحد  
 ولو ولدت يثبت النسب منهما وتماه في الخلاصة وايضا الامر كذا فيما اذا استويا في الوقت او وقت  
 احدهما فقط (قوله لما روى) لا يدل على كون كل منهما خارجا الذي هو المطلوب فينبغي ان  
 يفسر على وجه يستلزم هذا المطلوب (قوله يبدله) اي يثمه يعني مخير بينهما (قوله وترك  
 احدهما) كذا في النسخ لكن الظاهر وان ترك او يترك بصيغة المضارع (قوله بعد القضاء فيه)  
 اشارة الى انه لو ترك قبل القضاء يأخذه الآخر كله (قوله وهو للسابق ان ارخا) اي وهو في يد  
 المدعى عليه الشراء وان لم يسبق بل وقتا اولم يوقتا كان بينهما كما نقل عن البرهان (قوله ولذا  
 يد) اي في دعوى الشراء بخلاف دعوى الملك المطلق فافترا فتنبه (قوله فهو بعد) اي تأخر معتبر  
 في كون مقابله سابقا في التاريخ لعل تطبيق هذه المقدمة للمطلوب ان القبض يقتضى كون  
 شراء غير القابض شراء والقابض بعدية زمانية فهذا البعد هو البعد المؤثر في كون شراء القابض  
 مقدما وسابقا (قوله فقبض القابض) صغرى وقوله فبضا فان اشارة الى كبرى وقوله فيحكم الى  
 اخره اشارة الى النتيجة ومعناه ان زمان شراء غير القابض مقارن بقبض القابض فيلزم بضرورة هذه

المعية والمقارنة ان يكون شراء القابض مقدما على الغير فيكون تاريخه اقدم هكذا ينبغي ان يعلم (قوله وقد تقدم ان التاريخ المتقدم اولى) ان قيل ان هذا على هذا التقدير تاريخ من احدا الجانبين وذا غير معتبر قلنا فيكون اضافة الحادث الى اقرب الاوقات صار مورخين على ان حكم ما ثبت ضمنا قد يكون مغايرا لما ثبت قصدا (قوله فبقى اليد الدال) قد يذهب الى الوهم ما سيذكر من الصريح يفوق الدلالة فافهم (قوله يعني اذا ذكر ينتم) لا يخفى ان هذا تفسير لمضمون قوله او ارجح احدهما فالاولى ان يذكر هنالك مقدما على قوله والذي بوقت الى آخره (قوله وعلى نكاح سقطا) هذا ان كانت المرأة حية والا فقد عرفت آتفا حكمها (قوله الا ان يبرهن الاخر استثناء مما بقى من الاستثناء السابق) (قوله لان الصريح يفوق الدلالة) اذ البرهان باقدمية التاريخ صريح واقرى من دلالة القبض اى كونها في يته ودخوله اياها على سبق نكاحه يعنى على اقدمية تاريخه (قوله وان صدقت غير ذى برهان) الظاهر انه معطوف على مضمون قوله فهى لمن صدقت كما يدل عليه تفسيره هنا فليست بمسئلة مستأنفة كما توهم على ان يكون المراد ان لم يبرهن واحد منهما فصدق احديهما اذ لا داعى الى هذا الصرف من الظاهر (قوله فان برهن الاخر قضى له) لعل معناه بعد التناقض المبرهين فاما ان تصدق واحد منهما او تصدق اجنبيا او يبرهن اجنبى فالتكاح ثابت على التقدير لكن ان اجتمع التصديق مع برهان فالبرهان اولى من تصديق المرأة اياه فيه يعلم حال كون الدعوى مستأنفة بطريق الدلالة فافهم (قوله الشراء والرهن اولى) وكذا الشراء اولى من الرهن ولومع قبض ثم ان هذا الحكم فيما لا يقسم واما فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل لمضى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المقارن لا الطارى كما ذكر المصنف فى كتاب الهبة (قوله بخلاف الهبة بشرط العوض) المناسب على هذا ان ينسب اليه فى الشرح نحو ان يقال ورهن معه اولى من هبة بلا عوض معه كفاى عبارة بعضهم اذ مطلق الهبة متناول له ايضا والقول ان ذلك الهبة وان كانت هبة ابتداء لكنها بيع انتهت فبالنظر الى الانتهاء ليس بهبة فلا يلزم تناول مخالف لما ذكرنا هذه المسئلة فى كتاب الهبة لا البيوع (قوله اقوى من الرهن) ولو كان العين معها استويا ما لم يورخا واحدهما سبق (قوله متفق تاريخهما) قال فى الدر او مختلف وكل يدعى الشراء انتهى (قوله برهن خارج) قيل عليه انه لا بد عليه ان يقول ولم يذكر تاريخا كما ذكره صدر الشريعة اقول لا يخفى على من راجع الى صدر الشريعة ان هذا القيد لم يقع منه فى هذه المسئلة بل فى مسئلة فكأنه عليه هذه فقال ما قال (قوله فذواليد اولى) قيل تعريضا على المصنف قال صدر الشر بعة سقطت البيتان وترك المال فى يد صاحب اليد وعند محمد يقضى للخارج انتهى اقول ان صدر الشر بعة لم يعبر المسئلة مغايرا لما عبر المصنف بل ذكرها بعين ما ذكره بل حكم مسئلة اخرى اشبه على هذا القائل الذاهل ايضا (قوله كما اذا اقربا للملك) اى كما اذا اقربا ليدان الملك للخارج ثم ادعى شراءه منه (قوله والمرعى) قيل بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملتين وتشديد الزاى المعجمة وقصر الالف الشعر الخفيف الذى يتلف من ظهر المعز ويعمل منه الاقشة الرقيقة (قوله وهو مثل الخبز) فانه ينقص ويغزل ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اولوية الملك فلم يكن فى معنى النتائج قيل عن الكفاية الخزا سم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزا (قوله يرجع الى اهل الخبرة) قال الزيلعى الواحد يكفى والاثنان احوط (قوله وانما قال فى رواية) الظاهر ان مختاره ما فى الذخيرة فالاولى

ان يشير الى وجه كونه مختارا الا ان يدعى ان المفهوم من سياق كلام العمادية اختيار جانب الذخيرة حيث جعله اصلا وذكر كلام المبسوط لمجرد كونه على خلافه ثم انه لا يخفى ان مخالفة المبسوط للذخيرة اتماهي عند كون الخارج مدعيا ملكا مطلقا وذى اليد نتاجا وهذا لبس بمطلوب هنا بل المطلوب كونهما مدعيا نتاجا ولم يقع التعرض له في المبسوط ودعوى الدلالة او المقايضة لا يتم (قوله وترك في يده) اى لاعلى وجه القضاء كما في الايضاح (قوله يقضى بالبينتين) اما بيينة ذى اليد فيجعل كآئه اشتراه من الخارج واما بيينة الخارج فيجعل كآئه اشتراه من ذى اليد بعد ما باعه اليه فيكون الخارج كما ذكره (قوله ولا يعكس) اى لا يجعل كان الخارج اشتراها من ذى اليد اولا ثم يباعه اياه (قوله ان الاقدام) الاظهر ان الاقرار كما في بعض الكتب اى الاقرار من كل منهما بالشراء عن صاحبه اقرار عنه بالملك له اى لصاحبه (قوله على اقرارين) بان يقبم كل منهما على اقرار الآخر بملكه (قوله ولم يرجح بكثرة الشهود) اذا لم يصل الى حد التواتر (قوله وكذا الحديث) اى اذا لم يصل الى حد المشهور والتواتر والا فقد صرح في الاصولية بالترجيح (قوله وعندهما هي بينهما اثلاثا) اى بطريق العول كما ان الاول بطريق المنازعة صورة العول ان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعود الى ثلثة والتفصيل في صدر الشريعة (قوله لاعلى وجه القضاء) لان القضاء بعد الدعوى ولا دعوى ههنا قيل كذا فهم عن الهداية (قوله وهو الذى كان يد صاحبه) اى هذا النصف ما كان في يد مدعى النصف فهذا النصف بالنسبة الى مدعى الكل خارج وبيينة الخارج اولى (قوله وهو الذى بيده) اى هذا النصف ما كان في يد مدعى النصف ومدعى النصف لا ينافيه فيه فهو له بلا قضاء (قوله برهنا على نتاج دابة) قيل اى برهن الخارجين كما وقع في لفظ الوقاية اقول فيه ذهول عن قوله مطلقا وعماد ذكر في شرحه نقلا عن الزيلعي واما في الوقاية فلم يوجد هذا القيد ففيه ايضا تضيق ما وسعه وتقصير ما كثره (قوله وان اشكل بان لا يعلم سنهما) كما نقل عن ملامسكين فقوله بان لا يوافق التاريخين اما لبس بصحيح او المراد بان لا يعلم موافقتها واحد من التاريخين كيف وهو مخالف لما سيذكره من قوله وان خالف الوقتين (قوله بشهادة الظاهر) يعنى ظهور الصدق الموافقة تاريخه سنهما (قوله والا فله) اى وسنهما مشكل فان سنهما بين توقيتهما تهاوتت البينتان عند العامة (قوله بطلت البينتان) هذا التقدير لوجوب كون هذا القول جوابا للشرط وهو لبس بصحيح لاستلزامه لغوية قوله في المتن كانت لهما ولتأنيده له ولما ذكره في الشرح من قوله ولهذا قلت فلا وجه لاياراده على هذا الاسلوب فما اعتذر عنه المولى الوائى بقوله هذا لبس بجواب شرط واما اورده في حيز الجواب بالنظر الى ما وقع في سائر الكتب لبس بصحيح فالاولى ان يقال بطلت البينتان في رواية وفي رواية كانت لهما (قوله لحقهما) اى لمصطحتهما ونفعهما (قوله لان في اعتباره) لان اعتبار الوقت لا يوجب النفع لهما بل الضرر (قوله فلا يعتبر) فكان ذكره كعدم ذكره (قوله والا بان ككنا خارجين) او في ايديهما (قوله ولبس بشئ) نقل عن المصنف انه من عبارة الزيلعي (قوله يقضى بها) قيل الظاهر انه من الشرح وان وجد في خط المصنف برسم المتن ودفع انه من المتن على طريق الاستنباف او الحال وقيل هذه العبارة قاصرة عن الافادة والصواب يقضى بهاتينهما كما في الزيلعي لا يخفى ظهور كونه مقدرا بقرينة السباق والسياق فلا وجه للتخطئة اصلا (قوله برهن احدهما) اى برهن من احدا الخارجين على غصب شئ من زيد والاخر على الوديعة منه استويا كما في عبارة البعض وفي صدر الشريعة ادعى احدا الخارجين على ذى يد انك غصبت هذا

الشيء مني والاخر ادعى اني اودعت هذا الشيء عندك وبرهنا ينصف بينهما فقول الدرر  
 اى اذا كان عين في يد رجلين لبس له اصل يعول عليه ولا يعلم له وجه صحة (قوله فبرهن  
 احدهما قيل) اى قال غصبه من زيد والاخر قال اودعني زيد ورد انه سهو على السهو  
 (قوله لان الوديعة) لاملايعة له على ما اختاره ايضا (قوله ولا يسقط) لانفع له كثير بل الاولى  
 ان لا يذكره كما في سائر الكتب (قوله وما في الشرح اولى) قيل هذه رواية النوادر وفي ظاهرها رواية  
 بينهما نصفان (قوله لا بطريق القضاء) بل بطريق الشركة والقسمة بينهما (قوله لا هديته)  
 بفتح الهاء وسكون الدال المهملة اى طرفه الغير المنسوجة (قوله لان الجلوس لا يدل) لاحتمال  
 انها في يد غيرهما لان اليد على العقار لا يكون بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف لكن نقل  
 عن البدائع خلاف ذلك بانها بينهما (قوله هراوى) جمع هردى بكسر الهاء وسكون الراء  
 وفتح الدال نوع من الثبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط كذا قيل لكن لا يلائمه تفسير  
 السارح بالخشب (قوله وكذا البوارى) لعله جمع بارية بمعنى الحصيد كما فهم من ترجمة الصحاح  
 (قوله برهنا على يد) قيل فيه اشارة الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكول عن  
 اليين (قوله صبي يعتبر) قلوم يقدر على التعبير لا يكون في يد نفسه فيكون عبد الصاحب اليد  
 قال صدر السريعة اقول اليد على الانسان لبس دليلا ظاهرا على الملك الى آخر ما قال واجيب  
 عنه بان هذا الكلام لبس على اطلاقه بل بالنظر الى انسان لبس في حكم السلعة وهذا الصبي  
 في حكمها فاليد فيه تدل على الملك اقول بل الظاهر الاطلاق ولا بد لتقييد من دليل وما ذكره  
 لا يكون دليلا بل الكلام فيه على ان الاصل ان الناس احرار في غير الشهادة والحدود والقصاص  
 والقتل والدية وهذا الاصل ثابت في غير هذه المستثنيات وما نحن فيه لا يدخل في المستثنيات  
 والظاهر عن مثله الحصر لكن قال في الايضاح فان قلت البس الاصل في الانسان الحرية قلت  
 ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يدل على خلافه يبطل ذلك الاصل واليد على من هذا شأنه  
 دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فبطل به ذلك الاصل كذا في الفوائد الظهيرية  
 انتهى فليتأمل (قوله لانه اقر) يعنى ان اقراره انما يعتبر في حق نفسه واذا لم يكن في حق نفسه  
 بل في حق غيره فلا يعتبر فيكون كالقماش باقيا في ملك من في يده فيندفع ما يقال ان زيادة في يده  
 في قوله ملكا من في يده زيادة مفسدة والصواب الاقتصار على قوله كالقماش كما فعله الزيلعي  
 وما فعله الزيلعي لا يوجب فساد الذكر بل تركه لظهوره وانفهامه بلا ذكر ثم انه قد يوجد في اقل  
 نسخ لفظ في يده بعد قوله كالقماش ايضا فالظاهر ان كلام القائل عليه فظاهر انه لا كلام عليه  
 (قوله بل بدعوى ذي اليد) يرد عليه بما هو الاصل في الانسان الحرية فانه حينئذ لا يكفي مجرد  
 الدعوى واليد بل لا بد من الحجة الشرعية بخلاف القماش اذ هو متعين للملكية (قوله لان  
 التناقض) بل لا يتحقق التناقض ابتداء لصدور احد قوليه في زمان صباوته \* باب دعوى  
 النسب \* (قوله اعلم ان الدعوة) بكسر الدال في النسب وفتحها في الطعام ثم المراد من اراد  
 هذا الكلام في الابتداء تمهيد على ما يأتي من البحث ومقدمة له (قوله وهو ان لا يكون العلوق) كقوله  
 لا عبد الذي في ملكه هو ابني (قوله فادعاء) من الدعوة لامن الدعوى كما يدل عليه التعبير في التمهيد  
 (قوله واميتها) اى كون الامة ام ولد له (قوله فقد يظن المرأ ان العلوق لبس منه ثم يظهر انه منه)  
 اظاهر فقد يظن المرأ انه لبس فيها علوق ثم يظهر ان فيها علوق (قوله فيفسخ البيع) الظاهر  
 في بطل البيع كما هو الموافق لتعليقه والمصرح في باب بيع الفاسد (قوله اذا كان له حق التملك)

الظاهر اذا ما كان له حق التملك على ولده قد زال بالبيع (قوله ويجعل على انه) او يحمل على ان يكون المشتري مالكا لها قبل ذلك ويكون العلوق في ذلك كما في الايضاح (قوله اذا وصل العلوق لم يكن في ملكه) لان المفروض كون الولادة لاقل من ستة اشهر مذيعت (قوله ويسترد المشتري عند) وحصة الولد فقط عندهما (قوله والحقيقة اقوى) قيل لو قال اعلى بدل قوله اقوى كما في الهداية لكان اوفق لقوله الادنى عند قوله فبستيع الادنى (قوله وهو باطل) لكونه مخالفا لما ثبت بالاثار السابق (قوله بخلاف بيعه) اي بيع الولد (قوله وماله من حق الدعوة) وهو الحرية فانه لا يحتمل النقص فيرجح على ما يحتمل النقص يعني البيع (قوله والتدبير كالاعتاق) قيل لو قال واعتاقهما وتديرهما كقوتهما لكان اصوب اذ لا يظهر فائدة تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتاق ولعل الوجه فيما اختاره ان التدبير لعدم كونه موجبا لتام الحرية لا يكون مساويا للاعتاق بل ناسب ان يعلم حال الاعتاق الموجب لتام الحرية اولا ثم حال التدبير القريب اليه مقايسة على التدرج والترتيب (قوله حصته من الثمن) بان يقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد بما اصاب الولد يرد البايع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد كما في صدر الشريعة لكن قيمة الولد يوم الولادة وقيمة الام يوم القبض (قوله كذا ذكر في الهداية) قيل هذا مرجوح والتفصيل في السرنبلالية (قوله قيل لم يصح دعوة البايع) الظاهر انه من المتن وان لم يوجد عليه رسم المتن (قوله وان صدقه النسخ) هنا على ان يكون كلمة ان الشرطية على رسم الشرح والظاهر انها من المتن وقوله ثبت النسب ايضا منه وان كان على رسم الشرح في النسخ (قوله وكانت ام ولد) بالمعنى اللغوي (قوله نكاحا) حلالا امر المسلم على الصلاح (قوله كان الحكم كالاول) لاحتمال العلوق قبل بيعه ثم الاول بان يجمع هذه المسئلة مع الاولى ويبين حكمهما معا نحو ان يقال ولو ولدت في الاكثر او فيما بين الاقل والاكثر وصدقه ثبت النسب (قوله ثم زوجها) الموافق لسائر الكتب وزجها (قوله بخلاف الاعتاق) فان اعتاق المشتري لا يرد وكذا تدبيره (قوله بامر فوقه وهو حرية الاصل) اي بالنسبة الى غير المعتق فان حرية المعتق لبس بظاهر كونه فوقه اذا المقصود الذي هو التحرير قد حصل بالاعتاق فلا حاجة الى التحرير بالدعوة فظهر ان المراد من قوله فيما قبل والعرق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان اي الا بامر فوقه فلا تناقض بينهما اذ ورود الحرية على المعتق بالدعوة لبس باولى من وروده بالعرق لساوى حصول المقصود بهما واما ورود التحرير عليه بضرورة حرية اخيه بالدعوة فاقوى من ورود التحرير عليه بالاعتاق اذ لا يجوز ان يكون احد الولدين الذي خلقا من ماء واحد عبدا والاخر حرا واما الجواب ان المتنوع فيما تقدم انتفاض العتق الى الرقبة التي دونة لافوقه الذي هو الحرية وان الانتفاض في العتق انما يتصور بعد تحقق العتق والعرق لا يتصور فيما يكون حرا وهنا بحرية احد التامين ثبت حرية الاخر فلبس بصحيح اذ لا اختصاص لهما باحد هما بل مشترك بينهما فلا شكل باق بل يقوى بما ذكره فتدبر (قوله تم قال هومنى) يحى من الدرر فيما بعد هذا الفصل ان هذا سهو من الناسخ في عبارة العمادية لكن افاد هناك السرنبلالية انه لاسهوف في عبارة العمادية كذا ذكر في الدرر (قوله بانه جزئى) لفظ جزء مضاف الى ياء المتكلم (فروع) لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه تقبل ان بين جهة الارث اذ التناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذ كر اسم الجد ولو برهن انه اقراني ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاعلى خصم هو وارث اوداين اومدبون او موصى له كذا في الدرر (قوله قال لصبي) اي سواء في يده اوفى يد غيره وما وقع



في بعض الكتب من التقييد بقوله في يده فحتمول على انه اتفاق لا احترازي ثم ان كان الصبي يعبر  
عن نفسه فالقول قوله ايهما صدق ثبت نسبه منه كذا نقل عن الكفاية (قوله ابن للمولى)  
وفي بعض النسخ ابن للمقر وهو الصواب (قوله حق المقرله) وهو زيد (قوله كان في يد مسلم  
وكافر) وهو الموافق لسائر الكتب فظهر فساد ما في بعض النسخ يا وابدل الواو لكن فهم  
هذا التفسير من لفظ المتن مشكل (قوله وفي العكس) اي في كونه عبدا وان ثبت الاسلام حالا  
وتبعا لكن لا يثبت الحرية على وجه يعجز الولد عن تحصيلها لانها امر في يد الغير وما في يد  
الغير لا يتال اليه بالقصد والاختيار لكن المحقق ابن الكمال جزم بكونه مسلما مع كونه ابنا للكافر  
لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة قال في الدر بعد نقله فليحفظ (قوله غير معبر)  
قيل تخصيص هذا القيد هنا يشعر بان لا يكون عدم التعبير شرطاً في المسائل السابقة مع انه  
ليس كذلك (قوله وقيام ايديهما عليه) كالمستغنى عنه بعد قوله لاستواء ايديهما (قوله على انه  
منهما) قال ابن الكمال هذا ان ادعيا معا والافقيه تفصيل مذكور في شرح الطحاوي ادعت  
ذات زوج مستدرك بما تقدم في الطلاق (قوله ولولا النكاح) قيل عن الكافي برد قولها وان  
لم تكن ذات زوج (قوله كافي الرجل) اي كما يثبت في اقرار الرجل بالنسب على نفسه (قوله  
على ملك يمين او نكاح) ولو قال على ملك نكاح او يمين على العكس لكان اوفق على ترتيب المتن  
(قوله نظرا لهما) فن حيث النظر الى حق الاب يجبر المستحق على اعطاء الولد الى ابيه ومن  
حيث النظر الى حق المستحق يجبر الاب على القيمة ان طلب الولد (قوله ويرثه) الظاهر انه  
قبل اداء القيمة ايضا فيرد ان الطرفين من الحرية والرقية منساويان قبل اداء القيمة فكيف  
يتصور الارت الا ان يقال جانب العصوبة من النسبية اقوى من السبية (قوله واخذنيته)  
اي قدر قيمته فان لم يكن قد رقيته بل اقل قضى بقدر ما قبض فقط ولولم يأخذ شئاً لا يضمن  
شئاً كافي الزيلعي (قوله ورجع بها) اي في صورتين قتل الاب وقتل غيره كما في الزيلعي اورد  
عليه انه على نقد يرقل الاب كيف يرجع بما عزم وهو ضمان ايثلافه ولا يبعد ان يقال انه انما قتله  
اغترارا على عدم لزوم ضمان شئ عليه بناء على كونه ولده فاذا ظهر خلافه يلزم الرجوع (قوله  
اي بايع الولد) فالضمير الى الولد اورد انه لو ارجع الى المشتري لم يحتج الى التكلف الذي ذكره  
في تحصيله لا يخفى ان ارجاعه الى الولد للاشارة الى دليل الحكم كما يفصح عنه التعليل الذي ذكره  
بقوله لانه ضمن له (قوله لا بالعقر) الذي اخذها منه المستحق (قوله باستيفاء منافعتها) اي  
باستيفاء منفعة البضع وفيه خلاف الشافعي \* فصل \* قيل هذه مسائل مهمة  
كثيرة النفع والوقوع تفرد بها المصنف ولهذا اورد بالفصل (قوله يمنع دعوى الملك) اي  
لنفسه لكونها اقراراً بعدم الملك المدعى واما كونها اقراراً بالملك لذى اليد فقد اختلف  
والاصح عدم افادته والتفصيل في الشرنبلالية (قوله ابرأني) اي ابرأني عن دعواه (قوله لم يصح  
دفع الدعوى) كذا فيما رأينا من النسخ والصواب في ذاته والموافق لما ذكره في شرحه لم يصح  
الدعوى (قوله جازان يكون المال عليه) يعني يقضى هذا الاقرار عدم صحة البراء وعدم  
صحته انما يكون برده والرد انما يتصور عند عدم القبول والا فلا يرتد (قوله لانه يرتد بارد) قال  
في الاشباه البراء لا يرتد بارد الا في مسائل فيما ابرأ المحتدل المحال عليه وفيما اذا قال ابرأني فابراً  
وفيما اذا ابرأ الطاب الكفيل فاذا تقرر هذا فان اريد من هذه المقدمة الكلية فلا يصح وان  
الجزئية فلا يتم التقريب (قوله بخلاف ما اذا قال قبلت) يشير الى ان البراء متوقف على القبول



وليس كذلك فلو لم يرد بل سكت صح الإبراء كما في البدائع نعم يتوقف في بدل الصرف والسلم  
لكن ليس بمفيد (قوله لا ان القضاء) أي وكذا الإبراء (قوله لا ان غير الحق قديقضي) يعني  
الرجل قديقدي ما لا يكون حقا للموذي له وكذا في الإبراء دفعا للنزاع (قوله وعلى هذا)  
الظاهر إشارة الى مضمون القولين وتوفيق بينهما (قوله لا ان ما ثبت شرعا من حق لازم) هذا  
بظا هره شامل في نحو قول الغائم قبل القسمة تركت حق وقول المرتهن تركت حتى في حبس  
المرتهن غير مسقط حقه وليس كذلك والتفصيل مع الإشارة الى دفعه في الاشباه (قوله في  
موضع الخفاء) هذا انما يظهر في الوراثة بغير الابوة والبنوة والمطلوب عام كلي (قوله ادعى  
زيد مالا) أي ادعى زيد على عمرو مثلا بدلالة السوق فلا يردان الصواب ادعى على زيد (قوله  
ان قضى بالاول) لتعينه وتقويه بالحكم (قوله والاتساقط) فان فرض عدمهما فمن يكون  
وارثا فوارثه هو الى ان يصل الى بيت المال (قوله برهن انه ابن عمه) هذه المسئلة من افراد المسئلة  
الاولى فكالمستدركة الان يقصد تمثيلها لكن العبارة لا يلائم ذلك بخلاف الاول وقيل الصواب  
الثاني بدل الاول وليس كذلك تأمل (قوله ادعى ميراثا) هذه من فروع المسئلة الاولى ايضا  
فكالمستغنى عنها الان يقصد التمثيل من الانواع العديدة وقد عرفت ما فيه قبل الحكم فبعد  
الحكم بالعصوبة فلا يصح كما عرفت (قوله قال هذا الولد مني) قد عرفت انها مستدركة  
بما تقدم في اوائل هذا الباب ثم المراد من الولد يلزم ان يكون صبيا كما صرح به هنالك واجيب  
عن الاستدراك بوجهين الاول ان ذكرها فيما سبق لبيان ان النسب لا ينتفي بعد ثبوته وههنا  
ليبان ان التناقض لا يعتبر عند لزوم ابطال حق الغير والثاني ان يكون توطئة لبيان الخلل الواقع  
في نسختي الفتاوى الاستروشنية والعمادية لا يخفى انه بعد تسليم صحة ما ذكره في كلا الوجهين  
لا يصلح ان يكون باعثا الى تكرير المسئلة على هذا الوجه (قوله الى آخره) أي الى آخر ما ذكره الشارح  
آثفا (قوله الظاهر انه سهو) بل الظاهر رجل السهو على التعليل لاعلى المسئلة فلي تأمل (قوله أي  
قال هذا الولد) أي اكتفى بهذا القدر لكن في كون هذا المعنى عكسا خفا بل قريب الى ان يكون عينا  
للال في نفسها وحكمها (قوله لا) أي لا يصح النفي والذي يقتضي المقابلة الى قوله صح فيما مر ان  
يكون معنى النفي هنا عدم صحة النسب (قوله بخط البراءة) لعله اتفاق ومخرج على وجه العادة كما  
يؤيده قوله لا أي نعم كنت ابرأت (قوله مستهلكة) أي ادعى انك اهلكت جاريتي واطلب منك قيمتها  
(قوله التناقص في موضع الخفاء) الاولى ان يقدم هذه وتوثق في اول الباب لانها اصل لاكثر المسائل  
السابقة كما يشير اليه قوله ذكر بعضه سابقا (قوله لا ان الاب) قيل ولو اقتصر وقال لا ان الاب يستقل  
بالسراء للصغير والصغير لا علم له لكن في (فروع) لا يجوز للمدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في  
دعوى العيب ليبرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في ثلث دعوى  
دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق (قوله الاقرار لا يجامع مع البينة) الا في اربع وكالة  
ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مسترد دعوى الا ببق لا تحليف على حق مجهول  
الا في ست اذا اتهم القاضي وصي يقيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب  
وخيانة ومودع لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسئلة في دعوى البحر قال وهي  
غريبة يجب حفظها (قلت وهي مالوقال المصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب  
لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم بيانه فلو لم يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف  
المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا غاصب بين اخذه او قيمة فليحفظ الكل من الدر

( قوله وكذا اذا اقر هو ) الظاهر اى الرجل وقيل اى الغلام  
 ( قوله وشرط تصديق هؤلاء ) فالغلام ان لم يقدر على التعبير عن نفسه فلا يشترط التصديق  
 فقوله وسيأتى تمام بيانه اشارة الى هذا ( قوله فصح الاقرار بالخمر للمسلم ) وكذا صح اقرار المأذون بعين  
 في يده وينصف داره مشاعا والمرأة بالزوجة من غير شهود ولو كان انشاء لما صح ( قوله حتى  
 يؤمر بالنسليم اليه ) فيه اشارة الى انها لو مستهلكة لا يجب بدلها فبشرط قيام الخمر في الضمان  
 كانقل عن المحيط ( قوله عند عامة المشايخ ) وقيل مسمع عند عامة المشايخ لكن المقتضى به هو الاول  
 لان نفس الاقرار الخ فيه اشارة الى انه لو لم يجعل نفس الاقرار سببا للوجوب نحو ان يقول في دعواه  
 هو ملكى واقرلى به او يقول لى عليه كذا وهكذا اقر به لسمع دعواه كما سيفصله فالاولى ان يقرر  
 على هذا الاسلوب ( قوله الا يطيب نفسه ) فلو سلمه برضاه كان هبة ابتداء وهو الاوجه على  
 ما فى البرازية ( قوله اقر مكاف ) اى يقظان طامعا فالتائم كالمجنون والمكره قد عرفت حكمه  
 في بابه وكذا السكران ( قوله او عبد مأذون ) ان بتجارة والا فلا يصح كاقرار المهر والجنابة  
 والكفالة كما فى الزيلعى ثم الصبي المأذون بل المعتوه كالعبد المأذون فالاولى ان يشير اليه ( قوله  
 فكان مسلطا عليه من جهته ) يعنى كان الدين مسلطا على العبد من جهة المولى او كان المولى  
 سلط عبده على اقرار الدين من جهة نفسه او كان العبد مسلطا على الاقرار من جهة مولاه  
 ( قوله اعلام ما صادقه ) كلمة ما عبارة عن المعقود عليه كالمبيع على ما قيل لان لصبي قد عرفت  
 ان الصبي لبس على اطلاقه وكذا المعتوه فالاطلاق لبس على ظاهره ( قوله ولو اقر بمجهول  
 لو تصرفا ) اورد عليه ان اللازم عليه ان يذكر حكم ما اطلقه ولم يذكر السبب من الصحة  
 كما فى الزيلعى ( قوله لو تصرفا لا يشترط ) الاظهر والاخصر او ذكر سببا لا تضره الجهالة  
 بل الصواب بما عرفته آنفا ولو اقر بمجهول صح الا اذا بين سببا يضره الجهالة كبيع واجارة  
 ( قوله تحقق الغصب ) اى والوديعة على نحو قوله تعالى سرايل تقيكم الحر بقرينة السياق  
 والسباق فلا يرد عليه بتركه ( قوله بيان ما جهل ) كئى وحق ( قوله بما له قيمة كفلاس وجوزة )  
 لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وجلد ميتة وصبي حر ( قوله لفلان على شئ او حق ) قيل ينبغى  
 ان يزيد عليه ( قوله بغصب او وديعة ) اقول يدل عليه سوق المسئلة سيما ما ذكر فى شرح ولزمه  
 ( قوله ويقال له بين المجهول ) هذا يدل على انه يجبر على البيان عند جهالة المقر له وقد قال  
 فى الدر عن البحر ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى ثم قال ونقله فى الدرر لكن باختصار محل  
 كما بينه عزى زاده لكن الواقع فى تلك الحاشية ان هذا البيان على ما فى الهداية وشروحه  
 بل على ما فهم من الكافى انما هو شرح لقوله ولو اقر بمجهول صح لا لقوله ولم يصح للمجهول  
 فى قول الدر نوع خفاء ( قوله وكذا الى عبد مأذون له ) قيل ينبغى ان يجعل الاشارة الى مضمون  
 صح هنالك لان الاشارة للمشاركة للحكم اقول معنى ما ذكره وكذا اى كالعبد المأذون له فى صحة  
 الاقرار محجورا اقر ( قوله لان اقراره عهد ) هذا ليس علة لهذه المسئلة بل هو علة لما سيذكره  
 من قوله وكذا بما فيه تهمة كالمال قبل وعلى هذا وقع فى الهداية لعل السارح قصد به تمهيدا  
 على قوله بخلاف الحد والقود وتوضيحا بطريق المقابلة ( قوله بخلاف الحد والقود ) هذا  
 متعلق على مضمون قوله لان عهد ومقصود اصلى فى هذا البيان فيندفع ان الصواب  
 وبخلاف عطف على قوله بخلاف المأذون له ( قوله فى مال الزكوة ) قيد به احترازا عما قيل من انه  
 ان كان المقر فقيرا فغصب السرقة لما ان الاصح ما اختاره كما فى الدر عن الاختيار وان صح

بعضهم انثاني ايضا كما فيه ايضا (قوله يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم) ولو بنية من القصة وكذا في غيره (قوله ثلاثة نضب) لو بينه بغير مال الزكوة اعتبر قيمتها كما هو لكن في الزيلعي على قياس ما روى عن الامام ينبغي ان يعتبر فيه حال المقر (قوله وقال قاضي خزان اختار ما في الهداية) اذ عند تعارض الفتاوى للمتون يقدم المتون وقيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا للعدد واقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون واوذكر ما يخفف روى عن محمد انه يلزمه مائة لانها اقل عدد يذكر بعده الدرهم بالخفض لان مئتمائة والف مخفوض ومفرد كما في المئة للشيخ عبد القاهر (قوله واقل عدد دين كذلك احد عشر) اذ لا يقال في البيان عن العشرة ثمانية واثنان اوستة اواربعة بل يقال عشرة فقط فاقول عدد دين ركب احدهما مع الآخر بلا عطف يجري فيما فوق العشرة وهما احد مع عشرة (قوله لتيقنا به) وزيد في بعض النسخ هنا قول في الاصل لعل الاوجه عدمه فم هذا مبنى على اصل ان المحتمل محمول على الميقن (قوله والاصل في الذم البراءة) قال في الاشباه في تلك القاعدة ولا يرد عليه ما لواقع بدراهم فانهم قاوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع فيه اختلافا فقل اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لاننا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه يتنى الاقرار انتهى لعل هذا الجواب منه على فرض التنزيل والتسليم والا فقد تقرر في الاصول تحقيق كون الثلاثة اقل الجمع واهل الجمع على اختلاف صيغ الجمع والتثنية ولوسلم اطلاق الجمع على الاثنين فجاز وعند امكان الحقيقة لا يجوز المجاز لكن يرد عليه وعلى ما اختاره من الجواب ان ارادة معنى من لفظه يتحملة باى وجه كان جائزا فالاثان واو خلاف مشهور او مجازا يصح كونه معنى لفظ الجمع فيلزم صحة ارادة الالفاظ عند بيانه به لعل الحق في الجواب توسط قاعدة العمل بالشبهين لان في البيان بالاقول تهمة لكونه محض نفعه فوسط ولم يعتبر غاية قلة ولم يعتبر كثرة بل اعتبر ما بينهما وهو ثلاثة والله اعلم (قوله فلا بد من حمل الواحد على التكرار) يرد عليه ان حمل كلام يمكن اصلاحه واو باحتمال بعيد على اللغو ليس بجائز وقد قرر في العربية حذف حرف العطف سيما في مقام التعداد نحو اكلت خبزا لجماعرا اى ولجماعرا الا ان يقال ان الحمل على التكرار ليس بحمل على اللغو بل التكرار يجوز ان يكون للتأكيد ونحوه لغرض فعند ارادة الالفاظ يتعين ذلك (قوله ولوربع وكذا الخمس) زيد عشرة آلاف ولوسدس زيدا مائة الف ولوسبع زيدا الف الف وهكذا يعتبر نظير ابدأ على ما في الدرر فاصح فساد ما عاندا به بعض التلامذة لدى المذاكرة (قوله على قبلى هكذا) في اكثر النسخ بلا واو الصواب ما في بعض النسخ بالواو بل الا صوب باو كما يدل عليه صريح ما ذكره في شرحه (قوله يقال قبل فلان على فلان) اى ضمن لا يخفى ما في هذا التفسير من الخفاء اذا الظاهر ان ضمن فعل ماض والمفسر ليس بماض (قوله لان المضمون عليه) لعل فيه اعتبار طريق دلالة نص او مقايضة او عموم مجاز ان امكن والا فالمطلوب ليس على حسب الضمان فقط بل الايجاب ايضا (قوله فقد ذكر المحل واراد الحال) فكأن المقر ذكر المال واراد حفظه بعلاقة الحلول (قوله فيصح موصولا لامفصولا) لانه من قبيل بيان التغير وذا لا يجوز مترادفا كما في الاصول (قوله جميع مالى اوجع ما املاك) ولو عبر ببنى مالى اوقى دراهمى كان اقرارا باشركة كما في الدرر (قوله يقتضى التسليم بخلاف الاقرار) والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد ما في بيتي لانه اضافة نسبة لاملاك ولا الارض التى كذا لطفلى فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه مفردا

كما في الدر (قوله لدعى الالف) مبتدأ خبره قوله الا تني لا يخفى ما في صحة كون لفظ قوله مبتدأ  
 فلا وجه في جعله من السقطات كما توهم لعل وجه الوهم اعتبار لفظ قوله من الشرح كما في بعض  
 النسخ والصواب انه من المتن كما في صحيح النسخ (قوله اقرار وبلا ضمير لا) قال في الدر وهذا  
 اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء  
 لم يصدق في انتهى لعل سبيل الاستهزاء يعلم من امارات تخرج كلامه واسلوبه (قوله اما كون  
 الاربعة) الاولى الوجه في الكل رجوع الضمير اليها كما نبه اليه عزيمى زاده مينا جهة غلط  
 الشارح ونقل منه صاحب الدر وبني عليه الكلام واقول ايضا ان هذا الكلام مخرج للجواب  
 والسؤال معا وفي الجواب (قوله وقوله نعم اقرار) قال في التنوير قال لبس لي عليك الف فقال  
 بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقال في الدر وقيل نعم لان الاقرار يحتمل على العرف لا على  
 دقائق العربية كذا في الجوهرة والفرق ان بلى جواب الاستفهام المتني بالاثبات وجوابه بالنفي  
 (قوله لا الايماء برأسه) قال في التنوير الايماء بالرأس من الناطق لبس باقرار بمال وعتق وطلاق  
 وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر وزاد في شرحه وامان كافر واسارة  
 محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا و اشار بثلاثة اشارة  
 الاشياء ويزاد اليين كخلفه لا يستخدم فلانا اولا يظهر سره اولا يدل عليه و اشار حنث عمادية  
 فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ انتهى (قوله لزمه مائة درهم ودرهم) هذا  
 هو الصواب من النسخ بخلاف ما في بعض النسخ من قوله مائة درهم بالجمع اذ ضمير مائة والف  
 مفرد مخفوض فلا يرد عليه بذلك كما توهم (قوله له على مائة وثلاثة اثنان) الموافق للمتن ان لا يذكروا  
 قوله ثلاثة بل يقال مائة واثنان والحاصل ان دلالة ما ذكره في المتن على ما اراده من المعنى  
 خفي غير معلوم الصحة (قوله لانه ذكر عددتين) لعل حاصله انه لم يذكروا الاثنان بحرف  
 العطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائهما في الحاجة (قوله بغير عينه او عينه) اي غير  
 معين او معين الاول لما قبله قوله ونصف هذا العبد والثاني لما بعده قبل عن المبتنى واصله  
 ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف  
 وان كان احدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما فان قال نصف هذا  
 الدينار ودرهم يجب نصف دينار وتمام درهم اذا الاول معين بالاشارة (قوله كان من الفضة)  
 فيكون الدائق والقيراط من جنس الدرهم وهو الفضة (قوله بقوله غصبت تمرا) لعل فيه اشارة  
 الى ما نقل عن الجوهرة ان اضاف ما اقربه الى فعل بان قال غصبت منه تمرا في قوصرة لزمه  
 التمر والقوصرة وان لم يصفه الى فعل بل ذكره نحو ان يقال له على تمر في قوصرة فعليه التمر  
 فقط فلا يرد عليه بذلك (قوله والاصل في جنس هذه المسائل) قال في الدر بعد نقل  
 حاصل هذا الكلام من الدرر قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزماء ولو قال ثوب في درهم  
 لزمه اثوب ولم اره فليجرب انتهى (قوله وبجيلة) بجاء فجيم بيت من ين بستور وسرر وقيل  
 هي ما يقال بالفارسية خانة عروس (قوله لان اثر الضرب) قصار معنى قوله نجسة في نجسة  
 نجسة ذواجزاء نجسة والخمسة الواحدة وان كثرت اجزاؤها لا تصير اكثر من نجسة  
 واحدة وتفصيله في حاشية اخي زاده في كتاب الطلاق نقلا عن الدراية (قوله وبينته مع)  
 اي بارادة معنى مع عن كلمة في يلزمه عشرة اذ الخمسة اذا قارنه نجسة اخريكون عشرة  
 (قوله ولو محاسنا) يشير الى انه احتمال خفي ومجاز لكن المفهوم عن كتب التفسير والعربية

انه كثير بل يقرب ان يكون حقيقة كما في قوله تعالى ادخلوا في ايم اي معهم فخرج  
 على قومه في زينته (قوله اقربا لجل المحتمل وجوده وقته) اي وقت الاقرار بان تلد لدون  
 نصف حول لومن وجة اولدون حولين لومعدة لثبوت نسبه كما سبشير اليه (قوله او جل  
 شاة) على وجه يحتمل المدة ببيان اهل الخيرة كما في الزيلعي لكن نقل عن الجوهره اقل مدة جل  
 الشاة اربعة اشهر و اقلها لبقية الدواب ستة اشهر (قوله فلا بد من وجود المقربه) اتفق  
 جمهور المحشين ان الصواب المقره ويمكن ان يقال ان الباء بمعنى اللام مجازا كما قيل ان مطلق  
 حروف الجر يحي بعضها بمعنى بعض آخر (قوله في الصورة الاولى) هي الصورة التي كانت  
 ذات زوج كما ان الصورة ما كانت معتدة اوابهم الاقرار قيل هذا عند ابي يوسف وعند محمد  
 يصح وفيما عندنا من المعتبرات لم يرجح احدهما على الآخر فلا يصح ترجيح قول ابي يوسف  
 اقول بل الواقع في الوقاية ونحوه ترجيح قول ابي يوسف على انه قرر في الفتاوى انه اذا وقع  
 في جانب ابي يوسف وفي آخر محمد يرجح جانب ابي يوسف نعم الظاهر عن بعض الكتب ان  
 الائمة الثلاثة مع محمد ونقل عن الزيلعي في الاقرار بالجهول انه اذا لم يبين السبب يصح ويحمل  
 على انه وجب عليه بسبب يصح معه الجهالة (قوله لانه لا يولى عليه) قيل من التولية اي  
 لا يجري عليه ولاية الولي ثم انه يرد عليه كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح واجيب انه  
 ليس رجوعا بل ظهور كذبه بيقين كما اذا اقر يقطع يد احد ويده صحيحة هذا وما الاقرار  
 للرضيع وان بين سببا غير صالح فصحيح كما في الاشياء (قوله واحد المتفاوضين عليه) اي الاقرار  
 بسبب التجارة (قوله صكا) اي كتابا (قوله لكونه معرفا) بالمال الثابت فالما خوذ في كلا الاقرارين  
 هو المال الثابت في الصك وهو واحد والاصل ان المعاد المعرف عين الاول سواء ذكر او لا  
 معرفا او منكرا والمعاد المنكر غير الاول مطلقا ايضا (قوله بلا بيان السبب) فلو بين مختلفا  
 فالقان ولو متحد فالق (قوله فعند ابي حنيفة) قيل عن الخاتبة على خلاف هذا البيان  
 (قوله فاللازم الف واحد) هذا اذا كان به صك فاما اذا لم يكن به صك واقربا ثمة واشهد  
 بشاهدين ثم اقر بمائة واشهد شاهدين لا رواية فيه فقال الكرخي يلزمه ما لان عنده الامام  
 والطحاوي مال واحد عند الكل نقل عن المحيط (قوله الامر بكتابة الاقرار اقرار) ولو لم يأمر  
 بل كتب نفسه فهذا اقرار اطلاق او عتاق او غيرها مذكورة تفصيلها في احكام الكتاب  
 من الاشياء واما حكم الاقرار بالكتاب فلو كتب ولم يقل بلسانه شيئا لا يكون اقرارا ولو قرأ  
 بعد الكتابة يكون اقرارا والتفصيل ايضا في المحل المزبور (فائدة) قال في الشربلالية  
 عن المحيط لو قال المدعى عليه عند القاضي كلما يوجد في تذكرة المندعى بخطه فقد التزمته ليس  
 باقرار لانه قيد بشرط لا يلزمه (قوله وحل للصك ان يشهد) والحاصل يحل له ان يشهد فيما  
 عدا الحد والقود نقل عن الخاتبة (قوله يلزمه كله) ان وفي ما ورثه به كما في شرح المجمع  
 \*باب الاستثناء\* (قوله تكلم بالباقي بعد الثنيا) هذا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب  
 واما باعتبار الاجزاء ففي القائل له على عشرة الا واحد له عبارتان مطولة وهي ماذكر ومختصرة  
 وهي ان يقول ابتداء له على تسعة (قوله وشروط الاتصال) اي بدون ضرورة كنفس وسعال  
 او اخذ ثم على المفتي به والنداء بينهما لا يضر كقولك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف  
 لك الف فاشهد وا الاكذا ونحوه ولو كله فيه اشارة الى انه لو المسئني اكثر يصح كما يشير اليه  
 اطلاق قوله بعض ما اقربه على ما هو ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روى عن ابي يوسف

(قوله لزومه كله لان الاستثناء المستغرق باطل) على ما في الاصول (قوله بغير ذلك اللفظ) ظاهره  
 الاطلاق وليس كذلك لانه اذا لم يكن بلفظه بل بلفظ آخر مساويا واعم منه فالاستثناء باطل ايضا  
 نحو عبيدي احرارا لا مملوكي او مملوكي بل الصحة منحصرة فيما يكون اخص مفهومه ما كما ذكره  
 من المثالين وان كان مساويا في الوجود (قوله نحو علماني كذا الا) ومثله قوله نسائي طوالت الاهؤلاء  
 او الاذهب وعمرة وهند وكذا قوله ثلث مالي لزيد الا الفا والثلث الف صح ولا يستحق شيئا  
 (قوله لوجود التغير اللفظي) قد عرفت ما فيه فالاولى ان يقال اذا لشرط ايها البقاء حقيقة  
 لان توهم بقاء شيء يكفي لصحة الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء كما قالوا (قوله وزنيا او كلبا)  
 وكذا العددي المتقارب كالفلوس والجوز (قوله صح قيمته) اي وان استغرقت القيمة جميع ما  
 اقر به لاستغراقه بغير المساوي بخلاف له على دينار الامانة درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل  
 لانه استثناء الكل كما في الدر عن البحر وفيه ايضا عن الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا  
 عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فيحذر رانتهى وبه يظهر اضطرار ما في الشرع بلالية  
 (قوله حتى اوعينا) بيان لقوله مبيع باعيانه كما ان قوله ولو وصفا بيان لقوله ثمن باوصافه (قوله  
 ولو غيرها) اي غير وزني كذا في اكثر النسخ والصواب ما في اقل النسخ من قوله اي غير كيلي  
 ووزني (قوله اي لا يصح) اي الاستثناء قال في الشرع بلالية فيجبر على البيان ولا يمتنع به صحة  
 الاقرار لان جهالة المقرب لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره  
 قاضي زاده انتهى فتأمل (قوله باقراره ان شاء الله تعالى) او فلان او علقه بشرط على خطر  
 لا بكائن كان مت فانه ينجز (قوله لان اسم الدار لا يتناول البناء) مقصودا فيكون بمنزلة الوصف  
 واستثناء الوصف لا يجوز لان شرط الاستثناء ان يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى  
 قصدا وحقيقة على تقدير السكوت عن الاستثناء لا تبعا وحكما لان الاستثناء تصرف لفظي  
 فيقصر عمله على ما تناوله اللفظ ولا يعمل فيما ثبت حكما كذا في التلويح (قوله يرد على ظاهره)  
 فيه خفاء بما ذكر في حلف الفعل من كتاب الايمان من ان الدار اسم للعرصة عند العرب والجم  
 والبناء وصف ولا شك ان وصف الشيء خارج عنه ليس بجزء منه لعل لهذا اسند الورد  
 على ظاهره (قوله بان الركنية) الجار متعلق على قوله يرد (قوله وخص الخاتم) اورد عليه بما ذكره  
 قبل ثلثة صحايف لان اسم الدار يشملهما اي الحلقة والقص ورد بان المراد من الشمول ما هو  
 اعم من القصدي والتبعي وهنا اختص بالقصدي لا يخفى ان التبجي معنى مجازي فكيف يرجع اليه  
 بلا قرينة وداعية الا ان يقال معنى التبعية هو الزوم فيمتنع الانفكاك لكن في الاستثناء لكون  
 القصد شرطا فيه لم يعتبر في المستثنى منه (قوله الاثلثها او يتنامنها) وهو الظاهر لكونه نوعا  
 آخر مفيدا فائدة اخرى بخلاف ما في بعض النسخ او ثمتنا منها يدل او يتنا خلافا لمن وهم (قوله  
 وصح الاقرار بالف) قيل هذا يوهم لزوم الالف حيثن مطلقا وليس كذلك لما ذكر بعيد بان  
 لزوم الالف انما يكون بعد التسليم فالاولى اقرب دل صح (قوله وهو ان يصدقه ويسلم القن)  
 اورد عليه انه لم يتعرض في المتن لتقييد المسئلة بالتصديق اقول ان التسليم مستلزم للتصديق  
 فيكون تفسيره باللائزم (قوله وجوابه ما ذكرناه) اي من لزوم الالف اذا سلم كما قيل (قوله وهو  
 زيوف) الزيوف جمع زيف وهو ما يقبله التجار ويرده بيت المال والبهرجة ما يرد التجار ايضا  
 والمستوفة اردى من البهرجة وهي درهم جوفه نحاس وجانباه فضة (قوله لما من قوله) لانه  
 رجوع عما اقر به (قوله اذا المستوفة والرصاص اولى بذلك) فلذلك تركه على ما في النسخ (قوله فينشد



يلزمه المال) الصواب لا يلزمه (قوله كان هذا وديعة لي عندك) وكذا قرض لي عندك (قوله  
ثم اخذ منه) اي ثم اقر اخذ منه (قوله فلا يقبل) اي بمجرد قوله بل انما يقبل بالينة صدق  
من قال وعندهما القول قول الذي اخذ منه العين وهو القياس ووجه الفرق ان اليد في الاجارة  
ضرورية يثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما فيما وراء الضرورة فلا يكون  
اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان خلافهما  
اذا لم يكن الدابة معروفة للمقر كذا في الايضاح والتبيين (قوله فالحقول للمقر) اي استحسانا لان  
اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة (قوله هذا الالف وديعة لزيد) ولولم يذكر الوديعة  
بل قال هو لفلان لالفلان لا يجب عليه للثاني شيء (قوله اقردين لانسان) اورد انها السبقتهما  
في كتاب الدعوى مستدركة هنا **باب الاقرار** (قوله معروف بالينة) او بمعاينة  
القاضي (قوله مهر مثل عرسه) فلو كان زائدا على مهر المثل فالزيادة باطلة وان جاز النكاح وما  
وقع في الوقاية بلا تعقيد من قوله ومهر عرسه فلبس على ظاهره كما اشار اليه اخي زاده (قوله وعلم  
معاينة باحد الامرين) المذكورين لا باقراره في المرض (قوله يتقدمان على ما اقر به فيه) ولو اقر  
بالوديعة فكذلك (قوله لاستواء السبب وهو الاقرار) اورد هذا يقتضي كون ثبوت الاولين  
بالاقرار فقط وهو اعلم كما ذكرنا في تفسير قوله معروف و اشار هو ايضا في تفسيره بقوله وعلم معاينة  
لعل لهذا قال في الايضاح بدل هذا التعليل فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار وفيه  
كلام في الوانية (قوله ولم يحجز تخصيص غريم) قيل هذا لبس على عمومته لان ثمن ما اشتراه بمثل  
القيمة او استقرض في مرضه يصح التخصيص وان لم يحجز الباقيون اذا ثبت بالبرهان كذا في  
التنوير وفي الدر عن البرهان وقيل ايضا عن الكافي وقاضى زاده واما اذا لم يؤد حتى مات  
فان البائع اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين في يده فان في يده كان هو اولى كذا في الدر  
مع التنوير (قوله لا اقراره لو ارثه) هذا لبس على اطلاقه اذ اقراره لو ارثه بوديعة مستهلكة  
كان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها كما في التنوير ونقل عن الجوهره وقيل  
والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في اقرار الاشياء منها اقراره بالامانات  
كلها ومنها النفي كلاحق لي قبل ابي وامى وهى الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء  
الفلا في ملك ابي وامى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتماها فيها فليحفظ فانه  
مهم انتهى (قوله لقوله عليه السلام) اورد عليه المطلوب عدم جواز الاقرار واللازم  
من الدليل عدم جواز الوصية فالصواب كما في **كتب القوم** ان يحجج بقوله عليه السلام  
الا لا وصية لوارث ولا اقراره باندين لا يخفى ان الاقرار في المرض وصية معنى كما تقرر  
في الاصول ان الوصية باطلة سواء صورة كبيع المريض عينا من التركة من الوارث بمثل  
القيمة او معنى بان لا يقر لاحد الورثة او حقيقة بان اوصى لاحد الورثة او شبهة بان باع الجيد  
من الاموال الربوية بردي منها (قوله اي بقية الغرماء وبقية الورثة) قال المولى المحقق  
ابن الكمال موردا عليه وعلى صدر الشريعة الاستثناء عن الاخير والمراد بقية الورثة  
اذ لا تأثر لتصديق بقية الغرماء دين ذلك الغريم في صحة قضائه نعم لقبوا بهم ذلك  
القضاء تأثر فيها وهو غير التصديق وهذا ظاهر من الهداية وان خفي على من قال اي  
بقية الغرماء في الدين وبقية الورثة في الاقرار لوارث فافسد الكلام لفظا ومعنى واجيب عنه معنى  
الا ان يصدقه البقية ان لا ينافيه البقية بطريق عموم المجاز وفي الوانية كلام آخر متعلق بهذا

المبحث (قوله ولكن ترك القياس) في تعارض القياس مع مذهب الصحابي تفصيل في الاصولية  
 (قوله وبطل اقراره) لان المعبر في كونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار ولهذا لو اقر لآخيه  
 ثم اولده صح الاقرار لعدم ارثه (قوله ولولم يطلقها فيه) اي بينا ثلثا اولاً وان قيد بالثلاث  
 في بعض المواضع لانه حرر بمطلق البنوثة هذا اذا كانت في العدة وطلقها بسوا لها فان  
 مضت العدة جاز لعدم التهمة كما في العزيمة وان طلقها بلاسوا لها فلها الميراث بالغامبلغ  
 ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو فاروا همله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق كما في  
 الشرنبلالية والدبر (قوله وباب الاقرار كان منسدا) كذا في صحيح النسخ بخلاف ما في اكثر النسخ  
 وباب الاقرار كان مستندا وفي بعضها وبقاء الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجية وقيل الصحيح  
 وباب الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجية كما يشهد اليه عبارة الهداية فقد عرفت الصحيح  
 بلا احتياج الى التغير فافهم (قوله اقر رجل ببنوة) اي رجل مريض والافلا تكون من مسئلة  
 هذا الباب ثم قيل ان المسئلة المتقدمة من درجة في هذه (قوله وقد مر) بيان فائدة هذا القيد  
 في اوائل العتاق (قوله شرط جهالة النسب) هذا مستدرك بعد قوله وقد مر اذ المراد منه  
 ذلك (قوله اي الرجل) اي المريض (قوله بالولد والوالدين) اي بالشرائط المذكورة  
 قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي ولو اقر بالجد وابن الابن  
 لا يصح لان فيه حل النسب على الغير كما في الشرنبلالية والدبر (قوله والزوجة) لكن بشرط  
 خلوها عن زوج وعدته وليس مع المقر من يمنع جمعه معها ولا ربع سواها (قوله والمولى  
 من جهة العتاقة) ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره كما في نسب (قوله وبالاقرار بهؤلاء)  
 قيل الصواب والاقرار بترك الجار (قوله لا يكون الاقرار اعلى نفسه) اوردان الصواب على نفسها  
 كما في الزيلعي لا يخفى ان الظاهر هنا ان يرجع الى الانسان (قوله او شهادة امرأة) اي بتعيين  
 الولد اما النسب فبالفراش شئني ولومعتة يحدث ولادتها فحجة تامة كما في الدر (قوله قابلة  
 كانت او غيرها) خافي بعض الفقهاء من التقييد بالقابلة فقط فاتفق في خرج على مخرج العادة (قوله  
 يعني اذا لم يكن المرأة ذات زوج) قال في التوير وصح مطلقا ان لم تكن من زوجة او معتدة او كانت  
 مزوجة وادعت انه من غيره وقال في الدر فصار كما او ادعاه منها لم يصدق في حقها الا تصديقها  
 قلت بقي لو لم يعرف لها زوج غيره لم اراه قحراً (قوله وان اقرت بتكاح رجل) هذا شرح المسئني  
 في المتن وعندهما يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من احكامه له ان التصديق  
 يستند الى الاقرار والارث حيثئذ معدوم وانما يثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار  
 الارث واورد عليه بان التصديق لا يصح على اعتبار العدة لانها معدومة حال الاقرار وانما  
 يثبت بعد الموت واجيب بان العدة لازمة للموت عن التكاح بالايجاع فجاز ان يعتبر النكاح السابق  
 فانما باعتبارها فكذا المقر به واما الارث فليس يلزم له الجواز ان تكون المرأة كاتبة فليكن قائمة باعتبارها  
 كذا نقل عن الاكبية (قوله اقر بنسب من غير ولد) في قوله اولاً من غير ولد وفي اكتفائه بالآخ والعلم  
 نائياً يفهم ان الاقرار بالجد وابن الابن ليس كذلك او ليس كذلك بل حكمهما مثل ذلك فالصواب  
 كما في التوير اقر بنسب على غيره كالآخ والعلم والجد وابن الابن وقد يتكلف في الجواب عنه  
 بان المراد بالولد هو الصلي وان كان خلاف المصطلح (قوله ولا يقبل اقراره في حقه) اي  
 في حق الغير في ارجاع الضمير خفاً اي لا يقبل الا ببرهان ومنه ما لو صدقه المقر عليه او الورثة  
 وهم من اهل التصديق كذا في الدر (قوله فاذا ادعى نفقة او حضنة) في هذا التفريع خفاً  
 اذ هذا يقتضي ان يسبق نحو ان يقال ويقبل في حق نفسه كما في بعض الكتب الا ان يدعى

انفهام ذلك على طريق المفهوم عن قوله ولا يقبل اقراره في حقه وتفرعه عليه ثم مقتضى  
المقام ان يكون التفريع هكذا فيلزم المقر النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اى على  
الاقرار لان اقرارهما حجة عليهما كما في التنوير (قوله وان بعد) كقول الموالاة كما نقل عن العيني  
ووقع في الزيلعي وما فهم من بيان الشرح من كون البعيد ذوى الارحام وان كان موافقا  
على ما نقل عن العناية لكنه مخالف على ما ذكرنا آنفا وما تقرر في محله من تقديم مولى الموالاة  
على المقر له بالنسب على الغير (قوله يعنى ان كان للمقر وارث معروف) قال في الايضاح والمراد  
غير الزوجين لان وجودهما غير ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه كما في الزيلعي  
وان صدقه المقر له كما في البدايع لكن صاحب التنوير نقل عن شروح السراجية ان بالتصديق  
يثبت النسب فلا ينفع الرجوع قال في الدر فليحرر عند الفتوى وقال في الشرنبلالية والمقر  
بنحو الولد والوالدين لا يرجع نقله عن الاختيار (قوله ميت له) فالظرف المستقر صفة للميت (قوله  
على آخر دين) قيل لو قال على رجل بدل آخر اكان اظهر لان لفظ آخر يوهم كونه من الوارث  
غير المقر (قوله وكذبه الآخر) هذا مفهوما عن تخصيص الاقرار باحد الابنين في المتن فلا يريد  
ان هذا يقتضى كونه مذكورا في المتن ولم يذكر (قوله لان الاقرار باستيفاء الدين) يعنى ان اقرار  
المقر بان الميت اخذ الدين من الرجل اقرار بان الميت دين على هذا الرجل (قوله لان قبض الدين  
انما يكون بقبض عين مضمونة) حتى تصير ديننا يعنى ان قبض الدائن الدين من المدين قبض  
عين يجب على الدائن ضمانها لان الديون تقضى بامثالها لا باعيانها فاخذ منه مثل دينه فصار  
لكل منهما دين على الآخر اما دين الميت على الرجل فلا خذ منه عينا يجب عليه ضمانها  
واما دين الرجل على فظ فيتقاصان اى فيتقابلان (قوله فاذا كذبه اخوه استغرق الدين  
نصيبه) اى استغرق الدين الثابت على الميت باقرار الاخ المقر نصيب ذلك المقر لان المسئلة  
حيث ترجع الى مسئلة اقرار احد الورثة ديننا على الميت فيؤخذ جميع الدين من حصة المقر  
ففيه تأمل يظهر بالرجوع الى ما ذكر المصنف قبيل باب الاستثناء من الاختلاف في تلك  
المسئلة مشيرا الى رجحان لزوم حصة المقر من الدين (قوله فاما لم يقض) اى فاما لم يقض المقر  
دينه على الرجل بحسب اقراره لا يكون للمقر شئ من الرجل فاذا اراد اخذ دين ابيه من الرجل  
فيطلب الرجل دينه من المقر بل هو اقدم لان قضاء الدين مقدم على الميراث فلا فائدة فيه  
فيتقابلان والحاصل انه اذا كذبه اخوه في اقراره لم ينغذ على المنكر فيلزم على المقر خاصة فيسقط  
نصيب المقر كذا نقل عن غاية البيان هذا ما سبق الى خاطر القاتر يعون الفتاح الوهاب  
القادر بعد كد في استطلاع المرام من المقام مع عدم اهداء عن كتب الفن وجميع الحواشى  
الحمد لله على افهامه الخطاب والصلوة على رسوله والاصحاب **فصل** \* اى في مسائل  
شئ (قوله صح) في حقه ايضا (قوله حتى تحبس وتلازم) اى المقررة وان تضرر الزوج لكونه  
ممنوعا عن الغشيان قال في الدر وهذه احدى المسائل الست الخارجة عن قاعدة الاقرار حجة  
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهى في الاشباه وينبغى ان يخرج ايضا من كان في اجارة  
غيره فاقر لا آخر بدين فان له حبسه وان تضرر المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم نرها صريحة  
(قوله وعندهما لا) وينبغى ان يعول على قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له  
او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين  
ابتليت بالقضاء ذكره المصنف كما في الدر لعل في ذكر قولهما في المتن على خلاف عادته اشارة الى ترجيح

قولهما (قوله لاحقه) برده عليه انتقاض طلاقها لانه يكون طلاقها حينئذ ثنتان وعدتها حبضتان  
كما حققه في الشرع بلالية (قوله يرثه وارثه) لكن نقل عن المحيط انه ان كان للميت بنت كان  
النصف لها والنصف للمقر \* كتاب الشهادات \* (قوله هي اى الشهادة)  
لغة خبر قاطع وشرعا اخبار يحق الى آخره (قوله اخبار يحق) اى بلفظ الشهادة في مجلس  
القاضى ولو بلا دعوى (قوله عن يقين) فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس  
(قوله وشرطها العقل الكامل) اى وقت التحميل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت  
بالنساع (قوله والولاية) فبشرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما ومن الشرائط القدرة على  
التمييز بين المدعى والمدعى عليه وعدم قرابة ولاد او زوجة او عداوة دنيوية او دفع مغرم او جر  
مغرم كاسيحي (قوله وحكمها وجوب الحكم) بمعنى افتراضه فورا الا في ثلث مذكورة في الاشياء  
رجاء الصلح بين الاقارب واستمهال المدعى واذا كان عند القاضى ريبة فامتنع بعد وجود  
شرائطها ثم واستحق العزل وعزروا كقران لم ير الوجوب كما في التنوير (قوله ويجب بالطلب)  
لكن بشروط سبعة مبسطة في البحر وغيره ومشارة بعضها هنا منها عدالة قاض وقرب مكانه  
وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولا وطلب المدعى (قوله ان لم يوجد بدله) لانها فرض كفاية  
وكذا المكتتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث  
اكرموا الشهود وجوز الثاني الاكل مطلقا وبه يفتى على ما في البحر (قوله فانها يجب فيه  
بلاطلب) وحق الله كثير مذكور في الاشياء ومتى اخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد  
(قوله وطلاق المرأة) اى بائنا وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم وليس لنا مدعى  
حسبة الا في الوقف على المرجوح فليحفظ كذا في الدر (قوله وسترها افضل) الاتهمت (قوله  
ولبقية الحدود) وكذا اسلام كافر ذكر وردة مسلم (قوله لما فيها من شبهة البدلية) لقوله تعالى  
فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وهو آية البدلية وشبهة البدلية تمنع من قبول شهادتهن  
فماسقط بالشبهات لان الشبهة فيها كالحقيقة كما في الشرع بلالية عن السكا في لعل وجه البدلية  
انه جعل في الآية شهادتهن مشروطا بعدم امكان الرجال فكأنه جعل شهادتهن بدلا عن  
شهادتهم (قوله للصلاة عليه) وكذا للارث عندهما وعند الشافعي واحد وهو ارجح كما في  
الدر عن الفتح (قوله امرأة حرة مسلمة) والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد كما عن  
الخلاصة (قوله يراد به الجنس) اذا لم يكن ثمة معهود فيه خفاء لما في الاصولية من ان الجمع  
المحلى باللام اذا لم يكن معهودا فعام اى يراد به الاستغراق ففيه مسامحة يظهر بملاحظة قوله  
اذ الكل ليس بمراد قطعا (قوله فيراد به الاقل) وهو الواحدة فيكفي شهادة رجل واحد  
في الولادة بطريق الاولوية وان تعمد في النظر على اختلاف كما في الزبلي (قوله الا في حوادث  
صبيان المكتتب) فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في القهستاني عن التجنيس (قوله  
او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما) قال في الاشياء للقاضى ان يفرق بين الشهود الا في شهادة  
النساء قال في المنتقى حكى ان ام بشر شهدت مع واحدة عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقد اتبس  
لك ذلك قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى (قوله ولزم في الكل لفظ اشهد) لا يخلو عن  
ايهام التكرار بما سبق من قوله وركنها الى آخره ثم انه يلزم ان يذكر بلفظ المضارع على ما  
في الدر لكن في الوانبة اى لفظ الشهادة وما يستق منها وفي ظاهر تعاليل الشارح نوع ميل  
الى الاول (قوله حتى لو قال الشاهد) فيه اشارة الى انه لو عبر بلغة اخرى كالفرس والترک

لا يصح (قوله وعن أبي يوسف) قيل ضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل (قوله لوقضى بشهادته يصح) أي نفذ لكن اثم كما نقل عن القمح هذا ان لم يمنع الامام والاي نفذ لان قضاء القاضي يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثة وقول معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة (قوله لو كان عينا) اورد باسند راكه بعد قوله لو على حاضر اقول كأنه تفسير لمعنى الحضور في المشهود به وتمهيد لقوله احتراز عن الدين دفعا لتوهم وجود معنى الحضور في الدين (قوله وفنذره) وهي قبيلة مخصوصة به (قوله ولو قضى بذكر الجدد نفذ) فالاعتبر هو التعريف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي كما نقل عن الفصولين (قوله لا بد ان يقول) ووفق بان الاكتفاء عند كون السؤال عن العدالة فقط وزيادة هذا عند كون السؤال عن العدالة وجواز الشهادة (قوله لثبوت الحرية بالندار) يعني الاصل فمين كان في دار الاسلام الحرية فهو بعبارته جواب عن النقض بالبعد وبدلالته عن النقض بالمحدود كما في الايضاح فيندفع به قوله اقول فيه اشكال وجه الاندفاع ما ذكره صاحب الايضاح في الحاشية عاياه فان الحرية وعدم المحدودية في الاصل سيان ومن لم ينبه لذلك خطأ صاحب الكافي ولم يدرك ان المخطي ابن اخت خالته (قوله لزم الحكم) لم يقل ثبت الحق لانه امر آخر وراء التعديل قد يترتب عليه وقد يتخلف عنه فلا بد من الحكم (قوله كفي واحد للتركية) واما التحليف بدل التركية في البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا لتعذر التركية اذ المجهول لا يعرف المجهول واقره صاحب المنح ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضي لكن المفهوم من الاشياء جانب المنع ثم انه اذا نكل عن اليمين لا يترتب على شهادته خلل (قوله أي يجوز) قال ان يلجى بل يجب اذا دعى اليه وقد عرفت ما يتعلق به (قوله والاقرار ولو بالكتابة) فيكون مرثيا (قوله ما يتعلق بالافعال) منه البيع بالتعاطي ثم قوله رأى قبل الظاهر ان يكتب بلاياء كقاض وكأنه او رأى اعتبر ثبوت الباء تقديرا لظهوره في الوقف (قوله حكم قاض) قيل في مطابقة المثال للممثل له كلام فان الحكم من قبيل الاقوال دون الافعال الا ان يرد اثره فتأمل (قوله فاعل قوله يجوز المقدر) ولو جعل هذا مبتدأ مؤخر لقوله لسمع خبرا مقدما لم يحتاج الى الجذف الذي هو خلاف الاصل وشمل الكلام صورتي جواز الشهادة ووجوبها (قوله ويقول اشهد) أي في صورة لم يشهد المشهود عليه كما يقتضيه قوله كيلا يكون كاذبا (قوله ويشهد عنده اثنان) وان لم يكونا ممن لا يقبل شهادته له والتفصيل في الشرني لالية (قوله ولا يشهد على الشهادة) مالم يشهد عليهما هذا بظاهره عام بما سمعه في مجلس القاضي وغيره كافي الوقاية لكن في الشرني لالية عن الجوهرية عن النهاية اذا سمعه في مجلس القاضي جاز وان لم يشهده (قوله ولا من رأى خطه) وقالاه ان يشهد وروى اذا علم انه خطه على الحقيقة وفي الايضاح عن الحقايق يفتى بقولهما (قوله والدخول) أي الدخول بزوجه (قوله واصل الوقف) قيل وشرائطه على المختار كما في الدر وزاد فيه عن شرح الوهبانية العتق والولاء عند الثاني والمهر على الاصح برأية انتهى (قوله العلم بالتواتر) الخبر المتواتر خبر جماعة لا يتصور تواطئهم على الكذب ولا يشترط العدالة (قوله وقيل يكفي في الموت) وهو المختار كما في الملتقى ونقل عن القمح وعن شرح الوهبانية التقييد بعدم كون الخبر متهمما كوارث وموصى له (قوله حتى لو فسر هذا في غير الوقف) كما في الشرني لالية (قوله لا بد من بيان الجهة) واما بيان الواقف فقيل لا يلزم مطلقا وقيل في الوقف القديم فقط (قوله ويشهد رأى جالس وقوله ورجل وامرأتان) اورد انهما لبستا من باب الشهادة

بالإسماع بل هما بالمعاينة (قوله وبينهما انبساط الأزواج) وزاد الزيلعي سماعه من الناس  
 انها زوجة له (قوله منصرف) وعن شرح الجامع الصغير لقاضيخان انه لا يشترط انضمام  
 التصرف الى اليد (قوله اذا شهد به قلبه) فجرد الملك مع التصرف لبس بكاف ولهذا اورأى  
 كتابا في يد جاهل لبس في ابائه من هو اهل له لا يسعه الشهادة (قوله بطلت) اي على الصحيح  
 (قوله الا في الوقف) وكذا في الموت كما في التنوير (قوله اذا قسرا شهادتهما) وقالوا  
 اخبرنا من ينق به تقبل على الاصح كما في الخلاصة وفي العزيمة عن الخاتمة معنى التفسير ان يقولوا  
 شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قالوا لم نعين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل قال  
 في الدرر وشرح الوهبانية وغيره ❀ باب القبول وعدمه ❀ (قوله اي من  
 يجب على القاضي قبول شهادته ومن لا يجب) لان من يصح ومن لا يصح لصحة الفاسق مثلا  
 كما فصل في النسخ عن يعقوب ياسا (قوله اهل الاهواء) ان لم يصل الى الكفر (قوله من غلاة  
 الروافض) بضم الغين جمع يقال غلا في الامر اذا جاوز فيه الحد (قوله وقبل يرون الشهادة)  
 عن الكافي وهم يدينون لشهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم (قوله والذمي) لو عدل في  
 مذهبه (قوله بلا عكس ولا مرئد) على مثله في الاصح (قوله وتقبل من عدو بسبب الدين)  
 وكذا تقبل الصديق لصديقه الا اذا كانت الصداقة متاهية كما في الدرر (قوله ان اجتنب  
 الكبار) اي كلها وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقره ابن الكمال قال ومتى  
 ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله فقل سيع) فان قيل كيف يتقدر بذلك وقد ذكر ان المقادير  
 لاحظ للرأى فيها ولم يرد فيه دليل قليا يجوز ان يصل الى المتأخرين دليل ذلك وان لم يصل ذلك  
 الى الامام رحمه الله كما روى ان الحسين رضي الله عنهما ختا في اليوم السابع او بعد السابع  
 او وصل اليه ذلك لكنه لم يعتبر لكونه شادا كما في الزيلعي (قوله والخشي) حاصله انه كاشى لومشكلا  
 والا فلاشكل (قوله عند عامة المشايخ) قيده لان بعضهم قال المراد من العمال المحترفين  
 بحرفة لا ثقة به وهي حرفة آياته واجداداه والا فلامروءة له لو دينية فلا شهادة له لما عرفت  
 في حد العدالة في الدرر عن الفتح (قوله الا اذا كانوا على الظلم) الموجود فيما عندنا من النسخ  
 انه لبس فيه رسم المتن والظاهر ان يكون من المتن كما في بعض الفقهية وانما يقبل لغلبة ظلمهم  
 وكذا رتب القرية والجاني والصراف والمعرفون في المراكب والمعرف في جميع الاصناف ومحضر  
 قضاة العهد وتماه في الدرر عن الفتح والبحر (قوله مولاه مبتدأ) وقوله او موكله عطف عليه  
 وقوله مسلم خبیه (قوله فان مسلما) اشارة الى تصوير المسائل الاربع فقوله فان مسلما اشارة الى  
 بيان قوله مولاه مسلم وقوله ولو كان المولى كافرا الى آخره اشارة الى بيان العكس بالنسبة الى  
 هذا القول وقوله ولو ان مسلما الى آخره الى قوله او موكله كما ان قوله ولو ان كافرا الخ الى عكسه  
 (قوله قصدا) لا يخفى ان اثر القصد اولى من اثر الضمن (قوله واقام شاهدين) صورة المسئلة  
 شهد كافران على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت (قوله او ادعى ان  
 فلان بن فلان) لعل الاوضح ان يقال شهدا ان النصراني ابن الميت قاعدى على المسلم بحق  
 (قوله والنسب) عطف على الايصاء (قوله ادى الى ضياع) الظاهر من المفرع عليه ان  
 يزيد في التفريع ما يناسب النسب الا ان يدعى على الدلالة او المقايسة (قوله ولا من اعنى)  
 ولو قضى بها صح كما في الدرر ثم انه اطلق فيشمل ما لو عني بعد الاداء قبل القضاء وما جاز  
 بالسماع خلافا للثاني وافاد عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى (قوله والمشهود به) اي يحتاج  
 الى تميز المشهود به وذلك بالاشارة كما مر (قوله واديا بعد الحرية والبلوغ) وكذا بعد ابصار



واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء كذا في شرح التكملة في الدر وفيه  
عن البحر منى حكم برده لعله ثم زالت فشهد بها لم تقبل الا اربعة عبيد وصبي واعمي وكافر  
على مسلم وادخال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو كما في الشرب لبلالية (قوله وان تاب  
بتكذيبه نفسه) كما غن القح لان الرد من تمام الحد بانص والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو  
واولئك هم الفاسقون كما في الاصولية (قوله لان له شهادة على جنسه) اي لان للكافر شهادة  
مقبولة على جنس الكافر قبل الحد فبالحد رد تمة لحد. بخلاف العبد فانه ليس له شهادة  
في حال رقه اصلا (قوله ومسجون في حادث) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب  
ولاشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن  
وملاعب الصبيان وحامات النساء فكان التقيصير مضافا اليهن لا الى الشرع يزانية صغرى  
وشرب لبلالية لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم لدية اثلا يهدر  
الدم انتهى فلينبه (قوله لكونهم متهمين) اي بان كتابهم ما يوجب السجن وقد نهوا عنه  
(قوله واصلة وفرعه) الا اذا شهد الجد لابن ابنه على ابيه كما في الاشباه قال وجاز  
على اصله الا اذا شهد على ابيه لأمه ولو بطلاق ضررتها والامر في نكاحه (قوله وزوج  
وعرس) ولو في عدة من ثلث كما في القنية ولو حكم الحاكم نفذ لانه مجتهد فيه  
بخلاف الاصل والفرع فانه لو حكم بهما الحاكم لا ينفذ لانه ليس بمجتهد فيه  
كما في الوانية (قوله التلميذ الخاص) قيل يشير الى قبول شهادة الاستاذ له والمستأجر له  
(قوله وشريكه) نقل عن فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية عن بعضهم بزيادة الخراج  
لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينا وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انها من قريتهم  
لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشئ من مصالح تلك السكة لو غير نافذة وفي النافذة ان حقا  
لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شئنا تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى (قوله يفعل الردي)  
قبل هو التمكن من اللواطة كما في شروح الهداية ويصح للقاضي قبوله لكونه فاسقا مجتهدا  
فيه (قوله في مصيبة غيرها) فلو في مصيبة نفسها تقبل كما في العنى وعلله الوانى بزيادة اضطرابها  
وانسلا ب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى (قوله ومغنية ولونفسها) كما فهم من  
تعليل الشارح بحرمة رفع صوتها وينبغي تقييده بمداومتها عليه ليظهر عند القاضي ذكره  
الوانى (قوله اي شرب الاشربة المحرمة) هذا بضم ما سيد كر نص في شموله للخمر (قوله  
وليس كذلك) كما سيظهر بل مختص لغير الخمر فان بقطرة منها يرتكب الكبيرة المنافية للعدالة كما  
مر ويؤيده ما نقل ابن الكمال عن الخصاف من عدم شرط الادمان في شرب الخمر (قوله شرط  
الادمان) فسر الادمان في الزيلعي عن النهاية بالنية يعني يشرب ومن نيته ان يشرب بعد  
ذلك واورد عليه ان هذا امر لا يوقف عليه الا من جهة ولا يخفى انه يمكن الوقوف عليه  
بالقرآن ويكنى الوقوف باخباره واورد ايضا بما لفته للكافي وانت تعلم ايضا ان هذا الكلام  
في المال مع السكا في واعلم انه ان اريد غير الخمر كما مر فيبق الادمان على حقيقته وظاهر بلا  
كلغة (قوله فان من شرب الخمر سرا) اورد عليه ابن الكمال بان الامر ليس كذلك لان  
الادمان امر آخر وراء الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار  
عليه وذلك بالادمان ونقل عن الفتاوى الصغرى بان نفس شرب الخمر ليس بمسقط للعدالة  
وحده ليس بنص قاطع الا اذا دام لا يخفى ان عدم كونه كبيرة مخالف لعامة الكتب بل قريب

الى خرق الاجماع قال في الدر وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر والحاصل ان تحقيق هذا القول ما اشير اليه آنفا من ان الادمان شرط لغير الخمر لكونه صغيرة فيكون بالادمان اصرارا واما في نفس الخمر فبقطرة منها يسقط العدالة (قوله وان كان شرب الخمر كبيرة) لا يخفى ان هذا مخالف لما ذكره في معنى العدالة في اول كتاب الشهادات فلينبه ثم التقييد بالهوى ليخرج الشرب للتداوى فانه لا يسقط العدالة لان فيه للاجتهاد مساغا فيكون بمجرد الشرب على اى طريق كان مانعا من الشهادة كما في صدر الشريعة وابن الكمال اورد عليه انه لا يفهم من الكتب انه اذا شرب ولم يظهره لا يكون بذلك خارجا عن العدالة وقد عرفت ما ذكرناه فظهر لك منه انه ليس بشئ فاعرفه (قوله وعدو بسبب الدنيا) قال في الدر وفي الاشياء وبالعداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادته على مثله وغيره ولما تم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي انتهى (قوله فانه اذا كان عدلا تقبل) قال في الدر واعتمد في الوهبانية والمحبة قبولها لم يفسق بسببها (قوله قال هو الصحيح) في اضافة التصحيح الى الغير اشارة انه ليس بصحيح عنده فلذا اختار في المتن خلافه ثم في الوائى عن الغير لا يصح للقاضي قبول شهادته (قوله ومن يلعب بالطيور او الطنبور) فلو قضى بشهادتهما نفذ كما في الوائى او الطنبور وكل لهوشنيج بين الناس كالطناير والمزاوير وان لم يكن شنيعا نحو الحدى او ضرب القضب فلا اذا فحش بان يرقصون به خائيه لدخوله في حد الكبار كذا في الدر (قوله او يغني الناس) وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل ولو فيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من اجازه في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا وفي البحر المذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة مطلقا ولو لنفسه واقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس بحاس الغنا وزاد العيني او مجلس الفجور او الشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وترك الامر بالمعروف يسقط عدالته (قوله ولكن يسمع نفسه) اى على ما هو الصحيح كما في الايضاح وقال في الشرنبلالية قال الكمال فيه خلاف منهم من لا يكرهه الا اذا كان على سبيل اللهو وبه اخذ شمس الاثمة ومنهم من كرهه جميع ذلك شيخ وبه اخذ الاسلام (قوله اى يأتى نوحا من الكبار الموجه للحد) لا يخفى ان ارتكاب مطلق الكبيرة مانع القبول كما اشير وسبشير ايضا وتعليقه بقبوله لوجود تعاطيه الخ يقتضى العموم ايضا فالاولى ان يفسر بنحو ما في المنع ونحوه من ان المراد مطلق الكبيرة وما في الايضاح هنا ينبغي ان يستثنى منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبل هذا فقد عرفت حاله آنفا فلا استثناء ليس بصحيح بل ارادة عمومه واجب (قوله لكن التوفيق بينهما) حاصله ان المراد بالارتكاب هنا ما يكون على وجه الاظهار ففيه تأمل ثم انه اذا قيل الحاكم نفذ وكذا الى قوله او يترك به الصلوة كما في الوائى (قوله وشرط في المبسوط الا في مال اليتيم) فان الادمان ليس فيه كما في الزيلعي (قوله او يلعب بنرد) وجه الاكتفاء في النرد باللعب والتقييد في الشطرنج بالقمار ظاهر من الشرح او يبول قائما او يأكل ماشيا وكذا كل ما يخل بالمرورة ومنه كشف عورة ليستبني وقد كثر في زماننا نقل عن الفتح قال المولى يعقوب باشا الفناهر ان لا يصح للقاضي قبول شهادته لانه لم ينقل فيه خلاف وتعقبه الوائى (قوله سب السلف) قال في المنع وانما قيدنا بالسلف تبعا لكلامهم فالاولى ان يقال سب مسلم سقوط العدالة بسبب المسلم

وان لم يكن من السلف كما في النسراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف  
الصالح الصدرا الاول من التا بعين منهم ابو حنيفة والخلف بالقبح من بعدهم في الخير  
وبالسكون في الشر كما في البحر (قوله بخلاف من لا يرتكبها) اورد باستدراكه واعتذر  
ان الضمير راجع الى الاظهار بتا ويل الابانة واشارة الى فائدة التقييد بالاظهار فان من يخفيه  
لكونه فاسقا مستورا يجوز شهادته كما نقل عن العيني فلا يعتبر على ما يقال من ان مطلق طعن علماء  
الامة مسقط للعدالة (قوله ووصيه لثالث على الايصاء) يعني ادعى رجل انه وصي الميت  
فشهد فريق من هؤلاء مثلا شهد وصياه ان هذا الرجل وصي ثالث معنا صحت ثم فسر  
الدعوى هنا بمجرد الرضاء (قوله لان الوارثين) يشكل ان الاحتياج الى الوصي في حق الورثة  
الكبار ليس بثابت والتمس على امور وصياه بعيد عن صابرة (قوله والغريمين) قصدا نصب  
من يستوفيان حقهما اى منه (قوله او يبرأ بالرفع اليه) هذا بيان حال قوله ومدى بونه قيل  
فقد استعمل لفظ الغريمين في استعمال واحد بمعنى المديونين اقول لعلمه من قبيل علقتها بتنا  
وماء باردا (قوله لانها لا توجب) الصواب ان لا يذكروا لانه النافية كما يظهر بملاحظة قوله وهذه  
ليست كذلك (قوله واموت معروف) فيه اشارة الى ان قبول الشهادة انما هو عند كون الموت  
معروفا لكن في شهادة المديونين لا يلزم كونه معروفا كما في الهداية وشروحه كذا قيل (قوله  
ردت ادعى اولا) والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (قوله  
كفاسق) تمثيل للجرح المجرد (قوله ان كان الجرح جرحا مجردا) اى عن اثبات حق الله تعالى وللعبد  
كما عرفت (قوله لاسيما اذا اخبر بخبر) ان الشهود وهو الاول من النسخ وفي بعضها اذا اخبر  
مخبر ان الشهود فعلى هذه النسخة ايضا ان يجعل لفظ مخبر ثنية ويجعل قوله الشهود مبتدأ  
وفساق خبره (قوله اضطلع بهذا التحقيق) وابن الكمال مثنى جانب الاطلاق الذي هو طريق  
هذا المعترض بوجه ذكره هنا وظاهر كلام الواني وعزمى زاده الميل اليه قال في الدر وكذا  
القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركى الشهود سرا وعلمنا  
لعل مرادهم ان الشهود ان عبروا على طريق الشهادة لا تقبل ولو قبل التعديل وان على  
طريق التعديل قبلت واما المصنف فيجوز مطلقا ان قبل التعديل فلعل جانب المصنف راجح  
لانه ان اتحد المعنى قامر اللفظ واسع اذا العبرة في مثله للمعانى لا للصور (قوله وانهم زنوا) لعل  
الفرق بين ما كان جرحا مجردا وبين ما لا يكون ان في اول لا يراد حقيقة ثبوت تلك الاوصاف  
على التفصيل بل يراد اجمالها كإرادة مجرد الشتم وفي الثاني يراد الحقيقة ويؤيده التقييد بعدم  
التقادم دون الاول والتعبير بصيغة الافعال الدالة على التحقيق دون الاول (قوله او انى  
صالحتهم على كذا) اى رشوة (قوله ودفعته اليهم) فلو قال ولم ادفعه له لم تقبل (قوله ليس  
لاخر قبوله فيها) اى في تلك الحادثة يفهم منه انه يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا  
وليس كذلك اذا البعض كالمحدود في القذف مثلا لا يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا  
وليس كذلك اذا البعض كالمحدود في القذف مثلا لا يقبل مطلقا (قوله لان الظاهر ان رد الاول)  
فلو علم كون الرد الاول بغير وجه شرعى ينبغى ان يجوز للاخر قبوله بل له ايضا لان امر  
القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع كما في الاشباه (قوله شهادة قاصرة بتمها) يعني اذا شهد  
شاهد ان في حادثة لكن كان تلك الشهادة على القصور واتم شاهدان آخران ذلك القصور  
كما صور به قوله في مثل ان يشهد الخ يقبل (قوله فشهد به اخران) يعني لا بد في قبول الشهادة

ان يذكر امرين كون الشهادة بالدار وكونها في يد الخصم فشهد اثنان على الاول وآخران على الثاني (قوله سألهم القاضي) في التسرية لالية عن الفصولين انه لا بد من ذكرهما بمعاينة اليد فان حكم الاقرار والمعاينة قد يختلف وتماه في تلك الحاشية (قوله يطلق لهم الشهادة) اي يجوز (قوله او همت بعض شهادتي لم يضرها) يعني قبلت شهادته بجميع ما شهد به ولو بعد القضاء وعليه الفتوى كما في الدر ومعنى او همت اي اخطأت كما اذا ادعى عشرة دراهم فشهد على الخمس ثم قال نسبت البعض بل الواجب عشرة او قال اخطأت بزيادة باطلة كما اذا ادعى خمسة فشهد على العشرة ثم قال اخطأت فقلت العشرة مقام الخمسة قبلت وتماه في صدر الشريعة (قوله انه اذا لم يبرح عن مكانه) فان قاله بعد قيامه عن المجلس لا يقبل كما هو على الطاهر اختياطا قال في الدر وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او النسب هداية (قوله بينة الموت من الجرح) قيل المناسب ذكره في دعوى الرجلين (قوله فينة اولياء المقتول اولي) لكن اذا اقام اولياء المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولي من بينة اولياء المقتول كذا نقل عن مجمع الفتاوى (قوله وبينة الغبن) اي من يتيم بلغ كما يصرحه في شرحه لعل التقييد باليتيم بناء على عدم الاحتياج الى التقييد بالتغريم في الغبن الفاحش فيلزم في الرد بالغبن التغريم لغير اليتيم وفي اليتيم لا يشترط ذلك او على انه لا يجوز الرد مطلقا في غير اليتيم كما هو مذهب بعض والا ففائدة التقييد لبس بظاهر كما يدل عليه اي على عدم الظهور وتعليه الاتي اعني قوله لان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة لكن في الاشياء عن البرازية اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان لعل الفرق بين مدعي البطلان والفساد ظاهرا بملاحظة معنى البطلان والفساد (قوله وبينة الاكراه) هذا ان ارضا واتحد تاريخهما فان اختلف او لم يورخا فبينة الطوع اولي ملنقط وغيره وقال في الدر واعتمده المصنف وابنه وعزمي زاده

باب الاختلاف في الشهادة

منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ اورد انه ليس من هذا الباب لان الكلام في الاختلاف والقبول غير الاختلاف (قوله حيث لا يشترط فيها الدعوى) قال في الاشياء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الامسة وحريتها الاصلية وفيما يخص لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان انتهى فظهر ان المراد من حقوق الله تعالى ليس محض حق الله تعالى بل اعم تأمل (قوله ومنها ان الملك المطلق ازيد) قيل الظاهر ارجاع هذا الاصل الى الذي قبله (قوله حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الساهدين) لا يخفى ان التشبيه يقتضي المغايرة فيكون في اصلا الموافقة في التسييد وقد تنبه به بعض شراح الوقاية (قوله فلو ادعى ملكا مطلقا) قيل الانسب فلو ادعى الغبن وشهدا بالف لوجود التطابق معني بل لا يخفى بل الانسب ما يكون خفيا يعلم حاله على ان هذا مناسب لما تقدم من الاصول المقررة (قوله كدعوى الدار بالارب) قيل الصواب الموافق للعمادة كالارث فان الممثل له هو السبب (قوله ويجب تطابق الشهادتين) الا في اثنين واربعين مسألة مبسوطة في البحر (قوله وعندهما) وكذا عند الثلاثة (قوله فشهد احدهما به) والاخر بالاقرار به وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى الفا فشهد احدهما بالدفع والاقرار بها لا يسمع للجمع بين قول وفعل فنبه الا اذا اتحد لفظا كشهادة احدهما يبيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعث

واقترضت وفي الاقرار كنت بعت واقترضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احدهما بقتله عمدا بسييف  
والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة محيط شرئبلالية كذا في الدر (قوله حيث  
لا تقبل) الا ان يوفق باسئفاء او ابراء كما في الايضاح (قوله اى سواء كانت على الاقل) قيل الصواب  
سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما ولا يخفى ان المناسب لما فرعه عليه من قوله فلو شهد وليبحث  
اختلاف الشهادة هو ما ذكره (قوله كذا العتق بما لا في عدم القبول) فهذه المسئلة داخله في حكم  
التفريع السابق (قوله بان هؤلاء لا يقصدون) ظاهره الشمول على صورة كون المدعى هو الراهن  
وليس كذلك بل عليتها ما ذكر في نحو الايضاح من انه لا حظ للراهن في الرهن فعريت الشهادة  
عن الدعوى (قوله اذا ثبت العقد والعتق والطلاق) لعل المراد بالعقد هو عقد الصلح ففيه  
لف ونشر غير مرتب واما الرهن فبما ذكره بقوله والمدعى في الرهن الخ فصله عنها لاقتضاؤه  
تفصيلا مغايرا لما ذكر لكن تخصيص العقد بالصلح لبس له وجه وقد عبر فيما تقدم عن الجميع  
بالعقد فالصواب انه العفو كما سيعبر عنه بالعفو وذا من تحريف الناسخ (قوله ويثبت الرهن  
بالالف) هذا يقتضى سبق ذكر الالف ولم يذكر الا ان يعتبر ذكره في المسئلة السابقة بمقايضة  
(قوله وتبعا للدين) الظاهر المراد من الدين الف المذكور (قوله لبس هذا كدعوى الدين)  
الاشارة لبس الى مسئلة الرهن بخصوصها وان اوهم عبارته وذهب اليها بعض المحشين بل  
الى مضمون المسائل الاربع كما يشير اليه قوله الآتى لان المال في هذه الصور الاربع الخ ويظهر  
بالمراجعة الى صدر الشريعة (قوله كما في الطرف الآخر) وهو كون الدعوى من العبد والقاتل  
والراهن والمرأة (قوله اقول جوابه ان المشبه) لا مدخل لهذا في الجواب بل هو عين ما اراده  
صدر الشريعة يظهر بالمراجعة اليه ولا يفهم له شيء محصل فالصواب ان يقصر الجواب  
بمضمون قوله وانما كان كذلك الخ كما لا يخفى لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى اى كان  
المال متبوعا والعقد تابعا عند الدعوى يعنى المال مقصود تبعا للقصد حين العقد ومقصود  
اصالة حين الدعوى فالعقد مقصود تبعا للمال ولا يخفى ان هذا هو المنفهم عن عبارة الكفاية  
التي نقله آنفا فالاولى ان يشير اليه ويكتفى به (قوله كان الدعوى) جواب اذا اعترف (قوله  
بين ثبوت العقد وزواله) ففي ثبوت العقد المال مقصود تبعا وفي زواله وهو صورة العكس السابق  
اى دعوى المال مقصود اصالة (قوله والاجارة كالبيع) المفهوم عن قوله سابقا وفي العقد لا يعنى  
لا تقبل عند تخالف الشاهدين بقلة الاجارة وكثرتها مطلقا (قوله والمدعى هو الموجه) اى  
ان كان المدعى الموجه على صيغة اسم الفاعل فيهما فالحكم كما ذكر واما لو كان المدعى المستأجر  
فدعوى عقد اتقا كما في الدر (قوله مطلقا) اورد على الاطلاق بانه مخالف للرواية فان محمدا  
قيد به بدعوى الاكثر واجيب بان الزيلعي صحح هذا الاطلاق اقول لهذا قيد ابن الكمال هذا  
التعميم بقوله في الصحيح (قوله والمدعى يدعى الاقل) اى سواء كان المهر المذكور في دعوى  
المدعى مطابقا للشاهد الذى يشهد بالاقل او بالاكثر لان المسئلة على الاختلاف في الشهادة  
(قوله ولا يسهل من علمه) اى يجب على من يعلم قضاء البعض كما في الصورة الاولى والكل  
كما في الثانية ان لا يسهل الى ان يقر المدعى بما قبض من المدعى عليه بعضا او كلا (قوله لئلا يكون  
اعانة على الظلم) لحصول الضرر للمدعى عليه فانه ان شهد يقضى القاضي بالكل وقد اداه كله  
في الصورة الثانية او بعضه في الاولى فيتضرر بالكل او البعض (قوله فان قضى باحدهما)  
لعل هذا عند مجي الشهود الى حضور القاضي على وجه التعاقب والا فيخالف قوله السابق



اعني قوله ردتا والجل على معني انه يردهما وان لم يرد بل قضى لاحدهما يمتنع ان يقضى بعبء (قوله  
والثابت هنا حد) اي الثابت في السرقة حد لان قطع اليد من انواع الحد (قوله لان اللونين  
قديجتماعان) يرد عليه بما اذا قرر الشاهدان عند الاداء بالجميع اي باسودية جميع اطرافها  
او بابيضتها وان الشهادة كيف يتصور بلا احاطة معرفة جميع اطرافها والمعرفة على وجه خال  
عن الظن موقوفة عليها وقد عرفت فيما سبق لزوم المعرفة التامة في الشهادة (قوله لانه يقع  
في النهار غالبا) نعم لكن الغصب غالبا ممن يتوحش عنه ويتنفر فلا يمكن التأمل المذكور الا ان  
يقال الغالبية في الاولى اكثر مما في الثانية (قوله ملك الموروث) هذه المسئلة وما بعدها كونها من  
مفردات هذا الباب اعني الاختلاف في الشهادة خفي لا يخفى ويؤيد انهما لم تذكر هنا في بعض  
الكتب (قوله ولهذا يرد بالعيب) اي يرد الوارث بخيار العيب عند اشتراء مورثه وقوله ويرد عليه به  
اي يرد الغير الذي اشترى من المورث على الوارث (قوله ولهذا يجب عليه) اي يجب على الوارث  
استبراء الجارية الموروثة هذا عام للابن فقيه خفاء فليأمل (قوله لان الايدي كيد الامانة) والعارية  
والغصب تنقلب عند الموت يد ملك بواسطة الضمان لانه لم يرد عليه في الغصب الضمان وكذا في الامانة  
للتجهيل (قوله اذ الظاهر) لعل هذا تحريف من الناسخ لان الاولى ان يكون هذا علة اخرى لاعلة  
للعلة السابقة فاذن النسخة الصحيحة كلمة والعاطفة بدل اذ التعليلية (قوله ان يسوى اسبابه) اي  
يسوى اسباب وقت الموت من الوصايا المتعلقة باسترداد الحقوق والاموال الى اربابها (قوله  
بيد حي) فلو ميتا يقبل ويكون الدار للوارث اجماعا ﴿باب الشهادة على الشهادة﴾  
(قوله وان كثرت) اي وان تكررت الشهادة على الشهادة يعني يجوز الشهادة  
على الشهادة على شهادة الفروع (قوله لكن فيها شبهة بدلية) وفي الزيلعي ان فيها  
حقيقة بدلية (قوله بموت) اي موت الاصل وكذا يجوز لو كانت المرأة محسدة واما  
الحبس فان في حبس القاضي لا يجوز وان في حبس الوالي بحيث لا يمكن الاخراج للشهادة يجوز  
وفي التاتار خانية عن الذخيرة قد قيل ينبغي ان لا يجوز واما من المعتكف فلا يجوز ولو منذورا  
ومن المحدود قيل يجوز وقيل لا كما في التاتار خانية ايضا ومن السلطان والامير لا يجوز (قوله  
وعن ابي يوسف) وعن محمد انها جائزة كيف ما كان حتى لو كان الاصل في زاوية المجلس فشهد  
الفروع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المجلس جاز وعن الخصاص انه لو كان الاصل  
في المصر وشهد الفروع على شهادته في ذلك المصر يجوز على قولهما لا على قول ابي حنيفة  
(قوله قالوا الاول احسن) وهو ظاهر الرواية وفي التاتار خانية عن الناصري والفتوي عليه  
(قوله والثاني ارفق) وكثير من المسايخ اخذوه وعن القهستاني والسراجية وعليه الفتوى  
واختاره صاحب المنح (قوله وبشهادة عدد) اي نصاب ولورجلا وامرأتين كما في الشرنبلالية  
عن القمح قال في الدر عن البحر وما في الحاوي غلط (قوله عن كل اصل) ولو امرأة لقول علي  
فالظاهر مما ذكر هنا انه متروك الظاهر (قوله مخاطبا للفرع) ولو ابنه ويكفي سكوت الفرع عند ذلك  
فلورده يرتد (قوله وهو اختيار الفقيه) قال ابن الكمال وعليه فتوى السرخسي وغيره وعن  
القهستاني وهو الاصح وفي الشرنبلالية بعد نقل عن الزيلعي وهو اسهل وايسر واقصر  
(قوله لانه ان كان عدلا) حاصله انه ان كان معروف العدالة يصح تعديله والا لزم تعديل الكل  
(قوله العدل لا يتهم بمثله) اي لا يكون العادل متهما بمثل هذا الامر والا لا تهم في شهادة  
نفسه ابتداء لانه انما اشهد ليصير قوله مقبولا وليس فليس (قوله وان سكت) وكذا لو قال



لا اعرف حاله على الصحيح شربلاية وشرح المجمع وكذا لو قال لبس بعدل على ما في القهستاني  
عن المحيط فتنه كما في الدر (قوله مالتا شهادة) اي معرفة وماتوا او غابوا والعل المراد وعرضوا  
(قوله امامهم حضرتهم) لا يظهر له هنا نفع كثير الا ان يقال بجيء به لان تمام كلام الكافي اول دفع  
وهم ورد على التقييد بقوله وماتوا او غابوا (قوله لان التحميل شرط) لا يخفى ان التحميل هو  
الاشهاد والمطلوب هو الشهادة والاشهاد غير الشهادة فلعله اراد بالشهادة الاشهاد مجازا  
او ما يعم الشهادة والاشهاد بطريق عموم مجاز ونصب هذا قرينة له (قوله لان الاصول)  
الاولى ولان الاصول اذهبا لا يصلح حلة لتبوت المعارضة وانه بمجرد التعارض يثبت الحكم  
كما في عبارة الكافي فلا حاجة حيثئذ على شيء آخر (قوله ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد)  
ان اريد المغايرة بحسب اللغة فسلم لكن لا نسلم كونه مرادافا لانه يجوز ان يراد المجازية باحدهما  
كما اشيروا بحسب اللغة يعني بحسب الحقيقة او المجاز فالمغايرة ممنوعة كما عرفت (قوله فكيف يصح  
تفسيرها) اقول بل تفسيره ابلغ لان فهم حكم انكار الشهادة بدلالة النص بخلاف العكس  
(قوله فلا بد من شاهدين) نقل عن البحر بلزوم هذه الشهود عند اقراره ايضا لاحتمال التزوير  
انتهى فاذل عليه عبارة من اختصاص الشهود بصورة الانكار بخلاف له فليست عند الفتوى  
(قوله لم يصح) اي نهيه (قوله نقل عن صاحب المنع عن الخلاصة خلافه) ووجهه في محل وفي محل  
آخر حج ذلك (قوله كافرين) وجهه عدم القبول لزوم ولاية الكافر على المسلم (قوله في الصحيح)  
قال في الدر خلافا للمتقط (قوله بان اقر على نفسه) ولم يدع سبهوا او غلط كما حرره ابن الكمال  
قيد بالاقرار لانه لا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي (قوله قال في الكافي) قال في الشربلاية  
لبس هذا على اطلاقه لما قال الكمال انه ان كان رجوعه على الاصرار يعزى بالضرب اجابا  
وان على وجه التوبة لا يعزى اجابا وان لم يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لاختلاف  
بينهم لان جواب الامام في التائب وجوابا بهما فيمن لم يتب ولا يخالفه الامام انتهى ملخصا  
(قوله فقال ابو حنيفة وعليه الفتوى) كما في التاتارخانية عن السراجية ثم قال فيد روى الامامان  
عن الامام انه يضرب ثم يطاف ويشهر وفيه ايضا انه يضرب ويحبس فقوله فقط على المفتي به  
(قوله وقالا يضرب ويحبس) ظاهره الاختصاص وفي التاتارخانية والمجمع ويشهر وقيد  
الضرب بالوجع والحبس بعد ما يتوب سنة تأديبا وقد يقيد الى ان يحدث التوبة او على قدر  
مارآه القاضي (قوله لانه روى عن عمر رضي الله عنه) هذا الدليل لبس بمطابق للمطلوب  
اذ لا لازم منه وهو الضرب مع السحيم والمطلوب الضرب مع الحبس (قوله وسحيم وجهه)  
في البحر وظاهر كلامهم ان القاضي ان يسحيم وجهه اذ ارآه سياسة لكن في التاتارخانية بعد  
ما نقل ذلك عن السرخسي وتأويله التخجيل بالتفصيل والنسهر وعن النبايع انه لا يسحيم  
بالاجاع (قوله كان يشهره) في التاتارخانية عن شرح الطحاوي انه لا يطاف به في قولهم جميعا  
(قوله ولم ينكره احد) بلوغ هذا الى جميع الصحابة بل الى مجتهدى ذلك العصر صحابيا  
او تابعيا وسكوتهم عند ذلك مما يلزم اثباته لتمام دعوى الاجاع لاسيما عند خلاف عمر كيف  
يتصور الاجاع وقيل ان الشرع قاض لعمر رضي الله عنه الا ان يقال لهذا لم يجز بما جاعيته  
بل قال حل محل الاجاع ثم ان الرجال والنساء واهل الذمة في شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا  
غير معلى يقبل شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا غير معلى يقبل شهادة بعد ذلك وان معلى  
لا يقبل وان عدلا قال في التاتارخانية لا يقبل وعليه الفتوى والاعتماد ويقبل عند ابي يوسف

وفي الدرع العني وغيره تقبل وبه يفتى لعل الاول راجح لان الظاهر انه مذهب الامام وزيد فيه وعليه الاعتماد ﴿باب الرجوع عنها﴾ (قوله لان الرجوع توبة) في لزوم التعزير على التائب لتوبته خفياً الا ان يجعل التعزير من تمام توبته (قوله فالسر بالسر) لقوله عليه السلام لمعاذ اذا عملت سوء فاحدث توبة السر بالسر والعلانية بالعلانية فلعل الحديث مؤول والا فلا يخفى انه لا يشترط العلانية للعلانية مثلاً بل يجوز السر للعلانية فلا يصلح الحديث للحجة على ما ذكرنا مل (قوله والاعلان بالاعلان) يعني لما كان جانيته عند القاضي اعلالاً لم يكن كون توبته عنده لتحصيل الاعلان اللازم هو لهذه التوبة وانت تعلم ان الاعلان لا يوجب هذا الاختصاص بل يجوز ان يشهد عند غير القاضي ويظهر للناس رجوعه وعلى تقدير لزوم علم القاضي في الاعلان يجوز ذلك بارسال الخبر اليه او يصل خبر الرجوع باخبار الناس اليه الا ان يقال انه اذا كان الاعلان في الجناية على وجه قارن بالقضاء لم يكن كونه كذلك عند التوبة (قوله فاذا ادعى المشهود عليه رجوعهما) ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل انشاء كما في الايضاح (قوله التعزير) ظاهره الاطلاق وقد عرفت في هذه الصيغة انه ادعى السهو والخطأ او كان على وجه التوبة لا يعزّر (قوله واما التضمن) فيه اشارة الى تساوى العين والدين في الحكم (قوله لا يجب الضمان) هذا وان كان موافقاً لما في الكثر والوقاية والمقتضى لكنه مخالف لما في الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين من ان الفتوى انهما يضمنان قبض المال اولا كما ذكر في الدر ولذا اختاره صاحب التنوير (قوله ولم ينتقض) ان قيل عدم نقض القضاء مناف لعدم وجوب الضمان فاما الضمان واجب والقضاء منتقض قلنا ليس المراد من عدم وجوب الضمان مطلقاً بل عدم الوجوب موقوف الى زمان القبض على موجب القضاء بالرضا او بالخبر السريع فحينئذ يجب الضمان (قوله العبرة) مبتدأ وقوله للباقي خبره (قوله ثم يبنى) الظاهر رجوع الضمير الى مطلق الحكم وليس كذلك لانه لا يطابق حيثئذ المطلوب هنا ولا يطابقه ايضا ما سنشهد به (قوله كابتداء الحول) فان في وجوب الزكوة ابتداء لا يكتفى ببعض النصاب لبعض الحكم او لئلا يتركه اي الزكوة ثم بعد الانعقاد هلالاً بعض النصاب يسقط حصته (قوله اذ بقي من يبنى بشهادته كل الحق) فن عبارة عن الشاهدين وفاعل لبق وقوله كل الحق فاعل ليبني (قوله نجسة الاسداس) قيل الظاهر بالتكثير نجسة اسداس (قوله بمهر مسمى مهر مثل) او اقل بملاحظة الاستثناء كما سيصرح به (قوله مطلقاً) ينبغي ان يراد من الاطلاق العموم بحسب زيادة المهر ونقصانه وتساويه كما يقتضيه الاستثناء (قوله بان كان قصاصاً) اورد بمخالفته بما سيذكره وضمن في القصاص الدية واعتذر بان المراد عقوبة قصاص يعني اذا شهدا بالعفو عن القصاص فرجعا لا يضمنان اقول لاحاجة الى ذلك بل المراد من عدم ضمان الشهود عدم ضمان عين ما تلف بشهادتهما والدية ليس عينه ويؤيده التقييد بقوله عندنا مع قوله خلافاً للنسائي (قوله الا ما زاد على مهر مثلها) هذه مخصوصة بكون الدعوى عن جانب المرأة كما يفهم مما يقرره (قوله وهو البضع) الضمير الى العوض (قوله ولا يضمن ايضاً راجع) المراد من الراجع الشاهدان يدل ما ذكره في شرحه وقد فعل هنا مثله كثيراً كما ترى (قوله وفي الطلاق) هذا ان سمي لهامهر والا فالتمعة (قوله وضمن في العبد القيمة) ولو معسراً لانه ضمان اتلاف والولاء للمعتق لعدم تحول العتق اليهما بالضمن فلا يتحول الولاء كما في الهداية (قوله يعني اذا شهد) هذا وقوله رجع ثم قوله ضمن افراد كما في المتن (قوله ضمن

المراد مجموع الشاهدين لا الشاهد الواحد فان حكمه لبس كما ذكر هنا فالاولى كون الصبي على هيئة الثني (قوله وفي القصاص الدية) من مال الشاهد بن (قوله وضمن المزني) ولو الدية هذا ان كان يعلمهم واما مع الخطأ فلا اجاعا كما في الدر عن البحر (قوله فالضمان على شهود البين) اي ضمان قيمة القن ونصف المهر (قوله لوجود الشرط) واو وحدهم على الصحيح كما نقل عن العيني **كتاب الصلح** (قوله لانه انما يصار اليه) يعني ان انكار المقر سبب لنصومة المستدعية للصلح كما وقع في تعليل بعضهم فالخسر بناء على الاغلب كما تنبه به بعضهم فالصلح عن اقرار وسكوت وما يكون بعد البينة لبس بقادح فيندفع الايراد به (قوله وركنته الايجاب والقبول) اي فيما يتعين واما فيما لا يتعين كالدرهم فبم لا قبول فلايجاب على اطلاقه والقبول مقيدا بما ذكر اذا انفرد يلحق بالاعم والاغلب ولاشك في كون غلبة الصلح فيما يتعين فيندفع به ماورد على اطلاق القبول بما ذكر وقد يعتذر عما ذكر انه لا بد من طلب المدعى عليه في تلك الصورة الصلح فذا ايجاب ورضاء المدعى قبول فلايجاب لبس بمختص باحد الجانبين والقبول بالآخر قوله ان نفع او عرى عن ضرر بين) لو اكتفى باحدهما حصل المقصود (قوله وصح من العبد) هكذا في النسخ الاولى فصيح بالقاء (قوله لكنه لا يملك الصلح) هذا الاستدراك هنا لبس بحسن كما لا يخفى (قوله وان يكون المصالح عنه حقا) اي حقا يجوز الاعتياض عنه (قوله فصالح الاولى) فصالح كما في بعض الكتب (قوله فالصلح باطل) وقد تقدم انه يبطل به السفعة فالدافع يرجع بمادفع (قوله يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه) اورد عليه انه لو قصر على قوله يعني لا يصلح الصلح عن الزناء الخ لكان مساق الكلام اوضح في افادة المرام لا يخفى ان ما ذكره مقام تدقيق حيث ذكر الحكم بقاعدته ودليله وقوله لان المصالح بالصلح الخ دليل لهذه المقدمة نعم في (قوله لانه حق الله الى ايها المستدراك مع ان امره هين لا يخفى (قوله وشرب الخمر) ولو كان العفو والصلح من الامام والقاضي كما في قاضيان (قوله اوسارقا فلو بلفظ العفو لا يصح و بلفظ الهبة والبراءة يسقط القطع عندنا كما في قاضيان (قوله فلا يصح الصلح عن الخمر) لا يخفى ان الكلام في بدل الصلح الا ان يحمل لفظ عن بمعنى على كما في قوله فانما يخل عن نفسه كما في معنى اللبيب او يحمل على سقامة النسخ والصحيفة لفظ على بدل عن (قوله وحكمه) وايضا وقوع المالك في المصالح عنه وعليه لومقرا (قوله والظاهر العموم) فان قيل بل الظاهر العهد المفهوم من قوله تعالى وان امرأ خافت من بعلمها نسوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قلنا المراد جنس الصلح لا الصلح المذكور لانه خرج مخرج التعليل والعلة لا تنقيد بمحل الحكم فلزم ان يكون جميع انواع الصلح حسنا كما في الزيلعي (قوله وهي السفعة) واشترط تسليم البدل ايضا (قوله يعني اذا ادعى زيد على بكر) الاخصر والافق للتمن والاسلم عن سائبة التكرار ان يقول يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا وصالح بكر عنها بالف فاستحقت الدار كلا او بعضا رجوع بالبدل كلا او بعضا (قوله رجوع بمادفع) اورد انه ينبغي ان يقال بمادعى لا يخفى ان هذه الصورة للاقرار فالدفع موجه ظاهر (قوله او عن مال) بمنفعته كخدمة عبد وسكون دار (قوله فبشرط التوقيت) اي ان احتج اليه والا فلا كصبيغ ثوب (قوله وبطل بموت احدهما) وكذا بهلاك المحل كما هو حكم الاجارة ولذا يبطل ايضا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر كما في الايضاح (قوله فلا سفعة في صلح عن دار مع احدهما) اي مع سكوت او انكار لكن للسفيع ان يقوم

مقام المدعى فيدلى بحجته فان كان للمدعى بينة اقامها الشفيع عاياه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن بينته فتحلف المدعى فتكفل كذا في الشرع بلانية (قوله والاقرار هنا مثلها) اورد ان الظاهر انهما اى السكوت والانتكار مثل الاقرار اذ وجه فيه اقوى ويمكن ان المراد النسوية في اصل الحكم والبيان بطريق دلالة النص فحكم السكوت انما يعرف بالمنطوق (قوله رجع الى الدعوى في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايعة اقرار بالملك بغير الصلح لعدم ما يدل عليه كما في الزيلعي وغيره (قوله كاستحقاقه في الفصلين) هذا لو البذل مما يتعين والا لا يبطل بل يرجع بمثله كذا في الدرر (قوله ورجع بعد الهلاك الى المدعى) بفتح العين لا يخفى ان رجع استعمال تارة بعلى واخرى بالى واخرى بالياء (قوله صالح على بعض ما يدعيه) هذا في العين واما في الدين فجاوز ثم في الشرع بلانية ان هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية انه يجوز من غير ان يذ كر براءته عن دعوى البالى او يزيد درهما اليه قال اشيراليه في المحيط والذخيرة ومشى عليه في الاختيار (قوله الا بزيادة شئ) كشوب ودرهم (قوله الا ان يقيم البينة) قال في الدرر بعد نقل هذا الكلام من الدرر رقلت ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا تستحق المدعى لانه يأخذ البذل باختياره تزل كل موضع فليحفظ انتهى (قوله وكان خلعا) فيطيب ما اخذه ان صدقا وان مبطلا فيحرم (قوله وقبل يجوز) وصحح هذا في درر البحار كما صحح الاول في الوقاية والنقاية والمقتضى (قوله لان نفسه لبست من كسبه) الاظهر ان يقال لانه لبس من التجارة فلم يلزم المولى (قوله يعنى صلح المولى) الصواب صلح المأذون لان المسئلة على صلح المأذون عن جنابة عبده المأذون فضميره في قوله عبده الى المأذون (قوله واذا قتل) اى اذا قتل المكاتب وله وارث غير المولى فقيته اوارثه فيؤدى الوارث من تلك القيمة قدر بدل الكتابة الى المولى والارث للوارث ويحكم بحريته في آخر حياته فان قيل فعلى هذا يكون موته على كونه حرا فيلزم الدية المغلظة والظاهر من كلامه هو القيمة قلنا الحرية انما تثبت بعد اداء البذل على طريق الاستناد فهو عند الموت رقيق حقيق ويكون الفضل لهم فلو لم يبلغ القيمة مع انضمام كسب المكاتب قدر بدل الكتابة فالظاهر ان يكون القيمة للمولى ولا يعتق (قوله باكثر من قيمته) الاولى ان يقيد بقوله قبل القضاء بالقيمة كما يظهر مما ذكر في شرحه (قوله او عرض) عطف على اكثر (قوله اذا اراد) فلا تقبل بينة الغاصب بعده على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا يرجع للغاصب لو تصادقا بعده انها اقل كما في التثوير ونقل في الدرر عن البحر (قوله وكذا الصلح) شرح قوله او عرض (قوله باكثر) وكذا باقل (قوله وفي الخطأ في النفس) او الاطراف (قوله على احد مقادير الدية) من الابل او الدراهم او الدنانير المذكورة في كتاب الديات (قوله كما في موسر) يعنى لو احتق موسر عبدا مشتركا فصالح الموسر الشريك على الاكثر من نصف قيمته لا يجوز (قوله هذا اذا كان الصلح) لا يخفى ان هذا لبس مما يصلح شرحا لهذا المتن فالاولى ان يقال في المتن في الصلح عن اقرار (قوله وصالح متبرعا) الا اذا ضمن بامر (قوله اى في هذه الصورة الرابعة) الصواب الصور الاربع لعله من تغيير الناسخ (قوله حيث لا يحكم بجوازه) الاولى بلزومه اذا الموقوف جائز لكن موقوفا (قوله لان دلالة التسليم رضى المدعى) الظاهر على رضى المدعى (قوله على جنس ماله عليه) مخا موصولة واللام جارة كما يظهر من شرحه (قوله بقعد مداينة) كالقرض وثمان البيع هذا مجرد

تمثيل بناء على الاكثر واخراج مخرج العادة والا فالدين لا يختص بالعقد بل قد يكون بنحو الغصب والسرقة والقول بان التخصيص بالعقد جلا للمؤمن على الصلاح كلام خطابي (قوله اخذ لبعض حقه في الدين) وقوله فيما سبق صالح على بعض ما يدعيه مختص بالعين فلا منافاة كما توهم (قوله لان تصرف العاقل يصح) برد عليه انه لا يكون اقل من ايراث شبهة المعاوضة والشبهة يكون معتبرة في الربوا لعل الاولى ان يعمل هنا بما سيأتي من قوله لان معنى الاسقاط لازم في الصلح لان عين هذه الخمسمائة الصواب هذه النسخة وان كانت في اقلها خلافا لما في الاكثر هذه الخمسة لان الدنانير غير مستحقة لان المطلوب بعقد المداينة هو الدراهم لا الدنانير اذ الدعوى عنها ولا يمكن حله على تأخير حقه لعدم كونه من جنس حقه (قوله فكان معاوضة الالف) قيل والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائنين فاسقاط وان منهما معاوضة (قوله ولا عن دين عليه على جنس غيره) يعني ادعى الف درهم فصالح على دنانير غير معينة (قوله فيجب قبض احد البدلين) في هذا التفرع خفاء اذ قبض احد البدلين ليس بشرط في البيع الحقيقي فكيف في المعنوي (قوله على مكيل او موزون) الموزون لم يؤخذ في اصل العكس صريحا فيحمل ان قوله هناك عن كرمي على التمثيل مثلا فافهم (قوله حصل مطلقا) الظاهر اي بلا تعليق الى شرط (قوله وانه يصلح غرضا) بالغين المجبة بمعنى الغاية وفي بعض النسخ عوضا (قوله حذر افلاسه) الظاهر حذرا عن افلاسه (قوله وكلمة على وان كانت للمعاوضة) هذا يدل على ان يكون المعاوضة اصلا وكثيرا دون الشرط والمقرر في الاصولية ان الشرط حقيقة والمعاوضة مجاز (قوله وهو باطل) لما مر من انه تملك من وجه (قوله لانه ليس بمكره) بفتح الراء اي الدائنين لم يفعل واحدا من الخط والتأخير بالا كراهة بل باختياره وقيل بكسر الراء اي المديون ليس بمكره على الدائنين فقبل هذا خبط عشواء بل المراد بالقبح اي رب الدين ليس بمضطرب في فعل التأخير والخط الى آخر ما قال لعل رجوع الكل الى امر واحد (قوله ولو اعلن) والذي يخطر بالبال كون حكم المسئلة على عكس ما ذكر لان الخط او التأجيل في السرفه اثر الاضطراب والخوف عدم الثبوت عند الانكار بخلاف الاعلان ولم اظفر الوجه بعدما تتبع الكتب الحاضرة عندنا فليحظر (قوله اخذ الان) ولو ادعى الفاء وجد فقال اقر لي بها على ان احط منها مائة مائة جاز بخلاف على ان اعطيتك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقررت لي حططت لك منها مائة فاقربح الاقرار لا الخط كذا في الدر عن المجتبى (قوله هذا اصل كلتي) اورد بعدم ظهور تفرع ما فرعه عليه ثم انه يخرج من هذا البيان جواب اشكال انه هذه المسئلة ليست من متفرعات هذا الباب (قوله ان يشاركه في المقبوض) يعني ان شاء او اتبع الغريم (قوله ونحو ذلك) كدين موروث او قيمة (قوله مستهلكة) مشتركة (قوله ورجعا على الغريم) الظاهر بالغاء التفرعية كما يظهر من شرحه (قوله فلو صالح احدهما عن نصيبه) قبل في التفرع نظر لان الاصل ان يقبض من الدين شيئا وهذا صلح منه لا يخفى ان الصلح عن الشيء في حكم اخذه وتابع له فالحكم في المتبوع مستلزم للحكم في التابع لكن يرد ان التردد في التفرع غير منفيهم من المفرع عليه بل المنفيهم هو المشاركة فيما اخذ وهو اخذ نصف الثوب هنا الا ان يقال التردد في التفرع غير منفيهم من المفرع عليه بل المنفيهم هو المشاركة فيما اخذ وهو اخذ نصف الثوب هنا الا ان يقال التردد منفيهم مما ذكرت دلالة وقد سبق الاشارة آنفا (قوله لانه كان عليه) اي لان النصف الآخر تقرر على الغريم (قوله الا ان يضمن) اي فاذا ضمن الشريك



الغير المصالح ربع اصل المال وهو نصف حصّة المصالح فلا يأخذ من الثوب نصفا لانه  
لاحق له في الثوب حيثئذ (قوله بالمقاصة) من التقاص اي الحاسبة والمبالغة (قوله ولهذا  
لا يملك بيعه مراححة) البيع بالمراححة معلوم من كتاب البيوع والظاهر الاشارة الى الثاني  
ففي التفريع خفياً (قوله اي اذا كان للمطلوب على احد الطائفتين دين) يعني يكون المديون  
المطلوب دايماً بجهة اخرى لا احد الشريكين فاحد الشريكين مديوناً له من تلك الجهة  
السابقة (قوله لم يرجع الشريك على المديون) اورد ان الصواب على الشريك الاخر كما في  
صدور الشرعية بل الهداية ويمكن ان يقال ان هذا الشريك الاخر مديون للمطلوب في الصورة  
الثانية ويكفي هذا القدر في تصحيحه (قوله فلم يزد ونصيب المشتري) اورد الصواب الموافق  
للكافي نصيب المبري (قوله وفي بعضها قسم الباقي) وكذا في المقاصة في البعض فالاولى اربعه  
كما قيل (قوله وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وان باطل نعم لو كانا شريكين مقاوضة  
جاز مطلقاً كذا في الدر عن البحر ثم حيلة اخذت صاصه بما قبض انه يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرؤه او يبيعه  
به كفاً من تمر مثلاً ثم يبرؤه (قوله على ما دفع) وهو حصّة من رأس المال في التقييد برأس المال اشارة  
الى انه لو كان على غير لا يجوز وهو مجمع عليه لما فيه استبدال بالمسلم فيه كما في الزيلعي (قوله ويفسخ عقد  
السلم) فهذا في الحقيقة اقالة فتسقط بالصالح مجاز فذكره في اثناء كتاب الصلح مبني على هذا (قوله  
بمال) اي اعطوه له كما في المنع (قوله او عن ذهب بفضة) رضوها له (قوله وبذله) اي الصلح  
وفي بعض النسخ بدل بالتكبر (قوله بل يعتبر التقابض) انفهام هذا الاضرار عن المتن بعيد  
ظاهراً (قوله لانه صرف) في وجود معنى الصرف في الكل خفياً لا يخفى فكون التقابض شرطاً  
فيما يكون صرفاً (قوله ولا بد من التقابض) وكذا لا بد من علمه بقدر نصيبه كما في الشرع بلالية  
(قوله لانه صرف في هذا القدر) فلو بعرض جاز مطلقاً لعدم الزيادة وكذا لو انكروا انه لانه حيثئذ  
لبس ببدل بل لقطع المنازعة (قوله المصالح عنه) الضمير للدين (قوله بطل في الكل) والا  
لزم تغير يق الصنفقة (قوله او من الدين) الظاهر في التفسير ان يقال اي من حصته من الدين  
(قوله ولا يرجع عليهم) لسقوطه بالبراء الظاهر فلا يرجع بالقضاء التفريعية (قوله تبرعاً) اي من  
بقية الورثة فالظاهر انهم لا يرجعون الى الغرماء لانهم متبرعون والمتبرع لا يرجع على احد (قوله  
ولا يخفى ما فيهما) وهو الظاهر وفي بعض النسخ ما فيها اما لضرر في الاولى فلان المصالح  
كأنه اهدم مقابله هذا الدين ببطل الصلح فالبقية لما يأخذوا شيئاً من الغرماء من حصته  
فتضرروا واما في الثانية فظاهر بما ذكر آنفاً (قوله فالاولى ما ذكره) قال ابن الكمال هذه  
احسن الخيل وقال ابن الملك والوجه ان يبيعه كفاً من تمر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على  
الغرماء وهكذا نقل عن الزيلعي (قوله واما لهم او يوكلهم) المصالح بقبض نصيبه كما في عزمي  
زاده (قوله وقبل بصرح) صححه الزيلعي فالاولى ان يقدمه او يستير اليه وقال ابن الكمال ان  
في التركة جنس بدل الصلح لم يجوز والاجاز وان لم يدر فعلى الخلاف (قوله في يد البقية) فلو  
في يد المصالح كلا او بعضاً لم يجوز الا ان يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم كما في شرح المجمع  
(قوله لانه بيع) فان في العزيمة عن الاتقاني لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما اخذ  
من المكمل والموزون (قوله ومع الجهالة) اي جهالة المبيع (قوله الصلح وكذا انقصة باطل)  
مع احاطة الدين بالتركة ولا ينبغي ان يصالح قبل القضاء للدين في غير دين محبط ولو فعل صح  
وكذا القسمة ايضاً واو اخرجوا واحداً فخصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما عطوه



من مالهم غير الميراث وان كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم صالحوا احدهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون داخل في الصلح قولان اشهرها لا كذا في التثوير **كتاب القضاء** (قوله لانه انما يحتاج اليه) الحصر انما هو بالنسبة الى الاكثر وعلى ما هو الاصل فيه والافقديكون الصلح بعد القضاء (قوله الزام الغير بينة او نكول او اقرار) ان اريد بالحصر على ما هو في الحقيقة الزام فلا نتم ان الاقرار منه اذ قد سبق وسبق ان لا الزام مع الاقرار وان اريد ما هو الاعم من الحقيقي والمجازي فلا نتم الحصر على هذه الثلاثة اذ قد يكون بنفس اليمين والقسامة وعلم القاضي والقرينة القاطعة كافي الاشياء (قوله واهله اهل للشهادة) اي اداؤها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم كذا في الدر لا يخفى ان المتبادر من الاهلية هو الاهلية للقضاء على المسلمين وان المفرد يلحق على الاعم والاغلب في الزيلعي انه افضل العبادات وفي البدايع نصبه فرض كنصب الامام فالقضاء فرض كالشهادة فاذا ادى اليه بعض سقط عن الآخر وان امتنع الكل اثم الكل ان صلحوا وان انفرد الصالح له تعين الوجوب له لكن لا يقلد اي وجوب او استثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروة وكذا الفاسق لا يصلح لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات كما في شرح المجمع وقيل يصلح (قوله وفي رواية النوادر لبس بشرط) فينفذ في القرى وفي عقار لافي ولايته على الصحيح كافي الدر عن الخلاصة (قوله وكثير من مشايخنا) في البرازية وبه يفتي (قوله اخذ القضاء برشوة للسلطان) او اقومه وهو عالم بها او بشفاعته كما في الدر عن جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (قوله لا ينفذ حكمه) ومنه ما الوجه لمولاه هيلغا في كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في القتح من قلد بواسطة السفهاء كمن قلد احثسابا كذا في الدر (قوله باخذها) اي الرشوة الاولى التعميم بالغير الا ان يقال هذا من قبيل الاخراج مخرج العادة فلبس باحترازي وانها هي المعظم (قوله وقيل ينزل) قال ابن الكمال وعليه الفتوى فاقضى في فسعه باطل كما في البحر لكن الامرة والسلطنة لا الحكم عدم الانغزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في الخانية الوالي كالقاضي (قوله ووجوه الفقه من مذاهب الائمة) التي قلده اليها فالقاضي وكذا المفتي يأخذ بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن ابن زياد وعن النهر ثم يقول الحسن ونقل عن صحيح الحاوي اعتبار قوة المدرك وعن النهر الاضبط هو الاول والمقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما في الدر واذا اختلف مفتيان اخذ بقول افعههما بعد ان يكون اورعهما كذا في التثوير ثم قال في الدر في شرحه واذا اشكل عليه امر ولا رأى له فيه شاور العلماء ونظر احسن اقاويلهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباعهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه انتهى قيل عن ابن الهمام انهم وان قالوا باثم الانتقال الى مذهب آخر لكن لعلهم ارادوا به كف الناس عن تتبع الرخص والا لا بأس باخذ العامي في كل مسألة بقوله مجتهد قوله اخف عليه وانا لا ادري ما يمنع من هذا من العقل والنقل فلو ان الانسان اتبع ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحب ما خفف عن امته وهكذا نقل عن شرح التجريد لابن امير الحاج حاصل ما نقل عنه

ولو التزم مذهبنا كما في حنيفة قيل يلزم الاستمرار عليه وقيل لا يلزمه وهو الأصح في الرفع  
 وغيره لان التزامه غير ملزم اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب الله على احد ان  
 يتذهب بمذهب رجل معين هذا لكن يتأمل عند الابتلاء (قوله اقوله صلى الله عليه وسلم) لعله دليل  
 لعدم الطلب ايضا لان السؤال باللسان انما يكون بعد الطلب بالقلب كقول الاخطل \* ان الكلام  
 لفي الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا \* لكن فائدة الجمع بينهما لا يظهر الا ان يقال مبالغة  
 للحرص والتوقي (قوله ومن اجبر عليه) الظاهر انه من الحديث لكن يشكل به اعراض الامام  
 عن القضاء بعد الاجبار حيث دعي ثلث مرات فابي حتى حبس وجلد كل مرة ثلاثين سوطا  
 حتى قيل ان موته كان في الحبس ومحمد ايضا قيد لايامه نبغا وخسعين يوما وكذا ابو قلابه  
 ايضا ويمكن ان يقال اعراضهم هو مقام التقوى والحديث لاصل الجواز والتقوى يعني انه  
 لبيان الرخصة لا العزيمة او انهم لم يقفوا على صحة الحديث (قوله ولا يكون فظا) لا يخفى  
 انه لامساس له للمتن الاتجمل (قوله وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دليل للمتن  
 فلا يتوهم عدم التقريب (قوله وان امن منه لا يكره) يذبح ان يقيد بقيام حق القضاء واستدل  
 عليه باشتغال الانبياء سيما نبينا عليه وعليهم افضل التحية والتسليمه واكابر الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم (قوله قد ازدرأه) من الازدرأ وهو الاحتقار (قوله بعض اشعار ذقنه) اي تحت  
 ذقنه كما في التاتارخانية (قوله ويجوز تقلده من الجائر) ان امكن القضاء بحق والا فلا (قوله  
 تقلدوا القضاء من معاوية) فيه تصريح بالجور على معاوية رضي الله عنه وقد امرنا بامساك  
 اللسان عن كافة الصحابة وذكركم بالخير وثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كونهم  
 مغفورين ووقع في فتوى ابي السعود من قال ان معاوية لبس له خير يلزمه التعزير فالادب  
 ان لا يذكر كذلك (قوله وتقلدوا من يزيد مع فسقه) فيه دلالة على عدم كفره وقد ذهب بعضهم الى  
 كفره كالعلامة التفتازاني ولا يبعد ان يعم الفسق كما في التاتارخانية عن الملقط والاسلام لبس بشرط  
 فيه اي في السلطان الذي تقلد الى آخر ما قال هناك (قوله تقلدوا من الحجاج) الكلام فيما يكون  
 بالاختيار فيجوز فيما ذكر كره ان يكون بلا اختيار ويخوف ضرر كما مر نحو ابى حنيفة (قوله ومن اهل  
 البخي) وكذا من اهل الخوارج (قوله الزمه اياه) اي الحبس وقيل الحق اخذ منه كفيلا فان  
 ابا نادى عليه شهرا ثم اطلقه كما في الدرر (قوله لما مر من انه ملحق بالرايا) وشهادته لا تقبل  
 سيما بفعل نفسه قال في الدرر عن النهر ومقاديرها ولومع آخر ثم قال قلت لكن افني قارئ  
 الهداية بقولهما وتبعه ابن نجيم انتهى (قوله في مسجد) ويختار كونه في وسط البلد تيسيرا للناس  
 ومستدبر القبلة كخطيب ومدرس كما عن الخانية واجرة المحضر على المدعي كما في البحر  
 عن البرازية وعلى المتمردين كما في الخانية وهو الصحيح كما في الدرر وفي التاتارخانية ان مؤنة الرجال  
 على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واجتيج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه من كان يجلس  
 قبل اي قبل القضاء من احبائه واقربائه ورد هدية التكرير للتقليل كما في الايضاح والهدية  
 ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة كما في شرح المجمع (فائدة) قال في لب الاحياء  
 تفرقة بين الهدية والرشوة وجا معها صدورها عن رضا لغرض وهو اقسام الاول نواب  
 الآخرة لكون المصروف اليه محتاجا او سببا فلا يحل الا بالحاجة والنسب او عالما او صالحا  
 فلا يحل الا بما لو اطاع لما امتنع والثاني مقصود في العاجل وهو اما مال كاهداء الفقير الى الغني  
 طمعا في حاجته فهو هبة بشرط العوض ولا يحل الا عند الوفاء بالمطموع واما اعانة على عمل

معين كاهداء محتاج للسلطان الى وكيه فان كان العمل حراما او واجبا فهو رشوة حرام او مباحا فيه تعيب بحيث يجوز الاستيجار عليه حل اخذه وهو جعل او لا تعيب فيه كلمة او فعلة من ذى الجاه حرم اخذه اذ لم يثبت في الشرع تعويض عن الجاه والثالث ايقاع المحبة لتأكيد الصحبة وهو هدية مندوب اليها قال صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا والرابع ايقاعها للتوسل بها الى اغراض فامره اخف لانه هدية في الظاهر واخذه مكروه انتهى ثم انه لو تأذى المهدى بارد يعطيه مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هداياه له تاتى خائبة ومفاده انه لبس للامام قبول الهدية والا لم يكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم بعلمه بخلاف القاضي كذا في الدرر بخلاف العامة وفي شرح الجمع ولا يجب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للتهمة (قوله ويعود مريضا) في الشرع لئلاية ان لم يكن له ولا عليه دعوى وكذا الجنابة (قوله وسوى) اى وجوبا (قوله ولا يضحك) وكذا القيام له بالاول (قوله ولا يلقنه حبة) وعن الثنى لابأس به (قوله واستحسنه ابو يوسف) قال في البرازية والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته (قوله اى القاضي المقر) في تخصيص المقر بالذكر اشكال لا يخفى (قوله حبسه) والحبس في موضع لبس به فراش ولو جئ له به منع منه ليضجر ويوفى ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستئناس الا اقراره وجيرانه ولا يمكن ثبوت عنده طويلا ولا يخرج للجمعة ولا جماعة ولا الحج ولا الجنابة ولو بكفيل كافى الزيلعى وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنابة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى (قوله وبدل الخلع) قال في الدرر عند الخلع هنا خطأ فتنبه ثم عمده في الغير (قوله ودين الكفالة) ولو بالدرر او كفيل الكفيل وكذا يحبس في كل عين يقدر على تسليمها كالعين المغصوبة (قوله وفي غيرها في الديون) اى غير ما ذكر وهو تسع صور على ما في الدرر بدل خلع ومغصوب ومتلف ودم عمد وعتق حظ شريك وارث جنابة ونفقة قريب وزوجة وموكل مهر ولو بعد طلاق (قوله غناه) اى قدرته على الوفاء ولو باقراض او بتقاضى غريمه (قوله قدر ما يراه) ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة اذا كان الممسر معروف بالعمرة لم احبس وفي الخائبة ولو فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل بينته على افلاسه وخلى سبيله كافي النهر (قوله ثم يسئل عنه) لو كان حاله مشكلا عند القاضي والاعمل بما ظهر كافي البحر ثم هذا السؤال لبس وجوبا بل احتياطا (قوله فان لم يظهر يكفى في سؤاله العدل) الواحد بغية الدائن واما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمله والا لا كافي انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الحضم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في البسار والاعسار (قوله اطلقه بلا كفيل) الا في ثلث مال يتيم ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم لا يحبسه ثانيا للاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غناه كافي البرازية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدائن اطلاقه قبل تغلبه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يعيده الدائن ثانيا وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضى في غيبة خصمه (قوله ولم يمنع غرماء عنه) فيلازمونه نهارا لايلا ويسأجر للمرأة امرأة تلازمها (قوله وبينه البسار اولى) لكن اذا بين سبب اعساره وشهدوا به تقدم لاثباتها امرأ طارضا كما في النهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والا لا يمكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكروا وبينه متى قامت المنكر لا تقبل (قوله وايد حبس الموسر) وعندهما يباع ماله لدينه فلا يتأبد حبسه وبه يقتضى كافي الدرر (قوله

لا تجبس لنفقة ماضية) الا اذا برهنت على يساره حبس بطلبها (قوله بل يجبس في الاتفاق عليهما)  
 او على اصوله وفروعه كذا في البحر وهل يجبس لمجرمه لو ابى لم اره وظاهر تقييدهم لا وتعامد في الدر  
 (قوله يقضى المرأة) يعني يجوز قضاء المرأة (قوله بان قيل له) هذا صريح التفويض وقد يكون دلالة  
 بكملتك قاضي القضاء والدلالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل  
 وفي الدلالة بملكهما (قوله فانه يستخلف في الصلوة للضرورة) قال في الدر هنا فانه يستخلف  
 بلا تفويض للاذن دلالة ابن مالك وغيره وما ذكره ملاخسر وقال في البحر لا اصل له وانما هو فهم  
 فهم من بعض العبارات وقد مر في باب الجملة انتهى فافهم (قوله بخروجه عن القضاء)  
 ولا يموت ولا يموت السلطان بل بعزله كذا في الزياحي وتعامد في الاسماء (قوله ونائب غيره)  
 وكذا لو قضى فضول او هو في غير نيوبته واجازه جاز لان المقصود حصول رأيه بحر قال وبه علم  
 دخول الفضولي في القضاء كذا في الدر (قوله قاض آخر) قيد آخر اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك  
 كذلك كما في الايضاح (قوله لان كلامها مجتهد فيه) قال صدر الشريعة لا يصح اعتبار  
 خلاف السافعي (قوله لا يدخل تحت القضاء) يعني لا يمتد بتعلق القضاء به بل يسمع الدعوى  
 على خلافه كما يفهم شرحا (قوله كذا اذا ادعى) في تعلق هذا القول على هذا المقام خفاء  
 لا يخفى (قوله والموت من حيث هو موت) لا يخفى ان الكلام هنا ليس في نفس الموت من حيث  
 هو موت بل من حيث ثبوت الزوجية المستلزمة لحقوق النكاح كالمهر والميراث (قوله وعند  
 الباقيين) اي عندهما وزفر والثقة ينفذ ظاهرا لا باطنا قال في الشربلالية وعليه الفتوى (قوله  
 لتزاحها) حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقا كارت  
 وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو عدة اوردت وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا  
 كالتقضاء باليمين الكاذبة زيلعي ونكاح الفتح كذا في الدر (قوله وعنهما لا ينفذ) وكذا عند  
 الائمة الثلاثة قبل عليه الفتوى كجميع ووقاية وملتقى وفي شرح الوهبانية للشربلالية قضاء من ليس  
 مجتهدا كحنفية زماننا بخلاف مذهب طامدا لا ينفذ بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد  
 غيرت بيت الوهبانية ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ما صح اصلا واما امر الامير فتي  
 صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ امره كما قدمناه عن سيرات تاريخانية وغيرها فليحفظ كما في الدر  
 (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يخفى انه لا يدل على احد جزئي المدعى لعل لهذا عقبه  
 بقوله لا القضاء الى آخره فان قيل هذا وامثاله دليل عقلي والمسئلة شرعية فالمطالب الشرعية  
 كيف تثبت بالادلة العقلية قلت يمكن ان يكون هذا علة للحديث وهذه العلة جارية في الجزء  
 الاخير بالقياس بتعددية العلة فتأمل (قوله كوكيله) افاد بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة  
 كذلك ينصب خصما عن الباقيين وكذا احدث شريكي الدين واجنبي بيده مال اليتيم (قوله كمن قال  
 لامرأته) قال في الدر ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى كفالته  
 بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يزني فخيالته ما في دعوى البرازية ادعى عليها ان  
 زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجية الغائب وانكرت طلاقه  
 فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر  
 الغائب (قوله فقيل ينفذ) وهو اظهر الروايتين كما ذكره المصنف في باب خيار العيب (قوله  
 وقيل لا ورجه غير واحد) وفي المنية والبرازية وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح  
 في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والعمدان القضاء على المسخر لا يجوز الا للضرورة

وهي خمسة مسائل اشترى بالخيار فتواري اختفى المكفول له حلف ليوفين اليوم فتغيب الدائن  
جعل امرها بيدها ان لم تصل تفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالمتأخرون ان  
القاضي ينصب وكيلًا في الكل وهو قول الثاني خاية قلت ونقل شراح الوهبانية عن شرح  
ادب القاضي ان قول الكل ان القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل (قوله يقرض)  
اي من ملي مؤتمن حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مشغلا يشتره ويأخذ المال من اب  
مبذرو وضعه عند عدل كما في القنية (قوله لا الاب والوصي) الا لضرورة كالخرق والنهب  
فيحوز اتفاقا كما في البحر (قوله واقربه فيعزل حيثئذ) عن القضاء عند محمد وعند ابي يوسف  
اذا غلب جور و رشوته ردت قضاياه وشهادته (قوله القضاء يتخصص بزمان ومكان  
وخصوصة) حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ  
لكن يستثنى الوقف قال في الدر والارب ووجود عذر شرعي وبه افتي ابو السعود امر السلطان  
انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا كما في الاشباه بأنم القاضي بتأخير الحكم ويعزل ويعزر  
كما قيل عن جامع الفصولين وتفصيله في الاشباه يصح الرجوع عن قضائه في ثلث اوبعلمه او ظهر  
خطاؤه او بخلاف مذهبه (قوله حكما اي جعل الخصم) قال في معروضات ابي السعود ان  
الحكيم ممنوع ثم ذكر قول صدر الشريعة ولا نفى بذلك لان العوام يتجاسرون على ذلك فيقبل  
الاحتياج الى القاضي فلا يبقى لحكام التسرع رونق ولا للحكم جمال وزينة (قوله من صلح  
قاضيا) بشرط ان يكون معلوما والا كان حكما اول من يدخل المسجد لم يجز اتفاقا (قوله صح  
حكمه بكون التكايات راجع) ويفسخ البين المضافة للملك وغير ذلك كما في شرح الملتقى  
در المشتق (قوله في غير ما ذكر) واما فيما ذكر فيمنع اصلا (قوله لا بعده) بل يلزمها ولا يبطل  
بغيرها لصدوره من ولاية شرعية ولكن لا يعتد بها الى غيرها الا في مسألة ما لو حكم احد  
الشريكين وغريما له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب لان حكمه  
كالصلح (قوله والا بطله) والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في البحر سبعة عشر منها  
لوارده ان عزل فلو اسلم احتاج للحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها لورد الشهادة لثمة فلفغيره  
قبولها وينبغي ان لا يلبى الحبس ولم اراه وكذا لو حكم بقبوله الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى  
اليه وقت الحكم \* باب كتاب القاضي \* قال في الهداية تصحيح لقوله شهدا  
على خصم بانه استطردى وتعرض على النهاية (قوله لان حكم القاضي) هذه العلة تجري  
في صورة الوكيل اذ الوكيل كالاصيل تأمل (قوله وترك ههنا قوله) الاول تقديم هذا القول على  
ما سبق (قوله وهو السجل) وهو المسمى الان بالحجة (قوله الثاني ظاهر) اي تضمنه الحكم ظاهر  
مطلقا واما الاول فمخصص بما ذكر اذ الحكم في غير ما ذكره غير متصور (قوله ليحكم المكتوب اليه  
على رأيه) وان كان مخالفا لاي الكاتب اذ الحكم منه فالمعتبر رأيه (قوله للمجودتين) اذ غير المجودتين  
لا يحتاجان لكتاب القاضي (قوله وعليه الفتوى) قال في الملتقى ايضا وبه يفتي وقال في شرحه  
وعمل الفقهاء اليوم على التجويز في الكل سوى حد وقود (قوله غيب الدعوى) اي بعد الدعوى  
(قوله وختمه عندهم) اي عند الشهود البطريق بعد طيه ولا اعتبار للتختم في اسفله كما في القهستاني  
عن الذخيرة (قوله وسلمه اليهم) اي في مجلس حكمه وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلمه  
الى المارعي كما في النهاية (قوله وابو يوسف لم يشترط) اي سوى الشهادة انه كتابه يعني اكتفى  
بان يشهدهم انه كتابه (قوله ولبس الخرص المعينة) اذ ابتلاؤه به عيان فائدة هذا



اشارة الى ترجيح قوله ولذا عقبه بقوله وعليه المتأخرون قال في العزيمة عن الكفاية وعليه الفتوى  
وفي بعض الفقهية الفتوى على قول ابي يوسف على الاطلاق فيما يتعلق بالقضاء (قوله فالخاص  
ان كتاب القاضي) اسارة الى الفرق بين السجل وكتاب القاضي (قوله فلا يقبل من قاضي  
رستاق) وفي الدر وقيل من رستاق الى قاض مصر اورستاق واعتمده المصنف والكمال انتهى  
(قوله لان شهادتهم ملزمة) ولان شهادتهم على فعل مسلم (قوله ادعى على غائب مالا) لعل  
هذه المسئلة هنا استطرادية بل موضعه الاصل هو كتاب الدعوى (قوله ويقصر المسافة  
بتقليل المؤنة) بقطع ذلك الاحتمال (قوله كافي الشهادة على الشهادة) يعني تكون عن كل  
منهما شاهدان حقيقيان او اعتباريان (قوله لا يحضر الخصم) ونظر الى ختمه اولا والمراد  
من القبول هما القراءة اى لا يقرأه (قوله الابشهادة رجلين) ولا بد من اسلام شهوده ولو كان  
لذى على ذمى لان شهادتهم على فعل المسلم واعلم ان الاحتياج الى هذه الشهادة عند انكار  
الخصم فلواقر فلا حاجة الى الشهود (قوله ولا يقبله الابشهادة رجلين) في هذا الحصر خفاء  
بما اشير آتفا وبما في البرازية ان الشرع قصر الحجة على البينة او الاقرار او الكول والخفاء لبس  
مما ذكر لان الكتاب قد يزور ظاهره يدل على عدم حجية الكتاب مطلقا ويخالفه ما في الاشياء عن  
الخاتمة ان كتاب الامان في دار الحرب لا يحتاج الى البينة قيل لانه لبس بمن ثم قال ويمكن الخافق  
البرات السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلة ان لا يزور وان كان الاحتياط في الامان فلا  
وقد سمعت ما يقال من العلة فافهم وايضا ما في الاشياء عنه انه يعمل بدفتر السمسار والصراف  
والبيع وفي الدر عن محمد انه جوزه لراو وقاض ان يتقن به قبل وبه يفنى انتهى ثم قال في الاشياء بعيد  
ما ذكر وتعقبه الطرسوسي بان مسانئنا ردوا على مالك في عمله بالخط لكون الخط فكيف عملوا به  
هناورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه ونماه فيه من الشهادات وفي اقرار  
البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون  
اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى - الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدعى شيئا  
معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا  
اشار الى الجريدة وقال ما فيها فعلى ولو لم يشتر فلا وفي بعض المواضع عن جامع الفصولين  
واذا مات الشهداء الذين يشهدون عليها فان كان لهم رسوم في دواوين القضاة يعمل به  
عليها وفي فتاوى ابي السعود اذا لم يثبت مضمون حجة فالتمسك ان كان هو المدعى فلا يعمل بها  
ولو رجع الى بحث السنة من الاصولية لظهر ما يعين على هذا البحث (قوله اوزال اهلية  
القضاء عنه) كجونه وورثته وحده لقذف وعمامة وفسقه بعد عدالته لخروجه عن الاهلية واجازه  
الناني (قوله قبل وصوله) وكذا بعد الوصول وقبل القراءة واما بعدهما فلا يبطل (قوله  
ان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل) اى في مثل ما نحن بصدده من الاحكام والا فقد ذكر في محله  
ان خبر الواحد قد يكون حجة والمراد بالخبر الواحد هنا هو خبر القاضي الكاتب اذ عند الزوال  
يصير هو كفرد من افراد سائر الرجال لعدم الولاية الشرعية لان قضاء القاضي مستفاد من  
طرف السلطان فاذا عزله يصير هو كسائر فيعود الامر الى الاصل الذي هو عدم قبول قول  
خبر الواحد (قوله فاه لما عرف الاول) فدار الصحة هو كون الاول معلوما (قوله وكمن شيء يثبت  
نعا لا يثبت قصدا) هذا جواب عن سؤال مقدروا رد على حكم مفهوم من الحصر في قوله  
الا اذا كتب بعد اسمه من قولنا يبطل اذا كتب ابتداء قوله الى كل من يصل اليه من قضاة



المسلمين يعني اذا علم ابتداء فلا يجوز وتقرر السؤال بالوجه عن الفرق بين التعميم بعد التخصيص وبين التعميم ابتداء والجواب ان التعميم في ذاته مانع للجواز لكن في صورة وقوعه بعد التخصيص قد يجوز بضرورة المتابعة للتخصيص الذي جوز جزما لكونه معروفا بخلاف التعميم فانه ليس بمعلوم (قوله جوزة ابو يوسف) فيه اشارة الى خلاف الامامين كما فهم من مفهوم الحصر كما نبهنا (قوله بعد ما يتلى بالقضاء) فيه اشارة الى انه هو المختار لانه ليس الخبر كالبيان كما مر (قوله باقامة البينة) بتمام الحجة كما سيأتي (قوله اوضح به) هذا اشارة الى ما ذكر من طعن الشاهد والقاضي الاول (قوله فان قال ان الشهود) لم يذكر حكم طعن القاضي الكاتب لعله لا يمنع قبول المكتوب فكذا حكم طعن الشاهد بغير ما ذكر ويدل عليه مفهوم ما سكوته عنه في معرض البيان والمفهوم حجة متفقة في الروايات (قوله سمع القاضي هذا الطعن) ينبغي عدم السمع بحسن الظن بحال القاضي الكاتب لانه لو وجد مثله لم يسمع وان التفتحص من حال الشاهد وظيفته اذ قبول الشهادة صدر منه ابتداء الا انه لما لم يحضر الخصم عنده ووظيفة طعن الشاهد كانت له لساغ لهذا القاضي ذلك (قوله فان وجد الامر) الظاهر ان وجود الامر مثل ما قال بشاهد آخر فلا يظهر ان يعتبر بمثله (قوله هذا في شرح ادب القاضي) وكذا ايضا في التاتار خانية عن الخانية (قوله وروى ابن سماعة) الظاهر من تقريره ترجيح جانب رواية الاصول لكن في الاشياء عن الفصولين والبرازية عدم الاعتبار بعلم القاضي هو المفتي به وما عليه مشايخنا (قوله كتب توكيل غائب) اي كتابة القاضي توكيل غائب لا يخفى في عدم كثير فائدة في هذا المكتوب اذ شهود الطريق يمكن ان يكون شهودا لجعله وكلا بالخصوصية (قوله وما اعتبر فيه) وفي السجل من تمام التبيين فاذا ذكر فيما تقدم هو اصل السجل مع بيانه في الجملة وما ذكره بعد هو تمام بيانه اخره لا اشتراكه فيه مع المحضر (قوله ان الاشارة في الدعاوى) كما ياتي تفسير الاشارة (قوله قطعا للاحتمال) الاحتمال قد لا يوجد بخصوصية اهالي الوقائع الا ان يقال انه من الحكم على الكل بحكم اكثر الافراد (قوله واحضر مع نفسه فلانا) هكذا في النسخ لكن الظاهر فلان واحضر على صيغة المجهول لان الاحضار من طرف القاضي او الى الامن الفلان الا ان يقال انه من قبيل الاسناد المجازي (قوله لا يقضي بصحة المحضر) فانه وان كان الاشارة في احد الجانبين لكنه لم يوجد في جانب آخر (قوله معرب) اي منقول من الفارسية الى العربية ❦ مسائل شتى ❦ (قوله لا يتد) اي لا يدق وندا (قوله اي في السفلى) وهو البيت التحتاني (قوله كوة) بفتح اوضم (قوله قلبس لصاحب السفلى) ولو فعل فانه يهدم ضمن ولو انه يهدم بلا صنع لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذي العلو ان يبنى ثم يرجع بما اتفق ان ياذنه او اذن قاض والافقيمة البناء يوم بني وقامه في العيني وقد اشير فيما سبق عن الاشياء (قوله زائغة مستطيلة) اي سكة طويلة (قوله لان فتحه للمرور) فيه اشارة الى انه لو للاستضاء او الريح لا يمنع كما عن العيني (قوله مستديرة) اذ لو كانت مربعة لم يكن الحكم مثل ذلك كما فصله ابن الكمال (قوله لرق طرفاها) اي اتصل طرفاها بالمستطيلة والمراد بطرفيها نهاية شعبتها في الدر ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره بينا وعليه الفتوى كما في البرازية واختاره في العمادية وافتي به قارى الهداية يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب المشايخ استحسانا وجواب ظاهرا لرواية عدم المنع مطلقا وبه افتي طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي قسمة المجتبى وبه يفتي واعتمده المصنف ثمه فقال

وقد اختلف الاقناء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية وحيث قلت واما رضى منته وشرحه فالعمل على المتن كما تقرر مما راقتدبر قلت وبقى ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياسا على مسألة السفلى والعلوانه لا يبدأ اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار للفتوى كما في الثانية قال المحشى فكذا قصره في ملكه ان اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال واما رتبة عليه فليغتنم فانه خواص كتابى انتهى (قوله انه بحمد الهبة) الاولى ان يذكر معه او لم يذكر الجود كما يتحمل المتن تلك الصورتين اذا كان التوفيق كافى في الايضاح (قوله وادعى وقتا بعد وقت الهبة) الاكسقاء بهذا التوقيت غير مناسب ايضا اذ لو لم يذكر لهما تاريخا او ذكر لا حد هما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي او الثانى فقط خلاف ويزنحى ترجيح الثانى وتسامه فى البحر (قوله لان المشتري لما جدد) لما تقرر فى موضعه ان جميع العقود يتفسخ بالجود اذا وافقه صاحبه بما يدل على الرضا به غير الكاح (قوله زىوف او بهرجة) الزىوف ما يرد به بيت المال لنوع قصور فى جودته الا ان يجرى فيه المعاملة بين التجار والنهرجة ما يرد به التجار ردائة فضته والستوة وسطها فحاسب او رصاص ووجهها فضة كما سبشرا اليه السارح (قوله كن اقرب قبض الجياد) يعنى اقرا ولا انه قبض الجياد ثم ادعى انه زىوف لا يصدق فقوله كن اقرا الخ قيد للنفي ثم الظاهر من اطلاقه الاطلاق فى الكل ولبس كذلك اذ عدم التصديق فى الاقرار بالجياد مطلق يعنى موصولا او مفصولا وفى البواقي مقيد بما لو كان مقصولا لان قوله جياد مفسر لا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر او نص فيحمل كما فى الايضاح (قوله وبرا المدعى عليه) لكن ادعى كونها من غير هذا الدين واقام بينة فالظاهر انه لا يبرأ (قوله اعتبارا بعض الدين) وهو ما اذا ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شئ فقط فيرهن المدعى على الالف وبرهن المدعى عليه على القضاء او لا براء فانه يقبل خلافا لفر وعمل البعض المسئلة يامكان التوفيق بين وكيله وبراءته عن العيب (قوله بطل صك) اى مكتوب مطلقا (قوله ومن قام بهذا الذكر الحق) اى الذكر وهو الصك لكن لا يعلم فى ذكر هذه الزيادة فى شرح هذا المتن كثير نفع بل الظاهر ان المسئلة عامة لجميع الصور وان لم يقع هذا التعبير (قوله من اخرج) الظاهر ان المراد بمن شخص معين (قوله لان الاصل ان يصرف) لا يخفى ان هذا يقتضى علم الاحتياج الى قوله ولو صرف الى الكل الخ الا ان يقال ان ذلك وقع تعليلا لما ذكرتم الاستثناء المصروف الى الاخير هو لاستثناء بالاولا واخواتها عند عدم القرينة واما الاستثناء بان ساء الله فلبس بمصروف الى الاخير بل فيه تفصيل واختلاف مذكور فى الاصول وواقع فى الدر (قوله والاصل فى الحوادث) يد عليه ان هذا جار فى المسئلة الاولى مع تخلف الحكم فيه واستير الى الجواب فى الاشياء بجرى ان تحكيم الحال فيها ولا يخفى انه منترك الورود ايضا فلا بد من بيان تخصيصهم التحكيم الح لهذه المسئلة والاضافة لتلك المسئلة والجواب ان التحكيم فى الثانية يؤدى الى جعل الاستصحاب حجة فى الاستحقاق لا يتم الابديان وجه ترجيح التحكيم واجيب بان العمل بالدفع اولى والورثة فى هاتين المسئلتين المدافعون للمرأة عن استحقاق الارب وانت تعلم انه بعد تسليم هذه الاولوية يبقى وجه ترجيح هذه على ما تقرر من الة عدة المنهورة (قوله ابن مودعى) بكسر الدال مع ياء المتكلم قيد بالوارب لانه لو اقر انه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها (قوله لم يقد) من الفائدة اى لا يعطيه اقراره فائدة (قوله بل يكون

المال كله للاول لكن يضمن للثاني حفظه ان دفع للاول بلا قضاء (قوله وتقاديا عن الاتواء) التغاضي  
 التحاشي الاتواء من التوى اى تحاشيا عن الهلاك (قوله وترك باقيه مع ذى اليد) فاذا حضر الغائب  
 يأخذه بلاعادة اليقنة والقضاء فى الاصح لانتصاب احد الورثة خصما للميت اخذها القاضي  
 ويجعلها قيل حق العبارة اخذها القاضي منه ويجعله بتذكير الضمير اراجع الى الباقي (قوله  
 ولا وارث) قيل والصواب والارث (قوله كذا المنقول) اى كالعقار فيما ذكر فى الاصح لكن اعتمد  
 فى المتن انه يؤخذ منه اتفاقا قيل ومثله فى البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لومقرا (قوله يقع على  
 كل شئ) لانها اخت الميراث كما سبشر اليه (قوله تصدق بقدره) فى البحر قال ان فعلت كذا  
 فاملكه صدقة فحلت له ان يبيع ملكه من رجل بثوب فى منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك  
 ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال الف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو  
 يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ كذا فى الدرر (قوله ومسلم لم يهاجر  
 بالشرايع) وكذا الاخبار بعيب المرید شراء وحجر ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتول  
 (قوله وهو العدد) من المستورين او الفاسقين (قوله او العادلة) الا ان يصدق خبر فاسق بامر  
 القاضي والاولى ان يترك هذا القيد لانه لو باع لهم بلا امر القاضي فالحكم كذلك كما فى الدرر (قوله  
 اى المسمى) الصواب اى العبد والتأويل يجعل الثمن بمعنى المنع بعبد فلو مات بعد القبض لا يرجع  
 (قوله وان نصبه القاضي) فوصى الميت اولى بهذا الحكم (قوله وقيل لا يرجع ايضا) قيل لا موقع  
 لقوله ايضا هنا ولا يبعد ان يقال فى مصرفه هو عدم ضمان القاضي فى المسئلة الاولى (قوله  
 الا فى كتاب القاضي) الاستثناء من قوله وكثير من مشايخنا (قوله فالقول للقاضي) الا ان يبرهن  
 زيد على كونهما فى غير قضاءه فالقاضي يكون مبطلا كما فى صدر الشريعة  
 كتاب القسمة (قوله لا يخفى وجه المناسبة) هذا انما يكون غير خفى اذا وقع  
 الجزم منه على كونها من عمل القضاء وقد ذكره ونفسه فى آخر هذه الصحيفة ما يفهم منه  
 التردد بين اختيار كونه من عمل القضاء وبين عدمه الا ان يقال تصر يحه به هنا مع تقديمه  
 هناك يدل على اختياره ذلك ويمكن ان يقال وجه المناسبة كون بعض القسمة محتاجا الى  
 القاضي لزوما اورضاء (قوله وركنها فعل) قيل عن على المقدسى فى جعل الركن ما ذكر من  
 الكيل والوزن بحث لانهم اختلفوا فى اجرة القسمة على الرؤس او الانصباء واتفقوا على ان  
 الكيل ونحوه على الانصباء تأمل انتهى (قوله الانتفاع بحصته) اى الانتفاع بملكه على وجه  
 الخصوص (قوله وشرطها) وانما لا يقسم نحو حائط وحمام (قوله فكان ما يأخذه كل منهما  
 نصفه) قوله نصفه بالرفع بدل من ما وعدى لقوله والنصف الاخر فاصل المعنى فكان نصف  
 ما يأخذه (قوله لان ما يأخذه) دليل على قوله عين حقه فى التقريب خفاً الا ان يقال ان قوله عين  
 حقه من قبيل زيد اسد (قوله ولعننى الا فرأى يجبر عليها فى متحد الجنس) قيل فبئس تأمل لانه يوهم انه  
 متحد الجنس المثل لا يجبر الا على القسمة وهو خلاف النص (قوله يسئل القاضي) اى يطلب منه  
 (قوله وان كانت اجناسا مختلفة) سوق هذا التقرير يقتضى سبق عدله بخوان يقال ان كانت جنسا  
 واحدا ولم يسبق (قوله ويستحب) اى للامام والقاضى وهو المناسب لتعليقه وبعده خفاء لا يخفى  
 (قوله يوزق من بيت المال) ثلثا يأخذ الاجر منهم (قوله لان الاصح) نقل فى هوامش الكتب  
 عن المصنف اختلفوا فى كون القسمة من اعمال القضاء ومختار خمس الائمة انها منها ذكره فى اول  
 الفصل الاول مع دليله فى العمادية انتهى (قوله وصح نصبه) اى نصب القاسم فى التقييد بالقاسم

إشارة إلى أن أجره الكيال والوزان بقدر الانصباء اجبا كما جرة سائر الموزن كاجرة الراعي  
والجل والحفظ كما في شرح المجمع (قوله وعندهما) وهو رواية عنه أيضا وروى الحسن عنه  
أنها على طالب القسمة فقط نقله الشريفي إلى عن البرهان (قوله على مغالة الاجر) بالعين  
المجزة من الغلو (قوله الا عند صغر احدهم) أي بلا وصي أو ولي له ولاية التصرف في ماله  
كأب وكذا عند جنون احدهم أو غيبته بلا وكيل فالإكتفاء بالصغر أما لا تفهام حكمهما  
بالدلالة أو بالمقايضة والافلا يصح الحصر فلو وقع القسمة في هذه الصور لا يصح إلا بإجازة  
القاضي للغائب أو بإجازة الصبي عند البلوغ أو وليه هذا لو ورثة فلو شركاء بطلت كذا في الدر  
عن منية المفتي وغيرها (قوله حتى يبرهن أنه لهما) هذا رواية الجامع الصغير وأما على رواية  
القدرى فلا يشترط إقامة البينة كما في الزيلعي فتدبر (قوله يعني أن ادعوا الملك) هذا  
التفسير إنما ينطبق المفسر إذا أريد من المعية المعية على وجه الملكية وهذا لا يحسن يتقابل  
قوله أنه لهما لكنه موافق من حيث المعنى لما قبل أن المسئلة واحدة والرواية مختلفة كما أشير  
وظاهر المتن يقتضي أن هنا مسلتين دعوى المعية وهي شاملة بما يكون على طريق الإجازة  
والإعارة ونحوهما ودعوى الملكية في الأولى لا بد من البينة وأما في الثانية فالفهوم من المتن  
عدم الاحتياج ومن الشرح الاحتياج فتدبر أيضا (قوله وهو معهم) أوردناه صادق لكون  
العقار مع الصغير والغائب وسيدكر أن حكمه مخالف لذلك ورد أنه يجوز إرجاع الصغير إلى  
الورثة التي غيرهما بقرينة قوله ونصب قابض لهما (قوله وإن برهن واحد من الورثة) هذه  
المسئلة على ما في كتب القوم وكما يدل عليه تعليقه الآتي كون الحاضر واحدا لا كون المبرهن  
واحدا من الورثة (قوله لبس معه خصم) ولو صغيرا أو وصى له (قوله بخلاف ما لو كان  
الحاضر من الورثة اثنين) وإن كانا مقررين كما سبق أو كان أحدهما صغيرا فينصب له القاضي  
من يقسم (قوله وذكر الجصاص عكسه) المناسب لما ذكر من سبب القسمة وحكمها ولقاعدة  
ترجيح جانب الضرر عند تعارض النفع مع الضرر هو اختيار مذهب الجصاص (قوله لأن  
الجبر على القسمة) لا يخفى أنه جار في مذهب الخصاف والحاكم مع تخلف الحكم عنه واعتبار  
وجود المنفعة بالنسبة إلى البعض لبس بمفيد لما عرفت آنفا (قوله بل تقع معاوضة) قد عرفت  
أن المعاوضة يعني المبادلة من معنى القسمة (قوله فيعتمد التراضي) أي على التراضي كما فسرنا له  
بيان لحاصل المعنى لا لكون الجار محذوفا (قوله أما عندهما فظاهر) مما ذكر بعد أسطر (قوله  
فإن كانوا ذكورا وإنا لم يقسم) هو صحيح النسخ خلافا لما في البعض بلفظ يقسم بلاداة نفي  
(قوله كالذهن) بالذال المعجمة فقوله والقياسة كأنه عطف تفسير له (قوله قيل إذا اختلف الجنس)  
وقيل الأول أن يشير وجه اختيار الثالث إلا أن يقال قوله ولهذا لو تزوج الخ إشارة إليه (قوله  
وكذا الحائط) وكذا الكتب كما في الدر فاذا لم يكن كل نصب منتفعا به الخ يشكل بما على مذهب  
الخصاف في المسئلة السابقة (قوله بخلاف التراضي) ولو أراد أحدهما البيع وأبى الآخر لم يجبر على  
بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاية ولا يقسم  
بالأوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة وأورثا ضياعا تقوم الكتب وبأخذ كل  
بعضها بالقيمة بالتراضي جاز والألا وفي التاتارخانية دار أوحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تساجرا  
فيه فقال أحدهما لأكرى ولا انتفع وقال الآخر اريد ذلك أمر القاضي بالمهاية ثم يقال لمن لا يريد  
الانتفاع أن شئت فانتفع وإن شئت فأغلق الباب كذا في الدر (قوله ههنا أمور ثثة) في الحاشية

الوانية عن السر خسي اعلم ان البيت اسم لمسقف واحد له دهليز والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعاليه والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فكان المنزل فوق البيت دون الدار انتهى (قوله وقال في الفصول) قال الزيلعي هذا اذا كانت الدور في مصر واحد واما اذا كانت في مصرين لا يقسم بالاجاع في رواية هلال وعن محمد انها تقسم (قوله ويصور القاسم) اي يكتب ليكنه حفظه وقيل ليرفعه للقاضي (قوله ويعدل) بالدال المهملة او بالزاي من العزن اي القطع والتفريق (قوله ويذرعه) شامل للبناء على ما استفيد عن الزيلعي (قوله ويجعلها قرعة) تطيبها للقلوب (قوله ولا تدخل دارهم كعقار او منقول) فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابله البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية ولا الفضل درا هم للضرورة واستحسنه في الاختيار كما في الدر (قوله فان وقع سيل قسم) يعني قسم ولا حدهما سيل ماء او طريق في ملك الاخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ثم انه لو اختلفوا في مقدار الطريق جعل على قدر عرض باب الدار بطوله ولو شرطوا ان يكون الطريق في الدار الاعلى على التفاوت جاز وان كان سهامهم متساوية (قوله سفله علو) اي سفله فوجه علو مشترك (قوله وسفل وعلو مجردان) اي سفله مجرد مشترك والعلو لاخر مجرد مشترك والسفل لاخر (قوله بعد لزوم سبب ظهور الحق) اورد بان الصواب الموافق للكتاب بعد ظهور سبب لزوم العقد اقول بل المناسب للمفرغ عليه ان يكتب بقوله بعد لزوم عقد القسمة (قوله استخلف الشركاء) الموافق لما سبق من قوله وزعم ان بعضا مما اصابه الخ استخلف الشركاء ان كان الدعوى عن الجميع والا فلا استخلاف على شريك زعم المدعى ان بعض حصته في يده فقط (قوله عند ظهور الحق) اورد بان الادلى ان لا يذكر ذلك لان الكلام في اثبات جواز استماع الدعوى وظهور الحق انما يكون بعد الاستماع لا يخفى ان مراده من ظهور الحق ظهور الغلط باعتقاده لكن هذا الجواب لا يتشبه عند كون القسمة بمجرد تراضي الشركاء قوله ولا اعتبار به في البيع والفتوى على جواز الفسخ فيهما كما في الاشياء وذكر هنا الشرع بل لا يثم انه اورد بالاستدراك بما سيذكره متاوانت خيران ذكره هنا لبيان حكم مسألة اخرى وما سيذكره لبيان حال نفسه (قوله واواقسما) هذه من فروع المتقدمه فلا يخفى عن شائبة الاستدراك (قوله كلا طائفة) اي بيوت من الدار (قوله فالعبرة بليونة المدعى) وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود كما في الدر (قوله لا تفسخ) بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه او بعض القسمة دفعا لضرر النسقين (قوله بالقضاء تبطل التقييد) بالقضاء وان كان موافقا لما ذكره آغا من قوله ولو اختلفا في التقديم الخ لكنه ليس بموافق لما صح في شرحه (قوله فقد قيل لا يلتفت) لا يخفى ما في هذه التفرع من الخفاء بل الاولى ان يقول ان كانت بالتراضي فقبل لا يلتفت فقبل يفسخ الا ان يقال ان قوله له ان تبطل القسمة يتضمن لامرين القدرة على الابطال وعدمها بناء على عدم الجزم فقوله فقد قيل تفصيل لذلك لكنه بعيد (قوله ولا يبره به في البيع) قد عرفت ما هو المقتضى به فيه نعم لو تصرف المشتري المغبون في البيع تصرف الملاك بعد ما علم الغبن فيه لا يبره بالغبن على ما نقل عن حاوي المنية فليثبت هذا في البيع ولا يبعد ان يفهم منه حكم القسمة دلالة فافهم وهو الصحيح كذا صح قاضيخان لكن قيد بقضاء القاضي وصح في الخلاصة الاولى لكن ظاهر ما ذكره يقتضي الاطلاق وليس كذلك على ما في التنوير وكذا في الدر عن الخانية من انه انما يسمع دعوى الغبن اذا لم يقر



بالاستيفاء والا فلا للتناقص الا اذا ادعى الغصب (قوله وصحت المهايأة) والاصح ان للقاضي الجبر عليه ايضا بطلب احدهما ولا يبطل بالموت (قوله المهايأة في المكان) بان يسكن هذا في بيت والاخر في بيت آخر وفي الزمان ان يسكن في بيت معين هذا يوما وذاك يوما (قوله لا يشترط فيها التأقيت) فيه اشارة الى اشتراط التأقيت في المهايأة بالزمان لكن قال قاضيخان انه اذا تمهايا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال خواهرزاده يجوز ان استوت الغلطان وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى لعل ذكر السنة لمجرد تمثيل ففي اليوم كذلك قال في الشرنبلالية بخلاف ما اذا كانت المهايأة في المنافع فاستقل احدهما في نوبته زيادة وبخلاف ما لو تهيا على الاستغلال في الدارين وفضلت غلة احدهما حيث لا يشتركان فيه (قوله لاق غلة اوعبد اوعبدن) قال في الشرنبلالية وجلة الامر ان مسائل التهايا اثنتا عشرة مسألة ففي استخدام عبد واحد جائز بالاتفاق وكذا في استخدام العبدن على الاصح والتهايؤ في استغلال عبد واحد او بغل واحد لا يجوز اتفاقا وفي العبدن او البغلين اختلاف وفي سكني دار واحدة يجوز اتفاقا وكذا في غلتها وكذا في سكني دارين وغلتها بخلاف والاظهر انه يجوز اتفاقا وركوب بغل او بغلين على الخلاف كما في التبيين انتهى **كتاب الوصايا** (قوله الوصية معاملة بعد الموت) اي في الاغلب والا فالوصية في حال الصحة صحيحة فالاولى ان يقال والوصية لازمة بالموت او تصرف فيما بعد الموت (قوله لان القسمة) لا يخفى ان الاولى بالنسبة الى هذا التعليل ان يذكر القسمة بعد الوصايا لان الوصية وقت الموت والقسمة بعده والجواب ان القسمة قد يقع قبل الموت معقب بان الوصية كذلك والجواب الصحيح يخرج عما اشرنا ان لزوم الوصية لا ينفك عن الموت بخلاف القسمة (قوله بمعنى ملكه له) من التملك (قوله ولما امتنع تعريف اللفظ المشترك) فيه اشارة الى ان تعدد معنى اللفظ الواحد بحسب تعدد صلته من قبيل المشترك (قوله ولو مكاتباً) الا اذا اضاف الى عتقه (قوله وكون الموصي له حيا وقتها) اورد عليه بالوصية بالتمل اذا المشروط وجوده لاحيوته واجيب بان المراد من الحياة ما يعم التحقيق والتقدير (قوله وكونه غير وارث) اي وقت الموت (قوله جازت بالثلث) اي الى الثلث ان خلى عن المانع (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل الجواز بالنسبة الى الثلث وبالنسبة الى عدم تجوز الوارث لا بالنسبة الى الاجنبي فانه معلوم بغير هذا كقوله عليه السلام لا وصية لوارث ثم جوازه للاجنبي مشروط بعدم كونه قاتلا مباشرا كما في الاصلاح (قوله فضعوها حيث شئتم) كانه عام خص منه البعض بالحديث السابق فلا يتوهم عدم تمام التقريب (قوله وهو استغناؤه عن المال) يرد عليه بما سيذكره من قوله ليتدارك تقصيره اذ المفهوم منه انه محتاج الى المال لتدارك ما قصر فيه حال حياته بل قال في المرات وهذه الحاجة اقوى من خلافة الوارث عنه الا ان يقال هذا استحسان وما ذكره وجه الاستحسان والاول قياس (قوله الا ان يخيره) فيه اشارة الى لزوم وارث آخر في هذه الصورة فلا يرد بما اذا اوصى لزوجته او وصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه يصح الوصية في هذه الصورة ولم يتحقق الاجازة من الورثة كما في الايضاح (قوله وهم كبار) فلو الاجازة عن بعض فقط نفذ عليه بقدر حصته (قوله وندبت) قال في الشرنبلالية عن المجتبى الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية برد الوديعة والديون المجهولة ومستحبة كالكفارات وفدية الصلوة ومباحة كالالاغنياء من الاجانب ومكروهة كالاهل الفسوق والمعاصي ثم قال وفيه تأمل لما قال في البدايع الوصية بما عليه



من الفرائض والواجبات كاللحج والزكاة والكفارات واجبة انتهى ويمكن ان يقال المراد من الواجب هو الفرض القطعي ومن المستحب ما يكون فعله راجعا فيشمل الواجب على ان الزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلوة عدت من الواجب في التثوير ونقل الدر ذلك عن المجتبى فالخلل في نسخته ان وجد (قوله واستغناؤهم بحصتهم) قال في الشرنبلالية عن الخلاصة وقد استغناء عن ابى حنيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف اى درهم دون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة آلاف انتهى (قوله فالترك اولى) اى ان لم يكن عليه واجب كما يؤيده تأخير قوله وجبت (قوله صدقة على القريب) وصلة ايضا (قوله كتركها مع احدهما) اورد عليه ان لاساقطة فان المعنى كتركها لامع احدهما بقرينة تفسيره بقوله اى ان لم تكن الورثة مع ما يشهد به سياق الكلام اقول الصواب ان لا يذكر هذا القول هنالاه لاصحة على كل تقدير لانه ان اريد على ظاهره يكون عين قوله وندبت باقل منه عند غنى ورثته الخ وان اريد سقوط كلمة لا كما زعمه المورد يكون راجعا الى مضمون قوله واولاهما فيكون مستدركا او يكون راجعا الى ما اثبت ايضا تأمل (قوله وجب عليه التدارك بعد الموت) يعنى عند الموت التدارك بامر بعد الموت فلا يرد ينبغي عند مماته (قوله عند عدم ورثته) قال في الدر ولو حكا كسنا من لعدم الزاحم (قوله واو اوصى له بشئ) ذكره في التثوير في عقد الصحة فاورد عليه بما ذكرهنا شرحه الدر (قوله فاما ان يقيد هذا الخ) اورد كلام الخاتبة فيما سيجي على الاطلاق ايضا فلا موجب لجعل هذا القول غير الاصح وترجع ما في الخلاصة لا يخفى ان المراد من غير الاصح الاصح الواقع في كلام الخلاصة عن النسفي يفتى بحمل على غير الاصح الواقع في كلام النسفي سواء كان اصح في نفس الامر او لا مع انه يمكن المكالمة بذلك على الخاتبة ايضا (قوله في كلهم) قيل الصواب في قولهم لا يخفى الكل هنا كناية عن مضمون قوله قولهم اى عند كلهم اوفى قول كلهم غاية يوجب ترك الاولى لالخطاء (قوله لكن النانية) اورد بمخ لقتد لعامة الكتب بل الموافق الاطلاق بلا تقييد (قوله ان ولد لاقل من ستة اشهر) لوزوج الحامل حيا واوميا وهى معتدة حين الوصية لاقل من سنتين بدليل ثبوت نسبه ولا فرق بين الادمى وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح و اقل مدة الحمل للادمى ستة اشهر وللغيل احدى عشرة سنة وللابل والخيل والحمار سنة وللبقر تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللتنور شهران وللكلب اربعون يوما وللطيور احدى وعشرون يوما كذا في الدر عن الاختيار والقهستاني (قوله من اى وقت الوصية) هذا ما عليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصى وهو ما ذكره ابو الليث وفي الكافي ما يفيد انه من الاول اركان له من الثاني ان كان به (قوله وفي السير الكبير) اورد عليه الواقع في السير بعد التبع الكثير لو اوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا يجوز وفي موضع آخر لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا او بعيدا محاربا او ذميا ولا يفهم منه شئ يدل على الجواز المذكور ودفع النهاية والكافي ما موان في الاخذ والنقل فلا اختلاف فيه اقول قال في التاتار خاتبة وفي شرح الطحاوى ذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للحربي واختلاف المشايخ فيه الى آخر ما قال ثم قال والمذكور في السير الكبير ان الوصية للحربي باطلة فنقل عين عبارته ذلك الى تمامه ثم قال فقد نص على عدم الجواز ثم اقول لا يبعد ان يقال انه يفهم تقييد السير بقوله والحربي في دار الحرب جواز الوصية للحربي الذي في دار الاسلام على طريق مفهوم المخالفة ومفهوم التصنيف حجة فقولهم نقلا عن السير ما يدل على حوان

الوصية للحري محمول على ذلك كما ذكره المصنف (قوله كذا في الكافي وكذا في التاتارخانية) وزاد في التوفيق قوله منهم من قال في المسئلة روايتان (قوله يل وجه التوفيق) قال في التاتارخانية واو اوصى مسلم لحري بنلت ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد وعن ابي حنيفة في رواية لا يجوز فعلى هذا يمكن لك ان لا يحتاج الى هذا التوفيق فافهم (قوله وقائله مباشرة) يعني لا تسببا (قوله الا باجازه ورثته) لقوله عليه لا وصية لو ارث الا ان يحيزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد اخرا الحديث فلو لم يكن له وارث آخر سوى الموصى له تصح للوارث وكذا للقاتل كما سبق عن ابن الكمال (قوله فعوقب بحرمانه) لان من استجمل السي قبل اوانه عوقب بحرمانه (قوله وهو لارث) الصواب وهو الوصية (قوله وهم كبار عقلاء) فلم يحز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز لبعض ورد البعض جاز بقدر حصته (قوله او يكون القاتل صبيا) وكذا مجنونان لانهما ليسا من اهل لعقوبة (قوله الا في تجهيزه) لا يعلم لنفوز هذه الوصية كثير نفع اذ يلزم ذلك من ماله ولو بلا وصية الا ان يقال يعمل بما نص به من الزيادة والنقصان مثلا (قوله ولا من معتقل اللسان) وان لم يكن معتقل اللسان فعدم اعتباره في الاول لكن في الاشياء الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء ويزاد اشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر (قوله بخلاف معتقل اللسان في وصية) واما وصية الناطق بالكتابة من غير تلفظ فليس بوصية ولو قال للسهود اشهدوا بما فيه على الاصح وتماه في الاشياء (قوله وقدر الامتدارسنة) قال في الاشياء وهو ضعيف (قوله الا اذا مات موصيه) وكذا لو اوصى للمجنون بدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما في الدر (قوله وفعل يقطع) يعني لو فعل الموصى في المال به بنى لو فعله ذلك الغاصب في المال المغصوب لا يقطع به حق المالك بان يزيل اسم وعظم منفعة كما عرف في كتاب الغصب (قوله كالبناء) بخلاف تخصيصها وهدم بنائها لانه تصرف التابع (قوله بالحدود لبس رجوع) وفي المجمع وكذا عن العيني به يفتي لكن نقل عن العيون الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقره صاحب المسح مع اختياره الاول في المتن (قوله يقتضى بقاء الاصل) يعني بقاء ذات الموصى به وان اقتضى فساد وصفه لكن فساد الوصف لا يعدم ذات الاصل تحققة يقينا (قوله فيكون العبد مستركا) اورد بايتان لفظ العبد لعدم ان تعرض له في السياق لا يخفى ان هذا امر مثالي ولا يبعد انفهامه من السياق (قوله الاصل في هذا الفصل) يعني انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية فقوله يعتبر خبران وقوله لجواز متعلق بيبعتبر (قوله لجوازه وفساده) متعلق بيبعتبر (قوله قائم وقت الاقرار) المانع اعني انكفر يمكن الزوال (قوله المقعد) اما حكم سائر الامراض فقد سبق في اوائل باب طلاق العار وقيل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه في التجريد كما في البرازية واختار ما خناره المصنف هنالك من انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في الدر عن القهستاني عن الذخيرة (قوله كالصحيح) اي ما لم يكن مزدا دا والافيه كون مخنا اذ ذكره شرحا في اوائل طلاق الفاروا ايضا قيد في الاصلاح والتوير ولم يخف موته (قوله والافيه لمريض) المفهوم عن الدر ان مجرد عدم الضول بهذه المدة لا يفيد في هذا الحكم بل لابد من خوف الموت وايضا يمكن ان يفهم من كلام الدر في هذا المحل (قوله قدم ما قدم) سواء فرضا ونفلا وقيل يقدم الافضل فالافضل في ذلك التوافل والاقوى فالاقوى

في الفرائض قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وبعين مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون  
 القطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها اجبا على دون الاضحية وفي التاتارخانية عن الامالي  
 عن الحسن بن زياد يبدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالعتق على اليمين سواء بدأ بالحج أو آخره وعن الكافي  
 يقدم الزكاة على الحج ونقل عن الظهيرية يبدأ بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الافطار  
 ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج قيل قول الامام اخرا ان حج النفل افضل  
 من الصدقة (قوله والا فمن حيث يكفي) يعني راكبا فلو قال احدا نا حج عنه بهذا المال ماشيا  
 لا يجزيه كما في الدر عن القهستاني عن التتمة (قوله رد على الوارث) الا اذا قال وكلت ان تهب  
 ان زيادة لنفسك الفضل ويقبضه او يقول الباقي مني لك وصية كما في البحر (قوله من التنوير  
 وشرحه لكثرة وقوعه) مريض اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض  
 فوصياه الاولى باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا (فروع) اوصى بوصية ثم جن  
 ان طبق بطلت والا وكذا اوصى ثم اخذه الوسواس فصار معتوها حتى مات بطلت خاتبة  
 اوصى بان يعار يته من فلان او يسقى عنه الماء شهرا في الموسم او في سبيل الله فهو باطل  
 ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جازوله سكنها ما دام حيا ولبس بيع ثلثيها واستفيد  
 جواز النفقة من وقف المسجد على قناده وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل  
 في رمضان خاتبة وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم ولو اوصى بثلاث ماله لعمال البر لا يصرف  
 لبناء السجى اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته لثلاث ايام فالوصية باطلة اوصى باتخاذ  
 الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه لامن  
 لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته  
 الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا ويطين قبره او لمن يقرأ عند قبره بشيء معين فهي باطلة  
 اوصى بثلاث ماله لله فباطلة وعند محمد يصرف بوجوه البر قال لمدونه اذا مت من مرضي  
 هذا فانت برى من ديني عليك صحت ولو قال ان مت لا يبرأ للمعاظرة وفي الوصية للعلماء  
 يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم  
 هم العقلاء في الحقيقة واعلم ان الوصية في يد الموصى او ورثته بمنزلة الودعة سرا ج  
 ﴿باب الوصية بالثلث﴾ (قوله ولهم الثلث) اي للورثة يعني اتفاقا (قوله  
 اي الثلث ينصف بينهما) فاصل المسئلة من ثلثة وتصحيحها من ستة لان مخرج الثلث ثلثة  
 وثلث الثلثة واحد وهو لا تستقيم على الموصى لهما فضر بنا الاثنين على الثلثة فبلغ ستة ثلثها  
 للموصى لهما وباقيهما للورثة فالاثنتان لهما والاربعة لهما (قوله فخرج الثلث ثلثة) يعني لنا  
 ان نأخذ الثلث من ثلث جميع المال وكله ايضا فاقل مخرج الثلث ثلثة فزدنا هذا الثلث  
 على هذه الثلثة فصار اربعة قال في الشرنبلالية في معرفة الطريق خفاء والطريق في هذا  
 انه لا اجتماع ههنا وصبتان وصية بالكل ووصية بالثلث كان اصل المسئلة من ثلثة لحاجتنا الى  
 الثلث فيؤخذ ثلثها للوصية فجعلناها اثلاثا والموصى له بالكل يدعى الكل الثلاثة والموصى له  
 بالثلث مدعى ثلثة وهو سهم فتعول الى اربعة اسهم سهم لصاحب الثلث وثلثة اسهم  
 لصاحب الجميع وهذه مسئلة الرد الى آخر ما قال (قوله ولوله بثلثة والاخر بنصفه) فاصل المسئلة  
 من ستة لاجتماع النصف وثلث فثلث الستة اثنان ولكل واحد واحد (قوله من ضرب  
 ماله سهما) اي هذا مأخوذ من قولهم ضرب ماله سهما لان معنى ضرب هنا جعل كما يدل

عليه قوله اى جعل (قوله جازت المحابة بقدر الثلث) لانها وصية والوصية معتبرة من الثلث (قوله فيكون بينهما اثلاثا) الثلثان لصاحب الالف والثلث لصاحب خمسمائة لكن التفريع انما يظهر بملاحظة الاستثناء في المتن (قوله ولو كان هذا) هذا بيان لغائبة الاستثناء (قوله ان لا يضرب الموصى له) الظاهر والافق لما ذكره آتفا من قوله يضرب للموصى له الخ ان يقال للموصى له باللام اذ الضرب هنا بمعنى الجعل كما سبق من العناية (قوله باكثر من خمسمائة) اى باكثر من الموصى له بخمسمائة ففي العبارة مسامحة (قوله لئلا الالف) لو كان هذا كسائر الوصايا لوجب المساواة بينهما في الثلث تركه هنا لاتفهامه مما سبق دلالة او متغايسة وكذا فيما بعده (قوله ان الوصية اذا كانت) ففي تقريب هذا البيان خفاء فافهم (قوله بئذ) اهل هذا عند كون كلامه صريحا بحيث صرح فيه بان لا يكون لابنه حصه بل يصرف حصته لتلك الموصى له والا فيمكن ان يصرف هذا الكلام الى المجاز بالمثل كما في المسئلة الآتية والاصل ان لا يهدر الكلام الصادر عن العاقل جدا مهما امكن (قوله لان الوصية) لا يبعد ان يشير هذا التعليل الى انه لو لم يكن له ابن صحت كما في الدر عن الغاية (قوله اى لا يبطل) لكن يلاحظ فيه كون مثل النصيب مماثلا للثلث تركه لانفهامه عن مسئلة الوصية الزائدة على الثلث (قوله ثم بئذ) وكذا لو اوصى بثلثه ثم بسدسه كما سيفهم من شرحه وتعليله (قوله واجيز له) يعنى وان اجيز له فلا فرق بين اجازتهم وعدم اجازتهم في هذه المسئلة فتدبر (قوله فكاذب) لان المفروض انه لم يسبق منه كلام قبل هذا الكلام (قوله يجب ان يكون له النصف) اذا السدس مع الثلث نصف (قوله وهذا ممتنع ايضا) لما ذكر وللزوم الترجيح بلا مرجح (قوله ولم يجب عنه) اقول لعل عدم وقوع الجواب عنه من سقامة النسخ اذ ما عندنا من النسخة هكذا قلت قوله ثلث مالى له بعد قوله سدس مالى له محتمل يجوز ان يكون مراده زيادة سدس آخر وان يكون ثلثا آخر غير السدس فعند الاحتمال الحمل على التيقن اولى وهو الثلث واجاب المولى اخى زاده بوجهين حاصل الاول ان المسئلة الآتية وهى قوله وفي سدس مالى مكرره سدس جواب لاسؤل ونقول لقره قلت كما في بعض النسخ فالسدس المصرح عين السدس في ضمن الملب لان المعاد المعروف عين الاول ولقد اعجب حيث جعل مسئلة المتن جوابا لسؤاله ولا تثنى في بين كونها مسئلة برأسها وكونها مقول قلت وحاصل السئى راجع الى ما ذكره اول الاول ادعى تفرد به وثنائى عن الاكن لكن فيما تفرد به من الجواب فظن ان هذه الاعادة ليست من قبيل المعاد المعروف فانه لم يعهد عن احد كون الاعادة الضمنية من قبيل تلك الاعادة بخلاف المسئلة التائية على انه لم يقع لفظ قلت في اكثر النسخ وان فهم هذه الارادة عن مثل هذه العبارة بعيد غاية البعد ولم يعرف له نظير وليس كذلك عدم كون النصف مدلول للفظ مطابقة مسلم لكن ليس بمفيد اذ يكفي كونه التزاما وعدمه التزاما ما ليس بمسلم ومذكره في بيانه لا يدفع ذلك (قوله لا يزيد ازديادا في المقدار) ان اريد الافادة القطعية فليس بمفيد وان افادة المضطقة نوعا لا ان يدعى رجوع الامر الى حل المحتمل الى المتيقن (قوله بل يتعين الاكثر) فيه خفاء لا يعم المقيد بالاختصاص يتعين فيه ارادة الاختصاص (قوله فان تضمن) لا يد في تسليمه من بيان يزيل خفاءه فان تضمن قد يوجد في غير السامع (قوله وفائدة الاجازة) يعنى لو كان النصف مثلا مدلول لفظ الموصى لكان لاجازة الورثة فائدة والا كما فيما نحن فيه فلا يكون صورة الاجازة برامسا نفما من الورثة ابتداء لاجازة حقيقة (قوله وبني) اى لمسكل

منهما (قوله من ماله) أي من جميع ماله (قوله جميع ما بقى) وهو الثلث من الدراهم أو الغنم (قوله يتوى)  
 أي يهلك (قوله والأصل) أي القاعدة مبتدأ خبره قوله أن يجعل (قوله ولو أوصى بثلاث دقيقه)  
 يعني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرا (قوله مختلفة) فلو تممته الجنس كتياب متحدة  
 والحاصل لو كان مما يقسم جبرا فالألم جميع ما بقى (قوله له ثلث ما بقى) وأن خرج الباقي من  
 ثلث كل المال (قوله بلا ينقسم) بالباء الموحدة والحاء المعجمة أي بلا نقص (قوله وفي تخصيصه  
 بالعين) فيه خفاء بمضمون ما تقدم من قوله لأن الموصي جعل حاجته في هذا العين الخ (قوله  
 لأن مقتضى هذا اللفظ) لأن كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله  
 نصف أيضا كما في الدر (قوله أو هلك قبل موته بطل) وإن أكتسب غيرها لتعلقها بالعين  
 فتبطل بغواتها (قوله فإن لم يكن له غنم) يعني وقت الوصية (قوله والصحيح الخ) لأن تعلقها  
 بأنواع كتعلقها بالمال (قوله أوصبت بشاة من مالى) وكذا الحكم في كل نوع من أنواع المال  
 كالبحر والثياب ونحوهما (قوله وللفقراء والمساكين فيعطى) أي فقير أو مسكين ولو أوصى لفقراء  
 بلخ فاعطى غيرهم جاز عند أبي يوسف وعليه الفتوى كما في الخلاصة (قوله ولهما) الخلاف  
 فيما إذا لم يشر إلى المساكين فلو أشار إلى جماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز صرفه  
 لواحد اتفاقا (قوله صدق إلى الثلث) بخلاف قوله كل من ادعى شيئا فاعطوه إلا أن يقول أن رأى  
 الوصى أن يعطيه فيجوز من الثلث ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فإن سبق منه دعوى  
 في شيء معلوم فهو له والا كما في الدر (قوله معد) أي المقر له أي مع إقراره المذكور للمقر له  
 المذكور فالأولى في التفسير أن يفسر نحو ذلك (قوله لهما) أي للمقر له والموصي له يرد عليه أن الثلث  
 في هذه الصورة للموصي له فقط ابتداء كما في الوقاية وغيره ويبدل عليه سياق بيانه (قوله وما بقى من الثلث  
 فلاصحاب الوصايا) لم نطلع بيان صحة هذا القول وإن وقع مثله في عبارة التويريل السابق إلى  
 الخاطر أن الأولى نحو ما في الوقاية من عدمه حيث قال قيل لكل صدقوه فيما شئتم ويؤخذ ذو الثلث  
 بثلاث ما أقروا به وما بقى فلهم (قوله والورثة بثلاث ما أقروا به) وما بقى فلهم انتهى لأن هذا القول هو  
 مفاد قوله يؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا (قوله وفي العزل فائدة) الفائدة الأولى قوله لأن ميراثهم  
 معلوم (قوله لأنه يحلف) تعليل للتخفيف على العلم دون البتات (قوله وبين غيره) المراد من الغير  
 الميت يعني أن هذا التحليف في أمر بين المدعى والميت فلا يكون فعل أنفسهم بل فعل غيرهم  
 وفي فعل الغير الحلف على العلم لا البتات (قوله وفي الميت والحي الكل للحي مستدرك) بما تقدم  
 (قوله والوارث آمن أهلها) إشارة إلى الفرق بين المسئلتين حيث لزم النصف في أحدهما  
 والكل في الأخرى ثم هذا حكم الوصية وأما حكم الإقرار فلواقر بعين أو دين لو ارثه ولا جنبي  
 لا يصح في حق الأجنبي أيضا (قوله لكل رجل) يعني كل من الثلاثة لرجل فعبارة قاصرة  
 من الدلالة على ما هو المراد منه فالأولى نحو ما في شرحه بكل رجل بالباء في الأول واللام في  
 الثاني بل الأوضح نحو ما في التويريل ثلاث أنفس لكل منهم بثوب (قوله إلا أن يسلم الورثة)  
 فيثبت تعود صحيحة (قوله يقسم) الظاهر أنها بالقرعة (قوله أي البيت المعين الموصى) قبل  
 الواجب كون لفظ الموصى من المتن وقد وقع برسم الشرح لا يخفى أن حذف هذا المفعول  
 بقرينة السباق فيثبت لبس فيه ترك واجب غايته الأولوية وهي غير الوجوب (قوله بعينه)  
 قيد لقوله مال رجل والظاهر من كلامه كونه قيد الآخر قال في التويريل بالف عين وقال في شرحه

الدر اى معين بان كانت وديعة عند الموصى (قوله والمنع بعدها) واما بعد الدفع فلا رجوع  
 (قوله بوصية ابيه) اى بالثلث كما يوصى اليه قوله متادفع ثلث نصيبه ويدل عليه قوله شرحا  
 لانه اقرله بثلث شابع (قوله بخلاف ما اذا اقر) حيث يلزم كله لكن قد عرفت فيما سبق القول الاخر  
 فيه (قوله قبل القسمة الواجب) ان يزيد قوله وقبول الموصى (قوله والولد تبعا) والتبع لا يزاحم  
 الاصل (قوله فاذا ولدت) جواب السرط قوله دخل في الوصية (قوله وان لم يخرجها من الثلث)  
 صورته كالله ستائة درهم وامة تساوى ثلث مائة فولدت ولدا يساوى ثمانمائة درهم بعد  
 موت الموصى (قوله وان لم يخرجها) تفسير لقوله والا يخرج من الثلث (قوله ولو ولدت بعد القبول)  
 جواب لو هذه لم يوجد في النسخ على رسم المتن فلعل ان قوله كان للموصى له من المتن  
 وجواب لها على ان يكون الواو من السرح وهذا اولى من جعله قوله لا يكون الموصى به ومن  
 جعل كلمة لو وصلية متعلقة على ما قبلها **باب العتق في المرض** (قوله  
 بمهر المثل نفذ) اى بقدر مهر المثل او يقال فلو بالزيادة عن مهر المثل نفذ بقدر المثل من كل  
 المال على طريق الدلالة فلا يرد الا صوب والنكاح فيه ينفذ قدر مهر المثل من كل المال لان كونه بمهر  
 المثل ليس بسرط فانه يصح في الزائد عليه بقدر مهر المثل وببطل الزيادة انتهى (قوله بخلاف  
 الاخبار) ينبغي ان يستثنى منه الاقرار للوارث (قوله في الاضافة اليه) وهو ما اوجب حكمه  
 بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى (قوله كالصحة والمقعد والمفلوح والمسلول)  
 اذا نضاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمز حد التطاول سنة وفي الاعتبار المبيح لصلاته  
 قاعدا كما في الدر (قوله واعتاقه) وكذا وقفه فوق المريض المديون المستغرق باطل (قوله  
 فان حابا فاعتق) يعنى باع بالحياة اولا واعتق ثانيا (قوله يصرف الثلث الى الحياة) فلا يؤخذ  
 من المشتري شئ لتلك الزيادة (قوله ويسمى العبد) اى العبد المعتق لا العبد الذى وقع به  
 المحاباة (قوله من المحاباتين) الاولى والثالثة والاولى تغليباً (قوله تبطل) اى الوصية بعق عبده  
 في متعلق هذا الجار خفأ الا ان يلزم تعلقه بالضمير لكونه مرجعه معنى فعل صالح لتعلق الجار  
 (قوله يعنى اذا اوصى) يعنى اذا اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته (قوله وحق الموصى له)  
 اى العبد (قوله وقد اوصى بعق العبد حشو بلا طائل) كما قيل لان ضمير قوله كما ذاباعه راجع  
 الى هذا العبد فحصل الغناء عنه لكن لا يبعد ان يكون الزيادة توضيح (قوله طهر عن الجنابة)  
 من الطهارة لا من الظهور بالنماء المجمة كما في رسم بعض النسخ (قوله وحرم زيد) اى لاشئ له  
 (قوله اكنه مقدم على الوصية) بطل المال لقوته اذ لا يلحقه الفسخ (قوله لان يفضل) فيثبته  
 جميع الفاضل ادم اناحم (قوله وادعى عبداً عنه) اى ولا مال للميت غيره (قوله فهذه امته)  
 في المثل خفأ اذ لكلام في المنزل على المعية وفي المثل التعاقب (قوله والاقرار بالعتق في المرض)  
 لا يخفى ان اقرار الورثة ليس بوقوع العتق من الموصى في المرض بل في لصحة (قوله فقتضاه)  
 اى مقتضى هذا الدفع ان يبطل العتق لدفعه النسيء الاقوى منه وهو الدين (قوله لكنه بعد  
 الوقوع) كذا في الزيلعي لكن قد يخطر بالبال ان وقوع العتق مفروض بعد فراغ الدين  
 ولم يفرغ فكيف يتصور الفراغ فيه (قوله فنقضناه) يعنى بإيجاب السعاية يرد عليه انه كيف  
 الانتقاض على ما لا ينصور فيه الانتقاض والاول بان يقان لا يحتمل الانتقاض اى صورة  
 ومعنى فنقضناه معنى فقط لما في الزيلعي اكنه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث  
 المعنى بإيجاب السعاية عليه تأمل فيه **باب الوصية للاقارب** وذوانسابه



قال الزيلعي هذا ظاهر في الاقارب ونحوه واما في الانساب فشكل لانه جمع نسب وفيه لا يدخل  
قربته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا يعني ان الانساب هنا شامل لما من جانب الام  
وبحسب معناها الاصل يقتضي الاختصاص على ما هو من جانب الاب ولا يبعد ان يراد هنا  
يعني غير معناها الاصل باعانة العرف مثلا (قوله يعني اذا اوصى) هذا شرح لا ينطبق متنا  
على ما في الشرنبلالية ويمكن ان يقال ان المراد من التفسير بيان لما بعد قوله من ذوى  
رحم الخ او بيان بقدر ما هو مذهب الامام كما يؤيده قوله فيما يأتي وعند هنا او نقول يجوز  
ان يلاحظ بعد قوله من كل ذى رحم محرم (قوله للثنتين) فصاعدا كما في الزيلعي (قوله سوى  
الوالدين والواد) هذا متفق عليه قيل وقد يشعر عبارته انه مختلف عليه يرد عليه ان تقديم  
قوله عنده ابي جتيقة وقوله فيما يأتي عند بيان مذهبهما كل قريب ينسب اليه من قبل الاب  
مشعر انه ليس من الخلافة ثم انهم لو كانوا ممنوعين عن الارث يكفر او رقى فالحكم كذلك ولهذا  
زيد على هذا في التوير قوله والوارث (قوله وعند هما يدخل في الوصية) فائدة الخلاف  
تظهر في مثل ابي طالب وعلى رضى الله عنه اذا وقعت الوصية لاقرباء احد من اولاد على  
فن اكتفى بادراك الاسلام صرفه الى اولاد ابي طالب ومن شرط اسلامه صرفه الى اولاد على  
لا غير ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام (قوله وقد فرع على قوله)  
الاقرب فالاقرب) قيل الاحسن ان يجعل عاما لما قبل من قوله واقربائه الخ ليظهر ترتيب المسئلة  
الثانية ولا يخفى ان قوله الاقرب فالاقرب قيد لما قبله فعتبر في التفرع (قوله وفي عمه نصف)  
والنصف الآخر يرد الى الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان هنا (قوله  
فاستحقوا) الاظهر فاستحقا كما في بعض النسخ لكن على النسخة يحمل على الاطلاق على  
الاثنتين ايضا (قوله الجار احق بسبقه) كأن المراد الجار يعني الملاصق احق بالشفعة بسبب  
السبق اى القرب واما قوله عليه السلام حق الجار اربعون دارا فقبل انه ضعيف (قوله  
ويجمعهم مسجد محلتهم) كما قال عليه السلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد فسر يحمل  
من سمع النداء (قوله لما تزوج صفية) في الشرنبلالية عن العتي (قوله صفية وهم وصوايه  
جوية اخرجه ابو داود وغيره كاحد وفي المسند ثم قال انه مخالف لما في النص النبوية  
من كون ذلك صفية كما في الصحيحين والتفصيل في تلك الحاشية (قوله اخرج كل من ملك)  
الظاهر اعتق كما في قليل النسخ وكما في الزيلعي (قوله فلا يتناول الازواج المحارم) كذا في كثير  
النسخ والصواب ما في قليلها من قوله الازواج المحارم كما في الزيلعي ثم هذا اشارة الى وجه  
الاكتفاء بالاول في المتن (قوله لغة وعرفا) الاولى ان يكتب هنا باللغة كما فهم من الزيلعي  
كما يؤيده تعليل قول الامامين بقوله اعتبارا للعرف (قوله وآله اهل بيته) لا يدخل فيه اولاد  
البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه الا اذا كان اى ابوه من قوم ابيها كما في التبيين  
(قوله لما نص على لفظ الورثة) لان الاسم مشتق من الورثة وهى بين اولاد و اخواته  
كذلك فكذا الوصية ولان التنصيب على المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما خذا الاشتقاق  
فكانت هى العلة (قوله واراملهم) الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا وامرأة كما في الدر فليراد  
بها هنا الامرأة الفقيرة التى فارقتها زوجها بالموت او بالطلاق ولا يحتاج في شمولها الى الذكور  
والاناث الى التغليب ويدخل الغنى فيها كالفقر اذ عدم القدرة على شئ لا يوجب الغنى خلافا لمن  
توهم (قوله وسد الخلة) قيل معناها الضعف (قوله تشمر بتحقيق الحاجة) يعني وان لم يكن معانيها

لكن فيها اشعار عليه فيحمل عند عدم امكان معانيها الاصلية (قوله او لا يامى بنى فلان)  
 جمع آيم ياند وكسر الباء المرأة التي لا زوج لها صغيرة او كبيرة ذكر او ثيمام تزوجة  
 او لا تقل عن الجوهرى شمولها للرجل ايضا هذا ان صح هو المناسب هنا (قوله وفى  
 الوصية) لعل معناه هذه وصية للفقراء وفى الوصية للفقراء يصرف الى اثنين فهذه  
 يصرف الى اثنين لكن عن شرح التكملة يعطى الوصى من شاء منهم لكن اورد انه وان وافق  
 للهداية لكنه مخلف لما فى الثانية ولما سبق من انه له صرفه الى مسكين واحد عندهما وعند  
 لا يصرفه الا على مسكينين قد يخطر بالبال ان هذا ما يغير لفظ المساكين وذلك ما يلفظها  
 فيجوز الفرق (قوله اقول لم يظهر لي) اجيب عنه بان لقوله بنى فلان معنيين ما اسم قبيلة كبنى  
 تميم او لا كبنى زيد وبنى عمرو بمعنى اولاد ذكوره وما اختاره صاحب الرقاية هو المعنى الاول  
 واستحسن بموافقة للهداية وللدرر ايضا فى قوله انه اذا كان اسم قبيلة او فخذ الى آخره ثم  
 وجه ترجيح هذا المعنى بشهرة استعماله دون الآخر لا يخفى ان هذا الجواب كالرأى فى مقابلة  
 النص اذ مراد الدرر ان الامام اذا اختار المعنى الاول ووافقه فيه ابو يوسف اياه واوفى رواية  
 كان الظاهر ان يختاره لا ما رجع عنه واما دعوى الموافقة للهداية فظاهر عدم صحته او شمول  
 الاثاث فيه انما هو على القول المرجوح عنه وكلام الدرر انما هو فيه وكذا للدرر ايضا اذ الكلام  
 بما عبر بلفظ بنى فلان وهو غير ما يريد بنحو قبيلة وفخذ لعل الوجه فى الجواب ان صاحب الوقاية  
 لم يختاره كونه قول الامام بل كونه قول الامامين وقد اجمع عليه ولو فى وقت ما على ما فى الهداية  
 ويجوز ان يظهر له وجه يكون باعنا لاختيار قول الامامين وقد قرر فى محله انه اذا كان الامام  
 فى طرف والامامان فى طرف فالخيار ثابت وايضا نقص بقوله ايتام بنى فلان حيث تناول الاثاث  
 فيه ودفع بان الشمول من ضرورة لفظ الايتام والكلام فى كون لفظ بنى مجردا (قوله القول الذى  
 رجع عنه) اما الرجوع فملوم بما ذكر من الهداية والكافى واما موافقة ابى يوسف فملوم من  
 اول كلام الكافى بالنسبة الى قول الامام اخرا واما كون تلك الموافقة فى رواية عن ابى يوسف  
 فانه لما كان ابو يوسف مع القول الاول الامام فى رواية اهداية ومع القول الآخر فى رواية الكافى  
 علم ان له فيها روايتين فالوافقة المذكورة فى رواية فالقول بانه لا موافقة لافى الهداية ولا فى رواية  
 الكافى خلط ظاهر (قوله وخلصناهم معتقوا مولى العتاقة) واولادهم (قوله اوصى من له  
 معتقون) ومعتقون بطلت والصحيح ما فى اقل النسخ اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه  
 بطلت كما يظهر من تقريره فى شرحه عن طامة اعتقية (قوله فلا ينفذها لفظ واحد)  
 ولا يذهب عليك من جواز الجمع بطريق عموم المسترك الا ان يقال ذلك دائر على اقربته والكلام  
 على عدم اقربته (قوله لانه مقام النفى) هذا على مختار خمس لائمة وصاحب الهداية واما  
 على مختار عامة اصحابنا لافرق فى ذلك بين النفى والاثبات واما تناول الاعلى والاسفل فى هذه  
 المسئلة عندهم فليس لوقوعه فى النفى بل لان الخامل على البين بغضه وهو غير مختلف كافى  
 الدر عن العناية (فروع) اوصى بثلاث ماله للفقهاء دخل فيها من يدق  
 النظر فى المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل  
 لم يدخل تحت الوصية اوصى بان يطحن قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة وعن السراجية  
 انه لا يكره تطيين القبر فى المختار والمفتى به جواز الوصية باقراءة على القبر ويتعين المكان الذى  
 عينه الواقف لقراءة القرآن وللتدريس فلو لم يشر فيه لا يستحق المشروط له والكل مع  
 التفصيل فى الدر مع تنوير باب الوصية بالخدمة والسكى (قوله لحاجته)

اى حاجة اوصى اذ الموصى محتاج الى التقرب الى الله تعالى بما يقدر عليه وكذا الموصى له محتاج  
 الى قضاء حاجته باى شئ كان كذا في الزبلى (قوله محبوسا على ملكه) اى ملك الموصى الميت  
 (قوله ملك الواقف عند الامام) وعندهما على ملك الله تعالى (قوله فان خرجت رقبتهما)  
 اى من الثلث كما في قليل النسخ وكما يفهم من شرحه (قوله اى يخدم الورثة يوما) لا يخفى ان هذا  
 تفسير بالاخص ثم ان كانت موقنة كالسنة يخدم اثلاثا كذلك الى انقضاء السنة فيسلم الى الورثة  
 ولو كان الوقت معينا غات الموصى بعد انقضاء تلك السنة بطلت الوصية (قوله لانه اوصى  
 بالغلة) هى كل ما يحصل من ريع الارض وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في الدر عن  
 جامع اللغة فقوله وهى دراهم او دنائير على اكثر التعاريف والافلاشك ان الاجرة قد يكون  
 غيرهما لكن مع هذا يحصل هذا المقصود ايضا وبهذا استيفاء المنفعة اى الاستخدام (قوله  
 انهما متغايران) لان احدهما موجود والاخر معدوم (قوله اوصى لرجل بخدمة سنة) ونفقته  
 ان لم يطبق الخدمة فعلى الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فاذا ادركها فعلى من له الخدمة  
 وتماثله في الشرب واللبية (قوله وفيه ثمرة) فان لم تكن فهى كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة  
 المدمومة ما عاش الموصى له وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للوجود حقيقة ولا يتناول المعدوم الا  
 مجازا فاذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصى صار مستعملا في حقيقته فلا يتناول المجاز واذا  
 لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد يتناولها عملا بعموم  
 المجاز لاجتماع بين الحقيقة والمجاز كما في التبيين (قوله وان لم يكن شئ) ذكره دفعا لتوهم التزام  
 مذهب المعتزلة من ان المعدوم شئ (قوله بفان فلان) مطابقته للمشهد لا يخلو عن نوع خفاء  
 على انك عرفت آتفا عن جامع اللغة ان الغلة اسم للحاصل اى الموجود (قوله او بارادها) الانسب  
 للثمن والاوفق لغيرها بولده على الافراد (قوله ولا يستحق بعقد ما يشراء) او اتها ب مثالا (قوله  
 وبعقد الخلع مقصودا) صورته قالت زوجها خالتي على ما في بطن جاريتى او غتمتى  
 صح وله ما في بطنها وان لم يكن في البطن شئ فلا شئ وما حدث بعده للمرأة لان  
 ما في البطن قد يكون له حقيقة وقد لا يكون لان وقف المقول غير جائز فكذا الوصية  
 اورد عليه ان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة  
 والصوف ونحو ذلك وفيه لان الملازم في القياس وجود العلة المؤثرة في الفرع كما في الاصل  
 فلا يضر تفاوتهما بشئ آخر فيجوز التشابك في العلة في هذه الصورة (قوله لم يجز) هذا عند  
 ابي يوسف و جائز عند محمد كما في قاضيان والخلاصة فعلى هذا يكون الامام رحمه الله تعالى  
 ساكتا لكن القنوى على قول محمد كما في النسخ عن البحر وعلى قول ابي يوسف كما في لتاريخانية  
 (فره ج) اوصى بالثلث في وجوه الخير او البر يصرف الى بناء لمسجد او انقناطير او طلبة العلم  
 لا الى تزين المسجد او في رمضان اوصى بسراج لمسجد لا يجوز ا. ا. يقول يسرج منه والوصية  
 لمصالح القرية باطلة اوصى للكعبة يعطى 1 ما كين مكة وبيت المقدس يتفق عليه وعلى سراج  
 كما في تاريخانية فصل في وصايا الرضى  النسخ هنا مختلفة لعل ما هو الاولى  
 ما يكون بلفظ في اى في وصايا الرضى (قوله بكملة داره مسجد) ا. كون هذا عصة عندهم اكونه  
 اسراف واضاعة مال واعانة على احياء خلاف معتقدهم (قوله لا ان يكون لقدم باعيانهم)  
 فيوصى لهم ويقيد بصرفهم الى ما هو عصة عندهم وقربة عندنا (قوله فبئذ تصح) لا يخفى  
 ان هذين القسمين الاولين متحدران في الحكم فالاولى ان يبعثهما قسما واحدا ويثالث التقسيم

اذا الفصل الواحد اولى من الفصلين (قوله وذكر الجهة مشورة) يعنى الجهة التى عينها الموصى  
 كبناء المسجد مفوض الى رأى ذلك القوم المعين فان ارادوا صرفوا وان لم يريدوا لم يصرفوا (قوله  
 متفقة من الكل) لعل ان اتفاقنا معهم لبس له مدخل فى التعليل ففيه ايهاهم استدراك (قوله  
 يهودى بيعة) فيه اشارة الى ان البيعة لليهودى واكتنيسة للنصراني وقيل على العكس ايضا  
 (قوله فيكون على الخلاف المعروف) يعنى يكون موقوفة عنده نافذة عندهما كما فى شرح المجمع  
 (قوله فهمت مما سبق ضمنا) لا يخفى ما فى هذا الفهم من الخفاء لعل الاولى ان يترك البيعة هنا  
 كما فعل غيره (قوله اولقوم اغنياء محصورين) فعلى هذا اذا اوصى لاهالى قرية معينة فقراء  
 واغنياء وهم محصورون يلزم صحة الوصية (فروع) اوصى بثلث ماله للصلوات جاز لاوصى  
 صرفه للورثة لو محتاجين يعنى لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق  
 الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولاحدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالفين راضين  
 فلو فيهم صغير او غائب او حاضرا غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم يجز  
 لغيره به يفتى لفساد الزمان اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها الوصى لهم  
 عن القديسة لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم اوصى لاهل العلم لا يدخل فيه اهل الكلام  
 كذا فى التاتارخانية ﴿الباب الثانى فى الايصاء﴾ (قوله اوصى الى زيد) اورد بان اللازم  
 كلمة اللام بدل الى ورد بان المستعمل بمعنى جعل الغير وصيا هو الى دون اللام (قوله ولا تغري  
 ههنا) اى تغريرا موجبا لعدم الرد والا فلا يتم تعليله (قوله لان الموصى) يعنى ان الغرور  
 انما يثبت من الموصى اذا تعرف حال الموصى اليه وههنا لم يتعرف حاله من الرد والقبول لانه  
 ساكت (قوله الا اذا نفذ رد) من التنفيذ يعنى من القاضى (قوله ان لم يقبل) حتى مات الموصى  
 ثم قال لا قبل ثم قبل صح لا يخفى ما فى كون هذا البيان تفسيرا لهذا المتن من الخفاء (قوله لان  
 فى ابطاله ضررا) الضرر انما يلزم اذا قيل عند حيوة ولو سلم الضرر لزم عدم جواز الرد منه  
 ابتداء والمسئلة على خلافه لانه اذا دام على رده لا يجبر على قبوله (قوله صحيح عند زفر) لعله  
 يعنى لازم فافهم (قوله ولزم يبيع شئ) فيه نوع استدراك بما تقدم فى مسائل شتى من القضاء  
 (قوله لسبوة) اى الولاية (قوله كآيات الملك) بطريق البيع والهبة لان الملك فيهما لا يحصل  
 بلا علم من يثبت عليه (قوله وعلم اسنبداده) اى استقلاله (قوله وبالايصاء الى هؤلاء) قال الزيلعى  
 فلوزال الرق والكفر وبلغ الصبي قبل اخراج القاضى لا يخرجهم وقال الشرنبلالى وكذا الفسق  
 (قوله وان وجد اهل النظر) وفى بعض النسخ اصل النظر (قوله لبس بمولى عليه) قيل لعله  
 بواو العاطف وهذه المقدمة مما يحتاج اليها فى بيان ثبوت الاهلية لكن السابق الى الخطران  
 لا يذكر رأسا بل يكتفى بما قبله كما فى الزيلعى الا ان يقال فى معناه ان العبد اهل لتصرف لوجود  
 القدرة فيه حقيقة ولبس تلك القدرة من جانب مولاه الذى يتصرف فيه تدبر (قوله ومن  
 الفاسق لنفسه) ظاهره الاطلاق موافقا للبعض دون بعض كالزيلعى حيث اشترط كون  
 الفاسق متها مخوفامنه على المال (قوله ولو شكى الوصى اليه) وكذا اذا شكى الورثة كلا او بعضا  
 من الوصى) الا ان ظهر له خيانة (قوله بحجزة اصلا استقلالاً) او مع ضم آخر اليه (قوله اى  
 لا يجوز للقاضى) فيه اشارة الى انه لو عزلته مع اهليته لها لا ينفذ وقد قال فى الاشباه الاكثر على  
 الصحة كما فى شرح الوهبانية نعم عن الفصولين يجب الافتاء بعدم الصحة وعنه ايضا عندى  
 انه لا يعزل وينفى ان يفتى به لفساد قضاء الزمان ثم فى التقييد بالامين القادر اشارة انه لو كان

خائفا ولو قادرا او عاجزا واوامينا جاز العزل (قوله الى كل منهما بالانفراد) بمقدور واحد او بعقدين  
 والتفصيل في الزيلعي (قوله فله التصرف وحده) يوهم انه في صورة كون الوصية الى آخر غير  
 الحى يجوز لذلك الاخر التصرف بدون الحى ولبس كذلك (قوله ضم) اى القاضى اليه غيره  
 يوهم عدم جواز اقامة القاضى الحى مقامه في هذه الصورة وقد قال في الاشياء مات احدهما  
 اقام القاضى الاخر مقامه اوضح اليه اخر الا ان يدعى ان فهم ارادة ذلك مما تقدم (قوله وينعزل به  
 ايضا) يعنى ينعزل وصى الميت بعزل القاضى كعزل منصوبه ولو عدلا كافيا كما يفهم من شرحه  
 لا يخفى انه على هذا فالاولى ان يذكره في سياق قوله ويبقى امين بقدر وايضا قد عرفت ما فيه هنالك  
 ولا يخفى ما بينهما من توح الضالعة (قوله فله العزل) كقوله مير يوط بما قيل قوله واستبعد اذ لا وجه  
 لجعله من تمة كلام المستبعد الا ان يقال معناه ان العزل لبس بجائر اذ هذا العزل يقتضى الى  
 نصب القاضى الاخر فاذا صح من القاضى عزل وصى الميت العدل الكافى لم ان لا يصح  
 وصاية من نصبه لقوة الاول دون الثانى (قوله عن ورثة غيب) اى كبارا اما حكم الصغار  
 فبالاولى (قوله اوصى الى زيد) اى جعله وصيا قوله وليكر اى اوصى له بالثلث مثلا (قوله وصى  
 الوصى) هذا فى وصى الميت واما فى وصى القاضى ففيه كلام مذكور فى الاشياء (قوله بان يأخذ حق  
 الورثة) هذا وان لم يفهم من المتن صريحا لكنه يفهم التزاما (قوله لان الوارث) فى دلالة على  
 مدلوله خفاء لا يخفى اذ ظاهره شكل ثان اجتمع فيه الموجبتان وتبيحه امر محال هكذا الوارث خليفة  
 الميت والوصى خليفة الميت فالوارث وصى والمقصود الوصى خصم عن الوارث الا ان يدعى  
 انه شكل اول هكذا الوصى خليفة الميت وخليفته يكون خصما عن الوارث اذ الوارث ايضا خليفة  
 قتأمل وجعله من قبيل الدليل التمثيلى ايضا كذلك (قوله فيكون خصما للوارث) اى عن  
 الوارث (قوله على من وقع الهلاك فى قسمته) لعل كلمة من عبارة عن الورثة والضمير راجع اليه  
 (قوله ان يقسم التركة) الحكم لبس على اطلاقه بل هو مختص بالكيل والموزون اذ فى غيرهما  
 لا يجوز ذلك كما يفهم عن تعليقه (قوله لم يكن له على الورثة سبيل) وكذا على القاضى اوامينه  
 لعل لا تنفها منه دلالة تركه (قوله وتصدق بثمنه) الصواب ما فى اقل النسخ من قوله وتصدق  
 ثمنه بالاضافة (قوله ورجع فى التركة) وفى قول الامام اولا لا يرجع على احد ثم فى قوله هذا اشارة  
 الى ان الرجوع الى جميع التركة لا الى ثلث ما بقى كما مر خلافا لمحمد كما فى الزيلعي (قوله وله  
 التجارة بمال اليهم) غافى نحو الكنز من اطلاق قوله ولا يتجر بماله فالظاهر انه محمول على ما يكون  
 لنفسه المتقى هنا ايضا (قوله لانفسه به) اراد هذا الجار مع المجرور للتوصل الى معطوفه (قوله  
 من ايده) القيد وقوى من قبيل الاخراج على مخرج العادة غالبا (قوله على الاملاء) اى الاغنياء  
 (قوله ومال الوقف) عطف على الضمير المنصوب فى قوله ويقرضه (قوله لا يبيع ولا يشتري)  
 هذا ان كان مع الاجنبى وان من نفسه فان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان وصى الاب جاز  
 بشرط منفعة ظاهرة وهى قدر النصف زيادة او نقصانا (قوله وما يليه) اى العقار يعنى  
 الاب لا يكون وليا لعقار الكبير ويمكن ان يقال ان كلمة ما موصولة وقوله فكذا خبرها فالعنى الشئ  
 الذى يكون فيه الاب وليا فيكون وصيه ايضا كذلك وليا (قوله ان لا يليه الوصى) ظاهره يقتضى  
 كون هذا القياس مختصا بالوصى وهو مشترك مع الاب كما فى الزيلعي (قوله اذ لا يملكه الاب  
 على الكبير) ان اريد الكبير الغائب غفاف لقوله انفا لان الاب يلى ما سواه وان اريد الحاضر  
 فلا تقرىب اذ الكلام فى الغائب وقياس مع الفارق فالاولى ان يقال والقياس ان لا يملك الوصى



غير العقار ولا الاب كما لا يملكه على الكبير الحاضر كما في الزيلعي بان يجعل القياس شاملا لعدم بيع الاب ووصيه غير عقار الكبير الغائب ويجعل دليله عدم ولاية الاب بيع غير عقار الكبير الحاضر يعني كما لا يكون الاب ولا يبيع غير العقار للكبير الحاضر لا يكون هو ووصيه وليا كذلك للغائب الكبير (قوله فيما كنه بقدر الدين) الاولى فيملكه مطلقا اذ عند الامام الاطلاق واما التقيد الذي اختاره هو قول الامامين كما في الزيلعي (قوله وان لم يكن له دين) اراد هذا القيد هنا لا يحسن مع عطف قوله اولاد الدين فالاولى ان يؤخره عن بضعف قيمته (قوله بضعف قيمته) هذا وقوله او النفقة مثلا ينهر اختصاص هذا الحكم بالنسبة الى الصغير بالنسبة الى الكبير الغائب (قوله اولاد الدين بالنسبة الى الصغير) بخلاف المفهوم من قوله اذ لم يكن دين غايه للكبير فلا اغناء به عنه كما وهم (قوله كانهما عن الظهيرية) ان حل قوله على الكبير الغائب كما هو الظاهر من ابراده هنالك فلا يتم بناء هذه على ذلك وان على الصغير فلا يتم بناء ما سبق عليه الا ان يدعى العموم كما هو الظاهر من اطلاقه ثم البيع للدين انما يجوز اذا انحصر الوفاء اليه كما في الاشياء (قوله او النفقة) يعني عند الاحتياج اليه بان لا يكون له مال سواء (قوله قال في الهداية) دلالة هذا المنقول الواقع في حق الاب على المقصود هنا بطريق المقايضة او الدلالة لان ما يجوز في حق الاب يجوز في حق وصيه وخليفته فلا يرد انه لامساس له بهذا المحل (قوله اذا كان في المال) اي ان وجد العقار في التركة لكن ينبغي ان يقيد بقوله لانفاد لها الامه كما في الاسباه عن الظهيرية (قوله او زيادة خرج) اي مؤتمدا لظاهر منه المنع عند تساويهما وفي الاشياء عن الظهيرية ايضا خلاصه حيب قال وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد على مؤتمته (قوله اعذار ستة زيد عليه سابع) في الاسباه عن الخاتبة وهو كونه في يد متغلب وخاف الرضى عليه (قوله الا ان يكون المقر) الاولى ان يقول ويجوز اقرار الوارث الخ اذ لا حسن الاستثناء الا ان يحل على الانقطاع (قوله فلان التصرف) فلا يجوز للتصرف ان يشهد لذلك (قوله فلان ما الكبير اركان من التركة) هذا القيد مستفاد من قوله بما لم يمت فيجوز شهادتهما بغيره لانقطاع ولايتهما عنه فلا تهمه (قوله ولاية البيع) الاولى ان يكتفي بما قبله اذ هذا لا يجري في العقار خافهم (قوله وصحت شهادة رجلين) وعلى بناء هذه المسئلة اجابوا بقول شهادة شاهدين على ظلم لاخر باخذ ماله وشهد المشهود له بشاهد بمثله وان اتحد محلتهما كما تقبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق (قوله فوصى الام) وكذا وصى الاخ والعم كما يفهم من السوق (قوله الاما لا بد للصغير) لكن يخدشه ما في التارخانية عن محمد رجل مات وترك ابنين صغيرا وكبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهو ليس بوصى هو متطوع راوترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او لبسه اثوب فلبسه الصغير استحسنت ان لا يكون على الكبير ضمان وفي النسخ وما نفق الكبار ضمنوا حصة الصغار ان بغير امر القاضي الوصى وفيه ايضا في كتاب اللقطة بخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصلا في التصرف في حال الصغر ولا في الحفظ بعد اكبر (قوله ولا يتصرف) اي الوصى الاضعف مطلقا سواء باقسمة او البيع والبيع اما بيع العقار وغيره وسواء وصى الا او الاخ والعم (قوله من غير ابيه) يدل صريحا على عدم جواز تصرفه فيما استاده من غير الاب كلام وبفهوما على جواز تصرفه فيما استاده من ابيه وليس الامر فيهما كذلك بل المقتضى عكسهما فالصواب من غير موصيه يدل من غير ابيه كما قيل ويدل تفسيره عليه قال في التارخانية وصى الام لا يملك على بيع ما ورثه



الصغير عن الاب عقارا او منقولاً مشغولاً باندن اولاً بملك بيع ماسوى العقار من تركه موصيه  
 ولا شراء شئ الا لطعام وانكسوة (قوله ولان اختياره) لمفهوم من الزيلعي انه دليل على مضمون  
 تعليل السابق (قوله انه لا يجوز) فسر بانه لا يلزمهم بالاجازة مازاد على الثلث (قوله ثم ادعى  
 شيئاً في يد الوصى) المفهوم من الاشياء ان هذه من قبيل الاستثنى عن قرأهم لا يسمع الدعى  
 بعد البراء العام ونقل بحنا عليه عن الطرسوسى وابن وهبان واورد عليه انه لبس فيه ابراء  
 بل اقرار بمجرد غير مستلزم للبراء والاقرار المجرد غير مانع عن الدعى (قوله وكذا الوافر الوارث)  
 لانه ايضا اقرار غير صحيح لعدم ابرائه من خصامه من اوقيله معينة وهم يحصون بخلاف البراء  
 عن مجهول معلوم كقوله ان يد حالتي من كل حق لك على - ففعل برى بما علم وبما لم يعلم وعليه الفتوى  
 كما في سريلالية (قوله ان كانت الوصية للقبيل) ~~بما علم وبما لم يعلم~~ (قوله وكذا الوصى)  
 وان لم يشهد بخلاف ما في العمادية انه مقطوع بلا اشهاد (قوله ما ينفق عليهم) الظاهر  
 عليه نعم يمكن ان يراد بالضمير الجنس (قوله وكذا بعض الورثة) ان ثبت بالبينه والحكم والا فلا  
 (قوله واشترى الوارث الكبير) وقد عرفت ما فيه عن نحو التا تاريخية الا ان يقال هذا عند  
 عدم الوصى والقاضى وذلك عند امكان التدارك بواحد منهما لدى الضرورية (قوله وان كان  
 في الزيادة) أى بيع من يزيد فانه فرق بينه وبين ما في السوق الاول عند بيع الدلال والثاني عند  
 صاحبه او الاول ما يباع في البيوت والدكاكين والثاني ما في نفس السوق (قوله قيم الوقف)  
 اى متولى (قوله مستقل) اى الوقف الذى عد للاستغلال (قوله فمجدد المشتري) اى نفس  
 السراء على ان يكون المبيع موجوداً باقياً (قوله فسخت البيع بينهما) الظاهر بذكرهما (قوله  
 تعليقا بالخطر) اى بامر غير معلوم لان ذلك لبس بمعلوم بمجرد قوله الوصى اذ الشرع قصر  
 البيان على البينة او الاقرار او الذكوى ~~وقد استثنى هنا ذلك~~ (قوله فيلزم الوصى) اى يكون ملكاً  
 للوصى نفسه والمقصود كونه بقياً في التركة فيلزم ان الوصى لا يملك الاقالة للتركة والصغير لعل  
 هذا عند عدم النفع الظاهر (قوله فلا يلزم الوصى) بل يكون باقياً على ملك التركة ثم ههنا ايضا  
 مسائل اخرى مهمة منقولة عن الدر وغيره منها للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة وعلى  
 ما نقل عن السراجية ان كان فقيراً وعن الطحاوى لبس له ذلك مطلقاً ان هذا قول ابى  
 حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك (قوله  
 والافقر ما يتعلم القراءة) او اوجبة في الصلوة ومنها الاب اعادة طفل اتفاقاً لاماله على الاكثر  
 ومنها الاب بملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى اطلق هكذا على ما نقل  
 عن المجتبى لكن في جواز ذلك من الوصى ايضا عند النفع الظاهر عند الامام خلافاً لمحمد ومتهما  
 الوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى من الوصى الذى نصبه جاز ومنها لو اشترى  
 الاب لطفله طعاماً وثوباً واشهد يرجع عليه لوله مال ومنها انه لو كان الاب مسرقاً مذبذباً يأخذ  
 القاضى مال الصغير من والده ويضعه على يد عدل الى ان يبلغ الصغير (قوله هذا اخرا من الله)  
 وايضا هذا اخرا من الله لا ضعف عبده ابى سعيد محمد الخادمى صانه عن موجبات ندامة لادمى و  
 جعله لشرعية حبيبه من اول الخادمى من التبريرات غاية في حل المعقودات ونهاية في فتح المغلقات  
 وبداية في تقييد المطلقات وهداية في بيان السقطات مع ضم فوائج كثير الوجود وجمع فوائد  
 في المعبرات المتداولة عزيز الجود جامعة لاصل مهام جميع الحوشى ودفع ما اوردوا  
 من الشبه والغواشى الا ما يكون واضحاً ومحملاً والميزان الظرولفهم مخلا مغنية عن الجميع

مع زيادة غرائب يدع ومنيع بعارة كثير الحاظها وقليل الفاظها معترف لدررها صاحب  
التصنيف ومعترف بالجهز الى وصول ادنى درجته الرصيف وانا ارجو من الله تعالى ان يجعلها  
من العبادات المتعدية الباقية مدى الدهور والاعوام يجعلها مقبولة ومتعاضدا ومتداولة  
لدى العلماء العظام الى انقراض الايام وجعل خدمة هذا الخديم لمواليه اصحاب هذا العلم  
من الاسباب المحقة اياهم هم حزب الله هم المعلمون وحشرنا بهم مع رفقا ثمهم من النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون في ذى الحجة الشريفة  
من شهر رسة اربع وخمسين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف على صاحبها  
والله وعلماء امته ومنايخ طريقته افضل الصلوات  
واكمل التسليمات فله الحمد والاولا والاخر  
وطاهرا وباطنا

م

حمدا لمن اكرم علينا بعنايته طبع هذه الحاشية اللطيفة والافادة الايقة على الدرر والعرر  
المنسوبة الى الخبر الخطير الالمى والاستاد الكامل اللوذعى المشتهرين الخواص والعوام  
بمولانا ابي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الحادى اكرمه المولى جل وعلا بالسعادة والفوز  
الدائمى وقد تصادف ختم طبعها في دار الطباعة القاهرة الى زمن مؤسس اصول الدولة  
الاسلامية ومحمد اركان السلطنة العثمانية السلطان السلطان (السلطان عبد المجيد خان)  
لازال مجد دولته الى نهاية الدوران ووقع ذلك الطبع والختام بنطارة الطبع  
العباد الى افضال ربه السيد محمد باطل وهو فى اواخر شهر رمضان  
الشريف سنة تسع وستين ومائتين والف

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)